القوم الا زيد فتبين ان زيدا مرفوع على البدلية في الحقيقة

يا عالما بالنحو صار في همة ... ولو عابها جاءت فهم كلف
ما فعل امر للكون لم سوا ... والهمزة في لفظه قد الف
وليس للتكرار ولا لتأكيد ... وفي محكم القرآن يا صاح قد عرف

اقول حاصل السوال عن اي فعل امر ما الف وقد بني على السكون
وليست الالف منقلبة عن نون التوكيد كما في اضربا اذ قلنا ان الف
منقلبة عن نون التوكيد وليست للتكرير كما في قولها الجاني يا حرسي
اضربا عنقه وقد اتى ذلك الفعل في القرآن الجواب ان الفعل
الموصوف بهذه الصفات اقرا حيث ان الالف التي فيه
ليست للتكرير ولا للتأكيد وقد صرحوا بانه مبني على
السكون والعلة فيه ان الالف مبدلة عن همزة واما وروده
في القرآن فهو في قوله تعالى اقرا باسم ربك الذي خلق

يا محيا للانحى في النحو ... جل امر الله ...
اي حرف انما ناب اسم ... عمل الفعل ذلك الاسم ...
وانها ... اعتماد و ذا ...

لعبد الله ... حسين

ايا ايها النحوي ... فنون المعاني ...
ابن لي ما الفعل ... واخر حرف ...

نام کتاب: شرح رضی بر کافیه

مؤلف متن: ابن حاجب — محشی:

شارح: رضی الدین استرابادی — مترجم:

تاریخ تحریر: ۱۰۳۹ — نوع خط: نسخ — تعداد سطر: ۲۵ سطر

جزء کتب: نحو — زبان: عربی — عدد اوراق: ۳۰۰

طول: ۲۶/۴ — عرض: ۱۴/۵ — شماره عمومی:

وقفی / خریداری — تاریخ — وقف / خریداری

ملاحظات:

۵۹/۷/۲۲

نام کتاب
مؤلف متن
شارح رضی
تاریخ تحریر
جزء کتب
طول
وقفی
خریداری
ملاحظات

ونرى ونطانه ... كان ينبغي ان يذكره المص لان منقوض

... انك حكمت على الفعل والحرف بانه كل واحد منها كلمة

اردت بقولك الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخولها ... اسما كان

بمعنى كلام ... اذن ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ كلمة

الوسط وكذا ان اردت به ان معنى الكلمة اسم لانها دال على معنى

لهذا ايضا ... لانه معنى ... وهو ان الفعل كلمة وكل اسم ان

... بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ

... في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج ان الفعل لعدم اتحاد

... كذا نحو من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بانه

فعل وهو تناقض قلت ... يرد ان من في هذا التركيب حرف وضرب فعل

مستعمل في ما وضع له اولا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل ماض

ومثله اذا قلت الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا

مدلول الفعل لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذلك وكذا

لبناء اي ... انظر نحو ضرب زيد وقصدت معناه الموضوع هو له كذا قولهم

... الشيء المعبر به اصلا لا يحكم عليه ولفظ المجهول مطلقا ...

ففي ذلك ... احدهما محكوم عليه بشيء وهو المذكور في لفظك والآخر

ذلك وهو المحكي عنه فلا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع ا...

كلمة ان تدل على معنى في نفسها اولا الثاني الحرف والاول

باحد الازمنة الثلثة ... الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد

ان اسم ان ضمير الكلمة ... محذوف اما من الاسم او من الجزاء اي ان ... اما الدلالة

دلالة ويجوز ان يكون ان مبتدا محذوف الجزاء اي دلالتها ثابتة ... قولك

او الميم واللام في قوله لانها ... بما دل عليه قوله اسم وفعل وحرف اذا المعنى ان الكلمة

الاقسام واستدل على الحصر قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة اما ان

في نفسه او على معنى لا في نفسه الثاني الحرف اعني الكلمة الدالة على معنى لا في نفسها و

الدال على معنى في نفسها اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة اولا الثاني الاسم

الا قسمة الثلثة والاول الفعل اي الكلمة الدال على ...

... هذه قسمة دائرة بين النفي والاثبات فيكون حاصرة اي الاقسام

... بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل

... من الجنس والفصل هو الحد

الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد

ذلك الا في اسمين او في فعل واسم انما قدم حد الكلمة على حد الكلام مع ان الام من

... الاعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على ...

... ونعني بتضمن الكلمتين تركيبه منهما وكونهما جزئيه وذلك من دلالة المركب على

التضمن وجزا الكلام يكونان ملفوظين كزيد قائم وقام زيد ومقدرين كما ... قال

قام زيد واحدهما مقدر دون الآخر وهو اما الفعل كان زيد قام اولا كما في زيد قام

الخبر كما في قوله تعالى فصبر جميل والمراد بالاسناد ان يخبر في الحال او في ... او اكثر عن

يكون الخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر واخص به فقولنا ان يخبر عن النسبة

عن التي بين التوابع ومتبوعاتها وقولنا في الحال كما في قام زيد ... او في الا

سناد الذي في الكلام الانشائي نحو بعتك وانت حر وفي الطلبي نحو هل ... وليتك ولعلك

ضرب لانه ماخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف ... قياسا على

ليبتغ فخفف بحذف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال ... قولك ... يا مالم

... وفي الغائب ليضرب وفي المتكلم لاضرب ولنضرب لما قل استعمالها قولنا بكلمة كما في زيد

والكلمة ... نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فكان على المص ان يقول كلمتين او اكثر وليس له ان

... الخبر الافراد لانه لا دليل عليه ويجيء ... انشاء الله تعالى قولنا على انه يكون الخبر

... كون الفعل جزاء ... كل واحد من المنصوبات في ضرب زيد عمروا امامك

وضرب زيدا امامك يوم الجمعة ... في الموضعين اخص ... فعل واهم بالذكر من

يجيء في باب المصدر وكان على المص ان يقول بالاسناد الاصلي ... ما يركب به لانه

اسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت

... ولما ... اقائم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل و... كاسماء الافعال ...

لذاته الاسناد الذي في ... في الحال او في الاصل والصفة والحال والمضاف

... والاسناد الذي في الصلة والذي في جملة القسمية لا ... التوكيد جواب القسم والذي

بل لانها قيد في الجزاء لاجزاء الشرط وجواب القسم كما مر وانما بخلاف الجملة

ان الجملة ما يتضمن الاسناد الاصلي سواء كانت مقصودة لذاتها او لا

ذكر فيخرج عن الجملة فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

ما تضمن الاسناد الاصلي وكان المقصود لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس [illegible]

[illegible] اذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والانشائي كما ذكرنا وانه تركيب

عن تركيب من اسمين كالمضاف والمضاف اليه والتابع مع متبوعه وبعض التركيب من القسم

ضرب جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثلث [illegible]

وفعل او حرف وحرف مع حرف وذلك لان احد جزأي الكلام هو الحكم اي الاسناد الذي [illegible]

ولا بد له من مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح لان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل [illegible]

للمسند والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب العقلي الثنائي بين الاشياء الثلثة على الاسم [illegible]

لا بعد واقسام الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل مع الفعل او الحرف والحرف فالاسمان

لانما احدهما مسندا والاخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا

[illegible]

اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه ولو جعلته مسندا اليه

ولما نحو يا زيد يا سيد حروف الانشائي والفعل مع الفعل او الحرف لا يكون كلاما لعدم [illegible]

ولما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند اليه فظهر بهذا معنى قوله ولا يتأتى اي ولا يتيسر [illegible]

في اسمين او في اسم وفعل والباء في قوله بالاسناد للاستعانة اي تركب من كلمتين بهذا الرابط

اي بهذا الرابط [illegible] الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة ثم اتبعه

مع قوله وقد علم حد كل واحد منها لانه اراد انه يعلم حد كل واحد من الاقسام في اول صنفه

تقدم لم يكن حده جامعا ولا المتضمن لحد [illegible] كان المراد منه الدليل على الحصر فقط ما دل اي كلمة

عليه الخط والعقد والاشارة والنصب وانما اورد [illegible] مع اشتمالها الكلمة وغيرها [illegible]

من كون الاسم احد اقسام الكلمة في قوله وهي اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة كلي والاسم جزئي

في نحو الجار والمجرور [illegible] قوله معنى والضمير البارز في نفسه لما التي المراد بها الكلمة كما

دل على معنى في نفسها [illegible] فقال المصنف ان الضمير في قوله ما دل على معنى في نفسه وقوله

الى معنى لان معنى ما دل على معنى في نفسه اي باعتبار [illegible] كقولهم الدار فيها [illegible]

كونها في وسط البلد [illegible] ذلك وهذا غلط لان قوله [illegible] الحرف على معنى في غيره [illegible]

[illegible] في متنا [illegible] فقال [illegible] لا في نفسها معنى الكلام على

[illegible] في نفسه [illegible] الاسم كلما دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة والحرف

[illegible] ما دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها [illegible] وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا

الحرف اللام والمنكر بتنوين التنكير وقد يكون جملة كما في هل زيد قائم لان الاستفهام معنى

[illegible] قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي في ما قام زيد فقيام زيد منفي فالحرف موجد لمعناه في

غيره اما متقدم عليه كما في [illegible] او متأخر عنه كما في الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك

[illegible] فيكون متضمنا للمعنى [illegible] على مضمونه الاصلي الا ان هذا المعنى لم يدل

لفظ المتضمن كما كان [illegible] متضمنا المعنى [illegible] على المضروب فيما نحن فيه

آخر مقترن بالمتضمن [illegible] في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي احدث فيه اللام المقترن به

ضرب زيد [illegible] مستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه

من الاستفهام وحده في هل [illegible] معنى الحرف ما دل عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير

[illegible] فقد يكون الحرف دالا على

[illegible] الحروف المضارعة [illegible] معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والتغليب [illegible]

[illegible] الدال على المعاني دون الاعيان وقد يكون [illegible] في اضرب

[illegible] الفاعلين بعد الافعال لقولك انه معنى من

[illegible] ومعنى لفظ الابتداء سواء الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون

[illegible] الذي في نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ آخر [illegible] كذلك المضمون الذي

[illegible] الاصلي [illegible] لفظ الابتداء نحو ابتداء [illegible] الانتهاء [illegible]

[illegible] الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ آخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ

[illegible] الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة فالحرف وحده لا معنى له اصلا اذ هو كالعلم

[illegible] شيء يدل على ان في ذلك الشيء فائدة ما فاذا افرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى

[illegible] ان معنى الافرادي للاسم والفعل في نفسهما وللحرف في غيره ولا يصح الاعتراض على حد

[illegible] رجل طويل موجد لمعناه اي الطول في موصوفه

الموصوف متضمنا [illegible] ذو طول فهو دال على معنيين احدهما قائم بالآخر

[illegible] فمعناه الطول وصاحبه [illegible] الطول الذي في رجل [illegible] للموصوف [illegible]

ذلك المذاهب الذي دل على طويل فقام به الطول لانه قام به الطول واما قوله المنعت والدال على
نفسه فهو غير فلكون المتبوع معينا لذلك الذي قام به المعنى مخصصا له لكونه اياه بالحقيقة [illegible]
ضرب زيد ضاربيه معنى في لفظ غيره اعني ضاربيه زيد لكم تترنوا عن مثل قولهم [illegible] دال على
معلوم [illegible] المصدر ليفيد في لفظ غيره معنى اذ لا يصح ان يقول الضرب الشديد ولا يذكر الضارب ولا
[illegible] الوضع ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب [illegible] ضاربيه ارتفع [illegible]
هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره ان ضرب زيد في نفسه [illegible]
وقع ضرب وفي فاعل عن ضاربيه بخلاف من فانه لا يفيد المعنى ابتداء في غيره ولم يعن [illegible]
بعد صفر لقوله معنى وبين معنى فاعل مقترن ببيان قوله في حد المعنى ما دل على معنى في نفسه
مقترن باحد الازمنة الثلثة اي على معنى واقع في احد الازمنة الثلثة معينة بحيث يكون ذلك الزمان
المعين ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له اولا فيكون الظرف للظروف مدلول اللفظ
بالوضع الاصلي فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان يجب وقوعه في احد ازمنة الثلثة معينة
في نفس الامر لان ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج نحو الصبوح والغبوق والقيلولة [illegible]
لان اللفظ وان دل على زمان لكنه ليس على احد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والاستقبال وكذا يخرج
خلق السموات وقيام الساعة لانه وان اقترن الحدثان كل واحد منهما باحد الازمنة معينا بين السامع [illegible]
لا يدل لفظ اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسم الفاعل والمفعول عند اعمالهما لانهما وان كانا [illegible]
الا مع اشتراط الحال او الاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عليهما العارض [illegible] وضعا [illegible]
اسماء الافعال لان دلالتها ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثاني كما يجيء في بابها ويدخل [illegible]
دال على احد الازمنة الثلثة بالوضع ان قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وكذا ان قلنا [illegible]
في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما [illegible]
الوضع لاحد الازمنة الثلثة معينا وكذا في الاستفهام الالتباس فكل المعين على السامع لا يخل [illegible]
معينا وكذا يدخل الافعال الانشائية لعروض الانشاء وكون الفعل اصلها معينا بالوضع [illegible] كا
الانشاء عارضا لا زمانها كما في عسى ونعم لازم كما في بعت واشتريت ولا يدخل في هذا الحد لفظ الما
المستقبل والحال اذا اريد بالفعل الذي مضى والفعل الآتي والفعل الحاضر لان لفظ الماضي
موضوعا للحدث الكاين فيما مضى من الزمان بل لكل ما [illegible] في الا
المستقبل والحال كذا اولى الا ان يقيد الفعل بما دل على معنى [illegible] من حيث

حتى لا يرد مثل هذا من الاصل ولا يرد ايضا مثل الصبوح والغبوق والسحر الا الاسم الموضوع دال باعتبار تركيبه
على احد الازمنة الثلثة كالغبوق مثلا بمعنى كون الشيء في الماضي او في المستقبل فان دلالته على احد
الازمنة الثلثة بالحروف المرتبة لا بالوزن ومن ثم يبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر وغير [illegible]
والحق انه بمعنى الماضي او البقاء في المكان كان او في الزمان قال الله تعالى كانت من الغابرين وانما [illegible]
قوله الازمنة الثلثة انحصارها في الماضي والمستقبل والحال والحق ان مثل هذا الاهمال لا يحسن في الحدود
وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد في الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة
في المعنى المقصود فان قيل ان ضمير الغايب والاسماء الموصولة وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية
واسماء الشرط واسماء الاستفهام خارجة عن حد الاسم بقوله في نفسه فالجواب ان الضمير المذكور والاسماء
الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ آخر لكن لا يفيدا معناهما الذي هو الشيء المبهم ويجدناه في ذلك
اللفظ فان لفظ الذي مثلا يفيد معناها الذي هو الشيء المبهم في نفسها لا في صلتها وانما يحتاج الى
صلتها لكشف ذلك الابهام ورفعه منها لا لاثبات ذلك الابهام في الصلة وكذا ضمير الغايب فهما
مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لا بد لهما من معين مخصص فلذا عدا من المعارف وكذا اسماء
الاشارة الا انه كثيرا ما يكتفي بقرينة غير لفظية للتخصيص واما الكاف الاسمية فمعناها المثل بخلاف الحرفية
فان معناها التشبيه الحاصل في لفظ آخر وكذا معنى كم الكثير الا الكثرة التي هي معنى فيما بعدها بخلاف رب
عند من قال بحرفيتها فان معناها القلة التي في مجرورها وانما وجب القول بهذا في رب وكم والكافين
من الاسمية والحرفية صونا لحدي الاسم والحرف عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين
وبين رب وكم بما فرقنا تحكما لكن لما ثبت اسميتهما بدخول علامات الاسماء عليهما ولم يثبت مثلا في
رب وكذا في الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان واما اسم الاستفهام و
اسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو قولك ايهم ضربت وايهم تضرب
اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ تعين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط
موجود في الشرط والجزاء واما في الموضعين دال على ذات وهو ليست معنى فيما بعدها فهو احد الاسم
ويجوز الجواب عنهما قال سيبويه ان حرفي الاستفهام والشرط اعني الهمزة وان حذفتا وجوبا قبل
هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان اصل ايهم ضربت وان ايهم تضرب ثم تضمن اي معنى الاستفهام
والشرط فالمعنيان عارضان فيهما فلذا كانا [illegible] وكذا ما سواهما اي من اسماء الاستفهام والشرط نحو
من تضرب اي امن تضرب فمن بمعنى اي في الاستفهام وكذا من تضرب اضرب اي ان من تضرب اضرب

اى ان ايا لضرب فجميع اسماء الاستفهام والشرط بمعنى اى الشرطية والاستفهامية هذا ولو قلنا الحرف ما لا يدل
على معنى فى غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلها وبالكاف ورب وكم   ومن خواصه دخول
اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس والخاصة
مطردة غير منعكسة والمراد بالاطراد ان تضيف لفظ كل الى الحد فتجعله مبتداء وتجعل المحدود خبره كقولك
فى قولنا الاسم ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن كل ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا نقول فى
الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم والمراد بالعكس ان تجعل مكان هذين نقيضهما فتقول كل ما لم يدل
على معنى فى نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان تقول فى الخاصة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس
اسم فقد يقع العكس لجعل المبتدء خبرا والخبر مبتداء ببقاء النفى والايجاب بحاله وهذه عبارة
المنطقيين فيطرد قضية الحد والمحدود كلية مع جعل المحدود موضوعا نحو كل اسم دال على معنى فى
نفسه غير مقترن وينعكس كلية نحو كل دال على معنى فى نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تنعكس كلية
والانظرد كذا نحو كل ما دخله لام التعريف اسم ولا يقال كل اسم يدخله اللام والمراد دخولها اللام اى لام التعريف
الحرفية بخلاف لام الموصول فى نحو الضارب والمضروب فانها لا تدخل الا على فعل فى صورة الاسم
كما يجئ فى الموصولات وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما
اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة فى نفس الدال
والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف مدلوله فى غيره لا فى نفسه واما قول الشاعر يقول الخنى وابغض
العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع فليست اللام فيه للتعريف بل هى اسم موصول دخل على صريح
الفعل لمشابهته لاسم المفعول وهو مع ذلك لا يجئ الا لضرورة الشعر وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا
ان يوفوا الاسم لاصالته فى الاعراب حركاته الثلث من المضارع الذى هو فرع فيه واجرا منها
فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معمولا له وهو الرفع والنصب واما التنوين
فاخص من جملة اقسامها الخمسة بالاسم ما ليس للترنم فهى اذن اربعة اقسام احدها التنكير نحو صه
ومه وسيبويه قيل يختص بالصوت واسم الفعل واما التنوين فى نحو رب احمد وابراهيم فليس
للتنكير بل هو للتمكن لان الاسم منصرف وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير
معا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو فى مسلمان ومسلمون فيقول التنوين فى رجل يفيد التنكير
ايضا فاذا سميت بالاسم نحو ضيق للتمكن وانما اختص تنوين التنكير بالاسماء لمثل ما ذكرنا فى لام التعريف
وثانيها التمكن ومعناه كون الاسم معربا فلا يكون الا فى الاسم وانما لم يدخل الاعراب والمضارع علامته
عوض واما ان رفع علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه معربا لمشابهته للفعل الذى اصله البناء
وثالثها المعوض عن المضاف اليه حينئذ ومررت بكل قائما وسيجئ ان المضاف لا يكون الا اسما
ورابعها المقابل لنون جمع المذكر السالم فى جمع المؤنث السالم نحو مسلمات على الاعرف من اقوالهم ولا معنى له
الا فى الاسم وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كانت للتمكن لم يثبت فى نحو قوله تعالى من عرفات و
لو كانت للتنكير لم يثبت فى الاعلام وليست عوضا من المضاف اليه ولا للترنم فلم يبق الا ان يقال
هى فى جمع المؤنث مقابلة النون فى جمع المذكر لان هذا معنى مناسب الا ترى انهم جعلوا نصب
هذا الجمع تابعا للجر كما فى جمع المذكر قائم مقام التنوين الذى فى الواحد فى المعنى الجامع لاقسام التنوين
فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس فى النون شئ من معانى الاقسام الخمسة المذكورة فكذلك
التنوين التى فى جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها ايضا شئ من تلك المعانى
لكنهم حطوها عن النون لسقوطها مع اللام وفى الوقف دون النون لان النون اقوى واجلد بسبب
حركتها وقال الربعى وجار الله ان التنوين فى نحو مسلمات للصرف قال جار الله وانما لم يسقط فى عرفات
لان التانيث فيها ضعيف لان التاء التى كانت لمحض التانيث سقطت والباقية علامة
لجمع المؤنث وفيما قال نظر لان عرفات مؤنث وان قلنا انه لعلمية تانيث فيها لا متمحضة للتانيث
والاشتراك لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه
الا تناويل بعيد كما فى قوله ولا ارض ابقل ابقالها فتانيثها لا يقصر عن تانيث مصر الذى هو بتاويل
البقعة والاولى عندى ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن وانما لم يسقط فى نحو من عرفات
لانه لو سقط لتبعه الكسر فى السقوط وتبع الجر والنصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه
متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين فى غير المنصرف للضرورة لم يحذف المانع هنا مع انه جوز المبرد
والزجاج هنا مع العلمية حذف التنوين وابقاء الكسر ويروى بيت امرء القيس وتنورتها من
اذرعات واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عال بكسر التاء بلا تنوين وبعضهم بفتح التاء فى مثل مع
حذف التنوين ويروى من اذرعات كسائر ما لا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا
خلاف والامر فى التنوين ... قال بعضهم التنوين فيه عوض من الفتحة واما تنوين
الترنم فهو فى الحقيقة لترك الترنم لانه انما يؤتى به اشعارا بترك الترنم عند بنى تميم ... وذلك
ان الالف والواو والياء والفتحة فى اصل الترنم لما فيها من المد فيهمل منها التنوين لمناسبتها اياها اذا
قصد الاشعار بترك الترنم خلو التنوين من المد فهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام قال

اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت فقد اصابن ولم يسم دخولها الحرف والمبنى ذلك
في القياس نحو نعم في القافية وقد يلحق عند بعضهم الروي المقيد فيخص باسم الغالي لان الغالي
تجاوز الحد وحد هذا التنوين ان يكون بدلا من حرف الاطلاق دلالة على ترك الترنم فاذا دخل الغالي
المقيد فقد جاوز حده ويخرج به الشعر عن الوزن فهي غالية بهذا الوجه وهو كقوله وقاتم
الاعماق خاوي المخترقن فيفتح ما قبل النون تشبيها لها بالخفيفة او يكسر للساكنين كما في جيئتني كما
سيجيء في آخر الكتاب وانما الحق بالروي المقيد تشبيها له بالمطلق وانما اختص كون الشيء مسندا
اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه اما في الحال او في الاصل كما ذكرنا ولا مخبر عنه الا لفظ دال على ذات
في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على ذات في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا
والحرف لا يدل على معنى في نفسه ولهذه العلة اختص التثنية والجمع والتانيث والتعريف والنسبة والنداء
بالاسم واما نحو ضربت وضربا وضربوا فالتانيث والتثنية والجمع فيها راجع الى الاسم وكذا التصغير
في نحو قوله يا ما اميلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر راجع الى المفعول المتعجب
منه اي هن مليحات والتصغير للشفقة نحو يا بني فهو شيء موضوع في غير موضعه كما ان التانيث
في ضربت في غير موضعه واما نحو قوله تعالى رب ارجعون على تاويل ارجعني ارجعني ارجعني و
قول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب فليس الاول جمعا والثاني تثنية اذ التثنية
ضم مفرد الى مثله في اللفظ مع كونه اياه في المعنى لا تاكيدا والغرض والغالب فيما يفيد التاكيد ان
يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم اختصروا في بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والمجموع علشا بهته
لهما من حيث ان التاكيد اللفظي ايضا ضم الشيء الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى ايضا
فقولنا اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله تعالى ارجع البصر كرتين في كون اللفظ في صورة
المثنى وليس به واختص الاضافة اي كون الشيء مضافا بالاسم لان المضاف اما مخصص كما
في غلام رجل واما متعرف كما في غلام زيد والتعريف والتخصيص من خصائص الاسم في
لام التعريف واما الاضافة في نحو ضارب زيد وحسن الوجه وموصوب الجذام وان لم يخصص
المضاف ولم يعرفه فهي فرع الاضافة المحضة فلا يكون الا فيما يكون الاصل ... من
من خواص الاسم ايضا واعترض على الايراد المذكور بان المضاف اليه في الحقيقة المصدر المدلول عليه
بالفعل اي يوم ... قتل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل
من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد واما اذا لا اضمر صحة هذا المثال ومجيء مثله

في كلامهم واللفظ ان المضاف اليه لفظا في نحو قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في قولك
... زمن الحجاج امير هي المضاف اليه وانما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان
... وهو معرب ومبني المعرب فالمركب الذي لم يشبه مبني الاصل هذا حد
المعرب الاسم لا مطلق المعرب لانه في صنف الاسماء فلا يذكر الا اقسامها فكانه قال الاسم المعرب هو
الاسم المركب وكذا جميع الحدود التي يذكرها في صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على شيئين على الجزئين
او الاجزاء بالنظر الى الجزء الآخر او الاجزاء الاخر كما تقول في ضرب زيد مثلا ان زيدا مركب الى ضرب وضرب
الى زيد فهما مركبان ويطلق على المجموع فيقول ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا كما تقول مثلا الحد
الخفين هو زوج الآخر وتقول لهما معا زوج ومراد المصنف المعنى الاول ليس غرضي لان المركب في اصطلاحهم
في المجموع اشهر منه في كل واحد من جزئيه او اجزائه فيوهم ان المعرب من الاسماء لا يكون الا مركبا من
شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه وهذا داب المصنف يورد في حدود هذه المقدمة الفاظا غير
مشهورة في المعنى المقصود اعتمادا منه على عنايته وينبغي ان يختار في الحدود والرسوم اوضح الالفاظ
في المعنى المراد ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود اظهر ثم وان
تنزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب في الظاهر احد الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم مركب الى غيره
غير مشابه لمبني الاصل معربا بل الاسم المركب الذي ... عامله الا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه
ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لان المضاف عامل على قول
والحرف المقدر على الآخر كما يجيء وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعرابا معينا
وكذا اسماء الحروف الموجودة في اوائل السور نحو حم ويس وق ... مبني الاصل هذا ايضا من ذلك
لانه اصطلح ... مراد الحرف والفعل الماضي والامر على ما فسره في الشرح وان اخذنا لفظ
المبني الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الافعال وان كان بعضها معربا اذ
اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب اليه البصرية فيدخل اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر في جميع
باب ما لا ينصرف بل الى ان اختار مذهب الكوفيين في كون المضارع اصلا في الاعراب كالاسم لتوارد
المعاني عليه كما سيجيء في بابه لم يرد عليه ما ذكرنا ولا يرد على تفسيره مبني الاصل بالحرف والماضي والامر
المصدر نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وذلك بان يقال المصدر ههنا يشبه الماضي لتقديره بان
اي ان ضرب والكلام يعمل فهو مشابه للماضي مع انه معرب لان مشابهته المصدر مطلق الفعل بسبب عمله
لا مشابهته للماضي بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال والاستقبال فلهذا ذكر في حد المعرب التركيب وكونه

غير مشابه لمبني الاصل احترازا عن شبه المبني وذلك لان الاسم اما ان يبنى لعدم موجب الاعراب اعنى المعاني المتعاقبة
على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والاضافة وهو الاسماء المعدودة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان
ثلثة واسماء حروف التهجي نحو الف با تا ثا ونحو زيد بكر عمرو والاصوات نحو وهذه المعاني الموجبة للاعراب
انما يحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب فلذا قال المركب
الاسم الذي فيه سبب الاعراب فيخرج هذه الاسماء المجردة عن السبب ويجيء في الظرف في باب الالتقاء تحقيق
الكلام في الاسماء المعدودة تقديرا ان شاء الله تعالى واما ان يبنى مع حصول موجب الاعراب لوجود
المانع منه والمانع مشابهته للحرف والفعل على ما يجيء في باب المبني وذلك في المضمرات والمبهمات واسماء
الافعال والمركبات وبعض الظروف على ما يأتي فقوله الذي لم يشبه مبني الاصل يخرج هذه الاسماء
والمناصح الاعتراف بالجنس ايضا خص من المفصل بوجه قوله وحكمه ان يختلف آخره اي هذا
الذي جعله المص بعد تمام حد المعرب حكما من احكام المعرب لازما له جعله النحاة حد المعرب فقالوا المعرب
ما يختلف آخره باختلاف العوامل قال المص وهو الحق يلزم منه الدور لان المص ليس مطلق الاختلاف
الآخر بل الاختلاف الذي يصح لغة ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب اولا فاذا
حد المعرب بالاختلاف كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف توقف كل محدود على حده
فيكون دورا وهذا ان قصد تعريف حقيقة المعرب ليتميز عند المنشي الكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته
حقه من اختلاف الآخر اما ان عرف الصحيح لا من معرفة المعرب بل بحصول الاختلاف في كلام صحيح موثوق
كالقرآن وغيره جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب
قيل اي فرق بين المعرب والمبني في الحكم المذكور فان المبني يختلف تقديرا وذلك في احد قسميه اعني المركب
مع العامل نحو جاءني هؤلاء فهو مثل جاءني قاض فالجواب ان المعرب يختلف آخره تقديرا اي
بتقدير الاعراب على حرفه الاجل المانع من الاعراب في جملته وهو مناسبته للمبني لا في آخره نحو هؤلاء
وامس وقد يكون في آخره ايضا كما في جملته نحو هذا فلهذا يقال في نحو هؤلاء انه في محل الرفع اي في موقع
المرفوع بخلاف المقص في جاءني الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر في آخره لفظا او تقديرا مصدر
بمعنى المفعول اي يختلف آخره اختلافا ملفوظا او مقدرا فانتصب على الحال ويجوز ان يكون المضاف
مقدرا اي اختلاف لفظ او تقدير قوله الاعراب ما اختلف آخره به هذا تمام الحد على ما يوزن
كلامه في الشرح قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه بيان لعلة وضع الاعراب في الاسماء والضمير في
آخره للمعرب وفي قوله بالاقول المعتورة اي المتعاقبة عليه للمعرب قوله ليدل فيه ضمير الاختلاف

او ضميرا ويعني بما الحركات والحروف ويدخل في عموم لفظ ما العامل ايضا لانه الشيء الذي يختلف
آخر المعرب لان الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الاعراب فهما في اللفظ كالقاطع و
السكين وان كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الاعراب الا ان النحاة جعلوا العامل
كالعلة المؤثرة وان كان علامة لا علة ولهذا سمي عاملا ويمكن الاعتذار للمص بناء على اصطلاحهم
يعني ان العامل كالعلة الموجبة بان يقال بالاستعانة دخولها في الآلة اكثر منه في الموجب ولا يعترض
على الحد بكسر الآخر لاجل ياء الاضافة وياء النسبة وفتحه لاجل تاء التانيث والف التانيث والتاء
يتركهما مع الاسم وهذا التغيير في الآخر وكذا في الف المثنى وياءه وواو الجمع وياءه وذلك
لانه قال الاعراب ما اختلف آخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل
في المضاف الى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع الا بعد لحاق الآخر المذكورة بها
لانك اخبرت مثلا في قولك جاءني مسلمان عن المثنى ولم تخبر عن المفرد ثم تثنيه وكذا البواقي
فقبل لحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف آخر المعرب بهذه الاحرف ولا يرد
ان الحد غير جامع لان التغيير في نحو مسلمان ومسلمون ليس في الآخر اذ الآخر هو النون وذلك فيهما كالشيء
وكما ان التنوين لعروضه يخرج ما قبله عن ان يكون آخر الحروف فكذا النونان قال المص انما اخترت
هذا الحد وهو مختار عبد القاهر على ما نسب اليه الاندلسي على حد بعض المتاخرين الاعراب اختلاف
الآخر لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته في الآخر حتى يسمى اعرابا ولهم ان يقولوا انه ايضا اثبت
الاختلاف من حيث لا يدري بقوله ما اختلف آخره به ولا يختلف آخر الشيء بشيء الا وهناك
اختلاف اذ الفعل متضمن للمصدر وقال ولو ثبت الاختلاف ايضا فهو امر واحد نا شيء من
مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها اذ لو لزم آخر الكلمة واحد منها لم يكن هنا اختلاف
فالاختلاف شيء واحد والاعراب بالاتفاق ثلثة اشياء فكيف يكون الاعراب اختلافا
ولهم ان يقولوا هذا منك بناء على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة الى اخرى او انقلاب حرف الى
آخر والانقلاب من حيث هو هو شيء واحد والحق ان معنى قولنا يختلف الآخر اي يتصف بصفة
لم يكن عليها فان زيدا مثلا في حال الافراد لم يستحق شيئا من الحركات فلما ضم اليه العامل التركيبي حالة
الرفع فقد اختلف اي انتقلت من حال السكون الى هذه الحركة المعينة فقد حصل الحركة الاولى الخلاف
في الآخر وانتقال الآخر اللاسم عن انتقاله الى الضم وكذا انتقاله من السكون الى الكسر فهنا ثلث اختلافات
متغاير بعضها البعض بحسب تغاير الحالات المنتقل اليها وان كان متحدة في مطلق الاختلاف فالاختلاف

اذن ثلثة كالاعراب والاعراب الفرهن الانتقالات المذكور بعينها اذ الاعراب بالحركات وان
الاعراب بالحروف ثم اختلاف الآخر اذن احد نوعين احدهما ادحرف محذوف من الكلمة فقد
مع القلب كما اذا اردت مثلا اعراب بالحروف زدت عليه الواو المحذوف رفعا ورددتها وقلبتها الفا
ويآء في الجر وثانيهما جعل العين او الحرف الذي زيد في الآخر لغرض بعينه اعرابا لغرض اخر وجعله مع القلب
كما جعلت الالف والواو الزيدتين علامتي التثنية والجمع في نحو مسلمان ومسلمون علامتي الرفع ايضا وجعلتهما
مع القلب علامتي النصب والجر وكذا فوه وذومال فقد اختلف حال الالف والواو رفعا لانهما صار الشيئين بعد
ما كانا الشيء واحد وينبغي ان يقيد كل واحد من الكسرتين في نحو ان المسلمات وبالمسلمات غير الاخرى فان
في آخره ثلثة فيها كضمتي فلك مفردا وفلك مجموعا وكذا ان الفتح نحو احمد وباحمد وبان المسلمين وبالمسلمين
وان المسلمين وبالمسلمين وليس كذا الف المثنى وواو الجمع اذا جعلنا اعرابا لان علامتي التثنية والجمع
لا يجوز حذفهما فتبين لك بهذا ان الاختلاف في كل اسم مشترك الاعراب وهو هو ولو جعلنا الف الاختلاف
تحول الحركة حركة او حروف حرفا كما فهم المصنف هو انضبط اختلافات بحسب المتحولات نحو الضمة فتحة و
تحول الفتحة كسرة وتحول الضمة كسرة وكذا في الحروف ولو جعلنا تحول الضمة فتحة غير تحول الفتحة ضمة حصل
ست اختلافات والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرنا اولا وهو ثلثة وقال المصنف لو كان الاعراب هو الاختلاف
لزم ان يكون الاسم في اول تركيبه غير معرب كما لو جعل زيد مثلا اسما لشخص ثم ركب مع عامل اول تركيبه فقيل
نحو جاءني زيد فلا اختلاف اذ لم يتحول حركة الى حركة بعد والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال
الآخر من السكون الى الحركة كما قلنا اذن اختلاف ثم نقول ولو فسرنا الاختلاف ايضا بانقلاب حركة الى حركة كان
الالزام مشتركا بينه وبين النحاة لقولهم ما اختلف آخره به فانما انقلب حركة الى حركة لم يكن ما اختلف آخره
به فان قال اردت ما يكون به الاختلاف اذا كان قبل العبارة وصحيح عن هذا المراد ما يختلف آخره
به لما اختلف قوله ليدل على المعاني المعتورة تعليل لوضع الاعراب في الاسماء واعلم ان ما يحتاج الى
التمييز من المعاني الكلم على ضربين احدهما ان يكون في كلمة معنيان او اكثر غير طارئ احدهما على الآخر
كمعاني الكلم المشتركة نحو القرء في الطهر والحيض وضرب في التأثير المعروف والسير وكذا جميع افعال
المضارعة عنده قال بالاشتراك فيها ومن للابتداء والتبيين والتبعيض فمثل هذا لا يلزم العلامة
المميزة لاحد المعنيين او المعاني من الآخر لا جاعلا لاحد المعنيين واضعا كان او مستعملا لم يراع فيه
المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما والثاني ان يكون في الكلم معنيان او اكثر حصل
احدهما او احدها على الآخر او الآخر فلا بد للطارئ ان لم يلزم من علامة مميزة من المطروء عليه ومن ثم احتاج

المغني

الى المجاز الى قرينة دون الحقيقة وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد يغير له
صيغة الكلم كما في التصغير والجمع المكسر والمنسوب والمؤنث والمعرف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات و
زيدي ومسلمة والمسلم وقد تكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى
في موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان الطارئ المعنى لازما للكلمة فان كان الطارئ
معنى واحدا لا غير ككون الفعل عمدة فيما تركبت منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للتمييز
بغيره وان كان الطارئ اللازم احد الشيئين او الاشياء فاللائق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة
تمكن لازمة له ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى لطالبها ذلك المعنى كما اقتصر في المضاف والموصوف لان
المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه فاحتاط في هذا النوع اتم احتياط حتى ان
بعد ما طرأ بسببه المعنى كان هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطارئ ومثل هذا المعنى انما
يكون في الاسم لانه بعد وقوعه في الكلام لا بد ان يعرض فيه اما معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامة
ابعاض حروف المد التي هي اخف الحروف اعني الحركات وجعلت في بعض الاسماء حروف المد وهي الاسماء
الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون لعلة تذكرها في كل واحد منها ولم يجعل عوض اجنبية لما قصد
ذلك في الاسماء الستة لان الكلمة وعينها علامة وفي المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين
كل ذلك لاجل التخفيف وجعل الرفع الذي هو اقوى الحركات للعمدة وهي اسم الفاعل والمبتدء والخبر و
جعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال
والتمييز او اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسماء التي تلي حروف الاضافة
اعني حروف الجر وانما جعل للفضلات النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات
اضعف من العمدة ... ليتبين بعلامته ما هو فضلة بواسطة حرف فلم يكن بقي
من الحركات غير الكسر فجر به مع كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار معنى كون الاسم مضافا اليه معنى العمدة
بحرف معنى آخر منضما الى المعنيين المذكورين علامته الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلي في هذه
الفضلة نحو الله لافعلن واذا عطف على المجرور فالحمل على الجر الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر وقد يحمل
على المحل كما في قوله وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب وان سقط الجار مع الفعل لزوما كما في الاضافة الى
النصب المتنوع ... المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا علامتها لكن نسب
احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملا لكونه كالسبب
للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لانه به صار احد جزئي الكلام وكذا العامل

و العقل المسند الى المفعول كرجل ... وضرب ... حرف ... حروف ... الكلم كما في المثنى والمجموع علامة

العمدة ... الفضلة

يطرأ

فى كل واحد من المبتدا والخبر هو الآخر وهو مذهب الكسائى والفراء اذ كل واحد منهما صار عمدة
بالآخر واختلف فى ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور
اذ باسناد احدهما الى الآخر صار فضلة فهما معا سبب كونها فضلة فيكون ايضا سبب علامته لنفسه
وقال هشام بن معوية هو الفاعل وليس ببعيد لانه جعل الفعل الذى هو الجزء الاول بانضمامه
كلا انما صار غيره من الاسماء فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضى
وقول الكوفيين اقرب بناء على الاصل المذكور وجعل الحرف الموصل لاحد جزئى الكلام الى الفضلة
عاملا فى الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمدة ثم قد يجذف الجار
الفعل
لزوما مع الحرف الذى اوصله الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص او التعريف فى الاسم كما يجى فى باب الاضافة
فبقى النصب المحلى عن الجر ولفظا لكون الناصب اعنى الفعل مع الفاعل محذوفا نسيا منسيا
بالحرف الجار الدال عليه وكان اصل غلام زيد حصل غلام لزيد فاذا حذف الجار وقام الاسم المراد تخصيصه او
تعريفه مقام الجار لفظا فلا ينفصل بينهما كما لم ينفصل بين الحرف ومجروره ومعنى ايضا لدلالته على معنى اللام
فى نحو غلام زيد اذ هو مختص بالثانى وعلى معنى من نحو خاتم فضة اذ هو متبين بالثانى ومعنى فى
على هذا الاسم كما على فى الجر كما يجى واصل الجر اذا ان يكون علم الفضلة التى يكون بواسطة الحرف
يجمع فى موضعين من كونه علم الفضلة ويبقى على المضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم والثانى
فى المجرور والمسند اليه نحو مررت بزيد والاصل فيهما ايضا ذلك كما بينا وكان قياس المستثنى غير المفرغ بالا
والمفعول معه الجر ايضا اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو فى الاصل للعطف وغير مختص
باحد القبيلين وكان الا تدخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالهما فبقى ما بعدهما
منصوبا فى اللفظ هذا واما الحروف فلا يطرء على معانيها ما يترتب على معانى المفعول آخر كما مر فى حد الاسم
واما الافعال فلا يلزمها الا معنى واحد كما مر بلى قد يطرء عليها فى بعض المواضع احد المعانى فى التبيين
الآخر كما فى قولك ما بانه حاجة فيطلعك على ما يجى فى قسم الافعال واعتبر ذلك الكوفيون وقالوا
اعراب المضارع ... لمشابهته الاسم خلافا للبصريين على ما يجى فى بابه فظهر بهذا التقدير ان الاصل فى
الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف وان الاصل كل اسم ان يكون معربا فان قيل كيف حكم بذلك
واصل الاسماء الافراد وهى فى حالة الافراد غير مستحقة للاعراب ... المعروفة فلت
قلت انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء ليستعمل فى الكلام واستعمالها مفردة مخالف لنظر
الواضع فبناء المفردات وان كانت اصولا للمركبات عارض لها لكن استعمالها مفردة عارضا لها عن

وضعى وقد خرج عن عموم قولهم اصل الاسماء الاعراب صنفان احدهما اسماء الاصوات كنخ وصه ومه
لان الواضع لم يضعها الا ليستعمل مفردة لانها لم تكن فى الاصل كلمات كما يجى فى بابها والثانى اسماء حروف
التهجى لانها كالحكاية لحروف التهجى لتبيين بكلم ومن ثم كانت اوائلها تلك الحروف المحكية الا الالف لانهم
لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة
بالالف المتحركة اعنى الهمزة واما الالف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة فينبغى ان يقول لام الف طاولة يكتبان
فى الطريق لام الف فمقصوده اللام والهمزة لا صورة لا هن ولو نظر الواضع فى الصنفين الى وقوعهما مركبين
لكانا معربين فى نظره فلم يجز ان يضع منهما على اقل من ثلثة احرف لانك لا تجد معربا اقل من ثلثة احرف الا
وقد حذف منه شىء كيد ودم وقد صاغ كثيرا منهما على حرفين كنخ وصه وبا تا ثا وانما صاغ على اقل من ثلثة
ما كان يعرف انه كونه فى التركيب مشابها للحروف كما فى تاء التعريف وكافه فعلم انه بنى لثبوت علته بجواز
بناءه على اقل من ثلثة ثم نقول لا يلزم الكسائى والفراء ما الزما فى ترافع المبتدء والخبر من انه يجب تقدم كل
واحد من المبتدء والخبر على الآخر فيلزم تقدم الشىء على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشىء متقدم على
ذلك الشىء وانما لم يلزمهما ذلك لان العامل النحوى ليس مؤثرا فى الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة
كما مر ولو احتجنا ايضا تقدمه لكونه كالسبب كما مر قلنا ان كل واحد من المبتدء والخبر متقدم على صاحبه من
وجه متأخر عنه من آخر فاذا اختلف ... فلا دور واما تقدم المبتدء فلان حق المنسوب ان
يكون تابعا للمنسوب اليه وفرعا له فلما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة الا انك انما
ابتدء بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متأخرا فى الوجود الا انه متقدم فى القصد وهى العلة
الغائية وهو الذى يقال له اول الفكر آخر العمل فيرفع كل واحد منهما صاحبه للتقدم الذى فيه فترافع المبتدء
والخبر اذن كعمل كلم الشرط والشرط كل منهما فى الآخر نحو قوله تعالى اياما تدعو فاداة الشرط متقدمة على
الشرط اذ هى مؤثرة لمعنى الشرط فيه متأخرة عنه تأخر الفضلات عن العمدة فالمبتدء والخبر على هذا التقدير
اصلان فى الرفع كالفاعل وليسا محمولين فى الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج والدليل على ما يعزى
الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل ولا على ما يعزى الى سيبويه من كون المبتدء واصل الفاعل فى الرفع
وعلى التقدير المذكور ان ... والتمييز والمستثنى الفضلة اصول فى النصب كالمفعول وليست محمولة عليه
كما هو مذهب النحاة فلما كان مستنكرا عندهم العمل فى المتقدم الجزء لما تقرر فى الاذهان من تقدم المؤثر
على الاثر واستحالة تقدم الشىء على مؤثره ضعف عملهما فينسخ عملهما كثيرا ما دخل عليهما مؤثر ما غير كان
وظن وكاد وكان وان واخواتها وما ولا التبرئة على ما يجى فى ابوابها فصارت العمدة فى صورة الفضلة

منتصبة وهي اسم ان ولا التبرئة وخبر كان وكاد ومفعولا ظن ووجه مشابهتها للفضلة تجي في ابوابها وانما
جاز تقدم كل واحد من جزئي الاسمية على الآخر لعمل كل واحد منهما في الآخر والعامل متقدم الرتبة على معموله
لكن الاولى تقدم المسند اليه ليسبق وجود المخبر عنه على الخبر وان كان الخبر متقدما في [illegible] ولم يلزم على
هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه كالمبتدء في الخبر ثم التقدوا
بحال المفاعيل فلم يلزمها موضعها الطبيعي اعني ما بعد العامل لكونها فضلات فظهر لك ان اصل الاسماء
الاعراب فما وجدت منها مبنيا فاطلب لبنائه علة كما نذكره في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال و
الكنايات وبعض الظروف واما اسماء الاصوات واسماء حروف التهجي فبناؤهما اصلي فلا يحتاج الى
تعليل فلهذا بني نحو قوله مداعين الشيب في هلم وقوله اذا اجتمعوا على الف واو وياء هاج بينهم جدال
معلل بكونهما مركبين وهو خلاف الاصل والله تعالى اعلم قوله وانواعه رفع ونصب وجر اعلم
الحركات في الحقيقة ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره الاتيان
بعده بجزء من الياء وفتحه الاتيان بعده ببعض من الالف والا فالحركة والسكون من صفات الاجسام
فلا يحل الاصوات لكنك لما كنت تاتي عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد سمي الحرف متحركا
كانك حركت الحرف الى مخرج حرف المد وبضد ذلك سكون الحرف فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط
اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده فاذا اشبعت الحركة فهي بعض المد صارت حرفا تاما فاما
تجعل علم الفاعل رفعا لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من
لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمي حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على المعنى تابعة
لثبوت نفس الحركة اولا وكذلك نصب الفم تابع لفتحه كان شيئا ساقطا فنصبته اي اقمته بفتحك اياه
فسمي حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا واما جر الفك الاسفل الى اسفل وخفضه وهو كسر الشيء اذ
المكسور يسقط ويهوي الى اسفل فسمي حركة الاعراب جرا وخفضا وحركة البناء كسرا الا ان الاولين اوضح
واظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد
لحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة او الحرف فسمي الاعرابي جزما والبنائي وقفا وسكونا وانما سمي المعرب
معربا لان الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قوله صلى الله عليه وآله الثيب يعرب عنها لسانها
اي يبين وسمي المبني مبنيا لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص قوله فالرفع علم الفاعلية
والنصب علم المفعولية اي علامتهما والاولى كما بينا ان يقال الرفع علم لان الاسم عمدة الكلام ولا يكون
في غير علم العمدة والنصب علم الفضلة في الاصل ثم يدخل في العمدة تشبيها بالفضلات كما مضى علمه

11

عل بالاصل
قوله والجر علم الاضافة اي كون الاسم مضافا اليه معنى او لفظا كما في غلام زيد وحسن الوجه فالرفع ثلثة اشياء الضم والالف والواو
[illegible] نحو جاءني مسلم ومسلمان ومسلمون واخوك والنصب اربعة الفتح والكسر والالف والياء في
نحو ان مسلما ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين والجر ثلثة اشياء الكسر والفتح والياء في بزيد
في المنصوب
وباحمد وبمسلمين وبمسلمين وبابيك وكل ما سوى الضم في الرفع والفتح والكسر في الجر فرع عنها كما يجيء ومن
الضم والرفع عموم وخصوص اما كون الرفع اعم فلوقوعه على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان
الضم قد يكون علم العمدة كما في جاء الرجل وقد لا يكون كما في حيث وكذا الكلام في النصب والجر واذا
اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت
وتنوين
كضمة حيث او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة على حركات الاعراب كقول المصنف بالضمة والكوفيون
يطلقون الغالب احد النوعين على الآخر مطلقا قوله وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب والجر
عندي الحركات كما ذكرنا او الحروف وعلى مذهب من قال الاعراب الاختلاف قال الرفع انتقال الاسم
الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر انتقاله الى علامة الاضافة والظاهر في اصطلاحهم ان
الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء
على الحركات وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اي كونه عمدة او فضلة والدال
على الوصف بعد الدال على الموصوف قوله العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي انما اتى بالعامل
لاحتياج قوله قبل يختلف آخره لاختلاف العوامل الى بيانه يعني بالتقوم نحو من قيام العرض بالجوهر
فان معنى الفاعلية وكون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها كالاعراض القائمة بالعمدة والفضلة
والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد لهذه المعاني هو المتكلم والآلة العامل ومحلها
الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الآلة كانها هي الموجدة للمعاني
ولعلاماتها كما تقدم فلهذا سميت الآلات عوامل فالباء في قوله به يتقوم للاستعانة نظرا الى ان
المسمى عاملا في الحقيقة آلة والمتقوم هو المتكلم وليس الباء كما في قولك قام هذا العرض بهذا المحل ولا شك ان في
لفظ المصنف ابهاما لان [illegible] في نحو قام به وتقوم به هنا المعنى الخبر واذا ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل
بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه
العمدة او الفضلة فاعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة او من او المضاف
فمن قال انه الحرف المقدر نظرا الى انه في الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد

غلام حصل لزيد ومعنى الاضافة قايم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكر ههنا عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف
عمله في نحو خير من قول رؤبة وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه ومتبين
به كما ان النصب بان المقدرة في نحو احضر الوغى ضعيف واذا وقع موقعها فا السببية او واو الجمع كما في باب
النواصب للمضارع جاز نصبها مطردا وكذا الجر برب المقدرة بعد الواو والفاء وبل ليس بضعيف ومن قال
عامل الجر المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد
نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة الاولى فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل
معنى الاضافة وليس بشيء لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي والعامل
ما به يتقوم المعنى المقتضي وان اراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فالذي ينبغي ان يكون العامل
في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل في الفاعل هو الاسناد لا
الفعل قوله فالمفرد المنصرف هذا تقسيم الاسماء المعربة بحسب اعراباتها المختلفة وذلك انا بينا
ان الرفع ثلثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلثة فهو يريد بيان هذه الاعرابات وان كل واحد منها في اي معرب
فبدء بمعربات اعرابها بالحركات لانها الاصل في الاعراب لخفتها وقسمها ثلثة اقسام احدها ما استوفى
الحركات الثلث كل واحد منها في محلها اعني الضم في حالة الرفع والفتح في حالة النصب والكسر في الجر وهو شيئان
احدهما المفرد اي الذي لا يكون مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا او لا المنصرف احتراز عن غير
المنصرف وكان عليه ان يضم اليه قيدا آخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان يكون قوله المفرد
احترازا عن المضاف فيخرج الاسماء الستة اذ لو احترز عنه لوجب ان لا يستوفي شيء من المضاف الحركات
الثلث وثانيهما الجامع لمكسر فقيد الجمعية احتراز عن المثنى اذ اعرابه بالحروف وعن المفرد اذ قدم ذكره
والتكسير احتراز عن السالم لان اعراب المذكر منه بالحروف والمؤنث غير مستوف للحركات والاحتراز
عن غير المنصرف نحو مساجد وانبياء وانما اعرب الجمع المكسر اعراب المفرد اي بجميع الحركات لمشابهته
للمفرد بكونه صيغة مستأنفة مغيرة عن وضع مفرده ويكون بعضه مخالفا في الصيغة كالمفردات
المختلفة الصيغ وايضا لم يطرد في آخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون قوله
بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا الجار والمجرور في البيت في موضع رفع على انه خبر المبتدأ المقدر اي تعرب بالضمة وقوله
الفاعل رفع اي مرفوع وانتصابه على الحال اي مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور وذو الحال هو الضمير
المستكن فيه والياء في قوله بالضمة بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى ملتبسان بالضمة ومعنى الكلام هما
مع هذه الحركات المعينة في حال كونهما مرفوعين اي مصاحبين لعامل الرفع وكذا قوله والفتحة نصبا وامثاله

وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين المجوز عند المصنف قياسا نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا
على ما يجيء والثاني من الثلثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو شيء واحد اعني الجمع
بشرطين احدهما ان يكون جمع المؤنث احترازا عن جمع المذكر الذي هو بالواو والياء والثاني ان يكون
سالما احترازا عن المكسر المستوفي للحركات نحو رجال للضم والفتح نحو مساجد وانما نقص هذا الجمع
الفتح واتبع الكسر الجر اجراء له مجرى اصله اعني جمع المذكر السالم على ما يجيء بعده والثالث ما فيه الضمة رفعا
والفتحة نصبا وجرا وهو ايضا شيء واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو احمد ومساجد وانما نقص
الكسر واتبع الفتح لما يجيء في بابه ثم بين المعربات اعرابها بالحروف وقسمها ايضا ثلثة اقسام احدها ما
استوفى الحروف الثلثة كلا في محلها وهي الاسماء الستة بشرط افرادها وكونها غير مصغرة واضافتها
الى غير ياء المتكلم لانها اذا ثنيت او جمعت فاعرابها اعراب سائر الاسماء المثناة والمجموعة وكذا اذا
صغرت لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه وجوبا ليتم وزن فعيل وحرف العلة المجعول اعرابا
سكونه ليشابه الحركة وانما اشترط اضافتها الى غير ياء المتكلم لما سيجيء ان المقطوع منها عن الاضافة يعرب
بالحركات لما سنذكر والمضاف الى ياء المتكلم لا يتبين اعرابه على ما سيجيء ونفرح بهذه الاسماء الستة
يغني عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها ودليل في اعراب هذه الاسماء اقوال الاقرب عندي
ان اللام في اربعة منها وهي ابوك وحموك وفوك وذو مال تبقى في حال الرفع عند الكلام وعنها وتشبهها هنا الوجه بعد
ذكر الاوجه المقولة فيها فعن سيبويه ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف
فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها
كما في امرء وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقي الواو ساكنة وحذف الكسرة للاستثقال فانقلب الواو ياء
لكسر ما قبلها وقلبت الواو المنصوبة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة
منها اعني المحذوفة اللام آخر اخواتها من يد ودم في رد اللام في الاضافة وايش الغرض من ردها اذا لم يكن لاجل
الاعراب بالحروف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب اقل قليل فلم يستفاد من الحروف
ما يستفاد من الحركات في الظاهر فهلا يجعلها مثلها في كونها اعلاما على المعاني وقال الله ظاهر مذهب
سيبويه ان ها اعرابين تقديري بالحركات ولفظي بالحروف فقال لانه قدر الحركة ثم قال في الواو وهي
علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين وقال الكوفيون انها معربة بالحركات التي ما قبل
الحروف وبالحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعفنا به ما تأول المصنف كلام سيبويه وقال الاخفش انها زيدة
للاعراب كالحركات وينتقض بقاء فا في فوك وذو مال لبقاء المعرب على حرف واحد وذلك مما لا نظير له

فقال الربعي انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها

والفك الانفتاحه كما في باجل وهو ضعيف لان تنقل حركة الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت الا وقفا بشرط

سكون الحرف المنقول اليه وقال المازني انها معربة بالحركات والحروف ناشئة منها للاشباع كما في قوله

ادنو فانظور وقوله ينباع من ذفرى غضوب جسرة وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر ويسوغ

حذفه بلا اختلال الا في الوزن وايضا يبقى فوك وذو مال على حرف وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب اما

هي فاما لام او عين وعلى قوله لا يكون في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية

كالضمة وقال ابو علي انها حروف اعراب ويدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف اعراب عليها

الا انه مع كونها كالحركات الاعرابية فهو مثل المصنف كلام سيبويه عليه وعليهم قال المصنف ان الواو والالف والياء

مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهي بدل يفيد

ما لم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت يفيد التانيث بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبقى ذو

وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه هذا كلامه وفيه اي فيما ذهب اليه نظر اذ يلزم من جعل الاعراب من سنخ

الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سنخها كما اقتصر في المثنى والجمع على ما يصلح للاعراب

من سنخها اعني علامة التثنية والجمع اذ هي من سنخ المثنى والجمع ثم نقول انما جعل اعرابها بالحروف المجردة

دون الحركة على ما اخترناه توطئة لجعل اعراب المثنى والجمع بالحروف لانهم علموا انهم يحوجون الى اعرابهما باستيفاء

للحركات والحروف واذا كانت فروعا للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات من حيث تولدها

منها فاستبدوا بها المفرد لان الحروف اقوى لان كل حرف منها حركتين او اكثر فكرهوا ان يستبد المثنى

والجمع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها

بهذا الاقوى ليثبت في المفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب وبالحروف التي هي اقوى

منها مع كونها فروعا لها وفضلوها على المثنى والجمع باستيفائها الحروف الثلاثة كلها في وضعه كل واحد

من المثنى والجمع لم يستوفيها ولا كان كل حرف منها في موضعه وانما اختاروا هذه الاسماء بخلاف نحو

غد لمشابهتها المثنى باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا ذلك بحال

الاضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى هذه المشابهة وخصوا هذه الاسماء من بين الاسماء المفردة المشابهة

للمثنى لان لام بعضها وعين الآخر حرف علة يصح ان يقوم مقام الحركات فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف

اجنبية ان اللام في اربعة منها كانت مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن

كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة من الهاء التي في الافراد فلم يرد الى اصلها

الا للاعراب واما نحو حر فليس لامه حرف علة اما نحو ابن واسم فهمزة الوصل فيه بدل في اللام فعاقبتها اباها

في النسب نحو ابني وبنوي فكان لامها ليست حرف علة والحرف المتصحح لكل الحركات من هذه الاسماء واوفا نقاربها

ليكون الواو في حالة الرفع الذي هو اسبق الاعراب فمن ثم يجعلونها اسما نحو يد ودم اذ لامه ياء ثم نقول

جعلوا الواو وياء في الجر والالف في النصب ليكون الالف اعرابا مثل الفتح والياء مثل الكسر لانفتاح ما قبلها وانكسار

وجعلت ساكنة للتخفيف في المعرب بالحروف التي هي اثقل من الحركات او لتناسب الحركات التي قامت مقامها

لان الحركات ابعاض حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف والتبيين في الاربعة منها

على انها ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب واما في الباقيين فطرد الباب ومعنى حموك ابو زوجك واخوه او ابنه والحم

فالحم نسيب زوج المراة والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح او غير ذلك والثاني

من الثلاثة الاقسام التي اعرابها بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره ياء وهو المثنى وما حمل عليه ونعني بالمثنى كل

اسم كان له مفرد ثم لحق باخره الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجيء في باب المثنى فلم يكن على

هذا كلا داخلا في المثنى اذ لم يثبت كل في المفرد واما قوله في كلت رجليها سلامى زائدة فالالف محذوفة للضرورة

كما يجيء وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفرد اثن لكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى لان الفه كالف عصا

بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك ابنان واسمان محذوف اللام

مثلهما لانه من المثنى وكان عليه ان يذكر انه مذر وان اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير

اذ كانه كان مذرى ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان فكان عليه ان يذكره وذلك ان معنى ثنايان طرفان

الحبل وليس في الطرف الواحد معنى المثنى كما يمكن ان يقال لمفرد اثنان اثن اذ ليس في المفرد معنى المثنى

طرف الحبل المثنى فالمثنى في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر هاهنا هذان واللذان و

نحوهما لان الظاهر انهما كما ذكر في شرح المفصل انها صيغ موضوعة للمثنى وليست مبنية على الواحد قال

ويدل عليه جواز تشديد نون هذان وانهم لم يقولوا ذيان واللذيان فهو ذان واللذان عنده في المثنى ينبغي

ان يكون مثل عشرون في الجمع كلها صيغ موضوعة وان ثبت في الظاهر ما توهم انه مفردها وانما اعرب المثنى وجمع المذكر

السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الآحاد مع ان في اخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم

اعرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات وانما اعربا بهذا الاعراب المعين لان الالف كانت مجتلبة قبل الاعراب في المثنى

علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف بخفتها لقلة عدد المثنى والواو بثقلها لكثرة عدد

الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتم وهما وهم وكما وكم وانهم ارادوا اعرابهما

فان المثنى والمجموع متقدم لتحاله على اعرابهما فجعل فيهما ما صلح لان يكون اعرابا وما سبق الاعراب الرفع

لانه علامة العمدة كما ذكرنا فجعلوا الالف المثنى وواو المجموع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي
التي هي اولى بالقيام مقام الحركات الا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها لما قلبت الف المثنى
وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك
ما قبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما الضم قبل ياء
الجمع فقلبت كسرا لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو ابقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لو قلبت
الياء لضمة ما قبلها واوا فامتنع ان تغير الحركة اولى من تغير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء
المجموع ان حذف نوناهما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في
تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر كما يجيء في التصريف وفتح الجمع للفرق وليحصل الاعتدال في المثنى بسبب
خفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارية للاعراب كما ذكرنا وقال
سيبويه حروف المد في المثنى والمجموع حروف الاعراب فقال بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها قياسا
على مذهبه في الاسماء الستة فالمثنى والمجموع اذا معربان بالحركات المقدرة كالمقصور وجعل الاعراب من
هذه الحروف يضعف هذا القول وقال ابو علي الاعراب مقدر عند سيبويه على الحروف لان النون عنده
عوض من الحركة والتنوين قال وانما ابدل من الحركة كون انقلاب الحرف دالا على المعنى لان الانقلاب معنى
لا لفظ فقصد الاعراب اللفظي فنقول باي شيء يعرف ان هذه الحروف كانت في الاصل حروف الاعراب
ولم لا يجوز كما اخترنا ان يجعل ما هو علامة المثنى والمجموع قبل كونه حروف الاعراب علامة الاعراب ايضا فيكون
علامة المثنى والمجموع علامة الاعراب معا اذ لا تنافي بينهما ثم نقول الدال على المعنى هو الالف والواو والياء
وهي لفظية فان قيل كيف يكون معربا بلا حرف اعراب قلنا ذاك انما يلزم اذا اعرب بالحركات لانها
لا بد لها من الحروف فاما اذا اريد الاعراب بالحروف فانه لا يحتاج الى حرف آخر يقوم به وقال الاخفش
والمازني والمبرد انها دلائل الاعراب لا حروف الاعراب وقال الكوفيون هي الاعراب ومعنى القولين سواء
فان ارادوا انها زيدت من اول الامر للاعراب ففيه نظر اذ ينبغي ان يصاغ المثنى والمجموع دلائل للاعراب فذاك ما اخترنا
وقال الجرمي هي حروف الاعراب وانقلابها علامة الاعراب فعلى مذهبه يكونان في الرفع معربين بحركة
مقدرة اذ الانقلاب يحصل بعد كما ذكرنا على مذهبه في الاسماء الستة وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدر
في تلو الالف والواو والياء والحروف دلائل الاعراب وهذا قريب من قول الكوفيين في الاسماء الستة و[illegible] الكلام
وفي المثنى والمجموع حصولها قبل تمام الحروف كالجواب ان حق اعراب الكلمة ان يكون بعد صوغها و
حصولها بكمال حروفها وفي آخرها لما تقدم من ان الاعراب دال على ما يعرض في الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان

كان بالحركات فلا بد ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة
واما اذا كان بالحروف التي هي من سنخ الكلمة فلا بد ان يكون الحرف آخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا
بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة وانها غير مضافة لكن
الفرق بينهما ان التنوين مع افادتها هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا يشير الى شيء
من تلك المعاني [illegible] وانما اسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون
في بعض المواضع علامة للتنكير ولا يسقط النون معها لانها لا تكون للتنكير وكذا يسقط التنوين للبناء نحو
يا زيد ولا رجل بخلاف النون نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للتمكن كالتنوين
وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك يكفي في الوقف
وان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقياسه حذف بعد الضم والكسر
وقلبت الفا بعد الفتح لانها حرف متعرضة للحذف بعد لزومها الكلمة وضعفها بالسكون والوقف محل التخفيف
والحذف تخفيف بعد الفتح بقلبها الفا لخفة الالف وحركت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء وقلبها حرف
علة لما يجيء في التصريف من المناسبة بينهما وان كان الساكن حرفا اخيرا من جوهر الكلمة فان كان حرفا صحيحا
نحو لم يضرب ومن وكم بقيت بحالها وكذا ان كانت الفا خفيفا نحو الفتى وحبلى ويخشى وان كانت واوا او ياء
نحو القاضي ويرمي ويدعو فالاولى الاثبات وجاز الحذف كما يجيء في باب الوقف وقال سيبويه النون
في الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معا لان حروف المد [illegible] حروف اعراب امتنعت من الحركة فجيء
بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين الذين كانا في المفرد يستحقهما ثم الحركة وان كانت مقدرة على الحرف
عند بعض اصحابه لكن لما لم يظهر كانت كالعدم ثم انه رجح جانب الحركة مع اللام اي جعل عوضا منها بعد ما كان
عوضا منهما فثبتت معها تبعا للحركة وجانب التنوين مع الاضافة فحذفت معها حذف التنوين فهي في نحو
جاءني رجلان باقية عوضا منهما وهو الاصل وفي الرجلان عوض من الحركة فقط وفي رجلا زيد من التنوين
فقط وفي رجلان [illegible] ليست عوضا منهما ولا من احدهما وفي نحو يا زيدان ولا رجلين عوض من حركة البناء
فقط وفيما قال بعض لان حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية عن التعويض من الحركة وقال بعض
الكوفيين انها تنوين حرك للساكنين فقويت بالحركة وهو ما اخترناه الا انه كالتنوين في معنى كونه
علامة التمام لا في المعاني الخمسة وقيل هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف لحذفها في الاضافة وقال الفراء
هو للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف وبين المثنى المرفوع وثبوته مع اللام يضعفه
وكذا مع الياء والجمع وقيل هو بدل من التنوين في المثنى ومن الكسرة في الجمع بناء على ان المثنى كان في الاصل

مفردا مكررا فرتين والجمع اكثر منهما دون تصحيح ذلك خرط القتاد ومع تسليم نقول انها يصونهما عن صيغة
اسم مفرد ككلاء ورجال فلا يستحقان الا شوبها واحدا لانه اهدر ذلك التكرير اللفظي واما كلا فاعرب
اعراب المثنى لشدة شبهه به لفظا بكون آخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى يتعين عندنا انه مثنى وكلا كما
وكلا الله اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى تاكيدا له نحو جاءني الرجلان كلاهما و
جئنا كلانا وجئتما كلاكما و[illegible]
[illegible]
[illegible] كلاهما وكلاهما جاءني واما اذا اضيف الى المظهر فانه
لا يجري على المثنى اصلا اذ لا يقال جاءني اخواك كلا اخويك وكانه يعرب مضافا الى المظهر اعراب
المثنى وذكر صاحب المغني ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المضمر في الاحوال كما في
المضافين الى المظهر ولا ادري ما صحته والف كلا بدل من الواو وعند سيبويه لابدال التاء منها في المؤنث
كما في اخت وبنت ولم يبدل التاء من الياء الا في ثنتين وقال السيرافي هو من الياء لسماع الامالة ولما
الكسرة فلا يؤثر عند المص في امالة الالف المنقلبة عن الواو ويجيء الكلام عليه في باب الامالة وكلتا فعلى
والالف للتانيث جعل اعرابا كالالف في كلا وانما جعل بالف التانيث بعد التاء ولم يكن جمعا بين علامتي
التانيث لان التاء لم تتمحض للتانيث فلهذا جاز توسطها بل فيها رائحة منه لكونها بدلا من اللام في
المؤنث كاخت وبنت وثنتان ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء بنت واخت في الوقف هاء
واجاز يونس اختي وبنتي ولو كانت [illegible] التانيث لم يجز هذا الا مورد والالف الف لما كانت تتغير
للاعراب صارت كانها [illegible] فجاز الجمع بينهما وعند الجرمي وزنه فعتل ولم يثبت مثله في
كلامهم وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونهما للزومهما الاضافة فقالوا
اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف احد اللامين وزيد الف التثنية والتانيث حتى يعرف ان للمقص الاحاطة
في المثنى لا في الجمع قالوا ولم يستعمل واحدها اذ لا احاطة في الواحد فلفظهما كلفظ اثنين سواء قالوا
ويجوز لضرورة الشعر استعمال الواحد قال في كلت رجليها سلامى زائدة كلتاهما مقرونة بواحدة و قال
كلت كفيه توالي دائما بجيوش من عقاب ونعم والجواب انهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما
قال كلانا اذا ما نال شيئا فاته قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ولوجب قلب الفهما ياء نصبا
وجرا اضيفا الى المضمر او الى المظهر كسائر المثنى واما البيتان فالالف حذف فيهما للضرورة
بدليل فتح التاء فلو كانت مفردة لوجب كسر التاء في قوله كلت وصفة في قوله كلت كفيه ولكان معنى المفرد

15

مخالفا لمعنى المثنى واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتاكيد ولا يؤكد
التاكيد المعنوي الا المعارف كما يجيء في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى
نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا
الى المؤنث افصح من تجريده نحو كلا المراتين ويجوز الحمل على اللفظ وهو الاكثر وعلى المعنى وهو اقل قال الله تعالى كلتا
الجنتين آتت ثم قال وفجرنا خلالهما نهرا والقسم الثالث ما فيه الواو والياء قال الا انما افرد
اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم الحق بذلك المفرد واو ونون
دالة على ما فوق الاثنين وليس اولو وعشرون واخواتها كذلك لان الموضوع وضع جمع السلامة وليس
به اذ لم يأت اول في المفرد وكذا عشرون واخواته وليس ثلث وعشر واربع آحاد العشرون وثلثون
واربعون ولما او هم ذلك اذ لو كان كذلك لقيل لثلث عشرات مع كل عشرة يزيد عليها عشرون
لان اقل الجمع ثلثة وكذلك قيل ثلثون للتسع مع كل ثلثة يزيد عليها واما عليون وقلون ونحوهما فانها
جمع عليه وقلة ونحوهما وان كانت على خلاف القياس هذا قوله ولنا ان نحد المثنى بانه اسم دال على مفردين
في آخره الف او ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اثنان وثنايان ومذروان واللذان وهذان بخلاف
كلا فلا يحتاج الى افراد هذه المثنيات بالذكر ونحد جمع المذكر السالم بانه دال على اكثر من اثنين في آخره
واو او ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اولو وعشرون واخواته واما ذو فهو داخل في حد الجمع المذكور
على اي وجه كان لان واحده ذو فقال ولكني اريد به الذوينا قوله التقدير فيما تعذر الخ هذا بيان
ان الاعراب المذكور في الاسماء المعربة يكون مقدرا في ايها يكون ظاهرا حصر الاسماء المقدرة الاعراب
لامكان ضبطها فيبقى ما لم يذكر ظاهر الاعراب قوله فيما تعذر اي في معرب تعذر اعرابه فحذف المضاف
وهو اعراب واقام المضاف اليه اعني الضمير مقامه وصار مرفوعا فاستتر في الفعل اعلم ان تقدير الاعراب
لاحد شيئين اما تعذر النطق به واستحالته واما تعسره واستثقاله فالمتعذر في بابين يستحيل
في كل واحد منهما على الاطلاق اي رفعا ونصبا وجرا الاول في باب عصا يعني كل معرب مقصور فانه
يتعذر اعرابه لفظا في الاحوال الثلث لان الالف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره وانقلب حرفا
آخر اي همزة فلا يمكن تحريك الالف مع بقائه الفا والثاني باب غلامي يعني كل مفرد احترازا عن نحو غلاماي ومسلمي
غير مضاف الى ياء المتكلم فانه يتعذر الاعراب اللفظي فيه مطلقا ايضا لان اعراب المضاف متاخر
عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر في قولك جاء غلام زيد
فلم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اي كونه عمدة الكلام اذ هو المقتضي لرفع الاسماء

وكونه مسندا اليه مسبوق بثبوته اولا في نفسه والمسند اليه المجيء في مثالنا ليس مطلق الغلام بل
الغلام المتصف بصفة المضاف الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاول الاضافة ثم كون المضاف
بعدة اوفضلة ثم الاعراب فيه ولانهم لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزموا ان يكون حركة ما قبل
الياء كسرة لتوافقها فلما ارادوا الاعراب بعد ذلك وجدوا محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة
واحتمال الحرف لحركتين مخالفتين كالثنا ومتماثلتين مستحيل ضرورة واما المستثقل اعرابه فشيئان
يستثقل في احدهما رفعا وجرا وفي الآخر رفعا فالاسم الاول المنقوص اي الذي حرف اعرابه
ياء قبلها كسرة فيستثقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين
مع تحويل ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها الواو لم يستثقل الحركتان عليها نحو ظبي ودلو وكرسي
ومغزو واما الفتح فلخفتها لا يستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها نحو رايت القاضي ويسمى هذا النوع
منقوصا لانه نقص حركتين ويسمى نحو الفتى والعصى مقصورا لكونه ضد الممدود ولكونه ممنوعا عن
مطلق الحركة والقصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى نحو غلامي مقصورا وان كان ممنوعا عن الحركات
الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطراد الالقاب وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامي مبني
على ما يجيء والمقصود من القاب المعرب والثاني كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم فان رفعه
وجره مقدر فيه ونحو جاءني مسلمي والاصل مسلموي اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما في اللين
واولاهما ساكنة مستعدة للادغام فقلبت اثقلهما الى اخفهما اعني الواو الى الياء اذ المراد بالادغام
التخفيف وكذا يفعل لو كانت الثانية واوا نحو سيد وقيت وان كان القياس في ادغام المتقاربين
قلب الاول الى الثاني كما يجيء في التصريف ان شاء الله وادغم بعد القلب اولاهما في الاخرى وكسر ما قبل
الياء اتماما لما شرعوا فيه من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف في الطرف محل التغيير فلم
يكسر الضم في نحو بيتل وصيل لانه لم يسبقه تخفيف آخر حتى تتم به ولم يكن الضم قريبا من
الطرف ولم يبق الياء الساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغمة فان
ذلك لا يجوز فيها ولذا في جمع ابيض بيض وفي فعلى من الطيب طوبى واما المدغمة في المتحركة فكانها
متحركة لصيرورتها مع المتحرك كحرف واحد فنحو سيل كهيام وان كان الاسم الذي قلب واوه للادغام
في الياء على اخف الاوزان اي ثلاثيا ساكن الاوسط جوزوا ايضا ابقاء الضم على حاله فقيل في جمع
الوي لي وانما قلنا ان الواو الذي هو علامة الرفع مقدر في جاءني مسلمي واما في حالة الجر والنصب
فالياء باقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت ولعل ابقاءها لا يعد نحو ضاربي فصالحي القوم وصالحي القوم في

16

صالحي القوم ومررت بصالحي القوم من المقدر حرفه لظهور عروض الحذف لان الكلمتين مستقلتان
بخلاف نحو مسلمي فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا كجزء للمضاف ولما انقطع في الاحوال الثلث فقد
دخلت في باب غلامي فلذا لم يفرد بالذكر وكان عليه ان يعد في قسم المتعذر اعرابه مطلقا المحكي في نحو من
زيد ومن زيدا ومن زيد لكونه معربا مقدر الاعراب وجوبا لاستثقال محله بحركة الحكاية واعلم ان مذهب
النحاة ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المص كما رايت لانه عده من قسم المعرب المقدر
اعرابه وهو الحق بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك وغلاماي ومن اين لهم ان الاضافة الى المبني مطلقا سبب البناء
بل لها شرط كما يجيء في الظروف المبنية فاذا عرفت المعرب الذي اعرابه مقدر اما مطلقا او في بعض
الاحوال دون بعض فما بقي من المعربات اعرابه ظاهر وهو قوله واللفظي فيما عداه قوله غير المنصرف
ما فيه علتان الى آخره اعلم اولا ان قول النحاة ان الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل
المعنى انه اذا حصل ذلك الشيء ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم و
الحكم في اصطلاح الاصوليين ما يوجب العلة واياه عنى المص بقوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لان سقوط
الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهم ايضا لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببا
وعلة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة
اذن مجموع علتين او واحدة منها يقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحد منهما وستعرف الشروط ان شاء
الله تعالى ويدخل في الحد الذي ذكره المص لغير المنصرف ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب و
كذا المجموع بالالف والتاء علما والمجموع بالواو والنون علما للمؤنث كمسلمات ومسلمون وان لم يحذف
منهما الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك ففي قوله بعد ويجوز صرفه للضرورة والتناسب نظر لان
الصرف على قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين المعتبرين وعن السبب القائم مقامهما وهو في حال
الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما وكان الوجه ان يقول وحكم غير المنصرف للضرورة او التناسب
لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب اعني اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظا
او تقديرا فانه لا يتخلف عن علة الاعراب وعلى ما حد النحاة غير المنصرف اعني قولهم هو ما لا يدخله
الكسر والتنوين للسببين يجوز ان يقال يجوز صرفه للضرورة وكذا على ما حده المص يكون ما دخله اللام والاضافة
مما فيه علتان من التسع غير منصرف وغيرهم هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او
قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك لان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف لاجل مشابهته
اياه علامة تمكنه التي هي التنوين اي علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء وجعلوا

ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا ثم يتبعه الكسر بعد صيرورته غير منصرف وقووا
هذا القول بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر
ان سقوطه بتبعية التنوين لا بالاصالة فعلى قولهم لا نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين
لم يوجد فيحذف كما في احمران واجمعون وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا
لمنع الصرف ونحو الاحمر واحمركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا احدهما مع اللام
والاضافة لمنع الصرف والاقرب الاول اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حال الضرورة
مع التنوين تابعا له مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن مستقيم بالتنوين وحده فلو كان
الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر
الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام
والاضافة والبناء فارادوا النص من اول الامر على انه يسقط للمشابهة الفعل لا للاضافة ولا للبناء
ولا لشيء آخر فحذفوا معه صورة الكسر التي لا يدخل الفعل ولهذا يبقى النون للعماد في نحو ضربني يضربني
وانما لم يظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع السببين في نحو احمران ومسلمون علمين
للمؤنث لان النون فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر وايضا فان النصب فيهما تابع
للجر لا يتبع الجر النصب بطل ان سمي بهما اعراب المفرد اي جعل النون معتقب الاعراب وجب منع
صرفهما مع العلتين لان فيهما اذن تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر ثم نقول اصل الاسم الاعراب كما
ذكرنا ثم قد يتفق مشابهته للفعل وهي على ثلثة اضرب احدها وهو اقواها ان يصير معنى الاسم معنى
الفعل سواء كان في اسماء الفعل فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطى عمله وثانيها و
هو اوسطها ان توافقه من حيث تركيب الحروف الاصلية ويشابهه في شيء من المعنى كاسم الفاعل و
المفعول والمصدر والصفة المشبهة فيعطى عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل
في البناء بتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم في الاعراب فلا يبنى منه الا قوي المشابهة للافعال الي
الذي معناه معنى الفعل سواء كاسم الفاعل الفعل وثالثها وهو اضعفها ان لا يشابهه لفظا ولا يتضمن
معناه ولكن يشابهه بوجه بعيد لكونه فرعا لاصل كما ان الافعال فرع الاسماء افادة واشتقاقا اما
الافادة فلاحتياج الفعل في كونه كلاما وجزء كلام الى الاسم واستغناء الاسم فيه عنه واما الاشتقاق
فيجيء في باب المصدر فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى عمل الفعل
لان ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلو منه بل يحرم بهذه المشابهة علامة الاعراب

١٧

قول

فيكون اسما معربا بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على وينتزع التنوين والكسر معا كما تقدم وانما
احتيج في هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يكتف بكونه فرعا من جهة واحدة لان المشابهة
بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية لان الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج
في اثباتها فيه الى التكليف كما مضى وكذا اثبات الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة
~~بل يحتاج في اثباتها الى التكليف كما مضى~~ وكذا في الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يجيء فلم
واحدة منها الا اذا اقامت مقام اثنتين فان قلت اذا شابه الاسم الغير المنصرف الفعل فقد
شابهه الفعل ايضا فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس فالجواب ان الاسم تطفل على الفعل
في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر بتضمن الاسم معنى الفعل فتطفل الاسماء على الافعال
في المعنى فيعطى حكم الفعل وذلك بناء اسم الفعل وعمله معا وعمل البواقي حسب هذا يطرد في كل
ما يعطى حكما لاجل مشابهة الاسم الحرف باحتياجه الى غيره كالموصولات والمضمرات والغايات
او تضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجيء في باب المبني بني الاسم لتطفله على الحرف
فيما يخصها وههنا ادنى مشابهة لاجل بناء الاسم بخلاف مشابهة الافعال وذلك لتمكن الحرف في
في البناء دون الفعل واذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الانشاء الذي هو بالاصالة للحرف اعطي حكم
الحرف في عدم التصرف كما في عسى وفعل التعجب واما شابه الاسم والحرف واما فيشابه الفعل فقط
قوله والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب انتصب زائدة
على الحال من النون والعامل معنى الكلام فان معنى قوله وهي عدل ووصف الى آخره اي كون علل
منع الصرف عدلا ووصفا وكذا والنون زائدة وقد الحق بالاسباب المذكورة ما شابه الف
التانيث المقصورة وهو كل الف زائدة في آخر الاسم العلم سواء كانت للالحاق كما في ارطى وذفرى
وضبطى المشابهة لالف التانيث بالامتناع من التاء صار الالف المقصورة الممتنعة من التاء
اولى لمشابهتها لفظا وامتناعا من التاء واما الف الالحاق الممدودة فلم يلحق مع العلمية بالف
التانيث الممدودة وان كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الف التانيث الممدودة لاجتماع
السببين احدهما ضعف ما يشبه الف الالحاق الممدودة لو الهمزة في نحو حرباء في باب التانيث
دون الالف في نحو سكرى لكون الهمزة في الاصل الفا ولثانيهما كون همزة الالحاق في مقابلة الحرف
الاصلي ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكران لمشابهة الف التانيث الممدودة لان النون
ليست في مقابلة حرف اصلي والف الالحاق المقصورة وان كانت في مقابلة حرف اصلي لكنها تشبه

علامة التأنيث الاصلية اى الالف المقصورة لا المنقلبة عن علامة التأنيث اى الف التأنيث

الممدوده واما فرعية هذه العلل فان العدل فرع ابقاء الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف و

التأنيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير اذ كل ما يعرف فقد كان مجهولا في الاصل عندنا والعجمة في

كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر فيكون العربية اذن في كلام العجم

فرعا والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع الفى التأنيث كما يجئ بعدا وفرع

ما زيد عليه ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم اذا كان خاصا بالفعل او اوله زيادة كزيادة

الفعل لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره وفروع اخر لبعضها ككون

الاسم مصغرا او منسوبا وشاذا وغير ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار منهم لهذه الفروع بلا مخصص

وحكم ان كسرة لا ولم يقل ان لا يجر لانه يدخل الجر عند الجمهور اذ هو عندهم معرب والجر انواع وجره

فتحة الفتح الذي في احمد عندهم عمل الجار وهو يعمل الشئ وقال الاخفش والمبرد والزجاج غير المنصرف

في حال الجر مبني على الفتح وذلك لان مشابهته المبني اى الفعل ضعيفة فحذف علامة الاعراب مطلقا

اى التنوين وبنى في حالة واحدة فقط واختص البناء في حال الجر ليكون كالفعل المشابه في التعري عن الجر

قوله ويجوز صرفه قال الاخفش انه صرفها لا ينصرف مطلقا اى في الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك

لانهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف فتمرن على ذلك السنتهم فصار الامر الى ان

صرفوه في الاختيار ايضا وعليه حمل قوله تعالى سلاسلا وقواريرا وقال الكسائي ان صرف ما لا ينصرف مطلقا

لغة قوم الا افعل منك وانكره غيرهما اذ ليس بمشهور عن احد في السعة والاختيار نحو جاءني احمد وابراهيم

واما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه فلا يصرف ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة ومنع

الكوفيون صرف افعل من في الضرورة لان من مع مجروره كالمضاف اليه فلا ينون ما هو كالمضاف و

الاصل انه لان الكلام في الضرورة وفرق بين المضاف وما هو كالمضاف وجوز الكوفيون وبعض

البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف لا مطلقا بل بشرط العلمية دون غيرها من الاسباب لقوتها

كما يتبين ذلك عند الكلام في تفصيل الاسباب وذلك بكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا و

استشهدوا بقوله فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع ومنعه الباقون استدلالا بان

الضرورة تجوز رد الاشياء الى اصولها كما في صرف غير المنصرف والجمع لا تجوز اخراجها الاشياء عن اصولها

وقريب من هذا الوجه جواز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور الا نادرا ومنعوا روايتهم قالوا الرواية

يفوقان شيخي والانصاف ان الرواية لم تثبت عن ثقة بحيث يجزم بها وان ثبت هنا كرواية اخرى

قوله سلاسلا صرف لتناسب المنصرف الذي يليه اى اغلالا فهو كقولهم هنأني بالشئ ومرأني

والاصل امرأني فهو كما قرأ قواريرا يعني اذا قرئ منونا لا اذا وقف عليه بالالف لان الالف كما يحتمل ان

يكون بدلا من التنوين يحتمل ان يكون للاطلاق كما في قوله تعالى الظنونا والرسولا والسبيلا فلا يكون نصا

فيما استشهد له من صرف غير المنصرف وانما صرف لتناسب اواخر الآى في هذه السورة لان اواخر الآى

كالقوافي يعتبر توافقها وتجانسها وكذا كل كلام مسجع الا ترى الى قوله خير المال سكة مأبورة وفرس

مأمورة اى مؤمرة يعني كثيرة النتاج وقال تعالى والفجر وليال عشر والشفع والوتر والليل اذا يسر وقال للموافقة قوله وما يقوم

مقامهما الجمع والف التأنيث اعلم ان الاكثر على ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له

في الآحاد العربية اما نحو ثماني ورباع اى الذي الغني رباعيته ورجل شراح اى طويل وحمار حزاب اى غليظ

قصير فشواذ اما نحو التراقي والتغاري فالاصل هو ضم ما قبل الآخر لكنه كسر لاجل الياء واما نحو هوازن

وشراحيل علمين فمنقول عن الجمع وسيجئ حكمه واما نحو يمان وشآم فالالف فيهما عوض من احدى يائي

النسب فهذا الوزن عارض لا يعتد به وذلك لانهما صارا الى هذا الوزن بسبب احدى يائي النسب

والالف الذي هو بدل من الاخرى وياء النسب عارضة لا يعتد بها في الوزن نحو جمالي وكمالي في المنسوب

الى جمال وكمال وكذا تهام بفتح التاء في المنسوب الى التهم بمعنى تهامة قال الارقي في الليل برق بالتهم يا لك

برقا من يشفقه لا يكم قال سيبويه منهم من يقول يماني وشآمي بتشديد الياء وهو قليل ويجئ و

جهه في التصريف ان شاء الله تعالى ولما لم تكن ياء النسب عارضة في قماري وكراسي وعواري وبخاتي

ودباسي ونحوها لانها ثبتت في آحادها وصيغت هذه الجموع على اعتبار تلك الياءات في الآحاد و

ذلك اى اعتداد الياء في المفرد وضع الجمع عليه بقياس مطرد الا ترى انك لا تقول في جمع بخاتي بخاتي وان

كان ياؤه للوحدة كما في بختي وقيل ان ثمانيا مثل يمان الالف والياء للنسب الى الثمن الذي هو جزء

من ثمانية وفيه نظر لانه لا معنى للنسب في ثمان فانه بالاضافة الى الثمن كالاربع الى الربع والخمس الى الخمس

ولا معنى لنسب هذين العددين الى جزئيهما وتقدير النسب في الرباعي انسب فيكون منسوبا الى الرباعية

وهي السن ويجوز ان يقال في الثماني انه منسوب الى الثمانية اى مجرد العدد لان الثماني لا يستعمل الا في

المعدود والثمانية في الاصل العدد المجرد كما تقول في صريح العدد ستة ضعف ثلثة ولا تقول

ست ضعف ثلث وقد يجئ تحقيقه في باب العدد ان شاء الله فالالف فيها اذن غير الف النسب

اليه تقيد بتكريرها لا من احدى يائي النسب وكذلك الياء غير الياء كما قيل في يمان وفي كساء قد جاء ثمان

في الشعر غير منصرف شاذا قال الشاعر يحدو ثماني مولعا بلقاحها وهو على التوهم لما رآه بمعنى الجمع

ولفظه يشبه لفظ الجمع لفظا جمعا اما سراويل فاعجمي وقد قيدنا الآحاد بالعربية او عربي مفرد شاذ
اوجمع تقديرا كما يجي واما نحو اكلب واجادل فانها وان لم يأت لها نظير في الآحاد الا ان كونها جمعي قلة
وحكم جمع القلة حكم الآحاد بدليل التصغير على لفظه فت في عضد جمعيتهما مع انه نسب الى سيبويه
انه افعال مفرد وكذا قال تعالى مما في بطونه والضمير للانعام وجاز وصف المفرد به نحو برمة اعشار وثوب
اسمال ونطفة امشاج ولم يوصف المفرد بغير هذا الوزن من الجموع ولا يصح الاعتذار بمجي افعل في الآحاد
نحو ادرج في اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كمدارج ولا باجر وآنك لانهما اعجميان ولا بابلم لانها لغة ردية
شاذة والفصيح ضم الهمزة ولا باشد لانه جمع شدة على غير القياس او جمع لا واحد له بدليل قولنا بلغتها
واجتمعت اشدي فانث الفعل فقال بعضهم انما قوي حتى قام مقام سببين لكونه نهاية جمع
التكسير اي يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيمتنع ولهذا سمي بالاقصى نحو كلب واكلب واكالب
ونعم وانعام واناعيم واما قوله آتكن صواحبات يوسف وقوله جذب الصرارين بالكرور مع صرار
بمعنى الملاح فهما جمعا سلامة ونحن قلنا انها جمع التكسير وقيل لما لم يكن له في الآحاد نظير اشبه الاعجمي الذي
لا نظير له في كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمة وعلى هذا ففيه سببان لا سبب كالسببين وقال
الجزولي فيه الجمع وعدم النظير في الآحاد وعدم النظير فيها عنده سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعية
كما يأتي في سراويل ففيه عنده ايضا سببان والاسباب عنده اكثر من التسعة وقال المص منع صرف
هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة كاكالب او كونه على وزن جمع الجمع كمساجد فلا اثر عنده لكونه اقصى جموع
التكسير واما قيام الفي التأنيث اعني الممدودة والمقصورة مقام سببين فللزومهما الكلمة وبناء
الكلمة عليهما بخلاف تاء التأنيث فان بناءها على العروض وان اتفق في بعض الاسماء لزومها كالعنصوة
وقمحدوة وحمارة وحزابية وغيرها كما يجي في باب التأنيث قوله العدل خروجه عن
صيغته الاصلية تحقيقا كثلث ومثلث اي العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية بغير القلب لا
للتخفيف ولا للالحاق ولا لمعنى فقولنا لغير القلب ليخرج نحو ايس في يائس وقولنا لا للتخفيف
احتراز عن نحو مقام ومقول وفخذ وعنق وقولنا لا للالحاق ليخرج نحو كوثر وقولنا لا لمعنى ليخرج
نحو رجيل ورجال قوله خروجه اي خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل وهو الصرف
يقال اسم معدول اي مصروف عن بنيته والعدول الانصراف والخروج قوله عن صيغته الاصلية يخرج
عنه آخر ان قلنا انه معدول عن الآخر وسحر عند من قال انه معدول عن السحر والامس في لغة تميم
اذ هما معدولان عن السحر والامس واللام ليست من صيغة الكلمة لان الكلمة لا يضع عليها الا ان

نقول كانها من صيغة الكلمة فنيتها لشدة امتزاجها بها قوله تحقيقا نصب على المصدر لان الخروج اما
خروج محقق كرجل سوء بمعنى رجل سي او خروج تقديرا اي خروج مقدر ونعني بالعدل المحقق
ما يتحقق حاله اي الخروج المذكور بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا
منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذي يصار اليه ضرورة
وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب آخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم يحكم قط بعدله
عن عامر بل كان كادد واما ثلث ومثلث فقد قام دليل على انهما معدولان عن ثلثة ثلثة وذلك
انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ
المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وجاء
القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس في باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء
والحاقا للمفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر
ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل انه اصله وقد جاء فعال ومفعل في باب العدد سماعا
الى اربعة اتفاقا وجاء فعال من عشرة في قول الكميت ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا
عشارا والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع
مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياء النسب نحو الخماسي والسداسي والسباعي
والثماني والتساعي وعند سيبويه ان منع الصرف في هذا للعدل والوصف فان قيل الوصف في هذا
المكرر عارض كما في اربع في نحو بنسوة اربع فكيف اثر فيه ولم يؤثر في اربع قلت هذا التركيب
المعدول لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول
عنه والفراء يجيز صرف هذا المعدول اذا لم يجر على الموصوف وليس بوجه اذ الموضوع على الوصفية كاحمر
يؤثر فيه الوصف وان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكونه مثنى مثلا معدولا عن
لفظ اثنين وعن معناه لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظي وعدل
معنوي وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة
ثم غير لفظا اثنين الى مثنى وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما في عمر لانه لا يدخله
اللام واذا جرى على النكرة تحول على البدل ولا دليل على ما قالوه ولو كان معرفة لا تنكر ان فيه معنى
الوصف يجري على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاءني القوم مثنى واما اخر فانه جمع
اخرى التي هي مؤنث آخر وآخر افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر آخران آخرون واخر واخرى

اخريان واخريات واخر مثل الافضل الافضلان الافضلون والافاضل والفضلى والفضليان والفضليات والفضل فمعنى اخر في الاصل اشد تأخرا وكان في الاصل معنى جاءني زيد ورجل اخر جاءني زيد ورجل اشد تأخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءني زيد وحمار آخر ولا امرأة اخرى ويستعمل اخريات في المعنى الاول فلا يستعمل الا مع اللام والاضافة كما هو حقها نحو جاءني فلان في اخريات الناس اي في الجماعات المتأخرة وكذا الاواخر فلما خرج اخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم افعل التفضيل اعني من والاضافة واللام وطوبق بالمجرد عن اللام والاضافة ما هو له نحو رجلان آخران ورجال آخرون وامرأة اخرى وامرأتان اخريان ونسوة اخر قيل الدليل على عدل اخر انه لو كان مع من المقدرة كما في الله اكبر لزم ان يقال بنسوة اخر على وزن فعل لان افعل التفضيل ما دام بمن ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما في الغايات او مع ساد مسد المضاف اليه وهو التنوين كما في حينئذ وكلا اتينا او مع دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو قوله الا علالة او بداهة سابح احد فمن استقرى كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام وطالع ان يمنع الصرف فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة ومع ذلك من تلك الوجوه والاولى ان يقال في امتناع كون آخر بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز الاظهار ههنا ومنع ابو علي من كون آخر معدولا عن اللام استدلالا بانه لو كان كذلك لوجب كونه معرفة كامس وسحر المعدولين عن ذي اللام وكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله من ايام اخر واجيب بانه معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف الى التنكير ومن اين له انه لا يجوز تخالف المعدول عنه تعريفا وتنكيرا ثم ان معنى اللام في المعدول عن ذي اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه علما وذهب ابن جني الى ان قياس آخر لما تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد لفظه في جميع الاحوال فآخر في قولك بنسوة اخر معدول عن آخر من ويلزم على هذا القول ان يكون آخران وآخرون واواخر واخرى واخريان معدولات ايضا عن لفظ آخر الا ان اخر واواخر غنيان عن اعتبار العدل لان التأنيث الحقيقي والمثنى والمجموع بالواو والنون علامتين فيهما تمنع منع الصرف في موضع نحو احران

واجمعون كما مر واما اخريات فاستعمالها باللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن ايضا لم يتبين فيه اثر منع الصرف لكونه كعرفات هذا وفي اخرى وطواهر كون الفاظ المؤنث والمثنين والمجموعين معدولة عن لفظ الواحد المذكر كما يذكر بعد فالاولى ان لا يدعى كون اخر وتصاريفه معدولة عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين بل يقال هي معدولة عما كان حقها ولازمها اعني احد الاشياء الثلثة مطلقا وانما عدل عنه لتعريه عن معنى افعل التفضيل الذي هو المستلزم لاحدها كما يجيء في باب افعل التفضيل وذلك لانه صار بمعنى غير كما ذكرنا فعلى هذا لا يفسر العدل بما فسر به المصنف اعني خروجه عن صيغته الاصلية بل يقال العدل اخراج اللفظ عما ذكرنا عما الاصل ان يكون معه من الصيغ او استلزام كلمة اخرى فيدخل فيه سحر وامس ونحو ضحى وعتمة ومسى وبكرا معينات لان الاصل في تخصيص اللفظ المطلق بشيء معين مما كان يقع عليه وصفا او غيره ان يكون باللام او الاضافة ويدخل فيه الغايات ايضا نحو قبل وبعد لقطعهما عن المضاف اليه الذي كان يقتضيه وضعهما فعلى هذا اذا كان المعدول معربا وانضم الى العدل سبب آخر امتنع صرفه فلم يمتنع ضحى ولخلافه لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت في سحر على ما يجيء واما جمع ومثله واخواته من كتع وبتع فالاكثرون على انه معدول عن جمع لانه جمع جمعا وقياس جمع فعلاء افعل فعل كحمراء وحمر قال ابو علي الرضي قياس كل فعلاء ان يجمع على فعل بل قياس فعلاء مؤنث افعل المجموع على فعل افعل واجمع مجموع على اجمعون لا جمع وقوله حلائل اسودين واحمرينا شاذ كما يجيء في باب الجمع ولو كان جمع معدولا من جمع وفعل يصلح للجمع للمذكر والمؤنث لجاز جاءني الرجال جمع وقال والحق ان جمعا اسم لا صفة وقياس جمع فعلى اسما فعالى في التكسير وفعلاوات في التصحيح كصحاري وصحراوات فجمع معدول عن احدهما ويرد عليه انه لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه اذن على اجمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجيء في باب الجمع واما السبب الاخير فهو في جمع عند الخليل انه تعريف اضافي لان اصل جاءني القوم اجمعون اجمعهم اي جميعهم وقرات الكتاب اجمع اي جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف وله ان يقول انما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لانه كمنع الصرف كما يبين فيه كما يجيء واما مع حذفه فلا مانع من اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف الوضعي كالاعلام اي وضع تأكيدا للمعارف بلا علامة التعريف فالمؤكد لا يكون الا معرفة اما اجاز الكوفيون من نحو قوله قد صرت البكرة يوما اجمعا مما كان المؤكد فيه محدودا ففيهما على هذا القول شبه العلمية ويرد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحى وعتمة اذا كانت معينات فانها معارف بلا علامة مخصصة بعد العموم

كالاعلام الغالبة سواء كانت نحو النجم والصعق فهما المعدول عن اللام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرفة
وايضا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون بل المجموع هذا الجمع اما الوصف قال المص فيه وفي اجمع
مع العدل الوصف الاصلي فان صار بالغلبة في باب التاكيد فهما عنده كاسود وارقم ونحوهما وهذا قريب
لكن بقي الكلام في ان اجمع في الاصل من اي الصفات هو أمن باب احمر حمراء او من باب الافضل والفضلى
لا يجوز ان يكون من باب احمر لجمعه على اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالغلبة
افاعل كاساود وادارم قال الثاني وعيد الحوض من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا فاعلون
لا يجوز الا قبل العلمية ولا بعدها وايضا فعل فعلا لا يجيء في الاغلب الا في الالوان والخلق والاولى ان يقال
انه في الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكان معنى قولنا قرأت الكتاب اجمع في الاصل انه اتم
جمعا في قراءتي من كل شيء نحو تفضيل القوم جميع نحو احمد واشهر في المحمود والمشهور ثم جعل بمعنى جميعه
وانمحى عنه معنى التفضيل فعدل في اللفظ عن لوازم افعل التفضيل اعني اللام والاضافة ومن كما ذكرنا
في آخر باب اجمع واخر فيها العدل نحو الوصف والوزن واخر وجمع فيها العدل والوصف ويرد على جعل اجمع من
باب الافضل انه مؤنثه جمعاء وجمعه جمع كاحمر والجواب عنه انه لما انمحى عنه معنى التفضيل جاز ان يغير
بعض تصاريفه عما هو قياسه وما بقي فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعل صار كاحمر الذي هو على
افعل وهو صفة فجاز جمعا الحمراء كما انه جاز لك ان تقول حسنا وخشنا وعليا مع ان مذكر الفاحش حسن
وخشن وعال لكونها صفات فكيف ... الى الصفة وزن افعل هنا وكان على المص ان يذكر سحر اعينا
في العدل المحقق اذ هو غير منصرف في القول المشهور ويذكر ايضا امس رفعا على لغة بني تميم كما يجيء في الظروف
المبنية لقيام الدليل على عدلهما وهو ان كل لفظ جنس اطلق واريد به فرد معين من افراده فلا بد فيه من
لام العهد سواء صار بالغلبة علما نحو النجم والصعق او لا نحو قوله فعصى فرعون الرسول اخذا من استقراء كلامهم
فثبت ان سحر وامس محققا واما علميتهما فمقدرة كما يجيء في الظروف المبنية قولنا وتقديرا
قد مضى تقديره امثل ما هو على وزن فعل من الاسماء على ثلثة اضرب اما اسم جنس غير صفة وذلك على
ضربين مفرد كصرد وهدى وجمع كغرف وحجر فهذه كلها تنصرف وان سمي بها اذا كان المسمى مذكرا واما
صفة وذلك على ثلثة اقسام احدها مبالغة فاعل غير مختص بالنداء نحو حطم وختع في مبالغة حاطم وخاتع
فهو كصرد في ... وثانيها مبالغة فاعل مختصة بالنداء نحو يا فسق ويا لكع فهو في المذكر
كفعال في المؤنث نحو يا فساق ويا لكاع كما يجيء في باب النداء وفعل وفعال المختصان بالنداء
معدولان عند النحاة ... نحو حطم وختع قالوا لو لم يكونا معدولين ... حطم اختصا بالنداء بل ...

ما هما للمبالغة في شيوع الاستعمال حالا ولم يختص بباب دون باب وانا لا ارى في نقصان بعض الاسماء
المشتركة في معنى عن بعض في التصرف دليلا على ان الناقص معدول عن التام وسيجيء لهذا مزيد في اسماء الافعال
ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع فعال مبنية كانت او ممنوعة من الصرف معدولة وكذا فعل المختص بالنداء
فرعوا عليه انك اذا سميت بما ينصرف من فعل لا ينصرف اتفاقا نحو فسق للعدل والعلمية وكذا فعال عند بني تميم نحو
نزال وفجار وفساق اعلاما وهذا الذي قالوا حق لو ثبت لهم ان جميعها معدولة ودونه خرط القتاد كما يجيء
في اسماء الافعال وثالث الاقسام جمع فعلى افعل التفضيل والعدل فيها الا آخر وجمع وامثاله كما ذكرناهما
واما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف كقثم وجحى لانه ثبت قاثم
وجاح وعدم قثم وجحى قبل العلمية فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنس فقلنا
هو علم مرتجل اي غير منقول عن شيء وهو معدول وانما حملناه على كونه معدولا ولم نجوز ان يكون مرتجلا غير
معدول كعمران وسعاد لكثرة كون فعل العلم الجامع للشرطين غير منصرف واضطررنا الى تقدير العدل فيه
على ما تقدم لئلا تنخرم القاعدة الممهدة فكل فعل علم جامع للشرطين ... في كلامهم منصرفا او غير منصرف
فعلينا ان نقدر العدل فيه ونمنعه الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب اما أدد فانه وان جمع الشرطين
لكن سمع في كلامهم منصرفا فلا يقدر العدل فيه وان اختل احد الشرطين وذلك بان لا يجيء له فاعل قبل العلمية
ولا فعل فهو منصرف لو جاء مثل ذلك في كلامهم ولا اعرف له مثالا وكذا ان جاء له فاعل قبل العلمية مع ثبوت
فعل ايضا قبلها فهو منصرف كحطم وختع علمين لجواز نقله عن ... جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما
ان النقل في الاعلام اكثر واغلب من العدل واما عمر وزفر علمين فكان الواجب على هذا الاصل صرفهما
لانه كما جاء لهما فاعل قبل العلمية جاء فعل ايضا نحو عمر جمع عمرة والزفر السيد قال الاعشى يابى الظلامة منه
النوفل الزفر لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما حال العلمية غير منقولين عن فعل الجنسي بل هما معدولان
عن فاعل وان اختل الشرطان كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا ... فان قيل هلا حكم في المخالف التي
هي نحو موهب وموكوزة ومحبب وحيوة انها معدولة عن موهب بكسر الهاء وعن مكازة ومحبة وحية قلت
لانها وان كانت خارجة عن القياس الا ان هذه التغيرات رجوع الى الاصل من وجه فكانها ليست بمعدولة
اذ العدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه اما في محبب ومكوزة فظاهر واما موهب فانه وان كان قياس معتل
الفاء بالواو ان يصاغ منه مفعل بكسر العين لكن الاصل في مفعل مفتوح العين ان يبنى منه مفعل بالفتح
فالعدول الى الكسر في نحو موضع وموجل مخالفة للاصل وانما خولف حملا على الاكثر وذلك لان معتل الفاء الواوي
اكثره من باب يفعل بكسر العين والموضع مبني على المضارع وقد حكى الكوفيون موضع بفتح الضاد على الاصل واما

معدول في اسم رجل فانما صرف اما بناء على انه فوعل او على انه مفعل لكن كونه اكثر من مفعل كما يجيء في

التصريف او هجهم انه غير معدول عن مفعل كجهر وكذلك موكل علما واما شمس ابن مالك بضم الشين فلما

لم يلزم لم يعتبر في الوزن ولو سلمنا لزومه قلنا انه منقول عن جمع شموس والا لزم جواز صرفه وتركه كما

في هند لان امر العدل ظاهر وليس كالعجمة في نوح ولوط حتى يقال انه لا يؤثر في الثلاثي الساكن الاوسط واما

جيوة فان الصيغة لم تتغير والعدول خروج عن الصيغة الاصلية فوزن حيوة وجيوة فعل كلها ... ركب

لكن ... قوله وقطام في تميم اي في لغة بني تميم اما في لغة اهل الحجاز ففيها الصرف عن العدول

عند النحاة لكنها مبنية وكلا فرق المعربات غير المنصرف ويعني بباب قطام ما هو على وزن فعال من

اعلام الاعيان المؤنثة وذلك ان فعال على اربعة اقسام كما يجيء اسم فعل كنزال وبناء وهو ظاهر وعلم للمصادر

على رأي النحاة كفجار للفجرة وصفة للمؤنث كفساق بمعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان بالاتفاق قالوا

لمشابهتهما باب نزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن لئلا يرد نحو سحاب وجمام والكلام

فقالوا كما ان نزال معدول عن انزل ففساق وفجار في التقدير معدولتان عن فاسقة والفجرة والقسم

الرابع علم الاعيان المؤنثة فلغة الحجازيين بناؤه وكلهم لمشابهته ايضا لنزال وزنا وعدلا مقدرا وبنو تميم

افترقوا فرقتين اكثرهم على ان ما كانت الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل كحضار وانما

قدروا العدل فيها تحصيلا للكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة

وغير ذات الراء كقطام معربة غير منصرفة للتأنيث والعلمية لم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا الى تقدير

العدل كما احتيج اليه في عمر الا ان بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة لانه من باب حضار التي

وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو سبب الامالة فقدروا فيه ايضا طردا للباب وقلم

على ان جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الراء كان اولى ... الكلام على تقدير العدل في مثل اسماء

الافعال قوله الوصف اي تقدير الكلام شرط ان يكون في الاصل فلذلك صرف مررت بنسوة اربع فلا

الغلبة فلذا امتنع اسود وارقم وانا الى الآن لم يقم لي دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به

في منع الصرف اما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما نذكر

وهو عدم قبوله للتاء فانه يقبلها لقولهم اربعة لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم ان التاء في اربعة

ليست بطارية على اربع لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر في الرتبة قبل المؤنث بخلاف نحو يعمل ويعملة

فان يعملة للمؤنث فالتاء طارية بشيء فان دققوا النظر فيه لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في

يعمل لكونه قد يعرض له بعد ما يخرج عن الاعتبار وهو التاء في المؤنث كيف يعتد بالوزن العارض

في اربع مع كونه قبل على حالة خروجه بها عن شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله بالهاء فاذا كان الوزن

في الحال حاصلا فيها والمخرج عن اعتباره في حالة اخرى فسواء كان تلك الحالة قبل او بعد بل الاول ينبغي

ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم اذ قد يجوز في اربع للمؤنث استعمال الاصل اعني اربعة للمذكر وفي

الثاني اعني يعمل وزن الفعل اصل لكنه غير لازم لانه يلحق المؤنث يعملة فالوزنان متساويان في عدم

اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على يعمل قوله الا ان يكون بالغلبة يعني ان يكون اللفظ في اصل الوضع

عاما في اشياء ثم يصير لكثرة الاستعمال في احدها اشهر به بحيث لا يحتاج لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائر

ما كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان عاما يقع على كل واحد من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله

فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف سائر اخوته وكذا النجم في الثريا والبيت في الكعبة وكذا اسود كان عاما

في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها الى قرينة من الموصوف او غيره

اذا عنيت به ذلك النوع من الحيات بخلاف سائر السود فانه لا بد لكل واحد منها اذا قصدته من

قرينة اما الموصوف نحو ليل اسود او غيره نحو عندي اسود من الرجال فبهذا الشرح يتبين لك انه لم يخرج

الاوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم تصر اعلاما بالغلبة فان اعتبار الوصف مع

العلمية فيه نظر كما يجيء وكيف يخرج عن الوصف العام اي الذي يطلق على كل ما وضع له بل يخرج الوصف

لفظا عن كونه وصفا اي التبع للموصوف لفظا فلا يقع بعد ادهم لكن المقصود في باب ما لا ينصرف

الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان بهذا ضعف قول المص في شرح قوله ... وخالف

سيبويه الاخفش في باب احمر اذا نكر بعد العلمية بباب اسود الغالب لان معنى الوصف في احمر

اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد التنكير لان معنى رب احمر اذن رب مسمى باحمر كان فيه الحمرة

او لا حتى يجوز في السودان المسمى كل واحد منهم باحمر رب احمر لقيته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع

الصرف ويجوز مع العلمية ايضا بقاء معنى الوصف كما يجيء فيجوز ان يعتبر بعدها فليس اعتبار الوصف

بعد العلمية بلازم وهو في الوصف الغالب من دون العلمية كاسود لازم لبقائه بحاله ... بعض

تقاء معنى الوصف في مثله عندهم قول ابي علي في كتاب الشعر الابرق والابطح وان استعملا استعمال

الاسماء وكسر تكسيرها لم يخلع عنهما معنى الوصف بدلالة انهم لم يصرفوهما ولا خرجا في النكرة صفات

ان معنى الوصف ... علقت ... والطرف فيهما هو النظر ونحن نعلم ان معنى اسود

الغالب حية سوداء ومعنى ارقم حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اي سواد اي قيد من

حديد لان الحديد اسود فلم يثبت نحو اسود ان الصفة الاصلية يعتبر بعد زوالها فلا حجة اذن

لسيبويه في منع صرف احمر المنكر بعد العلمية كما انه لم يثبت بابه ان الوصف العارض لا يعتبر وقال بعضهم
ربما لم يعتبر الصفة الغالبة نحو ابطح ونحوه من الغالبات فينصرف وذلك لنقصانها عن سائر الصفات لفظا
لعدم جريانها على الموصوف وان كان معنى الوصف باقيا فيها قوله وضعف منع افعى معطوف
على قوله صرف اي ولكون الوصف الاصلي معتبرا ضعف منع افعى لانه لم يتحقق كونه وصفا في اصل
الوضع ولا يثبت ايضا في الاستعمال نحو ام افعى بل توهم انها موضوعة للوصفية لما رأوا انها الحية الخبيثة
الشديدة من قولهم فوعة السم اي شدته وكذا توهم في الاجدل الذي هو الصقر انه موضوع في الاصل
للوصف اي طائر ذو جدل وهو الاحكام وقد قيل للدرع جدلا فكانه مؤنث الاجدل وكذا توهم
في اخيل ان معناه الاصلي طائر ذو خيلان ولم يثبت ما توهموه تحقيقا ولنا ان نقول [illegible] في هذه
الكلمات ونحوها انا نستعملها لا نقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا اصليا فافعى وان كان
في نفسها خبيثة واجدل طائرا ذا قوة واخيل طائرا ذا خيلان الا انك اذا قلت مثلا لقيت اجدلا فمعناه
هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد معنى القوة كما تقول رأيت عقابا لا تقصد فيها معنى الوصف بالشدة
وان كانت اقوى من الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف كما اشار اليه المص فامانع صرف
مثله فغلط ووهم قوله التأنيث بالتاء شرطه العلمية اعلم ان التأنيث على ضربين تانيث
بالتاء وتانيث بالالف فاما بالالف فمتحتم تأثيره بلا شرط للزوم الالف وضعا على ما مر ولذا
قام مقام سببين ومزيد تاء التانيث تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف
هاء فنحو اخت وبنت ليس مؤنثا بالتاء بل التاء بدل من اللام لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث دون
المذكر لمناسبة التاء للتانيث فعلى هذا لو سميت ببنت واخت وهنت مذكرا لصرفتها والتانيث
بالتاء على ضربين احدهما ان يكون التاء ظاهرا فشرط العلمية سوى كان مذكرا حقيقيا كحمزة
او مؤنثا حقيقيا فلا يؤثر التانيث بالتاء من دون العلمية بدليل نحو امرءة قائمة وفي تامة الوصف
الاصلي في التانيث بالتاء فالخلل لم يجئ الا من التانيث لا من شرط الوصف وهو كونه وضعيا
على ما ذكر المص حاصل وذلك الخلل ان وضع تاء التانيث في الاصل على العروض وعدم الثبات
ثم نعتذر عما قلنا في الاصل لان الاصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث وما يجيء هذا
المعنى في الصفات والاسماء الاجناس لازمة للكلمة كضاربة ومضروبة وحسنة وامرءة ورجل وجارية
ولما في غير هذا المعنى فقد يكون لازمة كما في حجرة وغرفة كما يجيء في باب التانيث ثم ان العلمية
حيث كانت في كلمة من الكلمات العربية صيرتها مصونة عن النقصان فيلزم التاء بسببها فتاء

عائشة كراء جعفر صارت لازمة لا تحذف الا في الترخيم كما تحذف الحرف الاصلي وانما ذلك
لان التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة فقولك عائشة
في الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعته وضعا ثانيا مع التاء فصار التاء كلام
الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العلمية في غير الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير
الحركة وقلب الحروف ان استثقلوها كما في جبرئيل وميكائيل وارسطاطاليس فقالوا جبرال وجبرين
وميكال وارسطو ورسطاليس ونحو ذلك وذلك لو ردها على غير اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب
حروفها المتناسب مع عدم مبالاتهم بالنيل من اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمي فالعب به ما شئت
واما الزيادة في الاعلام فنقول ان كان الحرف الزائد لا يفيد معنى كالف التانيث في نحو بشرى وذكرى
وتاء التانيث في نحو عرفة والف الالحاق في نحو معزى لم تجز زيادته لان مثل ذلك لا يكون الا حال الوضع
وكلامنا فيما يزاد على العلم بعد وضعه الا اذا استعمل على وضعه العلمي وكذا الحكم ان لم تفد الزيادة الا ما افاد
العلم كتاء الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم وان افادت الزيادة معنى آخر فان لم يقع
لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم يخرج العلم بها عن التعيين
كياء النسبة وياء التصغير وتنوين التمكن نحو هاشمي وطليحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط
جبران التعيين بعلامة كما في الزيدان والزيدون على ما يجيء في باب الاعلام فان قيل لما صار التاء باعتبار العلمية
لازما فهلا قيل في نحو حمزة انه قائم مقام السببين كالالف فيكون العلمية شرط قيامه مقام سببين
ولا يكون سببا قلت لما ذكرنا من ان وضع التاء في الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ
الالف التي وضعها على اللزوم وثانيهما ان يكون التاء مقدرا وهو الذي سماه المص بالمعنوي سواء
كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقي كحلب ومصر والالف لا تقدر كالتاء اذ الالف للزومها
لا تحذف حتى تقدر ولا تؤثر التاء مقدرة ايضا الا مع العلمية الا ترى الى نحو حائض منصرفا مع التانيث
والوصف ويتلو مع العلمية انه منصرف كما يجيء وانما شرطنا العلمية ايضا لان المقدر عندهم اضعف
من الظاهر وشرط الظاهر العلمية والفرق بينهما انه اذا صار التاء الظاهرة تحتم التاثير مطلقا وان كانت
الكلمة على ثلاثة ساكن الاوسط كشاة علما لان العلامة [illegible] واما التاء المقدر فضعيف فان سد مسده
في اللفظ حرف آخر اثر وجوبا والا ففيه الخلاف كما يجيء والذي يسد مسده الحرف الاخير في الزائد على الثلاثة
لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة ولا يرد ثالثة واما نحو ثبة وشاة فمحذوف اللام ودليل سده
مسد التاء تصغيرهم عقربا على عقيرب من دون التاء بخلاف قدر فان تصغيره قديرة فالمؤنث

والتاء المقدرة حقيقيا كان اولا اذا زاد على الثلث وسميت به لم ينصرف سواء سميت به مذكرا
حقيقيا او مؤنثا حقيقيا اولا هذا ولا ذاك وذلك لان فيه تاء مقدرة او عوضا سادا مسد التاء فهي
بمنزلة حمزة وان كان ثلاثيا فاما ان يكون متحرك الاوسط اولا والاول ان سميت به مؤنثا حقيقيا
كما تقدم في اسم امرءة او غير حقيقي كسقر علم لجهنم فيجمع النحويين على منع الصرف للتاء المقدرة ولقيام تحرك الاوسط
مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في حبلى
حبلي وحبلوي ولا تقول في جمزى الا جمزي كما لا تقول في جمادى الا جمادي وخالفهم ابن الانباري
فجعل سقر كهند في جواز الامرين نظرا الى ضعف الساد مسد التاء وان سميت به مذكرا حقيقيا او
غير حقيقي فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التانيث وذلك كرجل سميته بسقر وكتاب
المذكر
سميته بقدم وانما لم يقدر لطرءان في الوضع الثاني على ما ضعف تانيثه في الوضع الاول فعلى هذا القول
في تصغير سقر اسم رجل سقير واما اذينة وعيينة اخليين فقد سمي بهما بعد التصغير وان لم يسد مسد
التاء ولا مسد الساد مسده شيء وذلك اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون فيه عجمة
اولا فان لم يكن فان سميت به مذكرا سواء كان حقيقيا اولا كهند اذا جعلته اسم رجل او اسم سيف
حقيقيا او غير حقيقي
مثلا فلا خلاف في صرفه وان سميت به مؤنثا فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف
لكونه مؤنثا بالتعيين اللغوي والعلمي وظهر فيه اثر التانيث وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه لفوات
الساد مسد حرف التانيث وفيما يسد مسد الساد وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للاعلال لا وضعا
كدار ونار وفي الثاني كيدا اسم امرءة وان كان فيه العجمة كماه وجور فان سميت مذكرا حقيقيا اولا
فالصرف لا غير اذ هما كنوح ولوط كما يجيء وان سميت به مؤنثا حقيقيا او لا فترك الصرف لا غير لان العجمة وان
لم يكن سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجيء لكن مع سقوطها عن السببية لا تقصر عن تقويتها
لسببين حتى يصير الاسم بهما متحتم المنع فظهر بهذا التفصيل ان المؤنث اذا سمي به مذكر حقيقي او غير حقيقي
يعتبر في منع صرفه زيادة على ثلثة احرف ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة وههنا شروط اخر لمنع صرف المؤنث
اذا سمي به مذكر تركها المص احدها ان لا يكون المؤنث منقولا عن مذكر فان رباب اسم امرءة لكن اذا سميت
به مذكرا انصرف لان الرباب قبل تسمية المؤنث به كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت بنحو حائض وطالق
مذكرا انصرف لانه في الاصل لفظ مذكر وصف به المؤنث اذ معناه في الاصل شخص حائض لان الاصل المطرد
في الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صفة المذكر وذو التاء موضوعا للمؤنث فكل [illegible] للمؤنث بغير
التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث وثانيها ان لا يكون تانيث المؤنث الذي سمي به المذكر

ثانيا يحتاج الى تاويل غير لازم فان نساء ورجالا او كل جمع تكسير خال عن علامة التانيث لو سميت بها
مذكرا انصرف لان تانيثها لاجل تاويلها بجماعة ولا يلزم هذا التاويل لنا ان ناولها بالجمع فيكون مذكرا
ولم يبق التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي في نحو نساء ورجال بل تانيثها باعتبار التاويل
هذا التاويل
بالجماعة وهو غير لازم كما ذكرنا وثالثها ان لا يغلب استعماله في تسمية المذكر به وذلك لان الاسماء المؤنثة
السماعية كذراع وعناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب قسمة عقلية اما ان يتساوى استعمالها مذكرة
ومؤنثة فاذا سمي بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية
المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها مؤنثة فالاوجه ترك الصرف اذا سمي بها المذكر وجاز الصرف ايضا
او لا يستعمل الا مؤنثة فليس فيها بعد التسمية الا منع الصرف اما ان عكست الامر اعني سميت المؤنث
باسم المذكر حقيقيين كانا اولا فان كان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كرجل وحسن او زائدا على الثلثة كجعفر
فلا كلام في منع صرفها لظهور امر التانيث بالطريان مع ساد مسد التاء او ساد مسد الساد وان كان
ثلاثيا ساكن الاوسط كزيد وعمرو سمي بهما امرءة فالخليل وسيبويه وابو عمرو يمنعونه الصرف متحتما كماه
وجور لظهور امر التانيث بالطريان وابو زيد وعيسى والجرمي يجعلونه مثل هند في جواز الامرين ويرجحون
صرفه على صرف هند نظرا الى اصله قوله وشرط تحتم تاثيره اي تاثير التانيث المعنوي والمراد به تانيث التاء
المقدرة سواء كان حقيقيا كزينب اولا كعقرب قوله زيادة على الثلثة او تحرك الاوسط
او العجمة اي اذا سمي به المؤنث وذلك لما ذكرنا ان آخر حروف الزائد على الثلثة تقوم مقام التاء وتحرك
كذلك
الاوسط يقوم مقام الساد مسد التاء واما العجمة فانها وان لم يسد مسد التاء ولا مسد الساد المذكور
وليست ايضا سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجيء لكنها مقوية للتانيث الضعيف تاثيره لكونه
علامة مقدرة بلا نائب فالضعف من قبله لا من قبل العلمية فهو المحتاج الى [illegible] لا العلمية فلذا قال
وشرط تحتم تاثيره اي تاثير التانيث المعنوي قوله فهند يجوز صرفه لخلوه من جميع شرائط التحتم الثلث
وزينب ممتنع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط وماه وجور للعجمة فان سمي به مذكر اي بالمؤنث المعنوي
المقدر تاؤه [illegible] فشرط الزيادة اي الزيادة على الثلثة ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف
امر التانيث في الاصل بسبب تقدير علامته وبزيادة التذكير الطاري في الوضع العلمي فذلك الامر الضعيف
اذا سد مسد علامته حرف ولا يقاومه الحركة القائمة مقام الساد فيكون ماه وجور اذن كنوح و
لوط لان الجميع علم المذكر فلا يكون التاء مقدرة وسيجيء ان العجمة لا تاثير لها في الثلاثي الساكن الاوسط
بالسببية بل [illegible] بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها فقدم وجور منصرفان لعدم الحرف

الزائد وعقرب ممتنع لان الثاء قائم مقام تاء التانيث واما اسماء القبائل والبلدان فان كان
فيها مع العلمية سبب ظاهر بشرطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة وتغلب وبغداد وخراسان ونحو ذلك وان
ان لم يكن فالاصل فيها الانصراف لكن استقراءنا انا وجدناهم سلكوا في صرفها وترك صرفها طريقة واحدة فلانهم
كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا ودابقا وترك صرفهم سدوس وخندف ومهرة وهجر وعمان فالصرف في القبائل
بتاويل الاب ان كان اسمه كثقيف او الحي وفي الاماكن بتاويل المكان والموضع ونحوهما وترك
الصرف في القبائل بتاويل الام ان كان في الاصل كخندف وفي الاماكن بتاويل [illegible]
[illegible] والبلدة ونحوها وان جوزوا صرفها وترك صرفها كما في ثمود
وواسط وقريش فجوزهما ايضا على التاويل المذكور وان جهلت كيفية استعمالهم لها فلك فيها هذان الوجهان
وربما جعلوا الاب ولا القبيلة فمنعوه من الصرف قال وهم قريش الاكرمون اذا انتموا طابوا فروعا
في العلى وعروقا ويصفونه ببنت نحو تميم بنت مر وقيس بنت عيلان وكذا فيقولون اسم الام
بالحي فيصفونه بابن نحو يا باهلة ابن اعصر وباهلة امرءه وقد يؤنث ما اسند الى اسم الاب مصروفه
بتاويل حذف مضاف مؤنث نحو جاءتني قريش مصروفا اي اولاد قريش فيعتبر المضاف المحذوف كما
في قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون ويجوز ان يكون صرف مثله لتاويله
الحي وتانيث المسند لتاويله بالقبيلة فهو مؤول بالمذكر والمؤنث باعتبار شيئين الاسناد والصرف
والامتناع منه ولما نحو قولهم قرات هودا ان جعلته اسم النبي عم على حذف المضاف اي سورة هود فا(صرف)
وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لانه كماه وجور واما اسماء الكلم المبنية في الاصل نحو ان ينصب
وتبرع وضرب فعل ماض فالاكثر الحكاية وان اعربتها فلك الصرف بتاويل اللفظ ويجيء بسط القول فيها
وفي اسماء حروف التهجي اذا سميت بها السور او غيرها في باب الاعلام انشاء الله تعالى قوله المعرفة
شرطها ان تكون علمية وذلك لان المعارف غير المضمرات والمبهمات وهما مبنيان فلا مدخل
لهما في غير المنصرف اذ هو معرب واما ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف
ما حذف منه التنوين والكسر تبعا للتنوين واذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف تبعه الكسر وكذا عند من
قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما عند المص فيمكن منع صرفهما لانه قال هو ما فيه علتان
او واحدة قائمة مقامهما لكنه لا يظهر فيهما حكم منع الصرف وهو انتفاء الكسر والتنوين لمشابهته الفعل
فلم يبق من جملة المعارف الا العلم وانما اعتبر الخليل في جمع واخواته تعريف الاضافة في منع الصرف
لسقوط المضاف اليه منها وتعوض المضاف الدخول بالتنوين فيظهر اثر منع الصرف قوله العجمة

شرطها ان تكون علمية في العجمية قوله علمية في العجمية اي كون الاسم علما في اللغة العجمية اي يكون قبل
استعمال العرب اول امر العلمية سواء كان قبل استعمال العرب له فيه ايضا علما كابراهيم واسمعيل او لا كقالون
فانه الجيد بلسان الروم وسمي به نافع راوية عيسى لجودة قرائته وانما اشترط استعمال العرب له اول امر العلمية
لان العجمية في الاعجمي تقتضي ان لا يتصرف فيه تصرف كلام العرب فاذا وقع فيه اول امر العلمية وهي مما فيه اللام والاضافة
فامتنعا منها جاز ان يمتنع معها ما يعاقبهما ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حين امكن ومنع الكسر التنوين
على ما هو عادته ويبقى الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفاتهم على ما يقتضيه وقوعه فيما تقرر ان الطارئ
يزيل حكم المطروء عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وياء التصغير ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض
الحروف وقلب بعضها نحو جرجان وآذربيجان في كركان وآذربايكان ونحو ذلك واما اذا لم يقع
الاعجمي في كلام العرب اول امر العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا يتقبل التنوين ايضا مع سائر التصرفات
كاللجام والفرند والبرنج بصير كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كما لو جعلت الكلمة العربية
علما فينظر ان كان فيه مع العلمية سبب آخر غير العجمة منع الصرف كبرنجس ويقم فيهما الوزن
وكذا آجر مخففا والا وان لم يكن صرف كلجام علما فمجموع العجمة على ما قال المص الشرطان معا ولصيغة
العلمية في العجمية مع احد الشرطين الباقيين بهما اما الزيادة او تحرك الاوسط وعند سيبويه واكثر
النحاة تحرك الاوسط لا تاثير له في العجمية فنحو ملك عندهم منصرف متحتما كنوح ولوط فهم يعتبرون
الشرطين المعينين كون الاعجمي علما في اول استعمال العرب له والزيادة التانيث واما العجمية
فلا علامة لها حتى يستدعي بشيء مستندها بل الاعجمي بمجرد كونه ثلاثيا سكن وسطه او تحرك تشابه
كلام العرب والزمخشري يجاوز عما ذهب اليه المص بان جعل الاعجمي اذا كان ثلاثيا ساكن الوسط
جائز صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف فقد جوز تاثير العجمة مع سكون الوسط ايضا فكيف لا يؤثر
مع تحركه وليس بشيء لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من الكلام والقياس المذكور ايضا ممنوع الذي
عليه تحتم منع نحو ماه وجور ولولا العجمة لكان مثل هند يجوز صرفه وترك صرفه وذهل عن ان تاثير التانيث
على ضربين اما بكونه شرطا كالزيادة على الثلث في التانيث المعنوي واما بكونه سببا كالعدل
في ثلث والعجمة في ماه وجور من القسم الاول اذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن الوسط فيمتنع نحو
لوط غير منصرف في كلام فصيح او غير فصيح ويتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع
نحو هند مع ان كل واحد منهما ثلاثي ساكن الاوسط وذلك لان نحو الاول الخفيف بالعجمية وانضم التانيث
لمعنى ثبوتي في الاصل وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير بخلاف العجمة

فانه معنى له ابثبوتي بل معناه امر عدمي وهو ان كلم وليست من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فالتانيث فيها منها قوله وشتر وهو حصن بأران ويجوز ان يتوهم ان امتناعه من الصرف لاجل تاويله بالبقعة او القلعة الا ان يقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا الصنف المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح ملك لانه اسم ابي نوح عم قوله الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع اى قوله صيغة منتهى اى وزن غاية جموع التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكلب وجمع نعم على انعام وجمع انعام على اناعيم وانما قيدنا بغاية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على ما يجيء في التعريف في باب الجمع كقوله انكن صواحبات يوسف وقوله جذب الصرارين بالكرور وقوله فهن يواخذ الحال دوا يزيد رايتهم خضع الرقاب نواكس الابصار كما ذكره ابو علي في الحجة وضابط هذه الصيغة ان يكون اولها مفتوحا وثالثها الفا بعدها حرفان ادغم احدهما في الآخر او لا كمساجد ودواب او ثلثة اوسطها ساكن فلو فاتت هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية كما في حمر وصبيان مع ان في كل واحد منهما الجمعية والصفة وانما شرط في هذه الصيغة ان تكون بغير هاء احترازا عن نحو ملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد ككراهية وطواعية وعلانية فيكسر من قوة جمعيته فلا يقوم مقام سببين ولا سيما على مذهب من قال انه قائم مقامهما لكونه لا نظير له في الآحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان ورباع وحزاب ولو حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب والمؤثر هو المشروط مع الشرط قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف قوله علما حال من الضمير المنوي في غير منصرف اى لا ينصرف في حال كونه علما ايضا يعني اذا كان جمع حضجر فلا بحث في منع صرفه لكن الاشكال في منع صرفه حال كونه علما للضبع والضبع لا يطلق الا على المؤنث والمذكر ضبعان وذلك لانه لا يبقى اذن فيه معنى الجمع اذ يقع على كل واحدة منها وهو علم الجنس لا لواحدة معينة فهي كاسامة للاسد على ما يجيء في باب الاعلام فبقي اذن الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا كثمان ورباع والجواب عنه عند المص ان الجمع الاقصى اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر في الجمع عنده ان يكون في الاصل كما ذكرنا في الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع صرف مساجد علما بل المؤثر الجمعية الاصلية القائمة مقام سببين فان قيل اليس بين العلمية والجمعية تضاد كما يذكر المص بعد من تضاد الوصف والعلمية فالجواب ليسا بمتضادين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما يسمى جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون

المناسب

وجمع الكلب على اكالب

معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا كما يسمى بابانين جبلان فرعي مع العلمية معنى التثنية فيهما وان جعلا كشيء واحد مسمى بلفظ المثنى لكنه يفهم من لفظ المثنى لكونه من لفظ ابانين معنى التثنية اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية والاولى عندي ان لا تنافي ايضا بين الوصف والعلمية واما قول المص بعد في الشرح ان العلمية تفيد الخصوص والصفة تفيد الاطلاق فتنافيا فنقول الاطلاق قيد كما يقال ان الوصف لا بد فيه ان لا يكون للعام ولا خاصا بل لا بد فيه من الاطلاق ولا نم ان هذا القيد شرط في الصفة لانك تقول هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثاني عام وكلاهما وصفان وان اراد المص بالاطلاق العموم قلنا لا نم ان ماهية الوصف لا بد فيها من معنى العموم بل الصفة المرادة في باب منع الصرف ان يكون الاسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه كيحيى التبعية لما يخصص ذلك الصاحب كما يجيء في باب النعت في اسم ان دلالته على ما ذكرنا من جهة تبعيته لا لذلك المخصص وضعيان فلا تقره في منع الصرف عرض فيه ما يمنع جريه على ذلك وهو الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض وصاحبه باقيا لم يقره ذلك العارض على ان الجي في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه لكن عرضه وضعيته في باب منع الصرف كما ذكرنا في اربع فنقول يمكن ان يعتبر في حاتم معنى الحتم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع من الجري وهو العلمية كما عرض في اسود وارقم الغلبة المانعة من الجري فالعلمية هاهنا كالغلبة هناك لا فرق بينهما الا ان الكلم بالعلمية يصير اخص منه بالغلبة وبعدها لان العلمية يخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع واحد وان الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارقم والشك في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان جمع الوصف مع العلمية قولهم انما سميت هانيا لتهنا وقول حسان وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد وايضا نحن نعلم ان اللقب كالمضمر وقفه من الاعلام واللقب هو الذي يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلي ويؤكد هذا قول النحاة انما يدخل اللام على الاعلام التي اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس لمح الوصفية الاصلية فلو لم يجمع الوصف مع العلمية كيف كانت تلمح ولو كانت الصفة من حيث هي مقتضى العموم ويناقضه الجزئي هذا العلم فانه خاص بالضرورة مع اعتبار معنى الوصفية فيه فان قلت فاذا لم يكن بينهما تناف فلم لم يمنع صرف هاني ومحمد في المثل والبيت المذكورين وكذا كل علم لوحظ فيه الوصف الاصلي قلت كذا كان يجب الا ان المقصود الاهم الاعم في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها سواء لمح فيه الوصف الاصلي

باب الوصف فانه الخ

المخصيص وسيجيء له الاتركات عرض فيه ما يمنع الجري

كانت كذا كان يجب كما في القلب او لم يلمح كتسميتهم الاحمر بالاسود وبالعكس وكان المعنى الاصلي انما يلمح
لمحا خفيا فيومى اليه ايماء محتملا في بعض الاعلام لا يعتد بذلك الوصف الاصلي لكونه كالمنسوخ
مع لمحه وكذا نقول في الجمعية في مثل مساجد علما انها لم تعتبر وان لم ينافها الا العلمية وامكن لمحها
في بعض الاعلام لان المقصود الاهم في وضع العلم غير معنى الجمعية فاذا ثبت ان معنى الوصف والجمعية
لا يعتبران في الموضع الذي يصح لمحهما فيه فكيف بالاعتبار في نحو مساجد اسم رجل الذي لم يلمح فيه
معنى الجمع وفي حاتم اذا لم يلمح معنى الوصف فالاولى اذا في وضع صرف مساجد علما ما قال ابو علي و
هو ان فيه العلمية وشبه العجمة حيث لم يكن له في الآحاد نظير كما ان الاعجمي لا يشبه العربي فيزيد عنده
في الاسباب شبه العجمة وعند الجزولي فيه شيئان تامان غير مبني احدهما على سبب آخر
كما قال ابو علي ان فيه شبه العجمة وذلك ان الجزولي يعد عدم النظير في الآحاد سببا من الاسباب
كالعلمية وغيرها ولم يعده شرط السبب كما فعل غيره وكان سعيد الاخفش يصرف نحو مساجد علما لزوال
السبب وهو الجمع وهو خلاف المستعمل عندهم قوله وسراويل الاكثرون على انه غير منصرف قال الفتى فارسي في
سراويل راح واختلف في تعليله فعند سيبويه وتبعه ابو علي انه اسم اعجمي معرب كما عرب الآجر لكنه اشبه
من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل نحو اكلب فعلى قوله ليس فيه من الاسباب شيء لان العجمة
شرطها العلمية وفيه التأنيث المعنوي وشرطه ايضا العلمية واما الصيغة فليست سببا بل هو شرط السبب
الجمعية ... الا عند الجزولي وسيبويه يمنعه الصرف لا للسبب بل لموازنته غير المنصرف وقال الجزولي
فيه عدم النظير والعجمة الجنسية وعدم النظير عنده سبب كما مر لكن الكلام في العجمة الجنسية ويجوز له
ان يعتبرها في هذا الوزن خاصة لا غيره لاطراد منع صرف جمع ما على هذا الوزن وقال المبرد هو عربي
جمع سروالة والسروالة قطعة خرقة قال عليه من اللوم سروالة فليس يرق لمستعطف ويشكل عليه بان اطلاق
لفظ الجمع على الواحد لم يجئ في اسم الجنس فلا يقال لرجل رجال بل جاء ذلك في الاعلام كمدائن في مدينة
معينة وجوابه ان الجمع فيه لم يتحقق فيه لكونه الا مقدرة مفردة فقدرناها لئلا تنخرم القاعدة
وايضا اذا اشتمل الشيء على الاقطاع جاز ان يطلق اسم تلك الاقطاع على المجتمع منها كبرمة اعشار وليس
للخصم ان يقول ان مثله مختص بوزن افعال لانه قد جاء مثل ذلك في قولهم جاء الشتاء وقميص اخلاق شراذم
تعجب منه التواق المغرب وشراذم لفظ جمع بلا خلاف والتواق ابنه وقد ذهب الى سيبويه ان
افعالا مفرد وقال ابو الحسن انه معرب كما عرب الآجر وهو غلط لانه شبهه سيبويه بالآجر لاجل التعريب
فقط لا لكونه منصرفا فانه لا ترى الى قوله بعد الا انه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قوله

واذا صرف فلا اشكال لان السبب اعني الجمعية غير حاصل فلا يفيد الشرط وحده هذا ويمكن تقدير الجمع
في سراويل مطلقا صرف او لم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم يصرفه نظر الى ذلك
المقدر ومن صرفه فلزواله بوقوعه على الواحد وكذا يجوز في نحو حضاجر ان يقدر الجمع وذلك لتجويز بعضهم
فيه الصرف وتركه مثل رايت جوارا خرابي وجرابيا فنقول هو جمع جربا اي الارض الغليظة والجمع الجرابي
كالصحارى بالتخفيف قوله ونحو جوار اي المنقوص من هذا الجمع اعلم ان الاكثر ان جوار
في اللفظ كقاض رفعا وجرا وقد جاء عن بعض العرب في الجر جواري قال الفرزدق فلو كان عبد الله مولى
هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وقال آخر سما الى فوق سبع سماء ... قليلة واختارها الكسائي
وابو زيد وعيسى بن عمر ولا خلاف في النصب انه جواري وانه غير منصرف ثم اختلفوا في كون جوار
رفعا وجرا منصرفا او غير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف وذلك ان الاعلال مقدم على
منع الصرف لان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة واما منع الصرف فسببه
ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما تبين قبل فاذا سقط الاسم بعد الاعلال
مقدما على منع عن اوزان اقصى الجموع الذي هو الشرط فصار منصرفا والاعتراض عليه ان الياء الساقط
في حكم الثابت بدليل كسرة الراء في جاءني جوار وكسر الراء حكم لفظي كمنع الصرف فاعتبار احدهما
دون الآخر تحكم وكل ما حذف للاعلال موجب فهو بمنزلة الثابت في كم وشج والا كان كالمعدوم كيد
ودم ومن ثم صرف جندل وذلذل مقصوري جنادل وذلاذل وقال المبرد التنوين عوض عن حركة
الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفه ثم جواري بحذف
الحركة لاستثقال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين
من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقط في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت
والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك
مررت بجواري كما في اللغة القليلة الجيدة وذلك لان منع الصرف يقتضي حذف التنوين وتبعيه
الكسرة في السقوط ويصير ... فتحا وايضا يلزم ان يقال جاءني الجوار ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف
الياء لان الكلمة لا تخف بالالف واللام وثقل الفرعية معهما باق وفسر السيرافي وهو الحق قول
سيبويه بان اصل جوار جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء للساكنين
ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف
نسيا كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل

وأصله التشديد كما قلنا في الصحاري

وبين ثم اصناف في زمن دون سكران ونديمان منى

لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء بخلاف نحو احوى واشقى فان قدم الاعلال في مثلها ايضا ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة لان الالف احوى للتنوين ثابت تقديرا فهو على وزن افعل فحذف تنوين الصرف ثم لم يعوض هنا رجوع الياء لزوال الاستثقال لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة اللام كما فعل في جوار لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين اخف منه بالياء والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بعد ما يكون تنبيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالفرعية الا ترى انك تقول خطايا وبرايا واداوى بلا شئ اتفاقا لما انقلبت الياء الفا في الجمع الاقصى وكل غير منصرف منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرنا ويجئ فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم امرءة واعيل تصغير اعلى واذا جعل هذا النوع اعني جوار واعيل علما فيونس يجعل حاله مخالفا لحاله في التنكير وذلك بان يقدم منع الصرف على الاعلال فيبقى الياء ساكنة في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو جاءني جواري وقاضي واعيلي بياء ساكنة ورايت جواري وقاضي واعيلي ومررت بجواري وقاضي واعيلي بياء مفتوحة في الحالتين وانما قدم منع الصرف لان العلمية سبب قوي في باب منع الصرف حتى منع الكوفيون الصرف لها وحدها في مثل قوله وممن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض فان مرادس في مجمع كما منع الصرف تقدم واما عند سيبويه والخليل فحال نحو جوار واعيل علما كان او نكرة سواء كما مر واعلم انك اذا صغرت نحو احوى قلت احي بحذف الياء الاخيرة نسيا كما يجئ في باب التصريف انشاء الله فسيبويه بعد حذفها نسيا يمنع الصرف لانه كما بقي في اوله زيادة دالة على وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن نسيا بخلاف نحو جوار فان الياء كالثابت بدليل كسرة الراء كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع والاولى قول سيبويه الا ترى انك لا تصرف نحو يعد ويضع علما وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو وابن العلاء لا يحذف الياء الثالثة فهي نحو احيي نسيا بل يعلها اعلال اعيل وذلك لان في اول الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة بخلاف عطي تصغير عطا فجعله كالجاري مجرى الفعل اعني احيي في الاعلال فاحي عنده كاعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول احيو في تصغير احوى كما يقول سيبويه في تصغير اسود كما يجئ في التصريف انشاء الله تعالى ويكون في الصرف وتركه كاعيل على الخلاف المذكور قوله **التركيب شرطه العلمية الخ** انما كان شرط التركيب العلمية لان الكلمتين معا يدخلان في وضع العلم فيؤمن حذف احدهما اذا العلمية كما قلنا تؤمن من النقصان ولولاها لكان

بان لا يكون باضافة ولا اسناد

التركيب عرضة للانفكاك والزوال قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما وجب ابقاء الجزئين على حالهما قبل العلمية لما يجئ في باب المبنيات وكان عليه ان يقول ولا معربا جزءه الاخير قبل العلمية ليخرج نحو ان زيدا علما وكذلك نحو ما زيد ويقول ايضا وان لا يكون الثاني مما بني قبل العلمية ليخرج مثل سيبويه وخمسة عشر علما فان الافصح اذن مراعاة البناء الاول على ما يجئ في باب المبنيات **قوله الالف والنون ان كانا في اسم الخ** اعلم ان الالف والنون انما تؤثران لمشابهتهما الفي التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما معا وبفوات هذه الجهة تسقط الالف والنون عن التاثير ويشابهها ايضا بوجوه آخر لا يضر فواتها مثل تساوي الصدرين وزنا فسكر من سكران كحمر من حمراء وكون الزائدين من نحو سكران مختصين بالمذكر كما ان الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمونث وكون المونث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حمراء كذلك وهذه الاوجه الثلثة موجودة في فعلان فعلى غير حاصل في عثمان وعمران وعطفان ونحوها ويشابهها ايضا بوجهين آخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والنون معا كزيادة زائدي حمراء معا وكون الزائد الاول الفا في الموضعين الفا فانه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما فالاصل على هذا هو الامتناع من تاء التانيث وقال المبرد جهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني في النسب الى صنعاء وبهراء وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها واما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي فابدلوا النون من الواو شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو وجراهم على هذا الابدال قولهم في النسب الى اللحية والرقبة لحياني ورقباني بزيادة النون من غير ابدال من حرف فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف اشد ايناسا بها اولى ثم انهم بعد اتفاقهم على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهته الفي التانيث اختلفوا فقال الاكثرون يحتاج الى سبب آخر ولا يقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الآخر اما العلمية كعمران واما الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب آخر فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون اذ بها يمتنع عن زيادة التاء والوصف عنده في نحو سكران لا سبب ولا شرط والاولى الضعفها فلا تقوم مقام علتين قوله ان كان اسما اي غير صفة فانما شرط فيه العلمية ليؤمن بها عن دخول التاء كما ذكرنا في التانيث بالتاء قوله او صفة فانتفاء فعلانة عطف باو على عاملين مختلفين هو عطف صفة

العلة الثامنة

على من كان وقوله فانتفاء الالف والنون وان كان صفة فشرطه انتفاء فعلانة ونحوهما مما جوز المصنف مثله كما يجي في باب العطف وقوله وقيل وجود فعلى ليس مقصوده انه بدل الخط منه انتفاء التاء لان كل ما يجي منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو سكرانة فيصرفون اذن فعلان ومصانه فعلى وهذا دليل قوى على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقتضى وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقتضى في رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى فلم يطلقوه على غيره ولم يضعوا منه مؤنثا لا من لفظه بالتاء ولا من غير لفظه اعني فعلى فيجب ان يكون غير منصرف فان قلت لا نسلم ان وجود فعلى مطلوب ليتطرق به الى انتفاء فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجوده مشابهة بين الالف والنون وبين الف التانيث لكون مونث هذا على غير لفظه كما ان مذكرا على غير لفظه قلت هذا الوصف وان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجها للمشابهة مرويا بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه بل الوصف المروي كما ذكرنا في التاثير انتفاء التاء الا ترى الى عدم انصراف مروان وعثمان بمجرد انتفاء التاء من دون وجود فعلى ثم نقول منع صرف رحمن اولى لان الممنوع من الصرف مما هو على هذا الوزن وصفا في كلام العرب اكثر من المصروف فثبت بهذا ان اشتراط انتفاء التاء اولى من اشتراط وجود فعلى وللخصم ان يقول بل الصرف فيما يشك فيه هل صرفته العرب اولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم قايم في فعلان صفة لم يعلم هل اتى منه فعلانة اولا او هل وجد له فعلى اولا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنع الصرف لانه الغالب في فعلان وقد جاء عريان في مزوده الشر ممنوع هو الاصل وبعضهم يمنع الصرف لانه الغالب في فعلان وقد جاء الصرف تشبيها بباب سكران قال كم دون بيته من حزن ومن علم كانه لامع عريان مسلوب وقد جاء الفاظ يحتمل نونها الاصالة فيكون مصروفة اذا سميت بها ويحتمل ان يكون الزيادة فلا ينصرف نحو حسان وقبان اما من الحسن والقبن فينصرفان واما من الحس والقب فلا ينصرفان وكذا مثل شيطان ورمان قال الاخفش اذا سميت باصيلان منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما لا تصرف اذا سميت بهراق اذ الهاء بدل من الهمزة قوله ومن ثم اختلف في رحمن يعني ومن اجل الاختلاف في الشرط فمن قال الشرط انتفاء فعلانة لم يصرفه في قولك الله رحمن رحيم لحصول الشرط اذ لم يجي رحمانة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم يجي رحمى ولم يختلف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ولا في صرف ندمان لانتفاء الشرط على المذهبين

منه فعلانة اولا وجد له فعلى اولا فبعضهم لم يصرفه لانه الغالب في هذا الوزن فعلان وبعضهم صرفه لانه الاصل قوله وزن الفعل اي فعل مختص بالفعل ولم يات في الاسماء الا منقولا نحو بقم وشلم للبيت المقدس وكلامنا في كلام العرب او منقولا عن الفعل نحو شمر للفرس وبذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل فاصل هذه كلها افعال فعلى هذا يزيد ويشكر ونرجس خواص لعدم هذه الاوزان في اسماء الاجناس العربية فنحو يزيد ويشكر في الاسماء منقولا ونرجس اعجمي ومثل تنضب ويعمع واعصر واصبع وتندر واما ما هو من الغالب في الفعل واما فعل فمن الخواص اذ لم يات فعل في اسماء الاجناس الا دئل لدويبة وقيل ان العرب قد تنقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله ان الله تعالى نهاكم عن قيل وقال وقولهم لطائر تبشر وللاعز تنوط لتنويط عشه فيجوز في دئل بمعنى دويبة ان يكون منقولا من فعل ما لم يسم فاعله من قولهم دئل فيه اي اسرع والدالان مشي سريع واما دئل علما فيجوز ان يكون من ذلك ويجوز ان يكون منقولا من دال والتغيير لاجل النقل الى العلم كما قيل في شمس انها للدويبة فيكون في دئل علما الوزن والعدل مع العلمية وان صح ما نقل ان الوعل لغة في الوعل والدئم بمعنى الاست فهما شاذان قوله او يكون اوله زيادة كزيادته اي او وزن الفعل الذي في الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف اتين لنفيها فاولق للمشتق منه حارق اذا سمي به انصرف لان الهمزة اصلية وكذا اليتق علما لكونه ملحقا بجعفر كمهدد فالهمزة اصلية ولو كان افعل لوجب الادغام كاشد واجب واما البب علما الممنوع من الصرف لكونه منقولا عن جمع لب والفك شاذ ولم يات في الكلام فعلل حتى يكون ملحقا به ونون نهشل اصلية لصرفه مع العلمية والنحاة قالوا في موضع قول المصنف او يكون في اوله زيادة كزيادته او يغلب عليه اي يكون ذلك الوزن في الافعال اكثر منه في الاسماء حتى يصح ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن في الاسماء او تساوى فيه الاسم والفعل لم يقل انه وزن الفعل والذي حمل المصنف على مخالفتهم شيئان احدهما انه راى فاعل في الافعال اغلب ولو سميت بخاتم انصرف اتفاقا فلو كان الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل وفاعل في الاسماء قليل كخاتم وعالم وسلم والثاني انه راى مثل احمد علما لا ينصرف وعنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجي منه افعل التفضيل ومن الالوان والعيوب يجي منه افعل فعلا كاحمر واعور وكلاهما اسمان واما افعل الفعل فلم يجي من الماضي الا افعل من بعض الافعال الثلاثية كاضح واذهب لا من كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر ولذا رد على الاخفش

قياس احسب والقال واطن وا وجد وازعم على اعلم وارى قال ويجئ افعل ماضيا للافعال من غير
ما جاء منه فعل ثلاثي قليلا كاشم والجم واتم ويقاطر في الاسماء من غير الفعل الثلاثي انض فاهلى اقلم
نحو ابدع والكحل وارانب ولقائل ان يقول على قوله افعل وفعلا لم يجئ من جميع الافعال الثلاثية بل جاء
على ما اخترت انت من مذهب البصريين ان افعل التعجب فعل من كل ما يجئ منه افعل التفضل الاسمي
افعل التعجب الفعلي والذي جاء في فعل يفعل بفتح العين وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها
في المضارع من حكاية النفس في المضارع احمد واذهب بزيد على افعل وفعلا اذ لا يجئ من غير باب فعل
يفعل الا قليلا كاشيب على ما يجئ في باب التصريف لكن الانصاف ان الغلبة في افعل الفعلي
ليست بظاهرة وقال المصنف الوزن في احد القبيلين لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان
القبيلين وهو اما متعذر او متعسر لا سيما على المبتدى فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل
وفيه نظر اذ ربما يمكن معرفة ذلك الوزن قياسا في احدهما دون الآخر كما يعرف مثلا ان افعل في الفعل
قياس في الامر من يفعل الكثير الغالب كاذهب واحمد وليس في الاسم قياسا في شئ كاصبع وايضا معرفة
كون الوزن خاصا باحد القبيلين وهو قائل به في نحو شمر وضرب لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيلين
وهو متعذر او متعسر ولذا اشترط في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيا
قياسية في جميع الافعال المتصرفة دون الاسماء اذ لا فعل متصرف الا وله مضارع ولابد للمضارع
من الزيادة في اوله واما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى فاتى بها و...هذه الزيادة لاطرادها في
جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل فجرت الوزن وان كان مشتركا كافعل الى
جانب الفعل حتى صح ان يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزوايد في الفعل لا يكون الا لمعنى
واما في الاسماء فقد يكون لمعنى كاحمر وافضل منك وقد لا يكون كارنب والكل وابدع فكانها لم تزدها
فصارت بالفعل اشهر اذ اصل الزيادات ان تكون لمعنى وانما اشترط مع هذا الاشتراط ان لا يكون
الوزن مما يلحقه تاء التأنيث ولا يكون عرضة ان الوزن بهذه التاء يخرج من اوزان الفعل اذ الفعل
لا يلحقه هذه التاء ... الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل تجره التاء الى جانب الاسم لاختصاصه
بالاسم ويتنوع التاء بل اذا الوزن في الاسم فانصرف ارمل ويعمل مع الوصف الاصلي السليم من الخلل والوزن
المشروط بتصدير الزيادة لجواز الحاق التاء بنحو ارمل ويعمل اما الحاق التاء باسود في الحية فلا يضر لان
هذا الالحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الاسماء والاصل ان يبقى في مؤنثه سوداء هذا والاوزان
الخاصة بالفعل كثيرة مثل انفعل واستفعل واستفعل واشبرق اعجمي ومنها تفاعل وتفوعل

ودحرج وتدحرج وانفعل وافعيل وكذا افعل وافعل وانفعل وغير ذلك واذا سميت بزيد بكسر
النون وذكر بضم التاء الاولى فالصرف واجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن
فلا يؤثر من دون المشروط ولم يصرفهما الزجاج نظرا الى وزنهما المشهور ومن اعنى نرجس على وزن
نضرب وترتب على وزن تقتل واذا غير وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعتبرة
في اول الوزن حرفا آخر كهراق وهرق فانه لا يضر ذلك لوزن الفعل وان كان الهاء لا اختصاص لها بالفعل
كالهمزة وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان الاكثر في الاستعمال اراق واريق وان كان التغيير بغير ذلك
فان كان بعد التغيير الزيادة المصدرة المعتبرة حاصلة فلا يضر ذلك التغيير ايضا لانها تجر وزن الفعل
ويدل عليه مثل يعد ويهب وكذا المحذوف العين كيقل ويبع من قولك لم يقل ولم يبع ولم يخف وكذا
المحذوف اللام مثل يخش ويرم ويغز وكذا اخش وارم واغز لان همزة الوصل بالفعل ايضا اخص لانها
مطردة في الفعل اذ لا فعل ثلاثي متصرف الا وقياس امره ان يكون بهمزة الوصل نحو عد وقل اصله
الهمزة لا اللام تحرك في المضارع ما بعد حرف المضارعة فان سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل
الجزم او الوقف رددت المحذوف لان سقوطه انما كان للجزم او الوقف الجاري مجراه والجزم لا يكون
في الاسماء فتقول في المسمى بيقل واخش جاءني يقول اخشى وكذا في المسمى بيبع ... في قول ويبيع في
ان لم يكن في المغير الزيادة المعتبرة المصدرة وكان التغيير لازما كالمسمى بقيل وبيع وعد ... فقيل وبيع وعد
فحينئذ لم يعتبر الوزن الاصلي تقول جاءني قيل وبيع وخف جاءني قول وبيع وخاف ان لم يكن التغيير
لازما كما يقال في علم ... فهو عند سيبويه بتصرف بالوزن كما في رد وبيع وقال المبرد ان كان التخفيف
قبل النقل اخل بالوزن لانه لا يجامع اذن العلمية واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمي بعلم ثم خفف
فالوزن معتبر لانه جامع الوزن العلمية وزوال الوزن فيه يكون عارضا غير لازم واما التغيير في الاول فهو
في العلمية لازم اذ لم يصادف الوزن العلمي الا مخففا هذا واعلم ان الوزن المشترك بين الاسم والفعل
الذي بحيث لا اختصاص له بالفعل ... مطلقا خلافا ليونس فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء
غلب على الفعل او لم يغلب فمنع الصرف من نحو جبل وعضد وكتف وجعفر وخاتم اعلاما واعتبره
عيسى بن عمر بشرط كونه منقولا من الفعل مثل كعسب واستدل بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى
اضع العمامة تعرفوني والجواب انه ان كان علما فهو محكي لكونه فعلا مع الضمير فيكون جملة كتأبط شرا في قوله نبئت
اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد وان لم يكن علما فهو صفة موصوف مقدر اي انا ابن رجل جلا امره اي
انكشف او جلى الامور اي كشف وفيه ضعف لان الموصوف بالجملة لا يقدر الا بشرط تذكره في باب الصفة واما

معها الا احدهما فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد متن

بغير ذلك فقليل نادر ولاسيما اذا لزم منه اضمار وتغير الظرف الى الحال ﴿ش﴾ وما فيه علمية مؤثرة

اذا نكر صرف اي يعني يكون العلمية مؤثرة ان يكون منع صرف الاسم موقوفا عليها وذلك على ثلثة اضرب

لانها اما ان يكون سببا لا غير او شرطا لا غير او شرطا وسببا معا فالاول في موضعين اتفاقا احدهما

ان يكون مع العدل في اسم لم يوضع الا علما كعمر وقطام والثاني ان يكون مع الوزن سواء كان الاسم

ممنوع الصرف قبل العلمية كاحمر او لا كاصبع واثمد ويزيد ويشكر وفي موضعين على الخلاف الاول با

مساجد علما فان العلمية سبب فيه عند ابي علي والجزولي والسبب الثاني عنده ابي علي شبه العجمة

وعند الجزولي هو فيه العلمية والتانيث والعجمة وعدم النظير وكان القياس يقتضي ان لا يؤثر العلمية عنده

لحصول الاكتفاء بالعجمة الحاصلة عنده وعدم النظير لكن عادته ان لا يلغي سببا فيقول في حر علما

سببان الثاني من الموضعين كل عدل كان قبل العلمية ممنوع الصرف مع معنى العدد وذهب الجرمي وابن

بابشاذ الى منع صرفها اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وهو قياس قول سيبويه في احمر المنكر بعد العلمية

ولا يرتاب في بين العدل والعلمية بدليل عمر وضع على الوصف اما احر وجمع عليهم غير منصرفين عند سيبويه

اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وكذا الحكم لان فيه العدل كما ذكرنا عندهم واما ان سميت بفضل من

من قولك الفضل فانها ينصرف اذ لا عدل في الاصل والاخفش والكوفيون يصرفون اخر وجمع ولكع اعلاما

اذا العلمية وضع اخر وقول سيبويه اقرب لان العدل المحقق وبالعلمية لم يتغير اللفظ وعكس سيبويه

الامر في سحر اذا سمي به غيره مما وضع اولا من ظرف زماني او ظرف مكان او رجل او غيره فجعله منصرفا

ولعل ذلك لظهور العدل في باب العدل مثل عمر وزفر ولكع عندهم بخلاف فعل الثاني وهو كون العلمية

شرطا لا غير في موضع واحد على الخلاف وهو الالف والنون فان العلمية شرطها عند بعضهم في الاسم مثل

عمران وعثمان لانه يمتنع دخول التاء فشابه الف التانيث فيقوم مثلها مقام سببين وعند ابن ... العلمية سبب معهما والثالث اعني ان يكون العلمية شرطا وسببا معا في اربعة مواضع اتفاقا في

المؤنث بالتاء لفظا او تقديرا وفي الاعجمي وفي المركب وفي ذي الالف الزائدة المقصورة وحال

العلمية غير المؤثرة على ضربين اما ان لا يجامع السبب وذلك مع الوصف على ما ذكره المص وقد ذكرنا انها

تجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها لما ان تجامع ولا يؤثر نصوا او كان مع الف التانيث مثل صحراء

وبشرى خلافا للجزولي فانه لا يلغي سببا لهذا اصالة العلمية في جميع باب ما لا ينصرف رجعنا الى

شرح كلام المص فنقول انما انصرف كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر لان جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه

فقط او شرط وسبب معا خمسة اشياء التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف المقصورة الزائدة والالف

والنون في الاسم فلو فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة مجامعة الالف المقصورة الالف والنون اقصى

ما يمكن اجتماعه من هذه العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما في اذربيجان لكان بزوالها يزول الجمع بزوال العلمية لان المشروط لا يوجد بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة سبب فيه ثلثة اشياء العدل والوزن وشبه

العجمة او عدم النظير في الآحاد وفي باب مساجد على الخلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين الاول كل واحد

منها يضاد الاخرين لان اوزان العدل اما فعال او فعل او مفعل او فعال وكثلث ومثلث واخر وسحر وامس عند بني

تميم وقطام عندهم ايضا وليس شيء منها وزن الفعل ولا اوزان الجمع الاقصى وليس الجمع ايضا من اوزان الفعل الثاني انه لو

لم يتضاد الثلثة انه لم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها اذا العلم يكون اذن منقولا مما اجتمع فيه اثنان منها فلم يكن العلمية

الطارية مؤثرة لاستقلالها بمنع الصرف قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها

ثبت انه لا يكون معها الا احدهما فاذا نكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فيصرف هذا غاية ما يمكن ان يتمحل لتمشية

قول المص ويمكن ان يرتكب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في خزيل وكما يمكن ان يتفق في اصمت علم المكان القفر

اذ يقدر اصمت بحيث يعدل الى اصمت في حال العلمية فلم يطرء فيه العلمية على وزن الفعل والعدل حتى يقال ليست بمؤثرة لاستقلالهما

بالتانيث دونها انما عدل لانه كما قلنا في ثمن بن مالك فاذا انكر مثله بقي فيه الوزن والعدل فلا ينصرف لان العدل وان حصل

لاجل العلمية لكنه لا يخرج العلم اذا نكر عن صيغته ومبني ان لم لان صيغة العلم محصورة فيما ذكر في الاوزان هذا كله ... بعد

التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش واذا اعتبرنا كما هو مذهب سيبويه السبب الاصلي الذي الغيناه لاجل العلمية قلنا

في ثلث ومثلث وبابها انها لا ينصرف لاعتبار الوصف الاصلي مع العدل كما في احمر وفرق بعضهم بين هذا الباب وبين

باب احمر بان قال الوصف ههنا لا يثبت من دون العدد وقد زال العدد بكونها للتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب

ثلث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف احمر المنكر فانه لا مانع ان يكون رب احمر رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحمرة والذي يقوى عندي

ان الزايل بالكلية لا يعتبر وصفا كان او غيره في باب احمر كان او في غيره وسيأتي تمام الكلام عليه في موضعه وقياس

قول سيبويه في عمران ينصرف اخر وجمع بعد التنكير لانها من ابواب افعل التفضيل كما ذكرنا وسيأتي ان افعل التفضيل لا يعتبر فيه

الوصف بعد التنكير واذا نكر سحر بعد التسمية فالواجب الصرف لان لا علمية فيه اذن ولا عدل اذ العدل انما يثبت له قبل

التسمية به لكون المراد به سحر يوميك وكذا امس ونحوها عند بني تميم واذا نكرت مثل مساجد بعد التسمية فهو غير منصرف

عند الاكثرين اما عند المص فلانه يعتبر الجمع الاصلي مع العلمية التي ظاهرها مناقض له فكيف لا يعتبره بعد التنكير واما عند

الجزولي فلسبب واحد وهو عدم النظير في الآحاد وشبهه بسبب آخر يعني الجمع اذ لفظه لفظ الجمع ونسب ابو علي الى الاخفش

انه لا ينصرف بعد التنكير ايضا ويفرق بينه وبين احمر بان علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف احمر اذ مثل هذا الوزن

قد يكون غير صفة كارنب وافكل وقال العبدي لا فرق بينه وبين احمر ولا نقل للاخفش في ترك صرفه واذا نكرت

سراويل بعد التسمية فهو عند المبرد كمساجد اذ هو جمع سروالة وقياس قول سيبويه ايضا ترك الصرف اذ هو اعجمي يحمل على ما هو نظيره كما كان
قبل التسمية وكذا قياس قول الجرمي اذ لا يعتبر فيه عدم النظير والعجمة والجنسية كما اعتبرها قبل العلمية ومن صرفه قبل التسمية صرفه ايضا
بعدها واما الكلام في احمر بعد التنكير فسيجيء ومثله فعلان الصفة اذا سمي به ثم نكر سكران يصرفه الاخفش خلافا لسيبويه -
وقال الاخفش ان سميت باسم مركب اخر جزئيه الف التانيث او الجمع الاقصى نحو معد يكرب صحراء وقال الاخفش
او معدي مساجد ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس مجموع الكلمة اذن ذا الف التانيث
ولا الجمع الاقصى حتى يمتنعا من الصرف بعد التنكير والاخرون لم يصرفوها بعد التنكير نظرا الى افرادها وقول الاخفش ان مجموع
الكلمة ليس ذا الف التانيث هو جعل الجزء الاخير جزء الكلمة ممنوع واما قوله مجموع الكلمة ليس الجمع الاقصى فمسلم قوله مؤثرة
حال ومفعول لجامع مما ونعني بما هي شرط فيه التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف والنون في الموضع اسما ولو
الاصل مستثنى مما بقي من المستثنى منه المقدر الذي استثني منه لفظها بعد استثنائها اي لا يجامع سببا غير
السبب الذي هي شرط فيه الا العدل فكلا المستثنيين من ذلك المقدر مثل قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا اي ما ضربت
احدا غير زيد الا عمرا فالعلمية المؤثرة تجامع الاربعة الاشياء وهي شرط فيها وتجامع العدل والوزن وليست شرطا فيهما
بل هي سبب معهما فان كانت في اسم واحد مع الاربعة الاول كاذربيجان فاذا نكر بقي بلا سبب لزوال
شرط الاربعة الاسباب وكذا ان كانت مع اثنين او ثلثة من الاربعة وان كانت مع العدل او الوزن قال ولا يكون
اجتماعهما فلا يكون الا مع احدهما كما في عمر واحمد فاذا نكر الاسم بقي على سبب واحد قال وانما قلت وهما
متضادان ليصح حكم الكلي بكون كل ما فيه علمية مؤثرة منصرفا بعد التنكير لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية
المؤثرة واما بيان تضادهما فما تقدم واعترض على قوله بانه قيل لم يكن محتاجا الى هذا الحصر ولو لم يتضادا ايضا
واجتمعا في اسم لم تكن العلمية مؤثرة معهما اذ كانت العلمية اذن طارية عليهما بعد استقلالهما بالتاثير والجواب عن
الاعتراض منع وجوب تسلطها بان العلمية على العدل والوزن اذن كما ذكرنا في بحث والاعتراض الحق ان يمنع التضاد بينهما
وذلك يمنع حصر اوزان العدل فيما ذكر قبل على ما بينا قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اذا نكر
اعتبارا للصفة الاصلية اقول قوله اعتبارا منصوب على انه حال من سيبويه اي خالف سيبويه معتبرا او مصدر لقوله
خالف سيبويه اذ معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش قوله ولا يلزمه باب حاتم هذا جواب عن الزام الاخفش
سيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها وتقريره ان الوصف الاصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان حاتم غير منصرف
اذ فيه العلمية الحالية والوصفية الاصلية فاجاب المصنف عن سيبويه بان هذا الالزام لا يلزمه لان في حاتم ما يمنع من اعتبار
ذلك الوصف الزائل بخلاف احمر المنكر وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضي
العموم والعلمية تقتضي الخصوص وبين العموم والخصوص تناف قوله في حكم واحد يعني بالحكم منع الصرف لكنه يحتاج

في هذا الحكم الى اجتماع سببين فيكون قد جمعت المتضادين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم
واحد وجهنا اذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع احمر على حمر لان اصله صفة وعلى حامر لاجل العلمية فهما
في هذا اللفظ متضادان لكن في حكمين فلم يجتمعا في حالة فاذا نكر احمر فانه يصح اعتبار الوصف وليس معنى الاعتبار
انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص مسمى
بهذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض او احمر فمعنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كان ثابتا مع زواله لكونه
اصليا وزوال ما يضاده وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اراد مريد اثبات معنى الوصف الاصلي لجاز
بالنظر الى زوال المانع هذا والحق ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء خلاف الاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر
بمجرد كونه موجودا فالاولى ان يقال انه اعتبر معنى الوصف الاصلي في حالة التسمية كما لو سمي مثلا باحمر من فيه حمرة وقصد
ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حالة العلمية ايضا لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود الاهم في وضع الاعلام
المنقولة غير ما وضعت له لغة ولذلك تراها في الاغلب مجردة عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو وفي قليلا ما يلمح ذلك
وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الاصلي بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمي باحمر اسود او اشقر لم يعتبر بعد التنكير ايضا
وقال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في مثل احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف
هذا كله في افعل فعلاء وكذا فعلان فعلى واما افعل التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته فان كان مجردا من
من التفضيلية انصرف اجماعا ولا يعتبر فيه عند سيبويه الوصف الاصلي كما اعتبر في مثل احمر وان كان مع من لم ينصرف
اجماعا بلا خلاف من الاخفش كما كان في احمر اما الاول فلضعف افعل التفضيل في معنى الوصف ولهذا لا يعمل في الظاهر كما
يعمل افعل فعلاء فاذا تجرد من من التبس بافعل الاسمي الذي لا معنى للوصف فيه كافكل واجدع ولا يظهر فيه معنى الوصف
واما افعل فعلاء فلثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفي في بيان كونه
موضوعا لصفة واذا اتصل افعل بمن تميز عن مثل افكل وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف واما الثاني فانما
وافق الاخفش سيبويه في منع الصرف مع من لظهور وصفه اذن بسبب وجود علامة للوصف اعني من بخلاف
باب احمر لعريه عن العلامة الدالة على الوصف ولو سميت رجلا باجمع الذي يؤكد به ثم نكرته صرفته اتفاقا لكونه في معنى
الوصف اخفى من افعل التفضيل لانه كان بمعنى كل قبل العلمية وانمحى عنه معنى الوصف على ما تقدم في جمع هذا حكم جميع
ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها ثم اعلم ان التصغير يخل من اسباب منع الصرف بالعدل في نحو عمر الى عمير لانه
يزيل الوزن المعدول اليه بالتصغير وكذا الوزن المعدود اليه بالتصغير وذلك الوزن مراعى في العدل اذ
العدل لفظي وكذا الجمع الاقصى يخل بالتصغير لوجوب رده الى واحده فيقال في دراهم دريهمات وفي مساجد مسيجدات ولو
سميت بالجمع المذكور ثم صغرته انصرف ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر واذا صغرت سراويل علما لم ينصرف

لأن التصغير لا يذهب بالتأنيث المعنوي الذي فيه فيكون كعناق اذا صغر بعد التسمية ويخل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اولم زياده كزيادة الفعل مثل خضيضم ودحيرج في خضم ودحرج واما ان كان اوله زيادة كزيادة فان التصغير لا يزيله كما تقول في تصغير احمر ونرجس ويشكر وتغلب احيمر ونريجس ويشيكر وتغيلب لانه على وزن مضارع فيعل واما ان عرض الوزن في المصغر ولم يكن في المكبر كما تقول في تضارب تضيرب وفي تحلى تحيلي فبعضهم لا يعتبره لعروضه والاكثرون يعتبرونه لان التصغير صيغ مستأنف قال بعضهم يعتبر الوصف العارض في التصغير لكونه بناء مستأنفا كما اعتد بالوصف العارض في نحو مثنى وثلث لكونه وصفا مستأنفا فلا ينصرف ادير تصغير ادور للوزن والوصف العارض في التصغير والدليل على عروض الوصف في التصغير قولهم غليمون ورجيلون في جمع مصغر غلام ورجل قال وكان القياس ان ينصرف العلم في هيئة تصغيره لعروض الوصف المنافي للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا في التصغير لم يعتد به والدليل على خفاء معنى الوصف في المصغر عدم جريه صفة فلا يقال شخص رجيل وفيما قال نظر اذ لو لم يكن ظاهرا لم يعتد به في ادير فالاولى ان يقال لانه ينافي بين الوصف والعلمية كما ذكرنا الا ان الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع صيغ التبعية لما يخصص الذات المبهم المدلول عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان الفرعية انما يتبين في مثل هذا الوصف وهي المطلوبة في غير المنصرف والالف والنون فتقول ان بقي الالف في التصغير كما كان فلا يخل التصغير بهما مثل سكيران وعثيمان في عثمان وان انقلب ياء كما تقول في سلطان علما سليطين فانه يخل بهما ومعرفة ما ينقلب الفه مما لا ينقلب تبين في التصريف في باب التصغير وقد يخل بالعدل عن وزن في الجمع مطلقا وبالالف والنون والوزن من وجه دون وجه ولا يخل بالوصف والعلمية والتأنيث والتركيب والعجمة قوله وجميع الباب باللام او بالاضافة ينجر بالكسر اي كان بدونهما ينجر بالفتح فصار بسببهما ينجر بالكسر اعلم ان من ذهب في منع غير المنصرف الكسر الى انه لاجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة لانهم لم يحذفوا التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذفت لانها لا تجامعهما اذ التنوين دليل تمام الاسم والاضافة مشعرة بعدم تمامه فتنافرا واما تنافر اللام والتنوين فقد مر في بيان نون المثنى والجمع ويجوز ان يقال لما عاقبت اللام والاضافة التنوين صارتا كالعوض منه فكانه ثابت فلم يحذف الكسر ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة لانهما من خواص الاسماء فترجح بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل فكانه لا سبب في الاسم وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما منصرفا او باقيا على عدم الانصراف في اول باب ما لا ينصرف ويرد على الثاني ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه مجرور بحرف او مقدر من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر فالاول اولى قوله **المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية**

قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدا والخبر والمنصوب في الاصل

فضلة لكن يشبهها بعض العمد كاسم ان وخبر كان واخواتها او جزءا والمجرور في الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه قوله هو ما اشتمل ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اي المرفوعات نظرا الى الخبر الضمير اعني ما لان المبتدا هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدا لمكان افتقاره للمعود اليه ومثله قولهم من كانت امك ويعني باشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية الضم والالف والواو وافاد لكل واحد منها على كون الاسم الذي هو في آخره عمدة الكلام فكل ما فيه احد الاشياء مرفوع والاولى ما اخترناه على قبل ان يقال المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة لان الرفع في المبتدا والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بينا بل هو اصل في جميع العمد على ما تقرر قبل قوله فمنه الفاعل اي مما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتدا والخبر حملا على معنى انما قدم الفاعل على سائر المرفوعات بناء منه على انه اصل المرفوعات فلهذا سمي الرفع علامة الفاعلية وقد ذكرنا ما رد عليه قوله ما اسند قد عرفت في حد الكلام معنى الاسناد ولم نقل ما اخبر كما بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائي مثل بعت وهل ضرب زيد قوله او شبهه يعني به اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل عم يقل او معناه فيدخل فيه الجار والمجرور المرتفع بهما الضمير في نحو زيد قدامك غلامه لكون الرافع في الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال ان الظرف والجار والمجرور على ما يجيء في باب المبتدا قوله وقدم الضمير للفعل او شبهه وقع عليه عن المبتدا لان مثل زيد في قولك زيد قام مسند اليه قام لان قام خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه في الحال وفي الاصل كما مر في حد الكلام فكل خبر عن المبتدا يجوز ان يقال هو المسند الى المبتدا وان يقال هو مسند اليه الضمير والمجموع مسند الى المبتدا وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدا فهو مع مرفوعه مسند الى المبتدا وكل خبر غير رافع لشيء كالجوامد فهو وحده مسند الى المبتدا نحو ابوك زيد ان قيل فالمبتدا في قولك قام زيد يدخل في حد الفاعل لان المسند قدم عليه قلت هو مؤخر تقديرا او تقديما كلا تقديم قوله على جهة قيامه به اي على جهة قيام الفعل او شبهه والضمير في به راجع الى ما على طريقة قيامه به وشكله سواء كان قائما او لا يقال علت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته والجار في قوله على جهة متعلق باسند او صفة لمصدره اي اسنادا على طريقة اسناد القيام ويعني بتلك الجهة ان لا يغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل واشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو ظرف زيد عدم التغيير فكل ما اسند الفعل اليه على هذا النمط من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة كالامور النسبية نحو قرب زيد والافعال المتعدية نحو ضرب وقيل لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم باحدهما بل بهما لصدوره عن احدهما ووقوعه على الآخر وبقوله على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشري

فاعل اصطلاحا فلا يحترز عنه ليدخل في الحد وعند من حد بهذا الحد ليس بفاعل وخلافهم لفظي راجع

الى انه هل يق له في اصطلاح النحاة فاعل اولا وليس خلافا معنويا وتمثيله بزيد قايم ابوه لرفع شبه الفعل

الفاعل ليس بشافيا فيما قصد لاحتمال كون قايم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابواه لكان نصا والعامل في

الفاعل المسند خلافا لخلف فانه قال هو الاسناد وقد ذكرنا في حد الاعراب علة وجوب تقديم الفعل على

الفاعل قوله والاصل ان يلي فعله اي يكون بعده بلا فصل من قولهم وليك الشيء اي

قرب منك قوله فلذلك جاز اي جواز هذه المسئلة معلل بكون الاصل في الفاعل ان يلي الفعل وذلك ان قولنا

جاء ضرب غلامه زيد مع ان ما يرجع اليه الضمير مؤخر عنه لان زيدا فاعل واصله ان يلي الفعل فهو مقدم

على الضمير تقديرا وكذلك عدم جواز ضرب غلامه زيدا معلل بما ذكر وذلك لان تمام يجز ضرب غلامه زيدا لان

غلامه فاعل واصل الفاعل ان يلي الفعل فهو متقدم على زيد لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير

مفسر بعده الا في ضمير الشان بذكره اولا ابهاما ثم مفسرا ليكون اوقع في النفس كما يجيء وليس هذا الغرض متصورا

فيما نحن فيه اوفي الضمير الذي يجيء مفسره فيما بعده منصوبا على التمييز لان ... المحوجة الى ... الا الغرض

رفع الابهام عن الضمير فلا يلبس بخلاف زيدا في مسئلتنا فانه يجيئه ليكون مفعولا لا لكونه للتمييز فقط

وانت اذا جئت بعد المبهم بشيء الغرض من مجيئه تفسيره فقط لم يبق الابهام فاما اذا جئت بعده بشيء

الغرض الاصلي منه غير التفسير كالمفعول هنا فلا يكفي في التفسير لانه يحمل على ما هو المراد الاصلي منه فيبقى

الابهام بحاله فمن ثم منع القراء والكسائي في باب التنازع اعمال الثاني اذا اوضمر الاول في المتنازع فيه

بالفاعلية كما يجيء خلافا للبصرية وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جني مثل ضرب غلامه زيدا اي اتصال ضمير

المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول كاقتضائه للفاعل واستشهد بقوله

جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وبقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى

اليه الكيل صاعا بصاع ويجوز التاويل بربه الجزاء واصحاب العصيان ويقول الشاعر الابيات شعري

هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب والاولى تجويز ما ذهب اليه على قلة وليس للبصرية منعه مع

قولهم في باب التنازع بما قالوا وكذا لا تقول اعطيت درهمه زيدا لان ترتيب المفعول الاول قبل الثاني وان

تاخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يجيء في مفعول ما لم يسم فاعله ويقال نحو اعطيت صاحبه الدرهم فالمه ضرب غلامه

زيدا وكذا اذا كان المفعول يتعدى اليه الفعل بنفسه فرتبته التقدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف

الجر مثل قلت اختير زيدا او مقدما اذا اخترت قومه زيدا اي من قومه فهو كمثل رجوع الضمير الى التاخر

عنه في المسئلتين ... وَاِذَا انْتَفَى الاعْرَابُ فِيهِمَا لَفْظًا وَالقَرِينَةُ هذا بيان لما يعرض فيه وجوب

٣٤

تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جائز التاخر عنه قوله لفظا منصوب على التمييز اي انتفى لفظ الاعراب

لا تقديره قوله فيهما اي في الفاعل والمفعول به مع انتفاء القرينة الدالة على تعين احدهما عن الاخر وجب

تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما اي الاعراب لمانع والقراين اللفظية والمعنوية التي قد تجيء

في مواضع دالة على تعيين احدهما من الاخر كما يجيء فيلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الاصلي والقرينة اللفظية

كالاعراب الظاهر في تابع احدهما او كليهما مثل ضرب موسى عيسى الظريف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو

ضربت موسى حبلى واتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى والمعنوية مثل اكل الكمثرى موسى

واستخلف المرتضى المصطفى صلى الله عليهما وآلهما ونحو ذلك وكذا ان كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه

على المفعول سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا كما ضربت الا اياك او مضمرا

متصلا كضربتك لئلا يصير المتصل منفصلا فان قيل ففي المثال الذي هو ضمير متصل

منفصلا عن عامله قلت لما كان التاء فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب للاتصال

بالعامل صار بها كبعض حروف الفعل الا ترى الى اسكان لام ضربت بخلاف ضربك وذلك لانهم كرهوا

توالي اربع حركات في كلمة واحدة فلما صار هذا التركيب كالكلمة الواحدة عاملوها معاملتها بخلاف نحو ضربك

فان المفعول فضلة بمعنى انه ليس من تمام الكلمة فصار ضمير المفعول في ضربك كانه انفصل عن العامل

لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل مع اتصاله لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله

ولا بما هو كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة قوله او وقع مفعوله بعد الا اي مفعول الفاعل مثل

قولك ما ضرب زيد الا عمرا ولو ينبغي ان تعرف اولا انك اذا ادخلت اداة الاستثناء مع الاخصاص العامل

فيما بعدها وجب ان يكون ما الذي المتقدم من الفاعلية او المفعولية او الحالية وغير ذلك مخصوصا

في المتاخر وما الذي المتاخر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال لم يدخله الخصوص والعموم كما اذا قلت مثلا

ما ضرب زيد الا عمرا فضاربية زيد مخصوصة في عمرو اي ليس ضاربا لاحد الا لعمرو واما مضروبية عمرو

فعلى الاحتمال اي يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا وبالعكس لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد فمضروبية عمرو

مقصورة على زيد اي لم يضربه الا زيد وضاربية زيد باقية على الاحتمال اي يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا

في مثل ما جاء زيد الا راكبا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا بخلاف ما جاء راكبا الا زيد فاذا تقرر هذا تبين

انه اذا ... زيد في قولك ما ضرب زيد الا عمرا المقصود على عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمرا على

زيد فاما ان تقدمه عليه من حرف الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ يصير المعنى ونفيه حاصرا في

الضاربية باقية على الاحتمال فلا يجوز واما ان تقدمه عليه مع الا مثل ما ضرب الا عمرا زيد ...

اذا اردت ان عمروا و زيدا مستثنيان معا المراد ماضرب احدا احدا الا عمروا وزيدا فتقل ايضا لانه وبيته عمرو في اصل المسئلة اعني ما ضرب زيد الا عمروا كانت على الاحتمال زيدا بالتقدير المذكور الان مما يقع مضروبيته مختصة بزيد لان الاحتمال المذكور فيما بعد الا انما يكون في الفاعل اذا [illegible] مفعولا خاصا مثل الا زيد وكذا يكون في المفعول اذا ذكرت [illegible] اما مثل ما ضربني الا زيد و[illegible] لا خاصا نحو ما ضربت الا زيدا اما اذا لم يذكرهما او ذكرتهما فليس فيما بعد الا الا احتمال وما ضرب احد الا زيد في الفاعل وما ضرب الا زيد وما ضرب احد الا زيدا في المفعول كذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا عامين نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمروا او قدرتهما عامين ولم يذكرهما نحو ما ضرب زيد عمروا اي احد احدا الا زيد عمروا والمستثنيان غير محتملين ولما كان ذلك اذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شيء يتعلق به المفعول المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شيء يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين ذكرتهما خاصين فيكون في ما ضرب الا عمروا زيد المضروبية القابلة مقصورة على عمرو والضاربية المطلقة مقصورة على زيد فيحقق مضروبية عمرو بزيد وذلك عكس المعنى هذا مع ان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين اضعف ادل الاستثناء اذ الاصل غير الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان لا على وجه البدل ولا على غيره فلا نقول في ابدال ما سحا ابدا شيء الا عمروا الدينا ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصل فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين منهما جاز مثل ما ضرب احد احدا الا زيد عمروا وذلك لان الاسمين بكونهما بدلين مما قبل الا كانهما واقعان موقع ما ابدل منهما اي كانهما وقعا قبل الا فليسا بمستثنين فكانك قلت ضرب زيد عمروا ومثل هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل مقدر من جنس الاول لا ابدلان والتقدير ما ضرب احد احدا الا زيد ضرب عمروا فان كان للمستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمروا او كان احدهما مذكورا دون الاخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد شيئا الا زيد ا[illegible] الا زيدا السوط لم يجز لان المستثنيين اذن ليسا كالواقعين قبل الا وهو يضعف عن استثناء شيئين الا على الوجه المذكور فان استدل من اجاز مطلقا بقوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير ما نراك اتبعك احد في حال الا اراذلنا في بادي الراي اي بلا روية [illegible] ان يعتقدوا انه يفوض فيه بفعل بفكر اي اتبعوا في بادي الراي او بان الظرف يكفيه رائحة الفعل [illegible] وان اردت في اصل المسئلة اعني ما ضرب الا عمروا زيد ان زيدا مفهوم معنى وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمروا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مع الواقع

بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا ظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو قولك رايتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا وذلك ان ما بعد الا في جملة تستانفه غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءني الا زيد بمعنى ما جاء غير زيد وجاءني فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة فالاولى ان لا يبقى غير المعمول في الجزء الاجنبي عن عامله اما المستثنى ولانه على طرف ذلك الجزء غير متوغل فيه وانما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى له تعلق بهما من وجه فكانه وكل واحد منهما كالشيء الواحد واما نحو ضاحكا فليس في الجزء الاجنبي عن عامله اذ قولك اذ لم يبق الا الموت معمول رايتك وضاحكا معمول له الا فاذا ثبت هذا فان وقع معمولا لما قبل الا بعد المستثنى غير الثلثة المذكورة اما مرفوع او منصوب ولا يكون الا في الشعر كقوله كان لم يمت حي سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكقوله لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب اضمر والرفع عاملا آخر من جنس الاول اي قامت النوائح واشتهي باب الامير كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب اضمر والرفع [illegible] الكسائي جوز مطلقا عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها سواء كان العمل رفعا او نصبا صريحا كان النصب كما ذكرنا او لا كما في قولك ما مررت الا راكبا بزيد في سائر ابيات الشعر وفي غيره بلا تقدير لناصب ولا رافع وابن الانباري جوز رفعهما بعد المستثنى فقط دون النصب فتبين لك على هذا ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى على الصحيح سواء كان ذلك الا في مستثنى او لا كما مضى فلا يجوز فيما ضرب زيدا الا عمروا ما ضرب الا عمروا زيد كما قلت في اول بيان المسئلة مع [illegible] الا اذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب احدا الا زيدا فلا يبقى ان مضروبية زيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شيء يمكن ان يضرب زيدا كما في ما ضرب زيد الا عمروا امكن ان يضرب عمروا غير زيد ايضا قوله او معناها يعني ما في انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى انما ضرب زيد عمروا ما ضرب زيد الا عمروا فان قدمت المفعول على هذا العكس الحصر كما ذكرنا في ما ضرب زيدا الا عمرو وقد خالف بعض الاصوليين في افادة الحصر استدلالا بنحو قوله انما الاعمال بالنيات وانما الولاء لمن اعتق واجيب بان المراد في الاول التاكيد كانه ليس عمل الا بالنية وليس الولاء الا بالعتق واجيب بان المراد كقوله [illegible] لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد قوله واذا اتصل به ضمير مفعول او وقع بعد الا او بان لمعنى عرض فيوجب الفظ الاصل اي تاخير الفاعل عن المفعول قوله اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول اي ضمير راجع الى المفعول وجب تاخير الفاعل عند الاكثرين ومثاله ضرب زيدا غلامه اذ لو قدم لزم الاضمار قبل الذكر لفظا واصلا كما مر وينبغي ان يجوز عند الاخفش وابن جني كما تقدم وكذا الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذي ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضربها هكذا قيل ولو قيل يجوز اكرم رجل هندا ضربها لجاز لان

في صل وان احد من المشركين استجارك وتلك يدفا
معا مل نعم لمن قال اقام زيد ...

الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي غير ممتنع بخلاف الصلة والمحذوف اذ الاتصال الذي
بين الاولين اقل مما بين الاخيرين قوله او وقع بعد الا اي ... وقع الفاعل مثل ما ضرب
عمرا الا زيد او معناها نحو انما ضرب عمرا زيد وانما وجب تاخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه في وجوب
تقديمه في ما ضرب زيد الا عمرا ولان مضروبية ما قبل المحصورة فيما بعدها والضاربية محتمل فلو
قدمت الفاعل لالا لانعكس المعنى ولو قدمته مع الا جاز المهذو ... المذكور قوله او اتصل مفعوله اي
كان مفعوله ضميرا متصلا وهو غير متصل اي الفاعل غير الضمير المتصل الفاعل منفصل نحو ما ضربك
الا انا او مظهر نحو ضربك زيد وانما قيد بقوله فهو غير متصل لانهما لو كانا معا متصلين نحو ضربتك
لوجب تقديم الفاعل كما ذكرنا قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا في مثل زيد لمن
قوله لقيام قرينة جوازا لا يحذف شيء من الاشياء الا لقيام قرينة سواء كان الحذف جايزا
او واجبا قوله زيد لمن قال من قام الظ ان زيد مبتدا لان الفاعل المضمر بقي الجواب للسوآل اولى من
ثمة قالوا في جواب ماذا كان بمعنى الذي انه رفع لان السوال بجملة اسمية بخلاف ما اذا كان
ذا لغوا فان الاولى نصب الجواب كما يجي في باب الموصولات وايضا فالسوال عن القايم لا عن الفعل
بالاهم تقديم المسئول عنه فالاولى ان يعتقد زيد قام على قولهم الاخطية فلا اليه مرفع خطر من باب
حذف الفعل بلا خلاف اي لا يسبق الى خيل من التبليغ فانا لا اليه غير مقصره فيما يخطي
الانسان بعد ان دنا جر من الخدمة والنصح وروي النصب فيهما على تقدير ان لا اكن خطر فلا اكن
اليه قوله وليبك يزيد ضارع لخصومة من جنس الاول اي ما القرينة فيه السوال لان السوال ضاهر هنا
متقدر على طريق بلفظ الفعل المبني للمفعول لانه لم يتمن الفاعل الذي على الحاجم فيسال عنه فكانه قال لما
ليبك يزيد يسال سائل من يبكيه فقيل ضارع اي يبكيه ضارع والسوال في الا ... البيت
الحارث بن نهيك تمامه ومختبط مما تطيح الطوايح يقال بكيتنا اي بكيت عليه بحذف حرف الجر كثرة
الاستعمال وليس بقياس كما يجي في باب المتعدي وغير المتعدي من قسم الافعال والضارع
الذليل من قولهم ضرع اعنه الخصومة بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار يكتفي برائحة الفعل اي يبكيه
من يضرع ويذل لاجل الخصومة فان يزيدا كان ملجا وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبكي المقدر
ليس بقوي في المعنى والمختبط المحتاج الى المعروف من غير وسيلة يقال اختبطني فلان واصله
خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها مما تطيح اي تذهب وتهلك والطوايح بمعنى المطيحات
يقال طوحته الطوايح واطاحته الطوايح اي ذهبت به ورمت ولا يقال المطوحات ولا المطيحات

36

وهو اما على حذف الزوايد مثل اورس فهو وارس واعشب فهو عاشب او على النسب مثل ماء دافق اي ذو
دفق قوله طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوي من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل قوله
مما تطيح متعلق بمختبط اي يسال من اجل اذهاب الوقايع ماله ما مصدرية اي يبكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك
المنايا يزيد ويجوز ان يكون ما بمعنى التي اي لاجل خلال الكرم التي طوحتها الطوايح ويطيح على تقدير حكاية حال
ماضية يورد الماضي بصورة الحال اذا كان الامر هايلا لتصويره للمخاطب نحو قولك لقيت الاسد فاذا هو قايم
قوله وجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك انتصاب جوازا ووجوبا على انه مصدر لفعل محذوف اي يحذف حذفا
جايزا او وجوبا انما كان الحذف ههنا واجبا لوجود المفسر مثل استجارك الظاهر المفسر الشيء الظاهر تفسير
للمقدر فلو ظهر لم يحتج الى المفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير وتم في النفوس لذلك
للبهم لان النفوس تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم بالمقصود فيه ... في ذكر الشيء مرتين مبهما ثم مفسرا توكيد
ليس في ذكره مرة ولم يحكم بكون احد مبتدا وما بعده خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط
بالفعلية ... بجواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا فقيل الفاعل مبنيا اذن ليس
من قبيل ما نحن فيه ويبطل ما نسب اليه بوجوب النصب في ان زيدا ضربته الا على ما اجاز بعض الكوفيين من نحو لا
ان منفس اهلكته ومع ذلك لما او لو ما الا بالماضي مقدرا رافع لمنفس اي ان هلك او ان اهلك منفس ومع ذلك
مردود على ما يجي الكلام فيه ومع ما ذكرنا من الوفاق على الخلاف لو ذات سوار لطمتني وهلا زيد قام اعني
كل ما لا يليه الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما الفعل صريح كما مر او حرف نون ذي معنى الفعل مثل ان الموضوع
للثبوت والتحقق فهي اذن دالة على ثبت وتحقق والتزم ان يكون خبرها فعلا كما يجي في قسم الحروف ليكون
ان مشعرا بمعنى المقدر ودخولها في صورة ذلك الفعل اعني الفعل الماضي فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر
وذلك لا تعلق بخاصة ... قال لو انا تشهدوا اي ثبت وتحقق ان اشهدوا فانه ... جزم فاعل
ذلك المقدر قوله نعم في جواب نعم اي يحذف الفعل والفاعل الحذف الفاعل وحده ... بيت النعيم
الكسائي كما يجي في التنازع وانما تحكم بعد نعم بحذف الفعل والفاعل معا لان نعم حرف لا يفيد معناه الافرادي
الا بانضمامها الى غيره كما سبق في حد الاسم وافاد المعنى الكلامي المستقل فلا بد من تقدير الكلام الذي صدقه
لفظ نعم اسمية وذلك الكلام في مثالنا جملة فعلية فيقدر بعد نعم جملة فعلية واذا كان السوال بجملة اسمية كان
المقدر بعد نعم اسمية كما في ازيد قايم فيقول نعم اي نعم زيد قايم وحذف الجملتين بعد حروف التصديق جايز لا واجب
وكذا قال وقد يحذفان معا قوله واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يكون في الفاعلية
اي قال الفعلان فصاعدا او شبههما ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا ضارب وضارب

زيدا ولا يعمل الفعل الا كثر من عاملين نحو ضربت واهنت واكرمت زيدا كان اعم لكنه اقتصر على الاصل في العمل
وهو الفعل وعلى اقل المتعددات وهو الاثنان قوله ظاهرا بعدهما انما قال ذلك لان بعض المضمرات لا يقع
تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع فيه لا يخلو من ان يكون متصلا او منفصلا ويستحيل التنازع في
المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا او منصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع فيه
وهو في مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه الاخر والعامل الاول لا يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الاخر لان
المتصل يجب اتصاله بعامله وعامله ... ولا يتصل بعامل آخر واما المنفصل فان كان مرفوعا مثل ما ضرب
وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع بعد الا نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز ان يكون ايضا من باب
التنازع على الوجه الذي التزمه البصريون وهو ان الاول اذا توجه الى المتنازع بالفاعلية والعينية فلا
ان يكون فيه ضمير مطابق للمتنازع وانما لم يجز لانه يكون ... لان الملغى انه هو الاول وما ضربت فيه ضمير لمطابقته
للمتنازع فان كان بدون الاضمار هكذا ما ضرب وما اكرم الا انا وما قام اي هو ... زيدا وما قعد
الا زيد فيكون الا انا مستثنى من المتعدد المقدر في ما اكرم وكذا الا زيد مستثنى من المتعدد المقدر
فيما قعد ولا يجوز ان يكونا مستثنيين من ما ضرب وما قام لانه لا متعدد فيهما لا ظاهرا ولا مقدرا
فيصير الضرب والقيام منفيين عن المتنازع بعد ما كانا مثبتين له وشرط باب التنازع ان لا يختلف
المعنى بالاضمار والملغى مع الاعمال في الاول ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا اذ لا يمكن اتصال ا...
مع الفصل بالا ... عن باب التنازع لان الملغى في التنازع يجب ان يكون طالبا من العمل في
التنازع وفي نائب اعني الضمير كضربت واكرمني زيد ... ضربت هند عند الكسائي اذ يكون فيه
نائب عن المتنازع اعني الضمير في نحو ضربا واكرمت الزيدين فيظهر كونه ملغى وكون الاخر هو المعمل
ولا يظهر في الا انا الذي بعد ما ضرب نيابة عن الا انا الذي بعد ما اكرم كما ظهرت في الضمير نيابة
عن الزيدين في قولك ضربا واكرمت الزيدين فلا يظهر كون ما ضرب ملغى وكون ما اكرم معملا
اذ كل منهما ... الفاعل مثل ما للاخر على السواء وكذا يجب ان يقول في الثاني ما قام الا هو وما قعد
الا زيد ولا يستعمل مثله في كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد الا زيد ويجوز ان يكون هذا من باب التنازع
عند الكسائي ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعمال الثاني كما هو مذهبه على ما يجيء ويلزم البصريين
ايضا في هذا المقام متابعة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في انه من باب الحذف لا الاضمار فانهم
حذفوا الفاعل مع الدلالة الثاني عليه ... وكل ما ذكرنا على اعمال الثاني في المتصل المرفوع يجيء
مثله في اعمال الاول بغير ... فان كان المتنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك وجاز

٣٧

~~وجاز ان يكون من باب التنازع ويكون حذف المفعول ... اعمال الثاني في المتصل المرفوع~~
~~نظير اعمال الاول ... كان المتنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك~~ وجاز ان
يكون من باب التنازع ويكون قد حذف المفعول من الاول لانه الاولى اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال الاول
اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور المنصوب المحل نحو وثقت وقعدت به فعلى هذا يجوز التنازع
في المضمر المنفصل المنصوب والمجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت وبك
وثقت وقعدت فقول المص ظاهرا غير واجد مورده وكذا قوله بعدهما لا حاجة اليه اذ قد يتنازعان ما
قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت واياك ضربت واكرمت قوله فقد يكون في
الفاعلية اي المتنازع اعلم ان العاملين في التنازع على ضربين اذ هما متفقان او مختلفان والمتفقان
على ثلاثة اضرب لانهما اما ان يتفقا في التنازع في الفاعلية فحسب نحو ضربني واكرمني زيد ... مثل ضربت واكرمت
زيدا او في الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيد عمرا ولم يذكر المص هذا الثالث لانه يتبين بالقسمين
الاولين لانهما المختلفان ... في الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازعا في الفاعلية وتنازعا ايضا في المفعولية و
المختلفان على ضربين لانه اما ان يطلب الاول الفاعلية والثاني المفعولية نحو ضربني واكرمت زيدا او بالعكس
نحو ضربت واكرمني زيد فقوله مختلفين حال من الفعلين لان معنى قوله فقد يكون اي المتنازع فقد يتنازعان
اي فقد يتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية مختلفين واحترز بقوله مختلفين عن القسم الثالث
من اقسام المتفقين لانهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية ولكن متفقين في التنازع وانما
احترز عنه لان هذا القسم كما ذكرنا يتبين من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام قوله ويختار
البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول فان اعملت الثاني اي البصريون يقولون المختار اعمال الثاني
مع تجويز اعمال الاول ايضا وكذلك الكوفيون يقولون المختار اعمال الاول مع تجويز اعمال الثاني فدليل اختيار البصريين
اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يستبد به دون الابعد وايضا لو اعملت الاول في
العطف في مثل قام وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله باجنبي بلا ضرورة ... على الشيء وقد
بقيت منه بقية وكلاهما خلاف الاصل ولا يجيء هذه العلة في غير العطف مثل جاءني لاكرمه زيد فكان يجيء
زيد وقال الكوفيون اعمال الاول اولى لانه اول الطالبين واحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني ولا
مع الاستقراء ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم قوله الاول اي اعمال الاول قوله ... فان اعملت الثاني
هذا بيان انه اذا اعملت الثاني على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال الاول اذن اما ان يطلب
المتنازع للفاعلية او للمفعولية فان كان الاول مثل ضربني واكرمت زيدا فالبصريون يضمرون في الاول فاعلا

مطابقا للاسم المتنازع فی الافراد والتثنیه والجمع والتذکیر والتانیث فتقول ضربنی واکرمت زیدا ضربانی واکرمت الزیدین ضربونی واکرمت الزیدین ضربتنی واکرمت هندا ضربتانی واکرمت الهندین ضربتنی واکرمت الهندات
ویلزمهم الاضمار قبل الذکر کما ذکرنا والکسائی یحذف الفاعل من الاول حذرا من الاضمار قبل الذکر فجا له
کما قیل فکنت کالساعی الی مثعب موائلا من سبیل الراعد وذلک لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار
قبل الذکر لانه قد جاء بعده ما یفسره علی الجملة وان لم یجئ لمحض التفسیر کما جاء فی مثل ربه رجلا فهو یقول
ضربنی واکرمت زیدا او الزیدین او هندا او الهندین او الهندات ونقل المصنف عن الفراء منع هذه المسئله
ای اعمال الثانی اذا طلب الاول للفاعل وقال انه یوجب اعمال الاول فی مثل هذا والمنقول الصحیح عن الفراء
فی مثل هذا ان الثانی ان طلب ایضا للفاعلیه نحو ضرب واکرم زید جاز ان یعمل العاملین فی المتنازع فیکون
الاسم الواحد فاعلا للفعلین لکن اجتماع المؤثرین التامین علی اثر واحد مدلول علی فساده فی الاصول
وهم یجرون عوامل النحو کالمؤثرات الحقیقیه قال وجاز ان یاتی بفاعل الاول ضمیرا بعد المتنازع نحو ضربنی
واکرمنی زید هو جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذکر وان طلب الثانی المفعولیه مع
طلب الاول الفاعلیه نحو ضربنی واکرمت زیدا هو تعین عند الاتیان بالضمیر بعد المتنازع کما ذکرت
کل هذا هذا بما الزم البصریین والکسائی من الاضمار قبل الذکر وحذف الفاعل قوله وحذفت المفعول ان
استغنی عنه والا اظهرت یعنی اذا اعملت الثانی وطلب الاول المفعولیه فالواجب حذف المفعول وافق
البصریون هنا الکسائی فی حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هنا کالضرورة کان الوجه للزوم الاضمار
قبل الذکر الا انه تعذر لان الفاعل لا یحذف وفی المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلة یحذف فی السعة فکیف
مع مثل هذا المحوج اعنی الاضمار قبل الذکر قوله ان استغنی عنه فی مثل ضربت واکرمنی زید فلا یقول ضربته واکرمنی
زید قوله والا اظهرت یعنی ان لم یستغن عن المفعول اظهرت وذلک لکونه احد
مفعولی باب علمت مع ذکر الاخر فانه لا یجوز حذفه علی ما هو المشهور عندهم وذلک لکون مضمون المفعولین
هو المفعول الحقیقی لان المعلوم فی قولک علمت زیدا قایما مصدر المفعول الثانی مضافا الی الاول ای علمت
قیام زید بخلاف مفعولی اعطیت فان کل واحد منهما مفعول به اذ زید فی قولک اعطیت زیدا درهما معطی
وکذا الدرهم ولا یجوز ایضا اضماره لکونه اضمارا قبل الذکر فی المفعول لا فی الفاعل فتعین بعد تعذر الحذف والاضمار
الا الاظهار واعترض علی هذا بانه یجوز فی السعة وان کان قلیلا حذف احد مفعولی باب علمت قیام القرینة
لان کل واحد منهما فی اللفظ منصوب بانه مشروط فی المفعولیه کمفعولی باب اعطیت وقد جاء ذلک فی القران
والشعر قال تعالى ولا یحسبن الذین یبخلون بما اتیهم الله من فضله هو خیرا لهم ای بخلهم هو خیرا لهم فحذف

٣٨

اولهما وقال الشاعر لا تخلنا علی غرائک انا طالما قد وشی بنا الاعداء ای لا تخلنا اذلاء فحذف ثانیهما
سلمنا انه امتنع الحذف ثم اشنع الاضمار نحو حسبتنیه وحسبت زیدا قایما قوله لکونه اضمارا قبل الذکر فی المفعول
قلنا ان جاز الحذف فی هذا المفعول فاحذف وان لم یجز فهو کالفاعل فلیجز فیه ایضا الاضمار قبل الذکر لمشارکته
الفاعل فی علة جواز الاضمار قبل الذکر وهو امتناع جواز الحذف سلمنا انه یمتنع الاضمار قبل الذکر فی مطلق المفعول
لم لا یجوز اضماره بعد الذکر کما هو مذهب الفراء فی ضربنی واکرمت زیدا هو فنقول هنا حسبنی وحسبت
زیدا قایما ایاه کما ذکره السیرافی فی هذا والحق ان یقال فی هذا الاضمار الفصل بین المبتدا والخبر بالاجنبی
قبیح ولا سیما اذا اضمر فی تقدیر اسم مفرد بسبب کون مضمونهما مفعولا حقیقیا لعلمت وبابه قوله
وان اعملت الاول اضمرت الفاعل فی الثانی الی هذا بیان انه اذا اعملت الاول علی ما هو اختیار الکوفیین
فکیف یکون حال الثانی فقال لا یخ اما ان یطلب للفاعلیه او للمفعولیه فیقول فی الاول ضربت وضربنی
زیدا وضربت وضربانی الزیدین وضربت وضربونی الزیدین [illegible] فتضمر الفاعل فی الثانی علی
وفق الظاهر بلا خلاف [illegible] الاضمار قبل الذکر لکون المتنازع من حیث کونه معمولا للاول مقدما علی
العامل الثانی تقدیرا وان کان موخرا لفظا ولو طلب المفعول علی المختار ای واضمرت المفعول ایضا فی الثانی
کالفاعل علی الوجه المختار فیکون ضمیرا بارزا والمختار نحو ضربنی وضربته زید ویجوز حذفه لکونه فضله
اما اختیار الاضمار فلان الثانی اقرب الطالبین فالاولی اذا لم یحظ بمطلوبه مع الامکان ان یشتغل بما یقوم
مقام المطلوب ویخلفه حتی لا یتخلل المطلوب للابعد الذی حرمان لا یعمل مع وجود الاقرب وحتی لا یظن
بسبب عدم تاثیره فیه مع القرب انه لیس مطلوبه وانه موجه الی غیره فلما اتفق البصریون والکوفیون فی
مثل هذه المسئله اعنی اذا اعملت الاول والثانی طالب للمفعول علی المختار ای اختیار الاضمار فی الثانی مع امکان تخلو الثانی
عن الضمیر فی قوله تعالى هاؤم اقرؤا کتابیه وقوله اتونی افرغ علیه قطرا دلیلا للبصریین علی ان
المختار اعمال الثانی والا کان افصح الکلام ای القران علی غیر المختار ای علی حذف المفعول من الثانی عند
اعمال الاول قوله ان لا یمنع مانع فظهر وذلک اذا کان المفعول احد مفعولی باب علمت ویلزم من
اضماره مطابقا للمعود الیه مخالفته بینه وبین المفعول الاول فی الافراد والتثنیة او الجمع او
التذکیر او التانیث نحو حسبنی وحسبتهما منطلقین الزیدان منطلقا قال المصنف یجب حذف
منطلقین لکونه ثانی مفعولی حسبت ولا اضماره لانک لو اضمرت مثنی لیطابق المفعول الاول
اذ هما مبتدا وخبر فی الاصل وتطابقهما فی الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث واجب
لخالف المعود الیه وهو منطلقا ولو اضمرته مفردا لیطابق المرجوع الیه لخالف المفعول الاول فلما

امتنع الحذف والاضمار وجب اظهاره هذا كلام والكلام على عزم ان تحذف احد مفعولي حسبت
تقدم سبق ولو سلم لم يلزم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذا لم يلتبس لمخالفة بينهما قال الله
تعالى فان كانت واحدة وقوله فان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار قد ياتي على المعنى المقصود فيجوز
حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا مراعاة للمسند اليه وكذا تقول
حسبت وحسباني اياه الزيدان قائمين وحسبت وحسبتني اياها هندا قائمة وحسبتني وحسبتهما
اياها هندا قائما وفي هذا القسم حاصل تفصيل الاجنبي بين العامل والمعمول وفي بعضها بين المبتدء والخبر
في الاصل وقول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه لفساد المعنى هذا جواب عن
استدلال الكوفيين بهذا البيت في كون اعمال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد
اعمل الاول بلا ضرورة اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن وايضا لو اعمل الثاني لم يلزم محذور اذ كان
يكون الفاعل مضمرا في كفاني فاختار اعمال الاول مع انه لزمه شيء غير مختار بالاتفاق وهو حذف
المفعول من الثاني كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار عنده ... اذ ... المختار احد
الامرين مع لزوم مستقر ومكروه له في ذلك الامر دون الامر الآخر الا الزيادة ذلك الذي اختاره
في الحسن على الآخر اجاب البصرية بان هذا الاستدلال انما يصح اذا كان البيت من باب التنازع وليس
منه لفساد المعنى وبيانه مبني على مقدمة وهي ان لو ينفي شرطها وجزاءها سواء كانا مثبتين او
منفيين فان كانا مثبتين وجب انتفاؤهما نحو لو كان لي مال ... فالحج وجود المال منفيا فان
كانا منفيين وجب ثبوتهما لان نفي النفي اثبات نحو لو لم ... اكرمك فالزيادة والاكرام مثبتان
وان كان احدهما مثبتا دون الآخر وجب ثبوت المنفي ... المثبت نحو لو لم تشتمني اكرمتك ولو
شتمتني لم اكرمك رجعنا الى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع وذلك ان قوله
ان ما اسعى لادنى معيشة شرط لو فيكون منفيا فيكون المعنى لم يثبت ان سعيي لادنى معيشة
اي ان طلبي القليل من المال وقوله كفاني جزاء لو وقوله لم اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه حكم
الجواب فيكون بعدم طلب قليل من المال منفيا اي ثبت ان طلبي للقليل من المال وهو اثبات لما نفي
بعينه في المصراع الاول فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان قال الكوفي ان التناقض انما جاء لجعلك
الواو في ولم اطلب للعطف ونحن نقول ان الواو للحال فالجواب انه يكون اذن مشتركا بينهما
يحتمل العطف والحال المرجح اذ او العطف اكثر من الحال فالاستشهاد ينبغي ان يكون
بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما يحتمل وغيره على السواء فكيف اذا كان غير المقصود اجدر بالمقصود

من باب علمت والثالث من باب علمت والمفعول له والمفعول معه كذلك واذ اوحد المفعول به تعين له
نقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره وان لم يكن فالجميع سواء والاولى من باب اعطيت
اولى من الثاني متن

٣٩

رجوعا فان قلت فاذا ... نوجه قوله ولم اطلب اذا لم يكن موجها الى قليل قلنا قيل الى المجد المحذوف المدلول
عليه بقوله بعد ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي والمعنى لو كان سعيي لتحصيل اقل ما يعاش
به من المال لكنت اكتفي به لانه قد حصل لي ذلك ولم اكن طالب المجد ... والاظهر ان مفعول لم اطلب
محذوف منسيا كما في قوله يقبض ويبسط اي له القبض والبسط فكذا ههنا معنى البيت لو كان سعيي لقليل
من المال لمنعني ما وصل منه عن السعي ولم يكن مني طلب في ذلك الوجدان بل كنت اسقر واطمئن
لكني اسعى لتحصيل مجد مؤثل اي موصل من جهة النفس والعقبى يرجع اليه عند التفاخر واعلم انه قد يتنازع
الفعلان المتعديان الى ثلثة خلافا للجرمي نحو اعلمت واعلمني زيد عمروا قائما على اعمال الثاني وحذف
مفاعيل الاول واعلمني واعلمته اياه زيد عمروا قائما على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثاني والاولى ان يقال
واعلمته ذلك قصدا للاختصار اذ مفعول اعلمت في الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين فيكون ذلك اشارة
اليه وانما منعه الجرمي لعدم السماع وكذا يتنازع فعلا التعجب خلافا لبعضهم نظرا الى قلة تصرف فعل
التعجب فتقول ما احسن وما اكرم زيدا على اعمال الثاني وحذف مفعول الاول وما احسن وما اكرمه زيدا
على اعمال الاول قوله مفعول ما لم يسم فاعله الخ قوله مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول الفعل الذي لم يسم
فاعله وقوله فعل ما لم يسم ... فعل المفعول الذي لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول لانه صيغ له قوله الى
فعل او يفعل اي فعل ويفعل ونظائرهما مما يضم اوله الماضي ويكسر ما قبل آخره حتى يعم افعل وافتعل واستفعل
وفعل وفعلل وتفعلل وامثالها ويضم اوله في المضارع ويفتح ما قبل آخره حتى يعم ينفعل ويستفعل ويفعل وامثالها
لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه اصلا للرباعي وذي الزيادة قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث
من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثاني من باب علمت كما يجيء في بابه الذي ذلك بسبب
الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمروا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمروا فاضلا فالثاني والثالث مفعولا
علمت وكلما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت ثبت للثالث من مفاعيل اعلمت فنقول اذا كان الثاني مفعولي
علمت ظرفا غير متصرف او جارا ومجرورا او جملة نحو علمت عندك او ابوه منطلق او في الدار لم يقم مقام الفاعل
اذ معنى الظرف الذي لا ينصرف لزوم نصبه على الظرفية والرفع ... من قبلك والجار لا ينوب
مع المفعول به الصريح كما يجيء والجملة لا تقع فاعلا لا يقع موقعه ايضا اذا كانت محكية جاز قيامها مقامه
لكونها بمعنى المفرد اي اللفظ نحو قوله تعالى قيل يا ارض ابلعي ماءك اي قيل هذا القول وهذا اللفظ
كما قد تجيء الجملة في مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وهي في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنه كقوله تعالى
وتبين لكم كيف فعلنا بهم وقوله اولم يهد لهم كم اهلكنا اي تبين لكم فعلنا بهم اولم يهد لهم اهلاكنا ...

بقولكم كيف فعلتما وما اجازه الكسائي والفراء من قيام الجملة التي هي خبر كان مقام الفاعل نحو كيف
يقام وجعل يفعل فبعيد لوجهين احدهما ان هذين الفعلين من عوامل المبتدء والخبر وما حذف في
هذا الباب من الفاعل فليس بمنوي والمحذوف للمبتدء لا مع كونه منويا فلا ينوب على هذا الخبر كالمفرد
ايضا عن الفاعل نحو كيف قائم وقد اجازه الفراء دون الكسائي والثاني ان الجملة لا تقوم مقام الفاعل الا بكونه
او مؤولة بالمصدر والمضمون ولا معنى لكيف القيام والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعولي علمت مطلقا مقام
الفاعل قالوا لانه مسند اسند الى المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار
في حالة واحدة مسندا او مسندا اليه فلا يجوز فيها قالوا وفيه نظر لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه
شيء آخر في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا فاعجب مسند الى ضرب وضرب مسند الى
زيد ولو كان لفظ مسندا الى شيء اسند ذلك الشيء الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز وهذا كما يكون الشيء مضافا
ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك فرس غلام زيد المتأخرون فقالوا يجوز نيابته عن
الفاعل اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه
هو الخبر في الاصل والذي اراه انه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس مرتفع مع الزام
كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل كان بعد الفاعل فلا يجوز نحو علمت زيدا اياك مع
التلبس تفريع الثاني على الاول وهذا كما قلنا في نحو ما ضرب موسى عيسى وكذا في نحو اعلمتك زيدا اياك
فاذا الزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام
الفاعل ~~وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام~~ الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع
بالفعل ارتفاع الفاعل فتقول علم زيدا ابوك والمرفوع ثاني المفعولين واعلمك زيدا ابوك والمرفوع ثالث
المفاعيل وكذا يجب حفظ المراتب في باب اعطيت اذا البست نحو اعطيت زيدا اخاك فان
لم يلتبس بقرينة جاز العدول كقوله تعالى افرأيت من اتخذ الهه هواه هذا الذي قلنا من حيث القياس
ولا شك ان السماع لم يأت الا بقيام اول مفعولي علمت لكونه ثبت بعد الفاعل بلا فصل والجار حتى
بصفته وكذا لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت كقوله نبئت عمرا غير شاكر نعمتي لانه في الحقيقة فاعل
علم اذ معنى اعلمت زيدا عمرا منطلقا علم زيد عمرا منطلقا وقيام ثاني مفاعيل اعلمت مقام الفاعل
اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما ان قيام اول مفعولي علمت اولى فتقول اعلمك زيدا
اباك ولا يلتبس مع لزوم كل مركزه قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك لانهما لا يقعان
مقام الفاعل لان النائب منابه ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى او

جاز أن لا يذكر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل ولا شك ان الفعل لا بد له من حيث المعنى من
مصدر اذ هو جزؤه فكذا لا بد له من زمان او مكان يقع فيهما ولا بد للمتعدي من حيث المعنى من
مفعول به يقع عليه وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كان كل مجرور ليس من ضرورياته
الفعل من حيث المعنى ~~وان جاز ان لا يذكر لفظا كما ان الفاعل~~ لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل
نحو جئتك للسمن فلا يحتاج للسمن اذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثا فمن ثمة لم يقم المفعول له مقام
الفاعل وانما لم يقم المفعول معه مقام الفاعل اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع ان
معه الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل ولو حذفها لم يعرف كونه
مفعولا معه وكذا التمييز والمستثنى ليسا من ضرورياته واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل
فاعلا فيقال في طاب زيد نفسا طيب نفس وكذا الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قل مجيئها
في الكلام منعها من النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه قوله واذا وجد المفعول به تعين
اي تعين قيامه مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد منه لسائر المنصوبات
هذا مذهب البصريين واما الكوفيون ووافقهم بعض المتأخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به مقام
الفاعل اولى لا انه واجب استدلالا بالقراءة الشاذة لولا نزل علينا القرآن بالنصب وبقول
الشاعر ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا واشباهه ومنع الجزولي نيابة المنصوب
بسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما في امرتك الخير والوصف الجواز لالتحاقه
بالمفعول به الصريح والاخفش اجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما على
المفعول به ووضعهما والشرط في المفعول المطلق القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به وقد اجاز
سيبويه اضمار للمصدر والمعهود فيقال لمن ينتظر القعود قد قعد والخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع
اي قعد القعود المتوقع ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان للمصدر مفعولا به
نحو قولك قمت فاستحسن اي استحسن قيامي ويشترط في المفعول المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التأكيد
اذ النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل حتى تبين احتياج الفعل اليه
ليصير بهما كلاما فلو قلت ضرب ضرب لم يجز لان ضرب مستغن بدلالته على المصدر عن قولك ضرب
بل يقال ضرب ضرب شديد او الضرب الفلاني ولذلك قالوا ضرب شهرين وكذا اشترط الفائدة المتجددة
في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضرب شيء ولا جلس مكان او زمان او في موضع لان هذه الاشياء معلومة
من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها ويشترط في الظرف الذي يقام ان يكون متصرفا لما نذكره

والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة

اجاز بعضهم في غير المتصرف نحو قعد عندك وليس بوصر واجاز بعضهم في غير المتصرف نحو قعد
عندك وليس الملفوظ به مع القرينة نحو انت في ما ضرب اي ضرب فيها وقوله تعالى كل او كذلك كان
عنه مسئولا عنه مرفوع المحل لمسئولا للقصد للمفسر لمسئولا الظاهر كما في قوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك لكن ليس في مسئولا ضمير كما كان في استجارك المفسر وذلك لاصالة الفعل في رفع
المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول والاكثرون على انه اذا فقد المفعول به
تساوى البواقي في النيابة وقيل يفضل بعضها بعضا ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول به لكن
بواسطة حرف ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم للمفعول المطلق
لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل
به فهو اولى بالنيابة وذلك الذي اختاره قوله والاول من باب اعطيت اي ثاني
مفعولي اعطيت لان اولهما ليس بمبتدء وانما كان اولى لانه بمعنى الفاعل دون الثاني ففي اعطيت زيدا
درهما زيد عاط اي آخذ والدرهم معطو وفي كسوت عمروا جبة عمرو مكتسي الجبة مكتساة وكذا في غيره
قوله ومنها المبتدء والخبر المبتدء هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية اعلم ان المبتدء
اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد واحد لان الحد مبين للماهية بجميع اجزائها
فاذا اختلف الشيئان في الماهية لم يجتمعا في حد فافرد المصنف لكل منهما حدا وقدم منهما ما هو الاكثر
في كلامهم وفسر الزمخشري والمصنف العوامل اللفظية في حد المبتدء بنحو كان وان وظن واخواتها
وما ولا والاولى ان يطلق ولا يخص عاملا دون عامل ليصون الحد عن اللفظ المجمل ويجاب
عن قولهم بحسبك زيد وما في الدار من احد بزيادة الباء ومن كانهما معدومان وعن قولهم في نحو
ان زيدا منطلق وعمرو ان عمرا عطف على محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب قريب من
الاول وذلك لان لفظ ان لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالحروف الزائدة التي لا تفيد الا
الا التاكيد لكنه يشكل بقولهم لا رجل ظريف في الدار بالرفع رفع هذه الصفة على محل الاسم الذي
هو المبتدء ان اخترنا مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا هذه عاملة وجزها مرفوع بها واسمها
منصوب الموضع ووجه الاشكال هو ان لا ليس زايدا والا جاز ما يجري النافية فاسمها اذن ليس
بمجرد عن العامل اللفظي وهو مبتدء الا ان تجرده كالرفع على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب
سيبويه وهو ان لا ليست بعاملة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدء فان حمل الصفة المرفوعة
على اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو لا مع اسمها وهو المركب مجرد عن العوامل فالجواب انه

41

قد جمع اذن هذا المركب بين جزء المبتدء بقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو
حرف مع اسم الا ان يقال بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب
من اجاز رفع صفة اسم لا التبرئة اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لانه لا يصح فيه دعوى
التركيب وصيرورتهما كاسم واحد قوله الاسم المجرد لا يرد عليه نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقوله
تعالى سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم عند من قال ان انذرتهم مبتدء لتاويلهما بالاسم اي سماعك
بالمعيدي وسواء عليهم انذارك وتركه ولو قال المبتدء الاسم المسند اليه لدخل فيه الفاعل ولو
اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسماء التي لم يركب مع عاملها نحو واحد
اثنان والخبر والمبتدء الثاني فبقوله مسندا اليه خرجت الثلاثة قوله او الصفة الواقعة هذا هو
حد المبتدء الثاني والنحاة تكلفوا ادخال هذا ايضا في حد المبتدء الاول فقالوا ان خبره محذوف
سد فاعله مسده وليس بشيء بل لم يكن لهذا المبتدء اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده
ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له بل تم بفاعله كلاما من بين جميع
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع
الا على لغة اكلوني البراغيث ويعني بالصفة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة قوله رافعة
لظاهر احترازا عن نحو اقائمان الزيدان واقايمون الزيدون فانهم يريد بالظاهر ما كان بارزا غير
المستكن سواء كان مظهرا نحو اقائم الزيدان او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين اقائم هما فان قلت هما
فاعل مع كونه مضمرا قوله بعد حرف النفي والف الاستفهام كذا بعدها الاستفهام نحو ما قائم
الزيدان وهل قائم الزيدان وما ءاقائم الزيدون وهل حسن الزيدان والاخفش والكوفيون جوزوا رفع الصفة
للظاهر على انه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام او النفي نحو قائم الزيدان كما يجوزون في نحو في الدار
زيدان بعمل الظرف بلا اعتماد واجري بعضهم قائم الزيدان مجرى ما قائم لكونه بمعنا مقالا
ما سوف على الزمن بمعنى ما ... على
كما يجي في باب الاستثناء وكذا قولهم ... الا احمد
فيما اي ... لا يدخل على المبتدء
عليها الا فيها من معنى النفي ... الصدر ووقف عند ابي ... ومبتدء الاصل كاقل ما فيها من معنى
التعليل الذي هو قريب ... في باب ... والفراء ان قائما الزيدان
وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في نحو ابوه كظنت قائما الزيدان وكلاهما بعيد عن القياس

لان الصفة لا يصير مع فاعلها جملة كالفعل لا سمع دخول معنى يا ضبا المغل عليها كمعنى النفي والاستفهام
او دخول ما لابد من تقديرها فهو لا بعده كاللام الموصولة واما لا وظلام انسان حين لا في شيء بل
هنا يطلبانه الاسمية فلا يصح تقديرها واما العامل في المبتدء فقال البصريون هو الابتداء وفسروه
بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد ويكون معنى الابتداء الثاني تجريد الاسم عن العوامل لا
الى شيء واعترض بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر واجيب بان العوامل في كلام العرب علامات في
الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص اعني عدم الشيء المعين يصح ان يكون علامة لشيء مخصوص
فالعامل على هذا تجريد الاسم للاسناد اليه في المبتدء الاول وتجريد الاسم لاسناده الى شيء
اخر في المبتدء الثاني وفسر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا
للاسناد اليه او لاسناده حتى يسلم من الاعتراض بان التجريد عدمي فلا يؤثر ثم قال المتاخرون
كالزمخشري والجزولي هذا الابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه له ... الاندلسي
عن سيبويه ان العامل في الخبر هو الابتداء ويحكى هذا عن ابي علي وابي الفتح وقال الكسائي والفراء
هما يترافعان وقد قوينا هذا في بحث العامل وقال بعضهم المبتدء الاول يرتفع باسناد
الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال الكوفيون المبتدء الاول يرتفع بالضمير العائد
من الخبر اليه لاشتماله على الضمير في الخبر الجامد ايضا كما يجيء قوله فان طابقت مفردا جاز الامران كونه
مبتدء ما بعدها فاعلا له وكونه خبرا عما بعدها فتقول الصفة الواقعة بعد حرف النفي وحرف الاستفهام
اما ان يكون مفردة او لا فان كانت مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفرد او لا فالمفردة للمفرد
ما بعدها يحتمل وجهين كما ذكرنا الان والمفردة التي ما بعدها ليس بمفرد تبتدء الغير ما بعدها
فاعلها والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقتها لما بعدها نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون
والظاهر انها خبر عما بعدها ويحتمل ان يكون مبتدء ما بعدها فاعلها على لغة يتعاقبون فيكم
ملائكة والعامل في المبتدء الثاني تجريده عن العوامل لاسناده الى شيء اخر على الاظهر في حسن
العامل يرافع هو وفاعله كالمبتدء الاول وخبره لانه يكون كل واحد منهما عمدة يقوم بالاخر كالمبتدء
والخبر والثاني والظاهر هو المجرد دخل فيه المبتدء الاول والثاني والاسماء المعدودة وقوله المغاير للصفة المذكورة اخرج
المبتدء الثاني قوله واصل المبتدء التقديم ومن ثم جاز في داره زيد لانه لما كان اصل
المبتدء التقديم لانه المحكوم عليه ولابد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ ايضا ان يكون ذكره
قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل

المعمول وانما اعتبر هذا الامر اللفظي اعني العمل والغي الامر المعنوي اعني تقديم المحكوم عليه على الحكم لان
العمل طارئ والاعتبار بالطاري دون المطروء عليه واما وجوب تقديم الحكم في نحو قاما الزيدان مع
ان كل واحد عامل في الاخر على الصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل في العمل وقيل انما قدم الفعل في
الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغناء الاسم عنه فارادوا في الجمل المركبة منهما تتميم الناقص
بالكامل وقصد والايضا الابتداء من اول الامر بما فعليه ولو قدم الفاعل لم يتعين للفعلية من اول
الامر اذ يمكن صيرورته كلاما باسم اخر قوله ومن ثمه اي ومن جهة كون اصل المبتدء التقديم جاز
هذه المسئلة يعني ان قيل لم جازت وفيها اضمار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدء التقديم فالتقدير
زيد في داره فالمرجع اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا قوله وامتنع صاحبها في الدار اي امتناع
هذه ايضا معلل بكون اصل المبتدء التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعا الى الدار المؤخر عن صاحبها
راجعا الى ... لفظا واصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز ومن جوز ضرب غلامه
زيدا ينبغي ان يجوز هذا لان طلب المبتدء لجزئه كطلب الفعل للمفعول بل اشد وكان ترتيب الكلام
يقتضي ان يذكر المص هنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدء والمواضع التي يجب فيها تاخيره ثم يذكر
مواضع التي يصح فيها تنكير المبتدء قوله وقد يكون المبتدء نكرة اذا تخصصت اعلم
ان جمهور النحاة على انه يجب ان يكون المبتدء معرفة او نكرة فيها تخصيص ما قال المص لانه محكوم عليه
والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وفي هذه العلة نظر في الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف
ولا التخصيص واما قول المص ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقد
كان نفس الحكم غير مختص فيكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته
وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك لان الغرض
من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء او لا فعلى هذا يجوز الاخبار
عن المبتدء وعن الفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين مختصين بوجه او نكرتين غير مختصين بشيء
واحد وصح عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد
مثلا فقلت زيد قائم عد لغوا ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما في الدار جاز لك ان تقول رجل
قائم في الدار وان لم يتخصص النكرة بوجه وكذا قولك كوكب انقض الساعة قال تعالى وجوه يومئذ ناضرة
وتقول في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز ان تقول مع عدم علمه بقيام
رجل في الدار ان تقول قام في الدار رجل ولما انكر ان وقوع المبتدء معرفة اكثر من وقوعه نكرة

لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان محله التقدم عليه وجوبا لا يلتبس بصفته
ثم نقول يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع احدها ما التعجبية على مذهب سيبويه كما مر
في بابه الثاني المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى نحو شر اهر ذا ناب وامر اقعده عن الحرب وشر ما الجاك الى
مخة عرقوب الثالث المبتدأ الذي خبره ظرف او جار ومجرور الرابع كلمات الاستفهام نحو من
عندك وما صنعت او ما يقع بعد حرف الاستفهام نحو ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في
الدار ام امرأة وارجل في الدار او امرأة الخامس ما بعد واو الحال نحو ما ازاك لا وشخص يضربك السادس
بعد اما نحو اما غلام فليس عندي واما جارية فلا املكها السابع الجواب عنه نحو قولك رجل في جواب
من جاءك اي رجل جاءني لان السؤال بالاسمية فالجواب بمثلها اولى وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط
لكثرتهم شهر ثري وشهر ترى وشهر مرعى وقولهم امت في حجر لا فيك وقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة
الى ربها ناظرة اما قول المص في ما التعجبية وفي شر اهر ذا ناب ان ذلك كما كان في المعنى الفاعل يختص
بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا فقد ذكرنا ما عليه وهو ان المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم فانت
حاكم على غير المختص فلا يتم قولهم اذ في تعليل كون المبتدأ معرفة او مخصصا ان الحكم ينبغي ان يكون على مختص
ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء باي نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها او تأخر لان المختص
في الصورتين حاصل فظهر بما قلنا ان التخصيص الحاصل بتقدم الخبر في نحو في الدار رجل لا يتجه ايضا واما
قوله في ارجل في الدار ام امرأة ان التخصيص حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار فنقول لو كفى الاختصاص
الحاصل عند المتكلم لانه يعلم في جواز تنكير المبتدأ لجاز الابتداء باي نكرة كانت اذا كانت مخصصة
عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص في المبتدأ عند المخاطب على ما ذكروا ولو كان المجوز للتنكير في ارجل
في الدار ام امرأة معرفة المتكلم بكون احدهما في الدار لزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل
في الدار او امرأة لعدم لفظ ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعموم شيء آخر يخصص به المبتدأ قوله
فيما احتجز منك ان وجه التخصيص فيه ان النكرة في سياق العموم فقوله ما احد جنس لا انس بحيث لم يبق
منهم احد فيه نظر وذلك ان التخصيص انما هو ان يجعل البعض من الجملة شيئا ليس لسائر امثاله
وانت اذا قلت ما احد خير منك فالقصد ان هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد فلم يتخصص
بعض الافراد لاجل العموم بشيء وكيف ذلك والخصوص ضد العموم بل الحق انه انما جاز ذلك لانه تعين
المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة الحكم لعدم
تعين المحكوم عليه اذا ثبت ان حكمي على الواحد حكمي على كل فرد فقد تعين المحكوم عليه وهو كل فرد فرد وكذلك

كلمات الشرطية نحو من تضرب اضرب انما يحصل الفائدة فيها بسبب التعيين الحاصل من العموم لا بسبب تخصيصها
بشيء وقد اضطرب اقوالهم فيها فاختار الاندلسي ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من ضمير كلمة الشرط اذا
ارتفعت بالابتداء دون الشرط فان كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو من قام قمت وفي
الدعاء من كان الناس ثقته ورجاه فانت ثقتي ورجائي وقيل الخبر هو الشرط والجزاء معا لصيرورتهما
بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتدأ لا خبر له هذا ما قيل فيها ويمكن ان يقال على مذهب
سيبويه ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط والاستفهام فحذفتا لكثرة الاستعمال
على ما ذكرنا في حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعل الفعل مقدر او مفعول له او للظاهر فقولك من قام قمت
اي من قام قمت اي ان انسان قام كقوله تعالى ان امرؤ هلك وقولك من ضربت ضربته اي ان من
ضربته فهو مفعول للفعل المقدر المفسر بالظاهر وكذا ما في نحو ما كان في ليكن كذا هو فاعل وفي ما فعلت
افعل هو مفعول للفعل الظاهر وفيما فعلته افعل هو مفعول للفعل المقدر وكذلك كلمات الاستفهام
وقولهم سلام عليك انه مختص بنسبته الى المتكلم لان اصله سلمت سلاما فسلاما المنصوب منسوب الى
المتكلم فلما رفعته نويت في ما كان عليه في حال النصب غير مطرد في جميع الدعاء اذ ليس معنى ويل لك
وويح لك ان معنى الويل الهلاك ولو قدرت ما تم ويلك لكان تخلفا من القول بل المراد مطلقا الهلاك الذي
فالاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب
انما كان يذكر الفعل الناصب وللمسند اليه ولهذا تأخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا لتقديم الاهم فـ
للتبادر الى ما هو المراد اذ لو قدمت الخبر ههنا وقلت عليك فقبل ان تقول سلام عليك ربما يذهب
الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا انكر ابو تمام وترك انشاد على ما يحكى لما ابتدأ
القصيدة وقال على مثلها من اربع وملاعب فعارضه شخص كان حاضرا فقال العنة الله والملائكة والناس اجمعين
وبعد المصراع الاول تذال المصونات الربوع بالسوى هذا مع ان سلاما لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر
لان سلمت مشتق من سلام عليك كلبيت من لبيك وسبحت من سبحان الله بمعنى سلمت قلت سلام عليك كما
ان لبيت وسبحت بمعنى قلت لبيك وسبحان الله فمعنى سلام الذي هو بمعنى مصدر سلمت قول سلام
عليك فعلى ما قال المص ينبغي ان يكون بمعنى سلام عليك قولي لفظ سلام عليك عليك وليس كذا بل سلام في قولك
سلام عليك بمعنى مصدر سلمك الله اي جعلك الله سالما فالاصل سلمك الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال
فبقي المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث فلما قصدوا دوام نزول سلام الله
عليه واستمراره ازالوا النصب الدال على الحدوث فرفعوا سلام وكذا اصل ويل لك ويلا اي هلاكا

فرفعوه بعد حذف الفعل نقضاً للفساد معنى الحدوث قوله والخبر قد يكون جملة مثل زيد ابوه قايم الى

اعلم ان خبر المبتدء قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به المص وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما اتوا من قبل ايهام لفظ خبر المبتدء وليس المراد بخبر المبتدء عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا ففي قولك ازيد عندك يسمون الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكر المص وهو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد فاضربه وقال ثعلب لا يجوز ان يكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذ لا منع قوله فلا بد من عايد لاح الجملة الواقعة خبرا ان يكون هي المبتدء معنى والا فان كانت لم يحتج الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو زيد قايم وكما في قولك مقولي زيد قايم لارتباطها بلا ضمير لانها هو وان لم يكن هي فلا بد من ضمير ظاهرا ومقدرا وقد يقام الظاهر مقام الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابط يربطها بالجزء الاخر وتلك الرابطة اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض ثم قيل في بعض الاخبار كما يجيء ان الظاهر قايم مقام الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدء فيها جزء من المبتدء الاول نحو البر الكر بستين اى الكر منه لان جزئيته يشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدء الثاني نكرة فالجار والمجرور يصفه مثل السمن منوان بدرهم وكذا اذا كان معرفا باللام كما في البر الكر بستين لان التعريف غير مقصود قصدا كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر اي البر الكر بستين كاينا منه قال الفراء ويحذف الضمير قياسا اذا كان الضمير مفعولا به والمبتدء كل قال قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وقال ثلث كلهن قتلت عمدا فاخزى الله رابعة تعود قال الانكار ضربت بمعنى الجحد اي ما منهم احد الا ضربت وقال السيرافي ليس هذا بجيد اذ كل موجب يتهيا رده الى الجحد كما تقول في زيد ضربت ما زيد الا مضروب ثم لم يبق لهذا تاثير للجحد في جواز حذف الضمير معه والسماع في غير ذلك اما في المجرور فنحو قوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه واما في المنصوب فيشترط كونه منصوبا بفعل او شبهه قال فثوب لبست وثوب اجر او بالصفة نحو لا يجوز زيد انا ضارب ولا يخص مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا

٤٤

بالموصول عن المبتدء كما يجيء في باب الموصولات وجواز حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها وهما بتقدير مفرد نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا ثم الحذف بعدها في الصفة احسن منه في خبر المبتدء نحو جاءني رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدء جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره كالكلمة الواحدة اولى وانما كان الحذف في الصفة انقص حسنا منه في الصلة اذ ليست الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته فالحذف في الجملة اذا كانت خبر المبتدء على ما قال سيبويه يجوز في الشعر على الاضعف وهو في غيره ضعيف ولما وضع الظاهر مقام الضمير فان كان في معرض التفخيم جاز قياسا كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة اي ما هي والا لم يكن فعند سيبويه لا يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول قال الشاعر ما المرء يرفعنا لا احسن تنبارك تحقره والمنشي معي ولا تيسر تحرمني واذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدء وقال الاماري الموت يسبق الموت شيء وان لم يكن بلفظ الاول لم يجز عنده وقال الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او في غيره قال اذا المرء لم يغش الكريهة او شكت حبال الهوينا بالفتى ان تقطعا وليس هذا في خبر المبتدء قال ويجوز زيد قام ابو طاهر اذا كان زيد يكنى بابي طاهر قال الله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا ومنع بعضهم في غير التفخيم مطلقا ولا وجه لمنعه مع وروده قوله وما وقع ظرفا اى ظرفا او جارا ومجرورا لم يذكره لجريه مجراه في جميع احكامه حتى يسمى بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبرا للمبتدء عند الكوفيين على الخلاف يعنون ان الخبر لما كان هو المبتدء في نحو زيد قايم او كانه هو في نحو زيد احمال اهاء ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدء فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيد عند خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الجزء ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق به الخبر واما البصريون فقالوا لا بد للظرف من محذوف يتعلق به لفظي اذ مخالفة الشيء الشيء لا توجب نصبه وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدء وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو مررت بزيد الا ان العامل هنا مقدر وينبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اى ما لا يخلو منه فعل نحو كاين وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كاكل وشارب وضارب وناصر لم يجز لعدم الدليل عليه ويجوز حذف الخاص لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اى من يضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده كما يجيء في لولا زيد لكان

كذا فلا يقال زيد كاين في الدار وقال ابن جني بجوازه ولا شاهد له واما قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده
فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كاينا وكذا حال الظرف في ثلاثة مواضع اخر الصفة والصلة والحال
وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والجار الا بملفوظ موجود واكثرهم على ان المحذوف المتعلق
به فعل لانا نحتاج الى ذلك المحذوف للتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا مار بزيد لمشابهته
للفعل فاذا احتجنا الى ما يتعلق به فالاولى ما هو الاصل وايضا للقياس على المتفق عليه نحو في الدار زيد وكل رجل في الدار فله
درهم والمتعلق في الموضعين فعل اتفاقا كما يأتي وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم لكونه مفردا
والاصل في خبر المبتدأ ان يكون مفردا ولا نزاع ان عند قالوا انما كان اصله الافراد لانه القول
المقتضى لنسبة امر الى امر وينبغي ان يكون للمنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك
نسبتان او اكثر فيكون الا خبران او اكثر لا خبر واحد فانتقض في ضرب غلامه زيد مالك الغلام ضارب
والجواب ان يكون للمنسوب شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا يتعدد بالنسبة الى المنسوب
الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة قالوا انه يفصل الظرف بين اما وجوابها ولا يفصل
بينهما الا بالمفرد كما يجيء والجواب ان الظرف في مثله ليس بمستقر اي متعلق بمحذوف بل هو منصوب
بالملفوظ بعد الفاء نحو اما قدامك فزيد قايم فهو كالمفعول به في نحو اما زيدا فاضرب كما يجيء
في حروف الشرط واعلم ان صيرورة الجملة ذات محل من الاعراب بعد ان لم يكن لها محل [illegible] لكونها
بتقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد وان كان بعد الظرف معمول نحو
زيد خلفك واقفا فعند ابي علي هو معمول الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه
وقال غيره هو للعامل المقدر لان الظرف جامد لا يلاقي الفعل في تركيبه ملاقاة اسم الفاعل و
المفعول والصفة المشبهة والمصدر له وكذا الخلاف في ان الخبر ايهما هو ثم ذهب السيرافي الى ان
الضمير حذف مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف لانه قوي كقوله فان
فوادي عندك الدهر اجمع ويعطف عليه كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام
وينتصب عنه الحال كقوله تعالى ففي الجنة خالدين فيها قال ابو علي وادعى بعضهم انه مجمع عليه ان الظرف
اذا اعتمد على موصوف او موصول او ذي حال او حرف استفهام او حرف نفي فانه يجوز ان يرفع الظاهر
لقوته بالاعتماد كما في الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا قال اذا وقعت بعد ان المصدرية
كقوله تعالى ومن اياته انك ترى الارض خاشعة لانه مع المصدر ما قوله احقا بني ابناء سلمى بن جندل
تهددكم اياي وسط المجالس فلاعتماد الظرف قيل الفاعل وان جاز بلا اعتماد لشبهها بالمفرد في انها

لا يوصف بمثله ويجوز ان يرتفع في جميع ذلك ان الظرف خبر مقدم على مبتدئه واما في غير المواضع المذكورة
نحو في الدار رجل فالمرفوع مبتدأ مقدم الخبر عند الكوفيين والاخفش في احد قوليه هو فاعل الظرف
لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في قايم زيد وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدأ
مفردا كان او جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقام زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير
على مفسره وليس بشيء لان حق المبتدأ التقدم فالضمير متاخر تقديرا كما في ضرب غلامه زيد واما الاخفش
فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء اذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدأ لكنه لما اجاز عمل
الصفة بلا اعتماد اجاز كون زيد في قايم زيد فاعلا ايضا وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان وذلك لان
الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجماع على جواز نحو في داره زيد يصحح تقديم الخبر ويمنع كون زيد
فاعلا والا لزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيدا دال على ان زيدا كان مبتدأ والا لم ينتصب ومنع
بعض البصريين من نحو في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند وذلك لان المبتدأ حقه التقديم [illegible] الضمير
من الخبر اليه في نحو في داره زيد واما ما اضيف اليه المبتدأ فليس له التقدم الاصلي والاولى جواز ذلك كما ذهب
اليه الاخفش وذلك لانه عرض للمضاف اليه بسبب التركيب الاصلي الحاصل بينه وبين المبتدأ وصيرورته
معه كاسم واحد رتبة التقديم تبعا للمبتدأ وان لم يكن له ذلك في الاصل وقد ورد في كلامهم في اكفانه
درج الميت واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا عنه ولا صفة له لعدم الفايدة الا في
موضعين احدهما ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان
يعلم اضافة معنى اليه تقديرا نحو قول امرئ القيس اليوم خمر وغدا امر اي شرب خمر وقوله اكل عام نعم تحوونه
ولو قلت الارض يوم الجمعة او زيد يوم السبت لم يجز لانه لا فايدة لتخصيص حصول الشيء بزمان هو في غيره حاصل
ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى بشرط حدوثه ثم ننظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او
اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه باستغراقه اياه كانه
هو ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفي نحو الصوم في يوم او يوما
خلافا للكوفيين وذلك ان في عندهم توجب التبعيض فلا يجيزون صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب
والاولى جوازه كما هو مذهب البصريين ولا نسلم افادة في للتبعيض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم
يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين واوجب الكوفيون النصب كما اوجبوا في المنكر للعلة
المذكورة فان لم يستغرق الفعل الا في اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفا او منكرا فالاغلب نصبه او جره بفي
اتفاقا من الفريقين نحو الخروج يوما او في يوم والسير في يوم الجمعة ويجوز رفعه واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات
يوم الجمعة او

ثلثة مواضع
نسخه
الثالث ان يكون اسم العين عاما واسم الزمان خاصا كقولك لا كوكب الليلة قال الله تعالى ليس لوقعتها كاذبة خافضة رافعة على تاويل ليس في وقت وقوعها نفس كاذبة او يكون اسم الزمان مسؤلا به عن خاص واسم العين عاما نحو في اي ليلة ليس كوكب ومتى لم يكن [illegible] ظرف الزمان خبرا عن اسم [illegible]

فلتكيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلاثة اذ ما تطرف فرسخين مثل فرسخان مبعدان لها كما ان الملائكة في استلامه الاناث او يجوز ان ينتصب على المصدر كقولك
المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع دنوت نا بملة اي دنوا تاما كما قيل في قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات … خلف
رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب وداري مني يمين او شمال وهو باق ظرف للخبر اي ذات مسافة فرسخين خلف دارك او هما خبران وكذا قولهم من خلف دارك فرسخين او
على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدا اي مكانك مني مكان قريب او من الخبر اي انت فرسخان لان دخول من في مثله وخروجه على السواء كما في قولك جئت من قبلك ومن قبلك قال ابو عمرو واذا دخلت
مني ذو مكان قريب ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف كما يجيء من قريب من وجب الرفع على الخبر في الظروف التي بعد المجرور لان التمييز فضلة وبها عن خروج الكلام عن التمام
وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك وداري امامك وذلك لان الاصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع وليس شيء اذيق وادي من خلف دارك وبكت عليه وتجوز انت مني فرسخين بالنصب ايضا
المعرفة المختص بالشعر قدام الاجر … خلافا للجرمي والكوفيين وان لم يتصرف كالفوق والتحت على ان مني خبر المبتدأ اي من اشياعي وفرسخين حال اي ذو سير فرسخين او منصوب على
لزم نصبه اجماعا وان كان خبرا عن المكان نحو داري خلفك ومنزلي امامك جوز رفعه في الشعر واذا كان الظرفية اي في فرسخين اي من انت من اشياعي ما سرنا فرسخين كقوله … سلمان منا واعلم ان نحو خلف
المكان في موضع الخبر عن عين والمراد تعيين المراد من قرب او بعد قال سيبويه لا يستعمل الا ما استعملته وقدام من الظروف عند البصريين اسميته … وترك الاضافة قليل وهي عند الكوفيين لا تكون ظرفا
العرب … هو مني مجلسك ومتكاه … مربط الفرس قال ولو اظهرت المكان في هذه الاشياء جاز نحو الا مع الاضافة اما عند الافراد فهي بمعنى اسم الفاعل بمعنى جلست خلفا عندهم اي متاخرا انتصب على الحال
هو مني مكان مجلسك ومكان متكا زيد فكذا انا المكان يستعمل قياسا في تعيين القرب او البعد وجميعها وقام مكانا طيبا اي مغتبطا فاذا وقعت خبرا عن المبتدء وجب عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام
استعمال العرب قولهم هو مني مزجر الكلب اي … ومقعد القابلة اي قريب وكذا مقعد الازار اي متاخر ومتقدم والبصرية يجوزون نصبها على قلة كما ذكرنا واما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف
ومقعد الخاتن وهو مني مناط الثريا اي بعيد قال ابو ذويب فوردن والعيوق مقعد رابي الضرباء كامر وهي باقية على الظرفية وهو اولى اذ خروج الشيء عن معناه خلاف الاصل ولا يرتكب ما امكن حمله على
فوق النجم لا يتتلع اي عال مشرف كالذين على اليسار فان مقعده اعلى منهم ليشرف عليهم كي لا يحوز عدم خروجه عنه وقوله افساع الى الشرب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الحميم اي قبل ذلك يقوي مذهب
قال بعضهم ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد الازار فجعله ظرفا اولى من رفعه وما كان منها البصرية واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظي الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعف لكونهما في الاصل مصدرين
في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه اولى قال لان الظرف … من الظروف يتحقق بمعنى اليوم الجمعة او السبت اي الاجتماع والسكون والاولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليومين
له الاحتواء وبعد معنى يبعد عن الاحتواء وفيه نظر لان الظرف في نحو قولهم انت مني مناط الثريا ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين اذ هما بمعنى اليومين واليوم لا يكون في اليوم واجازه
ليس بعيدا من الظروف بل هو … لكنهما بعيدان عن المتكلم فيجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان الفراء وهشام … ويلها اليوم بالآن كما تقول اليوم افعل كذا اي الآن فمعنى اليوم الاحد اي
والمكان اذا كان متصرفا وموقتا … عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة الآن الاحد والآن اعم من الاحد فيصح ان يكون ظرفا له او ان ذكرنا فاما ما يتعلق بخبر المبتدء اذا كان مفردا
او البعيدة نحو داري مني فرسخ وانت مني بريد ومنزلي مني ميل اي ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف فنقول هو اما مشتق او جامد وكلاهما اما ان يغاير المبتدء او الخبر نحو داري منك فرسخان اي بعيدا
بعد مضاف وكذا … مسافة سير ليلة ومني تتعلق بمدلول الخبر اي بعيدة مني هذا القدر وكذا قولهم هو فرسخان او داري منك ذات مسافة فرسخين او نكرتين والحد من المبتدء والخبر معنى والاخر عينا ولزم
مني فوقنا اليد اي اذا انحدرت اليد لم … وهو مني … اي اذا صلح الرجل … ذلك المعنى تلك العين حتى صار كانه هي كقول الخنساء فانها ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت فانما هي اقبال وادبار
والتقدير ابلغه ذو مكان فوق اليد وذو مكان … الرجل واما انتصاب نحو قوله دارك … وقوله تعالى ولكن البر من امن وان تقدر المضاف في مثل في المبتدء نحو ولكن ذا البر من امن وحالها اقبال
خلف دارك فرسخين وميلا وبريدا ويوما وليلة فلان الخبر هو خلف دارك ونصبها على الحال عند او في الخبر نحو بر من امن وذات اقبال او جعلنا المصدر بمعنى الصفة نحو ولكن البار وهي نفيلة جاركم
المبرد من الصنين والخبر اي ذات مسافة فرسخين وعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اي تبلغ ثلث نح عن معنى المبالغة والثاني اي الذي لا يغاير المبتدء لفظا نحو كلام الله على الشرع وعدم التغير كقوله

انا ابو النجم وشعري شعري اي هو المشهور المعروف بنفسه لا لشيء اخر كما تقول مثلا شعري الخ يقول انا
انا اي انا الذي عرفت بما كنت قال دفوني وقالوا يا خويلد لا ترع فقلت وانكرت الوجوه هم هم فالجامد
ان كان ماوّلا بالمشتق تحمّل الضمير نحو قولك هذا القاع عرفج كله اي غليظ وكله هنا تاكيد للضمير ويجوز
ان يكون مبتدأ مؤخرا عن الخبر وان لم يكن مؤولا به لم يتحمل خلافا للكسائي فكانه نظر الى معنى زيد اخوك
زيد متصف بالاخوة وهذا زيد اي متصف بالزيدية او محكوم عليه وذلك الى الخبر من حيث معنى الاسناد
بعد ان لم يكن فلا بد من رابط وهو الذي تقدره اهل المنطق بين المبتدأ والخبر فالجامد على هذا يتحمل
الضمير عند الكسائي لكنه لما لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق وكذا لم يبرز على ذلك الضمير لخفائه واما
المشتق فهو متحمل للضمير اتفاقا الا لم يرفع الظاهر خبرا كان او نعتا او حالا فيستكن ان جرى على من هو له
نحو زيد قائم وان جرى على غير من هو له الا المستكن منفصل خبرا كان المتحمل للضمير نحو زيد ضاربه انا او
نعتا نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو لقيتك و زيد ضاربه انت او صلة نحو الضاربه انت ولا امن اللبس
جائز كالضمير المنفصل في هذه الصورة عند الكوفية واما البصرية فاوجبوه طردا نحو هند زيد ضاربته
هي وتمام البحث فيه يجيء في باب الضمائر قوله وان كان المبتدأ مشتملا على ما له الصدر
الكلام نحو من ابوك او كانا معرفتين الاولى من ابوك مبني على مذهب سيبويه وذلك لانه يخبر عنده
بمعرفة عن نكرة متضمنا استفهاما او نكرة هي افعل تفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت
برجل افضل منه ابوه وغير سيبويه على ان هذين خبران مقدمان والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام
من قام وغلام من قام وايهم قام ومن قام قمت وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك
ما يغير معنى الكلام مرتبة الصدر لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجيء
بعده ما يغير ولم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغير او مغير لما سيجيء بعده من الكلام
فيتشوش بذلك ذهنه وكذلك حكم المضاف الى اداة الشرط او الاستفهام يجب تصدره نحو غلام من
قام وغلام من يقم اقم لان معنى الشرط والاستفهام يسري الى المضاف والا لم يجز تقدمه على ما له الصدر
قوله او كانا معرفتين او متساويين ليس على الاطلاق بل يجوز تاخر المبتدأ عن الخبر معرفتين او
متساويين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ كما في قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا
بنوهن ابناء الرجال الاباعد وذلك لانا نعرف ان الخبر محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه الذي يذكر
الجملة لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة اي مثل ابي حنيفة ولو اردت تشبيه ابي حنيفة بابي يوسف
فابو يوسف هو الخبر ومثله قول ابي تمام لعاب الافاعي القاتلات لعابه واري الجنا اشتارته ايد عواسل

انا سيبويه

اوض ان يسئل هندي انك قائم وجب نقد مه ستر

٤٧

اي بنو ابنائنا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعي قوله او كان الخبر فعلا اي فعلا مسندا الى ضمير
المبتدأ نحو زيد قام فانه لو قدم اشتبه المبتدأ بالفاعل فان قيل يلزم ان كان الضمير بارزا
نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت يشبه المبتدأ بالبدل من الضمير او بالفاعل على لغة
يتعاقبون فيكم ملائكة او نقول منع ذلك حملا على المفرد مع انه قيل في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم
وقوله واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدآن مقدما الخبرين ويجب ايضا تاخير الخبر اذا
اقترن بالفاء نحو الذي ياتيني فله درهم نظرا الى اصل الفاء الذي هو التعقيب وايضا لكونه فاء الجزاء
وهو عقيب الشرط لاستحقاق ذاته صدر الكلام ويجب ايضا تاخير الخبر اذا جاء بعد الا لفظا او معنى
نحو ما زيد الا قائم وانما زيد قائم لانك ان قدمته من غير الا انعكس المعنى كما ذكرنا في تقدم الفاعل وتاخيره
ولا يجوز التقديم مع الا لما يجيء في باب الاستثناء ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء
نحو لزيد قائم او كان ضمير الشان للزوم تصدرها قوله واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام
هذا بيان موجبات تقديم الخبر وانما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام يكفيها
ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث ان لا يتقدم عليها احد ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم
المغيرة لمعناها كان واخواتها وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها فلا تقل ان من
ياتيني اشكره واما قولهم علمت ايهم في الدار فان الفعل لما كان من افعال القلوب وليس اثرها للمعنى
انها كالعلاج فانها محسوسة الاثار كالضرب والمشي جوز تقدمه على الكلام المصدر باداة الاستفهام
والنفي ولام الابتداء مع تاثيره فيه معنى ان تقدمه كلا تقدم اذ معنى ظننت زيدا قائما في ظني ومنع من العمل
فيه ظاهرا اعتبارا للفظ المقتضي للصدر واما قولهم الذي ما يضرب والذي ان تضربه فان الموصول
كان مع الصلة ككلمة واحدة الا انه لا يؤثر في صلته معنى نحو قوله ... ابوه وعمرو في دار من هو اولى بالجواز
لان المبتدأ كما انه لا يؤثر معنى من المعاني في الخبر ليس ... ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع
صلته فان قيل كيف الجمع بين قوله هنا اين مفرد وقوله قبل هذا ما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة قلت لا شك
ان لفظة اين اسم مفرد في الوضع سواء كان مقدرا بالجملة او بالمفرد فاين في اين زيد وان وقع موقع الجملة
على الاصح فيصح ان يقال انه خبر مفرد وان كان اي الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المقدر فالملفوظ به يجب
تقديمه على المبتدأ لما مر او مع الخبر نحو غلام من راكب زيد او بعضه نحو غلام زيد راكب قوله واذا تضمن الخبر المفرد
اعلم انه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبرا مفردا الا كلمة الاستفهام نحو من زيد او مضاف اليها نحو
غلام من زيد قوله او كان مصححا له اي كان الخبر اي تقدمه مصححا للمجيء بالمبتدأ نكرة على ما ذكر قبل في جواز

زيد قائم

يضرب

تنكير المبتدأ ان تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدأ وقد قلنا عليه ما فيه
كفاية والاولى ان يتوقى في ايجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدأ المنكر في الاغلب مما لا يتضمن معنى
الدعاء ان العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرا فلو قل وقوع الظرف خبرا
عن المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل كما في قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة ووجوه يومئذ باسرة
وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدأ لا يرفع اللبس ولا يعينه للخبرية اذ لو قلت في رجل قائم قائم
رجل احتمل كون رجل خبرا عن قائم او بدلا منه واما الظرف فانه اذا تقدم تعين للخبرية بسبب انتصابه
لفظا او محلا هذا كله على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف عامل
في الاسم الذي بعده فليس اذن من هذا الباب وقولنا في الاغلب احتراز عن نحو قولهم امت في حجر
لا فيك وقولنا مما لا يتضمن معنى الدعاء احتراز عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب تاخر الخبر
لما ذكرنا قبل قوله او لمتعلقه اي لمتعلق الخبر بكسر اللام ونعني بالمتعلق جزء الخبر فقولك على التمرة جزء الخبر
جزؤه ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور متعلق به والمجرور وحده حسن في جانبه لان
الجار ليس متعلقا في الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور بالعامل القاصر يعني اذا اتصل بالمبتدأ ضمير
يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم اضمار قبل الذكر فلو قلت مثلها زبدا على التمرة لكان
مثل صاحبها في الدار وقد تقدم امتناعه واذا كان الضمير في صفة المبتدأ نحو على التمرة زبد
مثلها جاز تاخير الخبر عن المبتدأ بان يتوسط بينه وبين صفته نحو زبد على التمرة مثلها اذ الفصل
بين الصفة والموصوف جائز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدأ ذي الضمير وتاخر
الخبر عنه نحو في الدار مالكها نائم جاز عند البصريين وهشام من الكوفيين خلافا للباقين وكان
المانع نظر الى ان المفسر مرتبته التاخير لتعلقه بالخبر وليس بشيء لان التقدم اللفظي كاف
في صحة عود الضمير الا ترى الى قوله تعالى واذ ابتلى ابرهيم ربه ووافق البصريين في جواز نحو زيدا
غلامه ضارب فكانه نظر الى شدة طلب الفعل لمفعوله فكان مفعوله متاخر بخلاف اسم الفاعل
فان طلبه له بالمشابهة والاولى الجواز في الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي قوله
او عن ان يعني او كان الخبر عن ان مع اسمها وخبرها يريد اذا كان ان مع صلتها مبتدأ وجب
تقديم خبرها عليها وقد تقدم ان ان مع صلتها فاعل عند ابي علي اذا كان الخبر ظرفا وانما تعين تقديم
الخبر لئلا يلتبس بان المكسورة لانك لو جئت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة اما ظرفا نحو ان زيدا
قائم عندي او غير ظرف نحو ان زيدا قائم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم يرتفع بالفتحة

لا يجوز زيدا غلامه ضرب م

٤٨

الخفيفة اللبس لكون الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة كما يجيء في باب
الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع مجيء خبر المبتدأ بعد خبر ان اللبس ايضا اذ ربما يظن انه
خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن في الظرف تعلقه بخبر ان واذا تقدم الخبر علم انه خبر المبتدأ
وانه ليس في خبر ان المفتوحة اذ هي حرف موصول ويجيء في باب الموصول ان ما في حيز الصلة لا يتقدم
على الموصول ولا في حيز خبر المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المقدم خبر والمكسورة مع
اسمها وخبرها لا يصح ان يكون مبتدأ لانها جملة والمبتدأ مفرد تعين ان ما بعد الخبر هي المفتوحة
لا غير فاذا كان ان المفتوحة مع صلتها بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدق فانها تتقدم
على خبرها لما ذكر في حروف الشرط ان الجملة التامة لا تتوسط بين اما وفائها فلا يلتبس
المفتوحة بالمكسورة ويجب ايضا تاخير المبتدأ الذي بعد الا لفظا نحو ما قائم الا زيد او معنى
نحو انما قائم زيد لانك لو قدمته من دون الا انعكس الحصر وان قدمته مع الا لم يجز لتقدم اداة
الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجيء في باب الاستثناء واذا
كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم من تاخيره وجب التقديم نحو قولك تميمي انا اذا كان المراد
التفاخر بتميم او غير ذلك مما تقدم الخبر قوله وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل اعلم ان تعدد
الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل وليس قولك هما عالم وجاهل من هذا لان كلا منهما
فيما تعدد فيه الخبر عن شيء واحد وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل والثاني على ضربين لان
الاخبار المتعددة اما ان تكون متضادة او لا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد
جائع نائع لانهما بمعنى واحد فالثاني في الحقيقة تاكيد للاول فان لم تكن متضادة كقوله تعالى وهو الغفور
الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان
كانت متضادة فهي على ضربين اما ان يتصف جزء المبتدأ ببعض تلك الاخبار وجزؤه الآخر بالجزء الآخر او
يتصف المجموع بكل واحد منها فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض اسود وليس هو في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر
لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع
الى مجموع المبتدأ بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود فانه
يرجع الى المجموع بدليل مطابقتهما افرادا وتثنية وجمعا كقولك هما ابيضان اسودان وهم بيض وسود
وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كما ان المراد بالاول احدهما عالم والآخر جاهل
لاتصال البعضين بخلاف جزئي الاول فان كل واحد منهما منفرد عن الآخر فاذا جاز اسناد الشيء الى الشيء

مع ان المسند اليه في الحقيقة متعلقه الخارج منه مع قيام القرينة نحو هذا حسن الغلام بمركب نعم الغلام وجزؤه فلا يجوز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة جزء المسند اليه في الظاهر وفي هذا النوع يجوز اجراء الظاهر قرنه ومنه قولهم زيد حسن الوجه وحسن وجهه وحسن وجهها نصبا وجرا واما الثاني اعني اتصاف المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل واحد من الجزئين الى مجموع المبتدء اذ المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالآخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على الآخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدء بكل واحد من الخبرين فيقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وكذا هو بمنزلته في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدء نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو وحامض واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدء نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان الابتدء منكوك تقديرا او احدهما عالم والآخر جاهل قوله وقد يتضمن المبتدء معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول الخ اعلم ان الفاء تدخل على خبر المبتدء الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فقائم والضرورة كقوله واما القتال لا قتال لديكم او لاضمار القول كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال اكفرتم ويجيء علة الاتيان بالفاء في خبر مثل هذا المبتدء في حروف الشرط ويدخل جوازا في خبر مبتدء مذكور ههنا وهو شيئان احدهما الاسم الموصول اما بفعل او بظرف ويدخل في قولنا الموصول اللام ايضا نحو الزانية والزاني فاجلدوا وصلتها لا يكون الا فعلا في صورة اسم الفاعل او المفعول لما يجيء في الاسماء الموصولة والاغلب لا غير في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلا كما في اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من يضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الآية لان الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن اي الاحراق وكذا قوله تعالى وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم وقد يكون الموصوف خاصا وصلته مستقبلا كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم اذ لا يريد كل موت تفرون منه بل قال كم اذ رب موت قرينة التخصيص فيما ذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولا قاه نوع آخر منه فالمعنى هذه الماهية التي تفرون منه ملاقيكم وجاء دخول الفاء في خبر المبتدء ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الذي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل المتضمن معنى الشرط كقولك الذي اتاني فله درهم والموصول اما بالظرف نحو الذي قدامك او في الدار فله درهم فاما وصل المبتدء الذي في خبره الفاء او وصف بالفعل او الظرف

فقط لكونهما الموصول والموصوف ككلم الشرط والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء فالصلة والصفة يكونان كالشرط وكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا مبهما كاسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين وانما جاز ان لا يكون مبهما كما في قوله تعالى ان الذين فتنوا الآية لانه دخيل في معنى الشرط وكذا كان حق الصلة ان لا يكون الا فعلا مستقبل المعنى كشرط من وما الا انه لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز ان لا يكون صريحا في الفعلية بل يكون بما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبل المعنى كقوله تعالى ان الذين فتنوا وكذا كان حق الخبر ان يلزم الفاء لكونه كالجزاء ومن حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو الذي يأتيني له درهم ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء ففي قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون الآية الملاقاة لازم للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعم منه تعالى لازم لحصولها معنا فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء ويجيء تحقيقه في حروف الشرط انشاء الله تعالى والثاني اي النكرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف او الجار والمجرور نحو كل رجل يأتيني او امامك او في الدار فله درهم وقد يجيء صفتها ايضا ماضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل اتاك غدا فله درهم كما ذكرنا في الموصول وقد تدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لمضارعته لكلمات الشرط في الابهام وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير الثلث المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدءات والاخفش يجيز زيادتها في جميع خبر المبتدء نحو زيد فوجد وانشد وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا وسيبويه يأول مثله بنحو هذه خولان فانكح قوله وليت ولعل مانعان بالاتفاق جميع نواسخ الابتداء يمنع دخول الفاء في خبر المبتدء المذكور الا ان ذكره وذلك لانه انما دخل الفاء لمشابهة المبتدء لكلم الشرط ويلزمها التصدر ولم يدخلها نواسخ الابتداء لان تلك النواسخ تؤثر معنى في الجملة وقد تقدم ان ما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بلازم التصدر والا ان هذا المبتدء لكونه غير راسخ العرق في الشرطية جاز ان يدخله ما لا يؤثر في الجملة المتأخرة معنى ظاهرا وهو ان نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا الآية والحق بالكية بها ان المفتوحة ولكن من غير سماع لكنه لما راى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل وكذا اجرى بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على ما يجيء في الموضع المشار اليه اجراها مجرى ان المكسورة واما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الاقدام في الشرطية فلا يدخلها شيء من نواسخ

الابتداء الا في الضرورة فيضمر مع ذلك بعدها ضمير الشان حتى لا يخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدر
في جملها وذلك نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء قوله والحق بعضهم
ان بهما اي الحقا ان في المنع من دخول الفاء ليت ولعل قال المص اتباعا لعبد القاهر ان هذا الحاق سيبويه خلافا
للاخفش ونقل العبدي وابو البقاء وابن يعيش ان الجواز دخول الفاء مع ان سيبويه خلافا للاخفش
قوله وليت ولعل مانعان بالاتفاق لا وجه لتخصيصهما بل كل ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى
وما ذكره المص من امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل للزوم التناقض وذلك لان ما بعد الفاء
الجزائية لا يكون الا خبرا اي محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك ليس بشيء
لصحة قولك ان جاء زيد فاضربه قال الله تعالى ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق
ويقتلون الذين يامرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم قوله وقد يحذف المبتدا لقيام
قرينة جوازا اي المستهل المبصر للهلال وقد ذكرنا انه لا يحذف شيء لا وجوبا ولا جوازا الا مع قرينة
دالة على تعيينه اعلم انه قد يحذف المبتدا وجوبا اذا قطع النعت بالرفع كما يجيء في بابه نحو الحمد لله اهل
الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم كما يجيء فلو ظهر المبتدا
لم يبين ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند من قال في نحو نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه نظر على ما يجيء
في بابه قوله جوازا او وجوبا نصبا على المصدر اي حذفا واجبا او جائزا واذا في قوله اذا السبع للمفاجاة
واختلف فيها فنقل عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان تكون خبر المبتدا الذي بعدها اي فبالمكان
السبع فيقول على هذا مررت فاذا زيد قائما فاذا عنده متعلق بكائن وشبهه من متعلقات الظرف
العامة ولا يجوز على قوله ان يكون اذا مضافة الى الجملة الاسمية المحذوف الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان الى
الجمل الا حيث على ما يجيء في الظروف المبنية وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضع اذا المفاجاة اذ
لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب في تاويل قوله خرجت فاذا السبع بالباب وقال الزجاج
ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان يكون في قوله خرجت فاذا السبع خبرا عما بعدها
بتقدير مضاف اي فاذا حصول السبع اي ففي ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن
الجثة كما مر ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر المحذوف غير ساد مسده اي ففي ذلك
الوقت السبع بالباب بحذف بالباب لحصول الدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون الخبر
بالباب الا انه اخراج لاذا عن الظرفية اذ هو اذن مفعول به لفاجات ولا حاجة الى هذه الكلفة

فان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح وينقل عن ابن بري ان اذا المفاجاة حرف فعلى هذا خبر المبتدا في نحو
فاذا السبع محذوف بلا خلاف واما الفاء الداخلة على اذا المفاجاة فنقل عن الزيادي انها جواب شرط
مقدر ولعله اراد انها فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها كما تقدم اي مفاجاة السبع
لازمة للخروج وقال المازني انها زائدة وليس بشيء اذ لا يجوز حذفها وقال ابو بكر مبرمان هي للعطف حملا
على المعنى اي خرجت ففاجات كذا وهو قريب قوله التزم في موضعه غيره يقال الزمته الشيء فالتزمه
اي قبل ملازمته في خبر التزم الترتيب ذكر غير الخبر في موضعه فيحذف الخبر وجوبا في موضع يكون فيه
مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر لفظ ساد مسده ذلك الخبر ومنها ان يقع بعد لولا
على ما ذكر المص اولها المبتدا الذي بعد لولا هذا على مذهب البصريين وقال الفراء لولا هي الرافعة
للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل وقال الكسائي بعدها فاعل الفعل مقدر
كما في قوله ولو ذات سوار لطمتني وهو قريب من مذهبه وذلك ان الظاهر انها لو التي تفيد امتناع الاول
لامتناع الثاني كما يجيء في حروف الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فبقي
مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا انه باق على ما كان كما يبقى مع غير لا من حروف
النفي فمعنى لولا علي لهلك عمر لو لم يوجد علي لهلك عمر فينتفي الاول اي انتفاء وجود علي لانتفاء هلاك
عمر لان انتفاء الانتفاء ثبوت فمن ثم كانت لولا مفيدة ثبوت الاول وانتفاء الثاني كافادة لو
في قولك لو لم ياتني شتمتك كما مر في بيان قوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل
من المال لكن منع البصريين من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا ان لولا كلمة بنفسها وليست لو الداخلة
على لا ان الفعل بعد لو اذا اظهر جيء فلا بد من الاتيان بمفسر كما مر في باب الفاعل وليس بعد
لولا مفسر وايضا لفظة لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء لا جواب القسم الا مكررا في الاغلب كما يجيء
في قسم الحروف ولا تكرير بعد لولا فقال البصريون ان الاسم المرفوع بعده مبتدا ولا يجوز ان يكون جوابه
لولا خبره كما مر في اما زيد فقائم لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتدا في الاغلب كما في لولا علي لهلك
عمر فالخبر محذوف وجوبا لحصول شرطي وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين وهي
لفظ لولا اذ هي موضوعة لتعليق انتفاء الملزوم فلولا دالة على ان خبر المبتدا الذي بعدها موجود
لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا وربما
دخلت لولا هذه على الفعلية قال قالت امامة لما جئت انبتها هلا رميت ببعض الاسهم السود
لا تدرك قدرك اي قد نبتهم الاحدوثة ولا عودي الحدود اي لولا الحد فقصور الحرمان وثانيها

كل مبتدأ يكون مصدرا صريحا نحو ضربي او بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كما يجي في بابه نحو اخطب ما يكون الامير اي كون واكثر شربي السويق ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربي زيدا او الى المفعول نحو ضربي زيد او اليهما نحو تضاربنا وبعد ذلك الحال منهما معا في المعنى نحو ضربي زيدا قائمين او تضاربنا قائمين او من احدهما نحو ضربي هندا قائما او قائمة ويقع هذا الحال فعلا ايضا خلافا للفراء نحو علمي بزيد كان ذا مال وعتق سمعي اذني زيدا يقول ذلك اي سمع اذني كلام زيد على حذف المضاف وان كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال نحو ضربي زيدا وغلامه قائم قال صلعم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد اذ الحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع موقع غيره منكر وجوز الكسائي تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدأ فيقول ضربي زيدا ابوه قائم كما في قولك كلمته فوه الى في ويجوز عند الكسائي اتباع المصدر المذكور بالتوابع نحو ضربي زيدا كله وضربي زيدا الشديد قائما ومنع غيره لغلبة معنى الفعل عليه ولهذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما ولم يسمع الاتباع مع الاستقراء وفي خبر مثل هذا المبتدأ اقوال ذهب ابن درستويه وابن بابشاذ الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى ضربي زيدا قائما وهو نحو اقائم الزيدان عندهما وذهب الكوفيون الى ان نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ وخبر المبتدأ محذوف بعد الحال وجوبا اي ضربي زيدا قائما حاصل وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف لصاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما اي ما ضربي اياه الا الضرب المقيد وكذا اكثر شربي السويق شربه ملتوتا وذهب البصريون الى انه حال من معمول المصدر ومعنى لفظا والعامل في الحال المحذوف اي ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما والدليل على بطلان مذهب الكوفيين ان كلهم متفقون على ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصريين والاخفش وبيانه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم يقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم كقولك التراب يابس والماء بارد اي كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا فلو قلت مع قولهم النوم ينقض الطهارة ان النوم في الجلوس لا ينقض لكان نقضا لظاهر ذلك اللفظ واذا قام قرينة الخصوص فهو للخصوص نحو اشتر اللحم واشرب الماء لان شري الجميع وشرب الجميع ممتنعان فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصريين بحال مخصصة بل الحال عندهم قيد الخبر فيبقى الجنس على العموم

٥١

يكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعني ما اضرب زيدا الا قائما واما عند الكوفيين فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصصة له فيكون المعنى ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود ايضا في وقت اخر فليس في تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه ايضا لانه لا حصر في قولك اضرب زيدا قائما ومما يفسد مذهب الكوفيين خاصة زيادة على ما تقدم من جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بجنبها لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده لفظ وكذا نقول في قولهم اكثر شربي السويق ملتوتا ان معناه ان شربي له ملتوتا اكثر من شربي له غير ملتوت ولو قدرنا على مذهب الكوفيين اكثر شربي السويق ملتوتا حاصل لم يحصل منه المعنى المتفق عليه اذ يجوز ان يقول هذا اللفظ اذن من شربه ملتوتا عشر مرات مثلا وغير ملتوت الف مرة ويريد باكثر شربي السويق ملتوتا تسع مرات مثلا فانه اكثر شربه ملتوتا ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصول مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان تقديره ما لك وزيدا وملابستك زيدا الا القرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصريين هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرطا وجوب الحذف واصله عندهم ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وليس اذا للاستقبال هاهنا بل هو للاستمرار كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله كثير ثم حذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد في الدار الركض في الميدان فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال لما اقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية اذ معنى جاء زيد راكبا اي في وقت الركوب فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب اي الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضابط المذكور لا يكون الا نكرة ولم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه ولم يسمع ذلك مع طول الاستقراء هذا ما قيل وفيه تكلفات من حذف ذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن لفظ معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان

نحو ضربي زيدا بالاسم قائما اذا الحال عن الفاعل او المفعول ... اذا كان من الفاعل والحال ثم تقول المفعول ... زيدا بالاسم قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة تقول الذي ضربت قائما زيد [illegible]

قوله حصل اذا كان قائماً ظاهر في معنى المناقصة من قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والنحاة قدموا في
هذا واوقعهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل دالهم عليه ولا ضرورة الجأتهم
اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي فنقول تقديره ضربي زيداً حاصل قائماً
والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي وهو الياء او زيداً فنقول حذفنا كان او حاصل العامل في
الحال لكونه عاماً شاملاً لجميع الافعال كما حذفناه في نحو زيد عندك او في الدار لمشابهة الحال الظرف
والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه واعلم انه يجوز رفع الحال
السادة مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير
قائم هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب
مجازاً فجاز جعله قائماً ايضاً ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا تقول ضربي زيداً قائم
اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك في ان المجاز يونس بالمجاز ويجوز ان يقدر في افعل المذكور زمان مضاف الى
ما يكون بخلاف نحو اكثر شربي السويق وضربي زيداً قائماً وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف
نحو قولهم ما ذر شارق فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائم اي اوقات كون
الامير فيكون قد جعلت الوقت اخطب وقائماً كما يقال نهاره صائم وليله قائم ويرجح هذا التقدير انه
سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة ولكثرة وقوع ما المصدرية زماناً كثر وقوع
الزمان مسنداً اليه الفعل الذي هو فيه كقوله وما ليل المطي بنائم ومنع المبرد من قولك احسن ما يكون (نحو صائم نهاره)
زيد القيام وذلك لان احسن في الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام واجازه الزجاج وهو الاولى
لانك جعلته احسن وان كان في الحقيقة لزيد بمصدر او ذي باضافته الى ما المصدرية قوله
وكل رجل وضيعته الضيعة في اللغة العقار وهي ههنا كناية عن الصنعة وضابطه كل مبتدأ
عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وفيه مذهبان قال الكوفيون وضيعته خبر المبتدأ لان الواو بمعنى
مع فكانك قلت كل رجل مع ضيعته فاذا صرحت بمع لم يحتج الى تقدير الخبر فكذا مع الواو التي
بمعناه فلا يكون هذا المثال اذن مما نحن فيه اي مما حذف خبره وفيه نظر لان الواو وان كانت
بمعنى مع يكون في اللفظ للعطف فاذا كان وضيعته عطفاً على المبتدأ لم يكن خبراً فان قيل (في المفعول معه)
يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو منقولاً عن الواو لكونها خبر المبتدأ كما هو مذهب السيرافي في
نصب المفعول معه على ما يجيء فالجواب ان مع اذا وقع خبراً عن المبتدأ لا يستحق الرفع (في جوابه)
لفظاً حتى ينقل الى ما بعده بل يكون منصوباً لفظاً على الظرفية مرفوعاً محلاً لقيامه مقام الخبر نحو

زيد معك كما في قولك زيد عندك وقال البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته مقرونان وفيه ايضاً
اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوباً وانما قلنا ذلك لان الخبر يجيء
محله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ولو جاز ان يقول ان المعطوف ساد مسد
الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك ضربي زيداً قائماً الضرب زيد حاصل (قائماً)
بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر اذ لهم ان يقولوا الفرق تاخر الحال عن محله فسد مسد الخبر ولو تكلفنا
وقلنا التقدير كل رجل مقرون وضيعته اي هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة كما تقول زيد
قائم وعمرو ثم حذف مقرون واقيم العطف مقامه لبقي البحث في حذف خبر المعطوف وجوباً من
غير ساد مسده ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف
خبره هذا والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب وفي نهج البلاغة انتم والساعة في قرن فلا
اذن يخرج هذا الباب فلا يرد الاشكال قال الكوفيون ان ولي معطوفاً على مبتدأ فعل لاحدهما واقع
على الاخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبراً عنهما سواء دل ذلك الفعل على التفاعل اولا فالاول نحو
زيد والريح يباريها فيباريها خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان والثاني نحو زيد وعمرو يضربه وقريب منه
قول امير المؤمنين ع فهم والجنة كمن قد رآها فانما جاز ذلك لتضمن ذلك الخبر ضميرهما والبصريون يمنعون
مثل هذا على ان يكون الفعل خبراً عن الفعل في ذلك كالصفة فلا يقع في زيد وعمرو ضاربه بالاتفاق ويجوزونها
على ان يكون الفعل حالاً والخبر محذوف نحو زيد والريح متلازمان يباريها حال واعلم انه قد يغني
ما اضيف اليه المبتدأ عن العطف فيطابقهما الخبر كما قيل راكب الناقة طليحان وقولك مقاتل زيد (اي زيد ومن يقاتله)
قوله ولعمرك لافعلن كذا كل ما ضابطه كل مبتدأ في الجملة القسمية متعين للقسم دال على تعيين
الخبر المحذوف اي لعمرك ما اقسم به وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف والعَمر والعُمر بمعنى ولا يستعمل
مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك
في قسم السؤال ايضاً نحو لعمرك لتفعلن وقد يترك اللام فيهما آخر مما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان
الخبر ظرفاً متعلقاً بالمتعلق العام نحو زيد قبلك او في الدار على ما ذكرنا قبل وجوز ابن جني اظهاره لكن
المتعلق ليس بواجب لان الامرين اي الدالة على تعيين الخبر وسد شيء آخر مسده حاصلان فوجب
الحذف ولعل المص انما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر في موضع الخبر لكونه جزءاً دون سائر
ما تقدم من السادة مسد الخبر ثم اعلم ان الاغلب في الاستعمال تعريف المبتدأ لان اصل كل المسند
اليه معلوماً وكذا الاصل تنكير الخبر لانه مسند فشابه الفعل حالاً من التعريف والتنكير كما ذكرنا في

اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم عنها لحرمانه مما يطرأ او يحتاج اليه العلامة وهي التعريف وبقينا
على الاصل فكان نكرة ولما كان الاصل في الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصح لكونه مسندا
ومسندا اليه والفعل مختص بكونه مسندا لا غير فصار الاسناد لازما له دون الاسم واما قوله
النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا فليس بشي لان المسند ينبغي ان يكون
معلوما كالمسند اليه وانما الذي ينبغي ان يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند الى المسند
اليه فالمجهول في قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد واسناده اليه لا اخوته
واذا تعددت المبتدءات نحو زيد ابوه اخوه عمه خاله ابنه بنته صهرها جاريته سيدها صديقه قادم
فالمبتدا الاخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل اي صديقه قادم خبر عن سيدها وهكذا الى المبتدا الاول
فيكون الجملة التي بعد الاول وهي مركبة من عدة اجزاء عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدءات الى
ضمير ما يتلوه الا المبتدا الاول وان لم تضف للمبتدءات كل واحد منها الى ضمير ما قبله فانك تاتي
بالعوائد بعد خبر المبتدا الاخير فيكون آخر العوائد للاول المبتدءات وما قبل الآخر لما بعد
اول المبتدءات وهكذا على الترتيب ونحو ذلك هند زيد عمرو بكر خالد قائم عنده في داره ومعناه
بكر مع خالد ثم هذه الجملة اي بكر مع خالد خبر عن عمرو مع رابطة في داره فكانك قلت عمرو بكر مع خالد
في داره اي عمرو داره مشتمل على بكر وخالد ثم جعل هذه الجملة خبر عن زيد مع رابطة بامره
فكانك قلت زيد عمرو داره مشتمل على بكر وخالد بامره اي بامر زيد اي زيد امر عمرو ان يجمع بكرا وخالدا
ثم يجعل هذه مع رابطة معها فكانك قلت هند زيد امر عمرا بكر وخالد بجمعها وعلى هذا القياس ان
كانت للمبتدءات اكثر قوله خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف اعلم انه لما كان
مذهبه ان الاصل في رفع الاسماء الفاعل وفي نصبها المفعول لم يكن بد من ان نبين ان كل مرفوع او
منصوب غيرهما فهما مشبهان بهما من وجه كما يبين ان المبتدا يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه
والخبر يشبهه لكونه ثاني جزئي الجملة وخبر ان واخواتها يشبهه لكون عامله اي ان واخواتها شابها
الفعل المتعدي الا انه قدم منصوبه على مرفوعه تنبيها على فرعية العامل وخبر لا التبرئة
يشبه خبر ان المشبه للفاعل واسم ما الحجازية مشبه لاسم ليس الذي هو فاعل وقد تبين بهذا
وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية للمفعول وكذا نقول ان الحال والتمييز والمستثنى
للنصب مشابهة للمفعول لكونها فضلات ولما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العمدة فاعلا
كانت او لا والنصب علامة الفضلات مفعولا كانت او لا فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات

الجملة خبر عن هند

بكر خالد قائم عنده

٥٣

بالفاعل ولا يحتاج في نصب بعض العمدة وهي اسم ان واخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها وخبر
ما الحجازية الى تشبيهها بالمفعول فنقول ان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء في بابها عملت
رفعا ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على النصب كما قدم في ما الحجازية لان معنى ما ومعنى الفعل الذي
يعمل عملها اعني ليس شي واحد وكان ترتيب معموليها كترتيب معمولي ليس اعني تقديم المرفوع على
المنصوب تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان فليست بمعنى الفعل المتعدي على السواء بل معناها شبيه
معناه من وجه وكذا لفظها اللفظ والمشابهة قوية كما يجيء في بابها فاعطيت عمل الفعل في حال
قوته وهو اذا تصرف في معموله بتقديم النصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبر ان واخواتها وكذا خبر لا
التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدا لا بالحروف لضعفها عن عملين ومذهب البصريين
اولى لان اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما ولاسيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدي
قوله بعد دخول هذه الحروف لكن دخل فيه خبر المحدود فان حسنا في قولك ان رجلا حسنا
علامه مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبرها وكذا يرد خبر اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما
زيد الظريف غلامه في الدار فان غلامه مسند اليه مع انه ليس باسم ما وكذا يرد على حد الخبر المبتدا
بقوله الخبر المسند صفة المبتدا في قوله تعالى ولعبد مؤمن خير ولو قال هناك المغاير للصفة المذكورة
التابع للمبتدا وقال ههنا المسند بعد دخولها الذي كان في الاصل خبر المبتدا وفي اسم ما هو
المسند اليه الذي كان في الاصل مبتدا لسلم من الاعتراض قوله وامره اي حاله وشانه كامر
خبر المبتدا اي في اقسام من كونه مفردا او جملة وفي احكام من كونه متعددا او متحدا او مثبتا او محذوفا
وغير ذلك من شرائط المستمع من انه اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم قوله الا في
تقديمه على اسم ان وقد جاء تقديم الخبر على المبتدا وانما جاز ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل
فلم يتصرف في معمولها بتقديم ثانيها على الاول كما تصرف في معمول الفعل وقد يخالف خبرها خبر المبتدا
في غير ما ذكر انه ورد ذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ما له صدر الكلام على ما يجيء في قسم الحروف قوله
الا ان يكون ظرفا استثناء من قوله الا في تقديمه الذي كان منفيا لكونه مستثنى من الموجب فيكون
المستثنى الثاني موجبا لكونه مستثنى من منفي اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان ظرفا
فان حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم
نكرة نحو ان من البيان لسحرا وانما جاز تقديم الخبر ظرفا لتوسعهم في الظروف ما لا يتسع في غيره لان كل
شي من المحدثات فلا بد ان يكون في زمان او في مكان فصار مع كل شي كقريبه وما اجنبيا منه

فدخل حيث لا يدخل غيره كالخادم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبي واجري الجار مجراه لما تناسب بينهما
اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار يحتاج الى الفعل ومعناه كاحتياج الظرف قوله
خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا والوجه انه تميم
لا التبرئة لان المبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان للمبالغة وارتفاع خبر لا انها ام
اسمها ... عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لا رجل ظريف قال سيبويه ارتفاعه بكونه
خبر المبتدإ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صار الاسم الذي كان معربا بسببها
مبنيا بها وصار دخولها عليه سبب بنائه مع قربها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها
اعرابا فبقي على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب بها قال
المص ليس تمثيل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو لا رجل ظريف بحسن لانه في الظاهر صفة للاسم والتمثيل ينبغي ان
يكون ظاهرا فيما مثل له ويستقبح اذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء واقبح منه اذا كان
غيره ما مثل له اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا يحذف كثيرا فظريف في لا رجل ظريف في الصفة اظهر لانا ان
وفي مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بالمنصوب والذي ذهب اليه
من امتناع وصف المضاف المنفي بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا فيه وجوزوا النعت
حملا على المحل فكذا ... في توابع الاسم لا معربا كان او مبنيا وللاولين ان يفرقوا بين ان ولا في هذا
الباب بان ان لا يزيل معنى الابتداء بل معناها يؤكد مضمون الجملة فكان المبتدأ باق على حاله
فجاز الحمل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان يقدر كالعدم
ويجعل الاسم بعده كالمبتدإ بل كالمنصوب ... وكان يقتضي ذلك ان لا يجوز الحمل على محل اسمها الا انهم
جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان معربا فالحمل على الاعراب الظاهر اي النصب اولى من
الرفع البعيد الذي اعتبر فكونه اصلا في هذا الاسم مع شائبة لا لان الف الابتداء ... كالبناء
اما اذا كان مبنيا فهو بعيد كونه فرعا لان النصب فيه صار بسبب البناء فتحا فصار نصبا تابعا
دخلا على فتح المناسب للنصب لعروضه بلا وزواله بزوالها مساويا للرفع تابعه حملا على ... المبني
كان له في الاصل لان كل واحد منهما بعيد قوله ظريف فيها الافادة في ... بعد الخبر لا
معنى له ان علقناه بالخبر فيكون المعنى ليس غلام رجل ظريفا في الدار وهذا المعنى صحيح ومثاله لا يظهر
بسبب هذا الظرف في كون ظريف صفة لغلام رجل والظرف خبرا والمعنى ليس في الدار غلام رجل ظريف
ولو قال لا غلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى في كون فيها متعلقا بالخبر قوله وبنو تميم لا يثبتونه

قال الاندلسي ... ابن ... فاسد قال والحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا
الا قامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذا لم يتم فلا يجوز حذفه راسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم
اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاتيان به فعلى هذا الفعل يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم
وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند بني تميم قوله اسم ما ولا المشبهتين
بليس هو المسند اليه بعد دخولهما نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وهو في لا شاذ واسم ما وخبرها
قد يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قائما وما زيد هو الظريف واما الجملة الاسمية التي تدخلها لا
فاما ان يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرير لا نحو لا زيد فيها ولا عمرو او يكونا جميعا نكرتين في الاثبات
فالاول يجيء في الشعر فقط نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح ولا مستصرح هي التي في
لا التي لا التبرئة الا انه يجوز لها ان ... نكرة نحو لا حول ولا قوة ويجب ذلك ...
مع الفصل بين اسمها وبين خبرها ومع المعرفة ويعتقد في غير ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها كما يجيء في المنصوبات
عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدإ المنكر بعدها لان النكرة في سياق غير
الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا وليس او غيرهما من حروف النفي او النهي او الاستفهام ويحتمل
ان يكون لغير الاستغراق مع القرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها وانفتح فهي نص في
الاستغراق كما ان ما جاءني رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ما جاءني رجل بل
رجلان وما جاءني من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ما جاءني من رجل بل رجلان قوله المنصوبات
هو ما اشتمل على علم المفعولية ... شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات وعلم المفعولية الفضلة كما تقدم
في اول الكتاب اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ... وقد قسم
النحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب وهو ... المفعولات الخمسة ومحمولا عليه وهو غير المفعولات
من الحال والتمييز وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في حيز المفاعيل نحو
الحال هو المفعول مع قيد مضمونه اذ المجيء في جاءني زيد راكبا فعله مع قيد الركوب هو مضمون راكبا
وبقي المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكانهم اثروا التخفيف في التسمية والمفعول بلا قيد شيء اقصر
هو المفعول المطلق كما يجيء ففي جعل المفعول معه والمفعول له اصلا في النصب لكونهما مفعولين
وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولين لكن مع قيد كالاولين نظر فان كان الاصالة
في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له
اذ رب فعل بلا علة والمصاحب ... الفعل الا هو واقع على حالة من الواقع او الموقع عليه والحق

ان يبقى النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى واما سائر المنصوبات فهي قد شبهت بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية وخبر كان و اخواتها قوله فمنها المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا لا ضاربية زيد في قولك ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر بمنزلة المفعول به نحو ضربت زيدا او المفعول فيه نحو ضربت قدامك يوم الجمعة فليسا مما فعله الفاعل المذكور واوجده وكذا المفعول معه واما المفعول له وان كان مفعولا للفاعل وصادرا منه الا ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به الا ترى ان المتكلم زائرا في قولك زرتك طمعا ليس لاجل قيام الطمع به بل لاجل الزيارة فبان ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من المفعول له فهو الحق بتقديم ذكره وايضا لا فعل الا وله مفعول مطلق ذكر او لم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلا علة وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الرافع للفاعل له اشد من طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم الفاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا قيد آخر في قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة وخالدا اكراما له فزيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالد مضروب معه واكراما مضروب له فتعلق ذلك الفعل بالمفعول به بتغيير صيغته من غير قيد آخر نحو ضرب زيد واما الى غيره فنحو [illegible] نحو ضرب في يوم الجمعة واما قولهم سير شهران وصيد يوم كذا فمجاز قليل وكذا فرسخ سير ويوم صيد فهو على حذف حرف الجر للاتساع كما في نحو استغفرت الله ذنبا قال سيبويه في قولهم [illegible] خفوق النجم اي حين خفوق النجم فاتسع في الكلام واختصر قال الوليد هذا في سعة الكلام بابعد نحو له صيد عليه يومان وولد له ستون عاما و سير عليه فرسخان يعني انك جعلت المفعول فيه كالمفعول به اتساعا واختصارا للفعل كما ترى في غاية البعد وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل هنا الى الزمان والمكان ضروري بخلاف احتياجه الى العلة والصاحب وقدم المفعول له على المفعول معه لان الفعل الذي لا علة له ولا غرض قليل بخلاف الفعل الذي لا مصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب ولانه يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل ولولا مراعاة التسمية لكان تقديم الحال على المفعول معه اولى لان الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى والمناسب لما نحن فيه مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا لكونه حقيقيا بحرف جر كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه قوله وهو اسم ما فعله قال الفاضل الهندي هنا اسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فانه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل

المذكور لانه [illegible] اراد بقوله فعله المتكلم اوجده بالقول اي قاله فالمقول في الحقيقة وان كان مفعولا الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فيتحقق هنا مقول وهذا مقول فلم يكن اذن داخلا في قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم والمضروب باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ المقول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه اسما او بتاويله باللفظ يدخل في الحد جميع المفاعيل فان المفعول زيدا يوم الجمعة واما ملك لفظ اوجده الفاعل بالقول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة امامك وان اراد وهو الظاهر بقوله فعله انه فعل مضمونه الذي هو الضرب فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذن فعل مضمونه فلم هذا ولمعنى اسم ما فعله اسم الحدث الذي فعله فخرج عن هذا الحد نحو ضربا في ما ضربت ضربا لانه لم يفعله فاعل الفعل المذكور فهما فعلا الا ان قول النفي فرع الاثبات فجرى مجراه والحق به وكذا نحو مات موتا وفني فناء فجار مجرى ما فعله الفاعل واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبني الضرب فان الضرب فعل فاعل ما لكن لم يفعله فاعل اعجب لان فاعل الضرب هو الذي يفعل نفسه وكذا استحسنت الضرب قوله [illegible] مذكور صفة فعل [illegible] قوله بمعناه والضمير في معناه عائد الى الاسم او الى ما قوله بمعناه احترز عن نحو كرهت قيامي فان قيامي اسم لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس كرهت بمعنى قيامي ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي واحببت حبي وانعقد بعضهم على المنصوبات [illegible] بهل [illegible] ويكون للتاكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا [illegible] المراد بالتاكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيدا للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وجزء للاخبار والزمان الذين تضمنهما الفعل ونعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضروب لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى والقرفصاء كما في الجلسة والركبة لان الفعل المصدر المختص بصفة من الصفات كصغر الحسن او القبح والشدة والضعف او غير ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس وربما تذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو جلست جلسة حسنة وربما يترك نحو جلست جلسة واما ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اي عملا صالحا ومنه ضربته ضرب الامير لانك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا مثل ضرب الامير وذلك لانك لا تفعل فعل غيرك واما ان يكون اسما صريحا مبنيا كونه بمعنى المصدر واما بمعنى واما في افعل التفضيل نحو ضربته احسن ضرب وقد [illegible] مقدم لان [illegible] بعض ايضا فلان اليه

كما يجيء في باب الاضافة ويجوز ان يكون هذا مما حذف موصوفه اي ضربا اي ضربا ما الضرب
واما في بعض او كل نحو ضربته بعض الضرب او كل الضرب او غير مبين في اللفظ نحو ضربته انواعا
واجناسا واما ان يكون مصدرا مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اي
مختلفين قال الله تعالى وتظنون بالله الظنونا او معرفا باللام العهد كما اذا اشرت الى ضرب
معهود شدة او تخفيف او غير ذلك فتقول ضربته الضرب ونحو القرفصاء في قعد القرفصاء والقهقرى
في رجع القهقرى مصدر بنفسه كما ذكرنا عند سيبويه وقال المبرد هو في الاصل صفة المصدر اي القعدة
القرفصاء والرجوع القهقرى وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل
لكانه قيل القهقر ... القرفصاء ونحوه وعدم وقوع هذه الاسماء وصفا للشيء او عدم سماع
افعالها يضعف المذهبين اذ هو اثبات حكم بلا دليل وتعني بالعدد ما يدل على عدد المرات متعينا
كان او لا وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربته ضربة وضربتين وضربات او مصدر موصوف بما
يدل عليه نحو ضربته ضربا كثيرا او بما هو صريح مبين بالمصدر نحو ضربته ثلث ضربات قال الله تعالى
فاجلدوهم ثمانين جلدة او مجرد عن التمييز نحو ضربته الفا ويجوز ان يجرد صفة لمصدر محذوف اي
ضربا الفا واما آلة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواطا والاصل ضربته
بسوط فحذف المضاف واقيم الآلة مقامه دالة على العدد بافرادها وكذا في ضربته ضربتين
بسوط او ضربات بسوط الآلة مقام المثنى والمجموع مثناة ومجموعة فقيل ضربت سوطين واسواطا
وتثنيتها وجمعها تثنية المصدر وجمعه لا تثنية الآلة وجمعها الا ترى انك اذا قلت ضربته سوطين
واسواطا مع انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد فثبت ان التثنية والجمع راجعان الى المصدر
لا الى الآلة لكنك تثنت الآلة وجمعتها القيامها مقام المصدر المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصل
ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع في
هذا القسم اي فيما قام الآلة مقام المصدر النوع والعدد كما في قولك ضربته ضربتين وضروبا قاصدا
لاختلاف الانواع قوله لا يثنى ولا يجمع اذا المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل
الا للماهية من حيث هي هي والمقصد الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها
والمثنى والجمع لا يكون الا مع النظر الى الكثرة فتنافيا قوله بخلاف اخويه يعني النوع والعدد وذلك لان
النوع قد يكون نوعين فصاعدا وكذا قد يكون العدد اثنين فصاعدا قوله وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت
جلوسا قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدر او غيره مصدر والمصدر على ضربين اما ان

وكذا القهقرى في رجع القهقرى

اي ام با

القهقرى

المصدر

المصدر

فالاول

يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا وهذا
واما ان يلاقي غيره نحو قعدت جلوسا ومذهب سيبويه في كليهما ان المصدر منصوب بفعل المقدر اي
تبتل اليه ... نفسك تبتيلا وانبتكم من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا ومذهب
المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة اليه
واما غير المصدر فقد ذكرنا بعضا منه ومن جملته الصفة الراجع الى مصدر عامله نحو قوله هذا سراقة للقران
يدرسه والمرء عند الرشى ان يلقها ذيب اي يدرس الدرس او الى غير مصدر عامله نحو اعجبني ضربي
فضربت ذلك ومن غير المصدر نحو اعطيته عطاء وكلمته كلاما فانهما ليسا بمصدرين لشيء من الافعال
قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم اعلم انه لا بد في
الواجب الحذف والجائز من القرينة قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر بفعل محذوف اي يحذف
يسمع حذفه وجوبا سماعا والقياس عليه وبعضه يقاس عليه في وجوب الحذف قياسا والاول الذي
ارى ان هذه المصادر وامثالها ان لم يات بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل او
مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز سقاك الله سقيا
ورعاك الله رعيا وجدع الله جدعا وشكرت شكرا وحمدت حمدا وفي نهج البلاغة في الخطبة الكالية
نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه ... اي فضله وامتنانه حمدا يكون لحقه قضاء ولشكره اداء واما
ما تبين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وصبغة الله وسنة الله ووعد الله وحنانيك ودواليك او بين
مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله او بين فاعله
بحرف جر نحو بؤسا لك اي شدة وسحقا لك اي بعدا لك او تبين مفعوله بحرف جر نحو عقرا لك اي جرحا وحلقا
لك والجدع قطع الانف او الاذن او الشفة او اليد او شكرا لك وحمدا لك وعجبا منك فيجب حذف الفعل
في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط فهاهنا ما
ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لبيان النوع احتراز عن قوله تعالى
مكروا مكرهم وسعى لها سعيها ولهذا وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول بان
يعمل فيهما الفعل ويتصلا به ... حذف الفعل في بعض المواضع اما لانه المقصد الدوام و
اللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد في نحو هذا الكلام شكرا لك وعجبا منك ومعاذ الله وسبحان
الله واما التقييم ما يدل عليه كما في قوله تعالى كتاب الله عليكم وصبغة الله ووعد الله فيكون الكلام مما
يستحسن الفراغ منه نحو لبيك وسعديك ودواليك وحنانيك وهجاجيك فبقي المصدر مبهما لا يدري

الضرب الذي ضربته واسم الاشارة
المشار به الى معين مضمون عامل

بعدا وكذا م

والضابط

اي الفعل كما

بالمرة

بما يتعلق به من فاعل او مفعول فيذكر ما هو مقتضى الحكم من المتكلم احدهما بعد المصدر ليتخصص به فلما
بينهما بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر قبح اظهار الفعل بل لم يجز فلا تقول كتب كتاب الله ووعد وعد الله
واضربوا ضرب الرقاب واسبح سبحان الله واحمد حمد الله واغفر غفرانك لك وذلك لما ذكرناه ايضا من ان
حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل لاحد الدواعي المذكورة
وبين المصدر المبهم اما بالاضافة او بحرف الجر فلو ظهر الفعل رجع الفاعل والمفعول الى مكانيهما متصلا
بالفعل ومعمولا له … وزان … قوله ان امر حالك وانما قولهم حمدا وحمدت حمده وقصدت
قصده ونحوت نحوه ونحو ذلك فليس انتصاب الاسماء في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل
المصدر بمعنى المفعول كقوله دار السعدي … هو بمعنى قصدت جهة الشيء ينبغي ان
يقصدها من يطلبه ويجوز ان يكون المعنى حمدت حمده الذي يليق به وحمدته حمده الذي ينبغي فيكون
مضافا لبيان النوع كما في قوله تعالى … وقوله وسعى لها سعيها والاخرة والجر
هذه المصادر في محل الرفع على انه خبر المبتدأ الواجب حذفه … الفاعل او المفعول المصدر الذي
صار بعد حذف الفعل كانه مقام الفعل كما كان اولى الفعل والمعنى هو … هذا … وكذا
كل ما هو مبني … المبين للمعارف كقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله ان جعلنا ما بمعنى الذي واما
المبين للنكرة فهي صفة لها كما لو جعلنا ما في الاية نكرة وقد تبين ايضا بعض انواع المفعول به اللازم
اضمار فعله بحرف الجر نحو مرحبا بك واهلا … اي هذا الدعاء مختص بك هذا ان مرحبا بمعنى الرحب
اي اتيت موضعا رحبا ولك ان تجعله للمصدر اي رحب موضعك مرحبا اي رحبا فهو من هذا الباب والجار
للتبيين المجرور للمبتدأ لا محل لها لانها استئنافية ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال المذكور من
استحسان حذف فعلها للدواعي المذكورة اما ان يتوغل في حذف فعلها بحيث لا ينوى فعلها تقديرا
بل يصير المصدر عوضا منه قائما مقامه كالمصادر الصائرة اسماء الافعال كما يجيء في بابها نحو هيهات ورويد
وشتان فيبنى لقيامها مقام المبني ولا يكون لها اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذي قامت هي
مقامه وبناؤها على الفتح اكثر اذ لم تبق مبنية على الاعراب الذي يستحقه حال المصدرية فيرجع اذن في استعمال
الفاعل والمفعول بعدها الى الحال التي كانا يستعملان عليها مع الفعل لصيرورة المصدر كالفعل فتقول
هيهات زيد ويجوز ان يراعى اصلها في المصدرية مع كونها اسماء افعال فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها
استعمالهما مع المصادر قال تعالى هيهات هيهات لما توعدون فهو بمنزلة بعدا لما توعدون استعمالا
واما في المعنى فهيهات اسم فعل واللام للتبيين واما ان لا يتوغل في حذف فعلها بل يكون فعلها مقدرا

٥٧

قبلها المبنية كالمصادر المذكورة ههنا فهذه المصادر كانها قائمة مقام الفعل كالمصادر التي حيث
لا يستعمل الافعال قبلها لكنها ليست قائمة مقام افعالها الا انها قامت مقامها لم يتقدم قبلها فلم يكن ينتصب
فيما انتصابها عرف ان الفعل مقدر قبلها … الاولى عرف قيامها مقام افعالها ويجوز في بعض المصادر
ان يستعمل الاستعمالين اعني يكون مصدرا او اسم فعل نحو رويد زيد او بله زيد او بله زيدا ويجوز ان
يكون حاشا من هذا الباب فيكون حاشا زيد مصدرا مضافا كرويد زيد بدليل القراءة الشاذة حاشا لله
منونا ويكون حاشا لزيد اسم فعل مستعملا استعمال المصدر كما ذكرنا في هيهات لزيد ومن جملة المصادر
القياسية المضبوطة المذكورة بالضابط المذكور مصادر لم يوضع افعالها اصلا نحو دفرا اي نتنا
وبهرا اي تعسا اما بهرا بمعنى غلبة فله فعل مستعمل ومنها نحو القهقرى والقرفصاء اعني ان جميعها
مصادر لا فعل لها على مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما ان دفرا وبهرا لم يستعمل ناصبهما وتبينا بحرف جر
… نحو القرفصاء فانه استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب المقدر لدفرا وبهرا ايضا فعل من غير لفظهما
فالتقدير انتنت دفرا وتعست بهرا ومنها اسماء اعيان هي آلة قائمة مقام المصادر نحو تربا له وجندلا
اي رميت رميا بترب وجندل فهذا مثل ضربته سوطا والفرق بينهما مثل الفرق بين بهرا والقهقرى ومنها
صفات قائمة مقام المصادر نحو هنيئا لك اي هناءة وعائذا بك اي عياذا … قم قائما …
الفرق بينهما ما ذكرنا في القسمين المذكورين وقد قيل في هذا القسم انه نصب على الحال المؤكدة كما قيل في قم قائما
ومنها ايضا اسماء اصوات قامت مقام المصادر كآها منك اي توجعا وواها لك اي تطيبا وافا وافة لك
اي كراهة فيقدر لجميعها افعال بمعانيها ويلزم اضمار ناصب ما كان في الاصل صوتا وان لم يبين بالجار
نحو افها اي كفاف فيها اي زيادة وذلك لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر اصل
في باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع الافعال والاسماء المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من
المذهب فلما صار ما لا يشتق منه قائما مقام المشتق منه قطع عن الفعل الناصب له نصب المفعول المطلق لانه
في الاغلب يكون مشتقا من فعل … والاصوات القائمة مقام المصدر يجوز اعرابها نصبا الا ان يكون
على حرفين ثانيهما حرف مد نحو وي لزيد وذلك نحو آها وواها فيجوز ابقاؤها على البناء الاصلي نحو
اف لك واوه على اخواني و… من ذنوبي والظاهر ان ويك وويحك وويلك وويبك من هذا الباب
اصل كلها وي على ما قال الفراء جيء بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو وي لك ووي له ثم خلط اللام بوي
حتى صارت لام الكلمة كما خلط اللام بيا في قوله فخير نحن عند الناس منكم اذا الداعي المثوب قال يالا
معربا باعرابه ثلاثيا فجاز ان يدخل بعدها اللام ثانيا نحو ويلا لك فصيرورة اللام الاولى لام الكلمة ونقل

كالمصادر التي … قبلها لكنها ليست قائمة

الى باب المبتدأ فقيل ويل لك كما في سلام عليكم ثم جعل ويح وويب وويس كنايات عن ويل
وهذا كما قالوا قاتله الله بمعنى قتله ثم استبشعوها فكنوا عنها بقاتعه وكاتعه ثم صار بعض الصوت
القائمة مقام المصادر قائما مقام الفعل فصار اسم فعل نحو صه ومه وايه وغير ذلك مما سنذكره في اسماء
الافعال كما يقوم المصدر الاصلي مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل ويجوز في كل صوت يدعى صيرورته
اسم فعل ان لا يبقا على مصدريته ويكون بناؤه نظرا الى الاصل حين كان صوتا لا لكونه اسم فعل فصه انت
وزيد نحو ضربا انت وزيد ولا يلزمنا صيرورة المصادر اسماء افعال لكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا
طريق الى بناء هذه الاسماء غير كونها اسماء افعال وهو النظر الى اصلها فلا ضرورة تلجئنا الى كونها اسماء
افعال ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور قولهم عمرك الله وقعدك الله بفتح القاف وقال الاندلسي تفتح
كسرها ممن لا يوثق به وهما عند سيبويه منصوبان على المصدر وقد استعمل فعل عمرك بخلاف قعدك قال
عمرتك الله الا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا ايام ذي سلم ولا يستعملان الا في قسم
السؤال فيكون جوابهما ما فيه الطلب كالامر والنهي قال فقعدك ان لا تسمعيني ملامة ولا تنكئي قرح
الفؤاد فييجعا وقال ايها المنكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان هي شامية اذا ما استقلت
وسهيل اذا استقل يماني وقد ذكر الجوهري استعمال عمرك وقعدك في القسم الذي لا سؤال فيه قال
ولكن قعيدك [illegible] الا ابنة كرام
نق لا اتيك وعمر الله ما فعلت كذا وعمرك الله ما فعلت كذا قال ابن يعيش لا يستعملان الا في القسم قال الجوهري
قد جاء كعمرك الله في غير القسم واستشهد بقوله عمرك الله كيف يلتقيان وقال المعنى سألت الله ان يطيل عمرك
ولم يرد القسم وقد ذكرنا انه في البيت قسم السؤال والاصل عند سيبويه عمرتك الله تعميرا فحذف الزوائد من
المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول وكذا قعدك الله تقعيدا ومعنى عمرتك الله اعطيتك عمرا
بان سالت الله ان يعمرك فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى الى المفعول الثاني اعني الله وكذا قعدتك الله وان
لم يستعمل اي جعلتك قاعدا متمكنا بالسؤال من الله تعالى واجاز الاخفش رفع الله في عمرك الله ليكون
فاعلا اي عمرك الله تعميرا ويجوز ان يكون انتصابهما على المصدر ويكون التقدير اسال عمرك الله اي اسال الله
تعميرك او اسال الله عمرك واسال الله قعدك اي تقعيدك وتمكينك على حذف الزوائد او يقدر اسال متعديا الى مفعولين
او يكون المعنى اسالك بحق تعميرك الله اي اعتقادك بقاءه وابديته وتقعيدك الله اي تمكينك اياه الى
القعود اي الدوام والتمكن فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم نحو الله لافعلن وهما مصدران محذوفا
الزوائد مضافان الى الفاعل والله مفعول به للمصدرين ويجوز ان يكون معنى قعدك الله بكسر القاف
اي قعيدك اي ملازمك العالم باحوالك وهو الله فالله عطف بيان لقعدك وعمر بهذا التاويل قولهم

قعدك

٥٨

قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد بمعنى القاعد كالحلف والحليف فعلى مذهب سيبويه وهو
ان نصبهما على المصدر على تاويلهما باسال تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرا فيهما مع انهما لا يستعملان
الا في القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كان الدعاء للمخاطب جاريا مجرى قسم السؤال لانه قد يبتدأ السؤال بالدعاء
للمسؤول كانه قيل طول الله عمرك افعل لي كذا قوله وقياسا في مواضع منها ما وقع مثبتا
بعد نفي او معنى نفي اي قوله ما وقع مثبتا هذا المصدر وجب حذف فعله باجتماع شيئين احدهما ان يكون
ناصبه خبرا عن شيء لو جعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الا مجازا لكونه صاحب ذلك المصدر والثاني ان يكون
المصدر مكررا او بعد الا او معناها نحو ما زيد الا سيرا وما الدهر الا تقلبا وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا
والمنون تقريبا تقريبا وكذا ان دخل على المبتدا نواسخه نحو ان زيدا سيرا سيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان
زيد الا سيرا من هذا وانما وجب حذف الفعل لان القصد من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشيء بدوام حصول
الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان قد يستعمل المضارع في بعض المواضع
للدوام ايضا نحو قولك زيد يؤمن الطريد ويؤمن الخائف والله يقبض ويبسط وكذلك الصفات المشتقة
كاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعا على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل
العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته فصار
العامل لازم الحذف فان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو زيد سير سير وما
زيد الا سير كما ذكرنا في المبتدا في قولها فانما هي اقبال وادبار فيمحي اذن عن الكلام معنى الحدوث اصلا
لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه ولمثل هذا المعنى اعني زيادة المبالغة في الدوام
رفعوا بعض المصادر المنصوبة التي قلنا ان فاعلها او مفعولها مبين بالاضافة او حرف الجر بعد حذف
الفعل لزوما تبيينا لمعنى الدوام قال عجب لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك القضية اعجب قال سيبويه
سمعنا بعض من يوثق بعربيته وقد قيل له كيف اصبحت قال حمد الله وثناء عليه ومنه سلام عليكم وويل
لك قوله مثبتا بعد نفي انما شرطها الا لانه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا او لم يكن بعد نفي نحو زيد سيرا
لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل اذ قصده هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا
قوله داخل على اسم صفة لنفي وليس دخول النفي على الاسم المذكور شرطا وذلك لانه يجوز كما قلنا في نحو ما كان
زيد الا سيرا وما وجدتك الا سير البريد ان يكون انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون
لكونه خبر الفعلين مجازا فالشرط اذن ما ذكرنا اعني كونه ناصبه خبرا عن شيء ولا يكون هو اي المصدر خبرا
عنه الا مجازا قوله او معنى نفي نحو انما سيرا في انما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا واعلم ان هذا المصدر الذي

وصاحبه عليه جا مثل مررت به فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى متن

كم كلالا او معناها قد يكون منكرا كما ذكرنا ومعرفا اما بالاضافة نحو ما زيد الا سير البريد او باللام نحو ما زيد الا
السير وكذا يجيء منكرا نحو ما زيد الا سيرا سيرا قالوا فحذف الفعل اوجب لقيام الاول مقامه قوله وقع
مكررا فيه نوع اخلال لان مراده ووقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى دكت
الارض دكا دكا لانه لا يعطي لفظه هذه الفائدة الا بتكليف قوله ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون
جملة متقدمة يعني بمضمون الجملة مصدرها مضافا الى الفاعل او المفعول فمضمون شدوا الوثاق شد الوثاق ونعني شد الوثاق
باثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه وسماه اثرا لان الغرض من الشيء يحصل بعد
حصول ذلك كالاثر الذي يكون بعد المؤثر ونعني بتفصيل ذلك الغرض بيان انواعه المحتملة واعلم ان ضابط
هذا القسم ان تذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوائد واغراض فاذا ذكرت تلك الفوائد
او الاغراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها وذلك
لان تلك الاغراض تحصل من ذكر المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما تضمن ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة
مقام ما يتضمن تلك الاغراض اي افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوائد استثقل
ذكر افعالها قبلها فالتزم قيام متضمن المصدر الذي هو اغراضه مقام متضمنها فوجب حذفها فقوله تعالى
شدوا الوثاق جملة تتضمن شد الوثاق والمطلوب من شد الوثاق اما قتل او استرقاق او منّ او فداء
فقد فصل الله تعالى هذا المطلوب بقوله فاما منا واما فداء ويقول في الخبر زيد يكتب فقراءة بعد
او بيعا وعمرو يشتري طعاما فاما بيعا وعمرو يشتري طعاما فاما بيعا واما اكلا ونحو ذلك قوله
ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه يعني ان قوله صوت حمار فانه للتشبيه
اذ المعنى مثل صوت حمار وقع بعد جملة نعني بها نحو له صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر
المنصوب اعني المبتدأ المرفوع وهي مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به ذكر الحدث
وهو الضمير المجرور باللام في مسئلتنا وكان ينبغي ان يضم اليه شرطا آخر وهو ان يكون معنى الاسم
المضمون للجملة الذي هو بمعنى المصدر المنصوب عارضا لصاحبه غير لازم حتى يخرج نحو قولهم له علم
الفقهاء وله هدى هدى الصلحاء فان الثاني اذن يكون مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة لا يدل الا
على معنى الفعل اعني على الحدث واكثر النحاة على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة
وبين المصدر تدل عليه الجملة المتقدمة الا انها لا يظهر منه فلهذا وجب حذفه فالاصل له صوت
يصوت صوت حمار اي تصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما في اعطى عطاء وكلم كلاما وظاهر كلام
سيبويه ان المصدر منصوب بقوله له صوت لا بالفعل مقدرا كانه انما انتصب لانك مررت به في حال

تصويت صوتا يعني انه منصوب بالجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل وهذا وجه قوي وقيل ان العامل فيه
المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل
فعله واما لم يكن مفعولا مطلقا كما يجيء في باب المصدر فهو كما تقول عجبت من لك ضرب الامير وكقولك
مررت بكم ضرب زيد خير من ضرب عمرو وضرب بكر وفي هذا تردد لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره
بان والفعل منه ويصح لو قلت مررت فاذا له ان يصرخ صراخ الثكلى بمعنى له صراخ حاصل لان معنى له
ان يفعل اي يصح وقوع الفعل منه وليس قطعا بوقوع الفعل بخلاف له صراخ فانه قطع بحصول
الفعل على الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لانه لا مطلقا ان يجيء القول الثاني من هذه
الاقوال الثلاثة في قوله تعالى صنع الله ووعد الله وكتاب الله وصبغة الله لان قبلها ما يؤدي
معنى افعالها فينوب هذه المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها لقيامها مقام افعالها واجاز سيبويه
رفع هذا المصدر المنصوب اعني نحو صوت حمار وصراخ الثكلى اما على البدل او عطف بيان فان عطف
البيان هو بدل الكل من الكل كما يجيء في باب البدل واما على الوصف وذلك على احد الوجهين
قال الخليل على حذف المضاف اي مثل صوت حمار فيجوز ان تعرفه مع كون الموصوف نكرة لان
مثل لا يتعرف بالاضافة وبني عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد على الوصف اي مثل اخي زيد ورده عليه
سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا القصير الطويل اي مثل الطويل وقال غير الخليل هو جامد مؤول
بالمشتق اي له صوت منكر كما يقول مررت برجل اسد اي جري وهذا قليل كما يجيء في باب الوصف فاذا
تعرف فهو عنده بدل لا غير واذا انتصب المصدر اعني نحو صوت حمار جاز ان يكون حالا
على احد التاويلين المذكورين في الوصف وذو الحال الضمير المستكن في له واما اذا لم يكن المصدر
للتشبيه وجاء موصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه الرفع على احد وجهين
اما على انه بدل من الاول او وصف له وانما احكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظي كما في جاءني زيد زيد
لان الثاني مع صفته صار كاسم واحد مفيد ما لم يفده الاول ولو لم يكن معه الصفة لكان تاكيدا لا غير
ومن جعله وصفا مع ان معنى الوصف ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد الا ترى انهم جعلوا الحال
الموطئة حالا لان في صفته معنى الحالية كما في قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وهذا كما قال سيبويه
في نحو الا ماء ماء باردا فان كررت فصاعدا وصفا فانت فيه بالخيار ان شئت نونت وان شئت
لم تنون جعل الثاني لكونه مكررا للاول موصوفا بشيء كالوصف للاول ومن جعله بدلا قال معنى الوصف
في تابعه في اللفظ لا فيه ولا منع عندي ان يكون الثاني اعني صوت حسن توكيدا لفظيا كما يجيء في

وهي بمعنى تصوت لانها تدل على الحدث وعلى ما قام به ذلك الحدث وقد اقترن بالجملتين ما دل على المعنى المصدر اي الحدث اعني لفظ مررت في مسئلتنا فالجملة بمعنى الفعل والفاعل

ولا تعمم

باب الندا او اجاب الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب اما على المصدر او على الحال وانما
اختار سيبويه الاتباع في الثاني دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى
ان يجعل تابعا للاول واذا جاءت بعد الجملة المذكورة صفة المصدر للمعنى من غير تكرير المصدر فالاولى
الاتباع ويجوز النصب على حذف المصدر الموصوف نحو له صوت حسن ويجوز حسنا اى صوتا حسنا
وكذا ان خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذي بمعنى المصدر فالاولى اتباع المصدر وان كان
للتشبيه وصفا او بدلا كما ذكرنا نحو مررت فاذا في الدار صوت صوت حمار وانما ضعف نصبه
لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها مما اسند اليه الحدث معنى ولا بد للفعل من مسند اليه
وقد اجازوا النصب فيه على المصدر او الحال كما مر وروي في بيت ... فيها ازدهاف ايما ازدهاف نصب ايما
مع انه لم يكن صاحب الاسم ولا الموصوف وهو في غاية الضعف فالوجه الاتباع في مثله قوله ... ومنها
ما وقع مضمون جملة لا تحتمل هي غيره يعني يكون المصدر مضمونا لجملة لا تحتمل تلك الجملة من جميع المصادر الا ذلك
المصدر فلهذا قيل انه المصدر المؤكد لنفسه فله علي الف درهم اعترافا فالاعتراف الذي
تضمنته الجملة المذكورة كما ان المصدر المؤكد لنفسه في ضربت ضربا الا ان المؤكد هاهنا مضمون المفرد اي
الفعل من دون الفاعل لان الفعل يدل نصا على الظرف والزمان ولما في مسئلتنا فالاعتراف
مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها ومنه قولهم الله اكبر دعوة الحق لان الله اكبر
اولا لا اذ ان النبي هو الدعاء الحق اذ هو دعا الى الاصلح فدعوة الحق كرجل صدق وحمار سوء
ومنه قوله الا لا امنحكا الصدود وانني قسما اليك مع الصدود لاميل الا قسما يعني التاكيد وهو
الحاصل في الكلام السابق بسبب ان واللام فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يكون جملة تدل على ذلك
المصدر نصا فمنه صبغة الله وكتاب الله ونحوهما لان ما تقدمهما من الكلام نص على معاني هذه المصادر
ويجب ... المصادر الا بفاعل لا يحصل لبس من ... بفعلها كما تقدم ففي مثل هذه المصادر
... لو جب حذف فعلها لا الاضافة المذكورة لكونها تاكيدا لنفسها او للغير في كل ما هو تاكيد
لنفس المصادر وان يقع الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الافعال الناصبة ... كما قلنا
في نحو له صوت صوت حمار فلا يكون من المضمون بما لا لازم اضماره ... ومنها ما وقع
مضمون جملة لها محتمل غيره الى اخر ... انه قد يكون زيد قائم حقا ... نحو ... زيد القهقرى فان المصدر في كلها
مؤكد لما يحتمل غيره الا ان المحتمل في الاول جملة وفي الثاني مفرد اعني الفعل من دون الفاعل ثم اعلم
ان المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه ... التعليق ... المعنى لا التاكيد تقوية الثابت بان تكرره فاذا

الحق اذ هو دعاء ه

60

ام يكن الشيء ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فكرره انما يؤكد نفسه وبيان كونه مؤكدا لنفسه
على التفصيل ان جميع الامثلة الموردة للمؤكد لغيره اما صريح القول او ما هو في معنى القول قال الله تعالى
ذلك عيسى ابن مريم قول الحق وقولهم هذا الحق لا قولك اي هذا هو القول الحق لا قولك مثل قولك انه
باطل وهذا زيد غير ما تقول ما فيه مصدرية اي قولا غير قولك ومعنى هذا زيد كمعنى قوله انا ابو النجم اى
هذا هو ذلك المشهور الممدوح لا كما تقول في حقه من ضد ذلك وقولك هذا قائم حقا اي قولا حقا
وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل وكذا قول ابي طالب اذا الا ابتغاه على كل حال من الدهر جدا
غير قيل التهازل اى قولا جدا وكذا قولك لا افعله البتة اي قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة
والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يبدو لي ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر
بل هو قطعة واحدة لا مثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اي جزمت بان تفعل وقطعت به قطعة فالبتة
بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة مني التي لا تردد فيها فمثل
التقدير الاصلي في مثل هذا المصدر ان تجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها لقلت وهذا المصدر مفعولا
مطلقا بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهي مقوله فمعنى
جميع هذه المصادر وان كانت بعد الجملة الخبرية قولا صادقا حقا مطابقا للخارج وهذا المعنى يدل عليه
الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ
لا تدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق
والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المعنى المراد انه يحتمل الكذب من
حيث العقل اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ولكن اما يجيء بعد الامر والنهي من
المؤكد لغيره كالبتة ... لان عليه دلالة ... لان الامر قاطع بطلب الفعل والنهي ... بطلب تركه
واما قولهم اجدك لا تفعل قال ... اجدكما لا تقضيان كراكما ولا يستعمل الا مع النفي فليس بمؤكد للنفي
المذكور بعده كما توهم بعضهم اذ لو اكد قوله جدكما قوله لا تقضيان ... المفرد اعني الفعل بلا فاعل
فيكون نحو رجع القهقرى لان عدم القضاء يكون اذن هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى
وغيرها فان قلت جدكما مضمون عدم قضاء المخاطبين لان ذلك قد يكون جدا وقد يكون هزلا فيكون
مؤكدا للجملة لا المفردات قلت عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل سواء اسند الى المخاطبين او
غيرهما فيعارض نحو زيد رجع القهقرى فان القهقرى في هذا المثال بيان الرجوع زيد لا الرجوع المطلق
مثبت الجد كما يبين مضمون المفرد ونحن اذا جعلنا المصدر مؤكدا للجملة اذا اكد معنى القول الذي هو

مضمون الجملة لكونها مقولة ولا يجوز ان يقدر احمدكما اول لا تقتضيان كما قدرنا في بيت ابي طالب اذا اتبعا
على كل حال لحبذا فساد المعنى فنصب احمد اذن بطرح الباء والمعنى احمدك كما قال الله تعالى ومثله
قوله الحقا بني ابنا سلمى بن جندل تحدثكم ايابي وسط المجالس اي في حق ومعنى حقا وحنانك متقاربان وكقول
انتصابه على الحال ثم تغلبه حنانك على الخلاف الذي يجيء فيه والعامل في احمدك الفعل الذي بعده اذا لم
مصدرا الا انها صدر الكلام ويجوز ان يقع هو بتقدير الجر بان حذف بين ما يسال عن الجديد وهو
لا تقتضيان فيكون اذن مما يجب حذف فعله بضابط اضافته الى الفاعل فقد تبين بذلك ما قدمنا ان
جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغي ان يكون مدلول الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من اللفظ سواها كما في المؤكدة
لنفسها او تقوى خلافه انه لا يجوز ان تقول زيد قائم غير حق او هو عبد الله قولا باطلا لان اللفظ السابق
لا يدل عليه فظهر ان قولهم في نحو متى زيد قائم ظنك ان ظنك مصدر موكد لغيره كحقا في قولك زيد قائم حقا
ليس بشيء اذ ليس قولك زيد قائم دالا على ظن المخاطب نصا فانتصابه بنزع الخافض كما قيل او يكون
على المصدر لكنه غير موكد لتجويز اظهار ناصبه لكونه مضافا الى فاعله فاذا ثبت هذا قلنا انما قيل
لمثل هذه المصادر موكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لا محتمل لغيره وكيف يؤكد مثل هذا التاكيد اذا
توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنك ذلك مدلولها فكانك
اكدت باللفظ النص في معنى لفظا محتملا لذلك المعنى ونقيضه والنص غير المحتمل فلذلك قيل هو
موكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يتكون مثل هذا الغرض فيسمى توكيدا لنفسه وهذا عبارة المتاخرين
سيبويه
ويسمى التوكيد لنفسه التاكيد الخاص والمؤكد لغيره التاكيد العام وقال المص معنى التوكيد لغيره
اي التوكيد ليدفع احتمال غيره وليس بشيء لانه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير موكدا كما لنفسه
ولنا وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب
من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه اعني قبل المصدر فلا يجوز تقديم المصدرين على الجملتين لكونهما
كالعامل الضعيف قال الزجاج والممتنع التوسط نحو زيد حقا قائم اخوك وانا لا ارى باسا [illegible]
كون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لافادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدر
ان عليهما لضعف العامل فلا يكون اذن من هذا الباب فالمضاف الى الفاعل في نحو صنعة الله
ووعد الله لا بد من اظهار الفعل مع حذف الناصب بعده قولـه ومنها ما وقع مثنى مثل لبيك
وسعديك ليس وقوعه مثنى من الضوابط التي يوجب بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد
بالتثنية التكرير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين اي رجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته

٦١

ضربتين اي مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله الاضافة الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل
ولبيك مثنى عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلبت الفها ياء لما اضيف الى المضمر كالف لدى و[illegible]
بوجه لبقاء يائه مضافا الى الظاهر قال دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور قال ابو علي
وعند يونس يجوز ان يكون اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى بالياء واصل
لبيك الب البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني كالمقيم في موضع والتثنية
للتكرير كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين والمعنى البابا كثيرا متتاليا فحذف الفعل واقيم المصدر
مقامه وحذف زوائده ورد الى الثلاثي ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك
ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع المامور به حتى يمتثله ويجوز ان يكون من لب بالمكان
بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد واما قولهم لبى يلبي تلبية فهو مشتق من لبيك لان معنى لبى قال
لبيك كما ان معنى سبح وسلم وبسمل قال سبحان الله وسلام عليك وبسم الله واما سبح بمعنى نزه وسلم بمعنى
جعله سالما فلم يشتقا من سبحان الله وسلام عليك وكما قلنا سعديك مثل لبيك اي اسعدك اي
اعينك اسعادين الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام وقولهم دواليك
اي تداول الامر واليوم وهذاذيك اي اسرع اسراعين قال ضربا هذاذيك وطعنا وخضا اي ضربا يقع
فيه هذاذيك كقوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط وحجابيك اي كف كفين كلها مصادر لم تستعمل
الا مثناة للتكرير بخلاف حنانيك ومثلها حواليك وان كان ظرفا فانه يستعمل حنان وحوال قال فقالت
حنان ما اتى بك هاهنا اذو نسب ام انت بالحي عارف ومعنى حنانيك اي تحنن تحننا بعد تحنن و
من المصادر الواجب حذف فعلها قياسا ايضا كل ما كان توبيخا مع استفهام كان او لا نحو قوله [illegible]
للخطوب تمويشني ونكرا وانت في الحديد وقياما وقد علم الله وقد قعد الناس [illegible]
ينتهض على انزجار الموبخ عما انكر عليه وقد استعملت الصفات مقام المصادر في التوبيخ نحو اقائما وقد
قعد الناس واقاعدا وقد علم الله وقد قعد الناس كما قولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقد قيل انها
احوال كما يجيء في باب الحال ومما يشبه ان يكون قياسا كل مصدر عطف على جملة ابا اوا والمراد بالعطف
تاكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول المجيب للطالب نعم ونعمة عين اي افعل وانعم عينيك انعاما اي اقرها
فحذف الزوائد واضاف الى المفعول او نعمت [illegible] اي قرت
ويقال ايضا ولا كرها ولا كرامة ويقول الداخل للناهي لا افعلن ذلك ورغما وهوانا ويقول المتحدي
ولا اغتداء الغراب به اهتديت ولا اهتداء القطا اي ولا اهتديت اهتداء الغراب بل اسرع من

فلبي

عينك نعمة

ذلك فانما وجب حذف الفعل في هذا المصدر لان اللام المعطوف عليه على الفعل المقدر واغنائه عنه ومن
القياسيات نحو تبتل اليه تبتيلا عند سيبويه وهذا آخر القياسيات وقد جاءت الجملة قائمة مقام
المصدر وهي فاها لفيك اي تم الداهية مضموم الى فيك والمعنى دهيت دهيا والاصل فوها لفيك
اي الى فيك واللام بمعنى الى كما تقول في الحال كلمته فاه الى في اي مشافها ويجوز ان يكون هذا ايضا بمعنى
المصدر اي كلمته مشافهة الا انه لا يجب حذف ناصبه كما وجب ذلك في فاها لفيك ثم جعلت الجملة
التي هي فوها لفيك بمعنى المصدر اي اصابة داهية فاعربت باعراب معنى المبتدا والخبر وكذا صار معنى
فاه الى في المصدر اي مشافهة او مشافها من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى من الجار والمجرور
معنى اخر فلما صارت الجملة بمعنى المفرد اعرب بها ما قبل الاعراب وهو الجزء الاول باعراب المفرد الذي
صارت بمعناه وهو المصدر او الحال فقيل في فوها فاها وفاه وترك المضاف اليه والجار والمجرور
على ما كانا وقيل انتصاب فاها على انه مفعول به اي جعل الله فالداهية الى فيك اي جعلها فيك
قوله المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل اي قولنا وقع عليه فعل الفاعل لفظ جار الله يريد
ما وقع عليه او اجري مجرى الواقع عليه ليدخل فيه المنصوب في ما ضربت زيدا او اوجدت ضربا واحدثت قتلا
فانك اذا وقعت عدم الضرب على زيد كان الضرب كانه شيئا اوقعت عليه الايجاد وفسر المص وقوع
الفعل بتعلقه بما لا يعقل الا به فعلى تفسيره ينبغي ان يكون المجرورات في مررت بزيد وقربت من عمرو
وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا به بهذا لا شك انه يقال انها مفعول بها لكن بواسطة
حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشياء في اصطلاحهم وكلامنا في المطلق ولا يعرفان
معنى اشترك في قولهم اشترك زيد وعمرو ولا يتم بعد اسنادك اياه الى زيد الا بشيء آخر وهو عمرو وغيره
وليس المطلق في الاصطلاح والاقرب في رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول
غير مقيد مصوغ من عامله المثبت او المجهول مثبتا فقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله
يخرج جميع المعمولات اما المفعول المطلق فلان الضرب في قولك ضربت ضربا واحدثت ضربا ولو كان
مفعولا للمتكلم في المثالين الا انه لا يقال في الاول انه ضرب مضروب ويقال في الثاني انه محدث واما سائر
المفاعيل فيطلق اسم المفعول المصوغ من عامله لكن ... كما في سرت اليوم وجئت
وزيدا اكراما لك انا اليوم مسير فيه وكذا ... وكذا في قولك مررت بزيد وقمت الى
زيد زيد مجرور به ومقوم اليه وزيدا في قربت زيدا وجئت زيدا وبعت زيدا الماء وكلت زيدا طعاما
وبعت زيدا شراء او امثالها ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مقرب منه ومجيء اليه ومبيع منه

62

وبكيل له ومبيع له وقولنا المثبت او المجهول مثبتا ليعم زيدا في ضربت زيدا وما ضربت زيدا وافعال
القلوب في الحقيقة لا تتعدى الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الاول فالمعلوم
في علمت زيدا قائما قيام زيد لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما معا ولهذا قل حذف احدهما من
دون الآخر مع انهما في الاصل مبتدا وخبر لانك لو حذفت احدهما كنت كالحاذف بعض الكلمة وباب كسوت
واعطيت متعد الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول لهذا الفعل الظاهر اذ زيد في قولك كسوت زيدا
جبة واعطيت زيدا جبة مكسو ومعطى وثانيهما مفعول لمطاوع هذا الفعل اذ الجبة مكتساة ومعطوة
اي ماخوذة وكذا حفرت زيدا النهر محفور والنهر محفور فالمعنى حملت زيدا على ان يكتسي الجبة و
معطوها ويحفر النهر وليس انتصاب الثاني في مثلها بالمطاوع المقدر كما قال بعضهم اي احفرته فحفر
النهر لانك تقول احفرته النهر فلم يحفره بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الحمل وذلك
الفعل المطاوع والمطاوع اي حملته على ان يحفر النهر كما مر وباب اعلمتك زيدا قائما في الحقيقة متعد الى مفعولين
فان المعلم هو المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت فنصب الثاني والثالث لكونهما
معا متضمنين للمفعول الثاني كما قلنا في علمت وقولهم المفعولين به الضمير في به يرجع الى الالف واللام اي
الذي يفعل به اي يتعامل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال تعالى وما ادري ما يفعل بي ولا بكم
كذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه واما ناصب المفعول فالفعل عند البصريين او شبهه بناء على انه يقوم
المعنى المقتضي للرفع اي الفاعلية والمعنى المقتضي للنصب اي المفعولية وقال الفراء هو الفعل والفاعل
وقال هشام بن معوية من الكوفيين هو الفاعل وقد ذكرنا في حد العامل ان هذين القولين اولى بناء على ان
النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية وقال خلف من الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما قال في الفاعل ان عامله
الاسناد على ما تقدم قوله وقد يتقدم على الفعل هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفاعيل الخمس
سواء الا المفعول معه وذلك لمراعاة الاصل في الواو اذ هي في الاصل للعطف فوضعها اثناء الكلام يجب
تاخير المنصوب عن الفعل ان كان الفعل بنون تاكيد مشددة او مخففة فلا يقال زيدا اضربن ولعل ذلك
لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم والا لم يؤخر عن مرتبته اي الصدر
وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنافران في الظاهر وكذا يجب تاخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب
التقديم كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المتقدم مبتدا وكذا لو كان الناصب
فعل التعجب نحو ما احسن زيدا لانه لا يتصرف في معموله كما يجيء وكذا لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من
ان ضربت زيدا لانه لا يفصل بين الحرف الموصول وصلته كما يجيء في باب الموصولات ويجب تقديم منصوب

الفعل عليه ان تضمن المنصوب معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدهما نحو ايهم ضربت واي حين تركب
واركب وغلام ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه وكذا ان كان المنصوب معمولا لما يلي الفاء التي في جواب
اما اذا لم يكن له منصوب سواه نحو قوله تعالى واما اليتيم فلا تقهر وذلك لما يجي في حروف الشرط من انه لابد
من نائب مناب الشرط المحذوف بعد اما ولو كان له منصوب آخر جاز ان يتقدم ايهما شئت ويخلى الآخر بعد
عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا وكذا ان سد شرط آخر مسد شرط اما نحو اما ان لقيت زيدا فاضرب فانه لم يجب
تقديم المنصوب ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا متأخر في التقدير من وجوه احدها بالنظر الى
غلامه لانه من تمام جزء والثاني بالنظر الى ضرب لانه معموله والثالث بالنظر الى الفاعل ضرب لانه مفعول له
فيبقى الضمير المتصل بغلامه كانه لا مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه لان المنصوب مقدم من
من جهة المفعولية فقط وبخلاف زيدا ضرب غلامه لانه متأخر من جهة المفعولية والمعمولية واجازه البصرية
وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي وكذا منع الكوفيون نحو غلامه او غلام اخيه ضرب زيد واي شي اراد
اضمر زيد على ان فاعل ضمير زيد وذلك لان المفسر في هذه الصور الفاعل ولا يجوز ان تقديره قبل المفعول تقديم
على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا وليس بمقدم تقديرا وهذا
بخلاف ضرب غلامه زيد فانه وان تأخر المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه واجازه البصريون وهو الحق نظرا
الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفعول وجب ان الفاعل اعز ثانيا ما اتصل به ضمير المفسر فتقول
ان تقدير غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا منعوا ما اطعمه الا زيد لانه حذف الفاعل الذي هو
الاصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذي هو فضلة وذلك قوله ان تقدم على الفعل واجازه البصريون
وهو اولى لان المستثنى سد مسد الفاعل واعلم انه لا يقع فصل فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر اي لا نصبه
فلا يقال زيدا ضرب كما يجي في المنصوب على شريطة التفسير قوله وقد يحذف الفعل لقيام
قرينة جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب ووجوبا الى آخره القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون
لفظية كما اذا قال شخص من اضرب فتقول زيدا وقد تكون حالية كما اذا رايت شخصا في يده خشبة قاصدا
لضرب شخص فتقول زيدا قوله امرأ ونفسه اي دع امرءا ونفسه والواو بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب
الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال ولهذا كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب
الحذف اي كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فان الضابط كونه منادى قوله تعالى انتهوا خيرا لكم تقدير
سيبويه انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وقال الكسائي التقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بجيد لانه كان
لا يطرد قياسا فلا يقال اتق عبد الله المقتول اي يكن ذلك وقال الفراء لو كان على اضمار كان لجاز اتق الله محسنا

اي يكن محسنا وهو عنده بتقدير انتهوا انتهاء خيرا لكم وقوله حسبك خيرا لك ووراءك اوسع لك
بتقدير حسبك وائت خيرا لك ووراءك وائت مكانا اوسع لك ويقوي مذهب سيبويه اي اسهل الخط
~~قوله انتهوا امرا قاصدا [illegible]~~
انته امرا قاصدا اي انته عن هذا وائت امرا قاصدا وقرينته ايت في هذه المواضع انك نهيت في الاولى
عن شي ثم جئت بما لا ينهى عنه بل هو ما يومر به فيجب ان ينتصب باءت او اقصد او ما يفيد هذا المعنى وليس
[illegible] اي اقاصدا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه واورده الزمخشري في ذلك واورد سيبويه انتهوا
خيرا لكم وحسبك خيرا لك فيما وجب اضمار فعله ولعله سمع انته وائت امرا قاصدا باظهار ناصب
امرا ولم يسمع اظهار ناصب خيرا لكم وخيرا لك والا فالثلاثة متقاربة المعنى ومعنى امرا قاصدا امرا ذا قصد
في الامر خلاف المقصور والافراط قال كلا طرفي قصد الامور ذميم قوله اهلا اي اتيت اهلا لا اجانب
وسهلا اي وطئت مكانا سهلا عليك لا وعرا وقال المبرد هي منصوبة على المصدر اي رحبت بلادك رحبا
اي رحبا واهلت اهلا اي تأهلت تأهلا فقدر له فعلا وان لم يكن له فعل كما قيل في نحو القهقرى على ما ذكرنا
وسهل موضعك سهلا على وضع سهلا موضع سهولة ومن الواجب اضمار فعلها سماعا قولهم هذا ولا زعماتك
كان المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سيما الصدق صادر من غيره
قيل له هذا ولا زعماتك اي هذا الحق ولا اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير ازعم هذا ولا ازعم زعماتك
او انعم هذا ولا تزعم زعماتك ومنها قولهم من انت زيدا واصله ان رجلا غير معروف بفضل تسمى بزيد وكان اسم
رجل مشهور فانكر ذلك عليه اي من انت ذاكرا زيدا او تذكر زيدا وانتصاب ذاكرا على الحال من معنى من انت اي
من تكون كما قيل في كيف انت وقصعة من ثريد اي كيف تكون ويقال هذا ايضا فيمن ذكر عظيما بسوء اي من
انت تذكر انت ويروى بالرفع اي كلامك زيد نحو كلمته فوه الى في والنصب اقوى واشهر ومنها قولهم عذيرك
من فلان والعذير اما من العاذر كالسميع او العذر كالاليم بمعنى المولم واعذر وعذر بمعنى ويجوز ان يكون بمعنى
العذر الا ان الفعيل في مصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما في الاصوات كالصهيل والنئيم فكثير والعذير ايضا
الحال التي يحاولها المرء يعذر عليها قال جاري لا يستنكري عذيري سيري واشفاقي على بعيري بين بقوله سيري و
اشفاقي الحال التي ينبغي ان يعذر فيها ولا يلام عليها اي فعلا اذا [illegible] الصنيع الى المخاطب اي احضر عاذرك
اي عاذرك او الحال التي تعذر فيها ولا تلام وهي فعل المكروه الى [illegible] شخص اي [illegible] العذر فيما تجازيه بسوء صنيعه
اليك ومعنى من فلان اي من اجل الاشارة اليه وايذائه اي انت ذو عذر فيما تعامله به من المكروه ومنه ما يروى
عن النبي صلعم انه قال لابي بكر اعذرني من عائشة وعن تاديبها اي من جهة تاديبها وتعريكها وفي الخبر لن يهلك الناس

تقديرا شئ في الاية وكذا قوله [illegible]
مالك اوالر[illegible]
هكذا تم

اي يفهموا المذ ريب كثر ونهو
بهم لعذبهم وصا لكم يعني من
انفسهم من جهة الفهم

حتى يعذروا من الفهم واهلا كها في من يعذرني من فلان اي من اجل انا سي اياه اي لي عذر في اتيانه فصل
ههنا من يعذرني ومنها قولهم اهلك والليل حتى ان كان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى الحق اهلك مع الليل اي
لا يسبقك الليل اليوم وان كانت للعطف انتصب الليل بفعل آخر غير ناصب اهلك اي الحق اهلك واسبق
الليل ومنها كليهما وتمرا اي اعطني كلاهما وتمرا واصله انه قال شخص بين يديه زبد وسنام وتمر للآخر اي هذين
تريد مشيرا الى الزبد والسنام فقال الآخر ذلك ومنها قولهم لكلاب على البقر اي ارسل واحشفا وسوء
كيلة اي اتجمع حشفا وسوء كيلة وكل شيء ولا شتيمة حر اي اصنع كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر وان تاهم فاهل الليل
والنهار اي فتاتي اهل الليل والنهار اي اهلا لك بالليل والنهار وديار الاحباب اي اذكرها وقولهم كاليوم
رجلا اي ما رايت كرجل اليوم رجلا على حذف ما اصب رجل وحذف ما اضيف اليه اليوم وكاليوم حال مقدم
من رجلا وقيق كلاهما بالنصب وتمرا وكل شيء ولا شتيمة حر اي كلاهما لي وكل شيء امم ووجوب الحذف في جميع ما ذكر
امثالها لكونها امثالا او كالمثل في كثرة الاستعمال والامثال لا تغير واعلم ان للمفعول به يحذف كثيرا الا في افعال
القلوب كما يجيء في بابها وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسنه واجمل
اذ لا فائدة في التعجب من دون المتعجب منه ولا يحذف الجاب به نحو ضربت زيدا في جواب من قال من ضربت
اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف من المفعول به فهو على ضربين
اما منوي كما في قوله تعالى لمن يشاء اي يشاؤه او غير منوي وذلك اما لتضمين الفعل معنى اللازم كقوله تعالى يخالفون
عن امره اي يعدلون وقوله وان تعد بالحمل من ذي ضرعها الى الضيف يجرح في عراقيها نصلي اي يوثر بالجرح
واما للمبالغة بترك التقييد كما تقول فلان يعطي ويمنع قال الله تعالى والله يقبض ويبسط قوله
الثاني المنادى وهو المطلوب اقباله اي الذي تطلب منه ان يقبل عليك بوجهه قال المص المطلوب اقباله يخرج
المندوب لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله ونايب مناب ادعو جنس نحو زيد في قولك اطلب اقبال زيد وقد تكلف
بعد المرد وقال الزمخشري لم يجعل المنادى لاشكاله وذلك لانه لو طلب وعنوي اي كونه مطلوب الاقبال دخل
فيه زيد في اطلب اقبال زيد ولو طلب لفظا يعني ما دخل عليه يا واخواتها دخل فيه المندوب وليس بمنادى
فالظاهر ان جار الله لم يحده لظهوره لا لاشكاله فان المنادى عنده كل ما دخل يا واخواتها والمندوب عنده
منادى كما صرح به لما فصل احكام المنادى في الاعراب والبناء وكذا الظاهر من كلام سيبويه انه منادى
قال الجزولي المندوب منادى على جهة التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه فتقول له تعالى فانا
مشتاق اليك ومنه قولهم في المراثي لا تبعد اي لا تهلك كانهم من تظلمهم بالميت على الموت تصوروه
حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي لا تهلك بعدت اي بعدت ولا هلكت وكذا المندوب للتوجع به نحو وا ويلاه

٦٠٤

وواثبوراه واحزناه اي احضر حتى يتعجب من فظاعتك والدليل على كونه مدعوا قوله تعالى لا تدعوا اليوم
ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا امرهم بقولهم واثبوراه وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة
والمتعجب فيه منادى دخله معنى التعجب بمعنى يا للماء ويا للدواهي احضر احتى يتعجب منكما وكذا الايرد
عليه المخصوص فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص والعارض غير متعدية هذا وانتصاب المنادى
عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله عنده يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما
لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته واجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده
مسد الفعل وليس ببعيد لانه يمال اما الفعل فلا يكون اذن من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل
واجب الحذف وعلى المذهبين يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزء الجملة اي الفعل
والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء ساد مسد احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر ولا منع
من دعوت سده مسدهما والمفعول به هنا على المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لا نداء بدون
المنادى ولو ورد ههنا ان الفعل لو كان مقدرا او كان يا عوضا منه لكان جملة خبرية غير انه
لان الفعل مقصود به الانشاء فالاولى ان يقدر بلفظ الماضي اي دعوت او ناديت لان الاغلب في
الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي وقال الربعي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال ومنع
بان اسماء الافعال لا تكون على اقل من حرفين مع الهمزة من ادوات النداء ويمكن ان يقال خالفت اخواتها
لكثرة استعمال النداء فجوز فيها ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يجوز
ان يكون لغائب لعدم تقدم ذكره ولا للمتكلم لان اسم الفعل الضمير فيه ضميرا لمتكلم والجواب ان اسم كل فعل
يجري مجرى ذلك الفعل في كونه فاعله ظاهرا او مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز في اسم الفعل
شيء من الضمائر فتقول صه في المفرد المذكر والمؤنث وكذا في مثناهما ومجموعهما ولهذا كان اواه اسم بمعنى
فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم في اف انه بمعنى اتضجر او تضجرت وفي اوه انه بمعنى اتوجع
او توجعت وقيل لو كان اسم فعل لتم من دون المنادى لكونه جملة والجواب انه قد يعرض للجملة ما لا يستقل
به كلاما كالجملة القسمية والشرطية والنداء لا بد له من منادى واعلم انه قد ينصب عامل المنادى المصدر
اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا ويجوز ان يكون مثل لبيك اكرم من هو الحق وزيد قائم حقا اي منتصبا بعامل
مقدر كما قيل فيهما واجاز المبرد نصبه الحال نحو يا زيد قائما اي اناديه في حال قيامه قال ومنه قوله يا
للجهل ضرارا لاقوام والظاهر ان عامله لبؤس الذي هو بمعنى الشدة وهو مضاف الى صاحب الحال اعني الجهل
تقديرا لزيادة اللام وهو مثل الحبني مجيء زيد راكبا قوله ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا

لالحاق الهاء ولا لام نحو يا زيداه وينصب ما سواها نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا لم يرهما

عن معرفة وانما قال على ما يرفع به ليكون اعم من قوله ويبنى على الضم فان نحو يا زيدان ويا زيدون خارج منه

فما يرفع به الاسم الضم والالف والواو وقال الكسائي المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية

ولا يعني بالتجرد غير عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدا بل المراد به انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى

فلا بد فيه من الاعراب ثم انا لو جررناه لشابه المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف الياء ولو فتحناه لشابه غير

المنصرف فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل نحو ... ولا يعترض عليه بالمبتدا فان العامل

عنده هو الخبر قال وانما نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوبات في كلام العرب اكثر ... عنده

مرفوع او منصوب بلا عامل وقال الفراء اصل يا زيد يا زيداه ليكون المنادى بين صوتين ثم اكتفى بيا وحذف

الالف فصار كالغايات فبني على الضم وفتح المضاف لوقوع المضاف اليه موقع الالف يا زيدا فحركته

عنده ليست نصبا فلا ادري ما يقول في نصب المضارع والمفرد النكرة ولم لا يجري المضارع مجراه في كونه

منصوبا قوله مفرد اي الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه نحو يا زيدان ويا زيدون قوله بالمعرفة

ما كان مقصودا قصده سواء تعرف بالنداء او كان معرفة قبله فيعم نحو يا زيد ويا رجل ويا هذا ويا انت و

الضم مقدر في المنقوص والمقصور نحو يا قاضي ويا فتى وفي المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ويونس يحذف

الياء في المنقوص ويعوض منها تنوينا فيقول يا قاض كانه لم يعتد بلام المنقوص ثابتا لعدم السكون بلا لام او

والحذف في يا مري من الارآءة خوفا من الاجحاف بالكلمة وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية

المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك

وهذا الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لما تقرر ان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل

والمبني لمشابهة الاسم واما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف افرادا ولم يبن المفرد

المنكر لانه ليس مثلها تعريفا فلم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى جاز يا انت نظرا الى اللفظ قال يا ابجر بن

ابجر يا انتا انت الذي طلقت عام جعتا وجاز يا اياك نظرا الى كونه مفعولا كما ورد في كلام ابن الاحوص

يا اياك قد كفيتك قاله لابنه لما اراد ان يتكلم واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على

القدر المضطر اليه من التنوين قال سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وعند يونس

ينصب رجوعا الى حركته الاعرابية لما اضطر الى ازالة البناء بتنوين التمكن وانما بني المفرد

على الحركة لان له عرقا في الاعراب وبني على الضم فرقا بين حركة المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قومنا

وحركة المبني نحو يا قوم كما علوا ذلك في نحو قبل ومن قبله ومن قبل قوله ويخفض بلام الاستغاثة

نحو يا لزيد وفتح اه هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى اذا استغيث به نحو يا لله او تعجب منه نحو يا للماء

65

وهي لام التخصيص ادخلت علامة الاستغاثة والتعجب وانما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها

لمعناها اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه من بين امثاله بالاستحضار

لغرابته فاللام معدية لادعو المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول

وجاز ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف الحرف النايب منابه الا ترى انك

تقول ضربي لزيد حسن ولانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد وانما فتحت لام الجر في المستغاث لاجماع

شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك انه قد يلي يا ما هو مستغاث له بكسر اللام

والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعيف اي يا قوم والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير الذي

يفتح لام الجر معه كما يجيء في حروف الجر فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو قوله يا للكهول وللشبان

كسرت لام المعطوف نحو قوله يا للعطاش ويا للرياح وانما يكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه

موقع الضمير نحو يا لله للمسلمين وفتحت اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويطرد كسر لامها

على انه مدعو له والمنادى محذوف نحو يا للدواهي ويا للماء ونحوهما وقد يستعمل للمستغاث له بمن

نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث بالله من الم الفراق ولما

اللام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاول فمعنى يا لله للمسلمين اخصك بالدعاء

لاجل المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد تدخل اللام المفتوحة على المنادى

المهدد نحو يا لزيد لاقتلنك قال مهلهل يا لبكر انشروا لي كليبا يا لبكر اين اين الفرار وقيل ان هذه لام

الاستغاثة كانه استغاث بهم للفرار تهكما ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازا ولا يجوز دخول

اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة فلو قلت يا لزيد فقد كان كذا وانت تحدثه لم يجز ولا يستعمل من حروف

النداء في الاستغاثة والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر في النداء فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها

في المنادى المستغاث به والمتعجب منه والمهدد قوله ولالام قال الخليل اللام بدل من الزيادة في اخر

المستغاث به والمتعجب منه فكل واحد من اللام والالف يعاقب صاحبه ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة

حكم زيادة المندوب فيكون مرة ياء ومرة واوا ومرة الفا كزيادة المندوب على ما يجيء وانما صار المستغاث

والمتعجب منه معربين عند اللام وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء في المنادى ضعيف لانه

للاسم المبني لا بالحرف فغلبت اللام المقتضية للجر حرف النداء المقتضية للبناء لضعفها في اقتضاء

البناء ... كونها اجدر بمقتضى الجر قوله وينصب ما سواها اي ما سوى المفرد المعرفة

المستغاث باللام كان او مع الالف وما سواها ثلثة اقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكرة

مخصوص

لانه ... على المستغاث ... مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف

ليس كلها استغاثة ...

نحو يا الرفع وابو عمرو والنصب وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو والمضاف منصوب
يا الله لـ والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل في العلم الموصوف بابن مضافا الى علم نحو يا زيد بن عمرو

ويعنون بالمضارع للمضاف ما يجي بعده شي من تمامه اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا
وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون للمعطوف مع المعطوف عليه اسما لشي واحد
نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة مثلا وكخمسة عشر الا انه لم يركب لفظه
ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علما او لا فانه مضارع للمضاف
وهذا ظاهر مذهب سيبويه وكذا تقول الثلثة والثلثين عندي وقال الاندلسي وابن يعيش هو انما يضارع
للمضاف اذا كان علما واما اذا لم يكن فقال عندهما في غير العلم يا ثلثة والثلثون او والثلثين كيا زيد والحارث
وهذا اذا قصد جماعة معينة واما اذا قلت يا ثلثة وثلثين نحو يا رجلا وامرأة لغير معين والاول اعني المطول
قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما في خيرا من زيد بل اشد واما نعت هو جملة او ظرف
نحو قولك يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل قال الا يا شاعرا لا شاعر اليوم مثله جرير ولكن في كليب تواضع
وقال العبد احل في شعبي غريبا الوما لا ابا لك واغترابا وقال اذكا طا بحر في جهة نبين عبرة فيما
الهوى يرفض او يترقرق وقال الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام وكل هذا مضارع للمضاف
سواء جعلته علما او لا واذا لم تجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد كما في يا رجل وان لا يتعرف لعدم القصد
كيا رجلا فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلثة وثلثين ظرافا ويا عيدا احل في شعبي غريبا في
يقول في المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلثة وثلثين الظرفاء وكان القياس في الموصوف بالجملة او
الظرف ان يجوز نحو يا حليما لا يعجل القدوس ويا دارا بحزوى الا اذا اسمه لكنه كره وصف الشي بالمعرفة
بعد وصفه بالنكرة فالوصف لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة
قبل النداء فتقول يا حليما لا يعجل غفارا للذنوب هذا وان لم يكن للمعطوف مع المعطوف عليه
اسما لشي واحد بل كان كل منهما اسما لشي مستقل نحو يا رجل وامرأة او لم يكن الوصف بالجملة او الظرف فليس
متنوعا مضارعا للمضاف لانه يجوز جعله مفردا معرفة مستقلا فتقول يا رجل وامرأة ويا رجل الظريف
ولا يجوز مع قصد التعريف يا رجلا وامرأة ويا رجلا ظريفا نحو يا ثلثة وثلثين اذ الاول لا يستقل من دون
الثاني من حيث المعنى بخلاف نحو يا حليما لا يعجل لان الجملة والظرف لا يكونان صفة للمعرفة الا ترى انك
لا تقول في باب لا لا حليما ولا اعلاما من الغلمان في الدار لان الجملة والظرف يصح وقوعهما وصفا للنكرة فقط
انهم منعوا من الجعل نحو يا حليما لا يعجل ويا دارا بحزوى مضارعا للمضاف مع قصد التعريف ابو المجالد
نحو يا رجلا ظريفا فان قيل جعل الجملة او الظرف صلة للذي وقد صح وصف المعرفة قيل يبعد الكلام اذا جرا
عن اصله بزيادة الموصول والتزم هو مع الاختصار الا ترى الى الترخيم وحذف حرف النداء وصح الكناية

66

والفراء يجيز نحو يا رجلا راكبا المعين ويجعله من قبيل المضارع للمضاف حتى انهما اجازا يا راكبا المعين على
حذف الموصوف وفي كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجواز نحو يا رجلا راكبا المعين وفيه اشكال لاستلزام جواز لا رجلا
راكبا ولا قائل به واما سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد فلا يجوز ان يكون المنادى بها مضارعا
للمضاف لان شيئا منها ليس مع متبوعها اسما لمسمى واحد كما في ثلثة وثلثين في العدد ولا يلزم من ضم متبوعها فساد
فساد كما لزم في نحو يا حليما لا يعجل قوله ويا رجلا لغير معين الفراء والكسائي لا يجيزان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة
نحو يا رجلا ظريفا ونحو قوله ايا راكبا اما عرضت فبلغن نداماي من نجران ان لا تلاقيا انما جاز عندهما اما لكون
راكبا وصفا للموصوف مقدر اي يا رجلا راكبا او لكونه معينا ولا يرى البصريون باسا بكون المنادى نكرة غير
موصوفة لا في اللفظ ولا في التقدير اذ لا مانع من ذلك ولجاز تغليب نصب المنادى والمضارع اذا جاز دخول اللام عليهما
نحو يا ضاربا الرجل ويا ضاربا رجلا وان لم يجز دخول اللام نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد لم يجز ضمهما ولعل ذلك
في المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد وكذلك جاز يا زيد
الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يجز في يا زيد ذا المال الا النصب واجرى المضارع اذ دخله اللام مجرى المضاف
قوله وتوابع المنادى المبني المفردة من التاكيد والصفة وعطف البيان الا كان عليه ان يقول
وتوابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة فان توابعه لا ترفع نحو يا زيدا وعمراه
وعمرو لان المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا يكون الا مجرورة تقول يا لزيد وعمرو فعلها
ونصبها الظاهر واعراب المتبوع واما نحو اعجبني ضرب زيد وعمرو فسيجي الكلام عليه في باب الاضافة وقال الا
نا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه فارتفاع نحو الظريف في قولك يا زيد الظريف
على تقدير انت الظريف وانتصابه على تقدير اعني الظريف وليس بشي اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع
احكامه ثم يقول توابع المنادى على ضربين اما بدل وعطف نسق مجرد عن اللام او غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهي
النعت والتاكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اي كالمنادى
الذي باشره حرف النداء سواء كانا مفردين او لا وسواء كان متبوعهما مضموما او لا فتقول يا زيد ورجلا
اذا قصدت التنكير كما تقول يا رجلا وتقول يا زيد ورجل اذا قصدت التعريف وكذا يا عبد الله ورجلا
ويا عبد الله ورجل وكذا اذا كانا مضافين او مضارعين نحو يا زيد عبد الله ويا عبد الله وطالعا جبلا في
تقول البدل يا زيد اخا نا في يا عبد الله اخ وذلك لان عطف النسق من حيث المعنى منادى مستانفا
فاذا لم يمنعه في اللفظ مانع من مباشرة حرف النداء اعني اللام جعل في اللفظ كالمنادى المستانف الذي باشره
حرف النداء هذا ما نص عليه سيبويه واجاز المازني يا زيد وعمرا على الموضع اذ بين ما باشره حرف النداء حقيقة

وبين ما هو في حكم المباشر فرق قالوا ونظير ذلك رب شاة وسخلتها وعلى ما اجاز التمتع نحو يا زيد وعمرو
بالرفع حملا على اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله وزيدا بالنصب وكل ذلك بناء على انه قد يجوز في التابع ما لا يجوز
في المتبوع وكذا البدل سار مسد المتبوع وجاز تقليبه مقامه فجاز ان يكون في اللفظ كالنداء المستانف
والذي ارى ان عطف البيان هو البدل كما يجي في باب التوابع فيطرد فيه حكم البدل نحو يا غلام زيد ويا ذا المال
بكر بالضم فيهما ويجوز في البدل لان البدل كالمستقل فيبقى يا غلام زيد بالرفع كما يجي في التوابع فان قيل اذا كان
البدل والمعطوف المجرد عن اللام في حكم ما باشره الحرف المباشر لمتبوعها فليجز لا رجل غلام لعمرو في البدل ولا غلام
وجارية في العطف قلت لم يطرد ذلك فيما بالابتنا اسم لا للتركيب على ما قيل ولا تركيب مع كون احد
جزئي المركب مقدرا واما الان على الاصح فلضعف مشابهتها الان كما يجي في بابها الا ترى الى الغائها
عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها نحو لا فيها غول والى الغائها بتكرر اسمها فاذا ضعفت عن التاثير مع ظهورها
فكيف تؤثر مع تقديرها بخلاف يا على انه قد جاء لا غلام وجارية بالفتح في المعطوف واما الضرب الثاني من التوابع اعني
النعت والتاكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف النسق ذا اللام فنقول ان كانت تابعة للمنادى المعرب
تبعته اعرابا معارف كانت او نكرات اذ لا محل للمتبوع غيرها وقال الاخفش في عطف النسق ذي اللام التابع
للمعرب يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث وذلك لقوة كونه في حكم المستانف
بمعنى كانه باشره حرف النداء كما تقول في يا ايها الرجل وكذا اجازهم عطف البيان المفرد التابع للمعرب
نحو يا اخانا زيد وقال لان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره وقد قدمنا ان عطف البيان
هو البدل فيلزم اذن ضمه اذا كان مفردا تبع المعرب والمبني وان كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبني
على ما يرفع به لو كان الضمة ظاهرة او مقدرة نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى ويا هذا فلا يخلو التوابع اما ان تكون
مضافة او لا والمضاف اما للفظية كما في يا زيد الحسن الوجه قال يا ذا الخوفنا بمقتل شيخه حجر تمني صاحب الاحلام
وكذا المضارع للمضاف نحو يا هؤلاء العشرون رجلا واما معنوية نحو يا زيد ذا المال والاولى حكمها حكم المفردات
لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذن في حكم المضارع للمضاف والمضارع اذا كان
تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف انما اذا كان منادى فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب
والثانية اي المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد ابا عبد الله في عطف البيان ويا زيد ذا المال في
الوصف ويا تميم كلكم في التاكيد ويا زيد ويا تميم كلهم ... لان اللفظ تميم قبل النداء لان الخطاب بعد عارض
وعطف النسق ذو اللام لا يكون مضافا اضافة حقيقية وابن الانباري يجيز في هذه المضافات الرفع
ايضا كما في المفرد لما لم يكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها ونصبها تقول في الوصف يا زيد الظريف والظريف

وفي عطف البيان عند النحاة يا غلام زيد وزيدا وفي التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين وفي المعطوف ذي
اللام يا زيد والحارث والحارث واما التاكيد اللفظي فان حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد لانه لفظا
ومعنى كانه حرف النداء باشره كالاول وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا قال رؤبة اني واسطار سطرن سطرا
لقائل يا نصر نصر نصرا وفي جعل ابي علي يا زيد زيد بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لان فيه ان ما يفيده الاول
... معنى التاكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد فان وصفت الثاني نحو يا زيد زيد الطويل فابو
عمرو يضم الثاني ايضا على انه تاكيد لفظي للاول موصوف او بدل منه لما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى
بالناصية ناصية كاذبة كما ذكرنا في لزيد صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون الثاني مع ... وصفه
وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم لا يوصف به وحكى يونس عن رؤبة انه كان يقول يا زيد زيدا الطويل بنصب
زيدا الثاني على انه توكيد مثل يا تميم اجمعين فلا يمتنع اذن رفعه وذلك لانك لما وصفته صار مع صفته كالوصف
للاول فعلى هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه مع الوصف اكثر منهما لو لم يوصف لصيرورته مع الوصف كالوصف
للاول كما يجي في قولهم لا ماء ماء باردا ثم اعلم انه انما جاز الرفع في المفرد حملا على اللفظ ولم يجز في المضاف عند
غير ابن الانباري لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع لما وضعت
تابعة للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه الا ترى انك لا تقول جاءني هؤلاء الكرام بجر الصفة حملا على اللفظ
بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه لما كانت الضمة التي هي حركة البناء تحدث في المنادى بحدوث حرف
النداء وتزول بزواله صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكذلك فتحة نحو لا رجل فلما شابهت الضمة
الرفع جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للمرفوع وقلل شيئا من استنكار تبعية حركة الاعراب لحركة البناء
التي هي خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بتلك الحركة بخلاف
التابع المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب واما ابن الانباري فلم ينظر الى تصور وقوعها موقع المنادى
بل نظر الى مشابهة متبوعها المرفوع وتابع المرفوع مرفوع سواء كان مضافا او مفردا وليس ببعيد في القياس لكنه لم يثبت
فان قيل لم يجز بناء التوابع المفردة ولا سيما الوصف كما في لا رجل ظريف فكنت تقول يا زيد الظريف واللام
لا يمنع البناء كما لم يمنع في الخمسة عشر قلت انما جاز ذلك في لا لان النفي في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان
لا باشرت الوصف وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة في الرجال الذين فيها فالمنفي مضمون الصفة
فهي لنفي الظرافة لا لنفي الرجال فكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى
هو المتبوع على الاصح ... الاخفش في مسالة المكبرات ان بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو يا زيد الطويل
ويا غلام زيد انهما مبنيان على الضم كما في البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل قوله الخليل والمعطوف ...

والحارث

بنظر الى البدل وعطف البيان

الرفع اى في المنسوق ذى اللام وانما اختار الرفع مع تجويز النصب نظرا الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم يصح مباشرة حرف النداء فالرفع اولى تنبيها على استقلاله معنى كما في يا ايها الرجل وابو عمرو بن العلا يختار النصب لانه لاجل اللام يمتنع وقوعه موقع المتبوع فاستبعد ان يجعل حركته كحركة ما باشره الحرف فكان الرجحان ينظر الى كونه تابعا والاصل في التوابع ان تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في البناء ويلزم الخليل وابا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع والنصب في التابع المذكور مع كون التابع معمولا للمعمول

قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل اى المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان ذو اللام مثل الحسن مما في عروض اللام وجواز حذفها لانه اذن يجرد عن اللام ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام كما في الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف يضم ويحتاج ههنا الى معرفة لزوم اللام في الاعلام وعروضها وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اى كان في الاصل لجنس ثم كثر استعماله

وصار لكثرة الاستعمال علما له

لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليفيد الاختصاص بواحد فيسمى ذلك بالعلم الاتفاقي وكانت اللام فيه لازمة لانه لم يعرف الا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم وذلك اما في الاسم كالبيت والنجم والكتاب واما في الصفة كالصعق ومن الاعلام الاتفاقية ما يكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا من الصفة او المصدر اولا والمنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل والعلا والمصير يكون اللام فيها عارضة غير لازمة لانها لم تصح مع الاعلام اعلاما حتى تكون كاحد اجزائها بل انما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية فان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك للمح الوصفية الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح كالحسين وذمه ان كانت متضمنة للذم كالقبيح والمراد ان سمي بها فكانك اخرجتها عن العلمية واطلقتها على المسمين اوصافا ومن ثم قيل في المثل هاتيا لهنا والصفات قبل العلمية اذا استعملت في بعض ما يصلح له كانت مع اللام كالضارب لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر واجريت مجرى الصفات لانه قد يوصف بها نحو صوم و[illegible] وليس جاز دخول اللام في الاعلام المنقولة عن الوصف والمصدر مطردا الا ترى انك لا تقول في محمد وعلي المحمد والعلي بل يجوز دخول اللام في اكثرها وما ليس منقولا من الوصف والمصدر وان كان في الاصل المنقول منه معنى المدح او الذم فالاولى ان لا يلمح الاصل نحو الاسد للمسمى باسد والكلب في المسمى بكلب قالوا ابنوا الليث في بني ليث ابن بكر شاذ وان لم يكن في الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقي فاما ان يوصف العلم او يعرف باللام وذلك اصل فعلا وليس بمطرد قال علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم باييض ماضي الشفرتين يماني وقال رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين

لعماله لو احد من ذلك الجنس مختصة بمن بين ذلك [illegible]

اما يسميه

٦٨

والثلثا والاربعا والخميس فمن الغوالب فيلزمها وقد تجرد الاثنان عن اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه ولذلك لكونها غالبة وان لم يثبت الثلثا والاربعا والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة الممهدة في كون الاعلام اللازمة اللام في الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فيقدر كونها اجناسا وكذا في نحو الثريا والدبران والعيوق والسماك لم تثبت الفاظها اجناسا ولم يعرف في بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين ولاخواته كما عرفته في الثلاثا والاربعا وربما يكون في بعض الاعلام ما [illegible] ثبت لفظه جنسا لكن لا يعرف كيفية علميته في واحد من جنسه كالمشتري في الكواكب المعين فانا لا ندري ما معنى الاشتراك فيه ولذلك قال سيبويه وما لم يعرف بين هذا الجنس باصله فملحق بما عرف وعند المصنف ما لزمته اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال الفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره كالثلاثا والاربعا والدبران والمشتري ليس من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما قال بل هي اسماء موضوعة لمسمياتها وانما ارتكب سيبويه ذلك الطريق اجراء للازم لا بها مجرى واحد في التقدير لما امكن وكان الاكثر ما ثبتت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس فالحق القليل بالاعم الاغلب فالغوالب عند سيبويه على اربعة اقسام احدها ما ثبتت جنسيته لفظا وعرف فيه المعنى الشامل للمسمى المعين ولاخواته كالنجم والصعق وابن عباس وثانيها ما لم يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسيته لفظا كالثلثا وثالثها ما لم يعرف فيه ذلك المعنى [illegible] ثبت جنسيته لفظا كالدبران والعيوق الكوكبين لا يعرف معنى العوق والدبور فيهما هذا خلاصة ومذهب المبرد ليس مما احال عليه المص ولا يدل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل يلمح بهما الوصفية الاصلية فقط كانه مجرد عنهما لان تعريفه بالعلمية قال وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد منها فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصعق معا اختيار الرفع لان اللام لا يفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب المص اليه

قوله والمضاف المعنوية اى التوابع المضافة فهي في مقابلة قوله قبل وتوابع المبني المفردة وليس في نسخ الكافية بقيد المضافة المعنوية ولا بد منه لان اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفردة وذكر في شرح المفصل في تجويز الرفع في نحو يا ذا الجمة وفي نحو يا صباح ياذا الضامر العيش مع انهما مضافان علميين احدهما ان ضمير الاسم الاشارة لا يكون الا مفردة كما يجيء في باب الوصف وكانه قال ياذا الرجل الضامر العيش فالصفة في الحقيقة مفردة والثاني ان اللام في الضامر والجمة اسم موصول مع صلته في حكم المفرد وان كان مضافا للمضاف وكانه قال الذي ضمرت عيشه ولو كان [illegible] ضمرت عيشه قبل حركة لم يكن الا الرفع

فكذا لما كان شرط دخول علامة في قولك يا زيد الحسن الوجه فان الموصوف ليس كاسم الاشارة ولا يكون الا باللام موصولا الا في اسم الفاعل والمفعول ويجوز رفع الوصف اتفاقا فالاولى ما قدمناه وهو الاضافة اللفظي ولئن كان مضافا لكن لا يجري تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب بل انما يجري مجراه اذا كان منادى قوله غير ما ذكر اي غير ذي اللام قوله مطلقا اي مفردين كانا او لا وكان متبوعا مضموما او لا قوله والعلم الموصوف بابن الى حكم ابنة حكم ابن فيما ذكر واما بنت فليس مثلها في النداء اما في غير النداء ففي جريه مجراها وجهان والاولى المنع لان التحقيق فيهما التخفيف لفظا وخطا لكثرة استعمال ابن ولم يكثر استعمال بنت والشرط ان يكون العلم موصوفا بابن متصلا به وصفه احترازا عن نحو يا زيد الظريف ابن عمرو فانه لا ينبغي للمنادى في مثل اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشرط اربعة وهي كون المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل ابن زيد وكونه موصوفا بابن احترازا عن نحو يا زيد ابن عمرو في النداء على ان ابن عمرو مبتدأ وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم احترازا عن نحو يا زيد ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى ولا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها والكثرة مناسبة للتخفيف فخفف لفظا بالفتح وذلك لكون الفتح حركة المستحقة في الاصل لكونه مفعولا وخففوه خطا بحذف الف ابن وابنة والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باي صفة منصوبة كانت نحو يا زيد الكريم وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرف علما كان او لا اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفقي اللفظ نحو يا عالم ابن العالم والعلم المتصف بابن وابنة الجامع للشرائط الاربع في غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبا وبحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاءني زيد بن عمرو وقوله جارية من قيس بن ثعلبة شاذ وان اختل احدى الشرائط لم يحذف التنوين والالف خطا والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة لا تثنيتهما وجمعهما لانه لم يكثر استعمالها كذلك وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا لان المثنى والمجموع ليسا بعلمين وايضا لم يكثر استعمالها قوله واذا نودي المعرف باللام قيل اي لو دخل اللام في المنادى فاما ان يبنى معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين فهي كالتنوين فمن عد قبل بناء الاسم معها كالخمسة عشر ودخلها والآن فاستكره دخولها طردا في المنادى المبني واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البناء وهي وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف وقال بعضهم انما لم يجمع بينهما لاستكراه اجتماع حرفي التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين في احدهما من المعاني ما في الآخر وزيادة لا يستنكر ... على ما يجيء في موضعهما قالوا وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله ويا انت بل الممتنع اداتي التعريف لحصول الاستغناء باحديهما وقال المبرد في الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف النداء ثم

69

ما قال في يا الله ويا عبد الله وقال الكوفيون في اسم الاشارة ينكر ثم يعرف بحرف النداء الغايب من الاشارة ومن ثم لا يقال هذا اقبل اي يا هذا والحاجة الى ما ارتكبوا اذ لا منع من كون الشيء المعين واحدا مقصودا بالنداء واي محذور في اجتماع مثل هذين التعريفين هذا ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى شيء آخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم احتياطا الى المخصص الذي هو ذو اللام وذلك انه من ضرورة المنادى ان يكون متميز الماهية وان يكون معلوم الذات فلا معنى لا شيء ويا موجود الا ان يكون مثلهما عند المخاطب ما فيه شيء مما يكون في العقلاء الا انه يقع عليه اسم الشيء الموجود وهذا مجاز وكلامنا في الحقيقة فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة ايا اما بشرط قطعه عن الاضافة اذ هي مخصصة نحو اي رجل واسم الاشارة اما لفظ شيء واما بمعنى شيء فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اي اسم الاشارة فانهما وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما بشيء اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او بالوصف واما اي فباسم آخر بعده واما ضمير الغايب فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده وان اتفق ذلك فالاغلب ان يكون ذلك منكرا كما في ربه رجلا واما نحو نعم رجلا زيد فقليل واما الموصول فانه وان ازال ابهامه ما بعده لكنه جملة ثم نقول ان ايا المقطوع عن الاضافة احتاج الى الوصف من الاشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما فزال الابهام باسم بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد تزول ابهامه بالاشارة الحسية فلا ... اقتصر على يا هذا دون يا ايها ومن ثم جوز بعضهم في نعت يا هذا النصب والرفع كما في يا زيد الظريف واوجب رفع نعت اي وفصل بعضهم في وصف يا هذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغن عنه والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل واما المازني والزجاج فجوزوا الرفع والنصب في وصف اسم الاشارة واي قياسا على نحو يا زيد الظريف وانما قطع اي المتوصل به الى نداء ذي اللام عن الاضافة لما ذكرنا من قصد الابهام وايضا لو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا ذو اللام الذي هو وصفه فلم يكن التنبيه على كونه مقصودا بالنداء كما امكن بلزوم الرفع وترك النصب وابدل هاء التنبيه من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو من مضاف اليه ومن تنوين قائم مقامه نحو ايا ما ... وليس هنا موضع التنوين فلم ... وايضا التنوين بدل من مضاف اليه معلوم مقدر كما في قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض وكلا هدينا والقصد هنا الابهام وهاء التنبيه ايضا مناسب للنداء اذ النداء ايضا تنبيه ثم ... لكون اسم الاشارة اوضح من اي وصف اي به في بعض المواضع نحو يا اي هذا فيقتصر عليه وانما توصل باي الى نداء اسم الاشارة لانه انما يشار به المخاطب الى شيء هو في اصل الوضع غير المخاطب ولهذا يؤتى فيه بحروف الخطاب كما يجيء في بابه فنحو شيء في بعض الاماكن من ان يخلو حرف لجعله مخاطبا اي حرف

ولم ينسب عن الاضافة ثم

اسم الاشارة في الكلام

في نقص المواضع

النداء فنصل بينهما اي لبشاكرهما في النظم ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايها الرجل فعلى هذا ليس يا ايها هذا
الرجل لاجل نداء المعرف باللام على ما اوما اليه المص بل لاجل نداء اسم الاشارة بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو
يا ايهذا من دون الوصف باسم الجنس قال الاخفش في يا ايها الرجل اي موصول وذو اللام بعده خبر مبتدء
محذوف والجملة صلة اي انما وجب حذف هذا المبتدء لمناسبة التخفيف المنادى ولا سيما اذا زيد عليه
كلمتان ايها فيصح تقويه مذهبه بكثرة وقوع اي موصولة في غير هذا الموضع وتبعيده كونها موصوفة كما يجيء في
باب الموصولات قيل لو كانت موصولة لكان مضارعة للمضاف فوجب نصبها الجواب انه اذا حذف صدر
صلتها فالاغلب بناءها على الضم كما ياتي في الموصول فحرف النداء على هذا يكون داخلا على اسم مبني على الضم فلم يغيره
وان كان مضارعا للمضاف كما في قولك يا من قال كذا والاكثرون على ان ذا اللام وصف اسم الاشارة
في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهي الرجولية وهذا حد النعت كما يجيء اي ما دل على معنى
في متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط في الوصف كما يجيء
في بابه ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام كما ياتي في باب النعت اما اسم الجنس
فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت اسماء الاشارة بيان ماهية المشار اليه
فمن ثم قبح نعتها من الصفات المشتقة الا بما يخص بعض الماهيات نحو هذا العالم فقبح هذا الابيض واما التعريف
باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا ايضاح
النعت المنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل المعهود لان هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذي دل عليه
الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر بهذا احتياج المبهم الى الصفة فمن ثم لا يجوز الفصل بين النعت
والمنعوت ههنا فلا يقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز الضمير ان توصفا به نحو هو كلاء
الرجل ذا الفرس والبقر قولـــه والتزموا رفع الرجل اي اسم الجنس الواقع صفة لاي وهذا كان القياس
جواز نصبه ايضا كما في يا زيد الظريف فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكروا الخلاف في تجويز
نصبه قبل قولـــه وتوابعها اي التزموا رفع توابعها اعلم ان تابع المنادى عند النحاة مثل متبوعه مطلقا
ان كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا ويحمل تابع التابع على ظاهر اعراب التابع سواء كان للمنادى اي او هذا او غيرهما تقول
في غيرهما يا زيد الطويل ذو الجمة اذا جعلته صفة للطويل كذا جملة على زيد نصبت ومن نصب الطويل نصب ذا الجمة
لا غير كان نعتا للطويل او لزيد وانما في اي خاصة ان التابع الذي يجيء بعد وصفه ليكن الا تابعا لوصف اي الذي هو
المنادى في الحقيقة اي وصلة اليه فعلى هذا اذا كان ذلك التابع موصوفا فالواجب الرفع نحو يا ايها الر
فعلى هذا لا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب اذن ان يكون عبد الله صفة لاي

هو لما التزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء فكانه اسم مفرد وانما الطويل مثل يا زيد الطويل
٢ م

٧٠

ولا يجوز لانه لا يوصف الا بذي اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه وكذا يجوز
يا ايها الفاضل والحسن الوجه وان ابدلت من وصف اي فان جعلت المبدل منه في حكم الطرح لم يجز الا ان يكون البدل
مما يجوز كونه صفة لاي اعني الجنس ذا اللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح
جاز يا ايها الرجل زيد برفع زيد وسيجيء في باب البدل انه يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح وتركه نحو يا عالم زيد
بالضم ويا عالم زيد وزيدا بالرفع والنصب ولا يجوز نحو يا ايها الرجل زيد بضم زيد بدلا من اي لما تقدم ان
التابع الذي بعد وصف اي لا يتبع اي واما اذا جئت بعد وصف الاشارة فيجوز فيه الاعراب لان اسم الاشارة
قد يستعمل من دون وصف فتقول يا هذا الرجل زيد وذا المال حملا على الوصف وزيد بالضم وذو المال
حملا على هذا واذا كان ذلك التابع عطف نسق مجردا عن اللام فلا يجوز الا حمله على هذا نحو يا هذا الرجل وذو الجمة لانك
لو حملته على الوصف كان وصفا لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا بذي اللام كما قلنا في اي ولا يجوز عطف
المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذي هو صفة للمنادى المضموم نحو يا زيد الطويل وذو الجمة اما النصب فلان
المنصوب يعطف على المرفوع واما الرفع فلان حق المعطوف جاز فيه ما استعمل المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد وذو الجمة
برفع ذو قال فلم يبق الا النصب عطفا على زيد واجاز المازني الرفع حملا على الطويل ويمتنع من كون المعطوف
كالمعطوف عليه في كل ما يجب له ويمتنع عليه الا ترى الى قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث والجواب انه كان
القياس امتناع نحو يا زيد والحارث لكنه انما جاز لان المانع من نحو يا الحارث اجتماع يا واللام لفظا ولم يجتمعا
في يا زيد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل حيث لما اجتمعا في الصورتين نفترا الا لفظا قولـــه لانها توابع
معرب يومئ الى ان المعرب لا يحمل الا على ظاهر اعرابه وفي الموضعين اما الاول فلان المضاف
اليه اضافة غير محضة له محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد وكذا
ما اضيف اليه المصدر واما الثاني فلانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه المصدر
واسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة ولان جاء في الفاظهم ما يوهم خلاف ذلك فهو يضمر له عاملا كقولك في ضارب
زيد وعمرو ان التقدير ضارب زيد وضارب عمرو وان الجر في نحو الحسن الوجه اليد الرفع في المعطوف كل هذا كراهة
لمخالفة التابع لظاهر اعراب المتبوع الى المحل الخفي لكنه يستدل عليه باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان
زيدا لمنطلق وعمرو وقوله ان يركب ان علم غير المؤكدة اعني عمرو مع جزم المقدر عطف على الجملة المذكورة اعني ان مع
اسمه وخبرها ويقول ان الاسم عطف على الاسم وكذا يقول في نحو قوله من دون عمران والذود دون مقعد
فلن تعك العواذل ينصب دون قوله فلسنا بالجبال ولا الحديدا ان المنصوب عطف على الجار والمجرور وقوله
والتزموا رفع الرجل كانه جواب عن سوال تقديره انه اذا كان صفة المنادى المضموم فلم لم يجز نصبه كما في يا زيد

الظرف قوله وتوابعه كانه جواب عن سؤال مقدر وارد على الجواب عن السؤال الاول اي اذا كان نحو المقصود بالنداء
المقصود بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل
في يا ايها الرجل كالنعامة اذا قيل لم وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد الذي باشره حرف النداء لكونه مقصودا
دون موصوفه فاذا قيل فيجب اذن ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم قيل هو ليس نفس المنادى
المضموم بل مثله قوله وقالوا يا الله خاصة يعني لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام الا لفظ
الله قيل انما جاز ذلك لاجتماع شيئين في هذه اللام لزومها الكلمة فلا تفارقها الا نادرا قال [illegible]
الكبار وكونها بدلا من همزة الاله فلا يجمع بينهما الا قليلا قال معاذ الاله ان تكون كظبية ولا دمية ولا عقيلة ربرب
واما النجم والصعق والذي وبابه فان اللام لازمة لكنها ليست بدلا من الفاء واما الناس فان اللام فيه عوض من الفاء
واصله اناس لا يجتمعان الا في الشعر كقوله ان المنايا يطلعن على الاناس الآمنينا الا انها ليست لازمة اذ يقال
في السعة ناس قالوا واصله الاله فعال بمعنى مفعول والاله العبادة واله بفتح العين اي عبد فاله بمعنى
مالوه اي معبود حقا فالاصل من الاعلام الغالبة كالصعق كانه كان عاما في كل معبود ثم اختص بالمعبود
بالحق لانه اولى من يوله اي يعبد وصار مع لام العهد علما له فكثرة استعمال هذا اللفظ صار تخفيف همزتها اغلب
من تركه وصار الالف واللام كالعوض من الهمزة لعلة اجتماعهما ولا يقول اجتماعهما يختص باللفظ كما قلنا في الاناس
وذلك انه قد يجيء الاله في السعة اورد ابو الفرج الاصفهاني في اغاني امية ابن خلف كان يسمي عبد الرحمن [illegible]
عبد الاله فلما خففت الهمزة نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو قياس [illegible] فصار الاله ثم اسكنوا اللام الاولى
وادغموها في الثانية ولا يدغم لو خففت [illegible] غالب كما
عليه في ابيه فكان اللامين [illegible] والاكثر في يا الله قطع الهمزة وذلك للايذان من اول الامر ان الالف
واللام خرجا عما كانا عليه في الاصل وصارا كجزء الكلمة حتى لا يستنكر اجتماع يا واللام فلو كانا بقيا على اصلهما
لسقط الهمزة في الدرج اذ همزة اللام للتعريف همزة وصل وحكى ابو علي يا الله بالوصل على الاصل وجوز سيبويه ان
يكون الله من لاه يليه اي استتر فيقال في قطع همزة فاجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ اختص باشياء لا يجوز
في غيره كاختصاص مسماه تعالى وعلى [illegible] ما يخص اللهم وتا الله وها الله ولا الله وها الله وذا الله مجرورا بحرف
مقدر في السعة وافا الله بقطع الهمزة كما يجيء في باب القسم وقوله من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالود
عني شاذ وجه جوازه مع الشذوذ لزوم اللام وقوله فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تكسبانا شرا اشذ وبعض
الكوفيين يجوز دخول يا على ذي اللام مطلقا في السعة والميم في اللهم عوض من يا [illegible] تبركا باسمه تعالى
وقال الفراء يا الله امنا بالخير فخفف بحذف الهمزة وليس بشيء لانك تقول اللهم [illegible] بين يا والميم

المشدده ضرورة قال اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما وقد يزاد في آخره ما قال وما عليك ان
تقول كلما سبحت او صليت يا اللهم ما اردد علينا شيخنا مسلما ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف اخوته
اعني الاسماء المختصة بالنداء نحو يا هناه ويا نومان ويا ملكعان وقد اجاز المبرد وصفه لانه بمنزلة يا الله وقد يقال يا الله الكريم وقد [illegible]
استشهد بقوله تعالى قل اللهم فاطر السموات وهو عند سيبويه على النداء المستأنف وبالاري في الاسماء المختصة بالنداء
ما تقدم منا الوصف بل السماع مفقود فيها قوله وكلم في مثل يا تيم تيم عدي الضم والنصب يعني يجوز
للمنادى المفرد المكرر اذا اولى الثاني اسم مجرور بالاضافة فالثاني واجب النصب ولكن في الاول الضم والنصب قال يا تيم
تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر قال [illegible] يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل اما الضم في الاول
فواضح لانه منادى مفرد معرفة والثاني عطف بيان [illegible] او بدل على ما ياتي في بابه واما نصب الاول فقال سيبويه ان
تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه [illegible] لفظي لتيم الاول وقد عرف في توابع المنادى المبني ان التاكيد
اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت او بنائية فكان الاول محذوف التنوين للاضافة
فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف ويشبهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه في لا ابا لك لتاكيد
اللام المقدرة وانما جيء بتاكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني
بلا مضاف اليه وبلا تنوين معوض عنه ولا بناؤه على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف
والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب كما يجيء في باب الاضافة لانه لما كرر الاول بلفظه
وحركته بلا تغيير صار كان الثاني هو الاول فكانه لا فصل هناك الا ترى انك تقول ان زيدا قائم مع قولهم لا يفصل
بين ان واسمها الا بالظرف وتقول لا رجل في الدار مع ان النكرة المفصول بينها وبين لا التبرئة واجب الرفع نحو قوله
تعالى لا فيها غول وقال ولا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء مع ان حروف الجر لا تدخل الا على الاسم ويمكن ان
يكون قوله صاليات ككما يؤثفين من هذا فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية وقال المبرد ان تيم الاول
مضاف الى عدي مقدر يدل عليه هذا الظاهر ولم يبدل من المضاف اليه التنوين كما ابدل في قوله تعالى كلا هدينا لان
القرينة الدالة على المحذوف موجودة بل مثل المضاف اعني عدي الظاهر الذي اضيف اليه تيم الثاني فكان المضاف
اليه الاول لم يحذف واذا جاز حذف المضاف اليه في مثل مع اختلاف المتضايفين نحو قوله بين ذراعي وجبهة الاسد
وقولهم نصف وربع درهم فهو مع اتفاقهما اجوز لان كثرة التكرار ادعى الى الاستكراه فهو عند المبرد في الاصل مضاف
[illegible] اليه بعدها [illegible] عند سيبويه ليست الاضافة مكررة وقال بعضهم بعد موافقة المبرد في ان اصله يا تيم عدي
تيم عدي ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر والذي اضيف اليه الثاني محذوف بحال ما حذف المضاف اليه من الثاني
بقي يا تيم عدي تيم فقدم تيم على عدي لما ذكرنا في قول سيبويه وكذا نقول هذا القائل في نحو ذراعي وجبهة الاسد

مثل باب يا غلامي وقال الزام وما ابزهم ...

الا انه لا يطرد لههنا ان نقول ان الفصل كلا فصل لان المضاف الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في تيم تيم عدي في الاولى قول المبرد وقد اجاز السيرافي وجها رابعا في نحو يا تيم تيم عدي وهو انه كان في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح ابتاعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا في قوله والعلم الموصوف بابن ان الكوفيين يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف كما ضرب باي صفة كان لان تيم عطف بيان للاول فهو كالوصف في التبيين قوله والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي الخ اختلف في ياء المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان وضع المفردات ينظر الى الكلم حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه وباء الجر ولام وياء المتكلم اصلها الحركة لئلا يبتدأ بالساكن واصل حركتها الفتح لان الواحد لا سيما حرف العلة لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلم حال افرادها ممنوع وظاهر انه نظر في المفردات الى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والاعراب لا يكون الا حالة التركيب على البناء على ثلثة احرف ما زاد بل جاز وضعها على حرف او حرفين كما وضع ياء الضمير وكافه ونحوهما من هذا وعلى كل حال فلا شك ان اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا الا اذا لم يلزم اجتماع ساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة وهذا اعني الفتح والسكون مطردان في غير المنادى ايضا نحو جاءني غلامي واما يا غلام بحذف الياء فلان النداء في البناء ابدا موضع تخفيف الا ترى الى الترخيم وذلك لان المقصود في قصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهذان الوجهان لا يكونان في كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل في الاسم الذي غلب عليه الاضافة الى الياء واشتهر بها ليدل على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى نحو يا غلام ويا اب بالفتح اجتزاء بالفتح عن الالف مما فتح يا بني واصله يا بنيا فليس بشاذ كما شذ يا غلام لاجتماع اليائين وقد يضم في النداء ما قبل الياء المحذوفة وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم وربما ورد في الندرة الحذف والقلب في غير النداء ولكن الحذف في الفواصل والقوافي ليس بنادر طلبا للازدواج قوله وبالهاء وقفا اذا وقفت على يا غلاما فالهاء لبيان الالف كما يجيء في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامي بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على حذف يائه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضي باسكان الضاد كما يجيء في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامي بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح قوله وقالوا يا ابي ويا امي يطرد فيهما ما في سائر المنادى المضاف الى الياء ويزيدون عليها جوازا ابدال الياء تاء تانيث هذا عند البصريين قالوا والدليل على انها بدل منها انهم

لوقع الكلمات الى حال تركيبها لم
عن المتكلم التي ليس فيها حال
صح

لا يجمعون بينهما وانما ابدلت تاء تانيث لانها تدل في بعض المواضع على التفخيم كما في علامة ونسابة والاب والام مظنتا التفخيم ودليل كونها للتانيث انقلابها في الوقف هاء وقال الكوفيون التاء للتانيث وياء الاضافة مقدرة بعضها بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابتي ويا امتي ايضا ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من الياء للترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا اب ويا ام على ما حكى يونس لئلا يلتبس بنداء الاب والام بلا تاء والفراء يقف عليها بالتاء لانها ليست للتانيث المحض كما في اخت وبنت والاولى الوقف بالهاء لانفتاح ما قبلها كما في ظلمة وغرفة بخلاف تاء اخت وبنت فمن وقف عليها بالتاء كتبها تاء ومن وقف بالهاء كتبها هاء لان مبنى الخط على الوقف وانما فتح هذه التاء لانها بدل من ياء حركتها الفتح لو حركت وقال الاندلسي اصل يا ابت ويا امت يا ابتا ويا امتا فحذف الالف الاول وهو ضعيف لان الالف خفيفة لا يستثقل فيحذف واما حذفها في يا ابن ام ويا ابن عم فحمل للثقل الحاصل بالتركيب وقيل في يا ابت ويا امت انهما رخما بحذف التاء ثم زدت التاء المفتوحة كما يجيء في قوله كليني لهم يا اميمة ناصب وقد يقال يا ابت ويا امت بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر لما بينه الكسرة للتاء التي هي اصلها وجاز يا ابتا ويا امتا لا نجمع بين العوضين بخلاف يا ابتي ويا امتي فانه لا يجوز لانه جمع بين العوض والمعوض عنه قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي المضاف الى ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادى فهو كما اضيف اليه غير هذا الام والعم اذا اضيف اليهما ابن او بنت منادى فانه يجوز فيهما تخفيف الياء قياسا بالحذف او القلب الفا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر استعمال نحو يا غلام اخي فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز في باب يا غلامي من الاربعة الاوجه ويزيد عليه بابا اخر وهو فتح الميم نحو يا ابن ام ويا ابن عم اجتزاء بالفتح عن الالف لزيادة استثقاله فهو في تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلام ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم او كسرها اكثر من حذف نحو يا غلامي قوله وترخيم المنادى جائز الا انما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته ولكون المقصود في النداء هو المنادى له فقصد سرعة الفراغ من النداء للافضاء الى المقصود فحذف آخره اعتباطا وهو حذف في آخره تخفيفا يعنون بالحذف التخفيفي ما لم يكن له موجب كما كان في باب قاض وعصى والا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون لهذا ايضا حذف بلا علة وحذف الاعتباط مع انه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم وهذا الذي ذكره ان كان حد الترخيم خرج منه ترخيم غير المنادى فان اردنا الحد الشامل لجميع اقسامه قلنا هو حذف آخر الكلمة اعتباطا جوازا فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا لانهما بعد آخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء والجزء الاخير من نحو بعلبك لان المحذوف صار آخر الكلمة بدليل تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف الياء في نحو يا غلام لان المضاف اليه ليس آخر الكلمة الا ترى ان ورود الاعراب على ما قبله ويخرج

منه الحذف في باب عصا وقاض ولان الحذف لعلة لا اعتباطا ومجيء ... حذف لام نحو يد ودم لانه واجب

قوله وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة شرط ترخيم المنادى خمسة اربعة منها عدمية ثبوتية وهي ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له وان لا يكون مستغاثا ولا يكون مندوبا ولا يكون جملة والشرط الآخر ثبوتي غير متعين بل هو احد شرطين احدهما كونه بتاء التأنيث وانما لم يذكر المص مضارع المضاف لان حكمه حكم المضاف وانما لم يقل ولا مندوبا لان المندوب عنده ليس بمنادى كما مضى واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني نحو قوله أ حظكم يا آل عكرم واذكروا اواصرنا والرحم بالغيب تذكر وقوله ابا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي موته فيجيب اي يا آل عكرمة ويا عروة وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى كما في قول ذي الرمة ديار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب وقوله ليبكني الله ما فعل الصوارم والقنا في عمرو وجابر وصبية الاغنام وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تأبط والفراء و... الاخفش جوز ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط لان حركة الاوسط كالحرف الرابع فيرخمان نحو رجل ... نقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي مطلقا سكن اوسطه او تحرك ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة وان خلا من تأنيث وعلمية على تقدير الاستقلال واستدل سيبويه بقوله الا اضحت حبالكم رماما و اضحت منك شاسعة اماما اي امامة وانما لم يجز ترخيم المضاف على ما اختاره البصريون ولا ترخيم الجملة علمين لانهما اذا سمي بهما يراعى حال جزئيهما قبل العلمية في استقلال كل واحد من الجزئين باعرابه على ما يجيء في باب التركيب فلما كان كل واحد من جزئيهما مستقلا من حيث اللفظ اي الاعراب لمراعاة حالهما قبل العلمية ولمجيء قبل العلمية من كل واحد من جزئيهما معنى الاستقلال الا ان عبد الله وتأبط شرا ... حيث المعنى كزيد وعمرو اللفظ والمعنى معا لم يمكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى اذ ليس باخر الاجزاء ولم يمكن حذف الثاني ولا حذف اخر الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية ويجوز ان يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه بان المضاف اليه لم يمتزج امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه باسره او حذف آخره بدليل ان اعراب المضاف باق فيه والاعراب لا يكون الا في آخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة من المضاف لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب على المضاف فلما كان كذا لم يصح ترخيم احدهما والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى وهذه العلة تطرد في ترك ترخيم المضاف والجملة علمين وامتنع الترخيم في المستغاث الذي في آخره زيادة المد لان الزيادة تنافي الحذف وكذا المندوب لان الاغلب

فيه زيادة مدة في آخره لاظهار التفجع وتشهير المندوب وغير المزيد فيه قليل قوله وانما اشترط العلمية في الترخيم لكثرة نداء العلم فناسبه التخفيف بالترخيم مع انه لشهرته فيما ابقي منه دليل على ما القي وانما اشترط في العلم الزيادة على الثلاثة لانهم كرهوا ان ينقص الاسم نقصا قياسا مطردا عن اقل ابنية المعرب اي عن الثلاثي بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف نحو يد ودم فان النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي والشذوذ لا يعبأ به وبخلاف نحو عم وشج وعصا فانه وان كان قياسا لكنه لعلة موجبة الى الحذف فان قلت المنادى المرخم مبني والاسماء المبنية تكون على اقل من ثلاثة احرف نحو ما ومن قلت البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب وضمه مشبه للرفع على ما بينا قبل واذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على ثلاثة فالشرط كونه بتاء التأنيث نحو شاة وبنت فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة وذلك لان وضع التاء على الزوال كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف فكيف ادنى مقتضي للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي اعني آخر المنادى وانما لم يبال ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلاثة اذ التاء كلمة اخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقب الاعراب فالامر فيه كما قيل في المثل قبل البكاء كنت عابسة وقبل النفاس كنت مصفرة ولو اعتبرنا التاء مسد جزء الكلمة لكونه متعقب الاعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم اللزوم لم يكترث بما يصير اليه حال الكلمة بعده والدليل على عدم لزومه حذفه في جمع السلامة نحو عرفات وتقديره في الدار والشمس وليس للتي التأنيث هذه الاحوال قال سيبويه كل اسم في آخره تاء فان حذف التاء منه في كلام العرب اكثر كان الاسم مع التاء ثلاثة او اكثر وسواء كان الاسم علما او لا ولغلبة الترخيم فيه عومل آخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء كما في قوله كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب فصار في المنادى غير المرخم وجهان ضم التاء وفتحها ثم اعلم ان الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون على ما قلنا اذا وقفوا الحقوا آخره الهاء فيقولون في يا طلح يا طلحه وقليلا ما يوقف بسكون الحاء وذلك لانهم يلحقون هاء السكت بآخر ما ليست حركة آخره اعرابية ولا مشبهة بها نحو ره وقه وانه وحيهله وان لم يكن هناك في الاصل حرف ينقلب هاء في الوقف فالحاقها بما كان هناك هاء في الوصل اولى وتغني عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط الا ما شذ نحو يا صاح ووجه شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى وليس اطرق كرا منه لان الكرا ذكر الكروان وقال المبرد هو مرخم كروان ولا ضرورة الحاقا مع ما ذكرناه من الحمل الصحيح ويجوز وصف المرخم الا عند الفراء وابن السراج قال فقالوا تعالى يا يزي ابن مخرم فقلت لهم اني حليف صداء وكانهما رأيا ان الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه

فاذا رخمت الكلمة بحذف شيء من جوهرها لا يزاد عليها شيء من الخارج فعلى هذا لا يمتنع عندهما مجيء سائر التوابع

قوله فان كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان او حرف اقسم ما يحذف للترخيم

ثلثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف فحذف الحرفين في موضعين احدهما اذا كان في آخر الكلمة زيادتان

في حكم الواحدة بمعنى زيدتا معا لانهما معا بمعنى واحد لان كل واحدة من زيادتي سلمان وكذا مسلمون بمعنى آخر

فلما زيدتا معا حذفتا معا وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنية نحو زيدان وضربان علمين

وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ومسلمون علمين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو

مروان وعثمان وندمان وخراسان وياء النسب وما اشبههما نحو كوفي ودوي وكرسي والفا التأنيث كصحراء

وهي الالحاق مع الالف التي قبلها كما في حرباء وعلباء قوله اسماء هذا اذا جعلناها فعلاء من الوسامة اي الحسن

على ما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه اذن يكون من باب عماد لا من باب صحراء وقد

يجيء في التصريف جمع الرفيقين فيمد ترجيحا بها قوله او حرف صحيح كان عليه ان يقول حرف صحيح غير تاء التأنيث

قبله مدة زائدة وذلك لانه لا يحذف في نحو عفرناة وسعلاة الا التاء وحدها وذلك لكونهما كلمة واحدة وان كانت

على حرف فاكتفي بها وكذا اذا كانت المدة غير زائدة لم يحذف كما في مستماع ومستميح ونقل عن الاخفش جواز

حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور خلافه ونعني بالمدة الفا او واوا او ياء ساكنين ما قبلهما من الحركة من جنسهما

فلا يحذف مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركتين في نحو كنهور ومشريف لتحصنهما بالحركة وتقويهما بها ولا تحذفهما

ايضا اذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما سواء كانا للالحاق نحو سنور وبرذون ملحقين بجردحل او لم يكونا كفليق

وقبيط وذلك لمشابهتها اذن للحروف الصحيحة بقلة المدة فيهما لان المد في الاغلب لا يكون الا في الالف والواو

والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما واما على مذهب ورش في مد نحو الموت والحسين فقد انفرد به وانما حذف

الحرفان ههنا لانه كان الاولى حذف المد الزائد لكن لما لم يكن آخرا وحذف الآخر لم يجز حذفه فلما حذف الحرف الاخير صار

متطرفا فتبعه في السقوط ولو قال يحذف حرفان فيما قبل آخره حرف مد وهو اكثر من اربعة احرف فلم نحو عمار ومروان

ولكنه فصل هذا التفصيل تنبيها على تخالف علتي الحذف في الصنفين كما ذكرنا قوله وهو اكثر من اربعة

احرف انما اشترط هذا لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين والفراء يجيز حذف المدة في نحو سعيد وثمود وعماد لكن

لا يوجبه كما في عماد ومسكين ومنصور وقولو هو اكثر من اربعة احرف فيه قيد في قوله او حرف صحيح قبله مدة لا في قوله زيادتان

في حكم الواحدة لان نحو يدان ودمان وثبون وقلون ودمي يرخم بحذف زيادتيه لانه يبقى الكلمة على حرفين فيلتبس

لا لاجل الترخيم بل قبله ايضا كانت كذلك كما قلنا في نحو شية وشاة وذهب الجرمي الى منع حذف الحرفين في نحو دان ويدونه

يحمي بها الاولى لحذف زيادتان يحذف زيادتاه نون لانهما غير تابتي الواحد وكانه ليس جمع المذكر السالم وكانه مثل ثمود واجاز الفراء

حذف الهمزة دون الالف في نحو حمراء والمشهور حذف الزيادتين معا وبعضهم يجوز يا حمر افتتوح الهمزة قياسا

على ذي التاء نحو قوله كليني لهم يا اميمة ناصب والوجه المنع لان اختصاص ذي التاء بذلك لما ذكرناه من كثرة

وقوع الترخيم فيه فعومل غير المرخم فيه معاملة المرخم ولا كذلك ذوات الالف وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث

بالهمزة على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر وكذلك لا يجيز بعضهم مثل ترخيم المثنى وجمع المؤنث السالم على لغة الضم لئلا

يلتبسا بالمفرد ولا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا للالتباس بالواحد وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو

زيدي اذ لو ضم لالتبس بنداء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى الياء وهذا كما منع سيبويه من ترخيم نحو

قائمة وقاعدة غير علم على لغة الضم لانه لا مذكر له فيشتبه بما اذا كان علما فيجوز على لغة الضم ايضا اذ لا مذكر له اذن

من لفظه فيلتبس به قال المصنف الظاهر جواز الضم في نحو قائمة علما كان او لا اقول لاشكال اللبس فيما قال سيبويه اغلب

واكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكر غيره لان جميعها مشروط بالعلمية واشتهار المسمى يعلم ما يزيل اللبس في الغالب

ثم الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر والفراء يحذف الساكن ايضا في الاسم الذي

قبل آخره ساكن نحو هرقل وسبطر على نية المحذوف لئلا يشتبه الطرف نحو نعم واجل وهو ضعيف لان معنى

نية المحذوف ان المحذوف كالملفوظ والكوفيون يحذفون في نحو حولايا وبردرايا الاحرف الثلثة اعني الالفين مع

الياء التي بينهما الزيادة الجميع والبصريون يجيزون بحذف الالف الاخيرة ويحذفون الياء فقط لحركته من الحذف قوله

وان كان مركبا حذف الاسم الاخير لما اريد حذف شيء منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمنفصل لكون الكلمتان كلفظين

متصلين عنده التركيب فهو اقل اللفظ من مفاصل الحروف المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالالتيام بسبب

التركيب العارض فحذف الجزء الاخير بكماله فاذا رخمت خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل وفي الوقف تقلب التاء هاء في

اللغتين ولا تخليها تاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمتين قلت في الوقف يا مسلمه بالهاء لان التاء تطرفت

لفظا والوقف على تاء التأنيث الا في مهاة للتغات قالوا واذا رخمت اثنى عشر واثنتي عشرة حذفت عشر مع

الالف والياء لان عشر بمنزلة النون المحذوفة فكانك ترخم اثنان واثنين ومن ثم لا يضاف اثنا عشر كما يضاف

ثلثة عشر واخواتها كما يجيء في باب المركب قال المصنف نظر منه جهتان الثاني انه اسم برأسه ولا يلزم من معاقبته للنون

حذف الالف معه حذفهما مع النون قوله وان كان غير ذلك فحرف واحد اي غير ما حذف منه حرفان وهو نوعان

في حكم الواحدة ودو حرف صحيح غير التاء قبله مدة زائدة وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب قوله فهو في حكم

الثابت على الاكثر نحو يا حار ويا ثمو ويا كرو وقد يجعل اسما برأسه اي المحذوف للترخيم في حكم ما ثبت فيبقى الحرف الذي

صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسما برأسه هو الاكثر لان المعلوم

من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في عصا وقاض في حكم الثابت فلذا بقي ما قبل المحذوف

الحرف على حركته وان المحذوف للعلة موجبة قياسية كان لم تعتبر بالامس فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو غد
ويد ودم متعقب الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه لا لعلة موجبة لكن لما كان الترخيم
لعلة قياسية مطردة قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف في النداء باقصى ما يمكن حتى انهم فعلوا بالمضاف
الى ياء المتكلم الذي فيه ما فيه من ثقل لكونه في صورة المنقوص ما رأيت وفي نحو يا زيد بن عمرو ما هو المشهور من فتح الضم
وذلك لما قدمنا من ان النداء ليس مقصودا بالذات بل لتنبيه المخاطب ليصغي الى ما يجيء بعده من الكلام المنادى
لصار حذف الترخيم مطردا كالواجب فعومل المرخم في الغالب معاملة نحو عصا وقاض مما المحذوف فيه مطرد منوي
الثبوت ثم لم يعتبر باقي الا في مواضع بعضها المختلف فيه وبعضها المتفق عليه فمنها اسم ان كان الترخيم بسبب حذف حرف
لين منه قال الجمهور في ترخيم نحو اعلون وقاضون على هذه اللغة يا اعلى ويا قاضي برجوع الالف والياء لانه زال في
اللفظ الساكن الاخر الذي حذف له وقال الاخفش ونعم ما قال لو قيل يا اعل ويا قاض في هذه اللغة لم يبعد لان الساكن
الاخير كالثابت والخلاف في رد الالف والياء في اللغة القليلة اي لغة الضم لزوال الساكن لفظا وتقديرا
ومنها اسم بقي بعد المحذوف منه حرف اصلي السكون وكان مدغما في ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسحار بفتح الهمزة
وكسرها والكسر اكثر وهو نبت فسيبويه يتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والالف فيقول يا اسحار بالفتح
لانه لما التقى ساكنان فتح الاخير اتباعا لما قبله كما في قوله وذي ولد لم يلده ابوان وقولهم انطلق في تخفيف
انطلق وذلك لانه لما تصرف فيه بعد الترخيم بضم زائد على بنيته الا استقلال اشابه الفعل الذي هو الاصل
في التصرف فحرك بالفتح لازالة الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله كما اتبع في الفعل صيانة له من الكسر ما امكن
نحو لم يلده وانطلق وهلم يضار بالفتح على الوجه المختار وغير سيبويه يجيز في نحو اسحار مرخما الكسر ايضا للساكنين
وهو الاولى لكونه اسما وان لم يكن قبل المدغم ساكن اخر نحو ازرب وجذب فيبقى الساكن على حاله على هذه اللغة
اي الكثيرة كما في هرق والفراء يحذف الراء الاولى ايضا في يا اسحار لالتقاء الالف قبلها والساكن المدغم في ازرب على
اصله في هرت فاذا لم يكن المدغم اصلي السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان اتفاقا فانهم يقولون في
المسمى بتحاب يا تحاب وفي راد يا راد وفي مضار اسم مفعول يا مضار وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن
على سكونه اذ المدغم فيه كالثابت والفراء يرد الساكن الى اصل حركته لانه لا يرى كما ذكرناه سكون الحرف
الاخير في الترخيم فيقول يا محمر بكسر الراء ويا مقر بسكون القاف وفتح العين في مقرور ولا يعتد بالحرف الساكن
كما حذف في نحو جدب لانه قادر على ان لا يسكن الصيغة بغير الحذف وذلك بان يرد الى الاصل ولم يمكن ذلك
في نحو جدب اذ ليس للساكن اصل في الحركة وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته قياس مذهب الجمهور
في قولهم يا قاضي ويا اعلى في المسمى بقاضون واعلون الا ان الفارسي فرق بينهما بان الياء في قاضي اصل في الثبوت

في بعض المواضع نحو رأيت قاضيا او قاضية بخلاف الكسر في محمر فانه لم يثبت في موضع من المواضع ومنها نحو
ثمود فانه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف منوي الثبوت بعد حذف الدال فيقال يا ثمو لان الواو في
التقدير ليس آخر الكلمة ومنع الفراء من ذلك لانها في اللفظ آخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال في ترخيم هرقل على
المحذوف انه لا يجوز ابقاء الحرف الساكن لئلا يشبه الحرف قال فاذا قصدت جعل المحذوف في ثمود في حكم الثابت
حذفت الواو ايضا بناء على مذهبه من تجويز يا ثم ويا سع ويا عم في ترخيم ثمود وسعيد وعمار واذا جعل المرخم
اسما برأسه ضم ما قبل المحذوف لفظا ان كان صحيحا او في حكمه نحو يا حار ويا مرو ويا قري في حارث ومروة
وقرية وتقديرا ان كان ياء مكسورا ما قبلها او الفا نحو يا قاضي ويا مشترا في قاضية ومشتراة وان كان واوا
بعد ضمة كما في قلنسوة وثمود ابدلت الواو ياء والضمة كسرة نحو يا قلنسي ويا ثمي وفي الكثيرة قلت يا ثمو
ويا قلنسو لانه لم يات في كلام العرب اسم متمكن آخره واو وقبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو
التعارق والادلي لما يجيء في التصريف في باب الاعلال والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه وان كان ما
قبل المحذوف ياء او واوا بعد فتحة قلبتها الفا تقول في علبان ونزوان يا علبا ويا نزا وفي الكثيرة يا علب
ويا نزو لانك اذا نويت المحذوف لم يوازن الفعل تقديرا حتى تقلب الفا بخلاف ما اذا لم تنوه كما يجيء في التصريف
ان شاء الله تعالى وان كان واوا او ياء بعد الف زائدة قلبت همزة نحو يا شقاء ويا خزاء في شقاوة وخزاية
وفي الكثيرة يا خزاي ويا شقاو لان مثل هذه الواو والياء انما تقلبان الفا ثم همزة اذا تطرفتا كما يجيء في
التصريف وان كان ما قبل المحذوف ثاني الكلمة وهو حرف لين فان عرفت ما حذف من الاصول رددته
لاما كيا شاه في ترخيم شاة او فاء كما تقول في ترخيم شية ودية يا وشي ويا ودي برد العين الى
سكونها عند الاخفش ويا وشي ويا ودي بابقاء حركة العين عند سيبويه كما يجيء في باب النسب فان
الاخفش يقول وشيي وسيبويه وشوي وان لم تعرف ثالث الاصول ضعفت الثاني ان كان اللين كما
تقول يا لاء في المسمى بلاه وان لم يكن الثاني حرف لين لم ترد المحذوف كما تقول يا ثب ويا عد في ثبة وعدة
كل ذلك لان المنادى المضموم حكمه حكم المعربات كما ذكرنا ولا يجيء في المعربات اسم ثانيه حرف لين لئلا يسقط
ذلك اللين مع التنوين للساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وان اردت هذه اللغة اي القليلة في قلب
ما لا يكون منقلبا كما في ترخيم حبليان وحبلوي فقد ذكر المبرد انه لا يجوز اذن لانها تؤدي الى كون الف فعلى
منقلبا عن ياء او واو وهم لم يعهدوا الف التأنيث غير منقلبة عن شيء وقياس قول الاخفش جوازها لانه اجاز ان
يكون ملحقا بجخدب بفتح الدال واما السيرافي فاجازها وان لم يثبت فعلل لان هذا شيء عرض وليس ببنية
اصلية وكذا ذكر المبرد عن المازني في كل ما ادى نية الاستقلال فيه الى وزن لا نظير له انه لا ترخم الا على نية

المحذوف وذلك نحو طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق وقذعمل وسعود وهندلع وعنفوان واجاز السيرافي ترخيم جميعها على نية الاستقلال نظرا الى ان المثل ليست باصلية الا ترى انه يجوز اتفاقا ان يقول في منصور على نية الاستقلال يا منص وفي خصم يا خص مع ان مفعل وفعل ليسا من ابنيتهم فتقول يا طيلس ويا فرزد ويا قذع ويا سعي ويا هندل ويا عنفي قالوا اذا رخمت صحراوي على القول الثاني قلبت الواو همزة فلو ازلت عن النداء لصرفته لان همزته اذن ليست منقلبة عن الف التانيث بل هي منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الف التانيث فبعد التانيث فيها والاولى الا تصرفه نظرا الى الاصل قوله

وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو المتفجع عليه بيا او وا والاخير اخص به بناء على ان المندوب غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده قوله المتفجع عليه دخل فيه المجروح نحو تفجعت على زيد فلما قال بيا او وا خرج وكل منادى يحتمله معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل الا فيه حرف النداء المشهور اعني يا كما ذكرنا دون اخواتها لانها امها فتصرفت ودخلت في جميع انواعه وقد اختص المص باحد قسمي المندوب وهو المتفجع عليه نحو واحزناه وا ويلاه وا ثبوراه او قوله واختص بوا يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظه وافراد المختص بالندبة ويا ذينك مشترك بين النداء والندبة وقل قد يستعمل وا في النداء المحض وهو قليل قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى فيقال وازيداه وا عبد الله وا طالعا جبلاه اذا كان نعوت فا معينا وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى في الاصل لحقه معنى الندبة وقال المص بناء على مذهبه اعني ان المندوب غير المنادى المندوب مخصوص بالمتفجع عليه كما ان المنادى مخصوص فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام كقولهم في باب الاختصاص اما انا فافعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة النداء لمشاركته له في معنى الاختصاص كما يجيء قوله ولك زيادة الالف في آخره الى لك الحاق الالف آخر المندوب ويجوز ان لا تلحقه سواء كان مع يا او وا وقال الاندلسي يجب الحاقها مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض والاولى ان يقال ان دلت قرينة حالية على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والا وجب الالحاق معها نقول يا محمد يا علي بلا الحاق وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن الف الندبة نحو يا زيد وا زيد ولم يثبت وقد تلحق مثل الالف المنادى غير المندوب قال ابن السراج يقول في نداء البعيد يا زيداه والهاء كما في ندائه البعيد ومنه قولهم يا هناه في المنادى غير المصرح باسمه قوله

فان خفت اللبس قلت وا غلامكيه وا غلامكوه آخر الكلم لا يخلو من ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان يكون حركته اعرابية اولا والمعرب بالحركات لا يلحقه الا الالف ويقدر الاعراب نحو وا ضرب الرجلاه

٧٤

في المبني نحو ضرب الرجل وكذا ضربت الرجلاه وا غلام الرجلاه والفراء لغرائه يجوز اتباع المد للحركات قياسا على مدة الانكار نحو وا ضرب الرجلوه ووا عبد الملكيه ولم يثبت ولما غير الحركة الاعرابية لاجل مدة الندبة دون مدة الانكار لان الندبة من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة واختاروا فيها الالف دون الواو والياء لان المد فيها اكثر منه في الواو والياء فلا تنقلب الالف واوا ولا ياء الا لضرورة كما يجيء واما الانكار فلا يطلب مدا تاما فليس اصل مدته ان يكون بالالف بل حروف فيه سواء والفراء ان يقول ان الاولى ان يحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن هذا فان لم يكن الحركة اعرابية لم يؤد الحاق الالف الى اللبس كما في قطام وحذام وحيث امس فالاجود الالف لانها الاصل في مد الندبة كما ذكرنا فلا يقلب الا للبس وقال الاندلسي ولكم يتبعها مدة من جنسها ولا يغير حركة البناء للزومها قال سيبويه ويقول في ندبة يا زيد ويا غلام يعني باسقاط منه ياء الاضافة يا زيداه ويا غلاماه فتحت الكسرة كما فتحت الضمة في يا زيد قلت ولو اضطر ناهها هنا اتباع المدة للحركة غير الاعرابية كان اولى لحصول اللبس وقلب الالف ياء وبعد نون التثنية التي بعد الالف اكثر من سلامتها نحو وا زيدانيه اكثر من وا زيداناه لئلا يشتبه المثنى بفعلان واما التي بعد الياء فالالف هو الوجه نحو وا مجيئي الشاميتيناه وان كانت الحركة غير اعرابية وادى الالف الى اللبس ابتعها حرفا من جنسها اتفاقا نحو وا غلامكيه في غلام المخاطبة لئلا يلتبس بغلام المخاطب وا منوه في المسمى بمنه لئلا يلتبس بمنها ولا يجوز في النداء المحض يا غلامكاه لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه معا في حالة واما المندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز وا غلامكاه والساكن لا يخلو اما ان يكون تنوينا او الفا او واوا او ياء او ميم جمع او غيرها فالتنوين يحذف للساكنين نحو وا غلام زيداه ولما حذفت مع مدة الندبة دون مدة الانكار لان اصل المندوب المنادى الذي هو محل التخفيف و اجاز الفراء في النون المندوب ثلثة اوجه اخرى احدها فتحها لاجل الف الندبة والثاني حذفها للساكنين واتباع المدة حركة ما قبلها نحو وا غلام زيداه بناء على مذهبه في جواز اتباع مدة الندبة للحركات الاعرابية والثالث كسرها للساكنين واتباع المدة لكسرها كما في مدة الانكار ما ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان كان الفا حذفتها الالف الندبة عند النحاة نحو وا معلاه وا غلامكاه لان حذف اول الساكنين اذا كان مدا هو القياس كما يجيء في التصريف وقال المص بل استغني بها عن الف الندبة وان كان واوا او ياء فان كانت حركتها مقدرة حركتها بالفتح نحو وا قاضياه ووا زاناه ووا يرمياه ووا سعدواه واما اذا ندبت يا غلامي بسكون الياء فكذا القول عند سيبويه يا غلامياه لان اصلها الفتح عنده واجاز المبرد يا غلاماه بحذف الياء للساكنين شوقا بذكر سقوطها في المضاف الى الياء نحو وا انقطاع ظهراه قال السيرافي والقياس فيهما واحد يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين قال المص الحذف ليس بوجه وقال نحو وا غلاميه اوجه اما لان اصلها السكون

فيمن قال بنبك فلا تزيد عليها مدة اخرى كما يجي واما لان السكون العارض فيه كالاصلي بدليل قولك وامصطفاه
ولا ترد الالف الى اصلها استغناء بها عن الف الندبة بخلاف التثنية فانك تقلب لها الف المقصور نحو مصطفيان
وذلك للزوم الف التثنية في المثنى بخلاف مدة الندبة فانها لا يلزم المندوب اما قوله لان اصلها السكون فقد
تقدم ان ذلك مختلف فيه واما قوله السكون العارض فيه كالاصلي فنقول ذلك في الالف لكونها كالف الندبة في الصورة
فجاز ان تغني عنها كما ذهبت اليه واما الياء فلا لقولك يا قاضياه في يا قاضي فان لم يكن للواو والياء اصل في
الحركة فان كانتا مدتين اي ما قبلهما من الحركة من جنسهما نحو واغلامهوه وا اغلامهيه وواضربوا وواضربي
اذا سمي بهما فانك تكتفي بما فيهما من المد عن الف الندبة لكون مدهما اصليا بخلاف يا قاضي فان اصل هذه الياء
الحركة والف الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فقد لا يؤتى بها مع انه ليس في اخر المندوب مد نحو وا زيد
فكيف اذا كان في اخره مد اصلي وان لم يكونا مدتين جئت بالف الندبة بعدهما ان شئت نحو وا قائلوه ويا قائل
كياه ولما ميم الجمع فلا يأتي بعدها الف الندبة لئلا يلتبس الجمع بالمثنى نحو وا غلامكموه وا اغلامهي والواو
والياء بعدها اما اللتان حذفتا في الجمع للاستثقال كما يجي في المضمرات ردتا لمد الندبة واستغني بهما عن
الف الندبة كما قلنا في غلامهو وغلامهي ولما الفا المدة لتنبا واوا وياء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء
فيفتح ويلحق الفا نحو يا منناه في المسمى بمن وتثنية يمر نحو وا قمرتاه ادلا منع وقال الكوفيون للمسمى بالجمع السالم
المذكر ان اعربته بالحروف لا يجوز ندبته كما لا يجوز تثنيته وجمعه وان لم تعربه بالحركات وجعلت النون
معتقب الاعراب ولا بد اذن ان يلزمه الياء كما يجي في باب الاعلام جاز ندبته نحو وازيدوناه وا قنسريناه و



كذا يلزم على مذهبهم انك اذا سميت بالمثنى واعربته بالحركات والزمته الالف جاز ندبته والا فلا وليس
بشيء اذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى يمتنع فيما امتناعهما وتقول في المسمى باثني عشر
وا اثنا عشراه بالالف في اثنا لانه غير مضاف وعشر معاقب للنون فكانك قلت وا اثنان وقال الكوفيون
وا اثني عشراه بالياء تشبيها له بالمضاف لان في الشيء المسقط الا في الاضافة فكانه مضاف واجاز ابن كيسان الوجهين
قوله وكذلك الهاء في الوقف يعني ان الحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة واوا كانت او ياء او الفا جائز في الوقف
لا واجب وبعضهم يوجبها مع الالف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفا نحو يا غلاما ونعني
ان يجب عند هذا القائل مع الالف لانها تكفي في الفرق بين الندبة والنداء وليس ما قال بوجه لان الالف المنقلبة
عن ياء المتكلم قد تلحقها الهاء في الوقف كما مر فاللبس اذن حاصل مع الهاء ايضا فالفارق هو القرينة
وانما الحقوا هذه الهاء بيانا للحرف الخفي ولا سيما الالف لخفائها فاذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبينت
كما تتبين بها الحركة في غلامية على ما يجي في باب الترخيم فهذه الهاء تحذف وصلا وربما تثبت فيه في الشعر

٧٧

اما مكسورة للساكنين او مضمومة بعد الالف والواو تشبيها بها الضمير الواقعة بعدهما وبعضهم يفتحها بعد
الالف لمناسبة الالف قبلها واثباتها في الوصل لاجراء الوصل مجرى الوقف قال يا مرحباه بحمار ناجية
والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر وفي غيره قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال



وا رجلاه وامتنع وا زيدا الطويلاه خلافا ليونس هذا الذي ذكره في المتفجع عليه واما المتوجع منه فانك
تقول وا مصيبتاه وليست بمعروفة ويعني بالمعروف المشهور علما كان او لا فلو كان علما غير مشهور
لم يندب وكذا غير المعلوم من المعارف فلا يقال وا هذاه وانما ذلك ليحصل عذر النادب في الندبة لانه
اذا كان المندوب مشهورا لم يلام النادب في الندبة عليه ولو لم يكن علما وكان المتفجع عليه مشهورا
بذلك الاسم جاز ندبته تقول يا ضاربا زيداه اذا كان زيد رجلا عظيما وقتله المتفجع عليه و
اشتهر به وكذلك يا حسنا وجهاه في المشهور بذلك فضابط المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء
كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة تقول وا من قلع باب خيبراه وا من حفر بئر زمزماه لاشتهار
الرجلين بذلك وموضع مدة الندبة اخر المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحو وا امير المؤمنيناه
والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين فلو الحقت مدتها المضاف لانفك من
المضاف اليه فالحقتها المضاف اليه والمراد المضاف كما تقول جيب رماني وان لم تكن ملكت الرمان بل الجيب
فقط وكذا القول في المضارع للمضاف والطالع نحو وا طالعا جبلاه وكذا تلحقها اخر الصلة نحو وا من حفر بئر زمزماه وكذا
قال يونس والكوفيون انك تلحقها اخر الصفة لا اخر الموصوف نحو وا زيد الظريفاه وقال الخليل وسيبويه لا تلحقها اخر
الموصوف نحو وا زيداه الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول
بصلته وليونس ان يقول انه متصل بها على الجملة لفظا واتصاله بها في المعنى اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف
بالمضاف اليه وان كان في اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على
المضاف ولا الصلة على موصولها وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال وا جمجمتي الشاميتيناه والجمجمة
القدح وحكى الكوفيون وا رجلا مسيحاه وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند
البصريين وحكى الاندلسي عن الكوفيين انهم ربما نونوا المندوب في الوصل نحو وا زيدا وا هذا قوله
ويجوز حذف حرف النداء الا مع اسم الجنس والاشارة اي يعني باسم الجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء
كيا رجل او لم يتعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه و
يا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلثة واحدا بعينه او لا وانما لا يحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى
عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة بقصدها

وانما لا يجوز حذفه من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما يعرف بها حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب وكان ينبغي ان لا يحذف من اي ايضا اذ هو ايضا جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من ايها الذي عبرنا ان تصفه بما ليس فيه اللام كما لا يجوز الحذف من باب هذا فتقييد ان الاعتبار في حذف حرف النداء من اي بوصفه نحو ايها الرجل او بوصف وصفه نحو ايها ذا الرجل والمانع من الحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان متعرفا قبل النداء لما ذكرنا قبل انه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تناف ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغيره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهادا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء وليس في الآية دليل لان هؤلاء خبر المبتدأ كما يجيء في الحروف فيبقى على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اي معرفة كانت والموصولات اما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك تقول في الموصولات من لا يزال محسنا احسن الي ومن قال في ضبط ما يحذف منه الحرف انه يحذف مما لا يوصف باي يلزمه جواز الحذف في يا غلام رجل ويا خيرا من زيد مع تنكيرهما وذلك مما لا يجوز ولذا لم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب فلانهما مثلها في ان مجازا ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما نقلا عن النداء الى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا الزما لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقولين منها ولم ينكر لفظ الله فيما لا يحذف منه الحرف وهو منه لانه لا يجوز الحذف منه الا مع ابدال الميمين منه في آخره نحو اللهم وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باي او باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا فقوله اصبح ليل اي ادخل في الصباح وصر صبحا قالته ام جندب زوج امرء القيس تراه وكان مفركا وتقول انه سألها عن سبب تفركهن له فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطيء الافاقة قوله اطرق كرا رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا ان النعام في القرى ما ارى هنا كرا فيسكن ويطرق حتى يصاد وهذا الضبع خامري ام عامر والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخل انت ايضا ومثل ذلك قولهم افتد مخنوق قاله شخص وقع في الليل على سليك ابن السلكة وهو نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر اي انت آمن من ان افتك فلم استعجله في الاسير ثم ضغطه سليك فضرط وقال سليك اضرطا وانت الاعلى فذهبت كلها امثالا

فالمستغاث به فللمبالغة في ... باظهار حرف التنبيه ... المستغاث له امرا مهما ... ما المتعجب منه والمندوب

قوله وقد يحذف المنادى لقيام قرينة الى المنادى مفعول به فيجوز حذفه اذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف سائر المفعول به فانه قد يحذف نسيا منسيا كما تقدم قوله الا يسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا ومن قرأ الا يسجدوا بتشديد اللام فان ناصب المضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه في النصب اي فهم لا يهتدون لان يسجدوا ولا زائدة او تقول ان لا يسجدوا بدل من السبيل اي فصدهم عن السجود ويجوز ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا يكون لا زائدة اي زين لهم الشيطان ان لا يسجدوا هذا واعلم انه قد جاء اسماء لا تستعمل في غير النداء وهي فل وفلة وليس فل ترخيم فلان والا لم يجز في المذكر الا يا فلا الا على مذهب الفراء كما تقدم من تجويزه نحو يا عم في عماد ولو كان ترخيم فلان لقيل في المؤنث يا فلا بحذف تاء فلانة ومن ذلك يا مكرمان ويا ملأمان ويا نومان اي يا كريم ويا لئيم وكذا يا ملكعان اي يا لكع وكل ما هو على مفعلان فهو مختص بالنداء والغالب فيه السب ومن الابنية المختصة بالنداء كل ما هو على فعل في سب المذكر وفعال في سب المؤنث نحو يا خبث وجناث ولكاع وفعال هذه قياسية عند سيبويه كالتي بمعنى الامر من الثلاثي وكذا فعل في تنكيرها ومفعلان سماعي وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير منادى كقوله في لجة امسك فلانا عن فل وقال الحطيئة اطوف ما اطوف ثم آوي الى بيت قعيدته لكاع ولم يسمع شيء من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا ومما اصله النداء باب الاختصاص وذلك انك تأتي باي وتجريه مجراه في النداء من ضمه والمجيء بها التنبيه في مقام المضاف اليه ووصفه اي بذي اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا واني او المشارك فيه نحو نحن وانا والغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي انا اختص من بين الرجال باكرام الضيف او في معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا الافتخار ولا التصاغر نحو ادخل ايها الرجل ونحن نفعل ايها القوم فكل هذا في صورة النداء وليس به بل المراد بصفة اي هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل من باب النداء الى باب الاختصاص بلا اظهار حرف النداء مع اي لانه لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة كما في يا زيد ولا مجازا كما بقي في المتعجب منه والمندوب فكره استعمال علم النداء في الخالي من معناه بالكلية وحال اي ووصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثاني كحالها في النداء لكن مجموع ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب لوقوعه موقع الحال اي مختصا من بين الرجال وهذا كما قيل في نحو سواء علي اقمت ام قعدت اي اقمت ام قعدت وان كان في الاصل جملة معطوفة على جملة الا انه في الحقيقة بتقدير مبتدأ معطوف عليه اسم اجري سواء قيامك وقعودك كما يجيء في باب حروف العطف وقد يقوم مقام اي المذكور اسم منصوب

لما ذكر معنى تمييز الياء من اذا ... الاسم مخصص بالخطاب من بين امثاله يجري في باب الاختصاص

ضربت علامه ونزيل الحيثيت عليه ينصب بفعل مضمر ما نقول اي
ضربت وجاوزت واهنت ولابست

دال على المراد من الضمير المذكور واما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف نحو قوله صلى الله عليه وآله انا معاشر الانبياء فينا بكء اي قلة كلام وقولهم نحن آل فلان كرماء وربما كان المنصوب علما قال بنا تميما يكشف الضباب قال ابو عمرو ان العرب نصبت في الاختصاص اربعة اشياء معشر وآل واهل وبني وقال انا بني ضبة لا نفر وان شكان الاربعة المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها قال المص المعرف باللام ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقولا عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادى ونصبه بياء المقدرة كما في ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعني او اخص او امدح قال والنقل خلاف الاصل فالاولى ان ينتصب انتصاب نحو العرب هذا كلامه والاولى ان يقال الجميع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجرى باب الاختصاص مجرى واحد ثم نقول لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته للام وقد يأتي الاختصاص الذي باللام والاضافة بعد ضمير المخاطب نحو سبحانك العظيم وبك الله الرحمن نرجو الفضل قالوا وان كان الاختصاص باللام او الاضافة بعد ضمير الغائب نحو مررت به الفاسق او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكرا فليس من هذا الباب بل هو منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميد او الذم نحو وامرأته حمالة الحطب او الترحم نحو قوله لنا يوم وللكروان يوم تطير البائسات ولا نطير وقوله ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي فيضمر النصب فيها اظهر وهو اعني او اخص في الجميع او امدح او اذم او ارحم كل في موضعه وهذا ما قيل في الجميع بالنقل من النداء لم يبعد لان في الجميع معنى الاختصاص فيكون قد اجري هذا الباب مجرى واحدا وكما ينتصب على الذم ما هو المراد مما قبله نحو وامرأته حمالة الحطب ينصب على ما يشبه به في القبح شيء مما قبله كقول الحطيئة سقوني الخمر ثم تكنفوني عداة الله من كذب وزور قال اخاف سوف احاول غيرها وجوه قرود تبتغي من تجادع واعلم انه ليس لك في نحو قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان تجعل المسلمين صفة للرجل وعبد الله لاختلاف اعرابهما فهو مثل قولك اصنع ما سر اباك واحب اخوك الصالحين فاما ان تنصب على المدح او ترفعه على اي هما المسلمان واعني الصالحين كما يجيء في باب النعت واما اذا قلت يا زيد وعمرو الطويلين او الطويلان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين اعرابا وبناء واذا قلت يا هؤلاء وزيد الطوال لم يكن الطوال وصفا بل عطف بيان لانه لا يفصل بين اسم الاشارة وصفته كما مر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لمانع لفظي يرفع او ينصب على المدح او الذم او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعاني والا فهو عطف بيان لانه يفسر ما قبله كالوصف قوله ... ما اضمر عامله على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه انما وجب اضمار الفعل ههنا لان المفسر كالعوض من الناصب ولم يؤت به الا عند تقدير الناصب ليفسره فاظهار الفعل يغني عن تفسيره

فحكم الناصب حكم الرافع في نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك كما ذكرنا في باب الفاعل وهذا عند الكسائي والفراء ليس لها ناصب مضمر بل الناصب لهذا الاسم عندهما اللفظ المتأخر عنه اما الذي ان صح للمعنى واللفظ تسليطه عليه نحو زيدا ضربته فضربت عامل في زيد كما انه عامل في ضميره واما الغير ان اختل احدهما بتسليطه على ذلك للفظ وبسند مسنده كما في زيدا مررت به وعمرا ضربت اخاه فالعامل في زيد هو قولك مررت به لسده مسد جاوزت وفي عمرو ضربت غلامه لسده مسد اهنت وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما وانما جاز عندهما ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معا في حالة واحدة لان الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون كانه تسلط على الظاهر المتقدم تأكيدا لا لاشتغال الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما من احد التوابع الخمسة لانه لو جعل مثلا تأكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا في جميع المثل وليس كذا الا ترى الى قولهم زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه ولو قيل على مذهبهما ان المنتصب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولا ويطرد هذا في جميع المثل فالضمير في زيدا ضربته بدل من زيد وكذا الجار والمجرور في زيدا مررت به اذ المعنى زيدا جاوزته وكذا اخاه في قولك زيدا ضربت اخاه بدل من زيد على حذف المضاف من زيد اي متعلق زيد ضربت اخاه وكذا في قولك زيدا ضربت عمرا في داره وزيدا لقيت عمرا واخاه بتقدير ملابس زيد ضربت وملابس زيد لقيت ثم بينت الملابس بقولك عمرا في داره فانه ملابس زيد بكونه مضروبا في دار زيد وبقولك عمرا واخاه فانه ملابس لقيتك اياه واخو زيد وان كانت الملابسة في الصورتين بعيدة كما يجيء في مذهب الجمهور بين المفسر والمفسر واختار البصريون كون المنصوب معمولا لفعل مقدر يفسره ما بعده قياسا على المرفوع في نحو ان امرؤ هلك مع انه قد ذهب شاذ منهم الى ان المرفوع في مثله معمول الفاعل كما تقدم في باب الفاعل ولا يجوز الكوفي ان يرتكب ان ارتفاع امرؤ بهلك المؤخر كما ارتكب في هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا المتأخر لان الفعل باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله قوله كل اسم بعده فعل احتراز عن نحو زيد ابوك ولا يزين بقوله بعده فعل ان يليه الفعل متصلا بل يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه قوله او شبهه ليشمل نحو زيدا انا ضاربه او انا محبوس عليه ويعني بشبه الفعل اسم الفاعل او المفعول اما المصدر فلا يكون مفسرا في هذا الباب لان ما لا ينصب بنفسه لو سلط لا يفسر كما يجيء في موصوف المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المفسر الا فعلا سواء في الرافع او الناصب نحو ان زيدا قام وان زيدا ضربته ولا يبطل شبه الفعل مما يتقدم عليه اما قبل الاسم المحذوف نحو زيد هند ضاربها او بعده نحو زيدا انت محبوس عليه وزيدا ضاربه عمرو وكذا حرف الاستفهام وحرف النفي نحو ازيدا انت ضاربه العراب وما زيدا ضاربه البكران والا

كالضمير نحو زيد الضرب العراكم

لم ينصب ضمير الاسم المحذوف محلا متعلقه لا لفظا ولا محلا فلا يجوز زيدا ضاربه الجرانية قوله مشتغل عنه بضميره اي
مشتغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل في الضمير الراجع اليه اي انما لم يعمل في الاسم المتقدم بسبب العمل في ضميره
ولولا ذلك لعمل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا ضربت فانه ليس من هذا الباب لان ط وهو الفعل الذي خرج عن نحو زيد
قام وزيد قائم ايضا لان هذا الفعل او شبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال انه اشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله لو سلط
عليه هو او مناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لولا الضمير
لعمل في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر في ظانه فلم يبق الا النصب فمعنى مشتغل عنه بضميره مشتغل
عن نصبه بضميره اي لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه قوله او متعلقه اي مشتغل بضميره او بما يتعلق
بذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت
عمرا واخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او موصوفا العامل ذلك الضمير او موصولا
له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي يحبه او ما هو معطوف عليه موصوف عامل الضمير او موصول له
نحو زيدا لقيت عمرا والذي يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله كلا ارام ابني ايعقلونه الغنيمة سحابا
حال ظانا الحرم مما اشتغل الفعل فيه بفصل الضمير اذ التقدير يعقلون كلا وضابط التعلق ان يكون
ضمير المنصوب من تتمة المنصوب بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم
نظرا الى نحو زيدا ضربته او مررت به او انا ضاربه بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب متعلقه
الا ترى انك تقول هندا ضربت من تملكه او مررت بمن تملكه والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها ومررت
بمملوكها واحترز بقوله مشتغل عنه بضميره وبقوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه عن ان يتوسط بين الاسم
والفعل كلمة واجبة التصدير كان واخواتها نحو زيدا اني ضربته وعمرو ليتك تضربه وان المفتوحة فانه وان لم يجب تصدرها
لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا ومن الواجب تصديرها كم نحو كم زيد ضربته وحرفا الاستفهام نحو
زيد هل ضربته واضربته وكذا العرض نحو زيد الا تضربه وحروف التحضيض نحو زيد هلا ضربته والا او لولا او لوما وكذا
الا للتمني نحو هذا الا رجل يضربها ولام الابتداء نحو زيد لعمرو كضربه وكذا ما وان من جملة حروف النفي نحو زيدا ما ضربته
بخلاف لم ولن ولا فيجوز عمرا لم اضربه ولا اضربه ولن اضربه اذا العامل يتخطاها فقد اجيبت ام الخيار تدعي على ذنبا
كله لم اصنع يروى برفع كله ونصبه اما لا فقيل ذلك فيها لكونها نقيضة سوف التي يتخطاها العامل نحو زيدا سوف
اضرب واما لم فلاختصاصها بالفعل بتغيير معناه الى الماضي حتى صارت كجزئه واما لا فلكثرتها في الكلام حتى انها
وقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال وبيان الجمع ومع هذا كله فالرفع بالابتداء في الاسم الواقع قبل هذه
الحروف الثلاثة راجح نظرا الى كونها للنفي الذي حقه صدر الكلام كغيرها مما يغير معنى الكلام اكثر من رجحانه عند

وحال الانصبه ورجال القيت عمرا م

تجرد الفعل نحو زيدا ان ضربته ومن الواجب تصديرها حرف الشرط نحو زيدا ان ضربته يضربك وزيد لو ضربته ضربك
وكذا زيدا ان قام اضربه لانه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل اداة الشرط كما هو مذهب البصريين على ما يجيء في بابه واما
الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط نحو زيدا ان قام اضرب واما معمول الشرط فاجازه الكسائي دون الفراء
نحو زيدا ان تضرب يضربك ومنها اسماء التي فيها معنى الاستفهام او الشرط نحو هند من يضربها اضربه او ايهم يضربها
واحترز به ايضا عن الاسم الذي بعده فعل التعجب لانه لا يتصرف في معموله بالتقديم عليه نحو زيد ما احسنه او احسن
به وكذا افعل التفضيل في نحو زيد انت اكرم عليه ام عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب
الرفع في نحو زيد حين تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصريين نحو زيد هاته وكذا الصلة
والصفة اذ هما لا يعملان في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف في تأويل اسم مفرد
فلو عملتا فيهما لكان بمنزلة عمل كل واحد منهما مع معمولهما المقدم عليهما كالكلمة فالرفع اذن واجب في نحو ايهم اضربه على
ان ايا موصول وكذا قولك رجل لقيته كريم وكذا لا يعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في
زيد انا الضاربه وزيد رجل يضربه موفق وانما لم يعملا فيما قبلهما كراهة لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل
ولذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع نحو زيد والله لا اضربه
لان القسم له الصدر لتأثيره في الكلام وكذا لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها فيجب الرفع في نحو ما زيد الا اعطيته كذا وبما ذكرنا
في باب الفاعل ان ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة مستأنفة لكن صيرت الجملتان في صورة جملة قصد الاختصار
فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما
قبلها وتشبيه هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف للاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على معموله وكذا احترز
به عن اسم بعده فعل مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد ظننته منطلقا والزيدان ظناهما منطلقين لانه لا يجوز
في هذا الاسم الا الرفع على الابتداء وذلك انك لو سلطت عليه الفعل الآخر فقلت زيدا ظن منطلقا لم يجز لان المفعول
المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيدا ضرب على ان الضمير عائد
الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا هو وانما لم يجز الاول اعني زيدا ضرب ولا العكس اعني كون الفاعل
مفسر المفعول اذا كان الضمير متصلا نحو ضربه زيد على ان زيدا مفسر للضمير المتقدم لان القياس ان لا يكون التغاير
المعنوي بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون يفسره لفظا ظاهرا او يحتمل ان يخالف الفاعل المفعول
ويغاير عما هو المشهور في الكلام نحو اعطيته على ان الضمير لزيد والمعنى اعطيته نفسه لان المشهور تغاير المفعول
في مثله ولما لم يكن المفعول الاول في باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول في المعنى هو مصدر المفعول الثاني مضافا
الى الاول كما يجيء في بابه جاز نحو ظننته زيدا قائما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان يجوز زيدا ظن نحو زيدا ظن منطلقا وظن

مسند الى ضمير زيد لكن كره احتياج الفاعل لذاته ان يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول مع تأخره رتبة واما
نحو ضرب زيدا سيده وما ضرب زيدا الا عمرو فالاحتياج الى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل هو لضمير
المضاف اليه ولاجل الا كما تبين قبل واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز تقدمه في
الفاعل نحو زيدا لم يضرب الا هو وفي المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم
الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز في الضمائر نحو اياك ضربت تجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد ومثله لا يضرب
الا اياك ولا يجوز مثله في المتصلين هذا وقد جوز بعضهم نحو غلام هند ضربت على ان الضمير لهند اذ ليس نفس
المفعول هو المفسر وكذا جاز ايقاع الفعل المسند الى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر نحو التي
ضربت زيدا ضرب اي ضرب زيدا التي ضربته وهو كالاول معنى كانك قلت ضاربة زيد ضرب ومنع الفراء المسئلتين
وينبغي ان لا يجوز تفسير ما اضيف اليه المفعول المتقدم للفاعل في نحو غلام هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف
اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضربها غلام هند لان المضاف اليه كجزء المضاف فيكون معه في نية التقديم كما كان
معه في نية التأخير في ضرب غلامه زيد والذي ارى انه كما لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلا وكذا العكس
كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختار الفراء اذ الاستماع
في المسئلتين مفقود والقياس ايضا يدفعهما لان الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج
لا الى جزئه ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل فكذا الى جزئه ايضا واما نحو ضرب زيدا
سيده وضرب زيد سيده فان جزء كل واحد منهما محتاج للتفسير الى نفس الآخر فلا يستنكر وكذا يحترز
بقوله مشتغل عنه وبقوله لو سلط عليه لنصبه عما بعده واو العطف وفاؤه وغيرهما من حروف العطف وكذا
فاء السببية الواقعة موقعها فانه ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها لانها دلايل على ان بعدها من ذيول
ما قبلها فيكره وقوع معمول لما بعدها قبلها اذ ينعكس المراد اذن ان يكون شيء مما قبلها من ذيول ما بعدها
واما نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح فانما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها اي في اذا على المذهب
الصحيح كما يجيء في الظروف المبنية ان العامل في اذا جزاؤها لا شرطها لان الفاء زائدة لكن موقعها موقع
السببية وصورتها صورتها لتدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط كما يجيء تحقيقه في
الظروف المبنية واما نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر واما بنعمة ربك فحدث فالفاء
للجميع سببية وجاز مع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها لغرض الذي يذكره في
حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
على مذهب المبرد كما يجيء ونحو قوله وكل رجل يأتيني فانا اكرمه لانها فاء سببية واقعة موقعها اذ هي

الفاعل المفعول فلا يجوز ضربها غلام هند ولكن الا المفسر ما اضيف اليه [illegible]

داخلة على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط بعد الفاء لا غير
كالجزاء بل لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اي ان الاصل اما يكن شيء فاجلدوا
الزانية والزاني ثم عمل به ما عمل في نحو قوله تعالى وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث كما يجيء في حروف الشرط واشتغل اجلدوا
بمتعلق الضمير لكان من هذا الباب كما في قوله تعالى فليذوقوه على بعض التاويلات ويجوز ان يكون هذا مبتدأ على تقدير
هذا كذا فليذوقوه بمعنى اما هذا فليذوقوه وبمعنى هذا حميم فليذوقوه ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذي لا يكون
الاسم المتقدم عليه من جملته بل من جملة اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل
الا ما هو من جملته وذيوله فيخرج على هذا قوله الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما عند سيبويه اذ التقدير عنده
فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فاجلدوا وكذا يخرج زيد هل ضربته او لا تضربنه لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما
قبله كما تقدم قال البصريون انما يجب نصب الاسم المذكور الا قبل ما لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض
من الناصب ودال عليه فلا اقل من ان يكون مستعدا للنصب وعلى شدة العمل بحيث لو لم يشتغل بنا نصب
الاسم المنصوب المقدم اعني بضميره او متعلقه للنصب فما لم يصلح هو او مناسبه للنصب او الضمير او متعلقه لم يكن
مفسرا ايضا هذا زبدة كلامهم فان قيل اشتراط هذا القيد يقتضي فساد كون الناصب مقدرا مفسرا بالظاهر ويؤدي
الى صحة مذهب الكسائي والفراء اي ان الناصب هو المتاخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسر العامل بحيث لو لا
اشتغاله بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب اطراده في مفسر عامل الرفع نحو ان امرؤ هلك اذ لا فارق فكان يجب
ان لا يتأخر المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الرافع فيما قبله قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في معمول المفسر كما ذكرنا
فانه لم يصلح وكان له محمل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محمل آخر اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا ففي نحو
هل زيد ضربته وهلا ضربت الفعل محمل غير التفسير وهو كونه خبر المبتدأ فحملناه عليه لما لم يصلح للعمل في زيد
واما في نحو ان امرؤ هلك ولو ذات سوار لطمتني فلم يكن للفعل محمل آخر اذ لو جعلناه خبر المبتدأ لكان حرف
الشرط داخلا على الاسمية ولا يجوز فيهما ما تقرر لا يحمل الفعل على التفسير في نحو زيد قام لما لم يضطر اليه وكذا
في زيد قام ابوه لانه يقول زيد مبتدأ لا فاعل فعل مقدر ولذلك كانت الهمزة بالفعل اولى لانا لم نضطر الى جعل الفعل
مفسرا اذ الهمزة تدخل الاسمية ايضا وهذا مذهب سيبويه والجرمي واختار الاخفش في نحو ازيد قام ان يرتفع
زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا الى الهمزة الاستفهام ومن ثم قال سيبويه في نحو أانت زيد ضربته ان رفع زيدا
اولى لان انت مبتدأ لا فاعل على ما قدمنا فيبقى خبر المبتدأ وهو زيد ضربته بلا همزة استفهام ورفعه
اولى من نصبه لما سنبين في شرح قوله عند عدم قرينة خلافه واما اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم
المحدود ظرفا نحو اليوم زيدا ضربته فالمختار النصب اتفاقا لكون الظرف متعلقا بالفعل فالاولى بهمزة الاستفهام

اذن ان تقدر داخلا على الفعل وقال الاخفش في ابنت زيدا ضربته ان نصب زيد بالفعل لان حرف الاستفهام فان
فاعل فعل مقدر وزيدا مفعول به اي اضربت زيدا ضربته فلما حذفت الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل وتبع سيبويه او في
بناء على ان الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسير العامل ما كان عنه مندوحة ويلزم الاخفش تجويز
ارتفاع زيد بالفاعلية في نحو زيد قام وانه لم يكن مختارا فعلى هذا المفسر الرافع لا يكون الا فعلا اذ لا يضطر الى اضمار الفعل
الرافع الا بعد حرف لازم للفعل كحرف الشرط وحروف التحضيض واما مفسر الناصب فقد يكون شبه فعل لانه قد يفسره
بلا ضرورة الى كونه مفسرا كما ذكرنا في زيدا انا ضاربه قوله او مناسبه لنصبه ليس في اكثر النسخ هنا اللفظ اعني او مناسبه
والظاهر انها ملحقة ولم يكن في الاصل اذ المص لم يتعرض لها في الشرح والحق انه لا بد منها والاوضح نحو زيدا مررت به وانه
نحو زيدا ضربت غلامه لانه لا بد من ناصب مناسب حتى ينصب زيدا لان التسليط بغير تغيير صحيح للمعنى ولو سلطت ضربت
زيدا في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه
فالمناسب اذن يطلب في موضعين احدهما ان يكون الفعل او شبهه واقعا على حكم الاسم معنى لكن لا يمكن ان يتعدى
اليه الا بحرف جر نحو زيدا مررت به وقال الله تعالى فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة والثاني ان لا يكون الفعل
الظاهر او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد بالمتعلق نحو زيدا ضربت غلامه او مررت بغلامه فلا
عند قصد التسليط فيما اشتغل فيه المفسر بمتعلق الضمير بلا حرف جر ان يسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم المجرد وبعد
تقدير ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول في زيدا ضربت غلامه زيدا ضربت اي غلام زيد فحصل لنا ضابطان احدهما
ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه والثاني ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضميره او بمتعلق الضمير
فسواء كان قبل ذلك الاسم اسم آخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا يمكن نصب ذلك الفعل او شبهه او مناسبهما
او رفعه له كذلك الاسم ايضا او لا يكون فلا يختلف الحكم فيه في الاسم المرفوع قبله نحو زيد عمرا ضربه سيبويه ينصب عمرا
بضرب المقدر بعد زيد المبتدأ وخبره اي زيد ضرب عمرا ضربه والاخفش يجوز ارتفاع زيد بكونه فاعلا للضرب
المقدر قبل زيد وعمرا والمفعول اي اضرب زيد عمرا ضربه كما تقدم من مذهبهما واما في نحو ان زيدا عمرا ضربه فالفعل متحتم
التقدير قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو اليوم عمرا ضربته او المنصوب محلا الا بالسوط زيدا ضربته
وقد تقدم انه يجوز ان يتأخر عن الاسم المجرد اسم آخر وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه نحو الخوان اللحم اكل
عليه وان زيدا عمرا اليوم ضربه وقد يتوالى اسمان منصوبان بتقديرين او اكثر نحو ابيه اذا ضربته اي اهنت
زيدا ضربت اخاه ضربته اي زيدا اخاه غلامه ضربته اي لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه ضربته قوله
ينصب بفعل يفسره ما بعده التفسير كما ذكرنا على ضربين اما ان يكون المفسر عين لفظ المفسر كزيدا ضربته اي
ضربت زيدا ضربته او يكون لفظ المفسر دالا على معنى المفسر لا لفظه غير اللفظ كما في مررت به وضربت غلامه حيث

او ان لا اشتغل ... عليه وقد
يكون ... اسمان نحو اليوم الخوان
اللحم اكل عليه

٨٢

عليه وهذا الثاني على ثلاثة اقسام لانه ان امكن ان يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر الى متعلق ذلك الفعل الظاهر
خاص بل مع اي معمول كان فهو الاولى نحو زيدا مررت به فان جاوزت المقدر قبل زيدا بمعنى مررت سواء كان
مررت عاملا في بكر او فيه او في بغلامك او في باخيك او في اي شيء كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل وان
لم يمكن هذا فانظر الى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعين الخاص الذي نصب ذلك الفعل فقدر ذلك المعنى وذلك نحو
زيدا ضربت غلامه فانا اهنت المقدر هنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اي معمول كان لانك تعني عما ضربت غلامه
او اخاه او صديقه او ما جرى مجراه وكذا الا ترى انك لو قلت زيدا ضربته لم يكن بمعنى ضربت عمرو واهنت
زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت عدوه فظهر ان اهنت المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض بخلاف
جاوزت فانه بمعنى مررت مع اي معمول كان وان لم يكن هذا الثاني فانظر الى معنى لابست فانه يطرد في كل
فعل مشتغل بضميره او بمتعلق الضمير اي بمتعلق كان وطنا ان نقول في تعيين العامل المقدر رافعا كان او ناصبا
انه يشترط فان كان المفسر عاملا في ضمير الاسم المتقدم بلا واسطة قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما في ان زيد قام وان
زيدا ضربته وان عمل في الضمير بواسطة حرف جر كما في ان زيد مر به وان زيدا مررت به فيمكن ان تقدر فعل الملابسة مطلقا
اي ان لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا في ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه اي ان لوبس الخوان وان لابسته
ولما انقلب الخوان اكل عليه اللحم فانك تقدر لابس وفاعله ما استندت اليه الفعل المبني للمفعول اي لابس اللحم الخوان
اكل عليه اللحم وكذا السوط ضرب به زيد فكذا ان تفصل بان تقول ان كان هناك فعل يتعدى الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى
ذلك اللازم اضمرته كما في ان زيدا مر به فان زيدا مررت به اي ان جوز زيدا او ان جاوزت زيدا او الا فعل الملابسة
كما ذكرنا في الخوان اكلت عليه وان كان المفسر عاملا في متعلق الضمير فكذا ان تقدر فعل الملابسة مطلقا اي فيما عمل
فيه بحرف الجر او بنفسه نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربت غلاما اي ان لوبس زيد او ان لابست زيدا وكذا في ان
زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه وكذا ان تفصل فتقدر في العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الى ذلك
الاسم المذكور فتقول ان ضرب غلام زيد ضرب غلامه وان ضربت غلام زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر المقدر ومعمول
الظاهر تفسير المتعلق المقدر وكذا في نحو زيد لقي عمرا اخوه وان زيدا لقيت عمرا اخاه التفصيل المتقدم اهانه
الملابسة مطلقا لانه يتعدى باضمارها المرفوع في ان زيد قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيد قام غلامه
في العامل فيه متعلق الضمير بواسطة حرف الجر بغلام متعديا بمعنى ذلك الفعل اللازم الى جميع المضاف المذكور فتقول
في ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت بغلامه وان لم يوجد متعد بمعناه
فالملابسة نحو ان زيدا كل على خوانه وان زيدا اكلت على خوانه اي ان لوبس زيد اكل على خوانه وان لابست زيدا اكلت
على خوانه هذا فان جاز في جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف او جار ومجرور نحو اليوم زيدا ضربته والا بالسوط

الخوان اكل عليه ...

ان زيدا ضربت غلامه
زيدا ضرب غلامه

ان جوز متعلق زيد مر بغلامه

كما مع غير الطلب وإذا للمفاجأة مثل

زيد ضربته لم يتفاوت الأمر لأن الفعل المتعدي يعمل في ذلك الظرف أيضاً والجار أيضاً وأما إن جاء قبل الاسم المذكور مرفوع عنه كان للمفسر مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما في أن زيد عمر واضربه أي أن ضرب زيد عمراً واضربه فلا إشكال وكذا في أن زيداً عمرو ضربه إلا أن ضربت فعل الملابسة كما في أن اللحم الخوان أكل عليه أي أن لابس اللحم الخوان

قوله: ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه أو عند وجود أقوى منها، الاسم المذكور على أربعة أقسام لأنه إما أن يختار رفعه أو يختار نصبه أو يجب نصبه أو يستوي رفعه ونصبه ولم يذكر جمهور النحاة ما يجب رفعه وأثبته ابن كيسان قال وذلك إذا كان الفعل مشتغلاً بحرف جر يتحقق فاعلية الفاعل فكأنه فاعل مرفوع فعنده أنه لا يجوز نصب الاسم المذكور إلا إذا اشتغل الفعل بضمير منصوب وهذا الذي ذكره قياس بارد والأصح جواز نصبه لكون الفعل مشتغلاً عنه بمنصوب محلاً بلى ما بعد إذا المفاجأة واجب الرفع نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو كما يجيء ثم اعلم أن المصنف ابتدأ بما يختار رفعه لأن الرفع هو الأصل لعدم احتياجه إلى حذف عامل فقال يختار الرفع بالابتداء فبيّن بقوله بالابتداء أن عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب حتى لا يظن أن ارتفاعه بفعل كما أن ناصبه إذا انتصب فعل قوله عند عدم قرينة خلافه أي في خلاف الرفع وخلاف الرفع ههنا النصب لأن هذا الاسم المذكور إما أن يرتفع بالابتداء أو ينتصب بفعل مقدر وأما الجر فلا يظهر لأنه لا يكون إلا بجار وكلامنا في اسم ينتصب لفظاً بما بعده لو سلط عليه والمعنى يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجبة له والقرائن التي يختار معها النصب والتي يتساوى معها الأمران على ما يجيء شرحها ومثال ذلك زيد ضربته ولا يريد مطلق قرينة النصب لأن المفسر قرينة النصب ومع عدمه ليس الاسم مما نحن فيه بل يريد قرائن النصب التي سيذكرها على ما أشرنا إليه وإنما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير لاحتياج النصب لحذف الفعل وإضماره والأصل عدمهما بخلاف الرفع فإنه بعامل معنوي عندهم ليس بظاهر قط في اللفظ حتى يقال حذف فأضمر وعلى ما اخترنا في رفع المبتدأ نقول إنما اختير الرفع على النصب لأن عامله ظاهر دون النصب

قوله وعند وجود أقوى منها أي عند وجود قرينة للرفع هي أقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب ويكون أقوى منها شيئان فقط على ما ذكروا أما وإذا المفاجأة أما أما فتجامع ثلاث قرائن للنصب هي مع إحداها مغلوبة ومع الأخريين غالبة أما الأولى فالطلب على ما يأتي والأخريان عطف الجملة التي بعدها على فعلية وكونها جواباً لجملة استفهامية فعلية وأما إذا فلا يجامع من قرائن النصب إلا الثانية وذلك القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفة على فعلية كما يجيء أما أما فإنما ترجح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين مع أن ترجح النصب في مثلهما بغيرهما إنما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين نحو زيداً أكرمته في جواب أيهم أكرمت فإذا [illegible] نحو ما قام زيد فأما عمرو

إن يكون إليه الفعل بحرف المسقط نحو مر بزيد فإنه بالحقيقة فاعلية الفاعل

٨٣

فقد أكرمته وأما زيد فقد أعطيته ديناراً في جواب أيهم أعطيت فأما من الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام ويستأنف ولا ينظر معها إلى ما قبلها فلم يكن قصد التناسب معها لكون وضعها لقصد مناسبة ما بعدها لما قبلها أعني الاستيناف فرجعت بسببها الجملة إلى ما كانت في الأصل عليه فهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فأما في الحقيقة ليست مقتضية للرفع لأن وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله تعالى وأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر لكن عملها في الصورتين أنها منعت مقتضى الرفع بحاله وهو كون الأصل سلامة الكلام من الحذف والتقدير فأما حتى في نحو قوله ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها فهي وإن كانت يستأنف بعدها الكلام إلا أنها ليست متمحضة للاستيناف ألا ترى أنها لا تقع أول الكلام كأما فلم يكن الرفع بعدها أولى فهي كسائر الحروف العاطفة لظهورها في ذلك الباب وأما إذا كانت أما مع الطلب فهو الأمر والنهي والدعاء فقط لأن سائر أنواع الطلب نحو زيد هل ضربته وزيد ليتك تضربه وألا تضربه يجب رفع الاسم معها كما تقدم وأما مع الثلاثة المغلوبة نحو أما زيداً فأكرمه وأما بكراً فلا تضربه وأما خالداً فلا تضربه وأما عمراً فأوجعه الله وإنما صارت مغلوبة لأن وقوع هذه الأشياء خبر المبتدأ قليل في الاستعمال وذلك لأن كون الجملة الطلبية فعلية أولى إن أمكن لاختصاص الطلب بالفعل ألا ترى إلى اقتضاء حروف الطلب كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض وأما قوله تعالى بل أنتم لا مرحباً بكم فلم يمكن جعلها فعلية بتغيير إعراب كما أمكن ذلك في نحو زيداً اضربه وكذا في نحو هل زيد ضارب وزيد هل ضربته وعمرو ألا تضربه وأما قولهم إن قولك نحو زيد اضربه ولا تضربه بالرفع إنما قبح لأن الخبر الذي هو محتمل الصدق والكذب وهذه الثلاثة الطلبية التي لا يحتملها إلا بتأويل بعيد مخرج للأمر والنهي والدعاء عن حقيقتها كقولك في زيد اضربه زيد مطلوب منك ضربه بأنه يكثر في الجملة الاسمية تصديرها بما يخرجها عن كونها خبرية مع أنه يسمى الجزء الثاني خبر المبتدأ نحو أزيد منطلق وليتك عندنا وكذا يكثر زيد أين أبوه وعمرو هل ضربته وزيد ليتك قتلته ولا يجب في خبر المبتدأ احتماله للصدق والكذب وإنما سمي خبراً اصطلاحاً كما أن الفاعل سمي فاعلاً وإن لم يصدر الفعل منه في بعض المواضع فنقول لما كان الطلب من قرائن النصب كما ذكرنا وأما ليست من قرائن الرفع كما بينا بقي التعارض في نحو أما زيد فاضربه بين الطلب وأصالة السلامة من الحذف والتقدير وترجيح الطلب أولى لكثرة وقوع الحذف والتقدير في كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع إمكان جعلها فعلية بمجرد تغيير إعراب وأما إذا المفاجأة فهي في ضعف الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا تقع في أول الكلام من دون أن يسبقها شيء كما يقع أما لكن النحاة قالوا إنها إذا جامعت حرفاً عاطفاً على الجملة الفعلية فهي غالبة على العاطف بمعنى أن الرفع إذن أولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد وإذا بكر يضربه عمرو فيها قالوا لأن النظر [illegible] لأنهم

النصب من الثانية [illegible]

للفعل

وحرف الاستفهام واذا الشرطية وحيث وفي الامر والنهي بعد حرف لبس المفسر بالصفة نحو انا كل شيء خلقناه بقدر مثل

اتفقوا على انها لا يجيء بعدها الا الاسمية فيتنافى بينهما بين اذا الشرطية من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف بلى لو سمع نصبها ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا خالفت اصلها في هذا الموضع الخاص رعاية لتناسب الجملتين عندهم وفي غير هذا الموضع يجب رفع ما بعدها نحو زيد في الدار واذا عمرو الحرب نعوا اما مع عدم السماع فالاصل نعتبر به على الاجماع المذكور قوله ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب وبعد حرف النفي الا جملة المختار معها النصب في الاسم المذكور قوله بالعطف على جملة فعلية نحو قام زيد وعمرا اكرمته وكذا مع لكن وبل لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين وكذا في مررت برجل ضارب عمرو او احمد ابغيتها العطف على مشابه الفعل واما في نحو احسن بزيد وعمرو وغيره به فلا يترجح النصب لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن معنى الحدث لاحقا بالاسماء كذا قال سيبويه والظاهر ان الذي يترجح فيه النصب لا المعطوف قوله وبعد حرف النفي هي لا وما وان نحو قوله ولا حسنا حرمت به تيم والنصب اذا لا ما يزيد رضيه وكذا ما زيدا ضربته وان ما اختير النصب فيها مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة لمضمون الفعل قابل لاداة لفظا او تقديرا لما يكون مضمونا والى ليس اولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا تقدر معمول لضعفها في الفعل فلا تقل لم زيدا يضربه ولا لن بكرا تقتله كما لا تقل ان زيدا تضربه الا ان اضربته لتقوية ان تجزم الفعلين واما ليس في من قال انه حرف فليس ايهم من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع بكونه اسمه والجملة بعده خبره نحو ليس زيد ضربته وبعض من قال بحرفيته تخصيصها جواز الغائها عن العمل الغاء ما استدلالا بقولهم ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما يجيء في باب ما يحمل عليه قولهم ليس خلق الله مثله اي ما خلق الله فيجيز نحو ليس زيدا ضربته على الغاء ليس والوجه ان ليس خلق الله من باب توجيه الفعلين الى مرفوع واحد وخلق خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس فيه وفي قولك ليس زيدا ضربته ضمير الشان والمفسر جملة فعلية كما في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار قوله وحرف الاستفهام علة اولويته بالفعل كعلة اولوية حرف النفي بل قال سيبويه ليس جواز الرفع في الهمزة كجوازه في نحو قام زيد وعمرا كلمته يعني الرفع في الثاني احسن فليس طلب المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاء النصب كحرف الاستفهام بل الهمزة اشد اقتضاء له وكذا جعل سيبويه الرفع بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية فعلية اولى لما ذكرنا ولا تصير مع حرف النفي طلبية واعلم ان الاستفهام حرفين اصلهما عريق يتنوع هو الهمزة فهي تدخل على الجملة الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج وعلى الاسمية التي خبر المبتدا فيها فعلية نحو ازيد خرج وثانيهما هل وهو هل التي اصلها ان يكون

٨٤

بمعنى قد اللازمة للفعلية كما يجيء في قسم الحروف فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدا فيها فعلية نحو هل زيد قائم لمشابهتها الهمزة واما الاسمية التي خبرها الثاني فعلية فلا تدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجد فعلا تسلت عنه فان كان احد جزئي الجملة التي تدخلها فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه فيجب ان توليه اياها وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل بالاسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية فعلها مفسر بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب هنا احسن الفبيحين وقد تم الخلاف بين سيبويه والاخفش في ان الرفع اولى او النصب في نحو ان زيدا ضربته والوفاق في اختيار النصب في نحو اليوم زيدا ضربته والاسماء المتضمنة للاستفهام مثل هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به ويقبح نحو متى زيدا ضربت ومتى زيد خرج فالرفع في متى زيد ضربته اقبح الفبيحين كما ذكرنا في هل وكون متى زيد خارج كل ذلك لان كل متطفل على شيء يخصه لزوم اصل المتطفل عليه اذا امكن واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا وانما جاز فلا قبح نحو متى زيد قائم لكن الفعل مقدوم وان كان المتضمن للاستفهام هو الاسم المحذوف فرفعه اولى نحو ايهم ضربته كما في زيد ضربته والعلة كالعلة قوله واذا الشرطية فيها خلاف نقل عن الكوفيين انها كاذا في وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة الاسمية لا يكاد يكون الجزء الثاني فعلا الا في الشاذ كقوله اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب ونقل عن سيبويه والاخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسم المشروط بعدها لكن على ضعف عند الاكثر لكونها عندهما فعلية الظاهر الفعل نحو اذا جاء زيد او مقدرة نحو اذا السماء انشقت بالفعلية اي اذا انشقت السماء فقوله واذا الشرطية يعني على مذهب سيبويه والاخفش وانما اختار بعدها الفعلية لان الشرط بالفعل اولى كالنفي والاستفهام وانما لم يوجب الفعل بعدها كما فعل المبرد لانها ليست عريقة في الشرط كان ولو والظرف في تضمن معناه كمتى ومتى على ما يجيء في الظروف المبنية واما على مذهب المبرد فينبغي ان لا يجوز بعدها الرفع الا على ما ذكرنا وهو ان بعضهم يجوز في جميع ما ذكرنا ان ذكر انه منتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر ان يرتفع بالفعل الذي هو لازم ذلك الظاهر قال السيرافي يجوز هلا زيد قبلته بتقدير هلا قتل زيد فقلته وروى الكوفيون لا تجزعي ان منفس اهلكته واذا اهلكت فعند ذلك فاجزعي اي اذا اهلك منفس او ان اهلك منفس فعلى هذا يتقرر على مذهب المبرد في بيت ذي الرمة اذا ابن ابي موسى بلالا بلغته فقام بفاس بين وصليك جازر فقيل اذا ابن ابي بلال بلغته على رواية رفع ابن اذا بلغ ابن ابي موسى هذا والاولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب اذا امكن قوله وحيث حيث دالة على المجازاة في المكان كاذا في الزمان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل استعمال اذا فانها تدخل على الاسمية التي خبرها اسم اتفاقا قلت نحو اجلس حيث زيد جالس اما اذا اكتسبت

بما نحن حيث تماهي في بنا ر آل الاسماء الجوازم للتضمنه معنى الشرط نحو متى وايتما لا يفصل بينها وبين الفعل
الا عند الضرورة قال فمتى واغل يزرهم يحيوه ويعطف عليه كاس الساقي وقال صعدة نابتة في حائر اينما
الريح تميلها تمل فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا تزره يزرك فالنصب واجب لوجوب تقدير
الفعل بعدها قوله وفي الامر والنهي قد تقدم ذلك بتمامه وعند خوف لبس المفسر بالصفة اذا اردت مثلا
ان تخبر ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا بشراء كهذا الثمن قلت كل
واحد من مماليكي اشتريته بعشرين بنصب كل ليكون نصا في المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من مماليكي
بعشرين وان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتريته خبرا له وقوله بعشرين متعلقا به اي كل واحد منهم مشترى
بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة كل واحد وقوله بعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته
من المماليك فهو بعشرين فالرفع اذن مطرق لاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود ويخالف الوجه الاول اذ
ربما يكون لك على الوجه الثاني غلمان لم تشترهم لكن لغيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون ايضا فيهم
جماعة بالهبة او الوراثة او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه نصا في المعنى المقصود
والرفع يحتمله ولغيره والمثال الذي اورده المص من الكتاب العزيز اعني قوله تعالى كل شيء خلقناه بقدر
لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثال الناس لان جعلت الفعل خبرا او صفة والاصح انه للتمثيل وذلك
لان مراده تعالى بكل شيء مخلوق نصبت كل او رفعت وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا وذلك
لان قوله خلقنا كل شيء بقدر لا يريد بخلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية
ويقع على كل واحد منها اسم شيء فكل شيء في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى والله على كل شيء قدير لان معناه انه
قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شيء خلقناه بقدر مع نصب كل على ان خلقناه هو
الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شيء كائن بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شيء
في الآية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة او خبرا وليس مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثاني
كما كان في مثال المماليك ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا لمن استفهم بجملة فعلية كما اذا قيل ابايت احد
او لقيتم اهعلام ايهم ايته فتقول زيدا رايته وانما كان النصب اولى ليطابق الجواب السؤال في كونهما فعليتين
وكذا اذا قيل اضارب الزيدان ام اكرمت زيدا ايضا بانه لا معناه اضرب الزيدان احدا فهو على تقدير فعلية
واختار الكسائي النصب اذا كان الاسم الجائي بعد اسم هو فاعل في المعنى نحو زيد هند يضربها فزيد في المعنى هو
الضارب ولكان في اللفظ مبتدأ فنصب هند اولى لانه كانه قيل ليضرب زيد هندا قوله
ويستوي الامران في مثل زيد قام وعمرا اكرمته يعني يستوي الرفع والنصب في الاسم المذكور اذا كان قبله

٨٥

عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استويا لانه يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا
على الاسمية التي هي الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب ليناسب المعطوف المعطوف عليه في كونهما اسميتين وان يكون
عطفا على الفعلية التي هي الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسبا في كونهما فعليتين فان قيل
بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون الكلام اللفظ اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية و
هذا المثال اعني زيد قام وعمرا اكرمته مثال اورده سيبويه واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى
لان هاهنا جملة خبر المبتدء والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر
المبتدء رجوع ضمير الى المبتدء وليس في عمرا اكرمته ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى وهي انه يجب في
المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد كلمت عمرا لم يجز وبعبارة اخرى للاخفش و
هي انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل واعتذر لسيبويه باعذار احدها للسيرافي وهو جواب
عن جميع العبارات ان غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل التنبيه على جملة اسمية الصدر فعلية العجز يعطف
عليها او على الخبر منها وتصحيح المثال يكون بزيادة ضمير فيه نحو عمرا اكرمته في داره او لاجله او نحوها ذلك وسكت
سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد في الخبر اذا كان جملة من ضمير فيصح المثال اذا ارادوا واجاب بعضهم
عن الوجه الاول بانه ليس يسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى الى قولهم رب
شاة وسخلتها او رب رجل وسخلتها ايضا نكرة كما ياتي في باب المضمرات واجيب عن الوجه الثاني بانك تقول زيدا
لقيته وعمرا ولو قلت زيدا لقيت عمرا لم يجز فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه واجاب ابو علي
عن اعتراض الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب لها واشد
الاعتراضات هو الاول والجواب ما قال السيرافي ثم ان مثل هذا المثال اجازه سيبويه مستويا بين رفع الاسم ونصبه
على ما يؤذن به ظاهر كلامه ومنعه الاخفش لخلو المعطوف عن الضمير وجوزه ابو علي على ان الرفع فيه اولى من النصب
وان زدت في الجملة المعطوفة ضميرا راجعا الى المبتدء الاول فلا خلاف في جوازه ومثل قولك زيد قام وعمرا
اكرمته قولك زيد ضارب عمرا وبكرا اكرمته فيستوي في بكر الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به
كالفعل واما اذا قلت زيد قائم غلامه وبكرا اكرمته فالرفع فيه اولى لان اسمي الفاعل والمفعول اللازم
المفعول به لم يتم مشابهتهما للفعل كما يجيء في باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف والمشابهة للفعل نحو زيد
مضروب غلامه قوله ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض احرف الشرط الفعل
نحو لو زيدا اكرمته ولما اما فهي وان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم لان النصب
في اخواتها انما وجب لتعليل الفعل المقدر المتعدي وشرطها فعل لازم واجب الحذف كما يجيء غير مفسر بشيء فلا يكون له

من هذا الباب وتقديره اما يكن من شيء وليس للشرط حرف غير هذه الثلثة الا اذ ما عند سيبويه ويقع الفصل
بينها وبين الفعل باسم مرفوع او منصوب نحو اذ ما زيد قام واذ ما زيدا ضربته كما ذكرنا في حتى وحيثما
ونحو او حروف التحضيض وهي اربعة هلا والا ولولا ولوما وعند الخليل الا المخففة قد تكون للتحضيض كما يجيء في
قوله الا رجلا جزاه الله خيرا التقدير الا تروني اي هلا تروني وحروف التحضيض لا تدخل الا على الافعال
بالاستقراء الا فقاتم هم وقد تقدم الفعل بعدها اما مفسرا كما في قولك هلا زيدا ضربته او غير مفسر كما في
قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا اي لولا تعدون وكذا ان ولو فانه
يقدر الفعل بعدها بلا مفسر نحو ان سيفا فسيف ونحو اطلبوا العلم ولو بالصين ولا شك ان التحضيض
والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف
الدالة عليها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل من الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها خففت
بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما
وما للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها بالافعال كالا للعرض على ما يجيء الكلام في لام لا لنفي الجنس
وكذا ان الشرطية فان المرفوع في نحو ان امرؤ هلك يجوز عند الاخفش والفراء ان يكون مبتدأ والمشهور
وجوب النصب في ان زيدا ضربته والا زيدا تضربه في العرض قوله وليس مثل أزيد ذهبت
به فالرفع اي الرفع واجب وانما قال انه ليس منه اي من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده فعل لكنه
ليس مشتغلا عنه اي عن العمل فيه اي عن نصبه لان عمل الفعل او شبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا
وقوله بضميره او متعلقه اي بنصب ضميره او بنصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم يرفع
ضميره فقولك أزيد ذهب به خرج زيد عن الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى مشتغل
عن نصبه بنصب ضميره هذا على انه جوز ابن السراج والسيرافي في مثل هذا الفعل المبني للمفعول اسناده
الى مصدره مقدرا اي أزيد ذهب الذهاب به فيكون المجرور في محل النصب فينصب الجار والمجرور الاسم
السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله وجوز الكوفيون
نصب الاسم السابق من دون حاجة الى الاسناد الى المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلا متعديا اي اذهبت شخصي
بزيد اذهب بزيد اللازم بمعنى المتعدي كما ذكرنا عن بعضهم انهم يضمرون في نحو ان زيدا ضربته لازم الفعل
المطاوع على العكس اي ان ضرب زيد ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل موافقة الاسم المحدود لضميره او متعلقه
في الرفع او النصب لضميره او متعلقه ناصبه كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم فهو نوى في ان
زيد ذهب به او ذهب غلامه او ذهب بغلامه رفعا ونوى في ان زيدا ضربته او حثت عليه الصلاة

او ضربت غلامه او حث على غلامه الصلاة نصبا قوله وكل شيء فعلوه في الزبر اي ليس
من هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اي عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع وهنا لو نصبت كل شيء
بفعلوه لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا في الزبر كل شيء ان علقت الجار والمجرور بفعلوه او كل ما فعلوا في الزبر
اي في صحائف اعمالهم شيئا اذ لم يقع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وان جعلنا الجار نعتا لكل شيء صار
المعنى فعلوا كل شيء مثبت في صحائف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ
المراد منه ما اريد في قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر وفعلوه صفة كل شيء اي كل ما فعلوه مثبت في صحائف اعمالهم
بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة قوله ونحو الزانية والزاني فاجلدوا الفاء بمعنى الشرط اي حرف
الرابط فيه حاصل في بادي النظر لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها كما في نحو وربك فكبر الا ان القراء لما اتفقوا فيه على
الرفع الا ما روي في الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرأ بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقراء لا يجوز على
غير المختار تمحل له النحاة وجها يخرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه غير المختار فيقول ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها
اذا كانت زائدة كما في قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح كما يجيء في الظروف المبنية فلما كانت الفاء واقعة
غير موقعها فما بعدها لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفي الاية هي كذلك لكون الالف واللام في الزانية مبتدءا موصولا
فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدء كالجزاء وهذا الذي ذكرته مذهب الفراء
والمبرد فالفاء واقعة في موقعها فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال سيبويه هو جملتان
اي الزانية مبتدء محذوف الخبر المضاف اي حكم الزانية والزاني محذوف اي فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا
هو الذي وعدوا بان الحكم الذي يتلى فيه فالفاء عنده ايضا للتسبيب اي ان ثبت زناهما فاجلدوا فخرج
ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره كما قدمنا قوله فالفاء مختار النصب اي لولا التقديران المذكوران للمبرد
وسيبويه لكان من هذا الباب وكان المختار النصب لقربه من الطلب التي هي اقوى قرائنه وتقدير المبرد اقوى
لعدم الاضمار فيه كما في تقدير سيبويه هذا آخر شرح ما ذكره المص واعلم ان ما يشتغل به المفسر من ضمير الاسم المذكور
او متعلقه ان وقع بعد الا لفظا فالفعل المقدر ينبغي ان يكون مثبتا فيقدر في نحو ان زيدا لم يقم الا هو الا قام
زيد لم يقم الا هو وفي نحو ان زيدا لم يضرب الا اياه ان تضرب زيدا لم تضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور
يقع من المفسر كالاجنبي فيقع الاسم المشتغل به مع المفسر الا ترى ان اصله ما قام من استحالة المقدر مقام الضمير من
استحالة المفسر فكما لا يقال في ما زيدا ضربت الا هو من ... ضمير المفسر وما بعد الا فما كان
فاعلم ... الا غير لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا في غير الموجب وليس قبل الاسم المذكور الا حرف
ينقص نفي الفعل المقدر كما نقص الا المذكور قبل المشتغل به نفي المفسر فلم يبق الا اثبات الفعل الموجب ليوافق

او تكون لها الفاء واقعة غير موقعها
كما في وربك فكبر واما التسمية فلا
اذا لم تكن زائدة

في المعنى المنفي المنقوض نفيه بالا فقام زيد في مثالنا يوافق في المعنى اي لم يقم الا هو وكذا لم يضرب زيدا
يوافق لم يضرب الا اياه فاذا تقرر هذا فلنا قد يكون في المفسر ضميران للاسم المذكور مرفوع ومنصوب وقد
يكون فيه ضمير ومتعلق به كذلك اي مختلفان رفعا ونصبا وقد يكون فيه متعلقان بضميرين كذلك فالعامل على
تلك الضروب لان الضميرين اما متصلان او منفصلان او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين فلك الخيار في
اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور واضمار ناصب مثاله ان زيدا لم يعطك اياه الا هو فان نصبته اعتبارا لاياه
قدرت هكذا ان لم يعطك زيدا لم يعطك اياه الا هو فلو سلطت الفعل عليه قلت زيدا لم يعطك الا هو وان
رفعته اعتبارا لهو قدرت هكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك اياه الا هو لان المشتغل به اذن بعد الا فلا
من تقدير موجب كما تقدم وتسليط المفسر هنا على الاسم المذكور محال اذ الفعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما
منفصلا والاخر متصلا فالاعتبار بالمتصل بمعنى انه ان كان مرفوعا اضمر الرافع وان كان منصوبا اضمر الناصب
فالاول نحو ان زيدا اعطاك اياه واياه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون
احدهما منفصلا وكذا ان زيد لم يضرب الا اياه التقدير اذا اعطاك زيد اعطاك اياه وان لم يضرب زيد لم يضرب
الا اياه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه والمفعول مفسر الفاعل الذي هو ضمير
متصل وقد بينا امتناع ذلك مع تقدم المفعول في نحو زيدا ضرب فكيف يجوز مع تاخره ولكان بالتسليط
ان زيدا اعطاك فيكون نحو زيدا ضرب وذلك لا يجوز ولو اعتبرت المنفصل في ان زيد لم يضرب الا اياه لكان
التقدير ضرب زيدا وبالتسليط زيدا ضرب ولا يجوز ان والثاني اي الذي المتصل فيه منصوب نحو ان زيدا
لم يضربه الا هو اي ان لم يضرب زيدا لم يضربه الا هو ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان ضربه زيد
والفاعل مفسر للمفعول الذي هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك ولو كانا متصلين فلا بد ان يكون
الفعل من افعال القلوب او مما الحق به كعدمت وفقدت والا لكان ضمير الفاعل والمفعول في المعنى متصلين
ولا يجوز ذلك الا في افعال القلوب كما يجيء في بابها انظر فان كان الاسم المذكور ظاهرا وجب رفعه اعتبارا
بالضمير المرفوع نحو ان زيد علمه قائما اذ لو نصبت لكان التقدير ان علم زيدا علمه قائما فيفسر المفعول
الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز الا في افعال القلوب والا في غيرها مع تقدم المفعول نحو زيدا علم
قائما فكيف مع تاخره عن الضمير ولكان بالتسليط ان زيدا علم قائما ولا يجوز ايضا لكونه ولو كان
الاسم المذكور ضميرا راجعا الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا لكل واحد من ضميري المفسر كما اذا جرى ذكر
زيد ان اياه علمه قائما اي ان علم علمه قائما الاصل الضمير المتصل لظهور العامل وبالتسليط ان اياه علم قائما
ويجوز ان هو علمه قائما اي ان علم علم قائما باستتار الضمير لظهور العامل واما المفسر الذي بعضه ضمير وبعضه متعلق

اي ان علم زيد عالما قائما

مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربه غلامه وان زيد مر بغلامه وان زيد مر به غلامه فالاعتبار
بالضمير المتصل لا بالمتعلق فيجب في ان زيد ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبت اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير
ان لابس زيدا وضميره لابس لزيد ولا يجوز كما قدمنا على ما قدرنا قبل من كون المضاف محذوفا في مثله لكان التقدير
ان ضرب زيدا اي متعلق زيد فيكون المفعول في اللفظ مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل وفي التقدير ذا المفعول
مفسر للفاعل ولا يجوز ان مع تقدم المفعول نحو زيدا ضرب وغلامه ضربت فكيف مع تاخره وبالتسليط يصير ان
زيدا لابس او ان زيدا ضرب اي متعلق زيد ضرب ولا يجوز واما ان كان الضمير في المسئلتين منفصلا جاز رفع
الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب غلامه الا اياه [illegible] زيد لم يضرب غلامه الا هو فتقدير الرفع في المسئلة الاولى
ان لم يضرب زيد اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا اياه وتقدير النصب فيها ان ضرب غلام زيد زيدا لم يضرب
غلامه الا اياه وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه لانك اذا حذفت الضمير المستثنى حذفت اداة الاستثناء
وصرت الفعل موجبا ليبقى المعنى معنى ايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع في الثانية
ان ضرب غلام زيد لم يضرب غلامه الا هو وتقدير النصب فيها ان لم يضرب زيدا اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا هو
وان لم يلابس زيدا يضربه غلامه لم يضرب غلامه الا هو على تقدير النصب وبالتسليط ان زيدا اي غلام زيد لم يضرب
الا هو وعلى تقدير الرفع ان زيد لم يلابس يضرب غلامه الا هو واما المفسر الذي بعضه متعلقان بضميري الاسم المذكور
مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب اخوه اياه فلك في الاسم المذكور الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب زيد
اي متعلق زيد ضرب اخوه اياه وتقدير النصب ان ضرب زيدا اي متعلق زيد ضرب اخوه اياه وبالتسليط ان زيدا
اي ابا زيد ضرب اخوه وعلى تقدير الرفع ان زيدا لابس يضرب ابيه هذا ما عرض لاتمام هذا الباب فالله اعلم بالصواب
قوله الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك
والاسد واياك وان تحذف والطريق الطريق اسم لفظ المحذر به من نحو اياك والاسد ونحو الاسد الاسد تحذيرا
مع انه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير قوله وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده مؤذن بان لفظ التحذير هو اياك
دون المعطوف وليس كذا بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان لفظ التحذير على ضربين اما لفظ
المحذر منه مكررا معمولا لبعد تحذيرا نحو الاسد الاسد او لفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا لبعد مقدرا
قوله تحذيرا مما بعده مفعول له والعامل فيه المصدر اعني التقدير اي بان تقدير اتق تحذيرا مما بعد ذلك المعمول كالاسد
الذي هو بعد اياك وتقدير اياك اتق هاهنا فيه بعض التسامح من حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد والاتق
اتقيت زيدا من الاسد اي نحيته ولو قال بتقدير نح او بعد كان اولى قوله او ذكر المحذر منه مكررا فيه نظر وذلك لان
ذكر مصدر فهي معطوفة على معمول بعد من حيث المعنى لا ان يقدر في اللفظ مضاف اي هو ذكر معمول او ذكر المحذر منه

وفيه نظر لان المراد بالتحذير هذا المنصوب لانه في تقسيم المنصوبات الا ترى الى قوله الثاني المنادى الثالث
ما اضمر عامله فلا يصح للرابع ذكر منصوب حكمه كذا وفي بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجه لان
هاهنا متصلة من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاءني زيد وعمرو وبكر ان كانت منفصلة جازت
المخالفة بين ما بعدها وما قبلها تقول انا مقيم ثم يبعثك فتقول او امشي بمعنى بل انا امشي فتكون او للاضراب عن
الاول والاثبات للثاني كما يجيء في حروف العطف قال سيبويه في قوله تعالى فلا تطع منهم آثما او كفورا لو قال
او لا تطع كفورا لانقلب المعنى لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن النهي عن طاعة الاثم فلو قلنا
هاهنا او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يستقيم فعلى كل وجه في لفظه نظر وضابط هذا الباب ان نقول
كل محذور ومعمول الحذر او بعد الاشتباه مما مذكور بعده مما هو المحذر اما بواو العطف او من ظاهرة او مقدرة يجب
اضمار عامله وكذا كل محذر منه مكرر معمول البعد فيدخل في الاول نحو اياك والاسد واياي والشر وما رأسك والسيف
فالمحذر اذن اما ظاهر او مضمر والظاهر لا يجيء الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجيء في الاغلب الا مخاطبا وقد يجيء
متكلما كما مر واذا كان معطوفا على المحذر جاز ان يكون ضمير غائب نحو اياك واياه من الشر وقولهم اذا بلغ الرجل الستين
فاياه واياه الشواب شاذ من وجهين من جهة وقوع اياه محذرا وليس بمعطوف ومن جهة اضافة ايا الى الظاهر
وسيبويه يقدر نحو اياي والشر نحو الحذر ونحوه قال الخليل وبعضهم يقول له اياك فيقول اياي اذا قيل له شيك واستحاب
كانه يقول احذر نفسي واحفظ وغير سيبويه يقدر في نحو اياي والشر حذر خطابا كما في اياك وقول سيبويه اولى لكون
الفاعل والمفعول شيئا واحدا كما في اياك والشر وقول عمر لحاجة اياي وان يحذف احدكم الارنب بالعصا
وليذك لكم الاسل والرماح يحتمل امر المتكلم اي لابعد نفسي عن مشاهدة حذفكم الارنب وامر المخاطب اي بعدوني عن
مشاهدة حذفكم واما الثاني اعني المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك واياك
اياك نحو اياه اياه واياي اياي سواء كان الظاهر مضافا اولا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا واجاز قوم ظهور الفعل
مع هذا القسم نحو احذر الاسد الاسد واياك اياك احذر نظرا الى ان يكون المعمول للتاكيد لا يوجب حذف العامل
كقوله تعالى دكت الارض دكا دكا وصفا الآخرون وهو الاولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه ولا نقول
ان كل معمول مكرر موجب لحذف عامله وحكم اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر كون تكريره دالا على مقاربة
المحذر منه للمحذر بحيث تضيق الوقت الا عن ذكر المحذر منه على ابلغ ما يكون وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل
مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار الفعل اتفاقا قال المص كان اصل اياك والاسد اتق نفسك ثم انهم لما كانوا
لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول الواحد اذا اتصلا جاءوا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك
ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع

الفعل فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر كما يجيء في باب المضمرات فصار منفصلا واعلم ان
هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان نقول هو بتقدير اياك باعد او نحو باضمار العامل بعد المفعول وانما
جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما جاز ما ضربت الا اياي فان قلت بينهما فرق
وذلك ان المفعول في الحقيقة في ما ضربت الا اياي ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد مما تعدد اي ما ضربت احدا الا اياي
فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياي ضربت قلت الضمير المنفصل حكمه في كلامهم
حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت في اول باب المضمر على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله وقد صرح السيرافي
بجواز نحو اياي ضربت وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر وان منع المص
في شرح المفصل عند قوله جاءني الله الحمد فمعنى اياي ضربت ما ضربت الا اياي واياك نعبد اي ما نعبد الا اياك
وانما وجب حذف العامل في نحو اياك والاسد لانه في معنى المكرر الذي ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك
اي اجعل نفسك من الاسد ونحو هذا الكلام احذر الاسد ومعنى الاسد اي بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى
احذر الاسد ان يبعد الاسد عن نفسك بان تتباعد عنه فكانك قلت الاسد الاسد فان قلت المعطوف في حكم المعطوف
عليه واياك محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف فالجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف
عليه الا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وجهة انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اي مبعدا
كذا الاسد مبعدا اذ المعنى اياك بعد وبعد الاسد قوله وتقول اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك
ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك والاسد لامتناع تقدير من اذا جاء المحذر منه بعد المحذر فاما انه يكون مع
ان او لا معها فالذي يغير ان تكون نحو اياك والاسد يجوز فيه وجهان كونه مع الواو ومع من وقد عرفت معنى العطف واما
من فهو متعلق بالفعل المقدر اي بعد نفسك من الاسد والثاني ان يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف
واياك من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار الا ان ان حرف مصدر لطوله بصلتها لكونها مع الجملة
التي بعدها بتاويل اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد جاز فيه التخفيف قياسا بحذف حرف
الجر الذي هو مع المجرور كشيء واحد وكذا ان لانها مصدرية وبعد حذف حرف الجر صار ان مع صلتها في محل النصب
عند سيبويه نحو الله لافعلن وقال الخليل والكسائي هي باقية على ما كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حرف
الجر عن العمل مقدرا نحو الله لافعلن نادر وحذف حرف الجر مع غير ان وان سماعي نحو استغفر الله ذنبا اي من ذنب
ويعلم الجر انها تجيء وقال الاخفش الصغير كل حذف حرف الجر معها اذا تعين جاز نكانه مع غيرها ولذلك يثبت
ولهذا لم يجر حذف الجار من اياك من الاسد اذ لم يسمع فان قيل فلا حرف العاطف قلت حذف الحرف وهو اشد
من حذف حرف الجر لانه قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال

ما ضربت الا اياي ثم

وابو على فى قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اى وقلت واما قول الشاعر فاياك اياك المراء فانه
الى الشر دعاء وللشر جالب فاما لضرورة الشعر واما لان اياك اياك من باب الاسد الاسد اى المحذر منه مكررا
والمراء منصوب باحذر وهذا قول سيبويه واما لان المراء مصدر بمعنى ان تمارى فيجعل فى جواز حذف حرف الجر
مما يتصل به ومع هذا لا يجوز قياس سائر المصادر عليه وهذا قول ابن ابى اسحق ولا يمتنع ان يدعى ان الواو التى فى المحذر
بمعنى مع وقد ترك المص بابا آخر مما يجب اضمار فعله قياسا وهو باب الاغراء فضابطه كل مغرى به مكررا او معطوف
عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح والذى مع العطف
نحو شانك والحج ونفسك وما تعينها والعامل فيهما الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ما تقدم من التحذير والخلاف فى وجوب
حذف ما تقدم من التحذير والخلاف فى وجوب حذفه فى المكرر ههنا مثله هناك وان لم يتكرر وخلا [illegible] فلا خلاف من المعطوف
فى عدم وجوب الحذف كما هنا يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع وكذا قوله المفعول فيه ما فعل فيه فعل
مذكور من زمان او مكان يعنى بقوله فعل مذكور الحدث الذى تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذى هو قسيم الاسم والحرف
وذلك لانك اذا قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم اى تكلمت به اليوم والضرب الذى هو مضمونه فعلته
امس فامس ما فعل فيه الضرب لا ضربت واحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد ان
يفعل فى يوم الجمعة فعل لكنكم لم تذكر ذلك الفعل فى لفظك فلم يكن فى اصطلاحهم مفعولا فيه وكذا يوم الجمعة فى قولك
خرجت فى يوم الجمعة داخل فى هذا الحد ولهذا قال بعده وشرط نصبه تقدير فى يعنى ان المفعول فيه ضربان ايضا ما ظهر
فيه فى وما ينتصب بتقديره وشرط نصبه تقديره واما اذا ظهر فلا بد من جره وهذا خلاف اصطلاح القوم
فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير فى فالاولى ان يقال هو المقدر بفى من زمان او مكان فعل فيه
فعل مذكور قوله وشرط نصبه تقدير فى وظروف الزمان كلها تقبل ذلك اى ظروف الزمان كلها
اى مبهما او موقتها تقبل ذلك اى تقبل النصب بتقدير فى والمبهم من الزمان هو الذى لا حد له يحصره سواء كان معرفة
او نكرة كحين وزمان والحين والزمان والموقت منه ما له نهاية تحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة
وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان قوله وظروف المكان ان كان مبهما اختلف فى تفسير
المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشئ لان نحو جلست خلفك وامامك منتصب بلا خلاف على الظرفية
وقيل هو غير المحصور وقيل هو المحصور كما قلنا فى الزمان وهو الاولى فيخرج منه المقادير الممسوحة كفرسخ وميل
ولا خلاف فى انتصابها على الظرفية فقال هو ما لا يتنصب من المكان على الظرفية نوعان المبهم والمحدود
ويدخل فى المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين واناء وحذاء وحذه وتلقاء وما هو بمعناها وا
يستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل فى جانبه

لدى جانب وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج الدار كما قال سيبويه يا من خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار
وجوف البيت بل فى داخلها وفى جوفه وتكلف المص لادخال المعدود فى لفظ المبهم بان قال المبهم ما ثبت
له اسمه بسبب امر غير داخل فى مسماه فالمكان الممسوح كالفرسخ داخل فيه فان المكان لم يصر فرسخا بالنظر الى ذاته
بل بسبب القياس المساحى الذى هو امر خارج عن مسماه وقال الموقت ما كان له اسم بسبب امر داخل فى مسماه
كاعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار عين تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسماء لتلك المواضع
بسبب اشياء داخلة فيها كالدور فى البلد والدكاكين فى السوق والبيت فى الدار واما نحو خلف وقدام ويمين
وشمال وبين وحذاء فان هذه الاسماء تطلق على هذه الاماكن باعتبار ما يضاف اليه وينبغى ان يستثنى
من المبهم فى قوله ايضا نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها وكذا بعض ما فى
اوله ميم زائدة من اسم مكان لانه انما يثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شئ خارج
عن مسمى المكان مع انه لا ينتصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال قمت مضرب زيد وقمت مصرعه بل هذا
النوع من المكان يدخله تفصيل بالحمل وذلك بان نقول اسم المكان اما ان يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون فى
مكان اولا والثانى لا ينتصب على الظرفية الا بالفعل الذى ينتصب به على الظرفية المختص من المكان كدخلت
ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والمأكل والمشرب ونحوها والاول ينتصب انتصابه على الظرفية بالفعل
المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والمأوى والمقيل والمبيت والمسجد نقول قمت مقامه وجلست
مجلسه واويت ماواه وسجدت مسجده وينتصبه ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار والذى يشتق منه مما اشتق منه نحو جلست
موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مركزه قال
الله تعالى واقعدوا لهم كل مرصد وكذا غدت مبيته واقمت مشتاه وما ليس فيه معنى الاستقرار ولا ينتصبه
فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ورميت بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القراءة وشتمتك منزله وقال الاكثرون
من المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست والموقت ما سواها وهذا القول هو الذى ذكره المص فى
الكافية ثم قالوا واحمل عليه عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت على الجهات فانتصبت انتصابها لمشابهتها
الجهات فى الابهام قال وكذا حمل لفظ مكان على الجهات لا لابهامه فان قولك جلست مكان زيد لا ابهام فيها
فى لفظ مكان بل لكثرة استعماله الحذف فى منه تخفيفا ولا ينبغى ان يحمل هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب
الا فيما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان عمرو ونحوه كما قدمناه وينبغى على قوله ان لا
ان يحمل المقادير الممسوحة على الجهات الست لمشابهتها لها فى الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا
لا يختص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا هذا واعلم انه انما نصب

الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة الثلثة مدلوله وضعا النصب في دلالة وفي غيره
واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل دلالته عقلية لا لفظية لان كل فعل لا بد له من
مكان لا ينصب من المكان الا ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل اي الازمنة الثلثة وهو غير المخصوص منه والمحدود
ووجه المشابهة التغير والتبديل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلثة واما انتصاب نحو قعدت مقعده وجلست
مكانه ورميت مبيته فلكونه متضمنا المصدر ومعناه الاستقرار في ظرف فضمونه مشعر بكونه ظرفا للحدث بمعنى الاستقرار
كما ان نفس ظرف فمضمونه بخلاف نحو المضرب والمقتل فلا جرم انتصبه على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار
واما قول المص في الشرح لما كان ظرف الزمان للمبين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو مغالطة منشاها الاشتراك
في لفظ المعين وذلك ان الفعل يدل على المعين بكون من الازمنة الثلثة لا على المعين المراد به هنا اي المحصور الذي
لا نهاية له كاليوم والليلة وكذا قوله المفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة وذلك لان
الفعل لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل
على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان لا على مبهم المكان بالتفسير الذي عرفت قوله
ولفظ مكان كذا لفظ المقام والموضع ونحوه بالشرط المذكور في الكل وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار
قوله وما بعد دخلت اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت ينصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مما كان
او الا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلثة فحذف حرف
الجار اعني في معها في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي دخلت متعد
وما بعده مفعول به مفعول فيه والاصح انه لازم الا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت
في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنة
في البلد وكذا نحو قوله تعالى وسكنتم في مساكن الذين ظلموا وقولك نزلت في الخان ولكون مصدره دخلت الدخول
والفعول في مصادر اللازم اغلب ولكون ضده خرجت وهو لازم اتفاقا فيرجح ان يكون لازما مثل غيره قال على
الاصح واما نحو ذهبت الشام وانتصاب الشام على الظرف فلا اتفاق لان ذهب لازم وهو شاذ وكذا
قوله فلا تبغيكم قبنا وعوارضا ولا قبلن الخيل لابة ضرغد اي في قنا وفي عوارضها موضعان وشذ قوله
لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب ويكر حذف في فما كان شاذا من كل اسم مكان
يدل على معنى القرب او البعد حتى يكاد يلحق بالقياس نحو هو مني مزجر الكلب ومنزلة الثريا ومقعد
الخاتن ومنزلة الشغاف ولا باس ان نذكر بعض ما اهمله المص من احكام الظروف فنقول الظرف الزمان على نوعين
ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون محدودا سواء كان معرفا او نكرة فاذا كان كذا استغرقه الفعل الناصب له لكن
كما اذا قيل لكم سرت فقلت شهرا استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان تقصد المبالغة والتجوز وكذا

اذا قلت شهر رمضان فان لم يكن استغراق الجميع استغرق منه ما امكن كما تقول شهرا في جواب كم
صمت او كم شربت فالاول يعم جميع ايامه والثاني جميع لياليه والذي يصلح جوابا لمتى هو الزمان المختص
معدودا كان كالعشر الاول من رمضان اولا او محدودا كان كيوم الجمعة اولا كالزمن الماضي ومعرفة كان
كيوم الجمعة اولا كاول يوم من رمضان ويوما قدم فيه زيد والاكثر ان يجاب عنه بمحدود غير مختص كيوم او
ثلثة ايام وكذا لو قلت ثلثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلثة الاولى من رمضان جاز لاختصاصها
ويجوز في جواب متى التعميم والتبعيض ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى شربت وان وجب التعميم
فهو له كيوم الجمعة في جواب متى صمت وكذا ان لم يصلح الا للتبعيض فهو له نحو يوم الجمعة في جواب متى خرجت
من البلد فما لا يصلح الا جوابا لمتى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الا جوابا لكم المعدود وهو غير المختص كثلثة
ايام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاولى من رمضان قال سيبويه الدهر والليل
والنهار مقرونة بالالف واللام لا تقع الا جوابا لكم يعني الليل مطوقا عليها والنهار كقوله تعالى يسبحون الليل والنهار
اي ابدا فاما اذا قلت سير عليه النهار او سير عليه الليل تشير الى نهار وليل معينين فيقعان جوابا لمتى و
قال سيبويه اسماء الشهور كالمحرم وصفر الى آخرها اذا لم تضف اليها اسم الشهر فهي كالدهر والليل والنهار والابد
اي تكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الايام كانك قلت سير عليه الثلثون يوما اذا
قلت سير عليه صفر فيستغرقها السير ولو اضفت اليها شهرا صارت كيوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى ايضا هذا
كلامه فان كان مستندا الى رواية عن العرب فيها ونعمت والا فاي فرق بينهما من حيث المعنى قوله كانه
قيل سير عليه الثلثون يوما قلنا اليس تعيين للعدد مع اختصاصه للزمان بما يخرج به عن جواب لمتى كالعشر
الاولى من رمضان على ما ذكرنا ولنذكر حكم الظروف في التصرف وضده وفي الانصراف وضده فنقول المراد
بغير المتصرف من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد يجر متى بالى وحتى الغير وتجر اين بالى
ايضا مع عدم تصرفهما ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا
وبينك حجاب واما نحو جئت من عندك ومن لدنك فلابتداء الغاية والمتصرف من الظروف
ما لم يلزم انتصابه بمعنى في او انجراره بمن فمن القول الظروف المبنية لزوما كاذ واذا على تفصيل يأتي
في الظروف المبنية وكصباح مساء ويوم يوم كما يجيء في المركبات واذ متصرفين نحو اسما علم حيث يجعل رسالته
وقوله تعالى اذ قالت بعد منه من المعربة بقيد ذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة
وذات العشا وذات الزمين وذات القيم وذا صباح وذا مساء وذا صبوح وذا غبوق فهذه الاربعة بغير ها
وانما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس عليه نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه كلها يلزم الظرفية في غير لغة

الكاينات ۹ معنى ذات يمين واخواته يجي في باب ٣٣

خشم وهم يمير فوقها قال الشاعر فهم عرنين على اقامة ذي صبيح لامر ما يسود من يسود واما ذات اليمين وذات الشمال
فكثيرا التصرف كما يجيء في باب الظروف المبنية ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجيء في باب الاضافة وقولهم اقيته
بعيدات بين اي فراقي يقال ذلك اذا كان الرجل ممسكا عن اتيان صاحبه ثم ياتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم ياتيه
ومعنى التصغير تقريب زمن اللقاء اعني بعد الفراق وكون هذه الظروف غير متصرفة موقوف على السماع وقد اعربت
غير المتصرفة باغنى من غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكر وسحر وسحير وعشية وعتمة ومساء وصباح ونهار وليل واعني
بالتعيين ان تريد غدوة يومك وبكرته وضحاه وضحوته وبكره وسحره وعشيته وعتمة ليلتك ومساها تقول سير
عليه ليلا ونهارا اذا اردت نهارك وليلك وغدوة وبكرة يكونان ايضا علمين ولا تريد بهما غدوة يومك
وبكرته كما سيجيء حكمها فيكونان اذن متصرفين والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبني على كونها معينة من
دون العلمية وذلك لانهم جعلوا الزمان المعين من دون علمية ولا آلة تعريف بهذه الظروف المعينة لازما لطريقة
واحدة اعني الظرفية تنبيها على مخالفتها لسائر المعارف وذلك لان كل نكرة صارت معرفة فلا بد فيها اما من العلمية
واما من اللام او الاضافة وهذه الظروف كانت نكرات فتعينت بمجرد عناية المتكلم لا بآلة ولا بالعلمية والدليل على
انها ليست اعلاما ان عتمة وعشية وضحوة من هذه الظروف متصرفة على الاشهر مع تعينها ولو كانت اعلاما
لم تنصرف فتعريف هذه الاسماء معدولة عن اللام فهي معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس في
لغة اهل الحجاز اعني البناء اذ لو تضمنتها لبنيت بناء امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قال علم
المعهد ان لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه اذا لم يكن مضافا الا معرفا باللام العهد سواء كان بعلم اولا
كالبيت والنجم والصعق وقوله تعالى فعصى فرعون الرسول بل وجب من حظ هذه الاسماء المعينة ممنوعا
من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلمية فيها بعد العدل عن اللام لتحصيل السببين وقال بعضهم انه عند تعينه
متضمن اللام فهو عنده مبني كامس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف لاخواته المذكورة من ضحى وبكر
ومساء وصباح ونهار وليل معينة فانها منونة اتفاقا الا ما زعم الجوهري ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر و
لا ادري ما صحته والحق عند عبد القاهر عتمة وضحوة معينتين كسحر في منع الصرف لا عن سماع والاولى منعه
اذ لم يسمعا الا منونتين فكل ما ثبت ترك تنوينه من هذه المعينة فهو لما التضمن لام اللام فيبنى كسحر عند بعضهم
واما العلمية المقدرة كسحر عند الجمهور الحاكين بمنع صرفه واما غدوة وبكرة فقد زعم الخليل انه اذا قصد
بهما التعيين جاز تنوينهما كما في ضحوة تقول اتيتك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه سمع ممن يوثق
به اتيتك بكرة وهو يريد الاتيان في يومه او غده لكن الغالب المشهور فيهما ترك التنوين مع التعيين كما كانا
مكنك علمين للجنس كما يجيء فيقدر العلمية فيهما كما في سحر لما تقدم ان تعريفه من اليوم مبني على تعينها

٩١

من دون علميته ولا آلة تعريف وتعينها كذلك مستند الى السماع فلا تقس عليها في مثل هذا التعيين نحو شهر
وساعة وعدية وغيرها فلا يثبت اذن عدم تصرفها بهذه الظروف الثلاثة عشر المذكورة اذا كانت معينة وجب
عدم تصرفها فاذا لم يكن معينة كانت متصرفة نحو صيد عليه غدوة فاذا انصرفت واردت تعينها فلا بد لها
من اللام او الاضافة فتقول راتبه عند السحر الاعلى ولا تقول عند سحر الاعلى واما الكلام في انصراف الظروف وعدم
انصرافها فنقول غدوة وبكرة غير منصرفين اتفاقا وان لم يكونا معينين لكونهما من الاعلام الجنس كاسامة
تقول في التعيين اتيتك اليوم غدوة او بكرة وفي غير التعيين لقيته العام الاول او يوما من الايام غدوة
او بكرة فيمنع الصرف في الحالين وهو في غير التعيين كما تقول لقيت اسامة وان كنت لقيت في اسدا من الجنس غير معين
وقد يجيء الكلام على اعلام الجنس في باب الاعلام ولان علميتهما لفظية لا معنى تحتها واذا لم يقصد تعينهما جاز
ايضا تنكيرهما اتفاقا قال تعالى ولقد صبحهم بكرة واذا قلت كل غدوة وبكرة فهما منونان للتنكير لان كلا
هنا من حيث المنكرات والاغلب في اعلام الاجناس ان يكون موضوعة اعلاما لما هي بمعنى من النكرات نحو اسامة وثعالة
وصل فهي مرتجلة في اعلام الاجناس كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص فغدوة علم مرتجل وغداة هي الجنس كقولك
هذه غداة باردة ونحن فيه غداة طيبة وقد جاء غدوة جنسا في القرآن في قراءة من قرأ بالغدوة والعشي قال
سيبويه والاصل في هذين الاسمين غدوة وبكرة محمولة عليها لاجتماعهما في المعنى وفي البنية كما ان يذر محمول على
يدع في حذف الواو ولذا قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس مرتجلة كما حكى ابو علي عن ابي زيد
لقيته فينة والفينة بعد الفينة اي الحين بعد الحين وهي علم الجنس كما تقول لقيته في ندرى ولقيته في الندرى اي
في الندرة وذكر سيبويه ان بعض العرب يدع التنوين في عشية كما في غدوة بمعنى انه يجعلها ايضا علم جنس
ورده المبرد وقال عشية منونة على كل حال قال السيرافي حكاية سيبويه لا ترد وسحر غير منصرف لكونه علم
الجنس بل اذا اردت به سحر يومك ومن الظروف الكاينة ما هو عادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدى
ومع وسوى بين بلا اضافة وحوال وحوالي وحول وحولي واحوال والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى ارجع البصر
كرتين وكذا لهنا واخواته وبدل ومكان بمعناه ولفظتا يمين وشمال كثيرتا التصرف وكذا ذات اليمين وذات
الشمال وما بقي من الجهات لتوسطها التصرف وكذا لفظ بين اذا لم يركب واما حيث ووسط ساكنا السين ودون
بمعنى قدام فمتوسطة التصرف قال الفراء حكى صلاة وسط وسطها قد تقدم ووسط بتحريك السين متصرف
وقد تدخل دون التي بمعنى خلف الصيغة ان الفراء في اصله حكمه فدون ذلك معنى اسفل نحو انت دون زيد اذا كان
لا يبلغ مرتبة في الشرف وللمخاطب مرتبته تحتها فيوصل الى المخاطب قيل الرفع كما الذي بعد يتصرف فيها لاجل المعنى نحو هذا
شيء دون اي خسيس بمعناه الآخر غير ولا يتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى اتخذ من دونه آلهة كان المعنى

او يريد غدوة وبكرة

حكاية ح

إذا صليت الى الآلهة التي بهم ولا اطلب الله الذي هو خلفهم وورآءهم فهم كانهم قدامه في المكان تكلم

الله عنه ومما يلزمه الظرفية عند سيبويه بضع زمان اقيمت مقامه نحو قوله الا قالت الخنساء يوم لقيتها اراك

حديثا ناعم البال افرعا اي زمانا حديثا وجوز في لفظي مليا وقريبا خاصة التصرف نحو قولك سير عليه مليّ

من الدهر وقريب ومليا وقريبا واما غير سيبويه فانهم اختاروا في الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها

وانما اختير نصبها او وجب ليكون ما دل على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب واما عدم تصرف سائر ما ذكره

من الظروف فسماعي واعلم انه يكثر جعل المصدر حينا لسعة الكلام نحو انتظرني جزر جزور وبين وقبل زمان

ترو حجتين قال تعالى وادبار النجوم اي وقت ادبارها وكل ذلك على حذف المضاف وعند ابي علي ان المصدر يقام

مقام الزمان من غير اضمار مضاف وذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولي الفعل فلذلك ينصب الفعل

مبهميهما وموقتيهما بخلاف المكان طلبنا ولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من نحو ذلك لان مفعلا يكون اسم الزمان

ويقل قيام الحين مقام المصدر كقوله تعالى وذكرهم بايام الله اي بوقائعه وقد يقوم المصدر المضاف الى

مقام المضاف الذي هو مكان نحو مشيت غلوة سهم ورميته نشابة اي مسافة غلوة سهم وفي الحديث اقطع النبي

صلى الله عليه وآله زبير احضر فرسه وقد يقوم المضاف اليه الذي هو اسم عين مقام مضاف الذي هو مصدر

قائم مقام مضاف الذي هو حين نحو لا آتيك السمر والقمر اي مدة طلوع القمر ومنه قوله باكرت حاجتها الدجاج

اي وقت صياحه هذا اذا كان باكرت بمعنى بكرت لا غالبت بالبكور قال النحاة قد يتوسع في الظرف

المتصرف فيجعل مفعولا به فيسوغ ان يضمر مستغنيا عن لفظ في كقولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر

والصفة المشتقة منه نحو قوله بل مكر الليل والنهار وقوله يا سارق الليلة اهل الدار وقد اتفقوا على ان معناه

متوسعا فيه وغير متوسع فيه سواء ثم فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لا يتوسع في ظرف المتعدي الى

اثنين مثلا في يوم الجمعة اعطيته ايها درهما قال لان التعدي الى الثلثة مخصوص فلا يزاد عليه وجوزه الاكثرون

واما التوسع في ظرف المتعدي الى الثلثة فلم يجوزه الا الاخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس فعل يتعدى الى

اكثر من ثلثة وجوزوا في اللازم قطعا نحو يوم الجمعة سيره زيد قائما هذا ما قالوا والذي ارى ان جميع الظروف

متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة كان مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم

صار مفعولا به من غير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له هو انتصب بحذف اللام فيتعدى اليه

الفعل بنفسه تعديا بعد ما تعدى اليه بحرف الجر نحو استغفر الله ذنبا في قولك استغفرت الله من ذنبا الا ان حذف

حرف الجر الذي هو في واللام صار قياسا في البابين كما كان حذف حرف الجر قياسا مع ان وان وليس بقياس في غير

المواضع الثلثة فلا تقول في مررت بزيد ونحو قمت الى عمرو مررت زيدا وقمت عمروا وانما كان قياسا في بابي المفعول فيه

والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما بقوة دلالتها على الامرين المقدرين فعلى ما قررنا المفعول فيه والمفعول له

نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين واما قول المص في يوم الجمعة صمت ان الضمير لا يجوز ان

يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان او المكان منقوض بنحو خرجت هذا اليوم فلفظ هذا ظرف اتفاقا وانما لا

صفة وقولك ان الزمان في نحو مكر الليل ويا سارق الليلة ليس بمفعول فيه والا لانتصب بالمضاف اليه المصدر

والصفة لا يكون الا فاعلا او مفعولا قلنا على ما اصلنا ان جميع المفعول فيه مفعول به الا انه يجب نصبه فان

المفعول به يجر بالاضافة نحو ضارب زيد فكذا في سارق الليلة فتقول اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى

المفعول به يكون غير مختصة بالشرائط التي في باب الاضافة المذكورة وقد تكون بمعنى اللام كما كيوم الدين كما يجيء واضافة

المصدر الى ظرفه كاضافته الى المفعول له بمعنى اللام فهي في مقتضاه الا انه كالمضاف الى المفعول به الذي كان منتصبا

بنزع الخافض كقوله باكرت حاجتها الدجاج بسحرة اي طرقت اليها فهو في الحقيقة بمعنى اللام لان اللام للاختصاص

مختص الشيء بغيره باد في ملابسة نحو كوكب الخرقاء وقتيل الطف وليس بمعنى في كما ذهب اليه المص على ما يجيء

في باب الاضافة قوله وينتصب بعامل مضمر على شريطة التفسير اعلم ان انتصابه بعامل مضمر اما ان يكون

بعامل جائز الظهار او ممتنعه كما في المفعول به اذ هو هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة في جواب من قال

متى سرت اي سرت يوم الجمعة وقد جاء بلا قرينة ظاهرة كقولهم حينئذ الآن اي كان ذلك حينئذ واسمع الآن والثاني كما في

المنصوب على شريطة التفسير حسب ما ذكرنا في المفعول به مفصلا فما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه

وما يجب رفعه ~~نحو سرت يوم الجمعة فيه اليبست بسيغ~~ ويوم الجمعة سرت فيه او لا تسرت فيه ومثال النعت

للمفسر بالصفة كل يوم صمت فيه في الصيف وما يستوي فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه وما

يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه قوله المفعول له هو ما فعل لاجله فعل

مذكور مثل ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر قوله فعل مذكور اي

مضمون الفعل وشبهه وهو المصدر كما ذكرنا في المفعول فيه قوله مذكور احتراز عن قولك فقد شاهدت ضربا لا جل

التاديب اعجبني التاديب فان التاديب فعل له الضرب الا انه لم يذكر الضرب في قولك عاملا فيه فالحق ان

يقول في المفعول له هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لئلا ينتقض الحد بان نحو ضربت وقد اعجبني التاديب

وسرت في يوم الجمعة من زمان سيرك وذكر المص مثالين للمفعول له ليبين انه قد لا يتقدم وجوده على ما جعل علة له

كما في ضربته تاديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما في قعدت جبنا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء

تقدم وجوده على وجود الفعل كما في قعدت جبنا او تاخر عنه كما في جئتك اصلاحا لك وذلك لان الغرض

اللاحق وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهي احدى العلل الاربع كما هو مذكور في مظانه فهي متقدمة من حيث

بسير عليه مليا حتى اي مثل زمانا جوز

نحو يوم الجمعة سرت فيه وما فيه

وإذا يوم الجمعة سرت فيه

المفعول له

لاجله مضمون تعلقه وكذا في المفعول

المقصود وان كانت متاخرة من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة الغائية وليس بمفعول له كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهر قولهم ضربته تاديبا وان الضرب علة التاديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد في نحو قعدت جبنا وجعل المفعول له علة لمضمون عامله لا يطرد لان التاديب حامل على الضرب ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علة لان اللام فيه للتعليل وهي تدخل على العلة لا المعلول نحو فعلت هذا لهذه العلة قوله خلافا للزجاج مذهبه انه ليس في النحاة مفعول له بل هو المفعول المطلق وذلك لما راى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته تاديبا فان معناه ادبته بالضرب فالتاديب مجمل والضرب بيان له كانك قلت ادبته بالضرب تاديبا ويصح ان يقال الضرب هو التاديب فصار مثل ضربته ضربا في كون مضمون العامل هو المعمول ولا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس بيان الجبن ولا تقعوده جبن اللحيان وكذلك قولك جئتك اصلاحا لك بالاعطاء او النصح او نحوه فان المجيء ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح كما صرحت ولعله يقدر في مثل قعوده جبن ومجيء اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف قال المصنف ردا على الزجاج معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك ادبته ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذي بمعناه وفي الرد نظر وذلك لان ضربته تاديبا لا يوضح معنى ادبته تاديبا مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني ولا يمتنع في الذي يتفق في المعنى المقصود ان يختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى جئت وقت ركوب زيد او حال ركوب زيد فالثاني مفعول فيه والطري يقول ان ما يسمى مفعولا له منتصب نصب المصادر التي تكون حالا فيلزم تنكيره ويقدر نحو قولهم حذر الموت بحاذرين الموت ليكون الاضافة لفظية ولا يطرد له ذلك في نحو قوله وزعل المحبور والهول من تهول الهبور اذ لا يجعلهما مصدرين حالين لتقدمهما قبلهما اي زعلا زعل المحبور وهولا على ما هو مذهب الفارسي في فعلت جهدك ووحدك على ما يجيء في باب الحال فنصبهما بمصدرين اولى من الباقين للسلامة من الحذف والتقدير اللازمين لغيره قوله وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لاجله اي ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فنحو للسمن والاكرام للزائر في قولك جئتك للسمن وللاكرام للزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وما ذهب اليه في الموضعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان السمن مفعول له المجيء لكنه خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط فحده الصحيح هو المقدر المصدر باللام المعلل به حدث شاركه في الفاعل والزمان ومعنى تشاركهما في الفاعل ان يكون الشيء فاعل الضرب والتاديب في ضربته تاديبا بالمتكلم وتشاركهما في الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا كقد شهدت الحرب ايقاعا للهدنة بين الفريقين واذا كان الحدث المعلل تفصيلا لتفسير المجمل كما في ضربته تاديبا واعطيته مكافاة فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في الزمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التاديب والاعطاء هو المكافاة والعلة ههنا في الحقيقة ليست هذا المصدر المنصوب لان الشيء لا يكون علة لنفسه بل هي اثره اي ضربته لتادبه لكن لو صرحت بما هو العلة اعني التادب لم ينتصب عند النحاة لعدم التشارك في الفاعل وفي الزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن دريد والشيخ ان قومته من زيغه لم يقم الشقية منه ما التوى وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية فشاركت الحدث في الفاعل والزمان اذ هو هو كما بينا وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين عم في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخطة ابليس والمعطي للنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لانه لا يكون استتماما الذي كونه حالا من الفاعل وكذا اجاز للعدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول العجاج يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهول الهبور فان الهول بمعنى الافزاع لا الفزع والثور ليس بفزع بل هو فزع وكذا اجاز ابو علي عدم المقارنة في الزمان وذلك انه قال في التذكرة على القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا قوله وانما يجوز حذفها اي حذف اللام قوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل اي اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل المعلل بالمفعول له اي اذا اشتركا في الفاعل كما ذكرنا واقتصر المصنف على شرط من الشروط في المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا لدخوله في قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يشترط كونه بتقدير اللام وجواب الشرطان يكون من غير لفظ الفعل لانه علم ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لان الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل تتلاشى ولا يبقى حتى يكون حاملا على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تبقى والجواب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع وان اراد وجوب تقدمها اما وجودا او تصورا فمسلم ولا ينفعه وينتقض ما قال بجواز نحو جئتك اصلاحا لك وضربته تاديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير حذف مضاف اي ارادة اصلاح وارادة تاديب قلنا فجوز اذن جئتك اكرامك لي وجئتك اليوم اكرامك غدا بتقدير المضاف المذكور بل جوز جئتك سمنا ولبنا فظهر ان المفعول له هو اللفظ لا المقدر المضاف فنقول المفعول له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فهو من افعال القلب كما قالوا واما ان يتقدم على الفعل تصورا اي يكون غرضا فلا يلزم كونه من فعل القلب كضربته تاديبا وجئته اصلاحا قال المصنف وانما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علل الافعال كثيرا ما يجيء معها

ونحوه فان المجيء ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح

نحو حسبك وزيدا درهم وان كان معه وجاز العطف ...
نحو ما لزيد وعمرو والاعين النصب نحو ما لك وزيدا وما شانك
وعمروا لان المعطوف مع مستلزم ...

للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام لتقدير
المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها وذهب الى الرياشي وجوب تنكير المفعول له لمشابهته الحال
والتمييز ويبيت العجاج قاض عليه وكذا قول حاتم واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما
وكذا قوله تعالى حذر الموت وقال الجزولي اذا انجر باللام وجب تعريفه فلا يقال جئتك لاكرام لك ومنعه
الاندلسي وقال لا ارى منه مانعا وقال ابن جعفر انه في حال تنكيره يشبه الحال والتمييز في كونها بيان نكرة
فوجب انتصابه مثلهما والظاهر جواز ذلك الا ترى الى قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا واخرجنا والباء
للسببية هنا كاللام قال المالكي اذا حصل الشرائط فجر المقترن بلام التعريف اكثر من نصبه والمجرد بالعكس
ويستوي الامران في المضاف هذا قوله والاولى ان يحال ذلك على السماع والايعلل قوله المفعول معه
هو المذكور بعد الواو التي بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى قوله لمصاحبة معمول اي فاعل او مفعول نحو ضيعته
في كل رجل وضيعته فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ومعنى المصاحبة كونه مشاركا لذلك
المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في سرت وزيدا مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد
اي وقع سيرهما معا في قولك سرت انا وزيد بالعطف يشاركه في السير لكن لا يلزم كون السير في وقت
واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلا كما في سرت وزيدا نظرا الى ان
عمروا في قولك ضربت زيدا وعمروا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض بما قال النحوي حسبك وزيدا درهم
فان الكاف مفعول في المعنى اذ المعنى يكفيك وانما تعين عمرو في المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التي
قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل بعينه عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان
العطف في جاء زيد وعمرو يحتمل مصاحبة الرجلين في المجيء ويحتمل مجيء احدهما قبل الآخر والنصب نص في
المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمروا لا يكون التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف
الذي هو الاصل قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان اي اعلم ان مذهب جمهور
النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع
في بعض المواضع لكونها اخصر لفظا واصل هذا الواو واو العطف الذي فيه معنى الجمع كما يجيء في بابه فناسب
معنى المعية قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما عمل فيه مصاحبة اتفاقا فلا تقول والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر
المفاعيل على عاملها وجوز ابو الفتح تقدمه على المعمول المصاحب متمسكا بقوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث
خلال لست عنها بمرعوي والاولى المنع رعاية لاصل الواو والشعر ضرورة وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف
فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف خبر المبتدأ والاولى احالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر الى العامل المعنوي

٩٤

وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو وكانك قلت جاء البرد ولابس اصحاب الطيالسة وكذا في غيره
والاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة ولو
نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل رجل وضيعته وقال الاخفش نصبه نصب الظروف وذلك لان الواو
لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف فلم يحتمل النصب لفظه اعطي النصب ما بعده الا اذا كانت
بمعنى غير اعراب نفس غير وكان كما قال لجاز النصب في كل واحد وبمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته قوله
فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان هذا اولى مما قال عبد القاهر في نحو قام زيد وعمرو انه لا يجوز فيه
الا العطف ولعله قال ذلك لانه مخالفة الاصل الذي هو العطف لا الداعي وهو ممنوع لان ههنا داعيا وهو النص
على المصاحبة وقوله جئت انا وزيد وزيدا مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغي ان يكون العطف في جئت انا وزيد عند
عبد القاهر اوجب وذلك لان تاكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الاغلب للعطف وهل يشترط في نصب الاسم على انه
مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه قال الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية اذ لا يسند الجلوس الى
السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس وانما عند مراعاة لاصل الواو في العطف واجازه غيرهم استدلالا
بقولهم ما زلت اسير والنيل ولا يقال سار الماء بل جرى ولا ان يقول ان ذلك لاشعاره ان السير لجري النيل لما قرن
بما يصح منه السير كقوله تعالى ولله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والآصال وقريب
منه قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين او على حذف جرى في العطف كقوله علفتها تبنا وماء
باردا اي وسقيتها ماء وقيل لا يجوز العطف في استوى الماء والخشبة لان استوى ههنا بمعنى استقام
بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ذو مرة فاستوى ولهذا لا يجوز العطف في هذا المثال ايضا ويقول استوى ههنا بمعنى
تساوى لا استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو اي وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة
من الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف بها قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ولا يجوز النصب في قولك انت اعلم
وما لك لانك لا تقصد فيه مصاحبة المخاطب في العلم بماله والتقدير الاصلي فيه انت اعلم بحال مالك فانت ومالك
ثم حذف بحذف مفعول اعلم وحذف المبتدأ المعطوف عليه ما لك لقيام القرينة على كلا المحذوفين ويقرب من ذلك
حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الاول من المركب للمضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث عشر ثلاثة عشر
على ما يأتي في باب العدد وقولنا فانت وما لك مثل كل رجل وضيعته اي فانت وما لك مقترنان والمعنى انا لا ادخل
بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومثله قولهم انت اعلم وربك وهذا يحتمل
في التهديد اي انت اعلم بربك فهو يفعل جزاء بك عليهما علمت من تركك فانه المجزي فانت وربك اي انتما
مقترنان لا ادخل بينكما ولا ادعو عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف قال

ما بعدها غاية ثم اعطيتهم

عبد القاهر اتعني انت اعلم وربك مجازيك فهو عنده على حذف خبر المبتدء من الجملة الثانية وليس ما نحن فيه

اليه بذاك وكذا قول العبدي بان تقديره انت اعلم من غيرك وربك اعلم بكما بعد ما تقدم من حيث المعنى المفهوم

من انت اعلم وربك قوله وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا جمهور النحاة على ان النصب مختار

ههنا لا واجب وذلك مبني على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف

والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع كما يجيء في باب العطف قوله وان كان معنى اي ان كان الفعل معنى والفعل المعنوي

على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مشعر به قوي او لا فالاول نحو مالك لان الجار متعلق بالفعل او بما فيه معناه نحو

وما شانك لان قولك شانك بمعنى فعلك وصنعك فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وحسبك وقدك في

كفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويلا لك وويل لك لان الويل بمعنى الهلاك ففي المصدر معنى الفعل وكذا قولهم راسك

والحائط وامرأ ونفسه وشانك والحج ان جعلنا الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا

القسم على ضربين اما ان يجوز العطف فيه بلا تكلف او لا فالاول نحو ما لزيد وعمرو وما شان زيد وعمرو وقال المصنف

العطف فيه واجب اذ هو الاصل فلا يصار الى غيره بغير ضرورة وليس بشيء لان النص على المصاحبة قد يكون

الداعي الى النصب ضرورة ولو سلمنا انه ليس بضروري قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم يكن ضروريا وقال

غيره العطف هو المختار مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب والا فالاولى الثاني

نحو مالك وزيدا وما شانك وعمرا لان المضمر المجرور لا يعطف عليه الا باعادة الجار كما لا يجعل الضمير مكان الظاهر المجرور والكوفيون يجوزون في السعة العطف على الضمير المجرور بلا اعادة

الجار والبصريون يجوزونه للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا

لضعفه فقال المصنف ههنا انه يتعين النصب نظرا الى لزوم التكلف في العطف وقال الاندلسي يجوز العطف

على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لوروده في القرآن كقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر

في قراءة حمزة وفي النصب في مثل هذا اعني ما شانك وما لك وزيدا وما شان زيد وعمرا اربعة اوجه الاكثرون

على انه بالفعل المدلول عليه بما شانك وما لك اي ما تصنع وذلك لان ما طالبة للفعل لكونها استفهامية وبعدها

الجار او المصدر وفيهما معنى الفعل فتضافرا على الدلالة على الفعل ومن ثمة امتنع في الاختيار هذا لك واياك لفوات

ماء الاستفهامية وقال سيبويه تقديره ما شانك وشان ملابستك عمرا وما شان زيد وملابسته عمرا فهو   [مالك وملابسة عمرا مع]

مفعول المصدر المقدر قال السيرافي في هذا التقدير موهم انه لا يخرج ذلك عن معنى ما صنعت وما تصنع لان هذا

ملابسة الخ بمعنى ان سيبويه يريد تفسير المعنى لا ان الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر لان المصدر

العامل مع معموله كالموصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وابقاء البعض الآخر كما يجيء

في باب المصدر وانما قدر سيبويه بهذا التبيين المعنى فقط لان اللفظ مقدر بما ذكر قال الاندلسي بل

٩٥

ان اراد ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاز ذلك ههنا لقوة الدلالة عليه لان مالك وما شانك اذا جاء

بعدهما نحو وزيدا دل على الانكار انما هو للملابسة المجرور بذلك الاسم ولاستعمال الواو بمعنى مع يؤذن بمعنى

الملابسة وقال الاندلسي يجوز ان يكون النصب بكان مقدرة كما في انت وزيدا اي ما كان شانك وما كان

لك وقال السيرافي وابن خروف الاسم منصوب بلابس كانك قلت مالك لابست زيدا والواو دال على معنى

لابس وانما ارتكبا هذا تفاديا مما الزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدر ويلزمهما نيابة الواو عن الفعل

ونصب الاسم بها اذ لا يصح الجمع بين الواو وذكر الفعل المقدر فيؤدي مذهبهما في هذا الى مذهب عبد القاهر

في الجميع والقسم الثاني اعني الذي لا يكون في اللفظ مشعر بالعامل قوي نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة

من ثريد وما النحوي والمثقف فههنا العطف اولى بلا خلاف وان قصدت المصاحبة لعدم الناصب وضعف

الدال عليه وهو ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولهما في غير الفعلية قال سيبويه اذا نصبت ما بعد الواو ههنا

مع قلته وضعفه قدرت كان بعد ما الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما ههنا والشيء اذا كثر وقوعه

في موضع حذف تخفيفا وصار كانه منطوق به وردّ المبرد تقدير سيبويه وقال لا معنى لتخصيصهما الماضي وكيف

بالمستقبل قال السيرافي لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن والتمثيل ليس حدا

لا يتجاوز وقال الراعي ازمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة ان تميل مميلا اي ان مان كان قومي والجماعة وقول

بعضهم انا واياه في لحاف اي كنت واياه في لحاف ابعد من نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب

وذلك لاشعار ما وكيف بالفعل بما فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما ولا يجوز ان يكون العامل في قوله واياه

قوله في لحاف لما ذكرنا ان المفعول معه لا يتقدم على عامله اتفاقا واما نحو كل رجل وضيعته وانت وشانك فالرفع فيه

واجب وان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه ولجاز الضميري فنصبه بالخبر المقدر ويجب على تجويز النصب اضمار الخبر   [وانكره ابن بابشاذ]

قبل الواو اي كل رجل مقرون وضيعته فان ظهرت الخبر على هذا الوجه فالكلام في جواز نصبه هذا كله تباع على اصولهم

انا لا ارى منعا من تقدم المفعول معه على عامله اذا تاخر عن المصاحب لان ذلك مع ان واو العطف الذي هو الاصل جائز نحو

نحو زيدا وعمرا والقيت فنقول العامل في الجماعة واياه كالذي وفي لحاف وانما امتنع النصب في الاصح في ضيعته لكون الخبر

المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد المفعول معه شيء مما قبله فجرعنه نحو كنت وزيدا قائما وسرت وزيدا راكبا فحكمه

في مطابقة ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه وقد يجوز ان يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت وزيدا منطلقين وسرت

وزيدا راكبين نظرا الى المعنى والى الاصل الواو اعني العطف ومنع ذلك ابن كيسان ونحو كون المفعول معه قياسا خلاف

ذهب الاخفش وابو علي الى كونه قياسا وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه وقوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم الاولى

انتصاب شركاءكم على انه مفعول معه وقالوا يجوز ان يكون الواو كلمة عطف لان تنصب شركاءكم بمقدر اي واجمعوا شركاءكم وذلك

لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان لانه لا يقال اعجبت زيدا قوله الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول لفظا او معنى
نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما قال المصنف لا يدخل فيه النعت في نحو جاءني رجل عالم لان الظاهر
في الحد ان يكون لفظ المحدود دالا على ما ذكر في الحد وقولك عالم في جاءني رجل عالم وان بين هيئة الفاعل لكنه لا دلالة
في لفظ عالم على انه بيان لهيئة فاعل اذ لفظ عالم ههنا مثلها في قولك زيد رجل عالم مع انها مبينة لهيئة خبر المبتدء
لا هيئة الفاعل بل الفاعل كونه عالما في جاءني رجل عالم بيانا لهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءني رجل بخلاف الحال
فان راكبا في قولك جاءني زيد راكبا ورايت زيدا راكبا لفظه دال على كونه هيئة الفاعل او المفعول حتى
لو قلت رجل قائما اخوك لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل اقول للقائل ان يمنع ان المحدود يلزم ان يدل على
ما يذكر في حده بل يكفي ان يكون فيه ما يذكر في حده بعد التسليم فليس في هذا الحد تحقيق معنى الحال بيانا ما هيئته
لانه ربما يتوهم انه موضوع لبيان هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا في حال الفعل فيظن في جاءني زيد راكبا ان راكبا
هيئته لهذا الفاعل مطلقا لا في حال المجيء فيكون غلطا ويخرج عن هذا الحد الجملة الحالية عن غير ذي الحال نحو قوله يتول وقد
تر الوظيف وساقها الست ترى ان قد اتيت بموتي وقوله وقد اغتدى والطير في وكناتها بمنجرد قيد الاوابد هيكل
ويجيء ايضا الحال عن المضاف اليه اذا لم يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك قليلا كقوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا
وقوله دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وقول الشاعر كان حواميه مدبرا خضبن وان لم تكن تخضب وقوله عز وجل
حاسدون عليهم حلق الحديد مضاعفا يتلهب ولما قوله تعالى النار مثواكم اي موضع مثواكم اي ثوابكم خالدين وقولك
اعجبني ضرب زيد قائما وهو ضارب زيد مجردا فالمنصوب فيهما حال عن الفاعل او المفعول لا عن المضاف اليه ولم يقل
ان الحال عما اضيف اليه غير العامل في الحال لا تجيء الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه
كما انك لو قلت بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم جاز فكانه حال عن المفعول وانما كان المضاف فاعلا او مفعولا او هو
جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف كما في قوله تعالى دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله
مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع وذلك لانه نائب عن دابر هؤلاء فهو حال عن هؤلاء المضاف اليه جاز وكانه
وهو حال عن المضاف اليه حال عن المضاف الذي هو جزء المضاف اليه لان دابر الشيء اصله وكانه قال يقطع دابر هؤلاء
مصبحين فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله وكذا قوله كان حواميه مدبرا اي يشبه حواميه مدبرا او اشبه حواميه
مدبرا فكانه حال عن الفاعل او من المفعول وكذا قوله عليهم حلق الحديد مضاعفا او الاولى ان يقول الحال كلمة تبين منتقلة
ومتحركة ولكل منها ... للاتلاف ما هيئتها ... لانها مستقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك
الكلام بالفاعل او بالمفعول او بما يجري مجراهما وقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية في نحو ركب زيد وركب معه غلامه
اذا لم تجعلها حالا ويخرج بقولنا حصول مضمونه المصدر في نحو رجع القهقرى لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه

الحاليه

ويخرج النعت بقولنا يتقيد تعلق الحدث بالفاعل او المفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق وقولنا
او بما يجري مجراهما يدخل حال الفاعل والمفعول المعنويين نحو هذا بعلي شيخا وكانه خارجا من جنب صفحته على ما يجيء والحال
عن المضاف اليه الذي لا يكون في المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف على ما مر ويدخل في الحد الحال في نحو قوله يتول وقد ترى
وفي قوله وقد اغتدى والطير في وكناتها لاخراج الحال المؤكدة اسم غير حدث يجيء مقررا لمضمون جملة كما يجيء شرحها فقولنا غير حدث
احتراز عن المنصوب في نحو رجع رجوعا ثم اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده نحو جاء زيد راكبا وعن المفعول وحده
نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فاذا قلت ضربت زيدا راكبا فان كان ههنا قرينة حالية او مقالية تبين صاحب
الحال جاز ان تجعله لمن قامت له من الفاعل او المفعول وان لم يكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب
صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا فان لم تقدمه فهو في المفعول واما اذا جاء حال عن الفاعل والمفعول معا
فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما فاذا حضر نحو لقيت زيدا راكبين ولا يمنع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا
راكبا او لقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان ههنا قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف
ما كانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى جعل كل واحد بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا
ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعدين وذكر انه
لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال باعتبار الحالين وقعت حال المفعول على حال الفاعل اذا لا اقل من كون
احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عطف احد حالي الفاعل والمفعول على الآخر كقولك
لقيت زيدا راكبا وماشيا قال اولنا سوف تدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدينا وجوز الجمهور وهو الحق ان يجيء
لشيء واحد احوال مختلفة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة كقوله تعالى اخرج منها
مذءوما مدحورا كما يجيئان في خبر المبتدء ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت او لا قياسا على الزمان والمكان
فيجعل نحو مدحورا حالا من ضمير مذءوما واستشكل مثله في المتضادة فمنعها مطلقا ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع
الفعل الواحد في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس بلى لو عطفت احدهما
على الآخر جاز للدلالة على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان او الزمانان نحو
جلست امس وقت الظهر ولما مكة وسط الدار وانما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله تعالى مذءوما مدحورا او متضادين
في محلين غير متزاحمين كما في اشتريت ابيض اسود او متزاحمين كما في اشتريت حلوا حامضا فلا باس به واعلم ان كرر
الحال بعد اما واجب وجوب تكرير اما نحو اضرب اما قائما واما قاعدا وكذا بعد لا لانها تتكرر في الاغلب كما يجيء في اسم
لا التبرئة نحو جاءني زيد لا راكبا ولا ماشيا وقيد بافرادها نحو جاءني زيد لا راكبا قوله لفظا او معنى حال عن الفاعل
او المفعول اي ملفوظا او معنويا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين واما المفعول المعنوي فنحو هذا بعلي شيخا فان بعلي

خبر مبتدء وهو في المعنى مفعول لمدلول هذا اي انبه على بعلي او اشير اليه شيخا واما الفاعل المعنوي فكما في قوله
كانه خارجا من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتاد فان المعنى يشبه خارجا سفود وانما نقشهم بانه شبه خارجا
لان المشابهة هي المقيدة بحال الخروج لا التشبيه وقال المص في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما
وفيه نظر لان قائما حال عن الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي لان الفاعل المستكن كالملفوظ به فهو كقولك زيد جمع
راكبا والكلام في كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظي وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيد الا عند من جوز
تخالف عاملي الحال وصاحبها قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه يعني بشبه الفعل ما يعمل عمل
الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه
معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه نحو ها انا زيد قائما عند من جوزها التنبيه
من دون اسم الاشارة كما يجيء في حروف التنبيه واسم الاشارة نحو ذا زيد راكبا وحرف النداء نحو يا ربنا منعما
واما حرف التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا بعاملين لان التمني والترجي
ليسا بمقيدين بالحالين بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الاخفش كما يجيء لكون معنى نصوا المقيد وحرف التشبيه
نحو كانه خارجا البيت وزيد كعمرو راكبا وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا والنسب نحو
انا قرشي مفتخرا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا واما نحو ما شانك واقفا فلان الشان بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول
معه فلم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام والنفي قال ابو علي لانها لا تشبه الفعل لفظا نحو لعل وكان وينتقض ما قال
باسم الاشارة وحرف التنبيه فانهما لا يشبهان الفعل لفظا مع عملها في الحال وكذا كاف التشبيه ونحو ان وان يشبهانه
لفظا ومعنى ولا يعملان في الحال فالاولى ان يذكر على استعمالهم وانه لا يعلله قوله وشرطها ان يكون نكرة
وصاحبها معرفة وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متاول انما كان شرطها ان يكون نكرة لان النكرة
اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى لتعريف هنالك فلو عرفت وقع التعريف
ضائعا وانما كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكرا تميزها ويخصصها من بين امثالها اعني
وصفها اولى من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب اليها اعني حالها لان الاولى ان يبين الشيء اولا ثم يبين الحدث المنسوب
ثم يبين قيد ذلك الحدث فعلى هذا اولت المعرفة حالا لان التعريف عبث ضائع ولم يؤول النكرة ذا حال لانها
انه على خلاف الاولى فقوله غالبا يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب قوله وارسلها
العراك هذا مثال تعريف الحال لفظا فقوله الحال المعرفة لفظا اما مصدر واما غير مصدر والمصدر اما معرف باللام
نحو ارسلها العراك او معرف بالاضافة نحو افعل جهدك وطاقتك ووحدك ورجع عوده على بدئه وفيها قولان
قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع المنكرات اي معتركة ومجتهدا مطيقا ومنفردا وعائدا والطاقة بمعنى

الوسع وكذلك الطوق اسم وضع موضع الاطاقة والوحد مصدر وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة
والجهد هنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وقوله
على بدئه متعلق بعوده او برجع والحال موكدة والبدء مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اي عائدا على ما ابتدءه
ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا لرجع اي رجع على بدئه عودا المعنى كأنه عرض له ان لا يستقر على ما ينتقل اليه
بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله تعالى وفعلت فعلتك فلا يكون من هذا الباب وقال ابو علي ان هذه
المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدرة اي ارسلها معتركة العراك وافعل مجتهدا جهدك ومطيقا
طاقتك ومنفردا وحدك اي انفرادك ورجع عائدا عوده وكلها مضافة الى الفاعل فلهذا لحذف العامل وجوبا كما مر في
باب المفعول المطلق فهذه المصادر وان قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كما ينتصب على الظرفية ما قام
مقام خبر المبتدء من الظروف نحو زيد امامك ولا يعرب اعراب ما قام مقامه وقوله وارسلها العراك صدر بيت
للبيد ويروى فاوردها العراك قال فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال يصف الحمار والاتن
والدخال في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه
ما عساه لم يكن شرب ويتشرب دخال ونغص البعير اذا لم يتم شربه فمعنى نغص الدخال عدم تمام الشرب اي
او دهامة واحدة ولم يخف على انه لا يتم شرب بعضها للماء بالمزاحمة واما قولهم جاءوا قضهم بقضيضهم فالاولى
ان يقال ان المصدر بمعنى اسم الفاعل اي قاضهم بقضيضهم اي منقضهم اي كاسرهم مع مكسورهم لان مع
الازدحام والاجتماع كاسرا او مكسورا والاصل ان يكون قضهم مبتدء وبقضيضهم خبره مثل قولهم كلمته فوه الى في ثم
المحي عن الجملتين اعني قضهم بقضيضهم وفوه الى في معنى الجملة والكلام لا انهم منهما معنى المفرد لان معنى فوه الى في
صار مشافها ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد ولم تكن في الاصل اعرب ثاني الاعراب
منهما وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذي قامت مقامه كما قلنا في باب المفعول المطلق في ها الهيك سوكو وكذا
ينبغي ان يقول في يدا بيد اي ذو يد بيد على حذف المضاف اي النقد بالنقد وكذا قولهم بعت الشاء
شاة بدرهم اي شاة بدرهم اي كل شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امرءة اي كل رجل كقوله تعالى علمت نفس اي كل
نفس وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مقرونا اي كل
شاة تنصب ههنا الجزء الاول لقبوله الاعراب وقال الخليل يجوز ان يأتي به على الاصل نحو بعت الشاة شاة بدرهم
وشاة ودرهم ثم الزم ما كان مبتداء التنكير لقيامه مقام الحال وفاه الى في شاذ ووجهه انه يجوز حذف المضاف اليه
منه لتنكير لئلا يبقى المعرب على حرف واحد وقد جاء تماما قال المتنبي وقبلتني على خوف فما لفم فحذف المضاف
اليه وابدل من الواو ميما لئلا يبقى على حرف وهذا شيء قد عرض استطرادا ولنعد الى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم

قد يستعمل قضهم تابعا لما قبله في الاعراب نحو قولهم جاء القوم قضهم بقضيضهم

بقضيضهم ورايت القوم قضهم بقضيضهم ومررت بالقوم قضهم بقضيضهم اما على التاكيد على ان
يكون اصله اجمع فيعطى جزءها الاول اعراب جميعهم لصيرورتها بمعناه كما ذكرنا في الحال او على البدل اي جاءوا
قاضهم مع مقضوضهم ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده على الظرف بناء اي لا مع غيره فهو في المعنى عنده معا
في قولك جاءوا معا وكما ان في معا خلافا فهل هو منتصب على الحال اي مجتمعين او على الظرف اي في زمان
واحد فكذا اختلف في وحده في نحو جاء وحده اهو حال اي منفردا او ظرف اي لا مع غيره وجاء وحده مجرورا
في مواضع معدودة قريع وحده ونسيج وحده اي انفراده وهو في الاصل ثوب لا ينسج على منواله شيء فاستعير
للشخص المنقطع النظير ويقال فلان جحيش وحده وعيير وحده ورجيل وحده في المعجب برايه ويقال جاء
على وحده اي على انفراده وعلى بمعنى مع فوحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا في
المواضع المذكورة والمعرف ظاهرا من غير المصادر اما باللام نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير والجماء من الجم
وهو الكثير يقال البئر جمة جاءوا المرافق اي كثيرة اللحم المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر اي
الساترين بكثرتهم وجه الارض بحذف التاء حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول كقوله تعالى
ان رحمة الله قريب وهو صفة الجماء اي الجماعة الكثيرة الساترة واللام في الاسمين زائدة كما في قوله ولقد
امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني ويقال ايضا مررت بهم جما غفيرا ومنه قولهم ادخلوا الاول
فالاول قال صلى الله عليه يذهب الصالحون اسلافا الاول فالاول اي مرتبين واللام زائدة كما في الجماء
الغفير وقد يتبع ما قبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة نحو جاءني الرجال ثلاثتهم واربعتهم
وخمستهم الى العشرة وهذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى الضمير ما تقدم منصوبة عند اهل الحجاز على الحال لوقوعها
موقع النكرة اي مجتمعين في المجيء وبنو تميم يتبعونها ما قبلها في الاعراب على انها تاكيد وربما عومل بالعاملين
العدد المركب نحو جاءني الرجال [illegible] خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا كما يجيء في باب
العدد وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى في وقال الكوفيون هو مفعول به اي جاعلا فاه الى في وقال الاخفش
هو منصوب بتقدير من اي من فيه الى في ولا يقاس على قولهم فاه الى في فلا تقول ما شيته بيني خلافا لهشام
واما قول بعض اصحاب امير المؤمنين عم في صفين فما بال الناس اسد العرين فابالنا اليوم شاء الحفش
فعلى حذف المضاف اي مثل اسد العرين ومثل شاء الحفش ويجوز ان يكون لا يتجانا وضعا فلا تقدير مضاف
كما قال سيبويه في بعض وهو قوله فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها اعلم انه يجوز تنكير ذي الحال
اذا اختص بوصف كما جاء في الحديث سابق رسول الله بين الخيل فاتى فرس له سابقا وكذا تقول مررت
برجل ظريف قائما او بالاضافة نحو نظرت الى جارية رجل مختالا او سقر بقوا شبيه من امام سعدي

٩٨

بابلدة وقولها جاءني رجل راكبا ان في نفي او استفهام وذلك لانه يصير المنكر مع سبق هذه الاشياء مستغرقا
لا يبقى فيه ابهام كما ذكرنا في باب المبتدء او كان معرفة مشاركا لتلك النكرة في الحال نحو جاءني رجل وزيد
راكبين او تقدم الحال نحو جاءني راكبا رجل لانه يؤمن اذن التباس الحال بالوصف اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف
واما اذا تاخر نحو جاءني رجل راكبا فقد يشتبه في حال انتصاب ذي الحال بالوصف نحو رايت رجلا راكبا
فطرد المنع رفعا وجرا واما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله لمية موحشا طلل قديم فلا يستقيم
عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش من تجويز ارتفاع زيد في في الدار زيد على انه فاعل
واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير في لمية ذا الحال ومن جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها جوز كون طلل
عاملا في الحال وكون طلل ذا الحال مع ارتفاعه بالابتداء فان قيل هلا جاز ان يكون معنى الابتداء على مذهب
سيبويه اي ان طلل مرتفع بالابتداء هو العامل في الحال ايضا فيتحد عامل الحال وصاحبها قلت ليس المعنى على ان
الابتداء بلفظ طلل الاسناد اليه مقيد بكونه موحشا فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدا به واعلم انه يجوز حذف
ذي الحال مع قيام الدليل نحو الذي ضربت مجردا زيد اي ضربته قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي
بخلاف الظرف ولا على المجرور على الاصح قد عرفت قبل العامل المعنوي وان الظرف منه وكذا الجار والمجرور فعلى
ما قال المص ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفي هذا خلاف فسيبويه لا يجيزه اصلا نظرا الى ضعف
الظرف واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتدء على الحال نحو زيد قائما في الدار وذلك بناء على مذهبه من قوة
الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر نحو في الدار زيد كما تقدم في المبتدء فاما مع تاخير المبتدء عن الحال
فلم يوافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله
الذي فيه ضعف ثم ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه
اي المبتدء اما في نحو زيد قائما في الدار فانا جوزنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عاملي الحال وصاحبه
فالحال متاخر عن صاحبه ولمن لم يجوز ذلك وقلنا ان الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل
في الحال وصاحبه فالحال متاخر عن صاحبه النائب اي زيدا ما نحو زيد في الدار قائما وفي الدار قائما زيد وفي الدار زيد قائما
فجائز اتفاقا واما اذا كان الحال ايضا ظرفا او جارا ومجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف
او جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظروف حتى جاز ان يقع موقعا لا يقع غيرها فيه نحو ان الينا ايابهم قالوا ومن
ذلك البر الكر بستين اي الكر منه بستين فمنه حال والعامل فيه بستين والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف
في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد ضمن معنى المشتق كليت ولعل ونحو ما شانك وحرف النداء واسماء الاشارة
وحرف التشبيه والتنبيه والمنسوب ونحو مثلك وغيرك واسماء الافعال كل ذلك لضعف مشابهته الفعل لعدم موافقتها

لا في التركيب واذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله كما في فعل التعجب فلا تقول راكبا احسن بزيد فما ظنك بمثل هذه الجوامد وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها الفعل وظاهر لفظ جار الله في المفصل يؤذن بجواز تقديم الحال عليها واضعف من الصفة المشبهة في العمل افعل التفضيل الا ترى انه لا يطرد رفعه للظاهر مثلها بل يحتاج الى شروط كما يجيء في بابه واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا وزيد قائما احسن منه قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا مثله قائما فسيجيء الكلام عليه عن قريب واجاز الزجاج ان تقول درهمك موزونا درهم عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون حالا من ضمير درهمك في الخبر او من درهم عبد الله والاولى المنع لضعف العامل قال فان اظهرت الكاف وقلت كدرهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا من درهم عبد الله لانه مجرور ولا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهمك والاولى المنع مع اظهار الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم يتقدم عامله ولا يقال والشمس طالعة جئتك مراعاة لاصل الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مصدرا لتقديره بان الموصولة وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة الالف واللام او حرف مصدري كما وان لان تقديم الحال اذن على هذه الموصولات لا يجوز وتقديمه على صلاتها لا تاخرا عن الموصولات ممتنع غير جائز لما يجيء في الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف المصدري وبين الموصول وبين صلتهما فلا تقول اعجبني مجردة الضارب هندا ولا تقول مجردة ان ضرب زيد هندا والمجردة ضرب زيد هندا واما في سائر الموصولات نحو الذي راكبا جاء زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا واذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء او لام القسم جاز تقديم الحال عليه بان تؤخره عن اللامين نحو ان زيدا لراكبا سار و والله لراكبا اسير كقوله تعالى لالى الله تحشرون وتقديمه على اللامين لا يجوز لان لهما صدر الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا خلت من الموانع المذكورة فيجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا جاء زيد وزيد راكبا ماش ومجردا مضروب قوله بخلاف الظرف يعني الحال وان كان مشابها للظرف من حيث المعنى لان راكبا في جئتك راكبا بمعنى في وقت الركوب الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف والجار خاصة سواء كان بعد المبتدا نحو زيد يوم الجمعة عندك او قبله كقوله تعالى كل يوم هو في شان وقولهم كل يوم لك ثوب والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ولا يتقدم عند الاخفش بشرط تاخره عن المبتدا كما مر وذلك لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال وكان على المص ان يقيد فيقول بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم على معنوي غيرهما من التنبيه والتشبيه وغير ذلك اتفاقا واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا للمبتدا في الحال او في الاصل وتوسطهما ما يجوز ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدا وانتصابه على الحالية كقوله تعالى واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها وقوله فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كما في الايتين لانه لو رفعته خبرا وعلقت الظرفين به لم يكن للثاني فائدة واما عند البصريين فالحالية راجحة الى الخبرية لا واجبة لان الاسم

ان يكون خبرا بعد خبر والظرف الثاني متعلق بالخبر او يكون الظرف الاول متعلقا بالخبر الذي بعده والثاني تاكيد للاول لان التاكيد غير عزيز في كلامهم واذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا بمقدر وبعده الاسم الذي يلي المبتدا الذي يلي ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو فيك زيد راغب ليكون الظرف متعلقا بذلك الخبر واجاز الفراء والكسائي نصب ذلك الاسم نحو فيك زيد راغبا على تقدير فيك رغبته زيد راغبا والحال دال على المضاف المحذوف اي هو يرغب فيك خاصة في حال رغبته في شيء اي ان رغب في شيء فهو يرغب فيك قوله ولا على المجرور على الاصح الذي تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتاخره عنه وهذا حكم تقدم الحال على صاحبه اعلم ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا الا في صورة واحدة وهي اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال متاخرا عن العامل فيجوزون جاء راكبا زيد ولا يجوزون راكبا جاء زيد وبعضهم يجوز ايضا تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت وقد جرد زيدا واما اذا كان ذو الحال ضميرا فجوزوا تقديم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا وذلك لان الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه ادى الى الاضمار قبل الذكر لان في الحال ضميرا يعود على ذي الحال المتاخر واما اذا كان ضميرا فالضميران يشتركان في عودهما على مفسرهما واما جواز تلك الصورة الواحدة اعني جاء راكبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل ولي الفعل والحال ولي الفاعل فلا يكون ضميرا قبل الذكر واما البصرية فجوزوا تقدم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب سواء كان مظهرا او مضمرا لان النية في الحال التاخر عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدا نحو في داره زيد وفي الفاعل والمفعول نحو قوله تعالى فاوجس في نفسه خيفة موسى واما اذا كان ذو الحال مجرورا فان انجر بالاضافة اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة كما في قوله تعالى اتبع ملة ابراهيم حنيفا او لا نحو جاءتني مجردة ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فكذا لا يتقدم تابعه ايضا وان انجر ذو الحال بحرف جر فسيبويه واكثر البصرية يمنعون ايضا تقدمها عليه للعلة المذكورة ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن برهان الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا قال الشاعر لئن كان برد الماء حران صاديا الي حبيبا انها لحبيب وقال الاخر اذا المرء اعيته المروة ناشيا فمطلبها كهلا عليه شديد وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف واما العامل في الحال في نحو ملة ابراهيم حنيفا

كان الحال عن الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف واما العامل في الحال في نحو ملة ابراهيم حنيفا اعني اذا كان الحال عن مجرور

بمضاف غير عامل في الحال كالفاعل في ضرب زيد راكبا فعند من جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها الاشكال فيه

واما من منعه فقال البعض العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان المعنى
ملة ثبتت لابراهيم حنيفا وهو ضعيف لانا بينا في حد العامل ان معنى الفعل قد انطمس في مثله وقال بعضهم
لما كان لا يضاف مما ليس بعامل في الحال الى ذي الحال الا جزؤه نحو الى يد زيد ماشيا او ما يقوم المضاف اليه انظر
مقامه لو حذف كقوله ملة ابراهيم حنيفا كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل
في المضاف اليه لان المضاف اليه في التقديرين المذكورين كانه المضاف ولكون حال المضاف اليه كحال المضاف اذا
كان المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان على قلة تقديم حال المضاف اليه على المضاف في نحو تحرك ماشيا يد
زيد مع انا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقديم الحال على صاحبها اذا جاء صاحبها
بعد الا او معناها نحو ما جاءني راكبا الا زيد وانما جاءني راكبا زيد لمثل ما مر في باب الفاعل اعني لتغير الحصر
انعكاسه لو اخرت عن صاحبها ويجب ايضا اذا اضيف ذو الحال الى ضمير عائد الى ملابس الحال نحو لقيني شاتم زيد
اخوه قوله وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا رد على النحاة
فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال فلما كان جامدا تكلفوا رده بالتأويل الى المشتق قالوا لانها في المعنى
صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا بسرا اطيب منه رطبا اي كائنا بسرا وكائنا
رطبا وهذه ناقة الله لكم اية اي دالة قال المص وهو الحق لا حاجة الى هذا التكليف لان الحال هو المبين للهيئة
كما ذكر في حده فكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تاويله بالمشتق وكذا رد عليهم
اشتراط اشتقاق الصفة كما يجيء في بابها ومع هذا فلا ننكر ان الاغلب في الحال والوصف الاشتقاق فمن الاحوال
التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد
وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا بها وذلك نحو قوله انا انزلناه قرانا عربيا وقولك جاءني
زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين ع في بعض ايام صفين فما بالنا امس
اسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف وقول المتنبي بدت قمرا ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت
غزالا وفي تاويله مثله وجهان احدهما ان يقدر مضاف قبله اي مثل اسد العرين ومثل قمر والثاني ان تاول المتصف
بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم اي ما بالنا امس شجعانا واليوم ضعافا وبدت منيرة ونحو ذلك وهو كلا تهم
يجعلون الشيء المشتهر بمعنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى بصرفهما اي لكل جبار
قهار ومنها الحال التي في نحو بعت الشاء شاة ودرهما وضابطه ان تقصد التقسيط فتجعل لكل
جزء من اجزاء المجزأ قسطا وتنصب ذلك القسط على الحال وتاتي بعده بذلك الجزء اما مع واو العطف كقولك شاة
ودرهما او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزا بدرهم واخذت زكوة ماله درهما عن كل اربعين وقامرته درهما

في درهم اي جعلته في مقابلة كل درهم منه درهما او بغير ذلك نحو وضعت عندكم الدنانير دينارا الذي لكل
واحد وكل واحدة من هذه الاحوال كانت جزء الاول من الجملة الابتدائية على ما مر قبل ومنها الحال
في نحو بوبته بابا بابا وجاءني رجلا رجلا او واحدا واحدا او رجلين رجلين ورجالا رجالا اي منفصلا بعضها عن بعض
المعين وضابطه ان تاتي بالتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا او كذا ان اتي لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع
بجزئه معطوفا عليه بالفاء او ثم نحو دخلوا رجلا فرجلا او امضوا الكبكبة ثم الكبكبة اي مرتبين هذا الترتيب
المعين ومنها حال هو اصل لصاحبه نحو يعجبني الخاتم فضة او الثوب خزا او فرع له نحو يعجبني الفضة خاتما او
الحديد سيفا او نوع له نحو يعجبني الحلي خاتما او العلم نحوا ومنها الحال التي في نحو هذا بسرا اطيب منه
او من غيره رطبا وضابطه ان تفضل الشيء على نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت شيئا بنفسه او بغيره
باعتبارين كالتشبيه او بدونها نحو هذا بسرا مثله رطبا او بسرا هذا رطبا واختلفوا في عامل الحال الاول في مثله فقال
ابو علي واتباعه العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون افعل التفضيل وآلة التشبيه لضعفهما في العمل
فلا يتقدم معمولهما ويشكل عليه ذلك بمثل قولك زيد راجلا احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدا
من معنى الفعل ويمثل قولك تمر نخلتي بسرا اطيب منه رطبا والاشرسي بسرا اطيب منه رطبا والعامل في مثل
هذه الصور افعل التفضيل بلا خلاف ولا يصلح اسم الاشارة في هذا بسرا للعمل وذلك لان العامل في الحال تقيده
فلو كان هذا عاملا في بسرا لتقيدت الاشارة بالبسرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية كما ان الاشارة
في هذا بعلي شيخا تقيدت بالشيخوخة ولم يقع الا حال شيخوخته والمجيء في قولك جاءني زيد راكبا لم يكن الا حال الركوب ونحن
نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا في غير حال البسرية واستدل المص على امتناع عمل اسم
الاشارة في اول الحالين بان المبتدا اذا تقيد بحال لم يتقيد الخبر بتلك الحال الا ترى ان اسم الاشارة لما تقيد
بالحال في هذا زيد قائما لم يتقيد الخبر بتلك الحال وفي نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا تقيد الخبر بالحال اتفاقا فلا يتقيد
المبتدأ بالحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لا يوصف اما اولا فانه لا يلزم من امتناع تقييد المبتدأ والخبر
معا بالحال في مثال معين امتناع تقييدهما في جميع الامثلة فلعل في ذلك المثال الخاص مانعا من تقييدهما معا ليس في
غيره واما ثانيا فلان المدعى في المثال المذكور المتنازع فيه ان المبتدأ متقيد بحال اخرى وهو لم يبين في نحو هذا زيد
قائما الا استحالة تقيدهما بحال واحدة فلو سلم ايضا اطراد استحالة تقييد المبتدأ والخبر في كل موضع بحال واحدة
لم يلزم منها استحالة تقييد كل واحد منهما بحال اخرى فالحق اذن ان يقال العامل في الحال الاول ايضا افعل التفضيل وآلة
التشبيه مع ضعفهما في العمل كما تقدم وسنتقدم على بيان تفصيل ما تقدم وقوله وقد يكون ما يدل على حدثين فصاعدا يصلح كل
واحد منهما للعمل على ضرب احدها ان يدل على حدثين يقعان معا ويتعلق كل واحد منهما بمحدث الآخر نحو تضارب

واخبر بحاله

زيد وعمرو وضارب زيد عمرا فان ضرب كل واحد منهما تعلق بالآخر او يقعان معا ويتعلق كلاهما بشيء واحد
نحو تنازعنا الحديث ونشأ هذه العوامل لا تتميز منصوب احد حدثيها من منصوب الآخر مفعولا به وقد يتميز
حالاهما نحو تشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا او ظرفاهما نحو تشاتم زيد في الدار وعمرو في الصفة ويجوز ان يكونا
حالين ولا يختلف زمانا كان الآن الفرض وقوع الحدثين معا وتميز مستثناها ايضا نحو اختلف اهل البصرة الا
سيبويه واهل الكوفة الا الكسائي وفي كلام ونائبهما ما يدل على حدثين نحو تعلق كل منهما بغير محدث الآخر وبعض
ما تعلق به الآخر ووقوعه في وقت آخر ومكان آخر وعلى حال اخرى وذلك افعل التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو ويجوز
اختلاف مضروبيهما وكونهما عينهما نحو زيد لعمرو اضرب من بكر لخالد قال تعالى هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان
وكذا يجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكانان نحو زيد عندك احسن منه
عندي وكذا الحالان نحو زيد قائما احسن منه قاعدا وكذا آلة التشبيه تدل على حدثين فيجوز اختلاف زمانيهما
نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت واختلاف حاليهما نحو زيد قائما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل
على حدثين معينين اعني حدثي الفاضل والمفضول بصيغته لان معنى زيد احسن من عمرو ان لزيد الفاضل
حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما آلة التمثيل فلا يدل بصيغته على حدثين معينين بل تدل بمعناها على حدثين
مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هناك حالة يشتركان فيها فلهما حالتان متماثلتان ولما انتقلت الحالة التي هي
غير مصرح بها في اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت اي زيد يشبه حالته وذاته يوم الجمعة حالته
وذاته يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والذات اذ يعبر بهما عن كل حدث لازم كالحسن والجمال
او غير لازم كالظرف والقتل الا ترى الى تعلق الجار والظرف في قوله كذا ابكي من ام الحويرث قبلها البيت لما
كان بمعنى تمتعك فكني ولم يصرح وقد يقوم مع آلة التشبيه قرينة تدل على الحدث المعين فيتعلق بها جار
كما تعلق الجار في بيت امرئ القيس بدا بك ما لكن به من التمتع وذلك قوله صلى الله عليه وآله انت مني بمنزلة هارون
من موسى اي قريب مني قرب هرون من موسى قال لقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم
وتقول ما مولي مني بمنزلة الثريا من المتناول اي بعيد مني بعدها منه اذا تقرر هذا قلنا لم يتميز كل واحد من الحدثين
من الآخر في افعل التفضيل وآلة التشبيه وباب فاعل وتفاعل وغيرهما مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب
كل واحد بجنبه الزم ان يكون منصوب كل حدث بجنب صاحبه المصرح به فقيل زيد افضل زيد راكبا على عمرو راجلا
وتشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا او راجع زيد في الدار عمرا في السوق وكذا في افعل التفضيل وآلة التشبيه نحو زيد
مني كعمرو منك وبكر للضيف اكرم منه للجار وعمرو قائما احسن منه قاعدا وبكر قاعدا مثله قائما وزيد يوم الجمعة احسن
او مثله يوم السبت جعلت تتعلق حدث المفضل والممثل بجنبهما ومتعلق حدث المفضل عليه والممثل به

بجنبهما رفعا للالتباس وحرصا على البيان فلهذا تقدم معمولاهما عليهما مع ضعفهما ولما الضمير المستكن
في افعل وفي آلة التشبيه فانه وان كان منفصلا ومنفصلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا ارى باسا
بان يقال انا لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا كما قال علي عليه السلام في الجار والله لابن ابي طالب آنس بالموت من الطفل
بثدي امه وهذا كما تقول ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس وبان يقال على ضعف زيد احسن من عمرو
قاعدا قائما وقاعدا حال من المجرور وقائما من الضمير المرفوع كما في اول الباب نحو ضربت زيدا قائما قاعدا وقاعدا
حال من المتكلم قال المالكي ومن الاحوال الالتباسية غير المشتقة المصدر الا في بعد اسم اريد به الكمال
نحو انت الرجل علما اي انت الكامل في الرجولية عالما ومثله هو زهير شعرا وكونه حالا رأي الخليل وقال الحسن بن يحيى
هو مصدر اي انت العالم علما والذي ارى ان المصدر في مثله تمييز لانه فاعل في المعنى اي انت الكامل علما اي
علمه وهو الكامل شعرا اي شعره والدليل عليه انك تقول هو قارون كنزا والخليل عروضا وسيبويه نحوا وهذه
ليست باحوال ولا مصادر ثم اعلم انه لا قياس في شيء من المصادر التي تقع حالا بل يقتصر على السماع منها نحو قتلته
صبرا ولقيته فجاة وعيانا وكلمته مشافهة واتيته ركضا او عدوا او مشيا واجاز المبرد ان يقاس في المصدر
الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة وبطأ ونحو ذلك واما ما ليس من تقسيماته واتوا
فلا خلاف في انه ليس بقياس فلا يقال جاء ضحكا او بكاء ونحو ذلك لعدم السماع ثم انه قد ذهب الاخفش والمبرد الى
انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اي اتيته اركض ركضا كما هو مذهب
ابي علي في ارسلها العراك ولو كان كما قالا لجاز تعريفها وغيرها على ان انتصابها على الحال لتعلي حذف المضاف
فمعنى مشيا ماشيا وقع المصدر صفة كما ان الصفة وقعت مصدرا في نحو قم قائما على احد المذهبين وعلى الثاني
هو حال مؤكدة كما يجيء ولا يمتنع ان يقال جميع ذلك على حذف المضاف اي اتيته ذا ركض الا انه لا مبالغة فيه كما مر
في خبر المبتدأ ومما جاء الحال فيه غير مشتق سماعا قولهم كلمته فاه الى في وهشام يقيس عليه كما مر ومنه بعته
يدا بيد وارسلها العراك وسائر ما ذكرته عند ذكر مجيء الحال معرفة واما نحو جاء البر قفيزين او صاعين فالاولى
ان المنصوب بعد جاء كما يجيء في الافعال الناقصة قوله ويكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير
او بالواو او بالضمير على ضعف اي انما جاز كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة
مضمون المفرد وشرط وجب كونها خبرية لان المقصود من المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال
فمعنى قولك جاءني زيد راكبا ان المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثمة
قيل ان الحال يشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية او ايقاعية فالاستقرار وانت في الطلبية لست
على تيقن بحصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت

كما يكون في المضارع المثبت
والضمير وحده ... والماضي ... متن

وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو ينافي
لتقييد وقت الوقوع بل نعرف بالعقل للنص دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع
مضمونه قوله فالاسمية بالواو والضمير انما ربطوا الجمل الحالية بالواو دون الجمل التي هي خبر المبتدء فانه اكتفي فيها
بالضمير لان الحال يجيء فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال
بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ليؤذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر المبتدء
والصلة والصفة فانها لا تجيء بالواو لان بالخبر يتم الكلام وبالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا
كونها المعنى فيه كانها من تمامه فاكتفي في ثلاثتها بالضمير لئلا يقصد للخبر والصفة بالواو واذا حصلها ادنى انفصال
وذلك بوقوعها بعد الا نحو ما حسبتك الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض لها
مثل هذه الحال فلذا ترى ابدا مصدره بالواو قوله او بالواو وبالضمير اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو
متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى لتساطا في الربط واما انفراد الضمير فقال الاندلسي ان كان المبتدء ضمير
صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاءني زيد وهو راكب قلت ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء
اذ المعنى جاءني زيد راكبا فصدرت بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة وان اردت معنى المفرد وان لم يكن
للمبتدء ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدء نحو جاءني زيد يده على راسه
او كلمته فوه الى في او خبرا نحو قوله اخرجت مع البازي علي سواد فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون الرابط في
اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير في اخر الجملة كقوله
نصف النهار الماء غامره فلا شك في ضعفه قلت وقال جار الله بناء على انفراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقا
على ما ذهب اليه المص ان قولهم جاء زيد عليه جبة وشي معناه مستقرة عليه جبة وشي يريد انه ليس بجملة بل هو
مفرد تقديرا فلذا خلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على ما قبله جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدء فان اراد
انه وجب ان يكون في تقدير المفرد ففيه نظر لقوله فالحقه بالهاديات ودونه جواحرها في صرة لم تزيل وقوله
وان امرء اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق ولو كان مفردا لم يجز الواو ايضا لقولهم جئته وان عليه
جبة وشي ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه ان وان اراد انه [illegible] وحكم الجمل المصدرة بليس وان كانت فعلية
حكم الاسمية في ان اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو اكثر من انفراد الضمير وذلك لانه ليس بمجرد النفي [illegible] ولا يدل على
الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية فالاسمية معها كانها باقية على اسميتها بخلاف كان وما كان نحوها وقد
تخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابسة نحو قولك خرجت على الباب وهو قليل قوله والمضارع المثبت بالضمير
وحده وذلك لان المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فجاءني زيد يركب بمعنى جاءني زيد راكبا [illegible]

١٠٢

ولا سيما هو يصلح للحال وضعا وبين الحالين تناسب وان كانا في الحقيقة مختلفين كما يجيء فاستغني عن الواو
وقد سمع قمت واصك عينه وذلك اما لانها جملة وان شابهت المفرد واما لانها بتقدير وانا اصك فيكون
اسمية تقديرا ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان الحال
الذي نحن في بابه يدل عليه المضارع وان تباينا حقيقة لان في قولك مثلا اضرب زيدا غدا اركب لفظ يركب
حال باحد المعنيين غير حال بالاخر لانه ليس في زمان التكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة اي المصدرة بالمضارع
عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكن التناقض ههنا حقيقيا ولمثل ذلك التزموا لفظة قد
اما ظاهرة او مقدرة في الماضي اذا كان حالا مع انه حالية بالنظر الى عامله ولفظ قد تقرب الماضي من حال التكلم
فقط وذلك لانه كان يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا جاءني زيد العام الاول وقد ركب فالمجيء لمحفظ
قد هنا ظاهر الحالية كما ان التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك قوله وما سواهما اي ما سوى الاسمية
والمضارع المثبت وهو ثلثة اقسام المضارع المنفي والماضي المثبت والماضي المنفي يجوز في كل واحد منها على ما ذكر
ثلثة اوجه اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحدهما صارت تسعة اقسام وهذه امثلتها جاءني زيد وما يركب غلامه
وما يركب عمرو وما يركب غلامه جاءني ولا يركب عمرو ولم يركب غلامه جاءني زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو
قد ركب غلامه هذا ما قاله المص وقال الاندلسي المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو كان مع الضمير او لا وذلك
لان نحو لم يضرب ماض معنى كضرب فكما ان ضرب لما قصد الحال الظاهر احتاج الى قد المقربة من الحال لفظا او تقديرا
كذلك لم يضرب يحتاج الى الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصح معه قد لان قد لتحقق الحصول ولم للنفي واذا انتفى المضارع
بلفظ لما لم يلزم الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل على الحال وهو لما فعلى هذا ينبغي ان
يلزم الضمير واذا انتفى المضارع بلا لم يلزمه الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده عن
الواو كالمثبت لانه بمعنى جاءني زيد لا يركب اي غير راكب فهو واقع موقع المفرد ودخول لا لا يغير الكلام في [illegible] غلب
عما كان عليه لكثرة استعمالها فلهذا جاز ان [illegible] كما جاز ان [illegible]
وكنا نقول لكنت بلا مال [illegible] مصاحبة المضارع المصدر بلا الواو اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها اذ ليس
الحال في الحقيقة في نحو لا يركب مشابها المفرد لفظا ومعنى كما شابه في نحو يركب لان الحال [illegible]
ولام [illegible] في المضارع حالا [illegible] كما ذكرنا [illegible] قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة
قد تقدم علته ذكره والاخفش والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهرة او مقدرة استدلالا
بنحو قوله كما انتفض العصفور بلله القطر وقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم وغيرهم اوجبوه كما في الاول
قريب وقيل ان الماضي في نحو قولهم اضربه قام او قعد حال [illegible] عن قد ظاهرة ومقدرة [illegible]

والحال الذي

نزيد وما ركب غلامه

شرط لا حال اي ان قام او قعد كما يجيء في حروف العطف ولو كان حالا لا بسمع معه قد او الواو كما في غيره من
الماضي الواقع حالا واذا كان الماضي بعد الا فالاكتفاء بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا
اكرمني لان دخول الا في الاغلب الاكثر على الاسماء فهو بتاويل الا مكرما لي فصار كالمضارع المثبت وقد
يجيء مع الواو وقد نحو قولك ما لقيته الا وقد اكرمني ومع الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمني لان الا لم
الا تدخل في خبر المبتدا فكيف بالحال كما تقدم ومثاله ما رجل الا وله نفس ولم يسمع فيه قد من دون الواو
نحو ما لقيته الا قد اكرمني وفي غير هذا الموضع ينظر فان كان مع الماضي المثبت ضمير فثبوت قد معه اكثر من تركها
وقد جاء ذلك ايضا نحو قوله او جاؤكم حصرت صدورهم قالوا ان قد فيه مقدرة واجتماع الواو وقد اكثر
من انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو فنحو جاءني زيد وقد خرج ابوه اكثر ثم قد خرج ابوه ثم وخرج
ابوه وان لم يكن معه ضمير فالواو وقد لا بد منهما كقوله لقوله وقد نزل الوظيف وساقها الست ترى ان قد
انتبت يهودا وايق جاءني زيد وقد خرج عمرو واجاز الاندلسي على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما نحو ما
قد ضرب ابوه وليس بوجه لعدم السماع والقياس ايضا لكون قد لتحقيق وقوع الفعل وما لنفيه قوله
ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر راشدا مهديا اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوازا ووجوبا ايضا في مواضع
قياسية ولا بد من قرينة مع الحذف جائزا كان او واجبا فقرينة ما حذف جائزا حضور معناه كقولك
للمسافر راشدا مهديا اي سر راشدا او تقدم ذكره اما في استفهام كقولك قائما في جواب من قال كيف
حلفت زيدا او غير استفهام كقوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين
ومن المواضع التي يحذف فيها قياسا على الوجوب ان يبين بالحال ازدياد ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونا
بالفاء او ثم تقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اي فذهب الثمن صاعدا او زائدا اي لغا في الازدياد
تقابل بعضها في ذي اجزاء مع بعضها بدرهم والباقي باكثر وتقول في غير الثمن قرات كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا
او ثم زائدا اي ذهبت القراءة زائدة اي كانت كل يوم في الزيادة ومنها ما وقع الحال نائبا عن خبر نحو ضربي
زيدا قائما وقد تقدم ومنها اسماء جامدة متضمنة توبيخا على ما لا ينبغي من المتلبس في الحال مع همزة الاستفهام
وبدونها ايضا كقولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقوله افي السلم اعيارا جفاء وغلظة وفي الحرب اشباه
النساء العوارك اي اتتحول تميميا واتنقلون اعيارا وتعاشبا باشباه النساء وكذا قوله في الولائم اوتارا الواصية وفي العيادة
اولاد العلات وتقول في غير الهمزة تميميا قد علم الله مرة وقيسيا اخرى هذا الذي ذكرنا مذهب السيرافي
والزمخشري اعني كون هذه الاسماء منصوبة على الحال ومذهب سيبويه وهو الحق ان انتصابها على المصدرية
قال المص لانه ليس المراد انك تتحول في حال كونك تميميا وانكم تنتقلون في حال كونكم اعيارا بل المعنى اتتحول

هذا التحويل المخصوص ومنها عند السيرافي صفات تضمنت توبيخا على ما لا ينبغي في الحال مع
الهمزة وبدونها نحو قولهم اقائما وقد قعد الناس واقاعدا وقد سار الركب وقائما قد علم الله وقد قعد الناس
تقديره اتقوم قائما فهو عند السيرافي حال مؤكدة واما عند سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة قائمة مقام المصدر
اي اتقوم قياما ويجوز رفع هذين القسمين على انهما خبران للمبتدا فتقول اتميمي مرة وقائم قد علم الله اي انت تميمي
وهو قائم قد علم الله والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرناه مما هو حال كثرة استعماله قوله ويجب
في المؤكدة اي يجب حذف العامل في المؤكدة هذا على مذهب من قال ان المؤكدة لا يجيء الا بعد الاسمية والظاهر انها تجيء
بعد الفعلية ايضا كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله ثم وليتم مدبرين وقولهم تعال جائيا وقم قائما قال تعالى
والشمس والقمر والنجوم مسخرات على قراءة النصب في الاربعة وقال كالتي نقضت غزلها من بعد قوة انكاثا وتخالف
العامل في الحال الا ان الاكثر من توافقهما والاولى ان يرتكب ان هذه الصفات المنصوبة كلها قائمة مقام المصدر على ما هو
مذهب سيبويه في نحو اقاعدا وقد سار الركب واما المؤكدة فليست بقيد بتقييد عاملها كالمنتقلة واذا جاءت
بعد الاسمية وجب ان يكون جزآها معرفتين جامدين ويجيء اما لتقرير مضمون الخبر وتاكيده واما للاستدلال
على مضمونه ومضمون الخبر اما فخر كقوله انا ابن دارة مشهورا بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار وكقولك
انا حاتم جوادا وانا عنترة شجاعا اي لا يقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعنترة
بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة واما تعظيما لغيرك نحو انت الرجل كاملا او تصاغرا نحو انا عبد الله آكلا كما
كل العبيد او تصغير الغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديدا نحو انا الحجاج سفاكا للدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا
وهذه ناقة الله لكم آية وهو زيد معروفا وهو الحق بينا او هو الحق مصدقا فقولك آكلا ومرحوما ومصدقا للاستدلال
على مضمون الخبر وقوله مشهورا بها نسبي وقولك كاملا وسفاكا للدماء وآية ومعروفا وبينا لتقرير مضمون الجملة
وتاكيده وقولك عطوفا كليهما فانما سمي الكل حال المؤكدة وان لم يكن القسم الاول اي الذي للاستدلال على مضمون الخبر
مؤكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكد بمصدقا لان مضمون الحال لازم في الاغلب فان التصديق لازم
حقية القرآن فصار كانه هو وكذا المرحومية لازمة في الاغلب للمسكنة واختلف في العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية
فقال سيبويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا اي اذا قلت حققت وكذا احقه الامر اي حققته
وعرفته اي تحققته واثبته عطوفا وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان
اراد المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى نحو انا حاتم سخيا
وليس بشيء لانه لم يكن سخيا وقت تسميته حاتما ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى والظاهر لا يطرد ذلك
في نحو هذه ناقة الله لكم آية وهو الحق مصدقا وغير ذلك مما ليس فيه الخبر علما وقال ابن خروف العامل المبتدا المتضمن

لمضمون الجملة

معنى المثبتة نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان عمل المضمر والعلم نحو انا زيد وزيد ابوك مما يثبت نظره في شيء
من كلامهم والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه
ولغيره كانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا ويرحم مرحوما وحق ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزاها
جامدين جمودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احد جزئيها الى الآخر معنى من معاني الفعل الا ترى ان
معنى انا زيد انا كاين زيدا فعلى هذا لا يتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما لضعفها في العمل في
ذلك الحفناوي معنى الفعل فيها هذا ويجوز حذف الحال مع القرينة كقولك لقيته في جواب من قال اما لقيت
زيدا راكبا ولا يجوز الحذف اذا نابت عن غيرها كما في ضربي زيدا قائما واذا توقف المراد على ذكرها كما تقول
في الحصر لا يأتيني الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا يضاف الا ويقع كافة في كلام
لا يوثق بعربيته مضافا غير حال وقد خطئوا فيه قوله التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة
او مقدرة قال ما يرفع الابهام جنس يشمل التمييز وغيره كالحال والصفة وشبههما وقال عن ذات
احترازا عن الحال فانه يرفع الابهام لكن لا عن ذات قلت سلمنا ان الحال تخرج عنه لانها ترفع الابهام عن
هيئة الذات لا عن نفسها وكذا القهقرى في قولك رجع زيد القهقرى يرفع الابهام عن هيئة الذات
التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معروف غير مبهم وهي الانتقال الى ما ابتدأت الذهاب
عنه لكن الصفة في نحو جاءني رجل طويل او ظريف تدخل فيه لان رجلا ذات مبهم بالوضع صالح لكل فرد من افراد
الرجال فبذكر اصلا وصافه تميز عما يخالفه كما تميز بطويل عن قصير وطويل يرفع الابهام المستقر اي الثابت في وضعها
على ما فسره المص من الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاءني العالم زيد وكذا البدل من الضمير الغائب
نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا وربه رجلا سواء ويدخل فيه النعت المضاف
اليه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل فيه الجر في نحو مائة رجل
وثلثة رجال وله ان يعتذر بان المجرور بالعدد داخل في الحد وهو تمييز والتمييز نفسه قد يجر اذا كان بعد واحد
من نصبه كما في هذا كما اعتذر في حد المفعول عن الاعتراض بنحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق لكنه
لم ينتصب لعرض قيامه مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفرسخان قوله الابهام المستقر
قال احترزت بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فانه يرفع الابهام عن المشترك في نحو ابصرت
عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع قال الذي بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظا
لمعنى معين ثم نقول انما ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر فيعرض له ابهام عند المستعمل
لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع قلت معنى المستقر في الغرض الثابت

صفة المشترك

مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لكن يضع له لفظ معين م

وربما عارض ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك فمع
القرينة ينتفي الابهام في المشترك وفي العدد وسائر المقادير فلا فرق بينهما من جهة الابهام وتأويل لفظ
المستقر على انه وضعي كما فسره الحد لا يتم بالعناية والالفاظ المجملة في الحد مما يخل به قوله عن ذات مذكورة او مقدرة
ليشمل النوعين التمييز عن المفرد والتمييز عن النسبة قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا اما في عدد الخ
قوله فالاول يعني الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة قوله عن مفرد لفظ عن في مثل تقييدات ما بعدها مصدر
لما قبلها وسبب له كما يقال فعلت هذا عن امرك وعن تقدمك اي ان امرك سبب لحصوله فالتمييز صادر
عن المفرد اي المفرد للابهام سبب له او عن نسبة في جملة او شبهها اي النسبة سبب له لانك تنسب شيئا
الى شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره فتلك النسبة اذن سبب لذلك التمييز وكذا معنى قوله بعد ان
كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانه لولا كون
اسم حصل طاب اليه لم ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب
لانتصاب نفسا وكذا معنى قوله ينتصب عن تمام الاسم وعن تمام الكلام اي ان تمامها سبب لانتصاب
التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الكلام ويجوز ان يقال ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد كما قيل
في قوله تعالى طبقا عن طبق والاولى قوله عن مفرد مقدار غالبا يقول التمييز على ضربين رافع الابهام عن
ذات مذكورة ورافعه عن ذات مقدرة والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار وهو الغالب
او غير مقدار والمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين قدره والمقادير اما مقاييس مشهورة موضوعة
ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر الكيل كالقفيز والاردب والكر وما يعرف به قدر الممسوح
والممسوح كالذراع وكقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك او مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله
تعالى ملء الارض ذهبا وقولك عندي مثل زيد رجلا واما غيرك انسانا وسواك رجلا فهي لعلي شبه ذلك
بالصدية وقولك بطولك رجلا وبعرضه ارضا وبغلظه خشبا ونحو ذلك من المقاييس اي نص فهذه المقادير اذا
نصبت عنها التمييز اردت بها المقدرات لا المقادير لان قولك عندي عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل
زيتا المراد بعشرون هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع المذروع لا ما يذرع به وبرطل الموزون لا ما يوزن به
وكذا في غيرها فيرخصا كل فرع جعله بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل
على الفرع نحو خاتم حديدا وباب ساجا وثوب خزا والخفض في هذا اكثر منه في المقادير وذلك لان المقدار مبهم
محتاج الى مميز ونصب المميز نص على كونه مميزا وهو الاصل في التمييز بخلاف الجر فانه على الاضافة فهذا في غير المقدار
اولى لان ابهامه ليس كابهام المقادير ان الخفض اكثر لسقوط التنوين والنون بالاضافة انه تمييز

برتفع

وما يعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن كالطسوج والدانق والدينار والمد والرطل ونحو ذلك صح

ولا تفسير ذلك ان كان ... او بنون التثنية حاذف الاضافة والابد ... عن غير مقدار نحو خاتم حديدا
والخفض اكثر صح

لتميز البعض بالتبعيض نحو قطعته ذهب وقليل فضة ثم يجر انتصاب الثاني على التميز وقد خالفوا القاعدة
المذكورة فالتزموا الجر في العدد من الثلثة الى العشرة وفي المائة والالف وما يتضاعف منهما لكثرة
استعمال العدد فاثروا التخفيف بالاضافة مع انه قد جاء في الشذوذ على الاصل خمسة اثوابا وماتين عاما
والغاتركوا الجر في العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد
المركب الى مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التميز لكان جعل الثلثة اسماء كاسم واحد لفظا
معنى واما نحو ثلثة عشرك فلكان المضاف اليه معنى المضاف سهلت الاضافة وكذا تركوا الجر في الاغلب في العدد
الذي في آخره نون الجمع كعشرون واخواته مع انه كثير الاستعمال ايضا وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع
حقيقة كما ذكرنا في صدر الكتاب بل مشابهة لها فلم تحذف في الاضافة حذف نون الجمع فيها لمباينتها اياها
ولم يثبت معها لمشابهتها النون الجمع فتعذرت الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها وقد جاء نحو عشرو
درهم قليلا واكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشرك وثلاثوك وستوك فذكرت تكملة احوال التميز عن احد عشر الى تسعة وتسعين
اي في غير العدد وليس مراده بقوله رطل زيتا ومنوان سمنا ومثلها زبدا بيان انواع المقادير بل بيان ما يتم
به الاسم المفرد لانه يتم باربعة اشياء اما بنون الجمع كعشرين واما بنون التثنية كما في منوان سمنا واما بالاضافة
كما في مثلها زبدا والمبهم المحتاج الى التميز في ملؤها ومثلها هو المضاف لا المضاف اليه بل لو جئت بالظاهر بدل
الضمير وقلت ملء الاناء ومثل زيد لاحتاج الكلام ايضا الى التميز لابهام المثل والملاء اي قدر ما يملؤ به الشيء
هو رطلا تقدير مثل زيد زبدا تقدير ملاء ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة
مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء
شابه الفعل التام بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التميز الاتي بعده بالمفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان
المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فينتصب ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء
التي تم بها الاسم انما قامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام لكونها في آخر الاسم كما ان الفاعل عقيب الفعل
الا ترى ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التميز عنه فلا تقول عندي الراقود
خلا لانه يكون الاسم في نفسه تاما لا يبتغي آخرا اعني لا يجوز اضافته فينتصب عنه التميز وذلك في شيئين احدهما
الضمير وهو الاكثر وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كنوا في التعجب نحو يا له رجلا ويا لها قصة
ويا لك ليلا ويا لها خطة وما احسنه رجلا ولله دره رجلا وكذا ويله فارسا وكذا نعم رجلا وبئس عبدا
وساء مثلا ومن هذا الباب اي الذي فيه التفخيم ربه رجلا لقيته اذ هو جواب في التقدير لمن قال ما لقيت رجلا
فكانه قال لقيت رجلا واي رجل ردا عليه ولا ريب في ان التميز في نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير وكذا في ما قبله

اعني من قوله الحالة فيتطرق ان كان الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتميز عن المفرد ايضا كقوله في
نهج البلاغة يا له مراما ابعده وقول امرء القيس فيا لك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل وقول
ذي الرمة ويلمها ازوحة والريح مصفقة والغيث مرتجز والليل مقترب وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى
سابق معين كقولك جاءني زيد فيا له رجلا وويله فارسا ويا ويحه رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا ويا لها خطة
لشخص معين نحو قلت لزيد يا لك من شجاع ولله درك من رجل ونحو ذلك فليس التميز عن المفرد لانه لا ابهام الذي
في المفرد عن النسبة الحادثة بالاضافة كما يكون كذلك اذا كان المضاف اليه ظاهرا نحو لله زيد رجلا وكقول الشاعر
ويلم ايام الشباب معيشة مع الكثير يعطاه الفتى المتلف الندى ولله در زيد رجلا ومثل قولهم قال الله
عزمن قائل ولقيت زيدا قاتله الله شاعرا ومن شاعر فالتميز في جميع هذا ظاهره ومضمره كما في قولهم كفى زيد رجلا
وحسبك به ناصرا وحسبك بزيد شجاعا اعني ان التميز عن النسبة والتميز هو المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى
لله در زيد رجلا لله در رجل هو زيد وويلم ايام الشباب معيشة اي ويلم معيشة هي ايام الشباب كما ان
معنى كفى زيد رجلا كفى رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما ودارا فالتميز فيه متعلق المنسوب اليه لا نفسه لان المعنى
طاب علم زيد ودار زيد وقد يجيء لهذا مزيد شرح في التميز عن النسبة وثانيهما اسم الاشارة كقوله تعالى ماذا اراد الله
بهذا مثلا وممن قال انه تميز لا حال لعدم اقولك حبذا زيد رجلا والعامل في التميز في القسمين هو الضمير واسم الاشارة
لتمامهما ومشابهتهما للفعل التام بفاعله ولا نظر ان الناصب في نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا
رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما في ربه رجلا قوله ثم ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره
ليس تقسيم حسن والحق ان يق ان التميز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول اما ان يكون
جنسا اولا والجنس اما ان يقصد به الانواع اولا وعلى كلا الوجهين يجب افراد التميز والاول يجب خلوه عن
تاء الوحدة نحو عشرون ضربا او تمرا والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تمرة فالاول
لعدد الانواع والثاني لبيان عدد الاحاد ولا يجوز ان تقصد الامرين اي المتباينين فتقول عشرون ضربين اي
ان كل عشرة نوع او تقول عشرون ضروبا بمعنى اختلاف انواع آحاده لان الاعداد لا يثنى مميزها المنصوب
لا يجمع كما يجيء في بابها وان كان من عدد وليس بجنس وجب افراده نحو عشرون رجلا او درهما والذي عن غير
العدد ان كان جنسا وقصدت الانواع فثن ان اردت المثنى واجمع ان قصدت الجمع والا فافرد نحو عندي
مثله تمرا او تمرين او تمورا وان كان جنسا ولم يقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طابقت
به ما تقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثله رجلا او رجلين او رجالا فقوله ويجمع في غيره ليس بصحيح ونفي الجنس
ما يقع لفظ الواحد على الواحد منه على القليل والكثير فيتم وضرب جنس بخلاف رجل وفرس قوله ثم

وان كان التنوين او نون التثنية جازت الاضافة انما جازت ايثار التخفيف وذلك نحو رطل زيت ومنوان سمن وكان عليه ان يقيد التنوين باللفظ فان ما فيه تنوين مقدر وهي في بابين كم الاستفهامية والجزء الثاني من احد عشر واخواته لا يضاف في الاغلب الى التمييز كما يجيء في بابه
قوله والا فلا وكذا اذا كان مع نون الجمع والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون جمع حقيقة بل هي مشبهة به وكما في قوله هم الاخسرين اعمالا وقولهم حسنون وجوها حسنوا وجه فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه عن نسبة وكلامنا في التمييز عن المفرد وكذا قولك عندي ملء ماء وحلتان سمنا وملان ماء لانا كذلك لا نلبس مما انتصب فيه التمييز عن التمييز اللفظ والمقدر وعن نون التثنية كما ظن بعضهم لان المتميز فيه عن النسبة كما في امتلاء الاناء ماء فهو اذن عن نسبة تمام الكلام واما الاضافة فانما امتنع الاضافة معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف وان اضفت مع حذف المضاف اليه كما تقول في عندي مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندي رجل ولا تريد عندي شيء مثل رجل وكذا لو قلت في عندي ملؤه عسلا ملء عسل لان الملء هو قدر ما يملأ ولا معنى لقولك قدر ما يملأ العسل قوله وعن غير مقدار قد ذكرنا انه كان الاولى فيه الكسر قوله والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها نحو طاب زيد نفسا اي يعني بالثاني ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة قوله عن نسبة في جملة اي نسبة حاصلة في جملة او شبه جملة او ما ضاهاها والمراد بشبه الجملة اسم الفاعل مع مرفوعه نحو زيد متفقئ شحما والبيت مشتعل نارا او اسم المفعول معه نحو الارض مفجرة عيونا او افعل التفضيل معه نحو انت اكثر منك مالا واخير منك مستقرا او الصفة المشبهة معه نحو زيد طيب ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا وويلمه رجلا ويا لزيد فارسا وقوله او في اضافة معطوف على قوله في جملة اي نسبة في اضافة نحو اعجبني طيبه نفسا وقد ذكرنا ان المراد بشبه الجملة اعني ما ضاهاها واما قولهم لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما او كان نحو حسبك رجلا الى الظاهر واما اذا كان دره مضافا الى الضمير المجهول فالتمييز عن مفرد ولكون التمييز في لله دره فارسا ويا لزيد لنائل الشباب معيشة قوله ابا وابوة ودارا وعلما لتفصيل التمييز الكائن عن النسبة وذلك انه يجوز اما ان يكون نفس ما انتصب عنه لا غيره نحو كفى زيد رجلا ونعم رجلا زيد ويريد زيد رجلا او طاب زيد لا غيره ونفس ما انتصب عنه تمييز عنه الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه ككون زيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكالارض في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فان الاصل فجرنا عيون الارض وكذا كفى زيد رجلا كان في الاصل كفى رجل هو زيد واما ان لا يصلح ان يكون نفسه بل يكون وصفه التمييز نحو طاب زيد علما واما ان يصلح ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب زيد ابوة

تقدير من في جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد دارا وعلما وليس بوجه والمعنى قولهم لله دره فالدر في الاصل ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه نحو قولهم لله انت ولله ابوك وقاتلك الله ما اعجب فعله
قوله ولا يتقدم التمييز على عامله والاصح ان لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد اي لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن تمام الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقوله ثلثون لليهجرحول كميلا مردود وانما لم يتقدم لان عامل الاسم جامد ضعيف العمل مشابهته للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا وهي كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة به نحو لله دره فارسا ونعم زيد شجاعا ويح زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة والافعل وما فيه معنى الفعل وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول وليس العامل في نحو رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو هو الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا او اسم الفاعل او اسم المفعول فجوزه المازني والكسائي والمبرد نظرا الى قوة العامل ومنعه الباقون قيل لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور كما في طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور واذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها او فاعل ذلك الفعل المذكور اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وليست العلة مرضية اذ ربما يخرج الشيء عن اصله والابداع خلاف الاصل كمفعول ما لم يسم فاعله فانه لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فكان ما في ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم وقيل ان الاصل في التمييز ان يكون موصوفات بما انتصبت عنه سواء كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندي خل راقود ورجل مثل وسمن منوان وكذا كان الاصل في طاب زيد نفسا النفس طابت وانما خولف بها الغرض الابهام اولا ليكون اوقع في النفس لانه يتشوق النفس الى معرفة ما ابهم عليها وايضا اذا فسرته بعد الابهام فقد ذكرته اجمالا وتفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن ابطال الغرض من جعله تمييزا لم يتقدم
واصل التمييز التنكير لمثل ما قلنا في الحال وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي الاصل فلو عرف وقع التعريف ضائعا واجاز الكوفيون كونه معرفة نحو سفه نفسه وغبن رأيه وبطرت معيشتها والم بطنه ووفق امره ورشد امره وزيد الحسن الوجه وعند البصريين معنى سفه نفسه اي سفهها او سفه في نفسه والم بطنه يتضمن معنى اشتكى

وقع امره وزشدامره وبطر عيشه بمعنى في امره وفي عيشه والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما يجي

في باب الصفات واعلم انه قيل اذا فعل التفضيل اذا اضيف الى شيء فالذي يجري عليه افعل التفضيل بعض المضاف

اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب فان نصب ما بعده على التمييز فالمنصوب سببه لمن جرى عليه افعل وتعلقه نحو زيد

احسن منك ثوبا فهي قولك زيد افره عبد زيد هو العبد وفي قولك زيد افره منك عبدا هو زيد مولى العبد قوله وفيه

هذا مطرد التركيب اذ تقول هو اشجع الناس رجلا وهما خير الناس اثنين على ما اورده سيبويه اي هو اشجع رجل

في الناس وهما خير اثنين من الناس والمنصوب على التمييز هو من جرى عليه افعل التفضيل لا سببه والدليل على انه تمييز قولك

هو اشجع الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك بزيد رجلا ومن رجل قال تعالى فالله خير حافظا

انتصب حافظا على التمييز بمعنى خير من حافظ فهو كقولهم سواء نحو خير حافظ خير حافظا من حافظ في الوجهين

وقال الفقيه تقول ابنتي حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا ابرحت اي جئت بالبرح وصرت ذا

برح والبرح الشدة فمعنى ابرحت اي صرت ذا شدة وكمال اي بالغت وكملت ربا فهو نحو كفى زيد رجلا

اي ابرح جاره مولاه انت وكذا قولك اجارتنا ما انت جارة لانه ما الاستفهامية تقيد التفخيم كما في قوله تعالى القارعة

ما القارعة اي كملت جارة فمعناها انت كملت والمنصوب في عبارات التحاة في نحو لله دره فارسا باب انه

مبتدء لفظا فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديرا اي كان مبتدء لفظا بمعنى كان لفظه مبتدء وكان معناه

فاعلا ومثله كثير في كلامهم قوله المستثنى متصل ومنقطع فالمتصل المخرج من متعدد لفظا او تقديرا

بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اعلم انه قسم المستثنى قسمين وجاء لاحدهما بحد مفرد من جنس المعنى

ثم قال ذلك لان ماهيتهما مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد وذلك لان الحد مبين للماهية بذكر جميع

اجزائها لفظا او تضمنا والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجتمعان في حد والدليل على اختلاف

حقيقتهما ان احدهما مخرج والآخر غير مخرج فلم يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يجتمع

اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا آخر كلامه ولقائل ان يمنع اختلافهما

في الماهية قوله لان احدهما مخرج من متعدد والآخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء

ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا

ثم نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا انه شرط ليس من تمام الماهية فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد

كما في جاءني القوم الا حمارا لمخالفة الحمار للقوم في المجيء قوله من متعدد اي من شيء ذي عدد قوله لفظا او تقديرا تفصيل

للمتعدد فانه قد يكون ملفوظا به نحو جاء القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد

قوله بالا واخواتها ليخرج نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد وجاءني القوم ولم يجيء زيد والمستثنى الذي

فان كانت صفة كانت له ... المتعلقة ...

يجوز ان يكون للعنى طاب ابوة الغير وطاب ابوة ابيه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه ولا صفة بعينه بل

يكون متعلقا له لا غير نحو طاب زيد دارا والقسمة الحاصرة ههنا ان نقول اما ان يصلح ان يكون نفس ما انتصب

عنه اولا والاول اما ان يصلح ان يكون نفس متعلقه ايضا كطاب زيد ابا اولا يصلح نحو كفى زيد رجلا والثاني

اما ان يصلح ان يكون صفة نفسه او لا والاول اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب زيد ابوة او لا نحو طاب

زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا فاذا قصدنا ان نصرح بالذات المقدرة ههنا قلنا في كفى زيد رجلا

كفى شيء زيد رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب شيء زيد نفسا او علما او دارا فالذات المقدرة هي شيء المنسوب

اليه كفى وطاب فاذا ظهر اختصاص زيد في كفى زيد رجلا بها لا منه وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه شيء وجاء

تمييز الشيء المقدر وكذا نفسا ودارا وعلما فانا نقصد ان نرد التمييز في هذه الامثلة كلها الى ما هو له حتى يكون

منسوبا اليه الفعل او شبهه ونرد الاسم الذي انتصب عنه التمييز الى مركزه الاصلي جعلناه انتصب عنه التمييز

ان كان التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فتقول كفى رجل زيد وطاب اب زيد وان كان التمييز

متعلقا لما انتصب عنه اما وصفا له او غير وصف اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد

وابو العلم علم زيد ودار زيد ونفس زيد جعلنا النفس كالمتعلق له حتى صح اضافتها اليه قوله

ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فهو لمتعلقه اي يعني ان التمييز عن

النسبة اما ان يكون صفة او اسما والاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه او لا فان صح جعله لما انتصب عنه يعني

ان صح ان يكون نفسه كما او صفة نفسه كابوة جاز ان يكون له ولمتعلقه يعني جاز ان يكون ما صح ان يكون نفسه

نفس متعلقه ايضا كما في طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون زيد وان يكون ابا زيد وكذا جاز ان يكون ما صح ان يكون صفة

لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة في طاب زيد ابوة فانه يصح ان يريد بها ابوة زيد نفسه للاولاد وان يريد

ابوة ابيه له وما كان ينبغي له هذا الاطلاق فان رجلا في كفى زيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه

ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وكذا علما صح ان يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه قوله فيطابق

فيهما ما قصد يعني بالمطابقة الافراد ان قصد المفرد والتثنية ان قصد التثنية ... انه يصلح لهما وقوله فيهما

اي في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه والتمييز الذي جعلته لمتعلقه وقوله ما قصد اي المفرد والمثنى

والمجموع تقول فيما جعلته لما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء طابقت بالتمييز

ما قصدت اليه وهو ما انتصب عنه اعني زيد فتثنيه ان ثنيت زيدا وتجمعه ان جمعته واذا جعلته لمتعلقه

فان قصدت اباه وحده افردت ابا لان المقصود مفرد وان قصدت ابوي زيد ثنيت ابا فقلت طاب

زيد ابوين لان المقصود مثنى وان قصدت آباءه جمعته فقلت طاب زيد آباء لان المقصود مجموع وقد يلتبس الامر

في طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين وطاب الزيدون اباء هل التميز لما انتصب عنه او لمتعلقه فلنرجع الى القرائن
ان كانت فاما اذا اختلف التميز وما انتصب عنه افرادا وتثنية وجمعا ولم يكن التميز جنسا نحو طاب زيد ابوين
او اباء وطاب الزيدان ابا او اباء وطاب الزيدون ابوين او ابا فلا لبس في ان التميز ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه
والا طابق ما انتصب عنه واما ان اختلفا وكان التميز جنسا نحو طاب الزيدان او الزيدون ابوة فان
حاصل اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه ولم يطابق لكونه جنسا وكذا يطابق به ما يقصده فيما لا يصح
الا المتعلق نحو طاب زيد دارا ودارين ودورا لهذا ما قال المص والاولى ان تقول فيما ليس بجنس سواء
جعلته لما انتصب عنه او لمتعلقه انه ان لم يلبس فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحو هم حسنون وجوها
وطيبون عرضا ويجوز وجوها واعراضا قال تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وقال عليه السلام فطيبوا
عن انفسكم نفسا واما اذا التبس فالمطابقة لا غير لا يجوز زيد طيب ابا وانت تريد اباء او ابوين وكذا لا تقول
طاب زيد دارا وانت تريد دارين او دورا قال تعالى وفجرنا الارض عيونا واما قول الحطيئة والاكرمين
اذا ما ينسبون ابا فانما صح الاب فيهم لانهم كانوا ابناء اب واحد ويجوز جمع المثنى اذا لم يلتبس نحو قر
زيد عيونا قال ابو طالب يخاطب النبي صلى الله عليه وآله فاصدع بامرك ما عليك غضاضة وابشر بذاك وقر منك
عيونا قوله الا ان يكون جنسا قد ذكرنا مرادهم بالجنس ههنا تقول طاب زيد ابوة سواء اردت ابوة
نفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة ابويه او ابوة ابائه وكذا تقول طاب الزيدان او الزيدون ابوة وتريد
الابوات المذكورة وكذا تقول طاب زيد علما اي كثرة علومه الا ان يقصد الانواع فتقول طاب زيد علوما او علمين
على حسب ما يقصد قال تعالى بالاخسرين اعمالا قوله وان كان صفة قيم قوله ان كان اسما يعني ان الصفة لم يجئ
صالحا لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم بل لم يجئ الا لما انتصب عنه فقط فيجب اذن ان يطابق الا ليس
في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنسا وذلك نحو لله دره فارسا ودر زيد فارسا وكفى
زيد شجاعا قوله واحتملت الحال قال الاكثرون هي تميز وقال بعضهم هي حال اي ما اعجبه في حال فروسيته
ورجح المص الاول قال لان المعنى مدح بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح وتقيد بحال فروسيته
وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التميز عنده ما احسن فروسيته فلم يمدح في غير حال الفروسية الا بها وهذا
المعنى هو المستفاد من ما احسنه في حال الفروسية ونقر نحو بني في لله دره من فارس دليل على انه
تميز وكذا قولهم عز من قائل والتميز عن المفرد مقدر بمن وكذا ان كان عن نسبة وكان التميز نفس ما انتصب عنه
بدليل تصريحهم بها في نحو يا لك من ليل وعز من قائل وقاتله الله من شاعر ومررت برجل حسبك من رجل
وحسبك من رجل ليس كمثله وحسبك فالتميز هو ما انتصب عنه التميز في هذه المواضع وقد تكلف بعضهم

لم يكن داخلا في المتعدد الاول فهو الاستثناء المنقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيدا
مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا فقد تبين ان المتصل ليس هو المستثنى
من الجنس كما ظن بعضهم ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته لان زيدا في قولك جاءني القوم الا
زيدا لو قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اطبقوا على ان الاستثناء المتصل مخرج ولا اخراج الا
بعد الدخول ولانه جاء التشكيك في مثله لم يصح في نحو له علي دينار الا دانقا مخرج من الدينار والباقي بعده هو المقر به
وان قلنا انه داخل في القوم والاخراج بينهم بعد الدخول كان المعنى جاءني القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض
ينبغي ان يجتنب كلام العقلاء عن مثله وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف
سنة الا خمسين عاما فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن مثله علوا
كبيرا فقال بعضهم مختارا انه غير داخل في القوم في قولك جاء القوم عام مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة
ليس فيهم زيد وقوله الا زيدا قرينة تدل السامع على مراد المتكلم واذا اراد بالقوم غير زيد فليس باستثناء والاجماع اهل اللغة
على ان الاستثناء مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول ولكن يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو قوله
علي عشرة الا واحدا لان واحدا داخل في العشرة بقصده ثم اخرج والا كان مقرا بلفظ العشرة بتسعة وهو محال
وقال القاضي عبد الجبار والباقلاني ايضا هو غير داخل لكنه قال المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثناء بمنزلة اسم
واحد فقولك له علي عشرة الا واحدا بمعنى له علي تسعة لا فرق بينهما الا في اللفظ فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا
ايضا غير مستقيم لقطعنا بان عشرة في كلامه هذا دال على المعنى الموضوع له مفردة بالاستثناء وهو
الخمسة والاستثناء الاستثناء وواحدا هو المخرج وتسعة لا يدل على شيء من هذه المعاني الثلاثة وايضا اجماع
على ان الاستثناء مخرج يبطل هذا ويلزم ما فروا منه في بدل البعض وبدل الاشتمال كقوله تعالى ولله على الناس
حج البيت من استطاع اليه سبيلا لان الناس جنس يعم المستطيعين وغيرهم فيكون كانه قال ولله على
جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم ثم قال لله على مستطيعهم وحده وقال الاخرون وهو الصحيح المندفع
عنه الاشكالات كلها انما فروا منها انهم ان المستثنى داخل في المستثنى منه والباقي بعده بدل البعض داخل
في المبدل منه والتناقض في مجيء زيد ولا انتفاء مجيئه في جاءني القوم الا زيدا غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المجيء منسوبا
الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا كما ان نسبة الفعل في نحو جاءني غلام زيد
رأيت غلاما ظريفا الى الجزئين معا لكنه جرت العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شيء ذي جزئين او اجزاء
قابل كل واحد منهما للاعراب اعرب الجزء الاول منهما بما يستحقه المفرد لو اوقع منسوبا اليه في مثل ذلك الموقع
وما بقي من اجزاء المنسوب اليه يجر ان استحق الجر كالمضاف اليه ويتبع ان استحق التبعية كما في التوابع الخمسة

وانما يستحق شيئا من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول ويجيئه بعد مرفوع فلان كان نحو العمدة

في بعض المواضع نحو جاءني القوم الا زيدا لان المجموع هو المسند اليه قرينة الكلام ان دخول المستثنى في المستثنى منه

ثم اخراجه بالا واخواتها انما كانا قبل اسناد الفعل والمشبه اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاءني القوم

الا زيدا لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاءوني ولا في نحو له علي عشرة الا درهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج

منها واحد له علي وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تاخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التي

يدل عليها الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة ففي الاستثناء لما كان المنسوب

اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلثة قبل النسبة فلا بد اذن من حصول الدخول

والاخراج قبل النسبة ولا تناقض قوله وهو منصوب اذا بعد الا غير الصفة في كلام موجب

او مقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر اه شرع يبين اعراب المستثنى وبدأ بما يجب نصبه اذ هو في

باب المنصوبات وهو في مواضع الاول ما اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب

ولم يحتج الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما كان بعد الا التي للوصف ليس مستثنى وانما اشترط

كون الاستثناء في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثناه كما يجيء واختلف في عامل النصب

في المستثنى فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل

معنى اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول وقال المبرد والزجاج العامل فيه

الا لقيامها معنى الاستثناء به والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي ولكونها نائبة عن استثني كما ان

حرف النداء نائب عن انادي وقال الكسائي هو منصوب اذا انتصب بان مقدرة بعد الا محذوف الخبر

فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وليس بشيء اذ يبقى الاشكال عليه بحاله في انتصاب ان

مع اسمها وخبرها الذي في تقدير المفرد واما الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدرا والموصول لا يقدر

فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجيء واما تقدير الحرف الموصول فلا اسوة بالبصريين

في تقديرهم ان الناصبة للفعل بعد الحروف التي قبلها كالنائب عنها اما الا عنده يكون كالنائب عن ان

المقدرة وقال الفراء الا مركبة من ان ولا العاطفة حذفت النون الثانية من ان فادغمت الاولى

في لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا تبع ما قبلها في الاعراب فبلا العاطفة فكان اصل قام القوم

الا زيدا قام القوم ان زيدا لا قام اي لم يقم فيدخل في حكم ما قبل الا وينتصر نفيا كان حكمه او اثباتا نحو قولك

كان زيدا اسد الاصل عند بعضهم ان زيدا كاسد فقدموا الكاف وبكسرها ان وفيه ما فيه النظر من وجوه

دلالة الا على المعنى الذي اوردته غير ظاهرة مع التسليم فان لا العاطفة لا تاتي الا بعد الاثبات نحو جاءني زيد

وانت تقول ما جاءني القوم الا زيد ولانه فيما قال عزل لا عن الخبر ولا الاخرى عن مقتضيهما وذلك لانه ينصب

بها مرة ويتبع ما بعدها لما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان معا ولان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمتعدد اكثر

من المعطوف عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام الا زيد وقال بعضهم هو منصوب باستثني كما ان المنادى

منصوب بانادي والا وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا القول مفعول به

وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعمل ما ثبت وروده من كلام العرب

ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحوه الا ترى انه يجب النصب في اياك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد

الرفع نحو انت والاسد لكنا نقدر نحو بعد انت والاسد وقال المص في شرح المفصل العامل في المستثنى منه بواسطة

الا قال لانه قد لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك وهذا لا يرد الا على مذهب البصريين

ولهم ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اي منتسبون اليك بالاخوة وكذا في انتم فيجانسهم

الا ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويته بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله

وان كان فعلا صريحا لان اصل الواو للعطف فروعي ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان

ينصب المستثنى اذ الجملة ليست بانقص منه للفعل التام كلاما بفاعله من المفرد الذي تم بالنون

والتنوين فينصب التمييز ولا سيما مع ان فيها آلة الاستثناء والى مثله يشير سيبويه في كتابه في

مواضع فيقول عمل فيه ما قبله كما عمل عشرون في الدرهم هذا كله في المستثنى المتصل واما المنقطع فذهب سيبويه الى انه

ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به وذلك قوله في الكتاب فحمل على معنى ولكن وعمل فيه ما قبله

كعمل العشرين في الدرهم وما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا فهي وان لم تكن حرف عطف الا انها

كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني الا انه شقي و

المتاخرون لما راوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها النصب لكن الاسم وخبرها في الاغلب محذوف

نحو قولك جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى لا اقوم ويريد الا انسوا

كسفا غيهم وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع بمعنى سوى ولانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل

وتاويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك

لانك تقول لي عليك دينار سوى الدينار الفلاني وذلك اذا كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك وظاهرها الا

فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه

وانما وجب النصب في المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يكون فيه كما يجيء والابدال ايضا يكون في نحو جاءني القوم

الا زيدا لانك لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيؤدي الى التفريغ في الايجاب فلم يبق الا النصب قوله

او تقدما على المستثنى منه نفي اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب وان كان في غير الموجب
يبطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه حكى يونس ان
بعض العرب يقول مالي الا ابوك احد يجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى كما قيل ما مررت بمثلك احد [illegible]
ويجوز كما تقول مالي الا ابوك صديقا على ان ابوك مبتدء ولي خبره وتقول من لي الا ابوك صديقا [illegible]
من كانك قلت لي احد الا ابوك صديقا حال وتقول مالي الا زيدا صديق وعمرا وعمرو [illegible] على العطف
على زيد او بالرفع على انه مبتدء محذوف الخبر [illegible] واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان ياتي
عما نسب اليه المستثنى منه نحو جاءني الا زيدا احد وان تقدم على المنسوب وجب تأخره عن المستثنى منه نحو القوم
الا زيدا ضربت ولا يجوز عند البصريين ان تقدم عليهما معا في الاختيار نحو قولك الا زيدا قام القوم وقوله ولكنه ليس
بها الموري ولا خلا الجن بها انسي شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس بها طوري ولا بها انسي خلا الجن
فاضمر الحكم والمستثنى منه وبها انسي الظاهر تفسير له فاذا قام المستثنى [illegible] الاستثناء تمام المستثنى منه وذلك في
الاستثناء المفرغ لزم عندهم تأخير المستثنى عن عامله فلا يجوز الا زيدا لم اضرب في ما زيدا الا اكلا لم ياتي وجوز
في السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه والحكم معا نحو الا زيدا القوم ضرب [illegible] وجوز الكوفيون
في السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه والحكم معا نحو الا زيدا اضرب القوم وكذا جوزوا تقدم المستثنى في المفرغ
على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب والاولى مذهب البصريين لعدم سماع مثله ومنع القياس ايضا وذلك لان المستثنى منه
في الحقيقة اولا كما ذكرنا ثم نسب الحكم الى المجموع وهو في اللفظ مخرج من الحكم ايضا لانك اخرجت زيدا من حكم المجيء في قولك
جاءني القوم الا زيدا وان لم يكن في الحقيقة مخرجا منه فمرتبة المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه المجيء بعد الحكم و
المستثنى منه معا لكنه جوز لكثرة استعماله تقدمه على احدهما نحو جاءني الا زيدا القوم والقوم الا زيدا اخوتك ولم يجز تقدمه
عليهما معا في المفرغ الذي ليس فيه الا الحكم لم يجز تقدمه عليه [illegible] لانه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى هو العامل
في المستثنى منه بل قد يختلفان كما في قولك القوم الا زيدا اخوتك وهذا اعتذار عن جعل العامل في المبتدء الابتداء والخبر
قوله او منقطعا يعني نحو ما في الدار احد الا حمارا اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط غير موجود
في الفصيح من كلام العرب وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين احدهما ان يكون قبله اسم يتعدى اليه العامل او غير متعد حذفه
نحو ما جاءني القوم الا حمارا [illegible] ان كلاهما الاسم الذي يجوز حذفه اما
ان يكون مما يصح دخول المستثنى [illegible] مجازا او لا [illegible] للاول نحو قولك ما في الدار احد الا حمار يصح ان يجعل الحمار انسان الدار
كما قال ابو ذؤيب فان تمس في قبر برهوة ثاويا انيسك اصداء القبور تصيح [illegible] عتاب الا السيف
فلسيبويه في مثله وجهان [illegible] الابدال [illegible] جعل المنقطع كالمتصل [illegible] البدل في المبدل منه والثاني [illegible]

في نحو الا [illegible] ان يقال ما فيها الا حمار اي ما فيها شيء الا حمار لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف
المتعدد [illegible] المخاطب شمول المتعدد للمقدر له كانك كنت تظن ان المخاطب يستبعد خلوها من الآدمي
فقلت لا احد فيها تأكيدا للنفي كون الادمي فيها فلما ذكرت ذلك المستبعد ابقيت ذلك على ما كان عليه في الاصل من
الاعراب تنبيها على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان
في الوجه الاول وذهب المازني الى انه من باب تغليب العاقل على غيره كما تقول الزيدان والحمار جاءوني وهذا لا يطرد في
جميع الباب نحو قوله تعالى وما لهم به من علم الا اتباع الظن وقوله ليس له عليه سلطان الا التكليف ونحو ذلك والثاني اي
الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثاني من قولي سيبويه وذلك نحو ما جاءني زيد الا عمرو وما اعانه
اخوانكم الا اخوانه قال والحرب لا يبقى لجاحمها التخيل والمراح الا الفتى الصبار في النجدات والفرس الوقاح قال عنترة
لا تعني الرماح مكانها [illegible] النبل الا المشرفي المصمم والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه وبنو تميم
هاهنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله وقال بعضهم لا عاصم
اي لا معصوم فالاستثناء متصل وقال السيرافي المراد بمن رحم الراحم اي الله تعالى الا الراحم فيكون ايضا متصلا [illegible]
~~تعالى فلولا كان من القرون من قبلكم اولو بقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا [illegible] وقوله فلولا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها~~
~~الا قوم يونس [illegible]~~
~~[illegible]~~
قولهم لا يكون من فلان في شيء الا سلاما بسلام اي في ذا من قوله تعالى واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ومعنى
بسلام اي سلام اي متاركة متتابعة ويجوز ان يكون الباء للبدل اي تسلم عليه وترد سلاما بدل سلام ولا تخالطه اكثر من
هذا ومنه قولهم ما زاد الا نقص وما نفع الا ضر [illegible] ما فيهما مصدرية قال ابو سعيد وابن برهان بتقدير الجزاء [illegible] ولكن النقصان
امره ولكن النفع امره ومذهب [illegible] ان ما بعد الا في المنقطع [illegible] كما مر قيل ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول
من قراع الكتائب [illegible] سيبويه المذكورين في
ذكر في المنقطع [illegible] ان الشاعر قصد جعله من المتصل [illegible] اي ان كان ولا بد من العيب فيهم فعيب
واحد يحسب [illegible] وهو فلول في سيوفهم من القراع [illegible] نقص [illegible] الكامل [illegible]
من النقص [illegible] كان في التحقيق غاية في الكمال [illegible] عيب
[illegible]
الا [illegible] في جواز الجر [illegible] الا ان
النصب بها اكثر كما ذكر سيبويه واما خلا فهي في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من [illegible]

وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والزموها هذا التضمين في باب الاستثناء
ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعلها ... اعلم ان
معهما فذهب كونهما في محل النصب على الحال ... اوجبوا اضمار اسمي ليس ولا يكون واما عدا فتتعدى في غير الاستثناء ايضا وفاعل
خلا وعدا عند النحاة بعضهم وفيه نظر لان المعنى في جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا فلا يلزم
من مجاوزته بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزته الكل وخلو الكل منه فالاولى ان نصرف فيهما ضميرا راجعا الى مصدر
الفعل المتقدم اي جاءني القوم خلا مجيئهم زيدا كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فيكون محل الضمير سياق القول في
النصب في تمام ما البناء وذكرهن بعضا بعضهم قال بعضهم ما مؤول بالا ولم يثبت قوله فخلا وما عدا انما لزم النصب
بعدهما لان ما مصدرية وهي تدخل على الفعلية غالبا كما يجيء في قسم الحروف وفي الاسمية قليلا وليس بعدها اسمية
فتعين الفعلية وكونها فعلين وجب النصب والمضاف محذوف اي وقت ما خلا مجيئهم زيدا وذلك لان الحين كثيرا
ما يحذف مع ما المصدرية نحو ما ذر شارق ونحوه وجوز الجرمي الجر بعد ما خلا وما عدا ولم يثبت على ان ما زائدة قوله
وليس ولا يكون هما ايضا في محل النصب على الحال اذا ضمنا معنى الاستثناء ولا يستعمل منهما لا يكون غيره نحو ما كان نعم يكن
ونحو ذلك وفاعلهما واجب الاضمار وهو ضمير راجع الى البعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اي ليس بعضهم زيدا وذلك مثل ما قلنا
في وجوب اضمار فاعل خلا وعدا الا ان الاضمار ههنا كما في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر وقوله تعالى حتى توارت
بالحجاب بخلاف خلا وعدا واجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكرا ومعرفا باللام الجنسية نحو جاءني رجال ليسوا
زيدا ولا يكونون زيدا وسمع من العرب ما ... ... امرأة لا تكون فلانة وليست فلانة فالحقتهما ما اذن بلحوق الافعال الموصوفة
بها من ضمير وعلامة تأنيث تقول ما رأيت رجالا لا يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يجز شيء من ذلك في ما خلا وما عدا ولم تستعمل
هذه الافعال في الاستثناء المفرغ على انه قال الاحوص فما ترك الصنع الذي قد تركته ولا الغيظ مني ليس جلدا ... اي
اعظما اي الا جلدا ولا تستعمل هذه الكلم الا في الاستثناء المتصل بخلاف غير فانها تستعمل في المنقطع ايضا كقوله وكل
ابي باسل غير انني اذا عرضت اولى الطرائد ابسل قوله ويجوز النصب ويختار البدل اعلم ان لاختيار البدل
في المستثنى شروطا احدها ان يكون بعد الا متصلا او منقطعا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي صريح
او ما في معناه بعدم ورود كلام تضمن الاستثناء وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتمل عليه استفهام
او نهي او نفي يدخل فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء الا على اسم ... لان ... معمول ... ما احد ضربته الا زيدا يجوز ... الابدال ... لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا فقد اشتمل النفي على هذا
الضمير من حيث المعنى وكذلك اذا كان الضمير في صفة المبتدأ نحو ما اعلم احدا يقول ذلك الا زيد وشبه دخل النفي ... مما ظننت
احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لانه بمعنى ما يقول ذلك احد في ظني الا زيد ... ...

المعنى ما يقول ذلك احد في ظني الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان المستثنى ... والابدال من صاحب الضمير
اولى لانه الاصل لا يحتاج الى تاويل لكونه في غير الموجب ولو لم يرجع الضمير ... المستثنى في الحال او الاصل لم يجز
الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول غير منفي
بل المنفي الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيدا ولو ... بمعنى الا ضربت وجب نصب
المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هنا قوله ولذا لا ارى باسا في غير نواسخ الابتداء ايضا الابدال من ضمير راجع
الى ما يصلح للابدال منه اذا شمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيد لان المعنى ما ... في
احد كلمته الا زيد ومنه قول عدي بن زيد في ليلة لا نرى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها ويرى من رؤيته
... من رؤية العلب
الصين وفي جعله كما ذهب اليه سيبويه نظر لكونه مخالفا للظاهر بمعنى البيت فالاضافة والحكاية منتفيا
... الله
بلى لو قلت لا ارى احدا ... الا زيد لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفي بل الاذى فقط وكذا
يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا لغير موجب نحو ما جاءني اخو احد
الا زيد في حكمها في وصف معمول غير الموجب في نحو ما اتاني غلام لاحد الا زيد فقولنا او ما اول به يدخل فيه نحو قلما رجل
يقول ذلك الا زيد وقل رجل يقول ذلك الا عمرو واقل رجل يقول ذلك الا زيد فقل رجل وقلما رجل واقل رجل بمعنى
النفي قال ابو علي قلما يكون بمعنى النفي الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كانت للاثبات لجاز
الرفع كما يجيء في نواصب الفعل قال وقد يجيء بعد اثبات النفي القليل كقوله قلما عرست حتى هجته بالتباشير من الصبح الاول
ويكون اقل رجل مثل ما ولا بالنفي ... تدخل نواسخ الابتداء كما لا يدخل على النافية ومن ثمة كان وصف المضاف اليه اقل
في الاشهر فعلا او ظرفا لان اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي جمة لم يحسن على ما قال الاخفش وقال
ابو علي ... وصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال ومن جوز فلا عطائه معنى الفعل الا ترى ان سيبويه اجاز حكاية
نحو ليتيبين عاقل اقاسي بكالجملة وفاعل قل وقلما لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالمجرور برب
قال ابو علي اقل مبتدأ حذف خبره وجوبا استغناء بوصف المضاف اليه كما حذف ... ما بعده لولا وفيما قال نظر
لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد موجود كالاسمي لقولك اقائم الزيدان موجود قال والقول هو مبتدأ
لا خبر له لانه بمعنى الفعل كما في اقائم الزيدان وقال بعضهم نحو يقول ذلك الا زيد خبر المبتدأ والا زيد بدل من ضمير
يقول وكذا في اقل رجلين يقولان ذلك الا الزيدان واقل رجال يقولون ذلك الا الزيدون قال ولقائل ضمير يقولان
وجمع ضمير يقولون لان افعل التفضيل كما يجيء في بابه اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مثناة
او مجموعة فهو مثنى او مجموع بخلاف ما اذا اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والحق من هذه المذاهب
ما في قول ابي علي لانك تقول اقل من يقول ذلك الا زيد وقل من يقول ذلك الا زيد ومن نكرة لا ... وصف

في قوله اقل رجل يقول ذلك الا ...

واقل رجل يقول الا قل من يقول فالجملة اذن وصف للنكرة كما كانت مع صاحبها ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف

نحو اقل رجل لان اقل يكون اذن في التقدير مضافا الى ذلك البدل الذي هو مثبت وهو لا يضاف الا الى منفي الحكم

عنه ولا يجوز ايضا ابداله من لفظة اقل اذ لو ابدلت منه لطرحته في التقدير فيبقى يقول ذلك الا زيد وهو الصحيح فالمرفوع

بعد الا في مثل هذا الكلام معرفة كان او نكرة بدل من المضاف اليه اقل على المعنى لان اقل بمعنى الكلام اي في التقدير ما رجل

يقول ذلك الا زيد اي ما يقول ذلك الا زيد وقد يجري لفظ ابى وما تصرف منه مجرى النفي قال تعالى فابى اكثر الناس

الا كفورا ويابى الله الا ان يتم نوره والمفرغ لا ياتي في الموجب الا نادرا فعلى هذا يجوز نحو ابى القوم ان ياتوني الا

زيد اذ حيث يجوز المفرغ يجوز الابدال وتاويل النفي في غير الالفاظ المذكورة نادر كما جاء في الشواذ فشربوا

منه الا قليل وكما يجوز مات الناس الا زيد اي لم يعش الناس الا زيد وكذا لا يجوز في الموجب فالشرط الابدال

والتفريغ نحو ليتق القوم الا زيد وان قام احد الا زيد فتعقب وكان الزجاج يجيز البدل في قوله تعالى فلولا كانت

قرية امنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس لتاويل التحضيض بالنفي لان المعنى ما امنت قرية اذا القوم على ما فات

دلالة على انتفائه وقد رده النحاة واما قوله فلولا كان من القرون من قبلكم اولوا بقية ينهون عن الفساد في الارض

الا قليلا فالنصب لا غير وقولنا غير مردود بكلام يتضمن الاستثناء احترازا عن نحو ما قام القوم الا زيد ردا

على من قال قام القوم الا زيدا اذ النصب ههنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين وقولنا وان لا يتراخى المستثنى

عن المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا ههنا الا زيدا فان الابدال ليس باولى هنا من

النصب اذ كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه مع تراخي ما بينهما لا يتبين ذلك فاذا تقرر هذا

فاعلم ان هذا الاتباع ابدال عند البصرية لانه يجوز حذف المتبوع وهو ههنا جائز قال الكسائي والفراء الا حرف

عطف عندهم بالشروط ولا خلاف بينهم في معنى الا فانه للاستثناء وانما جعلوه عطفا لان البدل والمبدل منه

في كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى في كلام والمستثنى منه في اخر لان معنى ما قام القوم الا زيد ما قام القوم

وقام زيد والجواب انهما في اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية قال بعضهم وكان بدل البعض فيجب الضمير

وليس من بدل الكل ولا الاشتمال فهو شبيه ببدل الغلط وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام والجواب

انه بدل البعض ولم يحتج الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل الافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه قال

ثعلب كيف يكون بدلا والاول مخالف للثاني في النفي والايجاب والجواب انه لا يمتنع منع الحرف المقتضي

لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم فجعلت حرف النفي في الاسم الذي بعده صفة لفظا واعرابا

على الاسم ولا تقول ليمتنع النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى منه منكرا فيجب البدل في نحو ما جاءني احد

الا زيد فلا يجوز ما جاءني احد الا زيدا بالنصب ويجوز النصب والابدال في نحو ما جاءني القوم الا زيد والا زيدا

ولعل قاس ذلك على الموجب فانه لا يتعين نصب المستثنى فيه الا والمستثنى معرف باللام فلا يجوز جاءني قوم

الا زيدا لان دخول زيد في قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء وليس بشيء لان امتناع ذلك في الموجب

لعدم القطع بالدخول وفي غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر ولهذا افاد العلم في الموجب دخول المستثنى في

المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحو له علي عشرة الا واحدا وذهب بعض القدماء الى انه يجب

النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذا صلح الكلام للايجاب بحذف حرف النفي نحو ما جاءني القوم الا

زيدا فانه يجوز جاءني القوم الا زيدا كما لا يجوز الابدال في الموجب لا يجوز في غير الموجب قياسا عليه وهو باطل لقوله

تعالى ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم بالابدال وبقوله تعالى ما فعلوه الا قليل فان الفعل يصلح للايجاب معهما

البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جاءني احد الا زيد وما جاءني رجل الا عمرو فانه يجيز البدل

والنصب اذ لا يجوز جاءني احد الا زيدا حتى يقاس عليه غير الموجب في وجوب النصب ومنا ابن الفراء وهذا القائل

قياس غير الموجب على الموجب ومتابين لما ذكرنا ههنا فلما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان اكثر

القراء على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك كلف جار الله لئلا يكون قراءة الاكثر محمولة

على وجه غير مختار فقال امراتك بالرفع بدل عن احد وبالنصب مستثنى من قوله تعالى فاسر باهلك لانه قوله ولا يلتفت

فاعترض عليه المص بلزوم تناقض القراءتين اذن ولا يجوز تناقض القراءات لان كلها قرآن ولا تناقض في القرآن

قال وبيان التناقض ان الاستثناء من اسر يقتضي غير مسري بها والاستثناء من لا يلتفت احد يقتضي كونها

كونها مسري بها لان لا التفات بعد الاسراء فيكون مسري بها غير مسري بها والجواب ان اسر وان كان مطلقا

في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا امراتك فانك تسري

بها اسراء مع الالتفات فاستثن على هذا ان شئت من اسر او من لا يلتفت ولا تناقض وهذا كما تقول

امش ولا تتبختر فيه واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل صفته نحو ما جاءني رجل الا عمرو خير من زيد فعند

سيبويه الاتباع اولى من النصب لان المبدل منه وهو الموصوف متقدم وحكى سيبويه النصب على الاستثناء

والمازني يختار ذلك على الابدال نظرا الى ان الصفة والموصوف كاسم واحد فكانه قد تقدم على جميع المستثنى منه

فان الابدال من شيء علامة الاستغناء عنه والغاية وصفه بعد ذلك علامة الاعتداد به والاعتناء بالشيء بعد

الاستغناء عنه بعيد من الحكمة قوله ويعرب على حسب العوامل ان كان مفرغا هذا الذي يسميه النحاة الاستثناء

المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو العامل قبل الا لانه تفرغ عن العمل في المستثنى منه لشغله في المستثنى واعلم ان المنسوب

اليه الفعل او شبهه كما تكرر ذكره هو المستثنى منه مع المستثنى وانما اعرب المستثنى منهما لتفصيل المنسوب

دون المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى صار نسبة في حيز الفضلات فاعرب بالنصب ثم انا لو امكن اتباع المستثنى

اذ لو كان المستثنى منه غير مذكور وهو نحو ما ضربت الا زيدا ان يسمى المفرغ في عرف النحاة لان العامل ...

للمستثنى منه في الاعراب فهو اولى كما في قام القوم الا زيد على البدل اذ انا بكونه من تمام المنسوب اليه وعمرة

والمكان ابتلاعه اياه بتجويز حذف المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه على البدل وذلك في غير الموجب وان لم يجز

حذفه كما في الموجب لم يجز اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه في حيز الفضلة كما ذكرنا ظاهرا علة امتناع حذف

المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير الموجب فلان المستثنى المتصل الذي كلامنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه

في الموجب عند جميع النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون بالصحة الاستثناء

بصحة دخوله حتى اجاز بعضهم جاءني رجل الا زيدا والاولى هو الوجه لان الاستثناء اخراج اتفاقا وهو لا يكون

الا بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يجب حذفه اذا قام عليه دليل والدليل المستمر دلالته على المخرج منه هو المستثنى

لانه يعرف به ان المقدر متعدد من جنسه ويعم غيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير

معين لانه لا يتحقق اذن دخول المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى قطعا لعدم قيام قرينة

في الاغلب على مثل ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى وتقدير جميع الجنس جائز في غير الموجب

نحو ما قام الا زيد لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها في

ذلك مما يمكن ويغلب واما اشتراكها في وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك فنادر نحو قولك كل

حيوان يحرك الفك الاسفل عند الاكل الا التمساح وقرات الايام كذا وضربته الا السوط قال تعالى ومن يولهم العالم وسد وقاية

يومئذ دبره الا متحرفا لقتال ويمكن ان نقول في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل

كما اذا قيل لك هل لقيت جماع البلد فتقول لقيتهم الا فلانا لكن الاغلب عدم التفريغ في الموجب فاذا تقرر

هذا قلنا ان المستثنى لا يحذف لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى والة الاستثناء

وكان المستثنى منه كما تقدم اولى بان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزءا اولا صار المستثنى متعينا لتولى ما تقتضاه

العامل من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء المنسوب اليه القابلة للاعراب غيره فعلى هذا سقط الاعتراض بانه كيف يسند

الفعل المنفي في نحو ما قام الا زيد الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لانه ليس تمام المسند اليه الحقيقي نحو ما قام

الا زيد كما لم يكن القوم تمام المسند اليه في ما قام القوم الا زيد بل كل واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة وان كان

المسند اليه لفظا والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل وفي المبتدء والخبر اما الفاعل والملحق به

فنحو ما ضرب الا زيد وما ضرب الا زيد وليس منطلقا الا زيد والمفاعيل نحو ما ضربت الا زيدا وما مررت الا بزيد

وان نظن الا ظنا وما رايته الا يوم الجمعة والا تاديبا والمفعول معه فلا يجيء بعد الا

يقال لا تستو الا وزيد ولعل ذلك لان ما بعد الا كالمنفصل من حيث المعنى عما قبل المخالفة له نفيا واثباتا فاذا قلت

ما قام القوم الا زيد كانك قلت ما قام غير زيد وقام زيد فالواو تؤذن من حيث المعنى بنوع من الاتصال وكذا

113

الواو فانه تؤذن على الفصل بحرفين مؤذنين بالفصل ولهذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق

فلا تقول ما قام احد الا زيد وعمرو كما يقع الصفة ولما وقوع واو الحال بعدها في نحو ما جاء زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور

عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر ويقع بعد الا الحال نحو ما جاء زيد الا راكبا والتمييز نحو امتلا الاناء الا ماء

ونحو قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب والواو للحال لان صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة للنكرة واتوا بالواو

لحصول الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بالا فحصل للصفة انفصال عن الموصوف بوجه ما بكونها جملة

وبالا فجيء بالواو الرابطة ونحو ذلك قوله في خبر ليس وما نحو ليس احد الا وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه

وكذا في قولك ما كان احد الا وانت خير منه وكذلك المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل

وربما جاء الواو في خبر كان بغير الا كقوله على قد كنت وما اهنئه الحرب تشبيها بالحالية واما التفريغ في المبتدء والخبر

وفروعهما فنحو ما زيد الا قائم وما قائم الا زيد والا علام رجل الظريف ولم يكن زيد الا عالما وما ظننتك الا بخيلا

ولا اعلم الخبيثا الا زيدا فزيدا اسم ان ولو قلت لا اعلم الا زيدا فيها او زيدا الا باكيا لم يأت لم يجز لما تقدم ان الا

لا تتقدم في المفرغ على الحكم وفي غير المفرغ لا تتقدم على الحكم والمستثنى منه معا فيجوز كيف الا زيدا اخوك واين

الا زيدا اخوك لان العامل اي الحكم اين وكيف والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما اخوك وكذا تقول من الا زيدا لا

اخوك ومن مستثنى منه وتقول هل عندك الا زيدا احد وما عندك الا زيدا احد ولا يجوز ما الا زيدا عندك احد فلا هل

الا زيدا عندك احد لتقدم الاستثناء عليهما وفي المفعول المطلق اذا كان للتاكيد ووقع بعد الا اشكال كقوله تعالى ان

نظن الا ظنا وذلك لان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مقدر معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس

كما تقدم حتى يتخل فيه المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه

وحله ان يقال انه محتمل من حيث توهم المخاطب اذ ربما تقول ضربت مثلا وقد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد

والشروع في مقدمات الضرب فتقول ضربت ضربا بالرفع ذلك التوهم كما انك اذا قلت جاءني زيد جاز ان يتوهم

انه جاء كتابه او من يجري مجراه فقلت جاءني زيد زيد ارتفع ذلك الوهم فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم

صار المستثنى منه في ما ضربت الا ضربا كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم كانك قلت ما فعلت

شيئا الا ضربا قال وما اعترض الشيب الا اعتراضا قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتاخير اي انا لكن

الا نظن ظنا ما اعترض الا الشيب اعتراضا وهو تكلف لما الاستثناء في التوابع نحو ما جاءني احد الا زيد لكنه غير

مفرغ وكلامنا في المفرغ ولا يستثنى من سائر انواع البدل مفرغا نحو ما سلبت زيدا الا ثوبه لا الاشتمال نحو ما ضربت زيدا

الا راسه في بدل البعض اي ما سلبته شيئا منه الا ثوبه وما ضربت زيدا عضوا منه الا راسه واما عطف النسق

فلم يجز فيه لما تقدم وكذا عطف البيان والتاكيد لان عطف البيان لو جاز كان مستثنى من متعدد متعدد هو

ايضا عطف بيان وكونه متعددا لخالف لكونه عطف بيان لانه اما علم او مختص مثله وكذا التاكيد لانه لم يضع

الفاظا عامة شاملة لالفاظ التاكيد نحو عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرها حتى يقدرها وتبع الفاظ التاكيد

منها او الوصف نحو ما جاءني احد الا ظريف وما لقيت احدا الا انت خير منه وفيه نظر المبتدء نحو ما زيد الا قائم وفي

الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا اشكال لان المعنى يكون اذن ما جاءني احد متصف الا بصفة الظرافة وما زيد متصف

الا بصفة القيام وما جاءني زيد على حال من الاحوال الا حال الركوب وهذا مح لانه لا بد للمتصف بصفة الظرافة من الصفات

بغيرها ولو لم يكن الا التحيز ونحوه وكذا في الخبر والحال وذلك الممنوع حل وجهين احدهما ان القصد بالظرافة اللها الخ في اثبات

هذا الوصف المذكور حتى كان ما دونه في حكم العدم وثانيهما انه نفي لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف

المثبت لانه معلوم ان جميع الصفات مستحيل انتفاؤها وقال المالكي في الصفة انه صفة بدل محذوف اي ما جاءني

احد الا رجل ظريف ويمكن ان يقال مثله في الحال والخبر والمبتدء لكن فيه نظر لانه يلزمه ان يجوز النصب على الاستثناء

كما لو ظهر موصوفه فتقول ما جاءني احد الا طويلا على الاستثناء ولم يسمع عن القراء يجيز النصب على الاستثناء

في المفرغ نظرا الى المقدر استدلالا بقوله ليطا لبني عني ثمانين ناقة وما لي يا عفراء الا ثمانيا اي ما لي بدل الا ثمانين

جمال فيه في غير النداء ضرورة وما اجازه مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الاعراب ولا سيما

في الفاعل اذ لا يجوز حذف الا قام مقامه وهو نحو ما قام الا زيد قوله وهو في غير الموجب ليفيد يعني

بغير الموجب النهي والاستفهام والنفي الصريح او المأول كما ذكرنا قوله ليفيد قد تقدم انك لو قلت قام الا زيد لكان

المعنى قام جميع الناس الا زيد وهو بعيد وقد يمكن تحقيقه في جماعة من الناس من جملتهم زيد متسعت في الا غلب

فامتنع الاستثناء المفرغ في الموجب قوله الا ان يستقيم المعنى اي يستقيم في الايجاب معنى الاستثناء

المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى نحو قرات الا يوم كذا اذ لا يبعد ان يقرأ في جميع الايام الا اليوم المعين و

اغلبه ان يكون في الفضلات كالظرف والجار والمجرور والحال كما تقدم قوله ومن ثمة اي من جهة ان

المفرغ انما يجيء في غير الموجب امتنع ما زال زيد الا عالما لانه ما زال موجب اذا النفي اذا دخل على النفي افاد

الايجاب الدائم كما يجيء في الافعال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم وهو محال

ولقائل ان يقول اهل الصفات المثبتة على ما يمكن ان يكون مثلا عليها كما لا يبنا فقط واستثني من جملتها

العلم كما قيل في نحو ما زيد الا عالم في الصفات المنفية وانما حمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن

ان يجتمع فيه جميع الصفات الا صفة العلم كما من هناك على المبالغة في اثبات الوصف قال المص وجاء مثلها

في شعر ما زال زيد الا جاهلا وذلك لان ما زال للاثبات مجرد ولا النفي بعد ذلك للاثبات فيكون مجرد متناقضا

ولقائل ان يقول ما زال للاثبات مجرد انما يعرضها يقلبه الى النفي لا مطلقا كما ان ليس لنفي مجرد الا اذا عرض

ما يقتضي اثباته نحو ليس زيد الا فاضلا قوله واذا تعذر البدل على اللفظ فعلى الموضع اعلم انه

يتعذر البدل على اللفظ في اربعة مواضع في المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء المزيدة لتاكيد غير الموجب

نحو ما زيدا وليس زيدا وهل زيد بشيء وفي اسم لا التبرئة اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو لا رجل ولا غلام رجل

وفي الخبر المنصوب بما الحجازية وانما تعذر الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت لتفيد ان عدم

الايجاب شامل لجميع افراد المجرور ونحوها سواء باشرها المجرور كما في ما جاءني من رجل او كان تابعا لما باشرها نحو

ما جاءني من رجل وامراة الا الا تية بعد غير الموجب ناقضة لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب كيف

يشمل افراد ما بعدها وكذا تعذر الابدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة لانها وضعت لتدل على تاكيد عدم

ايجاب مضمون المجرور بها سواء كان مجرورها مباشرا لها نحو ما زيد بقائم او كان تابعا لما باشرها نحو ما زيد بقائم

ولا قاعد والا الاتية بعدها مبطلة لعدم الايجاب ومع بطلانه كيف يبقى مؤكدا وكذا يتعذر الابدال من اسم لا

وخبر ما المذكورين لان عمل الحرفين انما كان لاجل نفيهما كما ذكرنا قبل والا تبطل النفي الذي علا له فكيف يعملان

مع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب الاخفش الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة وان كان مذهبه تجويز زيادة

من في الموجب والتي تجوز زيادتها في الموجب ليست هذه وكذا الباء المزيدة في نحو القى بيده وكفى بالله و

بحسبك غير هذه التي نحن فيها اي التي لتاكيد غير الايجاب وقد اجاز الكوفيون اعمال من والباء المذكورتين اي

المختصين بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاءني من احد الا رجل فاضل وما زيد بشيء الا شيء حقير

واما اذا كان معرفا فلا ولعلهم نظروا الى ان عدم الايجاب وان زال بالا الا ان من الاستغراقية لما لزمت المنكر

ضعفا والباء المذكورة اصلها ان يدخل على النكرة لان موضعها الخبر واصله التنكير جاز ان يعملا في المنكر لمشابهته

ما ينبغي ان يعملا فيه وان كان في غير الايجاب وسهل ذلك عدم مباشرة الحرفين المجرورين والاولى المنع من ذلك

لان العلة المذكورة قبل في امتناع جرهما بعد الا تعم المعرف والمنكر وما ذكروه كان يمكن ان يقيد به لو

ثبت في النفس جر المنكر بعد الا بهما وقال ابو علي انه لم يجز جر البدل في ما جاءني من احد الا زيد ونصب في لا رجل الا

زيدا لامتناع دخول من الاستغراقية على المعرفة وعمل لا التبرئة فيها ولا يطرد هذا التعليل في نحو ما جاءني من

احد الا رجل صالح ولا يجوز جره اتفاقا منهم ولا في نحو لا رجل في الدار الا رجل فاضل فانه لا يجوز ابداله على اللفظ

اجماعا والاولى ان نقول انما لم يجز الابدال على لفظ اسم لا وخبر ما المذكورين لان عملهما فيما بعد الا يقتضي بقاء

نفيهما بعدها لان بطلان النفي ومجيء الا يقتضي نفيهما بعدها فيلزم التناقض فليت شعري كيف

مثل في ليس ويجوز اتفاقا ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به لان معنى ليس وما سواء اجماعا منهم قلت

لكنها تساوي معنيهما ولا يلزم التناقض لان اعمال ليس فيما بعد الا لا يقتضي بقاء نفيها بعدها

ليس للنفي بل لكونها فعلا وفعليتها لا تزول بالا كما يزول نفيها فان قيل فقد اثبت لها معنيين احدها
يزول بالا وهو النفي والاخر لا يزول به وهو الفعلية وما مثلها في المعنى اتفاقا فيلزم ان يكون في ليس معنى
الفعلية قلت كان معنى ليس في الاصل الوضعي معنى ما كان وانما حكمنا بذلك لحوق علامات الافعال
اياها نحو ليست ولست ثم سلبت الدلالة على الزمن الماضي فبقيت مفيدة لنفي كون مضمون جزئها مطلقا
او في الحال كما يجيء في الافعال الناقصة ولفظة ما مفيدة لنفي مضمون جزئها اذ معنى نفي كون مضمون الجزء هو معنى
ليس ونفي مضمون الجزء وهو معنى ما شيء واحد في الحقيقة والمعنى وان كان في نفي الكون معنى الفعلية وليس
في ايجاد معنى النفي في لفظ آخر ذلك وهو معنى ... قيل انهما بمعنى واحد اي في الحقيقة ورب شيئين معناهما
الوضعي مختلف وصدقهما شيء واحد فاذا ثبت هذا قلنا ان الا نقضت معنى النفي في ليس وفي معنى
الكون وهو الناصب للجزء دون النفي بحاله كما في كان زيد الا منطلقا واما ان ليس افاد تقييدا لحاد معنى نفي
الكون في لفظ آخر وهو الجملة بعدها فينبغي ان يكون حرفا ولا يكون فيها معنى الفعلية فالجواب ان ذلك فيه اعاظم
وكان اصلها ان يكون بمعنى ما ثبت وما حصل فيفيد معنى في نفسها كسائر الافعال التامة فلما قصد افادتها الكون المنفي
في غيرها وافادة لفظ كان للكون المثبت في غيرها عارضه كتجرد عسى وبئس عن الزمان كما سبق في اول الكتاب
وان قلت فاذا لم يجز الجر ولا النصب فيما بعد الا في نحو ما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به ولم يجز النصب في نحو ما زيد
شيئا الا شيء لا يعبأ به وجاز الرفع قلت المبتدأ والخبر اذ كان كالامر في حق الاعراب الا ان النواسخ اذا
دخلت على المبتدأ وعملت فيه وغيرتها لكن يبقى عملها تقديرا اذا كان العامل حرفا لضعفه عن عمله اذا كان العامل
حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر
الا اذا اضطر اليه كما في ما نحن فيه اذ لا يمكن الا اعتبار ذلك المقدر ويسهل ذلك الاعتبار ضعف ما الحجازية
في العمل لعدم لزومها احد القبيلين كسائر العوامل ولذلك اهملها بنو تميم وهو القياس ولضعفها في العمل
تلغى بتقديم الخبر وبتوسط ان بينها وبين المعمول لكن اذا وجدنا وجه صحيح يحمل على هذا الاعراب المحلي فلا نحو
ما زيد رجلا ظريف ولا ما هو رجلا وامرأة بالرفع فاذا اضطر الى الحمل عليه كما في نحو ما زيد بشيء او شيئا الا
شيء لا يعبأ به في نحو ما زيد بقائم او قائما بل قاعدا ولكن قاعد كما في جرها فالواجب الحمل عليه اجابة لداعي الضرورة
هنا وفي نحو ما بعد الا في نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد والابدال من الضمير المستكن
في قوله فيها كما قلنا في نحو ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمتنع النصب على الاستثناء لكنه هنا
اقل من النصب في نحو ما جاءني احد الا زيدا لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم و
هو مع قلته ملتبس بما لا يجوز من البدل من اللفظ في نحو لا رجل فيها الا زيدا ولا يلتبس بالبدل في ما جاءني احد

115

الا زيدا او الا اني ما رأيت احدا الا زيدا فانه يلتبس ببدل جاز فعلى هذا لا يكاد يجيء النصب في نحو لا احد فيها الا زيدا
الا في القليل قال الشاعر مهامها وخرقا لا انيس بها الا الضوابح والاصداء والبوما وقال ولا ارى للمعصي الا
مضيعا وقال الخليل مضيعا حال وجاز تنكير ذي الحال لكونه عاما كانه قال ما للمعصي الا مضيعا واما نحو قولك لا اله الا الله
ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار فالنصب على الاستثناء فيه اضعف منه في نحو لا احد فيها الا زيد لان العامل
فيه وهو خبر لا محذوف وما قبل الاستثناء وما بعده في نحو لا احد فيها الا زيد ظاهر وهو خبر لا ومما يقرب مما مر
من جهة الحمل على المعنى انهم وان كان ضعيفا اجازوا على ما قال سيبويه ان احدا لا يقول ذلك الا زيدا فيبدل زيدا
من الضمير في يقول فترفعه او من احدا فتنصبه وانما ضعف لان لفظ احد لا يستعمل في الواجب وانما نفيت بعد ان
اوجبت وانما اغتفر ذلك مع ضعفه حملا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك احد الا زيد كما جاز ان تقول علمت زيد ابو من هو
برفع زيد لما كان المعنى علمت ابو من زيد على ما يجيء في افعال القلوب فلما اجريته مجرى الواقع في خبر للنفي جاز ان يكون الا زيدا
بدلا من لفظ احد كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك لاختصاص احد بغير الموجب فكانه واقع في حيز غير الموجب
فلا يجوز ان يقول قياسا عليه اما القوم فما اتيتهم الا زيدا بالرفع بدلا من القوم وان كان القوم في المعنى في حيز النفي اذ المعنى
ما رأيت القوم الا زيدا ولا بأس بان نذكر بعض ما اهمله المص من احكام الاستثناء وهي انواع احدها ان ما بعد الا
لا يعمل فيما قبلها مطلقا مثل ما قلنا في فاء السببية وواو العطف واخواتها في المنصوب على شريطة التفسير ولا يعمل
ما قبلها فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى منه او تابعا للمستثنى على ما مر في باب الفاعل وثانيها
انه لا يستثنى باداة واحدة شيئان بلا عطف خلافا للقوم فلا تقول ما ضرب احد الا زيد عمرا على ان كلا
الاسمين مستثنى بالا المذكورة بل يقدر ذلك على ان الاسم الثاني معمول لمضمر اي ضرب عمرا وقد ذكرنا ما فيه في باب
الفاعل وثالثها انه لا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصرية فيقال له علي عشرة الا خمسة ولكن الا يمتنع استثناء
الاكثر نحو له علي عشرة الا تسعة او ثمانية وفاقا للكوفيين ولعل المانعين من الصورتين توهموا ان المتكلم تجوز
في ذكر المستثنى منه اذ ما يذكر لفظ الكل ويريد به البعض ثم يرجع الى التحقيق فيخرج ما توهم المخاطب دخوله في لفظ
ذلك الكل كما يستعمل التسعة مثلا عشرة ثم يعود الى التحقيق فيخرج الواحد لان لا يتوهم السامع ولا يطلق اسم الكل الا
على ما يقرب من الكل والتمام بان يكون الناقص اقل من النصف ويبعد ان يطلق اسم الكل على نصفه واشد بعدا ان
يطلق على اقل من نصفه وهم الذين توهموه مثل القول الا قبل المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطلناه
فليرجع اليه ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان كمية الحكم باخصر لفظ كقولك جاءني القوم الا زيدا او قلت
جاءني غير زيد لم يكن نصا على انه لم يجئك زيد ولو قلت لم يجئني زيد لم يدل على انه جاءك القوم فاذا قلت جاءني القوم
الا زيدا افاد بين وكذا في لم يجئني القوم الا زيدا على العكس وكذا نقول في العدد فلو قال شخص لي عليك عشرة فقلت لك

على عشرة الا درهمين كان نصا في انه ليس عليك زائد على الثمانية فلو قلت ما له عليك الا ثمانية لم يكن نصا فيه
واذا كان في الاستثناء هذا الغرض وهو متصور في استثناء النصف فالاكثر فلا منع فيهما ويقول هذا كله انما يكون لو
قلت ابتداء بلا داع الى تعيين العشرة له على عشرة الا خمسة او الا ستة استهجن بلا ريب اما لو كان جوابا عن
قائل عليك عشرة او حصل هناك داع آخر الى تخصيص العشرة لم يستهجن وان بقي واحد نحو قولك له على عشرة الا
تسعة ورابعها انه اذا اجتمع شيئان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما فاما ان يتغايرا لمعنى اولا فان تغايرا
ولكن اشتركا في حكم الاستثناء اشتركا فيه نحو ما بر اب وابن الا زيدا اي زيد اب بار وابن بار فان لم يمكن
الاشتراك نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا لكان لا بعيد نحو ما ضرب احد احدا الا زيدا فان الاغلب مغايرة الفاعل للمفعول
نظرنا فان تعين دخول المستثنى في احدهما دون الآخر فهو استثناء منه قليلا ولا نحو ما ... قاضي
بينا بين الا عليا وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فان تاخر عنهما المستثنى فهو من الاخير نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا
وكذا ما فضل ابا ابن الا زيدا لان اختصاصه بالاقرب اولى لما تعذر رجوعه اليهما معا وان تقدمهما فان كان احدهما
مرفوعا لفظا او معنى فالاستثناء منه لان مرتبته بعد الفعل فكان الاستثناء وليه بعد ذلك نحو ما فضل
الا زيدا ابا ابن او من ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول به لقربه نحو ما فضلت الا زيدا احدا على احد ... ولانه
عامل على ما تقدم في باب الفاعل وان توسطهما فالمتقدم احق به لان اصل المستثنى التاخر عن المستثنى منه وذلك
نحو ما فضل ابا الا زيدا ابن ... عامل وان لم يتغايرا معنى اشتركا فيه وان اختلف العاملان فيهما
نحو ما ضرب احد وما قتل الا خالدا لان فاعل قتل ضمير احد ومثل قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا
لهم شهادة ابدا ... انك اذا كررت الا فاما ان تكررها للتاكيد او لا فان كررتها للتاكيد فاما
ان يكون ما بعدها عطف النسق ... لا بد من حرف العطف قبل الا نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو ولما ان يكون بدلا
وهو اما بدل الكل نحو ما جاءني الا زيد الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت الا زيدا الا رأسه
او بدل الاشتمال نحو ما اعجبني الا زيد الا علمه او بدل الغلط نحو ما جاءني الا زيد الا عمرو واما ان يكون عطف
بيان نحو ما اتاني الا اخوك الا زيد اذا كان زيد هو الاخ وان كرر لغير التاكيد فاما ان يمكن استثناء كل تال
من متلوه اولا فان امكن فاما ان يكون في العدد او في غيره فالذي في غير العدد نحو جاءني المكيون الا قريشا الا هاشما
الا عقيلا فان كان في الموجب فلا يجوز في كل وتر الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب والقياس ان يجوز في كل شفع البدل
والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب ... وهو الاول والثالث والخامس والسابع
والحادي عشر ونحوها والشفع الثاني والرابع والسادس ونحوها وكل وتر منفي خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون
في مسألتنا قد جاءك من المكيين غير قريش مع جميع بني هاشم الا عقيلا وتقول في غير الموجب ما جاءني المكيون

الا قريشا الا هاشما الا عقيلا فالقياس ان يجوز لك في كل وتر النصب على الاستثناء والبدل لانه عن غير موجب وكل
وتر مثبت داخل وكل شفع منفي خارج فيكون في مسألتنا قد جاءك من المكيين مع عقيل جميع قريش الا هاشما والذي
في العدد نحو له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا فهو ...
وكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل كما كان في موجب غير العدد فيلزمك الاقرار بخمسة لانا اخرجنا التسعة
من العشرة فيبقى واحد ادخلنا معه ثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان ادخلنا معهما ستة صارت
ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلثة ادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلثة بقي اربعة ادخلنا معها
اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد وتقول
في غير الموجب من العدد ما له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الى آخرها فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا
فيكون ستة بقي اثنان يضم اليهما خمسة يصير سبعة يسقط منها اربعة بقي ثلثة يضم اليها ثلثة يصير ستة يسقط
منها اثنين بقي اربعة يضم اليها واحد يصير خمسة فيلزم خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد والذي
هو غير موجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ما له علي عشرة الا تسعة بالنصب لم يكن مقرا بشيء
لان المعنى ما له عشرة مستثنى منها تسعة اي ما له علي واحد واذا قلت تسعة بالرفع على البدل لزمك تسعة لان المعنى
ما له علي الا تسعة ولم يفرق فرق ظاهر لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ولا فرق بينهما اتفاقا في نحو
ما جاءني القوم الا زيدا والا زيد وان بنوا ذلك على مذهب ابي حنيفة وهو ان الاستثناء من النفي لا يكون موجبا
تمسكا بنحو لا صلوة الا بفاتحة الكتاب فانه لا يلزم ان يثبت مع الفاتحة صلوة لجواز اختلال سائر شروطها كان
عليهم ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء اذ كلاهما استثناء وعلى الجملة فلا ادري ما قالوا فان لم يمكن استثناء
كل تال من متلوه فان كان في العدد نحو قولك له علي عشرة الا ثلثة الا اربعة فذهب الفراء ههنا ايضا الى ان الاول اعني الثلثة
منفي خارج والثاني اي الاربع موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلثة سبعة باخراج ثلثة من العشرة وقولك بعد
ذلك الا اربعة تدخل به الاربعة وتزيدها على السبعة فيكون احد عشر وفيه نظر لان الاستثناء بعد النفي انما يكون
موجبا اذا كان من ذلك النفي وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلثة فهو اما من العشرة كان الا ... منها او من
السبعة الباقية بعد الاستثناء الاول وكلاهما مثبتان فيكون الاربعة على التقديرين منفية فيكون الاقرار ثلثة
على الوجهين ومذهب غيره ان الاستثناء الثاني مثل الاول فيكون الاقرار ثلثة كما بينا وان كان المستثنى الاول
اكثر من المستثنى منه او مساويا له بطل الاستثناء ... واحدا ... ستة وكذا اذا قلت له على عشرة الا خمسة
الا ستة فالاستثناء الثاني لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند الفراء
لا يلغو بل يلزمه احد عشر وان كان في غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا اولا فان كان واحدا ولم يكن الا

والمستثنى منه ... في الثاني الا النصب على الاستثناء

مفرغا فان تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا
الا خالدا احد اذ لا يمكن ابدال احدها من المستثنى منه وان تاخرت عن المستثنى منه فلاحدها المستثنيات
سواء كان الذي ولي المستثنى منه او غيره النصب على الاستثناء او الابدال وللباقي واجب النصب بعد
الابدال لان المبدل منه في حكم الطرح لا يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال منه الا كالساقط ومثاله ما جاءني احد
الا زيدا والا زيدا الا عمرا الا بكرا الا خالدا وان توسطها المستثنى منه فلما تقدم عليه النصب لا غير على
الاستثناء ولاحد المتاخرات جائز الابدال والنصب على الاستثناء وما فيها واجب النصب بعد الابدال نحو
ما جاءني الا زيدا الا عمرا احد الا بكر او الا بكرا الا خالدا وان كان الاستثناء مفرغا شغل العامل ببعضها ايها كان
ونصب ما سواه على الاستثناء وجوبا لامتناع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال اذ لم
يبق الا النصب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيد الا بكرا الا خالدا ونقل عن الاخفش تجويز اضمار حرف
العطف في مثله فيعطفه على ما اشتغل به الفعل وليس اضمار حرف العطف بالفاشي المشهور واعلم ان في جميع هذه
الاقسام من المفرغ وغيره مستثنيات متعددة من متعدد واحدها في غير المفرغ مقدر في المفرغ ففي قولك
ما جاءني احد الا زيدا الا عمرا الا خالدا يخرج من احد عمرو ويخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد اي لم يجئ
غير زيد وعمرو الا خالدا فكل مستثنى من المنفي الاول فيكون الكل مثبتا وكذا في المفرغ نحو ما جاءني الا زيد الا
عمروا الا خالدا فعمرو مستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد وخالد يخرج منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا لو كان
الاول موجبا نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمروا الا خالدا ولا يجوز التفريغ والابدال هنا اي جاءني غير زيد من القوم
الا عمروا وجاءني غير زيد وعمرو من جملتهم الا خالدا وكل المستثنيات ههنا منفية وان كان المستثنى منه اكثر
من واحد فان كان في غير الموجب تجري في ثاني المستثنيات النصب على الاستثناء نحو ما اكل الا الخبز الا زيدا
لان النفي قد انتقض بالا الاولى فهو استثناء من موجب والمعنى كل احد اكل الخبز فقط الا زيدا فانه لم ياكل
فقط بل اكل شيئا اخر ايضا فان لم يذكر ما استثني منه المنفي الاول كما ذكرنا اشتغل العامل به كما رايت وان
ذكرته جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز الا زيدا وان كان
الكلام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منهما لان الموجب لا يفرغ على ما تقدم تقول اكل القوم جميع الطعام الا الخبز
الا زيدا واولى المستثنيين لانه عن موجب واما ثانيهما فالقياس جواز ابداله ونصبه على الاستثناء لانه في
المعنى من غير موجب بسبب نقض الا المعنى الايجاب والمعنى الا القوم الاكلين الخبز الا زيدا ولان كان التوفيق
اللفظ في حيز الايجاب وسادسها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء الصالح
للجميع كقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الاية فانه يقتضي مذهب محققي اهل

واولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا

اي ما جاءني غير زيد الا عمرو وخالد يخرج من [illegible] بعد اخراج زيد وعمرو

117

البصريين ان الجمل بكمالها عاملة في المستثنى محل عشرون في الدرهم او ان العامل معنى الفعل فيها ان الجملة الاخيرة
اولى بالعمل فيه ويكون من باب تنازع العاملين فصاعدا المعمول واحد ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر واحد
من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا مما لا يجيزون حملا للعوامل على المؤثرات الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة
مستانفة والواو للابتداء فلا كلام في انفرادها به كقولك اكرم بني تميم والنحاة هم البصريون الا فلانا قوله
ومخفوض بعد غير عطف على قوله وهو منصوب في اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه بعد هذه الاسماء لكونه
مضافا اليه وفي سوى اربع لغات كما في جهة الغزالي فتح السين مع المد وكسرها مع القصر وهما المشهورتان وكسر
الاول مع المد وضمه مع القصر قوله وبعد حاشا في الاكثر الى من سيبويه حرف جر فيه حاشا الفعل لم حاشاي من دون
نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك وامتناع دخول ما المصدرية عليها مطردا كخلا وعدا يرجح مذهب سيبويه
لمنع فعليته على انه روى الاخفش قول الشاعر رايت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا وما حكى
من قول بعضهم اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ بفتح الشيطان اي جانب الغفران
الشيطان شاذ عند سيبويه وزعم الفراء انه فعل لا فاعل له والجر بعده بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال
وهو بعيد لارتكاب محذورين اثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود وجر بحرف جر مقدر وهو نادر وعند
المبرد يكون تارة فعلا وتارة حرف جر واما اوليته اللام تعين عنده فعليته هذا ما قيل والاولى انه
اسم لجيئه معربا منونا كقراءة ابي السماك حاشا لله فنقول انه مصدر بمعنى تنزيها لله كما قالوا في سبحان الله
وهو بمعنى حاشا سبحانه قال سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد فيجوز على هذا التركيب كون
حاشا في جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيها اشتر به واما حذف التنوين في حاشا لك فلا ستكراههم التنوين
فيما غلب عليه تجرده لاجل الاضافة فهذا كما قال بعضهم في قوله سبحان من علقمة الفاخر ان ترك تنوينه لا يبطل
علميته لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا كما يجيء في بيان سوى ويجوز ان تقول ان
حاشى الجار غير فعل في حاشا كما نص النحاة لتشابهه لفظا ومعنى الحاشي الرفع فيه واستدل المبرد على فعليته بتصرفه
نحو حاشيت زيدا احاشيه قال النابغة وما احاشي من الاقوام من احد فليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من
لفظ حاشا حرفا او اسما كقولهم لوليت اي قلت لولا ولاليت اي قلت لا لا وسبحت اي قلت سبحان الله
ولبيت اي قلت لبيك فنزلها منزلة الالفاظ لان المشتق الذي هذا حاله بمعنى قول تلك اللفظة التي اشتق منها
فالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول سلام عليك والبسملة قول بسم الله والحوقلة قول لا حول ولا قوة الا
بالله وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيد واستدل الاكثر على فعليتها بالتصرف فيه والحذف نحو حاش
لله ليس بقوي لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سوا افعل في سوف افعل وكثر فيها حاش وقيل

قوله ومخفوض بعد

فلا ستكراههم

حشا لان الحذف في الاطراف اكثر واذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي
بعدها من سوء ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى بها الا في هذا المعنى وربما ارادوا تنزيه شخص من سوء فيبدؤن
بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم يبرؤن من ارادوا تبرئته على معنى ان الله تعالى منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص
مما يصيبه فيكون آكد وابلغ قال الله تعالى قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء وقد جاء في كلامهم الاقل ما خلا وما
لا قليل غيرها فيكون تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء وجوز الكسائي دخول الا على حاشا الجادة قوله وغير
صفة حملت على الا في الاستثناء كما حملت الا عليها في الصفة غير مخرجه وصفه وحده اعلم ان اصل غير الصفة المفيدة
لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه
غير الوجه الذي خرجت به والاصل هو الاول والثاني مجاز فان الوجه الذي تبين فيه اثر الغضب كانه غير
الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات وهي في المستثنى كما ذكرنا في حده هو المغاير لما قبلها حملت على ام ادوات
الاستثناء وهي الا في بعض المواضع على غير في الصفة وحملت غير على الا في الاستثناء في بعض المواضع ومعنى
الحمل انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد غير ولا يعتبر مغايرته له نفيا واثباتا كما كانت في اصلها
وصار ما بعد غير مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا ولا يعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت في الاصل الا ان
حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم والتصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف فوقع غير في جميع مواقع الا في الفرغ
وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره مع تعري المستثنى منه وتقدمه عليه وبالجملة في جميع مواقعه الا انه لا يدخل
على الجملة كالا لتعذر الاضافة اليها ولم يحمل الا على غير الا بالشرائط التي نذكرها فاذا حمل الا على غير فالا في الاصل حرف
لا يحتمل الاعراب ... فجعل اعرابها الذي كان يستحقه لولا المانع المذكور على ما بعدها عارية واذا حمل
غير على الا واصل غير من حيث كونه اسما جواز تحمل الاعراب وما بعده الذي صار مستثنى متطفل غير على
الاشتغال بالجر لكونه مضافا اليه وفي الاصل جعل اعرابه الذي كان يستحقه لولا المانع المذكور اي اشتغاله بالجر
على نفس غير عارية فعلى هذا التقرير الحاجة الى ان يبين انتصاب غير في الاستثناء كما قال بعضهم انه لما
تضمن ايه من دون واسطة كما كان في المستثنى بالا وهو انه انما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهته الظروف
المبهمة بابهامها ولم يحتج الى العذر المذكور لما بينا ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة وهي عليها عارية وكان
غير هي الواسطة لانتصاب ما بعدها في الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها انه يجوز العطف على محله نحو ما
جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءني الا زيد قال الفراء بنو اسد يبنون غير في الاستثناء
مطلقا اضيف الى معرب او مبني لكونه بمعنى الحرف يعني الا ومنعه البصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم
فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى ان فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح كما في قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت

كما يجيء في باب الاضافة ويجوز ان يكون منه قوله غير اني قد استعين على الهم اذا خف بالثوي النجاء من هذا الباب اي
مبنيا على الفتح لاضافته الى ان كما في قوله مثل ما انكم تنطقون ويجوز ان يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعا
وقوله بيد مثل غير ولا يجيء الا في المنقطع مضافا الى ان وصلتها قال صلى الله عليه وآله انا افصح العرب بيد اني من
قريش ويجوز ان تبنى بيد لاضافته الى ان وان يقال منصوب لكونه في المنقطع قوله كما حملت الا عليها
في الصفة اي حملت الا على غير في الصفة قوله جمع اي ما يدل على الجمعية جمعا كان كرجال او لا كقوم ورهط وانما شرط هذا
الشرط ليوافق حالها صفة حالها اداة استثناء من مستثنى منه متعدد لفظا كان او تقديرا فلا يقول في
الصفة جاءني رجل الا زيد ولا يجوز تقدير الموصوف قبل الا وصفا كما جاز في غير فلا تقول ... وشرط
كون الجمع منكرا انه اذا كان معرفا نحو جاءني الرجال والقوم الا زيدا احتمل ان يراد فيه استغراق الجنس فيصح
الاستثناء واحتمل ان يشار به الى جماعة يعرف المخاطب ان فيهم زيدا فلا يجوز ايضا الاستثناء الذي هو اصل
في الا فالعام يحمل الا على اصلها من الاستثناء فاختير كونه منكرا غير محصور لئلا يتحقق دخول ما بعد الا فيه
فيضطر السامع الى حمل الا على غير الاستثناء واشترط ان يكون المنكور غير محصور والمحصور شيئان اما جنس
المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون لانه اذا كان
محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك نحو كل رجل الا
زيدا جاءني وله عشرة الا درهما وربما كان المنكور محصورا او يكون الصفة لعدم دخوله قطعا كقولك عندي عشرة
رجال الا زيد فيفيد الصفة لا غير وكذا في المحصور الآخر نحو ما جاءني رجلان الا زيد وما جاءني رجال الا عمرو فان
معنى ما جاءني رجلان ما جاءني اثنان من هذا الجنس وزيد ليس اثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ما جاءني
رجال ما جاءني جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس بجماعة فلا يدخل فيه وليس في مثل ذلك الا الصفة او الاستثناء
المنقطع هذا كله مبني على ان المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة واما على مذهب
المبرد فيجوز الاستثناء مع هذه الشروط ايضا لانه يكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول وقال الاندلسي والمالكي
لا بد لالا اذا كانت صفة من متبوع لما ذكر للصحيح او شبهه منكرا ومعرفا باللام الجنسية قال
فالقت بلدة فوق بلدة قليل بها الاصوات الا بغامها ويجوز في البيت ان يكون الا استثناء وما بعدها بدلا
من الاصوات لان في قليل معنى النفي كما ذكرنا ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء
قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد بدلا او صفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله وكل اخ
مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان وقوله الناس كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم وقال
الكسائي في تقدير البيت الا ان يكون الفرقدان وهو مردود لان الحرف الموصول لا يحذف الا بعد طرفي الابتداء

تذكر في نواصب المضارع وقال المص في البيت شذوذان وصف كل دون المضاف اليه المشهور ووصف
المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط قال فهذا الوصف ضرورة للشاعر لانه جاز به وصف
المضاف اليه وهو انه يقول للفرقدين لم يجئ الا الصفة كانه يجعله استثناء والشذوذ الثاني الفصل بالخبر بين
الصفة والموصوف وهو قليل وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا قال سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف
لانك لو قلت لو كان فيهما الا الله لفسدتا لم يجز لما ان البدل لا يجوز الا في غير الموجب وليس الشرط وان لم يكن
موجبا صار من غير الموجب الذي يجوز معه الابدال قال المص ولا يجري النفي المعنوي كاللفظي الا في قلما واقل رجل
وابى ومتصرفاته كما مضى قال وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء ههنا لان الله
تعالى غير واجب الدخول في آلهة المنكر لانه غير عام والمحصور ولو وقع الجمع المنكر في سياق النفي وقصد به
الاستغراق لم يجز استثناء المفرد منه كما تقدم واجاز المبرد رفع الله على البدل لان في لو معنى النفي اذ هو
لامتناع الشيء لامتناع غيره فكانه قيل ما فيهما آلهة الا الله وهذا كما اجرى الزجاج التحضيض في قوله تعالى
فلولا كانت قرية آمنت الآية مجرى النفي فاجاز البدل في قوم يونس والاولى منع اجراء الشرط والتحضيض
في جواز الابدال والتفريغ معه مجرى النفي اذ لم يثبت ولما علم وجوب دخول الله في آلهة فلا يصح المبرد لانه يكفي
في جعله الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم قوله وهو في غيره ضعيف يعني جعل الا صفة في غير مثل هذا الموضع
الجامع للشروط المذكورة كما في قوله وكل اخ مفارقه اخوه البيت ضعيف هذا عند المص ولا يضعف عند
سيبويه فانه تابعه كما تقدم قوله واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح انما تنصب
سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف
واقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستواء الذي كان في سوى فصار بمعنى سوى
مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان للاقامة مقامه في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان
عمرو اي بدله لان البدل ساد مسد المبدل منه وكائن مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت
جاءني رجل سوى زيد فاذا ان زيدا لم يجئ تجرد عن معنى البدلية اي لمطلق معنى الاستثناء فسوى في الاصل مكان
مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ولا يجوز في سوى القطع عن المضاف اليه كما يجوز
في غير على ما يجيء والتزم لبعضهم وجوب اضافته الى المعارف فلا يجوز جاءني القوم سوى رجال منهم طوال
وهذا غلط في كلامهم وعند البصريين هو لازم الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف والاولى في صفات الظروف
اذا حذف الموصوف فابطال النصب فنصب على الظرف فان الاصل بل لا يقال ليس الا ان فيه معنى الظرفية والدليل
على ظرفيته في الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاءني الذي سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية

117

والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا كغير وذلك لخروجها عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء قال ولم يبق
سوى العدوان دناهم كما دانوا وقال تجانف عن جو اليمامة ناقتي وما عدلت عن اهلها لسوائكا
ومثل عند البصريين شاذ لا يجيء الا في ضرورة الشعر وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا
نصبوه استنكارا للرفع فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما طلب
انتصابه على الظرفية قوله تعالى ومنهم دون ذلك ولقد تقطع وتقول هي فوق السداسي ودون السباعي
اعلم ان المستثنى قد يحذف من الا وغير الكائنين بعد ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكائن
بعد لا تقول جاءني زيد ليس الا وليس غير بالضم تشبيها للغير بالغايات حين حذف المضاف اليه كما
يجيء في الظروف المبنية وغير خبر ليس اي ليس الجائي غيره وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمه وقد حذف
المضاف اليه وابقي المضاف على حاله كقوله حائط من سلمى خيا شم وفاء وهو ضعيف من وجهين احدهما
ان حذف خبر ليس قليل والثاني ان حذف المضاف اليه والابقاء للمضاف على حاله قليل وقد يقال
ليس غيرا بالنصب على ابقاء المضاف على حاله بعد حذف المضاف اليه وقد ينون غير على ما حكاه الاخفش
في الحالين نحو ليس غير وليس غيرا كما ينون كل وبعض عوضا من المضاف اليه وحكى الاخفش ليس غيره وليس
غيره وهذا مما يقوي مذهب من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال حين حذف خبر ليس ههنا
وان كان قليلا في غير هذا الموضع لكثرة استعماله في الاستثناء والنصب على اضمار اسم ليس اي ليس الجائي غيره
واذا اضيف غير ظاهرا جاز عند الاخفش ان يأتي بعد لم يكن نحو جاءني زيد لم يكن غيره وغيره بالرفع والنصب
على النفيين من المذكورين قال ويقول حتى ليس غيرك ولم يكن غيرك وغيرك واما لا سيما فليس من كلمات
الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده منبه على اولويته بالحكم المتقدم وانما عد من كلماته لان ما بعده
مخرج عما قبله من حيث اولويته بالحكم المتقدم فان جر ما بعده فبالاضافة سي اليه وما زائدة ويحتمل
ان يكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها وان رفع وهو اقل من الجر فخبر مبتدأ محذوف وما بمعنى
الذي او نكرة موصوفة بجملة اسمية وانما كان اقل لان حذف احد جزئي الجملة الاسمية التي هي صلة او صفة من غير طول
قليل على الذي احسن او صفة قليل وليس اعني الاسم بعد لا سيما بيناس لكنه روي بيت امرئ القيس ولا سيما
يوما بدارة جلجل بنصب يوما ايضا فتكلفوا النصب ونحوها قال المص ما نكرة غير موصوفة وانتصب يوما
باضمار فعل اي اعني يوما وقيل على التمييز وقال الاندلسي ينتصب بعد لا سيما الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة
وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياسا على التمييز لانه انما ينتصب تنوين كما في كم رجلا اذ لو كان باضمار
فعل لاستوى المعرفة والنكرة قال الاخفش في قولهم ان فلانا كريم لا سيما ان اتيته قاعدا واعلم ان الواو

لا ريب يوم صالح لك منهما

التي تدخل على لا سيما في بعض المواضع كقوله ولا سيما يوم بدارة جلجل اعتراضية كما في قوله فانت طلاق
والطلاق أليّة اذ هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والتي بمعنى المثل بمعنى جاءني القوم ولا سيما زيد
اي ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاؤني اي هو كان اخص به اشد اخلاصا في المجي وخبر لا محذوف
وتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيما بحذف لا ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود
لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لا سيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما
في باب الاختصاص من نقل يا ايها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص لما جمع بينهما معنى في قولهم انا
افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في النداء من ضم اي ورفع
الرجل كذلك لا سيما هنا يكون باقيا على نصبه الذي كان له في الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب
المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا او على الفرس فهو بمعنى وخصوصا
راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا في نحو اجيه ولا سيما في
هو بالليل وكذا قولك اجيه ولا سيما ان ركب اي وخصوصا ان ركب جواب الشرط مدلول خصوصا اي ان ركب اخصه
بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اي اختصاصا فيكون معنى وخصوصا راكبا اي ويختص بفضل
محبتي راكبا وعلى هذا ينبغي ان يأول ما ذكره الاخفش اعني قوله ان فعلت فانا كريم لا سيما ان اتيته قاعدا اي
يختص بزيادة الكرم اختصاصا في حال قعوده ويجوز مجي الواو قبل ولا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر
وعدم مجيئها الا انه يكون [illegible] ان يكون مجيئها اكثر وهي اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا
والاول اولى واعذب لفظا لا سوا ما يقام لا سيما واعلم ان الاصل الا ان يدخل على الاسم وقد يليها في المفرغ
فعل مضارع اما مجرد نحو قولك ما الناس الا يعرفون وما زيد الا يقوم او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك
او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد ويجوز ان يكون هذا حالا للعموم ذي الحال وانما شرط التفريغ
ليكون الا ملغاة عن العمل على قول او عن التوصل بها الى العمل على قول آخر فيسهل دخولها على ما يقتضيه من الاسم
لانكسار شوكتها بالالغاء وشرط كون الفعل مضارعا لمشابهته للاسم واما الماضي فيجوز ان يليها في المفرغ
بأحد شرطين وذلك اما اقترانه بقد نحو ما الناس الا قد عبروا وذلك لتقريبها من الحال المشبه للاسم واما تقدم
ماض منفي نحو قولك ما انعمت عليه الا شكر وما اتيته الا اتاني وقوله صلى الله عليه وآله ما ايس الشيطان من
بني آدم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لان الاستثناء المفرغ يقتضي تعقيب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها اي لما جاز ان يليها
الماضي مع هذا القصد لان هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء في الاغلب نحو ان جئتني اكرمتك كما قلت في الا ان
لا قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا لمضمون الشرط بل يكون مقارنا له في الزمان نحو ان كان ههنا نار كان احتراق

١٢٥

وان كان ههنا احتراق فهناك نار وان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق لكن التعقيب المذكور هو الاغلب
فلما كان تعقيب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها هو المراد وكان معنى حرف النفي مع الا مفيدا معنى الشرط والجزاء
اعني لزوم الثاني للاول جاز ان يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي والا فيصاغ ما قبل الا وما بعدها صوغ الشرط
والجزاء وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك او مضارعين نحو ما تزورني الا تزورني ومثل هذا الفعل
في الشرط والجزاء اعني كونهما ماضيين او مضارعين فجاز كون الماضي الذي بعد الا ههنا مجردا عن قد والواو مع انه حال
كما ذكرنا في باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد الا على هذا المعنى المذكور اما ماضيا مجردا او مضارعا
مجردا كما رايت وجاز ايضا ان ينظر الى كون مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا
او مضارعا مع الواو نحو ما زرتني الا واكرمتني ولا تزورني الا وتكرمني ولما اطرد الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال
غير مقترن مضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو جاءني زيد راكبا ولانفصاله منفصل عن العامل بالا فجاز
ان يستظهر مطردا في ربط مثل هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الربط اي الواو ومع عدم الواو نحو ما تزورني الا وتكرمني
وقد تحققت واصل عينه كما مر في باب الحال ويجي في الماضي مع الواو وقد ايضا نحو ما زرتني الا وقد زرتني ولا يجوز
الاقتصار على قد فلا تقول ما زرتني الا قد زرتني لانك ان نظرت الى معنى الجزاء الذي يستفاد من مثل هذا الحال
فالجزاء لا يجرد عن الفاء اذا كان مع قد كما يجي في بابه وان نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الربط
المذكور وانما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة مضمونه مضمون عامله لانه قد يجي بخلاف ذلك كقولك خرج الامير معه صقر صائدا به
غدا اي عازما على الصيد وكذا معنى الراوي ما ايس الشيطان من بني آدم من جهة غير النساء الا عازما على اتيانهم
من قبلهن جعلوا المعزوم عليه كالواقع الحاصل وقد يدخل الا ولما بمعناها على الماضي اذا تقدمها القسم السؤال نحو نشدتك
الله الا فعلت وقول عمر في كتاب به الى ابي موسى عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا كتب اليه لما لحن كاتبه
في كتاب به الى عمر وكتب من ابو موسى وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدته فنشد اي ذكرته فذكر فنشد
المتعدي الى واحد مطاوع للاول المتعدي الى اثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقسمت عليك وقلت
بالله لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدتك الله كقوله تعالى ابغيكم الها اي ابغي لكم
طلبت لك الله من بين جميع ما يقسم به [illegible] تعالى عليك ومعنى الا فعلت لا فعلك والا
لتفعل بمعنى النفي الذي تضمنه القسم لانك اذا طلبت غيرك [illegible] عليه الامر في هو [illegible] لك
كانك قلت ما اطلب منك الا فعلك ففعلت بمعنى المصدر مفعولا به لما طلب الذي دل عليه
نشدتك الله وانما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه وصار ماضيا
ثم انت تخبر عنه فهو مثل قوله تعالى سيق الذين ونادى اصحاب النار فقولهم عمرك الله ومعنى عزمت

عليك اي اوجبت عليك وهو من قسم الملوك وما في الاستثناء لا يجيء الا بعد النفي ظاهرا او مقدرا كما رايت
ولا يجيء الا في المفرغ نحو قوله وان كل لما جميع قوله خبر كان واخواتها هو المسند [illegible] هو المسند دخل
فيه خبر المبتدا وجميع ما كان في الاصل ذلك فقوله بعد دخولها يخرج مثالها وقد ذكرنا انه يدخل في حده نحو قائم
في قولك كان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان قوله وامره على نحو خبر المبتدا اي فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفردا
وجملة ومقدما على المسند اليه ومتاخرا عنه وما يجب من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان في
الدار رجل ومن اشتماله على الضمير اذا كان جملة او مشتقا او ظرفا او غير ذلك من الاحكام المذكورة في باب المبتدا
وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام يذكر بعضها هنا وبعضها في الافعال الناقصة منها ما قيل انه من خصائص
ما ذهب اليه ابن درستويه وسيبويه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضي خبرا لكان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة
كان على المضي فيقع المضي في خبره لغوا فينبغي ان لا يقال كان زيد قائما او يقوم وكذا ينبغي ان يمتنع نحو يكون
زيد يقوم لمثل تلك العلة سواء وجمهورهم على انه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع قالوا فان وقع فلا بد
فيه من قد ظاهرا او مقدرة ليفيد التقريب من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في اصبح وامسى واضحى
وظل وبات وكذا ينبغي ان يمتنع نحو يصبح زيد يقول وكذا البواقي والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجويز
وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا يقدرها في قوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله وان كان قميصه قد وفي قول
الشاعر وكان طوى كشحا على مستكنة فلا هو ابداها ولم يتقدم ولا في اصبحت خلاء واضحى اهلها احتملوا اخنى
عليها الذي اخنى على لبد اذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى المضي ومنع ابن مالك وهو الحق من مضي خبر
صار وليس ومادام وكل ما كان ماضيا من زال ولا زال و[illegible] اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال
في الزمن الماضي الى حالة مستمرة وهي مضمون خبرها نحو كنت فقيرا فصرت غنيا وان جاز مع القرينة ان لا يستمر
الحال المنتقل اليها [illegible] كنت مريضا فصرت متألما ثم نكسب وكذا ما زال واخواتها موضوعة لاستمرار معنى
اخبارها في الماضي الا ان يمنع قرينة وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد نحو هذا اسد والصفة نحو زيد قائم او في
او عندنا والفعل المضارع نحو زيد يقوم في الحروب ويسخي بموجوده اي هذه عادته لا انه كان في الحال
فعلا دالا على الحدث [illegible] للمضارع [illegible] اسم الفاعل [illegible] يعمل غير مقيد بزمان استعماله فلذلك اذا
قلت كنت رايت [illegible] لا يدل على الاستمرار واذا قلت كنت اراه فظاهره الاستمرار فناسبت الكلمة [illegible]
الجامد والصفة والمضارع لصلاحيتها للاستمرار باستعمال هذه الثلاثة فلم يقع خبرا لهذه الافعال واما مادام
فلم يقع خبرها ماضيا لان ما المفيدة للمدة نحو ما ذر شارق تقلب الماضي في الاغلب الى معنى الاستقبال كما
في قسم الافعال فلهذا تقول اجلس مادام زيد جالسا [illegible] بمعنى الماضي كقوله تعالى مادمت فيهم واما ليس

فهي للنفي [illegible] كما هو مذهب سيبويه على ما يتبين في الافعال الناقصة والمستعمل للاطلاق من دون تعرض
للزمان اما جامدا او صفة او مضارع لمشابهته اسم الفاعل بخلاف الماضي واجاز الاندلسي وقوع اخبارها جميعا
ماضية والاولى ما تقدم لعدم السماع قوله ويتقدم معرفة هذا بخلاف خبر المبتدا لانه لا يجوز تقدمه على المبتدا
اذا كانا معرفتين ولا قرينة للالتباس اما ههنا فلا لبس وان كانا معرفتين او متساويين لان اختلاف
اعرابيهما رافع للبس ويكفي ظهور اعراب احدهما نحو كان زيد هذا وينبغي ههنا ايضا اذا انتفى الاعراب فيهما و
لا قرينة ان لا يجوز التقديم نحو كان الفتى هذا قوله ويحذف عاملها في مثل الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير اه قوله عاملها اي عامل خبر كان واخواتها وما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه
الافعال الا كان واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان ولو ان كان اسمها ضمير ما علم من غائب او حاضر
نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم بالصين وادفع الشر ولو اصبعا اي ولو كان الدفع اصبعا اي قليلا
وقوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا فما اعتذارك من شيء اذا قيلا اي ان كان حقا ويقولون لا ارحلن ان فارسا
وان راجلا ولو فارسا او راجلا اي ان كنت ولو كنت وكذا الخطاب نحو ادخل ولو راجلا وان راجلا اي ان كنت
ولو كنت واما في مثل التركيب الذي في المتن اعني ان يكون بعد ان وجزاؤها الفاء وبعد الفاء اسم مفرد نحو المرء
مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فنقول ينظر فيه فان جاز مع كان المحذوف فيهما ان تقدير
فيهما ومع ذلك كما في قولها الناس مجزيون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معه او في عملهم خير جاز في الاول مع
النصب الرفع ايضا ولكن على ضعف معنوي اذ معنى ان كان معه او في يده سيف وان كان في حيز علمه معنى
غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس [illegible] ان كان ما قتل به سيفا لان [illegible] الاعمال خير
ولا ان في يده او في صحيفتهم وقت القتل سيفا هذا الذي قلنا ضعيف من حيث المعنى واما من حيث
اللفظ فضعيف ايضا لان حذف كان مع جزء الذي هو في صورة المفعول [illegible] ولا سيما اذا
كان الخبر جارا او مجرورا بخلاف حذفها مع اسمها الذي هو كالجزء ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت فقدر
للرفع كان التامة قلت يضعف لقلة استعمالها والحذف الاكثر باستعمال التخفيف ولكون الشهرة [illegible]
على المحذوف وان لم يجز تقديرها [illegible] ذلك تعين نصب الاول نحو اسير كما تشاء ان راكبا فراكب وان راجلا
فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب [illegible] وان لا مع ما بعدها فيما انه يصح [illegible] كان المقدر الى المصدر
ما بعد [illegible] نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي ان كان قتله بسيف [illegible] مررت برجل
صالح ان لا صالح فطالح اي ان لا يكن المرور [illegible] صالحا فالمرور بطالح او مررت برجل صالح ان لا زيد وعمرو [illegible]
[illegible] على [illegible] فتبين مما ذكرنا ان النصب في الاول [illegible] والاسم الذي

بعد الفاء فرفعه اولى لان رفعه باضمار مبتدء بعد الفاء وهو شايع كثير واما نصبه فاما بتقدير كان بعد الفاء اى فيكون ما يقتل به سيفا او بتقدير فعل لايق بحو فيجزي خيرا وحذف المبتدء اولى لانه مفرد من حذف الجملة وايضا حذف المبتدء اكثر من حذف الفعلية ويجوز ان يقال مجى الفاء في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهرا واما اذا كان مقدرا فلابد من الفاء نحو ان ضربتني فزيدا اضربته فاذا ثبت ان نصب الاول ورفع الثاني اصل فعكسه يكون اقبح الوجوه لمخالفة الاصل في الموضعين ونصبهما ورفعهما متوسطان لمخالفة الاصل في موضع واحد قوله ويجب الحذف اى يجب حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو قولهم بالفارسية اما انت ذا نفر فان قومي لم ياكلهم الضبع اي لان كنت فحذف حرف الجر جوازا على القياس المذكور في المفعول له ثم حذف كان وابدل منه ما فوجب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه واجاز المبرد ظهور كان على ان ما زائدة لا عوض ولا يستند ذلك الى سماع ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوبا فبقي للضمير المرفوع المتصل بلا عامل متصل به فجعل منفصلا فصار اما انت وتقول ايضا اما زيد قائما قمت وقال الكوفيون ان المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية ويجوزون مجى ان المفتوحة شرطية قال الفراء اتاني في قوله تعالى ان تضل احديهما اي فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد اي بمعنى الشرط وما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف نحو ادع قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله اما انت ذا نفر البيت ان كنت ذا عدد فلست بفرد واما اللفظ فلمجى الفاء في هذا البيت وفي قوله اما اقمت تكسرهم وهو حرف واما انت مرتحلا فالله يكلأ ما تأتي وما تذر معطف لما انت بفتح الهمزة الى اما اقمت بكسر الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلقت بالرفع والكوفيون جوزوا جزمه بان المفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفا حذفا لازما ولما كان معنى الشرط هنا قال سيبويه دخل في المعنى اذ فاما بمعنى اذ ما وادما شرطية بلا خلاف ولابد عند من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور واعني في اما انت ذا نفر الذي هو بمعنى لان كنت والصحيح ان يكون ذلك لم ياكلهم لان معمول جزاء الشرط لا يتقدم عليه اولما نحو ما ينبع الجمعة فان زيدا قائم فينبغي الكلام عليه في حروف الشرط وايضا ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الا في اما الشرطية اما ظاهرة كما في قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث واما مقدرة نحو وربك فكبر كما سيجي في حروف الشرط فيقدر البصريون اما انت ذا نفر وفقيهم ويبتني على هذا ان يكون قوله فالله يكلأ الجواب اما اقمت وتتبين فيما انت مرتحلا محذوفا اي يكلأك الله لأنه جعل ربحا كذلك وكله تكلف والاولى ان نقول ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها واكثر حروف الشرط عنه وحدها نحو ان سيفا فسيف وان حقا فحقا فلكثرة ان حذف شرطها وجوبا مع معرفتها اي في نحو ان كنت منطلقا وان حذف شرطها وجوبا بلا عوض في

تغير صورتها من كسر الهمزة الى فتحها لان بقاءها على صفتها الاصلي مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصلي بلا عوض كالعوض منكرة فاذا غيرت عن حالها الوضعي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كانها ليست في النظم حرف الشرط وابدل من ما لتكون كالكافة لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا يخ حالها اذا كان من ان تحذف منها كان مع اسمها وخبرها او تحذف وحدها فان كان الاول وجب في جوابها الفاء لتؤذن بها انها في الاصل حرف شرط لان الفاء علم السببية فيجيء لما تغير صورة حرف السببية اعني ان وان سقط على سبب الجواب جميع اجزاء السبب اعني كان مع اسمها وخبرها وذلك نحو اما زيد فمنطلق اي ان يكن شيء موجودا يوجد انطلاقه اي هو منطلق لا محالة فلابد اذا من اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط لانه لم يبق منه شيء كما يجيء في حروف الشرط وان كان الثاني فيها الفاء غير لازم نحو خبرها والاتيان بها نحو اما زيد منطلقا انطلقت واما انت ذا نفر فان قومي واما فتح همزة ان الشرطية من دون حذف الشرط كما اثبته الكوفيون فليس بمشهور وقد يحذف كان بعد ان المكسورة قليلا وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل بعد ان المكسورة قال ابو علي لان ما التي بعدها اشبهت اللام في تاكيد الفعل فمن ثم جاز في اما تخافن ومن غضبه ما شتمتها شكرتها النون كما جازت مع اللام في ليفعلن كما يجيء في نون التاكيد فعلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكده وقد جاء كان الناقصة محذوفة بعد لدن واخواتها نحو رأيتك لدن قائما اي لدن كنت قائما قال من لدن شولا فالى اتلائها اي من لدن كانت شولا وان تلد الثلاثة فصيرت ثلاث قوله اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها نحو قولك ان زيدا قائم اخوه قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او شبيها به اي لم يقل اسم لا التي لنفي الجنس كما قال ان واخواتها لان كلامه في المنصوبات وجميع اسم لا المذكور ليس منصوبا بل بعضه مبني فلما قصد ذلك وجب احتاج الى التمييز بالتقييدات المذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجتماعها وهي ثلاثة كونه نكرة وكونه مضافا او مشبها به وكونها يليها فلو اختل واحد منها لم ينتصب كما يجيء وقصد الى اسم لا من حيث كونها منصوبا لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا احوال مترادفة والعامل فيها المسند وفي الضمير المجرور في اليه قوله لا غلام رجل لك مضاف وقوله لا عشرين درهما لك مضارع له وقد بينا معنى المضارع للمضاف في باب المنادى قوله فان كان مفردا اي فان كان اسم لا مفردا ولم يجر اسم لا التصريحا لكن سياق الكلام يدل عليه هذا يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون مفردا وقد مر معنى ما ينصب بعد كل اولى كما مر في باب المنادى قوله مبني على الفتح ليدخل فيه نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع فيدخل فيه المثنى والمجموع والفتح في لا رجل عند الزجاج والسيرافي اعرابية خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاحتمال قول سيبويه وذلك انه قال ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم قال وجعلنا ترك التنوين في معمولها لانها عملت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر

فان قال المبرد قوله تنصب بغير تنوين انها نصبته اولا لكن نبي بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة

عشر للبناء اتفاقا وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عاملة لا ينفصل عنه كما لا ينفصل خمسة

لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا لثقله بتركيبه مع عامله قال ابو سعيد انما ركب مع عامله

للافادة لا التبرئة للاستغراق كما افادته من الاستغراقية في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل

من رجل فركبوا لا مع النكرة كما ان من ركبت معها تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذفت التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب

مع كونها معربة والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المتمكن لغير الاضافة

والبناء غير معهود ايضا التركيب بين لا والمنفي ليس باشد منه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور

ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين وقال سيبويه انما حذف التنوين من المنفي لان لا لا تعمل الا في النكرة

ولا ومعمولها في موضع ابتداء فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها يعني ان اختصاصها بالتنكير وكونها

مع ما بعدها مبتدأ سبب بنائه معمولها على مذهب من قال ببنائه او بسبب حذف تنوين معمولها عند من قال

باعرابه لانها بمجموع الشيئين خالفت سائر العوامل كان واخواتها فخولف بمعمولها سائر المعمولات وهذا طريق اعني

بناء المعمول او حذف التنوين منه لمخالفة العامل اخواته والحق ان نقول انه مبني لتضمنه من الاستغراقية وذلك لان قولك

لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار ولا امرأة فانه وان كانت النكرة في سياق النفي تفيد العموم

لكن لا نصا بل هو الظاهر كما ان ما جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار

بل رجلان لما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من فبنوها وانما بنيت على ما ينصب به ليكون البناء

على حركة استحقتها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف والمضارع لم لا [illegible] لم تبع جانب الآتية

فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون المضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحو وما ل

المنفي معرب حذف تنوينه للتخفيف لكونه مركبا مع لا قال لم يركب المضاف والمضارع له لانه لا يركب اكثر من كلمتين

واما نحو لا رجل ظريف فسيجي حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني خلافا للمبرد فان قال بل لان النون كالتنوين

الذي هو دليل الاعراب فمنقوض بنحو يا زيدان ويا زيدون وهما مبنيان مع وجود النون اذ لو كانا معربين لقيل

يا زيدين ويا زيدين لما على ان النون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر في اول الكتاب ونقل عنه انه قال لان المثنى

والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه المضارع للمضاف في تحتم النصب ورد بان المعطوف عليه في يا زيد وعمرو في

نحو لا رجل وامرأة ولم ان يقال اردت به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا

في النداء نحو ثلثة وثلثين ولا اشكال ان المثنى والمجموع في مثل هذا النسق لكنه ينتقض بيا زيدان ويا زيدون

وقيل انما قال ذلك لانه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع والجواب انه لم يقم دليل قاطع على ان لا مركب

ما جاءني رجل بل رجلان ولا يجوز ما جاءني من رجل بل رجلان ولا يجوز في الدار بل رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان م

والمعطوف عليه م

مع المنفي كما في بيانه ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر بيانه وان سلمنا نحن نقول حضرموتان وحضرموتون

في المسمى بحضرموت كما يجي في باب المثنى واما جمع سلامة للمؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لاسماء

نظرا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن بدليل قوله تعالى من عرفات وهو منقوض بنحو يا مسلمات بحذف التنوين

اتفاقا والجمهور يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم تكن للتمكن فهي شبيهة لتنوين التمكن فيكون على هذين القولين مثلا

في عموم قوله يبنى على ما ينصب به والمازني يفتحه بلا تنوين نحو قوله اودى الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب

حذرا من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد لا التبرئة مما كان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا اولى من قطرد الباب على نسق

واحد واعلم ان الجار اذا دخل على لا التبرئة منع من بناء المنفي بعدها نحو كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وذلك

لتعذر تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلا من مال لعايض فان علل انما كان لمشابهتها ان كما يجي يتوسطها يبطل الشبه

لان ان لا يدخلها من التصدر وربما فتح نظرا الى اللفظ لا فقيل كنت بلا مال وذلك كما تعمل لا الزائدة نظرا الى لفظها

كما انشد الاخفش لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها الى لام ذوو احسابها عمرا فلا زائدة وقد اعتبرت فبني الاسم

لها فما ظنك بجواز البناء مع عدم زيادتها لكنه مع ذلك قليل ونحو قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم عند سيبويه وجمهور

النحاة الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي والا كان مضارعا للمضاف فانتصب كما في لا خيرا من زيد بل الظرف

متعلق بمحذوف وهو خبر المبتدأ كما في قولك عليك تثريب واليوم معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى لا عاصم

اليوم من امر الله خبر المبتدأ وان كان نحو فيه اذ المعنى لا موجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله متعلق بما دل

عليه لا عاصم اي لا يعصم من امر الله فلا تظن ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي وان اوهمت ذلك في الظاهر بل مثله

متعلق بمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او

منفيا كما تقول الاتكال عليك واليك المصير ومنك الخوف وبك الاستعانة وما عليك المعول وليس بك الا النجاة ومنه

لا تثريب عليكم وذلك لان الخبر المقدر هنا اعني ما يتعلق به الجار والمجرور فيه معنى المبتدأ لتضمنه ضميره ولا يجوز مثل

ذلك في اسم الفاعل فلا تقول بك مار على ان بك خبر عن مار فلذا قدرنا مدلول لا عاصم ليقول من امر الله ونقول المصلي في

الجامع ويجوز ان يكون مستقرا في الجامع من يصلي في غيره واذا قلت لا مصلي في الجامع فالمعنى ليس في الجامع مصلي

سواء في الجامع او في غيره هذا وحكى ابو علي عن البغداديين انهم يجوزون كون الظرف والجار متعلقين بنحو لا امر بالمعروف

و لا عاصم اليوم من امر الله من صلة المنفي المبني وفيه نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى وذهب ابن مالك الى ان مثل

هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا

وجب الرفع والتكرير اعلم ان لا التبرئة انما تعمل لمشابهتها لان ووجه المشابهة ان ان للمبالغة في الاثبات اذ معناها

التحقيق لا غير ولا التبرئة للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس فلما توغلتا في الطرفين اعني في النفي والاثبات تشابهتا

الا من رحم اليوم

اذا نفيت الوجود من وقوع صلاة اي السمع في الوجود من يصلي في الجامع ض

فاعملت عملها وعملها في هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها التي هي ان ما يعمل لمشابهته الفعل
لا بالاصالة فهي مشبهة بالمشبه والثاني ان الظاهر من ان ولا التبرئة تنافيا وتناقضا لا مشابهة ومقاربة
فعلى هذا نقول انما لم تعمل في المعرفة لان وجه المشابهة وهو كونها لنفي الجنس لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة
اذ ليس المعرفة لفظا جنسا حتى ينتفي الجنس بانتفائها وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها
فلا يتقدر على العمل في البعيد عنها وكلام الجزولي العمل في المفصول الجزء نبات انه الضعف لان الموجب للبناء تضمن من الاستغراقية
ودليل تضمنها لا التبرئة فلما بعد دليلها ضعف امر التضمن ومن قال ان الفتحة اعرابية قال انما حذف التنوين
بعد التركيب دلالة على التركيب وقد انتفى التركيب بالفصل وقيل انما لم يبن مع الفصل لانها المركبة فتعدى البناء
من لا الى المنفي بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب انتفى تعدي البناء ثم نقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان تلغيها مع كون
المنفي نكرة غير مفصولة ويجب في المواضع الثلاث اي التي الغيت فيها اما وجوبا كما في المعرفة والمفصول واما جوازا
كما في النكرة المتصلة تكرير لا ولا يجب ذلك اذا اعملتها او بنيت اسمها وذلك لان المقصود قيام القرينة على كونها لنفي
الجنس وعملها عمل ان او بناء اسمها كاف في هذا الغرض ام لا يكون ان الاعمل لا التبرئة فاما اذا الغيت فما
جعل تكريرها منبها على كونها لنفي الجنس في النكرات لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة واما في المعارف
فالتكرير جبران لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن ان يحصل في المعرفة واجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكريرها
لا في المواضع الثلاث اما مع المعرفة فنحو لا زيد في الدار وقولهم لا نولك ان تفعل كذا واما مع المفصول فنحو لا فيها رجل وقال
جزعا واسترجعت ثم اذنت ركائبها ان لا الينا رجعها واما مع المنكر المتصل فنحو لا رجل في الدار قال وانت امرؤ منا خلقت
لغيرنا حياتك لا نفع وموتك فاجع ومثله قولهم لا سواء وقوله فانا ابن قيس لا براح وقوله تركتني حين لا مال اعيش
به وحين جن زمان الناس او كلبا واجيب بان قولهم لا نولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعل فهي في المعنى
هي الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها والنول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك
وما خوذك هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تاخذه وتتناوله وبشذوذ قوله ان لا الينا رجعها ولا نفع ولا براح ولا مستفرع
ولا مال وقولهم لا سواء قيل ان لا في لا نفع وما بعده بمعنى ليس وقد ذكرنا في المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا عمل ليس
فالاولى الحمل على الضرورة والشذوذ فعلى هذا القول يجب في الاخيرين تكرير لا المهملة الداخلة على الجملة لفظ الفعل
الا في موضعين احدهما ان يكون داخلا على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اي
لا لقيت مرحبا او لا رحبت موضعك مرحبا ولا اهلا اي لا اتيت اهلا ولا سهلا اي لا وطئت سهلا ولا نعم عين اي لا نعمت عين
نعمتهم ولا كرامة وكذا الا مسرة واذا دخلت على الجملة بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك فلا يكرر لان الدعاء بالفعل اولى لانه في الاصل
امرا ونهي فكانه قيل لا سلمت سلاما كما ذكرنا في باب المبتدأ ولا اصابك السوء واذا دخلت على قولك لا نولك

ان تفعل كذا لانه بمعنى ما مر قلنا لم تكررها في هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان
الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله فلا صدق ولا صلى على ما يجيء في قسم الحروف وثانيهما ان تكون لا بمعنى غير مع احد ثلاثة
شروط احدها ان تدخل على لفظ شيء سواء كان مجرورا ايضا فيه نحو ابن لا شيء او بحرف الجر اي حرف كان نحو كنت ومضيت
من لا شيء وما انت الا كلا شيء وخلقت من لا شيء او انتصب نحو اكلت لا شيئا سواء او ارتفع نحو انت لا شيء وثانيها
ان يجر ما بعد لا بباء الجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا يجر اذا لم يكن لفظ شيء الا بها من حروف الجر بالاضافة
واما قول العرب ما بالجهمك بعد الحلم والدين وقد علاك مشيب حين لا حين فالاولى ان لا زائدة كما في قوله في بئر لا حور
سرى وما شعر اي علاك الشيب في وقت الشيب اي تم الشيب قبل الطفل اي في وقت يكون في اثنائه وقت الشيب والوقت
الاول من الثلاثين الى ما فوقها مثلا فاضاف الاول الى الثاني لاشتماله عليه وقال ابو علي لا غير زائدة على تاويل وقت
لا وقت الذي هو كما فوق الثلاثين واما قول الشاعر حنت قلوصي حين لا حين نحن تحين الاول مضاف الى الجملة
اي حين لا حين حاصل وثالثها ان يعطف ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقولك
زيد غير فارس ولا شجاع وتقول ايضا زيد غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز انت غير زيد ولا عمرو وقالوا لانهم راعوا صورة
لا غير مجعولة بمعنى غير فانها يلزم تكريرها مع العلم واما المعرف باللام فان التعريف فيه غير متمحض قصده فهو في حكم
المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل جعلها بمعنى غير نحو لا رجل ولا غلام رجل بخلاف العلم واما المعرف باللام مع لا
التبرئة فلا بد معه من تكريرها نحو لا الرجل في الدار ولا المراة لكنه استضعف هذا التعريف بعد خروج لا الى معنى غير لضعفها
القوية بهذا الخروج فجوز عدم تكريرها نحو انت غير الفارس ولا الشجاع والذي سهل التكرير تقبل غير وجه القوة ناهذا وان
كان لا بمعنى غير مجردا عن هذه الشروط لزم تكرارها النصر نحو قوله تعالى الى ظل ذي ثلاث شعب لا ظليل ولا يغني من اللهب
وقولك زيد لا راكب ولا ماش وجاءني زيد لا راكبا ولا ماشيا واما قول العوام نحو لا راكب والانسان لا عم منها اللاحيوان
فغير مستند الى حجة وجاز ترك التكرير مع الشروط الاول معلل بكثرة استعمال لا مع شيء ووضع الشرط الثاني معلل
ببعد لا عن اصلها اعني كونها للتبرئة وذلك بتعذر معنى الاستغراقية بعد لا لتعذر دخولها على حرف الجر فلذا
جاز جئت بلا زيد من غير تكرير مع العلم ووضع الشرط الثالث معلل بكونها كالمكررة لان غير بمعناها ونفي كون لا التي
غير كونها لنفي الاسم الذي بعدها كغير فلا يكون لها صدر الكلام وكونها للتبرئة انها لنفي مضمون الجملة بيان المصدر
كما جاء لنفي العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة فيتنهب ويتبع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لا حسن
في الحسن البصري ولكنها لا صعق في الصعق او مما اضيف اليه نحو لا امرء القيس ولا ابن زبير ولا يجوز هذه
المعاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكرهما قال لا هيثم الليلة
للمطي وقال ارى الحاجات عند ابي خبيب نكدن ولا امية في البلاد وليه بالمنكر وجهان اما ان يقدر مضاف

هو مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله وانما يجعل في صورة النكرة بنزع اللام وان كان المنفي في مسالتنا هو المضاف
المذكور الذي لا يتعرف بالاضافة الى معرف كان لرعاية اللفظ واصلاحه ومن ثمه قال الاخفش على هذا التاويل
يمتنع وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم
لاشتهاره بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى قضية ولا ابا حسن لها لا فيصل لها اذ هو
عليه السلم كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي عم اقضاكم علي فصار اسمه عليه السلم كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ
الفيصل فعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار فيصرف فرعون وموسى
لتنكيرهما بالمعنى المذكور وجوز الفراء اجراء المعرفة مجرى النكرة باصالتها يلي في المضمر واسم الاشارة ايضا نحو لا اياه
ههنا ولا هذا وهو بعيد غير مسموع قوله وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه يعني اذا كررت لا
مع انه عقيب كل منهما بلا فصل نكرة جاز في المجموع خمسة اوجه الاول فتحهما ووجه ان يجعل لا في الموضعين للتبرئة فتبني
اسميها كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها ويجوز على مذهب سيبويه ان يقدر بعدهما خبرا لهما معا اي لا حول ولا قوة
لنا اي موجودتان لنا لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا يعمل الا في الخبر فهما في موضع الرفع فلا قوة مبتدء معطوف على
مبتدء والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدء لا خبر لا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ايضا عنده
ان يقدر لكل واحد منهما خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين واما على مذهب غيره
وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر الا انها عملت فيه لا المعنوي اسمها فيجوز ايضا ان يقدر لهما معا خبرا واحدا
وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية معا وهما وان كانا عاملين الا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد
عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان فكانهما شيء واحد وانما المتماثلان يعملان عملا لانه يختلفان في حالة واحدة عملا واحدا
قياسا على امتناع حصول الاثر من مؤثرين ويجوز ايضا عندهم ان يقدر لكل واحد منهما خبرا على حياله والثاني فتح الاول ونصب
الثاني على ان يكون لا الثانية زائدة لتاكيد الاولى كما في قولك ما جاءني زيد ولا عمرو فكانك قلت لا حول وقوة كقوله
فلا اب وابنا مثل مروان وابنه على ما يجيء فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول عنده مرفوع
بالابتداء لان الناصبة لاسمها عاملة عنده في الخبر فاتفق الخبر فيرتفع بعاملين مختلفين ولا يجوز فيه ان يقدر
لكل منهما خبرا على حياله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عندهم اذا واحدها ويجوز ان يقدر عندهم لكل
خبرا والثالث فتح الاول ورفع الثاني على ان لا زائدة كما في الوجه الثاني الا ان العطف ههنا على المحل كما يجيء في ....
فعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبرا واحدا لكونه خبرا المبتدء وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر منفرد لئلا يجتمع
الابتداء ولفظ لا في الخبر ويجوز ان يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن يلغيها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغائها مع
كون اسمها نكرة غير مفصولة لضعف لا في العمل وقد حصل ههنا شرط الالغاء كما تقدم وهو تكرير لا لان التكرير حاصل سواء

الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فتح الثاني
بينهما ويتشبث الثاني ورفعها ونصبها ورفعها
من متن

وجه قوة مرفوع بالابتداء

اي لا حول لنا وقوة موجودة لنا

١٢٥

الغيت الاولى والثانية معا كما في لا حول ولا قوة او الغيت الاولى دون الثانية كما في لا حول ولا قوة على ما
على ما يجيء بعيدا او الغيت الثانية دون الاولى كما في مسالتنا وهي لا حول ولا قوة الا بالله وتقدير الخبر جعل الثانية
لا التبرئة مثله مع جعلها زائدة سواء ولا نقول ان لا الثانية ههنا تعمل عمل ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت
في كلامهم عملا لا عمل ليس بل لم يرد الا كون الاسم الذي بعدها مرفوعا والخبر محذوفا نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا
انها عاملة عمل ليس والحق انها الا التبرئة ملغاة للضرورة والرابع رفعهما على ما ذكرنا انه يجوز الغاء لا التبرئة لضعف
عملها ويلزمها التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة كما في الوجه الثاني واما
ملغاة غير زائدة كالاولى ومذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحد اذ لا عمل ههنا الا الابتداء فقط
فاما ان يقدر لكل واحد منهما خبر فالكلام جملتان او يقدر لهما معا خبر فالكلام جملة والخامس فتح الاول ورفع الثاني
على ان لا الاولى للتبرئة لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم
مع تكريرها ان يتوافق الاسمان بعدهما في الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا فاذا تقرر هذا
فلا حاجة هنا الى ما ذكره المص من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانا لا نضعف هذا الوجه بل
هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء في حصول التكرير ويطابق الاسمين اعرابا ليس بشرط ولا في الجميع للتبرئة
الغيت فلم يبق فيها النصوصية على الاستغراق وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على المذهبين قوله
واذا دخلت الهمزة لم يتغير العمل ومعناها الاستفهام والعرض والتمني قال الاندلسي لا اعرف احدا يقول بالحاق الف الاستفهام في
اداة النفي فيكون الالف لمجرد الاستفهام بل لا بد ان يكون اما للانكار او للتوبيخ او للتمني او العرض وهذا الذي
قاله يخالف لظاهر قول سيبويه لانه قال اعلم ان لا في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيما اذا كانت في الخبر فمن
ذلك قول حسان الا طعان الا فرسان عادية الا تجشؤكم وسط التنانير فهذا للتقرير والتوبيخ ومثل للتمني الا اقامة بالعيش المضطرب
لمن خلا بعد عزة ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف ورد ذلك
الاندلسي وقال هذا خطا لان الا اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال كان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب
الاسم بعدها في نحو الا زيدا تكرمه واما اذا كانت الا بمعنى التمني كقوله الا سبيل الى خمر فاشربها الا سبيل الى نصر ابن
حجاج فالمازني والمبرد قالا حكمها حكم المجردة فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع نحو الا ماء باردا وكذا يقدر
في الا خمر خبرا به ويجوز عندهما الغاؤها او متقدمها كما في المجردة واختار المص والجزولي مذهبهما وقد قال سيبويه
لا يجوز حمل التابع على الموضع اذ التمني يخرجها عن الخبر ويصير معنى الا في معنى المفعول فمعنى الا غلاما اتمنى غلاما
فلا يحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر فهو كقولك اللهم غلاما اي هب لي غلاما واما بل لا اي هب فلا خلاف بينهم
ان اللفظ على ما كان عليه قبل الهمزة من النصب في المضاف والمضارع له والبناء في المفرد المنكر واما قوله الا رجلا

ا والعرض او التمني متن

جزاه الله خيرا يدل على محصل ببيت والبيت مصنوع فقال يونس نونه ضرورة وقال الخليل انه حرف تحضيض
كهلا وسند ذلك في قسم الحروف والفعل محذوف اي هلا ترونني رجلا وروي الا للتمني نحو الا
رجل جزاه الله خيرا وروي الا رجل بالجر اي الا من رجل قوله ونعت المبني الاول مفردا يليه مبني او
معرب نحو لا رجل ظريف وظريفا الا في الاعراب العطف اي قوله نعت مبتدء الاول صفته ومبني خبره و
قوله مفردا يليه حالان من الضمير في مبني والعامل مبني اي يبنى النعت اذا ولي مبنيا وكان مفردا وانما
جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن لا التي هي سبب البناء اذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن
الاجماع ثلثة اشياء فيه احدها كونه في المعنى هو المبني الذي وليها اعني اسم لا وفي اللفظ متصلا به والثاني كون
النفي في المعنى داخلا فيه لان المنفي في قولك لا رجل ظريف هو ظرافة الرجل فكان لا دخلت عليه وكانك قلت
لا ظريف فلذا لم يبن صفة المنادى في يا زيد الظريف لان النداء متعلق بالموصوف الثالث قربه من لا التي
هي سبب البناء اذ الفاصل بينهما ليس الا واحدا هو هو فلبناء النعت اربع شرائط ان يكون نعت المبني بلا لا نعت
المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا وان يكون النعت الاول لا الثاني وما بعده فلا يبنى كريم في نحو لا رجل ظريف
كريم وان يلي النعت المبني ولا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف في نحو لا غلام رجل فيها ظريف وان يكون نعتا مفردا
فلا يبنى في نحو لا رجل حسن الوجه وانما لم يبن نعت المعرب لانتفاء الوجه الاول من الثلثة المذكورة ولم يبن النعت
الثاني وما بعده باعتبار عدم الاتصال لفظا لا باعتبار بينه في المعنى هو المبني لانتفاء الاول والثالث ولانتفائها
لم يبن النعت المفصول من المبني بغير النعت ايضا وانما لم يبن النعت المضاف والمضارع له لانهما لا يبنيان
اذا وليا لا اسمين لها فكيف يبنيان يجريا مجرى اسمها ولانه في هذا النعت المبني انه مركب مع المنعوت
كخمسة عشر لا يحتاج اذن في دفع الاعتراض الوارد في جعل ثلث كلمات واحدة الى تكلفات مستهجنة
وقال ابن برهان والسيرافي نقضا من هذا البيت لا في هذا الموضع خاصة مركبة مع المنفي بل هي داخلة على الموصوف
المركب مع صفته تعمل في محلها كما تعمل في خمسة عشر اذا قلت لا خمسة عشر ولنا منه وجه على ما ذكرنا عن ذكر
تركيب لا مع المنفي في هذا الموضع غير وجه تركيب المنفي ههنا مع نعته قوله ومعرب رفعا ونصبا سواء كانت
الصفة مفردة او مضافا او مضارعة قال يحيى بن معط صفة المبني المضاف منصوبة لا غير نحو لا عبد كريم
الحسب والعلة قاسها على صفة المنادى المبني المضاف والفارق ان يقول بان يا في باشرت المضاف لم يكن
الا النصب فلو لم يعد النصب لما وقع صفته ما باشرته ويجوز في المضاف الذي باشرته لا الرفع وكذا اذا كررت
غلام رجل في الدار وغلام امرأة فلم يلزم النصب لما وقع صفة ما باشرته وايضا الضم في المنادى بنائي
فكان محل وصف المضاف الذي يجب نصبه لو وقع منادى على النصب الذي هو حركة الاعرابية واجبا

بخلاف المبني بلا فان الفتح فيه بنائي ولا اعرابي ضعيف على الجر والرفع اعرابي فكان محل وصف المضاف الذي
لا يمتنع رفعه لو وقع منفيا على الرفع الذي هو حركة الاعرابية جائزا ومذهب ابن برهان الى ان اسم لا اذا انتصب
بكونه مضافا او مضارعا لم يجز رفع وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف والى هذا ذهب المص كما مر في خبر لا التبرئة
ومذهب ابن برهان انه ان رفع وصف مبني لا في نحو لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة لا في محل الاسم ولا
في الخبر بل هي ملغاة والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدء اذ لو عملت النصب في المبتدء وهي مغيرة لمعنى الكلام
لكانت كليت ولعل وكان وبحوها بضعف عمل لا الا ترى انه يبطل بالفصل وبدخولها على المعرفة ويجوز الالغاء
مع التكرير ومن ذلك انه على رأي المبرد فهي عامل ضعيف تعمل لا اعني لا المشبهة بليس فانه ضعيفة فلا
يجوز اعتبار اعراب اسمها الاصلي اعني الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام او لا غلام رجل ظريف حسن الوجه
فيرتفع وصف المنفي مضافا كان المنفي او مفردا او مضافا كان الوصف او مفردا هذا والاعراب في النعت
المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع حملا على المحل بل كان نصب القياس لان التوابع تتبع متبوعاتها في
الاعراب لا في الحركة البنائية نحو جاءني هؤلاء الكرام بالرفع وانما جاز النصب حملا على الحركة البنائية
لمشابهتها الاعرابية بعروضها بعروض لا ونحوها وكانها عاملة محدثها كما مر في نحو يا زيد
الظريف ويجوز ان يقول ان النصب في الصفة حملا على محل اسمها المنصوب لانها تعمل على ان محل اسمها المبني
رفع ونصب قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز لما قلنا في الصفة سواء وهذا اذا لم يكن المعطوف
معرفة فان كان معرفة تعين الرفع ووجب نحو لا غلام لك والعباس وكذا في سائر توابع المنفي المبني من قال رب
شاة وسخلتها لم يجز نحو لا علام واخاه لان مثل هذا المضاف نكرة كما يجيء في باب المعرفة ولا يجوز البناء في المعطوف
كما جاز في الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلثة فلا يجوز لا اب وابن كما قلت
في النداء يا زيد وعمرو وذلك لضعف لا عن التاثير الا فيما يليه او كان في حكم ما يليه اي النعت المذكور وعلى انه
قد نقل نحو لا رجل ولا امرأة بالفتح في المعطوف وقياس قول من جعل العامل في خبر المبتدء نفس لا لا الابتداء ان
لا يجوز رفع العطف حملا على المحل الا بعد الخبر كما في ان وقال الاندلسي الذي بقي من التوابع بعد الوصف والعطف
من البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظي فلا نص لهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم اسم لا حكم الصفة المبنية
المضموم ففي البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لي وقال ابن مالك البدل ان كان نكرة
كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة وجب رفعه وقول الاندلسي اقرب اذ لم يفصل البدل المفرد المنكر عن
المنفي المبني لانه لا يقصر عن النعت الذي يبنى جوازا اذا جمع الشرائط بل يربي عليه من حيث كونه هو المقصود
ولعل ابن مالك فرق بين البدل والوصف بان الوصف تركيبه مع الموصوف ظاهر البدل فجعل البدل منه

واخواتها فلم يعرض رفع وصف اسمها كالمرجح
اسماء ملك لانتفاء معنى المشابه
لقائل ان يفرق بينه وبين ليت

ان يفرق بينه

في حكم الساقط فلا يبقى البدل مركبا مع المبدل منه لكونه في حكم الساقط والا يعمل لا لانفصالها على البدل في التقدير والتركيب
امر لفظي لا تقديري اقول قد تقدم انه لم يقم دليل على التركيب بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف فاما
عطف البيان فهو كالبدل كما يجيء في بابه ويذكر في باب البدل انه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا واخرى غير
مستقل في باب لا التبرئة وباب النداء كما تقول لا مثله احد ولا كزيد رجل ولا كعمرو واحد قال امرؤ القيس
ويلمها في هواء الجو طالبة ولا كهذا الذي في الارض مطلوب وهذا يدل على انه يجوز في صفة المضاف الحمل على المحل اذ
لا فرق بين عطف البيان والوصف واذا حملت على اللفظ لا مثله احدا ولا كزيد رجلا يجوز ان يحمل انتصاب
مثل هذا على التمييز كما في قولك لي مثله رجلا وملؤه عسلا ولما قال جرير لا كالعشية زائرا ومزورا فقيل انتصاب
زائرا بتقدير الفعل اي لا ارى كعشية اليوم اي كزائر عشية اليوم زائرا كما تقول ما رايت كاليوم رجلا وذكر ان العشية
ليست بالزائر حتى تكون عطف بيان لها واقول تقديره كزائر عشية اليوم زائرا فصار الاخر تمييزا للاول كما في قولك
لا كالعشية عشية وعشية فيجوز ان يكون زائرا تابعا على اللفظ واما التاكيد فلا يجوز تاكيد المنفي المبني تاكيدا
معنويا لان المنكر لا يؤكد التاكيد كما يجيء في باب التاكيد وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرنا في المنادى كونه على لفظ
المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك فان كررت منفيا بلا فصل بين الاسم وذلك
المكرر ووصفت الثاني نحو لا ماء ماء باردا فان شئت بنيت الثاني نظرا الى كونه تكريرا لفظيا وان شئت اعربته
رفعا او نصبا وذلك لان المكرر وصفته صار مع وصفه كانه وصف الاول كالحال الموطئة في قوله تعالى انا انزلناه قرانا
عربيا والاعراب في المكرر الموصوف اولى نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب في المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر
اعني باردا فليس فيه الا الاعراب قوله ومثل لا ابا له ولا غلامي له تشبيها له بالمضاف جائز يعني الكثير
ان يبقى لا اب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا وجاء ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ في المثنى
وجمع المذكر السالم دون الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليهما لام الجر ان يعطى حكم المضاف بحذف نون
المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب والاخ فنقول لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا ابا لك ولا اخا له فيكون معربة
اتفاقا واجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثله اعني يكون مضافا واللام زائدة فيكون معربا ثم اعلم ان مذهب الخليل
وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل لهم اللام لا يظهر بين المضاف والمضاف
اليه بل يقدر اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة كتيم الثاني في يا
تيم عدي على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر فيكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه
باللام المقحمة تاكيدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف
بلا من غير تكريرها تحقيقا ... المعارف المنفية بلا الغير مكررة لا فصلوا بين المضافين لفظا ... المضاف

> مشاركته له في اصل معناه ومن ثم لم يجز لا ابا فيها وليس بمضاف خلافا للتبريزي

> كما انفصل ... في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه

لهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون
هذه المعاملة المنفي المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابا لرجل حاله كذا ولا غلامي لشخص نعته كذا والدليل على انه مضاف
قوله وقد مات شماخ ومات مزرد واي كريم لا اباك يخلد فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك
ولا يديك وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لا لهذا الغرض في المنادى وهو شاذ كقوله يا بؤس للجهل ضرارا
لاقوام قال المجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذا لكان معرفة فوجب رفعه وتكرير لا والجواب انه لم يرتفع ولم يكرر
لكونه في صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر فكيف يرفع ويكرر مع الفصل باللام وقال الاخر
لا اباك ولا اب لك سواء في المعنى اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فيلزم ان يكون لا اباك كذلك اذ المعرفة لا توافق
النكرة معنى والجواب انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اعني لا اباك ولا اب لك سواء ولم يتفقوا ان اباك واب
لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا مع ان المسند اليه في احديهما معرفة وفي الاخرى نكرة فالمسند اي الخبر في
لا اباك محذوف اي لا اباك موجود واما في لا اب لك فهو لك اي لا اب موجود لك فالجملة الاولى بمعنى لا كان
ابوك موجودا والثانية بمعنى لا كان لك اب وفحوى الجملتين واحد مع كون المسند اليه في احديهما معرفة وفي
الاخرى نكرة ثم قال المصنف الوجه في مثله انه ليس مضافا لفساد المعنى المذكور لكنه شابه المضاف
فاعطي حكم المضاف من اثبات الالف في ابا واخا وحذف النون في غلامي ومسلمي ولا يريد بمشابهته
للمضاف انه مضارع المضاف بالقسم الذي مر في المنادى اذ لو كان كذلك لوجب تنوينه كما في لا حسنا
وجهه ولا حافظا كتاب الله ... فان اباك ولا ابا لك عنده شيء واحد من حيث المعنى ولكن في اب لك انما جر له
او صفة لاسمها واسم لا لا يصير بالصفة ولا بالخبر مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لا رجل في الدار ولا غلام
ظريفا ولو كان مضارعا للمضاف لقلت لا رجلا في الدار ولا غلاما ظريفا قوله لمشاركته اي لمشاركة نحو
ابا لك لا اباك المضاف في اصل معناه اي في اصل معنى المضاف وذلك ان الاصل معنى المضاف الذي هو
ابوك واصله اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة
فمعنى ابوك تخصيص اصلي وتعريف حادث بالاضافة كما يجيء في باب الاضافة واب لك يشارك ابوك في التخصيص
الذي هو اصل معناه ومن ثم لم يجز اي ومن جهة ان اعطاء حكم المضاف لمشاركته في اصل معناه لم يجز لا ابا
فيها ولا رقيبي عليها لان للمضاف قبل الاضافة ذكر بمعنى في وعلى فلو ... لفساد المعنى يعني ان المعرف لا يكون
بمعنى المنكر كما ذكرنا من تقريره ولو كان كما ذكر المصنف ... في المنكر لا ابا الرجل طويل ونحوه تشبيها بالمضاف
ولم يختص هذا الحكم بالمعرف فاذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم يحذف النون من غلامين اتفاقا اما على مذهب
النحاة فلامتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بنعت المضاف واما على مذهب المصنف فللفصل بين

شبه المضافين بما لا يفصل به بينهما وان فصلت بالظرف او الجار والمجرور الناقص دون الظرف المستقر نحو لا يدي بها لك ولا غلامي اليوم لك فاجازه يونس اختيارا لان الفصل به كلا فصل لكثرة ما يتسع في الظرف ولم يجوز سيبويه والخليل بل اوجبا اثبات النون الا لضرورة الشعر كما في قوله كان اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس انقاض الفراريج قوله وقد يحذف في مثل لا عليك اي لا باس عليك اي ويحذف اسم لا في لا عليك ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسمها والخبر محذوف اي لا مثل زيد موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد قوله خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولها وهي حجازية الى قوله هو المسند بعد دخولها اي بعد دخول ما في مسئلتها ولا في مسئلتها لانهما لا يجتمعان معا والا فيتعين عليه كما في خبر كان قوله وهي حجازية اي هذه اللغة وهي اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد الا عن الحجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها فيصح فاللغة الحجازية اذن اعمال ما وحدها دون لا عمل ليس بشروط سيجيء وغير الحجازيين وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقا قوله واذا زيدت ان مع ما هذه شروط عملها عمل ليس احدها ان لا يليها ان كقوله وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا لعلمنا ان الاصل فيها ان لا تعمل كما في لغة بني تميم اذ قياس العوامل ان تختص بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم او الفعل لتكون متمكنة بثبوتها في مراكزها وما مشتركة بين الاسم والفعل واما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها لليس لان معناهما سواء في الحقيقة كما ذكرنا في باب الاستثناء وعند النحاة ان ما وليس كلاهما لنفي الحال والحق انهما لمطلق النفي كما يجيء في الافعال الناقصة فلما كان قياس اعمالها ضعيفا انعزلت لادنى عارض عن ذلك مجيء ان بعدها وانما عزلتها لانها وان كانت زائدة لكنها تشابه ان النافية لفظا فكانها النافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصارت كالا الناقضة لنفيها في نحو ما زيد الا منطلق ويجوز ان يقال انما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف وقد جاءت ان بعدها غير كافة شذوذا وهو عند المبرد قياس انشد ابو علي بني غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن انتم الخزف وان العاملة عند الكوفيين نافية لا زائدة كما زعم بعضهم يقولون هي نافية زيدت لتاكيد نفي ما والا فان النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب والمعنى في قوله وما ان طبنا من نفي ورد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما كما في نحو ان زيدا للقائم واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع اسمع ان في كليهما معنى التحقيق وفي الا افتح ان في الا معنى التحقيق فلان قد يشوبهما معنيان آخران وهما التقريب والتوقع فلم يتمحض للتحقيق

وكذا في الا لمعنى الايجاب ايضا وانشد الفراء الا اعواذي ما ان لا ابينها بالجمع بين ثلث احرف نافية والرواية لا بيانا بينها ومما يعزلها عن العمل انتقاض نفيها لان عملها انما كان لاجل النفي الذي به شابهت ليس فكيف تعمل مع زوال المشابهة ونقل عن يونس انه يجيز اعمالها مع انتقاض نفيها بالا وانشد وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا واجيب بان المضاف محذوف في الاول اي دوران منجنون وكذا معذبا مصدر كقوله تعالى ومزقناهم كل ممزق فيكون مثل قولك ما زيد الا سيرا على ما مضى في المفعول المطلق ومنها كذلك ان يتقدم نفس الخبر ظرفا كان او غيره نحو ما قائم زيد وما في الدار زيد وذلك لضعفها في العمل فلا يتصرف بان يعمل النصب قبل الرفع كالفعل قال ابن عصفور ومنع العبدي ان يبطل عملها اذا كان الخبر المتقدم ظرفا او جارا ومجرورا لكثرة التوسع فيه كما يعمل ان واخواتها قال ابو علي زعموا ان قوما جوزوا اعمالها متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره قال الربعي الاعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي واما قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله دولتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر فان سيبويه حكى ان بعض الناس ينصبون مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل الخبر محذوف اي اذ ما في الدنيا بشر ومثلهم حال من بشر تقدم عليه وجوز الكوفيون انتصابه على الظرف اي في مثل حالهم وفي مثل مكانهم من الرفعة ويروى ما مسيئا من اعتب قالوا ومنه قوله لو انك يا حسين خلقت حرا وما بالحر انت ولا الخليق وقيل على جواز تقديم الخبر المنصوب اذ الباء لا تدخل الا على الخبر المنصوب دون المرفوع وعلى هذا بنى ابو علي والزمخشري امتناع دخولها على خبر ما التميمية واجازه الاخفش وهو الوجه لانها تدخل بعد ما المكفوفة بان اتفاقا نحو ان زيد بقائم قال لعمرك ما ان ابو مالك بواه ولا بضعيف قواه ومنع ابو علي والاخفش دخولها على خبرها المتقدم خلافا للربعي والبيت المذكور شاهد له ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس عند انتقاض النفي بالا وذلك لان الباء لتاكيد النفي فلا تدخل بعد الانتقاض وقد تدخل هذه الباء على خبر مبتدء بعد هل نحو هل زيد بخارج وفي الخبر المنفي في باب ظن نحو ما ظننته بخارج وقد تزاد في خبر لا التبرئة لجر نحو بعده النار وقيل هي بمعنى في وربما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد براكب وفي خبر ان الاسمية بعد ما رايت منفيا كقوله تعالى اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وقد تزاد بعد ليت قال تمنت على لسان لو ان مني فليت بانه في بحوت عظم ومما يبطل عملها ان يتقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين وقال الكوفيون الاسمان بعدها مبتدء وخبر وانتصاب الثاني بنزع الخافض اعني الباء وليس بشيء لان الباء زائدة فاذا لم يثبت لم يحكم بكونها محذوفة وايضا ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار

وَوُصُول الفعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا وذلك لان المنصوب ليس نزع الخافض بل انما نصب هو الفعل وشبهه بتنصيب المجرور لا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا حكم الجار ظهر عمله لا محالة لا يحتمل اما ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا لئن بقياس الا في انّ وانّ ولجاز الاخفش حذف الجر باء اسمها انهما اي هذا ايضا بيدل موجب نحو ما قائما الا زيد وليس بشيء لما ذكرنا ان المستثنى في المفرغ قائم مقام المبتدئ الذي يدل فيكون قد عمل ما على هذا في الاسم مع تاخره عن الخبر وانتقاض النفي واحدهما مبطل لعملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان يؤتى ما الا زيد قائما لتقدم المستثنى المفرغ على الحكم وايضا لا يعمل ما مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف ومع انتقاض النفي قوله وان عطف عليه اي على خبرهما سواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزايدة قوله موجب واذا عطف عليه بل او لكن لانهما للاثبات بعد النفي كما يجي في باب حروف العطف قوله فالرفع اي الرفع واجب وذلك لزوال علة العمل وهي النفي وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستثناء فلا نعيده وقال عبد القاهر هو خبر مبتدء محذوف اي ما زيد قائما لكن هو قاعد وعلى ليس هذا عنده مما نحن فيه اي من باب عطف المفرد على المفرد ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطفه عنده على الخبر وجوه اذ يلزم النصب عنده فهو على هذا من باب القطع كما يجي في باب العطف وقال ابن جعفر هو عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبرهما عند ما يعزل عن العمل فتوهموا ان الاول مرفوع وهذا كتوهم الجر في نحو قوله مشائم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها وليس ما ذهب اليه شيء ... ليس بمطرد ولا في سعة الكلام واذا عطف على خبرها او خبر ليس المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد ... في المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل قال معاوي اننا بشر فاسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا او يجوز الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدء محذوف اي ولا هو قاعد ... وقد يجر العطف على خبرهما المنصوب الفصيح الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعدا ولا قاعد وذلك بتوهم الباء لكثرة دخولها على خبرها وذلك كما في قوله مشائم ليسوا مصلحين البيت اما في غير خبرها نحو هل زيد خارج او داخل بالجر فضعيف نادر لانه لا يكثر الباء في شيء حتى يكون المعدوم كالثابت وقد يقال هذه المصادر في المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل على توهم اضافته اليه نحو زيد ضارب عمرو وابو بكر وان عطف ... وما المنصوب وصفا منفيا مرفوعا به ما هو من سبب اسمها نحو ما زيد قائما ولا قاعدا غلامه ... ذلك الوصف وجه آخر وهو ان يرفعه على عطف جملة ابتدائية متقدمة الخبر على الجملة التي هي ما زيد قائما فيكون عطف اسمية على اسمية ويجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قائما ولا قاعدا غلامه فيكون عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون المعطوف عليه ههنا ماضيا لان ما كان

لنفي الماضي ومضمون المعطوف حالا لانه ليس مبنيا على ما كان بل هو كقولك غلامه قاعد فظاهر الحال واما في ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت الوصف الذي بعد حرف العطف او نصبته لان ما وليس للنفي المطلق وظاهرها الحال وتقول على هذا ما كان زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد فاذا نصبت فالقيام والقعود منتفيان في الماضي واذا رفعت فالقيام منتف في الماضي والقعود في الحال واما في ما زيد او ليس زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد فالجملتان حاليتان رفعت قاعدا او نصبته لما ذكرنا فنصب قاعدا في المواضع الثلثة اعني مع ما كان وليس وما على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ورفعه على عطف الجملة على ما كان زيد قائما وليس زيد قائما وما زيد قائما ويجوز في ما زيد قائما ابوه ولا في ليس اذ لا يبطل عملها بتقديم خبرهما على اسمهما بل يجب ان يكون ذلك فيهما على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز في نصب قاعدا في ليس زيد قائما ولا قاعدا ابوه ان يكون لاجل عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ويجوز هذا الوجه في ما زيد قائما ولا قاعدا ابوه من يكون لاجل عطف الخبر على الخبر وابوه فاعل ويجوز هذا الوجه في ما زيد قائما ولا قاعدا ابوه وان يكون لكونه خبرا مقدما على الاسم ولا يجوز هذا الوجه في ما ويجوز في هذه المسئلة جر المعطوف عليه ويكون عطفا للمفرد على المفرد ولو جعلنا على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز في ليس على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين على ما سيجي من مذهب الاخفش وجاز في ما على تقدير جواز دخول الباء على خبرها المتقدم وكذا الكلام في الباء وهذه المسئلة في قائما نحو ليس زيدا وما زيد بقايم ولا قاعدا ابوه جاز لك في قاعدا الرفع والنصب والجر على الوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان السبب المذكور اعني ابوه اسما مكررا فقلت ما زيد بقايم ولا قاعد زيد فالرفع اجود من النصب والجر لان الكلام مع الرفع جملتان ومع النصب والجر جملة واحدة وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيف غير كثير نحو زيد ضربت زيدا على اقامة الظاهر مقام الضمير لان المضمر اخف الا ان يكون في موضع التفخيم نحو قوله تعالى القارعة ما القارعة واما في الجملتين فكثير وان اتصلتا كقوله تعالى لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وان جعلت موضع السبب اسما بلا ضمير يرجع الى الاسم نحو ما زيد قائما عمرو ... وابوه زيد لم يجز لانك لم تحصل في الظاهر ربطا به بخلاف تكرير الاسم في نحو ما زيد ضاربا زيد فان فيه ربطا بتكرار الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه كما ذكرنا ولو قلت ما ابو زينب ذاهبا ولا مقيمة امها ... فالنصب مقيمة لخلوها من المرفوع بعيدها عن العامل الى الاسم اي ابو زينب وان جعلت موضع السبب اجنبيا نحو ما زيد بقائم او قائما ولا قاعد عمرو فليس مع ما نصب قاعد لان عمرا الاجنبي ان كان فاعلا للقاعد على عطف الخبر على الخبر ان يكون للمعطوف حكم حكم المعطوف عليه فيما يجب له وقد وجب في المعطوف عليه ان يكون فيه او في معموله ضمير يرجع الى الاسم ما لكونه مشتقا فكذا يجب في المعطوف الذي هو قاعد ولا ضمير فيه لو رفع عمرو او لا في معموله فاذا لم يجز عطف الجر على الخبر

وقاعدا ابوه بنصب قاعدا ان يكون على عطف الخبر على الاسم والخبر الا انها القدم الخبر بطل عملها ولا يجوز ذلك في ما كان زيد قائما ولا قاعدا ابوه

على توهم الجر في المعطوف

اي ما ابنه قائما الا زيد

كما على زيد قائما

على الجملة
ا يبق الا العطف الجملة فوجب اضمار رفع قاعدا لتقدمه على الاسم او جره ان تجوزنا دخول الباء على خبرما المقدم على الاسم
على ما هو مذهب الربعي هذا في ما واما في ليس فيجوز نصب قاعد على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ويجوز الرفع على
عطف الاسمية على الفعلية ويجوز الجر على ما ذهب اليه الاخفش من تجويز العطف على عاملين مختلفين لانه
لا يشترط في المعطوف عليهما ما يشترط المص من كون الاول مجرورا والثاني منصوبا او مرفوعا كما يجيء في باب
العطف وبعض القدماء منع من نحو ما زيد قائما ولا عمرو ذاهبا وكذا في ليس بناء على ان العطف لا يجوز
الا بتقدير العامل بعد العاطف ولا يجوز وما عمرو ذاهبا ونقض سيبويه عليهم ذلك بجواز ما زيد ولا ابوه ذاهبين
اجماعا والعامل في المعطوف عنده هو العامل في المعطوف عليه لا المقدر كما يجيء في التوابع واجاز المبرد اعمال ان
النافية عمل ليس مستشهدا بقوله ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين وليس بمشهور وجميع النحاة
جوزوا اعمال لا عمل ليس على الشذوذ وفيه النظر الذي تكرر ذكره قال الاندلسي ينبغي في لا العاملة عمل ليس
مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال ما بل هي فيها اولى فانها اضعف من ما قال لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم الا شرطا
الا واحدا وهو كون معمولها نكرة اسما كان او خبرا قال ومن راى اعمال ان عمل ليس يعتبر ايضا هذه الشروط وقد
تلحق التاء فيهما نحو لات فيختص بلفظ الجنس مضافا الى نكرة نحو لات حين مناص وقد تدخل على لفظ هنا اوان واقرهم
ايضا وقال الفراء يكون مع الاوقات كلها وانشد ولات ساعة مندم والتاء في لات للتانيث كما في ربت
وثمت قالوا اما لتانيث الكلمة اي لا او لمبالغة النفي كما في علامة فاذا وليها حين فنصبه اكثر من رفعه
ويكون اسمها محذوفا وحين خبرها اي لات الحين حين مناص وتعمل عمل ليس لمشابهتها لها بكسر التاء
لانها تصير على عدد حروفها ساكنة الوسط ولا يجوز ان يتق باضمار اسمها كما يجيء في نحو عبد الله ليس منطلقا
لان الحرف لا يضمر فيه وان شابه الفعل واذا رفعت حين على قلته فهو اسم والخبر محذوف اي لات حين
مناص حاصلا ولا تستعمل الا محذوفة احد الجزئين هذا قول سيبويه وعند الاخفش ان لات غير عاملة والمنصوب
بعدها بتقدير فعل فمعنى فلات حين مناص اي لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدء محذوف
الخبر وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب وخبر المبتدء لمواضع متعينة وليس هذا منها ولا يمتنع دعوى كون
لا في الرفع قليل تر ونقول يلزم تنكير ما اضيف اليه حين فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في
لا العاملة فان ارتفع فالاسم محذوف اي لات حين حين مناص كما في لا عليك ونقل عن ابي عبيد ان التاء
من تمام حين كما جاء العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم وفيه ضعف لعدم شهرة
تحين في اللغة واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال تاوان ولا تهنا
واما لات اوان بكسر النون فعند الكوفيين لا تعرف فجر كما ذكره السيرافي في غيرهم وليس بشيء الا لو كان الجر

اي اوان قالوا ما لاختصاص الجر ببعض المجرورات نادر ولم يسمع لات حين مناص بجر حين الا شاذا وايضا لو كان جارا
لكان لا بد له من فعل او معناه تتعلق به واوان عند السيرافي والمبرد مبني لكونه مضافا في الاصل الى جملة بمعنى
قوله طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء اي لات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبني اوان على السكون
ثم ابدلت التنوين من المضاف اليه كما في يومئذ فكسر النون لالتقاء الساكنين كما كسر ذال اذا وتقول حذفت
الجملة وبني على الكسر لا على السكون لئلا يلزم اجتماع الساكنين ثم اتى بتنوين العوض ولا يعوض التنوين في المبنيات
من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا يبدل في نحو من قبل وقيل ان اوان مجرور بمن المقدرة بعد لات اي لات من
اوان فكذا يكون ولات حين مناص على القراءة الشاذة كما قالوا الا رجل اي الا من رجل واما لات هنا فهنا
في الاصل للمكان استعير للزمان قال حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار اجنت وهو
مضاف الى الجملة الفعلية وقد يقطع عن الاضافة قال في اثر الاظعان عينك تلمح نعم لات هنا ان قلبك متيح
اي ليس هنا تلمح ورفع ما بعد الا في نحو ليس الطيب الا المسك لغة بني تميم وذلك حملا لليس على ما وقال ابو علي
في ليس ضمير الشان والجملة بعدها خبرها ولا يطرد ذلك العذر لو ورود في كلامهم نحو الطيب ليس المسك والدينار
يشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بالاسناد مسندة اذا لم يثبت قولـــــه

المجرورات

هو ما اشتمل على علم المضاف اليه تبين شرحهما مضى في حد المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى ثلثة الفتح
والكسر والياء قولـــــه والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا او مقدر
مراد ابتنى الا مراد اولا على ان المجرور المشهور بحرف جر ظاهر مضاف اليه وقد سماه سيبويه ايضا مضافا اليه
لكنه خلاف ما هو مشهور الان من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق لفظ المضاف اليه اريد به ما انجر باضافة اسم
اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة واما من حيث اللغة فلا اشكال ان زيدا في مررت بزيد مضاف اليه اذ اضيف
اليه المرور بواسطة حرف الجر وقوله لفظا نحو زيد في مررت بزيد وقوله او تقديرا كما في غلام زيد وخاتم فضة والمقدر
ان انتصاب لفظا وتقديرا على الحال وذو الحال حرف جر وان كان نكرة لاختصاصه بالاضافة والعامل معنى
واسطة اي متوصلا بالحرف ظاهرا او مقدرا وقوله مرادا حال بعد حال اي مقدرا مرادا احترزت به عن
المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد وللقائل ان يقول ان اردت انه غير مراد معنى
لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر والدلالات مقر بتقدير الحرف فيهما وكل مقدر مراد معنى اذ لا معنى له
الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اي ليس في حكم الملفوظ به حيث الجر والمقدر في الاضافة مراد اي عامل وهو
الجار فكانك قلت المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما انكرت من حد المعرب
بانه ما يختلف اخره ويفضي الى الدور كما الزمتهم اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى

بحث المجرورات

يوم ينفع الصادقين صدقهم ونحو ذلك ...

وهو قليل نحو غلام رجل وخاتم فضة ... تعريفها مع ... تخصيصا
مع النكرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف ... الكوفيون ... الثلاثة
الاثواب وشبهه من العدد ...

اذا عرفت حقيقته جر بعد ذلك كما قلت في الفاعل انما اخذه ليعرف فيرفع ثم جعلت في حدك معرفة حقيقته
محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى جره اعلى ما ذكرنا باقيا عليه الجر واعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد
اذ ليس الوجه في قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو هو وكذا في ضارب زيد
لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكنه بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حين نصبه
ايضا فلم يحتج في اضافته اليه لا في حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بل قد يتم اسم الفاعل بحرف جر في بعض
المواضع وان كان من فعل متعد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا وفي العامل في المضاف
اليه خلاف بينهم كما مر في اول الكتاب وفي العامل في المضاف اليه اللفظي اشكال ان قلنا العامل هو الحرف المقدر
اذ لا حرف فيه مقدرا وكذا ان قلنا العامل معنى الاضافة لانا لا نريد بها مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك
لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل مفعول للفعل بل نريد الاضافة التي تكون بسبب حرف الجر وكذا
ان قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو علي في هذا الباب لا يعمل الجر الا لنيابته عن الحرف العامل
فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين
او النون لاجل الاضافة قال جار الله الاضافة مقتضية للجر والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب وهي معنى
العوامل يعني ان العامل ما يتقوم به هذه المعاني المقتضية كما تقدم في اول الكتاب وانما نسب العمل الى ما يتقوم
به المقتضي الى المقتضي فقيل الرافع هو الفعل ولم يقل هو الاسناد عليه لكون المقتضي لخفائه معنويا وما يتقوم
به المقتضي امرا ظاهرا جليا في الاغلب قال المصنف قوله شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها قال في الشرح
الغرض ان يندرج فيه اللفظي والمعنوي ثم ينفصل المعنوي عن اللفظي بقوله بعد فالمعنوية ان يكون المضاف
غير صفة مضافة الى معمولها وفيه نظر لان اللفظي كما ذكرنا كالحسن الوجه وموجب الخدام وضارب زيد ليس
الحرف فيه مقدرا فكيف يندرج في التقدير وانما قال اسما ليخرج المضاف باطرافه اللفظية نحو مررت
بزيد فان المضاف فيه يكون فعلا او بمعنى الفعل قوله مجردا تنوينه اي التنوين او ما قام مقامه من نوني التثنية
والجمع وكذا ليس معنى التنوين والنون تقديرا انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة كما في كم رجل وخمسة
حوائج بيت الله والضارب الرجل وانما حذف التنوين او النون لانهما دليل تمام ما هي فيه كما ذكرنا في
اعراب المثنى والمجموع فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف
او التخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وقد يحذف من المضاف هاء التانيث اذا امن اللبس كقوله
تعالى واقام الصلوة وايتاء الزكوة وقولهم ابو عذرها والقياس على ذلك وقالوا ان الفراء يقيس عليه
قوله وهي معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها الى قوله ضعيف

اعلم انه لم يات بحد المعنوية الا باللفظية فعرف المعنوي بمضادتها اللفظية التي هي كون المضاف صفة مضافة الى
معمولها فقال المعنوية ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد او يكون صفة لكن لا يكون الصفة مضافة الى معمولها
نحو مصارع مصر والله خالق السموات لان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم
المعنوية ثلثة اقسام اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في قوله فيما عدا جنس المضاف ما كناية عن المضاف
اي في مضاف اليه هو غير جنس المضاف وغير ظرف له ويعني بكون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه
على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون نحو بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم
الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا يد في وجه بمعنى اللام وان كان يقال بعض منه ونصف منه وثلث منه لان
من التي يتضمنها الاضافة هي المبينة كما في خاتم حديد واربعة دراهم وشرط من المبينة ان يصح اطلاق المجرور
بها على المبين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واما قولك ثلثة دراهم ورطل زيت فانما كنيت
فيه بالمقدار عن المقدر كما يجيء في باب العدد فالثلثة هي الدراهم والرطل هو الزيت ومن ثم قيل دراهم ثلثة
خل رطل وثوب ذراعان وان كان المقدار في اصل الوضع غير المقدر وبقولنا يصح اطلاقه على غير المضاف
ايضا خرج نحو جميع القوم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد فجميعها اذن بمعنى اللام وكذا سعيد كرز
والجامع
ومسجد الجامع على ما يجيء من التاويل لان الجامع غلب وتخصص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول في العرف وهو لان الثاني
للمسجد لا غير ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول
اللام فقولك طور سيناء ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام في مثله فالاولى اذن ان تقول نحو
ادنى
ضرب اليوم وقتل كربلاء بمعنى اللام كما قال باقي النحاة ولا سبيل لان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى في فاراد
ملابسة واختصاص يكفي في الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملي الخشبة لصاحبه خذ طرفك ونحو كوكب
الخرقاء لسهيل وهي التي يقال لها اضافة لادنى ملابسة فنقول كل ما لم يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف
من الاضافة المحضة فهي بمعنى اللام وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهي بتقدير من ولا ثالث
لهما قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة يعني الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افادت
تعريفا مع المعرفة لان وضعها لنقصان لواحد مما دل عليه المضاف مع الكلام المضاف اليه خصوصيته وانما افادت
تعريفا مع المعرفة لان وضعها المفيد لواحد مما دل عليه المضاف ليست للباقي مثلا اذا قلت غلام زيد
ركب ولزيد غلمان كثيرة فلا بيان يشير به الى غلام من بين غلمانه لخصوصه بزيد اما بكونه اعظم غلمانه
او اشهر بكونه غلاما له او يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة بحيث يصح اطلاق اللفظ اليه
دون سائر الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية هذا اصل وضعها ثم قد يقال جاءني

غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام فى اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا
اشارة الى معين كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وذلك على خلاف وضعه فلا تفطن من اطلاق قولهم فى
مثل غلام زيد انه بمعنى اللام ان معناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين و
معنى غلام زيد الغلام المعين من غلمانه ان كان له غلمان جماعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد قوله
وتخصيصا مع النكرة نحو قولك غلام رجل اذ تخصص عن غلام امرأة قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف
فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك اللفظ نحو قوله علا زيدنا
يوم النقا راس زيدكم بابيض ماضى الشفرتين يمان ولا يجوز اضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر
تنكيرها وعندى انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا فى
باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد الصدق ونحو ذلك وان لم يكن فى الدنيا
الا زيد واحد ومثله قولهم مضر الحمراء وانمار الشاة وزيد الخيل فان الاضافة فيها ليست للاشتراك المتفق هنا
وانما يجرد المضاف فى الاغلب عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة
فيكون تحصيلا للحاصل والغرض من الاضافة الى النكرة تخصيص المضاف وفى المضاف المعرف التخصيص مع زيادة
وهى التعيين واعلم ان بعض الاسماء قد يتوغل فى التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة واضافة
حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبههما وانما لم يتعرف
لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا لغيرك اذ كل ما فى الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة
وكذا مماثلة زيد لا تختص ذاتا لان كل شىء مثلك اخص من غيرك لكن المثلية ايضا يمكن ان تكون من وجوه من الطول
والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى قال ابن السرى اذا اضفت غير الى معرف
له ضد واحد تعرف غير لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون وعليك غير السكون فلذلك كان قوله تعالى
غير المغضوب عليهم صفة الذين انعمت عليهم اذ ليس لمن رضى الله عنهم ضد غير المغضوب عليهم فتعرف غير
المغضوب عليهم لتخصيصها بالمرضى عنهم وكذا اذا اشتهر بمماثلتك فى شىء من الاشياء كالعلم والشجاعة ونحو
ذلك فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذى يماثلك فى الشىء الفلانى والمعرفة والنكرة بمعانيهما فكل شىء خلص
لك بعينه من سائر امته فهو معرفة وقدح ابن السراج فى قوله هذا بقوله تعالى صالحا غير الذى كنا نعمل لان معنى
غير الذى كنا نعمل الى الصلاح لان عملهم كان فسادا او بقول الشاعر ان قلت خيرا قال شرا غيره والجواب انه
على البدل لا الصفة او محمول على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب فيه التخصيص بالمضاف اليه وقد جاء قليل غير محمول
لما اضيف اليه غير نحو انا زيدا غير ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف فلا تقول انا زيدا

١٣٠٢

مثل ضاربه وانما جاز هذا الحمل غير على لا لانك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد لا يعمل فيما قبلها وذلك
كما تقدم فى باب المنصوب بلا التبرئة من حمل لا على غير والدليل على تآخيهما العطف على غير بتكرير لا كما فى قوله
تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وسمع سيبويه له عشرون مثلها وقاس عليه يونس وغيره من البصريين
من غير سماع عشرون غيرها ومنعها الفراء والسماع لا يرده ولا سيما اذا عضده القياس وكلهم منعوا غيرون
ايما رجل واى رجل لعدم السماع وان لم يمنعه القياس قالوا والفاظ شبيهه تتعرف بالاضافة لانحصار الشبه فى
جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التى فى هذا التركيب كما فى عليم وسميع فمعنى مررت بالرجل شبيهك اى من
يشبهك فى جميع الوجوه وقال ابو سعيد فى مثلك وغيرك وما فى معناهما انها لم تتعرف لكونها بمعنى اسم فاعل
مضاف الى مفعوله اى مماثلك ومشابهك ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق واضافة اسم الفاعل
انما تكون لفظية اذا اردت الحال او الاستقبال فالجواب انها تكون لفظية اذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال او
الاستقبال او الاستمرار كما يجىء بعد والاطلاق يفيد الاستمرار وقالوا فى حسبك وشرعك وكفيك ونهيك
وهداك انها انما لم تتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد يكفيك زيد وكذا اخواته وانما بنى قدك
وقطك وكحسبك وهف حسبك واخواته ويدخل عليهما من نواسخ الابتداء ان فقط كقوله تعالى فان حسبك الله
لانها لا يتغير معنى الكلام ولا يقع اذا جاوزت هذا الموضع الا موقعا يقع وقوع الفعل فيه لا دلالتها على معنى الفعل
وتكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك وكفيك وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشرعك منصوب
ولم يتصرف فى هذه الاسماء الا فى الاعراب فلم تثن ولم تجمع لمشابهة قدك وقطك غير المتصرفين وعلى هذا قالوا
مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين كافيك من رجلين وبرجال كافيك من رجال وبامرأة كافيك من امرأة
اجراء له فى عدم التصرف مجرى قدك وقطك وقد استعمل ناهيك على اصله من التصرف فقيل برجلين ناهيك من
رجلين وبامرأة ناهيتك وكذا سائر تصرفاته وقالوا مررت برجل هدك من رجل وبرجلين هدك من رجلين
وبرجال هدك من رجال وبامرأة هدك ومعنى هدك اى اثقلك وصف محاسنه فاجروه مجرى قدك فى
عدم التصرف لافادته فائدته وربما جاء فعلا متصرفا نحو برجلين هداك وبرجال هدوك وبامرأة هدتك
وبامرأتين هدتاك وبنسوة هددنك ويجوز ان يقع فى حسبك وهدك ونهيك وهداك وشرعك انها لم يتصرف
لكونها فى الاصل مصادر وبعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين قال حاتم اماوى انى رب واحد امه
اخذت بلا قتل عليه ولا اسر وليس العلة فى تنكيرها ما قال بعضهم ان واحد مضاف الى الام والام مضاف الى ضمير
واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعريف الشىء بنفسه وذلك لان الضمير فى مثله لا يعود الى المضاف الاول بل
الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فانها عائد الى رجل وكذا فى قوله رب

واحدا امه اي رب رجل واحد امه وسيجيء في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة كقولك
رب شاة وسخلتها فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة يتعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد امه
وكذا ان كان نكرة مختصة بشيء نحو رايت رجلا هو واحد امه وكذا ينبغي ان يكون قولك عبد بطنه وربيس
قبيلته وابن امه ونادرة دهره ونحو ذلك واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذي للمانع فيه من التعريف
لنيته الانفصال نحو جاءني غلام زيد ظريف اي غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام كقوله ولقد امر
على اللئيم يسبني وقد يكتسي المضاف التانيث من المضاف اليه ان جاز الاستغناء في الكلام الذي هو فيه
عنه بالمضاف اليه نقال سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان نقال سقطت اصابعه بمعناه قال لما اتى خبر الا
لزبير تواضعت سورة المدينة والجبال الخشع اذ يصح ان نقول تواضعت المدينة قال اذا بعض السنين عرقتنا
كفى الايتام فقد ابي اليتيم وقال مر الليالي اسرعت في نقضي اخذن بعضي وتركن بعضي اذ يقال السنون تعرقنا
والليالي الخذن ومنه قوله وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا فاكتسى التانيث والجمع
وقد يكتسي المضاف البناء من المضاف اليه كما يجيء في الظروف المبنية قوله شرطها تجريد المضاف من التعريف
قد مر وجهه قوله وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب وشبهه من العدد ضعيف نقل الكوفيون
تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى معدوده نحو الثلثة الاثواب والعشرة والمائة الدرهم والالف الرجل
وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام في المضاف
ضائعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء والفصحاء على غيره قيل وجهه على ضعفه ان المضاف
من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما جيء بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف
من اي جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا مستفادا من غيره ثم اضيف بعد التعريف
لغرض تبيين ان هذا المعرف من قلة التعريفات مستفادا اي نوع هو كما تكلمت ذكرت اولا ان عندي ثلث
مثلا ولم تذكر من اي نوع هي ثم رجعت الى ذكرها فقلت بعت الثلث اي تلك الثلث ثم بينت نوعها فقلت
الثلث الاثواب وهو الوجه لمن قال الثلث اثواب ولذا كان اقبح من الاول لاضافة المعرفة الى النكرة ولا نظير له
لا في المعنوية ولا في اللفظية كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني لانه هو وانما الاضافة لبيان نوعه
لا للتعريف وفي العدد نظر اما اولا فلان المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميز وانما جيء بالعدد لنقص
كمية المميز الا ترى ان المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دلا على المنصوصية بايهما بالعددين وانما الاضافة
وصف للمضاف اليه لا المضاف كقوله تعالى سبع بقرات سمان واما ثانيا فلان ما ذكر حاصل في نحو خاتم فضة
ولم يجئ الخاتم الفضة قوله والاضافة اللفظية ان تكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب

زيد وحسن الوجه ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قوله ان تكون صفة اي تكون المضاف صفة احترازا عن نحو غلام
زيد وباب ساج قوله مضافة الى معمولها اي الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا الى
معمولها نحو مصابيح مصر وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفات مضافة الى معمولها فاضافتها
محضة قال المص وعن ذلك مالك يوم الدين على الصحيح فهذا منه عجيب وقد كان يوم الدين اما ان يكون بمعنى
في كما يجيء المص في ضرب اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا فيه من حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو
صفة مضافة الى معمولها ليس كضرب اليوم لانه وان كان متعلقا الى معموله لكنه ليس بصيغة فاضافته حقيقية
واما ان يكون مما كان مفعولا فيه فاتسع فيه فالحق بالمفعول به كما يجيء ايضا في نحو يا سارق الليلة اهل
الدار فهو ايضا معمول الصفة فيكون الاضافة غير محضة قال رب ابن عم سليمى مشمعل طباخ ساعات
الكرى زاد الكسل ولعل المص جعل مالك يوم الدين بتقدير اللام كبهذا يخ نمير قدنا اقالوا من ذكر مالك يوم الدين
لكن ذلك مخالف للاطلاق قوله قيل ولا يعني في ظرفه والوجه في تعريف مالك يوم الدين حتى وقع صفة الله
انه بمعنى اللام نحو قتيل كربلاء او انه بمعنى الماضي كما قال مالك يوم الدين اي امر يوم الدين فيكون كخالق السموات
وايراده ماضيا على طرد قوله تعالى وسيق الذين ونادى اصحاب النار لكونه من الامر المحتوم فكانه وقع ومضى
قيل مالك يوم الدين نكرة جرت على انه على وجه البدل نحو الانبات الاولى والمتفق عليه من اللفظية ثلثة اشياء اسم
الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله كما يجيء واسم المفعول المضاف الى مفعوله اسم يسم فاعلا والمنصوب
والصفة المشبهة المضافة الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما يجيء في بابها انشاء الله
تعالى والمختلف فيه هل هو لفظي او معنوي ثلثة اشياء اضافة ما ظاهره موصوف مضاف الى صفته وما ظاهره
صفة مضافة الى موصوفها واضافة افعل التفضيل بمعنى من وسيجيء بيانها بعون الله اما اضافة اسم الفاعل
والمفعول اضافة لفظية فيقول كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبني على كونها عاملة في محل المضاف اليه
اما رفعا او نصبا وذلك لانه اذا كان كذا فالذي هو مجرور في اللفظ ليس مجرورا في الحقيقة والتنوين المحذوف
في اللفظ مقدر منوي فيكون الاضافة كلا اضافة ومعنى المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان يكون صفة مشبهة
او اسم فاعل او اسم مفعول او افعل التفضيل اما افعل التفضيل فسيجيء حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهي ابدا جارية الفعل
ماضا فتها ابدا لفظية واما اسماء الفاعل والمفعول فعملها في مرفوع هو سببيهما مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي
او بمعنى الحال او الاستقبال او لم يكونا لاحد الازمنة الثلثة بل يكونا للاطلاق فليستعمل منه للاستمرار نحو زيد
ضامر بطنه ومسود وجهه وموعوب جنانه وذلك لان ادنى مشابهة للفعل تكفي في العمل في الفاعل لشدة اختصاصه
المرفوع بالفعل خاصة اذا كان سببا الا ترى الى رفع الظرف له المنسوب في نحو زيد في الدار ابوه على مذهب

ابي علي ونحو مررت برجل نصري جماره وكتاب رجل خز صفه سرجه واذا كان كذا فاضافتهما الى سببه هو فاعلهما معنى
لفظية دائما هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فان المضاف في الحقيقة نعت المضاف اليه الا ترى انك
اذا قلت زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قايم وكذا مؤدب الخدام وحسن الوجه والنعت هو المعين للموصوف المخصص
له لا المتعين منه المتخصص فلم يكن تعين هذه الثلثة مما اضيفت اليه ولا تخصصها بخلاف خاتم فضة وغلام زيد
فان المضاف اليه في الحقيقة هنا صفة المضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد ويعمل ايضا اسما الفاعل
والمفعول الرفع في غير السبب بمعنى الاطلاق كانا او بمعنى احد الازمنة الثلثة نحو مررت برجل قايم في داره
عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا ايضا فان الى مثل هذا المرفوع اذا اضمر فيه يصح انتقاله الى الصفة وارتفاعه
بها فيبقى بلا مرفوع في اللفظ ولا يجوز ذلك لقوة شبههما بالفعل كما سيجي وكذا يعملان في الظروف والجار والمجرور
مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة الفعل مررت برجل ضارب في الدار ومضروب اولا من امس بالسوط
وكذا ينبغي ان يكون الحال لمشابهته للظرف وكذا المفعول المطلق لانه ليس باجنبي واما عمل اسم الفاعل في
المفعول في المفعول به وغيره من المعمولات الفعلية فيحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابهتهما للفعل
وزنا ويحصل هذا الشرط اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار لانهما اذن
يشابهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي
اما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهر واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جارية
اذا قصدوا معنى الاستمرار بان يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته للاسم الذي اصل وضعه الاطلاق كقولك
زيد يؤمن بالله وعمرو يسخى بموجوده اي هذه عادته فاذا ثبت ان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبي
اذا كانا باحد هذه المعاني الثلث فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبي لفظية لانه اجنبي في العمل كما تقدم
ولما كانت للاستمرار لا لاحد الازمنة عملت نحو انه لمنحار بوائكها وضروب بنصل السيف سوق
سمانها واسم الفاعل واسم المفعول ايضا فان مع طلبهما الا ان الفاعل والمفعول به والمفعول ثمرة
طلبهما لها دون معمولهما وقد جا في بعض الاسماء عاملا كاسم الفاعل المستمر فكان اضافته لفظية كقوله
كليم قيد الاوابد هيكل اي مقيد الاوابد ومنه قولهم هو ناقة ... فيهما كقولهم يا سارق الليلة
اهل الدار واما اذا كانا بمعنى الماضي فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضي فلم يعملا عمله الا عند الكسائي فانه
عنده يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على انها بمعنى الماضي محضة قوله تعالى الحمد لله فاطر السموات
والارض جاعل الملائكة رسلا فعرف فاطر وجاعل صفتين للمعرفة هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلانه
ملابسة المضاف للمضاف اليه قد حصلت في الماضي واشتهرت في نحو ضارب ... فيهما ان تخصص

المضاف به كتخصص الغلام بزيد في غلام زيد حين اشتهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل لم يقع
فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او يتخصص واسم الفاعل او المفعول
المستمر يصح ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لا يكون كذلك وذلك لانه ان كان بمعنى المضارع الان الاستمرار ملابسة
المضاف للمضاف اليه ليصح تعينه به او تخصصه ولا سيما اذا كان معنى الاستمرار الذي في الفاعل عرضيا فان
وصف على الحدوث قال سيبويه يقول مررت بعبد الله ضاربك كما تقول مررت بعبد الله صاحبك اي المعروف بضربك كما تقول
بزيد شبهك اي المعروف بشبهك فاذا قصدت هذا المعنى لم يعمل الفاعل في محل المجرور به نصبا كما في صاحبك وان
كان اصله اسم فاعل من صحبك يصحب فحمل تقديره كانه جامد قال الله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب
وقابل التوب ومثال اسم المفعول المضاف الى الاجنبي اي المنصوب قولك زيد معطى الدار اي يعطي الدار وعمرو مكسو الجبة
اي يكسى الجبة وحاله كحال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كما مر واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله
محضة وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل
الا بتقدير ان المصدرية مع ضميمة وهي بخلاف الصفة فانها تودي معنى الفعل بلا ضميمة تقول اعجبني ضرب زيد عمرا اي ان
ضرب زيد وتقول زيد ضارب عمرو اي يضرب فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهر او مضمر بخلاف
المصدر كقوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فانه مجرد عن المرفوع وكذا اعجبني ضرب فانه مجرد عن المرفوع والمنصوب
فلما كانت الصفة اقوى شبها بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل وكان تقدير الانفصال فيها اظهر ثم كان اضافتها
الى معمولها لفظية واضافة المصدر الى معموله محضة فيختص المصدر او يتعرف بنسبته الى فاعله او مفعوله لاشتهاره
بذلك كاختصاص الغلام برجل وتعرفه بزيد فان قلت فمقتضى ما ذكرت ان يكون عمل الصفة اولى من عمل المصدر
والامر بالعكس وذلك كان المصدر اولى في عمله لا يحتاج الى شرط بخلاف الصفة فانها يحتاج الى الاعتماد واسم الفاعل
والمفعول يحتاجان الى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سيأتي في ابوابها قلت الامر كذلك الا ان المصدر المتعدي
اطلب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة لانه يطلبهما لكونهما من ضروريات عقلا ولفظا فبعد حصولهما له يكفيه
للعمل فيهما ادنى مشابهة للفعل واسما الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما
لهما يحتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل وشروط حتى يعملا عمل الفعل فالحاصل ان طلب المصدر للفاعل والمفعول له
قوي لكونه كذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه بمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا كان المصدر المضاف
الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر المعمل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول ضعيف لكونه بتضمن المصدر
وعملها فيهما قوي لكونه بمشابهة قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اذا جردتها في اللفظ عن فاعلها فلا بد من ضمير فيها
قايم مقام الفاعل ... ولم يكن في الحقيقة فاعلا كقايم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى في العمل

من المصدر كان اضافتها بتقدير الانفصال اولى من اضافة المصدر لان الانفصال الاضافة مبني على العمل كما ذكرنا
لا على طلب الفاعل والمفعول قوله ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهتها للفعل قوية فكان
اعمالها عمل الفعل اولى الا انه يطلب التخفيف اللفظي والتخفيف في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى
الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطي الاجرة وضاربا
عمرو ومكسو الفرا واما في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى السببيين والصفة المشبهة فقد يكون في المضاف
والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين
وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائم غلامه ومؤدب خدامه
وحسن وجهه عند من جوز ذلك كما سيجيء في بابها وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمؤدب
الخدام والحسن الوجه فان قلت كيف ادعيت انها لم تفد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذي
في ضارب زيد لا ينقص عما في غلام رجل ان لم يزد عليه قلنا التخصيص يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان
حاصلا الضارب من زيد حين كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت في التخصيص بين نصبه وجره ومقصودنا ان
الاضافة غير مخصصة ولا معرفة قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه اي من جهة انها لم تفد تعريفا
بل افادت تخفيفا فمن جهة انها لم تفد تعريفا جازت هذه المسئلة وامتنع بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا
لم يجز الاولى للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجازت الثانية لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة ومن جهة انها تفيد
تخفيفا جاز الضاربا زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوين
في الاسم سقط للالف واللام لا للاضافة قال المص اجاز الفراء نحو الضارب زيد اما لانه توهم ان لام التعريف
دخلها بعد الحكم باضافتها لحصول التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسه
على الضارب الرجل والضاربك فان جاز الاضافة فيهما مع عدم التخفيف فليجز فيه ايضا قال وكلا الامرين
غير مستقيم اما قوله لان لام التعريف دخلها بعد الحكم باضافتها فانه وهم بالغيب ومن اين له ذلك ولا
لا يحكم الا بالظاهر فانه وان امكن ما قال الا انا نرى اللام سابقة حسا على الاضافة والاضافة في الظاهر انما
بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين الى الاضافة بلا دليل قاطع والظاهر
واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة
الظاهر انه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشبه به وهو الحسن الوجه والرفع فيه هو المختار وذلك لانك لو رفعت
الوجه خلت الصفة عن الضمير وهو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبهة واما النصب ففيه تشبيه بالجر وذلك
انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن الوجه بالرفع لقصد التخفيف حذفوا الضمير واستتر في الصفة وجيء باللام في

المضاف اليه ليقرب الوجه باللام كما كان معرفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل من الضمير في مثل هذا المقام
مطردا وفي غيره ايضا عند الكوفيين كما في قول الحماسي لحاف الضيف والبرد برده والاولى انه يقوم مقامه فيما
لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور واما في الصلة والصفة اذا كانت جملة وغير ذلك مما يشترط فيه ضمير
فلا فلما جيء باللام مع قصد الاضافة نصبوا اولا ما قصد واجعله مضافا اليه تشبيها للفاعل بالمفعول
فقيل الحسن الوجه كما في الضارب الرجل ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة الوصف
الى موصوفه اذ الرافع من الصفات نعت للمرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب الا ترى انك في نحو زيد ضارب
غلامه عمرا الضارب هو الغلام دون عمرو وهم يراعون في الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة فكما لا تجوز
في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح كما يجيء لم يجوزوا في اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعها فجعلوا المرفوع
في صورة المنصوب حتى لا يكون كانك اضفت الوصف الى موصوفها فتبين من هذا التطويل ان المختار في الحسن
الوجه جر الوجه وان نصبه يشبه الرفع بالمفعول في نحو الضارب الرجل وان التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير
واستتاره ثم نقول كما شبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل مع ان حقه الرفع فيصح اضافة الصفة
اليه كما تقدم شبه الضارب الرجل على سبيل التعارض في الجر بالحسن الوجه مع ان حقه الرفع ليصح اضافة
الصفة اليه على ما تقدم شبه الضارب الرجل على سبيل التقاص في الجر بالحسن الوجه مع ان حقه النصب
وليس للفراء ان يقول فلم شبه الضارب زيد بالحسن الوجه وذلك لان الحسن الوجه لا يجوز لما ذكرنا ان
اللفظية مجراه مجرى المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك لا يجوز ذلك في اللفظية ونسب
ابن مالك الى الفراء انه يجوز اضافة نحو الضارب الى المعرفة من العلم وغيره اما الى المنكر فلا فعلى هذا له ان يقول
الضارب زيد يشابه الحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معرفا وان اختلف التعريفان والظاهر
ان الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر كما نقل عنه السيرافي فانه قال الفراء يجيز هذا الضارب زيد وهذا
الضارب رجل ويزعم ان تاويله هذا الذي هو ضارب رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل زيد وهذا الموصا ربه
فيجعل ما بعد الالف واللام جملة اسمية في التقدير ولا يجب كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور
عند النحاة قال السيرافي هذا قول فاسد قال وعليه هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجهه
وهذا الغلام زيد اي هذا الذي هو غلام زيد قال المص واما قياسه على الضاربك فلا يجوز وذلك لان في
الضاربك قولين كما يجيء بقريب احدهما انه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس
الفراء عليه من غير اصل والثاني انه مضاف الا انه حمل في صحة الاضافة وان لم يحصل بها تخفيف
على ضاربك فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف وانما قلنا ان اضافة ضاربك للتخفيف لانها لو كانت

لاجله لم يلزم لان الاضافة المقتضية للتخفيف لا يلزم الكلية كما في ضارب زيد وضارب زيدا والا لزم نحو
ضاربك الاضافة لان في آخره اما تنوينا او نونا وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم الاولى فلو
لم يجز ولزم نصف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما التزموا الاضافة في ضاربك
من غير نظر الى التخفيف حمل الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف لانهما باب واحد لا فرق بينهما الا اللام
هذا زبدة كلام المص وفيه نظر وذلك لان للقارئ ان يقول اذا جاز حمل ذي اللام في الضاربك في وجوب الاضافة
على المجرد منها لعلة في المجرد دون ذي اللام وهي حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد فهلا جاز
حمل ذي اللام في الضارب زيد على المجرد منها وهو ضارب زيد في صحة الاضافة لعلة حاصلة في المجرد دون
ذي اللام وهو حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد هذا وينبغي ان يعرف حال اضافة اسم الفاعل
والمفعول المجرد عن اللام ومعها وكذا حال الصفة المشبهة فاعلم اولا ان اسمي الفاعل والمفعول المضافين
الغير المشبهين بما في حكم الصفة المشبهة كما يجيء واما اسما الفاعل والمفعول المضافان الى الاجنبي المنصوب بهما
فنقول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما اما ان يلي معموله الظاهر او ضميرا فالظ
ان ولي المجرد جاز اضافته ولم يجب نحو ضارب زيد وان ولي المقرون باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون
بها مثنى او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف النونين مثل الضاربا زيد والضاربو زيد وكذا
يجوز اذا كان المفعول به معرفا باللام وان كان الوصف المقرون خاليا من نوني المثنى والمجموع نحو الضارب
الرجل والضارب الرجل لمشابهته للحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها وهو جائز نحو الضارب
وجه فرس غلام اخي الرجل قال ابن مالك او مضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه وذلك
لاجري ضمير المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضاربه على الاضافة
اذا عاد الضمير على ذي اللام ومذهبه ان الضاربه ليس بمضاف بل قد يجعل غير المعرف باللام في التابع
مثل المعرف باللام كما في قوله الواهب المائة الهجان وعبدها لانه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع كما يجيء
عن قريب وان ولي المقترن باللام المجرد عن التنوين غير ما ذكرنا من المقارنات ثم اضافته اليه خلافا للفراء
كما مر وان ولي المجرد عن اللام او المقرون بها ضمير فحذف النون والتنوين فيهما واجب على الصحيح المشهور
وحكي بعضهم جواز ضاربنك وضاربنه وذلك شاذ انفرد وقيل الرواية يجلي لا ضامني بما نشد
ايقرهم الفاعلون الخير والامرونه اذا ما خشوا من محدث الامر معظما قال سيبويه البيت مصنوع وانشد
ايضا ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعا وايدي المعتفين رواهقه قال سيبويه هذا الضرورة الشعر
جعل الهاء كناية وقال المبرد الهاء في الروية ومحتضرونه للسكت لم يحذفها اجراء للوصل مجرى الوقف هولها

والضارب الرجل

تشبيها لها بها الضمير لما بينهما من الاتصال ثم ان الضمير بعد المجرد في موضع الجر بالاضافة الا عند الاخفش وهشام
فانه عندهما في موضع النصب لكونه مفعولا وحذف النون والتنوين وليس عندهما للاضافة بل للتعاقب بينهما
وهو الضمير المتصل على ما مر واما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى او بالواو والنون
فهو منصوب نحو الضاربه لا عتباره المضمر بالمظهر فالضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب
ويحتمل عنده بعد المثنى والجمع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا كما في قوله الحافظو عورة
العشيرة بالنصب وقال الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد ذي اللام مفردا كان او مثنى
او مجموعا مجرور بالاضافة فهذا كلام فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف فسيبويه
يجيز فيه ما لا يجوز في المتبوع فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على ان يكون زيد
عطف بيان وهو في الحقيقة البدل على ما يأتي في بابه فان قدرت البدل قائما مقام المبدل منه لم يجز وكذا ان
لم يقدره كذلك جاز كما ذكر في باب المنادى في نحو يا غلام زيد ويا غلام زيد وزيدا وقال المبرد التابع مجرور ذي
اللام الا ما يكن وقوعه موقع متبوعه فنشد انا ابن التارك البكري بشر ابنصب بشر الا غير حملا على محل
البكري وقال قد يعطف على مجرور ذي اللام ما يكون في قوة ما يمكن فيه الالف واللام الواهب المائة الهجان
وعبدها تقديره وعبد المائة قال واما اذا عطفت عليه نحو زيدا وغلام زيد فليس فيه الا النصب حملا على
المجرور ومذهب قوي اذ قد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع لان الفتح فيه ليس بنط بل نظر بالقدر الا ترى الى
جواز قولهم يا زيد والحارث ونحو ذلك واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان يكون
مجردة عن اللام او مقرونة بها فان ولي المجرد منها ظاهر سببي مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا
وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر محلى باللام بدونه او ورجاءت اضافتها لكذلك كقولك حسن الوجه وحسن وجه
اي الغلام وحسن وجه الاخ جميل فعله وقد يضاف الى الظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد حسن وجهه وهو
قبيح عند سيبويه الا لضرورة قال اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وكذا ما هو
في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله رحيب قطاب الجيب منها رفيقة بجس الندامى بضه المتجرد اذا خفف التنوين
من رحيب ومثل هذا جائز مطلقا عند الكوفيين وقال المبرد والضمير في مصطلاهما للاعالي لان المعنى كميتا الاعالي
فيكون مثل حسن الوجه الاخ جميل فعله وقد يجيء في باب الصفة المشبهة على استقباحهم بمثل زيد حسن وجهه بالاضافة
والرواية الصحيحة في بيت طرفة رحيب بالتنوين وان ولي المجرد ضمير بارز هو فاعلها وجب اضافتها اليه
نحو زيد حسن الغلام كريمة خلافا للكسائي على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يجوز النصب فيه تشبيها بالمفعول كما
في حسن الوجه ويحذف التنوين للمعاقبة لا للاضافة كما ذكرنا من مذهب الاخفش وهشام في اسم الفاعل

والمجرور وان ولى ذات اللام ظاهر سببي مرفوع بها فان اضفتها اليه وجب ان يكون ذا لام بدرجة او درجات نحو الحسن وجه الغلام اذ لا يجوز الحسن وجه ولا الحسن وجهه كما يجي في باب الصفة المشبهة وجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل وجه غلامه وليس بوجه اذ ليس في الاضافة اذن تخفيف والا يلزم تجويز الحسن الغلام والجميلة ولا يجوز اتفاقا بل القياس جواز اضافة ذا اللام التي فيها نون المثنى او المجموع الى ضمير كان والى المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بخلاف النون كقولك مررت بالرجلين الحسني غلامهما والجميلة وكذا بالرجال الحسني الغلام والجميلي وجهه ويجي في باب الصفة المشبهة لهذه الوجوه مزيد شرح ولا يضاف الصفة الى مرفوع بها في نحو قولك مررت برجل طنت في داره بومتك لئلا يبقى الصفة بغير مرفوع بها في اللفظ كما ذكرنا في اسمي الفاعل والمفعول قوله للانه اي الالانة الناقة والهجان البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك على ما يجي في باب الجمع قوله عبدها اي العبد الذي يرعاها وتمام البيت عوذا يزجي خلفها اطفالها العوذ جمع عائذة وهي الحديثة النتاج وتزجي اي تساق قوله ولا يضاف موصوف الى الصفة ولا صفة الى موصوفها الى اعلم ان الاسمين الجائز اطلاقهما على شيء واحد على ضربين اما ان يكون في احدهما زيادة كالصفة والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص او لا يكون والاول على ضربين اما ان يجوز اضافة احدهما الى الآخر اتفاقا كالمسمى الى الاسم والعام الى الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف على العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الآخر اما ان يحتاج ذلك الى التاويل او لا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التاويل العام غير لفظي الى والاسم اذا اضيف الى الخاص عن كل الدرهم وعين الشيء وطور سيناء ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلدة بغداد ونحو ذلك وانما جاز لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا ينعكس لانه لا يضاف الخاص الى العام المبهم لتحصيل الابهام فلا يقال مثلا زيد نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسي من غيره الابهام والذي يحتاج الى التاويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى اللقب نحو سعيد كرز ونحو ذو وذات مضافين الى المقصود بالتسمية نحو ذا صباح وذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف الى المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم الشيب ولفظ الحي مضافا الى الاسم المقصود بالنسبة نحو قولهم حي زيد واما الاسم المضاف الى اللقب فنقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تاخير اللقب لانه ابين واشهر من الاسم كما في باب العلم وحكي عن الكوفيين انه يجوز نصب اللقب الموخر لهم ان كانا مفردين اقوالهما جاز امثال [illegible] بلقبهم وهي الاكثر في كلام البصريين انك اذا قطعت الثاني رفعا او نصبا وجب اضافة الاول اليه وقد اجاز الزجاج والمبرد الاتباع ايضا على انه عطف بيانه وهذا الكلام نحو جاءني قيس قفة وان كانا مضافين او اولهما

على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او اولهما مضافا دون الاخر وانه

لم يجز الاضافة بل يجب اما القطع لتضمين اللقب مدحا او ذما او الاتباع على ان الثاني عطف بيان لانه اشهر فاذا تقرر ذلك فنقول ان تاويل نحو سعيد كرز ان يراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال مثلا تقول جاءني زيد والمراد به المدلول وكتبت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاءني سعيد كرز اي صاحب هذا اللقب ولا ينعكس التاويل اي لا يقال ان الاول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضرب سعيد كرز وقال سعيد كرز فان قلت كيف لم تقدموا اللقب مضافا الى الاسم او غير مضاف قلت قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاغنى عن الاسم اذا لقب يعين الذات الذي يعينه الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات او يذم فالذات باللقب اشهر منها بالاسم واما ذا او ذات وما يتصرف منهما اذا اضيفت الى المقصود بالنسبة فتاويلها قريب من التاويل المذكور اذ معنى جئت ذا صباح اي وقتا صاحب هذا الاسم اي من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف وكذا جئته ذات يوم اي مدة صاحبة هذا الاسم والاختصاص بعض الازمنة دون البعض الآخر يحتاج الى التاويل واما ذا صبوح وذا غبوق فليس من هذا الباب لان الصبوح والغبوق ليسا زمانين بل ما يشرب فيهما فالمعنى جئت زمانا صاحب هذا الاسم فلو [illegible] المسمى الى الاسم وقوله اليكم ذوي آل النبي تطلعت نوازع من قلبي ظماء والبب اي اصحاب هذا الاسم وكذا ذوو تبوك اي صاحب هذا الاسم كما يجي في باب الجمع واما قولهم آل موسى وآل هارون في السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور المنسوب الى هذا اللفظ كما ان آل موسى بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى واما حي في نحو قولهم هذا حي زيد فتاويله شخص الحي فكانك قلت شخص زيد فهذا من باب اضافة العام الى الخاص وانما ذكر اللفظ حي ببيانا ثم وتاكيدا فمعنى هذا حي زيد اي المشار اليه عينه وذاته لا غيره وانما ذكروا الذات بلفظ الحي لقولهم غلام في باب المبالغة فاذا قلت فعل هو بنفسه وهو حي موجود لانه نسب اليه الفعل وهو معدوم وهذا اخي زيد اي هو هو بعينه حقا فانما لا ريب فيه ثم صار يستعمل في التاكيد بمعنى ذاته وعينه وان كان ميتا قال الا قبح الاله بني زياد وحي ابيهم قبح الحمار وقال يا قرن ابا كي حي خويلد قد كنت خائفة على الاحماق وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ حي وزيادته في مثل هذا الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم في قوله الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر فقد حكم له تراعيه باسم الشيب في مسلم جوانبه من بهره وسلام في قوله لا ينعش الطرف الا ما تحوته داع يناديه باسم الماء مبغوم وبالغاء لفظ المقام في قول الشاعر زعوت به القطا ونفيت عنه مقام الذئب كالرجل اللعين والحق ان الاسم في المواضع المذكورة بمعنى فقوله اسم السلام اي لفظ الدال عليه

وكلمة يعني سلام عليكم فاسم الماء واسم الشيب اي صوت الماء وصوت الشيب الاسم هو اللفظ والصوت
والمسمى هو مدلول اللفظ والمصوت والدليل على ان زيادة الاسم في مثله للتنصيص على ان المراد هو اللفظ
لا المدلول انهم لا يقولون اسم زيد بزيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته الا فيما يتعلق باللفظ
نحو كتابتين وبناديه فاسم السلام من باب عين زيد لان السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم الشيب اي صوت الماء
وصوت الشيب صوتان واما قوله مقام الذئب فهو من باب الكنايات تقول كانك مني بعيد لان بعد
مكانه فقد بعدت مكانه والذي هو فيه والمختلف في جواز اضافة احدهما الى الآخر الموصوف وصفته قال
الكوفيون جوزوا اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس استشهادا للاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربي
وللثاني بنحو جرد قطيفة واخلاق ثياب وقالوا ان الاضافة لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما في
جرد قطيفة او بحذف اللام كمسجد الجامع اذ اصلهما قطيفة جرد والمسجد الجامع فهذه الاضافة ليست كاضافة
الصفة الى معمولها عندهم اذ ذاك للتخصيص والتعريف بخلاف هنا فان الاول هنا هو الثاني من حيث المعنى
لانهما موصوف وصفة فتخصيص الثاني وتعريفه تخصيص الاول وتعريفه واما نحو حسن الوجه فالحسن وان كان
هو الوجه معنى الا انك جعلت الجزء في اللفظ بسبب الضمير المستتر الراجع الى الغير فبعدته في اللفظ عن
المجرور به غاية التبعيد فعلى هذا تقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة والبصريون قالوا لا يجوز اضافة
الصفة الى الموصوف ولا العكس ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة اليه في نحو حسن الوجه
كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شيء واحد فهو اضافة الشيء الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين
لانهم يجوزون اضافة الشيء الى نفسه مع اختلاف اللفظين كما يجيء من مذهب الفراء ولو لم يجوزوه ايضا جاز هنا
لان في احدهما زيادة فائدة كما في نفس زيد قال [illegible] لا يجوز ذلك لان توافق الصفة والموصوف في الاعراب
واجب وليس بشيء لان ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما فلما طلب التخفيف بالاضافة فلا يسلم انه فهو
موضع النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقاء سيف شجاع اي المضاف اليه في الحقيقة هو موصوف هذا
المجرور الا انه حذف واقيم صفته مقامه اي بقلة الحبة الحمقاء وانما نسبوها الى الحمق لانها تنبت في مجاري السيول
ومواطئ الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت هو الجمعة كانه هذا اليوم جامع للناس في مسجده للصلوة
وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى اي اول ساعة بعد الزوال ويجعلون نحو جرد قطيفة بالتأويل
كخاتم فضة لان المعنى جرد اي بال ثم حذف الموصوف واضيف صفته الى جنسها للتبيين اذ الجرد يحتمل
ان يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان خاتم محتملا ان يكون من الفضة ومن غيرها فالاضافة بمعنى من وتحو
عندي ان تكون امثال اضافة الموصوف الى الصفة نحو طور سيناء وكذا باب يجعل الجامع مسجدا مخصوصا



والغربي جانبا مخصوصا فالاولى صلوة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة وهي من الصفات الغالبة ثم يضاف
المسجد والجانب والصلوة والبقلة المحتملة الى هذه المختصة لعادة التخصيص فيكون صلوة الاولى كصلوة
الوتر وبقلة الحمقاء كبقلة الكراث وجانب الغربي كجانب اليمين واما الاسمان اللذان ليس في احدهما زيادة
فائدة كشحط النوى وليث اسد فالفراء يجوز اضافة احدهما الى الآخر للتخفيف قال لان العرب يجيز اضافة
الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله فغلت الجواء باخا الجلد انه سيرضيكما منها سنام وغاربه والنجا
هو الجلد والايضاع ان مثله كثير لا يمكن دفعه كما في نهج البلاغة لنسخ الرجا منهم شفقات رحلهم وقوله
وسكانك الله ولا درجا الدعة ولو قلنا ان بين الاسمين في كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة ومما
اختلف فيه اضافة [illegible] لا على ما تقدم افعل التفضيل فنقول هو في حال الاضافة على ضربين احدهما يراد
به تفضيل صاحبه على كل واحد من امثاله التي دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما لا يراد به ذلك وقد يجيء ذكر
احكامه في بابه والمقصود هنا ان اضافته بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر وابي علي
والجزولي هي غير محضة لكونها بمعنى من والجار والمجرور في محل النصب بانه مفعول افعل كما لو ظهر من فان الجار
في قولك افضل من القوم لابتداء الغاية والجار والمجرور مفعول افضل فافضل في افضل القوم صفة مضافة الى
معمولها الذي هو المجرور بعده فهو كاسم فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب زيد ومعنى من الابتدائية
في نحو افضل من القوم ابتداء زيد في الارتقاء من الزيادة في الفضل من مبدء هو القوم بعد مشاركتهم له
في اصل الفضل الا انه لنقصان درجته في مشابهته اسم الفاعل عن الصفات المشبهة كما يجيء في بابه لا يرفع
فاعلا مظهرا الا بشرائط تأتي في بابه ولا ينصب مفعولا صريحا ولا شبه مفعول فلا تقول احسن الوجه بل يرفع
مضمرا مستترا ويعمل نصبا في محل الجار والمجرور والضعف ونصب التمييز الذي ينصبه الجوامد ايضا كما في عشرون
درهما نحو احسن وجها ودليل تنكيره قول الشاعر [illegible] البرية لا يوجد فيها لما لديه كفاء وقوله ولم ار قوما
مثلنا خير قومهم اقل به منا على قومهم فخرا ومذهب سيبويه ان اضافة افعل التفضيل حقيقية مطلقا وذلك
انه في حال الاضافة على ضربين احدهما ان يكون بعض المضافات كاي فيدخل فيه دخول اي فيما اضيف اليه في
المعنى فيراد ان صاحبه مفضل في المعنى الذي وضع له المصدر المشتق منه على كل واحد مما بقي بعده من اجزاء
المضاف اليه فان زيدا في قولك زيد اظرف الناس مفضل في الظرافة على كل واحد ممن بقي منهم بعده ولا يلزم
انه تفضيل الشيء على نفسه لا لكونه مفضلا على جميع اجزاء المضاف اليه بعد خروج هذا المفضل منه فالاضافة
في هذا المعنى بتقدير اللام كما في قولك بعض القوم وثلثهم وربعهم وجزءهم وواحدهم ولو كان بتقدير من الابتدائية
لجاز زيد افضل من عمرو ولو كان [illegible] من المبنية كما في خاتم فضة لوقع اسم المضاف اليه مطردا على المضاف

بل على ما بقي من المضاف اليه

زيد افضل عمرو كما جاز صح

كما ذكرنا في صدر هذا الباب ولا يقع كما في نحو هذا افضل القوم فلما كان اضافته بهذا المعنى كاضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فيكون محضة بدليل قوله تعالى فتبارك الله احسن الخالقين وقوله افضل البرية خبر مبتدأ محذوف اي هو افضل وضرب قومهم بنصب على المدح وثانيهما ان يكون افعل منفصلا على جميع افراد نوعه مطلقا ثم يضيف بنفسه الى شيء للتخصيص سواء كان ذلك الشيء مشتملا على امثال المفضل نحو زيد افضل اخويه او لم يكن نحو زيد افضل بغداد اي افضل افراد نوع الانسان وله اختصاص ببغداد فالاضافة لاجل التخصيص كما في غلام زيد ومصارع مصر لا لتفضيله على اجزاء المضاف اليه فهذه محضة اتفاقا بمعنى اللام ثم تقول افعل بالمعنى الاول اما ان يضيف الى المعرفة او الى النكرة فان اضيف الى المعرفة لم يجز ان يكون مفرده نحو افضل الرجل وافضل زيد اذ لا يمكن كونه بعض المعرفة لم يجز ان يكون مفرده نحو افضل الرجل وافضل زيد اذ لا يكن قومه بعض المضاف اليه بل اذا ذكرت الواحد من اسماء الاجناس التي تقع لفظ مفردها على القليل والكثير نحو البر في اطيب التمر جاز فالرجل ليس جنسا لهذا المعنى فتقول زيد افضل الرجل اي احدها المفضل على الاخر وافضل الرجال اي احدهم المفضل على كل واحد من الباقين واما اذا اضفته الى النكرة فيجوز اضافته الى الواحد والمثنى والمجموع نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل الرجلين والزيدون افضل رجال فيطابق صاحب افعل والمضاف اليه وان كان صاحبا افعل مثنى او مجموعا قال الله تعالى ولا تكونوا اول كافر به وكم اي ثم لاضافة حكم افعل بمعنى انك اذا اضفت ايا الى المعرفة فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى او مجموعا والعلة في ذلك ان ايا استفهاما كان او شرطا او موصولا موضوع ليكون جزءا من اجزاء معينة بعده مجتمعة منه ومن امثاله وكذا افعل المضاف بالمعنى الاول فقولنا اجزاء من جملة ليخرج نحو القرص افراد البلاغ ويوسف احسن اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزءا من جملة بعده وقولنا معينة ليخرج نحو زيد افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة في كونه افضل من بين جملة غير معينة من عرض الرجال وكذا يخرج نحو اي رجلين زيد واي رجال هو فانه لا يجوز اذ لا فائدة للتعيين وكيف يتعين واحد من جملة غير متعينة وقولنا مجتمعة منه ومن امثاله ليخرج نحو وجه زيد احسنه وتحو قولك اي زيد احسن وجهه او سيعلم بطنه فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله وكذا لا يجوز اي بغداد اطيب اي دورها الا ان يقدر المضاف اي احسن اعضائه واي اعضاء زيد واي دور بغداد فاي موضوع لتعيين بعض من كل معين وافعل بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل معين بعده على سائر ابعاضه فاذا تقرر هذا قلنا لم يجز افضل الرجل واي الرجل هنا لان الرجل ليس كلا يشتمل زيدا وغيره بخلاف قولك البر في اطيب التمر وقولك اي التمر هذا لا يكون التمر جنسا يقع على الكثير وجاء افضل الرجلين

واي الرجلين هذا لا يكون المضاف فيهما بعضا من الجملة المعينة وهي الرجال او هو على كلا التقديرين جملة متعينة وانما جاز اي رجل هو واي رجلين هما واي رجال هم مع ان المجرور في جميعها ليس في اللفظ جملة متعينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس مستغرقا مجتمعا من المسئول ومن امثاله فيكون في الحقيقة جملة معينة منقسمة الى المسئول وامثاله كما شرطنا فمعنى اي رجل اي قسم من اقسام الرجال اذ قسموا رجلا رجلا واي رجلين اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجلين رجلين واي رجال اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسموا رجالا رجالا وكذا في افعل نحو زيد افضل رجل اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدان افضل رجلين اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلين والزيدون افضل رجال اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجالا فافعل سواء اضيف الى المعرفة والنكرة لتفضيل صاحبه على كل ما هو مثل من اجزاء ما بعده افرادا وتثنية وجمعا فلهذا لم يجز الزيدان افضل الرجلين لان الرجلين ليس فيهما اجزاء مثل الزيدين منسبتة بل هو جزء واحد مثل الزيدين وجاء زيد افضل الرجال والزيدان او الزيدون افضل الرجال لان رجالا يصح تقسيمها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين كالزيدين ورجالا رجالا كالزيدين ولا نظر ان صاحب افعل التفضيل مفضل على مجموع اقسام المضاف اليه فنقول في زيد افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل معناه انه افضل من كل رجل هو قسم من اقسام الرجال كما كان في النكرة وكذا اي لتعيين قسم من اقسام المضاف كما كان في النكرة وكذا اي لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اي الرجلين هذان اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منها شيء حتى يتعين احد تلك الاقسام ويجوز اي الرجال هذان او هؤلاء لان الرجال كما قلنا يصح تقسيمها افرادا وتثنية ومجموعا فان قيل كيف جاز التعبير عن استغراق الجنس بآحاد اجزائه في النكرة حتى قلنا افضل الرجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز مثل ذلك في المعرفة قلت لان النكرة لا تختص في اصل وضعها بواحد بعينه فصح ان يعبر بها عن كل واحد على البدل الى ان معنى الجنس محققا بخلاف المعرفة فانها لتخصيص بعض الاجزاء وبعينه فلا يطلق مع ذلك التعيين على غيره اي وافعل ايضا فان الا الى جملة اجزاء كما قلنا ولا يضاف الى ما يكون حكمه بالعطف نحو اي زيد وعمرو ولا زيد افضل زيد وعمرو فان تكرر المجرور بالعطف فيهما فلا اصل تكرر المسئول عنه في اي والمفضل في افعل نحو اي زيد وعمرو وهذا افضل رجل وامرأة واي رجل وامرأة هذا واهذه ولنا في ايهم الى واحد المراد ابنا الكلام قصدنا التنبيه على ان المراد المتكلم والمخاطب الخ كما في لا يلي عليه الضمير في اسما فيهما بالظاهر فوجب اعادة اي رعاية لحق العطف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير المجرور ولا يعطف الضمير المجرور على شيء الا باعادة الجار فتكرير اي للمحافظة على اللفظ لا المعنى كما في

قولك بيني وبينك ٢ انه مثل هذا لا يكون الا في ضرورة الشعر قال فاني ما وال كان شرا تغشى الى المقام لا اباها وجاء في الضرورة اظلي واطليه واي معرب مع ان فيهما معنى الشرط والاستفهام وهو موصول للزومهما الاضافة المرجحة لجانب الاسمية المقتضية للاعراب فلا يحذف المضاف اليه الا مع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى اي اي اسم . ويجرد بينهما من التاء مضافا الى مونث افصح من لحاق التاء كما يجيء في الموصول قال الله تعالى باي ارض تموت قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم اي لا يقال نحو كل الجمع ولا جميع الكل فانهما متماثلان في العموم قوله كليث واسد وحبس ومنع مثالان للخصوص الاول عين والثاني معنى قوله عين الشيء يريد بالعين شيئا معينا كزيد وعمرو كما تقول عين زيد والا فالشيء اعم من المعين وتداخل المص ببعض احكام الاضافة فلا باس ان نذكرها احدها حذف المضاف اذا امن اللبس وجاء الحذف في الشعر مع اللبس قال فهل لكم فيما الي فانني طبيب بما اعيى النطاسي حذيما اي ابن حذيم فحذف الاول والاشهر قيام المضاف اليه في الاعراب كقوله تعالى واسئل القرية وقد ينزل بعد سيبويه على اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى مثله كما في المثل ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء شحمة قالوا ولو لم يقدر ههنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدر مضافا فتقول ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا اخيه وما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اي ولا مثل اخيه ولا مثل ابيك قالوا ويجب اضمار المضاف ههنا فيكون مما حذف المضاف فيه وابقي المضاف اليه على اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا يقول ذلك وايضا لو كان معطوفا عليه لكان قد فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالجزء باجنبي ولا يجوز كما يجيء في باب العطف ولو كان ابيك في المسألة الثانية عطفا على اخيك لم تقل يقولان بل يقول وايضا لو لم يقدر المضاف في المسألتين لكان الداخل عليه لا المزيدة معطوفا على غير ما نسب اليه الحكم المنفي ولا يجوز لانك تقول ما جاءني زيد لا عمرو ولا يجوز ما جاءني غلام زيد ولا عمرو اذا لم يكن منفيا عن زيد بل عن غلامه واجاب المص عن الاستدلال لا اشكالها بان مثل ههنا كناية وليس بمتصرح فكانه مصدوع يقال مثلك لا يفعل هذا اي انت ينبغي ان لا يفعل وذكر المثل كناية ولو كان مقصودا لم يكن المخاطب مرادا وعند ذلك يفسد المعنى لانه لا يمتنع ان يكون المعنى مثلك لا تفعل وانت تفعل كما تقول اخو زيد لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان الاخ منصوصا عليه لكنهم قالوا عبد الله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك ولا يجيء الفاء دارت المذكورة قال بعضهم ان في هذا الجواب نظرا وذلك لانه ان كان المثل مثبتا من حيث المعنى والمقصود المضاف اليه لكن المعاملة لفظا مع هذا المضاف الا ترى انك لا تقول مثلي ولا اقول لا اشكال لا تقول بالتاء ومثلكما لا

يقولون

اقول اذا لفظ المفرد معنى المثنى وكذلك استعمال المجرد من علامة تجرد المؤنث كثير فعلى هذا الامر من اكتساب المضاف معنى التانيث والتثنية والجمع من المضاف اليه من حيث الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه اما التانيث فلما مر من قوله مر الليالي اسرعت واما التثنية فقولك ما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك واما الجمع فقوله وما حب الديار شغفن قلبي واما اداء الفاظ الغيبة معنى الخطاب فلم يجيء الا مع حرف الخطاب نحو يا زيد فمن ثم لم يجز ما شانكم تفعل بالخطاب كما جاء في المثنى مثل اخيك وابيك يقولان وفي التانيث كقوله وما رايت مثل الجنة نام طالبها وقد يقوم المضاف اليه مقام المضاف في التذكير قال يقولون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل اي ماء بردى وهي نهر فقال يصفق بالتذكير ويقوم مقامه في التانيث ايضا نحو قطعت السارق فاندملت اي قطعت يده وفي الفعل كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون فقال هم وقال الخليل يقوم مقامه في التنكير ان كان معرفة اضيف اليها مثل ما ذكرنا في المفعول المطلق في قوله فاذا له صوت صوت حمار برفع صوت الثاني اي مثل صوت حمار فاجاز ان يقول هذا رجل اخو زيد اي مثل اخي زيد واستضعفه سيبويه قال ولو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل وهو قبيح جدا واما قولهم قضية ولا ابا حسن لها فلجعل العلم المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا في باب النكرة وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهلم جرا لقيام المضاف اليه الاخير مقامه كقوله وقد جعلتني من خزيمة اصبعا اي ذا مقدار مسافة اصبع وثانيها حذف المضاف اليه فان كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كقبل وبعد في الزمان وامام وخلف في المكان او شابهها بني لغير وحسب ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف آخر الى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم يسمى الظروف غايات ومنها قط وعوض وعند وحيث كما يجيء في الظروف المبنية جميع احكامها والا كان عطف على ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك المنوي سواء كان المضاف الاول من الظروف المذكورة كقبل وبعد او من غيرها كقوله يا من رأى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد وقول الاعشى الا علالة او بداهة سابح نهد الجزارة لم يستمل من المضاف اليه تنوين ولم يبن المضاف لان المضاف اليه كالباقي بما يفسره الثاني هذا على قول المبرد ومذهب سيبويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر المضاف في الحقيقة الى ضمير والتقدير الا علالة سابح او بداهته ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثاني بين المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا في باب النداء في يا تيم تيم عدي ومذهب سيبويه في زيد وعمرو قائم ان خبر المبتدأ محذوف وهو غير مذهبه ههنا ومذهب المبرد اقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه في السعة واما نحو يا تيم تيم عدي فربما يغتفر ذلك فيه لان الفاصل بلفظ المضاف وبحذاه فكانه لا فصل

وان لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه
وذلك في كل وبعض واذا وان كقوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات
واذا قطع كل وبعض عن الاضافة فالاكثر ابدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه وقد
ينصب كلا على الحال نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه في صورة المنكر وان كان معرفة حقيقة لكونه بتقدير كلهم
حكى الخليل في المؤنث كلهن وليس بمشهور وثالثها الفصل بين المضافين اعلم ان الفصل بين المضاف والمضاف
اليه في الشعر بالظرف والجار والمجرور غير عزيز كقوله لما رأت ساتيدما استعبرت لله در اليوم من لامها
بها قوله كان اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس انقاض الفراريج ولغيرهما عزيز نحو قولهم على ما يتم
وقد سقت غلامك عند القيس منها صدودها وحكى ابن الاعرابي هو غلام ان شاء الله تعالى ابن اخيك وقد
يفصل في السعة بينهما قليلا بالقسم نحو هذا غلام والله زيد لكثرة وروده في الكلام وقد يقع في السعة الفصل
بالمفعول ان كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلا له كقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وهي
مثل قوله فزججتها بمزجة زج القلوص ابي مزاده وقوله يبقى بها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد
الصياريف عند من روى بنصب الدراهيم وجر تنقاد وانكر اكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة
ولا شك ان الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف في الشعر اقبح منه بالظرف
وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر اقبح منه في الشعر وهو عند يونس قياس كما في باب لا ابا له والفصل بغير الظرف
في غير الشعر اقبح من الكل فيعمل لكان الفاصل او عينا او غيره فقراءة ابن عامر ليست بذاك ولا تم تواتر القراءة
السبع فان ذهب اليه بعض الاصوليين **قوله فاذا اضيف الاسم الصحيح او الملحق به الى ياء المتكلم**
كسر آخره والياء مفتوحة او ساكنة اي الاسم الصحيح في اصطلاح ما حرف اعرابه صحيح كضرب ووعد وزيد ويعني بالملحق
به ما آخره ياء او واو ما قبلها ساكن كظبي ودلو ومدعو وكرسي واي ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات
الثلث كالصحيح وانما الحقها لان حرف العلة يخف النطق به وان كان متحركا اذا سكن ما قبله كما يخف النطق به
اذا سكن هو نفسه قوله كسر آخره انما الزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح لمناسبته ولهذا اجوز
هذيل قلب الف المقصور ياء وان كان الالف اخف من الياء قالوا في هواي هوي قالوا في الافعى افعي وقلب
الواو ياء كما يجي قوله والياء مفتوحة او ساكنة يعني الياء اللاحقة للصحيح والملحق به وهي الياء اللاحقة لآخرها
مفتوحة للساكنين كما يجي وقد تقدم في باب المنادى الخلاف في ان اصلها السكون والفتح ويجوز حذف الياء
قليلا في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك قوله فان كان آخره الفا يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو
آخره من ان يكون الفا او واوا او ياء والالف يثبت في اللغة المشهورة الفصيحة للتثنية كانت كمسلماي

او لالتقاء كحبلاي وبشراي وهذيل يجوز قلب الالف التي ليست للتثنية ياء كانهم لما رأوا ملازمة الكسر للذي
ما قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به ورأوا ان حرف المد من جنس الحركة ومن ثمة تابت عن الحركة في الاعراب
جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة فقلبوها الى الياء ليكون كالكسرة قبلها واما الف التثنية فلم يغيروها لئلا يلتبس
بعضها ببعض لكن الرفع بغيره بسبب قلب الالف واما في المقصور فالنصب والرفع والجر يلتبس بعضها ببعض لكن
لا بسبب قلب الالف ياء بل لو ابقيت الالف انضا لكان الالتباس حاصلا فان قيل فكان الواجب على هذا ان
لا تقلب واو الجمع في نحو مسلموي ياء لئلا يلتبس الرفع بغيره قلت بينهما فرق وذلك ان اصل الالف عدم القلب
قبل الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوز هذيل قلبها لامر استحساني لا موجب عندهم ايضا
ولا يحتمل تركه اذا ادى الى اللبس بخلاف قلب الواو في مسلموي فانه لامر موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع الواو
والياء والسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومنطر
في الفاعل والمفعول معا وقد جاء في الشعر قلب الالف ياء مع الضافة الى كاف الضمير قال ابن الدينة لما سكما
وطالما عنينا البكاء ليعز بن سقيا فيكما قوله وان كان ياء اي ان كان آخر الاسم ياء وذلك في المنقوص نحو ياقاضي
وفي المثنى والمجموع نصبا وجرا نحو مسلمي ومسلمي **قوله وان كان واوا** وذلك في المجموع بالواو والنون رفعا في
انما قلبت الواو ياء لان قياس لغتهم كما يجي في التصريف اذا اجتمعت الواو والياء وسكنت اولهما قلبت
الواو ياء وادغم اولهما في الثانية وانما لم يبقيا كما هو لاجتماع المتقاربين في الصفتين اللين فخفف بالادغام
فقلبت اثقلهما اي الواو الى الاخف اي الياء وسهل امر الادغام تعرضها له بسكون الاول وتقلب الواو ياء سواء
كان اولا كطي او ثانيا كسيد واصلهما طوي وسيود فاذا حصل الادغام فان كان قبل الياء الاولى فتحة
بقيت على حالها لخفتها نحو مصطفي واعلي في مصطفون واعلون فان كان قبلها ضمة فان لم يرجل الى لبس وزن
بوزن وجب قلبها كسرة كما في مسلمي وسهل ذلك قربها من الآخر الذي هو محل التغيير فلهذا انقلب في مسل ومسل
وانه فانهم شرعوا في التخفيف في نحو مسلمي بالادغام فتمموه بقلب الضمة كسرة بخلاف ضل وان ادى الى اللبس فات
نحو في قبلها كسرة وابقائها نحو لي في جمع الري او شبهه فعل بفعل قوله وفتحت الياء للساكنين يعني اذا كان قبل
ياء الضمير الف او ياء او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاء في الصحيح والملحق به وذلك لاجتماع الساكنين
وقد جاء ساكنا مع الالف في قراءة نافع محياي ومماتي وذلك لما لان الالف اكثر مدا من اخويه فهو يقوم مقام
الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه والاخرى الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف وجاء في لغة
بني يربوع فيها الكسر للياء قبلها وذلك لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كما في نحو فيه ولديه ومنه قراءة حمزة
ما انتم بمصرخي وهو عند النحاة ضعيف قال الطاهر اصل لكنا انا في قوله **واما الاسماء الستة**

بحث الاضافة الى ياء المتكلم

فاخي وابي واجاز المبرد اخي اليه هذا حكم الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم وهي باعتبار الاضافة على ضربين
ضرب لا ينقطع عن الاضافة ولا يضاف الى المضمر وهو ذو بمعنى صاحب فلا كلام فيه في هذا الباب ان نحن نتكلم في المضاف
الى ياء المتكلم وهو غير وضرب ينقطع ويضاف الى المضمر وهو الخمسة الباقية وهو على ضربين اعرابه على عين الكلمة ولامها
محذوف وهو فوك وضرب اعرابه لام الكلمة وهو الاربعة الباقية اعني ابوك واخوك وحموك وهنوك اما فوك ففي الاته
ثلث قطع الاضافة واضافته الى غيره واما في حال القطع فيجب ابدال الواو ميما لامتناع حذفه وابقائه اما الحذف
فلبقاء الاسم المتمكن على حرف واحد ولا يجوز لان الاعراب انما يدور على آخر الكلمة فلا يدور على كلمة آخرها فاؤها واما الابقاء
فلانه منونا الى اجتماع الساكنين فيقول المرء الى التقاء على حرف وذلك لان اصله فوه بفتح الفاء وسكون العين
اما فتح الفاء لان فم بفتح الفاء اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل السكون
فحذف لانه نسيا منسيا فلو لم تقلب الواو ميما لدار الاعراب على العين كما في يد ودم فوجب قلبها الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فيلتقي ساكنان فيحذف الالف فلما امتنع حذفها وابقاؤها قلبت الى حرف صحيح قريب
منها في المخرج وهي الميم لكونهما شفويتين واما قوله خالط من سلمى خياشيم وفا فنقل حذف المضاف اليه مجرورة
واصله فاها قال ابو علي يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من التنوين الفا في النصب كما في الرفع والجر كما قال الكفي
با النساء من اسماء كاف وقال او اصدق كلمي عصو وهذه لغة حكاها الاخفش فالالف عين الكلمة فلا يبقى
المعرب على حرف واما اضافته الى ياء المتكلم فهو فيها على العشر اشهرها في في الاحوال الثلث وقياس اصله فوي
كعصي ثم في لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها الا انه لما جرى العادة فيما المعرب بالحركات اذا اضيف الى الياء ان
يقتصر من جملة الحركات على الكسر للتناسب وكان العين ههنا كالحرف الاعرابية الياء كالكسرة والواو كالضمة والالف
كالفتحة الزمت الياء في الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لم يكن الكسرة اعرابية تشبيها للكسرة
التي ليست للاعراب ولا للبناء عند المص بالكسرة الاعرابية لعروضها وذلك كما شبهت الضمة البنائية في يا زيد
بالاعرابية فيبدلها بالواو والالف في يا زيدان ويا زيدون وشبهت الفتحة البنائية في لا رجل بالاعرابية
فجيء بدلها بالياء فقيل لا رجلين ولا مسلمين كل ذلك للعروض فلما صارت الياء التي هي عين في في مشبهة
بالاعرابية وما قبل ياء الاعرابية في الاسماء الستة مكسور فكسرت الياء في في ثم ادغم فقال في وفمي وفم زيد في جميع
الاضافة وقال كالحوت لا يرويه شيء يلقمه يصبح ظمآن وفي البحر فمه والاول اصح وافصح لان علة الحاجة الى الابدال
ميما عند القطع من الاضافة هي خوف سقوط العين للساكنين في حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى
تركها بدلها ميما وقد جمع الشاعر بين الميم والواو فقال هما نفثا في فمويهما على النابح العاوي اشد رجام وهو جمع
البدل والمبدل منه وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم بدل من الهاء التي هي اللام قدمت على العين واما اضافته

الى غير ياء المتكلم فالاعرف فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجاء فم زيد كما مر واما الاربعة الباقية فلها ايض
ثلث احوال احدها القطع عن الاضافة والاعرف فيها الاما ثناها وقد يثبت في بعضها كما يجيء في ذكر لغاتها
وثانيها الاضافة الى ياء المتكلم فالاعرف اذا ابوك واخوك جعل لامها اعرابا وفي حم وهن حذف اللام كما يجيء
في لغاتها وثالثها الاضافة الى ياء المتكلم قال الجمهور حذف اللامات اذ ردها في حال الاضافة الى غير ياء المتكلم
انما كان لغرض جعلها اعرابا ولا اعراب لا يظهر الحركات قبل ياء المتكلم فلا معنى كردها معها واجاز المبرد قياسا على الاضافة
الى غير ياء المتكلم رد اللام في اربعتها كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك في اخ واب فقط كما نقل عنه جاز اخي و
للمص ولما ردها الزم الادغام كما قلنا في في على الاصح وشبهة قول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار واجيب بانه
يحتمل ان يكون ابي جمع الاب مضافا الى الياء اذ ذلك في اب ابون قال فلما يبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا
كما قيل في اخ اخون قال وكنت لهم كشر بني الاخينا والمذهب لا يثبت بالمحتملات قوله فاذا قطعت
قيل اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفاء افصح اعلم ان في باب اخ واب اربع لغات وفي اخ خمسة واللغات المشتركة
ان يكونا محذوفي اللام مطلقا اي مضافين ومقطوعين فيكونان كيد فتثنيتهما ابان واخان تبلج ابو واخو
كما مر والثانية ان يكونا مقصورين مطلقا كعصا والثالث ان يكونا مشددي العين مطلقا مع حذف
اللام والرابعة وهي اشهرها حذف اللام والاعراب على العين مقطوعين واعرابها بالحروف مضافين واللغة المختصة
بالاخ اخو كدلو مطلقا وفي حم ست لغات نبتدي منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولها اعرابه بالحروف في
الاضافة الى غير الياء ونصبه حال القطع عنها واعرابه على العين وثانيها ان يكون كيد مطلقا اي في الاضافة والقطع
والثالث ان يكون كعصا مطلقا والرابع ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كخبء مطلقا والسادسة
ان يكون كرشا مطلقا واما هن ففيه ثلث لغات اشهرها النقص مطلقا كيد وبعدها الاعراب بالحروف في الاضافة
الى غير الياء والنقص في غيرها فلما لم يكن هي المشهورة زعم صدر الافاضل انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها
ايض الزجاجي فيها وثالثها تشديد نونه مطلقا واما اسكان النون في الاضافة في قوله وهنت وفي رحليك ما فيها
وقد اهنك من المير فللضرورة وليس بلغة رابعة وفي فم لغات اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف في الاضافة
الى غير الياء وفتح الفاء والميم خفيفة الميم حال القطع وابدال الواو عند الاضافة الى الياء والثانية والثالثة والرابعة فم مثلث
الفاء محذوف اللام نسيا مطلقا مع ابدال الواو ميما سلمت الفاء وبناء على ان الواو التي ابدل منها الميم تقلب في
حال الاضافة الفا وياء فكون الفا في الحالات الثلث اذن مثلها الا للاعراب نحو رمعلها في الافراد لغير الاعراب
ايض والخامسة والسادسة والسابعة فم مثلث الفاء مقصورا مطلقا وكانه جمع بين البدل والمبدل منه والميم
بدل من اللام قدمت على العين كما ذكرنا وليس فيها شيء فهو الثامنة والتاسعة فم للشدد الميم مطلقا ومضموم

الفاء ويفتوحها قال الخاخرجت من فمه قال ابن جني هو للظ وليست بلغة وكان اليمين بدلا من العين واللام

والجمع افمام الخامس اتباع الفاء الميم في حركات الاعراب نحو هذا فم ورايت فما والحم وكان نظر فيها الحالة الاضافة

بلا ميم اعني فوك وفاك وفيك قد يتبع بالرابع التضعيف حرف الاعراب فيقال هرم وعرم وهرم وعين امرئة وابنم تابع لحرف الاعراب

اتفاقا وفي حم ثلث لغات القصر كعصا والتضعيف كيد وضعف اللام مع كنفنا العين وهو المشهور كيد **قوله**

وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع انما لم يقطع لانه ليس مقصودا بذاته وانما هي وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة

وذلك انهم لما ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا وقلم يتاب لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاءوا

بذو واضافوها اليه فقال ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة كما يجي ولم يتوصل

بذو الى الوصف بها وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف من جنس ما يقع صفة اي اسم

الجنس كضارب وقائل وانه لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف اليه ضمير او علم لجرتا بها مقامه لامتناع

الوصف بهما واما قولهم صل على محمد وذويه فشاذ كما انقطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه في قوله فلا اعني بذلك

اسفلكم ولكن اريد به الذوينا شاذ ان وذلك لجراته مجري مجرى صاحب واما قولهم ذو زيد وذي آل النبي فانما

جاز لتاويل العلم بالجنس اي صاحب هذا الاسم واصحاب هذا الاسم قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها فعل بفتح

الفاء والعين الا فوك كما ذكرنا فكان قياسها ان تكون في الافراد مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها وصار اعرابها

معها بالحروف كما مر في اول الكتاب وعلم ولكن منها مقصورة جعلوها في ترك القصر مفردات على حال الاضافة ماكون اخ

واب وهم مفتوحة العين فلجمعها على افعال كاباء واخاء واحماء الان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال وماذق

ظاء دليل فاد خوعلي فتح عينه لان قياس فعل ساكن العين معتلها افعال الا كحوض واحياض وبيت وابيات

ودليل تحرك عينه مونثه اعني ذاة واصلها ذوات كنوات انقلبت في مثناها ذواتا وقال الفراء الاخ ساكن العين

في الاصل ولعله قال ذلك لقد اخاواماهن فانه لم يسمع فيهما اصنا في يستدل به على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون

ساكنا لكن لما صغر فلا فتح العين لان ما قبل تاء التانيث لا بد من فتحه وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان

يكون كثيرات واما فوك فاصل عينه بسكون الواو كما ذكرنا اذ الدليل على حركتها ظاهر لا الدليل عليها كالا في الدواء

ولام فوك هاء كقولهم افواه وفويه ولام حم ياء لان عينه واو بدليل ذواتا وذوات وباب طويت اكثر من باب القوة

والحمل على الاكثر اولى ولام اب واخ وحم وهن حا وكقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان واخوة واخوات و

اماهنة في هنيهة فلان ولام ذات جيين وكذا الام وهي مع قد يكون حرا كما يجي **قوله التوابع كل ثان باعراب**

سابقة من جهة واحدة قوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وكل ما اصله خبر المبتدا كثاني مفعولي ظننت واعطيت وثاني مفعولي اعطيت قوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت

واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا والتمييز عن المنصوب كفجرنا الارض عيونا

قوله من جهة واحدة قال يخرج هذه الاسماء لان ارتفاع المبتدا من جهة كونه مبتدا او ارتفاع الخبر

من جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدا وكذا انتصاب المفعولين من جهة كونه اولها وانتصاب الثاني

من جهة كونه تمييزا وفيه نظر لان ارتفاع المبتدا والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدة في الكلام كما تقرر في

اول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات وان قلنا بتغير الجهات بسبب

تغير اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان نقول ان ارتفاع زيد الظريف من جهة كونه صفته وكذا باقي التوابع

ثم نقول الاخبار المتعددة لمبتدا نحو الغفور الودود الاية وكذا المسندات في نحو علمت زيدا عالما عاقلا

ظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو فيقعد ملوما مخذولا وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو القوم الا زيدا الا عمرا جاءني

الا بتغير اسمائها ولا جهات اعرابها فينبغي ان يدخل في حد التوابع ولو قال كل ثان باعراب سابقه لاجله

اعني عمد الثاني لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرناه قوله كل ثان فيه نظر ايضا لان اللفظ في الحيوان

باجمعه المثنى لا قصد حصر مجموع مفردا تونيه لطف في قوله ثاني النعت الثاني ثمانية فيه وكذا التاكيد المكرر في

عطف النسق للتكرر لان كلا منها ثان للمتبوع كالتابع الاول واما الكلام في عامل التابع ففيه تفصيل

اما الصفة وعطف البيان ففيها ثلاثة اقوال قال سيبويه العامل فيهما هو العامل في المتبوع وقال الاخفش والا كثر

العامل فيهما معنوي كما في المبتدا والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول

ومذهب سيبويه اولى لان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان الجائي في جاءني زيد

الظريف ليس في قصده منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا في جاءني العالم زيد

وجاءني زيد نفسه فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع معا كمفرد

منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاولى انسحاب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ

بالمعنى اما اذا قلت جاءني غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثاني ليس هو الاول

معنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا كما ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل المعنوي في كلام العرب

بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار

الى الامر الخفي لما امكن العمل بالظاهر الجلي واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي واكثر المتاخرين على ان العامل

فيه مقدر من جنس الاول استدلالا بالقياس والسماع فمن قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وغير

ذلك من الاية والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر وكذا لم يشترط مطابقته للمبدل

منه تعريفا وتنكيرا والجواب عن الاول ان لبيوتهم الجار والمجرور والعامل هو وجعلنا غير مكرر وكذا في نحوه

من جهة كونه ثانيهما والانتصاب الاول ... في ضربت زيدا قائما من جهة كونه ... وانتصاب الثاني من جهة كونه حالا ... وكذا في فجرنا الارض عيونا انتصاب الاول ... من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني ...

نحو جاء زيد الظريف ... فاعل ... الظ...

اما النعاء

بدلا من الجار والمجرور

التوابع

فان قيل لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يسم هذا بدل الاشتمال لان الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار
والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر وكذا في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم من لمن بعض الذين
استضعفوا قلنا لما لم يحصل من اللام فائدة الا التاكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم ويسموه بدل الاشتمال
نظرا الى المجرور ولا يكون في اللفظ في البدل من العوامل الا حرف الجر لكونه كبعض حروف المجرور والجواب عن القياس
ان استقلال الثاني وكونه مقصودا يوذن بان كان العامل هو الاول لا معتدا آخر لان المتبوع اذن كالساقط
فكان العامل لم يعمل في الاول ولم يباشره بل عمل في الثاني ومذهب سيبويه والسيرافي والزمخشري والمطان والمبرد
العامل في البدل هو العامل في المبدل منه لان المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني
في عطف البيان انه في الحقيقة هو البدل لكنه فيما ذكرنا حكم البدل واما عطف النسق ففيه ثلثة اقوال قال سيبويه
العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي في الايضاح الشعري وابن جني في سر الصناعة ان
العامل في الثاني مقدر من جنس الاول كقولك يا زيد وعمرا واقول لا دليل فيما ادعاه البناء في الثاني
موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع من البناء كما كان في يا زيد والحارث اعني اللام وانما كان اللام
مانعا لامتناع مجامعتها حرف النداء المقتضي للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء باشر التابع
لان يقدر له حرفا آخر واستدل الاخفش بقولهم قيام زيد وعمرو وقيل الغرض الواحد لا يقوم بمحلين والجواب
ان القيام ههنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح للكثير والقليل بلفظ الواحد والمراد ههنا القيامان
تقرينتين قولك عمرو وكذا لا حجة له في قام زيد وعمرو صاحبهم يتضمن القيام الصالح للقليل والكثير ولو كان العامل
مقدرا لوجب تعدد الكلام في جاءني غلام زيد وعمرو فهو متعدد ولكان معنى كل شاة وسخلتها بدرهم كل
شاة بدرهم والضم لجوز يا زيد والحارث ولم يجز يا زيد قائما ولا عمرو وقاعدا وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا تجوز وكل سخلتها بدرهم
تقديرها وليس بعيد لا ولا الضم لجاز زيد ضربت عمرا واخاه اذ يبقى خبر المبتدء بلا ضمير مع كونه جملة وقال بعضهم
العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين كما هو حق العامل وفائدة الخلاف
في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه عند
من قال العامل فيهما هو الاول هذا وانما قدم المص النعت على سائر التوابع لكون استعماله اكثر فقوله
النعت تابع يدل على معنى في متبوعه الخ قال في شرح المفصل الصفة يطلق باعتبارين عام وخاص بحث النعت
والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا او لا فيدخل فيه خبر المبتدء والحال في نحو زيد قائم وجاء
زيد راكبا اذ يقال انهما وصفان ونعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية فاجري تابعا نحو جاءني رجل صالح
قال هذا العام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود ويسمى حده باسماء الالة والمكان والزمان

اذا المقبل مثلا دال على ذات وهو الموضوع باعتبار معنى وهو القبل هو المقصود من وضع هذا اللفظ
على ما فسرتم بيان نفسه وقال ان اسماء الاجناس كلها يدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات
فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورية والانسانية قال والجواب انا احترزنا عن مثله بقولنا هو
المقصود فان اسماء الاجناس المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات واقول ان منع
في الموضعين اي في الاسماء والصفات وانقول ان اردت بقولك في اسماء الاجناس ان المقصود
بها الذات وحدها من دون المعنى فلا نم اذ قصد الواضع في وضع رجل ذات فيها معنى الرجولية
بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها او لا فلا ينفعك لان الصفات
ايضا اذا فككتها وجردتها عن متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا
ذكر تقطع متبوعاتها لانه معنى ضارب ذو ضرب ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك
الذات وكذا مضروب وحسن وظريف ولو لم يدل الا على المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن ثم يقول في
الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات مناقض لقولك في حد الصفة العامة ما دل على ذات معنى
باعتبار معنى وكيف يدل بالوضع على الذات مع ان المقصود بها ليس ذاتا وهل دلالة اللفظ على شيء الا مع
القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشيء وان قال المراد بالمقصد القصد الاهم فان ضارب وان دل على
الذات الا ان المقصود الاهم به الحدث القايم بالذات المطلقة التي دل عليها هذا اللفظ فلنا ان نمنع
ان المقصود الاهم من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب ضرب فلم يضع منه هذه
الصيغة المختصة الا لان الدلالة على ذات تقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب والحسن فانه موضوع
لذات مطلقة يقع عليها الضرب والحسن قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال
تابع يدخل فيه جميع التوابع ويخرج عنه خبر المبتدء والمفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع وقولنا يدل على معنى في
متبوعه يخرج عنه ما سواه قلت يدخل فيه البدل في نحو قولك اعجبني زيد علمه ولو قال يدل على معنى في متبوعه
او متعلقه لكان اعم ليدخل نحو مررت برجل قايم ابوه فيه ثم يقول اما خروج البدل وعطف البيان وعطف
النسق والتاكيد الذي هو تكرير لفظي او معنوي فظ واما التاكيد المفيد للاحاطة فداخل في هذا الحد كلهم
في جاءني القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم فان قال شرط المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم
من المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا في جاءني الزيدان كلاهما فالجواب ان ذكر هذا الشرط ليس في حده مع
انه يلزم منه ان يكون واحدة واثنين في قوله تعالى نفس واحدة والهين اثنين نعتا قوله مطلقا قصد به اخراج
الحال في نحو قولك ضربت زيدا مجردا دالا على معنى في زيد لكن لا مطلقا بل مقيدا بحال الضرب
فان مجردا

عن الحد بقوله تابع بزعمه لانه ليس باعراب سابقه من جهة واحدة هذا ولنبحث لو حده: الوصف
العام اى ما وضع من الاسماء وضعا سواء استعمل تابعا اولا بان يقول هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول
وصاحبه صحيح التبعية لكل ما يختص صاحبه فقولنا اسم يخرج الجمل الاسمية والفعلية وان وضع وقوعها
نعتا تابعا فى نحو جاءنى رجل ثلثة لان وضعها لمجرد العدد وكذا سائر المقادير نحو عندى دست رطل
ويخرج اسماء الاجناس سواء وقعت صفات نحو برجل اسد او لا نحو زيد اسد فانها وان دلت على معان
لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل لانه ليس بالوضع ثم لا يدخل فى الصفات
العامة بل يدخل فى هذه الصفة الخاصة كما يجئ فيقال ان اسد وصوم فى برجل اسد وبرجل صوم صفته وكذا
نحو اى رجل لانه فى الاصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد اللاتى للشمول فان نحو
لا يدل على معنى فى شئ بل مدلوله نفس متبوعه وقولنا غير الشمول يخرج الفاظ الشمول فى التوكيد نحو كلاهما
وكل واجمع واخواته وجاءنى القوم ثلثهم عند اليمنيين كما مر فى الحال اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه
اى جميعها او جميعهم وقولنا وصاحبه يخرج المصادر ويدخل اسماء المكان والزمان والآلة وقولنا صحيح التبعية
يخرج هذه الاسماء لانها لم توضع صحيحة التبعية لغيرها بل لو جرت صفات فى بعض المواضع نحو رجل مستقبله فليس ذلك
من حيث الوضع كما ذكر فى مررت برجل حمار وقولنا لكل ما يختص صاحبه يخرج اسماء الاجناس فانها لا تصح
ان تتبع الوضع الا المبهم فقط دالة على معنى فيه نحو هذا الرجل ويا ايها الرجل على ما فى اسماء الصفات
عامة وكذا يخرج اسماء الاشارة لخصوصه كما يجئ ببعض الموصوفات ويدخل فى قولنا صحيح التبعية الحال وخبر
المبتدا وغيرهما فى نحو جاءنى زيد راكبا وزيد عالم والعالم زيد فانها صفات وان لم تتبع شيئا لكنه يصح تبعها
وضعا ويقول فى حد الوصف الخاص اى التابع هو تابع دال على ذات ومعنى غير الشمول فى متبوعه او متعلقه
مطلقا فيدخل فيما التابع فى نحو هذا الرجل ويدخل اى رجل وبرجل تميمى وبرجل حسن وجهه وبرجل حمار
وغير ذلك ويخرج البدل فى نحو اعجبنى زيد علمه قوله وفائدته تخصيص او توضيح اى معنى التخصيص فى
اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل فى النكرات وذلك ان رجل فى قولك جاءنى رجل صالح كان بوضع الواضع
محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قلت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع
الاشتراك الحاصل فى المعارف اعلاما كانت اولا نحو زيد العالم والرجل الفاضل قوله وقد يكون لمجرد الثناء والتعظيم
فالذى هى للتقليل فى المضارع موضحة بان يجيئه لمجرد الثناء او الذم او التاكيد قليل وانما يكون لمجرد الثناء
او الذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان مما لا شريك له فى ذلك الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم
اذ لا شريك له تعالى فى اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك فيه نحو اتانى زيد الفاضل

العالم اذا لم يلتبس بالجنيث اذ عرف المخاطب زيدا الاتى قبل وصفه وان كان له شركاء فى هذا الاسم وانما يكون
الوصف للتاكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف صريحا او بالتضمن نحو نفخة واحدة والهين اثنين
فان كان ذلك المعنى المصرح به فى المتبوع شمولا واحاطة فالتابع تاكيد لا صفة نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم
وان لم يكن فهو صفة كما فى قوله تعالى الهين اثنين انما هو اله واحد وان كان معنى التابع معنى المتبوع سواء
بالمطابقة فالتابع تاكيد تكرير نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد يجئ لمجرد الترحم نحو انا زيد البائس الفقير قوله
ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى الى قال فى الشرح يعنى ان معنى النعت لا بد ان
يكون تابعا يدل على معنى فى متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا
او غيره لكن لما كان الاكثر فى الدال على المعنى فى المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط
حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق هذا كلامه اعلم ان جمهور النحاة شرطوا فى الوصف الاشتقاق ولذلك استضعف
سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا فكانهم يشترطوا فى الوصف لا فى الحال
الاشتقاق وفى الرضى نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما ويكتفى بكون الوصف دالا على معنى فى متبوعه
مشتقا كان اولا ويكون الحال هيئة للفاعل او المفعول قوله اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما
اى وضع للدلالة على معنى فى متبوعه فى جميع استعمالاته كالمنسوب وذو المضاف الى اسم الجنس فانهما
موصوفا فى جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد
حددناه ومن الجامد الموضوع كذلك كل موصول بغير الالف واللام كالذى والتى وفروعهما وذو الطائية
لان الذى قام بمعنى القائم قوله او خصوصا يعنى به ان يوضع للدلالة على معنى فى متبوعه فى بعض استعمالاته
وهو كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيه اى فى اسم الاشارة نحو هذا
الرجل كما ذكرنا فى باب النداء واما لو جعلته صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اى الكامل فى الرجولية
فليس الجنس موضوعا للمعنى فى متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل فى الرجولية ليس وضعيا كما ان
استعماله اسد بمعنى قوله مررت برجل اسد ليس وضعيا فان قيل لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس
باقيا معناها على ما وضعت له سائر المبهمات التى هى غير اسماء الاشارة كما جاز وضعها بها فى نحو مررت بشخص
رجل وبسبع اسد كما فى بهذا الرجل وبذلك الاسد فان شخصا وسبعا مبهمان كاسم الاشارة قلت لتجرده
الموصوف فى مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم تقع صفات اذ قولك مررت
برجل يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف برجل طويل وبرجل عالم فان العلم والطول لم يكونا فى
غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف فى الاغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله زنا ءشما ولا بادى لقلتها الا

في رجل صوم وعدل

والمصدر لا يشترط فيهما

السحاب وكالاذوب والسبل وكالادرق في الحمام والاطلس في الذئب والغبراء والخضراء في الارض
والسماء اما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا معينا وفي يا ايها الرجل للموصوف
فائدة منع حرف النداء من مباشرة ذي اللام ومن الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه مخصوصا على ما قال
المصنف اي اسم الاشارة في نحو مررت برجل اي رجل وبزيد هذا فاي انما يقع صفة للنكرة فقط بشرط قصد
المدح فاسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى اللام والعلم والى اسماء الاشارة لان الموصوف اخص
او مساو ولما في هذه المواضع فلا يقع صفة والذي يقوي ان اي رجل لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه
بل هو منقول عن اي الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين وذلك
لا يكون الا عند جهالة المسؤول عنه فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني والتعجب من
حاله والجامع بينهما ان الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال
عنه ومن ثمه قال الفراء في ما احسن زيدا ان ما استفهامية ولهذا المعنى شرط في اي الواقعة صفة ان يكون
صفة للنكرة حتى يضاف الى النكرة لان المضاف الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل اذ معنى اي الرجلين هو من بين
هذين الرجلين وكذا اي الرجال هو بخلاف اي رجل هو فمعناه اي فرد هو من افراد هذا الجنس كما مر في باب
الاضافة فاذا جاءت بعد المعرفة فانتصابها على الحال نحو هذا زيد اي رجل ويجوز المخالفة بين الموصوف و
المضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت ايما امرء ايما امة وجميع ما ذكر من الجوامد قياسي عموما
كان كالمنسوب وذو والموصول بذي اللام وذو الطائية او خصوصا كاي التابع للنكرة واسم الجنس التابع
لاسم الاشارة واسم الاشارة التابع لما ذكرنا وقد تقع من الجوامد الواقعة صفة اشياء لم يذكرها المصنف
وهي على ضربين قياسي وسماعي فمن القياسي كل وجد وحق تابعة للجنس مضافة الى مثل متبوعها لفظا
او معنى نحو انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف انت
المرء كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل ولا ينبغي غير الجنس فلا تقول انت زيد كل الرجل وذلك لان الوصف
بهذه الالفاظ الثلثة كالتاكيد اللفظي فلهذا لم يحسن انت المرء كل الرجل وليس في زيد معنى الرجولية
حتى يؤكد بكل الرجل ويوصف بها النكرات ايضا نحو انت رجل كل رجل وحق رجل وجد رجل ومعنى كل
الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال ومعنى جد الرجل انه كان ما سواك هزل وحق
اي من سواك باطل وهما من باب جد جده وليل اليل في الذم انت اللئيم جد اللئيم وحق اللئيم وانت
لئيم جد لئيم وحق لئيم ومنه قولك ما شئت به من كان معقودا على نكرة نحو قولك مررت برجل ما شئت من
رجل وما نكرة موصوفة بالجملة بعدها او موصولة وهي خبر مبتدأ محذوف على الحالين والجملة صفة للنكرة

اي هو الذي شئته من شيء شئته ويجوز ان يكون موصوفة بالجملة بعدها وهي صفة النكرة قبلها وانما استقبل
ما ذكرناه من ان ما للمبهم امره وان كان من اولي العلم كقوله تعالى وما رب العالمين وقوله اني نذرت
لك ما في بطني محررا وما نحن فيه موضع الابهام وفي معنى قولك رجل ما شئت من رجل عندي شرعك من رجل
ورجلان حسبك من رجلين ورجال نهيك او هدك او كفيك من رجل ورجال شكلك من رجل والجاري
المجرور في جميع ذلك كالبدل المذكور هو المخصوص بالمدح من بين اقسام هذا الجنس اذا صفوا رجلا رجلا
ورجلين رجلين ورجالا رجالا كما قلنا في افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ويجيء مثل ذلك
بعد كثير مما يقصد به المدح والتعجب نحو ما كمن بيل عد لله در زيد من رجل وقاتله الله من شاعر وقال
عز من قائل والمعنى في الجميع واحد اعني المدح والمتعجب منه خاصة ومن جملة هذا الجنس اذا فصلوا
وقسموا التقسيم قولهم هم من رجل همد بمعنى المفعول اي همك اي مقصود كل من هم اي اراد اي نرى يك
من صفة محاسنه كقولهم هدك اي ثقل عليك عد محاسنه ومنه نهيك اي نهيته وكسرته ومن
المقيس ايضا ان يكون الموصوف ويضيف الى نحو صدق وسوء نحو عندي رجل رجل صدق وحمار
حمار سوء والمراد بالصدق في مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث وذلك لان الصدق
في الحديث مستحسن جيد عندهم بحيث اذا قصدوا الاغراء بشيء قالوا كذب عليك قال عمرو بن
معد كرب لمن شكا المغص كذب عليك العسل اي العسلان بمعنى عليك به والزمه ويجوز ان يريد
بالعسل المعروف قال وغيبا بينه اوصت بينهما بان كذب القراطف والقرد فعليكم بهما ولا
في نحو رجل صدق وحائط السوء للملابسة فهم كثيرا ما يضيفون الموصوف الى مصدر الصفة اي حمار
السوء اي الشيء فمعنى رجل صدق صادق اي جيد كما تقول عندي رجل رجل صادق فلما كان
المراد من ذكر رجل الثاني صفته صار رجل مع صفته صفة للاول كما مر في لا النبي نحو الماء باردا ويجوز
ان يكون الثاني بدلا من الاول كما قيل في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة خاطئة الا ان وجوب
تطابقهما تعريفا وتنكيرا يرجح كونه صفة ومن القياسي الوصف بالمقادير نحو عندي رجال ثلثة قال
الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة واحدة ويجوز عندي برقفزان وكذا الوصف بالذراع والشبر و
الباع ونحو ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك والسماعي على ضربين اما
شايع كثير وهو الوصف بالمصدر والغالب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون
بمعنى المفعول نحو رجل رضى اي مرضي قال بعضهم هو على حذف المضاف اي ذو صوم وذو رضى
والاولى ان يقال اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كانهما من كثرة الفعل تجسما منه ولما

غير شايع وهو ضربان احدهما جنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف به جنس آخر كقولك مررت
برجل اسد قال المبرد هو بتقدير مثل اي مثل اسد فيقوى تاويله قولهم مررت برجل اسد شدة اي
يشابه الاسد شده فانتصاب شده على التمييز من نسبة مثل الى الضمير المذكور كما في قولك الكوز ممتلئ
ماء على ما ذكرنا في الحال في قول زهير شعر او ضيق برجل الاسد شدة وهو مبدل عند سيبويه ويجوز عند
الخليل ان يكون صفة بتاويل مثل الاسد كما ذكرنا في قولهم له صوت صوت حمار ويقولون مررت
برجل نار حمرة اي مثل نار حمرة ويجوز ان يكون اسد شدة ونار حمرة بمعنى كامل شدة وكامل حمرة فلا يكون
بتقدير حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا في باب الحال والمنصوب في هذا
الوجه ايضا تمييز من نسبة الكامل الى الضمير المذكورة وقال غير المبرد بتاويل الجوهر في مثل هذا بما يليق
به من الاوصاف فمعنى برجل اسد اي جريء وبرجل حمار اي بليد ولا معنى للتمييز في نحو برجل اسد شدة
على هذا التاويل قال الشاعر دبيل ليوم الناس في ظلمة نسوا آضحيات العيون وعنقها كان
لنا منهم بيوتا حجيب مسوحا اعاليها وساجا ستورها اي سودا اعاليها وكثيفا ستورها
وثانيهما جنس يوصف به ذلك الجنس فيكون اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية
ورايت اسدا اسدا اي كاملا وثالثها جنس موضوع لما فيه الشيء يوصف به ذلك نحو هذا خاتم حديدا قال
سيبويه هذا سيتنكر نحو خاتم طين وصفة خز وخاتم حديد وباب ساج في الشعر قال السيرافي اذا قلت
مررت بسرج خز صفته وكصحيفة طين خاتمها وبرجل فضة حلية سيفه وبباب ساج بابها وبدار ساج
واردت حقيقة هذه الاشياء لم يجز فيها غير الرفع فيكون كقولك بدابة اسد ابوها وانت تريد بالاسد
السبع بعينه لان هذه جواهر فلا يجوز ان ينعت بها قال وان اردت المماثلة والحمل على المعنى هذا كلامه قلت
وما ذكره خلاف الظاهر لان معنى فضة حلية سيفه انها فضة حقيقة وكذا في طين خاتمها لكنه يجوز على قبح
الوصف بالجوهر على المعنى بتاويل معمول من طين ومعمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج
كله اي كاين من عرفج ومررت بعرب اجمعون اي كاينين عربا اجمعون فان اريد التشبيه كان معنى
سرج خز صفته اي بسرج لين صفته كالخز وليس بخز وكذا فضة حلية سيفه اي شريفة وان لم يكن فضة
واما طين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد ومن غير الشايع قولهم مررت برجل اي عشرة واي [illegible]

قوله ويوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير اعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لان
التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية
والتنكير ان لا يشار بها الى خارج في الوضع كما يجيء في باب المعرفة والنكرة واذا لم يكن الجملة ذاتا فكيف

الوصف بالجمل

1

يعرضان لها فينقض قولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف والتنكير بالنعت المفرد فان قيل فاذا
لم يكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة قلنا لمناسبتها النكرة من حيث يصح
تاويلها بالنكرة كما يقول في قام رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا نقول في
مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كاين ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فللجملة موضع من الاعراب
كخبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف اليه والمفعول لان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان
الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات
محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كما في المواضع المذكورة وقال بعضهم الجملة نكرة لانها احكام والاحكام
نكرات اسنادك الحكم بشيء على شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا
نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وليس بشيء لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرنا
آنفا يعني كون الذات غير مشار بها الى خارج اشارة وضعية ولو سلمنا ايضا ان كون الشيء مجهولا وكونه نكرة
معنى واحد قلنا ان ذلك المجهول للمتكلم ليس هو الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه
الخبر والصفة الى المحكوم عليه فالمجهول في جاءني زيد العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب
تنكيرهما لم يجز اتى زيد العالم ولهذا يجيء جملته معطوفة به فانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية
لانك انما تجيء بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر
الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان يكون الصفة والصلة جملتين
متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لا غير الخبرية اما الانشائية نحو بعت
وطالق وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ولا يعرف المخاطب حصول
مضمونها الا بعد ذكرها ولما لم يكن خبر المبتدا معرفا للمبتدا ولا مخصصا له جاز كونه انشائية كما مر في بابه
وتبين بهذا وجوب كون الجملة اذا كانت صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول
وقد يوصف بالجملة معرف باللام لا يشار بها الى واحد بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني لان تعريفه لفظي على ما يجيء
في باب المعارف ولا يقدر على ادخال الالف واللام في الوصف ليطابق الموصوف لفظا وهذا كما كان الخليل
في المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل ذلك ان مثلك وخير منك نعتان
على نية الالف واللام وانما جاز ذلك لاجتماع شيئين كون التعريف في الموصوف لفظيا لا معنى تحته فلا
في العلم ما يحسن بعبد الله مثلك وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف بادخال اللام عليه فلا يجوز
ما يحسن بالرجل شبيهك لانك يقدر فيه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيه بك ولا يكون ذلك في كل

جملة بل في الجمل المصدرة بالمضارع فلا يقول بالرجل قال ولا بالرجل ابوه قايم وذلك لان اللام في الوصف
مقدرة ليطابق الموصوف تقديرا وانما يقدر اللام في الاسم او في المضارع لا الاسم نحو يقول جحوم وقال ابن
مالك يجوز منك وشكك بدل لا صفة قوله ويلزم الضمير انما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين
الموصول وصلته والموصوف وصفته فيحصل لهما بهذا الاتصال تخصص وتعرف فلو قلت مررت برجل
قام عمرو لم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو بوجه فلا يتخصص به واذا قلت قام عمرو في داره صار الرجل
متصفا بقيام عمرو في داره وقد يحذف الضمير كما مر في خبر المبتدأ وقد تقع الطلبية صفة لكونها محكية
بقول محذوف هو النعت في الحقيقة كقوله جاؤا بمذق هل رايت الذيب قط اي ممذق مقول عنده
هذا القول كما يقع حالا نحو لقيت زيدا اضربه واقبله اي مقولا في حقه هذا القول ومنه قوله ثانيا في باب ظن
نحو وجدت الناس اخبر تقله قوله ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه نحو مررت برجل حسن
غلامه فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف قوله بحال الموصوف الجار والمجرور في محل الرفع فاعل يوصف
اي يجعل حال الموصوف اي هيئته وصفاته وهو الكثير كما في رجل قايم وضروب وحسن وقد يجعل حال متعلق
الشيء وصفا لذلك الشيء كسرا منزلته حاله نحو برجل مصري حماره وفي فصول الفائدة بذلك الشيء وهذا الثاني ان كان
مشتقا فهو يجري على الاول رفعا ونصبا وجرا بلا خلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا وضارب
اباه زيد ولا يكون اذن اسما الفاعل والمفعول الناصبان للمفعول ماضيين عند البصريين لانهما لا ينصبان
مفعولا به بمعنى الماضي وان كان مضافا فلا يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة يجب اضافتها الى
فاعلها نحو برجل حسن الوجه او مفعولا لها وغير الصفة اما ان يكون ماضيا او غيره فالماضي اللازم مضاف
الى الفاعل نحو برجل قايم الغلام ولا يتعرف بالاضافة الى معموله ولا تكون اضافة الماضي المتعدي الى الفاعل الا
ان اضفته الى الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو برجل ضارب الغلام لتلبس الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل
سببي وان ذكرت المفعول نحو برجل ضارب لم يجز ايضا لان اسم الفاعل الماضي لا ينصب مفعولا به وان
اضفته الى المفعول فلا بد من ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو برجل ضارب عمرو غلامه امس وبرجل ضارب غلامه
عمرو اذ لو لم يذكر لكان اسم الفاعل غير سببي ويتعرف بالاضافة لانه مضاف الى غير معموله وان لم يكن السببي ماضيا
جاز عند سيبويه ان يعمل به مطلقا كما في المنون سواء كان حالا او مستقبلا نحو برجل ضارب غلامه زيد
الآن او غدا وسواء كان علاجا وهو ما كان محسوسا يدرك كالضارب والقاتل او غير علاج كالعارف والحافظ
واللازم وقال يونس لا يخلو من ان يكون حالا او مستقبلا فالحال يجب نصبه على الحال لانه كان عن كونه سواء
كان علاجا او لا نحو مررت بزيد ضارب عمرو وبزيد مخالطه داء والزمه سيبويه تجويز نصبه على الحال مع كونه

معرفة لان المانع عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغي ان يجوز زيد الضارب الرجل غلامه بنصب الضارب
على الحال واما نصبه في نحو بزيد المخالطه داء فانما لا يلزم لانه كما بانه ليس بمضاف الا الضمير وكلامنا
في المضاف بل نقول الضمير في محل النصب على انه مفعول كما مر في الاضافة على مذهب بعضهم والمستقبل
عند يونس يجب رفعه علاجا كان او لا على ان يكون هو والمرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت برجل
ضارب عمرو وسيبويه يوافقه في جواز النصب في الاول والرفع في الثاني ويخالفه في وجوبهما مستشهدا
بقول ابن ميادة ونظرن من خلل الستور باعين مرضى مخالطها السقام صحاح واسم الفاعل ههنا
للاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كما مر في باب الاضافة قال سيبويه والرواية مخالطها بالرفع وانشد
غيره حمى العراقيب العصا وتركنه به نفس عال مخالطه بهر برفع مخالطه وليونس ان يحمل رفعه على الابتداء
وقال عيسى بن عمر ان كان علاجا وجب رفعه على الابتداء حالا كان او مستقبلا واما غير العلاج فان كان
حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب اتباعه للاول وسيبويه بنى الجميع على الرفع في الوجوب
لا في الجواز والذي الجاء سيبويه الى الاختصاص لهما غير ذلك انه قال المضاف اضافة لفظية كالمنون عند
العرب وعند النحاة والمنون سببيا كان او غيره نحو تجريه على الاول علاجا كان او لا حالا كان او مستقبلا
فكذا ينبغي ان يكون المضاف للمنون تقديرا او لا سبب في الاضافة عارض لايجاب الرفع فايجاب
احدهما بلا موجب تحكم هذا كله اذا اردت اعمال اسم الفاعل على العمل اما اذا لم يرد ذلك وجعلته اسما فليس
فيه الا الرفع على كل حال نحو مررت برجل ملازمه رجل اي صاحب ملازمته جعلت ملازمه بمنزلة ما لم يوخذ
من الفعل كما يجعل صاحبه كذا فعلى هذا تقول في المثنى والمجموع برجل ملازماه الزيدان وملازموه هم
فلان ومما يقع سببيا قياسا من غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة الاسم المنسوب نحو برجل مصري
حماره لكونه بمعنى منسوب فيعمل عمله ومما جاء من ذلك سماعا قبيح سواء هو والعدم وسواء ابوه وامه
اي مستو والفصيح المشهور رفع سواء على الابتداء فعلى هذا يقبح كون ءانذرتهم ام لم تنذرهم في محل الرفع
بانه فاعل سواء في قوله تعالى الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم على ان يكون سواء وحده
مرفوعا على انه خبر ان وقد جاء مررت برجل سواء درهم اي تام فيطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول لانه
بمعنى مستو وهو بين اثنين فصاعدا ومن السماعي القبيح قولك برجل حسبك فضله وبرجل رجل ابوه اي
كامل وكذا المقادير نحو برجل عشرة غلمانه وبجبة ذراع طولها وكذا الجنس المصنوع منه الشيء نحو بسرج
خز صفته وبكتان ظهارته وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعاني نحو برجل اسد غلامه اي جري وكذا قولك
برجل مثلك ابوه وبرجل اي عشرة ابوه وهذه كلها من الجوامد التي تقع صفات لا على القياس كما تقدم ذكرها

قوله فالاول يتبعه اى الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف فى اربعة اشياء من جملة العشرة
والاشياء المذكورة احد تلك الاربعة واحد من الثلثة التى هى الافراد والتثنية والجمع واما برمة اعشار
واكساء وثوب اسمال ونطفة امشاج فلان البرمة مجتمعة من الاكسار والاعشار وهى قطعها والثوب ملفف
من قطع كل واحد سمل اى خلق والنطفة مركبة من اشياء كل واحد مشيج فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشئ المركب
منها جاز وصفها بجمعها وجرابهم على ذلك كون افعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد قال تعالى فيسقيكم مما فى بطونه
والضمير للانعام وقال سيبويه افعال واحد لا جمع وجاء قميص شراذم وطم جراديل وثانيها واحد من التعريف
والتنكير واجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تعالى ويل
لكل همزة لمزة الذى جمع مالا والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا كما يجئ فى موضعه واجاز الاخفش
وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال الاولان صفتا الاخران يقومان مقامهما والاولى انه بدل او خبر مبتدأ
محذوف وثالثها واحد من التذكير والتأنيث ورابعها واحد من ثلثة انواع الاعراب واحد من التعريف
والتنكير قوله وفى البواقى كالفعل اى هذا السببى فى الخمسة البواقى اى الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث كالفعل اى ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد السببى كما يوحد الفعل
وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا طابق السببى كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتانيث او مذكرا
اذا كان الفاعل غير حقيقى التانيث او حقيقيا مفصولا كالفعل ولو نظرت حق النظر لوجدت الاول
وهو الوصف بحال الموصوف والنص فى الخمسة البواقى منظورا الى فاعله وكائنا كالفعل لان فاعله
الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف فى التثنية والواو فى جمع المذكر
العاقل والنون فى جمع المؤنث فى الواحد المؤنث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال
ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول فى الفعل يضرب ويضربان
ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن قوله ومن ثمه حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف
قاعدون غلمانه ويجوز قعود غلمانه اى ومن جهة ان السببى فى هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلمانه
كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقى كما حسن تقعد غلمانه
وضعف جاءنى رجل قاعدون غلمانه ولحاق علامتى التثنية والجمع فى الفعل المسند الى ظاهر المثنى والمجموع
ضعيف كما يجئ فى آخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف
والواو فى الفعل فاعل فى الاغلب الاكثر وتجريدهما من علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجئ بخلاف
الالف والواو فى مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى فى اول

الكتاب ولو كانا فاعلين لم ينقلبا فى حالتى النصب والجر نحو رأيت قاعدين وقاعدين برجال فى
المشتق مثلهما فى غير المشتق الذى لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون وانما جاز قام رجل قعود غلمانه
وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة
الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن فى قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما جاز فى قاعدون
غلمانه لمشابهته يقعدون غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر الا ان يخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية
او يجعل الظاهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ فعلى هذا يضعف مررت برجل قاعدين
ابواه لانه كيقعدان ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل قاعدون ابواه قوله والمضمر
لا يوصف اه اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منها اعرف المعارف
والاصل فى وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح
والذم فلم يستعمل فيه لانها تمنع فيه ما هو الاصل فى وصف المعارف ولم يوصف الغائب اما لان تفسيره فى
الاغلب لفظى فصار بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح اللفظى فى وصف المعارف فى الاغلب واما الحمل
على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما واما انه لا يوصف به فلما يجئ من ان الموصوف فى المعارف ينبغى
ان يكون اخص او مساويا والاخص من المضمر والمساوى له حتى يقع صفة له وقول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل
على معنى فى متبوعه اذ هو يدل على ما يدل عليه متبوعه فلو صح الحال على معنى كما سيجئ فى الفاعل والمفعول فى الصفة
المشبهة لدل ايضا عليه كقولك زيد كريم وانت هو واجاز الكسائى وصف ضمير الغائب فى نحو قوله تعالى
لا اله الا هو العزيز الحكيم وقولك مررت به المسكين والجمهور يحملون مثله على البدل عند منكر المضمر لانه لا يوصف
بالمضمر لانه بين ذلك بقوله بعد والموصوف اخص او مساويا فانه لا شئ اخص من المضمر ولا مساو له
قوله والموصوف اخص او مساو ومن ثمه لم يوصف ذو اللام الا بمثله اى ينبغى او لان
يعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغى ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما
يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد لا فى المعارف ولا فى النكرات اما فى المعارف
فانت تقول جاءنى الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشئ العجيب واما فى النكرات فانت تقول رأيت
شيئا ابيض وذات قديمة او واجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف خمس اعنى المضمرات والاعلام والمبهمات
وذا اللام والمضاف الى احدها لا يوصف ما يصح وصفها بما يصح الوصف به منها الا ان يكون
الموصوف اخص اى اعرف من صفته او مثلها فى التعريف فقولك الرجل العاقل اللام فيه وان كان
اخص من الاول من جهة مدلول اللام الا انهما من جهة التعريف الطارئ على مدلوليهما الوصفين متساويان

وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به الى كل مشار اليه لكن التعريف
الاشاري اقوى من تعريف ذي اللام كما يجيء فلهذا اختص قوله الموصوف اخص او مساو بالمعرفة فينبغي ان
يعرف مراتب المعارف في كون بعضها اقوى من بعض حتى يبنى عليه الامر في قوله اخص او مساو فالمنقول
عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات
وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع
اليه وانما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة فلان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع اي ذات
معينة كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فلان مدلوله عند الواضع اي ذات معينة كانت وتعينها الى المستعمل
بان يقترن به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة
موصوفا في كلامهم وكذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اخص
واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام
يعرف بالقلب دون العين فما اجتمع فيه معرفة بالعين والقلب اخص مما يعرف باحدهما وفيه مع ذلك ان تعريف ذي
اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى لئن اكله الذئب كما يجيء في باب المعرفة والنكرة ثم الموصول كذي اللام
واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه
واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسبه منه وكذا يوصف المضاف الى
المضمر ولا يوصف المضمر فعنده نحو الظريف في قولك رايت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه
هو صفة لغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم في وضع
لم يقصد الا لواحد معين لا يشاركه في اسمه مماثل وان اتفق مشارك فبوضع ثان بخلاف سائر المعارف
كما يجيء في باب المعارف وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابي
السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها
ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اي الذي لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما في درجة ثم ضمير غائب سالم من ابهام
اي الذي لا يشبه مفسره ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه والقول المشهور
الذي عليه الجمهور فاذا تقرر ذلك فان ثبت الاخص في مذهب تابعا لغير الاخص فهو بدل عند صاحب ذلك لا صفة
فاسم الاشارة في قولك بزيد هذا بدل عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه فقس وانما لم يجز ان يكون النعت اخص من
المنعوت لان الحكمة تقتضي ان يبدء المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى النعت والا زاد عليه
من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة فاذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل وبينا على مذهب سيبويه في ترتيب

المعارف اذ هو اولى واشهر فنقول المضمر لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات
المعينة لا لمعنى في الذات ولكن كما اذا نقل الى العلمية عن الجنسية اسم دال على معنى الجنس ذلك المعنى بالتسمية
نحو احمر واسود اذا سميت بهما ولا يقع من الموصولات وصفا الا ما في اوله اللام نحو الذي والتي واللاتي وبابها
لمشابهته لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلثة فصاعدا بخلاف من وما واما اي الموصول فلم يقع وصفا لان
الاغلب فيه الشرط والاستفهام ووقوعه موصولا قليل فروعي فيه الاكثر وانما لم يوصف بذو الطائية وان كانت
على حرفين كما في قوله فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فان المشرفي الفرائض لمشابهته لذو الموضوع للوصف باسماء
الاجناس نحو رجل ذو مال واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعيا بل قال الزجاج ان الموقنون صفة
للذين آمنوا كما يجيء والظاهر انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت بالمبهمين وذي اللام وبالمضاف الى العلم
والى المبهمين والى ذي اللام ولا ينعت بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من العلم اذا اعتبر المضاف في التعريف
بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف الا بذي اللام والموصول لما يجيء وكان القياس يوصف بكل
واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى
مثله او بالموصول لانه مثله على ما بينا وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات واجاز بالرجل صاحبك
وصاحب زيد قال فالمنع منه تعسف وعلى مذهب سيبويه لو جاء مثل ذلك فهو بدل لا صفة فان جعلنا
المضاف موصوفا قلنا المضاف الى العلم ينعت بكل واحد من المبهمين وذي اللام وبالمضاف الى العلم
والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف الى اسم الاشارة فينعت بكل من المبهمين
وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة واما المضاف الى ذي اللام فينعت بذي اللام وبالمضاف
اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا كله على مذهب الذي عليه الجمهور وذلك بعد ان عرفت مذهب
غيره ان تصف المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهبهم وان جاء على غير ما يقتضيه على مذهب بعضهم فهو عنده
بدل لا وصف على ما مر وقد تبين مما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله
ويوصف بالموصول ايضا كقوله لهذا المرء ذو جاء ساعيا قوله وانما التزم وصف باب هذا
بذي اللام للابهام ومن ثم ضعف كانه سئل فقيل كان الواجب بناء على قوله الموصوف اخص او مساو
ان يوصف اسم الاشارة بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد الثلثة وهو هنا لا يوصف
الا بذي اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذي قال كذا وبهذا ذو قال كذا على اللغة الطائية
فاجاب بقوله للابهام اي اسم الاشارة مبهم الذات وانما يتعين الذات للمشار اليها واما بالاشارة الحسية
او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يكن تعيينه بمبهم آخر مثله لان المبهم لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول

او ذو اللام او المضاف الى احدها او تعريف المضاف بالمضاف اليه ولا يليق بالحكم ان يرفع ابهام المبهم بما هو
متعين في نفسه كذي اللام لا بالشيء الذي يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفا المستفاد
فاقتصر على ذي اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذي اللام والذي ضرب بمعنى الضارب
وايضا الموصول الذي يقع صفة ذو لام وان كانت زائدة الا في الطائية وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف
بذي اللام في باب المنادى فليرجع اليه وقد ذكرنا هناك ان بعضهم يقول ان ذا اللام عطف بيان لاسم الاشارة
قوله ومن ثم ضعف اي من جهة ان المراد من وصف المبهم تبيين حقيقة الذات المشار اليها ضعف بهذا الابيض
لان الابيض عام لا يختص نوعا دون نوع آخر كالانسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا العالم فان
العالم مختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل العالم ولا باس ان نذكر بعض ما اغفله المص من احكام النعت
وهي اقسام احدها جمع الصفات مع تفرق الموصوفات اعلم انه اذا كان العامل واحدا وله معمولان متفقان
في الاعراب بسبب عطف احدهما على الاخر فان اتفقا تعريفا وتنكيرا جاز افراد كل واحد منهما بوصف وجاز
جمعهما في وصف واحد فالاول نحو جاءني زيد الظريف وعمرو الظريف والثاني نحو جاءني زيد وعمرو الظريفان
ورايت رجلا وامرأة ظريفين واذا جمعتهما في النعت غلبت التذكير على التانيث كما رايت والعقل على
غيره نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المعينين وكذا في خبر المبتدء والحال ونحوهما نحو الزيدان والحمار مبتلون
وجاءني زيد وهند والخادم مسرعين وان اختلفا تعريفا وتنكيرا لم يمكن جمعهما في وصف واحد فلا تقول
هذه ناقة وفصيلها الراتعان ولا الراتعتان لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا واما ان
يفرد كل واحد منهما بنعت او يجمعهما في نعت مقطوع نحو جاءني رجل وزيد الظريفين وان اتفقا اعرابا لا بسبب
العطف نحو اعطيت زيدا ابله فلا يجوز جمعهما في وصف واحد بل يفرد كلاهما بوصف او يجمعهما في نعت مقطوع
لان التابع في حكم المتبوع اعرابا فلا يكون اسم واحد مفعولا اول وثانيا فان كان العامل واحدا والمعمولا
مختلفي الاعراب فان اختلفا معنى لم يجز جمعهما في وصف فاما ان يفرد كلاهما بوصف او يجمعهما في نعت
مقطوع فان افردت فالاولى ان يكون نعت كل واحد منهما الى جنبه نحو لقي زيد الظريف عمرا الظريف
ويجوز جمعهما نحو لقي زيد عمرا الظريف الظريف نعت الثاني بجنبه ونعت الاول بعد نعت الثاني اذا كان لا بد
من الفصل بين النعت ومنعوته فنفصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا
حالهما عند البصريين اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد عمرا واجاز هشام وثعلب جمعهما في نعت نظرا الى
المعنى اذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما يغلب مرفوعا لجانب الفاعل لانه
معتمد الكلام فيرفع الوصف نحو ضارب زيد عمرا الظريفان وثعلب يسوي بين الرفع والنصب لتساويهما

في المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون العمل واحدا او لا ففي الاول ان كان مكررا للتاكيد جاز جمعهما في
وصف فان كان العاملان من نوع واحد اي كانا ماضيين او مضارعين او كانا اسمين جاريين او مبتدأين احدهما
او خبرين اثنين جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في وصف اذا اتفقا تعريفا وتنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان
وضربت زيدا واكرمت بكرا الطويلين وجاءني غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك وابوك عمرو الظريفان صفة
للمبتدئين او الخبرين والمبرد والزجاج وكثير من المتاخرين يابون جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى لا لفظا
المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان والمبرد يمنع نحو هذا رجل وذا امرأة منطلقان لاختلاف اسمي الاشارة
قربا وبعدا خلافا لسيبويه فانه جعل خبرهما كفاعل الفعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما على الاخر ولم يشترك المعمولان
في اسم خاص او لم يتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما في وصف فلا تقول هذه جارية اخرى اثنين لغلامين كرام على ان كرام
لاحدى جماعتين يتقابل بقول كذا اما على القطع وكذا تقطع نحو هذا فرس اخرى ابيهك العقلاء وذلك لان احدهما ليس
معطوفا على الاخر وكذا لا تقول هذا رجل وفي الدار آخر كريمان لان المعمولين لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما
مبتدء والآخر خبر وكذا لا تقول جاءني زيد وذهب رجل كريمان بل يقطع لاختلاف المعمولين تعريفا وتنكيرا وذهب
بعض المتاخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل في النعت والمنعوت شيء واحد
على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولا لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وان عمرا قائم
ونحو هذا الغلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما في وصف واجازه بعضهم نحو لغلام زيد الظريفين وان اختلف العاملان
والعمل معا فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا الكسائي فانه اجاز جمعهما في وصف عند تقارب المعنى
نحو ضربت زيدا وهذا ابن عمرو الظريفان لان زيدا مضروب وعمرو واهبا ان معا واعلم انه لا يجوز نحو من عبد الله وهذا زيد الرجلين
الصالحين على القطع لانك لا تثني الا على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من يعلم بمن لا يعلم فيجعلهما بمنزلة واحدة
وثانيها تفرق الصفات مع جمع الموصوفات اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا مغاير الصفات فاما ان تجيء بالصفات
على وفق عدده او اقل ففي الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدء محذوف او مبتدء محذوف الخبر
نحو مررت بثلثة رجال شاعر وكاتب وبزاز واذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب وبعضهم بزاز
او منهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم بزاز ولو تخالفا تعريفا وتنكيرا فقطع الوصف الى الرفع اولى ان لم يكن هناك الحال
معنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب انه على الحال لان كان معنى نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا
ولا يمتنع في الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع الى الرفع في جميع مواضع الابتداء نحو قوله فلا تجعل ضيفي ضيف
مقرب واخر معزول عن البيت جانب اي منهما صنف مقرب ومنهما آخر معزول وقوله فاصبح في حيث التقينا
شريدهم طليق ومكتوف اليدين ومزعف اي منهم طليق وقوله مزعف اي ازعف الموت اي قاربه وفي كتاب

اى فيما كان الصفات فيه اقل الدفع لا غير على القطع نحو رايت ثلثة رجال كاتب وشاعر وقد اجاز بعضهم
وصف البعض دون البعض محتجا بقوله كان حمولهم لما استقلت ثلثة اكلب تطاردان واما ان كان
الموصوف متحدا والصفات متعددة نحو مررت برجل شاعر كاتب بزار فالاولى الاتباع ويجوز القطع
على تقدير هو شاعر ولا يجوز تقديم كاتب ولا بعضهم وثالثها قطع الصفة رفعا او نصبا اعلم ان جواز القطع
مشروط بان لا يكون النعت للتاكيد نحو امس الدابر ونفخة واحدة لا يكون قطعا للشئ عما هو متصل به
معنى لان الموصوف فى مثل ذلك نص فى معنى الصفة دال عليه فلهذا لم يقطع التاكيد نحو جاءنى القوم اجمعون
النعوت والشرط الاخران يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم لانه ان لم يعلم فالمنعوت
محتاج الى ذلك النعت ليبينه ويميزه ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب
لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر فلك القطع فى ذلك الثانى اللازم نحو مررت بالرجل العالم المبجل
فان العلم فى الاغلب مستلزم للتبجيل ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان كان نعتا اول كقوله تعالى و
امراته حمالة الحطب وقولك الحمد لله الحميد وشرط الزجاجى فى القطع تكرار النعت والاية رد عليه فنقول ان
كان النعت المراد قطعه وجب ان يكون المنعوت اسم الاشارة لما ذكرنا ان اسم الاشارة محتاج الى النعت لبيين
ذاته وان كان نكرة فالشرط سبقه بنعت آخر مبين وان لا يكون النعت الثانى ايضا لمجرد التخصيص لانه اذا
احتاجت النكرة الى الف نعت لتخصيصها لم يجز القطع والفصل اذ فيه النكرة يحتاج الى الوصف فاكد
القطع بحرف هو نص فى القطع اعنى الواو وقال وياوى الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى ويجوز
فى الامر قراءة القطع مع الواو وكقول الخرنق لا يبعدن قومى الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك
والطيبين معاقد الازر والواو فى النعت المقطوع اعتراضية نصبته او رفعته ويجوز مخالفة النعت المقطوع
للمنعوت تعريفا وتنكيرا كقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا واذا كررت نعوت شئ معلوم اتبعت
او قطعت او تبع بعض دون بعض بشرط تقديم الاتباع اذ الاتباع بعد القطع قبيح والاكثر فى كل نعت مقطوع
ان يكون مدحا او ذما او ترحما نحو الحمد لله الحميد ومررت بحافظ الفاسق وبعمرو المسكين وقد يكون تشنيعا
نحو يزيد الغاصب حقى وقد ذكرنا فى النداء حال هذه المنصوبات والمرفوعات ويونس اوجب الاتباع
فى الترحم اما على النعت فى نحو ما امكن واما على البدل فيما لم يمكن نحو رايته البائس ومررت بالمسكين والخليل
اجاز قطعه رفعا ونصبا كما فى المدح والذم ولو لم يتضمن النعت شيئا من المعانى المذكورة لم يجز قطعه كقولك
بزيد البزاز وصاحب الثياب الا ببل ولكن فانه يجوز قطع ما بعدهما على الرفع قصدا للمعانى المذكورة
او لا وسواء كان المعطوف عليه نعتا او لا لانهما حرفان للاضراب والاستدراك فهما مؤذنان بالقطع

١٠٥٢

تقول مررت برجل قايم بل قاعد وفى غير النعت ما زيد قايما بل قاعد او لكن قاعد وربما قطع النعت الاول
بالواو واذا طال الذيل للمنعوت كما قال الزجاج فى ولكن البر من آمن الى قوله والموفون بعهدهم اذ الموفون صفة
من آمن وهذا الذى ذكرنا من شروط النعت المقطوع انما يعتبر اذا جاز الاتباع على النعت ايضا فاما اذا لم يجز
كما فى الامثلة المذكورة فى القسم الاول اى فى جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات فلا وربما حذف الموصوف
اعلم ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تعالى وعندهم قاصرات الطرف عين
فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور بعيد لكن لا كالاول فى الكثرة لان القايم مقام الشئ ينبغى
ان يكون مثله والجملة خلاف المفرد الذى هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح و
انما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او فى قال تعالى ومنهم دون
ذلك وما منا الا له مقام معلوم اى ما منا ملك الا ملك له مقام معلوم قال الشاعر وما الدهر الا تارتان
فمنهما اموت واخرى ابتغى العيش اكدح اى فمنهما تارة اموت فيها وحكى سيبويه ما منهم مات حتى رايته
فى حال كذا وكلمتها يقين كالماء منهما واخرى على اوج احر من الجمر وقال لو قلت ما فى قومها لم تيثم يفضلها فى
حسب وميسم فان لم يكن كذا لم تقم الجملة والظرف مقامه الا فى الشعر قال انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع
العمامة تعرفونى وقال ما لك عندى غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر جادت بكفى كان من ارمى البشر
وقال كانك من جمال بنى اقيش يقعقع خلف رجليه بشن وانما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه
قبله فيكون كانه مذكور ثم اعلم انه ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو
مررت بظريف رجل قال والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند وقريب منه قوله تعالى
وغرابيب سود لان غربيب ان يتبع اسود لكونه تاكيدا له نحو احمر قانى وان لم يصلح لمباشرة العامل اياه لم تقدم
الا فى ضرورة والنية التاخير كما تقول فى ان رجلا ضربك فى الدار ان ضربك رجلا ولذا وصفت النكرة بمفرد
وظرف وجملة قدم المفرد واخر الباقيين فى الاغلب كقوله تعالى وهذا ذكر مبارك انزلناه وليس ذلك
بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله تعالى هذا كتاب انزلناه مبارك وقوله تعالى فسوف ياتى
الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة وقال الشاعر وليل اقاسيه بطئ الكواكب ونعت الصفة لم يذكر
للعلم بها قال الا ايها الطلل البالى بالضحى على خا الملقد وقعت على لحم اى لحم ولنا اولى النعت لا
واما اوجب تكريره كما ذكرنا فى الحال قال تعالى لا فارض ولا بكر وتقول لقيت رجلا اما عالما واما جاهلا
وقد يوصف المضاف اليه لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلتبس ويقال له الجر بالجوار فحكمه للاتصال الحاصل
بين المضاف والمضاف اليه فيجعل ما هو نعت الاول نعتا للثانى لفظا وذلك كما يضاف لفظا الى

الى ما ينبغي ان يضاف اليه المضاف نحو هذا جحر وهذا حب الرمان الذي هو لكل الحجر والحب لا النصف والرمان
والخليل يشترط في الجر بالجوار توافق المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا فلا يجر الا
هذان جحرا ضب خربان ولا جحر ضبين خلافا لسيبويه واستشهد سيبويه بقوله واياكم وحية بطن واد هموز
الناب ليس لكم بسي مجيرا وقال بعض البصريين ان التقدير هذا جحر ضب خرب جحره فحذف المضاف الى الضمير
فاستتر الضمير المرفوع في خرب لكونه مرفوعا لقيامه مقام المضاف المرفوع فيكون اصل قوله هموز الناب هموزا نابه
حية ثم حذف المضاف اي حية فبقي هموزا بابه ثم لما اضيف هموز الى الباب استتر الضمير فيه كما في حسن الوجه
قوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
وسياتي نحو قام زيد وعمرو وقوله مقصود بالنسبة يخرج الوصف وعطف البيان والتاكيد على ما قال لان المقصود
في هذه الثلثة هو المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر
اشهر اسميه ولا شك انك اذا بينت شيئا بشيء فالمقصود هو المبين والبيان نوع وكذا انما يجيء بالتاكيد ليبين ان
المنسوب اليه مقدما هو المنسوب اليه في الحقيقة لغيره لم يقع غلطا ولا تجاوزا في نسبة الفعل اليه واما البيان ان المذكور بلفظ
العموم باق على عمومه غير خاص ويعني بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا او غيرهما ونسبة الاسم اليه اذا كان
مضافا فقوله مع متبوعه يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه في بابه وننكر ان عطف
البيان هو البدل ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن واما وام واو لان المقصود بالنسبة منها احد الامرين
من المعطوف والمعطوف عليه قوله يتوسط بينه الى ليس من تمام الحد بل هو تفسير عطف النسق ذكره بعد تمام حده قال ولو
في الحد بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الصفات تعطف بعضها على بعض كقوله
الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب ويجوز
ان يعترض على حده بمثل هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعى انها في صورة العطف
وليست بمعطوفة واطلاق اسم العطف عليها مجاز قوله واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل اكد بمنفصل
انما اكد بالمنفصل في الاول لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز
في المتصل والضمير المنفصل ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل ولو عطف عليه بلا تاكيد كان كالعطف
على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بتاكيده يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده
عما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا للمتصل وهو محال فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت
وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى ويجوز تاكيد المتصل المرفوع

عطف النسق

١٥٣

لا لغرض العطف نحو اضرب انت وضربت انا قوله الا ان يقع فصل فيجوز تركه سواء كان الفصل قبل
حرف العطف كقوله فلست بنازل الا ألمّت برحلي او خيالتها الكذوب وبعدها كقوله تعالى ما اشركنا و
لا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة لتاكيد النفي ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله تعالى فكبكبوا
فيها هم والغاوون وما عندنا من دونه من شيء نحن ولا اباؤنا وقد لا يؤكد والامران متساويان نحو ما قال
فيجوز تركه وانما جاز الترك لان طول الكلام عوض عن الواجب فيحذف غالبا للاختصار نحو قوله حضر القاضي امرأة و
لا تحفظوا عورة بالنصب فكيف لا تغني عما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك ان مذهب البصريين ان التاكيد
بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح لا انهم حظروه اصلا بحيث لا يجوز ان
يرتكب واما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور بلا تاكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح قوله واذا عطف
على الضمير المجرور اعيد الخافض وانما ذلك لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان
الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا فكره العطف
عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطفت على الضمير المجرور الا باعادة الجار نحو مررت
بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم تعطف عليه كما
فعل في المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة العامل الاول سواء كان اسما نحو المال بيني وبين زيد او حرفا نحو مررت
بك وبزيد ولا ايجاد العامل الاسمي الا اذا قيل انه لم يجلب الا لهذا الغرض وانه لا معنى كما في قولنا بينك وبين زيد
اذ لا يمكن ان يكون هناك بينان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين آخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينية
امر يقتضي طرفين فعرفنا ان تكرير الثاني لهذا الغرض فقط فان التبس نحو جاءني غلامك وغلام زيد وانت تريد
غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز بل يجوز لو قام قرينة دالة على المقصود فان قلت فما تقول بعد اعادة الخافض
القول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ام نقول المجرور عطف على المجرور قلت النظر المستقيم يقتضي ان القول
بالثاني اولى وذلك لان القول به في نحو المال بيني وبينك متعين اذ لا معنى للمضاف الثاني كما مر فلا يكون عطف
المضاف على المضاف لفساد المعنى وفي نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون الباء الثانية فيه معنى اذ يمكن ان
يكون استونف معنى الجار والمجرور فيكون بسبب الاستيناف للباء الثانية معنى ولم يكن فكذلك في
بين الثانية الا انا لما عرفت ان الباء الثانية مجلوبة لمثل الغرض الذي اجتلبت له بين الثانية
بعينه وجب الحكم بكون المجرور عطفا على المجرور ههنا كما في مسئلة بين فاذا تقرر هذا قلنا انه تعود المعطوف
مجرور مع تكرر العامل بما كان مجرورا به قبل تكرره اعني بالعامل الاول لان وجود الثاني كالعدم لفظي فهو من
حيث المعنى كالعدم كما قال سيبويه في نحو لا ابا لك ان جره بالاضافة لا باللام الظاهرة والاولى

انتحل جره على العامل المنكر اذ ليس باول من الحروف الزائدة نحو كفى بزيد فانها لا تلغى مع زيادتها فان
هذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها
اضطرارا كقوله فقربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب واطلق الكوفيون ترك الاعادة في حال
السعة مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله تعالى
تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب بان الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان
حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا في نحو الله لافعلن وايضا لو ظهر الجار فالعمل للاول كما ذكرنا
ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه يكون اذن قسم السؤال لان قبله واتقوا الله الذي تساءلون به
وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء كما يجيء والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا نم
تواتر القراءات السبع وذهب الجرمي وحده الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة الجار بعد تاكيده
بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك انت وزيد قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشيء
لانه لم يسمع ذلك مع ان تاكيد المجرور بالمرفوع على خلاف القياس واما اعادة الجار اقرب واخف فان قيل
كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل
وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال عنه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار
ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار فالجواب ان التاكيد والبدل
ليسا باجنبيين منفصلين عن متبوعهما لا لفظا ولا معنى اما معنى فلان البدل في الاغلب اما كل
المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر والتاكيد عين المؤكد واما اللفظ فلانه لا يفصل بينهما
وبين متبوعهما بحرف كما في عطف النسق فلم يكره جري ما هو كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله
لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء مما قبله فاما عطف النسق فمنفصل من متبوعه
لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب غير المعطوف عليه فانكر جري ما هو
مستقل كالاجنبي من متبوعه على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع فان قلت فهلا طردوا الحكم
على هذا الوصف في جميع التواكيد اذ كلها متصل بمتبوعاتها كما قلت ولم افردوا النفس والعين بتاكيد متبوعهما
الذي هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل قبل التاكيد قلت ذلك لعلم العرب وذلك لان النفس والعين كثيرا ما
يليان العامل ويقعان غير توكيد نحو طابت نفس فلان وبقيت عينه فلو لم يؤكد معهما اولا بالمنفصل
لالتبس الفاعل اذا كان غائبا او غائبة بالتاكيد نحو زيد جاءني نفسه وهند جاءتني نفسها ثم طرد
الحكم في التوابع مع انتفائه بارزة نحو ضربتني انت نفسك وان لم يلتبس لان كلا واجمع لا يلتبسان بالفاعل

قول الشيخ وذهب الجرمي وحده
ليس بصحيح للنقل الثقات
ذكرت عنه بعض الزيادات اليه
وهو الظاهر ايضا من كلام
الشيخ عبد القاهر

في نحو الكتاب قرئ كله لان كلا لا يلي العوامل اللفظية اصلا فلا تقول جاءني كلكم ولا قتلت كلكم ولا مررت
بكلكم بل قد استعمل مبتدأ لا غير اما لان العامل معنوي كما هو مذهب الجمهور واما لان مرتبته التاخر اعني
خبر المبتدأ كما اخترنا في اول الكتاب هذا وقد علل المص اختصاص النفس والعين بتقدم تاكيدهما
بالمنفصل فانهم كرهوا ان يؤكد الجزء بما هو كالمستقل قال لان النفس يستعمل غير تاكيد ولفظ كل
لا يستعمل الا تاكيدا وهذه العلة يبطل عليه في قولهم مررت بك نفسك فالاولى ما قدمناه قوله
والمعطوف في حكم المعطوف عليه ومن ثم لم يجز الخ لا يريد بقوله ان المعطوف في حكم المعطوف عليه
ان كل حكم ثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس
وعطف المعرب على المبني وبالعكس وعطف المفرد على المثنى او المجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب
للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله ككون جملة ذات ضمير عائد اليه لكونه صلة له يلزم مثله في المعطوف وكما اذا اقتضى
ما قبله كونه نكرة لكونه مجرور رب والمجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك فلذا ضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها وتقول في رب شاة وسخلتها ان السخلة نكرة كما يجيء في باب المضمرات وكان يجب على الاصل
المتقدم ان لا يجوز يا زيد والحارث لوجوب تجرد المعطوف عليه عن اللام بالنظر الى يا لكن لما كان المكروه
هو اجتماع اللام وحرف النداء وما اجتمعا حال كون اللام في المعطوف كما في يا ايها الرجل جاز وان وجب
للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف اي وان كان في نفسه مثل المعطوف عليه
فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة
وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل في لا رجل وامرأة كما في النداء لكن العلة قد تقدمت في المنصوب
بلا التبرئة وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه
فكذا لم يضم المعطوف في يا زيد وعبد الله لان ضم المنادى ليس بحرف النداء فقط بل بكونه مع ذلك مفردا
معرفة كما قلنا وكذا لم ينتصب المعطوف في لا رجل ولا زيد عندي لان نصب اسم لا بالنظر الى لا والى
قابل النصب وهو المنكر المضاف والمضارع له لا بالنظر الى لا وحدها فنقول يجوز عطف الجامد على
المشتق نحو زيد اعور ورجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق الواقع جزءا لم يجب لكونه جزءا فقط اذ جزء
المبتدأ يتجرد عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذ الجزء المشتق
لا بد له من ضمير فيه او في موضع آخر والمقصود ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز
قيامه مقامه قوله ومن ثم لم يجز ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وذلك لانه لما وجب
لقولك بقائم او قائما الضمير لكونه جزءا مع كونه مشتقا وجب ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو

بمنزلة عاملين مختلفين فنحو قولهم مررت الى الغزو بجيش والحج ركب لا يجوز اجماعا اى الاسمين اوليت حرف
العطف اذا الاعم بتعقى منصولا بينه وبين العاطف الذي هو كالجار ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا نحو
مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل يجب ان يقول وامس بعمرو واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف
والمرفوع والمنصوب فمختلف فيه منعه الكسائي والفراء وابو علي في السعة وذلك اذا لم يكن الفاصل معطوفا
بل يكون معمولا من غير عطف بعامل المعطوف المرفوع او المنصوب الذي بعده نحو ضرب زيد عمرا وابو بكر خالدا
زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف او العرف لم لا تريم دار معطلا من القائم مشاده ومن عام اولا
قطار دنا دارت خرق كانها مضليوفي رعيل جهلا فان كان الفاصل ايضا معطوفا على شكلها لم يختلف
في جوازه في المرفوع والمنصوب وفي عدم جوازه في المجرور نحو جاءني امس عمرو واليوم زيد وضرب زيد
عمرا وبكر خالدا ولا يجوز مررت اليوم بزيد وامس عمرو كما لا يجوز مررت بزيد وامس خالد قال ابو علي
انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بما ليس بمعطوف لان العاطف كالنائب عن العامل
فلا يتسع بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله ولما جاز ذلك عندهم في الشعر لجاز الفصل
بين الرافع والناصب ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل [illegible] المعطوف
غير المجرور بالقسم نحو قام زيد والله عمرو اذا لم يكن للمعطوف جملة فلا تقول ثم والله [illegible] يكون الجملة
اذن جوابا للقسم فيلزمها حذف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة
على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط الذي نحو اكرم زيدا ثم ان اكرمتني عمرا وبالظن نحو خرج محمد او اظن عمرو والشرط
ان لا يكون العاطف الفاء والواو ولكن ما على حرف واحد فلا ينفصلان من معطوفهما ولام الابتداء ام
العاطفة اي المتصلة بها مثل يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الاغلب كما يجي في حروف العطف ولنرجع
الى العطف على عاملين فنقول الاخفش الذي يمنع من جواز العطف على عاملين الا فيما فيه الفصل بين العاطف
والمجرور كما ذكرنا الغير حيث سيبويه يمنعه مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف
الاخفش وهما اي سيبويه والفراء يضمران الجار في كل صورة يوهم العطف على عاملين نحو قولهم ما كل
سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء شحمة وفي قوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة
وللذين واعتذر ابن السراج لهما في قوله تعالى واختلاف الليل والنهار الى قوله آيات وآيات على القراءتين
بان آيات الثانية توكيد للاولى لطال الكلام وليس بمعطوف فمذهب المتقدمين الجواز مطلقا
كما هو مذهب الاخفش والمنع مطلقا الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفراء واما المتأخرون
فابن الاعلم الشنتمري منع نحو زيد في الدار والحجرة عمرو مع تقديم المجرور الى جانب العطف قال لانه ليس

في الحاشية
وما انزل الله من السماء من ماء فاحيا به الارض بعد موتها وتصريف الرياح
آيات لقوم يعقلون
وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون
التسمتري

يستوي

يستوي آخر الكلام واوله قال اذا قدمت في المعطوف عليه الجر على المخبر عنه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
جاز لاستواء آخر الكلام واوله في تقدم الجار على المخبر عنهما قلت يلزمه تجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو
وان زيدا اخرج غلامه وبكرا اخوه لاستواء اول الكلام وآخره وهو لا يجيزه والمصحح جواب البيت الذي ذكره الاعلم
ايضا وهو ان تقدم المجرور في المعطوف عليه على تاخر المنصوب او المرفوع يأتي المعطوف على ذلك الترتيب نحو في
الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا لكن لا للعلة التي ذكرها الاعلم بل لان الذي ثبت
في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس
عليه غيره اذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف للاصل فان اطرد في صورة معينة دون غيرها
لم يقس عليها فلم يلزم المص ما الزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه يبقى الاشكال عليه في تخصيصهم
للصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل به فهلا اعتذر باضمار
الخافض كما فعل سيبويه والفراء حتى لا يكون تحكما قوله خلافا للفراء يعني ان الفراء يجيزه مطلقا وفي هذا الاطلاق
نظر على ما قلنا قوله الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اي يجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان الضابط المذكور
قوله خلافا لسيبويه اي لا يجوز عنده مطلقا وان كان الضابط المذكور ولنذكر بقية احكام العطف منها انه
قد يحذف حرف العطف مع المعطوف مع القرينة كما اذا قيل من الذي اشترك هو وزيد قلت اشترك عمرو
اي اشترك عمرو وزيد قال الله تعالى لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح الآية وكذا ام مع معطوفها كقولك
لمن قال اما اصلي ليلا ونهارا في الليل يصلح الكرام في النهار وقد يحذف الواو من دون المعطوف قال
ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا وقد
يحذف اي كما تقول لمن قال اكل اللبن والسمك كل سمكا لبنا او لبنا اي قيام قرينة دالة على ان المراد احدها
وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى واخواتها تقول لمن قال ما قام زيد بلى وعمرو اي بلى قام زيد وعمرو ولانها
حرف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذي هو المصدق المثبت كما يجي في بابها وكذا تقول بلى وزيد وبلى
ثم زيد وبلى او زيد وبلى لا زيد لان بلى للايجاب بعد النفي فيكون التقدير بلى قام زيد لا عمرو وتقول لمن
قال ما قام بكر نعم لكن زيدا اي نعم ما قام بكر لكن زيد اي لكن قام زيد لان نعم مقررة لما سبقها نفيا كان او
اثباتا ولكن للاثبات بعد النفي في عطف المفرد كما يجي في حروف العطف وتقول لمن قال مات الناس بلى
حتى الانبياء وتقول لمن قال ما قام زيد بلى بل عمرو ونعم بل عمرو اي بلى قام زيد بل عمرو ونعم ما قام زيد بل عمرو
ولا يحذف المعطوف عليه بعد حروف التصديق الا اذا كان العاطف بعد ام ولما وذلك لان ام المتصلة وفي
تقتضي سبق الهمزة ولما تقتضي سبق اما اجري كما يجي في حروف العطف وقد يحذف المعطوف عليه بام قال تعالى

ام من هو قانت اناء الليل اى الكافر خير ام من هو قانت ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو
ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا او فعمرا او ثم عمرا او او عمرا زيدا بشرط ان لا يتقدم
المعطوف على العامل ولا يجوز وزيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل في المعطوف بواسطة
العاطف فهو كالآلة للعمل ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها والامتناع كون التابع متقدما على متبوعه على
متبوع متبوعه اى العامل في المتبوع ومن ثم لم يتقدم على معمول التزم اضمار عامله فلا تقل والاسد اياك لانه
يكون اذن متقدما على العامل فلم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به فلا تقل وزيد ضربت انت كذا
بالعطف على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدء او خبرا دخل حرف ناسخ اولا فلا يجوز ان وعمرا
زيدا قائمان وما زيد وعمرو قائمين لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا تقول ما وعمرو زيد
منطلقان والذى وابوه زيد ضاربان انا وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو زيد قائمان لانه يتقدم
على العامل المعنوى وهو اما الابتداء او الخبر على المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو وكيف
وزيد عمرو جاز اضطرارا لتأخره عن العامل على المذهبين ويشترط ايضا في تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون
المعطوف عليه مقرونا بالا او بمعناها فلا تقول ما جاءني وزيد الا عمرو وانما جاءني وزيد عمرو وذلك لكون ما بعد
الا في حيز غير حيز ما قبلها لتخالفهما نفيا واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذى هو في حيز ما بعدها ومنها
ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو مع المعطوف عليه تطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاءاني ومات الناس حتى الانبياء
ودفنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها
الكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه اى يرضوا احدهما ارضاء الآخر ونحو
زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول اكتفاء بالخبر الثاني وكذا يجوز زيد قام وعمرو على حذف الخبر من الثاني اكتفاء
بالخبر الاول اى وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس للمبتدء وحده عطفا على المبتدء اذ لو كان كذلك لغلب
دائما واما الفاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المتعاطفين بهما مع المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلاف قال
بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام اى زيد قام فعمرو قام واما
من الثاني نحو زيد قام فعمرو قام اى فعمرو كذلك قالوا ولا يجوز المطابقة لان تفاوتهما في الترتيب يمنع اشتراكهما
في الاخبار واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء
الترتيب حتى يناقض الفاء وثم اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاضمار والاظهار في هذا سواء
فقاما وقام الرجلان مثلا في اجتماع القيد يسير بوزن بينهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا
نحو جاءني زيد فعمرو فاغلب لهما وجاءني زيد ثم بكر فاصدقتهما واما الاول لكن وبل وام واو واما مطابقة الضمير

157

معهما فتركهما هو كذا لان قصدك انما قصدت احدهما وذلك واجب في الاخبار عن المعطوف بهما مع المعطوف
عليه وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءني وزيد بل عمرو قام وزيد وعمرو اما كذا وكذا تقول زيد او هند جاءني
ولا تقول جاءتني اذ المعنى احدهما جاءني والغلبة للتذكير وتقول في غير الخبر جاءني اما زيد واما عمرو فاكرمته
وازيدا ضربت ام عمرا فاوجعته وما جاءني زيد لكن عمرو فاكرمته واذا قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة
نحو زيد لا عمرو جاءاني معا اى دعوتهما وزيد لا عمرو جاءاني وقد جئتهما واكرمتهما وتقول في او التي للاباحة جالس
الحسن وابن سيرين وباحثه ونحو باحثهما وكذا تقول هذا اما جوهر او عرض ثم تقول وهما محدثان قال الله تعالى
ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وليس او بمعنى الواو كما قال بعضهم والمعنى ان لم يكن غنيا او فقيرا فلا بأس
وان الله اولى بالغنى والفقر وانما قال واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها وتركوك بافراد الضمير مع الانفضاض
اليهما كان لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله راوا ولا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو
مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا في الاباحة فجاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن
او ابن سيرين صار كالواو فعلى هذا جاز قوله وكان سيان ان لا يسرحوها او تغرب السرح فقال سيان
او يسرحوها والحق ويسرحوه فتقول ان زيدا ضربت ام عمرا وهما مستحقان للضرب وما جاءني زيد لكن عمرا
بل عمرو وقد دعوتهما ومنها انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس ان كان في الاسم معنى الفعل قال تعالى فالق
الاصباح وجعل الليل سكنا على قراءة عاصم اى فلق الاصباح وكذا قوله تعالى صافات ويقبضن اى يصففن
ويقبضن فالبات نعشتها بعضب ماس يعتقد في اسوقها وجائر اى ويجوز ولا يجوز مررت برجل طويل
ويضرب على العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم قال
تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة وان الذين كفروا ويصدون وارسل الرياح فتثير سحابا
وكذا يجوز لم يقعد زيد غدا وبالعكس وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتأويل نحو زيد
ابوه كريم وعالم اخوته لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها فرعا عليه في كونها ذات محل من الاعراب
فالاولى كونها تابعة في الاعراب فيجوز مررت برجل ظريف وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم وشريف ولا سيما
اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدء والخبر والحال وصاحبها
ان الاوليين يطابقان تعريفا وتنكيرا دون البواقي فقولك جئتك خائفا وراجيا وهند ابوها كريم وشريف
ليس في القبح نحو برجل ابوه كريم وشريف ونحو عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جني ذلك
بالواو دون الفاء واخواتها لاصالة الواو في العطف واعلم انه يجوز الخالف في الاعراب واذا عرف المراد
نحو مررت بزيد وعمرو اى بعمرو كذلك ولقيت زيدا وعمرو اى وعمرو كذلك وحصن زمان بابن مروان لم يبع

من المال مستحبا او مخلف للمستحب للذهب والمحلف للماخوذ الجوانب الذي بقيت منه بقيه فقوله
مخلف حمل على المعنى اذ معنى لم يدع الا مستحبا لم يبق من وجوه الاستحب ويجوز ان يكون المعنى او هو مخلف
او مسقطعا اي بل هو مخلف كما يجيء في حروف العطف او يكون مخلف مصدرا نحو عطف على عض كما في قوله تعالى

التاكيد

وفرقناهم كل ممزق قوله التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول اقول يقرر اي يقوي ويحقق هنا ان
يكون مفهوم التاكيد ومؤداه ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد
في قولك جاءني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذي في كلهم مفهوما من القوم في
جاءني القوم كلهم اذ لا بد ان يكون القوم الجماعة معينة ليكون حقيقة في مجموعهم ان التاكيد يقرر ذلك الامر اي
يجعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره قرب لفظ دال وضعا على معنى حقيقة وظن المتكلم بالسامع
انه لم يحمله على مدلوله اما الغفلة او لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به التجوز فالغرض الذي وضع له التاكيد احد ثلثة
اشياء احدها ان يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين
الامرين فلا بد ان يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد زيد
او ضرب ضرب زيد ولا ينفع ههنا التكرير المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب
عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا يشكك وربما
يكون غير المنسوب والمنسوب اليه لظنك غفلة السامع او لدفع ظنه بك الغلط وكما في الحرف نحو ان ان زيدا قائم
او في الجملة نحو قوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولا يدخل هذا النوع من التاكيد في حد المصنف لانه
يقرر امر المتبوع ولكن لا في النسبة ولا في الشمول فلا يضره ذلك لانه في حد التاكيد الاسمي والغرض الثالث ان
يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا وهو ثلثة انواع احدها ان يظن به تجوزا في ذكر المنسوب فربما ينسب
الفعل الى الشي مجازا وانت تريد المبالغة لا ان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما تقول قتل زيد وانت تريد
ضربه ضربا شديدا او تقول ضابط وانت تريد غير كامل فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة نحو قوله عم
انما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل والثاني ان يظن السامع به تجوزا في ذكر المنسوب اليه المعين
فربما نسب الفعل الى الشي والمراد ما يتعلق به كما للمنسوب اليه كما تقول قطع الامير اللص اي قطع غلامه بامره فيجب
اذن اما تكرير لفظ المنسوب اليه نحو ضرب زيد زيد اي ضربه هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى وذلك بالنفس
والعين ومتصرفاتهما لا غير والثالث ان يظن السامع به تجوزا لا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد
المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى جميعها لان العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كله واجمع
واخواته وكلاهما وثلثهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد قوله امر المتبوع اي ما يتعلق به

من نسبة الفعل اليه او كونه شاملا عامة والتكرير لفظا او معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه
بكونه منسوبا اليه الفعل والفاظ الشمول يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكون ما نسب اليه عاما
لاجزائه شاملا وقوله في النسبة او الشمول بيان الامر المراد به صفة المتبوع وشانه كما تقول شانك في
العلو اعظم من ان يوصف وامري في الفقر اي في باب العلو وباب الفقر فالمعنى يقرر امر المتبوع
في باب كونه منسوبا او منسوبا اليه وفي باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا يخرج عن معنى
التاكيد نحو قوله تعالى انما هو اله واحد فان لفظ واحد وان قرر وحقق امرا متبوعه وهو الوحدة لكن لم يكن
ذلك الامر من باب المتبوع منسوبا اليه وكذا في قوله تعالى نفخة واحدة ثم يقرر كون نفخة منسوبا اليها قوله نفخ
فلا كون النفخ شاملا لاحاد النفخ اذ لا احاد لها وقد اورد المصنف الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة فقال
ان لفظ واحدة يقرر الوحدة التي في نفخة فيجب ان يكون تاكيدا فاجاب بان نفخة وان دلت على الوحدة لكن
دلالة التضمن لا المطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخة موصوف بالوحدة لا مجرد الوحدة ومدلول هذه اللفظة تضمنا
لا مطابقة ولقائل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل مدلول المتبوع امر من امر المتبوع
وشانه سواء كان ذلك مطابقة او تضمنا او التزاما ولفظ اجمعون في قولك جاءني الرجال اجمعون يقرر مدلول
القوم تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجي بحيث لم يخرج منها احد منهم مدلول اللفظ من حيث كونه
جمعا معرفا باللام المشار بها الى رجال معينين لا تناول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين وهو جزء كونه
من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاءني الرجلان كلاهما لفظ موضوع للاثنينية التي هي مدلول الرجلان ضمنا
وهو مع ذلك تاكيد فان قلت بل معنى كلاهما في جاءني الزيدان كلاهما كلا الزيدين هما الزيدان فمفهوم التاكيد
مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل ومعنى اجمع القوم معنى القوم مطابقة
قلت هذا وهم لان التاكيد هو كلا المضاف ومعناه الاثنان لانها للمضاف اليه الذي هو مدلوله مدلول
الزيدين فمعنى كلا الزيدين اثناهما الا انه لم يستعمل لفظ اثناهما والاثنان مدلول لفظ الزيدين ضمنا لا مطابقة
واعلم انهم انما ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضعوا الا الفاظ الدالة على
هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول رجال
ثلثة او اربعة او خمسة وعلى هذا القياس ولما ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع باعتبار
نسبة الفعل وضعوا هذه الالفاظ باعتبار هذه المعاني على ضروب فبعضها لم يجي الا منصوبا على الحال وهو وحده
فقط تقول جاءني زيد وحده اي لم يشاركه احد في المجي وبعضها لم يجي الا تابعا على انه تاكيد وهو كلا وكلتا ومضافه
اثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل مضافا في المشهور الفصيح استغناء بكلا ويستعمل العوام

نحو بالزيدين اثنيهما واجمعون ومتصرفاته واخواته مثل كلا لا يجي الا تابعة مضافة في الفصيح على ان الخليل
ونحو انضبت جمعاء وجمع حالين كجاءني القبيلة جمعاء والقبايل جمع وهو قليل وقد يضاف اجمع اضافة
ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاءني القوم باجمعهم فلا يقال جاءني القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد
بها مع الباء وبدونه نحو رايته عينه ورايته بعينه واما جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلثة اوجه
لما انقطعوا عن الاضافة كقوله تعالى عسى الله ان ياتيني بهم جميعا اي بهم اجمعين وليس بمعنى مجتمعين في حال
المجي وان ذكر المعنى فقيل ياتيني بهم معا بل معناه انه لا يتخلف منهم احد اجتمعوا في الاتيان او افترقوا كما
من حيث المعنى سواء ولما مضافا فاعمل التاكيد بليه العوامل نحو مررت بجميع القوم ورايت جميعهم ولما مضافا
تاكيدا وهو اقل الثلثة نحو جاءني القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تابعا على التاكيد ومرة حالا وذلك من الثلثة
وما فوقها كما مر في باب الحال نحو جاءني القوم ثلثتهم ولا يوكد بثلثة واخواتها الا ان يعد اعرف في المخاطب كثرته
الصفة قبل ذكر لفظ التاكيد الا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال ثلثة فتبين بهذا انك تقول في التاكيد
الوصف واحد واثنان وجماعة لتعيين العدد وثلثة واربعة فصاعدا لتعيين العدد وتقول في التاكيد
او الحال وهما بمعنى واحد هنا وحده وكلاهما واجمعون واخواته لتعيين العدد وثلثتهم واربعتهم
فما فوق ذلك لتعيين العدد فاذا قصدت الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها
واذا قصدت به التاكيد او الحال فلا بد من النظر الى متبوعها بمعنى انه شمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع
ولا يصاحب فعلمنا انه لا فرق بين هذه الالفاظ تواكيد وصفات الا بالنظر الى شمول النسبة فلا يجمع هذه
الالفاظ صفات مع جعل التاكيد الا بقولنا الشمول قال المصنف عطف البيان ما جعلنا تقريرا للمتبوع ونحو قولنا
في النسبة او الشمول اقول ان كان معنى التقرير ما ذكرت وصح تحقق ما ثبت في اللفظ الاول وقيل عليه فليس
جميع ما هو عطف بيان ما دلالة عليه بلفظ المتبوع نحو جاءني العالم زيد الفاضل عمرو اي لا دلالة للعالم على
زيد بل ربما دل بعض متبوعها تطلبه وذلك مع قلة الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمر اذا فرضنا انه ليس هناك
من يسمى بابي حفص الا اثنان او ثلث وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيئا
اخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحد عن مثل هذه الاحتمالات قوله وهو لفظي ومعنوي فاللفظي
تكرير الاول اه اعلم ان التاكيد اما لتقرير شمول النسبة وهو بان يكرر من حيث المعنى ما فهم من المتبوع
تضمنا وذلك بكلا وكل واجمع وثلثتهم واربعتهم ونحو ذلك واما لتقرير اصل النسبة فهو اما بتكرير لفظ
الاول او بتكرير ما دل عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظين النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير
اللفظي يجري في الالفاظ كلها اسماء كانت او افعالا او حروفا مفردة كانت او جملة او غير ذلك والمكرر

توضيح التقرير

اما مستقل او غير مستقل والمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير المستقل ما لا يجوز فيه ذلك
كالضمير المتصل وكل حرف الا ما يودي معنى الجملة ويحذف معه في الغالب وهي لا ونعم وبلى فان جميعها يصح
الوقف عليها مع الابتداء بها فغير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف وفائه ولام الابتداء او كان
مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم كحروف الجر فانها لا ينفك عن مجرور بعدها او باخر نوع منها كالضماير المتصلة
فانه لا يكرر وحده الا في ضرورة الشعر نحو قوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا شفاء وقوله وصاليات
ككما يوثفين والكاف واللام على حرف واحد ووجب اتصالها بمجرور بل يكرر مع عماده نحو مررت بك بك
وانك انك وضربت وان كان العماد في الاول معمولا ظاهرا فالمختار ان عماد الثاني بضميره لا بظاهر كقولك
زيد قايم في الدار فيها وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان
زيدا قايم ولا سيما ان فصل بينهما نحو ان في الدار ان زيدا قايم فان عماد الاول جمع بظاهر اختير عماد الثاني
بضميره نحو ان زيدا انه قايم وليت بكرا ليته قايم ويجوز اعادته بظاهر ايضا وقد جوزوا في تكرير الضمير المتصل وحدها
اخر غير تكرير العماد وهو ان يكرر منفصلا فتقول في المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير اللفظ ان كان
مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا اعادة لئلا يصير المتصل غير متصل
ويقول في المجرور مررت بك انت وبه هو لانه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يوكد فاستعير له المرفوع ولا المنصوب
المتصل فاصله ان لا يوكد الا بالمنصوب المنفصل اذ للمنصوب ضمير منفصل فتقول رايتك اياك ورايته اياه لكنهم كما
اجازوا تاكيده بالمرفوع المنفصل نحو رايتك انت ورايته هو فالمرفوع المنفصل يقع تاكيدا لفظيا لاي متصل
كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا لتصرفهم فيه اكثر ومن ثم لم يقع المنفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجي في باب
الضماير ولولا هذا النظر لكان القياس ان يوكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل لما بين النصب والجر من الاخوة كما في باب
المثنى وجمع التصحيح وباب لا ينصرف وقال النحاة ان المنفصل في نحو ضربتك انت تاكيد وفي ضربتك اياك
بدل وهذا عجيب فان المعنيين واحد وهو تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكونا كلاهما تاكيدا لاتحاد المعنيين
والفرق بين البدل والتاكيد معنوي كما يظهر وجعل كل منهما وقال الزمخشري في نحو مررت بك بك ان الثاني
بدل وهذا اعجب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى فهو تاكيد لا بدل وهذا مثل ما قال في باب المنادى
ان الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تاكيد لفظي بل يكون في بدل البعض والاشتمال ابدال المضمر المنصوب
من المنصوب نحو ثلث الرغيفين اكلتهم اياه وعلم الزيدين استحسنتهما اياه كما يجي في باب البدل ولا يكون
اذن يخالف البدل والبدل منه فلا نقول كلتهما هو كما جاز ذلك في التاكيد لان المقصود في البدل هو الثاني
فكانه باشره الناصب فلا يجي مرفوعا هكذا في غير المستقل واما المستقل فتكرره بلا فصل نحو جاءني

زيد زيد قال قائل الى ان النجاه سعلى ايا كمو اثقادو عهودا ومع فصل كقوله تبارك انا من انل سراكها وقال الله
تعالى وهم بالآخرة هم كافرون وحسن التكرير اذا ذكرت ما طالت سنين اولها اذل فيكرر المقتضى
بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا
تحسبنهم بمفازة من العذاب فانه طال المفعول الاول بصلته ثم التاكيد اللفظي على ضربين لانه اما ان يعيد
لفظ الاول بعينه نحو جاءني زيد زيد وجاء في جاءني زيد او بقوته بموازنته مع اتفاقهما في حرف الاخير ويسمى اتباعا
وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا وهو سريع او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى
الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن او يكون له معنى
متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبثت الشيء اي استخرجته وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم
الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث مشتق من حول كتع اي تام ومن بصع العرق اذا سال او من
بصع اي روى ومن البتع وهو طول العنق مع شدة مفرزه قال ابن برهان ان هذه الالفاظ تاكيد لاجمعين
لا للزوم كل الاول فكانه جعلها او من القسم الثاني او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن وخبيث
نبيث في باب الاتباع بعضهم مبني كحيص بيص وخبيث نبيث كما يجيء في المركب وكتب في بواعي تجانس اللفظين
في باب الاتباع بما يمكن فلهذا قلبوا واو بوص ياء واصله حوص بوص وقد يكون مع التاكيد اللفظي عاطف
نحو والله ثم والله وقوله تعالى لا تحسبنهم بعد قوله لا تحسبن بخلاف التاكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض
الفاظه على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا
عما تقدم عليه وجاز القطع فيه تنبيها على المدح والذم او الترحم الذي فيه والفاظ التاكيد ليست مستقلة مستغنية
عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترحم فيقطع فلو عطفت او قطعت لكان
كعطف الشيء على نفسه وقطع الشيء عن نفسه واما جوازا العطف في بعض التاكيد اللفظي بالفاء او ثم فلما يجيء
في حروف العطف وقد يعتد بعض الابدال المعنى الفاظ الشمول فيجري مجرى التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره
وبطنه او يده ورجله فهو بدل البعض من الكل في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى
كله فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التاكيد وكذا قولهم مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد
بالضرع المواشي ومطر قومك ليلهم ونهارهم هذه الثلثة في الاصل بدل الاشتمال ثم تجري مجرى التاكيد لان المعنى
مطرت اما كننا كلها او مطرت اموالنا كلها او مطرت اوقاتهم كلها على حذف المضاف من جميعها فيجوز
ان يكون ارتفاعهما على التاكيد لجريها مجرى اجمع جاز حذف الضمير منها ولا يطرد ذلك في بدل البعض والاشتمال
فيقال ضرب زيد الظهر والبطن وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع

١٦٠
ومطر قومك الليل والنهار وقولنا مطرت اوقاتهم كقولهم صيد عليه يومان على اسناد الفعل المبني للمفعول الى
الزمان توسعا وقد جاء بعض هذه المذكورات منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثان اي على ظهره و
بطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه او على الظرف اي في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت
ومشيت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل وتقول مطرتهم السماء ظهرا
وبطنا نصب على الظرف او المفعول الثاني او البدل وكذا تقول مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف
شاذا فان المطر لا ينال السهل فقط ومطرنا الزرع والضرع وانتصابه على الظرف او مفعول ثان وتقول مطر قومك
الليل والنهار على الظرف وهذا جميع الفاظ التاكيد قوله فالاولان يعني نفسه وعينه قوله يعمان اي
يقعان على الواحد والمثنى والمجموع في المذكر والمؤنث فالواحد المؤنث تغير الضمير فقط في نفسه وعينه نفسها
وعينها وتغير الصيغ مع الضمير في مثنى المذكر والمؤنث ومجموعهما نحو الرجلان والمرأتان انفسهما واعينهما وقد يقال
نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاول اولى لان نحو قلوبكما اولى من قلباكما كما يجيء في
باب المثنى قوله يعني كلا للمثنى المذكر وكلتا للمثنى المؤنث تقول كلاهما وكلتاهما كلاهما وكلتاهما قوله والباقي اي كل واجمع الى
ابصع لغير المثنى اي المفردين والجمعين باختلاف الضمير فقط في كله نحو كله وكلها وكلهم وكلهن وكذا جميعهم
وانما يذكره المص باختلاف الصيغ في البواقي يعني في اجمع وما بعده تقول للواحد المذكر اجمع اكتع ابتع ابصع
وللواحدة جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء ولجمع المذكر العاقل اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون ولجمع المؤنث
جمع كتع بتع بصع عاقلا كان او غيره ويجوز ذلك اجراءها للواحدة اعني جمعاء واخواتها على كل جمع الا جمع سالم المذكر
لانه لا يؤنث كما يجيء فتقول بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالزينبات او بالدور كلها جمعاء
كتعاء بصعاء لتاويلك لها كلها بالجماعة ويجوز كما اجراء جميع الجموع الا جمع المذكر السالم مجرى جمع المؤنث
نحو بالقصور والدور كلهن جمع كتع بتع بصع كما تقول بالنسوة وبالزينبات كلهن جمع كتع وجوز الاندلسي
في جمع المذكر العاقل اذا كان نكرة ان تقول بالرجال جمع كتع على تاويل الجماعات مستشهدا بقول جرير
فلن مني سهلان او وادي ضيم على قلاص مثل خيطان السلم ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة اي فرقة
خارجة وقوله تعالى والصافات صفا اي الطوائف الصافات وليس بشيء لان ذلك انما جاز في
نحو الخوارج والصافات لكون واحدها مؤنث اللفظ كما ذكرنا وقد اجاز الكوفيون والاخفش في المثنى
للمذكر اجمعان اكتعان ابصعان ابتعان ولمثنى المؤنث جمعاوان كتعاوان بصعاوان بتعاوان
وهو غير مسموع قوله ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما الخلاف جاء
زيد كله يعني بالذي يصح افتراق اجزائه حسا نحو القوم والرجال فان له افرادا يتميز في الحس بعضها

عن بعض، بالذي يصح افتراق اجزائه حكما مفردا متصل الاجزاء كالعبد والدار وزيد فانه يفترق اجزائه
حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشرى والبيع فيجوز اذن توكيده بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شرى
بعضه دون الباقي ولا يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجيء والذهاب فلا يجوز اذن تاكيده
بالكل فلا تقول جاءني العبد كله وذهب زيد كله فان اجزاء العبد لا تفترق بالنسبة الى المجيء بان يجيء بعضه
ولا يجيء الباقي فعلى هذا القياس لا تقول اختصم الزيدان كلاهما لان الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر الى
الاختصام اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان تقول اختصم زيد وحده واجاز الاخفش اختصم
الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا بعدم السماع وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبيد واشتريت
العبيد من افتراق الاجزاء حكما ما احتمل المفرد اعني اشتريت العبد لكنه لم يمكن دفع ذلك الاحتمال بتاكيد
اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم يرفع احتمال افتراق الاجزاء وهكذا لاشتبه وقوع احتمالي الافتراق الاجزاء
حسا والاحتمال الثاني يظهر لكون الافتراق الثاني اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت
رفع اول الاحتمالين قلت اشتريت العبيد جميع اجزاء العبيد وجميع اجزاء العبيد واذا كان الاسم نكرة
لم يؤكد كما ان التاكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبة الافراد
المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وانا شيء هو اعلى به من دفع الاحتمال الذي يحصل بعد
معرفة ذاته اي الاحتمال في النسبة فوصف النكرة لتميز عن غيرها اولى من تاكيدها ويستثنى من الحكم المذكور
اعني من تاكيد النكرات شيء واحد وهو جواز تاكيدها اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه كقولهم قتلا
باطل باطل وفي مثل قوله تعالى دكت الارض دكا دكا فهو مثل ضرب ضرب زيد سواء وتكرير المنكر في
قولك قرات الكتاب سورة سورة وقوله وجاء ربك والملك صفا صفا فليس في الحقيقة تاكيدا
اذ ليس الثاني لتقرير ما سبق بل لتكرير المعنى لان الثاني غير الاول معنى والمعنى جميع السور
وصفوفا مختلفة وقد اجاز الكوفيون تاكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار موقتا كدينار ودرهم
ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال ان يتعلق الفعل
ببعض ذلك الوقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التاكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين
ونحو رجال ودراهم مما ليس بمعلوم المقدار فلا اختلاف في امتناع تاكيده واستشهد الكوفيون لجواز
ذلك بقوله يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا اجمعا فاما قوله اولاك هو ضرو شر كلهما جميعا
ومعروف ام ومنكر فحمل كلهما على البدل عند اهل البصرة اولى لان خير وشر ليسا بموقتين ويجوز
مجيء كلهما غير تاكيد اذا كان تابعا كقوله تعالى اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فانه عطف على احدهما

وليس لفظ احدهما تاكيدا للمعطوف في حكم المعطوف عليه وفي قراءة سلمان هو بدل لكونه معطوفا
على البدل وقد يحذف المؤكد واكثر ذلك في الصلة كقولك جاءني الذي ضربت نفسه اي ضربته نفسه وبعدها
الصفة نحو جاءني قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدها خبر المبتدأ نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما عرفت
في باب المبتدأ من كون حذف الضمير من الصلة اولى منه من الصفة وخبر المبتدأ من الصفة اولى منه في خبر
المبتدأ وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتاكيد للتطويل فتنافيا وقال هشام اذا عطفت
على شيء لم يحتج الى تاكيده ولعله نظر الى ان العطف عليه دال على انك لم تغلط فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد زيد
وعمرو لانك ربما تجوزت في نسبة الضرب الى زيد او ربما غلطت في ذكر زيد واردت ضرب بكر وعطفت
بناء على ان المذكور بكر قوله واذا اكد المرفوع المتصل بالنفس الخ قد مضى شرحه في باب العطف
قوله واكتع واخواه اتباع لاجمع اي اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوي قدمت
النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة
للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع
لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله تعالى كل شيء هالك
الا وجهه اي ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق للجامد اولى ولا سيما اذا كان
المشتق على وزن الصفة وهو افعل وايضا فان كلا قد يقع مبتدأ بعد دون اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا واما تقديم
اجمع على اخواته فلكونه ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع في الصحيح على اخواته فلكونه اظهر في افادة
معنى الجمع منها لانه من قولهم حول كتيع اي تام فهذا المعنى جاز فيهما وانه لم يقصد الجمع بين هذه الالفاظ لك الاقتصار
على ايها شئت ومن النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمتقدم بل لك ان تذكر العين من دون النفس و
الكل العين واجمع ومتصرفاته واخواته من دون كل واما اكتع واخواه فالبصريون على ما حكى الاندلسي عنهم جعلوا
النهاية ابصع ومتصرفاته ولم يذكروا ابتع ومتصرفاته قال وهذا يدل على قلته والبغداديون جعلوا النهاية ابتع
ومتصرفاته فقالوا اجمع اكتع ابصع ابتع وكذا ذكر الجزولي والزمخشري قدم ابتع على ابصع وتبعه المصنف ولا ادري
في صحته والمشهور ابصع بالصاد المهملة وقيل بالطاء المهملة وقيل بالضاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر
اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم تجيء باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز تاخير
اجمع عن احدى اخواته وقال ابن كيسان بايتهن شئت بعد اجمع والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع [illegible]
رعاية الترتيب المذكور في الثلث الباقية والقول الرابع ابصع وحج بصع والضرح بصع تبع ولا خلاف
انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معا وجب الترتيب المذكور وقال ابن برهان اذا قلت جاءني

البدل

القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد منها
تاكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تاكيد للمؤكد الاول كالصفات المتتالية وقال المبرد والزجاج في قوله تعالى فسجد
الملائكة كلهم اجمعون دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم في حالة واحدة وليس بشيء لانك اذا قلت جاءني
القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لا اجتماعهم في وقت واحد فكذا كون مع تقدم لفظ كلهم و
كانهما كرها ترادف لفظين لمعنى واحد اي محذور في ذلك مع قصد المبالغة قوله البدل تابع
مقصود بما نسب الى المتبوع دونه قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التاكيد والوصف وعطف البيان
كما قال قوله دونه يخرج عطف النسق لان المقصود هنا كل التابع والمتبوع معا والمقصود بالنسبة من البدل
والبدل منه الثاني دون الاول هذا قوله ولا يطرد ما قاله في نحو جاءني زيد بل عمرو فان المقصود هو الثاني دون
الاول مع انه عطف نسق اقول وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف
البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما
بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه
ما هو اعرف منه ومثل قوله تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله قال ومن البدل ايضا قولك
مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد والرفع جيد اي هم عبد الله وزيد وخالد قال يا مي ان تفقدي قوما
ولدتهم او تخليهم فان الدهر خلاس عمرو وعبد مناف والذي عهدت ببطن عرعر ابي الظلم عباس قالوا
الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع
المبين ولولا المبين لم يؤت به فيكون المقصود هو الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني
فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظ وانما قلنا ذلك لان
الاول في الابدال الثلث منسوب اليه في الظ ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر كما يكون في كل
واحد من الثلثة صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلعم فادعاء
كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظ واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف
الظ ثم نقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرهما معا احد ثلثة اشياء بالاستقراء اما كون الاول اشهر والثاني
متصفا بصفة نحو بزيد رجل صالح او كون اولهما متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل
صالح زيد وقد يكون الثاني للمدح والتفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في
الثاني وذلك لان للابهام اولا والتفسير ثانيا وقعا وتاثيرا ليس للاتيان بالمفسر اولا وذلك نحو
برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل يحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز

162

نحو بزيد رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضحا
للاول وذلك اما ان يكون لشيء اسمان هو باحدهما اشهر من الاخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص
عمر فان ابن الخطاب كان بعمر اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه عمر ولا كنيته ابو حفص الا
اياه واما بان يكون اسمان يطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول
لو افرد او لا كما اذا كان لك جماعة اخوة اسم احدهم زيد وهناك جماعة رجال مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا
قلت جاءني اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل
جاءني زيد اخوك فاخوك واحد من جملة ما يطلق عليه اسم زيد فالثاني في الصورتين اخص من الاول عند الاقتران
واما عند الافراد فاحدهما مساو للاخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على جماعة والاغلب ان يكون البدل
جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله فلا
وابيك خير منك اني ليؤذيني التحمحم والصهيل قدر الموصوف اي فلا وابيك رجل خير منك بخلاف الصفة فانك لو
حذفت الاول في جاءني زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف فلذا
قيل ان الثاني في نحو العائذات الطير بدل وفي الطير العائذات صفة وبخلاف التاكيد فانه وان كان جامدا
لكن كون معناه مفهوما من المتبوع ولو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولم يكن البدل معنى في المتبوع
حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا
لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اعرابا
فالاول نحو يا زيد اخ ويا اخا يا زيد منونين والثاني نحو يا غلام بشر وبشرا معربا بالوجهين ويا اخانا يا زيد
بالنصب وكذا قوله انا ابن التارك البكري بشر بالجر وكذا المنسوق يجوز جعله مستقلا نحو يا زيد وعمرو
وغير مستقل نحو يا زيد والحارث للعلة المذكورة بعينها ولغلام الجر يا زيد وعمرو ولا يا زيد وعمرو بالتنوين
كما جاز يا غلام بشر وبشرا في البدل لان العاطف كحرف النداء والمعطوف صالح لمباشرته له والفائدة في بدل
البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التاثير في النفس وذلك لان
المتكلم يحقق بالثاني بعد التجوز والمسامحة بالاول بقول اكلت الرغيف ثلثه فيقصد بالرغيف ثلث
الرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلثه وكذا بدل الاشتمال فان الاطلاق يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق
ويراد به الثاني نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب
ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان يقال ضربت زيدا وقد ضربت غلامه وقال سيبويه في قولك رايت قومك
اكثرهم كذا وجهها اولها انك اردت رايت اكثر قومك وصرفت وجوه اولها ولكنك ثنيت الاسم توكيدا

فالاول مدلوله مدلول الاول فالثاني جزء والثالث بينه وبين الاول ملا...
والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره مبينه

كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون وهذا الذي قاله قريب الا انه بالتفسير بعد الابهام اشبه قالوا والفرق
الآخر ان البدل في حكم تكرير العامل وسلمنا ذكره فيما تكرر العامل غير ظاهر فباي شيء يعرف المخاطب ذكره فيما لم يتكرر
فيه ولنا ان ينبغي ذكره فيما سموه عطف البيان مع التسليم في البدل وفرقوا ايضا بينهما بعدم وجوب توافق البدل
والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب تجويز التخالف في المسمى عطف بيان ايضا هو الذي
ذكرت هو الذي يقوى عندي قوله وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل
الغلط اي قوله فالاول مدلوله مدلول الاول فيه تسامح اذ مدلول قولك اخيك في بزيد اخيك لو كان عين مدلول زيد
لكان تاكيدا واخوك يدل على الاخوة والمخاطب ولم يكن يدل عليها زيد لكن مراده انهما يطلقان على ذات واحدة
وان كان احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الآخر قوله والثاني جزءه اي بدل البعض جزء الاول نحو ضربت زيدا
يده قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما اي بين الاول والثاني ملابسة بغير الكلية والجزئية
وهذا الاطلاق تدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاءني زيد غلامه او حماره وليست زيدا اخاه ولا شك
في كونها من بدل الغلط وانما قيل لهذا بدل الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال
الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول
متشوقة الى ذكر ثان منتظرة له فيجيء الثاني ملخصا لما اجمل في الاول مبينا له وقال المبرد والقولان متعاربان
سمي بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل على البدل ليفيد وتم لان الاعجاب في قولك اعجبني
زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى لانه لم يعجبك لحمه ودمه بل المعنى فيه وكذا سلب زيد ثوبه في
انه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام غير
مفيد الا ان يكون للحكم من احكامه غير معين وكذا لعن اصحاب الاخدود مطلقا غير مفيد لا لتعليم نبيكم الآن
وما استحقوا به اللعن بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل الغلط لان ضربت زيدا معتمد غير محتاج الى شيء آخر
ولا تقول في بدل الاشتمال نحو قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد
هو من المبدل منه معنا بل يبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه وهنا الاول
غير محل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وكذا في امثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال
مطلقا ودليل حصر الابدال في الاربعة انه لا يخ مدلول الثاني من ان يكون مدلول الاول اولا والاول اما ان يكون
في الفعل المسند والمبدل منه مشتملا على الثاني اي متقاضيا له بوجه ما اولا والاول بدل الاشتمال و
الثاني بدل الغلط وهذا الذي يسمى بدل الغلط على ثلاثة اقسام اما بدا وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد
تعمد وتوهم انك غالط لكون الثاني اجنبيا وهذا يعتمده الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة

وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر وافى ليت متعمدا الذكر انه غلط نفسك ويرى
انك لم تقصد في الاول الا تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس واما غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان
تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار واما نسيان وهو ان تعمد ذكر
ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود والاخيران الغلط
الصرف ولا يدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفطانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع
في كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه ببل ومعنى بدل الغلط الذي كان سبب الاتيان به الغلط
في ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل هو الغلط وبدل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث فقط لا في التعريف والتنكير واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه
في الافراد والتنكير وفروعهما ايضا قوله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين واذا كان
نكرة من معرفة الى اعلم ان البدل والمبدل منه في الابدال الاربعة يقعان معرفتين ونكرتين فالاول معرفة
والثاني نكرة وعلى العكس والاربعة في الاربعة ستة عشر فامثلة الكل من الكل بزيد اخيك برجل اخ لك
بزيد اخ لك برجل اخيك امثلة البعض بزيد راسه برجل راس له بزيد راس له برجل راسه وامثلة الاشتمال
بزيد علمه برجل علم له بزيد علم له برجل علمه امثلة الغلط بزيد الحمار برجل حمار بزيد حمار برجل الحمار قوله وان كان
نكرة اي اذا كان مبدلا من معرفة فنعت تلك النكرة واجب وليس ذلك على الاطلاق بل هي في بدل الكل من
الكل وان اردت النكرة بالنصب فالمعنى وان كان الثاني نكرة مبدلا من معرفة قال ابو علي في الحجة وهو
الحق يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالوادي
المقدس طوى اذا لم يجعل طوى اسم الوادي بل كان مثل حطم وختع من الظن لانه قدس مرتين فكان طوى
بالتقديس وكقول الشاعر اما وجدنا بني جلان كلهم كساعد الضب لا طول ولا قصر اي لا ذي طول
لا ذي قصر وقوله فلا وابيك خير منك والبيت فان لم يفد النكرة الا ما افاد الاول لم يجز لانه يكون انها المبعد
التفسير نحو بزيد رجل وقد مر انه لا فائدة فيه قوله ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين
ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا هذه قسمة اخرى مسابقة للابدال وهي بهذا الاعتبار
ايضا ستة عشر فهذه قسمة البدل باعتبار الاظهار والاضمار والاولى كانت باعتبار التعريف والتنكير فامثلة
الكل من الكل وهما مظهران بزيد اخيك واذا كانا مضمرين ففي لقيتهم اياهم انما تقدم لفظ الزيدين واخويك
الزيدون اخوة المخاطب نحو جاءني الزيدون اخوتك والنحاة يجوزون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه
وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا كلهم في مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد

وكذا في مررت بك انت وبه هو فكذا هذا والمضمر من المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان زيدا
اخوك ولو رجع اياه الى زيد على ما يورده النحاة لكان تاكيدا لفظيا ايضا لانه يكون كقولك وانت زيدا
زيدا كما ان مررت بك انت تكرير لفظي عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته زيدا والاخ زيد و
امثلة البعض قطعت زيدا يده والمضمر من المضمر كسرت زيدا يده ثم قطعته اياها والمضمر من المظهر نحو كسرت
يد زيد وقطعت يد زيد اياها والمظهر من المضمر نحو قطعت زيدا اياها والنحاة يوردون في مثله نحو يد زيد
قطعت زيدا اياها ويقولون هو تكلف لاعادة الظاهر بلفظ في جملة واحدة ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع
التكلف ان كان من اجله والمظهر من المضمر نحو زيد قطعته يده وامثلة الاشتمال كرهت زيدا جهالته والمضمر
من المضمر نحو كرهت زيدا جهالته وابغضته اياها والمظهر من المضمر نحو كرهت جهالته زيد وابغضت زيدا
اياها والمظهر من المضمر زيد كرهته جهالته وامثلة الغلط كرهت زيدا دابه والمضمر من المضمر كرهته اياها
اذا تقدم ذكر زيد والدابه والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابه والمظهر من المضمر زيد كرهته
الدابه وربما سمي بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتمال لاشتمال الاول على الثاني لكونه كلا له لكن
المشهور افراده بالتسمية ببدل البعض ولابد في بدل البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع
الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول واما في بدل الغلط بل يجوز ترك الضمير اذا اشتهر تعلق
الثاني بالاول كقوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار لاشتهار قصتهم وانهم مدوا الاخدود نارا وقال
الكوفيون يجوز سد اللام مسد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اي مطر ارضنا على حذف المضاف
سهلها وجبلها فهو نحو قولها في لحاف الصيف والبرد برده قال ابن الخشاب لا يجوز جاءني زيد
الاخ اي اخوه اتفاقا واما الاعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل فقد مضى في باب التاكيد **قوله**
ولا يبدل ظاهر من مضمر الا من الغائب اعلم ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير
المتكلم والمخاطب قال الشاعر في بدل البعض اوعدني بالسجن والاداهم رجلي ورجلي شثنة المناسم
وقال في الاشتمال ذريني ان امرك لن يطاعا واما الفتى على اضافه بخلاف بدل الكل من الكل فان
عند الاخفش لا يجوز نحو بي المسكين مررت وعليك الكريم المعول قالوا لان البدل ينبغي ان يفيد ما
لم يفده المبدل منه ومن ثمه لم يجز بزيد برجل وافادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهر لان مدلول
هذه الثلثة غير مدلول الاول واما بدل الكل فمدلوله مدلول الاول فلو ابدلنا فيه الظاهر من احد الضميرين
اي المتكلم والمخاطب وهما اعرف المعارف كان البدل انقص في التعريف من المبدل منه فيكون انقص في
الافادة منه اذ المدلولان واحد وفي الاول زيادة تعريف وجواب الاخفش منع اتحاد المدلولين في بدل

الكل كما ذكرنا في هذا الباب ولو اتحد لكان الثاني تاكيدا لا بدلا وافاده الثاني في المثالين زيادة
فائدة من صفة المسكنة والكرم ظاهر ولا يضر نقص الثاني في التعريف عن الاول الا ترى الى جواز مررت
بزيد رجل عاقل فرب نكرة افادت ما لا يفيده المعرفة وان كان في المعرفة فائدة التعريف التي ليست
في تلك النكرة واستدل الاخفش بقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة لا ريب فيه الذين خسروا والبا قون
يقولون هو نعت مقطوع للذم اما مرفوع الموضع او منصوبه ولا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح
اتباعه نعتا بل يكفي فيه معنى الوصف الا ترى الى قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وقال
ابن مالك لا يبدل من الضمير اللازم الاستتار وهو في افعل امرا وتفعل في الخطاب وافعل ونفعل واذا
وقع ما يوهم ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الاول نحو تعجبني جمالك اي تعجبني تعجبني جمالك ولعل ذلك
استقباحا للابدال ... الظاهر انما لا يقع لا ظاهرا ولا ضميرا بارزا واذا ابدل مما تضمن معنى الاستفهام فلا بد
من اقتران الهمزة بالبدل نحو من لقيت ازيدا ام عمرا والتبيين انه بدل من متضمن الاستفهام واما قوله تعالى
عم يتساءلون عن النبأ العظيم فهو كانه جواب الاستفهام وليس ببدل واختلف النحاة في المبدل منه فقال
المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل
والمبدل تبين منه ان الاول ليس في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط ولا كلام ان المبدل ليس في حكم الطرح
لفظا لوجود عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال ايضا في بدل الكل اذا كان المبدل منه ضميرا لا يستغنى
عنه نحو ضربت الذي مررت به اخيك او ملتبسا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه زيدا كريم وقد يعتبر الاول
في اللفظ دون الثاني قال وكانه لهق السراة كانه ما حاجبيه معين بسواد وقد تقدم عينان وقال ان السيوف
غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الاعضب ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون
الثاني وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق
اثاما يضاعف له العذاب وقول الشاعر ان على الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجيء طائعا ولو كان الثاني
بمعنى الاول سواء لكان تاكيدا لا بدلا نحو ان تضربه تضربه اضربك ولا اعرف به شاهدا والذي يفصل به
مذكور ان كان بما في المذكور من العدد جاز في التفصيل الاتباع والقطع رفعا كقوله تعالى قد كان لكم اية
في فئتين التقتا فئة تقاتل الاية اي منهم فئة قال الشاعر وكنت كذي رجلين رجل صحيحة واخرى رمى فيها
الزمان فشلت يروى رجل رفعا وجرا وان لم تف بعدد المذكور تعين الرفع نحو مررت برجال رجل فاضل واخر
كريم وقد جاء نصب الوار في نحوه في البدل باضمار اعني كما مر في باب الوصف واعلم ان التوابع اذا اجتمعت
بدئ بالنعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق اما الابتداء بالتاكيد قبل النعت فلما مر في تكميل قولهم

ان النكرة لا يوكد وابن كيسان ان تقدم التاكيد على النعت اذا النعت يفيده ما لا يفيده الاول بخلاف التاكيد وانما تقدم التاكيد على البدل لان مدلوله غير مدلول متبوعه في الحقيقة ومدلول التاكيد مدلول متبوعه واما تقديم البدل على المنسوق فلان البدل نسبة معنوية الى المبدل منه اما بالكلية او بالبعضية او الاشتمال واما بدل الغلط فما دون والمنسوق اجنبي من متبوعه قوله عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه

قوله يوضح متبوعه يخرج التاكيد لانه لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل نسبته او شمول النسبة لاجزائه وعمم ايضاح المنسوق لمتبوعه وكذا البدل عند النحاة لان الاول عندهم في حكم الطرح وفي حكم المعدوم فلم يبق الا الصفة وعطف البيان كما ذكرنا ويجد بدل البعض مما جذبه المص مطلق البدل فقوله اقسم بالله ابو حفص عمر وقصته اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه قوله في مثل انا ابن التارك البكري بشر قال انما قلت في مثل هذا اشارة الى ان الفرق يقع في غير هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا الحارث ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا الحارث وكذا يا غلام زيد وزيدا ولو جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكرت ما عليه في باب البدل والفراء يجوز الضارب زيد فلا يتم هذا الاستدلال بهذا البيت على ان التاني عطف بيان لا بدل والمبرد انكر رواية الجر وقال لا يجوز في بشر الا النصب بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع والبيت للمرار الاسدي وتمامه عليه الطير ترقبه وقوعا فعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتداء فهو حال من الضمير المستكن في عليه ونحو قولهم اعجبني من زيد علمه ومن عمرو جوده الثاني فيهما كانه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبني شيء من اوصاف زيد علمه وخصلة من خصال عمرو جوده وكذا كسرت من زيد يده اي كسرت عضوا منه يده حذف المعطوف عليه واقيم المعطوف مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه في نحو ما جاءني الا زيد وهذا اخر قسم المعربات من الاسماء والحمد لله رب العالمين والصلوة على نبيه محمد واله اجمعين قوله المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب وعلم ان لا يختلف اخره باختلاف العوامل المبني كما مر في حد المعرب احترز به انما بني لفقدان موجب الاعراب الذي هو التركيب كالاسماء المعدودة كواحد اثنان ثلثة والف با تا ثا وزيد عمرو بكر واليه ... جرد ...

عطف البيان

قوله فلم يبق الا الصفة وعطف البيان اخراج التاكيد والبدل كانهما لا يوضحان متبوعهما بخلاف الصفة وعطف البيان لان كل منهما يوضح حال متبوعه نفسها بيانه وتفا ... من هذه الحيثية بحاشية جامي

المقصود

١٦٥

المانع من الاعراب مع حصول موجبه وذكر المانع مشابهة الحرف او الماضي او الامر وهي التي سماها مبني الاصل او كونه اسم فعل كما يجيء قال ولا يفسد الحد بلفظ او لانها لاحد احد الشيئين ههنا لا للشك الذي ينافي تبيين الماهية قال ولم اقل فحده ما لا يختلف اخره كما قال النحاة لان معرفة انتفاء الاختلاف فيؤدي الى الدور كما ذكر في الاعراب هذا كلامه وقد غير الكلام في حد المعرب فلا نعيده وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف اسم المبني ولم يعرفها كان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني قوله والقابه ضم وفتح وكسر ووقف اي القاب حركات او اخره وسكونها الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات وحدها سواء كانت حركات المبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات المعرب كقولك زيد انه محرك بالضم في حال الرفع او لا هذا ولا ذاك كقولك في جيم رجل انه محرك بالضم ولا يقع حروف البناء فلا يقال في يا زيد انه مبني على الضم واما القاب الاعراب فانها كما يطلق على الحركات تطلق على الحروف ايضا فيقال في نحو جاءني زيد والزيدان والزيدون انها مرفوعة هذا على مذهب والذي يغلب في قلبي ان المتقدمين لم يضعوا القاب الاعراب اعني الرفع والنصب والجر الا للحركات المعينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالكسر ثم انهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام حركات الاعراب اسماء الحركات مجازا فقولهم في نحو رايت الزيدين منصوب مجاز وكذا اذ قام بعض الحركات مقام بعض اطلقوا اسم المنوب على النائب مجازا فقالوا في السموات واحد في خلق الله السموات وباحد ان الاول منصوب والثاني مجرور فقياس المانع على هذا ان يطلق على الحركات القائمة مقام حركات البناء اسماء تلك الحركات مجازا فيقال في لا رجلين انه مفتوح وكذا في لا مسلمات عند من يكسر ويقال في يا زيدان ويا زيدون انهما مبنيان على الضم مجازا فلا يكون اذن لرد المص على النحاة اطلاقهم ان يا زيدان مبني على الضم ولا رجلين على الفتح وجه هذا والتمييز بين القاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتاخريهم تقريبا على السامع واما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب في المبني وعلى العكس فلا يفرقون بينهما قوله وهي المضمرات واسماء الاشارة والموصولات الى حصر جميع المبنيات جملة فليطلب كل واحد منها علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب كما مر في اول الكتاب وان كان مبنيا على الحركة فليطلب مع ذلك علتان اخريان احديهما للبناء على الحركة فان الاصل في البناء السكون لانه ضد الاعراب في الحركة واخرى للحركة المعينة لم اختيرت دون الباقيين قوله المضمر ما وضع لمتكلم

فرع على تعقل ماهية المبني ... تعقل ماهية المبني فرعا على ... الوحشية قدس سره

الضمائر ...

او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس

فان انا وانت لا يصلحان الا لمعنيين وكذا ضمير الغايب نص في ان المراد هو المذكور بعينه في نحو جاءني زيد

وايا ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار وليس كذا الاسماء الظاهرة فانه

لو سمي المتكلم والمخاطب بعلمهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغايب فربما يوهم انه

غير الاول وانما بنيت المضمرات اما لشبهها بالحروف وضعا على ما قيل كالتاء في ضربت والكاف

في ضربك ثم اجريت بقية المضمرات نحو انا وانت ونحن وانتما مجراها طردا للباب واما لشبهها بالحروف

لاحتياجها الى المفسر اعني الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ

يفهم به معناه الافرادي واما العدم موجب الاعراب فيها فلان المقتضي لاعراب الاسماء توارد المعاني

المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الاعراب

الا ترى ان كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص قوله ما وضع لمتكلم نحو قوله اسمه زيد

زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد افعل كذا وقولك لزيد الغايب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على

المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغايب المتقدم الذكر

فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقديم الذكر فمن ثم قلت يا تميم كلهم نظرا

الى الاصل المنادى قبل النداء ولهذا يقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم

كلكم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضربت دليل التكلم قوله لفظا او معنى او حكما قسم المتقدم

اللفظي قسمين احدهما المتقدم لفظا تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه والاخر متقدم لفظا تقديرا نحو ضرب غلامه

زيد لان زيد متقدم في اللفظ تقديرا لكونه فاعلا وقسم المص المتقدم المعنوي قسمين احدهما ان يكون قبل

الضمير لفظ متضمن للمفسر بان يكون المفسر جزء مدلول ذلك اللفظ كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي

العدل اقرب لان الفعل يدل على المصدر والزمان والثاني ان يدل سياق الكلام على المفسر التزاما

لا تضمنا كقوله ولابويه لكل واحد منهما لان سياق الكلام قبل في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق

ان يكون ثم مورث يجري الضمير عليه من حيث المعنى هذا تقرير كلامه وفيه مخالفة لطريقة المألوفة

عادة جعل التقدير قسيم اللفظ لا قسمه كما قال المص في اول الكتاب في المعرب لاختلاف العوامل

لفظا او تقديرا وقال بعيد التقدير فيما تعذر ثم قال واللفظي فيما عداه فجعل نحو ضرب غلامه

زيد فيما تقدم معنى اولى اذ هو متقدم معنى وتقديرا لا لفظا فاذا جاز سلب اللفظية عن

هذا التقدم فان قيل ليس لفظ المفسر مذكورا قبل الضمير فكيف يكون التقدم لفظيا قال

١٦٦

اردت كانه متقدم لفظا من حيث التقدير قلت نحو اعدلوا هو اقرب اظهر من هذا القسم لان

المفسر فيه كانه متقدم اللفظ ايضا في التقدير ولا فرق بينهما الا ان المفسر في نحو ضرب غلامه ملفوظ به

بخلاف المتضمن في نحو اعدلوا هو اقرب والتقدم في كليهما ليس لفظيا بل هو تقديري وكلامنا

في التقدم اللفظي الا في المفسر الملفوظ به او المقدر وقد قرر على الصواب في باب الفاعل وهو قوله

في ضرب غلامه زيد لا بد من متقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدما لفظيا او معنويا وهو راجع الى زيد وهو

متاخر لفظا فلولا انه متقدم من حيث المعنى لم يجز فجعله من باب المتقدم معنى لا لفظا وهو الحق وعلى

هذا فالحق ان يقول التقدم اللفظي ان يذكر المفسر قبل الضمير ذكرا صريحا سواء كان من حيث المعنى

ايضا متقدما نحو ضرب زيد غلامه لان الفاعل من حيث المعنى متاخر لا عن الفاعل واعلم انه اذا تقدم

مما يصلح للتفسير شيئان فصاعدا فالمفسر هو الاقرب لا غير نحو جاءني زيد وبكر فضربته اي ضربت

بكرا وقد يجيء مع القرينة ان يكون للابعد نحو جاءني عالم وجاهل فاكرمته والتقدم المعنوي ان لا يكون

المفسر مصرحا بتقديمه بل هناك شيء غير ذلك الضمير يقتضي كون المفسر قبل ذلك الضمير وذلك ضربان

مثل معنى الفاعلية المقتضي كون الفاعل قبل المفعول رتبة كضرب غلامه زيد ومعنى الابتداء

المقتضي كون المبتدء قبل الخبر نحو في داره زيد وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسر لضمير متصل بذلك

الفعل نحو هذا سراقة للقرآن يدرسه او منفصل عنه نحو قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى وقوله

بل هو شر لهم وكذا الصفة كقوله اذا زجر السفيه جرى اليه اي الى السفه وكسياق الكلام المستلزم

للمفسر استلزاما قريبا كقوله تعالى ولابويه لانه سياق ذكر الميراث دال على الوارث التزاما او بعيدا كقوله تعالى

حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على توارى الشمس وكقوله انا انزلناه في ليلة القدر اذ النزول

في ليلة القدر التي هي في شهر رمضان يدل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان الذي

انزل فيه القرآن وكذا قوله ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ان المراد

ظهر الارض وكذا الفناء مع لفظ على في قوله كل من عليها فان وكذا قوله تعالى فان كانت واحدة

اي ان كانت الوارثة واحدة لانه في بيان الوارث والتقدم الحكمي ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس

هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا ذكر الضمير فنقول انه لما لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى

الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغايب لانما يقتضي ضمير الغايب تقدم المفسر عليه لانه وضعه

انواضعه معرفا لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه فان ذكرته ولم يتقدم مفسره بقي مبهما منكرا لا يعرف

ما اريد به حتى ياتي تفسيره بعده وتنكيره خلاف وضعه فان قلت فاي شيء الحامل لهم على مخالفة مقتضى

متقدما على المفعول او كان من حيث المعنى كقوله تعالى واذا ابتلى ابراهيم ربه من حيث المعنى

والكلي الورثة

روضع بتاخير مفسره عنه قلت قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بان يذكر اولا شيئا مبهما حتى
يتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم تفسيره فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا
مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا فيكون اكد فان قلت فهذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه معرفا
او يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقدم المفسر قلت عندي انه نكرة كما يجيء في باب المعرفة وعند النحاة يبقى
معرفا لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره مبهما فيقبل الوصول الى التفسير فيه الابهام
الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف
لانه حصل جبران ما فاته بذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسي التعريف من المضاف اليه اما الجزاء
في ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا فظ لان الاسم المميز المنصوب لم يوت الا لغرض التمييز والتفسير
فنصبه على التمييز مع عدم انفصاله عن الضمير قائم مقام المفسر المتقدم فالجزاء في مثله في غاية الظهور وقريب منه
ضمير يبدل منه مفسره نحو مررت به زيد اذا لم يوت بالبدل الا للتفسير واما في ضمير الشان والقصة فالجملة
بعده ولم يات لهذا التفسير لمجرد التفسير الا ان قصدهم لتفخيم الشان بذكره مجملا ثم مفصلا مع اتصال
الجزء المفسر بالمبتدء سهل الاتيان به منهما فهذا التفسير دون الاول واما تاخير المفسر في باب التنازع نحو
ضربني وضربت زيدا على مذهب البصريين فالحق انه بعيد لانه يجوز تاخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر
مع الاتيان به لمجرد التفسير بلا فصل كما في نعم رجلا زيد او قصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشان
وانت في التنازع لم يقصد التفخيم ولا جئت بالمفسر لمجرد التفسير ولا كان متصلا بالضمير بل هو منفصل
عنه فلهذا حذف الكسائي في مثله الفاعل مع انه محذور ايضا ليس بدون الاول واما اجازة المبرد والاخفش
من نحو ضرب غلامه زيدا اعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس باضعف مما ارتكبه البصريون
لان الاتصال بين الفاعل والمفعول اذا كانا لعامل واحد اكثر من الاتصال بين الضمير ومفسره على
ما ذكره البصريون في باب التنازع قال المص اردت بالتقدم الحكمي انك قصدت الابهام للتفخيم ثم تعقلت
المفسر في ذهنك ثم نصرح بالابهام على المخاطب واعدت الضمير الى ذلك المتعقل فكانه راجع الى المذكور قبله
وذلك المتعقل في حكم المفسر المتقدم ولا يستمر ما ذكر في باب التنازع اذ لا قصد هنا الى التفخيم قوله
قوله وهو متصل ومنفصل يعني بالمستقل بنفسه انه لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله بكونه كالتتمة لها بل
هو كالظاهر سواء انفصل عن عامله نحو ان تعبدوا الا اياه ونحو والتصل به نحو ما انت مطلقا عند
الحجازية وذلك لانه لا يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله نحو ما اليوم انت منطلقا فليس كالجزء
مما قبله لا ينفصل عنه والمتصل ما يتصل بعامله الذي قبله ويكون كالتتمة لذلك الفاعل وكجزء منه

فالضمائر المستترة في نحو زيد يضرب وضرب وهند ضربت وتضرب واضرب امر واضرب ونضرب وتضرب
في خطاب المذكر وفي الصفات نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وهند ضاربة والهندان
ضاربتان والهندات ضاربات وانت ضارب وانتما ضاربان وانتم ضاربون وانت ضاربة وانتما ضاربتان
وانتن ضاربات وانا ضارب ونحن ضاربون كلها متصلة كما هي محققة وليس المستتر منها ما برز في نحو
زيد ضرب هو وعمرو واسكن انت وزوجك لان هذا البارز تاكيد للفاعل لا فاعل وهو منفصل وكذا ما برز
في هند زيد ضاربته هي منفصل بدليل قولهم زيد ضرب اليوم هو وعمرو واسكن اليوم انت وزوجك الجنة وهند
زيد ضاربته اليوم هي قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور اي اعلم ان الضمير انما كان مرفوعا او
منصوبا ومجرورا لان الضمير كما قلنا قائم مقام الظاهر لرفع الالتباس وحده اولا وللاختصار فيكون كالظاهر مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا وانما لم يكن المجرور الا متصلا لان المتصل كما ذكرنا هو الذي كالجزء الاخير بعامله يعني
بجميع العامل اولا فان قيل اليس المتصل جائزا بين المضاف والمضاف اليه في الشعر قلت ذلك مع كونه قبيح
فامتنع في المضمر الذي هو اشد اتصالا بعامله من الظاهر وكل واحد من هذه الانواع الخمسة كثمانية عشر معنى لان
كل واحد منها اما ان يكون لمتكلم او مخاطب او غايب وكل واحد من هذه الثلثة اما ان يكون لمفرد او مثنى
او مجموع صارت تسعة وكل واحد من التسعة اما ان يكون لمذكر او مؤنث فصار المتكلم ستة والمخاطب
ستة والغايب ستة وضعوا للمتكلم منها لفظين يدلان على ستة من المعاني المذكورة كضربت وضربنا فضربت
مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث
وانما شركوا في المتكلم بين المذكر والمؤنث مفردا كان او غيره لان المشاهدة يكفي في الفرق وانما ارتجل المثنى
المتكلم وجمعه صيغة وهي نا وكذا قولك نحن ولم يزيد والمثنى الفا والجمع واوا كما فعلوا في مثنى المخاطب والغايب
وجمعهما لان مثناها اسم انضم اليه لفظ اخر مثله بدليل انك اذا قيل لك فصل انتما قلت يا زيد وانت يا عمرو وهذه
حقيقة المثنى كما يجيء وكذا في الجمع اذا قيل فصل انتم قلت انت يا زيد يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت
نحن واردت المثنى فيقال لك فصل قلت انا وزيد او انا وانت او انا وهو واذا اردت الجمع فقيل فصل
قلت انا وزيد وعمرو فليس كل افراده انا فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو اتفاق الاسمين والاسماء في
اللفظ حاصلا لم يكن اجراء تثنيته وجمعه على وفق جمع الثاني والجمع فارتجلوا للمثنى صيغة وشركوا معه الجمع
فيها للامن من اللبس بسبب من المشاهدة وكثيرا ما يجيء في غير هذا الباب الظاهر المثنى في صيغة الجمع نحو
قوله تعالى صغت قلوبكما وقد يقول المعظم فعلنا ونحن ظنا منه انه لنفسه كالجماعة ووضعوا منها للمخاطب
خمسة الفاظ اربعة نصوص وهي ضربتَ وضربتِ وضربتم وضربتن وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى

المؤنث وهو ضربتما وحكم الغايب حكم المخاطب في الخصوصية والاشتراك نحو ضرب وضربت وضربا وضربتا
وضربوا وضربن والضمير هو الالف المشترك بين المبينين والتاء حرف تانيث ويجب ان يكون المقدار اه
في ضرب وضربت متغايرين كما في المنفصل نحو هو وهي هذا وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان
للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب فصار المجموع ثنتي عشر كلمة لثمانية عشر معنى واعلم ان اول ما ابتدى
بوصفه من الانواع الخمسة ضمير المرفوع المتصل لان المرفوع مقدم على غيره والمتصل متقدم على المنفصل لكونه اخص
فنقول انما ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم بها لان القياس وضع المتكلم اولا ثم
المخاطب ثم الغايب وفتحوا للمخاطب فرقا بين المتكلم وبينه وتحقيقا وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يعكسوا الامر
بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان رعاية المصلحتين في المذكر المقدم على المونث اولى وزادوا الميم قبل الف
المثنى في تما وقبل واو الجمع في تموا لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب اذا اشبعت فتحته للاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع
ضمه وكان اولى الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة مستثقل قبل الالف والواو والميم اقرب الحروف
الصحيحة الى حروف العلة لغنتها ولكونها من مخرج الواو اي شفوية ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو
وحذفوا واو الجمع واسكان الميم ان لم يليها ضمير اشهر من اثبات الواو وضم ما قبلها وذلك لانهم لما ثنوا
الضماير وجمعوها والقصد بوضع متصلها التخفيف كما قلنا لم ياتوا بنون المثنى والمجموع بعد الالف والواو
كما اتوا بها في هذان واللذان والذين فوقع الواو في الجمع في الاخر مضموما ما قبلها وهو مستثقل حسا كما في
ذو التنخيم فحذفوا الواو وسكنوا الميم التي ضموها لاجل الامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف
فيه دون الجمع ومن اثبت الواو وضموا ما قبلها وهو مستثقل حسا كما في التنخيم فحذفوا الواو وسكنوا
الميم التي ضموها لاجل للامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع ومن اثبت الواو وضم ما
ما قبلها فلان ذلك مستثقل في الاسم المعرب واما في المثنى فقد جاء وان كان نادرا نحو هو ولما ان ولي
ميم الجمع ضمير نحو ضربتموه وجب في الاعراب رجوع الضم والواو لان الضمير لاتصاله صار كبعض حروف
الكلمة فكان الواو لم يقع طرفا وجوز يونس حذفوا وتسكين الميم مع الضمير ايضا ولم يثبت ما ذهب اليه واذا التقى
ميم الجمع ساكن بعدها ضمت الميم ردا لها الى اصلها وجاء كسرها كما يجي وزيدت للمونث نون مشدده ليكون
بازاء الميم والواو في المذكر وانما اختاروا النون لمشابهة بسبب الغنة للميم والواو ومع كون الكلمة
من حروف الزيادة واستتر ضمير الغايب والغايبة لانه لما كان مسند الغايب لفظا مقدما
في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب الا دان كون ضماير الغيبة اخصر من ضميريهما فحذفوا في اللفظ في المفرد اذ
لا اخف من المحذوف واقتصروا في المثنى مذكره ومونثه على الالف الذي هو علامة الغيبة في كل مثنى

وعلى الواو في جمع المذكر وقد يستغنى بالضمة عن الواو في الضرورة قال فلو ان الاطبا كان حولي وكان
مع الاطباء الاساه استثقالا للواو المضموم ما قبلها في الاخر واقتصروا على نون واحدة في مقابلة الواو
واذا كانت واحدة وقول النحاة على ان الفاعل في نحو زيد ضرب وهند ضربت هو وهي تدريس لتضييق
العبارة عليهم لانه لم يضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه فرعا مثل ذلك
المقدر لان المقدر هو كالمصرح به وكيف لا ويجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا
هو فان قلت بل المفعول غير المصرح المتصل به فهو تحكم والى هذا نظر من قال من النحاة ان المقدر في ضرب
وضربت ينبغي ان يكون اقل من الالف نصفه او ثلثه وذلك لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى
واما التاء في ضربت وضربتا فهي حرف التانيث لا ضمير بدليل ضربت هند وقد جعل الالف والواو
والنون حروفا كتاء التانيث كما يجي في اخر الكتاب نحو قاما اخوك واكلوني البراغيث ويعصرن السليط
اقاربه فاذا كان في الماضي اما في المضارع والامر فلم يبرز الضمير في افعل ونفعل لاشعار حروف المضارعة
لان افعل مشعر بان فاعله انا ونفعل مشعر بان فاعله نحن الهمزة بالهمزة والنون بالنون وكذا تفعل نص
في المفرد الغايب فلم يحتاجا الى الضمير بارزا واما تفعل فانه وان كان محتملا للمخاطب والغايبة لكنهم
لم يبرزوا ضميره اجراء لمفردات المضارع مجرى واحد في عدم ابراز ضميرها ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش
على ان قال الياء في تضربين ليس بضمير بل حرف تانيث كما قيل في هذا والضمير لازم الاستتار وانه
استنكر الحكم بكون ضمير المفرد اثقل من ضمير المثنى مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف واما افعل امرا
ولا تفعل نهيا فحكمهما حكم تفعل المخاطب لان الامر والنهي ماخوذان من المضارع كما يجي في قسم الافعال
ومذهب المازني ان الحروف الاربعة في المضارع والامر اعني الالف في المثنيات والواو في جمع المذكر و
الياء في المخاطبة والنون في جمع المونث علامات كالف الصفات وواوها في نحو ضاربون ف
نحو ضاربان
حسنون وهي كلها حروف والفاعل مستكن عنده ولعل ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل ف
استنكارا لوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها اي النون ولما الضماير المرفوعة في الصفات اعني اسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فلم يبرزوها لانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاها له
لمشابهة الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وكذا اسماء الافعال والظرف على ما يجي بعد وايضا الالف والواو
في مثنيات الاسماء وجموعها الجامدة كالزيدان والزيدون حروف زيدت علامة للمثنى والجمع بلا
ريب فجعلت مثنيات الصفات وجموعها على نهج مثنيات الجامدة وجموعها لان الصفات فروع
الجامدة لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الالف علامة للمثنى والواو علامة للجمع فلم يمكن ان يوصل الف

الضمير وواوه بالمثنى والمجموع لئلا يجتمع الفان وواوان فاسكن الضمير ان الالف في المثنى والواو
في المجموع والدليل على ان الالف والواو الظاهرين ليسا بضميرين انقلابهما بالعوامل نحو لقيت ضاربين
وضاربين والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك جاءني رجل ركباه غلامه فلم يتغير جاءني في غلامه
وكذا استكن النون في ضاربات ومضروبات تبعا لاستتار الضمير في جمع المذكر اذ هو الاصل واذا استتر
في المثنى والمجموع فالاستتار في مفرداتهما اجدر فلزم الاستتار في الكل فلا ترى الفاعل ضميرا بارزا
في الصفات الا في نحو اقائم هما وما قائم انتما واما في نحو زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل ليس بفاعل بل هو تاكيد
له لما سيجيء ثم لما فرغوا من وضع المرفوع المتصل في الافعال والصفات اخذوا في وضع المرفوع المنفصل فقالوا
انا للمتكلم المذكر والمؤنث وقد يبدل همزتها هاء نحو هنا وقد تمد همزته نحو آنا فعلت ويسكن نونه في الوصل
وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة والالف يؤتى بها بعد النون في الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف
لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بان الحرفية لسكون النون فلهذا يكتب بالالف لان الخط مبني على
الوقف والابتداء وقد يوقف على نونها ساكنة وقد يبين فتحها وقفا بهاء السكت قال حاتم هكذا فزدي
انه قال ان كنت ادري فعلي بدنة من كثرة التخليط في من انه وبنو تميم يثبتون الالف في الوصل ايضا
في السعة وغيرهم لا يثبتونها في الوصل الا ضرورة كقوله انا سيف العشيرة فاعرفوني حميدا قد تذريت
السنام وجاء في قراءة نافع اثبات الالف اذا كان بعدها همزة مفتوحة او مضمومة دون المكسورة قال
ابو علي لا اعرف فرقا بين الهمزة وغيرها فالاولى ان لا يثبت الالف وصلا في موضع ومذهب الكوفيين
ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطها في الوصل في الاغلب مع الفتح او سكونه ومعاقبة هاء
السكت له وقفا دليلان على زيادته وكونه لبيان الحركة وقفا وضع للمتكلم مع غيره مثل نا في المرفوع
المتصل في صلاحيته للمثنى والمجموع والعلة كالعلة وحرك للساكنين وضم اما لكونه ضمير مرفوع او لما
لدلالته على المجموع الذي احقه الواو واما انت الى انتن فالضمير عند البصريين ان وصلا انا وكان
اما عندهم ضميرا صالحا لجمع المخاطبين والمتكلم فابتدؤوا بالمتكلم وكان القياس ان ينوع بالتاء للضمير
نحو انت الا ان المتكلم لما كان اصلا لم يجعلوا ترك العلامة له علامة وبنوا المخاطبين بتاء حرف بعد ان
كالاسمية في اللفظ وفي التصرف ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم
ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرف فكانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها دعموها بان ليستقل
لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في اياك واخواته وهو ان الكاف المتصرف كانت متصلة
فارادوا استقلالها لفظا ليصير منفصلا فجعلوا ايا عمادا لها فالضماير هي التي يلي ايا وايا عماد لها في

اري هذا القول بعيدا من الصواب في الموضعين وقالوا في الغايب هو وهما وهم وهي وهما وهن والواو
والياء في هو وهي عند البصريين من اصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل
التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك والف حرف الاشباع
لا يثبت الا ضرورة وانما حركت الواو والياء فتصير الكلمة بالفتح مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا
اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ظن الكوفيون الا ترى انك اذا اردت عدم استقلالهما سكنت
الواو والياء نحو انه وبهي وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هوما وهيما وهوم وهين
فخفف بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وضمها والواو في جمع المذكر وزيادة النونين في جمع
المؤنث على ما ذكرنا في المتصل سواء وهذه الضماير المرفوعة المنفصلة تشترك فيها الماضي والمضارع منها
الا في الوقف والطاء والنون كما ذكرنا تقول ما ضرب الا هو وما تضرب الا انا وانت ضارب بها وتسكين
هاء هو وهي بعد الواو والفاء واللام الابتداء جايز كما يجيء في التصريف وقد يسكن بعد كاف لم ايضا شاذ
وقد يحذف الواو والياء اضطرارا كقوله فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب وقوله
وارتعد اذ هو كا وتسكنها قيس واسد ويشرها همدان تقال فان لساني شهدة تشتفى
بها وهو على من صبه الله علقم ثم لما فرغوا من وضع المرفوع شرعوا في وضع المنصوب لان المنصوب علامة
الفضلات بلا واسطة وللجر علامتها بواسطة فابتدؤوا بمتصل المنصوب لتقدمه على منفصله وشركوا بينه وبين المجرور كما يجيء بعيد فوضعوا للمتكلم ياء اما ساكنا او مفتوحا كما ذكرنا في باب الاضافة
ونا للمتكلم مع غيره كما كان في متصل المرفوع والكاف للمخاطب مثل التاء في التصرف نحو كما كن وبعض العرب
يلحق بكاف المذكر اذا اتصلت بهاء الضمير الغايب كاف المؤنث ياء حكى سيبويه اعطيتكاه واعطيتكيه
تشبيها للكاف بالهاء نحو اعطيتهاه واعطيتهوه قال ابو علي وقد يلحق الكاف تاء المؤنث مع الكاف قال
رميته فاقصدت وما اخطأت الرمية وربما كسرت الكاف في التثنية والجمعين بعد ياء ساكنة
او كسرة تشبيها لها بالهاء نحو بكما وبكم وبكن وعليكما وعليكم وعليكن والكلام في حذف الواو من عليكموا
واسكان الميم كما مضى في نحو ضربتم ولما ارادوا وضع المتصل الغايب في هذا القسم اختصروا مفرديه من
المرفوع والمنفصل الغايب فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي وقلبوا الياء في الف فصار دها لان ضمير
المذكر اذا وحد في الكسر قلب واوه ياء نحو بهي لما ذكره فاوا البتاهى المؤنث بالمذكر وحركها هاء المذكر ضمها الا
ان يكون قبلها ياء او كسرة فان كان احسنهما قبلها فاهل الحجاز يبقون ضمها ويقولون بهو ولديهو وغيرهم
يكسرونها وعلته ان الهاء حرف ضعيف فهو اذن حاجز غير حصين وكان الواو الساكنة وليس الكسرة او الياء

فقلبت ياء فكسرت الهاء لاجل الياء بعدها وان كان الساكن غير الياء فضم الهاء متفق عليه الا ما حكى
ابو علي ان ناسا من بكر بن وائل يكسرونها في الواحد والمثنى والجمعين نحو منه ومنهما ومنهم ومنهن
اتباعا هذا هو الكلام في حركة الهاء واما الكلام في اشباع حركتها وتركه فنقول ننظر في هاء المذكر
فان وليت المتحرك اشبعت حركتها نحو بهي وله وبهو وغلامهو فيتولد من الضم واو ومن الكسر ياء
وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الوصل اي الواو والياء بعد المتحرك اختيارا مع ابقاء ضمة الهاء وكسرها
نحو به وغلامه ويجوزون تسكين الهاء ايضا كقوله فبت لدى البيت العتيق اريغه ومطواي مشتاقان
له ارقان وغيرهم يجوزونهما اي اختلاس الحركة وحذفها لضرورة الشعر لا اختيارا وان وليت هاء المذكر
ساكنا حرف لين كان الساكن كعليه او غيره كمنه فالمختار اختلاس الحركة اعني ترك الوصل لان الهاء حرف
خفي كما قلنا فكان التقى ساكنان وابن كثير يصل مطلقا نحو عليهي ومنهو ونحوهما فعلى هذا يجئ في هاء المذكر
التي بعد الكسرة او الياء باعتبار ضمها وكسرها والاختلاس بها ووصلها اربع لغات فالكسر اكثر واشهر الاولى كسر
الهاء من غير وصل بياء وهو بعد الياء اكثر منه بعد الكسر لان في الاول شبه التقاء الساكنين والثانية
كسرها مع وصلها بياء نحو بهي وعليهي وهو بعد الكسر اشهر منه بعد الياء لما ذكرنا الثالثة ضم الهاء بلا
واو نحو عليه وبه قال بعضهم الهاء مع الواو نحو عليهو وبهو ويحكى هذا اذا كانت بعد الكسرة لغة خامسة
وهي اشمام كسر الهاء شيئا من الضم بلا وصل وان حذف قبل هاء المذكر حرف لين جزما نحو يرضه فصله
او وقفا نحو فالقه واغزهما جاز اشباع حركة الهاء اعتبارا بالمتحرك قبلها في اللفظ وجاز اختلاسها
اعتبارا بالساكن المحذوف قبلها لان حذفه عارض وجاز اسكان الهاء اجراء للوصل مجرى الوقف وقد قرئ
بها كلها في الكتاب العزيز واما الهاء في المثنى والجمعين فان كان قبلها فتحة او ضمة فهي مضمومة لا غير نحو
لهما وغلامهم وان كان الف او واو ساكن صحيح فكذا لما حكى ابو علي نحو منهما ومنهم واضربهما فهم
على ما مضى للاتباع وعند الحاجز غير حصين لسكونه وان كان قبلها كسرة او ياء ساكنة فمن قال في الواحد بهو وعليهو
وهم اهل الحجاز قال في المثنى والجمعين ايضا بضم الهاء نحو بغلاميهما وغلاميهم وعلاميهن وبغلامهما وبغلامهن
وغيره يخص بالضم في جمع المذكر ثلث كلمات عليهم واليهم ولديهم قيل ذلك لكون الياء فيها بدلا من الالف فاعطى
الياء حكم اصلها وقد جاء علاه والاه لداه على الاصل وكان يجب على هذا التعليل ان يضم في الواحد والمثنى
وجمع المؤنث عليه عليهما عليهن فلم يضم ولعل ذلك لاتباع الاثر وغير اهل الحجاز الهاء في المثنى والجمعين مطلقا
كما في الواحد وهو الاشهر هذا الكلام في حركة الهاء واما ميم الجمع التي بعد الهاء المكسورة فلا يخلو من ان تقف عليها او لا فان
وقفت عليها فلابد من تسكين الميم بعد حذف صلتها وكذلك ضمير الضمائر يحذف صلتها في الوقف نحو ضربه وبه

وبكم الا الالف في نحو ضربتما وبهما وان لم تقف عليها فلا يخلو من ان يكون بعدها متحرك او ساكن فان بعدها ساكن
فكسر الميم لاتباع كسر الهاء ولالتقاء الساكنين اقيس نحو عليهم الذلة على قراءة ابي عمرو وباقي القراء
على ضم الميم نظرا الى الاصل وان كان بعدها متحرك فالاسكان اشهر نحو عليهم غير المغضوب وبعضهم يشبع ضم الميم نحو
عليهمو غير المغضوب عليهمو كقراءة ابن كثير واشباع الكسرة في مثله اقيس للاتباع فصار للميم بعد الهاء المكسورة
خمسة احوال حالتان قبل الساكن الكسر والضم كلاهما مع الاختلاس اي ترك الوصل وثلث قبل المتحرك السكون واشباع
الكسر وان كان الميم بعد الهاء المضمومة في نحو بهم وعليهم في لغة اهل الحجاز وفي غلامهم ولهم وقفا على ما هو متفق
عليه وفي نحو منهم على الاشهر وكذا في انتم وضربتم وغلامكم فلها ايضا خمسة احوال حالتان قبل الساكن وهو الاختلاس
والاشهر للاتباع والنظر الى الاصل والكسر نظرا الى الساكن وهو في غاية القلة ومنعها ابو علي وثلث قبل المتحرك الاولى
الاسكان وهو الاشهر الثانية ضمها ووصلها بواو والثالثة وهي مختصة بميم قبل هائها كسرة او ياء كسر الميم
ووصلها بياء نحو عليهمي وبهمي فكسر الميم لمجانسة الياء والكسرة قبل الهاء وقلب الواو ياء لاجل كسر الميم ومنعها
ايضا ابو علي ثم لما فرغوا من وضع المنصوب المتصل اخذوا في وضع المنصوب المنفصل فجاءوا بايا مثلوا بضمائر
المنصوب المتصل واختلف النحاة فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازني وابو علي ان الاسم المضمر هو ايا الا
ان سيبويه قال ما يتصل به وحده حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب لما كان ايا مشتركا
كما هو مذهب البصريين في التاء بعد ان في انت وانت وانتما وانتم وانتن وقد مضى وقال الخليل والاخفش والمازني
ما يتصل به اسماء اضيف ايا اليها للتوكيد فاياه واياك الشواب وهو ضعيف لان الضماير لا تضاف وقال الزجاج
والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياه واياي
اسماء بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظ ولا المضمر ما يختلف اخره كاف وياء وهاء وقال بعض الكوفيين
وابن كيسان من البصريين ان الضماير هي اللواحق بايا وايا عماد لها يصير بسببها منفصلا وليس هذا القول
ببعيد من الصواب كما قدمنا في انت وقد تفتح همزة ايا وقد تبدل الهمزة هاء مفتوحة ومكسورة ثم حملوا ضمير المجرور
على المنصوب لان المجرور مفعول لكن بواسطة وحملوه على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون المجرور متصلا على ما مضى
فضمير المجرور مثل ضمير المنصوب المتصل سواء قوله فالمرفوع المتصل خاصة يستتر اعلم انه لا يستتر
من المضمرات الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فضلة لانهما مفعولان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا
في باب المضمرات المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لانه كالفاعل وخاصة الضمير المتصل كجزء الفعل
فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشتهرة ويكون فيما ابقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم
وعلة استتاره فيما استتر فيه قد مضت ولا يبطل اصلا الضمير المتصل في غائب الماضي وغائبته وفي

المضارع في افعل ونفعل وتفعل ويفعل مخاطبة وغايبة وافعل في جميع الصفات واسماء الافعال و
الظروف وفي عشرة منها لا يظهر الفاعل الظاهر ولا المضمر وهي افعل ونفعل وتفعل مخاطبا وافعل امرا واسم
فعل الامر مطلقا اي في الواحد والمثنى والجمع وما نظر في نحو اسكن انت وزوجك تاكيدا للمستتر لا فاعل
بدليل انك لا تقول لا افعل الا انا ولا تفعل الا انت وفي افعل وفعلت وتفعل ويفعل للغائبة يظهر الفاعل
المظهر والضمير المنفصل نحو ضرب زيد وما ضربت الا هي وتضرب هند وما تضرب الا هي وكذا في الصفة المرفوعة
نحو اقائم الزيدان وما قائم بها وكذا في الظرف عند ابي علي اذا اعتمد نحو في الدار زيد وما في الدار الا هو
وكذا في اسم الفعل اذا كان يجز يظهر الفاعل الظاهر نحو هيهات زيد والضمير المتصل نحو هيهات هما قوله
ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل وذكرنا بالتقدم على عامله الا اعلم ان اصل الضمائر المتصل المستتر لانه اخصر
ثم المتصل البارز ومع عدم خوف اللبس بالاستتار لكونه اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال فلا تقل
ضرب انا الا ان ضربت مثله مضى ولخص منه لفظا قوله الضمير المرفوع والضمير المنصوب يصلحان كما مر لان
يكونا منفصلين ومتصلين المرفوع والمنصوب انما يتصلا بالفعل لان المتصل كما مر كالجزء الاخير من الكلمة التي يليها
وكون الشيء كالجزء لكلمة انما يتم اذا كانت مقتضية لها بالاصالة من حيث والفعل تقتضي المرفوع كذلك ومن
ثمه لا يخ فعل منه فصح ان يجعل الضمير المرفوع به كالجزء الاخير منه واما سائر ما يرفع فهو اما ابتداء عند البصريين ولا يصح
اتصال المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة والابتداء معنى ليس بكلمة واما مبتدء وجب كما اخترنا في
الكتاب والمبتدا اسم وليس الاسم في اقتضاء المرفوع كالفعل اذ ليس كل اسم رافعا للمرفوع اما اسم واما جار
وليس المرفوع الضمير لعوارض لعدها واما ما الحجازية فليست اصلا كالفعل في طلب المرفوع لانه حرف نفي ودخله
على الفعل والحرف منه كان النصب فيما زيد ضربته اولى من الرفع وايضا عملها الرفع بالمشابهة لا بالاصالة
واما ان واخواتها فالاسم المرفوع بها لا يجوز اتصاله بها نحو ان زيدا انت لما عرفت فلم يكن العمل المرفوع بها
الاشياء الا منفصلا واما اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والظرف
او الجار والمجرور فهي لم لا ترفع بالذات بل بالحمل على الفعل ويتصل المرفوع من هذه الاشياء غير المصدر لكن
بشرط الاستتار كما يجيء وكذا نقول الفعل هو المقتضي للمنصوب بالاصالة وسائر ما ينصب الضمائر وهو ان
واخواتها وما الحجازية نحو ما زيد اياك واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم الفعل انما تنصب لمشابهة
الفعل وكان حق المنصوب ايضا ان لا يتصل الا بالفعل او الاسماء المشبهة به كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات
والبواقي بالحمل عليه لكنه لما جاز في الاصل اي الفعل ان يتصل به مع استغنائه عنه لكونه فضلة جاز اتصاله بغير
الفعل ايضا اذا شابهه كما يجيء فاذا تقرر هذا قلنا الضمير المرفوع والمنصوب لما ان يعمل فيهما الفعل او غيره وفي

المنفصل ح

يجوز ذلك كرم ... تعلق في المتصلين ح

٧١

الاول يجب انفصاله بعامله الا في ثلثة مواضع الاول قوله اذا تقدم على عامله ولا يكون الا منصوبا نحو اياك نعبد
والثاني اذا كان العامل محذوفا نحو قولك ان ايا ما ضربته وان انت ضربت ونحو اياه لمن قال من اضرب وقوله
من باب التحذير اياك والاسد من باب تقدم المفعول على ناصبه وانما لزم الانفصال في الموضعين لان الضمير
المتصل ما يكون كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل كان اما مؤخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير
الثالث اذا فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل وذلك في مواضع منها ان يكون تابعا اما تاكيدا نحو اسكن
انت وزوجك ولقيتك اياك او بدلا كقولك بعد ذكر لفظ اخيك لقيت زيدا اياه او عطف نسق نحو جاءني
زيد وانت ولا يقع الضمير وصفا كما تقدم ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك وما ضرب الا انا واما قوله
وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار فشاذ لا يقاس عليه وكذا اذا وقع بعد معنى الا كقوله انا الذايد
... وانما يقاتل ... انا ومنها ان يلي اما نحو ما جاءني اما انت او زيد ورايت اما اياك او عمرو والغرض منها افادة
الشك من اول الامر ومنها ان يكون ثاني مفعولي علمت او اعطيت ويوجب اتصال الضمير المتناسب بالمفعول الاول
كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيدا اياك واعطيت زيدا عمرا وقلت الذي علمت زيدا اياه ابوك
والذي اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان يقول الذي علمته زيد ولا الذي اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثاني
بالاول فاما ان لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت كما اذا اخبرت عن المفعول
الثاني من اعطيت زيدا درهما فقولك الذي اعطيته زيدا درهما اولى من قولك الذي اعطيت زيدا اياه درهم لانك
تقدر على المتصل بلا مانع من فساد اللفظ والمعنى ومن جوز المنفصل فتوطئة لازالة اللبس في المفعولين الذين
يحصل فيهما اللبس وبالاتصال نحو اعطيت زيدا عمروا واذا اخبرت عن الثاني في علمت زيدا قائما فقولك الذي
علمت زيدا اياه قائم اولى من قولك الذي علمته زيدا قائم وذلك للتوطئة المذكورة ولرعاية اصل المفعول الثاني
اذ العامل فيه في الاصل ما يجب انفصاله عنه كما في كنت اياه على ما يجيء ولما كان الضمير معمول الفعل فاما ان يكون مرفوعا
او منصوبا فالمرفوع لا يكون الا منفصلا اذا كان مبتدءا وخبرا ... ان واخواتها او اسم ما الحجازية واما اذا
ارتفع باسم الفاعل والمفعول او الصفة المشبهة او اسم الفعل او الظرف او الجار فان فصل عن عامله لغرض
لا يتم الا بالفصل كما ذكرنا في الفعل وجب انفصاله نحو زيد قائم اخوه وانت وضارب اما هو او اخوك
وهيهات زيد وانت ومررت برجل في الدار اخوه وانت ومثل الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير
ما هي له فانه تاكيد للضمير المستكن فيها لا فاعلها كما في اسكن انت وزوجك الجنة فيكلاهما يقولا مطردا نحو
الزيدون ضاربوهم نحن والزيدان الهندان ضاربتاهما وقد عرفت ضعف نحو جاءني رجل قاعدون غلمانه وقال
الزمخشري في احاجيه بل لقولنا ضاربهم نحن وضاربتاهما فان ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل وكذا يجب انفصاله

لانه لا يمكن ان يكون

الضمير المرفوع بالصفة والظرف اذا كانا مع المرفوع جملتين واذا اعتمدا على همزة الاستفهام او حرف النفي نحو اقائم انتما وما قائمان هما وافي الدار انتما عندنا في علي وذلك لانه لغرض لهما اذن كونهما مع مرفوعهما جملتين فاغتني بالمرفوع لكونه احد جزئي الجملة فاظهر اذن الى اللفظ فرقا بينه كاننا احد جزئي الجملة وبينه اذا لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فان الضمير فيه احد جزئي الجملة ابدا فلا يحتاج الى الفرق فاطرد استكنان الضمير فيه على ما هو حق ما شابه الفعل كما يجي فانه لا ينفصل الضمير عن عامله ولم يرتفع بالصفة والظرف المعتمدين على ما مر وجب اتصال المرفوع بها لكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم الفعل والظرف واخيه سادة مسد الافعال من غير حاجة الى ضميمة كما احتاج للمصدر في تقديره بالفعل الى ان لكن لا يكون هذا المتصل بهذه الاشياء الا مستكنا لكونها اضعف من الفعل في اقتضاء المرفوع اذ هي فروع عليه في ذلك فلم يجعل المرفوع بها جاريا مجرى اجزائها في اللفظ كما جعل في الاصل الذي هو الفعل كذلك واما الضمير المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا وان وليه بلا فصل لانه لا اقتدار بالفعل الا مع ضميمة ان تقول اعجبني ضرب انت زيدا اذا لم تضف والاضافة اكثر لان الكلام بها اخف واعجبني الضرب انت زيدا هذا كله في الضمير المرفوع مع غير الفعل واذا كان الضمير المنصوب مع غيره فان كان العامل مما يجب انفصاله عن المنصوب وضعا كما في المجازية نحو ما زيدا اياك او فصل بينهما لغرض لا يتم الا بالفصل وجب انفصاله كما ذكرنا في حيز الفعل نحو ما انا ضارب الا اياك وانا ضارب اما اياك واما زيدا وانا ضاربك اياك وان لم يكن كذلك فلا يخ ان يكون الناصب حرفا او اسم فعل او مصدرا او صفة فالحرف يجب اتصال الضمير به نحو انك قائم وكيتك قاعد وانك في الدار ولا يقول ان في الدار اياك وكذا يجب الاتصال باسم الفعل كقوله تراكها من ابل تراكها ونقول رويده وحيهله وحكى يونس عليكني واما وجب الانفصال في القسمين لما ذكرنا من ان المنفصل لا يجي الا عند تعذر المتصل وجاز ابن الانفصال فيما اتصل به الكاف من اسماء الافعال نحو عليكه ورويدك اياه وعليكه وعليكها اياه تشبيها بنحو اعطاك اياه كما يجي وان لم يكن الكاف واما المصدر فان كان منونا لم يتصل المنصوب به مع التنوين المتضادين التنوين الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل الدال على عدم تمامها تقول اعجبني ضرب اياك والاضافة اكثر ولا يمتنع على ما هو مذهب الاخفش نحو ضاربك وضارباك وضاربوك ان يكون حذف التنوين في نحو ضربك لا بعد للمحافظة لا للاضافة فيكون الضمير منصوبا كما مر في باب الاضافة وان كان المصدر ذا لام فالاشهر انفصال الضمير بعده نحو اعجبني الضرب اياك لما في الالف واللام للتنوين في تمام الكلمة به ويجوز الاخفش الضربك والضمير منصوب واما اسماء الفاعل والمفعول ففي اتصال الضمير المنصوب بهما منونين كانا وخلاف كما مضى في باب الاضافة واتصاله بهما اولى من اتصاله بالمصدر لكون مشابهتهما للفعل اكثر من مشابهة المصدر له تقول ضاربك فضارب اياك والضاربك والضارب

اياك والمعطيك اياك والمعطاك ومعطا اياك ومعطاك واما الظرف والجار والمجرور فلكونهما قائمين مقام الفعل اللازم لا يجي بعدها ضمير منصوب بهما ولنعد الى شرح ما يحتاج الى الشرح من كلام المص قوله او بالفصل لغرض احترازا عن نحو ضرب زيدا اياك فانه لا يكون ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لا لغرض فيه اذ قولك ضربك زيد بمعناه فان قلت اليس ذكر الفاعل قبل المفعول مفيدا ان ذكر المفعول ليس باهم ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل لافاد ان ذكر المفعول اهم قلت تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بل قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم والاولى ان تقال انه يفيد القصر كقوله تعالى بل الله فاعبد اي لا تعبد الا الله وكذا تقول في المفعول المطلق ضربت زيدا اي ضربت زيدا ضربا ولا تقول ضربت زيدا اياه وكذا تقول يوم الجمعة لقيته زيدا ولا تقول لقيت زيدا اياه واما نحو قوله ضمنت اياهم الارض فضرورة قوله او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له قد ذكرنا انه ليس مسندا اليه الصفة بل هو تاكيد للمسند اليه ثم نقول انما ابرز هذا الضمير تاكيدا اذا جرت الصفة على غير ما هي له ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونعني بالجري ان يكون نعتا نحو مررت هند برجل ضاربته هي او حالا نحو قولك جئتماني وجاءني زيد ضاربته انا او صلة نحو الضاربه انت زيدا او خبرا نحو زيد هند ضاربته هو ونقول اذا اختلف ما جرى عليه متحمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد وفرعيه اعني التثنية والجمع وفي التذكير وفرعه اي التانيث فلا لبس سواء كان المتحمل للضمير صفة او فعلا نحو زيد هند ضاربها هو وتضربها هو فلم يات بالضمير في ضاربها الا ليعلم ان الضارب لزيد للهند وان اتفقا في الافراد وفرعيه وفي التذكير وفرعه فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل فعلا كان المتحمل او صفة ولا يرتفع ذلك اللبس بالاتيان بالمتصل نحو زيد عمرو ضاربه هو ويضربه هو والزيدان العمران ضارباهما هما او يضربانهما هما وكذا في المؤنث والجمعين وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال نحو انا زيد ضربت او اضربه والزيدان نحن ضربانا او يضرباننا وهند انا ضربتني وتضربني الا في غائبة المضارع مع المخاطب ضاربته وفي غائبته مع المخاطبين نحو انت هند تضربها وهند انت تضربك وانتما الهندان تضربانهما والهندان انتما تضربانكما فان اللبس حاصل ههنا فيرتفع بابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في جميع الاختلاف المذكور ويرتفع بابراز الضمير نحو انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضاربانا هما نحن والزيدون نحن ضاربوناهم وكقول المؤنث انا هند ضاربتها انا فلما رفع الاتيان بالمنفصل اللبس في هذه الصورة طرد الاتيان به عند البصريين في صور الصفة الثلث اعني اذا كان لبس ويرتفع بالضمير اذا كان ولم يرتفع واذا لم يكن ثم لبس نحو هند زيد ضاربته هي وخالفهم في ذلك الكوفيون فاجازوا ترك التاكيد بالمنفصل في الصفة ان امن اللبس نحو هند زيد ضاربته قال وان الحرع

اسرى اليك ودونى من الارض موماة وبيداء سملق لحموقران تستحيينى بصوته وان تقلى انى المقلاق موفق
وكذا اذا لم يؤت بالضمير ولا بعد فى مذهبهم واما الفصل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضميره الا اذا لم يلبس
لان التاكيد غير لا يرفع اللبس الا فى اربعة مواضع فقط كما ذكرنا وهى انت هند تضربها وانتما الهندان تضربانها
وهند انت تضربك والهندان انتما تضربانكما بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتاكيد حاصل فيها فى كل موضع اختلف
فيه من جرت عليه ومن هى له غيبة وخطابا وتكلما فان قلت جمهور الفعول مع هذا الاختلاف برفع اللبس فهى
نحو قولك انا زيد ضاربه الهاء ويعرف انه ضاربا مسندا الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربه هو
فلم يكتفوا فى رفع اللبس بهذا الضمير قلت لما كان بهذا الضمير لم يؤت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه
خيف الالتباس على تقدير حذفه فاتى لمجرد رفع اللبس بضمير لا يجوز حذفه قوله واذا اجتمع ضميران
وليس احدهما مرفوعا اى اذا ولى ضميران عاملا ليأمن موانع اتصال الضمير المذكورة فان كان احدهما
مرفوعا متصلا فالواجب تقديمه على المنصوب لما تقرر من كون المتصل المرفوع متوغلا فى الاتصال وكانه
كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة وكل ضمير ولى ذلك المرفوع فلابد من كونه متصلا سواء كان اعرف من ذلك
المرفوع نحو ضربتنى او لا نحو ضربتك وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب وانما وجب
اتصال الثانى لكونه كالمتصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل كالجزء من رافعه على ما مر وان ولى العامل المذكور
منصوب متصل بلا مرفوع قبله نحو اعطاكنى زيد او جاء المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتك
فالضمير الذى يلى ذلك المنصوب اما ان يكون انقص رتبة منه فى التعريف او اعرف او مساويا فالاول
يجب اتصاله عند سيبويه وغير سيبويه جوز الاتصال والانفصال نحو اعطاكه زيد واعطاك اياه زيد
واعطيتكه واعطيتك اياه وكذا خلتكه وخلتك اياه وجه اتصاله ان المتصل الاول اشرف منه بسبب
كونه اعرف فلا غضاضة على الثانى بتعلقه بما هو اشرف منه وصيرورته من تتمته بالاتصال ووجه
انفصاله ان المتصل الاول فضلة ليس اتصاله كاتصال المرفوع والانفصال فى باب خلتنيه اولى منه فى
باب اعطيتكه لان المفعول الاول فى باب اعطيتكه فاعل من حيث المعنى كما مضى فى باب ما لم يسم فاعله
وكان الثانى لا اتصل بضمير الفاعل وفى مفعولى خلت بعد دليله المبتدا والخبر اللذين حقهما الانفصال
ووجب اتصال اولهما لقربه من الفعل فالاولى فى الثانى الانفصال رعاية للاصل والثانى اعنى الاعرف
يجب انفصاله عند سيبويه وحكى سيبويه عن النحاة تجويز الاتصال ايضا نحو اعطاهوك واعطاهانى قال انما هو
شىء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحرف غير موضعه واستجاد المبرد مذهب النحاة وانما لم يجئ
فى الثانى الاتصال منهما سماعا لان الثانى اشرف من الاول لكونه اعرف فانف من كونه تتمة لما هو ادنى

منه والذى جوز ذلك قياسا لا سماعا نظرا الى مجرد كون الاول متصلا واما الثالث اعنى المساوى المتصل
المنصوب فنقول ان كانا غايبين نحو اعطاهوها واعطاهاهو قال سيبويه جاز الاتصال وهو
عربى لكنه ليس بالكثير فى كلامهم بل الاكثر انفصال الثانى وان لم يكونا غايبين فالمبرد يجيز اتصال الثانى
ويستحسنه قياسا على الغايبين ومنعه سيبويه والزم النحاة الفاصل نحو اعطاهوك واعطاهوى
نحو تحبتنى اى تحبتنى لغتى وهذا دليل على انهم لا يقولون به وانما كان الانفصال ههنا الفصيح المشهور
لانه يانف الثانى من ان يتعلق بما هو مثله ويصير من تتمته وذيوله وانما جاز ذلك فى الغايبين لرجوع
كل واحد منهما الى غير ما رجع اليه الآخر بخلاف المخاطبين والمتكلمين اذ يستقبح اجتماع المثلين لفظا و
معنى وانما لم يجز فى التابع نحو ضربتهوه كما جاء اعطاهوه لان طلب الفعل المتعدى للمفعول ضرورى
من حيث المعنى بخلاف طلبه للتاكيد فلما كان جذبه للمفعول اشد كان اتصاله اليق من اتصال التاكيد
هذا كله فى الضميرين بعد الفعل واما اذا كانا بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل ولا يكون الا مستترا
كما فى نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا جواز اتصال الثانى وانفصاله ايضا نحو ضارب اياك وان كان الاول مجرورا
فان كان الثانى منصوبا فكما اذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوب اى ينظر الى الثانى هل هو انقص تعريفا
او اعرف او مساو وتقول فى الانقص ضربكها وضربك اياها قال فلا تطمع ابيت اللعن فيها ومنعكها بشىء
يستطاع وكذا اسم الفاعل نحو معطيكها ومعطيك اياها فهو مثل اعطيتكها واعطيتك اياها الا ان
الاتصال فيما ولى الضمير المجرور اولى من الانفصال فيما ولى الضمير المنصوب لان الفعل اقعد فى اتصال
الضمير به من المصدر واسم الفاعل لانه يطلب الفاعل والمفعول لذاته وهما لمشابهته وكذا يشترط الاتصال
فى الثانى منهما اذا كان انقص او مساويا نحو ضربيهوك وضربهوه قال وقد جعلت نفسى تطيب لضغمة
لضغمهماها يقرع العظم نابها وان بعد الضمير المجرور مرفوع فلابد من كونه منفصلا سواء كان اعرف من
المجرور او انقص او مساويا اذ البارز المرفوع المتصل لا يتصل الا بالفعل كما ذكرنا نحو ضربك هو وضربك انا
وضربه هو ولا يكون الاول منهما منصوبا الا عند هشام والاخفش كما مر فى باب الاضافة فى نحو ضاربك
فحكم الضمير الذى يلى منصوبهما حكم الضمير الذى يلى المجرور قوله وليس احدهما مرفوعا لانه
ان كان مرفوعا وجب تقديمه واتصال الثانى كما تقدم سواء كان الاول اعرف قوله فان كان احدهما
اعرف قال انما قال ذلك لانه ان لم يكن احدهما اعرف بل لم يكن اعرف احدهما مرفوعا وجب انفصال الثانى
نحو اعطاك اياك وضربى اياى قوله وقدمته اى قدمت الاعرف لانه اذا كان احدهما اعرف
حق عرفه وليس احدهما مرفوعا وجب انفصال الثانى نحو اعطاه اياك فاذا اجتمعت الشروط الثلاثة

وهو ان لا يكون احدهما مرفوعا وان يكون احدهما اعرف وان يكون الاعرف مقدما كان كالمثال في
الثاني وعلل جميع ذلك مفهوم مما قدمنا قوله والا فهو منفصل اى وان لم يكن احدهما
اعرف كاعطاك اياك او ان كان اعرف لكن ليس بمقدم كاعطاك اياى واعطاه اياك فالثاني
منفصل كما رايت قوله والمختار في خبر باب كان الانفصال والاكثر لولا انت اى اذا كان
المختار في خبر كان واخواتها الانفصال لان اسمها في الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله بل الفاعل
في الحقيقة مضمون الجملة لان الكائن في قولك كان زيد قائما قيام زيد كما يجيء في الافعال الناقصة قال عمر بن
ابي ربيعة لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وقال ليت هذا الليل شهر لا نرى
فيه غريبا ليس اياى واياك ولا نخشى رقيبا وقد جاء على ما حكى سيبويه ليسني وكانني قال عددت قومي
كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسي وقيل لبعض العرب ان فلانا يريدك فقال عليه
رجلا ليسني وقال ابو الاسود فان لا يكنها او تكنه فانه اخوها غذته امه بلبانها ووجه الاتصال كون
الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكنته كضربته قوله والاكثر لولا انت يعني ان الاولى ان
يجيء بعد لولا غير التحضيضية ضمير مرفوع منفصل لانه اما مبتدء او فاعل فعل محذوف او مرتفع بلولا
على ما مر في باب المبتدء فيجب على الاوجه الثلثة الانفصال وقد يجيء بعدها الضمير المشترك بين
النصب والجر الا عند المبرد فانه منعه وقال هو خطاء والصحيح وروده وان كان قليلا كقوله لولاك
في هذا العام لم احجج وقوله وكم موطن لولاى طحت كما هوى باجرامه من قلة النيق منهوى والضمير عند
سيبويه مجرور ولولا عنده حرف جر ههنا خاصة وقال ولا يبعد ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال
فيكون لولا الداخل على الضمير المذكور حرف جر مع انها مع غيره غير عاملة نحو لولا زيد ولولا انت ومثل
ذلك لدن فانها تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا وليتها غدوة فانها تنصبها كما يجيء في قسم الظرف وذلك
لان الجار اذا لم يكن زائدا كما في بحسبك فلا بد له من متعلق والمتعلق في نحو لولاك ظاهر ولا يصح تقديره
وقال السيرافي الجار والمجرور اى لولاك في موضع الرفع بالابتداء كما في بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك
انما يكون اذا كان الجار زائدا واما اذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق ليكون مفعولا لذلك المتعلق لا مبتدا
وعند الاخفش والفراء ان الضمير بعدها ضمير مجرور ناب عن المرفوع كما ناب المرفوع عن المجرور في
قولهم ما انا كانت وان ادعى مذهب سيبويه بان التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير لولا وجعلها
حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزم تغيير اثني عشر ضميرا ابيع مذهب الاخفش بان تغيير
الضماير بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا لانه لم يعرف جرو ازه

خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب خلاف الاصل غير المستعمل وان قل وكذلك
الاولى ان يجيء بعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسيتما الا ان يجعل ما بعده فاعلا وقد جاء بعد عسى
الضمير المرفوع المنصوب المتصل نحو عساك وفيه ثلث مذاهب قال سيبويه عسى محمول على لعل لتقاربهما
معنى لان معناهما الطمع والاشفاق تقول عساك ان تفعل كذا حملا على لعل في اسمه فينتصب به ويبقى
خبره مقرونا بان كما كان في الاصل لغي في قولهم نحو عسى زيد ان يخرج فيكون الخبر من وجه محمولا على خبر لعل وهو
كونه في محل الرفع ومن وجه بقي على اصله وهو اقترانه بان لان حق خبر لعل ان يكون اسما صريحا او فعلا بغير
ان لان خبر لعل في الاصل خبر المبتدء ولا تقول انت ان تفعل فاقتران المضارع بان في عساك ان لا تفعل لا يناسب
خبر لعل وقد يقال عساك تفعل من غير ان واستعماله اكثر من استعمال عسى زيد يخرج وذلك لحمله عسى على لعل
في اسمه فاجرو اخبره ايضا في طرح ان مجرى خبره لكن لا يخرج بالكلية عن اصله فلا يقع عساك خارج كما يقع لعلك
خارج بل يجيء خبر لعل مضارعا بان حملا لها على عسى في الخبر وحده كما حمل عسى في عساك ان تفعل على لعل
في اسمه وخبره على لعل قال لعلك يوما ان تلم ملمة وقال بعضهم الخبر محذوف اى لعلك تهلك ان تلم ملمة اى لان تلم
وهذا الاستعمال في لعل كثير في الشعر قليل في النثر فعلى مذهب سيبويه عسى خرج عن اصله والضماير جارية
على القياس تبعا لتغير عسى كما قال في لولاك وحمل عسى على لعل في نصب الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون
اسمه ضميرا كما كان جر لولا عنده مختصا بالضمير فلا يقع عسى زيدا ان يخرج اتفاقا منهم واستدل على كون
الضمير منصوبا بلحوق نون الوقاية في عساني قال ولي نفس اقول لها اذا ما تنازعني لعلي او عساني لان
هذه النون لم تلحق الياء بعد الفعل الا اذا كانت منصوبة وقال الاخفش عسى باقية على اصلها والضمائر
المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوع اسم العسى وقوله ان تفعل او تفعل منصوب المحل خبرها كما كان
في عسيت ان تفعل وعسيت تفعل ونقل عن المبرد وجهان في نحو يا ابتا علك او عساكا احدهما ان
الضمير البارز منصوب بعسى خبرها والاسم مضمر فيها مرفوع فيكون كقولهم عسى الغوير ابؤسا وهو ضعيف
من وجوه احدها ان يجيء خبر عسى اسما صريحا شاذ والثاني ان ذلك لا يستمر اذا جاء بعدها الضمير المنصوب
الفعل المضارع مع ان او مجردا نحو عساك ان تفعل او تفعل الا ان يجعل ان تفعل بدلا من الكاف بدل
الاشتمال اي عسى الامر اياك فعلك ويكون تفعل في عساك تفعل حالا من الكاف ويضمر اسم عسى على
حسب مدلول الكلام كما تقول في عساك تظفر بالمراد عسى الوصول اياك ظافرا ويكون المضارع بتقدير ان
كما في قولهم تسمع بالمعيدي خير فيكون تفعل بدلا من الكاف كما في عساك ان تفعل وكل هذا تكلف وايضا
ليس لذلك المضمر مفسر والثاني الوجهين المنقولين عنه ان الضمير المنصوب خبر قدم لجانب الفعل فاتصل به

كما في ضربني زيدا والاسم اما محذوف كما في قوله يا ابتا علكا او عساكا على حسب دلالة الكلام عليه كما حذف في قولهم جاءني زيد ليس الا اي ليس الجائي الا زيدا واما مذكور كما في قوله عساك ان تفعل وكذا في عساك يفعل تقديره ان اقول ان اراد بحذف الفاعل اضماره كما هو المذكور في ليس فهو الوجه الاول والظاهر انه قصد بالحذف الصريح فيكون مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل كما مر في باب التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب ولكون عساك ان تفعل عنده بمنزلة قاربك الفعل كما ان عسيت ان تخرج عند النحاة بمنزلة قاربت الخروج ولا يكون الاسم والخبر مبتدء او خبر الا ان احدهما جثة والاخر حدث الا ان يقدر في احدهما مضافا اي عسى حالك ان تفعل او عساك صاحب ان تفعل كما يجي في افعال المقاربة قوله

ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي وفي المضارع عريا عن نون الاعراب اي اعلم ان نون الوقاية انما دخل الفعل لتقيه من الكسر لان ما قبل ياء المتكلم يجب كسره كما مر في باب الاضافة ولما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة هي اصل علامات الجر والفتح والياء فرعا كما تبين في اول الكتاب كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة الجر بالفعل في تبعيده من الجر وجوزوها في نحو اعطاني ويعطيني اناطوا اللباب لكون الكسر مقدرا على الالف والياء لولا النون كما في عصاي وقاضي ودخولها مع نون الاعراب نحو تضربونني ونون التاكيد نحو اضربنني ومع ضمير المرفوع المتصل نحو ضربتني وتضربني وانما جاز كون نون الاعراب والتاكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل فلم يحفظوا الفعل من الكسر الذي للساكنين في نحو قل ادعوا واضرب القوم لان الكسرة العارضة للياء الزم من العارضة للساكنين اذ الياء كونها ضميرا متصلا كجزء الكلمة وثانية الكلمتين في نحو قل ادعوا مستقلة فنقول يلزم هذه النون جميع امثلة الماضي وتلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب والذي فيه نون الاعراب من المضارع الامثلة الخمسة يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين فيلزم النون في غير هذه الامثلة سواء كان فيه نون الضمير نحو تضربنني او نونا التاكيد الخفيفة والثقيلة اولا وقوله تلتني دارها شدينيه لقيت بجرم الرباب عصم نونه الاولى فيه خفيفة والثانية نون الوقاية وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون نون الضمير ونون التاكيد وان كان اجتماع المثلين في الكل حاصلا لان نون الاعراب لا معنى له كنون الوقاية اذ اعراب الفعل ليس بمعنى كما هو مذهب البصريين على ما مضى في قسم الافعال وكلاهما امر لفظي بخلاف نون الضمير ونوني التوكيد هذا على مذهب من قال المحذوف نون الوقاية كما هو الاولى لان الثقل جاء منها لا من نون الاعراب اما على قول سيبويه وهو ان المحذوف نون الاعراب لانها المعرضة للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها فالعلة في عدم حذف نون الضمير ونون التاكيد انها ليست معرضة للحذف ولها معنى وقد جاء حذف

نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة قال تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الفاليات اذا فليني ولا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذ الفاعل لا يحذف وقد يدغم نون الاعراب في نون الوقاية فعلى هذا يجوز مع نون الاعراب ثلثة اوجه حذف احدهما وادغام نون الاعراب في نون الوقاية فعلى هذا واثباتهما بلا ادغام وقرئ قوله تعالى اتحاجونني على الثلث قوله ولدن حذف نون الوقاية من لدن ويجوز عند سيبويه والزجاج الا للضرورة وعند غيرهما الثبوت راجح وليس الحذف للضرورة ولثبوته في السبع وعلى كل حال لكان حق لدن ان يذكره المص اما مع الماضي او مع ليت ومن وعن لكنه تبع الجزولي فانه قال في لدن انت مخير والقراءة حملتها على ما قال او الحاق نون الوقاية في لدن وان لم يكن فعلا المحافظة على سكون النون اللازم وانما لم ياتوا بها في علي والي ولدي وان كان اخرها الف ساكنا بسكونها الازما لانهم من انكسار ذلك الساكن لكونه حرف علة وكان ما قبل ياء المتكلم اذا كان الفا او واوا او ياء تحركت الياء بالفتح ويبقى ما قبلها على سكونه كما تبين في باب الاضافة فلذلك لم يجلبوا نون الوقاية في نحو فتاي ورحاي وعصاي وقاضي في قاض ومسلمي في مسلمين وعشري ومسلمي في عشرون و مسلمون او عشرين ومسلمين فان قلت فكان يجب ان لا يجلب النون في نحو يدعونني ويرمونني واضربوني ورمياني وضرباني واضربني وان يقولوا يدعي ويرمي ويدعواي واضرباي واضربي قلت ذلك اجراء لباب الفعل مجرى واحدا وحملا للفرع على الاصل لان اصل الفعل هو الصحيح اللام الخالي من الضمائر المرفوعة المتصلة ولم يجلبوا نون الوقاية لدخل الكسر فحمل عليه ما لم يكن ليدخله الكسر مع عدم النون الضمير وهو المعتل اللام والمتصل به الضمائر المذكورة قوله وان واخواتها يعني باخواتها ان وكان ولكن وانما ليت ولعل فسيجيء حكمهما بعد وانما جاز الحاق نون الوقاية بان واخواتها المشابهتها الفعل على ما يجي في الحروف واما جواز حذفها فلان الالحاق للمشابهة لا بالاصالة والاجتماع الامثال في ان وكان ولكن ان الحفة مع كثرة استعمالها قوله ويختار في ليت المشهور في ليت انه حذف نون الوقاية لا يجوز فيه الا لضرورة الشعر لا في السعة كذا قال سيبويه وغيره قال كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه وافقد بعض مالي قوله من وعن وقد وقط وكذا قال الجزولي ان الاثبات فيها هو الاشهر وعند سيبويه الحذف في هذه الكلم ضرورة لا تجوز الا في الشعر قال ايها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني وقال قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح الملحد وانما الحق النون في هذه الكلم لانها في لدن اي للمحافظة على سكون اللام وانما حوفظ على السكون اللازم ولم يحافظ على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه فقال في لدني ولو اضفت الكاف الجارة الى الياء لقلت ما انت كي لان الاسم والحرف المبنيين على السكون يشابهان

قوله نحو خذ و ذن ويبعد ان من الاسماء المتمكنة بلزومها السكون لايدخلها فاجريا مجرى الفعل في الحاق النون
وعكسها لعل اي حذفها معها اولى لاجتماع اللامات فيه وهي مشابهة النون قريبة منها في المخرج وليس بين الاولى
والاخيرتين الا حرف واحد اعني العين ولان من لغاتها لعن وكذا الحذف في لعل اولى من الاثبات وان كان سا
الآخر مثل قد وقط لكراهة لام ساكنة قبل النون وتعسر النطق بها ولفظ ليس كليت لعني ان الاثبات معها اولى
كما قال عليه رجلا ليستني وجاز ليسي قال اذا ذهب القوم الكرام ليسي جلا على عيري وجاء عساي جلا على لعل
والاكثر عساني ويجوز الحاقها في اسماء الافعال لادائها معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست افعالا في الاصل
حكى يونس عليكني وحكى الفراء حكاكني وقوله وليس حاملني الا ابن حمال شاذ سواء جعلت النون للوقاية او تنوينا
كما ذكرنا في باب الاضافة وقد ذكر الكوفيون في مثل التعجب اسقاط النون نحو ما اقوى منك وما احسني وما اجملي
قال السيرافي ليت شعري عن العرب حكوا هذا ام قاسوه على مذهبهم في ما افعل زيدا لانه اسم عندهم في الاصل قوله
ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع اي قوله قبل العوامل نحو زيد هو القائم قوله وبعدها
اي بعد دخول عوامل المبتدا والخبر وهي باب ظن نحو ظننت زيدا هو الكريم وباب ان نحو انه هو الغفور الرحيم وما الحجازية نحو ما زيد
هو القائم وباب كان نحو كنت انت الرقيب عليهم قوله صيغة مرفوع اي نقل صيغة مرفوع لا لاختلاف فيه كما يجي هل
هو ضمير او لا ولا يمكن الاختلاف في انه صيغة مرفوع قوله مطابق للمبتدا اي في الافراد وفرعيه التثنية
والجمع والتذكير وفرعه والغيبة والتكلم والخطاب نحو اني انا الله وانه هو الغفور وانك انت الغفور وربما وقع بلفظ
الغيبة بعد ما حاضر لقيامه مقام مضاف غائب كقوله وكائن بالاباطح من صديق يراني لو اصبت هو المصابا
اي يرى مصابي هو المصاب قوله يسمى فصلا هذا في اصطلاح البصريين قال المتاخرون انما سمي فصلا
لانه فصل به بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد القائم جاز ان يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر
الخبر فجئت بالفصل لتعيين كونه خبرا لا صفة وقال الخليل وسيبويه سمي فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما بعده
بدلالته على ان ما بعده ليس من تمامه بل هو خبره ومآل المعنيين واحد الا ان تقريرهما احسن من تقريرهم
والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من
فالغرض من الفصل في الاصل فصل الخبر عن النعت وكان القياس ان لا يجي الا بعد مبتدا ناسخ او منصوب بفعل
طلب بشرط كونه معرفة غير ضمير وكون خبره ذا لام تعريف يصلح ان يوصف المبتدا به وذلك لانه اذا دخل على
المبتدا ناسخ يتميز الخبر عن النعت بسبب تخالف اعرابيهما نحو كان زيد القائم وما الحجازية ثم يحتج الى الفصل وانما
كان المبتدا نكرة لم يوت بالفصل لانه يفيد التاكيد ولا يوكد النكرة الا بما سبق استثناؤه في باب التاكيد
وانما قلنا ان الفصل يفيد التاكيد لان معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم لكنه ليس تاكيدا لانه يجي بعد

١٧٦
الظاهر والمضمر ولا يوكد الظاهر بالمضمر فلا يقال مررت بزيد هو نفسه والظاهر يدخل عليه اللام نحو قوله تعالى انك
لانت الحليم فلا يقال ان زيدا لهو نفسه قائم وقد يجمع بين النفس والتاكيد بالضمير لاختلاف لفظيهما فيقال
ضربته هو نفسه وضربته اياه نفسه فيكون مثل قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ولا يقال عند سيبويه
ضربته هو هو ولا ضربته هو اياه لاجتماع ضميرين لمعنى واحد واجاز الخليل مع اختلاف الضميرين لفظا
نحو ضربته هو اياه ووافق سيبويه في منع المتفقين ولم يجوز سيبويه بناء على ذلك ظننته هو اياه القائم
وان جعلت اولهما فصلا والثاني تاكيدا لان الفصل كالتاكيد من حيث المعنى كما مر قال فان فصلت بين
الفصل والتاكيد نحو اظنه هو القائم اياه جاز لعدم الاجتماع وانما قلنا كان حق المبتدا الذي يليه الفصل
ان لا يكون ضميرا الا اذا كان ضميرا لا يلتبس الخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف وقلنا كان حق الخبر الذي بعد
الفصل ان يكون معرفا باللام لانه اذا كان كذا افاد الحصر المفيد للتاكيد فناسب ذلك تاكيد المبتدا بالفصل
فالمبتدا الخبر عنه بذي اللام ان كان معرفا بلام الجنس فهو مقصور على الاتصاف بالخبر كقولهم الكرام التقوى
والحسب المال والدين النصيحة اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال ولا دين الا النصيحة لان المعنى
كل الكرم التقوى وان لم يكن في المبتدا لام الجنس فالمعرف باللام مقصور على المبتدا سواء كان اللام
في الخبر للجنس نحو انت العزيز الحكيم اي لا عزيز الا انت او هو بمعناه كقولك انت الرجل كل الرجل او للعهد نحو ابيت
كريما وانت الكريم اي انت ذلك الكريم لا غيرك وسواء كان اللام موصولا نحو انت القائم او انت الذي قام او لا
في الموصول نحو انت الذي قال كذا ثم انه اتسع في الفصل فادخل حيث لا لبس بدونه ايضا وذلك عند
تخالف المبتدا والخبر في الاعراب نحو كان زيد هو القائم وما زيد هو القائم وان زيدا هو القائم وعند
كون المبتدا ضميرا نحو اني انا الغفور الرحيم وعند كون الخبر ذا لام لا يصلح لوصف المبتدا به كقولك الدين
هو النصيحة وعند كون الخبر افعل التفضيل لمشابهته لذي اللام ووجه المشابهة كون مخصص حرفا يقتضيها
افعل التفضيل معنى اعني من جهة معنى التفضيل بمتعدد مجتمعا معه كما ان مخصص ذي اللام حرف متحد معه مجتمعا
اي اللام ومن ثم جاز ما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا فيكون من التفضيلية كاللام معنى لا
فلا تقول الافضل من زيد كما يجي في بابه وجوز اهل المدينة مجي الفصل بعد النكرة في نحو ما اظن احدا هو
خير منك قال الخليل والله انه لعظيم في المعرفة تصييرهم اياه لغوا اعني اذا كان مستبعدا في المعرفة مع ان قياسه
كما مر فما ظنك بالنكرة واجاز الجرمي وحده وقوعه بين افعل التفضيل نحو خير من زيد هو افضل من عمرو وجوز بعضهم
وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو رايت زيدا هو مثلك وهو غيرك وكذا اجوز نحو رايت مثلك هو مثل زيد لكون مثلك
وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليهما وكذا اجوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة نحو اني انا

اخوك وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو اني انا زيد والحق ان كل هذا ادعاء لم يثبت صحتها ببينة من القرآن
وكلام موثوق به وحتى قوله اني انا اخوك ليس بنص اذ يحتمل ان يكون انا مبتدا او صفة مبتدا والجملة خبر ان
بلى لو ثبت في كلام يصح الاستدلال به نحو ما اظن احدا خيرا منك وكان خير من زيد هو افضل من عمرو ورايت
زيدا هو مثلك او غيرك وكان مثلك هو مثل زيد وكنت انا اخاك وظننتك انت زيدا بنصب ما بعد
صيغة الضمير المذكور في ذلك لحكمنا بكونها فصلا ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء الضمير ليس بامر بين
فينبغي ان يقتصر على مورد السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيهما ذات اللام او بين معرفة ونكرة هي
افعل التفضيل كما ذكر سيبويه واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم وامتناع دخول اللام عليه
فشابه الاسم المعرف قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضي لا يشابه الاسماء حتى يقع فيه كانه اسم امتنع دخول
اللام عليه وهذا الذي قاله دعوى انضمت الى دعوى وقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور ليس بنص في كونه فصلا
لجواز كونه مبتدا وما بعده خبره وقول الجزولي انه قال ليس بشيء لقوله تعالى وانه هو اضحك وابكى وانه هو
امات واحيا [illegible] حكى عن محمد بن مروان وهو قراءة المدينة هؤلاء بناتي هن اطهر لكم بالنصب وكذا روي
عن سعيد بن جبير قال ابو عمرو بن العلاء احتبى ابن مروان في لحنه يعني بايقاع الفصل بين الحال وصاحبها وقد
اجازوا الفصل بين الجزئين اذا كان المبتدا والخبر معرفان باللام نحو هذا الحلو هو الحامض حتى لا يلتبس
الخبر الثاني بنعت الاول وانا لا اعرف به شاهدا قطعيا ولا يصح الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو القائم زيد لانه
من التباس الخبر بالصفة فان الصفة لا تتقدم على الموصوف وجوزه الكسائي كما جاز نحو قوله تعالى كنت انت الرقيب
مع الامن من اللبس وهذا [illegible] بصيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدا فيكون في صورة مبتدا ثان
ثم ما بعده خبره والجملة خبر المبتدا الاول [illegible] عن النعت لان المضمر لا يوصف وليس
بمبتدا حقيقة اذ لو كان كذلك لم يلتفت ما بعده في نحو ظننت زيدا هو القائم وكنت انت الرقيب ثم لما
كان الغرض من الاتيان بالفصل ما ذكرنا اعني دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف وهذا معنى الحرف
اعني افادة المعنى في غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة اي صيغة الضمير المرفوع
وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب كما ذكرنا الا انه لم يتصرف فيه التصرف الكثير في حرف واحد كان فيه حالة
الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا متكلما ومخاطبا وغائبا لعدم عراقته في الحرفية ومثله
كاف الخطاب في هذا التصرف المخرج عن معنى الاسمية وحفظ معنى الحرفية اي افادته في غيره ونكتة الفائدة
كون اسم الاشارة الذي قبل المخاطب به واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا فانه صار حرفا مع بقاء
التصرف المذكور فيه فان قلت اسماء كثيرة تفيد المعنى في غيرها كاسماء الاستفهام والشرط فتقلها

١٧٧

على الاسمية فهلا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك قلت بينهما فرق وذلك ان اسماء الاستفهام والشرط دالة
على معنى في انفسها ودالة على معنى في غيرها والفصل وكاف الخطاب بالحرفية لا يدلان الا على معنى في غيرهما وقد
تقدم حد الاسم ان الحد الصحيح للحرف ان يقال هو الذي لا يدل الا على معنى في غيره ولا يتوجه ما دل على معنى في غيره
اعلم انه انما تتعين فصلية الصيغة المذكورة اذا كانت بعد اسم ظاهر وكان ما بعدها منصوبا نحو كان زيد هو
المنطلق او اذا اتصلها لام الابتداء وانتصب ما بعدها فان كانت بعد مضمر نحو ان كنت لانت الكريم وذلك
لانها اذا كانت بعد مضمر بلا لام الابتداء جاز كونها تاكيدا للمضمر نحو انه هو الغفور الرحيم فانه قد يؤكد المتصل
بالمنفصل المرفوع كما مر في باب الابتداء واما اذا كانت بعد ظاهر وانتصب ما بعدها فانها لا يكون تاكيدا لان المظهر
لا يؤكد بالمضمر ولا يكون مبتدا لانتصاب ما بعدها وكذا اذا دخلها لام الابتداء مع انتصاب ما بعدها فلذلك لا تدخل
لام الابتداء على التاكيد ولا يكون مبتدا مع نصب ما بعدها وقوله تعالى انك لانت الحليم الرشيد يحتمل ان يكون
مبتدا لما لا يجوز كونه تاكيدا لاجل اللام قوله ولا موضع له عند الخليل والظاهر عند البصريين انه اسم ملغى
لا محل له بمنزلة ما اذا كانت ملغاة نحو انما ولهذا قال الخليل والله انه لعظيم لان الغاء الاسم ليس بسهل كالغاء
الحرف وقال بعض البصريين انه حرف استنكارا لخلو الاسم من الاعراب لفظا ومحلا ولما ذكرنا قبل من ان
معنى الحرف فيه والكوفيون يجعلون له محلا من الاعراب ويقولون هو تاكيد لما قبله ويعتذرون عن وقوع
ضمير المرفوع تاكيدا للمنصوب في نحو انه هو الغفور بان ضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور كما مر في باب التاكيد
نحو ضربتك انت ومررت بك انت لكنه يرد عليهم ان المضمر لا يؤكد به المظهر فلا يقال جاءني زيد هو على ان الضمير مؤكد
لزيد ونحن نقول ان زيدا هو القائم ويرد عليهم ايضا ان اللام الداخل في خبر ان لا يدخل في تاكيد الاسم كما مر قبل فلا يقال
ان زيدا لنفسه كريم وبعض النحاة يقول حكمه في الاعراب حكم ما بعده لانه مع ما بعده كالشيء الواحد فلا يدخل عليه
لام الابتداء في نحو ان كنت لانت الحليم وهو اضعف من قول الكوفيين لانا لم نعهد اسما يتبع ما بعده في الاعراب قوله
وبعض العرب يجعله مبتدا وما بعده خبره فلا ينتصب ما بعده في باب كان ونحو باب علمت وما هم الجازون عليه ما نقل
في غير السبعة ولكن كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل بالرفع وقوله صلى الله عليه وآله وسلم كل مولود يولد على الفطرة
حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه وفيه ثلثة اوجه احدها ان يكون ضمير الشان والثاني ان فيه ضمير المولود
وقوله ابواه هما اللذان جملة خبر كان في الوجهين والثالث ان يكون ابواه اسم كان نحو قوله هما اللذان جملة خبر كان
ويروى هما اللذان فابواه اسم كان واللذان خبره وهما فصل قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى
ضمير الشان الى قوله ضمير غائب انما لزم كونه غائبا دون الفصل بانه يكون غائبا وحاضرا كما تقدم
لان المراد بالفصل هو المبتدا [illegible] الغيبة والحضور والمراد بهذا الضمير الشان والقصة فيلزمه الافراد

وانما تتعين فصليته اذا كان له
ظاهر وكان ما بعده منصوبا
الاول فلانه لا يحتمل التوكيد [illegible]
فلانه لا يحتمل كونه مبتدا ما بعده
[illegible] انا [illegible]
ما بعدها نحو ان كان زيد لهو [illegible]
فلم [illegible] هذه [illegible] الموضع
كونه الضمير توكيدا ان كان [illegible]
انه هو الغفور ومثلا ان كان
[illegible] المنطلق [illegible]
[illegible] انك لانت الحليم

والغيبة كالمعود اليه اما مذكرا وهو الاغلب او مؤنثا كما يجيء وهذا الضمير كانه راجع في التقدير الى المسؤول عنه
بسؤال مقدر تقول مثلا هو الامير مقبل كانه سمع ضوضاء وجلبة فاستفهم الامير فسئل ما الشان والقصة فقلت
هو الامير مقبل اي الشان هذا فلما كان المعود اليه الذي تضمنه السوال غير ظاهر قبل اكتفي في التفسير بخبر هذا الضمير الذي
يتعقبه بلا فصل لانه معين للمسؤول عنه ومبين له فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يوت بها لمجرد التفسير
بل كما اخبار للمبتدء لكن سميت تفسيرا لما بينه والقصد بهذا الابهام ثم التفسير لتعظيم الامر وتفخيم الشان فعلى
هذا لابد ان يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما يعتنى به فلا تقول مثلا هو الذباب يطير وقد يخبر عن الضمير
الامر المستفهم منه تقديرا بالمعرف تقول هو الدهر حتى لا يبقى على صرفه باقية قال ابو الطيب هو البين
حتى ما تانى الحزائق كانه قيل اي شيء وقع من المصائب فقال هو البين وقوله حتى ما تاني على ما يفهم من استعظام
امر البين المستفاد من ابهام الضمير اي ارتقى امر البين في الصعوبة حتى لا يتانى جماعات الابل الصعو واجاز الفراء
ان يفسر ضمير الشان مفردا مؤولا بالجملة نحو كان قائما زيد وكان قائما الزيدان او الزيدون على ان قائما في جميعها
خبر عن ذلك الضمير وما بعده مرتفع به وكذا اجاز نحو ظننته قائما زيدا او الزيدان او الزيدون وكذا ليس بقائم
اخواك وما هو بذاهب الزيدان والبصريون يمنعون جميع ذلك ولا يجوزون الا نحو ليس بقائمين اخواك وما هما
بذاهبين الزيدان على ان يكون اخواك اسم ليس وبقائمين خبر مقدم او يكون اسم ليس ضمير الشان والجملة الابتدائية
المقدمة الخبر خبرها وذكر السيرافي لتجويز ما اجازه الفراء من نحو ما هو بذاهب الزيدان وجها وذلك ان الصفة
مع فاعلها في نحو اضارب الزيدان جملة لانها مبتدء مستغن عن الخبر فيكون ضمير الشان مفسرا بجملة وفيما ذكره
نظر على مذهب البصريين لان الصفة عندهم انما يكون مع فاعلها جملة اذا اعتمدت على نفي او استفهام لا على المبتدء
بعدها فجزما في نحو ما زيد بضارب اخوه مفرد وبعض البصريين يمنع من نحو ليس بذاهبين اخواك وما هو بذاهب
زيد على ان في ليس ضمير الشان قال لان الشان تفسيره جملة لا يكون الباء في خبرها وليس الا اذا كان مفردا واما
قوله تعالى وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر فيجوز ان يكون هو ضمير التعمير الذي تضمنه قوله يعمر قيل وان
يعمر بدل من هو او يكون هو راجعا الى احدهم وان يعمر فاعل مزحزحه نحو ما زيد بنافعه فضله والبصريون التصريح
بجزئي الجملة المفسرة لضمير الشان لانها مفسرة فالاولى استغناء جزئيها عن مفسر خلافا للكوفيين فانهم
اجازوا عدم التصريح باحد جزئيها نحو انه ضربت وانه قامت وليس لهم شاهد وهذا الضمير يسميه الكوفيون
ضمير المجهول لان حكم الشان مجهول لكونه مقدرا الى ان يفسر الضمير ولا يعود اليه ضمير من الجملة التي هي خبره لما مر في
باب المبتدء ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا يتقدم الخبر عليه كل هذا لئلا يزول الابهام المقصود منه ويجوز تانيث
الضمير لرجوعه الى المونث اي القصة اذا كان في الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة لا لان مفسره ذلك المونث كقوله تعالى

١٧٦

فانها لا تعمى الابصار وقوله على انها تعفو الكلوم وانما توكل بالادنى وان جل ما يمضي والشرط ان لا يكون المؤنث
في الجملة فضلة فلا يختار انها بنيت غرفة وان لا يكون كالفضلة ايضا فلا يختار انها كان القرآن معجزة لان المؤنث منصوب
نصب الفضلات وذلك لان الضمير مقصود منهم فلا يراعى مطابقته للفضلات وتانيث هذا الضمير وان لم يتعين
الجملة المفسرة مؤنثا قياس لا غير ذلك باعتبار القصة لكن لم يسمع واذا لم يدخله نواسخ المبتدء فلابد ان يكون مفسره
جملة اسمية واذا دخلته جاز كونها فعلية ايضا كما في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وتقول ما هو قائم زيد قوله
يكون منفصلا ومتصلا وذلك اذا كان مبتدء واسم ما ويكون متصلا منصوبا بارزا في بابي ان وظن ومتصلا مرفوعا
مستترا في بابي كان وكاد قوله وحذفه منصوبا ضعيف لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه
اذ الجزء مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدء ولا غيره الا مع القرينة الدالة عليه ويجوز حذفه منصوبا
مع ضعفه لصيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما
يلق فيها جآذرا وظباء وقوله ان من لام في بني بنت حسان المه واعصه في الخطوب وذلك الدليل ان كلم
المبتدء لا يدخل على كلم المجازاة كما مر في المبتدء قوله الا مع ان اذا خففت فانه لازم اذا خففت
المفتوحة جاز اعمالها في الاسم الظاهر واسمها ما في المكسورة على ما قال الجزولي قال ابن جعفر لكن ترك اعمالها
في الظاهر وقال المص كما يجيء في الحروف اعمالها في الظاهر شاذ كقوله فلو انك في يوم الرخاء سالتني والاكثر الغاء
ظاهرها انها تعمل في ضمير شان مقدر بخلاف المكسورة الملغاة فانها اذا الغيت ظاهرا الغيت مطلقا فاذا
لم تعمل تقديرا وانما اعملت المفتوحة الملغاة ظاهرا في ضمير شان مقدر ليحصل بينها وبين الجملة التي بعدها ربط مقدر
من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم لانه يكون لها باسمها ارتباط ولاسمها بالخبر ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة
التي هي خبر اسمها ارتباط وانما طلبوا الارتباط اللفظي بينهما لان الارتباط بينهما معنوي تام وذلك لانها حرف
موصول اي مع جملتها في تقدير مفرد اي هو المصدر اذ هي حرف مصدر فكان ان وصلها بعض حروف ذلك المفرد
بخلاف ان المكسورة فانها مع جملتها ليست بتقدير المفرد وهذا هو من نصيب الفكر لعني اعمال المفتوحة تقديرا
في حال الغائها لفظا وقد اجاز سيبويه الغائها لفظا وتقديرا كالمكسورة فتكون كما المصدرية في جملتها
في تقدير المفرد مع انه لا ربط بينهما لفظا ولا يضر ذلك وهذا المذهب ليس ببعيد واعلم انه تغلب المفردات اعتبارا
ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب وتغليب الاعرف في الاجتماع نحو انا وانت او هو قلنا وانت وهو قلتما قوله
اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه وهي خمسة ذا للمذكر ولمثناه ذان وذين وللمؤنث اعلم ان اسماء الاشارة
بنيت عند الاكثرين لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها معنى من المعاني كالاستفهام فكان حقها ان
يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام في ازيد ضارب والنفي والتمني والترجي والابتداء والانتهاء والغيبة

بحث اسماء الاشارة

فالتنبيه والتشبيه الموضوع لها حروف النفي وليت ولعل ومن والى منها وكاف الجر ونحوها مما يجري
مجرى الحرف في عدم الاستقلال كالاعراب الدال على المعاني المختلفة وكتغير الصيغة في الجمع والمصغر والمنسوب
وفي الكلمات المشتقة من اصل كضرب ويضرب وضارب ومضروب من الضرب وكذا اللفظ العارض
في المضاف انما هو بسبب حرف الجر المقدرة بعده وقولنا غير المشتق احتراز عن نحو مضروب وضارب ونحوها
وفي اسماء الاشارة بمعنى الاشارة ولم يوضع لهذا المعنى حرف فكان حقها ان تكون كاسماء الشرط والاستفهام
على ما ذكرنا في هذا الاسم حذف حرف الشرط والاستفهام قبلها وضمنت معناها وقيل انما بنيت لاحتياجها
الى القرينة الدافعة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية او الوصف نحو هذا الرجل كاحتياج الحرف
الى غيره فان قلت المضمرات وجميع المظهرات وخاصة ما فيها الام العهد داخلة في هذا الحد لان المضمر يشار به الى
المعود اليه والمظهرات ان كانت نكرة يشار بها الى واحد من الجنس غير معين وان كان معرفة فالى واحد
معين قلت الجواب ان المراد بقولنا مشار به اليه ما اشير اليه اشارة حسية اي اشارة بالجوارح والاعضاء
والاسماء المذكورة ليست كذلك فانها المشار اليها اشارة ذهنية ولم يحتج في الحد الى ان تقول المشار اليه
اشارة حسية لان مطلق الاشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية فالاصل على هذا ان لا يشار باسماء
الاشارة الا الى مشاهد محسوس قريبا او بعيدا فان اشير بها الى ما يستحيل احساسه نحو ذلكم الله ونحو ذلكما
مما علمني ربي قال المص ما معناه انه ليس حد ما اسماء الاشارة بقوله ما وضع لمشار اليه مما يلزم منه الدور كما
لزم في مثل قولهم العلم ما اوجب الحكم كونه عالما لان المحدود هو ما يقال له في اصطلاح النحاة اسماء الاشارة
فقوله لمشار اليه اراد بالاشارة في اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغوية غير محتاج الى
الاكتساب ولا يتوقف معرفته على معرفة المحدود الذي هو العلم حتى يلزم الدور ههنا كما لزم هناك
قلت هذا السوال غير وارد والاشارة في قوله اسماء الاشارة لغوية اذ معناه الاسماء التي تكون بها
الاشارة اللغوية كما ان قوله مشار اليه لغوي فانما لم يرد السؤال لان الاشارة جزء المحدود ولا يلزم
من توقف المحدود على الحد وعلى كل جزء منه توقف جزء المحدود ايضا عليها اذ ربما يكون معرفة ذلك
الجزء ضرورية او مكتسبة بغير ذلك الحد قوله ذا للمذكر قال الاخفش هو من مضاعف اليا
لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس في كلامهم تركيب نحو حيوت فلامه الضا ياء واصله ذيي بلا تنوين
البنائية فحرك العين بدليل قلبها الفا وانما حذف اللام اعتباطا اولا كما في يد ثم قلبت العين الفا
للعلة لان المحذوف اعتباطا كالعدم ولو لم يكن كذلك لم تقلب العين لان الاولى المحرك وقيل سكون فان
قيل فلعله ساكن العين وهي المحذوف لسكونها والمقلوب هو اللام المحرك قلت قيل ذلك لكن الاولى

حذف اللام لكونها في موضع التغير ومن نقل المحذوف العين اعتباطا كسه وكثر المحذوف اللام كدم
ويد وغد ونحوها وقيل اصله ذوي لان باب طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان يقول حذفت اللام و
قلبت العين الفا والامالة يمنع واما ان يقول حذفت العين وقلب اللام وحذف العين مع وجود
اللام قليل كما مر فلا جرم كان جعله من باب حييت اولى وقال الكوفيون الاسم الذال وحدها والالف
زائدة لان تثنيته ذان بحذفها والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثية لا من الثنائية غلبة احكام
الاسماء المتمكنة عليه كوصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره ويضعف بذلك قول الكوفيون والجواب عن
حذف الالف في التثنية انه لاجتماع الالفين ولم يرد الى اصله فرقا بين المتمكن نحو فتيان وغيره كما حذف
الياء في اللذان قال ابن يعيش لا باس بان يقال هو ثنائي كما وذلك لانا اذا سميت به قلت ذا فتزيد الفا
اخرى ثم تقلبها همزة كما تقول لاء اذا سميت بلا وهذا حكم الاسماء التي لا ثالث لها وضعا اذا كان
ثانيها حرف لين وسمي بها ولو كان اصله ثلاثة لقلت ذاي رده الى الاصل وهنا ذان بحذف الالف للساكنين
كما ذكرنا قال الاكثرون ان المثنى مبني لقيام علة البناء فيه كما في المفرد والجمع وذان صيغة مرتجلة غير مبنية
على واحده والا لقيل ذيان فذان صيغة للرفع وذين صيغة للنصب والجر وقال بعضهم بل هو معرب لاختلاف
آخره باختلاف العوامل وادعاء ان كل واحد منهما صيغة مستانفة خلاف الظاهر وقال الزجاج لم يبن شيء
من المثنى لانهم قصدوا الى ان يجري اصناف المثنى على نهج واحد اذا كانت التثنية لا يختلف فيها
مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثنيات اعرابا وبناء بخلاف الجمع فانها يخالف
بعضه بعضا والبحث في اللتان واللذين كما في ذان وذين وقد جاء ذان وتان واللذان واللتان
في الاحوال الثلث وعليه حمل بعضهم قوله تعالى ان هذان لساحران وللمؤنث تا وتي تقلب ذال ذا تا حتى
صارت تا او قلب الفه ياء حتى صار ذي وذلك لان التاء والياء قد تكونان للتانيث كضاربة وتضربين
فامن ذا كالتي من الذي وذي من ذا كهي من هو ويعني بالجمع بين التاء والياء ولا تقول ان التاء
والياء ههنا علامتا التانيث بل نقول تخصيص ابدالهما بالمؤنث دون المذكر لانهما يكونان في بعض
المواضع علامتي التانيث كما في احمد وكلتا فان تاءهما ليست علامة التانيث وذه تقلب ياء ذي
هاء والاصل ذلك ان نقلها في الوقف هاء لبيان الياء كما يجيء في باب الوقف ثم يجري الوصل مجرى الوقف
فيقال ذه في الاصل ايضا وتقلب الذال تاء وقد يكسر الهاء ان باختلاس او من صلة نحو ذه وته في الاول
خاصة وهو تاء وقيل والاكثر ذهي ته تهي ياء ساكنة وفي الوقف سكن الهاء ويحذف الياء كما يجيء في بابه وقد
يقع في المؤنث ذات ولمثناه تان وتين على الخلاف المذكور في ذان وذين وجمعهما اولاء عاقلا كان

والتنوين
او غيره قال ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام وقد ينون مكسورا للتنكير كما في
صه وان كان اولاء معرفة فيكون فائدتها البعد حتى يصير المشار اليهم كالمنكورين فيكون اولاء كاولاك
وقد يقصر فيكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل فحمل على الياء والاستثقال اكتناف ثقلين الكلمة دون الهمزة
في اولها والواو في آخرها ولهذا يكتب اهل الكوفة الفه نحو القوى والضحى بالياء مع ان اصلها واو ومن
ثم بنى بعض العرب بضم الاول من هذا الجنس كلها بالياء وان كان الفه عن واو نحو وقد يبدل الهمزة
الاولى من اولاء هاء فيقال هلاء وقد يضم الهمزة الاخيرة نحو اولاو وربما يشبع الضمة قبل اللام نحو اولاو
على وزن طوماء واما قولهم هولاء على وزن تواب قال بجلدة لا يقل هولاء هذا ابكى الا من اسفاو
عيظا فليس بلغة بل هو تخفيف هولاء بحذف الفها وقلب همزة اولاء واوا قوله ويلحق بها
حرف تنبيه يعني هاء انما الحق من جملة المفردات اسماء الاشارة كثيرا لان تعريف اسماء الاشارة في اصل
الوضع بما يقترن اليها من اشارة المتكلم باليد وبجارحة اخرى الى المشار اليه فجي في اوائلها بحروف تنبيه
بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى اي شي يشير من الاشياء الحاضرة فلاجرم لم يوت بها الا فيما
يمكن مشاهدته وابصاره من الحاضر والمتوسط لا في البعيد الغايب وكان مجيها في الحاضر والمتوسط
لا في البعيد والغايب وكان مجيها في الحاضر اكثر منها في المتوسط فهذا اكثر استعمالا من هذاك لان تنبيه
المخاطب لابصار الحاضر الذي يسهل ابصاره اولى من تنبيهه لابصار المتوسط الذي ربما يحول
بينه وبينه حايل لم يفصل في البعيد الذي لا يمكن ابصاره اذ لا ينبه العاقل احدا الى رؤية ما ليس في مرأى
فلذلك قالوا لا يجتمع ها مع اللام قوله ويتصل بها حرف الخطاب قد استدل النحاة بذكرنا لفصل
على كون هذا الكاف حرفا ويعين ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما
لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربتك وبك وقد ذكرنا هناك فائدتها ونذكر ههنا علة تخصيص المتوسط والغايب
والبعيد بها دون القريب فان فائدتها قد ذكرناها عند ذكر الفصل فنقول انه وضع اسماء الاشارة
للحضور والقرب على ما قلنا ان المشار اليه حسا ويشار بالاشارة الحسية في الاغلب للحاضر القريب
الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت كاف الخطاب بما اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان
في كلام واحد الا ان يجتمعا في كلم الخطاب نحو يا زيدان فعلتما وانتما فعلتما او يعطف احدهما على الآخر
نحو انت وانت فعلتما مع ان خطاب المعطوف لا يكون الا بعد الفراغ من خطاب المعطوف عليه فصار
ذاك مثل غلامك اعني اخرجتها الكاف عن ان يقع مخاطبا كما اخرجت نحو غلامك فلا تقول يا هذاك كما لا تقول
يا غلامك ولا غلامك قلت كما ان الكاف يوجب كون ما وليته غائبا في التعبير عنه نحو غلامك قال الا كذا

وان لم يتبين حضوره اذ ربما تقول هذا مع حضور غلام المخاطب فلما اوجدت الكاف في اسم الاشارة
معنى الغيبة وقد كان كالموضوع للحضور من حيث كونه موضوعا للمشار اليه القريب صار مع الكاف
بين الحضور والغيبة وهذا هو حال التوسط فاذا اردت التنصيص على البعيد جئت بعلامته وهي اللام
فقلت ذلك ثم تقول لفظ ذلك يصح ان يشار به الى كل غايب عينا كان او معنى يحكى عنه اولا ثم يؤتى باسم
الاشارة تقول في العين جاءني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضاربوا ضربا بليغا فهالني ذلك
الضرب وانما تورد اسم الاشارة بلفظ البعيد لان المحكي عنه غائب ويجوز في هذه الصورة على قلة ان
تذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قلت لهذا الرجل وهالني هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب
لان المحكي عنه وان كان غايبا الا ان ذكره جرى عن قريب وكانه حاضر وكذا يجوز لك في المسموع عن قريب
ذكر اسم الاشارة بلفظ البعيد كما تقول بالله الطالب الغالب وذلك قسم عظيم لافعلن قال الله تعالى
كذلك يضرب الله للناس امثالهم مشيرا بذلك الى ضرب المثل الحاضر المتقدم وهو قوله ذلك بان الذين كفروا اتبعوا
الباطل الاية وانما جاز ذلك لان ذلك اللفظ زال سماعه فصار في حكم الغايب البعيد والغالب في مثله
الاشارة الى المعنى بلفظ الحضور فتقول فهذا قسم عظيم وكذلك يجوز الاتيان بلفظ البعيد وان المشار اليه
شخص قريب نظرا الى عظم المشير او المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة كقول السلطان
لبعض الحاضرين ذلك قال كذا وكقول بعضهم ذلك السلطان يقدم بكذا ومنه قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه
ويجوز ان يكون قوله تعالى ذلك الكتاب من باب تعظيم المشار اليه او المشير وقوله فقلت والرمح يأطر متنه تأمل
خفافا انني انا ذلكا من باب تعظيم المشار اليه ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا لحصوله وحضوره نحو
هذه القيامة قد قامت ونحو ذلك فتعلق اسم الاشارة بما كان موضوعا للمشار اليه اشارة حسية فاستعمل
فيما لا يدرك بالاشارة الحسية كالشخص البعيد والمعاني مجاز وذلك بجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا لما
بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد اعني ذلك ونحوه اذن كضمير الغائب يحتاج الى مذكور
قبل ومحسوس قبل حتى يشار اليه فيكون كضمير راجع الى ما قبله وقد يلحق كاف الخطاب الظرفية بلا وابصر وانظر كلا
وليس ونعم وبئس وحسبت وكذا رويد والنجاء وحيهل وارايت بمعنى اخبرني كما يجيء قوله
ويقال ذا للقريب الى آخره لما رأى المصنف استعمال ذي القرب من اسماء الاشارة موضع ذي البعد منها في
بالعكس بضرب من التاويل كما ذكرنا خالجه الشك في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فلم يجزمه
منصبا ولم يقطع به احاله على غيره فقال وقال ذا للقريب يعني لم تحقق ذلك عندي واقول انا لا ارى بينهم
خلافا في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فاذا اردت معرفة ذلك فاعلم ان لهم مذهبين في مذهب

بعضهم انه لا واسطة بين البعيد والقريب كما في حروف النداء على ما يجيء منه وكون اسماء الاشارة المجردة
عن اللام والكاف للقريب والمقترنة بهما او بالكاف وحدها للبعيد وجمهورهم على ان بين البعيد والقريب
واسطة فقالوا ذا ثم ذاك ثم ذلك وبعضهم يقول ذالك وللمؤنث تي وتا وذي وته وذه بسكون الهاء من
ويكسرها الى اما على الاختلاس او مع الاشباع كما تقدم وذات ثم تلك وهي كثيرة الاستعمال وتالك وهي ردية
واما ذيك فقد اوردها الزمخشري وابن مالك وفي الصحاح لا يقال ذيك فانه خطأ ثم تلك وهي كثيرة الاستعمال
وتلك بفتح التاء وتيلك وتالك ثلثها قليلة وانما حركت اللام بالكسر في ذلك وسكنت في تلك لان الالف خفيفة
فلم يقصد واضعها تحركت اللام بالكسر للساكنين وكذا في تيلك لان الياء التي بعد الفتح قريبة من الالف
وفي المفرد ما تلك فادخلت اللام فيها على تي فلم يحرك اللام بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء بل بقيت على سكونها
فحذفت الياء للساكنين واما تالك بحذف الالف تارة فلغة قليلة وللمثنى ذان وذين وتان وتين واما
تشديد النون فقال المبرد هو في المثنى بدل من اللام في ذلك وتالك كما ادخل اللام مكسورة بعد نون التثنية
لان اللام يدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك ولو لا الكسر فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا والقياس في الادغام قلب
اول المثلين الى الثاني لان المراد تغيره عن حاله بالادغام في الثاني فتغيره بالقلب اولى فلهذا قلبت عنها
الثانية الى الاول لتبقى النون الدالة على التثنية وقال غير المبرد ان التشديد عوض من الالف المحذوفة في
الواحد وهذا اولى لانهم قالوا ايضا في تثنية الذي والتي اللذان واللتان مشددي النون عوضا من
الياء المحذوفة والظاهر لو كان التشديد عوضا عن اللام لم تقل هذان بالتشديد وهما لا يقال هاذلك وقال
الاندلسي لا فرق عند اللغويين بين المشدد والمخفف في البعد والقرب والنحاة فرقوا بينهما وذكر بناء آخر
على مذهب المبرد فالبعيد والمتوسط عند غير المبرد والتباعه في التثنيين بلفظ واحد وفي جمعهما اولاء واولى
ثم اولئك واولاك ثم اولالك واولاء بالتنوين كما ذكرنا ان التنوين كاللام في افادة البعد على راى آخر
اولاء ثم اولاك واولئك ثم اولالك وذكر الفرّاء ان ترك اللام في الكل لغة تميم فيكونون قد امتنعوا للبعيد في
المتوسط بالكاف وحدها وقد يستعمل ذلك في موضع ذلكم كقوله تعالى لمن خشي العنت وقوله تعالى ذلك
ادنى ان لا تعولوا كما قد يشار بما للواحد الى الاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك والى الجمع كقوله تعالى كل ذلك كان
سيئه بتأويل المثنى والجمع بالمذكور وربما استغنى عن الميم في ذلكم باشباع ضمة الكاف وتنقيصها والتنبيه
عن اسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف تعويلا على العلم باتصالها به لكثرة استعمالها معه وفصله بانا وانوا
كثير نحو ها انا ذا وها انتم اولاء وها هو ذا كما يجيء في حروف التنبيه وبغيرها قليل وذلك القسم كقولهم ها
لعمر الله ذا اقسما وقولهم لاها الله ذا او بما فعلت كما يجيء في باب القسم او غير القسم كقوله ها ان تا عذرة انلم تكن

تنفعت وقوله نحن اقتسما المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها ها وذا لنا اى هذا لنا فيفصل بينهما
وذا بحرف العطف قوله تلك وذانك وتانك مشددتين واولئك مثل ذلك تعرض لبيان
ما هو مثل ذلك الذي للبعيد لان الذي للقريب واضح لان المجرد عن الكاف واللام وكذا المتوسط
اذ هو المقترن بالكاف وحدها والمقترن بالكاف واللام وكذا الذي للمتوسط فيهما بعض الاشكال
لسقوط الياء في تلك وانفصالهما بالنون في ذانك وتانك وعدم اتصالهما باولاء المجرد وهو انه اشهر من اولئك
المقصود قوله وثم وهنا وهنا للمكان خاصة يعني ان هاهنا الفاظا مختصة بالاشارة
الى المكان فقط والمذكورة قبل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان او غيره وهنا لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا
بمن والى فقط فهنا للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد واما ثم وهنا بفتح الهاء وتشديد النون
وهو الافصح وهنا بالكسر فكهنالك للبعيد وقد تلحق هنا المشددة الكاف ولا تصحب ثم قوله كخطأ
وقد يراد بهناك وهنالك وهنا الزمان قال الله تعالى هنالك الولاية لله اى حين قال حنت ولات
هنا حنت اى لات حين حنت حتى ظرف زمان لاضافتها الى الجملة كما يجي في باب الظروف المبنية
ان شاء الله قوله الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد اشتباه جزءا على انه جزء تام وذلك لان
الافعال الناقصة لا تحصل على ما تبين في بابها فمعنى تم تصير جزءا تاما وكذا تقول كان تسعة فكملتها
عشرة اى صيرتها عشرة كاملة قال المصنف ليس قولنا الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة من قبيل العالم من قام
العلم يعني من باب تعريف الشيء بنفسه وذلك ان المجهول في قولك العالم ماهية العلم الا كونه ذا علم اذ كل احد يعرف
ان الفاعل للفعل فلو بين العلم في الحد وقال العالم من قام به الماهية الفلانية لتم الحد وكذا هنا كل احد يعرف
ان الموصول الذي يلحق به صلة وانما الاشكال في ماهية الصلة اى شيء هي فتعريف الموصول بالصلة تعريف الشيء
بما لا يشكل من ذلك الشيء الا هو فقال المص انما قلت انه ليس هذا المعنى ذلك القبيل لان المراد بالموصول
الموصول في الاصطلاح لا في اللغة ثم قال انما قلت بصلة ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم فعلى هذا وقع فيما فرّ منه
لان معنى كلامه اذن ان الموصول في الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسمى صلة في الاصطلاح ومعنى الموصول في
المحتاج الى الصلة شيء واحد ثم قال وفسرت الصلة بعد بقولي وصلته جملة خبرية لترتفع الاشكال فقد اقر بان
في نفس الحد اشكالا من دون التفسير قال ولو جعل موضع بصلة بجملة ارتفع الاشكال وهذا حق قوله
تم جزءا اى يصير جزء الجملة ويعني بجزء الجملة المبتدأ والخبر والفاعل وفي جميع الموصولات لا يلزم ان يكون اجزاء
الجمل بل قد يكون فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يمكن الا بصلة وعائد
قوله وعائد يعني ضميرا يعود اليه قال هو احتراز عما يجب اضافته الى الجملة كحيث واذ فانه

الموصول

لايتم الا بجملة ايضا وليس موصولا في الاصطلاح وحد الموصول الحرفي ما اول مع ما يليه من الجملة بمصدر كما يجيء
في حروف المصدر ولا يحتاج الى العائد ولا ان يكون صلتها جملة خبرية على قول الاكثر نحو امرتك ان قم وبعضهم
يقدر القول فيه حتى يصير خبرية اي امرتك بان قلت لك قم ويجيء البحث فيه في نواصب المضارع ولما ثبت
الموصولات لان منها ما وقع موقع الحروف نحو ما ومن والالف واللام على ما قيل ثم حملت البواقي عليها طردا
للباب او لاحتياجها في تمامها جزءا الى الصلة و عائد كاحتياج الحروف الى غيرها في الجزئية قوله
وصلته جملة خبرية والعائد ضمير له وانما وجب كون الصلة جملة لان وضع الموصول على ان يطلق المتكلم على ما يعتقد
ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له اما مستمرا نحو بسم الله الذي يبقى ويفنى عنه كل شيء
او الذي هو باق او في احد الازمنة نحو الذي ضربني او اضربه او الذي هو ضارب او يكون متعلقه محكوما
عليه بحكم معلوم الحصول له اما مستمرا او في احد الازمنة نحو الله الذي يبقى ملكه او ملكه باق وزيد الذي
ضربت غلامه او غلامه ضارب او يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كون سببه محكوما على شيء دائما او في
بعض الازمنة نحو الذي اخوك هو او الذي اخوك غلامه او الذي مضروبك هو او غلامه فهذا يصلح دليلا
على اشياء احدها ان الموصولات معارف وضعا وذلك لما قلنا ان وضعها على ان يطلقها المتكلم على
المعلوم عند المخاطب وهذه خاصية المعارف ويسقط به اعتراض من اعترض بان تعريف الموصول اذا كان
بصلته وهي جملة فهلا تعرفت النكرة الموصوفة بها في نحو جاءني رجل ضربته لان المعرف حاصل فكان ينبغي ان
لا يكون في قولك لقيت من ضربته فرق بين كون من موصوفة او موصولة وذلك لانا نقول كما سبق ان تعريف
الموصول بوضعه معرفة مشارا به الى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته فمعنى قولك لقيت من ضربته
اذا كانت موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا فهي موضوعة على ان يكون معرفة بصلتها واما اذا
جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فانه وان حصل بقولك انسانا تخصيص بمضروبية
للمخاطب لكنه ليس تخصيصا وضعيا لان انسانا موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الذي ومن
الموصولة لان وضعهما على ان يتخصصا بمضمون جملتيهما والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص
المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد بالتعريف مطلق التخصيص الا ترى انك قد تخصص
النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء اخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة لان ذلك ليس وضعيا كما تقول رايت
اليوم رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل واحد وكذا قولك ان اعبد الها خلق السموات والارض ونحو
ذلك فان قيل ان الجمل نكرات فكيف تعرف الموصولات وتخصصها قلت لا نم تنكير الجمل كما تقدم في باب
الوصف ولو سلمنا فالمخصص في الحقيقة هو الموصول بالصلة كما ان رجل طويل كان في كل منهما العموم

فاذا قلت رجل طويل تخصص رجل بالاجتماع مع طويل فثبت ان العام يتخصص باجتماع عام اخر فالمخصص
في الحقيقة هو اجتماعهما وقال بعضهم انما كانت الصلة معرفة لاجل ضميرها الذي هو معرفة فان قصدوا بذلك
انها صارت معرفة بسبب الضمير فعرفت الموصول فلا نسلم لان الجمل التي فيها مضمر عندهم نكرة ايضا فان قصدوا
انه لولا الضمير لم يكن الصلة مخصصة للموصول لانه لم يكن لها به اذن تعلق بوجه نحو الذي ضرب عمرو فصحيح
وثانيها ان الصلة ينبغي ان يكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم ان الكلم الذي
تضمنه الصلة ينبغي ان يعتقد المتكلم في المخاطب انه يعلم حصوله للموصول فلا تقول انا الذي دوخ البلاد الا لمن
يعتقد انه يعلم ان شخصا دوخها وقال بعضهم لا يجب ان يكون الموصول معلوم الصلة الا اذا كان مخبرا عنه
فقط قال لان المخبر عنه يجب تعريفه وليس بشيء اما اولا فلان وضع الموصول كما ذكرنا على ان يكون مضمون
صلته معلوما للمخاطب في اعتقاد المتكلم وهذا مطرد في المخبر عنه وغيره واما ثانيا فلان المخبر عنه قد لا يكون معرفة
ولا مختصا بوجه كما مر في باب المبتدأ وثالثها ان الصلة ينبغي ان يكون جملة لان الحكم على شيء بشيء من مضمون
الجمل وما اشبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله فلما كان اقتضاء الموصول الحكم وضعيا
اصليا لم يستعمل من جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له اصليا لا بالشبه وهو الجملة ويغني عن الجملة ظرف او
جار منوي معه فعل او فاعل هو العائد ومتعلق العائد ورابعها انه يجب ان يكون الصلة جملة خبرية لما
ذكرنا انه يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والجمل الانشائية
والطلبية كما ذكرنا في باب الوصف لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها واما قول الشاعر واني لراج
نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها فمثل قوله جاؤوا بمذق هل رايت الذئب قط اي التي
اقول لعلي ازورها وقد تقع القسمية صلة قال الله تعالى وان منكم لمن ليبطئن اي من والله ليبطئن ومنعه
بعضهم ولا ارى منه مانعا وقد اجاز ابن خروف وقوع التعجبية صفة من دون اضمار القول كجاءني الذي
ما احسنه ومنعه ابن بابشاذ وسائر المتاخرين بمعنى الوصف لكونها انشائية كما يجيء وخامسها انه لا بد للصلة
من ضمير عائد وذلك لما قلنا ان ما تضمنته الصلة من الحكم متعلق بالموصول لانه اما محكوم عليه هو او سببه او محكوم
به هو او سببه فلا بد من ذكر نائب الموصول بسبب تعلقه بنائبه وذلك النائب هو الضمير العائد اليه
لو لم يذكر الموصول في الصلة لبقي الحكم اجنبيا عنه لان الجمل مستقلة بانفسها لولا الرابط الذي فيها وقد يغني
الظاهر عن العائد على قلة نحو جاءني الذي ضرب زيد قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول
لما ذكرنا ان الصلة يجب ان يكون جملة استدرك ذلك وكانه قال لكن صلة الالف واللام اسم فاعل فكانه
استثنى وقال الا صلة الالف واللام فانها اسم فاعل او مفعول لانهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي

الفاعل والمفعول فقال المازني هي حرف كما في سائر الاسماء الجامدة نحو الرجل والفرس وقال غيره انها اسم موصول وذهب الزمخشري الى انها منقوصة من الذي واخواته وذلك لان الموصول مع صلته التي هي جملة بتقدير اسم مفرد فيثقل بما هو كالكلمة الواحدة تكون احد جزئيها جملة فخفف الموصول تارة بحذف بعض حروفه قالوا في الذي اللذ واللذ بسكون الذال ثم اقتصروا منه على الالف واللام وتارة بحذف بعض الصلة اما الضمير او نون المثنى والمجموع نحو الحافظو عورة العشيرة كما يجيء والاولى ان نقول اللام الموصول غير لام الذي لان لام الذي زائدة بحذف اللام الموصول قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها في السعة نحو المجرور به زيد واجاب المازني بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر فمعنى الضارب غلامه زيد الرجل الضارب غلامه زيد وفيما ارتكبه يلزمه محذوران احدهما اعمال اسمي الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهرا على احد الامور الخمسة اي الموصوف وذي الحال والمبتدأ وحرف النفي وحرف الاستفهام وعملهما من غير اعتماد على شيء مذهب الاخفش والكوفيين ومذهبه في هذا غير مذهبهم والثاني رجوع الضمير على موصوف مقدر فان قال الاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما في قوله تعالى فمنهم ظالم لنفسه فان ظالم عمل في الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير في نفسه راجع اليه قلت الموصوف المقدر بعد نحو منهم ومنهم كالملفوظ لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا في باب الوصف في نحو قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقوله كانك من جمال بني اقيش البيت وان الجار والمجرور يكفيه رائحة معنى الفعل ولما قال النحاة يا ضاربا غلام ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى المقدر فمثال لم يعين مستند الى شاهد من كلام موثوق به يستدل بقوله ولا يقال في السعة جاءني الحسن وجهه على رجوع الضمير الى الموصوف المقدر ولا فرق بين اللامين عنده كما لا يقال جاءني حسن وجهه في الاختيار بل جاء في الشعر كقوله بسود نواصيها وحمر اكفها وصفر تراقيها وبيض خدودها ولو كان ذو اللام اسم فاعل او مفعول عاملا لاعتماده على الموصوف المقدر كما ذهب اليه لم يعمل بمعنى الماضي كما لا يعمل المجرد منها بل كان هو الاولى بترك العمل لانه دخل على مذهبه ما هو من خواص الاسماء اعني لام التعريف فيتباعد عن شبه الفعل وايضا لو كانت لام التعريف لم يحذف النون قياسا في نحو الحافظو عورة كما لا يحذف مع المجرد منها فنقول بناء على مذهب الجمهور ان اصل الضارب والمضروب الذي ضرب والذي ضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل لان اللفظ ولما ادى الى صيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالكلمة الواحدة مما يدخل عليه فصيروا الفعل في صورة الاسم الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب زيد ضرب او يضرب ومعنى زيد مضروب اي ضرب او يضرب ويكون هذه الصلة

فعلا في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم تعمل بمعنى الماضي كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول كما يكون فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الا اذا صارت بمعنى غير على ما ذكر في باب الاستثناء فقلت جاءني الضارب ورايت الضارب ومررت بالضارب فان قيل ما حملكم على هذا التأويل وهلا قلتم ان صلة اللام ليست بجملة بل جعلت صلتها ما تضمن من مفردات الحكم بالمطلوب في الصلات لمشابهة الفعل لا على وجه الاصالة وهو اسم الفاعل والمفعول قضاء لحق الالف واللام وقلتم انما عمل اسم الفاعل والمفعول مع اللام لاعتمادهما على الموصول كما يعملان اذا اعتمدا على الموصوف حتى لا يحتاجوا الى ان يقولوا انما عملا بلا اعتماد لكونهما فعلين في الحقيقة فالجواب ان عملهما بمعنى الماضي مع اللام دليل على انهما في الحقيقة فعلان الا يرى الى ان اسمي الفاعل والمفعول اذا وقعا عقيب حرف الاستفهام وحرف النفي مع ان طلبهما للفعل اقوى من طلب الموصول له لا يعملان بمعنى الماضي وانما لم يوصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها الحكم لنقصان مشابهتها للفعل وكذا لم يوصل بالمصدر لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان كما مر في باب الاضافة وهو مع ما بتقدير المفرد والصلة لا يكون الا جملة قيل قد يوصل في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية وقد وصلت ايضا في الشعر بالمضارع في قوله ما انت بالحكم الترضى حكومته وصوت الحمار اليجدع وقد دخلت على الاسمية في غير الشعر على ما حكى الفراء قال ان رجلا اقبل فقال له آخر ها هو ذا فقال السامع نعم الهاهو ذا وقد ذهب اهل الكوفة الى انه يجوز ان يكون الاسم الجامد المعرف باللام موصولا قالوا في قوله لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افيائه بالاصائل ان التقدير لانت الذي اكرم اهله لكنه موصول غير مبهم كسائر الاسماء الموصولة وعند البصريين اللام متصل مقصده والمضارع صفة له كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ولما جاز نعت بالرجل القائم ابواه لا القاعدين فكم بالرجل القائم ابواه لا الذي قعد الاستتار ضمير المثنى في القاعدين وظهوره في الذي قعدا وخفاء الموصول في القاعدين وظهوره في الذي قعدا كانك قلت مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين واعلم ان حق الاعراب ان يدور على الموصول لانه هو المقصود بالكلام وانما جيء بالصلة لتوضيحه والدليل ظهور الاعراب في اي الموصولة نحو جاءني ايهم ضربته ورايت ايهم ضربته ومررت بايهم ضربته وكذا في اللذان واللتان عند من قال باعرابهما واما الصلة فقال بعضهم انها معربة باعراب الموصول اعتقادا منه انها صفة الموصول لتبيينها له كالجمل الواقعة صفة للنكرات وليس بشيء لان الموصولات معارف اتفاقا منهم والجمل لا تقع صفات المعارف كما مر في الوصف والجمهور على انه لا محل للصلة من الاعراب لانه لم يصح وقوع المفرد موقعها كالوصف وخبر المبتدأ والحال والمضاف اليه ولا يعرب الجمل الاعراب الا اذا صح وقوع الاسم المفرد موقعها وذلك في الاربعة المواضع فقط

وذكر لان الاعراب للاسم في اصله او للاسم والفعل على قول وكل منهما معزول الصلة عجم الاعنين ثم قوله
وهي الذي والتي واللذان واللتان بالالف والياء اه اخص جميع الاسماء الموصولة والذي عند البصريين
على وزن عم وشج ارادوا الوصف بها من بين الاسماء الموصولة لكونها على وزن الصفات بخلاف ومن
فادخلوا عليها اللام الزايدة تحسينا للفظ حتى لا يكون موصوفه معرفة يوصف بالنكرة وانما قلنا بزيادة
اللام لما مر ان الموصولات معارف وصفا بدليل كون ما ومن معرفتين بغير اللام ولما لزمها اللام الزائدة
لانها لم تنزع تارة وادخلت لتعري لا على ما كونها للتعريف كما في الرجل ورجل وقال الكوفيون اصل الذي
الذال الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام عليها ادوا قبلها لاما متحركة لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة
ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوها فتولدت ياء كما حركة ذال ذا بالفتح واشبع فتولدت
الف وكل ذا قريب من دعوى علم الغيب ونقول في الواحد المؤنث التي بقلب الذال تاء كما قلنا في ذا وتا
وقد يشدد ياؤهما نحو الذي والتي فاذا شددتا اعربت الكلمتان عند الجزولي بانواع الاعراب كما
في ... ولا وجه للاعراب للمشدد اذ ليس التشديد موجب الاعراب وعند بعضهم يبنى المشددة على الكسر اذ
هو الاصل في التقاء الساكنين قال وليس المال فاعلمه بمال وان اعناك الا اللذي ينال به العلاء ويصطفيه
لاقرب اقربيه وللصعنى وحكى الزمخشري انه يبنى على الضم كقبل وبعد قال الاندلسي لعل الجزولي سمعه بعضهم
كما هو المنقول عن الزمخشري ثم راه في الشعر مكسورا فحكم باعرابه وقد تحذف الياء في الذي والتي مكسورا ما قبلها
او ساكنا قال الشاعر في الكسر واللذ لو شيئا لكنت سحرا او جبلا اصم مشمخرا وقال آخر في التسكين كاللذ
تزبى زبية فاصطيدا وقال فقل للت ملوم كان لي اراها لا تعود بالتيم قال الاندلسي الوجوه الثلثة
فيهما اي تشديد الياء وحذفها بسكون الذال والتاء وكسرهما يجوز ان تكون لضرورة الشعر لا انها لغات لان
المخفف شدد للضرورة وكذا يكتفى بها بالكسر عن الياء ويحذف بعض الاكتفاء عال الآن تعلوها في حال
السعة لا في الشعر فقط اذن وطاعة ويشبه الذي والتي واللذان واللتان بحذف الياءين وجاز تشديد النون
ابدالا من النون المحذوفة وهما ... او مبنيان على الخلاف الذي مر في ذان وتان وقد جاء اللذان واللتان
في الاحوال الثلث في ... الافصح والاولى القول باعرابهما عند اختلافهما كما مر واما مثنى الصيغة وهما وكما قلنا
فلما بهما مبنيين ... ولم يحذف النون بعد الالف ... لانهما ... عن سوق
المبنيات وقد يحذف النونان في اللذان واللتان لاستطالة الموصول بصلته قال الاخطل ابني كليب ان عمي اللذا
قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقال ... التا ... لم ... وجمع الذي في ذوي العلم الذين
في الاحوال الثلث على الاشهر الاكثر واللذون في الرفع هذا ... قال ... لغة من شدد الياء في الواحد وهذا

نفزى قول الجزولي ان الذي مشدد الياء معرب فكان اصله الذيون فحذفت الياء ثم عمل ما عمل بنا مون
وحكى بعضهم الذيون رفعا والذين نصبا وجرا وهي لغة من شدد الياء فجمع بالاختلاف في شيء وقد يحذف
القول من الذون تخفيفا قال وفي اللذ يعلظيروا شورا من دون قومكم يا بالمثال ومن الذين
ايضا قال وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد ويجوز في هذا ان يكون مفردا وصف
به مفرد اللفظ مجموع المعنى اي وان الجمع الذي وان الجيش الذي كقوله تعالى كمثل الذي استوقد نارا ... الى
اللفظ اي الجمع الذي استوقد ثم قال ... فحمل على المعنى ولعل ان في الآية مخففا من الذين لاجل افراد
الضمير الراجع اليه وكذا قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وكذا كثيرا ما
ذكر الذي مفردا موصوفا به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اما ضعف النون من اللذين بحو جاءني رجال
الذي قالوا كذا فهو قليل اللذا في المثنى وقد يقال اللذا واللذان واللتا واللتان واللاتي بلا لام وجمع الذي من
غير لفظ الاولى لوزن العلى واللائين رفعا ونصبا وجرا بحذف النون فيقال اللائي بهمزة بعدها
ياء ساكنة كالقاضي وهو قليل في المذكر قراءة الاخفش واللائي يؤلون من نسائهم وقد يقال اللاي بحذف في
الياء وقد جاء اللاؤون رفعا واللائين نصبا وجرا وجمع الذي اللاتي على وزن فاعل من التي وهو اسم
جمع كالحاصل والباقر واللائي بالهمزة مكان الياء وهو كثير واللواتي في جمع التي دون الذي واللواتي
كانهما جمع الجمع وقد تحذف الياءات من الاربعة فيقال اللات واللاء واللوات واللواء وقد يسهل
الهمزتين الاثنين الهمزة والياء لكونها مكسورة على ما هو قراءة ورش اللائين وقد يقال اللاي بياء
ساكنة بعد الالف من غير همز كقراءة ابي عمرو والبزي قال ابو عمرو وهي لغة قريش كانهم حذفوا الياء بعد الهمزة
ثم ابدلوا الهمزة ياء من غير قياس ثم اسكن الياء اجراء للوصل مجرى الوقف وقد يقال اللوا بحذف التاء
والياء معا وقد يقال اللات كالاعات مكسورة التاء او معربة اعراب المسلمات واللاتي جمع التي الف لام من
لفظ الذي والتي يشتركان في الاولى والثانية الا ان الاولى في جمع المذكر اشهر واللاتي بعكسه ويعني الذي
وفرعه من المثنى والمجموع والمؤنث من وما قوله اي مضافا الى معرفة لتكون معرفة فالاضافة اما ظاهرة
نحو اضرب ايهم في الدار او مقدرة نحو لقيت ايا ضربت قال الكسائي يجب ان يكون بها ... مستقلا وفي
توزعه فلم يكن له مستند الا انه قال كذا خلقت يعني وضعها الواضع فقال له السايل استحييت يا شيخ
يعني ان هذا ايضا متنازع فيه وقد علل له ابن بابشاذ بانه قال اي موضوعة على الابهام وليس بشيء لان الابهامين
مختلفان ولا تعلق لاحدهما بالاخر وعند الكوفيين يلزم ايضا تقديم عامله عليها وخالفهم البصريون في كون ...
لعدم الدليل على ... واذا اريد بها المؤنث جاز الحاق التاء بها موصولا كان او استفهاما او غيرها نحو لقيت

وللابهام الذي يحتوي الاستقبال لا يدري مقطعه والابتداء بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعملت ... اي الموضوع على الابهام صح

ايتهن لقيت وايتهن لقيت قال الاندلسي التانيث فيه شاذ كما شذ في كلهن وجيرة الناس وشره الناس وبعض العرب يثنيها ويجمعها الفرق الاستفهام وغيره نحو ايام اخواك وايوهم اخوانك وهما اشذ من التانيث ويجوزهما التصرفهما في باب الاعراب قوله وذو الطائية الاكثر ان ذو الطائية لا تتصرف نحو جاني ذو فعل وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلت وذو فعلتا وذو فعلن قال وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها ولا يعرب الفرق قال لقلا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فان المشرفي الفرائض فهم لا نقل ذي جاء وفي ذو الطائية اربع لغات اشهرها ما مر اعني عدم تصرفها مع بنائها والثانية حكاها الجزولي ذو للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه وذات مضمومة للمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة حكاها المص وهي كالثانية الا انه يقال للجمع المؤنث ذوات مضمومة في الاحوال والرابعة حكاها ابن البرهان وهي تصرفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعرابه بجميع متصرفاتها محمولة الموصولة على التي بمعنى الصاحب وكل هذه اللغات طائية قوله وذا بعدما للاستفهام اما الكوفيون فيجوزون كون ذا في جميع اسماء الاشارة موصولة بعدما الاستفهامية كانت اولا استدلوا بقوله تعالى ثم انتم هولاء تقتلون اي انتم الذين وقوله وعدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق اي الذي تحملينه وقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى اي ما التي بيمينك ولم يجوز البصريون ذلك الا في ذا بشرط كونه بعدما او من الاستفهاميتين اذا لم تكن زائدا كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله اي من ذا الذي وما الذي صنع اي من الذي وذا في الموضعين زائدة اذ بعده موصول ويجوز ايضا في من ذا لقيت وماذا لقيت ان يكون زائدا او موصولا كما يجي واعتذروا عن المواضع التي استدل بها الكوفيون بان اسماء الاشارة فيها باقية على اصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل وخالف الاخفش وابن السراج النحاة النحاة في كون ما المصدرية حرفا وجعلاها اسما فهما تقدران في صلتها ضميرا راجعا اليها وما كناية عن المصدر فقوله تعالى بما رحبت اي بالرحب الذي رحبته وليس بوجه اذ يبعد هذا الضمير بارزا في موضع والفصل عدم الاطراد وسيجي الكلام عليهما اي الحروف المصدرية قوله والعائد المفعول يجوز حذفه عائد الالف واللام لا يجوز حذفه لخفا موصوليتها وان كان مفعولها والضمير احد دلائل موصوليتها كما مر في الخلاف مع المازني ولا يجوز حذف احد العائدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد اذ يستغني عن ذلك بالباقي فلا يقدم عليه دليل ثم الضمير اما ان يكون منصوبا او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب يحذف بشرطين ان لا يكون متصلا بعد الا نحو جاءني الذي ما ضربت الا اياه فيه اما في غيره فلا منع كقولك صنع الزيدان اللذان اعطيتهما كقولك الذي انا ضارب زيد اي ضاربه اياه ويجوز ان يكون المحذوف هنا مجرورا في محل النصب كما يجي اي الذي انا ضاربه والشرط الثاني ان يتصل بالفعل نحو الذي ضربت زيد لان الضمير اذن فضلة بخلاف الضمير الذي اتصل بالحرف الناصب فلا

يحذف في نحو الذي انه منطلق واما المجرور فيحذف بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه كما تقدم او يجر بحرف جر متعين وانما شرط التعيين لانه لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى حرف جار بلا مجرور فينبغي ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف تعينه كقوله تعالى انسجد لما تأمرنا اي تأمرنا به اي باكرامه وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر اي تؤمر به اي باظهاره وقال فقلت لها لا والذي حج حاتم اخونك عهدا انني غير خائن اي حج حاتم اليه ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف مثله في المعنى ويماثل المتعلقان نحو مررت بالذي مررت اي مررت به لان الجارين متماثلان لفظا والفعلان اللذان تعلقا بهما وهما مررت ومررت متماثلان ومثال الموصوف مررت بزيد الذي مررت وربما يحذف المجرور وان لم يتعين نحو الذي مررت زيدا اي مررت به لان وان احتمل مررت معه ولم يحك ذلك ثم مذهب الكسائي في مثله التدريج في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجوز له هنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا باس بحذفهما معا المجرور بها واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ اذ غيره اما جزء وكون الضمير جزء المبتدأ اقل قليل فلا يكون في الكلام اذن دليل على ان جزء المبتدأ هو المحذوف بل يحمل ذلك على ان المحذوف هو المبتدأ الكريم وقوعه ضميرا واما فاعل ولا يجوز حذفه واما جزان واخواتها ولم يثبت حذفه الا قليلا ولا يكون ذلك ايضا في الاغلب الا اذا كان ظرفا كما يجي هو ايضا في الاصل خبر المبتدأ واما اسم ما الحجازية فلا يحذف ايضا لضعف عملها ويشترط في المبتدأ المحذوف ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا جارا ولا مجرورا اذ لو كان احدهما لم يعلم بعد الحذف انه حذف شيء اذ الجملة والظرف يصلحان مع العائد فيهما لكونهما صلة واذا حصل للمبتدأ المشروط فالبصريون قالوا ان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط آخر نحو قوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا وقوله فسلم على ايهم افضل لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة وقال الاندلسي لان لها من التمكن ما ليس لاخواتها فلذا اي لما في صلتها الضمير يحذف بعضها وان لم يكن في صلة اي لم يحذف الا بشرط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله طالب الصلة بالعطف عليها واما الكوفيون فيجوزون الحذف بلا شذوذ مطلقا في صلة اي كان او في غيرها مع الاستطالة او بدونها كما قرئ في الشواذ على الذي احسن وروى ما انا بالذي قائل لك شيئا واعلم انه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن متكلم جاز ان يكون العائد اليه غائبا وهو الاكثر لان المظهرات كلها غيب نحو انا الذي قال كذا وجاز ان يكون متكلما حملا على المعنى قال علي انا الذي سمتني امي حيدرة قال المازني لولم اجزه وكذا اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن مخاطب نحو انت الرجل الذي قال كذا وهو

اسميهم

الاخبار بالذي

الكش او قلت كذا حملا على المعنى هذا كله اذا لم يكن للتشبيه اما مع فليس الا الغيبة كقولك انا خاتم الذي

وهب المائتين اي مثل خاتم وان كان ضميران جاز لك في غير التشبيه حمل احدهما على اللفظ وحمل الاخر على المعنى

نحو انا الذي قلت كذا وضرب زيدا او انت الرجل الذي قال كذا وضربت عمروا وان كان الموصول او موصوفه

مخبرا عنه ما المتكلم والمخاطب لم يحز الحمل على المعنى فلا يجوز الذي ضربت انا والذي ضربت انت اذ لا فائدة

اذن في الكلام لانك اذا قلت الذي ضربت فقد علم المخاطب ان الضارب هو المتكلم فيبقى الاخبار

با انا لغوا وكذا قولك الذي قلت انت فظهر هنا ان قول القائل انت انا البين بعض فلا صح ان تقال القائل

انت انا قرا ـــــــم وإذا اخبرت بالذي صدرتها وجعلت لهذا باب سميه النحاة باب الاخبار

بالذي او بالالف واللام ومقصودهم من وضع هذا الباب تمرين المتعلم فيما تعلم في بعض ابواب النحو

من المسائل وتذليله بها كما يتمرن مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرها وبمعرفة ان المجرور

بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما انهما لا يقعان مضمرين وبمعرفة ان ضمير الشان لا يخبر عنه انه يجب

تصدره لغرض الابهام قبل التفسير فيقول معنى قولهم اخبر عن الذي في ضمن الجملة الفلانية هب الموصول

اي من هذه الجملة اخرى اسمية اخرى واخبر في الثانية بالاسم عن ذات متصدرها انصف به في الاولى

معبرا عن تلك الذات بالموصول ولا يعبر الا على ضمها الا اذا فهما فيقصد الاخبار المذكور فلا بد

اذن ان تجعل في الثانية ب مبتداء مصدرا لان المسئول منك ان تخبر عن تلك الذات اعني ب المخبر عنه

في الاسمية مبتداء والمبتدأ مرتبته الصدر ولا بد ان تجعل مكان ضمير راجعا الى ب لان المسئول ان تصف

ب بالوصف الذي كان لا يلا تغير شيء من الجملة الاولى ولم تكن ب مكان الا انتقل ب مبتداء فلا بد ان

يكون بينه وهو الضمير العائد اليه مكان او لا بد ان يكون مؤخرا في الجملة الثانية ضميرا لان المسئول ان تخبر

عن ب باو بنسب المخبر عن الموصول بعد تمام الموصول بصلته فعلى هذا لم تخبر عن ب الموصول بل اخبرت

عن ب الموصول با الذي فكما اخبرت عن ب با المبتداء في المعنى هو الخبر اي يطلق على ما يطلق عليه

فاذا اخبرت عن ب فقد اخبرت عما يطلق عليه فكانك اخبرت عنا فانما ذكرت المخبر عنه باسم ا دون

ب لان اصل المذكور في الجملة الاولى التي هي المصنوعة المفروغ منها المعلوم اجزاءها دون ب فاهي

المشهور قبل صنع الثانية واما قولك في السؤال بيت الموصول فليس معناه اجعل ب خبرا به بل

الباء فيه للاستعانة كما في قولك كتبت بالقلم اذ المعنى اخبر الاخبار المذكور بان تجعل ب الموصول مبتدء

ومثال ذلك ان يقول العالم للمتعلم المبتدي ربما او لغيره اخبر عن زيد في قولك ضربت زيدا بالذي فالمعنى

اجعل الذي مبتداء جزء يتم بعد نقل تلك الجملة الاولى وهي ضربت زيدا اصلة للذي بلا تغير شيء منها الا ان

186

يجعل مكان زيدا ضمير الفاعل الى الذي وتاخر زيدا خبرا عن الذي فتقول الذي ضربته زيد فالفرق بين الجملة الاولى

والثانية انك اذا قلت ضربت زيدا فربما تخاطب من لا يعرف ان لك مضروبا في الدنيا وربما تخاطب من يعرف

شخصا بمضروبيتك لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذي ضربته زيد ولا يخاطب به الا على الوجه الثاني اي تخاطب

من يعرف ان لك مضروبا لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيد اذ لو عرف

لرفع الاخبار عنه بانه زيد صار فالجملة الثانية نص في المحتمل الثاني للجملة الاولى قوله صدرتها اي جعلت الذي

في الصدر مبتدء قوله واخرته خبرا نصب على الحال او ضمن اخرته اعني جعلته خبرا متاخرا قوله وكذلك الالف واللام

في الجملة الفعلية لا يخبر بالالف واللام الا عن اسم في الجملة الفعلية خاصة قوله ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها

قد ذكرنا ان صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول وذكر لانه يمكن ان يسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا

كان الفعل مبنيا للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد ضارب اي ضرب او يضرب

او اسم مفعول مع مرفوعه اذا كان الفعل مبنيا للمفعول اذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد

مضروب اي ضرب او يضرب وليس اسم فاعل ومفعول مع مرفوعهما معنى الجملة الاسمية حتى يسبك منهما احدهما مع المرفوع

بل هما مع مرفوعيهما اسميتان في نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران لكن في اولهما ما يمنعان من وقوعهما

صلة اللام كما سيجيء بعيد ويجب ان يكون الفعل الذي يسبك منه صلة الالف واللام متصرفا لان غير المتصرف نحو نعم و

بئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا ويجب ان

لا يكون في اوله ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي وحرف

الاستفهام قوله فان تعذر امر منها تعذر الاخبار اي امر من الامور الثلثة وهي تصدير الموصول ووضع عائد الى

الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا فبالشرط الاولى وهو تصدير الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك

الاسم خبرا فبالشرط الاول وهو تصدير الموصول مقام ذلك هذه الاخبار عن كل اسم في الجملة الانشائية والطلبية لان الصلة

كما تقدم لا تكون الا خبرية ويتعذر ايضا عند الكوفيين الاخبار بالذي عن اسم في جملة صدرة بالذي لانهم يابون

دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظا واما قولهم من النفر اللاى اللذين اذا هم يهاب اللئام حلقة الباب

فتقعقع ايزدونه من البقر الشم اللذين والاولى نحو هذه الرواية الاولى لانها من باب التكرير اللفظي كانه قال من

النفر اللاى اللاى فان تغاير الى الذي من فعل كان اسهل من غيره قال ابن السراج ودخول الموصول على الموصول لم يجيء

في كلامهم وانما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين وتدريبا لهم كقولك الذي هو جاره عمرو وزيد فنقول في جاره صلة الذي

الاخر وهاهنا ستر في الطرف عمرو وجر الذي الاخير مع صلته وجزء صلة الذي الاولى المجرور في جاره زيد

الذي كانك قلت الذي ساكن جاره عمرو زيد وتقول الذي التي اللتان اباهما قاعدان لديها كريمان عمرو زيد

عنده حسن تبتدئ بالموصول الاخير فتخرجه من الصلة والعائد والخبر لاستغنائه بما في حيزه عما قبله واحتاج
كل ما قبله اليه لكونه من صلته فتقول ابواها قاعدان صلة اللذان وعائده ضمير المجرور في ابواهما وخبره كريمان وهذه
الجملة اعني اللذان مع صلته وخبره صلة التي والعائد الى التي من صلته الضمير المجرور في لديها فالتي مبتدأ مع صلته المذكورة
وعمرو معمول خبره والجملة اعني التي مع صلته وخبره صلة الذي والعائد من الصلة الى الهاء المجرور في عنده فالذي مع
صلته المذكورة مبتدأ خبره حسن وهكذا العمل ان زادت الموصولات فلا تقف على حد فاحذر الغلط واعط كل
موصول حقه بالشرط الثاني وهو وضع الضمير العائد الى الموصول مقام الخبر عنه يخرج الفعل والجملة والجار والمجرور والحرف
اذ لا يضمر هذه الاشياء ويخرج كل اسم لازم التنكير كالمجرور برب وكم واسم لا التبرئة وخبرها والحال والتمييز المنصوب ويكون
تقدمها لا يستفاد من المعارف كالتعميم في ايما رجل والاستغراق نحو كل رجل وافضل وما من رجل وكذا كل اسم
يلزمه النفي نحو لا احد ولا عريب ولا كتيع ويخرج ايضا كل اسم جاز تعريفه لكن يلزم اظهاره كفاعل حبذا والمعارف
السادة مسد الحال كالعراك وحده وجهده وسائر ما ذكرنا في باب الحال لانها بلفظها دالة على لفظ الحال
والاسماء اخر بل وكالمصدر العامل اذ لا تقول نحو مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح لان لفظ المصدر يراعى في العمل
اذ هو من جهة التركيب اللفظي يشابه الفعل فيعمل والاضمار يزيل اللفظ وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة العاملة واما الاخبار عن قائم في زيد قائم فانما يجوز اذ لم تعمل في الضمير المستكن نظرا الى كونه
في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل وعند المازني يجوز الاخبار عن المصدر المحذوف عامله نحو انما انت
سيرا وعند ابن السراج لا يجوز لان الفعل انما حذف لدلالة لفظ المصدر عليه ولجاز المازني على قبح الاخبار
عن خبرنا بمعنى اما زيد سيرا ونحوه اذ صورته صورة المفرد فلا يصلح لكونه صلة وكالمفعول له اذ يشترط فيه لفظ
المصدر وكالمجرور بالكاف وواو القسم وتائه وحتى ومذ ومنذ وكذا المرفوع بعدهما اذ شرط لفظ الزمان وكتمييز
الاعداد المجرور فان المحققين استقبحوا الاخبار عنه لوجوب كون المفسر بها في تعيين الجنس والاخبار كل
يؤكد بعضهم جوزه نحو الذي هذا مائة الدرهم وكالمقادير المبهمة المفسرة بما بعدها نحو راقود خلا وعشرون
درهما فان الفاظها معتبرة وكالمضاف دون المضاف اليه اذ المعنى لا يضاف وكالموصوف بدون الصفة
وكالصفة بدونه وكالموصول بدون صلته وكالصلة بلا اللام دون الموصول اذ لفظها شرط واما البدل والمبدل منه
فبعضهم لا يجيز الاخبار عن احدهما وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف قال لان البدل مبين كالصفة
ولا يفرق من المبدل منه وانفرج الصلة عن العدد ان اخبرت عن المبدل منه نحو جاءني زيد اخوك عند من يجعل
البدل في حكم تكرير العامل وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما فالاول تقول في مررت برجل زيد مخبرا
عنهما الذي مررت به رجل زيد والثاني تقول مخبرا عن المبدل منه الذي مررت به زيد رجل ومخبرا عن البدل

الذي مررت برجل به زيد باعادة الجار لان المجرور لا ينفصل له ويجوز ان تقول برجل هو واضعا المرفوع مقام
المجرور والمجوزون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال فاجازه الاخفش اذ الضمير يقضي ما بعده ومنعه الزيادي
اذ الضمير لا يدل على البعض والاشتمال قبل ان تذكر خبر الموصول وكخبر كان واخواتها وكالفاظ التاكيد في الاشهر اذ
تلك الالفاظ معتبرة في افادة التاكيد وانه يبقى خبر الموصول تاكيدا بلا مؤكد وكعطف البيان دون المعطوف
كالمضاف اليه من الاعلام والكنى للوحوش واجناس الارض وغيرها كابي الهم وامرئ القيس وابن اوى وابن عرس
وابن قترة وابن مخاض ومن وسام ابرص اذ المضاف اليه في مثلها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة وكذا قوس
في قوس قزح وكل جزء من جزئي المركب نحو بيت بيت وخمسة عشر وبعلبك وكذ ومنذ فانهما الابنزان وكذا
كل ظاهر قام مقام المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وقوله لا ارى الموت يسبق الموت شيء ما اظهاره لقصد التفخيم ومنع بعضهم
الاخبار عن خبر كان نحو الاصل جوازه لانه كخبر المبتدا ويخرج ايضا ما جاز اضماره ولكن الضمير لا يعود الى ما تقدم من
الموصول كالمجرور برب وفاعل نعم وبئس واخواتها فان هذه الضماير لا ترجع الا مبهمة مفسرة بما بعدها وكذا
كل ضمير مستحق لغيره اي لا يستحقه غير الموصول كالضمير في زيد ضربته وفي زيد ضرب وفي زيد منطلق اذ المبتدا
استحق الضمير في هذه الامثلة فلو قلت الذي زيد ضربته هو فان بقي الضمير كما كان راجعا الى زيد لم يجز لانا قلنا
يجب ان يقوم مقام المخبر عنه ضمير عائد الى الموصول وان يبقى الصلة خالية من عائد الى الموصول وقوله هو في
الاخير ليس في الصلة بل هو خبر الموصول وان جعلناه عائدا الى الذي بقي خبر المبتدا وهو جملة خاليا من عائد
الى المبتدا وقوله هو في الاخير ليس في خبر ضمير زيد قوله والاسم المشتمل عليه اي الاسم الذي احد جزئيه مستحق
لغير الموصول كغلامه في زيد مضروب غلامه فان المضاف مع المضاف اليه اعني لفظ غلامه مشتمل على الهاء الذي
استحقه المبتدا قوله عليه اي على الضمير المستحق لغيره قيل وان استغنى بضمير جاز الاخبار عن ضمير اخر وان رجع
الى ذلك المبتدا وذلك كما في زيد ضاربه اخوه جاز لك الاخبار عن اي ضمير شئت منهما وقال الاندلسي لا يجوز ذلك
لعدم رجوع عائد من الصلة الى الموصول بل لعدم فائدة في الخبر بعدها للمبتدا لان في قولك الذي زيد ضاربه
اخوه هو لفظ هو يرجع الى زيد لانه ضميره وقد اعرو وزيد مذكور في الصدر فلا يكون في ذكر ضميره فائدة وليس ما قال
بشيء لان ذكر زيد في الصدر لا يجعل المبتدا الذي هو الموصول نصا في زيد حتى يخرج الاخبار بزيد عنه من الفائدة
بيان ذلك انك ان اخبرت عن الهاء في ضاربه يكون المعنى الذي ضاربه اخو زيد فقد عرفنا بالمبتدا ان هنا شخصا
هو مضروب اخي زيد ويجوز ان يكون ذلك الشخص زيدا وغيره فيكون اذن في الخبر بزيد فيه فائدة مجددة وهو ان زيدا
مضروب لاخيه دون عمرو وغيره وكذا ان اخبرت عن الهاء في اخوه يكون المعنى الذي ضارب زيدا اخوه زيد مضروب الصلة
الذي يجب ان يكون معلوما للمخاطب ههنا شخصا اخوه ضارب زيد فيستفيد من الخبر ان ذلك الشخص نفس زيد

وقال صاحب المغني لا يجوز الاخبار عن احد الضميرين لان عودهما على المبتدء سابق على استحقاق الموصول لهما
ويتوقف المبتدء على ارتباطهما كارتباط الضمير الواحد وليس بشيء اذ لا يلزم بقاء ما عاد عليه الضمير
المخبر عنه بعد الاخبار على حاله بدليل صحة الاخبار عن تاء ضربت ونحوه ولا يتوقف المبتدء على ارتباط
الضميرين بل يكتفي باحدهما فيقول الاول بجواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين اذ لا مانع وكذا يجوز الاخبار
عن ضمير عايد الى ما تقدم ان استغنى ذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير في جملة بعد ذكر المفسر في جملة اولى
لا تعلق لها بالثانية كما تقول زيد اخوك ثم تقول قد ضربته ليصح الاخبار عن هاء ضربته وبالشرط
الثالث وهو تاخير المخبر عنه جزءا يخرج كل ما لا يصح تاخيره كضمير الشان اذ لو اخرته لم يحصل الابهام قبل التفسير
وهو الغرض بالاتيان به كما مر وكذا كل مبهم مفسر بما بعده للتفخيم كضمير نعم وبئس ورب ويخرج كل اسم فيه معنى
الشرط والاستفهام كما ومن وايهم وكذا كم الخبرية وكان لتصدرهما لما فيهما من معنى الانشاء ويخرج ايضا
كل ما لا يجوز رفعه كالظروف غير المتمكنة نحو عند وسوى وذات مرة وبعيدات بين وكذا سحر وعشاء ومساء
معينات وكذا المصادر اللازم نصبها كسبحان ولبيك ونحوهما قالوا وان اخبرت عن ظرف متمكن جئت
في ضميره بفي كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة فتقول الذي سرت فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف
متوسعا فيه وهذا القول منهم مبني على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما عليه في باب المفعول فيه ولا يمتنع على ما قلنا
الاخبار عن المفعول له نحو الذي ضربته تاديبا هذا والضمير القائم مقام المخبر عنه ان كان المخبر عنه مجرورا او منصوبا فهو بارز
متصل وان كان مرفوعا فالضمير اما مستتر كما اذا اخبرت عن زيد من جاء زيد واما بارز متصل كما اذا اخبرت
عن الزيدان في ضرب الزيدان واما منفصل كما اذا اخبرت عن الزيدان في ضرب الزيدان والمنفصل كما اذا اخبرت
عن زيد في ما جاءني الا زيد وينفصل ايضا المرفوع المنفصل الذي كان في الجملة قبل الاخبار اذا اخبرت باللام
وجرى صلتها على غير من هي له كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا باللام فانك تقول الضاربه انا زيد هذا
عند النحاة وقد تقدم في باب المضمرات ان المنفصل في مثله تاكيد للمستتر لا فاعل وقد عرفت مواضع كل واحد
من هذه الثلثة في باب المضمر المستتر والبارز المتصل فارجع اليه وان كان منصوبا فضميره اما بارز متصل
كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا او منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما ضربت الا زيدا كما عرفت مواضع
المتصل والمنفصل اذا اخبرت عن اي ضمير كان فلا بد من تاخيره وجعله منفصلا لانه خبر للمبتدء ثم اعلم انك اذا
اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان يكون الضمير القائم مقامه غائبا لرجوعه الى الموصول وهو غائب
كما اذا اخبرت عن احد ضميري ضربتك ولا يجوز الحمل على المعنى كما في انا الذي سمتني امي حيدره لعدم الفائدة
فلا تقول في الاخبار عن تاء ضربتك انا ولا في الاخبار عن الكاف الذي في ضربتك انت فليس لغير قوله العلم

بلى انت اما يصح على ما تقدم الاشارة اليه واما الاخبار والاخبار بالذي دون من وما واي وسائر الموصولات
لانه ام الباب وهو اكثر استعمالا ولانه يكون الا موصولا واما الاخبار بالالف واللام فاختاروه ايضا لكثرة
التغيير معه بسبك الفعل اسم فاعل او مفعول وابراز الضمير كما في نحو الضاربه انا زيد في ضربت زيدا حتى
يحصل التدرب فيها اكثر ولنذكر حكم الاخبار في باب التنازع فان فيه بعض الاشكال فنقول الاولى في باب
التنازع ان لا يغير الترتيب ويراعى ترتيب المتنازعين على حالهما ما امكن لما مر في بيان حقيقة الاخبار من
انك لا تغير الجملة المتضمنة للمخبر عنه الا اذا اضطررت اليه فاذا وجد العاملان مجريين افعاليهما واعمل الثاني في
نحو ضرب واكرم زيد قلت مخبرا بالذي عن المتنازع فيه الذي ضرب واكرم زيد قام مقام زيد ضمير فاستتر
في اكرم والضمير في ضرب ايضا يرجع الى الذي وقد كان قبل راجعا الى زيد اذا لم يكن هنا تنازع الفعلين في
الضمير القائم مقام المخبر عنه كما كان في المخبر عنه لما ذكرنا في باب التنازع اذ لا تنازع في الضمير المتصل
ونقول باللام والالف واللام عند الرماني وابن السراج وجماعة من المتاخرين الضارب والمكرم زيد عطفت الفعل
الصريح وهو اكرم على ضارب لانه ايضا فعل لكن في صورة الاسم على ما قدمناه والاخفش يبدل الاسم في
مثله على الفعلين ويأتي بالمخبر عنه في الاخير جزاء للوصلين فنقول الضارب والمكرم زيد كما تقول العاقل
والكريم زيد وكانه في الاصل من باب عطف الصفة على الصفة لان العاقل هو هو موصوفه مقدر وهو مثل قوله
الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وغير الرماني الى الذاني وليس في كتابه ان يجعل الكلام
جملتين اسميتين كما كانت في الاصل فعليتين لان المبتدء والخبر مكان الفعل والفاعل فنقول في مسئلتنا عند
اعمال الثاني الضاربه هو والمكرم زيد او المذاهب لانه اولى بمراعاة الثاني اولى من الثالث فتقول كذا
وما قصد ذكر من قصد التشاكل بالاتيان بالاسميتين في الفرع مكان الفعليتين في الاصل فالاولى ترجيح
به على المذهب الاول لان عطف الفعلية على الفعلية فيه باق في الحقيقة قال الشيخ ابو الحسن فلا ان
يتقول الجملتان في الاصل صارتا كالواحدة من حيث لم يستغن احديهما عن الاخرى لاجل التنازع بينهما
فاسم وان اعملت الاول في مسئلتنا قلت ايضا في الاخبار بالذي الذي ضرب واكرم زيد جعلت مقام
زيد ضميرا فاستتر في ضرب لان الغرض انه فاعل وكذا في الاخبار بالالف واللام نحو الضارب والمكرم زيد
وعند الاخفش الضارب والمكرم زيد قياس قول الماني الضارب والمكرمه زيد ليكون الاسمية معطوفة
على الاسمية بين جزئي المعطوف عليها كما كان في الاصل الفعلية معطوفة على الفعلية بين جزئيها واذا وجد
العاملان من جهة المفعولية واعمل الثاني نحو ضربت واكرمت زيدا مخبرا عن التاء الاولى بالذي الذي ضرب
واكرم زيدا انا وانما جعلت تاء اكرمت ايضا ضمير غايب وان كان المخبر عنه هو التاء في الجملة فقط لان الثانية

عطف على الاولى فلا بد فيها الضمير من ضمير راجع الى الموصول وقد تقدم ان الموصول اذا كان مبتدءا وهو
متكلم او مخاطب من حيث المعنى لم يجز حمل الضمير على المعنى فلا يقال الذى ذهبت انا لعدم الفائدة و
التنازع ههنا باق على حاله اذ انتصاب زيدا بيضرب وقولك اكرم وان فصل بين بعض الصلة وبعض
الا انه ليس باجنبى كما يجئ فى هذا الباب وتقول مخبرا باللام الضارب واكرم زيدا انا وعند الاخفش
الضاربه والمكرم زيدا انا والتنازع غير باق لان زيدا لا يجوز انتصابه بضارب اذ لا يعطف على
الموصول مع بقاء بعض الصلة وقياس قول المازنى الضاربه انا والمكرم زيدا انا وكذا تخبر عن تاء اكرمت
بالذى وبالالف واللام سواء على المذاهب الثلثة وتقول فى الاخبار عن زيدا بالذى ضربت واكرمته زيد
وبالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيدا بردّ ضمير المفعول فى الضاربه وان كان محذوفا فى الاصل
لان ضمير الالف واللام لا يحذف كما ذكرنا وابرزت انا لجرى الصفة على غير من هى له وبعض المتقدمين
يحذف ضمير اللام فى مثله نظرا الى الاصل ويقول على مذهب الاخفش الضاربه والمكرمه زيد وعند المازنى
الضاربه انا على انه مبتدء وخبر والمكرمه انا زيد جملة معطوفة على الخبر ويقول مذهبهم الفراء اذا اعمل
الاول نحو ضربت واكرمته زيدا بابراز الهاء فى اكرمته على المختار كما مر فى باب التنازع مخبرا عن التاء الاول
بالذى الذى ضرب واكرمه زيدا انا وبالالف واللام الضارب واكرمه زيدا انا وبالالف واللام الضارب
واكرمه زيدا انا والتنازع باقيا فى الموضعين وعند الاخفش الضارب زيدا والمكرمه انا وقدمت زيدا
الى الجنب عاملا اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء صلته وعند المازنى الضارب زيدا انا والمكرمه انا
والاخبار عن تاء اكرمت كالاخبار عن تاء ضربت سواء عندكلهم والاخبار عن زيدا بالذى فتقول
فى الذى ضربت واكرمته زيد بمتصل الضمير القايم مقام زيد بعامله لعدم ما يوجب انفصاله وكذا بالالف
واللام الضاربه انا واكرمته الهاء فى الضاربه هو الضمير القايم مقام زيد وابرزت لجرى الصفة على غير
صاحبها وعند الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازنى الضاربه انا والمكرمه انا هو زيد وزيد
خبر الضاربه لانه كان فى الاصل مفعول ضربت والمعطوف يعنى المكرمه انا هو متوسط بين جزئى
المعطوف عليها ويقول فى نحو ضربنى وضربت زيدا عند اعمال الثانى مخبرا عن الياء والتاء بالذى الذى
ضرب وضرب زيدا انا ولا يقول ضربنى ولا ضربت لما مر والتنازع باق على حاله وتقول فى التثنية على
مذهب البصريين الذى ضربا وضرب الزيدين وعند الكسائى الذى ضربه وضرب الزيدين انما يحذف الضمير
والمفعول ويقول بالالف واللام الضاربه هو وضرب زيد انا ابرزت هو لجرى الصفة على غير صاحبها
والتنازع باق وعلى مذهب الاخفش الضاربه هو والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيد

لان الاضمار قبل الذكر انما جاز فى الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسائى فيه وليس بقياس فى
جميع المواضع وعند المازنى فى الاخبار عن الياء الضاربه هو انا والضارب زيدا انا والاولى ان يقال
الضاربه زيد انا لما ذكر وفى الاخبار عن الياء الضاربى هو مبتداء وخبر والضارب زيدا انا والاولى الضاربى
زيد لما مر وان اخبرت عن زيدا بالذى قلت الذى ضربنى وضربته زيد لا يمكن بقاء التنازع اذ لا تنازع
فى ضمير متصل كما مر وبالالف واللام الضاربى وضربته زيد وعند الاخفش الضاربى والضاربه انا زيد
بابراز انا لجرى ضاربه على غير من هو له وعند المازنى الضاربه هو والاولى الضاربى زيد والضاربه انا
زيد وان اعملت الاول على المختار ضربتنى وضربتها باظهار ضمير المفعول كما مر فى باب التنازع قلت فى الاخبار
عن الياء والتاء بالذى الذى ضربت وضربتها هند انا والتنازع باق وبالالف وباللام الضاربته
وضربها هند وهند فاعل ضاربته وعند الاخفش الضاربته هند والضاربها انا وقدمت هندا الى الجنب
عاملا لئلا يفصل بين بعض الصلة وبعض بالاجنبى وعند المازنى الضاربته هندا انا والضاربها انا و
فى الاخبار عن هند بالتى ضربتنى وضربتها هند وبالالف واللام اى فى الضاربتى وضربتها هند وعند الاخفش
الضاربتى والضاربها انا هند وعند المازنى الضاربتى والضاربها انا هند ويقول مخبرا عن التاء و
الياء فى ضربت وضربتنى هند بالذى وعند اعمال الثانى الذى ضرب وضربته هندا انا ولا يجوز وضربتنى
لما تقدم وبالالف واللام الضارب وضربته هندا انا وعند الاخفش الضارب والضاربه هندا انا ويقول
المازنى مخبرا عن التاء الضارب والضاربتى هندا انا والضارب مبتدء وانا خبره وحذف مفعول
الضارب مراعاة للاصل وعن الياء الضارب انا والضاربته هندا انا وان اخبرت عن هند قلت التى
ضربت وضربتنى هند والضاربها انا وضربتنى هند طرحت المفعول فى ضاربها لان الالف اللام الموصول لا يحذف
وبعض المتقدمين يحذفه مراعاة للاصل وابرزت انا لجرى الصفة على غير من هى له وعند الاخفش الضاربها
والضاربتى هند وعند المازنى الضارب انا على انه مبتدء وخبر والضاربتى هند وان اعملت الاول
قلت مخبرا بالذى عن التاء والياء الذى ضرب وضربته هندا انا وبالالف واللام الضارب وضربته
هندا انا والتنازع باق فيهما وعند الاخفش الضارب هندا والضاربته هى انا بتقديم هندا والضارب
هى انا بتقديم هندا الى الجنب عاملا ويقول المازنى مخبرا عن التاء الضارب هندا والضاربتى هى
وانا مخبرا الضارب وعن الياء الضارب هندا انا والضاربته هى انا وتقول مخبرا عن هندا بالتى ضربتها
وضربتنى هند وباللام الضاربها انا وضربتنى هند وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتى هند
وعند المازنى الضاربها انا والضاربتى هى هند وهند خبر الضاربها انا تقول فى اعطيت واعطانى زيد

درهما مخبرا عن التاء او الياء بالذي الذي اعطاه واعطاه زيد درهما انا وباللام المعطي واعطاه
زيد درهما انا والتنازع باق في الصورتين وعند الاخفش المعطي والمعطيه زيد درهما انا والمازني
فانه يرد في مثله كل ما حذف منه فيرد مفعولي الاول نحو المعطي زيدا درهما والمعطيه هو اياه انا وليس
بوجه لمخالفة الاصل في الفعل الاول برد مفعوليه وفي الثاني باقامة الضمير مقام مفعوليه الظاهرين
بلا ضرورة ولو سلك في هذا الباب سبيل المتعدي الى واحد اعني جعل الكلام جملتين يقال المعطي
زيدا درهما انا والمعطيه هو اياه انا وان اخبرت عن زيد قلت الذي اعطيته واعطاني درهما زيد
والمعطيه انا والمعطاني درهما زيد بابراز عائد اللام وبعض المتقدمين يجوز حذفه لمطابقة الاصل كما مر
وبابراز انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي بالاضافة او المعطي اياي كما
يبين في المضمرات درهما زيد ويجوز المعطي اياه انا مراعاة للاصل والمازني يقول من اظهر الضمير في المعطيه
اظهر للمفعول وليس بوجه لان ابراز الضمير لاجل اللام فانه لا يحذف عائده كما مر وليس اعطى من افعال
القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر الاول فان رددنا مفعولي الاول كما هو مذهب المازني قلنا المعطيه
انا درهما والمعطيه والمعطي اياه زيد كما ذكرنا في باب المضمرات نحو ضربني اياك وضربتكه ولو قلت المعطيه
انا اياه والمعطي درهما زيد على ان يكون اياه عائدا الى درهما لاضمرت المفعول قبل الذكر في غير باب التنازع
وهو لا يجوز في باب التنازع كما مر وان اخبرت عن الدرهم قلت الذي اعطيت واعطانيه زيد درهم وصلت
الضمير اذ لا موجب للفصل وباللام المعطيه انا والمعطانيه زيد درهم وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي انا بحذف
الضمير والمعطيه او المعطي اياه درهم وتقول في ظننت وظنني زيدا اخاك مخبرا عن التاء او الياء بالذي الذي ظن
وظنه زيدا اخاك انا بحذف مفعولي الاول كما كان في الاصل وعند الاخفش الظان زيدا اخاك انا والظانه
هو اياه انا فالمتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير اخاك وهو ضمير زيد ابرز لجري الصفة على غير صاحبها
وان اخبرت عن زيد قلت الذي ظننت وظنني اخاك زيد والظانه انا اخاك وظني اياه او ظننت
زيد نحو ظننتكم وظنكم اياه على ما مضى في المضمرات اظهرت ضمير المفعول في الظانه لانه ضمير اللام فلا يجوز
بعضهم بحذفه مراعاة للاصل واظهرت ثاني مفعولي الظانه لان افعال القلوب يجب في الغالب بذكر
احد مفعوليها ذكر الاخر وابرزت انا لجري الصفة غير صاحبها وعند الاخفش الظانه انا اخاك والظان
او الظاني اياه زيد وان اخبرت عن اخاك قلت الذي ظننت وظننيه زيدا او ظني اياه اخوك والظان
انا زيدا والظننيه او ظني اياه اخوك ولما لم يجز بعضهم الظانه انا زيدا او الاولى لا يجوز ذلك ما ذكرنا في باب المضمرات ان
ثاني المفعولين يجب انفصاله مع الالتباس باولهما وعند الاخفش الظان انا زيدا اياه والظاني هو اياه

اخوك والظانه هو اخوك كما مر في حاكه وضربتك وابرزنا الضمير في الظانه والظاني هو اياه لان الصفة
للالف واللام التي هي الاخ والضمير لزيد وان كان الاخ من حيث المعنى لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ
في هذا الباب وتقول في اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا مخبرا عن التاء او الياء بالذي الذي اعلم واعلمه زيد
عمرا منطلقا انا وباللام المعلم واعلمه زيد عمرا منطلقا انا وعند الاخفش المعلم والمعلمه زيد عمرا منطلقا
انا وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني عمرا منطلقا زيد وباللام المعلم انا واعلمني
عمرا منطلقا زيد هذا اجود من بحذف الاقتصار على المفعول الاول وعند سيبويه المعلمه انا عمرا منطلقا واعلمه
اياه زيد وعند الاخفش المعلم انا والمعلي عمرا منطلقا زيد واذا اقتصر على الاول المفاعيل وان لم يقتصر
فالمعلمه انا عمرا منطلقا والمعلي اياه اياه زيد فاياه الاول لعمرو والثاني منطلقا ويجوز المعلمه اياه زيد
نحو ضربتك وضربنيك وان اخبرت عن عمرو بالذي قلت الذي اعلمته اعلمنيه زيد منطلقا عمرو وباللام
المعلم انا زيدا اياه منطلقا واعلمنه اياه عمرو وابرزت انا لجري الصفة غير صاحبها واياه ضمير اللام لم يجز
حذفه لان عائد اللام لا يحذف على الاصح وجعلته منفصلا اذ لو قدمته ووصلته بالمعلم وقلت المعلمه
انا لا لتبس بالمفعول الاول كما مر في مفعول ما لم يسم فاعله وانما ذكرت منطلقا لان ذكر الثاني في هذا الباب
يوجب ذكر الثالث قيل ووجب ههنا ذكر المفعول الاول اعني زيدا لئلا يلتبس الثاني بالاول ولقائل
ان يقول اذا ذكرت في هذا الباب مفعولين فقط لم يجز ان يكون احدهما الاول والثاني احد الباقيين لان
ذكر احد الباقيين لو جب ذكر الثاني فتعين ان المفعولين هما الثاني والثالث بل يمكن ان يقال وجب ههنا
ذكر الاول ليتبين منه واللام ان الضمير ليس المفعول الاول ويقول على مذهب الاخفش المعلم انا زيدا اياه
منطلقا والمعلي هو اياه اياه عمرو فاياه الذي بعد هو ضمير اللام وهو القائم مقام عمرو المخبر عنه والثاني
ضمير منطلق وان اخبرت عن منطلقا بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني زيد عمرا اياه منطلق والمعلم
انا زيدا عمرا اياه واعلمني اياه اياه منطلقا ابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وفصلت الضمير العائد الى
اللام اعني اياه الذي بعد عمرو لئلا يلتبس لو اتصل بالمفعول الاول وذكرت الثاني اعني عمرا والذكرته
الثالث اعني ضمير اللام واما ذكر الاول اعني زيدا ففيه النظر المذكور ويجوز اعلمته اياه وعند الاخفش المعلم
انا زيدا عمرا اياه والمعلي هو اياه واياه منطلقا او المعلمه اياه هو قلنا ابرزت هو لجري الصفة على غير
صاحبها وهذا القدر من التمرين كاف لمن له بصيرة قوله وما الاسمية موصولة واستفهامية و
شرطية الملكان في المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له بابا برأسه بل بين في ضمن الموصولات
كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في اسماء الافعال كباب فجار وباب فساق وباب قطام

ما الاسمية

للموافقة لباب نزال ولولا قصد الاختصار برعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل ابوابا
برأسها فمنها ما قوله وما الاسمية اعلم ان ما تكون حرفا واسما وهي ح على اقسام اسم ولما كان نص في قسم الاسماء
تعرض لاقسام ما الاسمية وترك اقسام الحرفية الى قسم الحرف قوله موصولة كما ذكرنا والاستفهامية نحو ما صنعك
وما صنعت ويدخلها معنى التحقير نحو ما انت وما ابيك والفخر ومعنى التعظيم نحو قوله يا سيد اما انت من
سيد والحاقة ما الحاقة ومعنى الانكار نحو فيم انت من ذكرها اى ما تذكرها على احد التأويلات وقد يحذف
الفها الاستفهامية في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر او مضاف وذلك لانها لها صدر الكلام لكونها
استفهاما ولم يمكن تاخير الجار عنها فتقدم عليها وركب معها حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام ولا يسقط
الاستفهام عن مرتبة الصدر وجعل حذف الالف دليل التركيب ولم يحذف الف غير الاستفهامية مجروره
ولانه لكونه حرفا صحيحا والآخر اى تجرى مجرى الصحيح في تحمل الحركات وقد جاء اثبات الالف فيها نحو على ما قام يشتمني
لئيم كخنزير تمرغ في رمان واذا جاء ذا بعد ما الاستفهامية لم يحذف الفها نحو ماذا تشتغل وذلك لان ذا لما
ثبتت زيادة ولكونه موصولا الاسم ما صار معه كلمة واحدة وصار الالف كانه في وسط الكلمة و
الحذف قليل في الوسط لتحصنه من الحوادث وكذا لم يحذف الالف من ما الشرطية المجروره وان شاركت الاستفهامية
في الصدر والشرطية نحو ما تصنع اصنع والنكرة الموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره
النفوس من الامر له فرجة كحل العقال وجاز ان تكون ما هنا كافة كقوله تعالى ربما يود الذين قال الشاعر لا تحاه
اختار واكونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه بمعنى قوله من الامر وذلك قليل الا
بالشرط المذكور في باب الصفة ولقائل ان يقول من متعلقة بنكرة وهي للتبعيض كما في اخذت من الدراهم اي من الدراهم
شيئا فكذا هنا معناه نكرة من الامر شيئا قوله فرجة صفة الامر لان اللام غير مقصود قصده ونحو انه يتضمن
نكرة معنى بسم وبعض ويعني بالتامة نكرة غير موصوفة وذلك نحو ما التعجبية عند سيبويه ونعما هي اي نعم شيئا
هي عند الزمخشري وابي علي وتكون بالمعرفة تامة اي غير موصوفة ولا موصولة عند سيبويه بمعنى الشيء
قال فنعما هي اي نعم الشيء هي وكذلك في دققته دقا نعما اي نعم الشيء ونعم الدق وما المصدرية حرف عند سيبويه
اسم موصول عند الاخفش والرماني والبركمار قيل واما الذي المصدرية فلا خلاف في اسميتها اللام فيها وذكر
نحو قوله على علة الشكر في النهج نزلت الفسهم منهم في البلاء كالذي نزلت في الرخاء اي نزولا كالنزول الذي نزلته
في الرخاء قوله وصفة اختلف في ما التي هي النكرة لافادة الابهام وتاكيد التنكير فقال بعضهم اسم بمعنى قوله
شيئا ما اي شيئا اي شيئا وقال بعضهم زيادة فيكون حرفا لان زيادة الحرف اولى من زيادة الاسماء لاشتدادها
بالعربية وطننا استعظم الحكيم وتعجب من القول لكونه اسما زيد لفائدة القول بالاسم شيئا زيادة تماما نحو فيما رحمة

ووصفتيتها لم يثبت فالحمل على ما ثبت في موضع الالتباس اولى وفائدة ما هذه اما التحقير نحو لعطيته
الاعطية ما او التعظيم نحو لامر ما جدع قصير انفه ولامر ما يسود من يسود او التنويع نحو اضربه اضربا ما
اى نوعا من انواعه اي ما كان وتجتمع هذه المعاني كلها في الابهام وتاكيد التنكير اي عطية لا تعرف من
حقارتها ولامر لا تعرف من عظمته وضربا مجهولا غير معين قوله ومن كذلك الا في التامة والصفة اما من
الموصولة فنحو لقيت من جاءك والشرطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت
والنكرة الموصوفة بالمفرد كقوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا وبالجملة كقوله رب من
انضجت غيظا صدره وقد تمنى لي موتا لم يطع ولا تجيء تامة اى غير محتاجة الى الصفة والصلة الا عند
ابي علي فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة وتجيء عند الكوفيين حرفا زائدة واستشهدا بابي الزبير سام المحمد
قد علمت ذاك العشرة ولا اردك عرداها عند البصريين موصوفة اي الماتردون انسانا معروفا و
اشتهد والنص ما شاء من فمن لمن صلت له حرمت على ولايتها لم تحرم والمشهور بما شاء بالخفض وعلى بناء
ومن الشرطيتين والاستفهاميتين والموصولتين ظاهر واما الموصوفتان فلما احتياجهما الى الصفة
وجوبا واما الآن وصفها وضع الحروف كما قيل وهذه الاخيرة يعمها في وجه بما وبالتامة الا ومن يختص
وجوبها لذي العلم ولانه لما لا يعلم خلافا لقطرب ويقع على ما لا يعلم تغليبا نحو قوله تعالى ومن لستم له برازقين
ويقول الشيء من في الدار غلاما او جاريا او فرسا ومنه قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على
اربع وذلك لانه تعالى ومنهم والضمير راجع الى كل دابة فغلب العقلاء في الضمير ثم بني على هذا التغليب فقال من يمشي
على بطنه ومن يمشي على اربع وما في الغالب لما لا يعلم وقد جاء في العالم قليلا كحكى ابو زيد سبحان الله ما سخركن لنا
وسبح ما سبح الرعد بحمده وقال تعالى وما ملكت ايمانكم ويستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو
وما هذا الرجل فهو سوال عن صفته والجواب عالم او غير ذلك ويستعمل ايضا استفهاما كانت او غيره في المجهول
ماهيته وحقيقته ولهذا يقال لحقيقة الشيء وهي منسوبة الى ما الماهية مقلوبة الهمزة هاء والاصل الماهية
او يقول انه منسوب الى ما هو على جعل الكلمتين ككلمة تقول ما هذا فرس ام بقر ام انسان فاذا عرفت مثلا
انه انسان وسكت انه زيد او عمرو قلت من هو وقول فرعون وما رب العالمين نحو ان يكون سوالا عن
الوصف ولهذا قال موسى ع رب السموات ويجوز ان يكون سوالا عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان الاوصاف
دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه لا تعرف الا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر قوله سبحان
ما سخركن لنا وما سبح الرعد بحمده يجوز ان يكون لكونه تعالى مجهول الماهية وما في اللفظ مفردان مذكران يصلحان
للمثنى والمجموع والمؤنث فان عنى بهما التثنية والجمع والتأنيث فمراعاة اللفظ فيما اخبر عنهما من الاشارة ونحوهما

الكثر فاغلب ولهذا كانت اولى من مراعاة المعنى لان اللفظ اقرب الى تلك العبارة المحمول عليها من المعنى اذ هو
وصلة المعنى وكذا في غير هذا تقول ذلك الشخص بقيته وان كان مؤنثا قال تعالى خلقكم من نفس واحدة والمراد آدم
وتقول ثلث انفس من الرجال وثلثة اشخص من النساء فهذا اولى من العكس كما تجيء في باب العدد وان تقدم على
المحمول من وما وشبههما من المحتملات ما يعضد المعنى مختار مراعاة المعنى في ذلك المحمول كقولهم منهم من اصحابها فهي
اولى من قولك اصحبه لتقدم لفظهن فلهذا لم يختلف القراءة في تذكير من تقنت ومن يأت بخلاف قوله وتعمل
لانه جاء بعد قوله منكن وهو عاضد المعنى فلهذا قال نؤتها اجرها وان حصل مع مراعاة اللفظ لبس وجب مراعاة
المعنى فلا تقول لقيت من احسن وانت تريد من النسوان الا ان يكون هناك قرينة ويجب مراعاة
المعنى فيما وجب مطابقته للمحمول على المعنى نحو من هي محسنة امك ولا يجوز محسن لان الخبر هو المحمول على معنى
من الذي بمعنى التي والخبر المشتق يجب مطابقته للمبتدأ تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا واجاز
ابن السراج من هي محسن نظرا الى ان هي مراعى من الذي يجوز مراعاة لفظه ومعناه فاما الصفة فهي التي بعد الصلة
كما في قولهم ما انا بالذي قائل لك شيئا وقل من محسن امك سهل التذكير لان القدر لم يتعين كونه بلفظ المذكر او المؤنث
والاصل الحمل على اللفظ كما قدمناه فهذه مذكرا ولكون مراعاة اللفظ اكثر واولى من مراعاة المعنى كان اذا اجتمع
المراعاتان تقديم مراعاة اللفظ اكثر من العكس قال تعالى ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجري من
تحتها الانهار خالدين فيها فحمل على اللفظ ثم خالدين حملا على المعنى ولهذا انضاف وكون الحمل على اللفظ اولى رجع سبحانه
بعد قوله خالدين الى اللفظ فقال خالدين فيها ابدا قد احسن الله له رزقا واما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة
اللفظ من اول الامر فقال ابو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز على ضعف الا في اللام الموصولة فانه
يمتنع ذلك فيها فلا تقول الضاربه لخفاء موصوليتها ثم اعلم ان اشتهر الصاحب من الموصوف والمبتدأ نحو
جاء الزيدان الضارب غلامها وهم المؤدب خدامهم الخبر فيما يعبر به عنهما من الضمير واسم الاشارة مراعاة لفظها
فانما كانت تكون فيها المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد وذلك لخفاء موصوليتها وكونها
كلام التعريف في نحوهما الحسن غلامها فكان الضمير راجعا الى صاحبها لا اليها وان لم يجئ لصاحبها جاز مراعاة
لفظها كقوله وتصبحني في الطاعن المؤمن اي في الطاعنين المؤمنين ويجوز ان يكون افراده لكونه صفة مقدر
مفرد اللفظ اي في الجمع الطاعن قوله واي واية كمن وهي معربة وحدها قد ذكرنا اي في التذكير والتأنيث
والافراد والتثنية والجمع فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية
نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل ولا اعرف كونها موصوفة الا في النداء وكونها
للتعجب كونها نكرة موصوفة كما يجوز نحو مررت باي معجب لك قبل هذا الذي نكره موصوفة نحو الذي محسن

اليك واي تقع صفة ايضا بالاتفاق لا كما قال ابن فيها خلافا فانكار فلا ادري لم لم يذكره المص ههنا بل جعلها كمن التي لا تقع
صفة ولعله راى ان الصفة اصلها الاستفهامية لان معنى برجل اي رجل برجل عظيم يسال عن حاله لانه لا يعرف كل احد
حتى يسال عنه ثم نقلت عن الاستفهامية الى الصفة فاعتور عليها اعراب الموصوف واي معرب من بين اخواتها
الموصولات على الخلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية ومن بين اخواتها المتضمنة للاستفهام والشرط
وانما ذلك للزامها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية وليس كل مضاف معرب بل هو لازم الاضافة فخمسة
عشر كيف معرب ولما كن رجل فانه قد ثبت ما بعدكم للجزية واما لدن فانه يضاف الى الفعل ايضا والاضافة
اليه كلا اضافة وانما الزموها الاضافة لوضعها ليفيد بعضا من كل كما مر في باب الوصف فاذا حذف المضاف
اليه فان لم يكن مقدر لم يعرب كما في النداء وان كان مقدرا بقي على اعرابه كما في قوله تعالى ايا ما تدعوا الا في كاين
فانه مقطوع عن الاضافة مع اعرابه وذلك لانه كالمبني على ما يجيء في الكنايات قوله الا اذا حذف صدر
صلتها اي الا ان يكون اسمية والفعلية لا يحذف منها شيء ولا يبنى اي معها والاسمية قد يحذف صدرها
اعني المبتدأ بشرط ان يكون ضميرا راجعا الى اي فلا يحذف المبتدأ في نحو اضرب ايهم غلامه قائم وايهم زيد غلامه وانما
حذف لكونه ضميرا والضمائر كثيرة الحذف في الصلة ولبقاء ما هو معتمد العائد اي الخبر ولقيام المضاف اليه مقام
ولكن اي في نفسها فاذا حذف المبتدأ جاز بنيها كاخواته من سائر الموصولات وذلك ان شيئا اذا فارق اخواته
فهو شديد التنزوع اليها فادنى سبب يرجع اليها وبني على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض
ما يوضحه ويبينها اعني الصلة المبينة للموصول كما حذف من قبل ومن بعد المضاف اليه المبين للمضاف فهذا هو
مذهب سيبويه وهو الاكثر اعني كونه مبنيا على الضم عند حذف المبتدأ قال سيبويه والاعراب مع حذف الصدر
جيدة وجاز في الشواذ ايهم اشد لنصب ايهم وذلك لانه لم يحذف الصلة بكمالها بل حذف جزء منها وقد
بقي ما هو الفائدة اي الخبر قال الجرمي خرجت من خندق الكوفة حتى اتيت مكة فلم اسمع احدا يقول في نحو اضرب ايهم
افضل الا منصوبا وان لم يضعف مع حذف المبتدأ نحو اكرم ايا افضل فكلام العرب الاعراب واجاز بعضهم البناء
قياسا الا سماعا فتقول اكرم اي افضل مضموما بلا تنوين والخليل ويونس يقولان اضرب اي افضل مرفوعا اما
على الحكاية والتعليق كما يجيء من مذهبهما قال سيبويه لا يرتفع نحو اضرب ايا افضل ولا يبنى ايضا على الضم قياسا
على اضرب ايهم افضل لان ذلك مخالف للقياس فلم يسمع من العرب الا ايا افضل منصوبا وقال لو قلنا
اي لو رفعها قال الجرمي على اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه اقرب بالاعراب لان حذف
المضاف اليه يرجح جانب الحرفية كما في قبل وبعد وذهب الكوفيون والخليل الى ان نحو ايهم في مثل هذا الموضع
معربة مرفوع على الابتداء وما بعدها خبرها وهي استفهامية لا موصولة قال وقوله تعالى في الآية ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد ومن

كل شيعة معمول لننزعن كما تقول اكلت من كل طعام فان تعالى فاو نبتت من كل شيء فيكون من التبعيض والكلام
يحكي اعني ان ايهم اشد صفه سيبويه على اضمار القول اي كل شيعة يقول فيهم ايهم اشد كقوله جاءوا بمذق هل رايت
الذئب قط قال الخليل نحو قوله ايهم افضل اي اضرب الذي يقال لطلبه ايهم افضل كما قال الاخطل ولقد
ابيت من الفتاة بمنزل فابيت لا حرج ولا محروم اي ابيت معمولا فيّ لا حرج ولا محروم اي هو لا حرج قال
سيبويه لو جاز اضرب ايهم افضل على الحكاية لجاز اضرب الفاسق الخبيث اي اضرب الذي يقال له الفاسق
الخبيث على مثل ذلك يجيء في ضرورة الشعر لا في سعة الكلام ومذهب يونس في مثله ان الفعل الذي قبل اي تعلق
عن العمل ويجوز التعليق في غير افعال القلوب ايضا نحو اضرب واقتل وايهم افضل كما يجيء في باب افعال القلوب
وليس بشيء لان افعال القلوب يجب ان تكون في صدر جملة والمنصوب بنحو اضرب واقتل لا يكون جملة والمعلق
لما استفهام او نفي او لام الابتداء واي بعده نحو اقتل واضرب لا تكون استفهامية اذ لا معنى لها الا على وجه
الحكاية كما قال الخليل بل هي موصولة بعده وقال الاخفش في الآية من فيها زائدة كما هو مذهبه من زيادة من
في الموجب وكل شيعة مفعول لننزعن وايهم اشد جملة مستانفة لا تعلق لها بالفعل وقال المبرد ايهم فاعل شيعة
اي لننزعن من كل فرق شيع ايهم هو اشد وطى بمعنى الذى وعند ابي عمرو ان اذا حذف منها ما يضاف اليه منوّنت
الهرب نحو اضرب ايه لعيشها قال التعرفها بالصلة مع التانيث فرد على مذهب تعريف الموصولات في
التعريف المانع من الصرف وغيره تعرفها وهو القياس قوله — وفيما ذا صنعت وجهان احدهما
اعلم ان ذا لا يجيء موصولة ولا زائدة الا مع ما ومن الاستفهاميتين والاولى في ماذا هو وقوله من ذا حيس
منك الزيادة ويجوز على بعد ان تكون بمعنى الذي اي ما الذي هو على حذف المبتدا نحو ما انا الذي قائل
ولما فولكن ذا قائما فذا هنا اسم الاشارة لا غير ويحتمل نحو من ذا الذي يقرض الله وماذا الذي ان تكون زائدة
وان تكون اسم اشارة كما في قوله تعالى امن هذا الذي هو جند لكم وهاء التنبيه يدخل على اسم الاشارة وقد جاء
ذا زائدة بعد كما الموصولة قال الحي ماذا علمت سابقته ولكن بالمغيب نبئني وللقائل ان يمنع مجيء ذا موصولة
مطلقا في نحو ماذا صنعت زيادتها واما رفع الجواب في نحو قوله تعالى يسالونك ماذا ينفقون قل العفو
ورفع البدل في نحو الا تسالان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل فلان ما مبتدا والفعل
بعدها المذكورة خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التي خبرا والذي حملهم على ادعاء كون ذا ههنا موصولة
رفع الجواب والبدل في الفصيح المشهور ولو جاز ان يجيء في الجواب انه غير مطابق السؤال فانه كذلك
يجوز ولذلك لم يكثر لم يحل دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل منه وجب ان تكون ماذا يحاول
جملة اسمية خبر المبتدا فيها مرفوع ثم انه حذف الضمير من الجملة الخبرية قليل نادر كما مر في باب المبتدا وخبر الجملة

الخبرية في نحو ماذا يحاول كثير غالب ضرفها ان الجملة صلة لذا لا خبر لما لان حذف الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من
حذفه من الصفة وحذفه اكثر من حذفه من الخبر كما مر في المبتدا ولذا قل مجيء الضمير المنصوب في الجملة التي بعد ذا
من بين الموصولات للزومها اما الاستفهامية ما او من لان ذا لا يكون موصولة الا وقبلها ما او من فكان الثقل
الحاصل باتصال الصلة بالموصول اكثر فلان التخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة اولى ومن ثم جاز حذف
المبتدا في صلة ايهم في السعة دون صلة غيرها وذلك لملازمتها بالمضاف اليه كما ذكرنا وانما كان الجواب او البدل
مرفوعا اذا كان ذا موصولا ماذا اذن جملة ابتدائية ما مبتدا وما بعد مقدم لكونه نكرة وعند سيبويه ما مبتدا مع
نكرة وذا خبره على ما مر في باب المبتدا والاولى في الجواب مطابقة السؤال فرفع الاسم على انه خبر مبتدا محذوف
وذكر المبتدا بعد ضمير راجع الى ذا الموصولة فقوله تعالى اساطير الاولين ليس بجواب لقوله للكفار ماذا انزل
ربكم اذ لو كان جوابا له لكان المعنى هو اساطير الاولين اي ليس ما تدعون انه المنزل بل هو اساطير الاولين
واما اذا كان ذا زائدة فما منصوبة المحل بمعمول الفعل المتاخر في السوال اذن جملة فعلية لكون الجواب فعلية والى التطابق
فنصب الاسم على اضمار مثل الفعل الذي انتصب بها في السوال بحذف لدلالة السوال عليه فقوله تعالى ماذا انزل
ربكم قالوا خيرا اي انزل خيرا انما الزم ههنا النصب ليكون مخالفا لجواب الكفار لان النصب صريح لتقدير
الانزال والرفع كان محتملا لان تقدير الموصول المذكور في السوال مبتدا كما في قوله تعالى العفو ان يكون المبتدا
غيره والكلام مستانف كما ذكرنا في قوله تعالى اساطير الاولين ولا تشتغل الفعل بعد ما بضمير منصوب
نحو ماذا فعلته او متعلقه نحو ماذا تنعي حقه فيكون ما مبتدا اولى وان كان ذا زائدة لان الرفع في زيد
لقيته اولى من النصب على شريطة التفسير ترفع الجواب اذن اولى على التقدير كون ذا موصولة وكونها زائدة
واما نحو ماذا قيل وماذا اعرض عنه وماذا احدث مما كان الفعل فعلا لازما فهي جملة اسمية سواء كانت ذا زائدة
او موصولة فرفع البدل واجب ورفع الجواب مختار على كل حال ومثله قوله تعالى وماذا عليهم لو امنوا وقول
الشاعر ماذا عسى الواشون ان يتحدثوا سوى ان يقولوا انني لك عاشق قيل ذا فيه زائدة لا موصولة
اذ الصلة لا يكون الا خبرية وعسى ليس بخبر وهذا يلزمهم في خبر المبتدا وايضا فان قيل خبر المبتدا قد جاء
طلبية كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وزيد اضربه قبلها الصلة انفجارت لعل مع صريحتها كقوله واني
لراج نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها وعسى ولعل متقاربان فان قدر القول ههنا جاز
للمنازع ان يقدره ايضا في خبر المبتدا ولا يجوز ان يكون ماذا مفعول ان يتحدثوا لكون ان موصولة والتقدم
ان يتحدثوا به هذا ولا باس ان يذكر بعض اهل الملصق من احكام الموصول واحكام ما ومن واي في الاستفهام وما
يناسبها فنقول الموصول والصلة جزء اسم وقد ثبت للموصول التقدم بكون الصلة مبنية لم يجب للصلة

التاخر فلا تتقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول ولا يعمل الصلة وما يتعلق بها فيما قبل الموصول لان ذلك المعمول
اذن جزءها وقد تقرر ان جزءها لا يتقدم على الموصول ولا يتعلق الصلة ما قبل الموصول بان لا يكون مصدرة
ببل او لكن او صلاة جواب القسم وغير ذلك مما لا يتعلق بما قبل الموصول لانها جزء الموصول وليست جزءا
لغيره ولا يفصل بين الموصول والصلة ولا بين بعض الصلة وبعض بتابع للموصول كالوصف والبدل والعطفين
والتاكيد ولا بخبر عن الموصول ولا بالاستثناء منه اذ هذه الاشياء لا تجيء الا بعد تمام الكلام وقد جاء في
الشعر موصول معطوف على آخر قبل الصلة وما بعدهما ما صلة لهما معا او صلة للاخير وصلة الاول محذوفة
مدلول بالظاهر عليها كما يجيء بعد من جواز حذف الصلة عند قيام الدلالة وذلك نحو قوله من اللواتي والتي واللاتي
زعمن اني كبرت لداتي وقد تفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو الذي اياه ضربت لان الفصل ليس
باجنبي منهما ولا يجوز مثل ذلك اذا كان الموصول حرفا فلا تقول اعجبني ان زيدا ضربت لان الحرف الموصول الحرف
مصدرية هي الجملة التي بعدها بتاويل المصدر فيطلب فيه ما يتضمن المصدر وكذا في الالف واللام الموصولة
اذ لا يدخل الا على فعل في صورة اسم الفاعل والمفعول كما مر فيكون هو وما دخل عليه كاللام الحرفي مما دخلت
عليه لا يفصل بينهما وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض بالعطف على الجملة التي هي صلة كما تقول في باب
التنازع معملا للاول الذي ضربت وضربني غلامه اذ ليس الفصل باجنبي من الصلة وكذا يتقدم بعض
الصلة على بعض كما هو نحو جاءني الذي منطلق ابوه والذي ضرب زيدا اخوه لا ماء منه فان قيل اليس كما
ان الموصول والصلة جزء اسم بعض الصلة والبعض الاخر اسم كالجزئين الا انهما جزءين للجيب ترتيب
احدهما على الاخر بل جزءين ويجوز تعقيب كل منهما الاخر بخلاف الصلة والموصول فان تعقب الجزء الذي
هو الصلة واجب لكونها مبنية للموصول على ما تقدم قلنا هذا فاسد لقول من قال ان خبر ما لم لا تستوم على
اسمه ويجوز قليلا حذف صلة الموصول الاسمي غير الالف واللام اذا علمت قال فان ادع اللواتي من اناس
اضاعوهن لا ادع الذينا وقد التمس حذف صلة اللتيا معطوفا عليها التي اذا قصدتها الدواهي ليعيد حذفها
ان الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلتها الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في حيز البيان فلذلك تركنا
على ابهامها بغير صلة ويجوز كون تصغير اللتيا للتعظيم كما في قوله دويهية تصفر منها الانامل واجاز الكوفيون
حذف غير الالف واللام من الموصولات الاسمية مطلقا للبصريين قالوا قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم اي
الا له من مقام معلوم ونحوه قول المتنبي بئسما الليالي سهرت من خوفي شوقا ويجوز ان يكون من هذا البرى لانت
البيت اكرم اهله واقعدني ابياته بالاصائل ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من القياس اذ قد يحذف بعض
حروف الكلمة وان كانت فاء او عينا نحو شه وسه والجنس للموصول بالزق منهما ولا يحذف من الموصولات

الحرف الا ان في الموضع المخصوص كما يجيء في الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التي
قبلها كالغايب عنها واما احكام ما ومن واي في الاستفهام فنقول اذا استفهمت بمن عن مذكور عاقل
ووقفت على من جاز لك حكاية اعراب ذلك المذكور وحكاية علامات تثنيته وجمعه وتانيثه في لفظ من فتقول
منو اذا قيل جاءني رجل ومنا اذا قيل رايت رجلا ومني اذا قيل مررت برجل ومنان ومنين اذا قيل جاءني
رجلان ورايت رجلين ومررت برجلين ومنون اذا قيل جاءني مسلمون او رجال او قوم وفي النصب والجر
منين ومنه اذا قيل جاءتني ضاربة او طالقة وكذا في النصب والجر الا انك تحملين ومنتان اذا قيل جاءتني
ضاربتان او طالقتان وفي النصب والجر منتين ومنات اذا قيل جاءتني مسلمات وضوارب وكذا
في محل النصب والجر لا يختلف لما اشترط الاستفهام عن المذكور في الحكاية هذه العلامات لا بد فيها من محكي
مذكور قبل الحكاية ثبتت تلك العلامات حتى يحكى وغرضهم في الحكاية ان يتبين المخاطب ان المسئول عنه
هو ما ذكره بعينه لا غيره حتى يكون نصا وانما اشترط في لحاق العلامات المذكورة بمن كون ما سئل عنه
نكرة لان المعارف اذا استفهم بها عنها ذكرت بعينها في الاغلب اما محكية او غير محكية كما يجيء لان الاستفهام
عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف المعارف كما
طلب بحذف النكرات ولو ذكرت لام النكرات لم يجز حكايتها بعد من لان النكرة اذا كررت فلا بد من
التاثيث من لام العهد ليعرف ان المكررة هي المتقدمة ثابتة عن المنكرة اولى تقول من الرجل لمن قال جاءني رجل
ومع زيادة اللام عليها لم يكن الحكاية لان الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ونقصان فلما لم
حكايتها فان لم يتصل الحكاية قلت من الرجل او من هو او من ذلك ونحوها وانما قصد بها وهي الكثير حذفت
النكرة مع ما ثبت العلامات في لفظ من وسهل حذفها قصد التخفيف لان الاستفهام عن النكرة اكثر من
الاستفهام عن المعرفة وانما كثرة الحكاية في السؤال عن المنكر لان السؤال عنه كما ذكرنا اكثر غالب والحكاية بعض
في كون المستفهم عنه ذلك المذكور في لفظ المخاطب فان قلت من الرجل او من هو فربما اوهم هذا اللفظ
المسئول عنه معهود آخر غير هذا المذكور في الكلام فازالة الابهام بايراد ما هو نص في المراد في كثير الاستعمال
مناسبة واما اشتراط الفصل في هذه الحكاية فقط لان من لا يخطي للعلامة واما اشتراط كون من موقوفا عليها
ولم يشترط ذلك في اي بل تقول لها اي اي ما فتى ولما انا فتى واي فتى كما يجيء فلان من لا كونها مبنية قصدوا
بتقييدها من الاعراب فاثبتوا العلامات في حالة لا يكون فيها على الكلمة في الاغلب اعراب ولا تنوين
التمكن وهي حالة الوقف لان الكلمة تتجرد فيها عن الرفع والنصب والجر والتنوين واما اي فانها كانت معربة
فلم يستنكر عليها حكاية الاعراب لا وصلا ولا وقفا وانما نادها في المذكر الواو والياء والالف بدل

الحركات حروفا نشأت بها ساكنة وجاء ما قبلها بحركات تناسبها هذا مذهب المبرد وقال السيرافي بل اثبتوا
فيها الحركات لحكاية الاعراب كما في اي ثم لما كان الحال حال الوقف وآخر الموقوف عليه ساكن اشبعوا الحركات
فتولدت الحروف وكلا القولين ممكن ولم يمكن اثبات حروف المد الدالة على الاعراب في منه فهاء التأنيث
في الوقف لا تكون الا ساكنة فاكتفوا بحكاية التأنيث وتركوا حكاية الاعراب وكان هذا اولى من العكس لان
الاعراب فرع الذات فاذا امتنع اجتماع مراعاة الفرع والاصل كان حفظ الاصل اولى واخوا منات
في ترك حكاية اعرابها وان كانت ممكنة بالاتيان بحروف المد بعدها واسكان النون في منتان ومنتين .
تنبيها على ان التاء ليست لتأنيث الكلمة الملحقة هي بها بل هي لحكاية تأنيث كلمة اخرى فلم تلزم ما قبلها
فتحها الحركة التي يلزم ما قبل تاء التأنيث وقريب من ذلك اسكان ما قبل التاء في بنت واخت وهنت
لما لم تتمحض للتأنيث بل كانت بدلا من اللام وربما سكنت النون في المفرد نحو منه والاكثر تحريكها
فيه لانهم نادوا التاء دلالة ونصا على ان السؤال عن مؤنث وكون تاء التأنيث مفتوحا ما قبلها
ومنقلبة هاء في الوقف ادل على كونها للتأنيث واما نحو قوله بل جوز تيهاء كظهر الحجفت ونحو بنت
واخت فقليلان وربما جاء نحو منتان بتحريك النون التي قبل التاء هذا ولك في من الموقوف عليها المستفهم
بها عن النكرة وجهان آخران احدهما ان تزيد على من حروف المد واللين كما ذكرنا في الوجه الاول في
المفرد والمذكر حاكيا للاعراب فقط ولا تحكي علامات المثنى والمجموع والمؤنث وان كنت تسأل عنها اجراء
لمن على اصلها من صلاحيتها للكل بلفظ واحد فتقول اذا قيل جاءني رجل او رجلان او رجال او امرءة او امرءتان
او نسوة منو وعلى هذا قياس النصب والجر والثاني ان تفرد من على كل حال بلا حكاية للاعراب ولا لعلامات
اجراء كما في حال الوصل هذا حكم من المستفهم بها عن المنكر واما اي اذا استفهمت بها عن المذكر المنكر جاز لك
ايضا حكاية الاعراب وعلامات المثنى والمجموع في لفظها الا انك لا تلحقها حروف المد بل المفرد المنكر بل تعربه
بالحركات في الوصل نحو اي يا فتى واياً يا فتى واي يا فتى وفي الوقف تسكن ياءه في الرفع والجر وتقلب التنوين
الفا في حال النصب كما في الوقف على سائر المعربات لان ايا معرب فتشرط في جواز الحكاية في لفظ اي شرط
ان كانا في الحكاية بمن وهما العقل والوقف اما العقل فلان ايا في اصل وضعها لفظ للعقلاء وغيرهم بخلاف
من واما الوقف فلما ذكرنا في من وانما اشترط في حكايتها كون المحكي مذكورا منكورا لما ذكرنا في من ولك في اي وجه
آخر وصلا وهو الاقتصار على الاعراب اي مفردة فتقول اي وايا واي في المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
وفي الحركات اللاحقة لاي حال الحركات وجهان احدهما انها اعرابها فيكون مبتدأ محذوف الخبر او مفعوله
بحذف الفعل ومجروره اضمر ابها وهذا ضعيف لان اضمار الجار قليل نادر وايضا تثنيته وجمعه لغير الحكاية

على وجه الحكاية ومحلها رفع على الابتداء والمتقدم من هو واي هو اي رجل هو واجاز يونس الحكاية بمن في الوصل
قياسا على اي فقال منا يا فتى ومنا يا فتى ومني يا فتى وعليه قول الشاعر اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا
الجن قلت عموا ظلاما وليس بشيء لانه لم يتقدم جمع منكر حتى يحكى ويونس انه سمع ضرب من منا استفهاما عن
الضارب والمضروب قال سيبويه هذا بعيد وقال يونس ايضا هذا لا يقبله كل احد وذلك لتقدم الفعل على كلمة
الاستفهام واما اعرابها فقيل حكاية كانه سمع رجلا يقول ضرب رجل رجلا او لانه كيف تعربها مع قيام علة
البناء والظاهر انه ليس بحكاية وانه يجوز في بعض اللغات اعرابها على وجه الحكاية الا ترى الى قوله منون انتم
هم وليس بمحكي كما نص يونس اذ لا منكر مذكور قبله والعلامات المذكورة لا تلحق من الا في آخر الكلام لا في
حال الوقف فاذا قيل رايت رجلا وامرءة قلت منا ومنه واذا قيل رايت امرءة ورجلا قلت منه ومنا
وفي جاءني رجل وامرءتان منو ومنتان وعليه فقس واذا اجتمع من يعقل وما لا يعقل جعلت السؤال عن
العاقل بمن وغير العاقل باي نحو من واين فيمن قال لقيت رجلا وحمارين وعليه فقس واما المعارف بعد
من فتقول هي اما اعلام واما غيرها فغير الاعلام فيها ثلثة اوجه اشهرها انه لا حكاية فيها من بعد حذفها وحكى
المبرد عن يونس ولم يحكه عنه سيبويه ايضا مذكر بعد من بحكية كالاعلام اذا قال القائل رايت اخا زيد قلت من
اخا زيد واجاز ذلك سيبويه لا على وجه الاختيار كما قيل دعني من تمرتان وليس قرشيا كما يجيء والثالث انها
تحذف وتثبت علامات الحكاية في من كما في النكرات وذلك لكون المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كالنكرة
وذلك كما حكى سيبويه انه يقال ذهبت معهم فيقال مع منين وقيل قد رايته فيقال منا واما الاعلام المذكورة
بعد من ففيها مذهبان مذهب اهل الحجاز ومذهب بني تميم فاهل الحجاز يحكون العلم بعد من بشروط وانما خصوا
الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لكونه اكثر استعمالا من غيره لكونه ادل على المسمى والمراد من الحكاية تخصيص
المذكور وقد مر ان دفع الابهام بكثير الاستعمال انسب وايضا الاعلام غير متصرف في ذاتها مصونة من الزيادة
والنقصان كما مضى في باب غير المنصرف فناسب ان لا يتصرف في اعرابها الذي هو معنى الحكاية والشروط المذكورة
ان لا يكون المسئول عنه منعوتا ولا مؤكدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا عليه عطف بيان فان اعادة هذه
ان لا يكون المسئول عنه هو المذكور بارشاد واعادة التوابع
مع توابعها يغني عن حكاية اعرابها اذ يعرف المخاطب ان المسئول عنه هو المذكور
المذكورة بعينها اليه فتقول لمن قال رايت زيدا الظريف او زيدا نفسه او زيدا ابا محمد من زيد الظريف
ومن زيد نفسه ومن زيد ابو محمد بالرفع لا غير نعم لو وصف بابن واسقط تنوينه لوقوعه بين علمين لم يمتنع
حكايته عند اهل الحجاز لانه وان كان مع الوصف المذكور ايضا كسائر الاوصاف الا انه ينزل هذا الموصوف مع هذا
الوصف منزلة اسم واحد بدليل حذف التنوين من الموصوف وتطبيق الموصوف في المبادي الحكاية فيه فتقول

لمن قال رأيت زيدا ابن عمرو ومن زيد بن عمرو بالنصب وان قال رأيت زيدا ابن اخي عمرو قلت من زيد ابن
عمرو بالرفع لا غير واما عطف النسق بلا تكرير من فكسائر التوابع عند يونس في امتناع الحكاية معه سواء
كانا علمين او احدهما وحكى سيبويه عن قوم واستحسنه انه يجوز الحكاية اذا كان المعطوف عليه علما او غير علم
نحو من زيدا وعمرا ومن زيد او اخاه عمرو ولمن قال لقيت زيدا وعمرا او لقيت زيدا او عمرا او لقيت زيدا او اخا
عمرو والفرق بينه وبين سائر التوابع ان الثاني ضعيف الاول في السؤال واقع بالاسم المفرد ثم عطف عليه بعد الحكاية
ولما سائر التوابع فهي في الحقيقة متبوعاتها وان لم يكن المعطوف عليه علما كما اذا قلت مررت باخيك وزيد لم تجز الحكاية
في السؤال اتفاقا بل يجب الرفع لان المتبوع لا يجوز حكايته فكذا التابع واما ان عرف في المعطوف نحو من زيدا
او من عمرا او من زيدا او من اخوه او من اخوه ومن زيدا فانه يجوز الحكاية في العلم دون ما ليس بعلم وذكر لانقطاع
الثاني عن الاول تصريحا فيكون لكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه حكم نفسه كما لو انفرد ومن الشروط ان
لا يدخل حرف العطف على من نحو ومن زيدا او فمن زيد فلا يجوز الحكاية باتفاق لزوال اللبس اذ العطف على
كلام المخاطب يؤذن بان السؤال انما هو عن ذكره دون غيره ويجوز حكاية اللقب اتفاقا وفي الكنية
خلاف والوجه جوازها لانها علم ايضا على ما يجيء في بابه وكذا اختلف في حكاية مثنى العلم ومجموعه فالمجوز
نظر الى احدهما والمانع نظر الى زوال العلمية بالتثنية والجمع كما يجيء في باب العلم ثم نقول اذا حكيت ما بعد من
في مرفوع الموضع بالابتداء فان كان ما بعده مرفوعا فهو على الحكاية لا على انه خبر بل الرفع الذي يكون لك
الخبر لم تعذر فيه وان كان مجرورا او منصوبا فهو مرفوع الموضع على الخبرية فالكل معرب مرفوع الموضع متعذر
اعرابه لاشتغال محله بحركة مجلوبة للحكاية كما ذكرنا في المضاف الى ياء المتكلم وقيل انما في الاحوال معرب العامل
محذوف كأنه قيل في اي وهو ضعيف للزوم الجار مقدرا كما مضى هناك وقد جاء حذف العلم بعد من وابقاء
علامات الحكاية فيها قيل حلف حار عبد الله فقال السامع دا رمني ولما بني تميم فانهم سلكوا بالعلم في الاستفهام
عند من سلك غيره الاسماء فاتوا به مرفوعا على كل حال بالابتداء جريا على القياس واما اذا سألت باي عن
المعارف فلا خلاف بينهم في ان ما بعدها لا يحكى واذا قيل رأيت زيدا ومررت بزيد قلت اي زيد بالرفع
لا غير لان الاعراب يظهر في اي فكرهوا مخالفة الثاني بخلاف من زيدا ومن زيد هذا وربما حكي عن بعض
العرب الاسم علما كان او غيره دون سؤال الناس كما قال بعض العرب دعنا من تمرتان على حكاية قول من قال
ما عندنا تمرتان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل سألهم فقال اليس قرشيا فقال ليس بقرشيا
فعلى هذه اللغة لا يجوز الحكاية اذا سألت بمن او باي عن غير العلم الا شاذا كما حكى عن يونس كما مر واذا سألت بمن
عن عاقل ينسب اليه ... سواء كان العلم المنسوب علما او لا لا الشرط كون المنسوب اليه عاقلا

بما قيل لقيت زيدا وركبت الاعوج جاز لك ان تقول آلمني اي البكري والقرشي مثلا يا في من كان المنسوب
اليه العاقل ويدخل عليه الالف واللام لانه كذلك في المسؤول عنه اعني البكري مثلا لانه صفة العلم المنسوب الى
شيء لا يعقل فيه معنى الالف واللام ويلحق ياء النسب اخر من كما كان في اخر المسؤول عنه ولا كثر الاستشهاد دخال همزة
الاستفهام على الالف واللام فتقول آلمني بالمد لانه كذلك في المسؤول عنه لانك تقول القرشي او الهاشمي
وانه قال من ضعف تضمنها معنى الحرف دخول لام التعريف عليها ولحاق ياء النسب بها فاتى بحرف الاستفهام
وبعضهم لا يأتي بها فتقول المني متضمنا اكتفاء بما في من من معنى الاستفهام ويحكي في لفظ المني اعراب العلم
المسؤول عن نسبه سواء كان السائل واصلا او واقفا كالحكاية في اي سواء فتقول لمن قال جاء زيد آلمني
فالمني وكذا المنيان والمنيين والمنيون والمنيين والمنيتان والمنيتين والمنيات ويأتي المسؤول
بالجواب على وفق اعراب المني فتقول رأيت زيدا فتقول آلمني فتقول القرشي على انه صفة لزيد المذكور
اولا في كلامك فيجوز الرفع في الكل على اضمار المبتدأ اي هو القرشي لانفصاله عن الموصوف بتوسط الاستفهام
قال المبرد ان سألت المبرد اذا قال لك رجل رأيت زيدا واردت ان تسأل عن صفته قلت الا قول آلمني كانك
قلت الظريفي او العاقلي او اليماني اي الذي قال السيرافي هذا التفريع منه وقياس ليس بمسموع قلت كانه جعل الياء في
الظريفي ونحوه للتاكيد كما في احمري ودواري وان كانت صفة العلم منسوبا الى ما لا يعقل كالمكي والبصري
فلا يجوز المني اتفاقا قال المبرد القياس المائي او المادي وقال السيرافي هو تفريع منه وليس بمسموع واجاز
الاخفش الاستفهام اي على وفق المني قياسا فتقول المائي فيصلح للمنسوب الى العاقل والى غيره والوجه المنع
لعدم السماع واستثقال الياءات قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي مثل رويد
زيدا اي امهله وهيهات ذاك اي بعد اعلم انه انما بني اسماء الافعال لمشابهتها مبني الاصل وهو فعل الماضي
والامر ولا تقول ان صه بمعنى يتكلم ومه بمعنى لا تفعل اذ لو كانا كذلك لكانا معربين بل هما بمعنى اسكت والكف وكذا
لا تقول ان اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو كانا كذلك لاعربا لكنهما ابدا بمعنى تضجرت وتوجعت
الا انا سنجوز ان نقال ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسما لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي
على ذلك الاصل كالماضي والامر او ضيع عنه كالمضارع وعلى هذا لا يحتاج الى العذر المذكور والذي حملهم على ان
قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة
لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها ويدخل اللام على بعضها والتنوين في بعض وظاهر كون بعضها ظرفا وفي بعضها
جارا ومجرورا ولما تعين لصوقها فانها على اي شيء تعلقت فتقول النقل عن المصادر والظروف في بعضها ظ
كرويد زيدا وبله زيدا بنصب المفعول به وعليك الاقوام بالكسر واما مكانك زيدا وعليك عمرا اذا استعملت هذه الكلمات

اسماء الافعال

على اصلها اكثر كرويد زيد وبله زيد بالاضافة وفداء لك بالرفع والنصب واما مكد زيد برفع زيد وبعضها شبه
ان يكون مصدرا في الاصل وان لم يثبت استعماله مصدرا كوشكان وسرعان وبطان وشتان فانها
كلها في المصادر ككيهات فانه كقوقاة وتزال فانه كنجار وبيته كضرب فنقول انها كانت في الاصل
مصادر ولانه قام دليل قطعي على كونها منقولة الى معنى الافعال عن اصل واشتبه ما يكون اصلها المصادر
للمناسبة بينهما وزنا ولالحاقها باخواتها نحو ويد وبله وفدا والظاهر في بعضها ايضا كانت اصواتا نقلت
الى المصادر ثم منها الى اسماء الافعال ثم نقول الاصوات المنقولة الى باب المصادر على ضربين ضرب لزم
المصدرية ولم يصر اسم فعل كخايها في الكف وويها في الاغراء وواها في التعجب والاستطابة ولعا ودعدعا
في الانتعاش وويلك وويحك وويبك ووي لعمرو على ما مر في المفعول المطلق وبعضها استعمل من المصادر
الى اسماء الافعال نحو صه ومه وهاوحي اي استعجل وبي اي ارفق وهيا وهلا وحي وويه وهيك
وهيت وسيجي معانيها ويجوز ان يدعي في الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل والتنوين كما في صه
ومه وايه وهي مفتوحة لا منصوبة وفي الضرب الثاني بقاؤه على المصدرية وبناؤه مراعاة لاصله اعني اسم
الصوت كما مر في المفعول المطلق ولما اخ وفخ وواف وواه وصح اذا لم يستعمل المصادر وهو ان تجب
نحو افا وتبس الحرف كواف كذا فالاولى ان نقال انها باقية على كونها اسماء اصوات ولم يصر مصادر
ولا اسماء افعال لعدم الدليل عليه كما ان الاولى في فرطك بمعنى تقدم او احذر دون تقدمك وتعرك اي
احذر من خلفك وحذرك عمروا وحذارك عمروا وانجاك ان نقال انها باقية على المصدرية اذ لم يقم دليل على
انتقالها الى اسماء الافعال خلافا للفرط التقدم اي يقدم تقدما او احذر فرطك اي تقدمك وبعدا اي ابعد
بعدا فحذرك وحذارك عمروا اي احذر عمروا واحذرنا وحذار او انجاك اي نج النجاء والكاف حرف كما في ذلك
فاذا تقرر هذا ثبت ان جميع اسماء الافعال منقولة اما عن المصادر الاصلية او عن المصادر والكاف في الاصل
اصواتا او عن الظروف او عن الجار والمجرور فلا يقدح اذن باعتبار الاصل لان فيه الاسم والحاق الفعل
وعدم استعمال بعضها على اصل الاتصال لما ثبت بالدليل كونه عارضا اذ الاصل رفض وعارض لازم واما امين
فقيل سرياني وليس لان اوزان العجم كقابيل وهابيل بمعنى كذا فعل اسم فعل بمعنى ليكن كذا وبني على الفتح
ويخفف بحذف الالف فيقال امين على وزن كريم ولا منع ان يقال اصله القرض ثم مد فيكون عربيا مصدرا
في الاصل كالنذير والنكير ثم جعل اسم فعل وكان القياس ان يقال لا اسم الفعل الذي هو في الاصل جار ومجرور
نحو اليك وعليك اسم فعل لانا نقول مثل صه وديا انه اسم بالنظر الى الاصل والجار والمجرور ولم يكن اسما الا انه
طرد واعطاه الاسم في كل لفظ منقول الى معنى الفعل فلا يعين مطرح كما اطرد في نحو رحل اسم لم يفرغ بيفعع

ان يقال في نحو كذب العتيق بالنصب ان كذب اسم فعل كما يجيء ثم اعلم ان بعضهم يدعي ان اسماء الافعال مرفوعة
المحل على انها مبتدأ لا خبر لها كما في اقائم الزيدان وليس بشيء لان معنى قائم معنى الاسم وان شابه الفعل اي
ذو قيام فصح ان يكون مبتدأ بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ فان قولك المصدري
سمع لمبتدأ فان كان لفظا فعلا لان معناه الاسم فاسم الفعل اذن كما في ذلك وكالفصل عند من قال انه
حرف كان لكل واحد منهما محل من الاعراب لكونهما اسمين فلما انتقل الى معنى الحرف لم يبق لهما ذلك لان الحرف
لا اعراب له فكذا اسم الفعل كان له في الاصل محل من الاعراب فلما انتقل الى معنى الفعلية والفعل لا محل له من
الاعراب لم يبق له ايضا محل من الاعراب كما ذكرنا في المفعول المطلق وما ذكر بعضهم من ان اسماء الافعال
منصوبة الموضع على المصدرية ليس بشيء اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة فلم يكن قائما مقام الفعل
فلم يكن مبنية ولا نقول في امامك بمعنى تقدم انه منصوب بفعل مقدر بل انتصب قبل صار كفتح فاء جعفر وكذا
لا نقول في عليك واليك اسم فعل انهما جاز ان يتعلقا بمقدر بل المضاف والمضاف اليه في الاصل صار كلمة وكذا الجار
والمجرور في الثاني فصار المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور في امامك وعليك اسمي فعل كبعلبك وتأبط شرا علمين
فهي منقولة عن اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال
على معنى الفعل فهو علم اللفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لا يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه
اصلا ولو قلت انه اسم لاصمت او امتنع او كف عن الكلام او غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى لصح فعلمنا انه مختص
منه للمعنى لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل كما في قول عنترة كذب العتيق وماء شن بارد ان كنت سائلتي غبوقا
فاذهبي اذا روي بنصب العتيق وكذا في قول من نظر الى بعير نضو فقال لصاحبه كذب عليك البزر والنوى
بنصب البزر قال محمد بن السري ان مضر تنصب به واليمن ترفع فمعنى كذب عليك البزر اي الزمه وحده
ووجه ذلك ان الكذب عندهم في غاية الاستهجان وما يغري لصاحبه ويأخذه الكذب عليه فصار معنى
كذب فلان الاغراء به اي الزمه وحده كانه كاذب واذا اغري بعليك صار ابلغ في الاغراء كانك قلت افترى
عليك فخذه ثم استعمل في الاغراء بكل شيء وان لم يكن مما يصدر منه الكذب نحو قولهم كذب عليك العسل اي عليك
بالعسل قال وذبيانيا انسا وصت بينها بان كذب القراطف والقروف اي عليكم بها وكذب الحج اي عليك به
فكما جاز ان يصير نحو عليك واليك بمعنى فعل الامر فينتصب به كما ينتصب بالزم قال ابو علي في كذب عليك البزر قال
كذب معناه كذب الثمن اي لم يوجد والبزر منصوب بعليك اي الزمه ولا يتأتى له هذا في قول عنترة كذب العتيق
على رواية نصب العتيق وما ذكرنا اولى واسماء الافعال حكمها في التقديم والتأخير حكم الافعال التي هي بمعناها
الا ان الباء تزاد في مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فتعدى بحرف عادته ايصال اللازم الى المفعول

ولا يتقدم عند البصريين منصوبها عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها انها مصادر ومعلوم امتناع تقدم
معمولها عليها واما ضرورة جامد في نفسه منتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف او جار ومجرور
وهما ضعيفان قبل النقل الى الاسم لان عملهما لتضمنهما معنى الفعل وجوز الكوفيون ذلك استدلالا بقوله يا ايها المائح
دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا ودونك عند البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف دلوي اي دلوي قدا
تحذيها واكثر اسماء الافعال بمعنى الامر كثيرا ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق بلفظه فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقام
ولا يكذلك الخبر ومعاني اسماء الافعال امرا كانت او غيره ابلغ واكد من معاني الافعال التي يقال انها بمعناها اما ما كان
مصدرا في الاصل والاصوات الصائرة مصادر ثم اسماء الافعال فلما تبين في المفعول المطلق فيما وجب حذف
فعله قياسا واما الظرف والجار والمجرور فلان نحو امامك زيدا ودونك زيدا بالنصب كان في الاصل امامك زيد ودونك زيد
فقد امكنك فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر المامور الى الامتثال قبل ان يتباعد
عنه زيد وكذا كان اصل عليك زيدا وجب عليك اخذ زيد واليك عني اي تنح وحدك ونفسك اليك واذهب عني ووراءك
اي تاخر ووراءك فجرى في كلها الاختصار لغرض التاكيد وكل ما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب فمعنى هيهات ما ابعده
وشتان اي ما اشد الافتراق وسرعان ووشكان اي ما اسرعه وبطآن اي ما ابطاه والتعجب هو التاكيد المذكور
وكلها بلا علامة للمضمر المرتفع بها وبروزه في شيء منها دليل فعليته ولهذا ليس منها هلم وهات على الاصح وليس
لحاق كاف الخطاب ولا التنوين في جميع هذه الاسماء قياسا بل سماعا فيقتصر على المسموع فنقول على المسموع
فنقول الكاف اذا اتصل بهذه الاسماء نظرنا فاما ان يكون متصلا بما هو ظرف او حرف جر في الاصل نحو امامك واليك
او لا فهو في الاول اسم مجرور نظرا الى الاصل وفي الثاني ينظر فان كان الاسم الذي اتصل به الكاف مما جاء مصدرا مضافا
واسم فعل معا نحو رويد زيد ورويد زيدا احتمل ان يكون الكاف اسما مجرورا نظرا الى كون الاسم مصدرا مضافا الى فاعله
وان يكون حرف خطاب نظرا الى كونه اسم فعل نحو رويدك وان لم يجز كون الكاف مضافا اليه فهو حرف خطاب
نظرا الى كونه اسم فعل نحو رويدك زيدا وان لم يجز كون الكاف مضافا اليه فهو حرف خطاب كالكاف في حيهلك اذا لم يثبت
ها زيد بالاضافة كما جاء رويد زيد ونحو النجاءك وانما من اسم فعل على ما ذكرنا وقال الفراء الكاف في جميعها
مرفوع لكونه في مكان الفاعل وليس بشيء لانا نعرف ان الكاف في عليك واليك ودونك هو الذي كان قبل نقل هذه
الالفاظ معنى الفعل وقد كان مجرورا بل كان يمكن دعوى ذلك في نحو حيهلك وهاك لان الكاف لم يثبت جره
الاسماء قبل صيرورتها اسمي فعل لكن ان دعي بعض الضمائر موضع بعض خلاف الاصل وينبغي له ان يقول ان في نحو رويد
وها مجردين عن الكاف ضميرا مستترا كما في اضرب ولا تقول بحرف الكاف لان الفاعل لا يحذف وقال الكسائي
الكاف في الجميع منصوب وهو ضعيف لان المنصوب تؤتى بعدها في نحو رويدك زيدا وعليك زيدا وقال ابن

بابشاذ الكاف في الجميع حرف خطاب كما في ذلك ويبطل قوله بما اورد على الفراء واما التنوين اللاحق لبعض
هذه الاسماء فعند الجمهور للتنكير الفعل الذي ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا كما ذكرنا في
علامات الاسماء بل التنكير راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه لان المنون منها
اما مصدر او صوت قائم مقام المصدر او المنتقل عنه الى اسم الفعل نحو صه كان بمعنى سكوتا واي بمعنى زيادة
فيكون المجرد من التنوين مما يلحقه التنوين كالمعرف فمعنى صه اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر
بتعيين متعلقه اي السكوت عنه اي افعل السكوت عن هذا الحديث المعين فيجوز على هذا ان لا يسكت المخاطب
عن غير الحديث المشار اليه وكذا مه اي كف عن هذا الشيء وايه اي هات الحديث المعهود فالتعريف في
المصدر راجع الى تعريف متعلقه وكذا التنكير فمعنى صهٍ اسكت سكوتا اي افعل مطلق سكوت واقع على كل
سكوت لغرض عن اي حديث كان وليس ترك التنوين في جميع اسماء الافعال عندهم دليل التعريف بل ترك فيما
لحقه تنوين التنكير دليل التعريف وقال ابن السكيت والجوهري دخولها فيما يدخل عليه منها دليل كونه موصولا
بما بعده وحذفه دليل الوقف عليه تقول صهٍ صه ومهٍ مه بتنوين الاول وسكون هاء الثاني قالا وقول ذي
الرمة وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وما بال تكليم الديار البلاقع انما جاء غير منون وقد وصل لانه نوى الوقف
فيكون التنوين عندهما في الاصل تنوين التمكن الدال على كون ما لحقه موصولا بما بعده غير موقوف عليه
معنى التمكن في هذه الاسماء وجعل الدلالة على المعنى المذكور فقط هذا هو الكلام على هذه الاسماء اجمالا واما الكلام
عليها تفصيلا فنقول لها متعدية او لازمة ومن المتعدية هلم وهو اسم لخذ وفيه ثماني لغات الاولى ها بالف وحده
ساكنة للواحد والاثنين والجمع مذكرا كان او مؤنثا الثانية ان يلحق هذه الالف المفردة كاف الخطاب الحرفية
كما في ذلك وتصرفها نحو هاك هاكما هاكم هاكن الثالثة ان يلحق الالف همزة مكان الكاف وتصرفها تصرف الكاف
نحو هاءَ هاءِ هاؤما هاؤم هاؤن الرابعة ان يلحق الالف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف الكاف
تصريف نع السابعة ان تصرفها تصريف خف ومن ذلك ما حكى الكسائي من قول من قيل له هاء فقال الام اهاء
بفتح همزة المتكلم وكسرها الثامنة ان يلحق الالف همزة وتصرفها تصريف تاء مروا الثلث الاخيرة افعال غير
متصرفة لا ماضي لها ولا مضارع ليست باسماء افعال قال الجوهري هاء بكسر الهمزة بمعنى هات وبفتحها
بمعنى خذ وانما قيل فيهما هاء بالفتح قلت ما اهاءه اي ما اخذ وما اهاء على ما لم يسم فاعله اي ما اعطى وهذا الذي
قال مبني على السابقة نحو ما اخاف وما اخاف ومنها هات بمعنى اعط ويتصرف بحسب المامور افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا فنقول هات هاتيا هاتوا هاتي هاتين وتصرفه دليل فعليته فنقول هات لا هاتيت و
هات ان كانت بك مهاتاة وما اهاتيك كما اعاطيك قال الجوهري لا يقال منه هاتيت وينهى منه فهو على ما

ليس بتمام التقريب قالوا وكل ذلك داخل في باب الفعل الصريح ومن قال هو اسم فعل قال الحق الضمائر لقوة
مشابهته لفظ الافعال وتقول في نحو مهاتاة وهاتيت انه مشتق من هات كحاشى من حاشا و
بسمل من بسم الله وقال الخليل اصل هات آت من آتى يؤتي ايتاء فقلبت الالف هاء ومنها بله اي دع
ويستعمل مصدرا واسم فعل كما ذكرنا فيقال بله زيد بالاضافة الى المفعول كترك زيد وبله زيدا كدع زيدا
وحكى ابو علي عن الاخفش انه يجيء بمعنى كيف فترفع ما بعده وينشد قوله تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف
كانها لم تخلق بنصب الالف ورفعه وجره واذا كان بمعنى كيف جاز ان يقال ان فلانا لا يطيق
ان يحمل الفهر فمن بله ان ياتي بالصخرة اي كيف ومن اين ويروى من بهل على الهلب وذكر الاخفش في باب
الاستثناء قوله اعطيهم الجهد مني بله ما اسع ان بله حرف جر كعدا وخلا بمعنى سوى وقيل ومنه قوله ع
بله ما اطلعتم عليه ومنها تيد زيدا اي امهله وحكى البغداديون تيدك زيدا قال ابو علي لم يجئ لحاق
الكاف بله قال وقياس قول من جعله اسم فعل جواز الحاقها به فعلى ما قال كان جعل لحاق الكاف لازما في
جميع اسماء الافعال قياسا وفيه نظر كما ترى قال ابو علي تيد من التؤدة فقلب الواو تاء وابدل الهمزة ياء كما
حكى سيبويه بيس الرجل في بئس ومنها رويد زيدا وهو في الاصل تصغير ارواد مصدر ارود اي
رفق بتصغير الترخيم اي ارفق رفقا وان كان تصغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بمعنى الرفق وعدي
الى المفعول به مصدرا او اسم فعل لتضمنه الامهال وجعله بمعناه ويجيء على ثلاثة اقسام الاول المصدر وهو
اصل الباقيين نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب ورويدا زيدا كضربا زيدا الثاني ان يجعل
المصدر بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سر سيرا رويدا اي مرودا او حالا نحو سيروا رويدا اي مرودين و
يجوز ان يكون صفة مصدر محذوف وقوله تعالى امهلهم رويدا يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال الثالث
ان يجعل المصدر اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان لا يقدر الفعل قبله بل يقام المصدر مقامه نحو رويد زيدا
بنصب زيدا وانما فتح لبنائه على الحركة المستحقة في حال الاعراب وقولهم رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل
والكاف حرف خطاب وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل كما مر وقد يراد منه معنى رويد اسم فعل كما قال بعض
العرب لصاحبه لو اردت الدراهم لاعطيتك رويد ما الشعر اي دع الشعر ومن الاوامر صه اي اسكت
ومه اي اكفف وايه اي زد في الحديث او في العمل وصه ومه يستعملان منونين وغير منونين والكسر
مع التنوين للساكنين وزعم الاصمعي ان العرب لا تستعمل ايه الا منونا وخطأ ذا الرمة في قوله وقفنا فقلنا ايه
عن ام سالم وقال ابن السري انه اراد التنوين اذ معناه هات حديثا اي حديث كان عن ام سالم
ومنها ايها اي كف عن الحديث واقطع ويستعمل المطلق الاخير ويجوز ان يكون منصوبا قائما مقام المصدر معربا

منصوبا كسقيا ورعيا اي كفا كما يقال ايها عنا ويجوز ان يكون اسم فعل مبنيا فالتنوين اذن كما في صه وكذا
كل تنوين بعد المفتوح من هذه الاسماء يحتمل الوجهين نحو ويها وحيهلا وويها وجوز ابن السري في ايها
الفتح من غير التنوين على قلة واويت عن التنوين وقد يبدل الهمزة من ايه وايها هاء فيقال هيه وهيها
ومنها فداء بالكسر مع التنوين قال مهلا فداء لك الاقوام كلهم وما اثمر من مال ومن ولد اي ليفدك ومنها
هيت مفتوح الهاء مثلث التاء كاين وحيث وفيه لغة رابعة وهي كسر الهاء وفتح التاء ومعناه اقبل ويقال
قال الزمخشري اسرع واذا بين باللام نحو هيت لك فهو صوت قائم مقام المصدر كاف لكما الا انه في
يجوز اعرابه اعراب المصادر نحو افا لك وهيت ولحب البناء نظرا الى الاصل من كونه مصدرا واذا بين باللام
فهو صوت قائم مقام مصادر قائم مقام الفعل فلكون اسم فعل لا انا قد بينا في المفعول المطلق ان عامة الاصوات
القائمة مقام المصادر التي تتعدى صيرورتها اسماء افعال نحو ان يقال انها باقية على مصدريتها وبناؤها
نظرا الى اصلها في الصوت وهو الاقوى في نفسي اذ لا ضرورة ملجئة الى دعوى خروجها عن ذلك الباب على ما
بيناه هناك فالاولى اذن ان نقول انها في صورة المنصوب نحو افا وتفا مبني على الفتح والتنوين فيهما كما في صه
لان الاصل ابقاء الشيء على ما كان عليه ومنها ودعا ودعدعا ولعا اي انتعش ودعدعا تكرير دع للتوكيد
وقد اشتق منه المصدر وهو الدعدعة بمعنى قوله دع دع للعاثر ومنها هلا ولم معناها ان اسكن اسكن في
اسرع قال الا حييا ليلى وقولا لها هلا فقد ركبت ابرا اغر محجلا اي اسكن ومنها هيا وقد تلحق الكاف
نحو هياك وقد يحذف الالف فيلزم الكاف نحو هيك وقد تخفف هيك فيقال هيك والمعنى اسرع ومنها
قدك وقطك وبجلك وكان الاصل قدك وقطك اي اقطع هذا الامر قطعا فهو في الاصل مصدر مضاف الى الفاعل
فاقيم مقام الفعل فبني فحذف النون فيه تخفيفا كما قلنا ان وضع اسماء الافعال على التخفيف وكذا بجلك اي
اكتف تعالى بجلي اي كفاني الان المضاف اليه قد تحذف من بجل بخلاف قد وقط فمعنى قدك اكتف
يعني قدني لا اكتف قال قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح الملحد وقال متى اهلك فلا احفله بجلي
الان من العيش بجلي ولم يصرح بشيء وان كان قريبا منها في المعنى اسم فعل بل هو معرب منصوب تبع متبدء
وما الكلام في باب الصفة ويجب نون الوقاية في قد وقط دون بجل في الاعراب لكونها على حرفين
كما مر في باب المضمرات ومنها حي اي اقبل يتعدى بعلى نحو حي على الصلوة وهذا من الخطاب الا بعض العرب يقول
حي هل الصلوة وقد جاء حي متعديا بمعنى ائت قال ان ابن تاسا له ما بال بقيته حي الحمول فان الركب قد
ذهبوا وقد ركب حي مع هلا الذي بمعنى اسرع واستعجل انما يكون للركب بمعنى اسرع الى الصلاة فتعدى اما بالي نحو
حيهل الى الثريد واما بالباء نحو حيهلا بعمر اي اسرع بذكره والباء للتعدية كذهب به او بمعنى اقبل يتعدى بعلى نحو حيهل

على بنيا او بعض لت فيستعمل بنفسه نحو حيهل الثريد وفي المركب لغات حيهل بحذف الف هلا للتركيب
حتى يكون كخمسة عشر وقد الحقوهما التنوين مركبين فيقال حيهلا وحيهلا بفتح الهاء وسكونها واذا وقفت على
هذين المنونين قلبت نونهما الفا واثبات الالف فيهما في الوصل لغة رديه وقول لبيد يتمارى في الذي قلت
له ولقد يسمع قولي حيهل سكن اللام للقافية ولا يجوز في غير الوقف وفي كتاب الشعر لابي علي حيهل بكسر اللام
وتنوينه وعند ابي حاتم ان التركيب في اسماء الاصوات كخاد كخوطاهض يعني ان في كل منهما ضميرا كان قبل
التركيب وفي الجمع بعد التركيب ضمير مالت هو فاعل وليس في كل واحد منهما ضمير لانه لخلي عن كل منهما
بالتركيب حكم الاستقلال واما قوله فهيج الحي من كلب فظل لهم يوم كثير تناديه وحيهله فضم اللام حركة حكم جاز
ان يحكى كقولك ضرب فعل ماض قال بحيهلا يزجون كل مطية امام المطايا سيرها المتقاذف فحكى وجاز ان يجري
لوجوه الاعراب كقوله ان لوا وان ليتا عناء وقوله تناديه وحيهله كما يجيء في باب العلم وقد يقال حيهلك ومما
جاء متعديا ولازما هلم اما هلم بمعنى اقبل فيتعدى بالى قال تعالى هلم الينا وبمعنى احضر نحو قوله تعالى هلم شهداءكم
وعند الخليل هاء التنبيه ركب معها لم اقره من قولهم لم الله شعثه اي جمع اي اجمع نفسك الينا في اللازم واجمع غيرك
في المتعدي فلما غير عند التركيب معناه لانه صار بمعنى اقبل واحضر بعدما كان بمعنى اجمع صار كسائر اسماء الافعال
المنقولة عن اصولها فلم يتصرف فيه اهل الحجاز مع ان اصله التصرف ولم يقولوا هلما كما هو القياس عندهم في
اردد واشدد ثم لم يقولوا هلم فهم كما حوز ذلك في مثل ذلك لثقل التركيب قال تعالى هلم شهداءكم وهلم
هلموا وقال الكوفيون اصله هلا ام هلا كلمة استعجال كما مر في حي هل فخفف التركيب ونقل ضمة الهمزة الى اللام
وحذفت كما هو القياس في نحو قد افلح الا انه الزم هذا التخفيف ههنا لثقل التركيب وقال ابو علي في كتاب
الشعر اذا علم ان هل بمعنى اسرع مفتوحة اللام فلا يجوز ان يركب منه هلم وقال الزمخشري نحو هل ساكن
اللام بمعنى اسرع وكان اصل هلم اي عند الكوفيين اقصد الى وهلم زيدا اي اقصده بالاختيار وبنو تميم
يصرفونه نظرا الى الاصل وليست بالفصيحة فيقولون هلم هلما هلموا هلمي هلممن واتفق القراء ان الصواب ان يقال
هلممن بابقاء سكون على حالها وزيادة نون قبل ضمير الفاعل يدغم في ضمير الفاعل لتبقع السكون الواجب قبل نون
الضمير على حاله النون المزيد وبقي ... على تشديدها وفتحها كما زيدت النون في مني وعني محافظا على سكون
نون من وعن قال وهذا كما يروى في بعض اللغات من زيادة الالف في ردات وذلك ان من العرب من
يدغم في رددت كما ادغم قبل دخول التاء فزيد الالف قبل التاء ليسكن ما قبل التاء كما هو الواجب ويروى
عن بعض العرب هلمين بقلب النون المزيدة قبل ضمير الفاعل ياء وقد يقال هلم لك مبينا باللام اجراء لما
لم يكن في الاصل مصدرا مجرى ما اصله مصدر من اسماء الافعال التي تبين بحرف الجر نظرا الى اصلها حين كانت

مصادر نحو هيهات لما توعدون اي بعدا وحكى الاصمعي انه يقال هلم الى كذا فتقول المخاطب لا اهلم اليه
مفتوحة الالف والهاء وكذا يقال هلم كذا فتقول المخاطب لا اهلمه بعدي يعدى بنفسه كانك قلت لا الم والهاء
مفتوحة زائدة اولا او على المذهب الاخر فلم يعتد بالهاء واللام مراعاة للفظ الخطاب بهذا الذي
ذكرنا كله بمعنى الامر ومن اسماء الافعال التي بمعنى الخبر هيهات وفي تائها الحركات الثلث وقد تبدل هاؤها
الاولى همزة مع تثليث التاء ايضا وقد ينون في هذه اللغات الست وقد تسكن التاء في الوصل اجراء
في الوصل مجراه في الوقف وقد تحذف التاء نحو هيها وايها وقد تلحق هذه الرابعة عشر كاف نحو ايهاك وقد ينون
ايضا نحو ايها وقد يقال ايهان بهمزة ونون منقوصتين وقال صاحب المغني نون مكسورة وقال بعض النحاة
انه مفتوحة الفاء مفردة واصلها هيهية كزلزلة نحو قوقاة قلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
والتاء للتانيث فالوقف عليها اذن بالهاء واما مكسورة الفاء فجمع مفتوحة التاء كسلمات والوقف عليها
بالتاء وكان القياس هيهيات كما تقول قوقيات في جمع قوقاة الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما
حذفوا الف هذا وياء الذي في المثنى والمضموم التاء يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء وهذا
كله توهم وتخمين بل لا امنع من ان يقال التاء والالف فيها زائدتان فهي مثل كوكب ولا امنع ايضا من كونها في جميع
الاحوال مفردة مع زيادة التاء فقط واصلها هيهية ونقول فتح التاء على الاكثر نظرا الى الاصل حين كان مفعولا
مطلقا وكسرت للساكنين لان اصل البناء السكون واما الضم فللتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيها كما
ما بعده كما ذكرنا وكان القياس على هذا الوجه الاخير اعني ان اصلها هيهية في الاحوال الثلث ان لا يوقف عليها
الا بالهاء لكنه يوقف عليها في الاكثر تنبيها على الحاقها بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تاءها مثل تاء قامت
وهذا الوجه اولى من الوجه الاول فالاظهر من جعل الالف والتاء زائدتين لان باب قلقال اكثر من باب سلس
وسلس ومنها شتان بمعنى افترق مع تعجب اي ما اشد الافتراق فلذا يطلب فاعلين كافترق نحو شتان
زيد وعمرو وقد تزاد بعده ما نحو شتان ما زيد وعمرو وقد يقال في غير الاكثر الافصح شتان ما بين زيد وعمرو
قال ربيعة الرقي لشتان ما بين اليزيدين في الندى يزيد سليم والاغر ابن حاتم وانكره الاصمعي وقال الشعر
المولد وذلك بناء على مذهبه وهو ان شتان شيء شتت وهو المفرق وهو خبر لما بعده وتوهم شتان احدهما
فالمعنى شتان وهي كسر النون والثاني ان المرفوع بعده لا يكون الا شيئا وما هو بمعنى الشيء ... جميعا
ولو كان بمعنى افترق لجاز وقوع الجمع فاعلا له واللفظ الفصيح فتح النون فيبطل مذهبه والظاهر لو كان خبرا لجاز تاخره عن
المبتدأ اذ لا موجب لتقدمه ولم يسمع متأخرا فكان ينبغي ان لا يكون شتان ما بينهما بناء على المذهب المشهور ايضا
وهو ان شتان بمعنى افترق لان لفظة ما بين لا يصلح ههنا ان يكون عبارة عن شيئين والمعنى افترق الحال الآن

بينهما اذ لا يقال بين زيد بن عمرو حاليان نحل وجود مثلا على معنى ان احدى الخصلتين مختصة باحديهما والاخرى
بالاخرى كما يقال في الاعيان بيني وبينك نهران مع ان يكون احد النهرين بجنب احدهما والاخر بجنب الاخر بل
لا يقال في المعنى بينهما شيء او شيئان او اشياء الا اذا كانا مشتركين في ذلك الشيء او الشيئين او الاشياء نحو
قولك بيننا قرابتان اي تشريك فلو قدرنا قوله نعمان ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالان اللتان بين
اليزيدين وهو البخل والجود لكان كل واحدة من الخصلتين مشتركا فيهما وهو ضد المقصود بل نحو شتان
ما بينهما على ان شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم فاعلين فصاعدا وما كناية عن البون او المسافة
اي بعد ما بينهما من المسافة او البون ويجوز ان يكون ما زائدة كما كان من دون بين وشتان بمعنى بعد ويكون
بين فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش في قوله يفصل بينكم مسندا اليه لكنه لم يرفع استنكارا لاخراجه عن
النصب المستمر له في الاغلب استعماله ومثله قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقولك فوق الخامس ودون السادس
وقال الزجاج هي شتان على الفتح لانه مصدر لا نظير له وروى ولتان بكسره ومنها سرعان ووشكان
مثلثة الفاء بمعنى سرع وقرب مع تعجب اي ما اقرب وما اسرع ومنها بطلان بضم الباء وفتحها اي بطؤ
ووجه فتح شتان وما بعدها ما مر في فتح هيهات ومنها اف وفيها احدى عشرة لغة اف مضمومة الهمزة
مشددة الفاء مثلثتها بتنوين ودونه واف بكسر الهمزة والفاء بلا تنوين واف كبشرى بالالف
كحبلى واف منونة وغير منونة وقد تتبع المنونة تف فيقال اف وتف وقد يرفع اف كويل ومنها اوه بفتح الهمزة
واوه بكسر الواو المشددة وكسر الهاء بلا اشباع واو بكسر الواو المشددة وحذف الهاء واوه بفتح الواو مشددة
ومخففة وسكون الهاء مع المد وجاء آوه بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر التاء وقد تقلب الهمزة في هذه
فيقال آوه كما بين في امين وليست بفعل اذ لو كانت اياها لانقلبت اللام ياء كما في حاوية من قويت
ويقال في اوه اوتاه في اوه اوتاه في اوه اوتاه وفي اوه اوتا بزيادة الالف والهاء كما في الندبة فيكون الهاء
ساكنة في الوقف ومضمومة ومكسورة في الاصل كما مر وجاء اويه تحقير له كتحقير الاسماء المبهمة نحو الاولى قال
ابو علي وهذا اجود لانها اقل تصرفا قال ويجوز ان يكون تصغيرا وه تصغير الترخيم كحويرث في حارث ومنها
الظروف وشبهها المجرور مخاطب كثيرا وبغايب شاذ قليل نحو قوله عليه السلام من استطاع منكم فعليه بالصوم الباءة
فعلى الصوم فان له وجاء فعندك ودونك ولديك بمعنى خذ والاصل عندك زيد فخذه وكذا اليك ودونك فرفع
ما بعدها على الابتداء فاقتصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف فكثر استعماله حتى صار بمعنى خذ فعمل عليه
والظروف هاهنا على الفتح لانه الحركة التي استحقها في الاصل حين كانت ظروفا كما قلنا في الصائد الصائد اسماء
افعال ولا محل لها كما للمصادر لقيامها مقام ما لا محل له ووراءك اي تاخر وامامك اي تقدم او احذر من جهة امامك

ويجوز ان يقال هما باقيان على الظرفية اذ هما لا ينصبان مفعولا كعندك ولديك فيكون التقدير استقر وراءك
وامامك وكذا مكانك اي الزم مكانك ويقال عليك زيدا اي خذه كان الاصل عليك اخذه ويقال اليك عني والاصل
ضم عنقك اليك وتنح عني فاقتصر كما ذكرنا وسمع ابو الخطاب من قيل له اليك فقال الي اي اتنحى فهو شاذ مخالف
لقياس الباب اذ قياس الظروف وشبهها ان يكون امرا فلا يقال علي ودوني قياسا عليه واما علي بمعنى
اولني فمخالف القياس من وجه آخر اذ هو امر لكن الضمير المجرور به في معنى المفعول يقال علي زيدا اي قربه والقياس
ان يكون المجرور فاعلا وسمع الاخفش على عبد الله زيدا اي قربه اياه وهو اشد ندرة والمطرد والكسائي يجوز الاغراء
لجميع ظروف المكان وحروف الجر قياسا وغيره يقتصر على السماع وهو الوجه ويجوز تاكيد الضمير المجرور والبارز في هذه
الظروف وشبهها بالجر نحو عليك نفسك باعتبار الاصل قبل صيرورتها اسماء افعال ويجوز تاكيد الضمير المرفوع
المستتر الذي عرض لها باعتبار صيرورتها اسماء افعال نحو عليكم كلكم قوله فعال بمعنى الامر من
الثلاثي قياس الى قوله نحو حضار وفعال المبني على اربعة اضرب الاول اسم فعل كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد
في الثلاثي نظرا الى كثرته فهو قال المص لو قيل نظرا على مذهبه لانها فعل الامر لا اسم فعل لم يكن بعيدا لانه جرى معنى
الفعل على صيغة واحدة جريان صيغة افعل قال المص ولكنه لم يقل احد منهم لما راوا ان فعال من صيغ الاسماء
وهذه علة ضعيفة لانها لا تمنع من الاشتراك كالاسماء والافعال في صيغة كما في فعل وفعل وفعل قال ولما راوا
من دخول الكسر فيه مع اجتناب العرب من ادخال الكسر في الافعال حتى زادوا نون الوقاية حذرا منه وهذا
علل قريبة وفتح فعال في الامر لغة اسدية قال لو كان فعلا لاتصل به الضمائر كما في فعل شابه الافعال
وقال المبرد فعال في الامر من الثلاثي مسموع فلا يقال قوام وقعاد في قم واقعد اذ ليس لاحد ان يبتدع
صيغة لم تقلها العرب وليس لنا في ابنية المبالغة اذا لم يسمع فلا نقول في شاعر شعار وهذا القول
مبني على ان فعال معدول عن افعل للمبالغة وكذا نقول الترخيم وعنه نظر كما يجيء قال الاندلسي ومنع المبرد قوي فالاولى
ان يتاول ما قال سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فلا تكرر حتى انهم بابه
منه الا عرفان قرقار اي صوت وقال قالت له ريح الصبا قرقار والثاني عرعار اي تلاعبوا بالعرعرة
وهي لعبة لهم قال يدعو وليدهم بها عرعار وقال الكشي لم يات في الرباعي فالكرخون عدل الصلاة وانما قرقار صوت
الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان كما يقال غاق غاق قال الداي انه حكاية الاصوات لا يخالف الاول
فيهما الثاني مثل غاق غاق ولو اراد الحكاية لقالوا قارقار وعارعار وعند الاخفش فعال الامر من الرباعي
قياس واعلم ان مذهب النحاة ان فعال هذه معدولة عن الامر الذي هو للمبالغة وهذه الصيغ للمبالغة في الامر
كفعال وفعول مبالغة في فاعل وكذا قالوا في نحو شتان ووشكان وسرعان انها معدولة والفتح فيها هي

التى كانت فى فعل المعدول عنه قال عبد القاهر اصل نزال انزل انزل انزل ثلثا او اكثر والثلث وما فوقها جمع
والجمع مؤنث فقيل انزلى الحقوا الفعل الياء التى هى ضمير المؤنث دليلا على التكرار المثبت كما الحقوا الالف
فى الفيا فى الجمع دليلا على تكرار المثنى واصله الف الف والمراد بالتكرار والمبالغة ثم عدلوا نزال عن انزلى فنزال
اذن مؤنث كانزلى يعنى انهم جعلوا الالف التى هى دلالة تثنية الفاعل دليل تثنية الفعل المكرر وجعلوا الياء
التى هى دليل تانيث الفاعل علامة تانيث الفعل اى كونه مكررا ثلثا او اكثر قال وهو دليل تانيث فعال الامرى
قوله ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج فى الذعر هذا كلامه والذى لدى ان كون اسماء الافعال معدولة
عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه والاصل ان كل معدول لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل
بالعدل عن الفعلية الى الاسمية ولما المبالغة فهى ثابتة فى جميع اسماء الافعال على ما بينا الا ان الوجه الذى ذكره
عبد القاهر وتانيث الفعل فى دعيت نزال لا يدل على ان اصل نزال فعل امر مكرر بل هو لتاويل نزال بلفظة
او الكلمة او الدعوة كما يجئ فى باب العلم وكذا لا يختلف فيهما المصدر والصفة من معنى المبالغة فجماد وكلاع البلغ
من الحمل والكعاء الثانى من اقسام فعال المصادر وهو على قول مصدر معرف مؤنث ولم اقم الى الان دليل
قاطع على تعريفه ولا تانيثه ومنهم ابن علام المعانى كرو بن سبحان على ما يجئ فى باب العلم وربما استدل
على تانيث اسم الفعل والمصدر بتانيث الصفة وعلم الشخص طردا فانهما مؤنثان كما يجى وهذا استدلال
عجيب وقيل فجار معرفة فى قوله انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار ولكن تعريف قرينته وهى برة و
هذا الدليل كالاول فى الغرابة اذا حمل كلمة على اخرى فى التانيث او التعريف مع عدم استعمال الجملة ومعرفة
ومؤنثا شئ بديع بل لو ثبت وصف فجار بالمؤنث المعرف نحو فجار القبيحة جاز الاستدلال به على الامرين
التانيث والتعريف على ان السيرافى جوز كون برة بمعنى البارة فكذا يكون فجار بمعنى الفاجرة كانه قال احتملت
البرة واحتملت الخصلة الفاجرة فهما صفتان غالبتان صارتا بالغلبة علمين كما يجئ فى القسم الثالث ولو
سلمنا فاسد الدليل على تعريف كل ما هو من هذا القسم على ان قولهم فى الظباء اذا وردت فلا عتاب واذا
لم يرد فلا باب اى لا اب اى لا نزاع اليه وقول المتلمس جماد لها ولا اقول لها طوال الدهر ما ذكرت حماد اى
قولى لها جمود او لا اقول لها حمادا قول العرب لا مساس اى مس ظاهره طاس فى الكسر ومن كان يدهم
ان جميع اوزان فعال امرا وصفا او مصدرا او علما مؤنث فاذا سمى بها مذكر وجب عدم انصرافها كالعناق
ويجوز عند النحاة وجعلها منصرفة كصناع وهذا منهم دليل على ترددهم فى كونها مؤنثا والثالث الصفة المؤنثة
ولم يجئ فى المذكر جميعها يستعمل من دون الموصوف وهى بعد بعد ذلك على ضربين اما لازمة للنداء سماعا
نحو لكاع اى يا لكعاء ويا فساق ويا خباث اى يا فاسقة ويا خبيثة ويا وجاب ويا فار وكذا يا حصاف

ويا صاق كلاهما بمعنى المرأة ويا خراق من الخرق وهو الذرق ولا يجئ هذه اللازمة للنداء علما للجنس اى
لا يكون بسبب الغلبة فى موصوف بحيث يصير علما كالصعق فى الاعلام واما غير لازمة النداء وهى على ضربين
احدهما ما صار بالغلبة علما جنسيا كما فى اسامة وهو الاكثر وذلك نحو خلاف وحياد للمنية كانت فى الاصل صفة
عامة لكل ما حلق ويحمل اى يحذب ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا وكذا حمار وبراح الشمس من الجمود وهو
الشئ والبراح وهو الزوال وكلاح واتام وجداع للسنة ولسباط للحمى لانبساطها فى البدن من الشر البسيط
ومثله كشاف الكراد للخرزة التى يؤخذ بها المرأة زوجها سميت كرار لانه تكرر الزوج اى ترده بزعمهم ياكرار كريه
وقد برأن اقبل فهزيه وفشاش وحياد وهمام الداهية لانها نعش اى تخرج ريح الكبر وحياد اى يميل سميت بها
ضبع لانه وبضم اى تشد ويقال فشاش فشيه من استه الحقينا اى اخرجى ريح الكبر منه اى من استه فيه ويقال
حيدى حياد اى ارجعى يا راجعة ويقال همى همام اى اشتدى يا شديدة اى زيدى فى الشدة او ابقى على شدتك
كالقاويلين فى قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم ويقولون عند طلب من يكرهون طلعت حرادجزم اى
داخلية الجمرة اى المائعة وفتاع للفائرة ويقولون فيحى فياح اى اتسعى يا متسعة على تاويل هى همام كوبته وقاع وهو
علم كبته على الحارس واتصابها على المصدر من كوبته اى كسه واقمر لازمه ويقال طمار للمكان المرتفع كانها
طامرة اى واثبة ويقال للضبع قثام وجعار وقثاع من القثم وهو الجمع ومن الجعر ومن الفثع وهو تفريج ما بين
الرجلين فهذه وامثالها اعلام الجنس بدليل وصفها بالمعرفة نحو حياد الطالقة ولم يكن معارف لم يجز حذف
حرف النداء معها نحو فشاش خشيه وجعار صريه وحيدى حياد كما مر فى باب النداء والضرب الثانى من غير لازمة
النداء ما بقى وصفيتها نحو قطاط اى قاطبة كافية قال اطلت واطنبت حتى اذا ما قلت ساتهم كانت
قطاط وسنسه مكوه لزام اى لازمة ولا بل فلانا عندي بلال اى بالة اى لا يصيبه عندي شئ
ولا انصلى منى صلة قال الخليل فعدوا فى التصغير اراد اى جسدت متفرقة فهو حال والرابع الاعلام الشخصية
وجميع الفاظها مؤنثة وان كان المسمى بها مذكرا ايضا واما قوله قد كنت احيكم اسوة حنينه فاذا يضاف بعض
فيه الحم فتذكر الضمير الراجع الى المضاف قلتا وبله بالوضع ويروى بتيض فيها ومضاف مسئول من منازل بنى
تميم وحضاف فحل وفى المثل اجرء من خاصى خصاصى وذكر انه طلبه بعض الملوك من صاحب الفحل فنو وحضا
وحذام وقطام ورقاش وغلاب وسجاح للسوء معينه وسكاف بركة وكبا فقطاف الكلبين ومناع وقلاع لهعن ويار وشراف لارضين وعرار البقرة وظفار للمدينة وجميع المصادر والصفات مبنية
اتفاقا وقد اختلف فى علة بنائها قال المبرد فيه ثلث اسباب التانيث والعدل والعلمية قال البس
لسلب الاسم بعض التمكن فيستحق بالثلثة زيادة السلب وليس بعد منع الصرف الا البناء وفى قوله

نظر وذلك لانه ليس لنا دليل على عدلها ولا على علمية المصادر ولا على علمية جميع الاوصاف بل قام على
علمية بعضها كما يجيء ولو ثبت التأنيث في المصادر لم يؤثر بدون العلمية ولو سلمنا اجتماع التأنيث
فهو منقوض باذربيجان ونحو عمر اذا سمي به مؤنث فانه اذن معرب اتفاقا مع اجتماع التأنيث والعدل
والعلمية فيه فقل بنيت لتضمن تاء التأنيث وبعد تسليم تقدير تاء التأنيث في المصادر فهو منقوض
بنحو هند ودار ونار وما لا يخفى وقال المص لمشابهته نزال وبه فوزن عليه نحو سحاب كهام وحضار
من المرئيات نظر الى الوزن والعدل فانا ادعى العدل المحقق فما الدليل عليه فثبوت الفجور وفاسقة
لا يدل على كون فجار وفساق معدولين عنها اذ من الجائز ترادف لفظين في معنى لا يكون احدهما
معدولا من الآخر وان ادعى العدل المقدر اضطرارا لوجودها مستند الى ذلك كما ذكر في منع صرف
عمر وهو الظاهر من كلامه فما الدليل على كون نزال الذي هو الاصل معدولا وقد قلنا ما عليه وان قدر
العدل في الاصل ايضا فهو تكلف الى ان يقال بنى قسم المصادر والصفات لمشابهتها لفعال الامر
وبنيت الاعلام بخلاف نحو بنات وكلام ومضاء فانه لا انبناء لعدمه فيها واما الاعلام الجنسية فكان حقها
الاعراب لان الكلمة المبنية اذا سمي بها غير ذلك اللفظ وجب اعرابها كما يسمى بابن شخص
على ما يجيء في الاعلام لكنها بنيت لان الاعلام الجنسية اعلام لفظية على ما يجيء في باب العلم فمعنى
الوصف باق في جميعها واما الاعلام الشخصية كقطام فبنو تميم جروا فيها على القياس باعرابهم لها غير
منصرفة واما الاعراب فيمن بها عن معنى الوصف واما عدم انصرافها فلما فيها العلمية والتأنيث وبناء اهل
الحجاز لها مخالف للقياس اذ لا معنى للوصف فيها حتى يبقى البناء الذي يكون لها في حال الوصف لكنهم رأوا انه لا
تضاد بين الوصف والعلمية من حيث المعنى كما مر في باب ما لا ينصرف فبنوها بناء الاوصاف وان كانت
مرتجلة غير منقولة عن الاوصاف اجراء لها مجرى العلم المنقول عن الوصف لانه اكثر من غيره او يقول اجروا
الاعلام الشخصية مجرى الاعلام الجنسية في البناء وقال المص هي معربة غير منصرفة عند بني تميم لاجتماع العدل
والعلمية في فساق وفجار ونحوهما من الاعلام الجنسية مع اتفاقهم على بنائها وفي ادعاء العدل في الاقسام الاربعة الا
نظر كما مضى هذا هو المذهب الاقل من بني تميم واما مذهب الاكثر منهم وفصحائهم فانهم يمنعون صرف الاعلام
الشخصية الا ما كان آخره راء كحضار فانهم يبنونه وذلك لان تقديري الاعراب والبناء في جميع الشخصية
مستقيمان لكن قد يترجح احد التقديرين لغرض وعرض تخصيص البناء هذا الراء قصد الامالة اذ هي امر
مستحسن والمصحح للامالة ههنا كسرة الراء وهي لا تحصل الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب ومنع الصرف
لم يكسر واما هي كسرة دائما فاذا كان كذا بقدر علة البناء للغرض المذكور اولى من تقدير علة منع الصرف وان كان

مستقيما لمنع واما القليل من بني تميم فقد جروا على قياس منع الصرف في الجميع دون قياس البناء قال المص
في الشرح الاجزاء العلم الشخصي انه مبني عند اهل الحجاز عدلا تقديريا ليحصل المشابهة لباب نزال الوجهين
العدل والوزن اذ لو اكتفي بالوزن لوجب بناء سلام وكلام قال وانما كان العدل تقديريا اذ ليس لنا فاطمة
وحاذمة عدل عنهما قطام وحذام كما ليس عامر المعدول عنه عمر قال وعند فصحاء بني تميم في نحو حضار العدل
التقديري والوزن وفي نحو قطام التأنيث والعلمية لا غير فيضطر من منع الصرف الى العدل اذ الكفاية
حاصلة بالتأنيث والعلمية قال نقدر فيه ايضا العدل لانه من باب حضار فيضطر فيه تقدير العدل اي من باب
العلم الشخصي ويطرد تقدير العدل في جميع افراد العلم الشخصي لما ... فانظر في بعض ما في هذا الكلام هنا وقد مر
الكلام على تقدير العدل قوله ـــــ الاصوات كل لفظ حكي به صوت الى قوله اعلم ان الالفاظ التي

الاصوات

تسميها النحاة اصواتا على ثلاثة اقسام احدها حكاية صوت صادر اما من الحيوانات العجم كغاق او من الجمادات
كطق فشرط الحكاية ان يكون مثل المحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة متحركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك
اذ الحيوانات والجمادات لا يحسن الافصاح بالحروف افصاح الانسان لكنهم لما احتاجوا الى ايراد اصواتها
التي هي شبه المركب من الحروف في اثناء كلامهم اعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانه لا يتميز عليهم
او يتعذر مثل تلك الاجناس الصادرة منها كما انها لا يحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانسان الا في النادر
كما في السعلاة فاخرجوها على ادنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين فصار الواقع في الكلام كالحكاية من تلك الاصوات
وثانيها اصوات خارجة عن فم الانسان غير موضوعة وضعا بل دالة طبعا على معنى في انفسهم كاف وتف فان
النكرة التي يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ اف اذا اطلع على شيء منكر ويهدد منه صوتا شبيها بتف
وكذا كان للمتوجع او المتعجب يعني وشبهها اصوات مقاصدة منهم طبعا كاخ لذي السعال الا انهم ضمنوا
كلامهم لاحتياجهم اليها فنسقوها نسق الكلام وحركوها بحركة وجعلوها لغات مختلفة كما مر في لغات اف
واوه وثالثها اصوات يصوت بها للبهائم عند طلب شيء منها اما المجيء كالفاظ الدعاء نحو جوق وقوس
ونحوهما واما الذهاب كهلا وهج وهجا ونحوها واما امر آخر كسا للشرب وهيج للتسكين وهذه الالفاظ
ليست مما يخاطب بها هذه الحيوانات العجم حتى يقال انها اوامر او نواه كما ذهب اليه بعضهم لانها لا تصلح
لكونها مخاطبة لعدم فهمها الكلام كما قال تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء بل كان اصلها ان
الشخص يقصد انقياد بعض الحيوانات لشيء من الافعال فيصوت لها بما يصوت غير مركب من الحروف كالصفير
الكرامة عند ايرادها او لما يصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحته بحسب مقارنا لذلك التصويت
على ذلك الامر لما نجربه وتاديب واما ما يناسب والطعام وكان الحيوان غير المراد منه اما ذهب من الطرب

او تعجب في ذلك البرهة من تكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب او الزجر الى ان يكتفي الطالب بذلك الصوت
عن الضرب او الزجر لانه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما تصحبه من الضرب او ضده فيمتثل عقيب
الصوت عادة ودربة فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهي لذلك الحيوانات وانما
وضعوا لمثل هذا الغرض صوتا مركبا من الحروف ولم يقنعوا بساذج الصوت لان الصوت من حيث هو هو
مشتبه الافراد وتمايزها بالتقطيع والاعتماد اما على المخارج سهل فلما كان الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة
ارادوا اختلاف العوامل الدالة عليها فركبوها من الحروف وما ذكرنا من الترتيب بين من كيفية تعليم الحيوانات
كالدب والقردة والكلب وغيرها بعض الحيل وانا لا ارى منعا من ارتكاب صيرورة هذه الاصوات المقارنة
في الاصل للضرب او الزجر لما استغنى بها الطالب عن الضرب اسماء افعال كما ذهب بعضهم فيكون اوامر ونواهي لان
الله تعالى جعل للعجماوات في فهم المطلوب من هذه الاصوات منزلة العقلاء فلا بأس بان تخاطب وتكلم بما تفهم كالعقلاء
ثم نقول انما سمي هذه الاقسام الثلثة اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا صوتا لان هذه في الاصل اصوات
ساذجة كحكاية اصوات العجماوات والجمادات او اصوات متقطعة معتمدة على المخارج لكنها غير موضوعة
لمعان كالالفاظ الطبيعية وكما يصوت به الحيوانات وهذه الاقسام الثلث ليست في الاصل كلمات
اذ ليست بموضوعة فسميت باسم الصوت فقيل اصوات ثم جعلت الثلث بعد هذا الاصل لاحتياجهم الى استعمالها
في اثناء الكلام كالكلمات فعاملوها معاملتها فالحقوها باشرف الكلمات اي بالاسماء فيكون ادخل
على بعضها في ظاهر اقسام الكلمات حرف تعريف الاسماء وادخلوا التنوين الذي هو من اخص علامات
الاسماء في بعضها وذلك اذا قصدوا لفظ الصوت المفاه كقوله باسم الماء وقوله كما دعت بالحقوق في
كقوله امرته بالضرب اي بهذا اللفظ وجعل بعضها بمعاني المصادر نحو اما ان يعربها اعراب المصدر نحو اها
او لا يحرك لها فهذه الاصوات بين الكلمات كالناس من النسناس صورتها وماهيتها اذ ليست موضوعة
في الاصل لمعنى كالكلمات فاستوى فيها فضله تنوين الالحاق وتنوين المقابلة كما قيل في تنوين مسلمات
فليس ما قاله بعضهم من ان تنوين غاق للتنكير بشيء اذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه ولا منع ان نقول في نحو صه
وايه مثل هذا لما تقدم من اسماء الافعال انه كان صوتا في الاصل ويستريح اذن مما تكلفناه هناك لتوجيه
التنوين على ما سبق من التوجيه ولما بني اسماء الاصوات لما ذكرنا من انها ليست في الاصل كلمات قصد
استعمالها في الكلام فلم يكن في الاصل منظورا فيها الى التركيب الذي هو مقتضى الاعراب واذا وقعت مركبة
جاز ان يعرب اعتبارا بالتركيب العارض وهذا اذا جعلتها بمعنى المصادر كما هنا وافقا واذا قصدت
الفاظها لا معانيها قال ابن عباس ترد بحيهل وعاج وايا نئ الهاع والمهل حين صوتها وقال تداعين

باسم الشيب في متثلم جوانبها من بصره وسلام وقال كما ذعرت بالحرف الظباء الصواديا وقول الحرتة
يهيد وهذا كما تقول في الكلمات المبنية اذا قصدت الفاظها ان لو وان ليتا عناء وفعل الله بابن وبان عنى
ما يجيء في الاعلام ان شاء الله والاعراب مع اللام اكثر من البناء نحو من العاج والجيهل بالطير وباسم السبب
لكونها علامة الاسم التي اصلها الاعراب هذا كما يحكى عن بعض البغداديين كل الابن وكل الابن معربا ومبنيا
مع اللام ومثله ما يحكى ان الخليل قال لابي الدقيش هل لك في ثريدة دعنه كان ودكها عيون الضياون
فقال له اشد الهل معربا والالف واللام لا يوجب الاعراب بدليل الآن والذي والخمسة عشر ولما اذا دخلت
التنوين في هذه الاسماء فان قصدت بها الفاظها كقوله يحيهل وعاج فاعرابها واجبة لانها اذن تنوين
التمكن وان ادخلتها من غير هذا القصد كما في غاق وصه فهي مبنية لانها تنوين الالحاق والمقابلة لا تنوين
التمكن كما مر هنا هو الكلام عليها اجمالا واما التفصيل فنقول من الاصوات التي هي حكاية عن اصوات الانسان
او العجماوات او الجمادات طيخ وهو حكاية صوت الضاحك وعيط حكاية صوت السكران اذا تصايحوا في اللعب
وغاق بكسر القاف وقد ينون وهو صوت الغراب وهيت حكاية صوت مشافر الابل عند الشرب ومنها
ماء بميم مماله وهمزة مكسورة بعد الالف وقيل هو همزة ساكنة وميم مفتوحة صوت الظبية اذا دعيت ولدها
وطاق بكسر وطق كلاهما حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب حكاية وقع السيف على الضريبة والاصوات
التي يصوت بها البهائم هلا الزجر للخيل اي توسعي وتنحي وفيه يجوبه الناقة اذا اسرعت وعدس لزجر البغل
وقد يسمى به بغل وفي قوله عدس ما لعباد عليك امارة يجوز هذا على ظلمتين زجر وليس باسم البغل والاسم يسكن
آخره الا ان يقال اجري الوصل مجرى الوقف وهيد زجر للابل بكسر الهاء وفتحها وكذا الدال بلا تنوين وفيه
اربع لغات وهاد بفتح الدال بمعناه وقد اعربها الشاعر لما قصد اللفظ فقال حتى استقامت له الآفاق
طائعة فما يقال له هيد ولا هاد اي لا يمنع من شيء ولا يزجر عنه ويقال اتاهم فما قالوا له هيد ما لك اي لم يسئلوه عن حاله
وسع وجه لزجرها وقيل يقال لسبع ايضا وجه بتثليث الباء بتنوين ودونه زجر للابل ايضا وكذا حاي وعاي
بياء مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وقد يقصران يقال اذا بنيت الفعل منهما حاحيت وعاعيت بابدال
الالف ياء وحاحى وعاعى كما تقول لاليت لمن اكثر من قول لا لا وحي وجوب بفتح الباء دعاء لها الى الشرب
وحل زجر للناقة وكذا هيج بفتح الهاء وكسر الجيم او سكونها وكذا عاج بكسر الجيم منونا وغير منون وجب لسكون
الياء وكسرها منونة زجر للجمل وكذا حاءة مكسورة الهاء منونا وغير منون وهدع بتسكين لصغار الابل
اذا نفرت وده بكسر الهاء وقد يسكن دعاء للربع وبخ بفتح النون وتشديد الخاء للمفتوحة او المكسورة وقد
يخفف مسكنة صوت عند اناخة البعير وكذا اهيخ بكسر اولهما ويقال في الجاس بالكسر والسكون ويقال الزجر

الغم اس بكسر الهمزة ساكنة السين وكذا هس وقيل بضم الهاء وفتح السين المشدده وكذا هج بفتح الهاء
وسكون الجيم ويقال اليضم فى تسكين الاسد والذئب والكلب وغيرها وقد يكسر الجيم منونا وكذا هيجا و فع
وفاع لزجر الغنم الضوبس دعاء لها بضم الباء وسكون السين وقيل السين منقوطة مشدده وفى بكسر
التاء وقيل بفتحها وسكون الهمزة دعا التيس عند السفاد وحج وعد وعير بكسر العين والراء وروى فتح
العين زجر للضان وتسا وبسوء للحمار للورد وعوه دعاء للجحش وهي دعاء للفرس ودج صاح بالدجاج
وقوس زجر للكلب بسكون السين وقش دعاء له ووده بفتح الدال وسكون الهاء او تشديدها ساكنة زجر
مطلقا بمعنى اضرب واصله فارسى وقد جعلت بمعنى المصدر فرفع اصلها فى البناء فى قولهم الاده فلاده
اى لا تكن ضرب الان فلا تكون ضرب بعد هذا ومن الاصوات الدالة على احوال نفس المتكلم وى ومذهب
غيره ان ويل وويس وويح وفيه كلمات براسها بمعنى الهلاك وانها مصادر لا افعال لها واما ويلمه بكسر اللام
وضمها فيجئ فى التصريف فى تخفيف الهمزة ان شاء الله واما ويكان نحو ويكان الله فهى عند الخليل وسيبويه
وى التى للتعجب ركبت مع كان مستقبلة كما فى الاية او مخففة كما فى قوله ويكان من يكن له نسب يحبب
ومن يفتقر يعيش عيش ضر وفى هذا القول نوع تعسف فى المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر فى نحو قوله تعالى
ويكان الله يبسط الرزق وى كانه لا يفلح الكافرون وفى قوله ويكان من لم يكن انسب وقال الفراء وى كلمة
تعجب الحق بها كاف الخطاب كقوله فلا لهواس ويك عنترة اقدم اى ويلك وعجبا منك وضم اليها ان ومعنى ويكانه
لا يفلح الكافرون الم انه كان المخاطب كان يرى انهم يفلحون فقال له عجبا لست له تتعجب منه فقال انه لا يفلح
الكافرون فحذفت حرف الجر مع ان وان كان فيها القياس واستدل على ذلك بانه بمعنى الم تر بان اعرابيه سالت زوجها
ابن ابنك فقال ويكانه وراء البيت اى الم ترى انه وراء البيت ثم للصادر معنى ويكان الم ترام يجز كاف الخطاب
للمؤنث او المثنى والمجموع بل لزمت حالة واحدة وهذا الذي قال الفراء اقرب من جهة المعنى ومن هذا النوع
ان واوه وقد ذكرناهما فى اسماء الافعال ومنه حس بفتح الحاء وكسر السين يقولها الانسان اذا اصابه غم
ما يمضه ويوجعه كالجمرة والحرة ومنه بخ وهى كلمة يقال عند الاعجاب والرضى بالشئ والتكرر اليها المغ فيقال
بخ بخ فان وصلت خففت ونونت مكسور الخاء وربما شدد منونا مكسورا قال الشاعر وقد جمعها روافده
اكرم الزاد فات بخ لمحصوا اذا بين باللام فهو مستعمل استعمال المصادر بما مضى وحكى ابن سكيت برير
بمعنى بخ ومنها بكسر الهمزة وفتحها والفاء مشددة مكسوره وكذا اخ لكن مكسورة وقد جعله الشاعر فى قوله
وصار وصل الغانيات اخا ويروى كخا كالمصدر فاعربه وهو مصدر بمعنى المفعول اى مكروها ومنه
مض بكسر الميم والضاد على المشهور ونقل فى صاده الفتح وهو اسم لصوت يخرج عند المطلق بالسفين اى التصويت

احدهما عن الاخرى عند رد المحتاج وليس الرد بمثله رد ايئاس بالكلية بل فيه الطماع من حيث العادة ومن
ثمة قيل انه فى معنى وسمى الصوت بل اطماعه ولما لم يمكن بهذا الصوت الخارج عند النطق بما يمكن ان يركب من
شكله وشبهه صيغة كلمة وهى مع وسمى الصوت به صارت مضا كالحكاية عن ذلك الصوت فبنى سائر
الحكايات عن الاصوات

بحث المركبات

قوله المركبات كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة لا يطلب فى الحد
العموم فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب فيه بيان ماهية الشئ ولم يكن قوله اسم ايضا محتاجا اليه كما فى سائر الحدود المتقدمة
لانه فى قسم الاسماء ولعله ذكره لبيان الوحدة اى حاصل من تركيب كلمتين وليس من هذا الوجه ايضا محتاجا اليه
لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة فى ابواب النحو كلمات مفردة وقوله من كلمتين اى حاصل من
تاليفهما وانما قال كلمتين ليدخل فيه المركب من اسمين ومن فعلين ومن حرفين ومن اسم وفعل او حرف ومن فعل وحرف
قوله ليس بينهما نسبة اى ليس قبل العلمية بينهما نسبة قال انما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجملة المسمى
بها لان جزئيهما نسبة قبل العلمية وليسا بمبنيين بعد التسمية بهما وكلامنا فى المركبات المبنية اما المضاف اليه
فظاهر عدم بنائهما بالتركيب اما الجملة فلا يوصف قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبناء لانهما من عوارض الكلم لا الكلام
واما بعد العلمية فهى محكية اللفظ على ما يجئ فلا يطلق عليها انها معربة فى الظاهر او مبنية لاستعمال العرب فيها الاعراب بالحركة التى
كانت عليها اعرابية او بالسكون الذى كان كذلك وقد خرج عن هذا الحد بعض الحدود ولان المركب المقدر فيه حرف
عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت بينهما نسبة ما وهى نسبة عطف وغيره ولا يدخل فى هذا الحد الا ما تركب بالعلمية
او كان مركبا قبلها فالاول على ضربين اما ان يكون فى الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء اولا فان كان فالاولى
والاشهر ابقاء الجزء الثانى على بنائه مراعاة الاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا لكن على قلة اضافة
صدر المركب الى الاخير تشبيها لها بالمضاف والمضاف اليه الصرف والمنع كما يجئ ولا يستنكر اضافة الفعل والحرف
ولا الاضافة اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة اليهما هذا هو القياس على ما قيل وان يسمع
فى نحو سيبويه الاضافة اما الجزء الاول فواجب البناء ان لم يضف الى الثانى لكونه محتاجا الى الثانى فيشابه الحرف
فبنى على الفتح ان كان معربا فى الاصل او مبنيا على الفتح ويجوز حكاية حركات المبنى وسكونه وهذا النوع تسعة
اقسام لان الثانى اما اسم والاول اسم نحو سيبويه او فعل نحو حاويه او حرف نحو من وه ولما فعل خال من الضمير
والاول اسم نحو انا ضرب او فعل نحو ضرب او حرف نحو من ضرب ولما حرف والاول باسم نحو اين من او فعل
نحو ضرب من او حرف نحو من من وان لم يكن فى الاخير قبل التركيب سبب البناء كمعديكرب وبعلبك فالاولى
بناء الجزء الاول لما ذكرنا وهو احتياجه الى الثانى وجعل الثانى غير منصرف وقد بنى الثانى ايضا تشبيها بما تضمن
الحرف نحو خمسة عشر لكونهما اسمين كانا اسما عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه كذلك

ويقد يضاف كثيرا هذا المركب الى غيره فيتأثر الصدر بالعوامل ما لم تقل كمعديكرب فان حرف العلة يبقى في
الاحوال ساكنا وللعجز بالمنفرد من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف في المضاف اليه وان كان قبل التركيب
منصرفا اعتدادا بالتركيب الصوري كما اعتد به في اسكان ياء معديكرب وهو ضعيف مبني على وجه ضعيف
اعني على الاضافة اما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتد به في منع الصرف واما الاضافة فلانها
ليست حقيقية بل شبيه بالمضاف تشبيها لفظيا من حيث هما كلمتان احدهما عقيب الاخرى ولو كان
مضافا حقيقة لانتصب ياء نحو معديكرب في النصب والثاني اي الذي كان مركبا قبل العلمية على ضربين
وذلك انه اما ان يكون الجزء الثاني قبل العلمية مستحق الاعراب معين لفظا وتقديرا اولا فان كان وجب
ابقاؤه على ضربين وذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب معين ان كان
له قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا ومن الاعراب العام ان كان له ذلك قبل
العلمية كما في المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو ضارب زيدا وحسن وجهه
ومضروب غلامه كل ذلك لامر اما بخصوص الاعراب او عمومه وان لزم منه دوران الاعراب على آخر الجزء
الاول الذي هو كبعض الكلمة وكذا تركب الجزء الاول على البناء وان كان في الاصل مبنيا كما في الفعلية اذا
كان الفعل مبنيا وكما في سيضرب وسوف يضرب وانما يضرب كذا في نحو ازيد وهل زيد ولزيد اذا سمي
بعد هذه الاحرف مبتدءة في اللفظ قال سيبويه المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع وجب
الحكاية اذ العاطف كالعامل وكذا كل اسم معمول للحرف نحو ان زيدا وما زيد ومن زيد الا ان في الجر فيه
تفصيل وذلك انه لا يخلو ان يكون احاديا او لا فان كان فعند سيبويه والخليل فيه الحكاية لا غير اذ لا يجوز جعله
كالمضاف كما في الثنائي والثلاثي وقال الزجاج يجوز جعله كالمضاف بان يزيد عليه حرفين من جنس
حركته مدغما احدهما في الاخرى ويعرب اعراب المضاف كما يزيدهما اذا سميت به وهو مفرد كما يجيء في
باب العلم هذا قوله والاولى ان يزيد حرفا لان الحرفين انما زيدتا عليه في حال الافراد لئلا يسقط حرف
اللين للساكنين فيبقى المعرب على حرف ومع الاضافة لا تنوين حتى يلتقي ساكنان وان كان على حرفين
فعند الخليل وهو ظاهر مذهب سيبويه انه يجب اعراب الاول اعراب المضاف وان كان ثانيهما
حرف مد زدت عليه حرفا من جنسه كما تقول في المسمى بفي زيد في زيد مشددة الياء كما تزيده في
الافراد على ما يجيء في باب العلم والاولى ترك الزيادة لانك امن من بقاء المعرب على حرف بسبب المضاف
واجاز الزجاج الحكاية في الثنائي ايضا وكذا الخلاف في الثلاثي حكاية واعرابا نحو منذ شهر وان لم يكن الاول
حرف جر فالحكاية كما ذكرنا لا غير اتفاقا نحو ازيد ولزيد وانما اختص حرف الجر بذلك لكون المجرور بعض

بعد التسمية في صورة المضاف اليه والمضاف لا يكون محكيا كما لا يكون المفرد محكيا كذا قال سيبويه هذا وقد
جاء صور الجمل المسمى بها مضاف الى العجز اذا لم يكن الصدر ضميرا تشبيها بالمضاف والمضاف كما مر والاولى
ان يجوز ايضا اضافة الضمير طرحه عن مساه لو ثبتت اضافة الفعل او الحرف بعد التركيب كما مر وكذا يبقى
الجزء الثاني على حاله اذا كان قبل مستحقا لاعراب معين لكنه كان مع ذلك مبنيا على حركة مشابهة
للاعراب كما في يا زيد ولا رجل فيحكى الجزء الآن على ما كان عليه قبل التسمية اجرا للحركة البنائية مجرى ما
شابهت من الاعرابية وان لم يكن الثاني قبل مستحقا لخصوص اعراب فلا يخلو من ان يكون له قبل العلمية
مطلق اعراب مع التركيب اولا فان كان فهو التابع الجائز مع متبوعاته الا غير يبقى التابع مع المتبوع على
ما كانا عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليهما كما قلنا في المضاف والاسم العامل عمل الفعل ويراعى
الاصل في الصرف وتركه ايضا فتصرف عاقلة لبيبة مسمى به رجل وامرءة لان المسمى به ليس واحدا من
الاسمين بل هو المجموع وليس للمجموع سماه مؤنثا فان سميت بعاقلة وحدها فالاكثر ترك الصرف لان اللفظ
مؤنث ويجوز صرفها على الحكاية اجراء لها مجرى الصفة وكانك سميت بامرءة عاقلة واذا سميت بطلحة وزيد
لم يصرف الاول اذ هو غير منصرف قبل التسمية وكان القياس ان يحكى المعطوف عطف النسق مع وجود
المتبوع لما حكى بلا متبوع لان العاطف كالعامل على ما مر الا انه لما لم يكن في المتبوع قبل الوصول الى التابع
مقتضي اعراب خاص اعرب بوجوه الاعراب وتبعه المعطوف ولم يبق الاول الثاني لئلا يصير المتبوع تابعا ويجوز
في التوابع مع متبوعاتها اجراءها مجرى نحو معديكرب في وجهي التركيب والاضافة الا عطف النسق فان حرف
العطف مانع منهما فان حذف حرف العطف قبل العلمية فبناؤهما اولى بعدها بقيام موجبه في كليهما اما
في الاول فالاحتياج الى الثاني واما في الثاني فتضمن الحرف ونحوه كما في خمسة عشر ويجوز اعراب الثاني اعراب
غير المنصرف مع التركيب ويجوز فيه اضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني وتركه وكذا كل ما تضمن الثاني
فيه حرفا وان لم يكن عاطفا نحو بيت بيت يجوز فيه الاوجه الثلثة بعد العلمية وانما جاز اعراب الثاني مع كونه
متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك المعنى امحى بالعلمية وان لم يكن للجزء الثاني قبل العلمية لا مطلق اعراب و
لا معينه فالحكاية لا غير نحو المسمى بما قام وقد قام وكلما واذما واما وكان ولعل ونحوها وهذا تمام
فيما سمي به من المركب قوله وان تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر الى قوله فالافصح اعلم ان خمسة
عشر ونحوه حذفت الواو وقصد المزج الاسمين وتركيبهما واخرج هذا المعطوف والمعطوف عليه
دون نحو قولك لا اب وابنا لان الاسمين معا ههنا عدد واحد كعشرة وكانه بخلاف نحو لا اب وابنا لي عام
حوا السمع هذا العقد بخلاف سائر العقود نحو عشرون واخواته ومائة والف وعرب هذا المركب من جهة

الآحاد التي الفاظها مفردة وبني الاول لكونه محتاجا الى الثاني فشابه الحرف وبني الثاني لتضمن الحرف العاطف
ومبنيا على الحركة للدلالة على عروض البناء وان لها في الاعراب اصلا وعلى الفتح لخفته بعض الثقل الحاصل
بالتركيب واجاز بعض الكوفيين اضافة النيف الى العشرة فيبنيها المضاف والمضاف اليه حقيقة كما مر في العلم
المركب وانشد كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته وبني حادي عشر الى تاسع عشر بناء خمسة
عشر وذلك لان اصل خامس عشر خامس وعشرة كما تقول الخامس والعشرون والحادي والخمسون جرت عادتهم بالغاء
الجزء الثاني مما فوق العشرة مركبا كان او معطوفا في المفرد من المتعدد كما كان في العدد اثنا عشر وعشرون فان قلت ما
معنى العطف في العدد خاصة في المفرد من المتعدد وذلك لان معنى ثلاثة وعشرون رجلا ثلاثة رجال وعشرون
رجلا وكذا في نحو ثلاثة عشر رجلا اي ثلاثة رجال وعشرة رجال وليس معنى ثالث عشر واحد من الثلاثة وعشرة
ولا معنى الثالث والعشرون الواحد من الثلاثة والعشرة والواحد من الثلاثة والعشرين فما معنى العطف
قلت كان القياس ان يبنى من مجموع جزئي المركب نحو ثلاثة عشر اسم فاعل وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف عليه
في نحو ثلاثة وثلاثين اذ لو بنيت من كل واحد من الجزئين وكل اسم فاعل من العدد يدل على مفرد من المتعدد لكانا
اسمي فاعلين دالين على مفردين وهو ضد المقصود فتبين ان عشرين في قولك الثالث والعشرون بل هو باق على
معنى العدد كما كان في ثلاثة وعشرين ولو كان بمعنى المفرد لقلت في ثلاثة عشر ثالث عاشر اي المفرد من العشرة
عاشر وليس كالعشرين ولفظ المفرد من المتعدد هنا في صورة واحدة فتقول اذا اردت بناء اسم فاعل واحد
من مجموع لفظي ثلاثة وعشرين او ثلاثة عشر كما بني من الفاظ الآحاد التي تحت العشرة ولم يمكن بناء اسم فاعل منهما
مع بقاء حروفهما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي فيه الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلاثة ومع حذف
بعض حروف كل واحد منهما وابقاء الآخر بحاله مثلا في ثلاثة عشر او ثنا ليس كان يلتبس فاضطروا الى ان
يوقعوا صورة اسم الفاعل التي حقها ان يبنى من مجموعهما على احدهما لفظا ويكون المعنى من المجموع لان المعنى
احد من مجموع العددين فاوقع تلك الصورة على اول الاسمين دون الثاني ليوفر معناه ولا ايهام ان المراد المفرد
من المتعدد لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق
وذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد لاستحالتها كما
بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا ويستوي مما قلنا العطف بحرف ظاهر كما في الثالث
والعشرون او بحرف مقدر كما في ثالث عشر فاصل قولك جاءني ثالث عشر جاءني واحد من ثلاثة عشر معطوف
على ثلاثة لا على واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلاثة ثم عطفوا عشر على ظاهر هذا القائم مقام
المجموع لما اضطروا اليه فان قيل لو كان معنى ثالث عشر واحد من ثلاثة عشر لجاز ان يضاف الى ثلاثة عشر فيقال

ثالث عشر ثلاثة عشر اذ يكون المعنى واحد من ثلاثة عشر ثلاثة عشر قلت هذا كما يضاف ثالث الى ما معناه واحد
من ثلاثة فيضاف ثالث ثلاثة فانما اضيف في الموضعين لاحتمال ان يراد بثالث عشر لو لم يضف الى اصله
ثالث عشر عشرين او خمسين او مائة او فوقها لان اسم الفاعل من العدد اذا كان بمعنى واحد يضاف الى العدد
المشتق هو منه والى ما فوقه كما تقول الحسن ثالث اثني عشر كما يجيء في باب العدد واذا عرفت نحو ثالث
عشر ثلاثة عشر باللام فلا خلاف في بقائه على بنائه لبقاء علة البناء مع اللام الف واما اذا اضيف كثلاثة عشرك
مثلا ففي اعرابه خلاف كما يجيء في باب العدد فان قيل فلم لم يطرا الاعراب مع اللام المرجحة لجانب الاسمية لما
ذكرت في باب الاصوات نحو كالامس قلت لان الجزء الذي باشره اللام من المركب اي صدره ليس محل اعرابه
اللازم دون ان الاعراب في وسط الكلمة والجزء الاخير لم يباشره اللام بخلاف كالامس فان اللام باشرت فيه
ما كان مبنيا وبخلاف الاضافة فانها يباشر الثاني في نحو ثلاثة عشرك فمن ثم جوز الاخفش اعرابه كما يجيء في باب
العدد قوله الا اثني عشر جمهور النحاة على ان اثنا عشر معرب الصدر لظهور الاختلاف فيه كما في الزيدين
وتحلوا اعرابه علة كما يجيء وقال ابن درستويه هو مبني كسائر اخواته من الصدور لكونه محتاجا الى الجزء الثاني
مثلها وقال كل واحد من لفظي اثنا عشر واثني عشر صيغة مستانفة كما مر في هذا وهذين واللذان واللذين
وانما اعرب عند الجمهور الصدر منه لانه عرض بعد دخول علة البناء فيه اي تركيبه مع الثاني وكون الاعراب لو
اعرب كالحاصل في وسط الكلمة ما اوجب كونها كالمعدوم وذلك انهم لما ارادوا مزج الاسمين حذفوا
الواو المؤذن بالانفصال ووجب حذف النون ايضا لانها دليل تمام الكلمة لما ذكرنا في صدر الكلام ولم يحذف
النون لاجل البناء الا ترى الى البناء في يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين مع ثبوت النون
فقام عشر بعد حذف النون مقامها لان النون بعد الالف والواو في مسلمان ومسلمون لا يجعلهما
كالكائن في وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة قبله والاعراب يكون مع التمام فلذا يختلف الاعراب قبل
النون في المثنى والمجموع كما يختلف قبل التنوين فصار اثني عشر كائنا والدليل على قيام عشر مقام النون انه
لا يضاف اثنا عشر كما يضاف اخواته تقول ثلاثة عشرك وخمسة عشرك ولا تقول اثنا عشرك لانه كالنائب
ويجوز ان يقال لما صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف الى عشر لان نون المثنى والمجموع لا يحذف في غير هذا
الموضع حذفها الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضافي لا يوجب البناء وليس قول من قال انه
اعرب لانه امتنع حذف علامة التثنية اي الالف لاجل التركيب وتلك العلامة اعراب فلم يسقط الاعراب
بشيء نحو يا زيدان ويا زيدون مبني اتفاقا مع قيام هذه العلامة بل اذا قصد بناء المثنى جرد علامة التثنية
عن كونها اعرابا وكذا علامة الجمع قوله والا اعرب الثاني كبعلبك وبني الاول في الافصح قد تقدم شرحه

وان بعضهم قد يضمر هذا المركب الى عجزه مع صرفه المضاف اليه وتركه ومن المركبات قولهم بادى بدى
وفيه لغات احدها هذه وهي سكون ثاني الاول فالثاني فقول السطر بادي بدي والاصل بادي بدي
فالاول فاعل من بدات الشيء اي فعلته ابتداء والثاني فعيل بمعنى مفعول منه وهو اسم مضاف الى مفعول
وانتصابه على الحال اي اعطه فاعلا ابتداء بما يجب ان يفعل ابتداء والمراد بالبدي مصادر الفعل المتقدم
وهو الاعطاء في مثالنا فعلى هذا هو في الاصل مضاف ومضاف اليه فينبغي ان يكون كل واحد منهما معربا لكنه
كثر استعمال المعنى المستفاد من مجموع الكلمتين بما يستفاد من كلمة واحدة اذ معنى بادي بدي وذلك كما قلنا
في قولهم فاها لفيك وبعته يدا بيد في باب الحال حسب المضاف والمضاف اليه لاتحاد معناهما الاصلي
افادتهما معنى المفرد بالمركب في نحو خمسة عشر فانه مركب مفيد معنى المفرد اذا افادته بمعناه اي العدد المعين
كافادة عشرين معناها فبني الاول لكونه جزء الثاني واحتياجه اليه وبني الثاني لانه لم يتضمن الحرف تشبيها بما
تضمنه نحو خمسة عشر وست ست كما ذكرنا في بعلبك وابن البراة ولا احدهما نحو يدا بيد ونحو شاه ودرهما
وان افاد افادة المفرد الذي يفيد ان معناه كما يجيء في باب الحال الظهور وانفكاك الجزءين احدهما من صاحبه
بالحرف المتصل وكان بناء ثاني جزء بادي بدى تشبيها بخمسة اكثر من بناء ثاني معد يكرب لقصدهم
التخفيف هنا اكثر الا ترى الى التخفيف في بادي بدى على غير القياس كما يجيء فكثر بناءه ايضا على غير القياس
لان الكلمة تخف بالبناء لتجرده عن التنوين والاعراب ولم يسن البراة ولا احدهما في الاعلام المنقولة عن
المضاف والمضاف اليه لان المجيء عن الجزءين اتضح معناهما الافرادي بان كالمجيء في بادي بدى لان العلم نقل
بالكلية عن معنى الى معنى آخر من لمح للاصل الا المجاز خفيا في بعض المواضع كما في نحو الحسن والعباس فلما
عن المضاف من حيث المعنى تغيرا تاما لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل المنقول منه من احد
الطرفين اي اللفظ منقولا عما نقل اليه الا ان المنقول عنه اضافي والمنقول اليه افرادي وجعل جار الله بادي
بدي وبادي بداء وايدي سبا من باب معدي كرب وجعلها سيبويه من باب خمسة عشر وهو الاولى وان كان على
جهة التثنية ولو كان الامر كما قال جار الله لوجب ادخال التنوين في بدي وبدا لانهما تركيبه بلا علمية
ولم يسمعا منونين وكذا ايدي سبا فانه لا ينون سبا لانه اسم رجل لان معنى ايدي سبا اولاد سبا بن
يشجب وليس اسم قبيلة كما في اول في قوله تعالى لقد كان لسبأ وجئتك من سبا واما قال فلا قصدها سيبويه
من اخوات ايدي سبا وجار الله من اخوات معدي كرب ولا دليل فيهما على مذهب سيبويه لان مجموع الكلمتين
على بابه فيجوز ان لا ينصرف للتركيب والعلمية ولا يكون مبنيا واما تخفيف همزتي بادي بدى فنقول انه
سكن الهمزة من بادي ثم قلبها وحذف الهمزة من بدى وكلا التخفيفين خلاف الاصل وثانيها بادي بدي

ولي كلمتي هذه وكالولي كلمتي اللغة الاولى والثانية على اوزان دعاه واصلها بدعكسا لان بدا على وزن طلب
لم يات من هذا التركيب فخففت الهمزة تخفيفا وبدء مصدر بمعنى المفعول فهو كبدي من حيث المعنى والثالثة
والرابعة والخامسة بادي بدا او بدي او بدا الكلمة الاولى من هذه اللغات كاولى المذكورتين والثانية اما
على وزن سمح او كريم او حبان والبدا والبدأ مصدران بمعنى المفعول فهو كبدي لا من حيث المعنى وليس البراة
في هذه اللغات مبنيين بل هما المضاف والمضاف اليه لكن الزم ياء بادي السكون بعد القلب للتخفيف
والثانية منها كلها غير مخففة وقد يقال بداة ذي وبداه دي بداه وبداه على فعله ذي فعل وفعل وفعال
المضاف في الكل بمعنى المفعول لانه يقال للمضروب ذو ضرب كما يقال الضارب والمضاف مصدر اما بمعنى
الفاعل فيكون انتصابه على الحال فيكون المعنى كما في بادي بدي او منصوب على الظرف بتقدير حذف
المضاف وقت ابتدائك بما يبتدي به ومنها ايدي سبا في قولهم ذهبوا ايدي سبا وايادي سبا
اي مثل تفرق اولاد سبا بن يشجب حين ارسل عليهم سيل العرم والايدي كناية عن الابناء والاسرة
لانهم في التقوي والبطش بهم بمنزلة الايدي ويجوز ان يكون في الاصل انتصابه على الحال على حذف المضاف
وهو مثل ويجوز ان يكون على المصادر والمعنى تفرق ايدي سبا والمرة في بناء الاول والثاني كما في بادي
بدا فلذا الزم ياء ايدي السكون وسكن همزة سبا ثم قلبت الفا وقد يقال سبا بالتنوين فيكون ايدي
وايادي مضافين الى سبا لكنه يلزم سبا وقد استعمل جوازا نحو ست ست الركبتين ومنها الظروف كيوم يوم
وصباح مساء وحين حين واطوال نحو لقيته كفة كفة وهو جاري ست بيت وابرقه اولقيته صحرة بحرة ويجوز
اضافة الصدر من هذه الظروف والاحوال الى العجز وانما لم يتعين بناء الجزءين فيها كالعين في خمسة عشر لجواز
هذه المركبات اذ يحتمل ان يكون كلها بتقدير الحرف ان لا يكون فاذا قدرناها قلنا ان معنى لقيته يوم يوم
وصباح مساء وحين حين اي يوما فيوما وصباحا فمساء وحينا فحينا اي كل يوم وكل صباح ومساء وكل
حين والفاء تؤدي هذا العموم كما في قولك انتظرته ساعة فساعة اي في كل ساعة اذ فائدة الفاء التعقيب
فيكون المعنى يوما فيوما عقيبه بلا فصل الى ما لا يتناهى فاقتصر على اول المكرر اي التثنية كما في قوله
تعالى فارجع البصر كرتين ولبيك ونحوه وكذا صباح مساء حين وحين وقلنا ان اصل كفة كفة ومعناه متواجهين
ذوي كفة كفة مني وكفة منه كان كلا منهما كان يكف صاحبه عن التولي والاعراض واصل جاري بيت
بيت والمعنى ملاصقا بيتي وبيته اي مجتمعان ملتزقان كما تقول لكل رجل وصنيعته كما ذكرنا في باب
الحال في قولهم بعت الشاه شاة ودرهما واصل لقيته صحرة بحرة ومعناه ظاهرا من ذوي صحرة اي الكشاف
وبحره اي اتساع في غير مضيق واصله صحره بحره ومعناه كاشفا للجزاء اي ذا صحرة ويكون مصدرا لا حالا
ويجوز ان

اى لقاء او اجزاء اذا صحح وان لم يقيد حرف العطف قلنا ان المعنى يوما بعد يوم وصباحا بعد صباح
وحينا بعد حين كقوله ولا ابتلى مسائلتهم وانهم صلوا بالحرف حينا بعد حين ولقيته ذا كفه او بعد كفه
كما يروى عن رؤية كفت عن كفت اى بعد كفت كقولهم كابرا عن كابر وهو جارى بيت بيت اى ذا
بيت مع بيت او عند بيت واخبرته صحره مع بحره واذا ضم بحره اليهما اعربت الثلثة نحو صحره فى بحره بجره
على الاتباع كما فى حيث بيث اذ يتعذر تركيب ثلث كلمات والبجر العقد بمعنى الاظهار لان كرة الا
تنفضه ومنه قولهم قلته جهرا وقولهم للعالم بحر لان العمل والبحر سمان اتبعا دما فى داخل الحيوان
فاذا اضيف هذه الظروف والاحوال فاما ان يكون الاضافة بمعنى اللام على المعنى المذكور فيها عند عدم
تقرير الحروف والما ان يكون لتشبيهها بالمضاف والمضاف اليه كما قلنا فى معد يكرب وكذا فى نحو خمسة
عشر اذ لا حمل لها جازت الاضافة تشبيها فاذا اعربت هذه الظروف والاحوال عن الظرفية والحالية
وجبت الاضافة ولم تجز التركيب قال فلولا يوم يوم ما اردنا جزاءك والقرض جزاؤه واتيتك فى كل يوم
يوم وفى صباح مساء ذكر لان علة بناء الاسمين لم تكن فيها ظاهرة كما مر لكن حسن تقدير ذلك ف
نوعيها موقع ما يكثر بناؤه وهو الظروف وموقع الحال المشبه به فاذا لم يقع موقعهما لم يفد ذلك ف
استعمل خمسة عشر وجوبا احوال لازمة للحالية نحو تفرقوا شغر بغر وشذر بذر بفتح تاء الكلمات ف
كسرها وجمع مذع بكسر الفاء ش واحوال احول كلها بمعنى منتشرين وتركتهم حيث بيث اى متفرقين
صائعين وسقط بين بين اى بين الحي وبين الميت وبين التابعية فائدة كما فى قولهم المال بينى وبينك
ولم يسمع فى هذه الكلمات الاضافة كما سمعت فى المذكورة قبل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها الضم حرف العطف
كما فى الاولى فشغر من استغرقت عليه ضيعته اى انتشرت ولم ينضبط وبغر من بغر النجم اى هاج بالمطر
ونشر وشذر من التشذر اى التفرق وبذر من التبذير وهو الاسراف والميم بدل من الباء ويقال
شغر وبغر ذا بالباء على الاصل او من بذرات البيض اى فسدت ومذع من المذع وهو القطع
ومذع من قولهم فلان مذاع اى كذاب يفشى الاخبار وتنشرها وحيث بيث وقد ينونان وقد يقال
حيث بيث بكسر الثائين واصلها حوث وبوث وقد يستعملان على الاصل مع التنوين وعدمه نحو حوثا
وبوثا من الاستحاثة والاستباثة وهما بمعنى استخرجت الشىء اذا ضاع فى التراب فطلبته وقد جاء
حاث باث بفتح الثائين وحاث باث بكسرهما اضرب تشبيها بالاصوات نحو واس وحاق باث
وجاز قلب الواو والياء الفا للاستثقال الحاصل بالتركيب ومن ثمة فلكون الثانى اتباعا كما فى
حيث وبيث وكثر من الفاظ هذه المركبات مع كونها مشتقة كحيص بيص وشذر مذر لا يستعمل الا مع

التركيب ويشد مثل هذا المركب فى غير الظروف والاحوال لما قلنا ان تقديره للظرف فى مثل عين متعين وانما
حسنه الحالية والظرفية وذلك نحو قولهم وقعوا فى حيص بيص اى فتنة عظيمة بفتح الصاد والفاء ان يكونان
او مفتوحتان والحيص الحيد فى البوص السبق والتقدم اى وقعوا فى هرب وسبق بعضهم بعضا فقطع الفتنة
فقلبوا الواو للازدواج وهو اولى بالعكس لان الياء اخف وقد يقال حوص لوص بقلب الياء واوا وقد
ينونان الجران مع كسر الفاء من وفتحها فيكون معربين والثانى اتباع كما ذكرنا وقد يقال حيص بيص بكسر الصاد
والفاء ان مفتوحتان او مكسورتان تشبيها بالاصوات وجاء حاص باص كحاث باث بفتحهما ولما الحاز
باز فانه مركب من اسم فاعل خزى اى قهر وغلب من تفاعل بزى اذا سما وارتفع كانه هو الجازى والبازى
فركبا وجعل اسما ونفرقه على سبعة او صحاز باز بكسر الزايين وبناء الاسمين تشبيها بالصوت
وجاز باز تشبيها بخمسة عشر وكان اصله الجازى والبازى عطف احد النعتين على الآخر وجاز كبعلبك
على ان يبنى اولهما على الفتح او الكسر وانما جاز كسر الاول هنا بخلاف نحو بعلبك نظرا الى اصل الياء وانما منع
الصرف فى هذين الوجهين العلمية الجنسية والتركيب فاذا دخل اللام انكسر الثانى جرا كما فى سائر غير
المنصرف وجاز باز باعرابهما على اضافة الاول الى الثانى كما يجوز ذلك فى بعلبك ويجوز صرف الثانى وترك صرفه وجاز باز
كقاصعاء وخزباز كقرطاس ليس الاجزاء مركبين من كلمتين بل كل واحد منهما اسم ضيغ من اسمين كما قيل عبقسى
فى عبد القيس واذا دخلت اللام على هذه اللغات لم يتغير ما كان مبنيا عن بنائه كما فى الخمسة عشر قال وجن الخازباز به
الجنون فهذه معان ضرب من العشب وذباب يكون فى العشب وصوت الذباب وداء فى اللهازم و
السنور واما باب خاف باف للنكاح وفاش ماش للقماش وكل واحد منهما يسمى بصوته فبقيا على بنائهما

قوله الكنايات كم وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث الكنايات فى اللغة وفى الاصطلاح
ان يعبر عن شىء معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه اما للابهام على بعض السامعين كقولك جاءنى
فلان وانت تريد زيدا وقال فلان كيت وكيت ابهاما على بعض من يسمع او لشناعة المعبر عنه كهن فى الفرج او
الفعل القبيح وكطيت وفعلت عن جامعت والغائط للحدث او للاختصار كالضمائر الراجعة الى متقدم او
لنوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد للكثير القرى او لغير ذلك من الاغراض والمكنى عنه ان كان لفظا فقد يكون
المراد معنى ذلك اللفظ كقولنا كان فعلهم تلاه مراكبها ديار بكر ولم يحل ولم يهب اى قوله ومررت برجل افعل
اى احمق وقد يكون المراد مجرد ذلك اللفظ كالالغاز والمعميات نحو الكفف الكفف بهم وكذا الاوزان المعبر
بها عن موزونها اتفاقى اصطلاح النحاة كقولهم افعل صفة لا ينصرف فهو عبارة عن كل لفظ هو زائدة بعدها
فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وكذا غيره من الاوزان كما يجىء فى باب الاعلام فيكون على هذا الا

الكنايات

كنايه لانها السؤال عن عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها من اسماء الاستفهام لان سوال عن معين
غير مصرح باسمه فمن سوال عن ذى العلم المعين غير مصرح باسمه فلو صرحت قلت ازيد ام عمرو وذلك
الفاضل ام ذلك الجاهل واين سوال عن مكان معين غير مصرح باسمه وكذا اسماء الشرط كلها عن كنايات وذكر
لان كلمات الشرط والاستفهام بمعنى ان الموضع للمعين شرطا كان او استفهاما ما يكنى بهذه الاسماء شرطا
او استفهاما عن المعينات غير المحصوره اختصارا اذا كان لطول عليك لو قلت مكان اين زيد افى الدار
ام فى السوق او فى الحال الى غير ذلك من المعينات بحرف الشرط والاستفهام مقدرا قبلها كما هو مذهب
سيبويه وهى كنايات عن المعينات التى لا يتناهى كما مر وقول المص ليس نحو من وما وكيف كناية ممنوع
اذ اكثر اما يجرى فى كلامهم ان من كناية من العقلاء وما عن غيرهم وقولك انا وانت ليس بكناية لانه تصريح
بالمراد وضمير الغايب كناية اذ هو دال على المعنى بواسطة المرجوع اليه غير صريح بنطقه ويقال كنيت عن كذا
بكذا او كنوت قال وانى لاكنو عن قذور بغيرها واعرب احيانا بها فاصارح فالكناية ضد الصريح ف
اصطلاحا واعلم ان جميع الكنايات ليست بمبنية فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق وهما معربان و
المبنى منها كم وكذا وكاين وكيت وذيت واما اسماء الاستفهام والشرط فلم يعدهما لانهما بابا اخرها
اخص به فالكنايات كالظروف فى كون كل واحد منها قسمين معربا ومبنيا قال المص المراد بالكنايات
الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع فى كلام متكلم مفسرا اما لابهامه على المخاطب او لنسيانه فلم لا يكون من هذا
القبيل على ما فسره استفهامية كانت او خبرية ولا لفظ كذا فى قولك عندى كذا رجلا لانه ليس حكاية لما
وقع فى كلام متكلم مفسرا والا كيت وذيت فى قولك كان من الامر كيت وذيت بل قولك قال فلان كذا وقال
كيت وكيت داخل فى حده وكان خارج عنه نحو قولك كان رجلا عندى به اعلم ان بناء كم الخبريه لشبهها
باختها الاستفهامية قال المص والاندلسى او لتضمنها معنى الانشاء الذى هو بالحروف غالبا كهمزة الاستفهام
وحرف التحضيض وغير ذلك فاشبهت ما تضمن معنى الحرف فان قيل الكلام الخبرى هو الذى يقصد المتكلم
لخارجه وجودا فى احد الازمنه مطابقا لما تكلم به فان طابقت سمى كلامه صدقا والا فكذبا والانشائى
ما لا يقصد المتكلم به ذلك بل انما يحصل المتكلم المعنى الخارج بذلك الكلام والكلام المصدر بكم او برب لا بد فيه
من قصد المتكلم مطابقته لخارج نحو كم رجل لقيته ورب من الصحيح مطابقته فيصح ان يقال ما لقيت
احدا ولم يتبع صنيد احدو جواز التصديق والتكذيب دليل على كونهما خبرين فالجواب ان معنى الانشاء
فى كم فى الاستكثار وفى رب فى الاستقلال ولا يقصد المتكلم ان المعنيين خارجا بل هو المقصد لهما بكلامه
بل يقصدان فى الخارج كثيرة او قلة الاستكثار او الاستقلال فلا يصح ان يقال له كذبت فانما استكثرت

الفاء وما استقللت الايضاح كما لو قال ما اكثرهم صح ان يقال ليسوا بكثيرين ولم يصح ان يقال ما تعجبت
من كثرتهم وليس كذلك ما قام زيد لا يفيد انك بعد قيامه منفيا بهذا الكلام كما افادكم رجل لقيته انك بعد
لقاه كثيرا بهذا الكلام بل المعنى انك تحكم بانتفائه فى الخارج ويأتى تمام القول فيه فى افعال المدح والذم ان شاء
الله تعالى واما بناء كذا فلانه فى الاصل ذا المقصود به الاشارة دخل عليه كاف التشبيه وكان ذا مشارا به
الى معدول معين فى ذهن المتكلم مبهم عند السامع ثم صار المجموع بمعنى كم وانمحى عن الجزئين معنى التشبيه والاشاره
كما ذكرنا فى فاها لفيك ومحا ايدى سبا فصار الكلمتان كلمة واحدة ولذا نقول ان كذا هاهنا كلمة فى مالك على انه جزان
ولا نقول ان اسميته الكاف والاسمية لانها عند سيبويه لا يكون اسمية الا للضرورة كما يجئ فى حروف الجر فبقى
ذا على الاصل بنائه قوله كذا للعدد فقد تكون لغير العدد ايضا نحو قال فلان كذا واما كاين فمثل كذا فى كون الجرين
مبهمين عند السامع الا ان فى ذا اشارة فى الاصل الى ما فى ذهن المتكلم بخلاف اى فانه للعدد المبهم والتمييز بعد
كذا وكاين فى الاصل من الكاف لا عن ذا واى كانى مثلك رجلا لانك تبين فى كذا رجل او كانى رجلان مثل
عدد المبهم من اى جنس هو ولم يبين العدد المبهم فاى فى الاصل كان معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادى
وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبنى على السكون آخره نون ساكنة كما فى من لا تنوين تمكن
فلذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها خطا ولا اصل التركيب انه تصرف فيه فقيل كائن بالف
بعد الكاف بعدها همزة مكسورة بعدها نون ساكنة قال يونس هو اسم فاعل من كان وذهب المبرد وهو
الاولى الى انهم بنوا من الكلمتين لما ركبوا اسما على فاعل فالكاف فاء الكلمة والهمزة التى كانت فاء اى صارت
عينا وحذفت احدى الياءين وبقيت الاخرى لاما وقال الخليل الياء الساكنة من اى قدمت على الهمزة حركة
تحركها لو وقوعها مع الياء الساكنة ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة
فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الاخيرة بعد كسرة فاذهبها التنوين بعد زوال حركتها كما فى قاض
وقال بعضهم الياء المتحركة قدمت على الهمزة وقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ثم سكنت الهمزة وكسرت للساكنين
وحذفت الياء المتحركة الاولى كما فى قاض ومنهم من قال قدمت العين اى الياء الساكنة على الهمزة وقلبت الفا
مع سكونها كما فى طائى ثم نقل كسرة الياء الى الهمزة اتماما للتغيير وحذفت التنوين بدليل ان من لغاته كى نحو كع
وقد يقال كائن بفتح الهمزة على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت الياء التى هى لام الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد يقال
كاى نحو كعى بفتح حركة الهمزة مع الياء الاولى كاى نحو كع اما على حذف العين واللام معا ونقل كسرة اللام وحذفها
للتنوين كما فى عم وشج واما كيت وذيت فانما بنيا لان كل واحدة منهما كلمة واقعة موقع الكلام والجملة من حيث
هى هى لا تستحق اعرابا ولا بناء كما مر فى المركبات فان قيل فكان يجب ان لا يكونا مبنيين انهما كالجمل قلت لا نكر

خلو الجمل عن الاعراب والبناء لانهما من صفات المفرد ولا يجوز خلو المفرد عنهما فلما وقع المفرد موقع ما لا اعراب له
في الاصل ولا بناء ولم يكن ان يخ منهما مثله بقي على الاصل الذي ينبغي ان يكون الكلمات عليه وهو البناء اذ بعض
المبنيات وهو الخالي عن التركيب يكفيه عريه عن سبب الاعراب لسبب البناء كما قيل عدم العلة علة للعدم
فان قيل انهما وصفتا لكونهما كناية عن جملة ولها محل من الاعراب نحو قال فلان كيت وكيت اي زيد قائم مثلا
وهي في موضع النصب قلت ان الاعراب المحلي في الجملة عارض فلم يعتد به وبناؤهما على الفتح لثقل الياء كما ان كيت
او لكونهما في الاغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل ويجوز بناؤهما على الضم والكسر ايضا تشبيها بحيث وجير ولا يستعمل
الا مكررين بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وهما مخففان من كية وذية
بخلاف لام الكلمة وابدال التاء منها كما في بنت وثم يوقف عليها بالتاء كما على بنت ومن العرب من يستعملهما على
الاصل فلا يكونان الا مفتوحتين لثقل التشديد والوقف عليهما بالهاء ولامهما ياء لا واو اذ ليس في الكلام مثل
حيوت وحيوان بدل عن الياء الا عند المازني ولم ينقل ان اصلهما كوية وذوية لان التاء في كيت وذيت بدل
من اللام ولو كان العين واوا لقلب ذوت وكوت والتاء فيهما لكونهما عبارة عن القصتين وحكى ابو عبيدة كسر
الهاء كان تاء كيت مفتوحة مكسورة قوله فكم الاستفهامية والخبرية تدلان على عدد ومعدود فالاستفهامية
بعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب والخبرية بعدد مبهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم واما المعدود
فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية ولهذا احتيج الى التمييز المعين للمعدود ولا يحذف الا لدليل كما
تقول مثلا كم عندك اذا جرى ذكر الدينار اي كم دينارا وكم عندي اي كم دينار قالوا وحذف مميز الاستفهامية
اكثر لانه في صورة الفضلات ومميز الاستفهامية منصوب مفرد حملا لها على المرتبة الوسطى من العدد وسيجيء
العلة في باب العدد وانما حملت على وسط المراتب لان السائل لا يعرف في الاغلب الكثرة والقلة فحملها على
الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة او لعلم سوى مقدرا لكن فصل المميز عن كم الاستفهامية جائز في الاختيار
نحو كم لك غلاما ولا يجوز في العدد الا اضطرارا كما قال على انني بعدما قد مضى ثلثون للهجر حولا كميلا وذلك لان
العدد مع المعدود كلمة واحدة الا ان عشرون مع مميزه بمنزلة رجلا ورجلان ولو وجدوا لفظا دالا على العدد مع المعدود
العدد كما في المفرد والمثنى لم يحتاجوا الى العدد وكذا كل مقدار مع مميزه ولا يفصل منهما نحو رطل زيتا لانه
هو بدليل اطلاق احدهما على الاخر بخلاف كم مع مميزه ولا يجوز جر مميز الاستفهامية الا اذا انجرت
هي بحرف الجر نحو على كم جذع بنى بيتك وبكم رجل مررت ويجوز في مثله النصب والجر والجر لقصد التطابق
كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ويجوز
اضمارها لقصد التطابق ولا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم لان بدل المتضمن الاستفهام تقترن بهمزة الاستفهام

كما مر في باب البدل فلا يكون مميز كم الاستفهامية مجموعا كمميز المرتبة الوسطى خلافا للكوفيين على ما جاز في
السير في العدد عشرون غلمانا انا اذا اردت طوائف من الغلمان ينبغي جواز كم غلمانا لك بهذا المعنى وقال
البصريون لو جاء نحو كم غلمانا لك فالمنصوب حال لا تمييز والتمييز محذوف اي كم نفسا لك في حال كونهم غلمانا
والعامل في الحال الجار والمجرور ولا يجوز عندهم كم غلمانا لك الا على مذهب الاخفش كما تقدم في الحال ويجب
في مميز الخبرية اضافتها اليه خلافا للفراء فانه عنده بمن مقدرة وهذا كما قال الخليل في لاه ابوك انه مجرور
بلام مقدرة وانما جوز الفراء عمل الجار المقدر ههنا وان كان في غير هذا الموضع نادرا لكثرة دخول من
على مميز الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية والشيء اذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه فان فصل
بين الخبرية ومميزها جاز جره عند الفراء لانه يجره بمن المقدرة لا بالاضافة وغيره يوجب نصبه حملا على
الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل الا على مذهب يونس فانه يجيز الفصل بينهما في السعة بالظرف
وشبهه ويجره في الاختيار نحو قوله كم بجود مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه وقال الاندلسي ان يونس
يجيز الفصل ههنا بالظرف وشبهه اذا لم يكن مستقرا ولم ينقل غيره عدم الاستقرار عن يونس ههنا
كما نقلوه كلهم في باب لا التبرئة نحو لا ابا اليوم لك والدليل على جواز الفصل بالمستقر الظرف قوله كم
في بني سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع وسيبويه لا يجيز الجر مع الفصل وان كان بالظرف الا للضرورة
نحو قوله كم في بني سعد بن بكر البيت واما الجر مع الفصل بالجملة فلا يجيزه الا الفراء على مذهبه وذلك نحو قوله
كم نالني منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل واذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد
وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون كم اهلكنا
من قرية وحال كم الاستفهامية المجرورة ومميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا وبعض العرب ينصب
مميز كم الخبرية مفردا كان او جمعا بلا فصل اعتمادا في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيجوز
على هذا ان يكون كم عمة بالنصب خبرية لان الخبرية المفرد وهو اكثر من الجمع لان كم للتكثير فصار مميزه كمميز
العدد الكثير وهو المائة والالف وانما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان في لفظ العدد الكثير دلالة
على الكثرة فاستغنى بذلك عن جمع المميز واما كم فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه فجوز واجمع
مميزه تصريحا بالكثرة قوله ويحذف فيهما اي في مميزهما اما في الخبرية وهو اكثر نحو وكم من ملك في السموات
وكم من قرية وذلك لموافقة جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلما امتزج عليه مجرورا بمن ولا دل
عليه كسب من كتب النحو ولا ادري ما صحته واذا كان تمييز المميز بمن وجب تقدير كم منونة قوله
وكلاهما صدر الكلام اما الاستفهامية فللاستفهام واما الخبرية فلما تضمنت من المعنى الانشائي في التكثير لان

ان رب لما تضمنت المعنى الانشائي في التقليل وجب لها صدر الكلام وفي تضمنها معنى الانشاء اعني رب
وكم نظر كما يجيء في باب التعجب وانما وجب تصدر متضمن معنى الانشاء لانه مؤثر في الكلام مخرج له عن الخبرية
وكل ما اثر في معنى الجملة من الاستفهامية والعرض والتمني والتشبيه ونحو ذلك فحقه صدر تلك الجملة على معناها
قبل الجملة على حالها فربت جملة اخرى يوثر كما المؤثر فيها قوله وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
قوله كلاهما اي كم الاستفهامية وكم الخبرية واقع كل منهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان ولا بد لكل
اسم مركب من اعراب وهما قابلان العوامل الرفع والنصب والجر قوله وكل ما بعده اخر بعض مواقعهما
في الاعراب يعني اذا كان بعد كم فعل اشتغل عن نصب كم بنصب الضمير الراجع اليه كما في نحو كم رجلا ضربته
او بنصب متعلق ذلك الضمير كما في رجلا ضربت غلامه كان كم منصوبا مفعولا على حسب ذلك الفعل اي على
حسب اقتضائه فان اقتضى المفعول به فكم منصوب المحل بانه مفعوله نحو كم رجلا ضربت كم غلام ملكت والاولى
ان يقول مفعولا على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم في نحو كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرف
مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيين احد المنصوبات انما
هو بحسب الفعل للمميز فتقول كم يوما تعين الظرفية ولو قلت كم رجلا كان انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم
ضربة تعين الانتصاب بكونه مفعولا مطلقا ويجوز ان يجعل كم في هذه المواضع مبتدء والجملة خبره والضمير في الجملة مقدر
على ضعف كما مر قوله ما بعده فعل اي فعل وشبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر فيه كم رجلا انت ضارب وليس من
انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم مالكا او مفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالكا قوله
كل ما بعده فعل غير مشتغل بنقض بقولك كم جاءك فان جاء فعل غير مشتغل عن كم بضميره لان معنى
الاشتغال عن ضميره انه كان ينصب ضميره كما ذكرنا في المنصوبات على شريطة التفسير قوله وكل ما قبله حرف
جر او مضاف فمجرور انما جاز تقدم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر الجار عن مجروره
ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار سواء كان اسما او حرفا مع المجرور كلمة واحدة
للتصدر حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته ولذا حذف الف ما الاستفهامية المجرورة كما مر في الموصولات
تقول بكم رجل مررت وغلام كم رجل ضربت ويكون اعراب المضاف كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه
قوله والا فمرفوع اي وان لم يكن بعده فعل غير مشتغل بضميره ولا قبله جار فهو مرفوع وكذلك اذا لم يكن
لا قبله عامل ولا بعده كان اسما مجردا عن العوامل على مذهب البصريين فيكون مبتدأ وظرفا اما ان لا يكون
بعده فعل نحو كم مالكا وان كان بعده لا عاملا في مميزه او متعلقه اما على وجه المفعولية نحو كم رجلا ضربته او ضربت
غلامه ولو قيل في الاشتغال بضمير المفعول او متعلقه انه مفسر لناصب كم والتقدير كم رجلا ضربت ضربته

يعني فعل عاملا

جاز الا ان يكون الرفع فيه اولى للسلامة عن الحذف والتقدير كما بين قبل ولا منع من تقدير الناصب قبل كم
لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظي هو المقصود قوله ان لم يكن ظرفا وكونه ظرفا باعتبار مميزه نحو
كم يوما سفرك فكم هاهنا منصوب المحل او لا دخل في قوله ما بعده فعل او شبهه غير مشتغل عنه لان التقدير كم يوما
كائن سفرك ومرفوع المحل ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدء ومثال كونه مبتدأ كم رجل جاءني وقلما
بكم فالاولى حينئذ ان يكون خبرا للمبتدء لكونه نكرة وما بعده معرفة كما مر في باب المبتدء قوله
وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اي يقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما ذكرنا من مواقع كم الا ان ما هو
ظرف من هذه الاسماء كمتى واين واذا وان لم يجز مجرورة بحرف جر غير من في اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وقد يخرج
اذا عن الظرفية كما يجيء في باب الظروف ويرتفع اسم الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدء مؤخر
نحو متى جهدك لقلة ولما اسماء الشرط الظرفية فلا يكون الا منصوبة على الظرفية وما ليس بظرف نحو من وما
يقع مواقع كم مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فالمرفوع اما مبتدء نحو من ضرب ومن قام قمت واما خبر ولا يكون الا استفهاما
نحو من انت وما دينك والمنصوب اما مفعول به نحو من لقيت وما فعلت ومن ضربت اضربه وما فعلت فعل
ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراء فالمجرور نحو غلام من انت وبما مررت وغلام من تضرب اضرب
وبمن تمرر امرر والنظر في كلمات الشرط نحو من وما واي اي الشرط مسندا الى ضميرها او متعلقه متعديا كان
او لازما فهي مبتدء نحو من جاءك فاكرمه ومن ضربك غلامه فاضربه وان كان متعديا لضميرها او لمتعلقه نحو من ضربته
لضربك او من ضربت غلامه يضربك فالاولى كونها مبتدأ ويجوز انتصابها بمضمر يفسره الظاهر وان كان متعديا
غير مشتغل عنها بضميرها ولا بمتعلق ضميرها فهي منصوبة به نحو من ضربت ضربت في نحو كونها مبتدأ
على ضعف ولا يجوز ان يعمل الجزاء في ادوات الشرط كما هو مذهب بعضهم في متى حيث تجيء على ما يجيء في الظروف
المبنية جاز ان يكون في نحو من جاءك فاكرمه ومن ضرب زيدا فاضرب منصوبة المحل بكونها مفعول الجزاء وان يكون
في نحو من جاءك فاضربه منصوبة المحل بفعل يفسر عامله الظاهر لان ما لا يعمل بنفسه لا يفسر العامل كما مر في المنصوب
على شريطة التفسير والسر في جواز عمل الشرط في اداته دون الجزاء ان بالاداة من حيث التصدر كان ان لا يعمل
فيها اللفظ اصلا وان كان متاخرا الا الى مرتبة العامل التقدم من حيث كونه عاملا فيصير لها مرتبة التاخر
من حيث المعمولية مع تقدمها لفظا لكنهم جوزوا ان يعمل ما فيها حقا ان يليها بلا فصل كالشرط اما الجزاء فلفظ
تاخره عنها لم يجز عمله فيها سواء كانت الاداة ظرفا كمتى وان او غيره كمن وما والدليل على انه لا يعمل الجزاء
فيها انه لم يسمع مع الاستقراء نحو ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم وان قلنا ان حرف الشرط مقدر قبل كلمة
كما هو مذهب سيبويه وكلمة اذن معمولة لفعل مقدر يفسره ما بعده ابدا سواء كانت مرفوعا او منصوبة اذ حرف

الشرط لا يدخل الا على فعل ظاهر او مقدر كما يجي في قسم الافعال وذلك عند البصريين ولا يلزم مثل ذلك في كلمات

الاستفهام لان همزة الاستفهام يدخل على الفعل والاسم قوله فمنى مثل كم عمة لك يا جرير وخالة البيت

للفرزدق وتمامه فدعاء قد حلبت على عشارى الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فتكون منقلبة

الكف والقدم الى نسبتها تعنى انها الكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا ظلفها نسبها الى سوء الخلقة وانما

عدى حلبت لتضمن حلبت على عشارى معنى ثقلت او تسلطت اى كنت كارها لخدمتها منت كنا مها

فخدمتني على كره ووجه النصب في عمة كون كم خبرية على ما تقدم من جواز نصب تميزها عند بعضهم او استفهامية

وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه على سبيل التهكم كانه يقول نفس الحلب تابعت الا انه ذهب عني عدد اللاتي

والجر على ان كم خبرية والرفع على حذف المميز لما مصدر بتقدير كم حلبت نضبا وجرا فالنصب على الاستفهام على

سبيل التهكم والجر على الاخبار واما ظرفا بتقدير كم مرة بعبادة على التهكم جرا فالنصب على الاخبار ورفع

عمة بالابتداء ولك صفتها والخبر قد حلبت وكم في الوجهين منصوبة المحل اما مفعول مطلق لخبر المبتدء او

ظرف له لقول اضربين زيد ضرب او مرتين زيد ضرب واعلم ان مميز كم لا يكون الا نكرة استفهاما

كان اولا اما الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب واما الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم و

معدود كذلك والغرض من بيان المميز بيان جنس ذلك المعدود المبهم فقط وذلك يحصل بالنكرة قد

عرف وقع التعريف ضائعا وكم في حالها مفرد اللفظ مذكر قال الاندلسي يجوز الحمل على اللفظ نحو كم رجلا

جاءك مع ان المسئول عنه مثنى او مجموع ويجوز الحمل على المعنى نحو كم رجلا جاءوك وكذا الخبرية وقال بعضهم

كم مفرد اللفظ مجموع المعنى فينبغي على هذا ان لا يعود عليه ضمير المثنى وهو الحق لانه لو جاءك بان يستفهم

بكم عن عدد الجماعة الذين جاءوا المخاطب مفصلين رجلين لوجب ان تقول كم رجلين جاءك لانك اذا

قصدت تفصيل جماعة على مثنى او مجموع وجب التصريح بالتثنية والجمع كما في افضل رجلين واي رجلين

وافضل رجال واي رجال على ما مر في باب الاضافة فلم يسمع كم رجلين الا استفهاما ولا خبرا ويجوز كم

امرءة جاءت وجئتك او جاءك حملا على المعنى واللفظ ولا يجوز ان يكون الضمير عائدا الى المميز لبقاء

المبتدء بلا ضمير من الخبر فهي الجملة ولا تقول رجلا ونساء جاء وكم بعطف المجموع مميز الاستفهامية

عند البصريين واما قولهم كم شاة وسخلتها فلكون المعطوف نكرة على ما يبين في باب المعارف

وقد جوز بعض النحاة نحو كم رجلا ونساء لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع كما في قول الواهب

المائة الهجان وعبدها وتقول لقيت امرءة وكم رجلا وهي جاءني عطفا لها كم ولا يجوز كم امرءة و

اياها بالعطف على المميز لان المرءة الملقية ذات واحدة فلا يدخل فيها التقليل ولا التكثير واما

١١٣

كائن فنقل السيرافي عن سيبويه انه بمعنى رب لا بمعنى كم قال لانه يستقيم كم لك ولا يستقيم كائن لك

كما لا يستقيم رب لك وليس بدليل واضح وذلك لان كم لك استعمالها دون كائن جاز حذف مميزها

واما رب فجر لا يحذف مجروره ولم اعثر على منصوب بعد كائن وقال بعضهم يلزم ذكر من بعدها

وذلك لانه لو لم يات بمن وجب نصب مميزها لمجيئه بعد النون فكان مميزها كمميز كم الاستفهامية

مع انها بمعنى كم الخبرية وقد جاء كائن في الاستفهام قليلا دون كذا ومنه قول ابن كعب لزر بن حبيش

كائن تعد سورة الاحزاب اى كم تعد فاستعمالها استفهامية وحذف مميزها وهما قليلان و

يلزم المميز دون كذا لما قلنا في كم الخبرية وورد كذا ومكررا مع ذا ونحو كذا وكذا اكثر من افراده

ومن مكرره بلا واو ويكنى به العدد نحو عندي كذا ولا دليل لم يبن على التكثير اتفاقا وكنى بعضهم بكذا المميز

بجمع نحو كذا دراهم عن ثلثة ومائة وبالمكرر عن احد عشر وباخواته وبالمكرر مع العطف عن احد وعشرين وبابه

وبه قال ابو حنيفة فطابقوا به العدد حتى اجاز وكذا درهم بالجر حملا على مائة درهم وهذا خروج عن لغة

العرب لانه لم يرد مميز كذا مجرورا والشافعي لا ينظر في تفسير الالفاظ المبهمة الى ما يناسبها من الفاظ العدد

المفصل تدل على كمية العدد نصا والمبهم لا تدل عليه بل يلزم بالاقرار قوله بالمبهم ما هو يعين وهو الاول

فيلزم في نحو كذا درهما واحدا وهو الحق واعراب كذا وكائن كما قلنا في كم ولا تقول ان كاف فيهما وحده

في محل الاعراب لان الجزئين صارا بالتركيب ككلمة واحدة كما تقدم ولا منع من تقدير الاعراب على الكاف

اعتبارا للاصل قوله الظروف منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد وجهه اعلم ان المسموع واجري مجراه لا غير وليس غير

من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل

ودون واول ومن على وعن علو ولا يقاس عليها ما هو بمعناه نحو يمين وشمال وآخر وغير ذلك وينبغي ان

تعرف انه يحذف من المضاف اليه ويورد المحذوف مضافا اليه اسم للمضاف نحو الا الله او براهة تابع بدل

وان لم يرد فلا يحذف الا ما هو في الى على من سبق لا يتم الا بغيره كقبل وبعد واخواتهما المذكورة وكل وبعض

واذ ومع هذا لا يحذف الا اذا قام قرينة على تعين ذلك المحذوف وانما بنيت هذه الظروف عند

قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت هذا الاحتياج

حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة مع وجود ما يحتاج اليه من

صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء اما حيث

واذ واذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة

في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل وكان المضاف اليه محذوفا وفيها ابدل في بعض وكل التنوين من

المضاف اليه لم يبينا اذ المضاف كانه ثابت بثبوت بدله انما اختاروا البناء في هذه الظروف
دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف اذ عادتها على باخر في المفعول فيه وعدم التصرف بناسب
البناء اذ معناه عدم التصرف الاعرابي ويجوز الفتح في هذه الظروف لكن على قول ان يعوض التنوين من المضاف
اليه فتعرب قال فقتلنا الازداد بسيفه فما شربوا بعد على لذة خمرا وقال فساغ لي الشراب وكنت قبلا
اكاد اغص بالماء الحميم ومنه القراءة الشاذة لله الامر من قبل ومن بعد ويقال ابدا به اولا وافعل هذا الا فرق
في المعنى بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بني منها وهو الحق وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم
تضمن معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي كنت قديما او ابدا به اولا اي متقدما ومعنى من قبل ومن بعد
اي متقدما ومتاخرا الان من زيادة قبل ويجوز تنوين هذه الظروف المضمومة لضرورة الشعر فهو
منصوبة نحو جئتك قبل وقبلا كما قيل في المنادى المضموم يا مطر ويا مطرا فيجوز ان يكون قوله فما شربوا بعدا
وقوله وكنت قبلا من هذا وسميت هذه الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانه كان حقها في الاصل
ان لا يكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل يكون الغاية هي المنسوب اليه وضمن معناه استقر بها حيز ودونها
غاية لمخالفة ذلك لو صعها فسميت بذلك لاستغرابه ولم يسم كل وبعض المقطوعين عن الاضافة غايتين لحصول
العوض عن المضاف اليه وتقول جئتك من علٍ معربا اي من عالٍ كقاضٍ ومن عالٍ كرام ومن علا كعصا
ومن علو بفتح الفاء مثلث اللام فاذا بنيت على الضم وجب حذف اللام اي الياء نسيا لو قلت
على الاستثقال الضمة على الياء ولو حذفتها وقلت من على لم يتبين كونها مبنية على الضم كاخواته واما نحو
يا قاضي فاطراد الضمة في المنادى المفرد المعرفة يرشد اليه واذا قصدت البناء من علو ساكنة العين وجب
فتح فائها وكان مع الاعراب نحو ضمة وكسرة تقول علو الدار كما تقول سفلها انما جاز بناء علو على الفتح نحو
من علو من سائر الغايات فلثقل الواو المضمومة واما الكسر فيه نحو علو فاما لتقدير المضاف اليه كما في قوله
خالط من سلمى خياشيم وفا وقوله ليس غير بالفتح على ما مر في الاستثناء فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الا
مع الاضافة الى ياء المتكلم واما البناء على الكسر استثقالا للضمة واما الفتح في نحو من علو فعلى قياس
سائر الغايات ويروى بيت الاعشى باهلة اني اتتني لسان لا اسر بها من علو لا عجب منها ولا سخر بضم واوها
وكسرها وفتحها وبناء الغايات على الحركة ليعلم ان لها اصلا في الاعراب وعلى الضم جبرا باقوى الحركات لما لحقها
من الوهن بحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه او ليكمل لها جميع الحركات لانها في حال الاعراب كانت في الاغلب
غير متصرفة فكانت اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية او ليخالف حركة بنائها حركة اعرابها قوله
واجري مجراه لا غير وليس غير وحسب شبهت بالظروف الغايات لشدة الابهام الذي فيها كما في الغايات

٢١٣

لكونها جهات غير محصورة ولا ابهام غير لا تتعرف بالاضافة وهي اشد ابهاما من مثل فلذا بنيتا مثلها على
الضم اذا حذف منها المضاف اليه مع لا التبرئة وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة الاستعمال
غير بعد لا وليس وغير التي بعد ليس بمعنى الا وقد تقدم انه يحذف المستثنى بعد الا التي بعد ليس والمضاف
اليه المحذوف في ليس غير هو المستثنى المحذوف في نحو جاءني زيد ليس الا فلما حذف منها المضاف اليه بنيت
على الضم لمشابهتها الغايات بالابهام واما حسب فجاز حذف ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال وبني على الضم
تشبيها بغير اذ لا يتعرف بالاضافة مثله كما مر في باب الاضافة قوله ومنها حيث ولا يضاف الا الى
جملة في الاكثر اعلم ان الظروف المضافة الى الجمل على ضربين اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهي ثلثة لا غير
حيث في المكان واذ واذا في الزمان على خلاف في اذا هل هي مضافة الى الجملة التي تليها او لا كما يجيء وحيث واذ
يضافان الى الفعلية والاسمية واما اذا ففي جواز اضافتها الى الاسمية خلاف كما مر في المنصوب على شريطة
التفسير واما جائزة الاضافة الى الجملة ولا يكون الا زمانا مضافا الى جملة مستفاد منها احد الازمنة الثلثة اشترط
ذلك لتناسب المضاف والمضاف اليه في الدلالة على مطلق الزمان وان كان الزمانان مختلفين وانما
احتيج الى هذا التناسب لان الاضافة الى الجملة على غير الاصل اذ المضاف اليه في الحقيقة هو المصدر الذي تضمنه الفعل الجملة
فعلى هذا لا يجوز اضافة مكان الى الجملة لان الجملة لا يستفاد منها احد الامكنة معينا كما يستفاد منها احد الازمنة وضعا
فلذا كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها الى الاسمية لان الاسمية المضاف اليها اما ان يستفاد الزمان منها
بكون ثاني جزئيها فعلا كقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون او بكون مضمونها مشهور الوقوع في احد الازمنة الثلثة
فان كان جزآها اسمين اما في الماضي نحو اتيتك حين الحجاج امير او في المستقبل نحو لآتيك حين لا شيء قال الله تعالى
يوم هم بارزون قال المبرد في الكامل لا يضاف الزمان الجائز الاضافة الى اسمية الا بشرط كونها ماضية المعنى جلا لها
اذ الواجبة الاضافة الى الجملة وقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون ويوم هم بارزون ونحو ذلك يكذبه هذا الذي ذكرنا
كله اذا اضيف الزمان الى الجملة صح المعنى ظرف مصدرها كما رايت فان لم يكن الزمان ظرفا للمصدر بل كان اما
قبله او بعده فلا يكون لمح الجملة من الاختصاص ما يكون لظرف مصدرها فلا تستعمل الا مع حرف مصدري
اذ كان وانه ما قبل الجملة قال الله تعالى من قبل ان نطمس وجوها ومن بعد ما كاد يزيغ وكل بعد ان لقوه
ونحو ذلك واما اضافة ريث الى الفعلية نحو توقف ريث اخرج اليك فلكونه مصدرا بمعنى التلبث استعمل استعمال الزمان
المضاف والاصل زمان ريث خروجي اي مدة ان يبطئ خروجي حتى يدخل في الوجود والمعنى الى ان اخرج فهو
اتيك خفوق النجوم فلما قام مقام الزمان جاز اضافته الى الفعلية وكذا اية بمعنى علامة ويجوز اضافتها الى الفعلية
لمشابهتها الوقت فان الاوقات علامات توقت بها الحوادث وتعين بها الافعال لكن لما كان

عاملة فيه

بما ذا انتزر هذا قلت الاصل اذ الزمان الى الفعلية لدلالة الفعل الازمنة صح

اضيفا الى المفعولية

وابتدا خطيبي في معنى الزمان الى الفعلية في الاغلب مصدريه بحرف مصدري قال جابتم تقدمون الخيل
شعثا كان على سنابكها الدما وقال الآخر يكلفني تهيامها تزجاحون الطعاما ويقول اقم ربيما الحرم فاذا جاز
ان يضاف نفس الزمان الى الفعلية مع حرف مصدري على ما فعله الكوفيون كما يجيء فكيف بما يشابهه
ويضاف ذوا ايضا معربا كاعرابه في نحو ذو مال بالواو والالف والياء الى الفعلية في قولهم اذهب بذي
تسلم واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون فقال بعضهم هو شاذ وذي صفة للامر اي اذهب
مع الامر ذي السلامة اي مع الامر الذي تسلم فيه والباء بمعنى مع وقال السيرافي الموصوف بذي الوقت
اي اذهب في الوقت ذي السلامة اي في وقت تسلم فيه والباء بمعنى في فلا يكون الاضافة شاذة لانه
كان زمان المضاف الى الفعل وقال بعضهم هو ذو الطائية اعربت وهو بعيد لما مر في الموصولات انها
بالواو في الاحوال على الاشهر وربما استعملت ذو في الاضافة الى الفعل استعمالها مضافة الى الاسم نحو جاءني
ذو فعل وذو فعلا وذووا فعلوا وذات فعلت وذواتا فعلتا وذوات فعلن ويحتمل ان يكون ثنت
على ما حكى ابن النحاس الطائية كما مر في الموصولات وان تكون بمعنى صاحب اضيفت الى الفعلية شاذة وقال
سيبويه اذا كان اصدر في الجملة حيث واذ فعل فتصدير ذلك الفعل اولى لما فيهما من معنى الشرط وهو بالفعل
اولى فحيث يجلس زيد اولى من حيث زيد يجلس وفيما ذكر من ذلك في اذا نظر لكثرة نحو قوله تعالى اذا السماء
انشقت واذا السماء انفطرت واذا الكواكب انتثرت واما الكلام في بناء حيث فسيأتي في بعد وقد
يشبه غير ذلك بالظروف المضافة الى الجمل لزوما اعني حيث واذ واذا لانهما شبيهان مثلها ولانها خفي
فيها كما انها غير محصورة بحدود حاضرة احضارها نحو اليوم والدار فيضاف ان الى الجملة لكن لما كان شبه الزمان
بها تشبيها بعيدا لم يضاف الى صريح الجملة اضافتها اليه بل الى جملة مصدرة بحرف مصدري كقوله تعالى مثل ما انكم
تنطقون وقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال وقوله غير اني قد استعين
على الهم اذا خف بالثوى النجا وانما صدر ما اضيفا اليه بحرف مصدري دون ما اضيف اليه الزمان
الجائز اضافته الى الجملة وان كان الاضافة اليها في كلا القسمين غير لازمة لان التناسب بين الزمان والجملة
المضاف اليها في دلالتهما على الزمان وكون الزمان ظرفا لمصدر الجملة المضاف اليها منعا من الحرف الفاصل
بين المتضايفين اي الحرف المصدري في الزمان وليس بموجودين في مثل وغير فاحتيج معهما الى الحرف المصدري
مع انه نقل الكوفيون عن العرب انها يضيف الظروف الى ان المشددة والمخففة نحو اجيئني يوم انك محسن ويوم
ان تقوم زيد فان صح النقل جاز في تلك الظروف الاعراب والبناء كما في مثل ما انكم وغير ان نطقت على ما يأتي
واختلف في كون الظروف مضافة الى ظاهر الجملة او الى المصدر الذي تضمنته والنزاع في الحقيقة منتف

لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجملة بلا خلاف ومن حيث المعنى الى مصدرها لان معنى يوم قدم زيد يوم قدومه
ولو كان مضافا في الحقيقة الى ظاهر الجملة وهي خبر لكان المعنى يوم هذا الخبر للعين وايضا الاضافة في المعنى لتخصيص
الزمن ولا بد في الاضافة المفيدة للتخصيص من صحة تقدير لام التخصيص واللام قد يتعذر دخولها على الجملة قال
صاحب المغني تعرف الظرف المضاف الى الجمل فيصح ان يقال هنالك يوم قدم زيد الحار والثاني على ان يكون صفة
ليوم قلت ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغي ان لا يتعرف المضاف اذا كان الفاعل في الفعلية
والمبتدأ في الاسمية نكرة نحو يوم قدم امير ويوم امير كريم قادم اذ المعنى يوم قدوم امير ثم اعلم انه يضاف
الزمان او حيث الى الجملة وان لم يكن ظرفا اي منصوبا بتقدير في قال تعالى هذا يوم لا ينطقون هذا يوم ينفع
الصادقين بالرفع والله اعلم حيث يجعل رسالاته وهو مفعول به ليعلم مقدرا وقال باذا حيث يكون من يبدل
كذا وقال ابو علي في كتاب الشعر ابعد حيث في الموضعين صفة لا مضافا اليه قال لان حيث يضاف
ظرفا لا اسما والمعنى حيث يحل وحيث يكون اي يحل فيه ويكون فيه والاولى ان يقول انه مضاف ولا مانع من
اضافته وهو اسم لا ظرف الى الجملة كما في ظروف الزمان واما نحو يومئذ وحينئذ وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضاف
الى اذ المضافة في المعنى الى جملة محذوفة مبدلة منها التنوين وفي ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا
ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال مبهم المعنى بخلاف قوله تعالى اذ انتم مسلمون اذ معناه
بعد ذلك الوقت واما قوله تعالى يوم الوقت المعلوم فقال ابو علي في الحجة ان الوقت بمعنى الوعد كان معنى قوله ثم
ملاقات ربه ثم ميعاد ربه فهو بمعنى قوله واليوم الموعود وقال ولا يجوز ان يراد بالوقت الاول لان اليوم اما بعض
النهار واما من الزمان ولو قلنا الى بعض الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلامه والذي يرى لي ان
هذه الظروف التي كانها في اللفظ مضافة الى اذ ليست بمضافة اليه بل الى الجملة المحذوفة الا انهم لما حذفوا تلك الجمل
لدلالة سياق الكلام عليها لم يحسن ان يبدل منها تنوين لاحق بهذه الظروف كما ابدلت في كل وبعض واذ لان
كلا واخويه لازمة للاضافة معنى فيستدل بها المعنى على حذف المضاف اليه فيتعين ذلك المحذوف بالقرينة
الحاصلة من سياق الكلام فيكمل المراد كقوله وكلا اتينا ورفعنا بعضهم فوق بعض وقوله نهيتك عن طلابك
ام عمرو بعاقبة وانت اذ صحيح لان اذ لازم الاضافة ولا وجه لتنوينه الا ان يكون عوضا لبعد معنى التنكير والتمكن منه
واما هذه الظروف فليست بلازمة الاضافة معنى فلو قلت جاءني زيد وكنت حينا كذا او قصدت حذف المضاف
اليه وابدال تنوين حينا منه اي حين ذلك لم يكن ظ في ذلك المعنى بل ظن ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس تنوين
العوض في يوما وحينا وساعة بغيرها من تنوين التمكن والتنكير توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف اليها
هي في الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف بلا كلا ظرفا لازما للاضافة الى الجمل حفيفا في اللفظ صالحا لجميع

انواع الازمنة من الساعة والحين واليوم والليلة وغير ذلك متعديا لحروف الجمل المضاف اليها هي مع ابدال التنوين
منها كما في قوله وانتم اذ صبح لحين بعد هذه الظروف بدلا منها مع التنوين العوض ليكون التنوين كانه
ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل الكل في قيامه مقام المبدل منه في المعنى يطلق على ما اطلق عليه فكانه هي
والزم اذن الكسر لالتقاء الساكنين ليكون كاسم متمكن مجرور مضاف اليه الظرف الاول حتى لا يستنكر حذف المضاف
اليه بلا بناء على الضم ولا تنوين عوض لانه لا بد فيما حذف منه المضاف اليه من احدهما الا ان يعطف عليه
مضافا الى مثل ذلك المحذوف كقوله الا علالة او بداهة سابح نهد الجزاره ولما توصلت باذ الى الغرض المذكور
وكانت الظروف المذكوره قد تكون مستقبلة وماضية جرداذ عن معنى الماضي وصار يطلق الظرفية فهو في
استعماله في المستقبل الصرف كقوله تعالى فويل يومئذ للمكذبين ونحوه والحق انه اذا حذف المضاف اليه منه
وابدل منه التنوين في غير نحو يومئذ جاز فتحه اذ ومنه قوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين اي فعلتها
اذ ربيتني اذ لا معنى للجزاء ههنا كما قيل في اذا انها للجواب والجزاء وكسر الذال في حينئذ لالتقاء الساكنين
لا للجر خلافا للاخفش فانه زعم انه مجرور بالاضافة وبناؤه اذ بين جره واضح لكن نعلم انه في قوله وانت اذ
صحيح ليس بمجرور ومع هذا فيه كسر لكنهم انما التزموها الكسر ليكون في صورة المضاف اليه الظرف الاول
ويجوز في غير الفتح ايضا كقوله تعالى وانا اذن من الظالمين كما بينا واعلم ان الظرف المضاف الى الجملة لما كان
ظرفا للمصدر الذي تتضمنه الجملة على ما تقرر فاقبل لم يحتج ان يعود من الجملة اليه ضمير فلا يقال اتيتك يوم قدم زيد
فيه لان الربط الذي يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل باضافة الظرف الى الجملة وجعله ظرفا لمضمونها
فيكون كانك قلت يوم قدوم زيد فيراد في اليوم ونحكم غير مستعمل وانما يجب الربط لما لم يكن الظرف
مرتبطا بان يكون منونا نحو يوما قدم فيه زيد قال تعالى يوم تسود وجوه وقد تقول العوام تسود فيه الوجوه
ونحوه ولنذكر شرح قوله اخر الباب والظروف الى الجمل والى اذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك غير مع ما وان
وانما ذكرها هنا فانه محتاج اليه لبيان بنائها حيث نقول ان ظرف الزمان المضاف الى الجملة انما لم يبن منه المفرد
والجمع اذا بني ولا يبنى المثنى لما ذكرنا في نحو هذان واللذان والظروف المضاف الى الجمل على ضربين كما ذكرنا اما
واجبة الاضافة اليها وهي حيث في الاغلب واذ ولما واذا ففيها خلاف على ما يجي هل هي مضافة الى شرطها ام لا
واما جائزة الاضافة وهي غير هذه الثالثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء لانها مضافة في المعنى الى
المصدر الذي تتضمنه الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت
الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فلهذا بنيت حيث على الضم كالغايات على الاعرف واما جائزة الاضافة
اليها فعلى ضربين لانها اما ان تضاف الى جملة ماضية الصدر نحو قوله على حين عاتبت المشيب على الصبي

فقلت الما تصح والشيب وازع فجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها اما الاعراب فلعدم لزومها للاضافة
الى الجمل فجعل البناء فيها اذن عارضا واما البناء فلتقوى العلة العارضة بوقوع المبني الذي لا اعراب له
اعني الفعل الماضي موقع المضاف اليه الذي يكتسب منه المضاف احكامه من التعريف والتنكير وغير ذلك
كما مضى في باب الاضافة واما اذن لا تضاف الى الجملة المذكوره وذلك بان تضاف الى الفعلية التي صدرها مضارع
نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين او الى الاسمية سواء كان صدرها معربا او مبنيا في اللفظ نحو جئتك
يوم انت امير او الا بين الاعراب عند البعض البصريين لا يخوز في مثله الا الاعراب في الظرف المضاف لضعف
علة البناء وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة ولا حجة لهم فيما ثبت في
السبع من فتح قوله هذا يوم ينفع لاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور في يوم ينفع ولا في قوله تعالى يوم لا تملك نفس
لنفس شيئا على قراءة الفتح لاحتمال كونه بدلا من قوله قبل يوم الدين واما غير المضاف الى ما صدره ان
وان ومثل المضاف الى ما صدره فيجوز منهم بالاتفاق ما يجوز منهم اعرابها وبناؤها قال تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون
فتح مثل مع كونه صفة لحق او خبرا بعد خبران ويجوز ان يكون منصوبا لكونه مصدرا بمعنى انه لحق تحقيقا
مثل حقيقة نطقكم وقال لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال فتح غير مع كونه
فاعلا ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى الا كما في باب الاستثناء وعلة بنائهما انهما ابهمتا الذي اذا حيث
لانهما مضافان من حيث المعنى الى مصدرها يليهما ولان فيهما الابهام مثلها لفقد الجر كما مر والمبني وهي
ما وان واقع موقع ما اضيفا اليه ولو ثبت ما نقل الكوفيون من اضافة الظروف الى ما صدره ان المشدده
والمخففة اعرابها وبناؤها نحو مثل وغير وكذا يجوز بالاتفاق بناء الظروف المتقدمة على اذ في نحو يومئذ واعرابها
كقوله تعالى من خزي يومئذ بفتح يوم وجره واما الاعراب فلعروض علة البناء اعني الاضافة الى الجملة واما
البناء فلوقوعه في المعنى موقع المضاف اليه لفظا كما بينا فصار نحو قوله على حين عاتبت فثبت بما بينا
ان قوله والظروف المضافة الى الجمل يجوز بناؤها ليس ينبغي ان يكون على الاطلاق وقوله مثل وغير مع ما وان
اي مثل مع ما وغير مع ان مشددة ومخففة وهذا تمام الكلام في الظروف المضافة الى الجمل فقال اللهم بني حيث لانه
موضوع لمكان حيث يتضمنه الجملة فشابه الموصولات في احتياجه الى الجمل وكذا في اذ واذا وبني حيث
على الضم في الاشهر تشبيها بالغايات لان اضافته كلا اضافة على ما ذكرنا وفتح بعض العرب تخفيفا وكسر على اصل
ولو مثل البناء ايضا واعرابها لغة فقعسية ومنهم من اضافتها الى مفرد قال ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم
ببيض المواضي حيث لي العمائم فقال ما ترى حيث سهيل طالعا وبعضهم يرفع سهيل على انه مبتدأ محذوف
الخبر اي حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدأ الذي بعد حيث غير قليل ومع الاضافة الى المفرد تعربه

اولى لانهما فصلا ان توجها الى معمول ما فالاقرب اولى بالعمل فعلى ما هو مذهب البصريين ولو كان العامل
ههنا الا بعد كما هو اختيار الكوفيين لكان الاختيار شغل الاقرب بضمير المفعول عند اهل المصرين كما
فى ضربنى وضربت زيدا وكان الاولى اذن ان يقال متى جئتنى منه او متى جئته ولم يسمع واما الاستدلال
على كون الشرط فى متى هو العامل بمجئ الجواب فى بعض المواضع بعد ان واللام او الفاء نحو متى جئتنى فانك مكرم
وفانت مكرم وفلانت مكرم فلا يتم لان تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه معنى الشرط الذى له الصدر يجوز مثل
هذا الترتيب كما مر اتفاقا واما العامل فى اذا فالاكثرون على انه جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط كما فى متى واخواته
والاولى ان يفصل ويقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت
الشمس جئتك بمعنى اجيئك وقت غروب الشمس فالعامل هو الفعل الذى فى محل الجزاء وان لم يكن جزاء
فى الحقيقة دون الذى فى محل الشرط لانه مخصص للظرف ومخصصه اما لكونه صفة له او لكونه مضافا اليه ولا ثالث
استقراء لا يجوز ان يكون وصفا اذ لو كان لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير كما تقدم فى الموصولات ثم
فى كلام فتخصيصه له اذن لكونه مضافا اليه كما فى سائر الظروف المخصصة بمضمون الجمل التى بعدها على
الوصفية كقوله تعالى يوم يجمع الله الرسل ولو سلمنا انه ايضا مخصص قلنا لا يجوز عمل الصفة فى الموصوف كما لا يعمل
المضاف اليه فى المضاف وذكر ان كل كلمتين او اكثر كانتا فى المعنى بمنزلة كلمة واحدة بمعنى قدم ما جزء كلام
يجوز ان يعمل اولاهما فى الثانية كالمضاف فى المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يعهد كلمة واحدة بعض
اجزائها مقدم من وجه مؤخر من آخر فكذلك ما هو بمنزلتها فى المعنى من تمام العمل صلة فى موصول ولا تابع فى
يعمل
متبوع ولا مضاف اليه فى مضاف اما كلم الشرط اذا عملت فيها الشرط فليست مع الشرط كلمة واحدة اذ لا
اذن موقع للمركب كالفاعل والمفعول والمبتدأ فيجوز عمل كل واحد منهما فى الآخر نحو متى تذهب اذهب وايا
ما تدعوا فله الاسماء الحسنى بل لا تعمل الشرط فى كلمة نحو من تقم قمت جاز وقوعهما موقع المبتدأ على ما هو عند
بعضهم فاذا تقرر هذا قلنا ان الفاء نحو قوله تعالى فسبح زائدة زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط
والجزاء والغرض المذكور وانما حكمنا بزيادتها لان فائدتها التعقيب كما ذكر ان السببية اخص من معنى
التعقيب فاذا جاء الظرف للتسبيح ولا يكون التسبيح عقيب المجئ وقال المص فى شرح المفصل ان تعيين
الوقت فى اذا يحصل بمجرد ذكر الفاعل بعده وان لم يكن مضافا اليه كما يحصل فى قولنا زمانا طلعت فيه
الشمس وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص بكونه صفة لا بمجرد ذكره بعده ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد
كلمة يكفى لتخصيصها لتخصص متى فى متى قام زيد نحو تخصص اتفاقا منهم واما استدلاله على عمل
الشرط فى اذا بقول انا اذا مامت لسوف اخرج حيا فان الجواب عاملا لكان المعنى لسوف اخرج حيا

فان الجواب لوكان عاملا لكان المعنى لسوف اخرج وقت الموت وكان ينبغى ان يكون الاخراج فى وقت الموت
فى وقت فالجواب ان المعطوف مع واو العطف محذوف فى الآية لقيام القرينة والمعنى ائذا ما مت
وصوت رميما ابعث اى مع اجتماع الامرين كما قال الله تعالى ائذا متنا وكنا ترابا وعظاما ودفاتا ائنا
لفى خلق جديد واستدل المص بنحو قولهم اذا جئتنى اليوم اكرمتك غدا والجواب ان اذا هذه بمعنى متى فالعامل
شرطها ان يقول المعنى اذ جئتنى اليوم سببا لاكرامى لك غدا كما قيل فى نحو ان جئتنى اليوم جزاء لمجئ اليك
امس ولقدم عرافة اذا فى الشرطية جاز ان يكون فيها الشرط ان يكون جزاؤها العين فاء كما فى قوله تعالى واذا
ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا ما اصابهم البغى هم ينتصرون ولا مانع من كونهم فى الاثنين تاكيدا
للواو وللضمير المنصوب فى اصابهم ولعدم غرابتها ايضا جاز فان كان شاذا مجئ الاسمية الخالية عن
الفعل بعدها فى قوله اذا الخصم ابزى مائل الرأس انكب قيل ليس فى اذا فى نحو قوله تعالى والليل اذا يغشى
معنى الشرط اذ جواب اما بعده او مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم
توقف معنى الكلام عليه وليس معنى ما يدل على الشرط قبل اذا الا القسم فلو كان اذا للشرط كان التقدير اذا
يغشى اقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم انه حاصل وقت التكلم
بهذا الكلام وان كان نهارا غير متوقف على دخول الليل فان قيل فاذا كان ظرفا مجردا فما ناصبه
قلت قال المص حال من الليل اى والليل حاصلا وقت غشيانه وفيه نظر اذ لا شئ ههنا مقدر
عاملا فى حاصل الا معنى القسم فهو حال من مفعول اقسم فيكون الاقسام فى حال حصول الليل كما ان
المرور فى قولك مررت بزيد ضاربا فى حال حصول الضرب وحصول الليل فى وقت غشيانه لان وقت
الغشيان ظرف له كما ان الخروج فى قولك خرجت وقت دخول الخاطب فيكون الا قسام
حال غشيان وهو فاسد كما مر وايضا فى قوله تعالى والقمر اذا اتسق يلزم كون الزمان حالا عن الجثة وذا لا يجوز
كما لا يجوز ان يكون خبرا عنه وقيل اذا بدل من الليل والقسم به مخرج عن الظرفية اى وقت غشيان الليل وفيه نظر
من وجهين احدهما من حيث ان اخراج اذا عن الظرفية قليل والثانى ان المعنى بحق القمر مستقا لا بحق
وقت اتساق القمر وليس ببعيد ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال لانه لا يقسم
بشئ الا لحال العظمة فتعلقت بالمصدر المقدر على ما ذكرنا فى المفعول له معا جواز عمل المقدر اعتمد قوة الدلالة
عليه وخاصة بالظرف فانه يكتفى برائحة الفعل وتوهمه كما هو فى المقرر وعظمته اذا اتسق فهو كقولك
عجبا من زيد اذا ركب اى من عظمته والظرف ههنا لا يصلح ان يكون معمولا لانشاء التعجب كما لا يصلح
هناك لكونه معمولا لانشاء القسم فاصله العظمة اذ لا يتعجب الا من عظيم فى معنى كما لا يقسم الا لتعظم فى معنى

من الحقا واذا جاء بعد حتى كقوله تعالى حتى اذا اهلك قلتم فهو باق على ما كان عليه من طلب الجملتين فتنتصب بعدها كما مر وحتى يكون معها حرف ابتداء اذ ليس معنى كونها حرف ابتداء ان يقع المبتدء بعدها فقط بل معناه انه يستانف بعدها الكلام سواء كانت الجملة اسمية او فعلية كقوله تعالى حتى يقول الرسول بالرفع وتقول سرت حتى كل الناس قال بعضهم يجوز ان يتجرد بعد حتى عن الشرطية وتحمل حتى واذا جاء عليه قوله حتى اذا اسلكوهم في قتائده شلا كما يطرد الجمالة الشردا وهذا البيت اخر القصيدة ويجوز ان يقال ان جوابه مقدر محافظة على اغلب احوالها وقال الميداني اذا فيه زائدة ولنا عن ارتكاب زيادتها مندوحة اذ حذف الجزاء لتفخيم الامر كثير كما في قوله تعالى اذا السماء انشقت اي يكون امور لا تقدر على وصفها وعن بعضهم ان اذا الزمانية تقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذ يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وانا لم اعثر على شاهد من كلام العرب واما قوله تعالى اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاذا الاولى زمانية والثانية للمفاجاة في مكان الفاء كما يجيء في باب الشرط

قوله وقد يقع للمفاجاة فيلزم المبتدء بعدها وقد ذكر الخلاف في اذا المفاجاة في باب المبتدء والتي تقع جوابا للشرط للمفاجاة كما يجيء في حروف الجزم والكوفيون يجوزون نحو خرجت فاذا زيد القائم بنصب القائم على ان زيد مرفوع بالظرف كما في نحو في الدار زيد لان اذا المفاجاة عندهم ظرف مكان ولما نصب القائم فقالوا لان اذا المفاجاة تدل على معنى وجدت فتعمل عمله لان معنى فاجاك الشيء وجدته مفاجاة فالتقدير خرجت فوجدت زيدا القائم والقائم ثاني مفعوليه ومنه قول الكسائي في المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه لا يجوز الا فاذا هو هي لان اذا المفاجاة يجيء لابتداء بعدها قال الزجاجي مشنعا على الكوفيين فاذا عندهم كالفعل قبلها اعلى قالت انا طارق قبله طرق قالوا انا نحمل ان كانت اذا كسائر الظروف لزمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا وان اعملوها عمل وجدت لزمهم بفاعل ومفعولين قال بل يجوز فاذا عمرو قائما على ان اذا خبر عمرو وقائما حال فالمكان عمرو قائما واما مع المعرفة فلا يجوز عند البصريين الا الرفع على انه خبر المبتدء وقال ثعلب اعتذارا للكوفيين في نحو فاذا هو اياها ان هو عماد واذا اوجدت مع احد مفعوليه كانه قال فوجدته هو اياها كقوله فاصبحت ولو كانت خراسان دونه رآها مكان السوق او هي اقربا اي رآها اقرب قال الزجاجي ليس هذا قول الكوفيين ولا البصريين قال واظن الحكاية في هذا عن ثعلب غلطا لان العماد عند اهل البصريين لا يكون الا فضلة يجوز اسقاطها ولا يجوز اسقاط هو في مسئلتنا اصلا هذا اخر كلام الزجاجي ويمكن ان يقال ان الفصل لم يجيء في كلام العرب الا اذا كان خبر المبتدء معرفا او فعل المنفصل

وفي الاتيان به مع غيرها نظر كما في باب الضماير وقوله او هي اقرب بالمعنى او هي في مكان اقرب نحو نصب على الظرفية قوله فيقع اذ واذا في جواب بينا وبينما وكلتاهما اذن للمفاجاة والاغلب مجيء اذ في جواب بينا قال فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة ليس ننصف ولا يجيء بعد اذ المفاجاة الا الفعل الماضي وبعد اذا المفاجاة الا الاسمية وكان الاصمعي لا يستفصح الا تركهما في جواب بينا وبينما لكثرة مجيء جوابهما بدونهما فالكثرة لا تدل على ان المكثور غير فصيح بل تدل على ان الاكثر الافصح الا ترى الى قول امير المؤمنين عه وهو من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقيلها في حياته اذ عقدها لاخر بعد وفاته لما قصد الى الاضافة بين اللازم اضافته الى المفرد الى الجملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة على ما تقدم زادوا عليه ما الكافة لانها تكف المقتضي عن الاقتضاء او اشبعوا الفتحة فتولدت الف ليكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه كانه وقف عليه والالف قد يؤتى به للوقف كما في انا والظنونا واصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فتقدير جلست بينكما اي مكان فراقكما وتقدير فعلت بين خروجك ودخولك اي زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فبين كما تبين مستعمل في الزمان والمكان ولما اذا كف بما او الالف واضيف الى الجمل فلا يكون الا للزمان لما تقدم انه لا يضاف الى المكان الى الجمل الا حيث وبين في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين اوقات زيد قائم اي بين اوقات قيام زيد فحذف الوقت لقيام القرينة عليه وهي انه اضيف الى الجمل دون الامكنة وغيرها فيقيتا دالين في كل مضاف اليها الى الزمان فصار المضاف الى الزمان زمانا لان بين ان اضيف الى الامكنة او الجثث فهو للمكان نحو بين الدار وبين زيد وعمرو وان اضيفت الى الازمنة فهو للزمان نحو بين يوم الجمعة والاحد وكذا ان اضيف الى الاحداث نحو بين قيام زيد وقعوده الا ان يراد به مجازا المكان نحو قولك زيد بين الخوف والرجاء استعير لما بين الحدثين مكانا فلهذا تقع بين خبرا عن الجثة فبينما المضاف تقديرا الى زمان محذوف وظاهرا الى جملة مقدرة بحيث لا بد ان يكون بمعنى الزمان فلهذا جاز اضافته الى الجمل وفي كل ما قلنا في بينما نظر وفي كلما من مجيء ما الكافة لتكفه من طلب مضاف اليه مفرد ومن تقدير زمان مضاف الى الجمل فكلما اذن زمان مضاف الى الجملة لان كلا وبعضا من جنس ما يضاف اليه زمانا كان او مكانا او غيرهما ولما في كلما من معنى العموم والاستغراق الذي يكون في كلمات الشرط نحو من وما ومتى شابهها اكثر من مشابهة بينهما فلم يدخل الا على الفعلية بخلاف بينا وبينما ولهذا ايضا جاز وقوع بعد كلما بمعنى المستقبل لكنه ليس ذلك بحتم في كل ماض كما كان في كلمات الشرط المتضمنة معنى ان ولكن كلما ماض وقع بعدها حيث احتمل الماضي والاستقبال

للعموم الذي في كلمات الشرط ففيه وفي كلما رائحة الشرط واما حيثما فهي كلمة شرط تجزم وتقلب الماضي مستقبلا
كمن وما ومتى فالعامل في كلما وحيثما ما هو في محل الجزاء لا الذي في محل الشرط كما في اذا لانهما في الاغلب يستعملان
في الفعل المقطوع بوقوعه نحو كلما طلعت الشمس اتيتك وجلست حيث جلس زيد وقد يستعملان في غير
المقطوع بوجوده نحو متى طلعت الشمس اتيتك وكل ذلك على خلاف الاصل ويدخل بينا وبينما وكلما في الماضي
وفي المستقبل ولنا ان نركب بنا بينا وبينما وكلما على الفتح لكون اضافتها كلا اضافة كما ذكرنا في حيث
الا انها بنيت على الفتح الذي كانت يستحقه حالة الاعراب هي منصوبة فيها تراعى حركتها الاعرابية
ولما ربت بينا وبينما وكلما مع جملتها تركيب كلمات الشرط مع الشرط والجزاء لما ذكرنا من بيان لزوم
مضمون الثانية الاولى لزوم الجزاء للشرط ولهذا دخل اذا واذ للمفاجاة في جواب بينا وبينما لينبه على
اقتران مضمون الاول بالثاني مفاجاة بلا تراخ فيكون في معنى اللزوم وقيل في كلما انه معرب وما مصدر
والزمان المضاف الى ما مقدر نحو ادعاء مثله في بينما فان دخل اذ واذا للمفاجاة في جواب بينا وبينما
فان قلنا كما هو مذهب المبرد ان اذا المفاجاة ظرف مكان وكذا ينبغي ان يقول في اذ المفاجاة فاذ واذا
منصوبان على انهما ظرفا مكان لما بعدها وبينا وبينما ظرفا زمان له فمعنى بينا زيد قائم اذ راى هندا
راى زيد هندا بين اوقات قيامه في ذلك المكان اى في مكان قيامه وان قلنا انهما ظرفا زمان كما
هو مذهب الزجاج فهما مضافان الى الجملة التي بعدهما مخرجان عن الظرفية مبتدآن خبرهما بينا وبينما
والمعنى وقت رؤية زيد هندا حاصل بين اوقات قيامه والاولى القول بحرفية كلمة المفاجاة كما هو
مذهب ابن برّي فالعامل في بينا وبينما ما بعد كلمتي المفاجاة او يقول انهما زائدتان وليستا للمفاجاة
في جواب بينا وبينما كما قال الجوهري وابن قتيبة وابو عبيدة بزيادة اذ في نحو قوله تعالى واذ واعدنا
وبزيادة اذا في قوله حتى اذا اسلكوهم في قتائدة البيت والكلام على مثل قوله تعالى فاذا اصاب به من يشاء
من عباده اذا هم يستبشرون كالكلام على بينما زيد قائم اذ راى عمرا واسوء وقد يجيء اذا للمفاجاة في غير جواب
بينا وبينما نحو قولك كنت واقفا اذ جاء في عمرو ويجوز اضافة بينا وبينما الى المصدر قال بينا تعانقه الكماة
وروغه يوما اتيح له جريء سلفع بتقدير بين اوقات معانقه والاعرف الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف
اي تعانقه حاصل قوله واذ للماضي ويقع بعدها الجملتان وذلك لانه لا يطرأ عليها معنى الشرط كما
في اذا لان جميع اسماء الشرط كما في اذا لان جميع اسماء الشرط متضمنة معنى ان وان للشرط في المستقبل واذ موضوعة
للماضي فتنافيا واذا دخل على المضارع قلبه الى الماضي كقوله تعالى واذ يمكر بك واذ تقول ويلزمها الظرفية
الا ان يضاف اليها زمان كقوله تعالى بعد اذ نجانا الله وقوله بعد اذ انتم تجحدون ثم يعني بمجرد لباسم الاحد

ويقع مفعولا بها كقولك اذكر اذ كنا اومن باتينا اذ كرمه وقوله تعالى واذكروا اخا عاد اذ انذر على ان اذ بدل من قوله
اخا عاد وقيل في قوله تعالى واذ واعدنا انها زائدة كما مضى وقيل هي مفعول لاذكر ويلزمها الاضافة الى الجملة
وان حذفت لقيام القرينة عوضت منها التنوين كما في قوله وانت اذ صحيح ويكسر ذالها او يفتح كما مر ويلزمها
الكسر في نحو يومئذ المازني اذ للتعليل نحو جئتك اذ انت كريم اي لانك والاولى حرفيتها اذن للمعنى كما ولما
بالوقت حتى تدخل في حد الاسم واعلم انه يقبح ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قام بل الفصيح اذ قام زيد
لان اذ موضوع للماضي فاراه الماضي اولا ولا يرد عليه نحو اذ زيد يقوم لان اذا على مذهب سيبويه
داخلة على يقوم المقدر المفسر هذا الظاهر ولما على مذهب من اجاز دخولها على اسمية جزءها فعل فهذا وارد
عليه ولا يخلص منه الا استقباح استعمال مثل هذا اعني اذ زيد يقوم والحق انه قبيح قليل الاستعمال
وقال المص معتذرا عن صاحب هذا المذهب ان يقول ليس للاستقبال بل الحال على وجه الحكاية وفيه نظر
لان مثل اذا زيد يقوم فعل له كذا مقصود به لقيام الاستقبال وحكاية الحال المستقبلة لم يثبت في كلامهم كما
ثبت حكاية الحال الماضية واذا جاءت بعد اذا فهي باقية على ما كانت لا تصير جازمة معنى الشرط بخلاف
اذ فانها تصير جازمة بما كان تجيء في الجوازم ومنهم من قال تجازى باذا فيجزم الشرط والجزاء وانشد الفرزدق
وكان اذا ما يسلل السيف يضرب والرواية بتيما قوله ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا
الى قوله وكيف للحال استفهاما اين الاستفهامية نحو اين كنت والشرطية نحو اين تكن اكن وبناؤهما على الحركة لكون الساكنين
وعلى الفتح لاستثقال الضم والكسر بعد الياء ولانى ثلاثة معان استفهامية كانت او شرطية احدها اين الا ان
انى مع من في الاستعمال اما ظاهرة كقوله من ابن عشرون لنا من انى او مقدرة انى لك هذا اي من انى اي من اين
ولا يقال انى زيد بمعنى اين زيد وانما جاز اضمار من لانها تدخل في اكثر الظروف التي لا تتصرف او تقل تصرفها
نحو من عند ومن بعد ومن اين ومن قبل ومن امامه ومن لدنه فصارت مثل في فجاز ان تضمر في الظروف
اضمارها ومنه قول طريح عان راقهن ورقه لدن شب حتى شاب سود الذوائب اي من لدن شب ويجيء
انى بمعنى كيف نحو انى يؤفكون ويجوز ان يكون بمعنى من اين يؤفكون ويجيء بمعنى متى وكيف الاولى بحذف فعل
واما انى الشرطية فكقوله فاصبحت انى تاتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر اي من اين تاتها
قوله متى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط وبما جرت هذيل متى على انها بمعنى من كقوله شربن بماء البحر
ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج او بمعنى في فيكون على الوجهين حرفا او بمعنى وسط كما حكى ابو زيد وضعته
متى كمي اى وسط كمي ويجيء كي ولا يجوز متى زيد لان الزمان لا يكون خبرا عن الجثة واما قولهم متى انت وبلادك
فمتى ليس بخبر بل هو ظرف لخبر المبتدأ الذي بعده غير سادّ مسدّه كما سد في نحو اما مكة زيد وانت وبلادك

متى ألبس مجزية بل هو ظرف مجرد بالنسبة الذى بعده بمنزلة سادسة بحو كل رجل وضيعته اى متى انت وبلادك مجتمعان وايان للزمان استفهاما كمتى الاستفهامية الا ان متى اكثر استعمالا واخص ايان مختص بالامور العظام نحو ايان مرسيها وايان يوم الدين ولا يقال ايان نمت وكسر همزته لغة سليم وقال الاندلسى كسر نونها لغة والاولى الفتح بمجاورة الالف وكتب الجمهور ساكنة عن كونها للشرط واجاز ذلك بعض المتاخرين وهو غير مسموع ويختص ايان فى الاستفهام بالمستقبل بخلاف متى فانه مستعمل فى الماضى والمستقبل قال ابن جنى ينبغى ان يكون ايان من لفظ اى لا من اين لان اين للمكان ولقلة فعال وكثرة فعلان فى الاسماء فلو سميت بها لم تصرفها قال الاندلسى ينبغى ان يكون اصلها اى اوان فحذفت الهمزة مع الياء الاخيرة فبقى ايوان فادغم بعد القلب وقيل اصلها اى ان اى اى حين فخفف بحذف الهمزة فاتصلت الالف والنون باى وفيه نظر لان آن غير مستعمل بغير لام التعريف ذى الاضافة المحرم قوله وكيف للحال استفهاما اشاعة كيف فى الظروف لانه بمعنى على اى حال والجار والظرف متقاربان وكون كيف ظرفا مذهب الاخفش ومذهب سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم منها كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كان ظرفا لابدلت منها الظرف نحو متى جئت يوم الجمعة او يوم السبت وللاخفش ان يقول يجوز ابدال الجار والمجرور منها نحو كيف زيد اعلى حال الصحة ام على حال السقم فكيف عند سيبويه متعدد بقولنا على اى حال حاصل وعند الاخفش بقولك على اى حال وحاصل عنده مقدر فان جاء بعد كيف فعل يستغنى به نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب المحل على الحال فجوابها والبدل منها منصوبان تقول فى الجواب متكئا على الحال او معتمدا وفى البدل كيف يقوم زيد امعتمدا ام لا وكانك قلت باى صفة موصوفا يقوم زيد امعتمد المعتمد ابدل من موصوفا او الجار المتعلق به ويجوز ان يكون كيف فى مثل هذا الموضع وهو ان يليه فعل يستغنى به منصوب المحل صفة للمصدر الذى تضمنه ذلك الفعل وكان معنى كيف يقوم زيد قياما على اى صفة يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال لسقوط الاستفهام عن مرتبة الصدر لكن لما كان اول بكيف اى المصدر يقدر اجاز ذلك فجوابه نحو قياما سريعا والبدل منه قياما سريعا ام بطيئا فان جاء بعدها كيف ما لا يستغنى به نحو كيف زيد فهو فى محل الرفع على انه خبر المبتدا فنقول فى جوابه صحيح او سقيم وفى البدل منها اصحيح ام سقيم فان دخلت نواسخ الابتداء على غير المستقبل نحو كيف اصبحت وكيف تعلم زيدا فكيف منصوب المحل جزاء ثانيا اعطاء لحكم الناسخ والاستفهام بكيف عن النكرة فلا يكون جوابه الا نكرة فلا يجوز ان يصح فى جواب كيف زيد وشذ حمل على عليه كما روى عن كيف تقول بلاعرين ولما قل لم ينظر الى كيف يصنع فكيف يخرج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر والكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزاء بكيف وكيفما قياسا ولا يجوز البصريون الا شذوذا قال سيبويه انها فى الجزاء مستكرهة وقال الخليل مخرجها مخرج المجازاة

٢٢١

يعنى فى نحو قولهم كيف تكون اكون لان فيها معنى العموم الذى يعتبر فى كلمات الشرط الا انه لم يسمع الجزم بها فى الشعر وجاز فى كيف تجى الحقل او بالعاء اى ان تركن لنا لا تحبه من حرانا اثر قال الاندلسى هى لغة فى كيف او يقال حذف فاء كيف ضرورة قوله ومذ ومنذ بمعنى اول المدة الخ عند النحاة ان اصل مذ منذ فخفف بحذف النون استدلالا بانك لو سميت به مصغرته على منيذ وجمعته على امناذ وبنوا على هذا ان الاسمية على مذ اغلب للحذف وهو تصرف فيتعين عن الحرف فان الحرف لا يحذف منه حروف الا المضعف كرب ورب وهذا كما قال بعضهم فى ذا ان من لذا وقيل منهم صاحب المغنى وقال قوم منذ ومذ اذ من يقول عن العرب ولما تحرك ذال مذ فى نحو مذ اليوم بالضم للساكنين اكثر من الكسر فلا يدل ايضا على ان اصله منذ لجواز ان يكون للاتباع وضم ذال منذ ولو كان تحريكه ساكنة اولا لغة عقوبة بفعل هذا يجوز ان يكون اصله الضم فخفف فلما احتيج الى التحريك للساكنين رد الى الضم كما فى لهم اليوم وكرهم ومنهم من يقول قال الليث منذ لغة اهل الحجاز ومذ لغة تميم وغيرهم وبعضا بكم قيل اهل الحجاز وحكى ايضا ان الحجازيين يجرون بهما مطلقا والتميميين يرفعون بهما مطلقا وجمهور العرب اذا استعملت مذ التى هى لغة اهل الحجاز على ما حكى اولا بهما معا فى الحاضر اتفاقا واما الخلاف بينهم فى الجر بهما فى الماضى ولا يستعملان فى المستقبل اتفاقا وقال الفراء منذ مركبة من من وذو فى لغة السليم فالمرفوع عنده فى نحو منذ يوم الجمعة خبر مبتدا محذوف اى من الذى هو يوم الجمعة اى من الوقت الذى على حذف الموصوف او حذفها مثلا وينبغى ان يكون التقدير عنده فى نحو ما رايته منذ يومان من ابتداء الوقت الذى هو يومان على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى وقال الكوفيون اصل منذ من اذ ركبا وضم الذال للساكنين فالمرفوع بعده فاعل فعل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة اى من وقت مضى يوم الجمعة وينبغى ان يكون التقدير عنده نحو ما رايته منذ يومان من اذ ابتدىء يومان اى هنا اذا ابتدىء اليومان اللذان قبل الوقت بمعنى لها فى الوجود اى من وقت الابتداء وهو من وانت التكلف على المذهبين اى الكوفى وينبغى ان لا يكون منذ الجارة على المذهبين مركبة اذ يبعد التاويل فيهما بل تكون حرفا موافقا للفظ هذا المركب وقال بعض البصريين هما اسمان على كل حال فان خفضتا بهما فعلى الاضافة وعلة البناء عنده هو كما اما فى حال الرفع ما بعدها فلما يجى من كونها للمضاف وهو تكافى حيثما اما فى حال الجر فلتضمنهما معنى الحرف لان معنى منذ يوم الجمعة من حد يوم الجمعة وعنى اى رجحه معنى الحد والصالح لحال الزمان بمعنيا نحو من ومعنى منذ شهر اول شهرنا والمعنى منذ شهر اى من اول الشهر فقل وقفنا على ما سيجى ان لا يتبين بمذ ومنذ من معنى ابتداء الزمان فى جميع شهر فانهما فاذا تقرر هذا قلنا اذا انجر ما بعدها ففيهما مذهبان الجمهور على انهما حرفا جر وبعضهم

البصريين على انهما اسمان وان ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين لكن في ارتفاع ما بعدهما
اقوال الاول لجمهور البصريين انهما مبتدآن ما بعدهما خبرهما على ما يجيء تقريره والثاني للاخفش والزجاج
انهما خبر مبتدأن مقدمان فان فسر الزجاج منذ يومان باول المدة وجميع المدة مرجحين كما يجيء من
تفسير البصريين فهو غلط لانك اذا قلت اول المدة يومان فانه يخبر عن الاول بالنويين وانه كيف يخبر
عن النكرة الموخرة بمعرفة مقدمة والزمان المقدم لا يصح تنكير المبتدء الموخر الا اذا انتصب على الظرفية
نحو يوم الجمعة قتال وان فسرها بظرف كما تقول مثلا في ما رايته منذ يوم الجمعة اي مع انتهائها الى انتهاء الروية
يوم الجمعة وفي ما رايته مذ يومان اي بعيدها اي بين الروية يومان فلا وجه مع تعسف عظيم من حيث المعنى
والثالث والرابع قول الفراء وبعض الكوفيين كما تقدم ولا بأس ان يركب مذهبا خامسا من هذه المذاهب
وهما قول الكوفي فيهما فنقول انهم ارادوا ابتداء غاية الزمان خاصة فاختاروا لفظ من الذي هي
مشهور في ابتداء الغاية وركبوه مع اذا الذي هو للزمان الماضي ولهذا حملنا على ارتكاب تركيب
من الكلمتين وجود معنى الابتداء والوقت الماضي في جميع مواقع منذ كما يجيء وهما معنى من واذا
فغلب على اللفظ تركيبه منهما مناسبة لفظ اللفظين واوردوا النحو الكثير ها الذي فتقولوا حذف لاجل الكثرة
همزة اذ فبقي منذ بنونه وذال ساكنين وضموا اذا ان يضاف الى الجمل والاضافة اليها كلا اضافة كما فعلوا
الذال لما احتاجوا الى تحريكها للساكنين تشبيها لها بالغايات المتمكنة في الاصل كقبل وبعد ولما صار
على ثلاثة احرف بخلاف اذ قبل التركيب فانه وان كان واجب الاضافة الى الجمل الا انه وضع وضع
الحروف فلم يشابه الغايات المعربة الاصل كما شابهها حيث فكانه حرف لا اسم مضاف وذلك ان
اكثر ما يضاف اسم على ثلاثة احرف فاكثر فبقي منذ كما هو اللفظ السليم ثم استثقلوا الخروج من الضم
الى الضم لا لزوم ان بينهما حاجزا غير حصين فضموا الميم اتباعا للذال ثم انهم جوزوا تخفيفه بحذف
النون اذ فمذ فاذا كان كذا رجع الدال الى السكون الاصلي اذا لتحريكها انما كان للساكنين والغرض
من هذا التركيب تحصيل كلمة تفيد تحديد زمان فعل مذكور مع تعيين ذلك الزمان كتحديد زمان
عدم الروية في نحو ما رايته منذ يوم الجمعة وتحديد الزمان مع تعيينه يحصل اما بان يذكر مجموع ذلك
الزمان من اوله الى آخره المتصل بزمان التكلم نحو مذ يومان ومذ اليومان ومذ سنتنا ومنذ زيد
قائم اذا امتد قيامه الى وقت التكلم واما بان تذكر اول ذلك الزمان المذكور [illegible] آخره بزمان التكلم
غير متعرض لذكر الآخر للعلم باتصاله بوقت التكلم مخصصا ذلك الاول بما لا يشاركه فيه
غيره مما هو بعده نحو مذ يوم الجمعة ومنذ يوم قدمت وهو مقام زيد بين يوم الجمعة الاقرب الى وقت

التكلم اذ لا يشاركه في هذا الاسم ما بعده من الايام ففي الاول كان اصل مذ منذ ولذا حذف اول الكلمة
الى اذ ثم ركب من من واذ منذ كما ذكرنا وذلك لان معنى منذ زيد قائم من اول وقت يوم زيد اما في الثاني
فلا يحتاج فيه الى تقدير مضاف وحذفه اذ معنى منذ قام زيد من وقت قيام زيد فهو المضاف منذ
الى الجملتين اما اسمية الراسخ نحو منذ زيد قائم والمعنى فيها جميع المدة ولا اعلمها هنا القيد مستعملة لاول
المدة واما التي احد جزئيها فعل فان كان الفعل ماضيا نحو منذ قام زيد ومنذ زيد قام فهو لاول المدة
وان كان مضارعا نحو منذ يكتب زيد ومنذ زيد يكتب فان كان المضارع حالا فهو لجميع المدة وان كان
حكاية حال ماضية فهو لاول المدة ولا يكون مستقبلا لان منذ لتوقيت الزمان الماضي فحوط كتركبه
من اذ الموضوع للماضي وقال الاخفش لا يجوز منذ تقوم زيد للزوم مجازين كون تقوم مقام قام وحذف
زمان مضاف على ما يجيء في تقدير مذهب جمهور النحاة البصريين والاصل جوازه لان يقوم كما قلنا حال او
حكاية حال وليس المضاف محذوفا كما اخترنا وجاز ايضا ان يضاف منذ الى الجملة المصدرة بحرف مصدري
لعدم ادائها بالتركيب عن صورة الجملة التي كان معها واجب الاضافة الى الجملة فيكون كحيث وآية على ما ذكرنا انه يجوز تصدير
الجملة التي بعدهما بحرف مصدري لكونهما غير صريحين في الظرفية فتقول منذ ان الله خلقني ويجوز ان يدعى ان
منذ في مثله مضاف الى جملة محذوف احد جزئيها كما يجيء بعد في المصدر الصريح نحو منذ سفره ثم نقول يجوز حذف
احد جزئي الجملة المضاف اليها اذا كان الباقي مجموع زمان الفعل من اوله الى آخره المتصل بزمان التكلم معرفة كانت
او نكرة نحو منذ يومان ومنذ رجب اذا كنت في رجب ومنذ شهر ومنذ شهرنا او كان الباقي اول الزمان المتصل
آخره بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان او نكرة نحو افراده منذ يوم الجمعة ومنذ يوم قدم زيد ومثله هذا الحد
يجوز ثبوت العداوة منذ يكون انقضاؤها في جميع اجزائه وذلك لجواز دخول الحد في المحدود وخروجه منه وما بعد
الحد يجب ثبوت العداوة فيه ويجوز كون الزمان المراد به الاول معينا [illegible] بشرط ان لا يكون العدد مقصودا
بل يكون المراد مجرد الزمان المخصوص نحو ما رايته منذ سنة المجاعة ومنذ شهر رجب ومنذ يوما القاه ومثل
عشر ذي الحجة واما ان قصدت العدد كقولك ما لقيته منذ عشر ذي الحجة وانت تريد ان الروية في اليوم الاول الى الآن
وكذا اليوم الثاني الى الآن وكذا الثالث الى آخر العشرة وهو محال لانه اذا انقطعت في الاول الى الآن فكيف يبقى
حتى ينقطع في الثاني والثالث بل المقصود انها انقطعت قبل العشر ان قلنا بدخول الحد في المحدود وان لم يقل به
فالمعنى انها انقطعت في يوم غير معين من ايام العشر لان ايامها اذن كساعات يوم الجمعة اوضد انقضائها
ويجوز ايضا حذف احد جزئي الجملة اذا كان الباقي مصدرا دالا على احد الزمانين المذكورين مقترنا بالحال نحو منذ
يوم زيد اذا كان وقت الكلام نائما ومنذ خروج زيد اذا مضى عرضه او اغما وجب حذف اصل الزمان في الموضع الممهد

بما ذكرنا وان لم يسد مسد المحذوف شيء لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال وتقدير الاول من مذ ابتداء يومان
على حذف الفعل اى من وقت ابتداء يومين اى اليومين اللذين آخرهما زمان التكلم اذ يومان مبتدأ ان
على حذف خبر المبتدء وجاز الابتداء لاختصاص يومين من حيث المعنى باليومين المتقدمين على وقت
التكلم وانما استغنى عن التعريف لان المعلوم ان منذ موضوع لتوقيت الزمان الذى آخره وقت التكلم
فى جميع استعمالاته سواء كان ما بعده مفردا او جملة نكرة كان المفرد او معرفة وتقدير الثانى منذ كان يوم الجمعة
ومنذ يوم الجمعة كان اى من وقت كون يوم الجمعة وجاز ان يجعل لكون يوم الجمعة وقتا على سبيل المجاز كما يقال
اذا كان يوم الجمعة نادى مناديا واما المصدر الدال على احدهما فنقول فى المعنى الاول منذ نومه اذا كان وقت الكلام
نائما اى منذ ابتداء نومه اذ نومه مبتدء وفى المعنى الثانى منذ خروجه اى منذ كان خروجه او خروجه كان ويجوز
ان يكون نحو منذ انك قائم فى المعنى الاول ومنذ ان الله خلقنى فى الثانى من هذا ثم نقول انما جوزوا اضافة منذ الى
الظروف المذكورة والمصادر كمنذ يومين ومنذ يوم الجمعة ومنذ سفره ومنذ قولهم منذ كم سرت وكم سؤال عن الزمان
اى من وقت هو من اى وقت ابتدائهما ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن وقت كم من الايام اى
وقت ابتداء كم مسند وانما جاز ذلك لخروج اذ بالتركيب عن كونه واجب الاضافة فى الجمل ويجىء هنا اعادة
اصل منذ من الضم اذ اضافته الى مفرد عارضة قليلة كما التوضيح حيث عند اضافته الى المفرد ولا فرق من حيث
المعنى بين جر هذه الظروف ورفعها اصلا ولا انضم الى ما ترى فى بعض الكتب ان بين الجر والرفع فى المعرفة فرقا
معنويا نحو ما رايته منذ يوم الجمعة وهو ان الرؤية فى يوم الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع فان ذلك وهم هذا الذى من الاصل
منذ ثم انهم قد يوقعون بعده نكرة غير محدودة الدالة على طول الزمان نحو منذ حين ومنذ سنين وذلك خلاف
وضعه لانه لتعيين الزمان وهذا كما وضع حتى لتعيين النهاية ثم قيل حتى حين وحتى مدة وهذا الذى ذكرنا
وان كان فى بعض مواضعه ذو تعسف فان ذلك مغتفر مقصد جعل فى جميع استعمالاته راجعا الى اصل واحد
وعلى وتيرة واحدة ولنرجع الى شرح ما فى الكتاب من احكام مذ ومنذ وهو مذهب جمهور البصريين قال ومذ
ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة مذهبهم انه اذا ارتفع الاسم بعدهما اسمان فى محل الرفع بالابتداء
ولهما معنيان انما اول مدة الفعل الذى قبلهما مثبتا كان او منفيا نحو ما رايته منذ يوم الجمعة اى اول مدة
انتفاء الرؤية يوم الجمعة فاذا كانا بهذا المعنى وجب ان يليهما من الزمان مفرد معرفة وكون كما ذكرنا انه يكون
هذا الجمع بفرد نحو ما رايته منذ اليومان اللذان عاشرتنا فيهما اذا لم يكن العدد مقصودا ولكن يجوز ان
يكون نكرة نحو ما رايته منذ يوم لقيتنى فان المقصود بيان زمان مختص واما جميع هذا الفعل الذى قبلهما كان
الفعل مثبتا كان او منفيا نحو صحبتنى منذ يومان اى مدة صحبة يومان فيليهما الزمان منه معنى العدد سواء كان

مفردا او لا معرفا او لا نحو منذ يوم ومنذ يومان ومنذ اليوم ومنذ اليومان وقد تقدم انه يجب ان يليهما جميع زمان
الفعل من اوله الى الحاضر المتصل بزمان التكلم ولا بشرط كون ذلك الجميع مقصودا فيه العدد وذكر لانك تقول ما
لقيناه منذ عرفنا ومنذ زمانا منا لعلك لا تقصد زمانا واحدا حتى يكون فيه معنى العدد قوله المقصود بالعدد
اى المقصود مع العدد والباء بمعنى مع والا لكان الواجب ان يقول المقصود به العدد لانك قصدت بقولك
يومان عددا اثنين لا انك قصدت بالعدد يومين قال الاخفش لا تقول ما رايته منذ يومان وقد رايته
امس قال ويجوز ان يقال ما رايته منذ يومان ومنذ رايته اول من امس اما اذا كان وقت التكلم آخر اليوم
فلا شك فيه لانه يكون قد حصل لانتفاء الرؤية يومان واما اذا كان فى اوله اعنى وقت الفجر فانما يجوز ذلك
اذا جعلت بعض اليوم اى يوم انقطاع الرؤية يوما مجازا وكذا ان كان فى وسطه يجعل بعض يوم الانقطاع
او بعض يوم الاخبار يوما ولا تحسب بعض اليوم الاخر وان اعتددت بهما معا جاز لك ان تقول منذ ثلثة
ايام قال ويجوز ان تقول ما رايته منذ يومان يوم الاثنين ومنذ رايته يوم الجمعة ولا تعتد بيوم الاخبار ولا يوم
الانقطاع وقال يجوز ان تقول ما رايته منذ يومان وانت لم تره منذ عشرة قال لانك تكون او حرف عن
بعض ما مضى ما قوله على ما بيناه وهو ان منذ لابتدائه من معنى الابتداء فى جميع مواقعه لا يجوز ذلك وقال انهم
يقولون منذ اليوم ولا يقولون منذ الشهر ولا منذ السنة ويقولون منذ العام قال وهو على غير القياس قال
ولا يقال منذ يوم استغناء بقولهم منذ اليوم ولا يقولون منذ الساعة ليقصرها فان كان جميع ما قال مستندا
الى السماع فيها ونعمت والا فالقياس جواز الجميع والقصر ليس بمانع لانه يجوز اقل من ساعة قوله وقد
يقع المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان مضاف الى هذه الثلثة لا معنى ما رايته منذ سفره او منذ انه سافر
او منذ يومان ومنذ زمان انه سافر ومنذ زمان سافر ولم يذكر المص الجملة الاسمية نحو منذ زيد مسافر اى منذ زمان زيد
مسافر وعلى مذهبهم ومذ ومنذ الاسميتان عندهم مبتدءان ما بعدهما خبرهما اذ معنى ما رايته منذ يوم الجمعة اول مدة
انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى ما رايته منذ يومان مدة انتفاء الرؤية يومان فكانه كان فى الاصل فى التوقيت
مدة ما رايته حتى يكون الجملة مضافا اليها فحذفت لتقدم ما يدل عليها وبنى منذ ومنذ بناء قبل وبعد ولكنه قبل
منذ بالضم وقيل بنى منذ لكونه على وضع الحروف ثم حمل منذ عليه لكونه بمعناه وقيل حملا على مذ ومنذ الحرفيتين عندهم
وقيل لانهما صدر الجملة اذ لا يتقدم الخبر عليهما فصارا كحروف الاستفهام ونحوه والكلام مع الاسمية عندهم
جملتان فما رايته جملة ومنذ يوم الجمعة اخرى قالوا والاخرى معطوفة اى ثبت على الاولى وان جاز ذلك كما اذا خرجت
سفرها كما تقول ما رايته وانتفت ذلك يومان وذكان الثانية صارت مرتبطة بالاولى معترضة فيها
فصارتا كالجملة الواحدة ولا محل للثانية عند جمهورهم لانها كالمفسرة وقال السيرافى هى فى محل نصب الحال

على الحال اى ما رايته متقدما قالوا واذا انجر ما بعدهما فهما حرفا جر فان كان الفعل عاملا فيهما ماضيا فهما بمعنى
من نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اى منه ولا يتم ذلك فى نحو قولك ما رايته مذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى
لقولك ما رايت من يومين الا ان يفسر بمن اول اليومين بتقدير المضاف وان كان الفعل حالا فهما بمعنى فى نحو ما رايته منذ شهرنا
ومذ اليوم فهما بمعنى فى قال الاندلسى وهذا تقريب والا فمذ يقتضى ابتداء الغاية ولا يقتضى فى
هذا المقام يعنى المذاهب واليه ذهب المبرد فى الاختيار واذا عطفت بعد المجرور بمذ ومنذ المرفوع جاز كان يوافق
بالمعطوف ما بعد مذ جرا او رفعا وان ينتصب بالفعل على نفس منه على ما اخترنا لانه ظرف منصوب اذ يقع ما بعده
او انجر الا ان المعطوف ان وافق ما بعدها منه فى كونه لاول المدة او لمجموع المدة فالعطف عليه اولى وان
لم يوافق فالعطف على لغتنا الموافقة فى المجموع نحو ما رايته مذ سنة ويوم وفى اول المدة ما رايته مذ يوم الجمعة
ويوم الخميس او مذ يوم الجمعة ويوم السبت اذا لم يكن الغرض مقصودا بل المقصود مجرد الزمان المبين كما ذكرنا قبل
ومثال المخالفة ما رايته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس وجمعة ايام او ايام ويوم الجمعة لان احد الزمانين لاول
المدة والاخر لمجموعها قال البصريون بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر فى الجملة التى بعد منذ النصب والرفع
والجر فى المعطوف فى نحو مذ قام زيد ويوم الجمعة اما الرفع والجر فعلى الزمان المقدر والنصب على معنى مذ قام زيد
لان معناه من زمان قيام زيد او على تقدير فعل الجزاء ما رايته يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا العطف على
مذ اذ لا زمان مقدر بعده قيل وربما دخلت كاف الجر على مذ يروى عن بعض العرب انه قال لم ننم كمذ فلان
وقال كمذ اخذت فى حديثك قيل والكاف فى التشبيه دخل على الاستفهامية فحذف الفها وسكنت الميم
كما قال يا ابا الاسود لم اسلمتنى لهموم طارقات وذكر قوله قـم ومنها لدى ولدن وقد جاء الآن
مثل عند ساكنة النون هى المشهورة ومعناها اول غاية زمان او مكان نحو لدن صباح ومن لدن حكيم
وقلما تفارقها من فاذا اضيف الى الجملة تمحضت للزمان لما تقدم ان ظروف المكان لا تضاف الى الجمل
الا حيث وذلك كقوله صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب ويجوز تقدير ان
للجملة بحرف مصدرى لكن لم يتمحض لدن للزمان قال عمرو بن حسان فان الكثر اعيانى قديما ف
لم افقر لدن انى غلام وفيها ثمانى لغات لدن بفتح الدال وضم الدال وكسرها فكان لدن خفف بحذف الضمة كما فى
عضد فالتقى ساكنان فاما ان تحذف النون فيبقى لد واما ان تحرك الدال فتحا او كسرا للساكنين واما ان
تحرك النون للساكنين كسرا لان الساكنين يحصل الكل كذا فهذه خمس لغات مع لدن التى هى اصلها وقد
جاء لدن ولد وكان لدن خفف بنقل ضمة الدال الى اللام والا كان نحو عضد فى عضد فيبقى لد كما يجى فى
التصريف فالتقى ساكنان فاما ان تحذف النون واما ان يكسر وقد جاء لد بحذف نون لدن التى هى ام

لدى ولدن

الجميع واتم اللغات ولدى بمعنى لدن الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فلهذا يكثر معها
من اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهى بمعنى من واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء
وعند اعم تصرفا من لدى لان عند يستعمل فى الحاضر القريب وفيما هو فى حوزتك وان كان بعيدا واعراب
لدى المشهوره لغة قيس قال المص الوجه فى بناء لدن واخواته ان من لغتها ما وضعه وضع الحروف
فحمل البقية عليها تشبيها بها ولو لم يكن كذلك لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق
والذى ارى انه جاز وضع بعض الاسماء وضع الحروف اى على اقل من ثلثة احرف بناء من الواضع
على ما يعلم من كونها حال الاستعمال فى الكلام مبنية لمشابهتها المبنى على ما ذكرنا فى صدر الكتاب
فى حد الاعراب فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحروف فالوجه فى بناء لدن ان يق
انه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة فى عدم التصرف مع عدم تصرفه لزومها بمعنى الابتداء فهو
بل فى مشابهة الحرف دونها واما لدى وهو بمعنى عند ولا دليل على بنائه ومعنى عند القرب حسا
او معنى نحو عندى انك غنيا وربما فتحت عينه او ضمت ويلزمها النصب الا اذا انجرت بمن ومن
حذف نون لدن لم يجوز حذفها مع الاضافة الى مضمر فلا تقول من لده بل من لدنه ولديكم وتجر لدن
ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان مفردا وتقديرا ان كان جملة وان كان ذلك لفظ غدوة جاز نصبها
ايضا مع الجر وقد ترفع اما النصب فانه وان كان شاذا فوجهه كثرة لدن مع غدوة دون سائر الظروف
بكرة وعشية وكون دال لدن قبل النون الساكنة يفتح ويضم ويكسر كما سبق فى لغاتها ثم قد تحذف
ثبوته فشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة سقوطها وشابه النون التنوين من جهة جواز
حذفها فصار لدن غدوة فى اللفظ كراقود خلا فنصبها تشبيها بالتمييز او تشبيها بالمفعول فى
نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا يكون الا منونا وان كانت معرفة ايضا اما تشبيها بالتمييز فانه
لا يكون الا نكرة واما لانا حذفنا التنوين لم يدر امنصوب ام مجرور واما الرفع فعلى حذف جزئى
الجملة اى لدن كان غدوة كما قلنا فى مذ يوم الجمعة والف لدى تعامل معاملة الف على والى سلم مع
الظاهر فقلب غالبا مع المضمر وقد حكى سيبويه عن قوم من العرب لداك والاك وعلاك قال طاروا علاهن
فطر علاها واشدد المثنى حقب حقواها وانما قلبوا الف هذه الكلم الثلث مع المضمر تشبيها بالف
رمى اذا اتصل بالضمير المرفوع نحو رميت وانما شبه المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو رماك لان
الجار مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة كالرافع مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب ولم يشبه
الف نحو عصا لان الواو ثقيل والياء اقرب الى الالف من الواو وانما لم تنقلب نحو عصاك وفتاك لان

لهذه الالفات اصلا فكره قلبها تشبيها بشيء آخر بخلاف الالف على والى ولدى وقلبت الف على الاسمية وان كان لها اصل في الواو تشبيها لها بعلى الحرفية ولا يتصل من المقصور الذي لا اصل لالفه بالمضمر الا هذه الثلث واما حساه على ما اجوزه المبرد فليس بمسموع وانما هو قياس منه **قوله**

وقط للماضي المنفي وعوض للمستقبل المنفي معنى قط الوقت الماضي عموما ومعنى عوض المستقبل عموما ويختصان بالنفي وعوض في الاصل اسم للزمان والدهر فقط وعوض المبنيان بمعنى ابدا لكن عوض قد يستعمل الجرد الزماني فمعرب قال فلو لا اشل عوض في خصامي ولو صالحي ويقال افعل ذلك من ذي عوض كما يقال من ذي انف اي فيما يستقبل وقط لا يستعمل الا بمعنى ابدا لانه مشتق من القط وهو القطع كانه قال لا افعله البتة الا ان قط مبني لما سيذكره بخلاف البتة وربما استعمل قط بدون النفي نحو كنت اراه قط اي دائما وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رايت الذيب قط وقد يستعمل عوض المبني للمضي ومع الاثبات ايضا قال فلولا رفاعي من عقاق ومشهدي هوت بعقاق عوض عنقاء مغرب وهو منفي معنى لكونه في اولا وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين والداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر وكان للمعنى ما بقي من الدهر داهر وبني قط لتضمنه لام الاستغراق لانه ما لا استغراق جميع الماضي واما ابدا فليس الاستغراق لازما لمعناه الا ترى الى قولهم طال الابد على لبد وبني قط على الضم حملا على عوض وهذه اشهر لغاته اعني بفتح القاف مضموم الطاء المشددة وقد تخفف الطاء في هذه وقد يضم القاف اتباعا لضم الطاء المشددة او المخففة كمنذ وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل وجاء في عوض فتح الضاد وكسرها ايضا واكثر ما يستعمل عوض مع القسم كقوله رضيعي لبان ثدي ام تقاسما باسحم داج عوض لا نتفرق ومن الظروف المبنية امس عند الحجازيين وعلة بنائه تضمنه لام التعريف وذلك ان كل يوم متقدم على يومك وهو امس وكان في الاصل نكرة ثم لما اريد امس يوم التكلم دخلت لام التعريف العهدي كما هو عادة كل اسم قصد به الى واحد من الجماعة المسماة به كما ذكرنا في باب غير المنصرف ثم حذفت اللام وقدرت لتبادر فهم كل من سمع امس مطلقا عن الاضافة الى امس يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته امس الاحد ولم يبن صباحا ومساء واخواتهما المبنية لكونها ايضا معدولة عن اللام لان التعريف الذي هو معنى اللام غير ظاهر فيهما من دون قرينة ظهوره في امس واما سحر فاسم متمكن سواء قلنا ببنائه او بترك صرفه لانه مخالف لاخواته من صباحا ومساء وضحى وعشية فهو شاذ من بين اخواته مبنيا كان او غير الاعراب وانما لم يبنوا غدا مع قصد غد يوم التكلم كما بني امس بفضل التعريف

الداخل في الوجود على تعريف المتقدم وجوده وذلك لان التعريف فرع الوجود ووجوده ذهني فكذا تعريفه بخلاف امس فانه قد حصل له وجود وان كان منقضيا حال التكلم مع انه قد روي عن بعض العرب اعراب امس مع صرفه كغد ولبيت بمشهوره واما بنو تميم فالذي نقل عنهم سيبويه اعرابه غير منصرف حال الرفع وبناؤه على الكسر كالحجازيين في حالتي النصب والجر قال سيبويه وبعض بني تميم يفتحون امس بعد منذ قال السيرافي انما فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفه وما بعد منذ يرفع ويخفض فلما تركوا صرفه من رفع منهم نحو منذ امس تركه الضم بعدما منع والكسر وكان مشبها ببعضهم قال لقد رايت عجبا مذ امسا عجائزا مثل السعالي خمسا قال وهذا قليل لان الخفض بعد منذ قليل قال سيبويه ان سميت بامس رجلا على لغة اهل الحجاز صرفته كما تصرف غاق اذا سميت به وذلك لانك لم ترد معنى امس شخصا فالواجب فيه الاعراب مع الصرف كما يجيء في باب الاعلام وان سميته به على لغة بني تميم صرفته ايضا في الاحوال لانه لا يبين من صرفه في النصب والجر لانه مبني على الكسر عندهم فيها واذا صرفته في الحالتين وجب الصرف في الرفع ايضا اذ ليس في الكلام اسم منصرف في الجر والنصب غير منصرف في الرفع ووجه منع الصرف في امس اعتبار اللام المقدرة كما قلنا في باب غير المنصرف واختاروا منع صرفه رفعا وبناءه نصبا وجرا كما اختاروا بناء نحو حضار وترك صرف نحو حضار وقطام مع ان الجميع من باب واحد والوجه في هذا مثل الوجه في ذاك وذلك انه جاز [illegible] فيه علة البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة منع الصرف كما بينا فاتبعوا باعتبار الاعراب اذ هو اشرف من البناء واولى بالاسماء واختاروا اسبق الاعراب واشرفه وهو الرفع فصار في حال الرفع معربا غير منصرف والحالتان الباقيتان اعني الجر والنصب مستويان حركة في غير المنصرف فارادوا ان يبقى هذه الكلمة فيهما على ذلك الاستواء فلو جعل مستويين في الضم اي اعرابها رفعا او كانت تصير مثل حيث في الاحوال ولو سوى بينهما في الفتح لم يبن بناؤها اذ كانت تصير كسائر غير المنصرف فلم يبق الا الكسر فلم يكن هذه الكلمة بعيدا السكون والكسر والضم يكون هذه الكلمة حالة البناء على الحركة التي بنيت عليها عند اهل الحجاز وقال الزمخشري وجاء من الشعر ان امس معرب عند بني تميم مطلقا اي في جميع الاحوال واعتذر بعضهم عن قول بعض بني تميم لقد رايت عجبا مذ امسا وقد قال سيبويه ان بعضهم يفتحون امس بعد منذ فقيل هذا القول فقوله بعضهم وبقوله بعد منذ فكيف يطلق بان كلهم يفتحون في موضع الجر بعد اي جاء كان فان نكر امس كقولك كل غد يصير امسا وكل امس يصير اولا معنى امس او اضيف نحو مضى امسنا او دخل اللام نحو ذهب الامس بما فيه اعرب اتفاقا لزوال علة البناء اي تقدير اللام وربما بني المقارن باللام في مثل ذلك لتقدير زيادة اللام قال سيبويه ولا يصغر امس كما لا يصغر غد فان سمي او جمع فالاعراب

لان اللام انما قدرت لتبادر الذهن الى واحد من الجنس لشهرته من بين اشباهه فاذا بنى او جمع لم يبق
ذلك الواحد المعين فيظهر اللام لعدم شهرة المثنى والمجموع من هذا الجنس شهرة الواحد وليس بناء امس على الفتح
لغة كما قال الزجاج مستدلا بقوله لقد رايت عجبا مذ امسا ومنها الآن قال الزجاج بنى لتضمنه معنى الاشارة لان معناه
هذا الوقت وهذا مذهبه في بناء امس وفيه نظر اذ جميع الاعلام هكذا متضمنة معنى الاشارة مع اعرابها وقال
السيرافي شبه الحرف بلزومها في اصل الوضع موضعا واحدا وبقائها في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام
وسائر الاسماء تكون في اول الوضع نكرة ثم تتعرف ثم تنكر ولا تبقى على حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه
الحرف لان الحرف لا يتصرف فيها وقال ابو علي بنى لتضمنه اللام كامس واما اللام الظاهرة فزائدة اذ شرط
اللام المعرفة ان تدخل على النكرات فتعرفها والآن لم يسمع مجردا عنها وقال الفراء اصله الفعل من آن يئين اذ دخل
عليه اللام بمعنى الذي اي الوقت الذي حان وحضر قال هذا كما نقل عن النبي صلى الله عليه وآله نهى عن قيل
وقال فانهما فعلان استعمل استعمال الاسماء وتركا على البناء الذي كانا عليه والجواب ان قال وقال محكيا
والمعنى نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا اعني كثرة المقالات الآن ليس بمحكي وكذا مذهب الفراء في
امس انه امر من امسى مبني فيقال في الآن وهو من باب تخفيف الهمزة ومنها لما وهو ظرف بمعنى اذ اسم
عند ابي علي يستعمل استعمال الشرط كما يستعمل كلما وكلام سيبويه يحتمل فانه قال لما لوقوع امر لغيره وانما يكون
مثل لو تشبيها بلو ولو حرف فقال ابن خروف ان لما حرف وحمل كلام سيبويه على انه شرط في الماضي كلو الا
ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول وقال لو كان ظرفا لم يجز لما اسم ذل
الجزء والجواب انه على التاكيد والتشبيه وكانه دخلها في ذلك الوقت ومن قال هو ظرف قال وقع وضع كلمة
الشرط مهملتها للغرض الذي ذكرنا في اذا ويليه فعل ماض لفظا ومعنى ان لم ينفصل وجوابه ماض كما وجاء اسمية
مقرونة باذا المفاجاة قال تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق او مع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء
وقد يكون مضارعا وقريب من الظروف المبنية قولهم يحيى ابو كراع سه ابوك لان اصله جائز مجروه وحكم حكم
الظروف عند حذف لام الجر لكثرة الاستعمال وقدر لام التعريف فبقي لاه ابوك قال لاه ابن عمك لا افضلت
في حسب عني ولا انت ديانى فتخزوني فبني لتضمن الحرف ثم قلب اللام الى موضع العين وسكن الياء او وقع
موقع الالف الساكن ورجعت الالف الى اصلها من الياء لسكون العين كما هو احد مذهبي سيبويه وهو انه من لاه
يليه اي استتر فتح لخفة الفتحة على الياء دون الكسرة والضمة وقد يحذف الياء فيقال له ابوك واما في نحو ارفث
بلا اهلاث هادم التصرف لازم النصب فظاهر كلام سيبويه انه مبني قال سالته يعني الخليل لاي نصبها لم يبين على
السكون هذا لفظه من قال انها مبنية فلشابهته لحرف بقلة التصرف اذ لا يكون منصوبا والاولى الحكم باعرابه

لدخول التنوين في نحو كنا معا وانجزاره بمن وان كان شاذا نحو جئت من معه اي من عنده وتسكين عينها لغة ربيعة
يقولون مع زيد فاذا لاقى ساكنا بعد كسرها وعينه نحو كنت مع القوم قال بعضهم وهو الحق وهي في هذه اللغة حرف
جر اذ لا موجب للبناء فيه معدوما في مع المفتوحة العين المعربة لو قلنا باسميته ثم يقول يلزم اضافته ان ذكر
قبل اسم المصطحبين نحو كنت مع زيد فان ذكر قبله المصطحبان ايبق ما يضاف اليه فينتصب منونا على الظرفية
نحو جئنا معا اي في زمان وكنا معا اي في مكان وقيل انتصابه على الحال اي مجتمعين والفرق بين فعلنا معا
وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلا سواء اجتمعوا او لا والالف في معا عند الخليل
بدل من التنوين اذ لا لام له في الاصل عنده وهي عند يونس والاخفش وهو الحق مثل الف فتى وهي بدل من اللام
استنكارا لاعراب الموضوع على حرفين فمع عندهما عكس يد نحو كدم لانها في غير الاضافة يحذف في الاضافة
لقيام المضاف اليه مقام لامها قوله والظروف المضافة الى الجمل واذ يجوز بناؤها على الفتح اي قد مضى شرحه
فيما تقدم قوله المعرفة والنكرة الى قوله بمعنى قوله بعينه احتراز عن النكرات ولا يريد به ان
الواضع قصد في حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل في هذه الاعلام اذ الضمائر والمبهمات و
ذو اللام والمضاف الى احدها يصلح لكل معين تقصده المستعمل فالمعنى ما وضع لتستعمل في واحد بعينه سواء
كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الاعلام او لا كما في غيرها ولو قال ما وضع لاستعماله في شيء بعينه لكان اصرح
وانما جعل ذا اللام موضوعا كالرجل والفرس وان كان تركيبا لما مر في حد الاسم ان المركبات ايضا موضوعة بالتاويل
الذي ذكرنا هناك او جعل اللام من حيث عدم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كانه موضوع مع ما دخل عليه وضعا افراديا
ويدخل في هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب لقيتهما لانهما وضعا لشيء معين ويدخل المضمر في ربه ونعم
رجلا وبئس رجلا والحق انه منكر ولا يعترض على هذا الحد بالضمير الراجع الى نكرة مختصة قبل الحكم من الاحكام نحو
جاءني رجل فضربته لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائي دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام في نحو جاءني رجل فضربت
الرجل واما الضمير في نحو رب شاة وسخلتها فنكرة كما في ربه رجلا لانه لم يختص المعود اليه بحكم اولا واللاصح في اسم
المعرفة ان يقال ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية فيدخل فيه جميع الضمائر وان عادت الى النكرات والمعرف
باللام العهدية وان كان المعهود ذكره اذا كان المنكر المعود اليه او المعهود مخصوصا قبل الحكم لانه اشير بهما الى الخارج
مخصوص وان كان منكرا واما الذي لم يختص المعود اليه بشيء قبل نحو ارجل قائم ابوه واطلى كان ابكم ما ركما يجي
البحث فيه في باب كان ونحو ربه رجلا ونعم وبئس رجلا فان الضمائر كلها نكرة اذا لم يسبق اختصاص المرجوع اليه
بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه لم يجز وكذا كل شاة سوداء وسخلتها بدرهم لان الضمير يصير معرفة برجوعه
الى نكرة مختصة بصفة ويدخل في الاعلام حال اشتراكها نحو محمد وعلي اذ لم يشار بكل واحد منهما الى الخصوص عند الوضع

ويخرج منه النكرات المعينة للمخاطب نحو قولك جاءني رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة
الى المختص في هذا الاستعمال بصفته وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم ذلك الملقى اذ ليس فيه اشارة
لا استعمالا ولا وضعا فقولنا ما اشير به يشترك فيه جميع المعارف ويختص اسم الاشارة لكون الاشارة فيها حسية
بالوضع كما مر في بابه وانما قلنا الى خارج لان كل اسم وهو موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك
الاسم دالا عليه ومن ثمة لا يحسن ان يخاطب بلسان من الالسنة الا من سبق معرفته بذلك اللسان فعلى هذا
كل كلمة اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له ولو لم يقل الى خارج لدخل فيه جميع الاسماء
معارفها ونكراتها فتبين بما ذكرنا ان قول اللحم في قولك اشرب الماء واشتر اللحم وقوله تعالى ان يأكله
الذئب ان اللام اشارة الى ما في ذهن المخاطب من ماهية اللحم والماء والذئب ليس بشئ لان هذه الفائدة
تقوم فيها بنفس الاسم المجرد عن اللام فالحق ان تعريف اللام في مثله لفظي كما ان العلمية في نحو اسامة لفظية كما سيجئ
في الاعلام فنقول اولا ان التنوين في كل اسم متمكن غير علم تعتدا للتمكن والتنكير معا ومعنى تنكير الشئ شياعه في
امته وكونه بعضا مجهولا من جملة لا في غير الموجب نحو ما جاءني رجل فانه لاستغراق الجنس وكل اسم دخله اللام
لا يكون فيه علامة كونه بعضا من كل اذ تلك العلامة التنوين وهو لا يجامع اللام كما مر في اول الكتاب فينظر في
ذلك الاسم فان لم يكن معه قرينة لا حالية ولا مقالية دالة على انه بعض مجهول من كل كقرينة الشرى الدالة
ان المشترى بعض في قولك اشتر اللحم ولا دالة على انه بعض معين كما في قوله تعالى او اجد على النار هدى وهي
اللام التي جيء بها للتعريف اللفظي والاسم المحلى بها لاستغراق الجنس سواء كان مع علامة الوحدة كالضربة
او مع علامة التثنية او الجمع كالضربتين والعلماء او مجردا عن جميع تلك العلامات كالضرب والماء وانما وجب
حمله على الاستغراق لانه اذا ثبت كون اللفظ دالا على ماهية خارجية واما ان يكون بجميع افرادها او ببعضها
ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي بل يمكن تصورها في الذهن خالية عن الكلية والبعضية لكن كلامنا
في المتشخصات الخارجة لان الالفاظ موضوعة بازائها لا في الذهنية فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها اي
التنوين وجب كونها للكل وجب للكلي فعلى هذا قولك الماء طاهر اي كل الماء والنوم حدث اي كل النوم اذ
ليست في الكلام قرينة البعضية لا مطلقة ولا معينة ولهذا جاز وان كان قليلا وصف المفرد بالجمع نحو اهلك
الناس الدينار الصفر والدرهم البيض على ما حكى الاخفش فالمفرد في هذا يعم جميع المفرد والمثنى جميع المثنى ولا يستثنى
من المفرد الا المفرد فتقول كان الرجل خيرا من المرأة الا الزيدين اي الا كل واحد منهما وقوله تعالى ان الانسان لفي
خسر الا الذين آمنوا اي الا كل واحد منهم ولا يجوز ان يقال الرجل يرفع هذا الحجر الا الزيدين معا ولا الا ثلثتكم معا
بل يجوز ذلك اذا كان الاستثناء منقطعا وكذا لا يستثنى من المثنى الا المثنى فمعنى ان الرجلين يرفعان هذا الحجر

الا اخويك الا اثنين منهم ولا يجوز الرجلان يرفعان الا اخويك معا بل يجوز على الانقطاع واما الجمع فيصح استثناء
الجمع والواحد والمثنى منه نحو لقيت العلماء الا زيدا اي كل عالم وكل عالمين وكل علماء وهكذا حال المفرد والمثنى
والمجموع في غير الموجب قال عليه السلام لا يحرم الاملاجة اي كل واحد من هذا الجنس وكذا الاملاجتان اي كل اثنين من هذا
الجنس فلا يستثنى من الواحد الا الواحد ولا من المثنى الا المثنى اما الجمع نحو ما لقيت العلماء فهو بخلافهما
بل هو بمنزلة منكر في سياق غير الموجب مفرد وغيره في استعماله اي ما لقيت احدا من العلماء ولا اثنين ولا جماعة
فيصح استثناء المفرد والمثنى والمجموع منه نحو ما لقيت العلماء الا زيدا والا الزيدين فقوله تعالى لا تدركه الابصار
اي شئ من الابصار ولا جميع الابصار كما توهم بعضهم فحال الجمع في الموجب وغيره خلاف حال المفرد والمثنى هذا
هو المعلوم من استقراء كلامهم واما النكرة المستغرقة نحو ما لقيت رجلا او رجلين او رجالا فلا يستثنى منها
ومثناها ومجموعها الا امثالها فتقول ما لقيت رجلا الا الزيدين اي الا كل واحد منهم ولا يجوز ان تقول لا رفع هذا
الحجر رجل الا الزيدين معا وتقول ما لقيت اخوين متصاحبين الا الزيدين وتجوز الا بني فلان اي اثنين منهم ولا يجوز
الا زيدا فتقول ما لقيت رجالا الا الزيدين ولا يجوز الا اخويك والا الا زيدا الا على الانقطاع لان المعنى ما لقيت
جماعة من الرجال وان كان هناك قرينة دالة على انه ليس المراد الاستغراق فان كان هناك عهد فاللام عهدية
على ما يجئ في بابه وان لم يكن فان كان فيه علامة الوحدة او التثنية نحو ما اعطيتك الا التمرة او التمرتين فلا فرق بين
المعرف والمنكر معنى وكانك قلت ما اعطيتك الا تمرة او تمرتين وان لم يكن فيه علامتهما نحو اشتريت التمر ولقيت الرجال
فالفرق بين ذي اللام والمجرد ان المجرد لاجل التنوين الذي فيه للتنكير يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة فمعنى رايت تمرا
ورجالا شيئا من التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان كان المراد به الماهية مجردة عن البعضية لكن البعضية
مستفادة من القرينة كالوزن فكانك قلت لقيت هذا الجنس وهذا الجنس فهو كعام مخصوص بالقرينة فذو
ذو اللام اذن بالنظر الى القرينة بمعنى وبالنظر الى انفسهما مختلفان فمن ثمة جاز وصف المعرف باللام من هذا النوع
بالمنكر نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وكذا مررت بالرجل مثلك وما يحسن بالرجل خير منك كما مر في باب الوصف
فعلى هذا كل لام تعريف لا معنى للتعريف فيها الا التي للعهد الخارجي قوله وهي المضمرات قد تقدم ذكرها
ونعني بالمبهمات اسماء الاشارة والموصولات وقد تقدم ذكرها وانما سميت مبهمات وان كانت معارف لان
اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب لانه بحضرة المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليها
وكذا الموصولات من دون الصلات مبهمة عند المخاطب ولم تقولوا المضمر الغائب مبهم لانه انما يعود الى متقدم
فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به وكذا ذو اللام العهدية قوله وما عرف باللام هذا مذهب سيبويه
اعني ان حرف التعريف هي اللام وحدها والهمزة للوصل فتحت مع ان اصل همزات الوصل الكسر لكثرة استعمال لام التعريف

والدليل على أن اللام هي المعرفة فقط تخطي العامل الضعيف اياها نحو بالرجل وذكر علامات امتزاجهما بالكلمة
وصيرورتها كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال ولم يتخطها العامل الضعيف واما نحو ان
لا افعل وان لا افعل وبلا مال فلجعلهم لا خاصة من جميع ما هو على حرفين كجزء الكلمة فلذا يقولون الا فرس
والله لولا الخبيث وفيه نظر فان الفاصل بين العامل والمعمول تمام ينجر حتى تجاوز الجر معه الفصل
فلا فصل ولا امتزاج التام بين اللام وما دخلته نحو كان الرجل مغاير الرجل حتى جاز توالهما في قافيتين ولم يكن
ايطاء وانما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج وايضا دليل التنكير اي التنوين على حرف فالاولى كون
دليل التعريف مثله وقال الخليل ال بكمالها آلة التعريف نحو هل وقد استدلالا بانفتاح الهمزة وقد سبق الرد عنه
وبانه توقف عليها في التذكر نحو قولك ال اذا تذكرت ما فيه اللام كالكتاب وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها
عند الاضطرار كالوقف على قد في نحو قوله ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالها وكأن قد وذكره قوله يا خليلي
اربعا واستخبرا الـ منزل الدارس من اهل الحلال مثل الحرف عند همزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال وذكر الرضي
في كتاب الشافي ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام اليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام
وفي انه حمير ونفر من طي ابدال الميم لام التعريف كما روي النبي ليس من امبر امصيام في امسفر ولام العهد
اللام التي عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكره اي ليقيد ذلك ذكرته ... ملانا اي المذكور ... فهذه
اما لجري ذكره متقدما كما في قوله تعالى وارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او بعلم المخاطب به قبل
الذكر بلا جري ذكره نحو قولك خرج الامير او القاضي اذا لم يكن في البلد الا قاض واحد مشهور واحد وقد يزاد
اللام في العلم كقوله وقد بالنسر عنا على ما يجيء وفي الحال نحو جاء الفقر وفي التمييز الا صفراء الدرهم على قبح كما يجيء
في باب العدد وقد يكون الزائدة لازمة في الذي وتصرفاته ويكون اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير نحو برجل
حسن الوجه اي وجهه وعند البصريين لا عوض من الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة
اذا كانت جملة والخبر المشتق ويجوز في غيره كقول الحافي لحاف الضعيف والبرد بوده وقال الكوفيون قد يكون
اللام للتعظيم كما في الحسن في الاعلام ولا تعرفها البصريون واللام في وصف اسماء الاشارة وفي وصف المنادى
نحو هذا الرجل ويا ايها الرجل للتعريف الحاضر بالاشارة اليه وهي في غير الموضعين لتعريف الغائب وتعريف الحاضر
بالاشارة اليه وهي في غير الموضعين لتعريف الغائب نحو ضربت الرجل ... اللام العهدية الغلبة كالصعق
والنسب على ما نذكر في الاعلام قوله والنداء نحو يا رجل ومن لم يعده من التعريفين فلكونه فرعا على المضمرات لان تعرفه
لوقوعه موقع كاف الخطاب كما مر في باب النداء قوله والمضاف الى احدها معنى احترازا من الاضافة اللفظية
وانما يتعرف بالاضافة ما ليس من الاسماء المتوغلة في الابهام كغير ومثل على ما مر في الاضافة قوله العلم

ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد قوله غير متناول غيره يخرج سائر المعارف لتناولها بالوضع
اي معين كان بخلاف العلم على ما تقدم قوله بوضع واحد متعلق بمتناول اي لا يتناول غير ذلك المعين بالوضع
الواحد بل ان تناول كما في الاعلام المشتركة فانما يتناوله بوضع آخر وتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى كما اذا سمي شخص
زيد ثم يسمى به شخص آخر فانه وان كان متناولا لا بالوضع لمعنيين لكن تناوله للمعنى الثاني لا بوضع آخر غير
الوضع الاول بخلاف سائر المعارف كما تبين فاذا ذكر قوله بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم
ولا يخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المص وذكر انه قال الاعلام الاجناس وضعت اعلاما للحقائق
الذهنية المتعقلة كما اشير باللام في نحو اشتر اللحم الى الحقيقة الذهنية وكل واحد من هذه الاعلام موضوع لحقيقة
في الذهن متحدة فهو اذن غير متناول غيرها واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجة نحو هذا اسامة مقبلا فليس
ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي كل كلي لجزئياته الخارجة نحو قولهم الانسان حيوان ناطق
فلفظ اسد مثلا موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس في الخارج على وجه التشريك واسامة موضوع للحقيقة
الذهنية حقيقة فاطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح المص بكونه مجازا ولا بد من كونه مجازا على مذهبهم
في الفرد الخارجي اذ ليس موضوعا له على ما اختار وقال لان الحقيقة الذهنية والفرد الخارجي بمطابقتها له
كالمتواطئ قال الاندلسي ولا نقول في اسد معين في الخارج اسامة كما نقول الاسد لان المطلق للحقيقة الذهنية
في الخارج ليس الا شيئا من هذا الجنس مطلق الاواحد محصور بالاوصاف المعرفة وكذا اسمع عندهم ان لا يقع
اسامة على الجنس المستغرق خارجا ولا يقال ان اسامة الا الاسد الفلاني لان الحقيقة الذهنية ليس فيها
معنى الاستغراق كما ليس فيها التعيين والحامل للنحاة على هذا التكلف في الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم
راوا نحو اسامة وثعالة وابا الحصين وام عامر واوبر ... الاعلام لفظا من منع صرف اسامة وترك ادخال
اللام على اوبر وايضا ابن آوى وام ... وبنت ... كما في الكنى في اعلام الاناسي ويجيء منها الاحوال ووصف
المعارف ومع هذا كله تطلق على المنكر كما يطلق اسد وذئب وضبع فان ذلك لا يجري مجرى الاعلام في الاحكام
المذكورة واقول اذا كان لنا تانيث لفظي كغرفة وبشرى وصحراء ونسبة لفظية نحو كرسي فلا يبعد ان يكون
لنا تعريف لفظي اما باللام كما ذكرنا ... واما بالعلمية كما في اسامة ثم نقول هذه الاعلام اللفظية وضعوها
لغير الاناسي من الطيور والوحوش وحشرات الارض والمعاني فوضعوا لبعضها اسما وكنية نحو اسامة وابو الحارث
في الاسد ولبعضها اسما بلا كنية كقثم للضبع ولبعضها كنية بلا اسم كما في الافعى ... بعضها ما لا اسم جنس له
نحو ابن مواء وجار هاد وفي اكثر هذه الاعلام تجري معنى مناسب للمسمى نحو الحضاجر لعظم بطنها وابن داية
لوقوعه على دابة البعير ونحو ذلك وقالوا في المعاني للمنية شعوب وام قشعم وللميرة تترة وللكلبة زوبر وللغدر

كيسان فقالوا في الاوقات غدوة وبكرة قالوا ومنه سبحان علم التسبيح ولا دليل على علميته لانه اكثر ما استعمل
مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا في الشعر كقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي
والجمد وقد جاء باللام كقوله سبحانك اللهم ذا السبحان قالوا والدليل على علميته قوله سبحان من علقمة الفاخر
والجواب انه يجوز ان يكون على حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به وابقى المضاف على حاله مراعاة لاغلب احوال المعنى
المجرد عن التنوين كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا واما اولى لك فهو علم للوعيد ماولي مبتدء ولك خبره و
الدليل على انه ليس بافعل تفضيل ولا افعل فعلاء وانه علم ما حكى ابو زيد من قولهم اولاة الآن وهاه الآن
اذا اوعدوا فدخول تاء التانيث دال على انه ليس افعل التفضيل ولا افعل فعلاء بل هو مثل ارمل وارملة
واولاه الفه علم فمن لم ينصرف وهو من وليه الشر اى قرب وليس اولى اسم فعل الماضي بدليل اولاة في تانيثه
بالرفع والآن خبر اولاه اى الشر القريب لك واما هاء الآن والزمان متعلق باسم الفعل كذا قال ابو علي
فجعله اولى من التنوين للعلمية والوزن وفي قوله الهاء لا لمجرد الوزن لان ذلك في علم آخر منونا كما لو سميت بارمل
وارملة وكلاهما ممتنعان عن الصرف اذ كل علم موضوع وضعا مستانفا واعلم ان العلمية ان كانت لفظية
الا انها لما منعت الاسم تنوين التنكير صار لفظ اسامة وثعالة كالاسد والثعلب اذا كان اللام فيهما
للتعريف اللفظي فكما انه يحتمل ذلك من المعرف باللام يحمل على الاستغراق الا مع القرينة المخصصة فكذا مثل
هذا العلم يقال اسامة خير من ثعالة اى كل واحد من افراد هذا الجنس خير من كل واحد من افراد هذا الجنس
من حيث الجنسية المحضة قال ولا انت اجرأ من اسامة وادعيت به ان يحمل في الذكر فيصح الاستثناء من
مثله كما صح في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا فتقول اسامة يفر من الانسان الا الداهن
منها او القرينة المخصصة نحو لقيت ثعالة بهذه الاعلام كلها كحال ذي اللام المفيدة للتعريف اللفظي اذا كان
ذو اللام معرفا مجردا عن علامة الواحد والتثنية نحو الضرب والنحو والسرق وقد عرفت حكمه وقد اجرى النحاة
في اصطلاحهم من غير ان يقع ذلك في كلام العرب الامثلة التي يوزن بها اذا عبر بها عن موزون مجرى الاعلام
اذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات ككل ورب على ما يجيء قالوا فعلان الذي مؤنثه فعلانة منصرف
فوصفوه بالمعرفة ونصبوا عنها الحال كقولهم اسبهرف اخطارهم ومنعوا الصرف منها ما جاز فيها العلمية وفيه
سببا آخر كتاء التانيث نحو فاعلة او وزن الفعل المعتبر كافعل او الالف والنون كفعلان او الالف الزائدة
المقصورة للتانيث واذا نكرت هذه كلها بدخول كل ورب او من الاستغراقية وغيرها من علامات
التنكير انصرفت نحو قولك كل فعلان حاله كذا وان كان على وزن اقصى الجموع او مع الف التانيث لم ينصرف معرفة
ونكرة فان صلحت الالف للتانيث وغيره نحو قولك كل فعلى تقلب الفه في التثنية ياء او ما تجوز فيه الاعتبارات

ان جعلت الفه للتانيث لم تصرفه وان جعلتها لغيره صرفته لتنكيره بدخول كل وذلك نحو ارطى وسلمى والخلاف في فعلى
فهذه الاوزان يقصد بها استغراق الجنس لان قولك فعلان الذي مؤنثه فعلى فهذه غير منصرف كل واحد من افراد
هذا الجنس حتى نستغرقه كما ان معنى قولك ثمرة خير من جرادة ورجل خير من امرأة ذلك فان ما عد الاول من الاعلام دون لكاع
بغير صرف نحو وجراده لانهم ما رأوا بعضهم يقول كالاعلام من سلوك الى يقول آخرنا ان افعل مثلا وضع لغير الزائد والفعل
على الخروج عن الافعل كاكبر من الكبر ثم عبر به عن كل لفظ اوله همزة مزيدة مفتوحة وثانية فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة
بعدها لام وبعضهم يجعل كالرجال الاعلام نحو قولك فعللة التي هي مصدر الرباعي حكمها كذا فان فعللة لا معنى لها وقوى
هذا الوجه المجوز الحاقها بالاعلام انهم لو جعلوها اذا عبرت بها عن موزوناتها لم تقع على فرد شائع منها كما تقع النكرات
فبعدت من النكرات لفظا ومعنى فان قلت فلم جعلوا هذه الكنايات من قسم الاعلام دون الاوزان التي تكنى
بها عن موزوناتها مع اعتبار معنى الموزونات كما تقول مررت برجل فاعل اى عاقل وجاهل على حسب القرينة القائمة
على المعنى المراد قلت لانها لما كانت دالة على لفظ معين لها المعنى معين والمراد من لفظ الكناية ذلك المعنى بتوسط
استعارة لذلك اللفظ الذي هو صريح فقد صادفت موزوناتها دالة على المعنى المبني وكان لفظ الكناية منقولا من
جنس الى جنس آخر وهو من محل بعيد ولم يصلح ان يجعل لها كلاف الاول فان المراد منه موزونة فقط من غير اعتبار المعنى
الجنسي فمن ثم قال الخليل لما سأله سيبويه عن قولهم كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف كيف فصرفنا افعل وقد قلت لا ينصرف
فقال افعل ههنا ليس بوصف ليس بعلم انه لم يدخل لفظ عليه فنحن افعل ههنا وزن الفعل فقط بلا وصف وعليه فان
كان موزونه هذه الاوزان معها كما تقول وزن اصبع افعل الاكثر انه لا يجري مجرى الاعلام فتصرف افعل ههنا فعلى
هذا كان القياس وزن طلحة بالتنوين في الوزن اذ ليس فيه العلمية الا انه حذف منها التنوين لتقابل موزونه في التجرد
من التنوين ولم تحذف بمنع الصرف والزمخشري جعل هذا القسم ايضا علما وهو الحق فقولك وزن اصبع افعل بحذف
التنوين قال المص انما ذهب اليه اجرى مجرى اسامة اذا اطلقتها على واحد من الاسد فانه يجري مجرى الاعلام كما كان
في الجنس علما فلهذا اجرى الموزون هنا مجرى الجنس اى النكرة ليس مع الموزون نحو افعل حكمه كذا وهذا القياس الذي
ذكره فيه نظر لان مثل هذا الوزن اذا لم يكن معه الموزون معناه الموزون واذا كان معه الموزون فبمعنى الوزن
اذ معنى وزن اصبع افعل وزن اصبع هذا الوزن فليس في الحالين كاسامة في حاليه اى كونه جنسا وكونه فردا
من افراده فانه في الحالين بمعنى واحد ليس تعريف اسامة لكونه علما للماهية معينة كما ادعى وليس اسامة المراد منه
واحد من الجنس مجازا عنها نحو لطيها ان العلمية بل تعريفه في الحالين لفظي وليس قياسا اختصاص علي
والاولى ان يقال انما ذهب اليه لكونه منقولا من معنى الى معنى آخر وهو الوزن او مرتجلا لذلك مع اجرائه مثل هذا مجرى الاعلام
نحو تجمع فاعلة في قولك ضارب بيضا وبيضا به على وزن فاعل فاعلة وهو تنوين المقابلة

لا تنوين الصرف والقسم الذي هو كناية عن موزونه مع اعتبار معناه حكمه عند سيبويه في الصرف وتركه حكم الموزون
قال المتنبي كان فعلة لم تملأ مواكب ديار بكر ولم تخلع ولم تهب فمنعه الصرف لان موزونه جملة وتقول مررت برجل
افعل اي احمق وقال المازني ليس في فعلة علمية ولا في افعل معنى الوصف فهو اذن ينظر الى لفظ الكناية لا الى الموزون
المكني عنه فلا يصرف نحو فعل وتفاعل لاشتمالهما على سبب منع الصرف ويصرف نحو مررت برجل افعل اي احمق
وفعلا اي عمرو ومذهبه هو الحق اذ معناه معنى الموزون والكناية عن العلم جارية في اللفظ مجراه بدليل تركك ادخال
اللام على فلان وفلانة ومنعهم الصرف فلانة كما يجيء واما ان اردت بالاوزان اوزان الفعل فحكمها حكم موزونها
حركة وسكونا وتجردا من التنوين كان الموزون منها اولا نحو قولك افعل امر واستفعل حكمه كذا وضارب يضارب
على وزن فاعل ويفاعل اشعارا بكونه مرادا به الفعل الذي لا حظ له في الصرف ولا في تركه لكنه مع ذلك غير منصرفه
بالمعرفة كقولك افعل الذي همزته مكسورة امر للمخاطب فحكم الكلام ان الاوزان اما ان يراد بها الموزونات
او لا والاول ان كان وزن الفعل فحكمه في جميع الاشياء حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن الاسم فان كان
كناية عن موزونه ومعناه فليس بعلم فحكمه حكم موزونه في الصرف وعدمه خلاف بين سيبويه والمازني
وان لم يكن معناه معنى الموزون بل المراد لفظ الموزون فقط فكل اعلام لا ينصرف ان انضم الى العلمية سبب
آخر وان نكرته فحكمه حكم المنكرات في الصرف وتركه وان لم يرد بها الموزونات بل يريد الاوزان وهي اعلام وفاقا
لجار الله وقال ابن جني في سر الصناعة وكذا في بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد
لا المعدود كانت اعلاما فلا ينصرف ان انضم الى العلمية سبب آخر كقولك ستة ضعف ثلثة غير منصرفين ومائة
ضعف خمسين قال المص الظاهر ان جار الله اثبته ثم اسقطه لضعفه قال وجه اثباته ان ستة مبتدأ فلولا انه علم فكيف
مبتدأ بالنكرة من غير تخصيص قال ودفع ما قال وجه ضعفه انه يؤدي الى ان يكون اسماء العدد كلها اعلاما
اذ ما نكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من امرأة اي كل رجل وكذا في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم
غير مختص ببعض من جنسها فجوز الابتداء بالنكرة ههنا كونها للعموم وقد جاءت النكرة غير المبتدأ بها في الايجاب
للاستغراق لكن قليلا كقوله علمت نفس ما قدمت وقوله ونفس وما سويها واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ
دون معناها كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض ومن علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشي بعينه غير متناول
غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول آخر هو اللفظ وقد يكون بعض الاعلام اتفاقيا اي يصير
علما لا بوضع واضع معين بل لاجل الغلبة وكثرة استعماله في فرد من افراد جنسه اعلم ان اسم الجنس انما يطلق
على بعض افراده المعين باداتي التعريف وهما اللام والاضافة والعلم الغالب اما مضاف او ذو اللام فالمضاف
نحو ابن عباس غلب على عبد الله من بين اخوته وكذا ابن عمر وغيرهما وذو اللام كالنجم والصعق واللام في الاصل للعهد

العهد وقد تقدم ان العهد قد يكون بجري ذكر المعهود قبل وقد يكون بعلم المخاطب به قبل الذكر لشهرته فاللام
التي في الاعلام الغالبة من القسم الثاني كان معنى النجم قبل العلمية الذي هو المشهور والمعلوم للسامعين من
النجوم بكون هذا الاسم لائقا به من بين امثاله وكذا البيت في بيت الله لان غيره كانه بالنسبة اليه ليس
شيئا وكذا المضاف نحو ابن عباس لان تعريف الحاصل بالاضافة كالحاصل باللام العهدي سواء فلان غلام زيد
الا الذي يليق علما به هذا الاسم بكونه اعظم في حضهم وبالجملة الاشهر من غلمانه حتى كان غيره ليس غلاما بالنسبة
اليه فالحاصل ان المضاف وذا اللام الغالبين في العلمية بحسب كونهما اشهر فيهما علما فيه منهما في سائر الافراد
التي بنا علمهما قبل العلمية فاذا صارا علمين لزم الاضافة فيما كان مضافا ولا يجوز تجريده عنها واما ذو اللام
فالاكثر فيه ايضا لزوم اللام ويجوز تجريده عنها كما قيل في النابغة نابغة وقد قال سيبويه يكون علما اليوم
المعين بلا لام تقول هذا يوم اثنين مباركا فيه ونقله المبرد وقال هو حال من النكرة قال فلا يكون علما الا
مع اللام لكونه من الغالبة فقد ذكرنا الغالب بتقاسيمها في باب النداء فليرجع اليه وقد ينكر العلم قليلا فاما ان
يشتهر [illegible] علم التنكير نحو سيبويه [illegible] وقولك لكل فرعون موسى اي لكل [illegible] وكل من خواص النكرات او يعرف
وذلك بان يؤول بواحد من الجماعة المسماة به فيدخل عليه اللام بقوله رأيت الزيد [illegible] ما بين الحلاقة
كاهلها او الاضافة نحو قوله علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم باسمر ماضي الشفرتين يماني وهي كثرة في اللام وقد يجئ
العلم [illegible] تعريفه كما مر في باب الاضافة نحو زيد المال [illegible] لم يكن اشتراك في العلم واذا ثني
العلم او جمع فلا بد من زوال التعريف العلمي لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى
او المجموع ليس موضوعا الا في اسماء معدودة نحو ابانين وعرفات كما يجيء فاذا زال التعريف العلمي وقد قلنا ان
تنكير الاعلام قليل قال المص وجب جبر ذلك التعريف الفائت احترازا في التعريف فهي اللام فلا يكون مثنى
العلم ومجموعه الا معرفين باللام العهدية كما قلنا في نحو قولك جمع القلة [illegible] اذا لم يكن في البلد غيرهم [illegible] اشهر حيث
يجيء مطلق اللفظ اليه وابن يعيش لا يوجب جبر التعريف الفائت في المثنى والمجموع بل يجوز تنكيرهما ووضعهما
بالنكرة في الاستقراء يقوي ما ذهب اليه المص بالقياس واجري مجرى العلم الحقيقي العلم اللفظي فقيل في تثنية اسامة
وجمعه الاسامتان والاسامات فان قيل فعلى ما ذهبت تنكير العلم من لوازم تثنيته وجمعه وتنكيره قليل مخالف
للقياس فوجب قلتهما ايضا وليس كذلك فان العلم واقع في كلامهم كثيرا فلو لم يثنوه لادى الى [illegible] ونقل
جار في تثنية وجمع علما علم الا انهم اذا ثنوه وجمعوه اضطروا الى تنكيره الذي هو قليل مخالف القياس وجعلا الى تثنيته
وجمعه على وجه يؤدي منهما تنبيه بتركهم تجريد التعريف الزائد بالاسم اللازم لزوم التعريف العلمي لو كان فيه
توفيتهما حقهما [illegible] ومن النكرة التثنية وحفظ العلم عن التنكير بتعويض آخر وان كان العلمان [illegible]

لكنه غالب الجمود وقد جاء بعض المثنى والمجموع غير مصحوب باللام وذلك في اشيا مشتركة في الاسما اصحابها كاتانين
لجبلين متقابلين يقال لاحدهما اتان الدبان لكثرة الما فيه والاخر اتان العطشان لقلته فيه وكذا عمايتان جبلان
لهذيل متقاربان اسم كل واحد منهما عماية وكذا جاديان وانما جاز تجريدهما من لام التعريف مع وقوعهما في التثنية لان اخر الجبلين او الرجلين
من الاخر جاز ان يكونا كالشي الواحد المسمى بالمثنى كما يسمى شخصا بزيدان بخلاف شخصين مسمى كل واحد
منهما بزيد فان الاغلب فيهما لما كان عدم الاتفاق كما لم يكونا كشخص يسمى بالمثنى حتى يقال لهما زيدان وعرفات
كاثانين وعمايتين كان كل موضع منها يسمى عرفة فقيل عرفات للمجموع واما اذرعات لبلد بالشام فليس من
هذا اذ لا يقال لبعض منها اذرعة بل هو كساحة موضوع الشخص معين واعلم انه يكنى بفلان وفلانة من اعلام
الاناسي خاصة فيجريان مجرى المكنى عنه اي يكونان كالعلم فلا يدخلهما اللام ويمتنع صرف فلانة كما يجري افعل جنبا
احق مجرى المكنى عنه في الامتناع من الصرف على ما مر فلا تجوز تنكير فلان كسائر الاعلام فلا يقال لها رب فلان وفلانة
اخرى اذ هو موضوع للكناية عن العلم واذا كني عن الكنى قيل ابو فلان وام فلان واذا كني به فلان وفلانة عن اعلام
البهائم اسما او كنى ادخل عليها اللام للتعريف فيقال الفلان والفلانة وابو الفلان وام الفلانة افرقة كما
كناية اعلام البهائم اولى باللام من كناية اعلام الانسان لان انس الانسان بجنسه اكثر فهو عنده اشهر من اعلام
البهائم وكان فيها نوع تنكير قال ابن السراج ونبه المص ان لفظ فلان من ابيات الاحكي كقوله تعالى يا ليتني
لم اتخذ فلانا خليلا وهو منتقض بما روى الاصمعي عن عمرو العبسي سكتوا اشتاتا والاحص صاحبي ازالتهم اذا لم
بنو ذبيان واذا فلان مات عن اكرومة رفعوا ساعادة معد بفلان ويقول عن بن اوس المزني اخت
تعين الملا الحي بهنكة وبالدين حتى اكادان وحتى سئلت القرض عند ذوي الغنى وزد حاجتي وفلان
ويكنى بهن وهنة مفتوحي العين وهي ساكنتها عن اسم الجنس غير العلم فلذا انصرف هنة ويدخل جميعها اللام واذا
اسكنت النون فتا التانيث مبدلة من اللام كما في اخت وبنت سكنت العين ليوذن بان التا ليست بمجرد
التانيث لان تا التانيث يفتح ما قبلها قبل وقد يكني بهن عن العلم كما في ما قيل انهم يسبطون مهن بن زيد
الله لعطاك فضلا من عطيته عن هن فيما مضى وهن تعني عند الله وحسنا ابراهيم بني حسن بن حسن وكانوا
وعدوه شيئا واخلفوه هذا والظاهر انه كني عن الجنس اي على اسم ويسمى والاسم هو شيء عن ذكره ويقال يا هناه
للمنادى غير المصرح باسمه يقال في التذكير يا هن ويا هنان ويا هنون وفي التانيث يا هنة ويا هنتان ويا هنات
وقد تلي اواخرهن ما يلي اواخر المندوب فلم يكن عنده وسيبويه قلب يا هناه بضم الها في الاكثر وقد يكسر كما ذكرنا
في المندوب في هذه التا تزاد في السعة وصلا ووقفا ايضا في الاصل ها السكت كما قال امرؤ القيس يا حاريا هناه
فقال يا رب يا باه اياك اسر في حال الفزع وقت صداق الكوفيين وبعض البصريين ولكن الى الاكثر الهمزيين

231

ثبوت الهاء وصلا في السعة اعني في هناه مضموما فظنوا انها لام الكلمة التي هي واو في هنوات كما ابدلها في
هنيهة وقال بعضهم هي بدل من الهمزة المبدلة من الواو ابدل الهاء في كسا وان لم يستعمل هنا كما ابدلوا في اياك فقالوا
هياك كذا مجيء الكسر في ها هناه تقوي مذهب الكوفيين وايضا اختصاص الالف والهاء بالندبة واي مع الحاق
الالف والهاء في جميع تصاريفه وصلا ووقفا على ما حكى الاخفش نحو هناه ويا هنا ناه ويا هنانيه كما في الندبة
ويا هنوناه ويا هنتاه ويا هنتاناه او يا هنتانيه او هنتاناه ويكنى بهنت عن جامعت ونحوه من الافعال
المستهجنة والقياس هنون لان لامه واو بدليل هنوات واعلم ان العلم منقول او مرتجل والمنقول اغلب
وهو اما عن اسم اما عين كثور واسد او معنى كفضل والاسم اما صفة كحاتم او غيرها كعامر وقد يكون الاسم صوتا
كببه واما عن فعل اما ماض كشمر وكعسب واما مضارع كتغلب ويشكر واما امر كاصمت لبرية معينة وقيل هو علم
الجنس لكل مكان قفر كاسامة للاسد بوحش اصمت وببلدة اصمت والوحش المكان الخالي وكسر ميم اصمت والمسموع
في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عن الفعل تبعا للنقل منها كما قيل في شمس ابن مالك شمس بضم الشين
والمرتجل ما لا معنى له في الاجناس من قولهم ارتجل الخطبة اي اخترعها من غير روية وهو من ارتجل الامر كانه فعله قائما
على رجله من غير ان يقعد متانيا فيه فالمرتجل نحو حنتف وفقعس وقال بعضهم هما منقولان من الحنتف اي
الجراد والفقعس اي البلادة وما كان مشتقا من تركيب مستعمل من تركيب مستعمل لكن غير العلم بزيادة
حرف كغطفان من غطف العيش اي سعته او نقصانه كعمر مع تغير الحركة كان او لا فهو ايضا مرتجل اذ ليس منقولا من
مسمى الى اخر وان كان مشتقا واما ان غير ما هو ثابت في الجنس اما بفك الادغام كما في محبب اسم رجل والقياس
محب وليس من تركيب محبب تردد ومهدد لان هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور كموظب الارض ومو هب
دخل القياس كسر العين كما في موعد وموضع وليسا على مفعل من ظلب وهب لانهما لم يستعملا في كلامهم واما بكسر المفتوح
كمعدي كرب عند من قال اصله معدى كمغزى ومرمى للاصدي واما بتصحيح ما يعل كمكوزة لرجل ومريم ويسا
بفعول وفعيل من كوز ومريم لعدم استعمالهما واما مدين فيجوز ان يكون من مدن اي اقام واما باعلال ما يصح كحيوة لرجل
والقياس حيلان عند سيبويه عينها ولامها ياء والحاوي والحواء قلب العين الى موضع اللام في حيوة عندهم فان كل هذه
التغيرات عند النحاة تصير مرتجلة لانها لم يستعمل في الاجناس مع هذه التغيرات ولو قيل بنقلها والتغير لما مع النقل
وتعيينه في حال العلمية كما في شمس لجاز وهو على ثلثة اضرب اما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو
او لقب وهو ما يقصد به احدهما كالبطة وقفة وعائد الكلب في الذم وكالمصطفى والمرتضى ومظفر الدين وفخر الدين
في المدح ولفظ اللقب في القديم كان في الذم اشهر منه في المدح والنبز في الذم خاصة واما كنية وهي الاب او الام او الابن
او البنت مضافات نحو ابو عمرو وام كلثوم وابن آوى وبنت وردان والكنية من كنيت اي سترت وعرضت كالكناية

تقسيم العلم الى الاسم واللقب والكنية

سواء لانه تعرض لها على الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب
يمدح الملقب او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا تعظيم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض
النفوس تانف من ان يخاطب باسمها وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له كابي الحسن لامير المومنين ع وقد يكنى في
الصغر تفاولا لان يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذلك واذا قصد الجمع بين اللقب والاسم اتى بالاسم اولا ثم باللقب
يكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء من معنى النعت ولو اتي به اولا لاغنى عن الاسم فلم يجتمعا ثم اما يتبع اللقب
الاسم عطف بيان له لكونه اشهر او يقطع عنه رفعا او نصبا على المدح او الذم لكونه متضمنا لاحدهما ويجوز الاتباع
والقطع المذكوران سواء كانا مفردين او مضافين او مختلفين في ذلك فان كانا مفردين فاولهما جاز اضافة
الاسم الى اللقب كما تقدم في باب الاضافة وظاهر كلام البصريين وجوب الاضافة عند افرادهما وقد اجاز الزجاج
والفراء الاتباع ايضا وهو الاولى لما روى الفراء قيس قفة ويحيى عينان الرجل ضخم العينين وابن مسل انها
بتنوين قيس واجراء الرقيات عليه والاشهر اضافة قيس الى الرقيات اما ان الرقيات لقب لابن قيس والاضافة
كسعيد كرز او على ان الاضافة لادنى ملابسة ان كان لقبه اسم كل منهن رقية وقيل هن جداته وقيل شبب بثلث
كذلك قال قال لابن قيس لما احب الرقيات ما احسن العرف في المصيبات وقال ابن معرفي الاجراء ومن يطلب الاوتار
ما قرا ابن قيس ولام الموت بالسيف نهيس لعامة الى حجج القوم رهوط سن في اثوابكم ملسن وقد ينقل العلم
عن المركب كما سبق في باب المركب شرحه ثم تقول اذا اردت التسمية بشيء من الالفاظ فان كان ذلك اللفظ مثنى
او مجموعا على حده كضاربان وضاربون او جاريا مجراهما كاثنان وعشرون اعرب في الاكثر اعرابه قبل التسمية
ويجوز ان يجعل النون في كليهما معتقب الاعراب بشرطان لا يتجاوز حروف الكلمة سبعة لان حروف نحو قرعبلانة
عارية عن حروف الكلمة فلا يجعل النون في مستعتبان ومستعتبون معتقب الاعراب فاذا اعربت النون
الزم المثنى الالف دون الياء لانه اخف منها ولانه ليس في المفردات ما اخره ياء ونون زائدتان وقيل الكلمة فيه
قال الا دبار الحرمان سعدان والزم الجمع الياء دون الواو لكونها اخف منها وقد جاء البحرين في المثنى على خلاف القياس
يقال هذه البحرين بضم النون ودخلت البحرين قال الازهري ومنهم من يقول البحران على القياس لكن النسبة الى البحران
الذي هو القياس اكثر فيراني اكثر من بحريهم وان كان استعمال البحرين مجعول النون معتقب الاعراب اكثر من استعمال
البحران لكن كثر مجيء في الجمع الواو قليلا قالوا اقسرين وقسرين وصفين وصفين ونصيبون ونصيبين ويبرين ويبرون لان مثل يبرون
في كلامهم موجود قال الزجاج نقلا عن المبرد يجوز الواو وقيل لا وان يعتقب الاعراب قياسا قال ولا اعلم احدا سبقنا
الى هذا قال ابو علي هو بعيد عن القياس وقال في قوله فطانا بما طرون اذا كل النمل الذي جمعا بكسر النون انه اسم اعجمي
هو في شرح كتاب سيبويه بالميم والطاء المفتوحة وفي الصحاح الناطرون بالنون والطاء المكسورة وقد روى في

الشعر المذكور بالنون المفتوحة فان قلنا انه اعجمي وجب ان لا يكون اللام للتعريف اذن بل من تمام الاسم الاعجمي
والا انكسر في موضع الجر فان قلنا عربي فليس النون معتقب الاعراب لانفتاحه وكان القياس الماطرين بالياء
ففي جعل الواو مكان الياء اشكال وطولون وجرون اعجميان ولما سميت بالمجموع بالالف والتاء كعرفات
واذرعات ففيه المذاهب الثلثة المذكورة في اول الكتاب عند ذكر التنوين واذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها
علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وان جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الاصل اسما او فعلا او حرفا
فالاكثر الحكاية كقولك من الاستفهامية حالها كذا وضرب فعل ماض وليت حرف تمنى وقد يجيء معربا نحو ليت ينصب
ويرفع قال ليت شعري واين مني ليت ان لوان ليتا عنا فان اولته بالمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا وان
اولته بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كليت فهو كهند في التعريف والتنكير وان كان على اكثر او ثلاثيا
متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا وان كانت الكلمة ثنائية وجعلتها علما اللفظ وقصدت الاعراب ضعفت
الثاني اذا كان حرفا صحيحا نحو من وكم بخلاف ما اذا جعلته علما لغير اللفظ فانك لا يضعف ما ثانيه بل تقول جاءني
كم ورايت منا مخففين فيجعل من باب ما حذف لامه نسيا وهو حرف علة كيد فلا يصغره على كمي كيدي وانما جعلتها
من باب المحذوف اللام لان المعرب لا يوضع على اقل من ثلثة وانما جعلت المحذوف حرف علة لانه اكثر حذفا
من غيره وانما جعلتها من باب المحذوف اللام لان المعرب لا يوضع على اقل من ثلثة وانما جعلت المحذوف حرف
علة لانه اكثر حذفا من غيره وانما جعلتها من باب يد اي مما جعل لامه بالحذف كانه لم يوضع اولي وتقول في الاول
الكثير من مالكم ومن البال شديد وذكم لانه لم ينقل بالكلية وانما نقل من المعنى الى اللفظ فلا باس بتغيير لفظه
تامنه على اقل اوزان المعربات واما المنقول بالكلية اي المجعول علما لغير اللفظ فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف
لكان تغييرا ظاهرا في اللفظ والمعنى واذا كان ثاني الثنائي حرف علة وجب تضعيفه واذا اعربته سواء جعلته
علما للفظ او لغيره نحو لو وفي ولا وهو وهي تقول هذا لو وفي ولاء زدت على الالف الفا اخرى وجعلته همزة
تشبيها بردا وكساء وانما وجب التضعيف لانك لو اعربت بلا زيادة حرف اخر سقطت حرف العلة بالتنوين
فيبقى المعرب على حرف ولا يجوز وكذا الواو لو نا ه بالكلية وسميناه المراة وجب التضعيف لامن التنكير فيجيء التنوين
اذن وحكي عن بعض العرب انه يجعل الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة الثانية همزة لكل حال نحو لوء وفيء ولاء
الاول اي التضعيف اولى لكون المزيد غير اجنبي ولا حرف خوف بقاء المعرب على حرف اذا اردت اعراب اسماء
حروف المعجم الكائنة على حرفين نحو با تا ثا وان لم يكن المعرب منها علما ضعفت الالف فتقول هذه باء وتاء ودليل
تنكيرها وصفها بالنكرات نحو هذه باء حسنة واما زاي فهو على ثلثة احرف اخرها الياء كالواو واعربته اذا تعرب وفيه
لغة اخرى زي بحركي فاذا ركبتها واعربتها قلت لا ريب ربا حكيا ولا يجوز الحكاية في اسما حروف المعجم مع التركيب

موضوعا لمعناها فلا تقول كيتت باء حسنة كما جاز في نحو من وما وليت اذا جعلت اعلاما للفظ لانها موضوعة
ليستعمل في الكلام المركب مع البناء فجاز حكاية تلك الحال في التركيب بخلاف اسماء حروف المعجم فانها لم يوضع
الا ليستعمل مفردات ليعلم المتعلم المبتدئ بسايط الكلمات ومن يجري مجريهم موقوفا عليها فاذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت
عن حالها الموضوعة هي لها فلا تحكى وانما وجب اعراب الكلم المبنية اذا سمي بها غير اللفظ فلم يجز حكايتها كما جازت
اذا سميت بها اللفظ لانك لم تراع اذن اصل معناها الذي كان بسببه مبنيا اصلا بل اخرجتها عنه بالكلية
واما اذا جعلتها اسما للفظ فانك تراعي معناها من وجه وذلك ان معنى ان ينصب ويتبع ذلك اذن نظرا الى اصل
معناها التحقيق ينصب وتنبع ذلك اذن نظرا الى اصل معناها والدليل على ان الذي في نحو قولك جزء يا آء زيد
ولم يكن في اصل الوضع قولك في الافراد با تا ثا بلا همز فما وضع على ثلثة تكون في هذا الافراد ايضا كذلك كزيد عمرو
بكر وسيبويه جعل اباجاد وهوازا وحطيا بيائين مشددة عربيات وهي اذن منصرفة وجعل سعفص وكلمون
وقرشيات اعجميات فلا ينصرف للعجمة والعلمية وانما جعل الاول عربية لان اباجاد مثل ابي بكر وجاد من
الجواد وهو العطش وهواز من هواز الرجل اي مات وحطي مهملة قال المبرد يجوز ان يكون كلها اعجميات
قال السيرافي ولا اشك ان اصلها اعجمية لانها كان يقع عليها تعليم الخط بالسريانية وقرشيات يدخلها التنوين
كما في عرفات وتعريفها من حيث كونها اعلاما للفظ اذا ركبتها مع العامل نحو كتبت كلمون اي هذا اللفظ
او هذه الكلمة ولذا سمي هو قال الخليل تقول لغ فابدلوا الميم مكان الواو ولولا ذلك لقلنا فوه برد المحذوف
كما هو مذهب سيبويه فيما سمي به فانه يقول هذا ذوي لفتح بناء على ان عينه متحركة وقال الخليل بل تقول
ذي فعل بقلب الياء واوا لسكون العين على ما مر من مذهبيهما في باب الاضافة واجاز الزجاج في فوا
اذا سمي به ان يقول فوه ردا الى الاصل ولا يجوز تشديد حرف العلة كما شدد فوه لان ردا الاصل اولى من
اختلاف لا اجنبي وان سميت مؤنثا به كان كما لو سميتها بزيد على الخلاف الذي عرفي باب غير المنصرف
وان سميتها به فهو كما لو سميتها بهند جاز الصرف وتركه فان سميت بحرف واحد فاما ان يكون جزء كلمة
اولا والثاني اما ان يكون متحركا في الاصل كواو العطف ولام الجر وياء الاضافة على قول اولا فان كان متحركا كملته
بحرف تضعيف مجانس حركته وانما جعلوه ثلثة لما يلحقه من التصغير والجمع فتقول في المسمى بباء الجر بي ولو زدت
حرفا واحدا من جنس حركته لسقطت بالتنوين فصار المعرب على حرف وتقول في المسمى بلام الابتداء لا وان
كان الحرف ساكنا كلام التعريف عند سيبويه وياء الاضافة على مذهب بعضهم فحكمه عند سيبويه والزجاج حكم جزء
الكلمة كما يجيء وعند غيرهما يحرك اللام بالكسر بتضعيف مجانس الكسر اي الياء فيقال لي وذلك لانه لابد من تحريك هذا
الساكن المبتدء به اذا اردنا زيادة حرفين عليه والساكن اذا حرك حرك بالكسر واما الياء فيفتح لثقل الكسرة عليه

ولانه يفتح في نحو غلاماي ثم يضعف بمجانس الفتح فتقول يا وان كان الحرف الواحد جزء كلمة فاما ان يكون متحركا او
ساكنا فالمتحرك عند سيبويه يكمل الفاء بتضعيف مجانس حركته كما ذكرنا فيما ليس بعضا والاولى ان يكمل بما يتبع من
تلك الكلمة فالمبرد يكمله باعادة جميع ما حذف فتقول في المسمى بالجيم من جعفر جعفر وقال غيره بل لا يتجاوز قدر الضرورة
فان كان ذلك المتحرك فاء كمل بالعين نحو رج في المسمى براء رجل وان كان عينا كمل بالفاء فتقال رج ايضا في المسمى بجيم
رجل ولا يكمل باللام لان الكلم المحذوفة اللام اكثر من المحذوفة الفاء او العين وان كان ذلك الحرف المتحرك
المسمى به لاما فالمازني يكمله بالعين لكونه اقرب نحو جل في المسمى بلام رجل فيكون مما حذف فاؤه كعدة
والاخفش يكمله بالفاء نحو رل فيكون محذوف العين كسه وهو اولى لان المحذوف الفاء لا يبدل منه بل
كما في عدة وان كان الحرف ساكنا كعين جعل وسين عرس فالمبرد يكمله بما كمل به المتحرك اي يرد الكلمة الى اصلها
وسيبويه بهمزة الوصل مكسورة فتقول اع واس واذا وصلته بما قبله اسقطت الهمزة لكونها للوصل
فتقول هذا اس ورأيت اس وقال قد اتت بعض الاسماء على حرف اذا اتصل بكلام نحو من اب بتخفيف الهمزة
ورد عليه المبرد بان تخفيف الهمزة غير لازم وكان الكلمة على حرفين بخلاف حذف همزة فانه لازم فيبقى الاسم على
حرف ورد ايضا بامتناع جلب همزة الوصل للمتحرك فالزجاج يزيل الهمزة كما زاد سيبويه ويقطعها هربا مما
الزم سيبويه ولان همزة الوصل في الاسماء الصرفة قليل وانما يكون في الفعل والاسم الجاري مجراه اعني المصدر وفي الحرف
فلهذا اذا سميت بفعل فيه همزة الوصل قطعتها كقولك هو محنى اصمت واما ان سميت باسم فيه همزة الوصل كابن
واسم ابقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل ومذهب سيبويه لازم المذكورين التحمل بعض تلك الكلمة
كما ذكرنا في الحرف المتحرك فالعين يكمل بالفاء واما اللام فتكملها بالعين عند المازني وبالفاء عند الاخفش
وان كان الساكن فاء وقبله همزة وصل فان كان ذلك في الفعل كضاد اضرب جيئت بالهمزة مقطوعة لما ذكرنا
وان كان في الاسم كنون انطلاق كمل بالحرف الذي بعدها فتقول انط وان سميت بفعل مفكوك الادغام
جزما او وقفا كاردد وارددن قلت ارد وارد غير منصرفين لان المفكوك قليل في الاسماء كقردد ومهدد
كثير في الافعال لان فك الادغام في الفعل اسما كان يعارض زال في الاسم وهو الجزم والوقف الجاري مجراه وهذا
يبقى الفك اذا سمي بالبناء من قولك بنات الس وكذا يرد اللام اذا سمي بفعل محذوف اللام او العين جزما او وقفا
كيرم ويرم ويخش واغز وارم واخش ويعف وبعل ويبع وخف وقل وقه تقول يرمي في نحو يرم والتنوين
للعوض كما في قاض اسم امرأة ويخشى كيحيى واغزو وارمي واخشى ويجاب ويقول ويبيع وقول وبيع وخاف
كما مر في باب غير المنصرف اما سل اذا سميت به فانك لا ترد الهمزة لان انضمامها تحذف بموجب الجزم ولا الوقف وترد اللام
في العين في يك لان اللام حذف تشبيها بحرف العلة ولم يجز بحذف هاء السكت من كل ما فيه اذا سمي به

تجده وقه ويرضه لانها للوقف ويرد مع اللام المحذوفة للوقف في الهمزة التي هي عين اذ لو لم يردها لاحتجت
الى زيادة الف اجنبي كما في الافراد الاصلي ولي فتقول جاءني راي والاخفش يرد همزة الوصل ايضا مقطوعة
فتقول ادي غير منصرف لان الياء تصير ساكنة بانتقال حركتها الى الهمزة المردودة وكذا يرد مع اللام المحذوفة
الفاء في قه فتقول جاءني وقي اذ لولا الرد لوجب تضعيف الياء كما في واوا فتحت الواو لخفة الفتحة ولكونها
مفتوحة في الماضي ولو سميت بنحو ضربت ابدلت التاء هاء في الوقف وصار مثل مسلمة لخروج الكلمة الى قسم الاسماء
وسميت بنحو ضربا وضربوا على ان الالف والواو حرفان زيدتا علامتين للجمع والتثنية كالتاء في ضربت تكو
اكلوني البراغيث وجب الحاق النون عوضا من تنوين كان يستحقه ضرب لو سمي به فتقول ضربان وضربون
لم نعد كذلك كونا معربا باعراب المثنى والجمع بان جعل النون معتقب الاعراب وكذا اذا سميت بضربان
ويضربون على لغة يتعاقبون عليهم الملائكة اما لو جعلت الالف والواو في الجميع ضميرا فيكون من باب التسمية
بالجمل فيقع ذكر في المركبات ولو سميت بذي واولي فلا بد من رد النون التي سقطت للاضافة ولو سميت بضربن
على لغة يعصرن السليط اقاربه جعلت النون معتقب الاعراب ولم تصرف للتعريف والوزن ولو سميت
مذكرا ببنت واخت صرفت لانهما كهند اذا سمي مذكر والتاء ليست للتانيث بل بدل من اللام كما في غير المنصرف
وقال بعضهم لا ينصرف لان في التاء رائحة فهي مثل عمه علم مذكر ولما هنت اذا سميت (سميت) به فانك ترده الى هنه
لانه لم يراد فاجاريا على القياس بخلاف بنت واخت فيتخلص من الخلاف الذي كان فيهما ونزع اللام
من الاسم الذي كان يلزمه اذا سمي به كالآن والافضل والذي والتي وفروعهما لان اصل العلم ان يستغني عن
اللام واذا سميت السور (السور) باسماء حروف الهجاء التي في اوائلها او سميت بها غير السور من انسان او غيره
فان امكن اعرابها وجب نحو كما اذا كانت مفردة نحو قرأت ق (قاف) وان دسوقا غير منصرف للتانيث والعلمية
ويجوز الصرف كما في هند وكذا اذا سميت بها امرأة وان سميت بها رجلا فالصرف وكذا وجب الاعراب مع منع
الصرف ان كانت مركبة من اسمين كيس وحم او من ثلثة اثنان منها بوزن المفرد كطسم بوزن قابيل فكانه مركب
من اسمين وان لم يكن كذلك كالم وكهيعص فالحكاية لا غير وحكي عن يونس انه كان يجيز في كهيعص فتح جميعا في
اعرابها على ان يكون كاف مركبا من صاد والباقي حشو لا يعتد به قوله والمعرفة المضمر المتكلم
اي اعرف المعارف وكان المتكلم اعرف لانه لا يدخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلم قوله والنكرة ما
وضع لشيء لا بعينه خصها على ما ذكرنا من حد المعرفة لم يشتمل اي لا يتناول اشارة وضعية ولا احترازات فيهم من
حد المعرفة واعلم ان النكرة اذا وقعت في سياق النفي والنهي والاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا كانت
مفردة او مثناة او مجموعة على ما ذكرنا في حد المعرفة ويحتمل ان لا يكون للاستغراق بالقرينة نحو ما جاءني رجل

واحد بل رجلان او بل رجال او ما جاءني رجلان بل اخواك رجال بل اخوتك ومع الاطلاق انهم يحتمل عدم
الاستغراق احتمالا مرجوحا ولهذا كان لا رجل ظاهرا في الاستغراق محتملا لسواه فاذا دخلها من ظاهرا
نحو ما جاءني من رجل او وقعت النكرة بعد لا نحو لا رجل اي من رجل فهي نص في الاستغراق حتى جزء وان كانت زائدة كما ذكر
النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق لان اصلها من الابتدائية لما اريد استغراق الجنس ابتدئ منه بالجانب المتناهي (هي)
وهي الاصل وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود وكانه قيل ما جاءني من هذا الجنس من واحدهم الى
ما لا يتناهى فمن ثم تقول اذا قصدت الاستغراق ما جاءني احد وعن احد وان وقعت النكرة لا في سياق
الاشياء الثلثة فظاهرها عدم الاستغراق وقد يكون للاستغراق مجازا كثيرا ان كانت مبتدأة كتمرة خير
من زيتون وجرادة خير من امرءة وقليلا في غيره كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت والدليل على كونه في الموجب مجازا
في العموم بخلاف المعرف باللام تعريفا لفظيا كما في نحو الدينار خير من الدرهم لان الاستغراق يتبادر الى الفهم بلا قرينة
الحقيقة مع اللام وعدم الاستغراق بلا لام والسبق الى الفهم بلا قرينة من اقوى دلايل الحقيقة قوله
اسماء العدد ما وضع لكمية آحاد الاشياء معدودة تحدينا الفاظ العدد لا ماهية العدد وكمية الشيء عدده المعين لان
الكمية ما يجاب به عن السؤال بكم وهو العدد المعين كما ان ماهية الشيء حقيقة والكيفية التي يستفهم عنها بما الموضوع للاستفهام
عن حقيقة الشيء وكيفية الشيء وصفه المعين الذي يسال عنه بكيف وكانه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين احترازا عن
الجمع بان وضع لعدد غير معين ويخرج المائات والالوف وقوله آحاد جمع احد فينبغي ان لا يكون واحد واثنان من
الفاظ العدد لان واحدا لم يوضع لكمية آحاد الاشياء لانه اذا قال لكم درهما عندك فتقول واحد فليس هنا آحاد اشياء
وكذا اذا قلت اثنان في جواب كم درهما ولو دخل واحد واثنان لو احد رجل ورجلان لانهما وضعا لكمية الشيء
وان كانا وضعا مع ذلك لماهية ذلك الشيء ايضا ولو قال العدد ما وضع لكمية الشيء فحسب لم يدخل نحو رجل ورجلان في
الجمع واحد واثنان لان لفظ الشيء يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك ويجوز ان يقال ما وضع للكمية
فحسب والخلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من اسماء العدد ومنع الحساب ان يكون الواحد من العدد لان العدد
عندهم هو الزايد على الواحد ومنع بعضهم كون الاثنين من العدد قالوا ان العدد الاول اي الواحد ليس بعدد فكذا
ينبغي ان يكون الزوج الاول والنزاع في راجع الى المراد بالعدد فعلى تفسيرهم العدد بكونه زايدا على الواحد لا يدخل الواحد
ويدخل الاثنان لانه زائد عليه وعلى تفسير النحاة اي الموضوع للكمية يدخل الواحد والاثنان قوله اصولها
اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف يعني ان الالفاظ التي يرجع جميع اسماء العدد اثنتا عشرة كلمة فان كانت
تلك الاسماء غير متناهية وما عدا تلك الالفاظ متفرع منها كمائتان والفان او جمع كعشرين واخواته الجارية مجرى
الجمع او بعطف كثلثة وعشرين وكاحد ومائة وكمائة والف وكذا احد عشر واخواته لان اصله العطف كما تقدم ولما بالاضافة

نحو ثلثمائة وثلثة آلاف وقد تدخل العطف على جميع هذه الاقسام سوى العطف نحو ثلثمائة وثلثة الآف ونحو
ذلك ثم نشرع في كيفية تعيين استعمالها للمذكر والمؤنث قوله واحد واثنان واحدة واثنتان
وثنتان يعني واحد واثنان للمذكر وواحدة واثنتان وثنتان للمؤنث جرى واحد واثنان في التذكير والتأنيث
على القياس في التاء للمؤنث والمجرد منها للمذكر والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اي انفرد فالواحد
بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد ويستعمل في المعدود كسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد ون والتكسير وحدان
واحدان كشاب وشبان والهمزة بدل من الواو ويقال في الصفة المشبهة منه وحد بفتح الحاء وكسرها ووحيد ووحد
والواو في هذا التركيب همزة اما في احدان فقياس اذ الواو المضمومة نحو ابدالها همزة في الاول كان كاجوه او في الوسط
كقوس واما في احد فشاذ عند الجميع واما في احدى فهو قياس عند المازني في ابدال الواو المكسورة في الابتداء همزة كالدة
واشاح شاذ عند غيره واذا استعمل في الاعداد المنيفة اختاروا لفظ احد واحدى على واحد وواحدة تخفيفا
وقد يقع في النيف واحد وواحدة ايضا لكن قليلا فيقال واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون وواحدة وعشرون
وربما قيل وحد عشر ويستعمل احد واحدى في غير النيف ايضا مضافين مطردا نحو احدهم واحداهن ولا يستعمل
احدى في التنييف ... ولما احد فيستعمل لعموم العقلاء بعد نفي او نهي او استفهام او شرط نحو ما جاءني
احد ويلزمه الافراد والتذكير قال الله تعالى لستن كاحد من النساء وقد يضع نادرا وقد يستغنى عن النفي
ما قبله بنفي ما بعده ان تضمن ضميره نحو ان احدا لا يقول كذا ولا تقع احد في الايجاب يراد به العموم فلا تقول لقيت احدا
الا رنيا فلا كالمبرد ويستعمل واحد ايضا لعموم العقلاء في غير المؤنث لكن مؤنث نحو ما لقيت واحدا منهم ولا واحدة
منهن وقال ابو علي همزة احد المستعمل في غير الموجب اصلية لا بدل عن الواو واما في الموجب نحو قل هو الله احد
فهي بدل اتفاقا كما تقدم في نحو ما جاءني احد معنى الوحدة ارتكبت كون الهمزة اصلا والاولى ان يقال همزته في
كل موضع بدل عن الواو بمعنى ما جاءني احد ما جاءني واحد فكيف فوقه وقد يستعمل قليلا احد في الموجب بلا تنييف
ولا اضافة استعمل واحد قال الله تعالى قل هو الله احد وقد يقال في المدح ونفي المثل هو احد الاحدين و
احدى الاحد جمعوا احدى على احد تشبيها لبدرة وبدر ويقال هو احدى الاحد واحدى احدى الاحد
قال لقد استشاروا الاحدى الاحد ويستعمل استعمال الاستغراق في غير الموجب الفاظ وهي عريب وديار
وداري ودوري وطوري وطوراني وطاري وارم وايم وكتيع وكراب ودعوي وشفر ونقيم شبث وقد
لا يصحب نفيا ولا وادهم ... بالتاء ونامت ... وتومور وثوري ونمي واما اثنان فهو لفظ موضوع
لواحد من المثنى واثنتان محذوف اللام والتاء للتأنيث وثنتان مثل بنت تاء التأنيث فيه بدل عن الياء
وهي فيهما بدل من الواو وكذا كاخت وبنت وثنتان بانكثر قوله ثلثة الى عشرة ثلث الى عشر يعني ان

ثلثة الى عشرة للمذكر نحو ثلثة رجال واربعة رجال وثلث الى عشر للمؤنث نحو ثلث نسوة وتسع نسوة خولف بباب
التذكير والتأنيث من ثلثة الى عشرة فانث المذكر وذكر المؤنث وعلل ذلك بوجوه والاقرب عندي ان يقال في
الاثنين من العدد موضوع على التأنيث في اصل وضعه واعني باصل وضعه ان يعبر به مطلق العدد نحو ستة
ضعف ثلثة واربعة نصف ثمانية قبل ان يستعمل بمعنى المعدود كما في جاءني ثلثة رجال فلا تقول في مطلق العدد
ست ضعف وانما وضع على التأنيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على عدد
فوق الاثنين فاذا صار المذكر في نحو رجال مؤنثا بسبب عروض هذا العرض فتأنيث العرض في نفسه اولى واما
كون العدد ... من باب الكم وهو عرض على ما ذكر في موضعه ثم انه غلب على الفاظ العدد التعبير بها
عن المعدود ... عليها اذ معنى الوصف اذ صار معنى ثلثة رجال معدودة بهذا العدد لكنه مع غلبة الوصف
عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها اغلب واستعمال نحو ثلثة رجال اغلب من استعمال رجال ثلثة وان كان
الثاني ايضا كثير الاستعمال وذلك لاجل مراعاة اصل هذه الالفاظ في الجمود ويقصد التخفيف ايضا اذ باضافتها
الى معدودها يحصل التخفيف بحذف التنوين فصار على هذه القاعدة اصل جميع الفاظ العدد ان تضاف الى
معدودها فان لم يضف كاحد عشر الى مائة ولعله كما يجيء واضافة ثلثة رجال ومائة درهم كاضافة
جرد قطيفة واخلاق ثياب على الخلاف المذكور في ... وهل المضاف اليه الان باق على موصوفيته كما هو مذهب
الكوفية او موصوف المضاف محذوف عام والمضاف اليه مبين له كما هو مذهب البصرية في الخلاف المذكور في باب
الاضافة فلا منع ان لا تجوز الكوفية نحو الثلثة الرجال بتعريف المضاف لان الاضافة عندهم في مثلها لفظية فلم يكن دخول
اللام في الاول غاية كان تعريف الثاني هو تعريفه كما مر في باب الاضافة وليس ذلك بمطرد لانه لم يسمع الجرد القطيفة
لكنه لما ورد السماع في الوجه هذا فلما ثبت الوصف في الفاظ العدد وجب تابعة الالفاظ المعدودات
كثيرا نحو رجال ثلثة والناس كابل مائة واذا لم يجر على الموصوف اي ما كان موصوفا بعدها اما مضافا اليه
نحو ثلثة رجال ومائة رجل واما مبين نحو ثلثة من الرجال واما منصوبا جاز اجراؤها مجرى الصفات المشتقة
كضارب وضاربة اما في الجواب فقليل نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وغير العدد من المقادير يوصف به ايضا نحو
ثوب ذراع وبر قفيز لكن لا على الاطراد في الكثير فيقول بقيت الاعداد اذا كانت صفة لجمع المذكر على تأنيثها
الموضوعة هي عليه وذلك من الثلثة الى العشرة لكونها صفة الجمع والجمع مؤنث بخلاف لفظ الواحد والاثنين
فانهما لا يقعان صفة للجمع فيقال رجال ثلثة ... وضاربة واذا جيء بما كان موصوفا او مضافا اليه نحو ثلثة
رجال بقيت الاعداد باقية في التأنيث وذلك لان لفظ المميز وهو لفظ الموصوف بعينه واخر المميز ضمن
المذكورين واما اذا كان المميز مفردا او ذكر فوق العشرة فلم يؤنث العدد لانه لم يبق عين الموصوف المؤنث

لما يجيء واصل عشرون درهما دراهم عشرون وكذا اصل مائة رجل والف درهم رجال مائة ودراهم الف ولم يوافق
الاعداد موصوفاتها المجموعة في التأنيث اذا اجريت عليها كما ذكرنا لان اواخر عشرين واخواتها لزمها
الواو والنون ولزم اواخر مائة التاء لما يجيء فتبعها الالف في ترك الموافقة لما استقر في الاولين العظام
عن العادة ثم لما لم يوافق موصوفاتها اذا اجريت عليها يوافقها اذا اضيفت اليها فقيل الف رجل والف
امرأة ومائة رجل ومائة امرأة وانما بقي الثلثة الى التسعة مع التمييز ايضا على حالها قبل وان لم يكن لها مميز
مجموع ولا موصول بمجموع لان مميزها المجموع محذوف اكتفى بالمميز الاخير عنه اذ غاية الفاظ العدد اذا اثنا
انه يجر مميز العدد الاخر من جملتها نقول مائة وثلثة وثلثون رجلا وكذا ثلثة عشر رجلا اصله ثلثة رجال
وعشر رجلا ومميز العشرة اذا لم يكن مع النيف خالف مميزه مع النيف اذ هو مع الاول مجموع مجرور ومع الثاني
مفرد منصوب بخلاف سائر العقود فان مميزها في الحالين واحد نحو ثلثون رجلا وثلثة وثلثون رجلا
وكذا قولك ثلثة ومائة رجل في الاصل ثلثة رجال ومائة رجل فلما كان مميزها المقدر مجموعا عوملت معاملتها
مع المميز اللفظ فلما قصدوا اجراءها مجرى الصفات المشتقة باثبات التاء فيها اذا كانت موصوفاتها
مؤنثة وحذفها منها مع تذكير الموصوفات ولا موصوف له مذكرا اذ لا يصلح الا صفة الجمع والجمع مؤنث جمع مذكر
كان او جمع مؤنث فلو اثبتوا التاء فيها من الجمعين لم يبين فاقصدها من اجرائه مجرى الصفات المشتقة
ولظن ان التاء هي التي لتانيث مطلق العدد في الاصل غير مجعولة لتانيث الموصوف لان الجمع ذوات
التاء اذا لم يكن للواحد لزمها التاء في الاغلب كالصفرة والعزة والعنصرة والحجارة في تمر لم يغلبوا
لام سعادة وعبادة همزة والا لم يلزمها التاء اذ يقال عنا وشعاء وذلك لان مبنى التاء التي ليست للوحدة
في الجوامد على اللزوم فحملوها على نحو طعاوة وجرابة ونحوهما مما يلزمه التاء واما في الصفات وفي المقصورة
الواحدة فهي غير لازمة فلذا نقول عزاء واسعاءة فلو ثبت التاء فيها في الجمعين لشابهت تاء
نحو الصفرة والعزة من الجوامد فاسقطوها مع جمع المؤنث لان تأنيثه خفي فكانه مذكر بالنسبة الى تانيث جمع
المذكر وانما قلت ذلك لان تانيث جمع المؤنث المعتبر وهو العارض بسبب الجمعية لتانيث جمع المذكر الذي
كان قبلها بقليل انه لو كان الاصل معتبرا لم يجز في الشعر قال نسوة كما لا يجوز فيها قال امرأة فلما ازال
التانيث العارض التذكير الاصلي في رجال ولم يزل التانيث الاصلي الذي في نسوة لكن هذا الطاري
ظاهر مشهور في رجال خفي في نسوة لان الشيء لا ينفعل عن مثله انفعاله عن ضده فصار نسوة كانه مذكر لخفاء
تانيثه فقيل رجال ثلثة ونسوة ثلث صارت التاء التي في الاصل لتانيث مجرد على ما قررنا التانيث
العدد وهذا كله في جمع المكسر واما الجمع السالم فلا يقع مميزا للعدد عند سيبويه ان كان وصفا الا نادرا فلا يقال

ثلثة مسلمين ولا ثلث مسلمات اذ المطلوب من التمييز تعيين الجنس والصفات قاصرة عن هذه الفائدة اذا
كثرها للعموم فلذا لا يقال في الجمع المكسر وصفا ثلثة ظرفاء واما غير الوصف فان كان علما او وقع مميزا لان جميع
العلم لا ينفك عن اللام والغرض الاهم من تمييز العدد بيان الجنس لا التعيين فتمييزه مذكر في الاغلب وان كان
مجرورا فلذا قل ثلثة الزيدين وثلث الزينبات وان لم يكن علما فان جاء فيه مكسر ميزنا بالسالم في الاغلب فلا يقال
ثلث كرات بل يقول ثلث كرٍ فغلب تمييز العدد بالسالم في غير هذا الموضع وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات
مع وجود سنابل وان لم يات له مكسر ميز بالسالم كقوله تعالى ثلث عورات فثبت ان الاغلب في مميز
الثلثة الى العشرة الجمع المكسر فينبغي امر تانيثها وتذكيرها دون جمع السلامة فاذا تقرر هذا قلنا ينظر في تانيث
الثلث واخواتها الى واحد المعدود ان كان المعدود جمعا لا الى لفظ المعدود فان كان المعدود مؤنثا
حقيقيا كثلث نسوة وطوالق او مجازا كثلث غرف وعيون حذف التاء فيهما كما رأيت وان كان الواحد مذكرا
فثبت كاربعة حمامات وثلثة بنات عرس وبنات آوى والواحد حمام وابن عرس وابن آوى او لم يكن
فيه علامة التانيث كثلثة رجال وان جاء بذكر الواحد وتانيثه كلسان وجاز تذكير العدد وتانيثه نحو خمسة
الستة وخمس السنة وان كان المعدود صفة تانيثه عن الموصوف لاجل الصفة قال الله تعالى فله
عشر امثالها والمثل مذكر اذ المراد بالامثال الحسنات اي عشر حسنات امثالها وان لم يكن المعدود جمعا
بل هو اسم جمع لجنس او جنس كثر وستعرف الفرق بينهما في باب الجمع نظر فان كان مختصا بجمع المذكر كالرهط
والنفر والقوم فانها بمعنى الرجال فالتاء في العدد واجب قال الله تعالى تسعة رهط وقالوا ثلثة
رهط وهو اسم جمع قائم مقام رجال وان كان مختصا بجمع الاناث فحذفها لازم واجب نحو ثلث من المخاض
لانها بمعنى حوامل النوق وان اصلحا كالبط والخيل والغنم والابل لانها تقع على الذكور والاناث فان
نصصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك النص فان كان ذكورا اثبت التاء وان كان اناثا حذفتها
كيف وقع النص والمعدود نحو عندي ذكور ثلثة من الخيل ثلثة ذكورا او عندي من الخيل ثلثة ذكور وبالاضافة
او عندي ثلثة ذكور من الخيل الا ان يقع النص بعد المميز بعد العدد نحو عندي ثلث من الخيل ذكور فيجوز
ينظر الى لفظ المميز لا النص فان كان مؤنثا لا غير كالخيل والابل والغنم حذفت التاء وان كان مذكرا لا غير
وما يجري له مثال اثبتها الحاق المؤنث من هذا الجنس بجمع المؤنث والمذكر منه بجمع المذكر وان جاء تذكيره
وتانيثه كالبط والدجاج جاز الحاق التاء نظرا الى تذكيره وحذفها نظرا الى تانيثه وما لا يعلم معنى
التذكير والتانيث فيه نظر فيه اي اللفظ فتقول ثلث نحو خمس من العرب وهو مذكر نحو خمس من البشارة ويكون
الامران في نحو ثلثة من النخل وثلث من النخل لانه مذكر ومؤنث قال الله تعالى نخل منقعر ونخل خاوية

وانما قلت ثلثة اشياء ولم ينظر الى لفظ اشياء وان كان اسم جمع كطرفاء انه قايم مقام جمع شي فكانه
جمع لا اسم جمع فاذا تقرر امر التذكير والتانيث في هذه الالفاظ العشرة اعني من واحد الى عشرة من جملة الفاظ
العدد الا اثني عشر قلنا حكم هذه الالفاظ العشرة ما ذكرنا اعني جرى الواحد والاثنين على القياس
وجرى الثمانية الباقية على غير القياس في الفاظ اين وقعت تحت العشرة او فوقها فلهذا القول ثلثة عشر
رجلا وثلثة وثلثون رجلا وثلثة ومائة رجل الا لفظ عشرة عند التركيب فانه يرجع الى القياس اي بيس
التا فيه في المونث وبيسقط في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرءة وانما رجع الى القياس لان جموع
ليست بجمع حتى يونث العدد والنظر اليه وانما وافق لفظ عشرة من بين ساير العقود جمعه في التذكير
والتانيث في التنيف لانه كان بلا تنيف اضر موافقا لمميزه تذكيرا وتانيثا كعشرة رجال وعشر
نسوة على ما تقدم من التفسير وقد تبين بما ذكرنا تعليل قوله احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا عشرة
ثلثة عشر الى تسعة عشر ثلث عشرة الى تسع عشرة اي احد عشر اثنا عشر للمذكر احدى عشرة اثنتا عشرة وثلث
ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة الى تسع عشرة للمونث قوله وتميم تكسر الشين يعني في
المونث لما كرهوا توالي اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالنيف الذي في اخره فتحة
عدلوا فتح وسطها الى كسرة واما الحجازيون فيعدلون من حركة الوسط الى السكون لئلا يكون لم ازالة ثقل
بنقل اخر وهي الفصحى وقد يفتح الشين على قلة لان التركيب عارض وربما سكن عين عشر المركب بتحرك الاخر لاجتماع
اربع فتحات احدها فتح اخر النيف نحو احد عشر وثلثة عشر وثلث عشرة بخلاف اثنا عشر قوله عشرون و
اخواتها فيهما يعني في المذكر والمونث كان قياس هذه العقود ان يقال عشران رجلا مثنى وثلث عشرات رجلا
الى تسع عشرات رجلا فقصدوا التخفيف فحذفوا المضاف اليه اعني لفظ عشرات وكان لم يكن تسع عشرات رجلا
لا المضاف مع المضاف اليه كلمة مونثة بالتاء فلما حذف المضاف اليه صارت كلمة حذفت لامها نحو عشرة وثبة
وقلة الا انه لم يستعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات كما استعمل نحو عشرة وثبة وقلة محذوفة اللام وان المراد من وضع
الفاظ الاعداد بيان الكمية المعينة ولو استعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات لاشتبهت بثلثة التي في مرتبة الاحاد
فلم يحصل التعيين المقصود بوضع العدد ومن ثم لا ترى في الفاظ العدد لفظا مشتركا اصلا كما يجي في غيرها
من الالفاظ وسيجي في باب الجمع ان جمع المونث بالتاء المحذوف لامه يجمع بالواو والنون نحو قلون وثبون
ومائون فقيل عشرون وثلثون تشبيها لها بهذه المحذوفة اللام واستغني بعشرات المثنى الى لفظ عشرون
الموضوع صيغة المجموع ليكون كالتوطية للجمع على غير القياس في اخواتها التي بعده اذ جمع المثنى غير قياسي لم يجمع
الا مضافا لفظا او معنى الى مثنى اخر كما في قوله تعالى فقد صغت قلوبكما على ما يجي في باب المثنى انما غيرا لفظ الواحد في عشرون

بكسر العين وفتحه بخلاف اخواته فانه جمع لم يجز فيهما تغيير لامكان معنى الجمع في ثلثون مثلا فانه جمع ثلثة اي
اذ هو ثلثة عشرات وكذا اربعون وغيره ولا يمكن دعوى جمعية العشرة في عشرون بوجه فقصدوا تغييره الى
جعله كبناء مستانف قالوا والنون في عشرون وكرون وليس من باب تغليب العقلاء المذكرين على غيرهم كما قال
بعضهم اذ التغليب يكون عند الاجتماع كالمسلمون في الرجال والنساء والطويلون في الرجال والجمال وانت
تقول عشرون امراة وعشرون جملا فلا يمكن دعوى التغليب في عشرين رجلا وامراة قوله احد
وعشرون احدى وعشرون بلفظ ما تقدم اي تكون المعطوف الذي هو العقد والمعطوف عليه اي النيف
بلفظ ما تقدم في التذكير والتانيث والعشرون لهما بلفظ احد واثنان على القياس وثلثة الى تسعة على خلاف
القياس قوله فيهما اي في المذكر والمونث قوله ثم بالعطف على ما تقدم يعني يرجع من ابتداء كل مائة الى انتهائها
الى اقل العدد على الترتيب المذكور ويعطف المائة على قليل العدد نحو احد ومائة اثنان ومائة وثلثة ومائة او يعطف
على المائة نحو مائة واحد مائتان واحد والف واثنان في المعلوم معدوده ففي غير المعلوم مائة رجل الف ورجلان
مائة وثلثة رجال والاول اي عطف الاكثر على الاقل اكثر الا ترى ان العشرة المركبة مع النيف معطوفة في التقدير
وثلثة عشر في التقدير ثلثة وعشرة وكذا ثلثة وعشرون اكثر من عشرون وثلثة فاذا وصلت الى الالف ستاتف
الكل فيكون بين كل الف الى تمام الف اخر كما من اول العدد الى الالف بعطف الالف على ذلك العدد المنيف
عليه نحو الف واحد والف عشرة والف عشرون والف مائة والف مائتان والف ثلثمائة وان شئت جعلت
الالف معطوفا عليه كما ذكرنا في المائة مع ما اضاف عليها فكان القياس ان يكون العاشر من الالف اسما
مستانفا خاصا ثم العاشر من ذلك العاشر اسما مستانفا وهكذا الى نهاية كما كان للعاشر من العشرات
اسم المائة والعاشر من المئات اسم الالف الا انهم لما راوا ان الاعداد لا نهاية لها فكان وضع لفظ لكل عاشر
من العقود يؤدي الى وضع ما لا نهاية من الالفاظ وهو محال فاقتصروا على الالف فقالوا عشرة الاف واحد عشر
الفا اي عشرين الفا الى مائة الف مائتا الف ثلثمائة الف الف الف ثم مائة والف الف مائتان والف الف ثلثمائة
والف الف الى الف والف الف والفان والف الف والف الف الى الف والف الف وهكذا الى ما لا نهاية
له ولم يقولوا عشر مائة بل قالوا الف ولا احدى عشرة مائة بل مائة والف ولا ثلث عشرة مائة بل ثلثمائة والف و
واخواتها اذا اضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة مذكرا او مونثا نحو ثلثمائة رجل او امرءة
واذا اضيف الى الالف وجب اثبات التاء سواء كان مميز الالف مذكرا او مونثا نحو ثلثة الاف رجل او امرءة
لان مميزها المائة والالف لاء الالف لا اما اضيف اليه المائة والالف واصل مائة مئية كوره حذف لامها فلزمها
التاء عوضا منها كما في عشرة وثبة ولامها ياء لما حكى الاخفش رايت مئيا بمعنى مائة وانما كتب مائة بالالف بعد

الميم حتى لا يشتبه بمصوره مسخطا فاذا جمع اذا بنى حذف الالف قوله وفى ثمانى عشرة اما الفتح فلان
الياء يحتمل الفتح لخفته كما فى رايت القاضى وجاز اسكانها كثيرا لتثاقل المركب بالتركيب كما اسكنت
فى معديكرب وقال قلا وبادى بدا واوجبا وحذف الياء مع قلة الاستثقال اقل وبعد حذف الياء ففتح
النون اولى من كسرها للتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر كسع العشرة ويجوز كسرها ليدل على الياء
المحذوف وقد تحذف الياء فى ثمان فى غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على النون قال لها ثنايا اربع حسان
واربع فثغرها ثمان وفى الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون وقد يفعل ذلك برباع وجوار ونحوهما وفتح البضع
بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا
وبضع عشرة امراة اذا لم تقصد التعيين قال الجوهرى اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون
فى المذكر ونحو اذا استعماله فى جميع العقود قوله ومميز الثلثة الى العشرة اى قوله الى العشرة الحد هنا
داخل فى المحدود وذلك ان مميز الثلثة والعشرة وما بينهما مخفوض مجموع اما انخفاضه بالاضافة فلان الكلام يقصد بها الخفة
على ما مر قبل وقد تترك الاضافة فيقال ثلثة اكلب على البدل وربما جاء فى الشعر نحو ثلثة اثوابا وانما شذ
النصب لان المعدود فى الاصل كان موصوفا كما تقدم وهو المقصود فلو نصبوه لكان المقصود فى صورة
الفضلات واما النصب فى احد عشر رجلا فيجىء القول فيه واما الاضافة الى الجمع فلان ذلك المضاف اليه
كان فى الاصل موصوفا ثم اضيف العدد اليه للتخفيف واصل موقوف الثلثة فما فوقها ان يكون جمعا
واما افراد المميز فوق العشرة فيجىء قوله ومعنى الجمع المعدود اما جنس كالتمر والعسل او اسم الجمع كالرهط
والقوم والاكثر انه اذا كان المفرد احدهما فصل عنه بمن نحو ثلثة من الخيل وعشرة من التمر وذلك لانهما وان كانا
فى معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد فكره اضافة العدد اليهما بعد ما عهد من اضافته الى الجمع وقال الاخفش لا يجوز
اضافة العدد اليهما وهو باطل بقوله تعالى تسعة رهط وقالوا ثلثة نفر وقال ثلثة انفس وثلث ذود
لقد جار الزمان على عيالى ثم تقول ان لم يكن للمعدود الا جمع قد اضيف العدد اليه وان لم يكن له الا جمع
كثرة اضيف اليه كثمانية اقلام واربعة رجال فان له الجمعان معا اضيف العدد فى الغالب الى جمع القلة
للمطابقة العدد المعدود نحو ثلثة اجبال وقد جاء ثلثة قروء مع وجود اقراء وليس بقياس وقال المبرد
يجوز قياسا ثلثة كلاب بتاويل ثلثة من كلاب وليس بمشهور قوله الا فى ثلثمائة الى تسعمائة استثناء
من قوله مجموع لان المائة المضاف اليها ثلث الى تسع مفردة غير مجموعة وكان القياس ثلث مئات او مئين
لان المائة جمعين احدهما فى صورة جمع المذكر السالم وهو مئون وقد تقدم ان العدد لا يضاف اليه فلم يبق الا
مئات فكان ينبغى ان يضاف اليها فيجوز مع التكسير كما فى ثلث عورات لكنهم كرهوا ان يلى التمييز المجموع بالالف والتاء

بعدما تعود المجىء بعد ما هو فى صورة جمع المذكر المجموع بالواو والنون اعنى عشرين الى تسعين واقتصر على المفرد مع كونه
اخصر وقد جاء فى الشعر ثلث مائين ومئين ما سن قال ثلث مئين للملوك وفى بها ردائى وجلت عن وجوه الاهاتم
وبعضهم يقول فى مئون مئين بضم الميم وبعضهم يكسر جميع ما فى الواحد ايضا شيئا من الضم والاسن الصغر وذكر
عن الاخفش قال الاخفش لو سميت بمائة فقلت مائات كما فى سنون سنوات وبعضهم يجعل نون مئين معتقب
الاعراب كسنين على ما يجىء فى باب الجمع وقال الاخفش هو فعلين فى الاصل كغسلين حذف اللام فهو عنده مفرده
وليس بجمع اذ لا يقال ثلث مائة واحد مائتين ولعله عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل كعصى ابدل الياء الاخيرة نونا
وقوله وحاتم الطائى وهاب المئى للمائين عند الاخفش فى الاصل المائين حذف النون ضرورة وحكى عن يونس
انه طرح الهاء كتمرة وتمر ولو كان كما قال لقيل مائى كما يقال فى ثنية ثنى وفى طيبة طى وقيل ان اصله مائى
ككليب كسر الفاء كما قيل شعير ورغيف لكون العين حرف حلق كما يجىء فى التصريف ثم خففت لاجل القافية وما
ككليب غير مسموع ففى هذا القول نظر قوله ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما النصب
فلتعذر الاضافة اليها اما فى احد عشر الى تسعة عشر فلكراهتهم لجعل ثلثة اسماء كاسم واحد فان قلت فقد قالوا ثلثة
عشر زيد وخمسة عشرك فاذا الاضافة الا فى اثنى عشر كما مر فى باب المركب قيل هذا ليس مثل لان للمضاف اليه اذا
كان مميزا فهو المقصود بالاول فى المعنى وانما جىء بالاول تبيينا لانه كان الجمع كالشيء الواحد المضاف اليه فى نحو ثلثة
عشرك شيء اخر واما عشرون واخواته فلان النون ليست للجمع حقيقة حتى يحذف بل هى شبيهة بها فان قيل فقد
يقال ارضوا زيد وكرموه وهذه النون مثلها قلت بل ارضون جمع الارض حقيقة وان لم يكن قياسيا بخلاف
عشرين فانها ليست جمع عشر كما مر فى اول الكتاب فلم يكن الاضافة مع اثبات النون ايضا لمشابهتها النون
الجمع وربما جاء عشرو درهم واربعو ثوب وهو قليل واما افراده فلان جمعيته الاصلية التى كانت له حين كان
موصوفا انما حفظ عليه حال الاضافة اليه لان المضاف اليه غير فضلة بل من تمام الاول كالموصوف فابقى الجمعية له
مضافا كما كانت له موصوفا فلما تعذرت الاضافة نصب على التمييز وهو فى صورة الفضلات لم يبق كالموصوف الذى
هو عمدة للجمعية مفهومة من العدد المتقدم والمفرد اخصر فاقتصر عليه ومع صيرورته فى صورة الفضلات يراعى اصله
حين كان موصوفا فلا يوصف فى الاغلب الا هو دون العدد لانه المقصود من حيث المعنى والمعدود وان كان
مقدما كالوصف ويقال عندى عشرون رجلا شجاعا بالوصف هو اذا كان مضافا اليه قال الله تعالى انى ارى
سبع بقرات سمان ويجوز وصف العدد ايضا لكن على قلة قوله ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه
اى تثنية المائة والالف وجمع الالف اذ المائة لا تجمع مضافا اليها ثلث واخواته كما مر وان لم يضف اليها ثلث
واخواته كما مر وان لم يضف اليها ثلث واخواته جمعتها واضيفت وذلك الجمع الى المفرد نحو مائات رجل قوله مخفوض مفرد

مفرد اما خفضه فعلى الاصل كما ذكرنا في نحو ثلثة رجال واما افراده فلما جراهم عليه افراد المميز المنصوب الذي
قبله مع انه احق من الجمع ولفظ العدد كاف في الدلالة على الجمع ومرتبة الآحاد جمع قلة وحكم القلة عندهم الافراد
في كثير من الاشياء كتصغيرهم له على لفظه وجمعه لمرة بعد اخرى جمع التكسير ولما هذه المرتبة فتشوه وكثرة فيها
لا كمرتبة الآحاد فاغنت عن جمع تمييزها وقد يجمع مميز المائة نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال اذا عاش الفتى مائتين
عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء قال المص ونحو ما قال فيمن قرء قوله تعالى ثلثمائة سنين بالتنوين وهي عن غير حمزة
والكسائي انه على البدل لا على التمييز والا لزم الشذوذ من وجهين جمع مميز مائة ونصبه وكانه قال ولبثوا سنين
قال وكذا قوله اثنتي عشرة اسباطا والا لزم الشذوذ وجمع المميز قال الزجاج ولو انتصب سنين على التمييز لوجب
ان يكونوا لبثوا تسعمائة ووجهه انه فهم ان مميز المائة واحد من بابه كقولك مائة رجل ورجل واحد من المائة فلو
كان سنين تمييزا لكان كل واحد من ثلثمائة واقل السنين ثلثة فكانه قال ثلثمائة ثلث سنين فيكون تسعمائة
قال المص وهذا يطرد في قوله اثنتي عشرة اسباطا ايضا فلو كان تمييزا لكانوا ستة وثلثين على رايه وقال هذا
الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة حمزة والكسائي لانهما قراءة ثلثمائة سنين بالاضافة وسنين عندهما تمييز
لا غير وان لم يكن منصوبا ولا شك ان قراءتهما [illegible] عند النحاة وما ذكر الزجاج غير لازم وذلك لان الذي
ذكره مخصوص بان يكون المميز مفردا اما اذا كان جمعا فالقصد به كالقصد في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلثة
اثواب مع ان الاصل في الجميع الجمع ولما عدل الى المفرد لعلة كما تقدم فاذا استعمل كما استعمل المفرد فاما اذا استعمل
على الاصل وما قال الزجاج انما كان يلزم لو كان ما استعمل جمعا استعمل كما استعمل المفرد فاما اذا استعمل
الجمع على اصله فيما وضع العدد له فلا هذا آخر كلام المص واذا وصفت المميز المفرد جاز لك في الوصف اعتبار اللفظ
والمعنى نحو ثلثون رجلا ظريفا وظرفاء ومائة رجل طويل وطوال وان قال فيها اثنان واربعون طير سود وكما قال الراجز
الاخير واعلم ان سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد في اي درجة كان صفة كما ذكرنا لان المقصود
من التمييز التنصيص على المعدود فالاكثر الاوصاف بل ان كانت الصفة مختصة ببعض الاجناس جاز نحو ثلثة
علماء ومائة فاضل كما قلنا في هذا الابيض وهو العالم واذا اضفت العدد المركب نحو احد عشرك وخمسة عشر زيد
فعند سيبويه الاسمان باقيان على بنائهما لبقاء موجبه اي التركيب والاضافة عنده لا تحاسب بالبناء وكما لا تخل اللام
في الاثني عشر اتفاقا وان كانت الاضافة واللام من خواص الاسماء واما الاخفش والفراء فانهما فرقا بين اللام
والاضافة وذلك لان ذا اللام اما يوجد في غير هذا الموضع مبنيا كالآن والذي واخواته [illegible] عند بعضهم
واما المضاف فلا يكون الا معربا الا لدن واخواته الاترى الى اعراب اي لزوم اضافته مع ثبوت علة البناء فيه
والى اعراب قبل وبعد واخواتها مع الاضافة والبناء عند القطع منها وما نحو غلامي عند البناء وبناء حيث [illegible]

واذا فهو قياس على حيز [illegible] قد مضى الكلام عليه في موضعها قال الاخفش تعرب ثاني الاسمين قياسا على الاضافة
نحو جاءني خمسة عشر زيد اجراء مجرى بعلبكه والفراء يجعل جزء المركب عند الاضافة معربين اعراب المضاف والمضاف اليه
تشبيها لفظا بالمضاف والمضاف اليه فيكون خمسة عشر زيد كابن عرس زيد قوله واذا كان المعدود الخ
نعني ان قولك شخص اذا اطلقته على المرأة وقولك نفس اذا اطلقتها على رجل ففي الاول المعدود وهو المرأة مؤنث
ولفظ الشخص مذكر وفي الثاني المعدود وهو رجل مذكر ولفظ النفس مؤنث فلك ان تعتبر اللفظ وهو الاقيس
والاكثر في كلامهم لما ذكرنا في الموصولات فتقول ثلثة اشخص اي نساء وثلث انفس اي رجال ويجوز اعتبار
المعنى كثلثة انفس للرجال وثلث اشخص للنساء قال فكان مجني دون من كنت اتقي ثلث شخوص كاعبان قوله
ولا يميز واحد واثنان اي انما لم يميز واحد واثنان لان الفائدة العدد قصد بها الدلالة على خصوصية العدد لما يكن
الجمع يعطي ذلك فلو قالوا ثلثة اقتصروا لم نعلم ما هي فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معا استغني عن ذكر
لفظ العدد معه فلم تقولوا واحد رجال ولا اثنا رجلين ولا اثنا رجال لان لفظ رجلين يفيد الاثنينية وقوله كان
خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل ضرورة قوله استغناء بلفظ التمييز عنهما يعني لم تقولوا واحد ولا اثنا
رجلين لان التمييز الاول يفيد الوحدة والثاني الاثنينية وهذا الاستدلال لا يتم في نحو واحد رجال واثنا رجال
ثنتا حنظل واذا قصد تعريف العدد فان كان مفردا اي غير مضاف ولا مركب ادخل اللام عليه وحده كان او
اكثر كالعشرون رجلا والثلثة والثلثون رجلا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان كان مضافا الى المضاف
فعلى المضاف اليه الاخير فالاول كثلث الدرهم ومائة الدرهم وثلثة المائة واربعة الآف والثاني ثلث مائة الالف
وثلثمائة الف الدرهم وقد يدخل على المضاف والمضاف اليه معا شذوذا نحو الثلثة الاثواب وعند الكوفيين
هو قياس كما مر في باب الاضافة وان كان مركبا دخل على الاول كالاحد عشر ولا يجوز دخولها على التمييز لوجوب
تنكيره ولا على ثاني جزئي المركب لانه يكون كانه داخل في وسط كلمة وقد تدخل على الجزئين لضعف نحو الاحد
عشر درهما وهو عند الكوفيين والاخفش قياس وقد تدخل على الجزئين والتمييز ايضا نحو الاحد العشر الدرهم وهو قبيح
عند بعض الكوفيين [illegible] العدد المميز مذكر ومؤنث معا اما ان يكون منفصلا بينه وبينهما بلفظ من او لا
فان كان فالتغليب [illegible] نحو اشتريت عشرة من عبد وامة ورايت خمسة عشر من النوق والجمال الا ان يكون
المميز يوما وليلة فالتغليب اذا للتأنيث قال فطافت ثلثا بين يوم وليلة وكان النكر ان تضيف [illegible]
اذا التاريخ مبني على الليالي كما يجيء فلهذا اذا ابهمت ولم تذكر الايام والليالي جرى اللفظ على التانيث
نحو قولك امام فلان عشر قال الله تعالى يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا واذا غلبت التانيث لذلك للفصل
لذلك مع الفصل لم يذكر المميز قال سيبويه تقول سار خمس عشرة من بين يوم وليلة لكنه ليس بجيد كلام العرب

وان لم يفصل بها فان كان العدد مضافا الى المعدود فالغالب ان لا يسبق نحو ثلث نسوة واربعة رجال وخمس اماء واعبد

اذ الاضافة اليه تفيد فضل اختصاص وكذا في عدد عطف عليه هذا العدد المضاف نحو مائة وثلثة رجل وامرأة

وثلث والف ناقة وجمل وان كان المعدود منصوبا على التمييز فان كان المذكر من المميزين عاقلا سواء كان

المؤنث عاقلا او لا فالاعتبار بالمذكر نحو خمسة عشر امرأة ورجلا وخمسة وعشرون ناقة ورجلا لاحرام

التذكير المقارن للعقل وان لم يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار بالسابق منهما نحو ثلثة عشر جملا وناقة

واربع عشرة ناقة وجملا وخمسة عشر بيتا وصفة واربعة وعشرون يوما وليلة هذا واذا كان المميز ان يوما وليلة نحو سرت اربع عشرة

وليلة فالمراد اربع عشرة ليلة واربعة عشر يوما لان مع الليالي اياما بعددها ولا كذا نحو اشتريت عشرة من بين

عبد وامة وخمسة جمالا وناقة بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاماء عشرة فبعض العشرة عبيد وبعضها اماء

ويجوز ان يتساويا فيكون خمسة عبيد وخمس اماء ويجوز ان يختلفا والنكتة في نحو مثل هذا

اى في موضع التقسيم يقصد بها الجنس ولفظ من مستعاده من الظرف المكاني فقولنا القوم بين رجل وامرأة

اى ليسوا بخارجين من صنفين القسمين كما ان من يكون بين الشيئين لا يكون خارجا من المكان المتوسط

بينهما واعلم ان الليل في تاريخ العرب مقدم على اليوم لان الشهر عندهم مبنية على الشهور القمرية وذلك لكون

اكثرهم اهل البوادي الذين يعسر عليهم معرفة دخول الشهر فاول الشهر عندهم الليل لان الاستهلال يكون في اول

الليل فيقال في اول ليلة من الشهر كتبت الاول منه او لغرته او مهله او مستهله وفي اليوم الاول لليلة خلت اللام

هي المفيدة للاختصاص والاختصاص على ثلثة اضرب اما ان يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبت لغرة

كذا او يختص به لوقوعه بعده لليلة خلت او يختص به لوقوعه قبله نحو لليلة بقيت وذلك بحسب القرينة فمع

الاطلاق يكون الاختصاص بوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت لوقوعه بعده وبقرينة نحو بقيت قبله ويقول

في الليلة الثانية لليلة الثانية من كذا وعلى هذا القياس الى آخر الشهر وان وقع الفعل في الليل ولم يقصد الى

ذكر وقوعه فيه جاز ان يكتب فيه ما يكتب في الايام وذلك انك تقول في ثاني الايام لليلتين خلتا وفي ثالثها

لثلث ليال خلون وكذا الى عشر ليال خلون ونحو لليلة خلت الى عشر ليال خلت والاول اولى لان النون الذي

ضمير الجمع اليه نحو وفي الحادي عشر لاحدى عشرة ليلة خلت الى ان يكتب في الرابع عشر لاربع عشرة ليلة ونحو خلون

حملا على المعنى والاول اولى مراعاة للفظ وقريب من ذلك ما حكى المازني في الصراع انكسرن والجذوع انكسرت

جعل ضمير الاجذاع وهي جمع قلة ضمير الجمع وهو النون لانك لو خرجت بقدر القلة اى من ثلثة الى عشرة كان مميزه

جمعا نحو ثلثة اجذاع وجعل ضمير الجذوع وهو جمع الكثرة ضمير الواحدة اى المستكن في انكسرت لانك لو خرجت

الكثرة اى ما فوق المميز العشرة لكان مميزه مفردا نحو ثلثة عشر جذعا ويكتب في اليوم الخامس عشر للنصف

من كذا وهذا اولى من قولك لخمس عشرة ليلة خلت ومن قولك لخمس عشرة ليلة بقيت مع جوازهما النص وذلك لان

الاول اخص منهما وفي السادس عشر لاربع عشرة ليلة بقيت او بقين كما قلنا وبعضهم يقول من الخامس الى

الاخير لان بقيت لتجويزه نقصان الشهر الا ان يكتب في العشرين لعشر ليال بقين وهو اولى من بقيت كما

ذكرنا مع جوازه ايضا الى ان يكتب في الثامن والعشرين لليلتين بقيتا وفي التاسع والعشرين لليلة بقيت

وفي الليلة الاخيرة لآخر ليلة منه او سلخه او انسلاخه ترانسبه ويقول للمفرد اى يعني بالمفرد الواحد باعتبار المتعدد

المعدود وقد تقدم ان جميع الفاظ العدد في الاصل للمجرد العدد كما في قولك نصف ستة ثم استعمل في المعدودات

كما في نحو ثلث وستة رجال فاذا كان هذا المعدود معينا كعشرة رجال مثلا وقصدت ذكر واحد منهم

فان اردت ذكره بلا ترتيب جئت بواحد او احد الذي هو اول تلك الالفاظ الاثنى عشر فقلت هذا

واحد العشرة او احدهم وان قصدت الى الواحد المبين درجته العددية بالنظر الى حاله اى درجته التي هو فيها

من العدد لا باعتبار عدد آخر كالثالث اى الواحد من الثلثة والثاني اى الواحد من الاثنين وهو معنى

قوله باعتبار حاله والثاني ان يقصد الى ذلك الواحد المراعى درجته العددية مع النظر الى درجته الذي تحت

درجته ايضا فيكون واحدا من درجته بسبب تصيره الدرجة الذي تحت درجته بحيث وحدته الاسم وجعله

المجموع اسم درجته بسبب انضمامه الى التي تحته نحو ثالث اثنين اى واحد من الثلثة بسبب انضمامه الى الاثنين

وجعله للمجموع اسم ثلثة ونحوه عن المجموع اسم الاثنين فمعنى ثالث اثنين مصير اثنين ثلثة بنفسه وهذا معنى

قوله باعتبار تصييره فاذا قصدت اليه باعتبار التقسيم الثاني ان تبنى من واحد اذ ليس تحت الاحد عدد يصير احدا

بانضمامه الى الاحد فيجوز ان تبنى من الاثنين نحو ثاني واحد اى مصير واحد اثنين بنفسه فاذا اشتقت هذه بمعنى

هذا المصير اما مجرورا او منصوبا وجب ان يكون عدد انقص من العدد المشتق منه هذا المصير بدرجة كرابع ثلثة

وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون انقص باكثر من درجة ولا ازيد منها اذ المعنى انه صير مفعوله بانضمامه اليه على

العدد المشتق هو منه وهذا المعنى لا يتم الا في الناقص بدرجة فقط واذا انصبت به فانه ينتصب اذا كان بمعنى

الحال والاستقبال لا بمعنى الماضي كما يجيء في اسم الفاعل والاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء

الفاعلين فانهما يتساويان او النصب اكثر وانما قل النصب هنا لان الانفعال والتأثير في هذا المفعول غير ظ

الا بتاويل وذلك لان نفس الاثنين لا يصير ثلثة اصلا وانضم اليهما واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلثة والتاويل

انه سقط عن المجموع الاول بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين فصار مطلق على المجموع الثاني اسم الثلثة وكانه صار المجموع

الاول هو المجموع الثاني فعلى هذا بناء اسم الفاعل من الاثنين الى العشرة اذ لكل منهما فعل ومصدر نحو ثنيت

الاحد ثنا وثلثت الاثنين ثلثة وكذا بعث الثلثة الى العشرة التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما له

حرف حلق كالربع والتسع والسبع وقد يكسر هذا اتبع على الاصل وقد جاءت هذه الافعال بهذه المصادر بشرط فتح عين
المضارع الا فيما لامه حلقي بمعنى اخذ وهو قولهم ثلثت الرجل اخذت ثلث ماله وكذا الى اربعه وخمسه الى عشره
وليس هذا المعنى مما نحن فيه لانه لا يجي على هذا المعنى ثنيت الرجل اذ لا معنى له ولا يتجاوز بهذين المعنيين العشره
واجاز سيبويه ان يتجاوز العشرة بما هو بمعنى التصيير خلافا للاخفش والمازني والمبرد قال ابو عبيده يقول
كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اي جعلتهم ثلثين وكانوا تسعه وثلثين فربعتهم وكذا الى المائة قال السيرافي ان
كثيرا من النحاة يمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة وهذا هو القياس قال ومنهم من
يجرده ويشتق من لفظ النيف فتقول هذا ثاني احد عشر وثالث اثنى عشر وبنوه قال المبرد هذا لا يجوز لان هذا
الباب يجري مجرى الفاعل الماخوذ من الفعل ونحن لا نقول ربعت ثلثة عشر ولا اعلم احدا حكاه واعلم انه انما
لم يجز الاشتقاق فوق العشره بمعنى المصير وجاز بمعنى احد نحو ثالث ثلثة عشر لانه انما هو بمعنى الاحد في صورة
اسم الفاعل وليس به معنى كالحائط والكاهل ولا باس ان يبنى من اول جزي المركب اذ لا يحتاج فيه الى مصدر
ولا فعل واما المصير فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل الذي له من فعل ومصدر فلم يثبت فعل ومصدر
مبنيان من العدد الذي فوق العشره والذي حكى ابو عبيده انما هو في العقود من العشره الى المائة كعشرين
وثلثين الى التسعين فقط وليس من المركب ما المطرز الظاهر ان سيبويه قاس بما هو بمعنى المصير على ما هو بمعنى
الاحد ولم ينقل ذلك عن سماع فعلى ما قال يجوز فيه وجهان رابع عشر ثلثة عشر على بناء فاعل من اول جزي
المركب والاثنان بتاليهما كما هو ورابع ثلثة عشر بحذف ثانيهما واعراب اولهما لزوال التركيب ولا يجوز هنا حذف
اول جزي المركب المضاف اليه لا على ان تركب رابع مع عشر الاخير فيبنيهما ولا على ان تضيف رابع الى عشر
فتعربه اي تعرب رابع للالتباس برابع عشر بمعنى الاحد كما يجي واما ان قصدت الى ذكر الواحد باعتبار حاله
فان لم يضف قلت الاول والثاني والثالث الى العاشر وانما ابدلت الواحد بالاول لان الواحد كما ذكرنا
مطلق على كل واحد من مفردات المعدودات اذا لم يقصد الترتيب فقلت الاول ليتبين الترتيب وهذا
المبني على وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كما مر لكن فيه معنى الوصف بخلاف نحو الحائط وهذا لا يكون
ان يجاوز به العشرة اتفاقا فتقول الحادي عشر فقلب الواحد الى الحادي بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان
الفاء وتقول الثاني عشر وتسكن ياء الحادي والثاني مع انهما مركبان كل جزء في موضع كتبت اما العقود
والثلثون الى التسعين والمائة والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد فيهما واحد كما مر في باب المركب
وكان القياس العاشرون والثالثون ويقع في المعطوف الثالث والعشرون والثالث والمائة والرابع
والالف فان اردت ان تضيف هذا النوع الى ما هو جزء منه ولا يكون ذلك الا فيما دون العشرين فلك ان تضيفه

اما ان يضيفه اما الى اصله وهو الاغلب او الى ما هو فوقه بلفظ الاول لا يضاف الا الى ما فوقه نحو اول
العشره واول الخمسه ولا يضاف الى الاحد نحو اول الاحد ولا اول الواحد لان معنى الاسم المضاف بعض المعنى
بعض المضاف اليه وذلك البعض هو الواحد فمعنى ثالث ثلثة احد ثلثة وليس للواحد بعض حتى يضاف
ذلك البعض اليه ولما غير لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو ثاني اثنين وقولك عطارد الثاني السبعة
السيارة ولا يجوز عند الجمهور ان ينصب اصله اذ ليس باسم فاعل حقيقة ونقل الاخفش قلت له فاذا
اجزت ذلك فقد اجريته مجرى الفعل فهل يجوز ان تقول ثلثت ثلثة قال نعم على معنى اتممت ثلثة وجعلت
الثلثة ثلثة بضم نفسي الى اثنين فاذا جاوزت العشرة واردت الاضافة قلت ما اجاز سيبويه وحكاه
عن العرب حادي عشر احد عشر وثالث عشر ثلثة عشر ومعناه حادي عشر بمنزلة ثالث واحد عشر بمنزلة
ثلث والمركب الاول بجزئيه مضاف الى المركب الثاني بجزئيه وكلا جزي كل المركبين مبنيان وقد
انكر ثعلب هذا الوجه وحكاه عن الكوفيين وقال انهم لا يجيزون الا ثالث ثلثة عشر وحجتهم انه
لا يمكن بناء الفاعل من جزئي المركب فيبنيه من الجزء الاول وهو النيف وقول سيبويه اولى لانه ليس
اسم فاعل في الحقيقة وحكايته عن العرب لا ينكر مع ثقته وعدالته ولا ريب ان حذف ثاني جزئي المركب
المضاف اكثر استعمالا للخفة ولاستثقال تكرار لفظ عشر في المضاف والمضاف اليه فاذا حذفته اعربت اول
الجزئين لوجوه الاعراب لزوال التركيب الموجب لبنائه ولامتناع تركيبه مع جزئي المركب الاخير ويجوز حذف
اول جزئي المضاف اليه ايضا فتقول في ثالث ثلثة عشر ثالث عشر والذي ذكره سيبويه بعد الحذف فتحهما
جميعا واما الثاني فلتضمن الواو واما الاول فلقيام ثاني جزء المضاف اليه مقام ثاني جزئي المضاف
وذكر الكوفيون جواز اعراب الاول واما الثاني فلا كلام في بنائه لتضمنه الحرف ووجه اعراب الاول
عدم قيام جزئي المضاف اليه مقام ثاني جزئي المضاف قال السيرافي هذا القول قريب مما يذكره اصحابنا
وروى الكسائي الوجهين عن العرب قال المص في الوجه الاول اعني بناء الجزئين الظاهر ان هذا اللفظ
لفظ الاثنين الاولين بلا اضافة الى المركب الثاني لعدم الالتباس واعلم ان قولك ثالث ثلثة عشر يعني به
احدهما الجزء الثالث من المعدود الذي هو ثلثة عشر وعلى هذا المعنى يجوز ان تقول ثالث اثنى عشر
وثالث اربعة عشر لان ثالث من ثلثة الاحد ثلثة عشر وثانيهما انه الجزء الواحد من ثلثة عشر وعلى هذا الكون
ثالث اثنى عشر ويكون ثالث اربعة عشر واصله ثالث عشر ثلثة عشر وثالث عشر اربعة عشر واعلم ان حكم فاعل علي
المذكور سواء كان بمعنى المصير او بمعنى الواحد او غيرهما حكم اسم الفاعلين في التذكير والتانيث تقول في المونث
الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة ونحوه

الاسين فى المركب المؤنث كما تذكرها للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر لانه اسم لواحد مذكر ولا معنى للتأنيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون والثالث والعشرون

قوله ومن ثم قيل فى الاولاء اى ومن اجل الاختلاف اعتبارين اعتبار تقييده واعتبار حاله اختلف اضافتاهما فاضاف الى المميز الحاد دونه واضاف ما هو بمعنى الواحد فقط الى المثل او الى ما فوقه قوله

قوله المذكر والمؤنث اى كلما فيه علامة التانيث ظاهرة او مقدرة سواء كان التانيث حقيقيا او لا يسمى مؤنثا فالحقيقى الظاهر العلامة ما بازائه نفسا وحبلى وغير الحقيقى غرفة وصحراء وبشرى والحقيقى المقدر العلامة زينب وصفاد وغير الحقيقى نار ودار ولا يقدر من جميع العلامات الا التاء لان وضعها على العروض والانفكاك فجوز ان تحذف لفظا وتقدر بخلاف ودليل كون التاء المقدرة دون الالف رجوعها فى التصغير نحو هنيدة وقديرة واما الزائد على الثلاثى نحو عقرب فيقدر التاء قياسا على اذهى الاصل وقد ترجع التاء فيه شاذا نحو قديمة ودريمة قوله وعلامة التانيث التاء اى تاء التانيث فى الاسم وبالتاء فى الفعل فرعه لانه يلحق الفعل لتانيث الاسم اى فاعله فاصل العلامة ان تلحق هى علامتها فلهذا كانت التاء الاسمية اكثر تصرفا بتحملها الحركات وانقلابها فى الوقف فالاصل هو الوصل لا الوقف وقال جار الله الياء ايضا علامة التانيث فى نحو ذى والاول ان يقال هذه الصيغة بكمالها موضوعة للتانيث بالتاء وليس فى اسم الاشارة ما هو على حرف واما الياء فى تفعلى فالاولى انه اسم لا حرف تانيث كما مر فى باب المضمر وتاء التانيث قد تدخل الحرف كثيرا اذا كان المجرور بها مؤنثا كقوله فعلت لها اصبت حصاة قلبى وقد ايت رمية من غير رام وقد جاء ما صاحبة بنت انسان حسن ويجوز ان يريد بالانسان المؤنث ويلحق ثم ايضا اذا عطفت بها قصة على قصة نحو جعلى بزيد ويقال لات لمشابهة ليس كما مر فى باب ... قلت فى لعل واما تاء بنت واخت وهنت وكلتا وثنتان وستان فليست بمحض التانيث بل هى بدل من اللام فى ... التانيث وكذا سكن ما قبلها فى ميتان كانه بدل من اللام يكون واحده ومع ... الالف ... قبلها الف زائدة المد وذلك لان الالف للزوم صار كلام الفعل فجاز زيادة الف قبلها كما فى حمار وكتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احدهما لصار الاسم مقصورة كما كان وضاع الغرض فقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى ليبقى على مدها وانما قلبت همزة لا واوا ولا ياء لان مناسبة حروف العلة بعضها ببعض اكثر اذ لو قلبت الى احدهما لاحتيج الى قلبها الفا كما فى كساء وردا لكون ما قبلها الفا كما فيهما فان زالت الالف وقلبت ياء او قلبت الف التانيث ياء ايضا كما فى قوله يا عمرو على اشعر سماتان القصبا وعلم ما ثبت ...

لم يظهر علامته بالضمير الراجع اليه كقوله تعالى والشمس وضحاها او بالاشارة اليه باسمها نحو تلك الدار وبلحاق علامة التانيث بفعله او شبهه المسند اليها والى ضميره نحو طلعت الشمس والتفت الساق بكاس معين بيضاء لذة والريح عاصفة وبتصغيره ان كان المكبر ثلاثيا نحو قديرة وبتجرد عدده من الثلثة الى العشرة من التاء نحو ثلث اذرع وعشر ورجل وبجمعه على مثال خاص بالمؤنث كفواعل فى الصفات كطوالق وحوائض او على مثال غالب فيه وذلك فيما هو على وزن عناق وذراع وكراع وسن فجمعها على افعل فى المؤنث وقد جاء فى المذكر على افعل قليلا نحو مكان وامكن وحين واحين اما فى الصفة كضاربة ومقصودة وحسنة وبصرة وهو القياس فى هذه الانواع الاربعة اى فى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة غير افعل التفضيل وافعل الصفة وفى المنسوب بالتاء واما نحو ربعة ويفعة فى المذكر والمؤنث فلكونهما فى الاصل بمعنى النفس اى نفس ربعة ويفعة واما فى الاسم الجامد وهى اسماء ... او ... وعلامة الثانى لفصل الآحاد المخلوقة وآحاد المصادر من اجناسها كنحل ونخلة وتمر وتمرة وبط وبطة ونمل ونملة ففى قوله تعالى قالت نملة يجوز ان تكون النملة مذكرا والتاء للوحدة فتكون تاء قالت كتاء الوحدة فى نملة لا لكونها مؤنثا حقيقيا كما يجيء والمصادر نحو ضرب وضربة واخراج واخراجة واستخراج واستخراجة وهو قياس فى كل واحد من الجنسين المذكورين والمراد بالجنس ههنا ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد وقد جاءت قليلا للفرق بين الآحاد المصنوعة واجناسها وهى اسماء المحفوظة كسفين وسفينة ولبن ولبنة وربما الحقت الجنس وفارقت الواحد وهو قليل نحو كماة وكمء وفقعة للجنس وكم وفقع للواحد وقال بعضهم ان ذا التاء فيهما للوحدة والمجرد منها للجنس والاكثرون على الاول والجنس المميز واحده بالتاء مذكر الحجازيون ويؤنثه غيرهم وقد جاء فى القرآن كلاهما قال تعالى نخل منقعر ونخل خاوية وقد يجيء ياء النسبة للوحدة ايضا كالتاء نحو اعرابى واعراب وفارسى وفارس وعربى وعرب ورومى وروم واكثر ما يجيء التاء للمعنيين المذكورين وقد جاء فيهما عارضة غير لازمة ولذا اعلت اللام همزة فى نحو عراه وسقاء ونماء فى عداوة بخلاف نحو شقاوة واجرابه وسعاية وعلاوة وهراوة ونحوه فان التاء فى هذه الاسماء للتانيث اللفظى وباعتبار لازمة نحو غرفة وظلمة كما يجيء وان جاءت فى بعضها غير لازمة كشقاوة وشقاء الا ان وضعها فى المؤنث اللفظى على اللزوم واما ... تقلب اللام وتركه فى عباوة وعباءة وغطاية وعطاية وصلاءة وصلاية فكما يجيء فى التصريف ان شاء الله الثالث ان يجيء التاء للدلالة على الجمع وذلك فى الصفات التى لا يستعمل موصوفاتها وهى على فاعل او مفعول او صفة منسوبة بالتاء او على فعيل وفعال كخوخيت خارجة على الامير وسائلة وواردة وشاربة وقوامة وركوبة وحلوبة وحلوبة ولعوبة وقلم البصرية والكوفية والمروانية والزبيرية والحملة والشاكلة والجمالة والتاء فى هذه كلها فى الحقيقة للتانيث كما فى ضاربة وليس فى كمية وكم وذلك لان ذا التاء فى

الاسمين فى المركب للمؤنث كما ذكرها للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذلك لانه اسم لواحد مذكر ولا معنى للتانيث
فيه بخلاف ثلثة عشر رجالا فانه للجماعة وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون

ومن ثم قيل فى الاولى اى ومن اجل الاختلاف اعتبارين اعتبار تصيره واعتبار حاله
اختلف اضافتاهما فاضاف المصير الى ما دونه واضاف ما هو بمعنى الواحد فقط الى مثله او الى فوقه قوله

المذكر والمؤنث اى كل ما فيه علامة التانيث ظاهرة او مقدرة سواء كان التانيث
حقيقيا او لا يسمى مؤنثا فالحقيقى الظاهر العلامة ما رايته نفسا وحبلى وغير الحقيقى عرفة وصحراء وبشرى
والحقيقى المقدر العلامة زينب ومهد وغير الحقيقى نار ودار ولا يقدر من جملة العلامات الا التاء لان
وضعها على العروض والانفكاك فيجوز ان تحذف لفظا وتقدر بخلاف ودليل كون التاء المقدرة دون الالف
رجوعها فى التصغير نحو هنيدة وقديرة واما الزائد على الثلاثى نحو عقرب فقد ايقن بتقدير التاء قياسا على الثلاثى
اذ هو الاصل وقد ترجع التاء فيه شاذا نحو قديديمة ووريئة وعلامة التانيث التاء اى
تاء التانيث فى الاسم وباقى الفعل فرعه لانه يلحق الفعل لتانيث الاسم اى فاعله فاصل العلامة ان يلحق
هى علامته فلهذا كانت التاء الاسمية اكثر تصرفا بتحملها الحركات وانقلابها فى الاصل هاء
الوصل لا الوقف وقال جار الله الياء انها علامة التانيث فى نحو ذى والاولى ان يقال هذه الصيغة بكمالها
موضوعة للتانيث بالتاء وليس فى اسم الاشارة ما هو على حرف واما الياء فى تعلى فالاولى انه اسم لا حرف
تانيث كما مر فى باب الضمائر وتاء التانيث قد تدخل الحرف كثمت اذا كان المجرور بها مؤنثا كقوله فقلت
لها اصبت حصاة قلبى ورب رميه من غير رام وقد جاء ما صاحبة انسان حسن ويجوز ان
يريد بالانسان المؤنث ويلحق ثم ايضا اذا عطفت بها قصة على قصة لا مفردا على مفرد ويقال لات لمشابهة
ليس كما مر فى بابه ويقال لعلت فى لعل واما تاء بنت وهنت واخت وكلتا وثنتان وستان فليست
بمحض التانيث بل هى بدل من اللام فى حال التانيث وكذا سكن ما قبلها فى منتان كانه بدل من اللام
لكون واحده وهو منية والالف الممدودة عند سيبويه فى الاصل مقصورة نحو حمراء قبلها الف الزيادة
المد وذلك لان الالف للمد وصار كلام الفعل جاز زيادة الف المد قبلها كما فى حمار وكتاب فاجتمع الفان
فلو حذفت احداهما لصار الاسم مقصورة كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون
الاولى ليبقى على مدها وانما قلبت همزة لا واوا ولا ياء لان مناسبة حروف العلة بعضها لبعض اكثر اذ لو
قلبت الى احدهما لاحتيج الى قلبها الفا كما فى كساء ورداء لكون ما قبلها الفا كما فيهما فان زالت الالف
وقلبت ياء قلبت الف التانيث ياء ايضا كما فى قوله لا اعرف على اشفر بمثال الضحايا وعلم باسب ما

المؤنث

يظهر علامته بالضمير الراجع اليه كقوله تعالى والشمس وضحاها او بالاشارة اليه باسمها نحو تلك الدار وبلحاق علامة
التانيث بفعله او شبهه المسند اليها والى ضميره نحو طلعت الشمس والتفت الساق وبكاس معين بيضاء لذة وسليمان
الريح عاصفة وبصغره ان كان المكبر ثلاثيا نحو قديرة وبتجرد عدده من الثلثة الى العشرة من التاء نحو ثلث اذرع
وعشر رجل وبجمعه على مثال خاص بالمؤنث كفواعل فى الصفات كطوالق وحوائض او على مثال غالب فيه وذلك
فيما هو على وزن عناق وذراع وكراع وسن فجمعهما على افعل فى المؤنث وقد جاء فى المذكر على افعل قليلا نحو
مكان وامكن وحين واحين اما فى الصفة كضامر وقصورة وحسنه وبصرة وهو القياس فى هذه الانواع
الاربعة اى فى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة غير افعل التفضيل وافعل الصفة وفى المنسوب بالتاء
واما نحو ابعة وبفعة فى المذكر والمؤنث فلكونهما فى الاصل صفة النفس اى نفس ربعة ونفعة واما فى الاسم الجامد
وهى اسماء تجرى [illegible] او يشابهه وعلامة الثانى لفصل الاحاد المخلوقة واحاد المصادر من اجناسها
كنخل ونخلة وتمر وتمرة وبط وبطة ونمل ونملة ففى قوله تعالى قالت نملة يجوز ان يكون النملة مذكرا والتاء للوحدة
فتكون ياء قالت كتاء الوحدة فى نملة لا لكونها مؤنثا حقيقيا كما يجئ والمصادر نحو ضرب وضربة واخراج واخراجة
واستخراج واستخراجة وهو قياس فى كل واحد من الجنسين المذكورين والمراد بالجنس ههنا ما يقع على القليل
والكثير بلفظ الواحد وقد جاءت قليلا للفرق بين الاحاد المصنوعة واجناسها وهى اسماء محفوظة كسفين
وسفينة ولبن ولبنة وربما الحقت الجنس وفارقت الواحد وهو قليل نحو كماة وفقعة للجنس وكم وفقع للواحد
وقال بعضهم ان ذا التاء فيهما للوحدة والمجرد منها للجنس والاكثرون على الاول والجنس المميز واحده بالتاء
مذكره الحجازيون ويؤنثه غيرهم وقد جاء فى القران كلاهما قال تعالى نخل منقعر ونخل خاوية وقد تجئ الياء المشددة
للوحدة ايضا كالتاء نحو اعرابى واعراب وفارسى وفارس وعربى وعرب ورومى وروم واكثر ما يجئ التاء
للمعنيين المذكورين وهى فيهما عارضة غير لازمة ولذا قلبت اللام همزة فى نحو عراه وسعاه وماء فى عباءة بخلاف
نحو شقاوة واجراية وسعاية وعلاوة وهراوة ومحدوة فان التاء فى هذه الاسماء للتانيث اللفظى وباعتبار
لازمة نحو غرفة وظلمة كما يجئ وان جاءت فى بعضها غير لازمة كشقاوة وشقاء الا ان وضعها فى المؤنث اللفظى على
اللزوم واما حولوا قلب اللام وتركه فى عباءة وعباية وعطاءة وعطاية وصلاءة وصلاية فلما يجئ
فى التصريف ان شاء الله الثالث ان يجئ التاء للدلالة على الجمع وذلك فى الصفات التى لا يستعمل موصوفها
وهى على فاعل او مفعول او صفة منسوبة بالتاء او على فعل نحو فلكة موجبت خارجة على الامير وسائلة وواردة
وشاربة وقوافل وركوبة وحلوب وحلوبة ولعوب ولعوبة وقولهم البصرية والكوفية والمروانية والزبيرية للجملة
والشغالة والحادة وللتاء فى هذه كلها فى الحقيقة للتانيث كما فى ضاربة وليس فى كمية وكم وذلك لان ذا التاء فى

مثل صفة الجماعة تفرقوا كانه قيل جماعة جماعة لتحذف موصوف لزومها للعلم به وقد جاء حلوبه للواحد وحلوب
للجنس كتمرة وتمر فالتاء اذن للوحدة لا للتأنيث وقد قيل ان الركوب والركوبة بمعنى واحد وكذا الحلوب
والحلوبة فالتاء اذن للنقل الى الاسمية كما في الذبيحة والاكولة على ما يجيء الرابع ان تدخل لتوكيد الصفة التي على
فعال او فاعل او مفعال او فعول كنسابة وراوية ومطرابة وفروقة فهذه تفيد مبالغة في الصفة كما يفيدها
ما هو كياء النسب كما في احمري ودواري وكان التاء في هذا القسم للتأنيث والموصوف المحذوف جماعة
اجزاء الشيء الواحد يعني جماعة من جنسه كما تقول انت الرجل كل الرجل والتاء في مثال هذا المثل على الانفصال
وقد تدخل كثيرا على فعل مفتوح العين بمعنى الفاعل وعلى فعل ساكنها بمعنى المفعول وسببه وسببه ولعنة ولعنة
وهي في الوزنين لازمة الخامس ان تدخل على الجمع الاقصى كجواربة وموازجة وكيالجة دلالة على ان واحدها معرب
فيقال الهاء اما العجمة وذلك ان العجمي نقل الى العربية كما ان التأنيث عن [illegible] القسم على اللزوم
بل يجوز الجوارب والموازج السادس ان يدخل ايضا على الجمع الاقصى دلالة على ان واحده منسوب كالاشاعثة والمشاهدة
في جمع اشعثي وشهدي وذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب حذف ياء النسب لان ياء
النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسب الى رجال رجالي كما يجيء في باب النسب فحذفت ياء النسب ثم جمع بالتاء
فصارت التاء كالبدل من الياء كما ابدلت من الياء في فرازنة وجحاجحة كما يجيء وانما ابدلت منها لتشابه الياء والتاء
في كونهما للوحدة كتمرة وابجي وللمبالغة كعلامة ودواري ولكونهما زائدتين لا لمعنى كظلمة وكرسي وقد تحذف ياء النسب
اذا جمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا كما في جمع التكسير وانما يكون هذا في اسم تكسيره لو جمع على
وزن الجمع الاقصى كالاشعرون والاعجمون في جمع اشعري واعجمي وكذا المعتوون والمقاتوة في جمع مقتوي قال
متى ما كنا لامك مقتوينا والتاء في مثل هذا المكسر لازمة لكونها بدلا من الياء ولو كان جمع المعرب او جمع المنسوب غير الاقصى
لم يأت فيه بالتاء فلا تقول في جمع فارسي عجمي فرسة وعجمة فرس وعجم وكان اختصاص الاقصى بذلك لرجوع الاسم بسبب
التاء الى اصله من الانصراف وقد يجيء لهذا مزيد شرح في المنسوب ان شاء الله تعالى السابع ان يدخل على الجمع الاقصى ايضا
عوضا من ياء المدة قبل الاخر كجحاجحة في جحاجيح واما فرازنة وزنادقة فيجوز ان يكون عوضا من الياء وان يكون لتعريب
الواحد والتاء والياء في نحو جحاجحة لا يسقطان معا ولا يثبتان معا فالتاء لازمة مع حذف الياء
الثامن ان يدخل لتاكيد تأنيث الجمع وذلك اما واجب الدخول وهو في بناءين افعلة كاغربة وفعلة كغلمة او جائزة وهو في
ثلثة ابنية فعالة كجمالة وقد يلزم كما في حجارة وذكارة وفعولة كعمومة وبعولة وخيوط وقد يلزم كعمومة وخؤولة ولا يجمع
الاقصى كصياقلة وملائكة ولا يلزم التاسع دخولها لتاكيد معنى التأنيث كما في ناقة ونعجة واديه وهي لازمة وقد
جاء لتاكيد التأنيث في الصفة كعجوز وعجوزة فان عجوزا مختص بالمؤنث والتاء فيه غير لازمة العاشر دخولها الا
بمعنى من المعاني بما هو تأنيث لفظي كما في غرفة وظلمة وعمامة وملحفة وهي لازمة الحادي عشر دخولها عوضا من فاء
الفعل كما في عدة وزنة او عن لام كما في كرة وظبة وهي لازمة الثاني عشر دخولها عوضا من ياء الاضافة وهو في يا ابت
ويا امت فقط الثالث عشر دخولها امارة للنقل من الوصفية الى الاسمية علاوة لكون الوصف غالبا غير
محتاج الى الموصوف كالبطيحة والذبيحة وهذه التاء اكثرها غير لازمة والاولى ان التاء في حلوبة وركوبة
ورجلة وكل فعولة بمعنى مفعولة هكذا لا انها لم يذكر معها الموصوف البتة كما تذكر مع فعول بمعنى فاعل نحو امرأة
شكور وصبور وكل ما لحقته هذه التاء المذكورة في هذا القسم يستوي فيه المذكر والمؤنث قال ابو علي وقد
يكون التاء عوضا من الف التأنيث كما في جبيرة تصغير جبارى وعند غيره لا يبدل منها بل يقال جبير كما يجيء
في باب التصغير قال الزمخشري يجمع هذه الوجوه انها للتأنيث وشبه التأنيث والاصل في الصفات
كما ذكرنا ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء ويغلب في الصفات المختصة بالاناث الكائنة على وزن اسم
فاعل ومفعل ان لا يلحقها التاء ان لم يقصد فيها معنى الحدوث كحائض وطالق ومرضع ومطفل فان قصد
فيها معنى الحدوث فالتاء لازمة كحاضت وهي حائضة وطلقت وهي طالقة وقد يلحقها التاء وان لم يقصد
الحدوث كمرضعة وحاملة وربما جاءت مجردة عن التاء صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث واذا لم يقصد الحدوث
نحو جمل ضامر ورجل وامرأة عانس وفي تجريد هذه الصفات عن التاء مع قصد الحدوث ثلثة اقوال احدها قول
الكوفية وهو ان التاء انما اوتي بها للفرق بين المذكر والمؤنث وانما يحتاج الى الفرق عند حصول الاشتراك
وهذه العلة غير مطردة نحو ضامر وعانس ويقتضي تجرد الصفات المختصة بالمؤنث مع قصد الحدوث ايضا بل يقتضي
تجرد الفعل ايضا في نحو حاضت وطلقت لان اصل العلة الاطراد ويقتضي ان يقال المرأة مرضع وقد منع ان يقال
مرضعة ايضا بلا قصد للحدوث وقال سيبويه هو ماؤول بانسان حائض او شيء حائض كما ان ربعة مؤنثة
بنفس بعير واتفاقهم على انه يلحقه التاء مع قصد الحدوث دليل على ان العلة غير هذا التاويل وقال
الخليل انما جردت عن التاء لتاديتها معنى النسب قال المصنف في شرح كلامه ملخصا ان اصل التاء في الاسماء
ان يكون في الصفات فرقا بين مذكرها ومؤنثها وانما تدخل على الصفات اذا في افعالها فالصفات في لحاق التاء
لها فرع الافعال يلحقها اذا لحقت الافعال نحو قامت فهي قائمة وضربت وهي ضاربة فاذا قصدوا فيها
الحدوث كالفعل قالوا حاضت وهي حائضة لان الصفة كالفعل في معنى الحدوث واذا قصدت الاطلاق
فليس بمعنى الفعل بل هي بمعنى النسب وان كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر فكما ان معناهما
ذو لبن وذو تمر فطالق لا بمعنى الحدوث اي [illegible] كذلك معنى حائض وطالق ذات طلاق وحيض اي ظلاق
وحيض قلت غاية ما يدري كلامهم ان اسم الفاعل اذا يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل الذي مبناه على الحدوث فلم

يشبه تأنيث الفعل لعدم مشابهته له معنى وان شابهه لفظا وهذا ينتقض عليهم بالصفات المشبهة
فانها للاطلاق لا الحدوث ولا يشابه الفعل لفظا ايضا فكانت احرى بالتجرد عن التاء ولا تجرد وايضا
فان الاسم المنسوب بالياء الذي مثل حائض وطالق محمول عندهم عليه بونش مع انه على الاطلاق دون
الحدوث وليس له فعل لا من حيث المعنى والتأويل فان معنى بصري منسوب الى البصرة ومن ان لهم
ان المنسوب الذي على وزن فاعل وليس باسم فاعل كلابن وتامر ونبال وقواس اذا قصد به المؤنث لا يدخله
التاء بل يقال امرأة ناشز ونبال وكيف صار حكم نابل الذي هو من جملة الاسماء المنسوبة بخلاف حكم ما فيه
ياء النسب في الامتناع من تاء التأنيث وقوله تعالى عيشة راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء
وجعله للمبالغة كما في علامة خلاف الظاهر وايضا يذهب الى ان حائض وطامث من ابنية النسب كما ان نحو
نابل وناشب منها اتفاقا لان معناهما نبلي ونشابي ولا فعل لهما حتى يقال انهما اسما فاعل منه كيف يجوز
ان يجي كون منفطر ومرضع في قوله تعالى السماء منفطر به وقولك فلانة مرضع من ابنيته ولم يثبت كون منفعل
منفعل من ابنية النسب المتفق عليها حتى نحملها عليه فحملنا حائضا على نحو نابل والاقرب في مثل ان يقال
ان الاغلب في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء ثم حمل اسماء الفاعل والمفعول عليه
لمشابهتهما لفظا ومعنى كما يجي في بابهما فالحقا التاء للتأنيث كما يلحق الفعل ثم جاء ما هو على وزن الفاعل
ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق وقصدوا الفرق بين المعنيين فانثوا بتاء التأنيث ما قصدوا
فيه الحدوث الذي هو معنى الفعل كتأنيث الفعل لمشابهته له معنى بخلاف ما قصدوا فيه الاطلاق ليكون
ذلك فرقا بين المعنيين واما الصفة المشبهة والاسم المنسوب بالياء فلم يقصد في شيء منهما مرة الحدوث ومرة
الاطلاق حتى يفرق بين المعنيين بالحاق التاء في احدهما دون الآخر كانا ابدا للاطلاق فان قلت فالمناسب
اذن تجريدهما عن التاء لتجريد الفاعل المقصود بها الاطلاق قلت كان حسبك لو كان الحاق التاء بهما لمشابهتهما
للفعل لكن الحاق التاء بهما لمشابهتهما الاسم الفاعل والمفعول لا للفعل وذلك لانهما اسمان فيهما معنى
الصفة كاسمي الفاعل والمفعول ولذلك جمعهما جمع سلامة المذكر كما في اسمي الفاعل والمفعول ومما لا تلحق
تاء التأنيث فالتاء مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث مفعال ومفعيل وفعال كمنطار ومحوب
ومنطيق وحصان وقد حكى سيبويه امرأة جبان وجبانة وناقة دلاث وكذا فعول بمعنى فاعل وقد
قالوا عدوة الله ومسكينة واما فعول بمعنى مفعول فيستوي فيه ايضا المذكر والمؤنث كالركوب و
الحلوب والجزور لكن كثيرا ما يلحقها التاء علامة للنقل الى الاسمية لا للتأنيث فيكون بعد الحاق التاء
ايضا صالحا للمذكر والمؤنث ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا تلحقه التاء فعيل بمعنى مفعول الا ان يحذف

موصوفه نحو هذه قتيل فلان ولحيته وتشبيها لفظا بفعيل بمعنى فاعل فتحمل عليه فلحقه التاء مع ذكر الموصوف
ايضا نحو امرأة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيحذف منه التاء نحو ملحفة جديد من جد يجد جدة عند البصرية
وقال الكوفية هو بمعنى مجدود من جده اي قطعه وقيل ان قوله تعالى ان رحمة الله قريب منه وبناء فعيل
بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس وقد يجي بمعنى مفعل قليلا كالذكر الحكيم اي المحكم على تأويل وبمعنى فاعل كثير
كالجليس والحليف وربما لم يلحق التاء في فعيل نحو ناقة ريض واما الف التأنيث المقصورة فانما تعرف بان
لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولا تاء والالف المقصورة الزائدة في آخر الاسم على ثلاثة اضرب اما للالحاق كارطى
او لتكثير حروف الكلمة كالقبعثرى او للتأنيث والتي للتكثير لا يكون الا سادسة يلحقها التنوين نحو قبعثرى
وكمثرى ويتميز الف التأنيث من الف الالحاق بان تزن ما فيه الالف وتجعل في الوزن مكان الالف
لاما فان لم يجي [illegible] اسم علمت ان الالف للتأنيث نحو اجلى وبردى فانه لم يجي اسم على فعلل حتى
تكون الالف للالحاق به وتجي معنى الالحاق في التعريف ان شاء الله تعالى ففي الاوزان التي لا تكون الا
الفها الا للتأنيث فعلى في الغالب وانما قلنا في الغالب لما حكى سيبويه في بهمى بهماة وروى بعضهم
في رؤيا ريا ودياة وهما شاذان ففعلى اما صفة او غير صفة والصفة اما مؤنث افعل التفضيل كالافضل و
الفضلى وهو قياس او لا كمثل انثى وخنثى وحبلى وغير الصفة اما مصدر كالبشرى والرجعى واسم كبهمى وحزوى
وبهماة ودياة ان صحا فالفهما عند سيبويه للتأنيث ايضا اذ لم يجي عنده مثل جخدب ومنها فعلى ولم يأت
في كلامهم للاسماء فعلى ولم يأت منه الا ثلاثة اسما شعبى وادمى في موضعين واربى للداهية وقال بعضهم
حنفى في اسم موضع ورواه سيبويه بالفتح والمد ومنها فعلى بفتح الفاء والعين وهو اما مصدر كالبشكى و
الجمزى واما وصف كمرطى وشبى وناقة زلجى اي سريعة واما اسم كدقرى ونملى واجلى اسماء مواضع ومنها افعلى
كاجفلى للكثرة ومنها فعالى كحبارى لطائر وقوعا لا كولا يا لموضع وفعالى كشقارى نبت وفعللى كجحجبى قبيلة
من الانصار وفعيلى كهبيخى لعبة وفعيلى كخليقى وفعلوى كرهموى وفعولى كحبوكرى للداهية وفوعلى
وفنعلى كخوزلى وحبنطى مشية ومنها فعلى كبيرى للباطل ومفعلى كمكورى للئيم ومفعلى كمرعزى وفعللى
كهربذى مشية في شق وفعللايا كبرحايا موضع وفعليا كبريا للداهية وفعليا كزكريا والظاهر
انه اعجمي وفعلنى كعرضنى لنوع من السير وفعلى كدفقى نوع من السير وفعلى كجلندى اسم رجل وجاء
بضم اللام وفعلى كسمهى للباطل وفعالى كصحارى وفعللى كهندبا وفعلى كقطبرى نهر وافعلى
كابجري للعادة فهذه احد وثلثون مثالا ولعلها تستغرق اكثر ابنية المؤنث بالالف المقصورة المختصة
بالتأنيث واما فعلى وفعلى فهما مشتركان في التأنيث والالحاق ففعلى اذا كان مؤنث فعلان او مصدرا

كالدعوى اوجمعا كمرضى وجرحى فالفها للتانيث واذا كان اسما غير ذلك فقد يكون الالف للالحاق كعلقى
لبنت بنون وقال علقاة وكذا ترى فمن نون وقد يكون للتانيث كالذروى واما فعلى فان كان مصدرا
كالذكرى اوجمعا كحجلى وظربى ولا ثالث لهما فلا الفها الا للتانيث واذا كان صفة قال سيبويه ولا يكون الا
مع التاء فالالف للالحاق نحو رجل عزهاة وامرأة سعلاة وقال في ضيزى وحكى اصلها ضم الفاء وحكى
ثعلب عزهاء منونا بلا تاء وهو مخالف لما ذهب اليه سيبويه واذا كان غير الاوجه المذكورة فقد
يكون للالحاق نحو معزى بالتنوين وقد يكون للتانيث كالدفلى والشرى وقد يكون ذا وجهين الالحاق و
التانيث كترى منونا وغير منون وكذا ذفرى ومن الاوزان التي لا يكون الفها الممدودة الا للتانيث
فعلاء وهو قياس في مؤنث افعل الصفة نحو احمر حمراء وقد يجيء صفة وليس بمذكره افعل كامرأة حسناء و
ديمة هطلاء وحلة شوكاء وداهية دهياء والعرب العرباء ويجيء مصدرا كالسراء ... الاداء
واسما مفردا غير مصدر كالصحراء والهيجاء واسم الجمع كالطرفاء والعصباء وقد يقصر بعض الممدودة للضرورة
فالمحذوف من الالفين اذن الاولى لا الاخيرة لانها لمعنى ولانها لو كانت المحذوفة لانصرف الاسم لزوال
الف التانيث كما ينصرف حبارى اذا صغرتها بحذف الف التانيث نحو حبير فاذا حذفت الاولى رجعت
الاخيرة الى اصلها من الالف لان سبب قلبها همزة هو اجتماعهما كما ذكرنا قبل ومنها فعلاء بفتح الفاء والعين
ولم يات عليها سوى اربعة احرف فلان ابن ثادى اي الامة والشحناء بمعنى الشحنة وجنفا وقرما بالقاف
عند سيبويه وبالفاء عند الجوهري موضعان ومنها فعلاء ولم يات عليها الا السيراء وقال الفراء اصله
ضم الفاء كسرت الياء وفعلاء اما مفردا كالعشراء والرحضاء او جمعا كالفقهاء والعلماء واما فعلاء وفعلاء
كحرباء وخشاء فيلحقان بقرطاس وقرطاس ومنها فاعلاء كقاصعاء وفعلياء ككبرياء وفعلاء وهو
اما مصدر كالبراكاء بمعنى الثبات في الحرب واما اسم كالثلثاء واما صفة كطباقاء وفعولاء كبروكا
بمعنى البراكاء وفعللاء كهندباء بكسر الدال وفتحها وفعللاء كعقرباء وفعللاء كخنفساء وفعيلاء
كقريباء ضرب من التمر وفعلاء كزمكاء وقد يقصر وليس للالحاق جميعها لانه لا ينون وافعلاء اما
مفردا كاربعاء واما جمعا كانبياء وهو كثير وافعلاء بضم العين كاربعاء وقد يفتح الباء ففيها ثلث
لغات وفعلياء كزكرياء وفاعولاء كعاشوراء ومفعولاء كمعيوراء وفعاللاء كجخادباء نوع من الجراد
وفعللاء ككبرياء بمعنى الناس وهو حقيقي ولفظي فالحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان
انما قال من الحيوان لئلا ينتقض بنحو الانثى من النخل فان بازائه ذكرا منها وتانيثه غير حقيقي اذ تقول الثريا
نخل انثى وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامرأة وناقة وحبلى وبلا علامة كاتان وعناق ولو قال الحقيقي

ذات الفرج من الحيوان كان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر لها من جنس النحو بل العقلي قوله
واللفظي بخلافه اي الذي ليس بازائه ذكر من الحيوان كظلمة وعين وقد يكون اللفظي حيوانا كدجاجة
ذكر وحمامة ذكر فيجوز ان يقع عليه حمامة ذكر وعند ثلث من البط ذكور فيجوز ان يكون النملة في قوله تعالى
قالت نملة ذكرا واعتبر لفظها فانث ما اسند اليه ولا يجوز مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي الذي فيه علامة التانيث
كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقراء ... عليهم ولعل السر في
اعتبار التانيث في منع صرفه لا في الاسناد اليه ان التذكير الحقيقي لما كان ... عنوان ان يعتبر حال تانيثه
في غيره ويتعدى اليه واما منع الصرف فحاله يختص به لا بغيره فاذا كان المؤنث اللفظي حقيقي التذكير
واريد ... كشاة ذكر جاز في ضميره وما اشير به اليه التذكير والتانيث نحو عندي من الذكور حمامة حسن
وحسنة ... شاة ... مفرد ولا يجوز في غير الحقيقي التذكير نحو غرفة حسن ولا يجوز ان
يقال صاح دجاجة انثى على انك الغيت تاء دجاجة بالتاء لكونها للوحدة لا للتانيث لانك وان الغيتها
يبقى التانيث الحقيقي فيكون كقام هند وهو في غاية الندرة كما يجيء ... واذا اسند اليه الفعل
فبالتاء وانت في ظاهر الحقيقي اي اذا اسند الفعل وشبهه الى المؤنث مطلقا سواء كان مضمرا او مظهرا
حقيقيا او لا فالعلامة اولا في ذلك الفعل وشبهه التاء للايذان من اول الامر بتانيث الفاعل قوله
وانت في ظاهر الحقيقي بالخيار انما قال ظاهر احترازا عن المضمر وغير الحقيقي احترازا عن الحقيقي لان تانيث اليهما
واجب على بعض الوجوه كما يجيء ثم اعلم ان الفاعل المؤنث اما جمع السلامة بالالف والتاء او جمع التكسير او
اسم الجمع او غيرها اعني المفرد والمثنى اما الجمعان واسم الجمع فيجيء حكمها وغيرها اما ظاهر او مضمر والظاهر اما
حقيقي او غيره والحقيقي اما متصل برافعه او لا فالاغلب في الظاهر الحقيقي المتصل برافعه الحاق التاء نحو ضربت
هند وضربت الهندان وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغناء بالمؤنث الظاهر عن علامة
وانكره المبرد ولا وجه لانكار ما حكى سيبويه مع ثقته وامانته وان كان الرافع نعم وبئس وكل منها حذف
من الحذف والاثبات فصيح نحو نعم المرأة هند ونعمت المرأة هند لمشابهتهما الحرف لعدم التصرف ولا
يلحق في نحو اكرم بهند في التعجب عند من اسند اكرم الى هند كما لا يلحق الضمائر في نحو قوله تعالى اسمع بهم
وابصر لكون الفعلين غير متصرفين وايضا للزوم كون الفاعل في صورة المفعول والفعل في صورة
ما يطلب بالمفعولية لما نحو قولك ما جاءتني من امرأة وكفت بهند فليس الجار الفاعل بلازم ولا الفعل
في صورة ما يطلب المجرور بالمفعولية وان كان منفصلا عن رافعه فان كان بالا نحو قولك ما قام الا
هند فالاجود ترك التاء في الرافع لان المستثنى منه المقدر هو الذي كان في الاصل مرتفعا بالفاعلية

على ما مر في باب الاستثناء فالمستثنى قائم مقامه بالارتفاع مع الفصل بالا اذ تقول المسند اليه هو الا
مع للمستثنى في المعنى وان كان في اللفظ هو المستثنى كما ذكرنا في باب الاستثناء وان كان بغير الا نحو قامت
اليوم امرأة فالالحاق اجود لان المسند اليه في الحقيقة هو المرتفع في اللفظ واما الحذف فانما احتمل لطول
الكلام وليكون الاتيان بالعلامة اذن وعدا بالشيء مع تاخير الموعود وان كان الظاهر غير حقيقي
التانيث فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالحاق العلامة احسن تركها والكل فصيح وان كان
منفصلا فترك العلامة احسن اظهارا لفضل الحقيقي على غيره سواء كان بالا او بغيرها نحو قوله
تعالى فمن جاءه موعظة هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى واما ضميرها فان متصلا فالعلامة لازمة لها فعه
سواء كان التانيث حقيقيا كهند خرجت او غيره كالشمس طلعت الا في ضرورة الشعر نحو قوله فلا
مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها على تاويل الا ... بالمكان ... الا لام لخفاء
الضمير المتصل مرفوعا وكونه كجزء المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل وان كان منفصلا فهو كالظاهر مستقلا
بنفسه واما الجمعان المذكوران فاذا اسند الى ظاهرهما سواء كان واحد المكسر حقيقي التذكير او التانيث
كرجال ونسوة او مجازي التذكير والتانيث كايام ودور وكذا واحد المجموع بالالف والتاء
ينقسم هذه الاقسام الاربعة نحو الظلمات والزينبات والجبيلات والغرفات فحكم المسند الى
ظاهرهما حكم المسند الى ظاهر المؤنث غير الحقيقي الا في شيء واحد وهو ان حذف العلامة من الرافع بلا فصل
مع الجمع نحو قال الرجال او النساء او الزينبات احسن منه مع المفرد والمثنى لكون تانيثه بالتاويل
وهو كونه بمعنى جماعة وانما لم يعتبروا التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد في نحو قال المفرد النسوة
لان المجازي الطاري ازال حكم الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال وانما لم يبطل الجمع بالواو
والنون التذكير الحقيقي في الزيدون لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه وكان قياس هذا ان يبقى
التانيث الحقيقي في المجموع بالالف والتاء ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا الا انه لما كان
يعرض لك المفرد ذو العلامة اما حذفها ان كانت تاء نحو الغرفات او تقلبها ان كانت الفا كما في
الجليات والصحراوات كان ذلك التغير كنوع من التكسير وكان تانيث الواحد قد زال لزوال علته
ثم حمل ما التاء فيه مقدر فلا يظهر فيه تغير عليه كالزينبات والهندات لان المقدر عندهم في حكم ...
والدليل على ان تانيث نحو الزينبات مجازي قول الحماسي حلفت بهدي مشعر بكراته يخب بصحراء الخبيط
دراوقه وحكم البنين حكم الابناء وان كان بالواو والنون لعدم بقاء واحد وهو ابن قال لو كنت
من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل ابن شيبانا وكذا حكم المجموع بالواو والنون واحد ...

كالسنون والارضون حكم المجموع بالالف والتاء لان جمع الجمع بالالف والتاء كما يجيء فالواو والنون
فيه عوض من الالف والتاء ويساوي التاء في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة ونون النساء نحت
الحرفية نحو يبصرن السليط اقاربه فظهر بهذا المعنى قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر
غير الحقيقي واما ان اسند الى ضمير الجمع وهو قوله وضمير العاقلين بالواو والنون هو الواو لا غير نحو الزيدون
قالوا والا يجوز قالت لبقاء لفظ المذكر الحقيقي وانما خص العاقلين بالواو دون النون لان اصل
ما تزاد حروف اللين والالف اخذه المثنى والجمع بالواو اولى منه بالتاء لان ثقل الواو مناسب للكثرة
التي في الجمع وكانت الواو لاصالته في الجمع بالعاقلين اولى لاصالتهم لغير العاقلين وصار الياء للواحد
المؤنث في تفعلين وافعلي فلم يبق لجمع غير العاقلين من حروف المد شيء فجيء بالنون لمناسبة بين الواو
وبينهما في ... والنون اما الواو فنحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى الفعل واما
ضمير المؤنث الغائب نحو الرجال والطلحات فعلت وتفعل وفاعلة نظرا الى ان معنى الجماعة على اللفظ و
اما غير العاقلين وهو ثلثة اقسام مذكر لا يعقل كالايام والجبيلات ومؤنث يعقل كالنسوة والزينبات
ومؤنث لا يعقل كالدور والظلمات فيجوز ان يكون ضمير جمعها الواحد المؤنث الغائب للتاويل بالجماعة
وان يكون النون لكونها جمع غير العاقلين وقد تقدم ان النون موضوع له فتقول الايام والجبيلات
والدور والغرفات والنساء والزينبات فعلت وفعلن وهذه التفرقة بين جمع المذكر العاقل وغيره
جار في جميع الضمائر على اختلافها تقول في المرفوع المنفصل انتم وانتن وهم وهن وفي المنصوب المتصل
ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفي المنفصل المنصوب اياكم اياكن اياهم اياهن وفي المجرور لكم لكن لهم
لهن والاصل انتمو وضربكمو واياكمو ولكمو واما اسم الجنس فيجوز اجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد
المذكر والمؤنث وضميرهما ولا يمتنع اجراء ضميره مجرى ضمير جمع المكسر نحو انقعر النخل وانقعرت النخل و
النخل المنقعر والمنقعرت وانقعرن واما اسم الجنس فبعضه واجب التانيث كالخيل والابل والغنم فحاله
كحال جمع المكسر في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتانيثه كالركب قال الصحيح ركب من احاطه
محفل فهو كاسم الجنس نحو مضى الركب ومضت الركوب والركب مضى ومضت ومضوا
ما الحق آخره الفا او ياء مفتوحا ما قبلها ونون مكسورة الى يريد بالجنس على ما يظهر هنا من كلامه في شرح هذا
الكتاب ما وضع صالحا لاكثر من فرد واحد بمعنى جامع بينهما في نظر الواضع سواء كان ماهيتها مختلفة
كالابيضين لانسان وفرس فان الجامع بينهما في نظره البياض وليس نظره الى الماهيتين بل الى صفتهما
التي اشتركا فيها او متفقة كما تقول الابيضان لانسانين والبيض لافراس وسواء كان الواضع واحدا

المثنى

المثنى

لبعد رجال الزمن ... شابه

واحدا كالرجل او اكثر كالزيدين والزيدين فان نظر كل واحد من الواضعين في وضع لفظ زيد ليس الى ماهية
ذلك المسمى اى ماهيته كان متميزا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمى زيد انسانا وسمى به فرس فانظر في الوضعين الى
شئ واحد كما في الابيضين وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم وهذا الذى ذهب اليه المص غير مشهور
من اصطلاح النحاة فانهم يشترطون في الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان اشترك
فيه كثيرون جنسا وعند المص تردد في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك القرآن
للطهر والحيض والعيون لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب وغير ذلك منع من ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد
في كلامهم الاستقراء وجوزه على الشذوذ في شرح المفصل وذهب الجزولى والاندلسى وابن مالك الى جوازه قال
الاندلسى تقال عينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى
وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعى وهو انه اذا وقعت الاسماء المشتركة بنمط النفى وورد الاخراء
حكمها كذا او في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو ما لقيت عينا فانها يعم في سلوك انها المختلفة كالقاضى
العموم سواء ولا يصح ان يستدل بتثنية العلم وجمعه على صحة تثنية المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة
بان يقال العلم الى مسمياته لكون كل واحد منهما واقعا على معانيه لا بوضع واحد اما عند المص فانه يشترط في التثنية
والجمع كون المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع واحد او اكثر ومعانى المشترك ليست واحدة بخلاف الاعلام
كما مر واما عند غيره فقال المص ولو سلم ان نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته فبينهما فرق و
ذلك ان المشترك له اجناس تؤخذ آحادها فيثنى ويجمع كالقرئين للطهرين والقروء للاطهار فلو ثنى او جمع باعتبار
معانيه المختلفة لادى الى اللبس وليس للعلم جنس يؤخذ آحادها فيثنى ويجمع حتى اذا ثنى وجمع باعتبار معانيه المختلفة
اورث اللبس وقد يثنى غير المتفقين في اللفظ كالعمرين وذلك بعد ان يجعلا متفقى اللفظ بالتغليب والشرط
فيه تصاحبهما وتشابههما حتى كانهما شئ واحد كما في ابى بكر وعمر وكذلك القرآن والحسنان وينبغى ان يغلب الاخف
لفظا كما في العمرين والحسنين لان المراد بالتغليب التخفيف فيختار ما هو ابلغ في الخفة وان كان احدهما مذكرا والآخر
مؤنثا لم ينظر الى الخفة بل يغلب المذكر كالقمرين في الشمس والقمر ولزوم الالف في المثنى لغة بنى الحارث ابن كعب قال ان
منك الانف والعينانا وقال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقيل ان قوله تعالى ان هذان لساحران
على هذه اللغة وفتح نون التثنية لغة كما في قوله العينانا وقوله يا رب خال لك من عرنة لا ينقضى فسوته شهرينه
شهرى ربيع وجمادينه وقرئ في الفعل ايضا في الشواذ اتعداننى وقد يضم نون المثنى وقرئ في الشواذ في الفعل الذى
نزقانه قيل اصل المثنى والمجموع العطف بالواو فلذلك يرجع اليه المضطر قال ليث وليث في محل ضنك كلاهما
في اشر ومحك وقال كان نعلها والفكفاره مسك ذبحت في سك وقد يجئ العطف نزاى التنكير والتعدد وذوا ما اذا قصد
التكثير كقوله لو عد قبر وقبر كان اكرمهم منا وابعدهم عن منزل الذام او فصل بينهما بفصل ظاهر كقولك جاءنى رجل طويل
ورجل قصير او بفصل مقدر نحو قولك جاءنى رجل فاكرمت الرجل والرجل الذى ضربته اى الرجل الجائى والرجل الذى
ضربته فيجوز العطف كما رايت من غير شذوذ وضرورة وقد يكرر للتكثير بغير عطف كقوله تعالى صفا صفا
ودكا دكا وقد يثنى للتكثير ايضا كقوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين وقولهم لبيك وسعديك ومذهب الزجاج ان
المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف فيهما اعرابا عنده بل هى صيغ مستانفة
كجسدان واللذان عند غيره وليس بشئ لانه لم يحذف المعطوف في نحو خمسة عشر بل حذف حرف العطف فتضمن
المعطوف فبنى اما في المثنى والمجموع فحذف المعطوف مع حرف العطف ولم سلم انه كان مكررا بحرف العطف
... المتضمن لمعنى حرف العطف فان قال بل المفرد الذى لحقه علامة التانيث والجمع تضمن معنى حرف العطف
... وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد واوا واحدة وعلامة الجمع تضمنه اكثر من
... ان الشرطية قلنا بل الاصل ومعنى العطف لو سلمنا ان الاصل كان ذلك ...
المفرد في المثنى واقعا على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظ كلا سواء الا ان كلا لم يقع
على المفرد فلم يحتج الى علامة المثنى بخلاف زيد فانه احتاج عند التثنية الى علامتها لئلا يلتبس بالواحد وكذا
نقول جعل المفرد في المجموع جمع السلامة واقعا على اشياء كلفظ كل فاحتيج الى علامة الجمع رفعا للبس فاذا ثبت
هذا قلنا ليس كل مفرد يطلق على ذى اجزاء متضمنا لواو العطف والا وجب بناء عشرة وخمسة ونحوهما من الفاظ
العدد نحو كل وجميع رجال بل نقول وقوع اللفظ على الجزئين المتساويين في نسبة الحكم اليهما او الى الاجزاء المتساوية
فيها على وجهين اما بواو العطف نحو جاءنى زيد وعمرو او بتقدير كجاءنى خمسة عشر وذلك اذا لم يوضع كلمة واحدة للمجموع
واما بكلمة صالحة للمجموع وضعا وهذا على ضربين اما ان يوضع الكلمة للمجموع بعد وضعها للمفرد كلفظ المثنى والمجموع او توضع
للمجموع اولا ككلا وكل وجميع وما فوق الواحد من الفاظ العدد الى العشرة وبطل مذهب الزجاج اعراب مسلمات
ورجال اتفاقا مع اطراد ما ذكرنا فيهما ... والمقصود ان كان الفه عن واو اذ نعنى بالمقصور ما آخره
الف لازمة احترازا عن نحو زيدا في الوقف وسمى مقصورا لانه ضد الممدود ولانه محبوس عن الحركات والقصر الحبس
فان كانت الفه عن واو اى عوضا عن واو وهو ثلاثى اى المقصور ثلاثى قلبت واوا اعلم ان الكلمة قد يلحقها التغيير
عند التثنية فتعين المص لذكر ذلك وهى في ثلاثة انواع المقصور والممدود والمحذوف آخره اعتباطا فالمقصور
ان كان ثلاثيا والفه بدل من الواو رد الى اصله ولم يحذف للساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون
بالاضافة واذا رد الى الاصل سلمت الواو والياء ولم يقلب الفا لئلا يعاد الى ما فر منه وانما رد الواوى من الثلاثى
الى اصله دون الواوى مما فوق الثلاثى فلم يثبت ... الواو وان ... كانت الالف الثالثة اصلا

المقصور والممدود

غير منقلبة عن شيء يكتب وعلى والى واذا اعلاما فان الالف في الاسماء الغريقة في البناء اصل او كانت مجهولة الاصل
وذلك بان يقع في متمكن الاصل ولم يعرف اصلها فان سمع فيها الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب
الالف عن الياء وجب قلبها ياء وان لم يسمع فالواو اولى لانه اكثر وقال بعضهم بل الياء في النوعين اولى
الامالة اولا لكونها اخف من الواو وقال الكسائي ان كانت الالف المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول كالضحى
او مكسورة كالربوا وجب قلبها ياء لئلا يتنافل الكلمة بالواو في الجمع مع الضمة او الكسرة في الصدر ويقبل مثل هذه
الالف ويكتبها ياء وعموم قلب كل ثالثة اصلها واو واوا اشهر وقوله والا فيا لياء اي وان لم يجتمع الشرطين وهما
كونه بالتاء عن واو ومنكر اما بان يكون ثالثا عن ياء كالفتى والرمى او رابعا فصاعدا اما عن واو كالمغزى
والمصطفى والمستقصى او عن ياء كالمرقى والمرمى والمستسقى او رابعا فما فوق زائدا للتأنيث كالحبلى والعقرى
والحليفى او للالحاق كالارطى والحبنطى او للتكثير كالبيقرى والكمثرى وقد يحذف الالف الزائدة خامسة
فصاعدا في التثنية والجمع بالالف والتاء في زبعرى وقبعثرى ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين مطلقا
مذروان لا مذريان لانهم انما تقلبون الالف الثابتة في المفرد ياء عند التثنية وهنا لم يثبت وقط
الف حتى تقلب ياء اذ هو مثنى لم يستعمل واحده وان الممدود اي الممدود على ارتقام ضرب الا همزة
اما مبدلة من الف التأنيث كحمراء او للالحاق كعلباء او منقلبة عن واو وياء اصلية ككساء ورداء او اصلية
كقراء جيد القراءة فالتي للتأنيث تقلب في الاشهر واوا اما القلب فلكونها زيادة محضة فهي بالابدال التي
هو آخر الحذف اولى من غيرها مع حصول الفرق واما قلبها واوا دون الياء فلوقوعها بين الفين مبالغوا في الهرب
من اجتماع الامثال لان الياء اقرب الى الالف من الواو واوا ولكون الواو والهمزة متقاربين في الثقل وربما
صححت فقيل حمراآن وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف في الاصلية بقاؤها في التثنية همزة
وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان واما التي للالحاق والمنقلبة عن الواو والياء الاصليين فيجوز
قلبها واوا وابقاؤها همزة لان همزتها ليست باصلية فشابهت همزة حمراء واحد بها منقلبة عن واو والاخرى
عن واو او ياء ملحق بالاصل فشابهتا همزة قراء الا ان ابدال الملحقة واوا اولى من تصحيحها لانها ليست اصلا
ولا عوضا من اصل بل عوض من زائد ملحق بالاصل فنسبتها الى الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصل فتصحيحها
اولى من ابدالها القرب نسبتها من الاصلية لانها بدل من اصل وقد تقلب المبدلة من اصل ياء ولا يقاس عليه
خلافا للكسائي وانما صححوا اثناس لانهم انما تقلبون الواو والياء المتطرفة بعد الالف الزائدة همزة كما في كساء
ورداء ثم في التثنية اما ان يصححوا الهمزة او تقلبوها واوا وهنا لم يتطرف الياء حتى تقلب همزة اذ لم يستعمل
واحد ثنايان فالالف والنون ههنا لازمان كما في مذروان فثنايان كسقاية وعباية وجاز حذف زائدتي

التأنيث اذا كان تفرق الاربعة نحو ثماصعان في خنفسان للطول وليس بقياس خلافا للكوفيين واما
ما حذف آخره اعتباطا فان كان المحذوف رد في الاضافة وجب رده في التثنية ايضا وهو اب واخ وحم وهن
لا غير تقول ابوان واخوان وحموان وهنوان وربما قيل ابان واخان واما ذو فلم يرد اللام في التثنية لما لم ترد
في الاضافة وانما يثنى بقلب واوها ميما نحو فمان وانما لم نقل فوان كما قيل ذوا مال لان ذو ملازم الاضافة فحلا
ثم واوه متحصن من الحذف لامنه من التنوين فاجري مثنى كل منهما مجرى مفرده لعروض التثنية وقد جاء في
الشعر فموان قال هما نفثا في من فمويهما على النابح العاوي واشد رجام فقيل هو جمع بين العوض والمعوض
فيكون ضرورة وقيل هو مما اعتقب على لامه الواو والهاء كسنيهة وسنية فلا يكون اذن ضرورة وقد
جاء فميان وهو ابعد ورد لام ذات في التثنية لا لامه وفقالوا ذواتا مال وقد جاء اصل ذاتا مال وهو
... ويد ودم مما لم يرد لامه في الاضافة فلا يرد اليه في التثنية فقال دمان ويدان واما يديان قال
يديان بيضاوان عند ... فعلى لغة من قال في المفرد يدى كرحى وجاء دميان ودموان قالوا فلو انا على حجر
ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين قال الجوهري لامه واو وانما قالوا دمي كرضي يرضى من الرضوان ولعل
ذلك لان ذوات الواو اكثر فدميان شاذ عنده قال سيبويه وهو ساكن العين لجمعه على دماء ودمي كظباء
وظبي ودلاء ودلي ولو كان كقفا لم يجمع على ذلك فدميان او دموان عنده مثنى دمى لانه لغة في دم ومثنى
دم دمان فقط قال المبرد اصل دم فعل متحرك العين ولامه ياء فدموان عنده شاذ قال ودليل تحريك عينه
تثنيته على دميان قال الا ترى ان الشاعر لما اضطر اخرجه على اصله في قوله فلسنا على الاعقاب تدمى
كلومنا ولكن على اقدامنا تقطر الدما قال فان قيل فقد جاء يديان كدميان مع ان يد ساكنة العين اتفاقا فالجواب
انه مثنى يدى وهي لغة في يد لا مثنى يد قلت ولسيبويه ايضا ان يقول دمى لغة في دم كيدى في يد والمشهور
ان يدا في الاصل ساكن العين لان الاصل السكون ولا يحكم بالحركة الا بسمع ولم يستبعد السيرافي ان يكون
اصل يد فعل متحرك العين كقوله يا رب سار بات ما توسدا الا ذراع العين او كف اليدا فاما حذف لامه
لعلة من جنسه فهو اما مقصور منون وقد ذكرناه واما منقوص منكر ولا يحذف الياء في تثنية المنقوص مع ان
بعده ساكنا كما حذف مع التنوين لان ياءه واجب الفتح مع ذلك الساكن فلا يلتقي ساكنان كالابلقيان
مع التنوين في حال النصب نحو رايت قاضيا يقول قاضيان وقاضيين ويحذف نونه للاضافة
انما يحذف التنوين في الاضافة لما مر في اول الكتاب انه دليل تمام الكلمة وقد يسقط للضرورة كقوله هما خطتا
اما اسار ومنه واما دم والقتل بالحر احدر برفع اسار اما اذا جرتها بالاضافة واما فصل وقد يسقط لتقصير
الصلة كالضاربا زيدا بالنصب على ما يجيء في اسم الفاعل ... حذفت تاء التأنيث في خصيان

اعلم انه نحو خصيتان والبنان على القياس اتفاقا فتثنيته فردين تترجف روانف اليتيك وتستطارا
وقال بلى اير الحمار وخصيتاه احب الى فزاره من فزارة فاما خصيان واليان فقال ابو علي الوجه في ذلك انه لما كان الخصيتان
لا ينفرد احديهما عن صاحبتهما صارا اللفظ الدال عليهما معا اي لفظ التثنية موضوعها وضعا اوليا على التثنية كما
في مذروين وكذا اليان وليس خصية والية بمفردين لخصيان واليان بل مفرداهما خصي والي في التقدير وثني
خصية والية خصيتان واليتان وقيل بل اليان وخصيان من ضرورات الشعر فانهما لم يأتيا الا فيه ترتج الياه
ارتجاج الوطب وقال كان خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل وفي غير المفردة لا يحذف التاء
منهما وقيل خصي والي مستعملان وهما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل منهما استعمالا واعلم انه اذا اضيف
لفظا او معنى الجزآن الى متضمنيهما فان كان المتضمنان بلفظ واحد فلفظ الافراد في المضاف اولى من لفظ التثنية
قال كانه وجه تولسين قد غضبا والاضافة معنى كقولك حيا الله وجها الزيدين ثم لفظ الجمع فهو اولى من الافراد كقوله
تعالى فقد صغت قلوبكما وذلك لكراهتهم في الاضافة اللفظية لكثرة الاستعمال اجتماع مثنيين مع اتصالهما لفظا
ومعنى لما لفظا فبالاضافة واما معنى فلان الغرض ان المضاف جزء المضاف اليه مع عدم اللبس بترك التثنية حملت
المعنوية على اللفظية فان ادى الى اللبس لم يجز الا التثنية عند الكوفيين وهو الحق كما يجيء فتقول قلعت عينيهما
اذا قلعت عن كل واحد عينا واما قوله تعالى فاقطعوا ايديهما فانه اراد ايمانهما بالخبر والاجماع وفي قراءة ابن مسعود
فاقطعوا ايمانهما وانما اختير الجمع على الافراد لمناسبته التثنية في انه ضم مفرد الى آخر ولذلك قال البعض الاصوليين
ان المثنى جمع ولم يفرق سيبويه بين ان يكون الاول متحدا في كل واحد منهما نحو قلوبكما او لا يكون نحو ايديكما استدلالا
بقوله فاقطعوا ايديهما والحق كما هو مذهب الكوفيين ان الجمع في مثله لا يجوز الا مع قرينة ظاهرة كما في الآية وقد
جمع بين اللغتين من قال ظهراهما مثل ظهور الترسين فان فرق المتضمنان بالعطف اختير الافراد على التثنية
والجمع نحو نفس زيد وعمرو ويكون ذا المضاف موافقا لفظ المضاف اليه وان لم يكن المضاف جزء المضاف اليه
بل كانا منفصلين فان لم يؤمن اللبس نحو لقيت غلامي الزيدين فتثنية المضاف واجبة وان امن جاز جمعه قياسا
وفاقا للفراء ويونس خلافا لغيرهما فانهم يجوزونه سماعا نحو ضع رحالهما وانما امن اللبس لانه لا يكون للبعيرين الا
رحلان والضمير الراجع الى كل ما ذكرنا من المفظ يخالف معناه يجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى نحو نفوسكما اعجبتاني و
اعجبني وكذا الوصف واسم الاشارة ونحو ذلك وقد يقع المفرد موقع المثنى فانهما يصطحبان ولا يفترقان كالرجلين والعينين
تقول عيني لا تنام اي عيناي وقريب منه وعيناي في روض من الحسن ترتع وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى
ويكونون عليهم ضدا وقوله وهم لكم عدو وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والتوافق كقولهم هم يد على من سواهم كنفس
واحدة ومن قيام المفرد مقام الجمع قوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان اقاكم زمن خمص وقد يقوم اسم الجنس مقام

الفعل كقوله تعالى القيا في جهنم اما على تاويل الثني الى اقام لتكرير الفعل مقام تثنية الفاعل لكثرة اتيانهم
الى الكثر الرفقاء ولهم فكل واحد منهم يخاطب صاحبيه في الاغلب فيخاطب الواحد لغيره مخاطبة الاثنين لجريان
السنتهم عليه وقد يقصد تسمية جزء باسم كل فيقع الجمع مقام واحده او مثناه نحو قولهم حب منكره ويعرا صهب
العثانين وقطع الله حصاه ويجوز تثنية اسم الجمع والمكسر غير الجمع الاقصى على تاويل فرقتين قال الله الا بلان
فيهما ما علمتم وقال الاصمعي للحي اوياد ولم يجردوا عند التفرق في الهيجا جمالين ولا يجوز لنا مساجدان **قوله**
الجمع ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغير ما قوله ما دل على آحاد يشمل المجموع وغيره من اسم الجمع كرهط
ونفر والعدد كثلثة وعشرة ومعنى قوله مقصود بحروف مفرده بتغير ما اي يقصد تلك الآحاد ويدل عليها بان
يؤتي بحروف مفردها بذلك الدال عليها مع تغير ما في تلك الحروف اما تغيرا او مقدرا فالظاهر اما بالحرف كمسلمون او
بالحركة كاسد في اسد او بهما كرجال في رجل والتغير المقدر كهجان وفلك فقوله بتغير اي مع تغير وهو حال
من قوله بحروف مفرده اي كائنة مع تغير ما ودخل في قوله بتغير ما جمعا السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم من
تمامه وكذا الالف والتاء فيتغير الكلمة بهذه الزيادات الى حقيقة اخرى وخرج بقوله مقصودة بحروف مفرده بتغير
اسم الجمع نحو ابل وغنم لانها وان دلت على آحاد لكن لم يقصد الى تلك الآحاد بان اخذت حروف مفردها وغيرت تغيرا بل
آحادها الفاظ من غير لفظها كبعير وشاة فان قيل فنحو ركب في راكب وطلب في طالب وحامل وباقر في حمل وبقر
داخل فيما آحادها من لفظها كما رأيت اخذ الكب وغيرت حروفه فصار ركب قلت ليس راكب بمفرد ركب
وان اتفق اشتراكهما في الحروف الاصلية وانما قلنا ذلك لانها لو كانت جموعا بهذه الآحاد لم يكن جموع قلة لانه
اوزانها محصورة كما يجيء بل جموع كثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى الواحد كما يجيء في باب التصغير وهذه لا ترد نحو
ركيب وجريل والضا لو كانت جموعا لم يجز عود ضمير الواحد اليها قال الهاجايل لا يهدي الليل شاهره وقال مع
الصبح ركب من احاظة مجفل ويخرج ايضا اسم الجنس اي الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده اما بالتاء نحو تمرة وتمر او بالياء
نحو رومي وروم وذلك لانها لا يدل على آحاد واللفظ لم يوضع للآحاد بل وضع لما فيه الماهية المعينة سواء كان واحدا
او مثنى او مجموعا ولو سلمنا ان الدلالة عليها فانه لا يدل عليها بتغير حروف مفرده فان قيل اليس آحاده اخذت
وغيرت حروفها بحذف الياء او التاء قلت ليس ذو التاء وذو الياء مفردين لاسم الجنس للاوجه الثلثة
المذكورة في اسم الجمع ويزيد عليها ان اسم الجنس يقع على القليل والكثير فيقع التمر على التمرة والتمرتين والتمرات وكذا
الروم فان اكلت تمرة او تمرتين وعاملت روميا او روميين جاز لك ان تقول اكلت التمر وعاملت الروم و
لو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين بلى قد يكون بعض اسماء الاجناس مما اشتهر في معنى
الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم وعند الاخفش جميع اسماء الجموع

بحث الجمع

التي لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع خلافاً لسيبويه وعند الفراء كل ما له واحد من تركيبه سواء
كان اسم جمع كناقر وركب او اسم جنس كتمر وروم فهو جمع والا فلا واما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس
لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقاً كخابل وتراب عند من لم يجئ بمثل تراب وجمل مفرد بالتاء اذ ليس له
فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في انهما ليسا
على اوزان جموع التكسير لا الخاصة بالجمع كافعلة وافعال ولا المشهورة فيه كفعلة نحو نسوة ان اسم الجمع
لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس وان الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما قاله واحد
متميز اما بالتاء او بالياء بخلاف اسم الجمع فان نفقد خرج بقوله مقصوده بحروف مفرده بعض الجموع اعني
اعني الواحد المقدر ونحو عباديد وعبابيد بمعنى الفرق ونسوة في جمع امرأة فينبغي ان يكون الضمير من اسماء
الجموع كابل وغنم قلت ان اسماء الجموع كما مر من المفيدة بمعنى الجمع مخالفة لاوزان الجموع الخاصة بالجمع
والمشهورة فيه ونحو عباديد وعبابيد وزن خاص بالجمع ونحو نسوة مشهور فيه ونحوها وجب ان يكون من
الجموع فيقدر لها واحد وان لم يستعمل كعباد وعبد ودو نساء كغلام وغلمة فكان له مفرد اعني تغييراً ما و
قد الحق بجمع الواحد المقدر نحو مذاكير في جمع ذكر ومحاسن في جمع حسن ومشابه في جمع شبه وان كان لها واحد
من لفظها لم يكن قياساً فكان واحدها مذكار ومحسن ومشبه وكذا احاديث النبي صلى الله عليه وسلم في جمع الحديث
وليس جمع الاحدوثة المستعمل لانها الشيء الطريف الرذل جوشن عن ثعلب وما يقع على الجمع وعلى الواحد
ايضا مما ليس في الاصل مصدر وصف به يعرف كونه لفظاً مشتركاً بين الواحد والجمع او كونه اسم جنس بان
ينظر فان لم يبن الا اختلاف نوعين فهو اسم جنس كالتمر والعسل وان ثبت لنا الاختلاف النوعين فهو
جمع مقدر بتغيير كهجان بمعنى الابيض وكالفلك والدلاص تقول في التثنية هجانان وفلكان ودلاصان
فهجان ودلاص في الواحد كحمار وكتاب وفلك كقفل وفي الجمع كرجال وخضر الحركات والحرف المزيد غير حركات
الواحد وحرفه تقديراً واما الوصف الذي كان في الاصل مصدراً نحو صوم وعدل فيجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث قال الله ضيف ابراهيم المكرمين وقال الله تعالى نبؤ الخصم اذ تسوروا المحراب ويجوز اعتبار
حاله المنتقل اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال عدول واما تاء التأنيث فلا يلحقه لانها
لا يلحق من الصفات الا ما وضع وصفاً واما قوله تعالى وهم لكم عدو ويكونون عليهم ضداً فليس اسم الجنس
اذ يقال عدوان وضدان لا لاختلاف النوعين ولا مشتركاً بين الواحد والجمع كهجان لانهما ليسا
على وزن الجمع ولا اسمي جمع كامل بوقوعهما على الواحد ولا انما هو في الاصل صفة وانه لم يستعمل بوزن
بل لهما مفرد ان اطلقا على الجمع كما ذكرنا قبل ... **وهو صحيح ومكسر فالصحيح لمذكر ومؤنث ا**

الجمع الصحيح والمكسر

قيل يكسرون الحضورة كما قال عرفنا جعفراً وبني رياح وانكروا زعانف آخرين ويمكن ان يكون جعل النون معتقب
الاعراب اي زعانف قوم آخرين ولا يخ المفرد في جمع المذكر السالم ان يكون صحيحاً اولا وقد مضى حكم الصحيح والمعتل
اما ان يكون منقوصاً او مقصوراً او غير ذلك فما هو غير ذلك في حكم الصحيح كظبيون ودلوون في العاقل المسمى بظبي
ودلو والمنقوص يحذف ياؤه لانها يضم قبل الواو ويكسر ويضم والكسر مستثقلان على الياء المكسورة ما قبلها
طرفاً كما في جاءني القاضي ومررت بالقاضي وهذا الياء مع واو الجمع ويائه في حكم الطرف لعدم لزومها فحذف فيها
فالتقى ساكنان فحذف اولهما كما كان هو القياس في التقاء ساكنين اللذين اولهما حرف مد فضم ما قبل الواو
لمناسبتها للضمة كما في الصحيح ولو ابقيت الكسرة مع بقاء الواو وبعدها لتعسر النطق بها ولو قلبت
الواو ياء لم يفرق بين رفع الجمع وغيره من النصب والجر فان قيل فكذا في نحو مسلمي قلت ذلك لياء الاضافة
التي هي على شرف الزوال واما في حال النصب والجر فحذفت الياء وبقي الكسر على حاله لكون ياء الجمع بعدها
ولم يحذف ياء المنقوص في المثنى لانه ينفتح كما ذكرنا قبل الف المثنى ويائه والفتحة لا تستثقل على الياء وكادت
القاضي وان كان الاسم مقصوراً حذفت الالف في الاحوال للساكنين نحو مصطفون ومصطفين و
العيسون والعيسين وانما حذفت في الجمع وقلبت في المثنى مع التقاء الساكنين فيهما ايضاً وكون اولهما
حرف مد اما لانه لو حذفت فيه ايضاً لالتبس في الرفع اذا اضيف بالمفرد نحو جاءني اعلا اخويك بخلاف
الجمع فانك تقول فيه اعلو اخوتك واعليهم فلا يلتبس واما لان فتحة الواو والياء الالف والياء في نحو عصوان
وعصوين ورحيان ورحيين اخف في ضمتهما او كسرتهما قبل الواو والواو ومن ثمة لا يرى في الطرف نحو
غزووت ورميت كما ترى نحو نزوان وصليان فاذا لم يوجد ذكر في الطرف مع كون الواو المضموم في نحو
غزووت والياء المكسورة في نحو رميت في حكم الوسط للزوم الواو والياء بعدهما كما في شبروت وعفربت
فما ظنك بمثل اعلو واعليين مع عدم لزوم واو الجمع ويائه بل يحتمل في الوسط نحو قوول وطويل وغيور
وتبيع والكوفيون يلحقون ذا الالف الزائدة المنقوص بجوازاً فيقولون العيسون بضم السين و العيسين
بكسرها **وشرطه ان كان اسماً فمذكر علم يعقل وان كان صفة** اي شرط الجمع المذكر السالم اذا كان
اسماً اي غير صفة قال في الشرح كان مستغنياً عن قوله مذكر لان الكلام في جمع المذكر وانما ذكره لرفع وهم
من يظن ان قوله جمع المذكر السالم كاللقب الذي يطلق على الشيء وان لم يكن تحته معنى كما يسمى الابيض
بالاسود فيقع جمع المذكر لغير جمع المذكر او ليرفع وهم من ينهل عن تقدم التذكير ولا شك في بروده هذين
العندين ثم قال او يظن ان طلحة داخل فيجمعه على طلحون وهذا الغرض ليس بمعنى لان نحو طلحة ان خرج بقوله
فهو كر يخرج ايضاً بقوله جمع المذكر فان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا انه مذكر اللفظ لم يخرج بالثاني ايضاً وكان

عليه ان يقول شرطه التجرد عن التاء ليدخل هنو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا

ـيخرج نحو طلحة وحده واعلم ان شروط جمع المذكر بالواو والنون على ضربين عام للاسماء والصفات وخاص

بأحديهما فالعام لهما شيئان احدهما التجرد عن تاء التأنيث فلا يجمع نحو طلحة في الاسماء وعلامة في الصفات

بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان في الاسم ذي التاء فانهم اجازوا طلحون بسكون عين

الكلمة وابن كيسان بفتحها قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات والحمزات وذلك لان حذف الالف

والتاء كما قالوا ارضون بفتح الراء لما كان تحذف الالف والتاء والذي قالوه مخالف للقياس و

الاستعمال اما الاستعمال فنحو قوله نضر الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات واما القياس

فلان التاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمع علامتا التذكير والتأنيث وان حذفت كما علمون

التبس مع عدم ما يدل عليه وغلب على الظن انه جمع المجرد عنها لكثرة جمع المجرد عنها بالواو والنون ...

في الاسم لجاز في الصفة نحو ربعون وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان قاسه اذا التاء على ذي الالف فليس

لهم ذلك لان الممدودة تقلب واوا فيبقى صورة علامة التأنيث وانما قلبوها واوا دون الياء لتشابههما

في الثقل كما قيل صحراوات والالف المقصورة يحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وانما لم يحذف الممدودة

والمقصورة نسيا حذف التاء للزومهما الكلمة فكانهما لامها وكون المانع كالحرف فرقا دون الهمزة

في الواو لاجل الضمة قال السيرافي في هذا سهو لان انضمامها لواو الجمع بعدها فهي كضمة الواو للاعراب في نحو دلو كاو

للساكنين في نحو مصطفو البلد ولا يجوز فيها الهمز اتفاقا وانما الهمز في الواو اذا كان ضمه لازمة واذا سمي بسعاد و

زينب وهند مذكر علم جمعت لفظا بالواو والنون كما يجمع نحو زينب بالالف والتاء اذا سمي به مؤنث وكذا اذا سمي

باحمر مذكر عالم قلت احمرون واحامر وان سمي به مؤنث قلت احمرات واحامر والثاني من الشرطين العامين ان

يكون من اولي العلم فلا يجمع نحو اعوج وفرس طويل بالواو والنون وقد يشبه غير ذوي العلم بهم في الصفات اذا كان

مصدر تلك الصفات من افعال العقلاء نحو قوله اتينا طائعين فقوله فظلت اعناقهم لها خاضعين ورايتهم

لي ساجدين ومثله في الفعل وكل في فلك يسبحون قول المصنف علم يعقل ونذكر يعقل الاولى فيه ان يقول يعلم ليشمل

نحو قوله تعالى فنعم الماهدون اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل لايهام العقل المنع من القبائح الجائزة على صاحبه

تعالى الله عنها علوا كبيرا وانما خص اولوا العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والصحيح في الجمع

من التكسير ولما اختصاصهم بالواو فلما مر في تعليل تخصيص ضمير العقلاء في نحو الرجال ضربوا بالواو وخص هذا الجمع

من بين العقلاء بالوصف والعلم دون غيرهما نحو رجل وانسان اما العلم فتحصيبا له بالتصحيح عن جمع التكسير الذي

يكثر التصرف في الاسم باعتباره وعادة العلم جارية بالمحافظة على ترك التصرف بعد ما يمكن وايضا فان العلم يلحقه الذهن بالجمع

بسبب زوال التعريف العلمي كما مضى فيخص بالتصحيح كما خص في نحو قلون وكرون واما الوصف فلانه لما وضع متابها للفعل مزدا

معنا معللا باعلام مصححا بتصحيح كما بين في التعريف اريد ان يكون العلامة الدالة على صاحبه الذي يجري عليه في

الجمع كعلامة الفعل وهي في الفعل واو نحو الرجال فعلوا ويفعلون فجعلت في الوصف ايضا واوا وان كان واو الفعل

اسما وواو الاسم حرفا ولتناسب الواوين فتح قام رجل قاعدون غلمانه كما فتح يقعدون غلمانه ولما لم يكن في غير

الوصف والعلم ما اختصا به من المقتضيين للتصحيح لم يجز تصحيحه والوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم الفاعل

واسم المفعول وابنية المبالغة الا ما يستثنى والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر الا ان المصغر مخالف لسائر

الصفات من حيث لا يجري على الموصوف جريها وانما لم يجز ان يجري الصفات عليه انما كان لعدم دلالتها على الموصوف

كالضارب والمضروب والطويل والبصري واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين اذ معنى رجيل

رجل صغير فموازنه ورتان نحو رجل ورجلين في دلالتهما على العدد والمعدود معا فلم يحتاجا الى ذكر عدد قبلهما كما تقدم

وكل صفة تدل على الموصوف المعين لا تذكر قبلها كالصفات الغالبة ويفارقها ايضا من حيث انه لا يعمل في الفاعل

عملها لان الصفات يرفع بالفاعلية ما هو موصوفها معنى والمصغر موصوفه مفهوم من لفظه لا تذكر بعده كما لا يذكر

قبله فلما لم يعمل في الفاعل وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال ونحو ذلك واما الخاص من شروط

الجمع بالواو والنون فشيئان العلمية وقبول تاء التأنيث فالعلمية مختصة بالاسماء لما ذكرنا وقبول تاء التأنيث

مختص بالصفات فلم يجمع هذا الجمع نحو افعل فعلاء وفعلان فعلى وما يستوي مذكره ومؤنثه كما ذكرنا في باب التذكير

والتأنيث وانما اعتبر في الصفات قبول التاء لان الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتناسبها

معنى الفعل والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء نحو الرجل قام والمرءة قامت وكذا في المضارع التاء وان كان في الاول

نحو تقوم والغالب في الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وجمل

وناقة وحصان وحجر ويستوي مذكرها ومؤنثها كبشر وفرس هذا هو الغالب في الموضعين وقد جاء العكس

في كليهما كامرء وامرءة ورجل ورجلة في الاسماء والافضل والفضلى وسكران وسكرى في الصفات وكامرء وامرءة

فكل صفة لا يلحقها التاء فكانها من قبيل الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع افعل فعلاء وفعلان فعلى واجاز ابن

كيسان احمرون وسكرانون واستدل بقوله فما وجدت نساء بني نزار حلائل احمرين واسود دينا وهو عند غيره

شاذ واجاز ايضا حمراوات وسكريات بناء على تصحيح جمع المذكر والاصل ممنوع وكذا الفرع وقد شذ من ذلك

الاصل افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التاء ولعل ذلك لجبر المنافاة من عمل الفعل في الفاعل

والمفعول مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذي انما يعمل فيهما لاجل معنى الصفة كما جبر في الواو

والنون النقص في نحو قلون وكرون وارضون على ما يجيء واجاز سيبويه قياسا الاسماء انه ما نون لعقبى له

التاكيد بانه وكذا سيقانون لقولهم سيفاتر قال سيبويه لا يقولون ذلك وذلك لان الاغلب في فعلان الصفة
ان لا يلحقه التاء كانها من قبيل الشذوذ فالاولى ان لا يجمعا هذا الجمع حملا على الاعم الاغلب واما نحو عريانون و
خمصانون فيجوز اتفاقا لان فعلان الصفة بضم الفاء ليس اصله عدم لحوق التاء وهما بابات من بين الصفات
التي يستوي مذكرها ومؤنثها عدوة حملا على صديقة وسكينة حملا على فقيرة قال الجوهري فيجوز في مسكين وعدو
مسكينون وعدوون لم يجز في المؤنث حملا على المذكر مسكينات وعدوات وهذا قياس لا سماع كما قال في نعمان نون
وشذت من هذا الاصل صفة على جهة امر واصلية كصهصلق فانه يستوي مذكره ومؤنثه مع انه قال صهصلقون ن
وصهصلقات لان تكسير الخماسي مستكره كما يجيء فلم يبق الا التصحيح **وشرطه ان كان اسما مذكر**
علم عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما مذكر شرطا وجزاء خبر القوله وشرطه لان المبتدء للقائل
بعد الفاء ضمير راجع الى اسما وهو علم فخلو الجملة من ضمير راجع الى المبتدء الذي هو شرطه مع انه لا معنى اذن لهذا الكلام
ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه ان يكون علما فيكون على هذا جواب الشرط مع انه لا معنى اذن لهذا الكلام ومعنى
الكلام ان كان اسما فشرطه ان يكون علما فيكون على هذا جواب الشرط بدلو الجملة التي هي قوله شرطه مذكر وفيه محذورات
الاول دخول الفاء في خبر المبتدء مع خلوه من معنى الشرط كقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم عند الاخفش والثاني
ان الشرط كونه مذكرا وليس في الخبر ما يجعله بمعنى المصدر الثالث ان الفاء الشرط المتوسط بين المبتدء والخبر صورة
نحو قوله اما كان ان يصرع اخوك تصرع كما يجيء في بابه ويمكن ان يعتبر زمان الشرط والجزاء خبر المبتدء والتقدير فهو حصول
مذكر على ان الضمير المقدر بعد الفاء راجع الى قوله شرطه والمضاف الى الخبر محذوف مع تعسف في هذا العذر وكذا
قوله بعد وان كان صفة فمذكر ولا مستويا فيه مع المؤنث عبارة اسخف من الاولى لان مستويا عطف على
افعل فعلا فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام
وكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئا **ويحذف**
نونه بالاضافة وقد شذ نحو سنين وارضين وقد يحذف النون المفردة كما في المثنى ولتقصير الصلة كما في قوله الحافظوا
عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطف وربما سقطت قبل لام ساكنة اختيارا كما جاء في الشواذ انكم لذائقوا
العذاب الاليم بنصب العذاب تشبيها لها بالتنوين في نحو قوله وحاتم الطائي وهاب المائي قوله وقد شذ
نحو سنين التاء من جمع المذكر بالواو والنون كثير منها ابينون قال زعمت تماضر انني اما امت يسدد ابينوها
الاصاغر خلتي فهو عند البصريين جمع ابنى مقدرا على افعل كاضحى مشدودة عندهم لا تجمع المصغر ثبت مكبره
وقال الكوفيون هو جمع ابين وهو تصغير ابن مقدرا وهو جمع ابن كادل في جمع دلو وهو عندهم شاذ من جهتين
كونه جمعا المصغر لم يثبت مكبره ومجيء افعل وهو شاذ كجبل وازمن في جبل وزمن وقال الجوهري شذوذه لكونه

جمع أبين تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعا وقال ابو عبيدة تصغير بنين على غير القياس ومنها دهيدهون وابيكرون
في قوله قد شربت الا الدهيدهينا قليصات وابيكرينا فهو جمع دهيده مصغر دهداه وهو صغار الابل وابيكر
تصغير ابكر مقدرا كاضحى عند البصريين فهو شاذ من وجهين احدهما كونه بالواو في غير العقلاء والثاني جمع مصغر
لمكبر مقدر وهو عند الكوفيين جمع تصغير ابكر جمع بكر فشذوذه من جهة الجمع بالواو والنون فقط كالدهيدهين
ومنها اولو فانه جمع ذو على غير لفظه ومنها عليون وهو اسم لديوان الخير على ما فسره تعالى في كتابه مرقوم يشهده
المقربون فعلى هذا الباب فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب الى علية وهي الغرفة والقياس ان يبقى في
المنسوب الياء على ككرسي والمنسوب الى كرسي وان قلنا ان عليون غير علم بل هو جمع علي وليس بمنسوب اليهما
بمعنى الاماكن المرتفعة فهو شاذ لعدم التذكير والعقل فيكون التقدير في قوله تعالى كتاب مرقوم مواضع كتاب
مرقوم بحذف المضاف ومنها العالمون لانه لا وصف ولا علم واما العقل فيجوز ان يكون فيه على جهة التغليب يكون
فيه بعضهم عقلا ويجوز ان يدعى فيه الوصف لان العالم هو الذي يعلم منه ذات موجده ويكون دليلا فهو بمعنى الدال
ومنها اهلون وشذوذه لانه ليس بصفة ويجوز ان يتمحل له ذلك لانه في الاصل بمعنى الانس واما قوله ولي دونكم اهلون
سيد عملس وارقط زهلول وعرفاء جيأل فانما جمع بالواو والنون مع عدم العقل لانه جعل الذئب والارقط
والعرفاء بدل اهليه ومنها عشرون الى تسعين وقد مضت ومنها ارضون وانما فتحت الراء لان الواو والنون
في مقام الالف والتاء فكانه قيل ارضات او للتنبيه على انها ليست بجمع سلامة حقيقة ويجوز اسكان راء ارضون
ومنها ابون واخون وهنون وشذوذها لكونه غير وصف ولا علم واما ذو مال فوصف ومنها بنون في ابن لان
قياسه ابنون وانما جعل في الاصل ابن وهو بنو على حذف اللام في الجمع نسيا منسيا كما حذف في الواحد ومنها
قولهم بلغت منا البلغين والدرحين بضم الفاء فيهما ولقيت منه البرحين بضم الفاء وكسرها وكذا الفتكرين
بمعنى الدواهي والشدائد وقولهم ليث عفرين يجوز ان يكون شاذا من هذا الباب بجعل النون معتقب الاعراب
واعلم انه قد شاع الجمع بالواو والنون مع انه خلاف القياس فيما لم يكسر من الاسم الذي عوض من لامه تاء التأنيث
المفتوح ما قبلها مغيرا اوائل بعض تلك الجموع تنبيها على انها ليست بجمع سلامة في الحقيقة فقالوا في المفتوح الفاء نحو
سنة سنون بكسر الفاء وقد جاء سنون بضمها وهو قليل ومثل هذا التنبيه كسر واعين عزون وجاء في بعض
ما هو مضموم الفاء الكسر والضم كالقلون والثبون وليس بمطرد والظبون والكرون لم يسمع فيهما الكسر او الضم
واما المكسور الفاء فلم يسمع فيه التغيير كالعضين والمئين والفئين والرئين ولعل ذلك لاعتدال الكسرة بين الفتحة
والضمة وجاء قليلا مثل هذا الجمع لما ثبت بكسره ايضا كالبنين والاباني في الشبين بما جاء ايضا في المحذوف الفاء كرقة
ورقين ولدة ولدين وفيما قلب لامه الفا كاضاة والقناة وكثر بحذف لامه نسيا منسيا حتى صار كالسنة

دنهان اضون وتنفرن ولواعتبرت لاماتها لقيل الفتون والاضون لكونهما ابعد حذف الياء مقصورين كالاعلون
وعلى هذا قال ولكن اريد به الذدينا ولواعتبر اللام الذدون كالاعلين فان ذو مفتوح العين عند سيبويه كما
في باب الاضافة لكنه لما حذف لامه في المفرد نسيا منسيا لم يعتبرها في الجمع وانما جاء هذا الجمع في الضعف ايضا كاوزين
وحرين وحكى عن يونس اعرون بفتح الهمزة وكسرها قيل قد جاء اهرة في الواحد وقيل لم يجئ ذلك ولكن زين الهمزة في
الجمع تنبيها على كونه غير قياس وعلل النحاة جمع ما حذف لامه او فاءه هذا الجمع بان هذا الجمع افضل الجموع كما ذكرنا
فجبر بهذا الافضل ما لحق الاسم من النقصان بالحذف نسيا قالوا اماعرون واوزين فلما لحقهما من الوهن
بالادغام وبعضهم يقول للنقص المتوهم وذلك ان حرف العلة قد يبدل من احد حرفي التضعيف كما في تظنيت
وقد يجعل النون في بعض هذا الجموع التي جاءت على خلاف القياس معتقب تنبيها على مخالفته للقياس فكانه
مكسر فيجري فيه اعراب المكسر فيحفظ التنوين ولا يسقط بالاضافة قال ذراني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا
وشيبننا مردا وقال وماذا يدري الاخوان مني وقد جاوزت حد الاربعين وكان غزاة الوشح صاحبه البريدين
وقال وان لنا ابا حسن عليا اب بر ونحن له بنين ويلزمها الياء اذن كما يلزم اذا سمي بجمع سلامة المذكر واكثر ذلك
في الشعر هذا قبل العلمية واما بعدها فكون النون معتقب الاعراب سائغ في الاختيار في هذا النوع كما في الجموع
القياسية مع العلمية وحكى عن ابي عبيدة وابي زيد جعل نون مقتوين معتقب الاعراب ولعل ذلك لان القياس مقتويون
بياء النسب فلما حذف ياء النسب صار مقتوون كقتلون فقوله متى كنا لامك مقتوينا الالف فيه بدل من التنوين
ان كان النون معتقب الاعراب والا فالالف للاطلاق وحكيا جميعا رجل مقتوين ورجلان مقتوين ورجال
مقتوين قال ابو زيد وكذا المرءة والمرأتين والنساء ولعل سبب تجريهم على جعل مقتوين للمثنى والمفرد والمذكر والمؤنث
مع كونه في الاصل جمع المذكر كثرة مخالفته للجموع وذلك من ثلثة اوجه كون معتقب الاعراب وحذف ياء النسب الذي
في الواحد وهو مقتوي والحاق علامة الجمع بما بقي منه وهو مقتو مع عدم استعماله ولو استعمل لقلب واوه الفا فقيل
مقتى وجمع على مقتون كاعلون لا على مقتوون وانما قلنا ان واحده مقتو المحذوف الياء كما قال سيبويه في المهلبون
والمهالبة انه سمي كل واحد منهم باسم من نسب اليه فكان كل منهم مهلبا لان الجمع في لفظ المحذوف منه ياء النسب
يجوز ان نقول ان ياء النسب في نحو مقتوون والاشعرون والاعجمون حذف بعد جمعه بالواو والنون فكان
الاصل مقتويون واشعريون واعجميون وحكى ابو زيد في مقتوين فتح الواو قبل الياء فمن يجعل النون معتقب
الاعراب نحو مقتوين وذلك لتميزه عن صورة الجمع بالكلية لما خالف ما عليه جمع السلامة واعلم ان التذكير
غالب للمؤنث كما تقدم في المثنى والمجموع فيكفي كونه بعض مذكرا نحو هند وزيد ضاربان وزيد والهندات ضاربون
وكذا العقل في بعضهم كاف نحو زيد والجميل مقبولون وفي الضبعان في الضبع التي للمؤنث والضبعان الذي
للمذكر والقياس ضبعانان ولعل ذلك لكون ضبعان اخف منه مع ان بعض العرب يقول للمذكر ضبع و
العلم الذي يرد الاعراب على جزئه الاخير كبعلبك ومعديكرب يثنى ويجمع نحو البعلبكان والبعلبكون لان
الجزئين ككلمة بجزئه والتثنية والجمع للمعربات واما اللذان واما اللتان واللذين واللتين وذان وتان وذين
وتين فصيغ مستأنفة وان كان الثاني مبنيا اما للتركيب كخمسة عشر او لغيره كسيبويه فالقياس ذوا سيبويه
وذو سيبويه وكذا ذوا خمسة عشر وذو خمسة عشر وهذا كما يقال في الجمل المسمى بها ذوا تابط شرا وذو تابط
شرا اتفاقا وذوا تا شاب قرناها وذوات شاب قرناها لان الجمل يجب حكايتها فلا يلحقها علامتا التثنية
والجمع وكذا يلزم ان يقول في المثنى والمجموع المسمى بهما اذا لم يجعل فيهما معتقب الاعراب نحو جاءني ذوا مسلمين
وذو مسلمين لئلا يجتمع على آخر الاسم اعرابان بالحرف وتقول في الاثنين الاثانين واضافة ذو وتصرفاتها ههنا
من اضافة المسمى الى اسمه كما في ذات مرة والمبرد السيبويهان والسيبويهون مع بناء الجزء الثاني وكذا يلزم
تجويزه في خمسة عشر علما واما مع اعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في تجويز ذلك كما في بعلبك ومعديكرب والعلم
المركب تركيبا اضافيا يثنى ويجمع منه المضاف نحو عبدا مناف واذا كان كنية جاز تثنية المضاف والمضاف اليه
معا كقولك في ابو زيد ابوا الزيدين وآبا الزيدين والاول اكثر واما جمع كذا وذو كذا علمين كانا او لا فان كانا
لعاقل قلت بنو كذا او ذو وكذا وابناء كذا ولذ ولد كذا وان لم يكونا لعاقل سواء جاء لمؤنث ذلك نحو ابن عرس
وذي القعدة جمع على بنات كذا نحو بنات لبون وبنات عرس وعلى ذوات كذا نحو جمال ذوات عنان وذوات
القعدة وبنو نعش ايضا اعتبارا للفظ ابن وان كان غير عاقل قال الخ اما بنو نعش دنو فتصوبوا كانه جعله
جمعا لابن نعش وان لم يستعمل

بحث الجمع المؤنث

المؤنث ما لحق آخره الف وتاء وشرطه ان كان صفة له قوله المؤنث
اي جمع المؤنث السالم ولا ينتقض حده بنحو سلقاه لان قوله قبل وهو صحيح ومكسر والصحيح لمذكر ومؤنث يبين
ان المؤنث ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغير ما وعلى هذا كان يستغنيا الف في حد المذكر عن قوله ليدل
على ان معه اكثر منه والاولى ان يقال انه ليس من الحد وانما جعلت له علامتان ليكونا كزيادتي جمع المذكر
انما خص الزيادة بالالف والتاء لانه عرض فيه الجمعية وتانيث غير حقيقي وكل واحدة من الحرفين يدل على كل
واحد من المعنيين كما في رجال وسكرى والجمالة والمنادية قوله وشرطه ان كان صفة اي بالنظر الى المؤنث
اما ان كون صفة او لا فان لم يكن صفة قال المص جمع مطلقا اي لا يشترط شرط وهو قوله والا جمع مطلقا وليس
بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كقدر ودار وعقرب وعين ونحوها من الاسماء التي تانيثها غير
حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكاسات والشمالات والدياح
وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة فلا يجمع اذن هذا الجمع قياسا من الاسماء المؤنثة

الا علم المؤنث ظاهرة كانت فيه العلامة كفره وسلمى وخنساء او مقدرة كهندا وذو تاء التأنيث الظاهرة
سواء كان منكرا حقيقيا كحمزة او لا كغرفة ومنه قولك الاكرامات والتخريجات ونحوها لان الواحد اكرام
وتخريج بتاء الوحدة لا الاكرام ومخرج وجمع المجرد اكارم كالضروب ومخاريج عند اختلاف الانواع واكرامات
كالضربات والقتلات والاكارم كالضروب والقتول فلذا يقول ثلث اكرامات وتخريجات بتجريد
العدد من التاء وثلثه اكارم وتخاريج اذا قصد ثلثة انواع من الاكرام وذو الف التأنيث اذا لم يسم به المذكر
الحقيقي كالبشرى والصحراء واذا سمي به المذكر الحقيقي جمع بالواو والنون كالانغات والباآت الى آخرها
وذكرا الانداد ابواب الجموع الا هنا فيجمع هذا الجمع ايضا مطردا وان لم يكن مؤنثا علم غير العاقل المصدر باضافة
ابن وذو نحو ابن عرس وابن عوض وذو القعدة وذو الحجه كما ذكرنا فيجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد من الاسماء
نوعان احدهما جنس مذكر لا يعقل اذا لم يات له تكسير كحمامات وسرادقات وكذا كل خماسي اصل الحروف
كسفرجلات لان تكسيره مستنكر كما يجيء وعند الفراء هذا القسم ايضا مطرد واما اذا جاء له تكسير فانه لا يجمع هذا
الجمع فلم تقولوا جوالقات لقولهم جواليق واما بوانات مع بنوت بون فشاذ وثانيهما الجموع التي لا يكسر نحو
رجالات وصواحبات وبيوتات فلا تقول اكلبات لقولهم اكالب وان كان للمؤنث صفة فلا يخلو من ان
يكون فيه علامة التأنيث او لا فان كانت فيه جمع بالالف والتاء سواء كان صفة لمذكر حقيقي كرجال ربعات
وعلامات او لا كضاربات وحليات ونفساوات الا ان يكون فعلى فعلان او فعلاء افعل فانهما لم يجمعا
بالالف والتاء حملا على مذكريهما اللذين لم يجمعا بالواو والنون لما ذكرنا عند ابن كيسان فانه اجاز كما ذكرنا
حمراوات وسكريات كما اجاز في المذكر احمرون وسكرانون فان غلبت الاسمية على احدهما اجاز اتفاقا كقوله
صم لبس في الخضراوات صدقة وكذا فعلاء او فعلى جعلته علما لغير المذكر الحقيقي وان لم يكن في الصفة المؤنثة
علامة تأنيث ظاهرة فلم يكن خماسية اصل الحروف لم يجمع بالالف والتاء كان له مذكر لتشاركه في اللفظ كجريح وصبور
وسائر ما يستوي مذكره ومؤنثه حملا لها على مذكراتها الممتنعة من الجمع بالواو والنون او لم يكن له مذكر اصلا
كحائض وطالق وطفل فرقا بين ما تجرد من التاء ومن ذي التاء فان هذا التاء فيه معنى الحدوث الذي
هو معنى الفعل وفعل المؤنث يلحقه ضمير جمع المؤنث اي الالف والتاء واما المجرد فلم يكن فيه معنى الفعل فلم
يجر مجراه في الحاق علامة جمع المؤنث اياه بل جمع جمع التكسير نحو حوائض وحيض وطوافل وان كان صفة
المؤنث المجردة عن العلامة سواء اشترك فيها المذكر والمؤنث اذا اختصت بالمؤنث خماسية اصلية الحروف
كالرجل والمرءة الصهصلق والمرءة الجحمرش جمعت بالالف والتاء لاستكراه تكسيرها فيقال نسوة
صهصلقات وجحمرشات ويجمع هذا الجمع ايضا مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا

كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات وسبطرات اي طوال على وجه الارض
وكذا بنات اللبون وجمال ذوات عثانين في ابن اللبون وجمل ذو عثنون او غير حقيقي التذكير كالايام
الخاليات وكذا مصغر ما لا يعقل كجبيلات وحميرات وكليبات لان المصغر فيه معنى الوصف وان لم يجر على
الموصوف ولم يجمع المذكر جمع المؤنث لانهم قصدوا الفرق بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا على
العاقل كما ان المؤنث فرع المذكر فالحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه وقوله ان كان صفة وله مذكر فان
يكون فعوله يكون والضمير راجع الى المبتدء الذي هو شرط والجملة الشرطية مع الجزاء في محل خبر المبتدء ومعنى
هذا الكلام ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون
مجردا عن التاء كحائض وان كان له مذكر فشرطه ان يكون مذكره جمع بالواو والنون خرج بهذا القيد
فعلاء افعل وفعلى فعلان وجمع الامثلة التي يستوي مذكرها ومؤنثها كصبور وجريح وثبات شاذ
ووجهه ان فعيلا قياسه لحاق التاء في المؤنث كسيدة وميتة وخرج ايضا الوصف ذو التاء الذي
يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة وعلامة ومعطاره ونحوها ويجوز لانه يجمع بالالف والتاء تقول في
جمع بنت وابنة بنات وهي جمع اصلها لان الاصل بنوة كما ان بنون جمع اصل ابن وهو بنو على حذف
اللام نسيا في الجمعين وكذا اخوات جمع اصل اخت اي اخوة بغير حذف اللام واخوة جمع اخ على حذف
اللام نسيا والثلاثي المحذوف اللام المعوض عنها التاء على ثلثة اضرب اما مفتوح الفاء ورد اللام في جمعه
بالالف والتاء اكثر كسنوات وسنوات وضعوات في هنة وسنة وضعة ولم تحفظ الفتح وجاء بحذف
اللام ايضا كهنات وذوات وجاء منه ما لم يجمع جمع السلامة لا بالواو والنون ولا بالالف والتاء استغناء
بجمع التكسير وذلك نحو امة وشفة وشاة واما مكسور الفاء وترك الرد اكثر كمات وديات لثقل الاشتراك
وقد جاء عضوات واما مضموم الفاء فيه ولم يرد فيه الرد كثبات وظبات وكرات لكون الضم اثقل الحركات
وقد جاء في بعض اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه فتح التاء في حالة النصب قالوا سمعت لغاتهم وفي الشاذ
الفروا ثباتا ولعل ذلك لاجل توهم تاء الجمع عوضا عن اللام كالتاء في الواحد وكالواو والنون في كرون و
ثبون وقال ابو علي بل هي تاء الواحد والالف قبلها اللام المردودة فمعنى سمعت لغاتهم سمعت لغتهم
قال وذلك لان سيبويه قال ان تاء الجمع لا يفتح في موضع وفيما قال نظر لان المعنى في سمعت لغاتهم وقوله
انفروا ثباتا الجمع وحكى الكوفيون في غير محذوف اللام استاصل الله عرقاتهم بفتح التاء وكسرها اشهر فاما ان
يقال انه مفرد والالف للالحاق بدرهم او يقال انه جمع فتح تاءه شاذا فالعرق اذن كالبوان مذكر له
جمع مكسر وهو العروق جمع بالالف والتاء شذوذا ولنذكر شيئا من احكام الجموع بالالف والتاء وان كان المص

بذكره في قسم التصريف فتقول لكل هو على وزن فعل وهو مؤنث بتاء معدد او ظاهر كبعد وجفنة فان
كان صفة او مضاعفا كمده او معتل العين كبيضة وجوزه وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والتاء وان
خلا من هذه الاشياء وجب فتح عينه فيه كتمرات والدعوات والتزم في جمع لجبه لجبات بفتح العين لان في
لجبة لغتين فتح العين واسكانها والفتح اكثر فحمل الجمع على المفرد المشهور وقيل لما التزم التاء في لجبه لكونها صفه
للمؤنث ولا مذكر لها نقال لجبه شاة اذا قل لبنها صارت كالاسماء في لزوم التاء نحو جفنة وقصعة واجاز المبرد اسكان
عين لجبات قياسا لا سماعا وغلب الفتح في جمع ربعه لتجويز بعضهم في الواحد فتح العين وقيل انها كانت في الاصل
اسما ثم وصف به فلوحظ فيه الاصل كما في جمع امرأة كلبة نسوة كلبات بفتح العين ونذر في جمع كهلة
كهلات بفتح العين ولا نقاس عليه غيره نحو ضخمات وضبعات خلافا للقطرب ويجوز اسكان ما استحق
الفتح من عين فعلات للضرورة قال ذو الرمة انت ذكر عوّن احشا قلبه خفوقا ورفضات الهوى
في المفاصل وجاء في المعتل اللام نحو انوات وجديات سكون عينها وقد يقاس عليها قصدا للتخفيف لاجل
الثقل الحاصل من اعتلال اللام ويجوز ايضا في القياس ان يقال نسوه كلبات اعتبارا للصفة العارضة كما
تقول صعبات بفتح العين اذا سميت بصعبه واهل في الاصل اسم دخل معنى الصفة فقيل في جمعها اهلون واذا خلوه
التاء فقالوا اهلة قال واهلة ورد قد تربيت ودهم وابليتهم في الحمد جهدي ونائلي وجماعة منا للود
وقال فهم اهلات حول قيس ابن عاصم اذا ادلجوا بالليل يدعون كوثرا ويقال اسلات ايضا بسكون الهاء
اعتدادا بالوصف العارض وهذيل العين المعتل نحو خيرات بيضات قال اخو بيضات رائح متاوب
وذو في الشواذ ثلث عورات وانما سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا وانكان الصفة بالسكون اليق
لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل ولذلك كانت احدى علل منع الصرف وسكن المضاعف
والمعتل الفاء استثقالا وانما لم تقلب العين في نحو جوزات وبيضات عند هذيل الفا لعروض الحركة في الجمع كما لم تقلب
واو خطوات المضموم ما قبلها ياء لعروض الحركة في الجمع كما لم تقلب واو خطوات المضموم ما قبلها ياء لعروض الضمة
واما فعله بضم الفاء وسكون العين كغرفة وكذا فعل المؤنث فان كان مضاعفا فليس في عينها اذا جمعت بالالف الا الاسكان
كعدات وان كانت معتل العين ولا تكون الا بالواو كسورة فلا يجوز الاتباع اجماعا وقاس لغة هذيل جواز فتحها
كما في بيضات ورمضات لانهم علّلوه لخفة الفتح على حرف العلة لكن سيبويه قال الحركة الواو في دولات والظ
انه اراد بالضم وانكان صحيح العين فان كان صفة كحلوة الاسكان لا غير وان كانت اسما فان لم يكن اللام ياء جاز
في العين الاسكان والفتح والاتباع سواء كان اللام واوا كخطوات اولا كغرفات والاتباع ههنا اكثر منه في فعلة
وان كان الكسر اخف وذلك لان نحو عنق اكثر من نحو ابل وان كانت اللام ياء نحو كلية لم يجز الاتباع اتفاقا للثقل

اما الفتح فانه نص على جوازه وليس في كلام سيبويه ما دل عليه واما ام ففي الناس لفظ امهات اكثر من امات
وفي غيرهم بالعكس والكلام في زيادة الهاء واصالته يجيء في التصريف واما فعلة بكسر الفاء وفعل مؤنثا كهند فان
كانت مضاعفة فليس في جمعها بالالف والتاء الا سكون العين نحو قدات وان كانت معتل العين ولا تكون الا
ياء اصلية كانت كبيعة او منقلبة كديمة فلا يجوز فيه الاتباع اجماعا ولا الفتح الا على قياس لغة هذيل وغيرات
في جمع غيرة شاذ عند هذيل وان كانت صحيح العين فان كانت صفة فالاسكان كعلجات وان كانت اسما فان كان
اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على ما نص المبرد كرشوات ومنع الاندلسي
الفتح فان كانت اللام ياء كلحية جاز الفتح والاسكان واما الاتباع فمنعه سيبويه لقلة باب فعل في الصحيح فكيف بالمعتل
اللام واجازه السيرافي لعروض الكسر قياسا على خطوات وان صحت اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان من الفراء
يمنع ضم العين مطلقا في المضمومة الفاء وكسرها في المكسورة الفاء صحت العين او لا الا فيما سمع نحو خطوات وغرفات

بحث جمع التكسير

فصل جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وافراس اي لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون تغير بناء
واحده ايضا بسبب الزيادتين لانك بنيته بهما بناء بستانفا فالمفرد صار ككلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية مثلا
اذا ضممت اليها الاثنين تصير عشرة ويكون المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغيير فقد تغير ايضا في جمع السلامة بناء
الواحد ولهذا قال في حد الجمع بتغير ما فدخل فيه جمع السلامة فالاولى في حد جمع السلامة ان يقال هو الجمع الذي لم يغير مفرده
الا بالحاق آخره علامة الجمع وجمع التكسير ما غير بغير ذلك واما التغير في نحو تمرات بفتح العين وفي نحو خطوات وسدرات
بفتحها واتباعها فيفقد حصول هذه التغيرات بعد سكون غايتها الغرض وان لم يثبت نحو تمرات ساكن العين وكذا في
خطوات وسدرات كما كان حذف التاء في المجموع بالالف والتاء بعد الحاقها للاجتماع التائين فجميعها من باب جمع
السلامة باعتبار الاصل قوله وجمع القلة افعل الى قالوا اطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة والمراد بالقليل من الثلثة الى
العشرة والحد ان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة قالوا وجمع القلة من المكسر اربعة افعل وافعال وافعلة وفعلة وزاد الفراء
فعلة كقولهم هم اكلة رأس اي قليلون يكفيهم رأس واحد يشبعهم وليس بشيء اذ قد يكون قوم من قرينة شبعهم باكل
رأس لا في اطلاق فعلة ونقل التبريزي ان منها افعلاء كاصدقاء وجمع السلامة عندهم منها ايضا استدلالا كالثلثا
في سلامة الوصف ليس بشيء اذ مشابهة شيء لشيء لفظا لا يقتضي تشابههما معنى ايضا ولو ثبت ما نقل ان النابغة
قال لحسان لما انشده قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما قللت جفانك وسيوفك
لكان فيه دليل على ان المجموع بالالف والتاء جمع قلة وقال ابن خروف جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة
والظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما واستدلوا على اختصاص امثلة التكسير الاربعة بالقلة
بغلبة استعمالها في تمييز الثلثة الى العشرة وانحصارها فيه على سائر الجموع ان وجدت واعلم انه اذا بابت للاسم الابناء

بحث المصدر

جمع القلة كارجل في الرجل والاجمع الكثرة كرجال في الرجل وكذا كل جمع يكثر للرباعي الاصل جعافر فلما الاجمع الاجمعة كاجالي
ومصانع فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستغنى باحدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود
اقراء قوله المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب و
المشي او لم يصدر كالطول والقصر والجري في كلامهم يستعمل في اشياء يقال هذا المصدر جار على الفعل اي اصل له وماخذ اشتق
منه فقال في حديث حمدا ان المصدر جار على فعله وفي نحو تبتل اليه تبتيلا ليس بجار على ناصبه ويقال اسم الفاعل جار
على المضارع اي يوازنه في الحركات والسكنات ويقال الصفة جارية على شيء اي ذلك الشيء صاحبها اما مبتدء لها
او ذو حال او موصوف او موصول والاولى صيانة الحد عن الالفاظ المبهمة ولو قال اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل
لكان نصا لما على مذهب البصرية فان الفعل مشتق منه عندهم وعكس الكوفيون قال البصريون سمي مصدرا لكونه موضع
صدور الفعل وقال الكوفيون هو بمعنى المصدر نحو قعدت مقعدا حسنا اي قعودا والمصدر بمعنى الفاعل اي صادر
عن الفعل كالعدل بمعنى العادل واستدل الكوفيون على اصالة الفعل بعمله في المصدر نحو ضربت ضربا والعامل قبل المعمول وهو
مغالطة لانه قد يعني ان الاصل في وقت العمل ان تقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع في ان وضعه مقدم
على وضع الفعل فاين احد التقدمين من الآخر وينتقض بما قالوا بنحو ضربت زيدا وبزيد ولم يضرب فانه لا دليل فيهما على
ان وضع العامل قبل وضع المعمول وقال البصريون كل فرع يوجد من اصل ويصاغ منه ينبغي ان يكون في الفرع ما في
الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر
مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك لزيد ضرب مقتضى نسبة الضرب
الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان
وسيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا فاذا انتصب بفعل او معناه يسمى مفعولا مطلقا كما مر في بابه قوله الجاري
على الفعل احترازا من نحو العالمية والقادرية وهو من الثلاثي سماع وغيره قياس لم يرتقي ابنية
مصادر الثلاثي الى اثنين وثلثين في الاغلب كما يجيء في التصريف واما في غير الثلاثي فياتي قياسا كما تقول كل ما ماضيه
على افعل فمصدره على افعال وكل ما ماضيه على فعّل فمصدره على تفعيل وكل ما ماضيه على تفعلل فمصدره على فعللة ويجوز
الفعلال ان يرتكب قياس واصطلح الرباعي والمزيد فيه وهو ان يقال انظر الى الماضي وبزيد قبل آخره الفا فان كان
قبل الآخر في الماضي متحركا كسرت اوله فقط كما تقول في افعل افعال وفي فعلل فعلال وفي فعلا فعلاء وفي فاعل
فيعالا وفي فعّل فعالا وان كان ثلث متحركات كسرت الاوليين تقول في انفعل واستفعل وافتعل وافعل
اذا اصله افعلل وافعال اذا اصله افعالل وتفعل انفعالا واستفعالا وافتعالا وافعلالا وافعيلالا وتفعالا
وليس ما ذكرت بناء على ان المصدر مشتق من الفعل بل لبيان كيفية مجيء المصدر قياسا لان قوله سبق علم

الصادر

والاشتقاق

بالفعل وجاء ايضا في فعّل فعيلل وفاعل وتفعل على غير القياس المذكور ولكنه هو المشهور نحو تقبيل وفعلة ومفاعلة
وتفعّل الحلا فعال فهو مخفف فيهما وبجيء احكام هذه المصادر في شرح مقدمة التصريف ان شاء الله تعالى قوله بي
ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره الى اعلم ان معنى المصدر عرض لا اسل في الوجود من محل يقوم به وزمان ومكان ولبعض
المصادر مما يقع عليه وهو المتعدي ولبعضها من الآلة كالضرب لكنه وضع الواضع لذكر الحدث مطلقا من
غير نظر الى ما يحتاج اليه في وجوده ولا يلزم ان يكون وضع الواضع لكل لفظ على ان يلزم في اللفظ ما يقتضي معنى
ذلك اللفظ معناه الا ترى انه وضع الالفاظ الدالة على الاعراض كالحركة والسكون ولا يلزمها في اللفظ الالفاظ
الدالة على محالها فنقول اذا قصد بيان زمان الحدث الذي هو احد الازمنة الثلثة معينا مع ذكر بعض ما هو من لوازمه
من محله الذي يقوم به او زمانه الخاص من غير الازمنة الثلثة او ما وقع عليه صيغ من هذا المصدر الذي هو موضوع
لسائر الحدث صيغه اما بمجرد تغيير حركاته وسكناته كضرب في الضرب او بتغييرها مع الحذف كاستخرج في الاستخراج
او بتغييرها مع الزيادة كيضرب واضرب في الضرب بحيث يدل تلك الصيغ بنفسها على احد الازمنة معينا وتقتضي
وجوب ذكر ما قام به الحدث بعدها فنسمي تلك الصيغ فعلا مبنيا للفاعل ويسمى ما قام به الحدث فاعلا او تقتضي
وجوب ذكر احد لوازم الآخر من الزمان المعين كاليوم والليلة والصبح والظهر والمساء ونحو ذلك او المكان
او ما وقع عليه او الآلة او غير ذلك وعلى الجملة كل ما كان عند المتكلم ذكره اهم من باقي لوازمه فتسمى تلك الصيغ فعلا
مبنيا للمفعول وذلك اللازم ذكره بعدها مفعول ما لم يسم فاعله فالمقصود من وضع الفعل ذكر الشيئين احد الازمنة
الحدث الثلثة معينا او بعض لوازمه الآخر الاهم عند المتكلم ولما امكن التنبيه بالصيغ على احد الازمنة اكتفى
بها ولم يمكن التنبيه بها على سائر اللوازم في الاغلب فجيء بما كان ذكره اهم بعدها وانما قلت في الاغلب لانه
امكن في بعضها كاضرب ونضرب ولكنه لما كان الاغلب ما لم يمكن غير ذلك اطرد هذا المدلول عليه بالصيغ ايضا
بعدها طردا للباب فاضمر انا بعد اضرب ونحن بعد نضرب بدلالة العطف عليهما في اضرب انا وزيد وانما جعل
لما قام به الحدث صيغة مختصة اعني المبني للفاعل وللمبني الباقي اللوازم صيغة مشتركة منها اهتماما بمحل الحدث
فان الحدث الى محله احوج منه الى غيره من سائر اللوازم ولهذا كان المبني للفاعل اكثر استعمالا من المبني للمفعول فرفع
كل ما يرفعه الفعل ليدل على كون ذكره اهم من بين لوازم الحدث سواء تقدم على سائر اللوازم في اللفظ نحو
ضرب زيد عمرا ويوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا بالسوط او تأخر عنها كلها او توسطها ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن للرفع وجه
اذا تأخر المرفوع عن المنصوب نحو ضرب عمرا زيد وسير يوم الجمعة فرسخان فظهران ما قيل ان تقديم المفعول على الفاعل
وحده او على الفعل يفيد كونه اهم ليس بشيء بل المرفوع اهم على كل حال ففائدة تقديم المنصوب على الفاعل وحده
التوسع في الكلام فقط وفائدة تقدمه على الفعل اما تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقوله تعالى

اداؤه لكن مفعولا مطلقا صح

ع امتثانا

او مع امتثانا

بل الله فاعبد اي من دون الاصنام او كون تعلق الفعل به اولى منه لسائر ما تعلق به نحو زيدا ضربت وبكرا وعمرا
فالمرفوع بالفعل لما كان ذكره اهم صار كجزء الفعل اتصل به او انفصل فثبت بهذا التطويل ان وضع الفعل على
ان يكون مصدره مسندا الى شيء مذكور بعده لفظا بخلاف نفس المصدر فانه ليس موضوعا على انه منسوب
الى شيء في اللفظ ولهذا اوجب ذكر المرفوع بعد الفعل لانه مقتضاه كما مر والمقتضى مرتبته التقديم على مقتضاه
وكان حق الفعل ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه ليس موضوعا لطلبه كالمصدر لكنه عمل في
غير المسند اليه من المفعولات التي لم تقم مقام الفاعل تبعا لاقتضائه للفاعل وضعا وعمله فيه لانه فتح له
باب الطلب والعمل فصار الفعل اصلا للعمل في المسند اليه وغيره وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة فروعا عليه وان دل كل واحد منها على المصدر الذي كان بسببه الفعل
يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما وذلك لان طلب الفعل للمرفوع وضعي وطلبه للمنصوب تابع لكونه (صح) كما بينا
واما طلب المصدر واسم الفاعل والمفعول لهما فليس بوضعي ولا تابع لوضعي بل هو عقلي وقد طرأ الوضع
على النقل ولذلك حكم لان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب في نظره اذن لا فاعلا
ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل فان لفظه في نظره دال على الفاعل فلا يطلب لفظا آخر دالا عليه وكذا اسم المفعول
فانه وضع دالا على المفعول فكان حق هذه الاشياء ان لا يعمل لا في الفاعل ولا في المفعول لكن شابهها الفعل فعملت
عمله ومشابهة اسم الفاعل والمفعول اقوى من مشابهة المصدر لفظا ومعنى كما مر في باب الاضافة فلزم عملهما
في جميع المواضع عمل الفعل والزمان المسند اليه كالفعل وجوزه الاضمار فيهما كالفعل والاصل في اضمار المسند اليه
الفعل اذ طلبه له كما ذكرنا وضعي فجاز ان يتصل به غاية الاتصال وهو اضماره مستترا ولما لم يكن المصدر
مشابها له مشابهة اسمي الفاعل والمفعول لا لفظا بالموازنة ولا معنى لانه لا يقع موقعه بلا ضميمة كما تقع اسم
الفاعل والمفعول بل يحتاج الى تقدير ان لم يلازم عمل الفعل ولا يلزم مجيء المسند اليه بعده ولا جوزه الاضمار
فيه واما اشتراط الحال والاستقبال في نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر فلما مر في باب
الاضافة فان قلت فاذا كانت مشابهته للفاعل ناقصة لفظا ومعنى كان حقه ان لا يعمل قلت لانه لما كان
بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا فبادنى مشابهة لطالبهما وضعا اعني الفعل تحرك ذلك الداعي الكامن
فجاز ان يطلبهما ويعمل فيهما وان لم يكن ذلك الطلب لازما كما في اسم الفاعل والمفعول ولا ذلك العمل واسم الفاعل
والمفعول يطلبانهما لتضمنهما المصدر فطلب المصدر عقلا اقوى من طلبهما وقد مر شطر صالح من هذا في باب
الاضافة فليرجع اليه واعلم ان المصدر انما يشابه الفعل اذا كان بتقدير حرف المصدر مع الفعل وذلك اذا لم يكن
مفعولا مطلقا وذلك لانه لا يصح اذا كان مفعولا مطلقا تقديره بان والفعل اذ ليس معنى ضربته ضربا او ضربة

او ضربا شديدا ضربت ان ضربت واما قولهم ضربته ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة
بل المفعول المطلق محذوف والتقدير ضربا مثل ضرب الامير اللص وتقديرهم للمصدر بان والفعل لا يتم اذا كان
بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها
على معنى المضي لكنهم قدروه بان دون ما وكي وان كان في الحال ايضا نحو ضربك الان زيدا شديد لكونهما اشهر
واكثر استعمالا منهما ولتقديرهم له بان والفعل وهم بعضهم وقال انه لا يعمل حالا لتعذر تقديره اذن بان
ولا يتقدم معموله عليه لانه عند العمل مأول بحرف مصدري مع الفعل والحرف المصدري موصول ومعمول المصدر
في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر في باب الموصولات
قالوا وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين معموله باجنبي نحو اعجبني ضربك اليوم امس زيدا على ان امس ظرف لاعجبني
لان الفصل بين بعض الصلة وبعضها لا يجوز فقوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم
تتقون اياما بمعنى صوموا اياما قالوا وكذا لا يجوز حذف المصدر وابقاء معموله لانه يكون كحذف الموصول
مع بعض الصلة وابقاء البعض الا ان يدل دليل قوي عليه فيكون كالمذكور كما في المفعول معه هذا ما قالوا
وانا لا ارى منعا من تقدم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك
الفرار قال تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقال بلغ معه السعي وفي نهج البلاغة قلت عنكم نبوته ومثله في كلامهم
كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس ما اول بشيء حكمه حكم ما اول به فلا منع من تأويله بالحرف المصدري من
جهة المعنى مع انه لا يلزمه احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيهما رائحة
الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله بنعمة ربك
متعلق بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله تبارك وتعالى وبحمده عنك الجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون وكذا قوله لم اقم لكما
سلمت لا هيبك ترك قيامي فاللام متعلقة بالنفي لا بالقيام وكذا يعمل الضمير فيهما كما في قوله وما الحرب الا ما علمتم
وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم اي ما حديثي عنها وكذا يجوز ان يكون العامل في الظرف اعني يومئذ في قوله تعالى
فذلك يومئذ يوم عسير اسم الاشارة لان المراد به النقر ويجوز ايضا الفصل بينه وبين معموله باجنبي على هذا الا تقدر
الفعل لقوله اياما معدودات وكذا يجوز اعماله مضمرا مع قيام الدليل ولا يضمر فيه معنى كما يضمر في الصفة
وقد ذكرناه وقد علل المص ترك الاضمار في المصدر بوجه قريب وهو انه لو اضمر لاضمر المثنى والمجموع والمفرد بعضها
ببعض ولو ثني المصدر وجمع باعتبار الفاعل وهو مستحق لذلك باعتبار نفسه لم يخل من ان يلحق به علامتي التثنية
وعلامتي الجمع وهو مستثقل او يحذف احدهما وهو مؤد الى الالتباس ولا يلزم في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما اذ
ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه من ضمير وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فتثنيته احدهما وجمعه تثنيته

ايضا لو اضمر فيه المثنى والمجموع جمع المصدر و
ولا التبس حما المثنى والمجموع

الآخر وجمعه ولقائل ان يقول يجوز ان يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل **قوله ولا يلزم**
ذكر الفاعل قد تقدم علته قال المص انما ذلك لان التزامه مما يؤدى الى الاضمار قبل الذكر اذا كان الغايب يتقدم ذكره
قياسا على الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ولقائل ان يمنع القياس لاداء الاضمار قبل الاضمار
الممتنع على زعمه بخلاف الفعل وغيره **قوله ويجوز اضافته الى الفاعل** وهو الاكثر لانه محله الذى يقوم
به فيجعله كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفعه له ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد واقل طلبه للفاعل
من حيث العقل لانه محله الذى يقوم به وعمله ضعيف لضعف مشابهته للفعل فلم يبق الا الاضافة قالوا والاضافة
الى المفعول جائزة في المصدر دون اسم الفاعل وسيجئ الكلام فيه وليس اقوى اقسام المصدر في العمل المنون
كما قيل بل المضاف الى الفاعل لما ذكرنا ولكونه احسن بالاضافة منه منونا وانما يضاف الى المفعول اذا قام
القرينة على كونه مفعولا اما مجئ تابع له منصوب حملا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم او بمجئ الفاعل بعده
صريحا كقوله امن رسم دار مربع ومصيف بعينيك من ماء الشئون وكيف او بقرينة معنوية نحو اعجبني اكل الخبز
ويجوز ان يأول بفعل مبنى للمفعول فيرفع المفعول وذلك مع القرينة المعنوية نحو اعجبني اكل الخبز اى ان اكل الخبز فيجوز
الاضافة اليه مع القرينة الدالة على كون المضاف اليه مرفوع المحل كما يجئ المجرور بتابع مرفوع نحو يعجبه اكل الخبز التي
واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو عجبت من ضرب اليوم زيد عمروا
واعماله باللام قليل انما قل استعماله لتعذر دخول اللام على ما يقدر المصدر العامل به وهو الحرف المصدري
وليس كذا اللام التي في اسمي الفاعل والمفعول لانها موصولة تدخل على الفعل واما اللام التي في الصفة المشبهة
فلم يضعف بها لان عملها المشابهة اسم الفاعل كما يجئ للمشابهة الفعل وقد جاءت في القرآن شيء من المصادر
المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح لقد جاء معدى بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول
ويجوز ان يقال الا من ظلم فاعل المصدر انه يجهر على البناء للفاعل والاستثناء متصل ويجوز ان يقال ان التقدير ان يجهر على
البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعا ويجوز ان يقال هو متصل والمضاف محذوف اى الا جهر من ظلم وسيبويه
والخليل اجاز اعمال المصدر المعرف باللام مطلقا نحو قوله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل
وقوله لقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا فينبغي على هذا ان يجوز نحو عجبت من الضرب زيد
على ان الكاف مفعول والمبرد منعه قال لا لاستعمال الاسمية فيه وقال في قوله اعداءه اى في اعدائه قال او يكون منصوبا
مصدر منكر مقدرا اى ضعيف النكاية نكاية اعداءه فيتم المصدر بقوة القرينة الدالة عليه **قوله وان كان مطلقا**
اى مفعولا مطلقا **فالعمل للفعل** انما كان العمل للفعل لما ذكرنا من تعذر تقدير المفعول المط بان مع الفعل سواء
كان مع الفعل ظاهرا او مضمرا جاز الاظهار وان انكان يجب الاضمار فمعنى الكلام فيه وهو قوله **وان كان بدلا منه فرجحان**

اعلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله كما مر في باب المفعول المط
فلم ينتصب بل يكون بدلا من الفعل اذا صار اسم فعل كما مر وانما يقال انه بدل من الفعل مجازا اذا لم يجز اظهار الفعل
وكانه بدل منه لما لم يجز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا حذفت الفعل حذفا
لازما فعند سيبويه الناصب هو المصدر لكونه كالقائم مقام الفعل نحو ضربا زيدا اى اضرب زيدا ضربا فالمصدر
عمل في المفعول لكونه كالفعل لا بتأويله بان والفعل ودليل كونه كالفعل امتناع استعمال الفعل معه وتلك
باضافته الى الفاعل كما ذكرنا في المفعول المطلق وقال السيرافي بل العامل هو ذاك المقدر فعلى مذهبهما يجوز
تقديم المنصوب على المصدر لانه اما عامل لا بتقدير ان وهو المانع من تقديم المعمول واما غير عامل قال المص وان
لم يكن حذف الفعل لازما كما في ضربا زيدا اذ يجوز اضرب ضربا زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر والظاهر كلام النحاة ان المنصوب
المط المحذوف فعله لازما كان الحذف او جائزا فيه خلاف هل هو العامل او الفعل هو العامل والاولى ان العمل للفعل
على كل حال لان المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة بل هو كالقائم مقامه كما ذكرنا والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع
اسم الفاعل والمفعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذى لا يدخل الافعال ومن ثم منع الوصف ايضا تلحقهما
عن العمل ويجوز حمل توابع ما اضيف اليه المصدر على اللفظ وهو الارجح لقصد المشاكلة في ظاهر الاعراب وانما يصار
الى المحل اذا تعذر الحمل على اللفظ والظ كما مر في باب الاستثناء ويحمل التوابع على محل المجرور ايضا خلافا للجرمي
في الصفة قال لان الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل فيهما واحد قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التاكيد و
عطف البيان ايضا بخلاف البدل فانه من جملة اخرى والعامل فيه غير العامل في الاول عنده وكذا في عطف النسق قال
الاندلسي الظ من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر وان جاء ما يوهم الحمل اضمر له
رافعا او ناصبا اما فعلا او منونا من جنس ذلك المضاف ويجوز مثل هذا الاضمار لقوة القرينة الدالة وهو
الذى ذكره سيبويه هو الحق لانه انما يترك الظ الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظ من حيث كونها اعرابا و
الظ حركة بناء كما يا زيد الظريف واذا تعذر الحمل على الظ كما مر فقوله طلب المعقب حقه المظلوم انما ارتفع المظلوم لكونه
فاعل حقه على انه فعل اى غلبه بالحق المظلوم ويعمل اسم المصدر عمل المصدر وهو شيئان احدهما ما دل على معنى المصدر
مزيدا في اوله ميم كالمقتل والمستخرج والثاني اسم العين مستعملا بمعنى المصدر كقوله اكفرا بعد رد الموت عني و
بعد عطائك المائة الرتاعا اى اعطائك فالعطاء في الاصل اسم لما يعطى وقد يستعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو عوذ
وبمعنى اسم المفعول نحو قوله جار لسعدى انه من هواكا فيستوى فيه المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع اعتبارا للاصل
ويجوز تثنيته وجمعه ايضا ويجوز ان يكونا محذوفى المضاف اى ما رذو عوذ من ذوات هواك وفي التقدير الاول مبالغة
كان ذا الحدث تجسم من الحدث لكمال اتصافه به **اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث**

بحث اسم الفاعل

قوله اشتق من فعل اى مصدر وذلك على ما تقدم ان سيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثا والدليل انه لم يرد بالفعل

نحو ضرب يضرب وان كان مذهب السيرافى فى ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق

من المصدر ان الضمير فى قوله لمن قام راجع الى الفعل وهو القيام الحدث قوله لمن قام الاولى ان يقول لما قام

وذلك لما ذكرنا ان المجهول امره مذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب ويخرج بقوله لمن قام به اسم المفعول والآلة

والموضع والزمان ويدخل فيه الصفة المشبهة ولا يشمل جميع اسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو وانا مقترب

من فلان او متبعد عنه ويجتمع معه لان هذه الاوصاف نسبة بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا

دون الآخر قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار وان قصد

بها الحدوث ردت الى صيغة اسم فتقول زيد حسن حاسن الآن او غدا قال الله تعالى وضائق به صدرك وهذا

مطرد فى كل صفة مشبهة ويخرج بهذا القيد ايضا ما هو على وزن الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس ضامر

وشازب ومقوز وعذره ان يقال ان قصد الاستمرار فيهما عارض ووضعهما على الحدوث كما فى قولك الله عالم

وكان ابو زيد صائم النهار قائم الليل قوله الثلاثى المجرد اى عن المزيد فيه نحو اخرج واستخرج قال المصنف به

سمى اى بلفظ الفاعل الذى هو وزن اسم الفاعل من الثلاثى لكثرة الثلاثى فجعلوا اصل الباب ولم تقولوا

اسم المفعل ولا المستفعل وهذا الذى قال فيه نظر لانه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الآتية على

وزن الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء ولم يات المفعل والمنفعل والمتفعل ونحو ذلك بمعنى الذي فعل الشيء حتى

يقال اسم المفعل بل لو قال انهم لم يطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالاكبر والمتدحرج والجاهل والضامر

لان الاغلب فيما بنى له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والخارج والمستخرج لكان شيئا قوله ومن غير

الثلاثى يشمل الثلاثى ذا الزيادة والرباعى المجرد والملحق بالرباعى ومنشعبة الرباعى يكون الجميع بوزن مضارعه

المبنى للفاعل بميم مضمومة فى موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر وان لم يكن فى المضارع مكسورا كمتدحرج

متضارب وربما كسر ميم متفعل اتباعا للعين او يضم عينه اتباعا للميم قالوا فى منتن مِنتِن ومُنتُن وربما استغنى

عن مفعل بفاعل نحو اعشب فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع فهو يافع وفسر قوله تعالى وارسلنا الرياح

لواقح على بعض التاويلات وقد استغنى عن مفعل بكسر العين بمفعل بفتحها فى اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن

والفح اى افلس فهو ملفح قالوا وقد جاء فاعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق بمعنى المدفوق وعيشة راضية اى مرضية

والاولى ان يكون ما على النسب كنابل ودارع وناشب اذ لا يلزم ان يكون فاعل الذى بمعنى النسب من لا فعل له كتابل

يجوز ايضا كونه مما جاء عنه الفعل فيشترك النسب اسم الفاعل فى اللفظ وكذا قيل يكون اسم الفاعل بوزن المفعول

كقوله تعالى انه كان وعده مأتيا اى آتيا والاولى انه من اتيت الامر فعلته فهو بمعنى قوله كان وعده مفعولا

قوله ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال اى انما اشترط فيه الحال والاستقبال للعمل فى المفعول

لا فى الفاعل كما ذكرنا فى باب الاضافة انه لا يحتاج فى الرفع الى شرط زمان وانما اشترط احد الزمانين ليتم مشابهته

للفعل لفظا ومعنى لانه اذا كان بمعنى الماضى شابهه معنى لا لفظا لانه لا يوازنه قوله والاعتماد على صاحبه

اعلم ان اسمى الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان يعملا فى الفاعل والمفعول ابتداء

كالفعل لان طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما لانهما وضعا للذات المتصفة بالمصدر اما قائما بها كما فى اسم الفاعل

او واقعا عليها كما فى اسم المفعول والذات التى حالها كذا لا يقتضى لا فاعلا ولا مفعولا فاشترط للعمل ان تقوم ما ذكر

ما وضعا محتاجين اليه وهو ما يخصصهما وذلك لانهما وضعا للذات مبهمة متصفة بالحدث الذى اشتقا منه

مذكور قبلها ما يخصصها كرجل ضارب ومضروب بخلاف الآلة والموضع والزمان كالمضرب والمضرب فانها

وضعت للذات المبهمة المتصفة بحدث غير المختص بما يعينها قبل واما وقوعهما بعد حرف هو بالفعل اولى

كحرف الاستفهام وحرف النفى ومعنى بصاحب المبتدء اما فى الحال نحو زيد ضارب اخواه او فى الاصل نحو كان زيد

ضاربا اخواه او ظننتك ضاربا اخواك وان زيدا ذاهب غلاماه والموصوف نحو جاءنى رجل ضارب زيدا او ذا الحال

نحو جاءنى زيد راكبا جملا وقال ابن مالك هو حال كونه خبرا للمبتدء او حالا ايضا معتمدا على الموصوف لكنه مقدر

وفيه تكلف ولا سيما فى الحال فان مجئ الحال جامدا موصوفا بمشتق كقوله تعالى قرآنا عربيا قليل وهو الذى

يسمى الحال الموطاة قوله او الهمزة او ما الاولى كما قال الجزولى حرف الاستفهام او حرف النفى ليشمل نحو هل ضارب

الزيدان ولا ضارب اخواك ولا مضروب ابواك ولا ضاربا زيدا ان قائم ابواك وقد يكون النفى غير ظاهر بل هو

مأول به نحو قولك انما قائم الزيدان ويقدر الاستفهام نحو قائم الزيدان ام قاعدان والاخفش يجوز عمله غير معتمد

على شيء من الاشياء المذكورة نحو قائم الزيدان كما مر فى باب المبتدء قوله فان كان للماضى وجبت الاضافة

معنى يعنى يجب ان يضاف الى ما يجئ ما بعدهما مما يكون فى المعنى مفعولا نحو ضارب زيد امس ويكون اضافته

معنوية هذا ان جاء بعده ذلك والا جاز ان لا يضاف نحو هند ضارب امس ويرفع مع كونه ماضيا كما ذكر ذكره

ولا ينصب الا الظرف والجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيهما رائحة الفعل فيعمل فيهما اتفاقا

واجاز الكسائى ان يعمل بمعنى الماضى مطلقا كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء وتمسك بجواز نحو زيد معطى

عمرو امس درهما وظان زيد امس كريما قال تعالى وجاعل الليل سكنا قال السيرافى الجود هنا ان يقال انما نصب

خلافا للكسائى

اسم الفاعل المفعول الثانى ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فالتقوى فى الاعمال بما فى

اسم الفاعل بمعنى الماضى من معنى الفعل ولا يجوز الاعمال من دون مثل هذه الضرورة ولهذا لم ينصب عملا الا فى المفعول الاول

فى موضع من المواضع كثرة دوره فى كلامهم وقال ابو على وجماعة معه بل هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل

كانه لما قال معطي قيل وما اعطى قال درهما اى اعطاه درهما كقولك في الفاعل ليبك يزيد قال الاندلسي لا يستقيم

ما ذكره الفارسي في نحو هذا ظان زيدا امس قائما للزوم حذف احد مفعولى ظان وللفارسي ان يرتكب جواز

ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجئ في افعال القلوب وجواز قولك هذا ضارب زيد امس وعمرا بنصب

المعطوف يقوى مذهب ابي علي في انتصابه بمقدر لا باسم الفاعل المضطر الى اعماله كما هو مذهب السيرافي

لانه لا اضطرار ههنا الى نصبه كما ادعى السيرافي في معطي عمرو درهما لانه حمل التوابع على اعراب المتبوع اللفظ اولى

فان اردت حكاية الحال الماضية جاز اعمال اسم الفاعل كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد قال الاندلسي

معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان ولا يريدون

به ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الآن على ما يلفظ به كما في قوله دعنا من تمرتان بل القصد بحكاية الحال حكاية

المعاني الكائنة حينئذ لا الالفاظ قال جار الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال

التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الماضي المستغرب كانك تحضره المخاطب

وتصوره له ليتعجب منه تقول رايت الاسد فاخذ السيف فاقتله فاذا تقرر انه لا يعمل بمعنى الماضي ثبت ان

اضافته تكون معنوية تتعرف اذا اضيف الى المعرفة نحو مررت بزيد ضاربك امس واما اسم الفاعل بمعنى

الاستمرار فقد تقدم شرحه في باب الاضافة قوله فان دخل اللام استوى الجميع اى عمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال

وقال ابو علي في كتاب الشعر والرماني اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب زيدا امس

عمرو ولم يوجد في كلامهم عاملا الا ومعناه المضي ولعل ذلك لان المجرد عن اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فتوسل

الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم كما تكرر ذكره ونقل ابن

الدهان ذلك عن سيبويه ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب ويحتمل تفسيره بذلك انه

اذا عمل بمعنى الماضي فالاولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال اذ كان مع التجرد يعمل بمعناهما وجوز المبرد وغيره

عمله بمعنى الماضي والحال والاستقبال واستدلوا بقوله فبتّ والهم تغشاني طوارقه من خوف رحلة بين الظاعنين

علما ان كلامنا فيما ينصب مفعولا به والظرف يكفيه رايحة الفعل ولما عمل ذو اللام مطلقا لكونه في الحقيقة

فعلا وقال الاخفش انما نصب ذو اللام تشبيها للمنصوب بالمفعول لا لانه مفعول به كما في زيد الحسن الوجه

وضعف ما قال ظ ونقل عن المازني انتصاب المنصوب بعده بفعل مقدر وانما ارتكب ذلك لان اللام عنده ليس

بموصول كما مر في الموصولات فليس ما بعد اللام في الحقيقة عنده فعلا واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعديين

الى المفعول به بانفسهما ان يعملا باللام نحو انا ضارب لزيد واعجبني ضربك لزيد وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل

كما يجوز ان يعمل الفعل باللام اذا تقدم عليه المنصوب نحو للرؤيا تعبرون وقولك لزيد ضربت واختصاص اللام

بذلك من بين حروف الجر لافادتها التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول وعدم ما كان من نحو علم و

عرف ودرى وجهل بالباء نحو انا عالم بجواز زيادتها مع افعالها ايضا كما يجئ وما وضع منه للمبالغة

كضراب وضروب ومضراب اسم ابنية المبالغة اتفاقا من البصريين ثلثة وهذه الثلث مما حول اليها اسماء الفاعلين

التي من الثلاثي عند قصد المبالغة قال ابو الرزام يتحفي اي تتمتع على الحرب حتى اصلى اليها الكناسا وفي كلامهم انه

لمنحار بوائكها اي سماناتها وقال ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر وربما بني فعال وفعال و

فعول من افعل نحو حساس ودراك من احس وادرك وقال ثم مهاوين ابدان الجزور مخاميص العشيات لا خور

ولا قزم جمع مهوان من اهان قال سيبويه فعل اذا حول الى فعيل او فعل يعمل ايضا وانشد حتى شاها كليل موهنا عمل

بانت طرابا وبات الليل لم ينم فكليل مبالغة كال بمعنى البرق شاها اي ساقها والضمير للاتن وضعف ذلك غير سيبويه

وقال ان موهنا ظرف لشاها لان كليل لازم ولو كان الكليل بمعنى مكل فموهنا منصوب على المجاز كما يقال اتعبت يومك

ونقيل اذن مبالغة مفعل قلت لا استدلال بالمحتمل ولا سيما اذا كان بعيدا واستدل سيبويه على عمل فعل بقوله

حذر امورا لا تخاف وامن ما ليس منجيه من الاقدار ومنعه غيره وقال ان البيت مصنوع يروى عن اللاحقي ان سيبويه

سالني عن شاهد في تعدى فعل فعملت له هذا البيت اما اذا لم يكن لفعيل وفعل مما حول اليه اسم الفاعل كظريف

وكريم وطبن وفطن فلا خلاف في انهما لا ينصبان اذ كلامنا في ابنية المبالغة لا في الصفة المشبهة وقد جاء فعيل

مبالغة مفعل كقوله تعالى عذاب اليم على راى وقول ابن ريحانة الداعي السميع يورقني واصحابي هجوع واما الفعل

بمعنى الفاعل كالجليس والحسيب فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شيئا من ابنية المبالغة

لفوات الصيغة التي بها يشابه اسم الفاعل الفعل وان جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال ابو مروان

انما يعمل مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان وايضا فانها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل

فلا يقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط في

الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ لا يعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل والابيات المنشدة ظاهرة في كونها للاطلاق

المفيد للاستمرار ويعمل مثنى المبالغة ومجموعها صحيحا كان او مكسرا قال ثم نادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم

غير فخر وتقديم منصوب ابنية المبالغة عليها جائز كما في الفاعل ومنع الفراء لضعفها وهذا دليل على ان العمل

لما بعده والمثنى والمجموع مثله اى يعمل ان عمل اسم الفاعل اما المثنى وجمع السلامة فظاهر لبقاء

صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما الجمع المكسر فلكونه فرع الواحد قال الهذلي

عواقد وحسبك المطاق فثبت غير مبتل ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا يعني بالتعريف

دخول اللام وبالعمل النصب كقوله الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف وذلك لان اللام موصولة

وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما في الموصول في قول ابن كثير ب ابني عمي اللذا قتلا
الملوك وذكر الاغلالا وقال وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد واما حذف النون
مع الجر كالضاربو زيد فلا يجوز ويشترط في عمل اسمي الفاعل والمفعول ان لا يكونا مصغرين ولا موصوفين لان
التصغير والوصف يخرجانهما عن تأولهما بالفعل ولم يخرجهما التثنية والجمع وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف قياسا
على المثنى والمجموع وليس بشيء كما ذكرنا واما قولهم انا مرتحل فسويق فرسخا فانما جاز لكون المعمول ظرفا ويكفيه
رائحة الفعل واعلم انه قد جاء في الشذوذ فصل اسم الفاعل المضاف الى معموله عنه بظرف قال وكرار خلف
المجحرين جوانه اذا لم يحام دون انثى حليلها وكرار جواده وقد شذ ايضا الفصل بالمفعول نحو معطي الدرهم عمرو
كما جاء في المصدر نحو قوله تعالى قتل اولادهم شركائهم فان عطفت على المجرور باسم الفاعل فان كان بمعنى
الماضي نحو هذا ضارب زيد امس وعمرو فالمختار جر العطف حملا على اللفظ والنصب جائز لكن باضمار فعل
يفسره لفظ اسم الفاعل وان لم يعمل ولذلك ضعف ولا يكون ذلك المقدر الا ماضيا ليوافق المفسر الا ان يكون
هناك ما يدل على خلافه نحو هذا ضارب زيد امس وعمرو غدا وان كان بمعنى الحال والاستقبال جاز النصب
والجر والحمل على اللفظ اولى ويبقى ههنا الخلاف في ان النصب حملا على المحل او لعامل مقدر فان كان بعامل مقدر
كما هو مذهب سيبويه فتقدير اسم الفاعل اولى من تقدير الفعل ليوافق المقدر الظاهر وانشد سيبويه مثل انت
باعث دينار لحاجتنا او عبد رب اخا عون بن مخراق

<u>اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع</u> بحث اسم المفعول

<u>عليه الخ</u> قوله وقع عليه يعني وقع عليه او جرى مجرى الواقع عليه ليدخل نحو اوجدت ضربا فهو موجد وعلمت عدم
خروجك فهو معلوم وسمي اسم المفعول مع ان اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر اذ المراد المفعول به يقال فعلت
به الضرب اي اوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر لاختصار الضمير فرفعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول ما
لم يسم فاعله وكان قياسه ان يكون على وزن مضارعه كما في اسم الفاعل فيقال ضرب يضرب فهو مضروب لكنه
لما ارادوا حذف الهمزة في باب افعل الى مفعل قصدوا تغيير احدهما للفرق في غير الثلاثي ولما ثبت التغيير
في احدهما وهو اسم الفاعل لانه وان كان في مطلق الحركات والسكنات كمضارعه لكن ليست الزيادة في موضع
الزيادة ولا الحركات في اكثرها كالحركات نحو ينصر فهو ناصر ويحمد فهو حامد واما اسم الفاعل من افعل فهو كمضارعه
في موضع الزيادة وفي عين الحركات فجزوه بزيادة الواو ففتحوا الميم لئلا يؤدي الى ضمتان بعدهما واو
وهو مستثقل قليل كعرو وعلول ومعفور فبقي اسم المفعول من الثلاثي بعد التغيير المذكور كالجاري
على فعله لان ضمة الميم مقدرة والواو في حكم الحرف الناشي من الاشباع كقوله ادنو فانظور وصيغته
من جميع الثلاثي على وزن مفعول ومن غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل منه الا في فتح ما قبل الآخر لانه كذلك

الذي
في مضارعه يعمل عمله اعني المضارع المبني للمفعول وقد يقال ضعفت الشيء فهو مضعوف اي جعلته مضاعفا
<u>قوله وامره في العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل الخ</u> اي المضارع المبني للمفعول كحال اسم الفاعل في عمله عمل
فعله الذي هو المضارع المبني للفاعل وحاله في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او حرفي
الاستفهام والنفي كحال اسم الفاعل فلا وجه لاعادته فلا يحتاج في عمل الرفع الى شرط زمان كما سبق في باب الاضافة
وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال او الاستقبال في اسم الفاعل لكن المتاخرين كابي علي ومن
بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في اسم الفاعل فان كان الفعل متعديا بني اسم المفعول منه بلا قيد حرف
جر كما مر في باب المفعول به وان كان الفعل لازما فان لم يتعد بحرف جر لم يجز بناء اسم المفعول منه كما لم يجز بناء
الفعل المبني للمفعول اذ المسند لا بد له من المسند اليه فلا يقال المذهوب كما لا يقال ذهب وان تعدى الى
المجرور جاز بناء اسم المفعول منه مسندا الى ذلك الجار والمجرور نحو سرت الى البلد فهو مسير اليه وكذا ان تعدى
حذف منه ما هو المفعول به وعدي بحرف الجر نحو رميت عن القوس فهي مرمي عنها والمرمي هو الشخص ومنه قولهم
اسم المفعول اي المفعول به والمفعول هو المصدر كما ذكرنا وان اسند اللازم الى الظرف فلا يطلق عليه الا مع
الحرف لقول سير اليوم فرسخا فاليوم مسير فيه وكذا الفرسخ وان اسند الى المصدر فلا يطلق اسم المفعول عليه
فلا تقول في ضرب ضرب شديد ان الضرب الشديد مضروب ثم ان اسم المفعول ان اضيف الى ما هو مفعوله سواء
كان مفعول ما لم يسم فاعله كورب الخاتم او لا نحو زيد معطي درهم غلامه اي معطى درهما غلامه فاضافته غير حقيقية
لانه مضاف الى معموله وان لم يضف الى معموله فاضافته حقيقية سواء كان المضاف اليه فاعلا من حيث المعنى نحو زيد مضروب
عمرو او لا كقولنا الحسين مقتول الطف اخزى الله قاتله

<u>الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم</u> بحث الصفة المشبهة

<u>لمن قام على معنى الثبوت</u> قوله لازم يخرج اسمي الفاعل والمفعول المتعديين قوله لمن قام به يخرج اسم المفعول اللازم
المتعدي عنه كمعدول عنه واسم المكان والزمان والآلة قوله على معنى الثبوت اي الاستمرار واللزوم يخرج اسم الفاعل اللازم
كقائم وقاعد فانه مشتق من لازم لمن قام به لكن على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو ضامر وشازب وطالق وان كان
بمعنى الثبوت لانه في الاصل للحدوث وذلك لان صيغة فاعل موضوعة للحدوث ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة
الى فاعل كحاسن وضايق عند قصد النص على الحدوث والذي ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة
للحدوث ليست ايضا موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها
عليهما فليس معنى نحو حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على
احد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة
اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع

ان الحال ... يعمل ... الخ

قوله من فعل اي مصدره

بحرف الجر م

١٤

الا زمنة الى ان يقوم قرينة على تخصيص بعضها كما تقول كان حسنا فقبح وسيصير حسنا وهو الآن فقط حسن فظهوره
في الاستمرار ليس وضعيا وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع اي صيغ الصفة
المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول ويجيء في مقدمة التصريف ان شاء الله تعالى وقد جاءت من
الالوان والعيوب الظاهرة قياسية كاسود وابيض وابلج واعور على وزن افعل وانما عملت الظاهرة قياسية
الصفة المشبهة وان لم توازن صيغها الفعل ضرورة ما كانت للحال لان الصفة ما قام به الحدث المشتق هي منه فهي بمعنى
ذو مضافا الى مصدرها فالحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل محل الحدث المشتق هو منه فصارت بمعنى ضرب
لا فرق بينهما معنى الا من حيث الحدث في احدهما وضعا والاطلاق في الآخر كما ذكرنا وقيل عملت لمشابهتها اسم
الفاعل لكونها صفة يثنى ويجمع ويؤنث كما ان اسم الفاعل صفة يثنى ويجمع ويؤنث ومن ثم لم يعمل افعل التفضيل لان
اصل استعماله ان يكون مع من وما دام مع من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولم يقصروا وان تثنية الصفة المشبهة
وجمعها وتانيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتانيثه سواء لانه لا يطرد ذلك في الالوان والعيوب لانك لا تقول
ابيضون وابيضة كما تقول ضاربون وضاربة وافعل التفضيل لانه شبيه باسم الفاعل المبني من باب المغالبة
نحو طاولته فطلته طولا فانا طائل اي ذو طول اي ذو غلبة بالطول فاطول منك بمعنى طائل المبني من باب
المغالبة الا في معنى الحدوث كما ذكرت في سائر الصفات المشبهة قلت اولا ما تقول ان باب المغالبة ليس بقياس
مطرد من جميع الثلاثي الذي يبنى منه افعل التفضيل ثم ان الذي ورد منه ليس بمعنى افعل التفضيل اذ لو كان
لوجب جواز تعدي الافعل الى المفعول بنفسه او باللام كاسم الفاعل من باب المغالبة لان جميعه متعد وكان
ينبغي ان يكون انا اطول القوم وانا اطول للقوم كما تقول انا طائل القوم وانا طائل للقوم نحو انا ضارب زيدا
وانا ضارب لزيد ولا يتعدى اسم التفضيل الى مفعول المطلق الا بمن الذي لابتداء الغاية بخلاف اسم الفاعل
من باب المغالبة فعلمنا انه ليس بمعناه وان لزم منه الغلبة على مفعوله كما في باب المغالبة فليس معنى اطول من
القوم ذو طول اي ذو غلبة بالطول بل معناه اخذ في الزيادة في الطول من مبدء القوم بعد مشاركته اياهم
فيه ومخالفة تعديه لتعدي اسم الفاعل من المغالبة دليل مباينة معناه لمعناه فقال المصنف لم يعمل لان المصدر
واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة انما كانت تعمل لما امكن تقديرها بفعل منها تفيد فائدته فتعمل
عمل ذلك الفعل وليس لافعل التفضيل فعل يفيد فائدته ويقوم مقامه اذ الفعل الذي قيل يفيد فائدته فالجواب
ما مر في قوله وتعمل عمل فعلها اعني من غير شرط زمان من الازمنة الثلاثة لانها موضوعة على معنى الاطلاق واما الانعام
احوال الاشياء الخلقة فلا بد منه لما قلنا في اسم الفاعل بل هو فيها اولى وتقسيم مسائلها ان
يكون الصفة اعلم ان الصفة المشبهة اما ان يكون باللام او مجردة عنها وهذه قسمة حاصرة وانما لم نقسمها بحسب

والاستدلال واسم الفاعل على عمل مشابهة الفعل لفظا ومعنى ... لمشابهة اسم الفاعل ...

فاشبه المشابهة التي ذكرناها حالته

اعرابها في نفسها لان ذلك من احكام اعراب الصفات وقد تقدم ذلك في باب النعت والكلام ههنا في عملها لا
في ايرادها في نفسها ثم معمولها المذكور اما ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا عنهما وهذه ايضا قسمة حاصرة صارت
ستة اقسام الصفة باللام مع الثلاثة من اقسام المعمول والصفة المجردة عن تلك الثلاثة ثم المعمول في كل واحد من الاقسام
الثلاثة اما مرفوع او منصوب او مجرور فصارت ثمانية عشر لان الستة صارت مضروبة في الثلاثة وتفصيلها بالتمثيل حسن
وجهه برفع المعمول ونصبه وخفضه حسن الوجه كذلك حسن وجه كذلك فهذه تسع مع تجرد الصفة عن اللام وكذلك
الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنتان من هذه المسائل الثماني عشرة ممتنعان باتفاق احدهما الصفة باللام
مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه وكذا اذا كان المعمول مضافا الى المضاف الى الضمير نحو الحسن وجه غلام
اخيه وذلك لانه لم تفد الاضافة خفة والمطلوب من الاضافة اللفظية ذلك وانما قلنا بعدم حصول الخفة لان الخفة تحصل
في اضافة الصفة المشبهة اما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة
كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام والحسن وجه ابي الغلام واما بحذف التنوين من الصفة كحسن وجه واما بهما معا
كحسن الوجه ولم يحصل باضافة الحسن الى وجهه احدهما اذ التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام حتى يحذف والضمير في وجهه
باق لم يحذف واما في المثنى والمجموع نحو الحسنا وجههما والحسنو وجوههم فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز عند سيبويه لكن
على قبح كما في حسن وجهه على ما يجيء من الخلاف والثاني من الممتنعين ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام
والاضافة كالحسن وجه والحسن وجه غلام وانما امتنعت مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من وجهه لان هذه الاضافة
وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم يكن مثلها لجاز تعريف المضاف والمضاف
اليه معا بخلاف المحضة فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هي عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه ومسئلة
منها مختلف فيها وهي الصفة مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه فسيبويه
وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وليس استقباحها
لاجل اجتماع الضميرين فان ذلك زيادة على القدر المحتاج وليست بقبيحة كما في رجل ضارب اباه بل لكونهم شرعوا في الاضافة
لقصد التخفيف فمقتضى الحكمة ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض
لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها فلا قبح نظرا الى حصول
شيء من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين ومنعها ابن بابشاد مستدلا بقبح العنكبوت وهو ان اضافة الشيء الى
نفسه فان اراد بانه اضيف حسن الى وجه وهو هو في المعنى فنحن انما نمنعه من منع في الاضافة المحضة وكان
ينبغي على ما قال ان لا يضاف الصفة الى ما هو فاعلها في المعنى اصلا وهو معلوم الاستحالة ثم انا نتكلم بعد هذا انهم
لما قصدوا اضافة الصفة الى مرفوعها جعلوه في صورة المفعول الذي هو اجنبي من ناصبه ثم اضيفت اليه لئلا يستنكر

في الظاوان اراد انه اضيف حسن الى الوجه المضاف الى ضمير راجع الى صاحب حسن فكانه اضفت حسن الى ضمير
نفسه وذلك لا يجوز فليس بشيء لان ذلك لو امتنع في المحض انفه وقد قيل فيها واصامه وعبد بطنه وصدر بلده
وطبيب مصر ونحو ذلك وانشد سيبويه للاستدلال على حسنها في الشعر قول الشماخ اقامت على ربعيهما جارتا صفا
كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وقال المبرد بل الضمير في مصطلاهما للاعالي اذ هو جمع في معنى المثنى اذ هو
للجارتين وليس للجارتين الا اعليان وانما جمعا باعتبار ما حولهما كقولك وانف البنتيك ويستطارا فالالف في يستطارا
راجع الى روانف لانه بمعنى رانفين فكانه قال جونتا مصطلى الاعالي فليس فيه الا ضمير واحد وهو المستكن
في جونتا فهو كقولك زيد حسن الغلام قبيح فعله اي فعل الغلام ويعني بمصطلى الاعالي ما تحت الاعالي وهو الموضع
الذي اصابه الدخان اكثر فاصل الحجر ابيض واعلاه متغير وما بينهما جون اي اسود وما ذهب اليه المبرد تكلف والظ
مع سيبويه من المسائل المذكورة مسئلتان اخريان قبيحتان عند النحاة استحسنهما اللهم وهما الحسن وجهه وحسن
وجهه بنصب المعمول فيهما ووجه استقباحهما ان النصب في معمولي الصفة المشبهة اذا كان معرفة انما جاز مع كونه فاعلا
في المعنى ليبرز في صورة المفعول فلا يستقبح الاضافة اليه اذا قصد التخفيف وذلك لان اضافة الصفة الى مرفوعها
قبيح في الظ لان الصفة الانعة للظ بنى المرفوع بها في المعنى كما في قولك زيد ضارب غلامه عمروا فالضارب هو غلامه
فكان كاضافة الشيء الى نفسه الذي هو مستقبح في المحضة التي اصل غير المحضة فجعلوا المرفوع في صورة المفعول
لان الصفة الناصبة غير المنصوب بها في المعنى الا ترى ان الضارب غير عمرو في المثال المذكور فاذا اضيفت اليه بعد
نصبه كانت كاضافة الشيء الى الاجنبي فنصب معمول الصفة اذن لاجل الجر فلما كان الحسن وجهه بالجر ممتنعا كان
القياس امتناع نصبا ايضا وكما لم يجز حسن وجهه بالجر الا في الشعر كان القياس امتناع حسن وجهه ايضا بالنصب
الا في الشعر اذ تهيئة للجر وليس بقصد بذاته لكنهم جوزوهما على قبح في السعة ايضا ليظهر النصب فيهما كان فاعلا سواء
مذهب الكوفيين واما عند البصريين
جازت الاضافة اليه اولا غاية الظهور يتبين في الجر وانه كان قبله منصوبا قال النحاة الى من لغاتها كرم النوى
اصلح
واد فنس اتقيام اعلم ان هذه المسائل كلها مسئلتان الحسن وجهه برفع الوجه فيهما فهما صفتان كثيرتا الاستعمال
وانما كانت اصليين لان الوجه فاعل في المعنى فالاصل ارتفاعه بالصفة واذا ارتفع بها فلا بد من الضمير في متعلق
الصفة اذ ليس في الصفة ثم لكل واحد منهما فرعان حسنان في القياس كثيرا في الاستعمال الحسن وجها وحسن
وجها على التمييز والحسن الوجه وحسن الوجه بالجر على الاضافة واما حسن انتصاب المعمولين في القياس فلانك
قصدت المبالغة في وصف الوجه بالحسن فنصبت وجها على التمييز ليحصل الحسن اجمالا وتفصيلا ويكون ايقع في
النفس للابهام اولا ثم التفسير ثانيا كما مر في باب الاضافة التي نحو تصبب زيد عرقا فحصل التخفيف اللفظي
بحذف الضمير واستتاره في الصفة والمبالغة المعنوية واما حسن انجرار الوجه مع اللام فيه فلان في حسن الوجه

لا شي في نسخة

تخفيفين احدهما في الصفة والآخر في معمولها وفي الحسن الوجه تخفيفا واحدا وهو في حذف الضمير وفيهما معا
تعريف الوجه باللام التي هي اخف من الضمير واتياه لا اصل في التعريف وهذه فائدة لطيفة اما من حيث المعنى
فيهما الابهام ثم التفسير وان لم يكن الوجه منصوبا على التمييز كما في الاولين والدليل على انتقال الضمير منها الى الصفة
قولك هند حسنة الوجه والزيدان حسنا الوجهين والزيدون حسنوا الوجوه ولا ياتي هذه العلامات في الصفة الا و
فيها ضمائر مستترة الا في المفرد نحو قام رجل قاعدون غلمانه وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير السبب بعد
اسنادها الى السبب لكونها في اللفظ جارية على المسبب جرا اوحالا اونعتا وفي المعنى دالة على صفة في نفس
سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه يحسن حسن وجهه اولا نحو غليظ السمين اي قبيح
نحو في اللفظ على المسبب نحو زيد وجهه حسن او جرت عليه لكنها لم تدل على صفة له في ذاته نحو زيد ابوه لم يجز
استكنان الضمير فيها فيقبح زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثوب وزيد ابو غلاما لانه لا معنى للجميع الا انه
صاحب سبب متصف بالوصف المذكور فتقبح ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فتضمر فيها ضمير نفسه الا لم يدل
صفة سببه على صفة نفسه فان قيل السوي على الصفة في نحو زيد اصفر ثوره على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثور
كذا قلت معنى كونه صاحبه مفهوم من كون الثور سببا لزيد لا من صفة السبب وانما حسن جبان الكلب لانه كناية
عن كرمه اي هو كريم فالحسن باباه الثقيل كلبا وسئله لا قبيح ولا في غاية الحسن وهي حسن وجه اذ كل ما ذكرنا
في حسن الوجه حاصل فيه الا انطابقه المعمول لا اصل في التعريف واربع مسائل قبيحة قبحا لا ينتهي الى منعها
في حال السعة وهي الحسن وجه وحسن وجه والحسن الوجه وحسن الوجه برفع المعمول في جميعها والاولىان اقبح
من الاخيرتين لعدم موافقة المعمول فيهما للاصل في التعريف ووجه قبح الاربع خلو الصفة من عائد الى الموصوف
وحذف الجار مع المجرور قليل قبيح اي وجه منه والوجه منه وقال ابو علي الوجه ووجه بدلان من الضمير المستحق
في الصفة فالرفي في قوله تعالى مفتحة لهم الابواب وهذا لغسل الدم بالدم لان بدل البعض وبدل الاشتمال لا يخ
من ضمير المبدل منه في الاغلب وقال الكوفيون اللام في الوجه بدل عن الضمير كما في قوله الحافي الحاف الضيف
والبرد بردة فالوجه باق على الفاعلية كما كان وقد تقدم ان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير
قبيح عند البصريين ومسئلتان فيهما وجه حسن لكن قل استعمالهما لاستنكار في الظ وهما الحسن الوجه وحسن
الوجه بنصب الوجه فيهما اما وجه حسنهما فلكون النصب توطئة للجر وهو حسن كما مر واما استنكار ظاهرهما
فلنصب ما هو فاعل حقيقة الا على التمييز وعند الكوفيين نصب المعرفة في مثل على التمييز لانهم يجوزون تعريف التمييز
في بابه وثلث مسائل قبيحة لا تجوز الا في ضرورة الشعر عند البصريين جائزة في السعة بلا قبح عند الكوفيين وهي الحسن
وجهه وحسن وجهه بنصب وجه فيهما وحسن وجهه بجر وجهه كما مر ومسئلتان باطلتان اتفاقا الحسن وجهه

الحسن وجه بجر المعمولين كما تقدم المجموع في ثماني عشرة مسئلة والثاني ان تعلل استقباح المسائل الثلث القبيحة
الممنوعة في الستة بعلة واحدة فنقول لما استكن ضمير المسبب في صفة السبب لما ذكرنا من الامرين اعني جريها
على المسبب واستلزامها الصفة له في نفسه فصار صفة السبب كصفة المسبب صار السبب كالفضلة الجيئة
بعد الفاعل اي الضمير المستحق فنصب تشبيها بالمفعول في نحو الضارب زيدا او جر بالاضافة لزوال الكلا
من الاضافة الى السبب لان المانع منها انما كان رفعه كما ذكرنا فلما استجيز ضمير المسبب في الصفة ستقبح تجريد
في السبب انما احتيج اليه لبيان كونه سببا واضمار الضمير في الصفة دال على السببية لكنه لم يصرح فيها الا
لدلالة صفة سببه على صفة نفسه كما تقدم فاغنى الضمير في السبب فلو اتى به لكان قبيحا وليس نحو زيد ضارب
غلامه كذلك لان الضمير في ضارب ليس لدلالة صفة سببه على صفة نفسه وانضم هذا القبح المذكور في الحسن
وجهه بجر المعمول الى عدم حصول التخفيف في الاضافة اللفظية فيتاكد امتناعها قوله والنصب على التشبيه
بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع والاولى
التفصيل قوله فاكان فيه ضمير واحد احسن الى قد ذكرنا ما عليه قوله ومتى نعتت بها فلا ضمير فيها لما كان
معرفة الحسن والاحسن والقبيح عنده مبنية على الضمير مهد قاعدة يبين بها الضمير والضميران والمجرد عن
الضمير فقال الضمير اما ان يكون في الصفة او في معمولها فان كان في المعمول فهو ظاهر لبروزه نحو وجهه او الوجه
منه وان كان في الصفة فكذا اذا لم ترفع ظاهرا فتؤنث لتانيث الضمير ويثنى ويجمع لتثنيته وجمعه فان رفعت ظاهرا
فهي كالفعل تؤنث لتانيث الفاعل وتفرد عند افراد الفاعل وتثنيته وجمعه كما ذكرنا في باب النعت ثم اعلم
ان حكم المعمول اذا كان معرفا باللام حكمه اذا كان مضافا الى المعرف بها والى المضاف اليه بالغا ما بلغ نحو مررت
برجل حسن الوجه وحسن وجه الغلام وحسن وجه ابي الغلام وكذا لو زدت وكذا حكم المعمول المضاف الى المضمر حكم
المضاف الى المضاف الى المضمر وهلم جرا نحو مررت برجل حسن وجهه وحسن وجه غلامه وحسن وجه ابي
غلامه وكذا لو زدت وكذا ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافا اليه كقولك رحب قطاب الجيب منها وبرجل
حسن وجه يصونه وكذا المجرد عن اللام والاضافة نحو مررت برجل حسن وجه غلام وحسن وجه ابي غلام وكذا
لو زدت

واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين[2] يعني باسم المفعول غير المتعدي اسم
المفعول من الفعل المتعدي الى واحد فقط كمضروب الغلام واسم المفعول من الفعل المتعدي الى اثنين
هو انما تعدى الى واحد نحو زيد معطى غلامه درهما ومن المتعدي الى ثلثة هو المتعدي الى اثنين نحو زيد
معلم اخوه عمرا كريما تقول في اسم الفاعل اللازم زيد خارج الغلام وشاخ الس... وفي اسم المفعول اللازم
مضروب الغلام وموهوب الخدام سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى المضارع او للاستمرار او للاطلاق فان

مثل الصفة في ذلك

رفعهما للمسند اليه احتاج الى شرط زمان كما مر فاذا في عملها الرفع جاز النصب والجر ايضا لانهما فرعاه في
كل واحد منهما الثماني عشرة مسئلة وكذا انما يجوز انتقال الضمير اليهما من المعمول ثم نصب المعمول او جره
اذا كان يحصل لصاحبهما المتقدم وصف باتصاف مرفوعهما بمضمونهما كما قلنا في الصفة المشبهة سواء فلا يجوز زيد قائم
اباه ولا قائم ابن العم ولا مضروب مملوك اخ ولا مشروب ماء الاخ هند واما اذا كانا متعديين نحو زيد ضارب غلامه
عمرا او معطى اخوه درهما او معطى عمرو ثوبا فان حذفت المفعول لم يجز نصب الفاعل وجره اتفاقا لئلا يشتبه
بالمفعول بخلاف الصفة المشبهة واسمي الفاعل والمفعول اللازمين فانه لا مفعول لها حتى يشتبه المنصوب
والمجرور به وان ذكرت المفعول منصوبا بعد الفاعل امن التباس المنصوب او المجرور بالمفعول لم يمتنع عند ابي علي
نصب الفاعل او جره اجراء له مجرى حسن الوجه ومنعه غيره وقد يجري بعض الاسماء الجامدة مجرى الصفات المشبهة
نحو فلان شمس الوجه اي حسن الوجه فيجيء فيه المسائل المذكورة وهو قليل لا يعمل الصفة المشبهة واسماء الفاعل
واسماء الفاعل والمفعول بل تعمل في السبب فقط وليس الاطلاق ثم هذا القول بوجه بل تعمل في غير السبب اذا كان
في معمولها الآخر ضمير صاحبها نحو برجل طيب في داره ثمرة وكذا اذا اعتمدت على حرف الاستفهام والنفي نحو احسن
الزيدان وما احسن الزيدون فانه لا صاحب لها ههنا حتى تعمل في سببه واما في نحو مار زيد قائم الجارية ولا حسن
وجهها بجر الوجه او ولا حسنا وجهها فان وجهها وان لم يكن سببا للزيد الا انه سبب للجارية التي هي سببه
فجاز خلو الصفة المعطوفة ومتعلقها المرفوع عن الضمير الراجع الى صاحبها الان الضمير الذي اضيف اليه وجه
راجع الى جاريته التي هي مضافة الى ضمير الموصوف فكانه قيل يا زيد حسنا وجه جاريته فهو حمل على المعنى كقولك مررت
برجل حسنة جاريته لا قبيحة وبرجل قائم غلاماه لا قاعدين ومن هذا الباب عند المبرد قوله مصطلاها اي مصطلى
الاعالي اي مصطلى اعاليهما فلما اقتصروا الاضافة حذف الضمير الذي اضيف اليه اعالي واستتر في جون فصار جونا
وادخل اللام في اعالي ليتعرف باللام كما كان تعرفا بالاضافة ثم اقام موضع الاعالي ضميرا راجعا اليه لتقدم ذكره
وجعله مثنى لكون الاعالي ههنا في معنى الاعليين فليس عنده اذن من باب حسن وجهه بالاضافة لانه لا تحذف الضمير
ههنا من وجهه كما حذفت من اعاليهما

اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره[2]
فيه اي في الفعل المشتق منه لا ينتقض بنحو طائل اي زائد في الطول على غيره وشبهه من اسم الفاعل المبني من باب
المغالبة والاولى ان يقال هو المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل اي في المصدر المشتق هو منه فدخل
فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل
وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد شرط افعل التفضيل ان يبنى من ثلاثي مجرد جاء منه فعل تام غير لازم للنفي متصرف قابل معناه
للكثرة فقولنا جاء منه فعل احتراز من نحو ابيض وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت وقولهم احنك الشاتين

برفع وجهه

اى أكلها من الحنك واول شاذ وكذا قولهم آبل من حنيف لان ابل تام لم يستعمل منه فعل على ما قال سيبويه وقال الجوهري ابل يابل

ابالة مثل شكس يشكس شكاسة اذا قام بمصلحة الابل وهو افرس من غيره من الفروسية ولم يستعمل منها فعل الا

وقولنا تام احتراز من الافعال الناقصة ككان وصار فانه لا يقال اكون واصير كما قيل ولعل ذلك لكون مدلول

الناقصة الزمان دون الحدث كما توهم بعضهم والافعل موضوع للتفضيل في الحدث والحق انها دالة للحدث

ايضا كما سيجئ في بابها فلا منع وان لم يمتنع ان يقال هو اكون منك منطلقا وهو اصير منك غنيا اى اشد انتقالا

الى الغنى وقولنا غير لازم النفي احتراز من نحو ما نبس بكلمة فانه لا يقال هو انبس منك لئلا يصير مستعملا في الاثبات

فان قيل لا انبس قلت ليس لا انبس لنفي الحدث الذي هو التكلم ونبس موضوع له بل هو لنفي الفضل

في التكلم وقولنا متصرف احتراز من نحو نعم وبئس وليس وقولنا قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو غربت

الشمس وطلعت فانه لا يقال الشمس اليوم اغرب منها امس ولا اطلع ويصح ان يحترز به عن بعض العيوب

الظاهرة كالعور والعمى وقوله ثلاثي احتراز عن الرباعي نحو دحرج وقوله مجرد احتراز عن ثلاثي ذي زائد نحو اخرج

وعلم كاستخرج واخرج لم يمكن بناء افعل منه اما ان اردت بناءه من غير حذف شيء منه فواضح الاستحالة لان

افعل ثلاثي مزيد فيه الهمزة للتفضيل واما ان اردت بناءه مع حذف حرف او حرفين فانه يلتبس المعنى

اذ لو قلت في دحرج ادحر لم يعلم انه من تركيب دحرج وكذا لو قلت في اخرج اخرج بحذف الهمزة لالتبس باخرج

من الخروج وكذا في غيره من المشعبة هذا كله بناء على انه لا صيغة للتفضيل الا افعل وانما اقتصروا عليه اختصارا

قوله ليس بلون ولا عيب صفة ايضا لقوله ثلاثي لان منهما افعل لغيره يعني انما لم يبن من باب الالوان والعيوب

لان جاء منهما افعل من غير اعتبار الزيادة على غيره فلو بني منهما افعل التفضيل لالتبس احدهما بالآخر لو قلت زيد

الاسود على انه للتفضيل لم يعلم انه بمعنى ذو سواد او بمعنى الزيادة في السواد وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان

افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل

على زيادة الامر في الصفة فالاولى موافقة الوضع لما هو في الطبع وينبغي ان تقال من الالوان والعيوب الظاهرة

فان الباطنية يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وارعن واهوج واخرق والد واعي في

العجم والنوك مع ان بعضها يجئ منها افعل لغير التفضيل ايضا كاحمق وحمقاء وارعن ورعناء واهوج وهوجاء واخرق

وخرقاء واعجم وعجماء وانوك ونوكاء فلا يطرد ايضا تعليله بان منهما افعل لغيره فالاولى ان يقال لا يبنى افعل التفضيل

من الالوان والعيوب الظاهرة لان غالب الالوان يأتي افعالها على افعل وافعال كابيض واسود واحمر واصفر فحمل

كل ما جاء من الثلاثي عليها واما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا

فيه من غيره كاحول واعور فانهما اكثر استعمالا من حول وعور وكذلك لم تقلب الواو فيهما حملا على احول واعور ومالم يجئ

منه افعل وافعال كالابخر والفقم واللمح والعمى لم يبن منه لكون بعضه مما لا يقبل الزيادة والنقصان كما لعمي

والبواقي محمولة على القسمين المذكورين في الامتناع واجاز الكوفيون بناء افعل التفضيل من لفظي السواد

والبياض قالوا لانهما اصلا الالوان قال ابيض من اخت بني اباض وقال لانت اسود في عيني من الظلم

وهما عند البصريين شاذان فان قصد غيره يعني قصد التفضيل من معنى الاشياء التي تعذر

بناء افعل التفضيل منها وهي ذو الزيادة والرباعي والالوان والعيوب الظاهرة بني افعل التفضيل من

فعل يصح بناؤه منه من حسن او كثرة او غير ذلك على حسب غرضك الذي تقصده ثم تؤتى بمصادر تلك الافعال

التي امتنع بناء افعل منها فنصب على التمييز لتحقق معنى التميز عن النسبة فيها نحو افحش عورا واشد بياضا

واسرع انطلاقا واكثر دحرجة وعند سيبويه هو قياس من باب افعل مع كونه ذا زيادة ويؤيده كثرة السماع

كقولهم هو اعطاهم للدينار واولاهم بالمعروف وانت اكرم لي من فلان ومجوزه قلة التغيير لانك تحذف منه

الهمزة وترده الى الثلاثي ثم يبنى منه افعل التفضيل فتخلف همزة التفضيل همزة الافعال وهو عند غيره سماعي

مع كثرته ونقل عن الاخفش والمبرد جواز بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كانفعل واستفعل وغيره

قياسا وليس بوجه لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف افعل وقياسه للفاعل يعني قياسا

ان يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل نحو اضرب اى ضارب اكثر ضربا من سائر الضاربين ولا يقال اضرب

بمعنى مضروب اكثر مضروبية من سائر المضروبين وانما كان القياس في الفاعل دون المفعول لانهم لو جعلوه مشتركا

بين الفاعل والمفعول لكثر الاشتباه لاطراده واما سماعا فيه لفظ المشترك فاغتفر فيه الاشتباه لقلتها ولكونها

سماعية فارادوا ان يجعلوه في احدهما الظاهر دون الآخر فجعلوه في الفاعل قياسا لكون اكثر المفعول اذ لا مفعول الا

فاعل في الاغلب ولا ينعكس وانما قلنا في الاغلب احترازا عن نحو مجنون ومبهوت فلو جعلوه حقيقة في المفعول

لبقي اسم الفاعل مع انه اكثر عريا عن معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة وقد استعملوا

في المفعول ايضا على غير القياس نحو اعذر واشهر والوم واشغل اى اكثر معذورية ومشهورية وملومية ومشغولية

ومنه اعنى في قول سيبويه وهم بشانه اعنى ويستعمل على احد ثلثة اوجه مضافا او بمن او معرفا باللام

انه يلزم استعمال افعل التفضيل مع احد الثلثة المذكورة فلا يخلو عن الجميع ولا يجتمع اثنان منها الا نادرا وانما

لم يخل عن الجميع لان وصفه لتفضيل الشيء على غيره ومع من والاضافة يذكر المفضل عليه لفظا ومع اللام هو في حكم المذكور

ظاهرا لانه يشار باللام الى معين مذكور قبل لفظا او حكما كما ذكرنا في اللام العهدية في بابها فيكون اللام اشارة

الى الفعل المذكور معه المفضل عنه كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اى ذلك الافضل اى الشخص الذي

قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يجوز ان يكون اللام افعل التفضيل في موضع من المواضع الا للعهد لئلا يعرى

دقطع واستخرج ونحوها ثلاثي ... اصله ... ولم يمكن ... دام

واشكره

عن ذكر المفضل عليه راسا فلو خلا عن ذكر الثلاثة لخلا عن ذكر المفضل اليه فلا يتم فهم المقصود وضعه واذا علم المفضول
جاز حذفه غالبا ان كان افعل خبرا كما يقال لك انت اسن ام انا فتجيب بقولك انا اسن ومنه قوله تعالى الله اكبر
وقوله ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول وقوله ستعلم اينا للموت ادنى اذا ادنيت لي الاسل
الحرار ويجوز ان يقع في مثل هذه المواضع ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء واعز دعائمه ولم يعوض عنه
التنوين لكون افعل غير منصرف فاستبشع ذلك واما نحو جوار فقد ذكرنا قصدهم بتعويض التنوين منه وجوزان يقع
ان من مع مجروره محذوفا اي اكبر من كل شيء ويقل الحذف في غير الخبر نحو جاءني رجل افضل في جواب من قال
ما جاءني رجل افضل من زيد كانه لما كان حذف الخبر اكثر من حذف الوصف والحال كان حذف بعضه ايضا
اكثر من حذف بعضها وانما لم يجتمع من الثلثة المذكورة شيئان لان كل واحد منها يغني عن الآخر في افادة ذكر
المفضول كما ذكرنا ولا فائدة في واحدة منها الا ذلك فكان ذكر الآخر اذا ذكر احدهما لغوا واما قوله ولست
بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى وهذا
كما تقول مثلا اريد شخصا من قريش افضل من عيسى فيقال محمد صلى الله عليه وسلم افضل من قريش اي افضل من عيسى من بين قريش
ويجوز ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيلية كما في قوله وبشت ونهلا وللجزمنه زهير العم زخرا لذاخرينا ويجوز
في البيتين على ما قيل ان يقدر افعل آخر عاريا من اللام متعلق به من اي بالاكثر اكثر منهم والخير خير منه
ولا منع من اجتماع الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه كما تقول زيد افضل البصرة من
كل فاضل فاضافته الى البصرة للتوضيح كما تقول شاعر بغداد لكنهم لم يستعملوه لان هذه الاضافة دالة على ان
صاحب افعل مفضل على غيره مطلقا فاغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا يخلو المجرور بمن التفضيلية من مشاركة
المفضل في المعنى اما تحقيقا نحو احسن من عمرو او تقديرا كقولك لان اصوم يوما من شعبان احب الي من افطر
يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدره
محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه كانه قال هب انه محبوب عندي اليس صوم من
شعبان احب منه وقال عليه السلام اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اي في اعتقادهم فان فيهم خيرا وابدلهم بي شرا مني اي في
اعتقادهم الفاسد لانه لم يكن منه شر ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كانهم لما اختاروا موجب
النار اختيارا النار ويقال في التهكم انت اعلم من الحمار فكانك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت مثله مع
زيادة وليس المقصود بيان الزيادة بل الغرض التشريك بينهما في شيء معلوم انتفاؤه عن الحمار واما نحو قولك
انا اكبر من الشعر وانت اعظم من ان يقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد
بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن في شله

ليست تفضيلية بل هي مثل ما في قولك بنت منه تعلقت بافعل المستعمل بمعنى تجاوز وبائن بلا تفضيل
بمعنى فقولك انت اعز علي من ان اضربك اي بائن من ان اضربك من فرط عزتك علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية
متعلقة بافعل التفضيل القريب من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز في
الفضل عن مرتبة عمرو فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية الا في معنى التفضيل ومنه قول امير المؤمنين علي عليه السلام ولهي عليك
من نزول البلاء بجسمه والنقص في قولك اصدق واوفى من ان تكذبك او تعربك ويجب ان يلي من التفضيلية
افعل التفضيل لانها من تمام معناه او يلي معموله قال فانا رايت الموضا اصح ساعة الى الصون من ريطة
يمانية وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو قولك هي احسن لو انصفت من الشمس وقد تقدم عليه في الشعر
كقوله واستنزل الزباء قسرا وهي من عقاب لوح الجو اعلى منتمى ويلزم ذلك ان كان المفضول اسم استفهام نحو من
اعلم زيد او مضافا الى الاستفهام نحو قولك من غلام ايهم اكرم انت

فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به انه ... على من اضيف اليه صح

انما كان هذا اكثر لان وضع افعل التفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول وليس قوله على من اضيف اليه
بمرضي لانه مفضل على ما سواه من جملة ما اضيف اليه وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من
تلك الجملة فيلزم تفضيل الشيء على نفسه وقول المص في دفع هذا الاعتراض ان زيدا لم يزد في الناس في قولك زيد افضل
الناس لغرض التفضيل عليهم معهم بل لغرض التشريك معهم في اصل الفضل ليس بشيء لانه لا يحتاج لحصول هذا
الغرض الى واسطة لان لفظ افضل يكفي في هذا الغرض لما ذكر المص بعد هذا وهو قوله لان لافعل جهتان ثبوت
اصل المعنى والزيادة فيه اذ الزيادة فرع ثبوت اصله ولا يحصل الفرع الا بعد الاصل فمدلول لفظ افضل
يدل على اتصاف صاحبه باصل الفضل فلا يحتاج لاجله الى شيء آخر والاولى في تعليل دخوله في جملة المضاف
اليه ما مر في باب الاضافة فليرجع اليه وقوله بعد هذا في الشرح ان لافعل جهتين الى آخر الكلام وقد مضى
الكلام فيه في باب الحال على الكمال قوله والثاني ان يقصد به زيادة مطلقة اي تقصد تفضيله على كل ما سواه
مطلقا لا على المضاف اليه وحده وانما تضيفه الى شيء لمجرد التخصيص والتوضيح كما تضيف سائر الصفات
نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا تشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه
الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من
جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف بدليل
انك لو سئلت عن عدة اخوة يوسف لم تجعله فيهم بل تدخل لو قلت احسن الاخوة او احسن بني يعقوب
وان تضيفه الى غير جماعة نحو قولك فلان اعلم بغداد اي اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاه او مسكنه
وان قدرت المضاف اي اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان تدخل فيهم
ويجوز

والمطابقة

في الاول الا افراد اذا اول بمعنى المضاف اعلم ان الاصل في افعل التفضيل ان يذكر معه ما اقتضاه وضعه وهي من التفضيلية لانه يصوغ على هذه الصيغة المفيدة فصل هذا المعنى يتعدى الى المفعول عن الابتداء كما ذكرنا فافعل التفضيل يميز عما يشاركه في هذه الصيغة من الوصف كما مر والاسم كافكل في بدء النظر عن التفضيلية فصارت كانها من تمام الكلمة فلهذا لا يفصل بينهما الا بمعمول افعل وكذا لا تضر قليل فما دام معه من لا يطابق به صاحبه تثنية وجمعا وتانيثا بل يلزم في الاحوال صيغة المفرد المذكر نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل من كذا اذ لو ثني وجمع وانث لكان كتثنية الكلم وجمعه وتانيثه قبل تمامه فاذا اضيف واريد تفضيل صاحبه على من سواه من اجزاء المضاف اليه كان كافعل المصاحب لمن في لزوم صيغة واحدة وذلك لكونه شرطا في كون المفضول مذكورا بعده مجرورا ولا سيما ان افعل المصاحب لمن مضارع للمضاف كما يتبين في باب المنادى ولا فرق بينهما من حيث المعنى الا من حيث ان المجرور بمن مفضول بجميع اجزائه والمجرور بالاضافة جميع اجزائه مفضول الا الصاحب افعل الداخل معهما ولا فرق بينهما لفظا لاشتراكهما في احدهما دون الآخر فجاز اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب بمن وجاز ايضا تثنيته وجمعه وتانيثه لفوات لفظ من المانع من التصرف وقال ابن السراج وابن الدهان وابن يعيش يجب اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن ولا يجوز مطابقته لصاحبه لانه مثله في ذكر المفضول بعده ومذهب الجمهور ما ذكرنا اولا واما اذا قصدت بالمضاف المعنى الثاني فلا دليل له المصاحب بمن اذ لم يذكر بعده المفضول وكذا ذو اللام لا يشابه المصاحب لمن لعدم ذكر المفضول بعده صريحا فجاز التصرف فيهما تثنية وجمعا وتانيثا فوجب مطابقتهما لصاحبهما وقيل انما يتصرف في الذي بمن لمشابهته لفظا ومعنى لافعل التعجب الفعلي غير المتصرف اما لفظا فظ واما معنى فلانه لا يتعجب من شيء الا وهو مفضل فلهذا يبنيان من اصل واحد كما يجيء في افعل التعجب واما ذو اللام والمضاف بالمعنى الثاني فلما لم يجئ فيهما علامة التفضيل اي من ولا كان معهما المفضل ضعف معنى التفضيل فيهما فلم يشابها افعل التعجب الفعلي مشابهة تامة ووجدت فيهما اللام والاضافة اللتان من علامات الاسماء فرجح جانب الاسمية فلم يمتنعا من التصرف واما المضاف بالمعنى الاول فجاز التصرف فيه نظرا الى الاضافة التي هي من خواص الاسماء والى تجرده عن علم التفضيل وجاز الافراد مع التذكير لانه وان تجرد منه لكنه لم يتجرد عن المفضول الذي كان مصاحبا له اي علم التفضيل واعلم انه يجوز استعمال افعل عاريا عن اللام والاضافة ومن مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل او الصفة المشبهة قياسا عند المبرد سماعا عند غيره وهو الافصح فيحتمل يا آل ديني نعم اللام قوم اصغر واكبر اي صغيرا

وكبيرا وقال الآخر ملوك عظام من ملوك اعاظم ويقول الاحسن والافضل بمعنى الحسن والفاضل قيل ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شيء عليه من اهون من شيء وما ورد كذلك فلزوم الافراد والتذكير فيه اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذي هو الاصل اعني افعل التفضيل مع من اما اول فمذهب البصريين انه افعل ثم اختلفوا على ثلثة اقوال جمهورهم على انه من تركيب وول كدون ولم يستعمل هذا التركيب الا في اول ومنصرفاته وقال بعضهم اصله اوأل من وأل اي نجا لان النجاة في السبق وقيل اصله أأول من آل اي رجع لان كل شيء يرجع الى اوله فهو افعل بمعنى المفعول كاشهر واحمد فقلبت في الوجهين الهمزة واوا وادغمت شاذا وقال الكوفيون هو فوعل من وأل فنقلت الهمزة الى موضع الفاء وقال بعضهم فوعل من تركيب وول فقلبت الواو الاولى همزة وتصريفه كتصريف افعل التفضيل واستعماله يبطلان كونه فوعلا واما قولهم اولة واولتان فمن كلام العوام وليس بصحيح وانما الزم قلب واو اولى همزة على مذهب جمهور البصريين كما لزم في نحو اواصل على ما يجيء في التصريف وعند من قال هو افعل من وأل اصل اولى وؤلى قلبت الواو همزة كما في وجوه ثم قلبت الهمزة الثانية واوا كما في آمن ولهذا رجع الى الاصل الهمزة في قراءة قالون عادا لؤلى لانه حذفت الاولى وحركت لام التعريف بحركتها فلم يجتمع الهمزتان فاول كما سبق معنى وتصريفا واستعمالا تقول في تصريفه الاول الاولان الاولون الاولى الاوليان الاوليات الاول ويقول في الاستعمال زيد اول من غيره وهو اولهم وهو الاول ولما لم يكن لفظ اول مشتقا من شيء مستعمل على القول الصحيح لا مما استعمل منه فعل كاحسن ولا مما استعمل منه اسم كاحنك خفي فيه معنى الوصفية اذ هي انما يظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كاعلم اي ذو علم اكثر من علم غيره واحنك اي ذو حنك اشد من حنك غيره وانما يظهر وصفيته اول بسبب تاويله بالمشتق وهو اسبق فصار مثل اجدل اسما عجميا فلا جرم لم يعتبر وصفيته الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما اول او ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة اذ هي دليل على ان افعل ليس اسما محضا كافكل وابدع فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيهما التنوين مع الجر لخفاء وصفيته كما مر وذلك كقول امير المؤمنين علي ع احمده اولا باديا ويقال ما تركت له اولا ولا آخرا ويجوز حذف المضاف اليه من اول وبناؤه على الضم اذا كان ما ولا بظرف الزمان نحو قوله لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول اي اول الاوقات غدوها وتقالها ما لقيته عام اول برفع اول صفة لعام اي عام اول من هذا العام وبعض العرب يقول مذ عام اول بفتح اول وهي قليل حكى سيبويه انهم جعلوه ظرفا كانه قيل مذ عام قبل عامك وللاجزاء عامك اما من الليالي او الايام او الاوقات ومعنى قبل عامك الزمان الذي تقدم جميع اجزائه ولو كان بمعنى قبل كذلك لكان مخفوف المضاف اليه فوجب بناؤه على الضم

لقيته في غرة الخليج

ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية
واخوف الا ما وقى الله ساريا مني

ويجوز ان يكون اول ههنا بمعنى اول من عامك ويكون الظرف صفة لعام اى عام كائن فى زمان اسبق من عامك جعل للزمان زمان توسعا ولا يبعد ان يق انه جر صفة المرفوع على توهم الجر فى الموصوف لان ما بعده قد يجر فيكون كقوله ولا ناعب الا ببين غرابها وقوله تعالى فاصدق واكن من الصالحين فعلى هذا يكون اول مجرورا لا منصوبا تقول اذا لم تر زيدا يوما قبل امس ما رايته مذ اول من امس فان لم تره مذ يومين قبل امس قلت ما رايته مذ اول من اول من امس ولا يتجاوز من ذلك واما آخر فقد انمحى عنه معنى التفضيل بالكلية كما ذكرنا فى باب ما لا ينصرف فلا يستعمل لا مع من ولا مع اللام ولا الاضافة بل يستعمل اما مجردا من اللام او مع اللام وطالم يكن معنى من مقدرا مع المجرد طابق ما هو له تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وقد يجرد الدنيا والجلى عن اللام والاضافة اذا كانت الدنيا بمعنى العاجلة والجلى بمعنى الخطة العظيمة قال فى سعى دنيا طالما قد مدت وقال وان دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا وانما جاز ذلك لانمحاء معنى التفضيل منهما ولما حسنى فى قوله تعالى وقولوا للناس حسنى فيمن قرء بالالف وسوءى فى قوله ولا يجزون من حسن بسوءى ولا يجزون من غلط بلين فلما ابتا نيث احسن واسوء بل مصدران كالرجعى والبشرى ~~~ ولا يعمل فى مظهر الا اذا كان لشئ ای اعلم ان افعل التفضيل لضعف مشابهته للفعل معنى ولاسم الفاعل ايض كما تقدم فى الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم الظ فى الاعرف الاشهر الا بشروط كما يجئ وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه له بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمه وليس ذلك بمشهور ويرفع المضمر المستتر الذى هو فاعله لان مثل هذا العمل لا يحتاج الى قوة العامل واما به وكلهم متفقون على انه لا ينصبه بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له كقال الله تعالى هو اعلم من يضل اى اعلم من كل احد يعلم من يضل وكذا قوله واضرب منا بالسيوف القوانسا ولا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه اما لانه لا ينصب المفعول به فلا ينصب ايض شبهه واما لان نصب ذلك فى الصفة فرع الرفع كما مر وهو توطية للاضافة الى ما كان مرتفعا به وهو لا يرفع الفاعل الظ الا بالشروط التى تجئ وان رفع ذلك لا يضاف اليه هذا ويتعدى افعل التفضيل الى المفعول به الذى كان للفعل قبل بناء افعل باللام نحو اضرب منك لزيد وذلك لضعف مشابهته للفعل واسم الفاعل واذا جاز ذلك ان تدعم اسم الفاعل والمصدر باللام اذا تعديا الى المفعول نحو ضربي لزيد شديد وانا ضارب لزيد مع قوتهما وجب ذلك فى الافعل لضعفه وان كان المفعول به تفعل الفهم منه بمعنى العلم او الجهل تعدى اليه افعل المصوغ منه بالباء نحو اعلم به وكذا اعرف وادرى واجهل وذلك لان افعالها ربما زيدت فى مفعولها باء نحو علمت به وجهلت به وكذا اسم الفاعل والمصدر نحو انا عالم به وجاهل به وان كان المفعول به يتعدى اليه الفعل بحرف جر تعدى اليه الافعل ايض بذلك الحرف نحو انا امر منك بزيد وارحم منك بالشباب ويتعدى الى اول مفعولي باب كسوت وعلمت باللام فيبقى الباقى فى البابين منصوبا نحو اكسى منك لعمرو الثياب واعلم منك لزيد منطلقا

وكان القياس ان يتعدى الى الثاني ايضا باللام الا ان افعل لا يتعدى بحرف جر فى جر متماثلين لفظا ومعنى الى شيئين من نوع واحد كمفعول بهما او زمانين او مكانين فان لم يكونا من نوع كقولك ورث فى الولد فى يوم الجمعة بحاز وقولك ورثت فى العراق فى بغداد او فى رمضان فى الخامس بدل الجزء من الكل واستغنى عن الضمير لشهرة الجزئية فان اختلف معنيا الحرفين نحو مررت بزيد بعمرو اى مع عمرو ولفظاهما نحو سرت من البصرة الى الكوفة جاز وانتصاب الثانى عند الكوفيين بافعل نصبه لنفسه للاضطرار اليه وعند البصريين بفعل مقدر مدلول عليه بافعل فيكون ثانى مفعولى الفعل والفعل مع مفعوله الاول محذوفين اى انا اكسى منك لعمرو اكسوه واعلم منك لزيد اعلمه منطلقا ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف لا افعل بوجه لا منصوبا ولا مع اللام اما مع اللام فلما ذكرنا واما منصوبا فلانه لا ينصب المفعول كما مر وقال صاحب المغنى لا يجوز حذف احد المفعولين دون الآخر فى باب علمت فالاولى ان يق هو اشد منك علما زيدا منطلقا او علما بان زيدا منطلقا قلت اخصر من هذا كله وابعد من التكلف اعلم منك بانطلاق زيد وان كان الفعل يفهم منه الحب والبغض تعدى الى ما هو الفاعل فى المعنى اى المحب والمبغض بالى نحو هذا احب الى وانهى الى واعجب الى وهو ابغض اليك وامقت اليك واكره اليك لان افعالها يتعدى الى المحب والمبغض بالى نحو قوله تعالى حبب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر وهذه كلها بمعنى المفعول كاحمد واشهر واحب وقد مر انه غير قياسى ويتعدى الى المفضول بمن اى فعل كان بمن كما تقدم هنا نص المفعول الحاصل لا افعل بصوغه على هذه الصيغة وينصب افعل التفضيل الظرف لاكتفائه برائحة الفعل والحال لمشابهته له فى نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز نحو احسن منك وجها لانه ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايض نحو راقود خلا الا اذا كان لشئ اى هذه شروط رفع افعل التفضيل الفاعل الظ قياسا احترز بالظ عن الضعف قوله لشئ هو رجلا فى المثال المذكور وذلك لانه صفته قوله وهو اى افعل فى المعنى لمسبب اى لمتعلق لذلك الشئ والاشهر فى اصطلاحهم ان يق فى المتعلق السبب لا المسبب واحسن فى مثالنا لمتعلق الرجل وهو الكحل فان الاحسن فى الحقيقة هو الكحل لا الرجل قوله مفضل صفة لمسبب اى ذلك المتعلق الذى هو الكحل اذا اعتبرت الاول اى صاحب افعل وهو رجلا فى مثالنا مفضل قوله على نفسه العين للمسبب اى هو اذا اعتبرت الاول مفضل واذا اعتبرت غير ذلك الاول وهو فى مثالنا زيد يكون مفضلا عليه قوله منفيا صفة مصدر محذوف اى يفضل تفضيلا منفيا اى لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثانى مفضولا بل هو باعتبار الثانى وباعتبار الاول مفضول او حاله باعتبار الاول مساوية لحاله باعتبار الثانى والمراد فى مثل هذا المثال انه باعتبار الثانى فاضل وباعتبار الثانى مفضول فالكحل فى عين زيد يفضل الكحل الذى فى اعين جميع الرجال ولهذا قلت جميع الرجال مع ان لفظ رجلا فى المثال مفرد لانه نكرة فى سياق النفى فيكون عاما ان قيل كيف تعلق قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره بقوله مفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل بحرفين متماثلين الى اسمين من نوع واحد كما مر قلت باعتبار الاول وباعتبار الثانى حالان الاول من الضمير المرفوع فى مفضل والثانى من قوله نفسه اى ملتبسا باعتبار الاول وغيره

الا مساواته بالتمام للح

كما تقول فضلت زيدا راكبا على عمرو راجلا ومعنى قوله باعتبار الاول اى بالنظر اليه في الاعتبار الشيء اى نظرت اليه ولاعيت حاله قوله لانه بمعنى حسن قال المصنف انما لم يعمل افعل لانه لم يكن لافعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمل ذلك الفعل كما كان لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واحسن هنا بمعنى حسن لان المعنى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنا مثل حسنه في عين زيد فعمل افعل لان له في هذا المكان فعلا بمعناه قلت لهذه العلة التي اوردها يطرد في جميع افعل التفضيل فيلزمه اذن جواز رفعه للظاهر مطردا وذلك لان معنى مررت برجل احسن منه ابوه اى حسن ابوه اكثر من حسنه كما ان معنى احسن في عينه الكحل منه في عين زيد حسن الكحل في عينه فوق حسنه في عين زيد قوله مع انهم لو رفعوا فصلوا هذا التعليل سيبويه وهو ان افعل انما عمل هنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل للاضطرار الى العمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه بالابتداء ويكون الكحل مبتدء انما قولك مررت برجل احسن منه ابوه برفع احسن والجملة صفة لرجلا ولا يجوز ذلك لان قولك منه بعد الكحل متعلق باحسن فيكون قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله باجنبي ولا يجوز ذلك بلى قد يجوز ذلك في العامل القوي نحو زيدا كان عمرو ضاربا واعني هنا بالاجنبي ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل الا الذي لا تعلق له بذلك العامل بوجه كيف والكحل مبتدء وافعل خبره فلا تعلق به من هذا الوجه وعند الكسائي والفراء ليس الفصل هنا باجنبي لان المبتدء معمول عندهما للخبر كما ذكرنا في اول الكتاب فان قلت قدم منه على الكحل حتى لا يلزم هذا المحذور وقلت يبقى الضمير في منه راجعا الى غير مذكور ولا يجوز وهذا التعليل يطرد لو كان المراد مثبتا ايضا نحو مررت برجل احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ونقل عن الرماني جواز كونه مثبتا والسماع لم يثبت الا في المنفي ولا منع ان يستعمل في ذلك ما يفيد النفي وان لم يكن صريحا فيه نحو قلما رايت رجلا احسن في عينه الكحل **ولك ان تقول** يعني ان لك في مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكوره وجها اخصر من الاول وهو ان يحذف المفضول المجرور بمن وحرف الجر الداخل على الاسم الذي ذكرنا انه غير الاول فتقول بدل قولك منه في عين زيد من عين زيد وهو على حذف المضاف اى من كحل عين زيد لانه تفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية يدخل على المفضول وذلك ان تقول بدل منه في عين زيد من عين زيد فالكلام على حذف **وان قدمت** اى لك عبارة ثالثة اخصر من الثانية وهو ان تقدم الاسم الذي قلنا انه غير الاول على افعل التفضيل داخلا عليه كلمة التشبيه وتحذف ما بعد المسبب المرفوع من المنصوب وغيره فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل وجاءت ولم يكن فيها فصل لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مجرورها مقدرة هنا ايضا بعد السبب المرفوع وقولك احسن في هذه العبارة بدل من قولك كعين زيد اى عينا كعين زيد عينا احسن فيها الكحل وذكر ان معنى ما رايت كعين زيد اى كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى ما رايت احسن منها اى احسن منها ولا مثلها فحذف المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى فقولك ما رايت كعين زيد اى رايت كل عين انقص من عين زيد وقولك ما رايت

احسن من عين زيد اى رايت كل عين انقص من عين زيد ثم الحسن فهذا بدل الكل من الكل اتى به للبيان لان الاول مبهم لانك ذكرت ان العيون انقص من عين زيد ولم تذكر ان النقصان في اى شيء ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة وانما استغنيت في هذه العبارة عن ما بعد المرفوع لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه كما قلنا ان كل عين دونها في حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه في عين زيد **قوله كوادي السباع** واديا انتصاب واديا على انه مفعول لا ارى وكوادي السباع حال منه لان صفة النكرة اذا تقدمت عليها انتصبت على الحالية ويجوز ان يكون عطف بيان لقوله كوادي السباع والكاف اسمية ويجوز ان يكون تمييزا كقولك عندي مثل زيد رجلا ويجوز ان يكون موصوفا باقل بدلا من كوادي السباع كما كان احسن في عينه الكحل بدلا من كعين زيد والتقدير اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف به ركب منهم بوادي السباع قوله ولا ارى الواو اعتراضية قوله حين ظرف بمعنى الكاف اى واديا يشبه وادي السباع وقت اظلام وما في قوله ما وقى الله مصدرية على حذف المضاف اى وقت وقاية الله وهو ظرف لا خوف وهو بمعنى المفعول كما شهر واحد قوله تاية اى تلبثا وتوقفا وهو تفعلة من تركيب اى كحي يقال تايى اى تلبث وهو منصوب على التمييز من اقل كما في قولك زيد احسن منك ثوبا فيكون في المعنى فاعلا مضافا الى المرفوع بافعل اى لحسن ثوبه اقل تاية ركب او ولو عبرت بالعبارة الاولى قلت ولا ارى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع كقوله صلى الله عليه وآله ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا ارى واديا اقل به ركب تاية من وادي السباع تمت مباحث الاسم والله اعلم

الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة

ومن خواصه الى قوله في نفسه يخرج الحرف وقوله مقترن باحد الازمنة الثلثة اى الماضي والحال والاستقبال يخرج الاسم وكل اعتراض ورد على طرد حد الاسم اى على قولنا كل اسم فهو غير مقترن اعني الاعتراض بباب الصبوح واسم الفاعل العامل فهو وارد على عكس حد الفعل اعني على قولنا كل مقترن فهو الفعل وما ورد على عكس حد الاسم اى على قولنا كل غير مقترن فهو اسم من الاعتراض بالمضارع والافعال غير المتصرفة كعسى وشبهه فهو وارد على طرد حد الفعل اى على قولنا كل فعل فهو مقترن والجواب عن الاعتراضات ما تقدم في حد الاسم وانما اختص قد بالفعل لانه موضوع للتحقيق والتقريب والتوقع في الماضي ومع التقليل في المضارع واما السين وسوف فسماهما سيبويه حرفي التنفيس ومعناه تاخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفست الخناق اى وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين ويخفف سوف بحذف الفاء فيقال سو وقد يقال سي بقلب الواو ياء وقد تحذف الواو وتسكن الفاء التي كان تحريكها للساكنين نحو سف افعل وقيل ان السين مقتطع من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل وانما اختصا بالفعل

احسن في عينه الكحل فرعين زيد

ذكر الامثلة ... الكلام

الفعل

الفعل مع ... وفسر ...

علم الكلام

لكونهما موضوعين للدلالة على نقل الفعل من الحال الى الاستقبال واختص الجوازم بالافعال لانه لا جزم في الاسماء لما ذكرنا انهم وفوا الاسماء لاصالتها في الاعراب الحركات الثلث ونقصوا الفعل لفرعيته على الاسماء في الاعراب ما لا يكون علم وهو الجر فلما انقص الجزم يحرك بشيء من الجر فيبقى مجزوما اي ساكنا ولولا كراهة الخروج من اجماع النحاة لحسن ادعاء كون المضارع المسمى مجزوما مبنيا على السكون لان عمل ما سمي جازما لم يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا وذلك لان اصل كل كلمة اسما كانت او فعلا او حرفا ان تكون ساكنة الآخر ولهذا لا يطلب العلة للبناء على السكون وانما سمي العامل عاملا لكونه مغيرا آخر الكلمة عما هو اصله الى حالة اخرى لفظا او تقديرا ثم تقول لن تخرج يغزو ولم يرم ولم يخش مبني كاغزو وارم واخش وانما حذف الآخر ليكون فرقا بين المعرب المقدر اعرابه والمبني وذلك لانه يحذف في الفعل محل الاعراب اذا كان حرفا وبوهم سكونه انه لاستثقال الحركة عليه لا للبناء اي حرف العلة ليكون تنبيها على انه كما ليس الاعراب فيه بلفظ ليس بمقدر ايضا لزوال محل الاعراب اي الحرف الاخير بلا علة بخلاف يا شجي ويا فتى فانك ابقيت حرف الاعراب ليكون الاعراب فيه مقدرا فان قيل لهم ان العامل انما يكون عاملا لتغيره آخر الكلمة عما هو اصله بل انما يكون عاملا لتغيره عن حالة الى اخرى سواء كانت الحالة الاولى اصلا لآخر الكلمة اي السكون او حالة اخرى اعرابية حاصلة لها قبل دخول العامل فنحن انما سمينا الجازم عاملا لنقله آخر المضارع من الرفع الذي هو معمول وقوعه موقع الاسم او تجرده عن العوامل الى السكون عند البصرية عند الكوفية وذلك لان عامل الرفع في المضارع مقدم على عامل النصب والجزم اذ عامل الرفع هو التجرد عنهما او الحاصل عند التجرد عنهما لا على الاول لا على الثاني وهو وقوعه موقع الاسم فيكون الجازم طاريا على الرافع قلت ليس زوال الرفع اثر الجازم ومنسوبا اليه بل هو منسوب الى زوال عامل الرفع اي الوقوع او التجرد على ما قيل ان علة العدم عدم العلة فان قيل فيكون زوال الرفع اثر الزوال عامل الرفع وزوال عامل الرفع اثر الجازم واثر الاثر اثر فزوال الرفع اي الانجزام اثر الجازم قلنا زوال عامل الرفع قد يكون اثر الناصب ايضا فيلزم ان يكون الناصب جازما واقصى ما يمكن في تمشيه قول النحاة لن يبق ان الناصب يزيل الرافع الى بدل هو النصب والجازم يزيله لا الى بدل فلم يسموا الناصب جازما لان تعريفه بأثره الوجودي اولى من تعريفه بأثره العدمي ولما لم يمكن الجازم اثر وجودي عرفوه بالعدمي فسمي جازما الا انه يلزم على هذا ان يكون الناصب في نحو لن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي جازما لازالته الرفع لا الى بدل ولو اخترنا مذهب الكسائي وهو ان ارتفاع المضارع بحرف المضارعة فيكون الجازم الطاري مسقطا الرفع الثابت بثبوت عامله وما دام بعد نحكم من يجادده فيه فينسب زوال الرفع الى الجازم لا الى زوال الرافع لان عامل الرفع ثابت مع الجزم فكيف ينسب زوال الرفع الى زوال عامله لم يرد الاعتراض المذكور قوله ولحوق تاء فعلت يعني به اتصاله بضمير الرفع البارز وانما اختص بالفعل لان الاسم يستحق مثناه ومجموعه جمع السلامة الالف والواو فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثنى الفان وفي الجمع واوان فان لم يحذف احدهما استثقل وان حذفت التبس قوله وتاء التانيث الساكنة لانها انما اسكنت للفرق بينها وبين

الفعل الماضي

وقوله لا على وجه الحكاية

قبل زمان

التاء اللاحقة للاسم وكانت اولى بالسكون من الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل قوله الماضي ما دل على زمان قبل زمانك اي فعل دل قوله ما دل حتى لا ينتقض بامس ونحوه ولما لم يجئ الى التصريح بلفظ الفعل لانه قد تم الافعال قوله قبل زمانك اي قبل زمان تلفظك المتلفظ به لا على وجه الحكاية ليدخل فيه نحو خرجت في قولك اليوم تقول زيد بعد غد خرجت امس فخرجت ماض وان لم يدل ههنا على زمان قبل زمان تلفظك به لانك حاك كلام زيد تتلفظ به لا على وجه الحكاية فيدل على زمان تلفظه به ويخرج ايضا عنه نحو اخرج في قولك اليوم قال زيد اول من امس اخرج غدا فانه دال على زمان قبل زمان تلفظ الحاكي به واكثر ما يستعمل في الانشاء الايقاعي من امثلة الفعل هو الماضي نحو بعت واشتريت والفرق بين بعت الانشائي وابيع اذا كان حالا ان قولك ابيع لا بد له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق والا فهو كذب واما بعت الانشائي فانه لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له فلهذا قيل ان الكلام الانشائي لا يحتمل الصدق والكذب وذلك لان معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقته فاذا لم يكن هناك خارج فكيف يكون المطابقة وعدمها واعلم ان الماضي ينصرف الى الاستقبال بالانشاء الطلبي اما دعاء نحو رحمك الله واما امرا نحو قوله علي ع في النهج اجزء امرء وقرينه آسى اخاه بنفسه وينصرف اليه ايضا بالاخبار عن الامور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها كقوله تعالى ونادى اصحاب الجنة وسبق النبي والعلة في الموضعين انه من حيث ارادة المتكلم لوقوع الفعل قطعا كانه وقع ومضى ع هو مخبر عنه وينصرف اليه ايضا اذا كان منفيا بلا وان في جواب القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت فلا يلزم تكريرلا كما يلزم في الفاعل الباقي على معناه قال والله لا عذبتهم بعدها سقر وينقلب اليه ايضا بدخول ان الشرطية وما يتضمن معناها وبدخول ما النائبة عن الظرف المضاف نحو ما ذر شارق وما دامت السموات والارض لتضمنها معنى ان اي ان كانت كثيرا او قليلا وقد يبقى معها على المضي كقوله تعالى وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم ويحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية نحو سواء علي اقمت ام قعدت وبعد كلما وجبت لان في كلما رائحة الشرط وبعد حرف التحضيض اذ يحتمل الطلب والتوبيخ كما يجيء في بابه وكذا اذا كان صلة لموصول عام هو مبتدء او صفة لنكرة عامة كذلك نحو الذي اتاني فله درهم او كل رجل اتاني فله درهم لان فيهما رائحة الشرط كما ذكرنا في باب المبتدء قوله مبني على الفتح اما بناؤه فعلى الاصل لما ذكرنا في اول الكتاب واما بناؤه على الحركة فلمشابهته الاسم لوقوعه موقعه نحو بزيد رجل ضرب اي ضارب فالمضارع لما شابهه بالمشابهة التامة استحق الاعراب وهو لما شابهه مشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة وايضا لوقوعه موقع المضارع في المواضع المذكورة قيل وخص الفتح لثقل الفعل لفظا اذ لا يجد فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى بدلالته على المصدر والزمان وتطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا فاذا اتصل به ضمير

مرفوع متحرك سكن آخره كراهة اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وانما كان الضمير المرفوع المتصل
كجزء الكلمة لان الضمير المتصل هو كالجزء مما قبله كما مر في باب المضمرات ولا سيما اذا كان فاعلا وهم لا يجمعون
في كلمة واحدة بين اربع متحركات على الولاء ولهذا قالوا اصل عُلَبِط وهُدَبِد علابط وهدابد قوله الضمير
المرفوع احتراز عن المنصوب نحو ضربك وضربنا فانه لا يسكن قوله المتحرك احتراز عن المرفوع الساكن نحو ضربا فانه
لا يسكن معه لعدم توالي اربع متحركات واذا اتصل به الواو انضم آخره لمجانسة الواو **قوله**
المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايت لوقوعه مشتركا الخ قوله ما اشبه الاسم اي الفعل الذي اشبه
الاسم وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة
من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا يقال تضارع السخلان اذا اخذ كل
واحد منهما بحلمة من الضرع فيتقابلا وقت الرضاع قوله باحد حروف نايت ليس بيانا لوجه المضارعة لان بيانها
هو قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين والباء ههنا للسببية اذ زيادة هذه الحروف على الماضي
مع تغير بعض حركاته سبب يحصل جهة مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا فالباء كما في قولك
بزيد ضرب كما عرفت في النحو قوله باحد حروف نايت يخرج الماضي قوله لوقوعه مشتركا بيان لوجه
مشابهة المضارع لمطلق الاسم واما مشابهته لاسم الفاعل خاصة فبالموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال
فلذلك عمل عمله كما تقدم قوله لوقوعه مشتركا اي هو حقيقة في الحال والاستقبال وقال بعضهم هو حقيقة في الحال
مجاز في الاستقبال وهو اقوى لانه اذا خلا من القراين لم يحمل الا على الحال ولا ينصرف الى الاستقبال الا لقرينة
وهذا شان الحقيقة والمجاز وايضا من المناسب ان يكون للحال صيغة خاصة كما للاخريين وقيل هو حقيقة في الاستقبال
مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين
ولو كان زمانا لكان التقسيم تثليثا والحال عند النحاة غير الآن المختلف في كونه زمانا بل هو على ما يجيء
الآن من الزمان مع الاخر سواء كان الآن انضم زمانا او الحد المشترك من الزمانين ومن ثم تقول ان يصلي
في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض صلواته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوات الواقعة في الآيات الكثيرة
المتتالية واقعة في الحال وقيل ان المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا ليخرج كما تقول ان
زيدا لخارج ولا يقال ان زيدا لخرج فان هذه اللام الداخلة في خبران اصلها ان يدخل في المبتدا ثم تاخرت
عن الابتداء لدخول ان فهي تدخل الاسم او على ما اشبه الاسم مراعاة لاصلها وهو المبتدأ واما قولهم ان
زيدا لفي الدار فلقيام الظرف مقام حاصل كما يجيء في باب ان وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على
المضارع تخصيصه بالحال كما ان السين يخصه بالاستقبال فلا يكون دخولها وجها للمشابهة بل كالسين

في التخصيص فلذلك لا يجوزون ان زيدا لسوف يخرج لتناقض والبصريون يجوزون ذلك لان اللام عندهم ثابت
على ارادة التاكيد فقط كما كانت مفيدة لما دخلت على المبتدا قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالاسم يعني ان
الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم يختص بواحد بسبب حرف نحو الرجل وكذا المضارع مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال
ثم يختص باحدهما بالسين وفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين لا لاجل توارد المعاني المختلفة
عليه كما في الاسم وقال الكوفيون اعراب المضارع بالاصالة لا للمشابهة وذلك لانه قد يتوارد عليه بعض المعاني المختلفة
بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك فيتعين المضارع تبعا
لتعينه وذلك نحو قولك لا تضرب رفعه لمحض لكون لا للنفي دون النهي وجزمه دليل على كونها للنهي ونحو قولك
لا تاكل السمك وتشرب اللبن نصب تشرب دليل على كون الواو للصرف وجزمه على كونها للعطف ونحو
قولك ما بابه حاجة فيطلمك نصب يطلم دليل على كون الفاء للسببية ورفعه على كونه للعطف ونحو ليضرب
جزمه دليل على كون اللام للامر ونصبه على كونها لام كي ولام الجحود ويتغير المعنى بكل واحد من الاعرابات
المذكورة ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو يضرب زيد ولن يضرب زيد ولم يضرب كما طرد الاعراب
في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل زيد الخبز سواء كان للمواضع المتلبسة في الاسم او في الفعل
اكثر من غير المتلبسة او اقل او مساوية لها فانه يطرد في الاكثر الحكم الذي ثبت عليه في الاقل اكثر من غير
المتلبسة او اقل او مساوية لها فانه قد يطرد الاكثر الحكم الذي ثبت عليه في الاقل لحذفهم الواو في تعد واعد
ونعد لحذفهم لها في يعد وكذا حذفوا الهمزة في نكرم وتكرم ويكرم لحذفهم لها في اكرم **فالهمزة للمتكلم**
مفردا بتبين لمعاني حروف المضارعة ليعلم انها لا يكون للمضارعة الا باعتبار معانيها والا ففي اول
اكرمت الف همزة وليست للمتكلم لثبوتها مع الغايب او المخاطب فلا يكون الفعل بسببها مضارعا
فالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا والنون للمتكلم مع غيره سواء كانا مذكرين او مؤنثين او مختلفين
وكذا يصلح للجمع بالاعتبارات الثلث ويقول الواحد المعظم ايضا نفعل وفعلنا وهو مجاز من لعدم المعظم كالجماعة
المولدين والتاء للمخاطب مذكرا كان او مؤنثا مفردا كان او مثنى او مجموعا وللمؤنث الغايب وللمؤنثين ايضا
والياء للغايب غيرهما اي غير المؤنث والمؤنثين فيكون للاربعة لواحد المذكر ومثناه ومجموعه ولجمع المؤنث **قوله**
وحرف المضارعة مضموم في الرباعي سواء كان حروفه اصلية كدحرج او فيه زايد كيكرم واصله يؤكرم ويقطع
ويقاتل واصل الافعال ثلاثي ورباعي فضموا وفتحوا حروف المضارعة في الثلاثي لان الفتح لخفته هو الاصل وكان
بالثلاثي الفتح اولى لان الرباعي اقل فاحتمل الاثقل الذي هو الضم وتركوا الكسر لان الياء من حروف المضارعة
مستثقل عليها واكثر حروف المضارعة الا الياء لغة غير الحجازيين اذا كان الماضي مكسور العين كما يجيء في التصريف

يكسرون الياء انفا اذا كانت بعدها ياء اخرى فلما ضموا في الرباعي الاصلي حروفه حمل عليه الرباعي المزيد فيه لتقاعل
وتفعل وبقي غير الرباعي على اصل الفتح لخفته واما اهراق يهريق واسطاع يسطيع فرباعي زيد فيه الحرفان
على غير القياس كما يجئ في التصريف انشاء الله تعالى قوله ولا يعرب من الفعل غيره فقد تقدم علته
قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد اعلم انه اختلف في المضارع المتصل بنونا التاكيد فقال جمهورهم انه مبني لتركيبه
مع النون ولا اعراب في الوسط ولما النون فحرف ولاحظ له في الاعراب فبقي الجزآن مبنيين فان قيل فلما
امتزجا فهلا اعرب الكلمة على النون كما يعرب الاسم المؤنث بالتاء على التاء لما تركبا وهلا اعرب مع هذا
الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها قلت اما لان الاسم اصل في الاعراب
والفعل فرع عليه فروعي اعراب الاسم بقدر ما امكن دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الافعال
فترجح جانب الفعلية وضعفت مشابهته الاسم وهذا مذهب البصريين واما الان علة اعراب الفعل ليست ظاهرة
ظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال مبنية فيرجع البناء الا في سبب وهذا على مذهب الكوفيين هذا لهان العرب
داعيا اخر الى ترك الاعراب بما قبل النون كما اعربوا ما قبل التنوين فرجعوا الى ذلك الداعي يوجب البناء مع ضعفه
وهو اشتغال ما قبل النون المؤكدة بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر والمجموع للمذكر والواحد المؤنث ففتحوا في الاول
وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لاجل الفرق ولما كان اصل الاسم الاعراب لم يبنوه مركبا مع التنوين بناء
الفعل مع النون ولانه لم يكن للتنوين بعد امتزاج قوي الا ترى الى سقوطه في الوقف وفي الاضافة ومع اللام
ولضعف الامتزاج لم تعرب على التنوين كما اعرب على تاء التانيث وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان من
المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قبل اعراب
الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما في نحو غلامي على مذهب المصنف وقال بعضهم المضارع مع التنوين
مبني للتركيب الا اذا اسند الى الالف نحو هل يضربان او الواو نحو هل يضربون او الياء نحو هل تضربين الا ان
الضمائر البارزة يمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف للساكنين في حكم الثابت فنحو اضربن واضربن يخشون
وتخشين فالمسند الى الاحرف الثلث معرب مقدر الاعراب لاشتغال محل الحركة الفرق فان قيل فاذا كانت
معربة فلم يعوض النون من الحركة كما عوض في نحو يضربان ويضربون وتضربين لما اشتغل محل الاعراب اي لام الكلمة
بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضمائر قلت كراهة لاجتماع النونات وانما لم يبد الاعراب عنده و لا
على نون التاكيد كما دار على ياء النسب وتاء التانيث لمشابهتها للتنوين والاعراب قبل التنوين لا عليه لا تشا
تقلب الفا في نحو لنسفعا قوله ولا نون جمع اختلف في هذه النون فالجمهور على ان الفعل يبنى الحاقه قال سيبويه
ان يضربن شابه ضربن يعني انه لما سكن اخره وان لم يجتمع فيه اربع متحركات حملا على ضربن جاز بناؤه انظر

حملا عليه واذا جاز كذا تشبيه الفعل بالاسم واخراجه عن اصله من البناء فالاولى اذا شابه الفعل الفعل ان
يرد الى اصله من البناء مع ان هناك داعيا الى بنائه وهو الزامهم لمحل الاعراب الاسكان لمشابهه نحو ضربن و
قال بعضهم هو معرب يضعف علة البناء فقدر الاعراب لالزامهم محله السكون ولم يعوض النون من الاعراب
خوفا من اجتماع النونين وكاعرابه رفع ونصب وجزم فالصحيح عن ضمير بارز اتفصيل الانواع اللفظ
اعتبار الاعراب لان الاعراب يختلف في انواعها كما اختلف في انواع الاسماء فحا نحو تبيينه في الاسماء
وبين ههنا اللفظي والتقديري في كل واحد من الانواع لسهوله امره بخلاف الاسماء فانه بين هناك التقديري
ولم لم يبين اللفظي لعدم انحصاره قوله فالصحيح احترازا عن المعتل نحو يغزو ويرمي ويخشى فانه ليس بالضمة
لفظا والسكون جزما قوله المجرد عن ضمير بارز احترازا عن المشتمل على الضمير البارز المرفوع ثم بين ان ذلك الضمير
لا يكون في المضارع الا في المثنى والمجموع والمخاطب المؤنث نحو يضربان ويضربون وتضربين وانما احترز عن هذه الاشياء
الخمسة لانها تكون بالضمة والفتحة والسكون بل بالنون وحذفها كما يجئ وانما قيد الضمير البارز لانه لو قال
المجرد عن ضمير وسكت لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير المستتر نحو زيد يضرب وهند تضرب وانت تضرب
واضرب ونضرب بالضمة والفتحة والسكون وانما قيد الضمير البارز بالمرفوع لانه لو سكت على قوله المجرد عن ضمير
بارز لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير البارز في المنصوب نحو يضربك بالضمة والفتحة والسكون قوله والمتصل
به ذلك اي المضارع المتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع وهو الالف والواو والياء في الامثلة الخمسة ويقع
بالنون وينتصب وينجزم بحذفها وانما اعرب هذا بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالضمة
لتناسب الواو وبالفتحة لتناسب الالف وبالكسرة لتناسب الياء لم يمكن اوزان الاعراب ولم يكن فيه
علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعل النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة للواو وانما خص هذا الابدال
بالفعل اللاحق به الواو والالف والياء دون نحو يدعو ويرمي ويخشى والقاضي وغلامي وان كان
الاعراب في جميعها مقدرا لمانع مع كونها معربة ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى والمجموع
بالواو والنون وذلك لكون الف يضربان مشابها الالف ضاربان وواو يضربون مشابها لواو ضاربون
وان كان بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حرف وحمل الياء في تفعلين على اختيه الالف والواو
في الحاق النون بها وانما جاز وقوعها علامة رفع للفعل بعد فاعله اعني الواو والياء والالف لان الضمير
المرفوع المتصل كالجزء وخاصة اذا كان على حرف ولا سيما اذا كانت تلك الحروف من حروف المد واللين
والكلمة معها كمنصور وعماد ومسكين وسقوط النون في الجزم ظ لكون علامة الرفع وكذا في النصب لان علامة
الرفع لا يكون في حال النصب الا ان الرفع في الواحد الصحيح المناصب وصار الفتح في موضعه وفي الامثلة الخمسة

الفعل المعتل

زال الرفع لا الى بدل فصار النصب فى الامثلة الخمسة اذن فى صورة الجزم والحذف هذه النونات الخمسة

مع نونى التاكيد امالان الفعل مبنى معهما فلا يكون فى المبنى علامة الرفع واما الاجتماع النونات عند من قال

هو معرب مع النونين ويكون الاعراب مقدرا كما فى قاض ويكسر النون بعد الالف غالبا لان الساكن اذا

حرك فالكسر اولى وقرئ فى الشواذ اتعداننى بفتح الواو والياء حملا على نون الجمع فى الاسم وقد حذفها الا للاشباع

المذكورة نظما ونثرا قال ابيت اسرى وتبيتى تدلكى جلدك بالعنبر والمسك الذكى قوله والمعتل بالواو والياء

بالضم تقديرا استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة ولم يستثقل الفتحة بعدهما لخفتها

وربما يظهر فى الضرورة الرفع فى الواو والياء كما يظهر فى الاسم جر الياء ورفعها قال الجوارى يلعبن فى

الصحراء ويقدر لاجل الضرورة كثيرا النصب الواو والياء نحو قوله ان اسه ان اشمو بام ولا اب وكذا فى

الاسم نحو قوله كان ايديهن بالقاع القرق ايدى جواريتعاطين الورق وقد يقدر فى السعة ايضا كثيرا

كقولهم فى المثل اعط القوس باريها وكذا يقدر فى الضرورة رفع الحرف الصحيح وجزمه قال فاليوم اشرب

غير مستحقب اثما من الله ولا واغل وانما جاز حذف الواو والياء والالف فى الجزم لان الجازم عندهم

يحذف الرفع فى الآخر والرفع فى المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد فى آخر

الكلمة الا حرف علة مشابهة للحركة فحذفها وقد لا يحذف الاحرف الثلثة للضرورة قال ولا ترضيها

ولا تملق وقال الم ياتيك والانباء تنمى فيقدر انها كانت متحركة فحذفت حركتها للجزم او يقال ان الحروف

حذفت للجزم والحروف الموجودة الان للاشباع كما فى قوله من حيث ما سلكوا ادنوا فانظور وقوله ينباع

من ذفرى غضوب جسرة قد جاء نحو لم ياتى فى السعة ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم

نحو يقوم زيد هذا وان لم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب كالايماء الى ذلك المذهب

ولعل اختياره لهذا حتى يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين وهو ان ارتفاعه بوقوعه

موقع الاسم سواء وقع موقع اسم مرفوع كما فى زيد يضرب اى ضارب او مجرورا او منصوب نحو مررت برجل

ورايت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسماء لانه اذن يكون كالاسم فاعطى اسبق اعراب

الاسم واقواه وهو الرفع وتلك الاعتراضات كارتفاعه فى مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذي

يضرب وفى نحو سيقوم وسوف يقوم وفى خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفى نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو

الذي يضرب ويقوم الزيدان بان يقع واقع لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدء تقدم

عليه وكذا قائم الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع

تقديره فعلا وعن نحو سيقوم اى سيقوم مع السين واقع موقع قايم لا يقوم وحده والسين صار كاحد

رفع المضارع

اجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان اصله صلاحيته لوقوعه موقع الاسم كما فى قوله وما كدت ايبا وانما عدل

ذلك الاصل لما يجئ فى بابه وقال الكسائى عامل الرفع فيه حروف المضارعة لانها دخلت فى اول الكلمة

فحدث الرفع لحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضى واما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث

الحرف فاصالته اولى من احالته على المعنوى الخفى لما هو مذهب البصريين وانما غيرها عامل النصب والجزم

لضعفها صيرورتها جزء الكلمة تعين المضارع للحالية بلان والفاء وما فى معناهما من الظروف الدالة

على الحال وبلام الابتداء عند الكوفيين كما مر وقال بعضهم يتعين لها بنفسه بليس نحو ليس زيد يقوم وبما

نحو يقوم زيدا وما زيد يقوم وبان نحو ان يقوم زيد عند المبرد وقال ابو على ان المطلق النفى وبالنفى لحاله

قد مضى الكلام على ما فى بابها واما اختصاص ليس بالحال فيجئ الكلام عليه ويتخلص للاستقبال بخبر فى

مستقبل نحو اضرب غدا ونحوه وباسناده الى متوقع كسيقوم القيامة وباقتضائه طلب الفعل فى

الامر والنهى والدعاء والتحضيض والتمنى والترجى والاشفاق لان طلب الحاصل محال ويكونه وعد

لقولك واعدا اكرمك واحسن اليك وبنونى التاكيد ولام القسم اذا التلثة تاكيد وانما يليق بما يحصل

نحو والله لاضرب على ضعف ولاضربن واما الحاصل فى الحال فهو وان كان محتملا للتاكيد وخبره

يخبر المخاطب ان الحاصل فى الحال متصف بتاكيد لكنه لما كان موجودا وامكن للمخاطب فى الاغلب ناعتداء

على ضعفه او وقوعه لم يؤكد واذا كان جواب القسم فهو للحال لان ما فى الحالية ظ كما مضى فى بابها وينصرف

الى الاستقبال بكل ناصب او جازم فلذا كانت اذن الناصبة علامة للاستقبال واذا ارتفع المضارع

بعدها فهو للحال وينصرف اليه ايضا بلو المصدرية نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن وكذا بكل اداة شرط وان

لم يعلم الا امر فانها موضوعة للشرط فى الماضى ويجب ايضا كون الجزاء مستقبلا لانه لازم الشرط الذي

هو مستقبل ولازم الشئ واقع فى زمانه ويتخلص ايضا بحرف التنفيس قال سيبويه ومن تبعه

وبلا النفى ايضا وقال المالكى بل يبقى على صلاحيته الحال وليس ببعيد لقوله تعالى ولا اقول لكم عندى

خزائن الله ويتصرف الى الماضى بلم ولما الجازمة وقال بعضهم بانهما يدخلان على لفظ الماضى فقلبا انه

الى لفظ المضارع ولم يبق المنفى كان والاول اولى لان قلب المعنى اظهر فى كلامهم وينصرف ايضا بلو

غالبا او باذ وربما فانهما موضوعان للماضى وينتصب بان ولن وكى واذن لما ذكر النواصب

نواصب المضارع

جملة ثم ذكر ما يعمل منها منفردا ثم اخذ يفصل وهو قوله فان مثل اريد ان تحسن قوله والتى تقع بعد العلم المخففة

من الثقيلة اعلم ان المثقلة يصح وقوعها فى كل موضع يكون مع اسمها وخبرها فى موضع المفرد سواء كان معمول

الفعل ولا نحو عندى انك قايم وسواء كان معمول فعل التحقق نحو عرفت انك خارج وعلمت انك داخل

او بمعمول فعل الشك نحو شككت في انك مسلم وقال سيبويه انه يضعف ان يقال ارجو واطمع واخشى او
اخاف انك تقول وقال الجاربردي ان الفعل الذي تدخل عليه ان المفتوحة مشددة كانت او مخففة
يجب ان يشاكلها في التحقيق وفيه نظر لقوله وددت ان اجي فلانا كان حاضرا وكنا في تقبيل المنع
للمنع من ذلك بقوله لو قلت اتمنى انك تقوم لكان كالمتضاد قال لان التمني تدل على توقف القيام
وان على ثبوت جزءه وتحققه وذكرنا ان الاسم انه دال على ثبوت جزءه وتحققه بل على ان جزءه مبالغ فيه موكد
فيصح ان يثبت هذا المؤكد نحو قولك تحقق انك قايم وان ينفى نحو قولكم يثبت ان زيدا قايم وانا شاك في
انه قايم ولو كان بين معنى التمني ومعنى ان تنافيا كالتنافي لم يجز ليت انك قايم رجعنا الى المقصود فنقول اذا
خففت المشددة تقاربت خطاها فلا تقع بعد المرفوع كالمشددة لا تقول عجبت من ان يخرج ولا تقع
الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدي معناه كالتبيين والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكري والايحاء
والنداء ونحو ذلك وبعد فعل الظن بتاويل ان يكون ظنا غالبا لما ساخما للعلم فلا تقول اعجبني ان سيخرج ولا وددت
ان سيخرج ولا رجوت ان سيخرج كما كنت تقول ذلك في المنتقل وذلك انها بعد التخفيف شابهت لفظا ومعنى
ان المصدرية اما لفظا فظاهر واما معنى فلكونهما حرفي المصدر فاريد الفرق بينهما فالزم قبل المخففة فعل التحقيق
او ما يؤدي معناه او ما يجري مجراه من الظن الغالب ليكون موذنا من اول الامر انها مخففة لان التحقيق ان المخففة
التي فائدتها التحقيق انسب واولى فلهذا لم يجي بعد فعل التحقيق الصرف ان المصدرية اما بعد فعل الظن و
ما يؤدي معنى العلم فيجي المصدرية والمشددة والمخففة ثم ان دخلت على الاسمية كقوله ان هالك كل من يحفى وينتعل
او الفعلية الشرطية كقوله تعالى ان اذا سمعتم وان لو استقاموا لم يحتاجوا الى فرق اخر اذ المصدرية تلزم الفعلية
المأولة معها بالمصدر فلا يحتمل ان تدخل على الاسمية ولا الشرطية وان دخلت على الفعلية الصرف فان كان ذلك
الفعل غير المتصرف كقوله تعالى او لم يروا اي لم يعلم الى قوله وان ليس للانسان وقوله او لم ينظروا اي يتفكروا
الى قوله وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم لم يحتاجوا ايضا الى فرق اخر لان المصدرية لا تدخل على الافعال غير
المتصرفة لانها يكون مع الفعل بعدها بتاويل المصدر ولا مصدر لغير المتصرف وان كان ذلك الفعل متصرفا وجب
ان يفصل المخففة من الفعل اما بالسين نحو علم ان سيكون او سوف او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا او بحرف النفي نحو علمت
ان لم يقم ولن يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم وذلك لان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل شي من الحروف المذكورة
لكونها مع الفعل بتاويل المصدر معنى فلا يفصل بينها وبين ما يوثر فيها لضعفها وكذا لا يفصل بين لو وكي المصدريتين
والفعل كما يجي بلى قد يفصل لا بين المصدرية والفعل لانها لكثرة دورانها في الكلام تدخل في مواضع لا يدخلها
اخواتها نحو قولك بلا مال فاذا اتفق وقوع لا بعد المخففة فان كانت المخففة بعد فعل العلم لم يلتبس بالمصدرية لما

قدمنا ان المصدرية لا تقع بعد فعل العلم وان كانت بعد فعل الظن جاز ان يكون ان مخففة ومصدرية كما في
قوله تعالى وحسبوا ان لا يكون فتنة قرئ بالرفع والنصب فالرفع على ان الحسبان ظن غالب فلا التباس بينهما
على هذا الا في مثل هذا الموضع ويسمي النحاة هذه الحروف التي بعد ان المخففة حروف التعويض لانها كالعوض
من احدى نوني ان وكما جاز ان يأول الظن بالظن الغالب القريب من العلم فيقع بعده المخففة وذلك
كثير كذلك قد يشتد الخوف والرجاء حتى يلحق بالمتيقن فيقع بعدهما ايضا المخففة لقوله فلا تدفنني بالفلاة
فانني اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها جوز بعضهم ان يؤول العلم بالظن مجازا فقال علمت ان يخرج زيد
بالنصب اي ظننت وجوز الفراء وابن الانباري وقوع المصدرية بعد فعل علم غير مأول فجوزا ان يكون قوله افلا
راى ان غير الله ما اوائل موجودا وسد مفارقه منه ونحوه ويجوز ان يكون مخففة من غير عوض كما حكى المبرد عن
البغداديين علمت ان يخرج بالرفع بلا عوض وذلك شاذ فنقول ان التي ليست بعد العلم ولا يؤدي معنى
القول ولا بعد الظن فهي مصدرية لا غير سواء كانت بعد فعل الترقب كخشيت وطمعت ورجوت واردت
او فعل غيرها كقوله تعالى او لم يكن لهم اية ان يعلمه واعجبني ان قمت وما كان جواب قومه الا ان قالوا
او لا بعد فعل كقوله تعالى ولولا ان كتب الله عليهم الجلاء وان تقوم خير من ان تقعد وقد تجي المصدرية فلا تنصب
المضارع نحو قوله ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا وفي حديث مجاهد لمن اراد ان يتم
وذلك لانها اما للحمل على المخففة او للحمل على ما المصدرية والتي بعد الظن ان كانت بعدها غير لا من حروف العوض
فمخففة لا غير وكذا ان كانت بعدها لا داخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا ماكرك وان كانت بعدها لا داخلة
على الفعل احتملت المخففة والمصدرية والتي بعد العلم مخففة لا غير وكذا التي بعد ما يؤدي معنى العلم ان لم يكن فيه
معنى القول كتحققت وتبينت ونظرت وانكشف وظهر وان كان فيه معنى القول كامر ونزل واوحى ونادى فانها
بمعنى اي وقال بعضهم فنقول ان وليها فعل غير متصرف كناديته ان ليس عندنا شي فهي مفسرة او مخففة وان
وليها فعل متصرف من غير حرف عوض احتملت ان تكون مصدرية وان تكون مفسرة ولا تحتمل المخففة لعدم العوض
وذلك نحو قوله تعالى ان بورك من في النار بمعنى اي بورك او بمعنى بالمباركة ولو قلنا ان بورك بمعنى الدعاء فهي مفسرة
لا غير وكذا في نحو امرته ان قم وذلك ان صلة المخففة كما لا تكون امرا ولا نهيا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب اجماعا فكذا
صلة المصدرية ايضا على الاصح كما يجي في الحروف المشبهة بالفعل واجاز سيبويه كون صلة المصدرية ذلك على ان يكون
معنى امرته ان قم اي بان قم اي بالقيام وقال ابو علي في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله يجوز ان
يكون مصدرية فيكون بدلا من ما او من الهاء في به او خبر مبتدأ محذوف اي هو ان اعبدوا الله وان تكون مفسرة
وفي نحو قوله حكم نحو ناديته ان يا زيد قم لان الفصل بالنداء كلا فصل كان الفعل اولى اذا وليت ما فيه معنى

ولا يؤدي معناه

القول ووليه فعل متصرف مصدر بلا جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية نحو قولك امرته ان لا تفعل واوحى
اليك ان لا تفعل فان كانت مخففة فلا للنفي ولا يجوز ان تكون للنهي لان المخففة لا تدخل على الطلبية فيرتفع
الفعل وان كانت مفسرة جاز كون لا للنفي او للنهي فيرتفع الفعل او ينجزم وان كانت مصدرية انتصب الفعل
نحو امرته بان لا تفعل ولا يجوز ان تكون لا نهيا فينجزم الفعل الا عند ابي علي فان وليت ما فيه معنى القول و ليها
فعل متصرف ومصدر بغير لا من حروف العوض نحو اوحي اليك ان سيفعل فمخففة او مفسرة وكذا قوله تعالى و
ناديناه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا لان الفصل بالنداء كلا فصل وان وليت ما فيه معنى القول فعل بلا
الفعل الصرف بل وليها اسمية نحو ناديته ان زيد في الدار فهي ايضا مفسرة او مخففة ولا يجوز كونها مصدرية
لوجوب دخولها على الفعل وكذا ان وليتها الشرطية كقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم
وقوله قل اوحي الى قوله وان لو استقاموا واجاز الاخفش ان ينصب ان الزائدة وجوز الكوفيون كون ان
شرطية بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا في قولك اما انت منطلقا انطلقت وقالوا في قوله ولا يجرمنكم شنآن قوم
ان صدوكم ان فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد ومنع ذلك البصريون وجوز بعضهم كون ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة
النافية ولا يتقدم على ان الموصولة معمول معمولها لما قدمنا في باب الموصولات واجاز الفراء ذلك مستشهدا
بقوله كان جزائي بالعصا ان اجلدا وقوله وشفاء غيك خابرا ان تسالي وهما نادران ويقول لا يتعلق بالعصا
بان اجلدا بل جزء مبتدء مقدر او متعلق باجلد مقدرا وكذا خابرا منصوب بتسالي مقدرا **ولن معناها
نفي المستقبل** هي تنفي المستقبل نفيا موكدا وليس للدوام والتابيد كما قال بعضهم قال الفراء اصل لم ولن لا
فابدل الالف نونا في احدهما وميما في الاخر وقال الخليل اصل لن لا ان قال تري المرء الا ان يلاقي ويعرض
دون اقرب الخطوب اي لن يلاقي وقال سيبويه انه مفرد اذ لا معنى للمصدرية في لن كما كان في ان ولانه
جاز تقديم معمول عليه على ما حكى سيبويه عن العرب عمرا لن اضرب وللخليل ان يقول لا منع ان يتغير الكلمة
بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستأنف ولا دليل على قول الفراء ونقل ال[illegible] في لا منع معموله
ما بعدها عليها فلا يجوز عمرا لا اضرب والاصل جواز تقديم ما في حيز حروف النفي عليها الا ما كما ذكرنا في المنصوب
على شريطة التفسير

واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها الذي يلوح لي في اذن ويغلب في
ظني ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما جعل صالحا لجميع الازمنة الثلثة بعدما كان
مختصا بالماضي وذلك لانهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي هو بمعنى مطلق
الوقت لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا الجملة المضاف اليها
كما تقول لمن يخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اي اذ تزورني اكرمك اي وقت زيارتك لي اكرمك وعوض

التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة فهو ككل وبعض الا انهما معربان واذ مبني فاذن
على ما تقرر صالح للماضي كقوله اذن لقام بنصري او للمستقبل نحو جئتني اذن اكرمك وللحال نحو اذن اظنك كاذبا
واذن هنا هي اذ في قولك حينئذ ويومئذ الا انه كثر ذلك في نحو حينئذ ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم يكن
قبله ظرف في صورة المضاف اليه فكسره نادر كقوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بعافية وانت اذ صحيح والوجه فتحه كيلا يكون
في صورة ظرف منصوب لان معناه الظرف والغالب في المبني على الفتح تضمن معنى الشرط وهو المعنى بقول سيبويه اذن
جزاء وانما ضمن معنى الجزاء لكونه كاذما وحيثما في حذف الجملة المضاف اليها فان الظرف الواجب اضافته الى الجملة لقطع
عن الاضافة لتضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاضافة تمنع عن الاضافة لكن لما كان الجملة المضاف
اليها اذ ما بنية من حيث المعنى وبدله منها التنوين في اللفظ بخلاف اذما وحيثما لم يجزم ما هو جوابها نحو اذن اكرمك
كما جزمت اذما وحيثما وانما قلنا يكون الغالب في اذن تضمن معنى الشرط ولم نقل بوجوب ذلك كما اطلق النحاة لانه
جاء في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين ولا معنى للشرط فيه واذا كان للشرط في الماضي نحو لو جئتني اذن لاكرمتك
وفي المستقبل نحو اذن اكرمك ينصب الفعل واذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز اجراؤه مجرى لو في ادخال اللام في جوابه
كقوله تعالى اذا لاذقناك اي لو ركنت اليهم شيئا قليلا لاذقناك وكذا قوله اذن لقام بنصري معشر خشن وليس
اللام جواب القسم المقدر كما قال بعضهم واذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز استعمال جزائه استعمال جزاء ان
ما لما ان اتيت بشيء انت تكرهه اذن فلا رفعت سوطي الي يدي اذن فعاقبني ربي معاقبة قرت بها عين
من ياتيك بالحسد فادخل الفاء لان المعنى ان اتيت بشيء تكرهه فلا رفعت ثم قد يستعمل بعد لو وان تاكيدا
لهما لان اذن مع تنوينه الذي هو عوض من الفعل بمعنى حرفي الشرط المذكورين مع فعل الشرط تقول لو زرتني اذن
لاكرمتك و[illegible] جئتني اذن اكرمك فكانك كررت كلمتي الشرط مع الشرطين للتاكيد ثم كما يجوز تاخر كلم الشرط مع الشرط عن
جزائه نحو [illegible] اذن وكذا يتوسط اذن بين جزئي ما هو جزاء في المعنى نحو انا اذن خارج وان كان نحو ذلك لا يجوز
في كلم الشرط الا ضرورة قال والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب كما يجيء وذلك لضعف معنى الشرط في اذن وكذا تقول والله اذن
لاخرجن كما تقول والله ان كان كذا لاخرجن ولما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب تقدم ذلك اما في
كلام المتكلم باذن نحو قولك ان جئتني اذن اكرمك قال الله تعالى وان كادوا ليستفزونك من الارض ليخرجوك منها
واذا لا يلبثون واما في كلام متكلم آخر نحو قولك اذن اكرمك وانا اذن اكرمك في جواب من قال انا ازورك ثم اعلم ان اذن
اذا وليه المضارع احتمل ان يكون شرطا في المستقبل كان وان يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك حديث
اذن اظنك كاذبا فانه لا معنى للجزاء في الحال فيكون اذن مع الحال كما قلنا في قوله تعالى اذن وانا من الضالين فلما احتمل
اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع بمعنى الاستقبال واحتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد

التنصيص على معنى الجزاء في اذن تنصب المضارع بان المقدره لانها تخلص المضارع للاستقبال فيحمل اذن على ما هو
الغالب فيها اعني كونه للجزاء لاستحالة حمل المضارع اذ ذاك على الحالية المنافية من الجزاء وذلك بسبب النصب الحاصل
بان التي هي علم الاستقبال وقريب من هذا المضارع الواقع بعد ان الكاينه في جواب الاشياء الستة كما يجي فانه
لما قصد النص على كون الفاء للسببية دون العطف المجرد ان بعدها لينتفي عن المضارع معنى الحالية
المانعة للفاء من السببية ومثله ايضا انهم لما قصدوا بالواو معنى مع وباو معنى الا او الى نصب الفعل بعدها
لان النصب بام النواصب اي ان المصدرية اولى فيكون معنى المصدرية مشعرا بكون الواو بمعنى مع التي لا يدخل
الا على الاسماء ويكون او بمعنى الا او الى اللتين حقهما الدخول على الاسماء واذا جاز لك اضمار ان بعد الحروف التي
هي الفاء والواو واو وحتى فلم لا يجوز اضمارها بعد اللام وانما لم يجز اظهار ان بعد اذن لاستبشاعهم التلفظ
بها بعدها ولم يجز الفصل بين اذن والمنصوب بعده لان المقتضي لنصبه لما كان قصد التنصيص على ان اذن
للجزاء صار اذن لاقتضائه النصب كانه عامل النصب كما ان فاء السببية وواو الجمعية صارتا كالعاملين في
الفصل فلم يجز الفصل بينهما وبين الفعل فصار الفاء والواو واذن كنواصب الفعل لا يفصل بينها وبين الفعل
الا ان اذن لما كان اسما بخلاف اخواته جاز ان يفصل بينه وبين الفعل باحد ثلثة اشياء دون الفاء والواو
القسم نحو اذن والله اكرمك والدعاء نحو اذن رحمك الله اكرمك والنداء نحو اذن يا زيد اكرمك وذلك لكثرة دور
هذه الاشياء في الكلام ولا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه فلا يقال اذن عندك يفصل الامر ولا بالحال
نحو اذن قائما اضربك لان الظرف والحال اذن يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة ان ولا يتقدم على الموصول
ما في حيز صلته بخلاف القسم والدعاء والنداء وانما اشترط في نصب الفعل ان لا يتوسط اذن بل يتصدر لان
نصب الفعل على ما قلنا الغرض التنصيص على معنى الشرطية الاصلية فلذا تقول والله ان تأتني لاضربنك وكيف
بالشرطية العارضة فلما ضعف فيه معنى الشرط لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده فحصل مما تقدم ان شرط وجوب انتصاب
الفعل في الافصح بعد اذن ثلثة اشياء تصدره وذلك اذا كان جوابا وان يليه الفعل غير مفصول بينهما بغير
القسم والدعاء والنداء وان لا يكون الفعل حالا ولما اذا تقدر من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف
كقوله تعالى واذن لا يلبثون خلفك وكقولك تأتيني فاذن اكرمك جاز لك نصب الفعل وترك نصبه وذلك
انك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب
الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو
متوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف اكثر ولهذا لم يقرأ فاذن لا يلبثوا الا في الشاذ لانه غير متصدر في اللفظ
ثم اعلم ان الفعل المنصوب المقدر بالمصدر مبتداء خبره محذوف وجوبا بمعنى اذن اكرمك اذن اكرامك حاصل او واجب

فيما حذف خبر المبتدء لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التي بسببها انتصب ان يصلح للابتدائية
لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور فلو ابرز الخبر لاوهم كون الفعل مبتدا واما قولهم تسمع بالمعيدي خير
من ان تراه فشاذ وانما حملني على ان اذن زمانية محذوفة الجملة المضاف اليها ظهور معنى الزمان فيها في جميع
استعمالاتها كما في اذ فان معنى ان جئتني اذن اكرمك في وقت المجيء اكرمك وكذا لو زرتني اذن اكرمتك ولا سيما
في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين وقولهم اذن اظنك كاذبا بالرفع فانها متمحضة للزمان ولا شرطية
فيها وقلب نونها في الوقف الفا يرجح جانب اسميتها ونقل عن المازني انه كان لا يرى الوقف عليها بالالف
لكونها حرفا كان وان واجاز المبرد الوجهين وقال الفراء اذا لا عملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون
لئلا يلتبس باذا الزمانية واما اذا عملتها فالعمل يميزها عنها ويجوز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم
والنداء والدعاء لقوة كونها غير ناصبة بنفسها كان ولن اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله
واما قولهم في الشرط ان زيدا يضرب فهو عند البصريين بفعل مقدر كما يجي بعد ولما نحو قوله فان تحسها اخاك مصاب
القلب فلقوة شبه ان بالفعل هذا مذهب سيبويه ورواه عن الخليل ان انتصاب الفعل بان مقدرا و
ضعفه سيبويه بانه لو كان ان مقدرا لجاز تقديمه في نحو زيدا اذا اكرمه كما جاز في اذن اكرم زيدا اذ المعنى لا يتغير
ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا وقال بعض الكوفيين انه اسم منون ويروى ايضا عن الخليل ان اصله اذ
ان فركب كما قال في لن اصله لا ان ووجهه ان يقال تغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدهما وجاز
وقوع الحال بعدها وانما قلنا قبل ان النصب مع حصول الشرائط مطرد لان سيبويه قال زعم عيسى بن عمر ان ناسا
من العرب يقولون اذن افعل ذلك في الجواب بالرفع فاخبرت يونس بذلك فقال لا يبعدن ذا ولم يكن يروي
غير ما سمع هذا كلام سيبويه اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها يعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من
تمام ما قبلها وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك واني اذن اكرمك
وقد جاء منصوبا مع كونه خبرا عما قبلها قال لا تجعلني فيهم شطيرا اني اذن اهلك او اطيرا بتاويل ان الخبر
هو اذن اهلك لا اهلك وحده فيكون اذن مصدره كما تقول زيد لن يقوم قال الاندلسي يجوز ان يكون خبر ان
محذوفا اي اني ادن ولا احتمل ثم ابتداء وقال اذن اهلك قال والوجه رفع اهلك وجعل او بمعنى الا الثاني
ان يكون جزاء للشرط الذي قبل اذن نحو ان تأتني اذن اكرمك وقول الشاعر ازجر حمارك لا ترتع بروضتنا
اذن يرد وقيد العير مكروب يجوز على مذهب الكسائي ان يكون لا يرتع مجزوما بكون لا فيه للنهي لا انه جواب الامر
مجزوما لا منصوبا بكونه جوابا للنهي كما هو مذهبه في نحو قولك لا تكفر تدخل النار اي ان تكفر تدخل النار فيكون
المعنى لا ترتع ان ترتع يرد وعند غيره يرد منصوب واذن منقطع مما قبله مصدر كان المخاطب قال لا تزجره

فلهذا جاب بقوله اذن يرد الثانية ان يكون جوابا للقسم الذى قبلها نحو والله اذن لاخرجن وقوله لئن عادنى عبد
العزيز بمثلها واكنى منها اذن لا اقيلها ولا يقع المضارع بعد اذن فى غير هذه المواضع الثلثة معتمدا على ما قبلها
بالاستقرآء بل يقع متوسطا فى غير هذه المواضع نحو يقتل اذن زيد عمرو ولبئس الرجل اذن زيد ونحو ذكره ويجوز
فى نحو قولك ان تاتنى اتك واذن اكرمك ثلثة اوجه الجزم وهو الاقوى بعطف الفعل على المجزوم والنصب على
الاستئناف وعطف اذن مع الفعل وهما كالجملة الشرطية كما ذكرنا على الجملة الشرطية والرفع على اضمار المبتدأ
بعد اذن اى اذن انا اكرمك **وكى مثل اسلمت كى ادخل الجنة وهى هنا السببية** اعلم ان مذهب
الاخفش ان كى فى جميع استعمالها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان وقد يظهر على ما حكى الكوفيون
عن العرب لكى ان اكرمك قال فقلت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا وقال اردت
لكيما ان تطير بقربتى فتتركها شنا ببيدا بلقع ويعتذر لتقدم اللام عليها فى لكيلا تاسوا وتاخره عنها
فى نحو قولك لكى لتفضلى رقته ما وعدتنى بان كى المتاخرة فى الاول بدل عن اللام المتقدمة واللام المتاخرة فى الثانى
بدل عن كى المتقدمة وقد يبدل الحرف عن مثله الموافق له فى المعنى فتم اذا اصبحت اصبحت خاويا وعند الخليل
ان الناصب بعدها ابدا على مذهبه وهو انه لا ناصب سوى ان ومذهب الكوفيين انها فى جميع استعمالها
حرف ناصبة مثل ان ويعتذرون فى مثل كيما ان تغر بان ان زائدة او بدل عن كى وفى لكى لتقضينى بزيادة اللام
كما فى ردف لكم وفى كيم بان الفعل المنصوب بكى مقدر بعدها كانه قيل لم جئتك فتقول كيم اى كى افعل
ماذا وفى اعتذارهم هذا مخالفة لعدة اصول احدها حذف الصلة وابقاء معمولها والثانى نصب ما الاستفهامية
متاخرة عن الفعل المقدر ولا ينتصب الا متقدمة عليه ولهم ان يقولوا المقدر كالمعدوم الا ان لكى يكون اذن
متقدما على كلمة الاستفهام مع انه لا يكون مركبا منه ككلمة واحدة للاستفهام كما فى لمه وبمه فان الجار والمجرور
ككلمة واحدة فيسقط بهذا الوجه عن التصدر اللفظى والثالث الف ما الاستفهامية غير مجرورة ولا يظهر
له فى الكلام وعند البصريين قد تكون ناصبة بنفسها كان وجارة مضمرا بعدها ان فاذا تقدمها اللام نحو
لكيلا تاسوا فهى ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام واذا جاء بعدها
ان فهى جارة لا غير بمعنى اللام للتعليل وهكذا فى كيمه ولا تجر الاسم الصريح الا فى كيمه وفى غير هذه المواضع نحو جئتك
كى تكرمنى يحتمل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان تكون جارة بمعنى اللام مضمرا بعدها اللام واللام فى كى
لتقضينى زائدة عندهم او بدل عن كى الجارة وان عندهم فى لكيما ان بدل عن كى لان كى مع اللام بمعنى ان كما مر و
لا يتقدم على كى معمول الفعل المنصوب بعدها فلا يقال جئتك زيدا كى تضرب لانها اما جارة او ناصبة ولا يتقدم
عليهما معمول لما بعدهما واجاز الكسائى تقدم معمول كى عليها واما قول الشاعر اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى

كيما يضر وينفع قيل ما كافة وقيل مصدرية وكى جارة اى للمضرة والمنفعة وجوز المبرد والكوفيون نصب المضارع بعد
كى على انها بمعنى كيما والياء محذوفة للتخفيف وانشدوا لا تظلموا الناس كما لا تظلموا وقيل بالناصبة ما شبهها
بان ان الكاف للتشبيه والبصريون يمنعون ذلك وينشدون لا تظلم الناس كما لا تظلم بالتوحيد وعلى مذهب الخليل
لا ينتصب المضارع الا بان ظاهرة او مقدرة فيمكن ان يقال على مذهبه ان المضارع اعرابه اما رفع او نصب اعرب
بالرفع لما وقع بنفسه موقع الاسم لان الرفع اقوى من النصب ووقوعه موقع الاسم بنفسه اقوى من وقوعه موقعه
مع غيره واعرب بالنصب لما وقع من ان موقع الاسم وهو المصدر واما اذا لم يقع موقع الاسم بوجه وذلك مع ما يصح
جازما فلم يعرب اذن لضعف المشابهة كما اخترنا قبل **وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله**
ابتداء بالحروف التى ينتصب الفعل بعدها باضمار ان اعلم ان هذه الحروف مختلف فيها اذ ينتصب الفعل
بعدها فعند البصريين حتى ولام كى ولام الجحود حروف جر والواو والفاء واو حروف عطف ولا ينتصب عندهم
شئ منها بنفسه لان الثلثة الاول حروف جر وهى من عوامل الاسماء والثلثة الاخيرة غير مختصة وشرط العامل الا ختصاص
وجاء ان ظاهرة بعد لام كى خاصة فى بعض المواضع فتبين بذلك انها غير عاملة بنفسها وعند الكوفيين ان حتى
واللامين ينتصب بنفسها لقيامها مقام الناصب فاللام قامت مقام كى فعملت عملها وكذا حتى التعليلية
واما اذا كانت بمعنى الى فيعمل عمل ان وفيما قالوا بعد لان الاصل عدم خروج الشئ عن اصله وفيما تاول البصريون
من تقدير الناصب بعد هذه الجارة حتى يبقى على اصلها بين الجر بحوطة عن اعتقاد خروجها عن اصلها
ولا سيما وقد ثبت تقدير الناصب فى نحو قولها للبس عباءة وتقر عينى وفى قوله الا ايهذا الزاجرى احضر
الوغا على ان لام الجحود ليست بمعنى كى ولا بمعنى ان وحتى للغاية ليست بمعنى ان فكيف يحملان فى النصب
على ما ليسا بمعناه وقال الكسائى من بين الكوفيين ان حتى ليست فى كلام العرب حرف جر فان الجر بعدها
فى نحو حتى مطلع الفجر بتقدير حرف الجر اى حتى انتهى الى مطلع الفجر فلا يرد عليه الاعتراض فى حتى بان عوامل الا سماء
لا تعمل فى الافعال كما ورد على سائر الكوفيين بل يرد عليه ايضا عدم مختصة بقبيل لكن فى مذهبه بعد لان حذف
الجار وابقاء عمله فى غاية القلة فكيف اطرد بعد حتى والفراء كيف طرد حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم
وعند الجرمى ان الفاء والواو واو ناصبة بانفسها وقال الفراء الافعال بعد هذه الاحرف منتصبة على
الخلاف اى ان المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه فى المعنى مخالفه فى الاعراب كما انتصب الاسم الذى بعد
الواو فى المفعول معه لما خالف ما قبله وانما حصل التخالف هنا بينهما لانطواء على الفاء معنى السببية وعلى
الواو معنى الجمعية وعلى او معنى النهاية او الاستثناء وقولهم فى نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن انه نصب على الصرف
بمعنى قولهم نصب على الخلاف سواء وكذا ان انتصاب الظروف فى نحو زيد عندك على الخلاف كما مضى فى باب

المبتدء والظاهر من مذهبه انه جعل الخلاف امر معنويا ناصبا كما ان الابتداء عند اكثر النحاة رافع ولو اعترض
الخلاف الانتصاب بجر العطف في نحو ما مررت بزيد لكن عمرو وجائني زيد لا عمرو ولا يرد على الجرمي الا
بوجوب اختصاص العامل باحد القبيلين لانه نقول ان هذه الحروف بهذه المعاني المخصوصة مختصة بالمضارع
واما نحو قوله تعالى فانتم فيه سواء فقد قيل وهو من باب وضع الاسمية مقام الفعلية كما في قوله او يعفو الماء
خليقي شرف وقوله فهلا نفس ليلى شفيعها ولنرجع الى ذكر المنصوب بعد حتى على مذهب البصريين
قالوا حتى حرف جر فلا يدخل الا على اسم ظاهر او مقدر ولا يصح تقدير الفعل اسما الا بان وكاو وما او لو
ولا يصح تقدير كي لان كي لا يستعمل الا في مقام السببية سواء كانت بمعنى ان نحو لكي اقوم او بمعنى اللام
بل قد جاءت بمعنى ان من غير سببية لكن بعد فعل الارادة نحو قوله تريدين كيما تضمديني وخالد او هل
يجمع السيفان ويحك في غمد كما جاءت اللام المنصوب بعدها الفعل لغير السببية بعد الارادة ايضا
كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس وفعل الامر كقوله تعالى وامرت لاعدل بينكم فيكون اللام
زائدة كما في ردف لكم واذا كان في كي معنى السببية لم يصح تقديرها في نحو اسير حتى تغيب الشمس فلم يبق
الا ان التي هي ام الباب ولانه ثبت تقديرها اظهر في غير الباب نحو تقرعيني واحضر الوغا وعمل المشكوك
فيه على ما ثبت اولى قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله نحو سرت حتى ادخلها يعني ليس
يجب ان يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلا مترقبا بل الشرط ان يكون مضمون الفعل الواقع بعد
حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذي قبلها كالدخول بالنظر الى السير فان الدخول كان عند
السير مترقبا بلا ريب فيجوز النصب سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا او
لم يكن على احد الاوجه الثلث وذلك بان حصل منك السير اما الدخول على ان حتى بمعنى كي او الى الدخول في
احد الازمنة قوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله لا يصلح ان يكون علامة يعرف بها نصب المضارع
بعد حتى من رفعه لان حق الواقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا بد من ان يكون اما بمعنى الى او
بمعنى كي وفي كلا الوجهين لابد ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها لان المسبب لابد ان
يكون بعد السبب والنهاية بعد البداية فالاولى ان يجعل كون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها جوابا
عن اعتراض يورد تقريره ان يقال انك اذا جوزت في نحو سرت حتى ادخلها بالنصب ان يكون الدخول ماضيا
وحالا عند الاخبار كما يجوز كونه مستقبلا فكيف ينصب الفعل بان التي هي علم الاستقبال فيجاب عنه
بان الفعل مستقبل بالنظر الى حال السير لا بالنظر الى حال المتكلم فلهذا جاز انتصابه بان ثم اذا اردنا
ان نبين متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصب قلنا اذا كان قصد المتكلم ان نقصد الحكم بحصول مصدر الفعل

الذي بعد حتى اما في حال الاخبار او في الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع
سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين نحو ان زيدا سار حتى يدخلها واعلم انه سار حتى تدخلها او على الظن
والتخمين نحو اظن عبد الله سار حتى يدخلها وادري انه سار حتى يدخلها او نحو عقب الكلام شك نحو سار زيد
حتى يدخلها فيما اظن وسار حتى تدخلها المغنى ولا ادري وذلك انك قد تحكم بحصول الشيء على سبيل الشك والظن
كما يحكم بحصوله على سبيل اليقين فعلى شرط الرفع ان يكون الفعل الاول موجبا بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمونه
الى حصول مضمون ما بعد حتى سواء اتصل مضمون الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصل به نحو راى
مني العام الاول شيئا حتى استطيع ان اكلمه العام بشيء فعلى هذا يجب ان يكون ما قبل حتى سببا لحصول ما بعده فلا
يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع واسرت حتى تدخلها لان السبب منتف في الاول وغير محكوم بثبوته الا بالعلم
ولا بالشك في الثاني فكيف يمكن الحكم بحصول مسببه وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان
العرب لم يتكلم به وقد غلط فيه وجاز ايهم سار حتى تدخلها لانك حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه وانما الاستفهام
عن السائر واذا قلت قلما سرت حتى ادخلها واقل رجل صار حتى تدخلها وقل رجل سار حتى تدخلها فان اردت الحكم
بوقوع سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف وذلك لاجرائهم ذلك في اللفظ مجرى النفي المصرح به وان اردت بهذه الكلمات
النفي الصرف وهو الاغلب في كلامهم كما ذكرنا في باب الاستثناء وجب النصب واما نحو انما سرت حتى ادخلها
فلفظ انما يستعمل بمعنيين اما تحقير الشيء كقولك انما سرت وقعدت اذا حقرت سيره فيجوز الرفع على تجوز لان
التحقير كالنفي واما الاقتصار على الشيء كقولك لمن ادعى الشجاعة والكرم والعلم انما انت شجاع اي فيك هذه الخصلة
فقط فيجوز الرفع اذن بلا قبح ولا يجوز سرت حتى تغرب الشمس بالرفع لان السير لا يكون سببا للغروب ويجوز ما سرت
الا يوما حتى ادخلها بالرفع وما سرت الا قليلا لان النفي انتقض بالا هذا كله في رفع ما بعد حتى وان قصد المتكلم ان مضمون
ما بعد حتى سيحصل بعد زمان الاخبار وجب النصب وكذا يجب ان لم يقصد لا حصوله في احد الازمنة الثلثة ولا عدم حصوله
فيها بل قصد كونه مترقبا مستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلثة او عرض
مانع من حصوله ومع النصب يجوز ان يكون حتى بمعنى كي وبمعنى الى فنحو سرت حتى تغيب الشمس متعين لمعنى الانتهاء ونحو
اسلمت حتى ادخل الجنة متعين لمعنى السببية ونحو سرت حتى ادخلها محتملا لهما فلا يجوز عطف المرفوع على المنصوب
ولا العكس الا مع اعادة حتى نحو سرت حتى ادخلها وحتى تغرب الشمس قال الجزولي ونعم ما قال اذا كان بمعنى كي لم يدخل على
صريح الاسم بخلاف ما اذا كان للانتهاء ونحو حتى تطلع الفجر بل وجب دخولها في المضارع كما ان كي التي بمعناها لا تدخل
من الاسماء الا على لفظة واحدة وهي ما الاستفهامية نحو كيمه على خلاف فيها ايضا وقال الاندلسي لم يثبت حتى بمعنى
كي بل لا تاتي الا للانتهاء او لنحو قولهم كلمته حتى تامر لي بشيء فان معناه كلمته وابتدأ كلمه حتى تامر لي بشيء اي الى ان يامر

وجوز وقوع صريح الاسم في موضع كل مضارع منصوب بعد حتى نحو كلمته حتى امره لي بشيء لانه بمعنى الى وما ذكره تكلف
لا يتمشى له في نحو اسلمت حتى ادخل الجنة قوله كانت حرف ابتداء اي ما بعدها كلام مستانف لا يتعلق من حيث
الاعراب بما قبلها ولا نعني بكونها حرف ابتداء ان بعدها مبتدء مقدرا اي انا ادخلها لانه ذكر لا يطرد في نحو
قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالرفع فهو في الاستيناف مثل قوله تعالى حتى اذا جاء امرنا بعده جملة شرطية
مستانفة قال المص وانما وجب الرفع السببية لان الاتصال اللفظي زال بسبب الاستيناف فشرط
السببية التي هي موجبة للاتصال المعنوي فان السبب متصل بالمسبب معنى حتى يكون جبرانا لما فات من
الاتصال اللفظي قال ولا اصلح تصبغون وتضبها فتقدم الصلح سبب للصبغ اي مد الايدي وقوله وتصبغوا
عطف على تصبغون على توهم النصب على نحو قوله فاصدق واكن ورفع تصبغون مع كونه مستقبلا لانه لعزم
الجزم عليه كانه حاصل او قد حصل ومعنى قوله ومن ثم امتنع الرفع اي من جهة كون حتى المرفوع ما بعدها حرف استيناف
امتنعت المسئلة المذكورة لانه يبقى كان الناقصة بلا خبر ولو كانت تامة جاز الرفع وامتنع اسرت حتى تدخلها لما
ذكرنا وهو انكم تحكم بالسير الذي هو سبب الدخول فكيف بحصول الدخول واما في ايهم سار حتى تدخلها فانت حاكم
بحصول السير سائل عن تعيين السائر واعلم ان الاخفش اجاز الفصل بين حتى واو وبين الفعل المنصوب بعدها
بالشرط نحو انتظر حتى ان قسم شيء باخذ ولو جئت بالشرط مجزوما فليس كي في تاخذ الا الجزم وكذا بعد او نحو لا واسلو
اذا قلت لك اركب نركب بنصب تركب واستقبح ابن السراج الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف اسهل نحو سكت
حتى اذا اردنا ان نقوم نقول واتم حتى متى اكلنا تاكل فالظرف معمولا به على قبحا سهل مع حرف الشرط اعني ان
و... الفصل اتفاقا بين ان ولن وكي وبين منصوباتها لانها الناصبة بانفسها ولا يفصل بين العامل الحرفي و
معموله وكذا لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد
ولام كي مثل اسلمت لادخل الجنة ولام الجحود الى الظاآن ان تقدر بعد اللام الزايدة التي تجيء بعد فعل الامر والارادة
نحو امرت لاعدل ويريد الله ليذهب والتي لتاكيد النفي تختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية اذا كانت
ماضية لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم ومعنى لم يكن الله ليغفر لهم وكان هذه اللام في الاصل هي التي في نحو قولهم انت
لهذه الخطة اي مناسب لها وهي تليق بك فمعنى ما كنت لافعل ما كنت مناسبا للفعل ولا يليق بي ذلك ولا شك ان
في هذا معنى التاكيد وقوله تعالى وما هذا القرآن ان يفترى كان اصله ليفترى فلما حذف اللام بناء على ان حذف
الجار من ان وان جائز جاء ناطها وان الواجب الاضمار بعدها وذكر لانها كالنائبة عن ان والفاء
بشرطين احدهما السببية والثاني ان يكون قبلها امر الى ترك التفسير وهي من جملة الاشياء المذكورة نحو لولا انزل عليه
ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك وترك الترجي لانه قال تعالى لعله يزكى او يذكر فتنفعه

تعلق المنصوب لان حتى منصوبها بعد حرف جر
متعلق بما قبلها

الذكرى على قراءة النصب وقال تعالى لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص واما الدعا
فهو داخل في باب الامر والنهي عند النحاة لا عند الاصوليين كما يجيء في باب الامر نحو اللهم لا تواخذني بذنبي فاهلك
و اللهم ارزقني مالا فاتصدق منه والكسائي والفراء جوزا نصب الدعاء المدلول عليه بالخبر ايضا نحو غفر الله لك فيدخلك
الجنة قوله ان يكون قبلها امر اذا كان الامر صريحا نحو ائتني فاشكرك فلا كلام في صحته وان لم يكن صريحا وذلك بان يكون
مدلولا عليه بالخبر نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثاب عليه وحسبك الكلام فينام الناس واسم فعل نحو نزال فاقاتلك
وعليك زيدا فاكرمك او يكون الامر مقدرا نحو الاسد الاسد فتنجو فمذهب الكسائي يجري جميع ذلك مجرى صريح الامر ووافقه
ابن جني في نحو نزال بناء على انه سمع كالامر على ما هو مذهب سيبويه واما النصب في قراءة ابن عمر واذا قضى امرا فانما يقول
له كن فيكون فللتشبيه بجواب الامر حيث انه جاء بعد الامر وليس بجواب له من حيث المعنى اذ لا معنى لقولك قلت لزيد
اضرب فتضرب اي اضرب ان تضرب تضرب اي تضرب زيد واما النهي فنحو لا تشتمني فنقدم والنفي ما تاتينا فتكرمنا
وهو اما صريح كما ذكرنا واما مؤول نحو قلما تلقاني فتكرمني وكذا قل رجل واقل رجل لانه من الكلمات يستعمل بمعنى
النفي الصرف ويستعمل في اللفظ القليل استعماله واما ما يفيد معنى النفي لا يجري في ... مجراه فلا ينتصب جوابه
نحو انت غير امير فتقربني وكذا التقليل بقد في المضارع لانه قال قد تجيئني فتكرمني وقد جوز قوم نصب جواب
كلما تضمن معنى النفي والقلة قياسا لا سماعا وقد يجيء التشبيه المفيد لمعنى النفي لحقا بالنفي اي منصوب الجواب
نحو كانك وال علينا فتشتمنا اي لست بوال اما ان قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك وذكر سيبويه
حسبت تشتمني فاثب عليه اي لو شتمتني لوثبت عليه وقد يضمر ان الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين بعد الشرط
قبل الجزاء نحو ان تاتني فتكرمني او وتكرمني اكرمك وبعد الشرط والجزاء نحو ان تاتني اتك فاكرمك او واكرمك وذلك
لمشابهة الشرط في الاول والجزاء في الثاني النفي اذ الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلاهما
غير موصوفين بالوجود خصوصا لا عليه حمل قوله تعالى ان يشا يسكن الريح فيظللن رواكد الى قوله ويعلم على قراءة النصب
وقد جاء بعد الحصر بانما نحو انما تجيئني فتكرمني زيد لما قلنا في حتى ان فيه معنى النحوية القريب من النفي واما بعد
الحصر بالا نحو ما قام الا زيد فتحسن اليه فلا يجوز اتفاقا لانه بعد اثبات صريح على ان لم يرجع الضمير الذي عمل فيه
ما بعد الفاء بواسطة او غير واسطة الى المستثنى المثبت بل الى شيء في حيز المنفي نحو ما قام احد الا هند فاحسن
اليه او فاكرمه والضمير لاحد جاز لان المعنى ما قام احد فنحسن اليه الا هند على ان ذلك قبيح لا تك قولك فاحسن متعلق
بما قبل الا وقد تقدم في باب الفاعل انه لا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى عند البصريين الا الاشياء المعدودة هنا
وقد جاء ما بعد الفاء منصوبا في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي اصلا كقوله سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز
فاستريحا والتمني نحو ليتك عندنا فتكرمنا والعرض نحو الا تنزل بنا فنكرمك والاستفهام نحو هل تزورنا فنحسن اليك

وكان الاصل في جميع الافعال المنتصبة بعد فاء السببية الرفع على انها جملة مستأنفة لان فاء السببية لا يعطف بها
بل يستأنف في الاغلب بعدها الكلام كاذا المفاجاة ومعناهما الاستقبال ولذلك تقعان في جواب الشرط الا
ان اذا المفاجاة مختصة بالاسمية وقد يبقى ما بعد فاء السببية على رفعه قليلا كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون
وقوله الم تسأل الربع القواء فينطق وقوله لم يدر ما جزع عليك فيجزع وكذا لا يمتنع من ابقاء الرفع فيما بعد واو الجمع
لم يلتبس ويكون معنى الرفع والنصب فيه سواء نحو اضربني ولا اضربك بالرفع وكذا في او قال تعالى يقاتلونهم او يسلمون
معنى الرفع فيه بمعنى النصب اي الا ان يسلموا اجاز كذا ان لا يصرف في المواضع المذكورة الى النصب اعتمادا على ظهور المعنى
والاكثر الصرف اليه بعد الاحرف الثلاثة وانما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على
كونها سببية لان المضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال او الاستقبال ظاهر في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع فلو
ابقوه مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية الفعل على التي قبلها فصرفه الى النصب منبهة في الظ
على انه ليس معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مفرد وقبل الفاء المذكورة جملة ويخلص المضارع للاستقبال اللائق
بالجزائية كما ذكرنا في المنصوب بعد اذن فكان فيه شيئان دفع جانب الفاء للعطف وتقويه كونه للجزاء فيكون
اذن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا كما ذكرنا في اذن وانما اخترنا هذا على قولهم ان ما بعد الفاء بتقدير
مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم وتقديرا تقدير تزورني فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرام لان فاء السببية
ان عطفت فهو قليل فهي انما يعطف الجملة على الجملة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب وكذا نقول في الفعل المنصوب
بعد واو الصرف انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم
مرشدا من اول الامر الى انها ليست للعطف فهي اذن اما واو الحال واكثر دخولها على الجملة الاسمية فالمضارع بعدها في
تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم اي قم وقيامي ثابت اي في حال ثبوت قيامي واما بمعنى مع وهي
لا تدخل الا على الاسم فقصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل فنصبوا ما بعدها بمعنى قم واقوم قم مع قيامي كما قصدوا
في المفعول معه مصاحبة الاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلت الواو عاطفة للمصدر على مصدر منتزع من الفعل قبله
كما قال النحاة اي ليكن منك قيام وقيام مني لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى
السببية بل كون واو العطف للجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته والاولى في قصد النصوصية في شيء على معنى ان يحمل
على وجه يكون ظاهرا فيما قصد النصوصية عليه وانما شرطوا في نصب ما بعد فاء السببية كون ما قبلها احد الاشياء
المذكورة لانها غير حاصلة المصادر فيكون كالشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع ويكون ما بعد الفاء كجزائها
ثم حملوا ما قبل واو الجمعية في وجوب كونه احد الاشياء المذكورة على ما قبل فاء السببية التي هي اكثر استعمالا من الواو
في مثل هذا الموضع اعني في انتصاب المضارع بعدها وذلك لمشابهة الواو للفاء في اصل العطف وفي صرف ما بعدها

عن سنن الكلام لقصد السببية ثم اعلم انه لما كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا صار الفاء مع
ما بعدها اشد اتصالا بما قبلها من الجمل الجزائية بالجمل الشرطية فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجمل الجزائية وذلك
انك تفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله نحو هل يعطي فاشكرك زيدا ويتوسط الفاء بين اداة الاستفهام
التي هي اسم والظرف او كيف او لم وبين الفعل المستفهم عنه نحو هل قبلا ما تجيء ومتى فاكرمك تزورني وكيف
فاستقبلك تجيئني ولم فاسير تسير ويجوز ايضا حذف الفعل المستفهم عنه للوضوح ولقيام هذا الجواب مقامه لانه
في اللفظ كالجزاء مما هو كالشرط تقول متى فاسير معك اي متى تسير فاسير معك ولا يجوز شيء من ذلك في صريح
الشرط والجزاء لان كل واحد منهما في اللفظ جملة ظاهرة فالاولى الجواب للجواب بالفاء ولا يجاب ايضا الشيء الواحد نحو
ابين فقوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون جوابه قوله فتكون من الظالمين وقوله ما عليك من حسابهم من شيء
فتطردهم جملة متوسطة بينهما ويجوز ان يكون فتكون عطفا على فتطردهم وانما لم يجب بجوابين لانه كالشرط والجزاء ولا يجاب
كلمة الشرط بجوابين ومعنى النفي نحو ما تأتينا فتحدثنا ان ما تأتينا فتحدثنا انتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان
كقوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا هذا هو القياس وذلك لان فاء الجزاء قياسه ان يجعل الفعل الذي قبله مثبتا ان
لم يكن ويدخل عليه كلمة ان ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاءه كما تقول في قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي
ان تطغوا فحلول الغضب حاصل ويجوز ايضا ان يكون النفي راجعا الى الحديث في الحقيقة لا الى الاتيان اي ما يكون منك
اتيان بعده حديث وان حصل مطلق الاتيان وبقي في المعنى ليس في الفاء معنى السببية وحق الفعل ان ينتصب
بعد فاء السببية لكنه انما انتصب على تشبيهها بفاء السببية لان قولك ان ائتني حدثتني مخالف في المعنى لقولك
ما تأتيني ولا تحدثني بل انما يعطي هذه الفائدة معنى فاء العطف الصرف اما عاطفة الاسم على الاسم نحو ما كان منك اتيان
فحديث على ما يأولون به مثل هذا المنصوب واما عاطفة للفعل على الفعل نحو ما تأتيني فتحدثني بالرفع فيكون النفي
في الصورتين شيئا واحدا واقعا على المعطوف والمعطوف عليه معا فيكون لمجموع الاتيان المقيد بتعقب الحديث
اياه منفيا والمركب من جزئين ينتفي بانتفاء جزئيه معا وبانتفاء كل واحد من جزئيه ايضا فعلى الاول يكون المعنى
ليس منك اتيان ولا حديث معه ويجوز ان يكون قوله ولا يؤذن لهم فيعتذرون بهذا المعنى وعلى نفي الجزء الثاني
فقط كان المعنى منك اتيان لكن حديث بعده ومنه قوله لا نفرج لكم من اخرى نصا فترضونه ولا سخط فيجتمعون
عليه ولا يجوز ان ينتفي الاول فقط لان الحديث الذي بعد الاتيان لا يثبت من دون الاتيان بل ان جعلت ما بعد الفاء
على القطع والاستيناف لا معطوفا على الفعل الاول فيكون المراد ما تأتينا فانت تحدثنا بما لا يحدث الجاهل نحو انا كما
قال غيرنا لم تأتنا ساعين فرجي وكثر الثناء سبيلا اي فنحن نرجي ويجوز مع الرفع ايضا ان يكون الفاء للسببية والابتداء
محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواء وانما لم يصرف الى النصب لعدم الالتباس كما ذكرنا قبل فيكون قوله تعالى ودّوا

لو تدهن فيدهنون منه اي فهم يدهنون وكذا قوله لا يؤذن لهم فيعتذرون اي فهم يعتذرون فكأنه قال فيدهنوا او
فيعتذروا كما ان قوله تعالى فانتم فيه سواء بمعنى فتستووا وكذا قوله الم تسال الربع القواء فينطق ولم تدر ما جزع
عليك فتجزع ولا ارى باساً من ان لا يقدر في مثله المبتدأ لان فاء الجزاء قد تدخل على المضارع المثبت والمنفي بلا من غير
تقدير مبتدأ كما يجيء في الجزوم لكن الاستيناف والسببية مع تقدير المبتدأ اظهر وقال سيبويه فهو مما ينطق على
كل حال وذلك بناء على توهمات الشعراء وتخيلاتهم ثم رجع وقال وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق وقد لا يصرف بعد
واو الجمعية ايضاً الى النصب امنا من اللبس كما ذكرنا نحو ايتني واكرمك بالرفع لان واو الحال قد تدخل على المضارع
المثبت كما ذكرنا في باب الحال نحو قمت واضرب زيداً وكذا ربما لا يصرف كما ذكرنا بعد او الى النصب نحو تقاتلونهم
او يسلمون مع انه بمعنى الا ان فان او في الاصل لاحد الامرين والمعنى لا بد من احد الامرين القتال او الاسلام وفيه ايماء
الى معنى الى والا فلك فيه بعد الفاء اذن امران الرفع والنصب معنيان وانما جاز النصب في المعنى الثاني مع ان الفاء
ليست للسببية تشبيها للفاء بفاء الجزاء لكون ما بعده مضارعا كائنا بعد نفي كما شبه في كن فيكون والنفي بمعنى
الثاني كثير الاستعمال كقولهم ما تستحسن شيئا فيعجز عنك اي ان وسعني شيء لم يعجز عنك وقال وما قام منا قائم في نديّنا
فينطق الا بالتي هي اعرف قال وما حل سعدي غريبا ببلدة فينسب الا الزبرقان له اب اي يجيء ولا ينسب
ولو ان ما بعد الفاء في البيتين منفي لما جاز الاستثناء اذ المفرغ لا يكون في الموجب وقد يجيء النفي بعد الواو
من غير معنى الجمعية كقولك دعني ولا اعود اي وانا لا اعود على كل حال دعتني او من غير معنى الى والا كما تقول انا اسافر
او اقيم حكمت اولا بالسفر ثم بدا لك فقلت او اقيم اي او انا اقيم اي بل انا اقيم وجوز سيبويه الرفع في قوله يجادل ملكا او نموت
اما على العطف على يجادل او على القطع اي نحن نموت وقوله او نرسل رسولا بالرفع مقطوع اي نحن نرسل وقوله اتركبون فركوب
الخيل عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل عند الخليل محمول على المعنى اي اتركبون او تنزلون بل كما يجيء في حروف العطف
كما في قوله الى مائة الف او يزيدون اي بل هم يزيدون وقد يقطع بعد الواو وهو غير الجمعية قال الحكم الماتي يوما انا قضى
قضيته اي لا يجوز ويقصد لم ينصب تقصد لانه احتمل مع النصب ان يكون معطوفا على تجوز المنفي فيكون المعنى على الحكم
ان لا يجوز ولا يقصد وهو تناقض ويحتمل ان يكون عطفا على لا تجوز الكائن بمعنى تعدل بمعنى على الحكم ان لا يجوز ويقصد
فترك العطف خوفا من اللبس ورفع على القطع اي هو يقصد كما تقول زيد يجيء اذا شهدت محبة وتغيبه اي ينبغي ان يجيء
فالمعنى ينبغي له ان يقصد اي لا يجوز وقد يقطع مع الفاء التي لغير السببية كما ذكرنا في قوله فرجي بكثر الناس ميلا ومثله
قوله وما هو الا ان اراها فجاءة فابهت حتى ما اكاد اجيب يروى بنصب ابهت ورفعه على القطع اي فانا ابهت
والواو بشرطين الجمعية اي اي يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد ويكون قبلها امر
نحو زرني وازورك او نهي لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم او استفهام نحو هل تزورني وتعطيني

او تمن نحو ليتك عندنا وتكرمنا او تحضيض نحو هلا تزورنا وتكرمنا والنحاة يؤولون هذا الواو العطف نحو لكن
زيارة منك وزيارة مني وقد ذكرنا علته في الفاء   واو بشرطين بمعنى الى ان او الا ان او في الاصل احد
الشيئين او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد اي يعمل احد الشيئين ولا بد من احدهما فاذا قصدت مع افادة
هذا المعنى الذي هو لزوم احد الامرين التنصيص على حصول احدهما عقيب الاخر وان الاول يمتد الى حصول
الثاني نصبت ما بعد او فسيبويه يقدره بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شيء واحد فان قدرته بالا فما (المضاف)
بعده محذوف اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني فهو في محل النصب على الظرف لما قبل او وعند من قدره
بالى ما بعده بتاويل مصدر مجرور بالى والتي بمعنى الى هذا وقال سيبويه في قول الشاعر وما انا للشيء الذي ليس نافعي
ويغضب منه صاحبي بقوول يجوز رفع يغضب ونصبه اما الرفع فللعطف على الصلة اعني قوله ليس نافعي وقال
ابو علي في كتاب الشعر هو عطف على نافعي وليس بشيء لانه يكون المعنى اذن ما انا بقوول للشيء الذي ليس
يغضب منه صاحبي اي لا اقول شيئا لا يغضب منه صاحبي وهذا ضد المقصود واذا نصبته فهو على الصرف قال
المبرد لا يجوز ذلك لان فيه اذن نفي النفع والغضب وهو عكس المقصود لان مراد الشاعر الذي يغضب منه صاحبي لا
اقوله قلت الذي قاله انما يلزم لو جعلنا هذا الصرف في سياق قوله ليس نافعي لانه يكون المعنى اذن لا اقول
قولا لا يجمع نفعي وغضب صاحبي منه وهذا عكس ما ينبغي لانه ينبغي ان لا يقول قولا يجمع نفعه وغضب صاحبه
اما اذا جعلنا في سياق النفي الذي هو ما انا فلا يفسد المعنى لانه يكون المعنى اذن لا يكون القول الذي لا ينفعني
مع غضب صاحبي منه وذلك اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما لان المركب ينتفي بانتفاء احد جزئيه كما
ينتفي بانتفاء مجموعهما فتقدم الواو على ما هو منفي حقيقة اعني تأول كتقدم الفاء على الفعل المستفهم عنه
في قولك متى فاكرمك تكرمني كما تقدم تعليل ذلك وقال سيبويه وتبعه ابو علي ان يغضب المنصوب معطوف
على الشيء الذي اي غضب صاحبي اي سبب غضب صاحبي وفيه نظر لان الضمير في منه يرجع الى الشيء غير النافع
ليكون المعنى وما انا بقوول لشيء ويحدث غضب صاحبي من الكلام الذي لا ينفعني ولا معنى لهذا الكلام
ولا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف المقدر لانك انما اضفته الى الغضب ليعلم ان المغضب منه فلا يحتاج الى لفظ
منه كما بينا في الظروف المضافة الى الجمل   والعاطف اذا كان المعطوف عليه اسما عطف على قوله (حتى في)
وحتى اذا كان مستقبلا اي العاطف يقدر بعدها ان نحو قولها للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس
الشفوف ليكون الاسم معطوفا على اسم وكذا العطف بالفاء وغيره نحو اعجبني ضرب زيد فيشتم وضرب زيد ثم يشتم
وضرب عمرا او يشتم والواو والفاء واو في مثل هذه المواضع لا يشوبها معنى السببية والجمعية والانتهاء
ولا يجوز اظهارها ان مع لام كي اي اخذ بين المواضع التي يجوز فيها اظهار ان المقدرة والموضع الذي يعرض فيه

مايوجب اظهارها فالذي يبقى بعد القسمين هو النفي لايجوز اظهارها فيه فنقول انما جاز اظهارها مع لام كي والفاء والواو

واللام الزائدة نحو امرت لان اكون لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد

وغضبه واردت لضربك نحو ردف لكم فجاز ان يظهر معها ما تقلب الفعل الى الاسم الصريح وهو ان المصدرية واما

لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لم يظهر بعدها لان الاغلب فيها ان يستعمل

بمعنى كي وبهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح كما مر وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في

التي بعدها المضارع واما الواو والفاء واو فلانه لما اقتضت نصبها ما بعدها للتنصيص على معنى

السببية والجمعية والانتهاء كما تقدم صارت كعوامل النصب فلم يظهر بعدها الناصب وقد يظهر ان بعد

او في الشعر قال او ان يلوم بحاجة لوامها واما وجوب الاظهار مع لام كي اذ وليها لا فلا ستكراه اللامين

المتواليين واما قول المص لانهم لا يدخلون حرف الجر على حرف النفي لاستحقاقها صدر الكلام ففيه نظر

لان لا عن بينها ابتخطا العوامل نحو كنت بلا مال والكوفيون جوزوا اظهار ان مع لام الجحود بدلا من اللام وتاكيدا

لان مذهبهم ان اللام هي الناصبة بنفسها ويجوزون تقديم معمول بعدها عليها خلافا للبصريين واستدلوا بقول

الشاعر لقد عزلتني ام عمرو ولم اكن مقالتها ما كنت حيا لاسمعا لان اللام عندهم هي الناصبة فليست هي

مصدرية وهو عند البصريين على تقدير فعل ناصب اي ما كنت اسمع مقالتها ثم كرر لاسمعا مفسرا للضمير واعلم

ان ان الناصبة يضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس كما في تلك المواضع فلا تعمل لضعفها نحو

قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومنه عساك تفعل كذا على راي كما مر في المضمرات ولعل ذلك اذا كان مقدرا

باسم مرفوع كما في تسمع ولاسيما اذا كان فاعلا وقد جاء قوله وخذ اللص قبل ياخذك وقد ينصب مضمرة شذوذا

نحو قوله الا ايها الزاجري احضر الوغى يروى رفعا ونصبا والكوفيون يجوزون النصب مثل قياسا

ويجزم بلم ولما ولام الامر ولا في النهي وكلم المجازات هذا ذكر الجوازم مطلقا فلم تقلب المضارع

ماضيا ونفيه ولما مثلها اخذ في التفصيل قوله تقلب المضارع ماضيا فقد جاءت في الشعر غير جازمة

نحو قوله لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وجاءت ايض في الضرورة مفصولا بينها

وبين مجزومها قال فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش يوهل قوله ولما

مثلها يعني تقلب المضارع ماضيا ونفيه قوله وتختص بالاستغراق اعلم ان لما كما قالوا كان في الاصل

لم زيدت عليها ما كما زيدت في اما الشرطية وايما فاختصت بسبب هذه الزيادة باشياء احدها ان

فيها معنى التوقع كقد في ايجاب الماضي فهو يستعمل في الاغلب في نفي الامر المتوقع كما ان قد في الاغلب

حصول الامر المتوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب الامير او لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايض

قوله ولام الامر ولا في النهي

نحو ندم ولما ينفعه الندم واختص لما ايض بامتداد نفيها من حين الانتفاء الى حال التكلم نحو ندم ولما ينفعه الندم

فعدم النفع متصل بحال التكلم وهذا هو المراد بقوله بالاستغراق ومنع الاندلسي من معنى الاستغراق فيه وقال

هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظ فيها الاستغراق كما ذهب اليه النحاة واما لم فيجوز انقطاع

نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم واختصت لما ايض بعدم دخول ادوات الشرط

عليها فلا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب وكان ذلك لكونها فاصلة

قوية بين العامل الحرفي او شبهه ومعموله واختصت ايض بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر

المنفي ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها كما جاء ذلك في قد التي نظيرتها قال ازف الترحل غير ان

ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد وقد جاء ذلك في لم ضرورة كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعارب ان

وصلت وان لم وان دخلت همزة الاستفهام على لم ولما فهي للاستفهام على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار

بامر يعرفه كقوله تعالى الم نربك وقوله الم نشرح لك وقوله لما تعرفوا منا اليقينا قوله ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل

تدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد يسكن بعد الواو والفاء وثم نحو فلتات طائفة اخرى

لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا وهو مع الواو والفاء اكثر لان اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو

والفاء مع اللام بعدهما وحرف المضارعة كلمة على وزن فخذ وكتف فيخفف بحذف الكسر واما ثم فحمل عليهما لكونها حرف عطف

مثلهما ويلزم اللام في امر فعل غير الفاعل المخاطب وهو اما فعل المفعول نحو لاضرب انا ولتضرب انت لان هذا الفعل

للفاعل الغايب المحذوف واما فعل الغايب المذكور نحو ليضرب زيد وليضرب هند كثيرا واما فعل المتكلم كقوله صلى الله عليه وآله

وقوموا فلاصل عليكم وقال تعالى ولنحمل خطاياكم وهذا اي امر الانسان نفسه قليل الاستعمال فان استعمل فلابد من اللام

كما رايت فان كان المامور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غايب فالقياس تغليب الحاضر نحو افعلا حاضر وغايب وافعلوا

لمن بعضهم حاضر وبعضهم غايب ويجوز على قلة ادخال اللام في المضارع المخاطب ليفيد التاء الخطاب واللام الغيب

فيكون اللفظ مجموع الامرين نصا على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غايبا كقوله صلى الله عليه وآله لتاخذوا مصافكم وقرئ

في الشواذ فبذلك فلتفرحوا وجاء في النظم حذف هذه اللام في فعل غير فاعل المخاطب قال محمد تفد نفسك كل نفس

اذا ما خفت من امر تبالا ولا جاز للقراءة حذفها في النثر في نحو قل له يفعل قال تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا

الصلوة وانما ارتكب ذلك الاستبعاد ان يكون القول سبب الاقامة والاولى ان نحو في مثله انه جواب الامر كانه لما

كان يحصل اقامتهم لله بلوة عند قوله صلى الله عليه وآله صلوا جعل قوله صلى الله عليه وآله كالعلة في اقامتها وقال بعضهم

جزمه لكونه شبيه الجواب كما قلنا في كن فيكون بالنصب ولو كان كما قال لما القراء لم يختص هذا الجواب بالامر اعلم انه كان القياس

في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايض كالغايب لكن لما كان اكثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا

وبني لهذا المشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة لانه شابه الاسم بسبب عروض موازنته له عند زيادة حرف المضارعة في اوله

وقد جاء في الحديث امر المخاطب باللام نحو لتزروه ولتبشوكه وفي آخر ليقوموا الى مصافكم وهو في الشعر اكثر قال النعم انت

يا ابن خير قريش فتقضي حوائج المسلمينا والذي غير الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم والجازم مقدر هو القياس المذكور

وايضا مجيئه باللام في الشعر وايضا معاملة آخره معاملة المجزوم كما يجيء وايضا الحمل على لا النهي فانها تعمل في المخاطب

كما تعمل في الغايب قوله ولا النهي المطلوب بها الترك هي تجزم بخلاف لا في النفي وقد سمع عن العرب الجزم بلا النفي

ايضا اذا اصلح قبلها كي نحو جئته لا يكن له علي حجة ولا يكون ولا منع ان يجعل لا في مثله للنهي ولا النهي تجي للمخاطب والغايب

على السواء ولا يختص بالغايب كاللام وقد جاء في المتكلم قليلا ككلام الامر وذلك قولهم لا ارينك هنا لان النهي في

الحقيقة هنا هو المخاطب اي لا يكن هنا حتى لا اراك — وكلم المجازات تدخل على الفعلين الى اعلم ان ام

كلمات الشرطية الجازمة ان ومن ثم تحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصة مع القرينة قال قالت بنات العم

يا سلمي وان كان فقيرا معدما قالت وان وتحذف في السعة شرطها وحده اذا كان منفيا بلا مع ابقاء لا اذا

تقدم ما يكون جوابا من حيث المعنى كقولك افعل هذا اما لا اي اما لا تفعل ذلك فافعل هذا وعند الكوفيين يجي ان

بمعنى اذ قالوا في قوله تعالى وان كنتم في ريب انها بمعنى اذ لان ان مفيده للشك تعالى الله عنه والجواب ان ان ليست

للشك بل لعدم القطع في الاشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها لا للشك ولو سلمنا ذلك قلنا انه تعالى يستعمل

الكلمات استعمال المخلوقين وان كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى بضرب من التاويل كقوله تعالى ليبلوكم

لما كان التكليف من حيث التميز في صورة الابتلاء قال تعالى لعلكم تتقون لما كانوا في صورة من يرتجي منهم

ذلك وقال تعالى يضل من يشاء او ترك الالطاف لمن يعلم انه لا ينفعه ذلك فلذا قال ان كنتم مؤمنين وان

كنتم في ريب لما كان امرهم في نفسه محتملا للايمان وضده وللارتياب وضده لا بالنسبة الى علم الباري

قوله مهما اختلف فيه فقال بعضهم هي كلمة غير مركبة على وزن فعلى فحقها على هذا ان يكتب بالياء ولم يسمع بها لم ينصرف

لكون الالف زائدة ولو قيل انها للتانيث لم ينصرف بعد تنكيرها ايضا وقال الخليل هي ما الحقت بها ما كما يلحق بسائر

كلمات الشرط نحو متما واما ثم اسكرت تتابع المثلين وابدل الف ما الاولى ياء لتجانسها في الهمس وقول الخليل

قريب قياسا على اخواتها وقال الزجاج هي مركبة من مه بمعنى كف وما الشرطية وفيه بعد اذ لا معنى للكف مع معنى

الشرط الا على بعد وهو ان يقال في مهما يفعل افعل انه رد على كلام مقدر كانه قال لك قائل لا اقدر على ما افعل فقلت

مه ما تفعل افعل ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب مهمن بمعنى من كما في قوله اماوي مهمن يستمع في صديقه اقاويل

هذا الناس ماوي يندم لكان مقويا لمذهب الزجاج وقد مهما في الاستفهام بمعنى ما الاستفهامية انشد ابو زيد

في نواده مهما لي الليلة مهما ليه اودى بنعلي وسربالية ومهما اسم بدليل رجوع الضمير اليه قال الله تعالى مهما تاتنا به

من اية وقال الشاعر ومهما وكلت اليه كفاه وقد جاء مهما ظرفا في اذما فهو عند سيبويه حرف كان ولعله نظر الى ان لفظ

ما يدخل على اذ مع ان يفيد معنى الشرط وهو للمستقبل وان دخل على الماضي كان ولا يمتنع جازما معها فكيف باذ الخالية

عن معنى الشرط الموضوعة فاذما عنده غير مركبة وقال السيرافي ما علمت احدا من النحويين ذكروا اذما غير سيبويه

واصحابه واستشهد سيبويه ببيتين احدهما قوله اذما دخلت على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمان المجلس والآخر

قوله اذما تريني اليوم ازجي ظعينتي اصعد سيرا في البلاد وافرع وقال بعض النحويين اصلها اما وهو لا يجيء الا بنون

التاكيد بعده نحو قوله اما ترين فلما كان تنكير البيت بالنون غير صورة اما فقلب الميم ذالا ولا يتم له هذا في قوله اذما دخلت

وقال المبرد اذما باقية على اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرط والجزم كما في حيث فانها صارت بما بمعنى

المستقبل وجازمة واما الاعتراض باذا ما فلا يلزم اذ ربما اختص بعض الكلمات ببعض الاحكام اختيارا منهم بلا مرجح

الا ترى ان حيث قبل اذ تتضمن معنى الشرط بل اذا اتقد بهذه وبجزم حيث مع ما دون اذا واما حيثما فنقول انها كافة حيث

عن الاضافة لا زائدة كما في اما ومتما وذلك ان حيث كانت لازمة الاضافة فكانت متعينة بسبب المضاف اليه فكفتها

ما عن طلب الاضافة لتصير مبهمة كساير كلمات الشرط وانما وجب ابهام كلمات الشرط لانها كلها تجزم لتضمنها معنى

ان التي هي للابهام فلا يستعمل في الامر المتيقن من المقطوع به لا يقع مثلا ان غربت الشمس او طلعت فجعل العموم

في اسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان لانه نوع عموم ايضا والشرط بعد هذه الاسماء نفس الشرط

بعد ان في احتمال الوجود والعدم فانهم سلكوا طريق الاختصار بتضمين هذه الكلم العامة معنى ان اذ يطول عليهم الكلام

لو قالوا فمن ضربت ضربت ان ضربت زيدا ضربت وان ضربت بكرا ضربت الى ما لا يتناهى وكذا اما ومتى وساير اخواتها

ويجوز اتصال ما الزائدة بان واي واين واين ومتى واما في حيثما واذما فكافة كما ذكرنا وقد اختلف في العامل

في الشرط والجزاء فقال السيرافي في العامل فيهما كلمة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا وربطها الجملتين

احديهما بالاخرى حتى صارتا كالواحدة فهي كالابتداء العامل في الجزئين وكظننت وان واخواتها عملت في الجزئين

لاقتضائهما لهما وذهب الخليل والمبرد الى ان كلمة الشرط تعمل في الشرط وهما معا يعملان في الجزاء لارتباطهما وحرف

الشرط ضعيف لا يقدر على عملين وهذا كما قيل ان الابتداء والمبتدا يعملان في الخبر واجيب عن ضعف الحرف عن

عملين بان ذلك يجوز اذا اقتضى شيئين ككان وما ولا وقال الاخفش ان الشرط مجزوم بالاداة والجزاء مجزوم بالشرط

لضعف الاداة عن عملين والشرط طالب للجزاء فلا يستغرب عمله فيه واجيب باستغراب عمل الفعل الجزم

وقال الكوفيون الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالجوار كما انجر بالجوار في قوله كبير اناس في بجاد مزمل والجزم اخو

الجر وليس بشيء لان العمل بالجوار للضرورة وايضا ذلك عند التلاحق ويجزم الجزاء مع بعده عن الشرط ويجزم بدون

الشرط وقال المازني الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مختصين وهو

كلم المجازات

المضموم الشرطين

بان لتقوا وبما تحلى اطلس ومهما تحلس من الرقان اطلس وامام

قريب على ما اخترنا قبل وكلمة ان لاصالتها في الشرطية وكونها ام الباب جاز ان يدخل اختيارا على الاسم بشرط ان يكون
بعده فعل نحو ان زيد ضرب وان زيدا ضربت وكذلك نحو لو انتم تملكون بخلاف سائر كلمات الشرط فانه لا يجوز فيها
ذلك الا في ضرورة الشعر قال فمتى واغلا يزرهم يحيوه ويعطف عليه كاس الساقي وقال اينما الريح تميلها تمل وقال
ومن نحن نؤمنه يبيت وهو آمن وذلك في كلمات الاستفهام اذا كان بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيدا تلقى وتلقاه
ومن زيد ضربه ومتى زيد يخرج وهل زيد خرج وهل زيدا ضربت او ضربته اضطرارا وان لم يكن بعد ذلك الاسم فعل
جاز نحو متى زيد خارج وهل زيد ذاهب وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ان وما يتضمن معناها من
الاسماء ان يكون ماضيا سواء كان ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيد ذهب وان زيدا لقيت او لقيته
وقد يكون مضارعا على الشذوذ نحو قوله تثني عليك وانت اهل ثنائه ولا يك انه سيتركك جزيه قوله يميلها
الريح يميلها تمل وانما ضعف مجيء المضارع لحصول الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله فان كان ذلك الاسم مرفوعا
فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر ولا يجوز كونه مبتدأ لامتناع ان زيد لقيته الا ما حكى الكوفيون
في السادات منفس اهلكته والاصل عندهم ليس مبتدأ بل هو مرفوع بمقدر يفسره الفعل الذي بعده لان ان اهلك ا و
اهلك كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وذهب بعض الكوفيين الى ان رفعه على الابتداء لكنه مبتدأ يجب كون خبره
فعلا لطلب كلمة الشرط الفعل سواء وليها اولا ونقل عن الاخفش انه في مثل انه مبتدأ لكن العامل في المبتدأ عند الاخفش
الابتداء وعند الكوفيين الخبر الجزاء والضمير في الخبر كما مر في باب المبتدأ وان كان ذلك الاسم منصوبا فان كان الفعل بعده مشتغلا
بضميره او متعلقه فهو عند البصريين منصوب بالمقدر وعند الكوفيين بالظاهر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وان لم يشتغل
ذلك الفعل بضميره ولا متعلقه نحو ان زيدا ضربت فهو ايضا عند الكوفيين منصوب بالظاهر وعند البصريين بالمقدر وذلك لما
ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم يجز الفصل بينهما لفظا الا في لفظ ان لكونها ام الباب فلم يجز ان تدخل كلمة
الشرط على اسم لا فعل بعده كما جاز ذلك في كلمة الاستفهام وعند البصريين حكم المنصوب والمرفوع المقدمين على جواب
الشرط حكمها متقدمين على الشرط فيجوز عندهم ان قمت زيد يقم وان تاتني زيدا اضرب فهما معمولان لمقدرين يفسرهما
جواب الشرط اما الكوفيون فلا يجوزون جزاء جواب الشرط اذا تقدمه المرفوع لان الجزم عندهم بالجوار وقد منعه الجوار
بعض المرفوع الذي هو اجنبي من الشرط اما لو كان المرفوع من جملة الشرط فلا بعد فلا مانع من الجوار نحو ان تضربني زيد اضرب
فان تقدم المنصوب فالفراء يمنع ان جزم الجواب مطلقا كما في المرفوع للعلة المذكورة والكسائي يفصل الفاصل
كان ظرفا للجزاء لغوا جزم الجزاء لانه كلا فصل نحو ان تاتني اليوم غدا اتك وان تاتني اليك اقصد ان لم يكن ظرفا لم يجز
للعلة المذكورة واستشهد البصريون بقول طفيل الغنوي والخيل ايام فمن يصطبر لها ويعرف لها ايامها الخير يعقب
والقصيدة مكسورة القافية والاكثر جعل المرفوع مبتدأ فيجب اذن رفع المضارع اتفاقا وتقدير المبتدأ بالفاء

نحو ان قمت فزيد يقوم وكذا الاكثر تقدير المنصوب بالفاء فيرتفع المضارع اتفاقا نحو ان جئتني فزيدا اضرب ويجوز
اعتراض القسم والدعاء والنداء والاسمية الاعتراضية بين الشرط والجزاء نحو ان تاتني والله آتك وان تاتني غفر الله
لك آتك وان تاتني يا زيد آتك وان تاتني ولا فخر آتك ولا يجوز عند البصريين تقدم معمول الشرط على اداة الشرط نحو زيدا
ان تضرب يضربك وكذا معمول الجزاء فلا يجوز زيدا ان جئتني اضرب بالجزم بل انما تقول اضرب رفعا ليكون الشرط
متوسطا وزيدا اضرب دالا على جزائه اي ان جئتني فزيدا اضرب بعلة ذلك كله ان لكلم الشرط صدر الكلام كالاستفهام
ولا يجوز الله زيدا ان جاءك فاكرمه لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان ما لا ينصب بنفسه لا يفسر واما اذا
قلت زيدا اذا جاءك فضرب او تضربه وزيدا حين جاءك تضرب او تضربه فانك لم تجز اذا وحين مجرى كلمات الشرط
بل جعلتهما كيوم الجمعة في قولك زيد يوم الجمعة تضرب او تضربه فنصب زيد اولى اذا لم تشتغل الفعل بالضمير لقبح زيد
ضربت على تاويل ضربته فان قيل اليس يكفي الضمير في اذا جاءك وحين جاءك قلت لو لم يكن الفعل واقعا على
زيد نحو زيد حين جاءك تضرب عمرا لكفى لما كان واقعا معنى وهو الخبر في الحقيقة كان اعتبار الضمير فيه اولى لما بينا
في المنصوب على شريطة التفسير ان الرفع في نحو زيد ذرته اولى من النصب وان اجريت اذا وحين مجرى كلمات الشرط وجب
رفع زيد عند البصريين كما ذكرنا في ان وشغل تضرب اذن بالضمير اولى ان كان واقعا على زيد لان جواب الشرط هو
الخبر في الحقيقة والشرط قيد فيه فلا يعتبر الضمير الذي فيه فقولك زيد ان جاءك فاكرمه اولى من فاكرم وان كان واقعا
من حيث المعنى على غير المبتدأ نحو زيد ان جاءك فاكرمني او اذا جاءك فاكرمني كفى الضمير في الشرط واما الكوفيون فجوزوا
تقديم معمول الجزاء المجزوم على اداة الشرط قالوا لان حق الجواب التقديم فنحو ان تضرب اضرب كان عندهم في الاصل اضرب
ان تضرب فلما تاخر الجواب انجزم على الجوار قالوا والدليل على ان مرتبته التقديم قوله يا اقرع ابن حابس يا اقرع انك
ان يصرع اخوك تصرع رفع الجواب مراعاة لاصله من التقديم ورد بمنع كون مرتبة الجزاء قبل الاداة لان الجزاء من حيث المعنى
لازم كما مر في الظروف المبنية ومرتبة اللازم بعد الملزوم وقوله تصرع ضرورة اما بحذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات
الله يشكرها وقوله هذا سراقة للقران يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذئب وقوله واني متى اشرف الى الجانب
الذي به انت من بين الجانب ناظر فانه لا تعلق الشرط بين المبتدأ والخبر الا ضرورة فلا يقال ان زيدا لقيته كريم بل يقال
كريم اي فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ واما تخلله بين القسم وجوابه نحو والله ان جئتني فاكرمتك فيجيء
وانما جاز تعليق الامر شرطه بين المبتدأ والخبر في قوله تعالى انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون
لعدم عراقة اذا في الشرطية واما على التقدير التاخير للضرورة اي انك تصرع ان يصرع اخوك ويجوز ان يكون البيت
المذكور هكذا واما تقدم معمول الشرط على اداته فاجازه الكسائي دون الفراء واعلم انه اذا تقدم على اداة
الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين جوابا له لفظا لان للشرط صدر الكلام بل هو دال على العوض وكا

فعلى هذا التحقيق

منه وقال الكوفيون بل هو جواب في اللفظ ايضا لم ينجزم ولم يصدر بالفاء لتقدمه فهو عندهم جواب واقع في
موقعه كما ذكرنا انما ينجزم على الجواز اذا تاخر عن الشرط وذلك نحو اضرب ان ضربتني فاضرب من حيث المعنى
اتفاقا لتوقف مضمونه على حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالاقرار في قولك لك على الف درهم ان دخلت الدار
وعند البصرية ايضا لا تقدير مع هذا المقدم جواب اخر للشرط وان لم يكن جوابا للشرط لانه عندهم يغني عنه فهو مثل
استجارك المذكور الذي هو كالعوض من المقدر اذا ذكرت احدهما لم يذكر الاخر ولا يجوز عندهم ان يقال هذا
المقدم هو الجواب الذي كان مرتبته التاخر عن الشرط تقدم على اداته لانه لو كان هو الجواب لوجب جزمه وللزم
الفاء في انت مكرم ان اكرمتني وجاز ضربت غلامه ان ضربت زيدا على ان ضمير غلامه لزيد فرتبة الجزاء عند
البصرية بعد الشرط وعند الكوفية قبل الاداة كما مر وقد تدخل الواو على ان الدال على جوابها بما تقدم ولا
الا اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط نحو قولك اكرمه وان
شتمني والشتم بعيد من اكرامك الشاتم وضده وهو المدح اولى بالاكرام وانسب وكذا تقول اطلبوا العلم و
لو بالصين والظان الواو الداخلة على كلم الشرط في مثله اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء
الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات نحو قوله فانت طلاق والطلاق البتة وقوله
ترى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد تجيء بعد تمام الكلام كقوله صلى الله عليه وآله انا سيد ولد آدم ولا فخر فنقول
في الاول زيد وان كان غنيا بخيل بخيل وفي الثاني زيد بخيل وان كان غنيا جواب الشرط في مثله مدلول الكلام اي ان
كان غنيا فهو بخيل فكيف اذا افتقر والجملة كالعوض عن الجواب المقدر كما تقرر ولو اظهرته لم يذكر هذه الجملة المذكورة
ولم يذكر الواو والاعتراضية لان جواب الشرط جملة اعتراضية وقال الجزري هو واو العطف والمعطوف عليه محذوف وهو
ضد الشرط المذكور الذي قلنا انه هو الاولى بالجزاء المذكور بالتقدير عنده زيد ان لم يكن غنيا وان كان غنيا فبخيل
وقد تقدم في باب العطف جواز حذف المعطوف عليه مع القرينة لكنه يلزم ان ياتي بالفاء في الاختيار فتقول زيد
وان كان غنيا فبخيل لما تقدم من ان الشرط لا يلغى بين المبتدا والخبر اختيارا واما على ما اخترنا من كون الواو
اعتراضية فيجوز لان الاعتراضية يفصل بين اي جزئين من الكلام كانا بلا تفصيل اذا لم يكن احدهما حرفا وبين
الزمخشري ان الواو في مثله للحال فيكون الذي هو كالعوض عن الجزء عاملا في الشرط نصبا على انه حال كما عمل
جواب متى عندهم في متى النصب على انه ظرفه ومعنى الحال والظرف متقاربان ولا يصح الجزري عليه بان معنى
الاستقبال الذي في ان تناقض معنى الحال الذي في الواو لان حالية الحال باعتبار عامله مستقبلا كان العامل
او ماضيا نحو اضربه غدا مجردا وضربته امس مجردا والاستقبال في ان باعتبار زمان التكلم فلا تناقض بينهما والعلم
اذا تقدم على الشرط ما هو جواب في المعنى فالشرط لا يكون اذن الا ماضيا لفظا او معنى نحو اضربك ان ضربتني واضربك ان

تقطعني وانه لذلك حتى لا تعمل الاداة في الشرط لفظا كما لا تعمل فيما هو كالجزاء عند البصرية او ما هو جزء عند الكوفية
وقد يجيء في الشعر مضارعا فاما قوله متى تاتي انشد سيبويه فقلت تحمل فوق طوقك انها مطبقة من يانها لا يضرها كما نه
قال لا يضرها من ياتها كقوله عند الرسول ان تلقها ذيب اي الحرء ذيب على احد التقديرين فان تقدم ما هو الجواب
معنى على الظروف الزمانية او المكانية من كلمات الشرط كمتى واذا ما واذا وايان واين وحيثما واني فلا شبهة في
تضمنها الشرط اذ لا يصلح للاستفهام ولا واسطة بين الشرط والاستفهام في هذه الكلمات الصالحة لهما واما ما
يصلح من كلمات الشرط لكونها موصولة ايضا نحو ما ومن واي فان جاء بعدها ماض احتمل عند سيبويه كونها موصولة
و شرطية نحو اتي من اتاني فان كانت موصولة فهي منصوبة بالفعل المتقدم وان كانت شرطية فهي مبتدءة و
الخبر مختلف فيه كما ذكرنا في باب المبتدء والتقدير من اتاني اتيته ولا محل للفعل الذي بعد هذه الكلمات ان قدر بابها
موصولة وهو في محل الجزم ان كانت شرطية وابن السراج قطع بكونها موصولة عملا بالظاهر لان جعلها شرطية يحتاج
الى حذف الجزاء عند البصرية وجعل المقدم كالعوض عنه وان جاء بعدها مضارع نحو اتي من ياتني فالوصل لوقوعها
موصولة ويجوز جعلها شرطية على قبح فينجزم المضارع وذلك لما تقدم من ان الشرط يكون في الاختيار ماضيا اذا تقدم
ما هو جوابه معنى وان جئت بالظروف قبل من وما واي على تقدير اضافة الظروف الى الجمل فالواجب كما
ذكر سيبويه جعلها موصولة سواء وليها ماض نحو انا اذ من اتانا اكرمناه او مضارع نحو انا اكرم حين ما نفعله
افعله وقد يجوز في ضرورة الشعر جعلها شرطية قال لبيد على حين من يلبس عليه ذنوبه يجد فقدها اذ في المقام تدابر
فان قيل لما جاز الجزم من الصفة نحو غلام من تضرب اضرب ولم يجز في نحو ما ذكر اذ من تاتينا نكرمه واذ مضاف
الى ما بعده كما ان غلام كذلك قلت لان غلام اخذ بكلم الشرط بسبب اضافته اليها فصار كالكلمة الواحدة فيها معنى
الشرط اذ كرى معنى الشرط من المضاف اليه الى المضاف فلذا يلزم تصدر المضاف واما اذ فانه مضاف الى الجملة
لا الى من وهو في الحقيقة مضاف الى مضمون تلك الجملة كما مر في الظروف المبنية وذلك المضمون ههنا مصدر بكونه واقعا
على معنى اي اذكر وقت اكرامنا من تاتينا فلم يصير مع من كالكلمة الواحدة ولم يكتسب منه معنى الشرط اذ ليس
مضافا الى من كما كان غلام مضافا اليه فلهذا لم يلزم تصدر اذ كما لزم تصدر غلام بل هو معمول لمذكر المقدم
عليه فلا يجوز جعل من شرطية حتى لا يسقط من التصدر بتقدم اذ عليه فان قلت فمن مع دخول اذ عليه في صدر كلام
ويكون كلمات الشرط والاستفهام كونها في صدر كلامها نحو زيد من يضربه اضربه وجاء في التي من يضربها نضربه
قلت قد مر في باب المبتدء ان كلم الشرط والاستفهام لا يتقدم عليها ما يصير من تمام جملتها اذا اثر في تلك الجملة
وما زاد في معناها شيئا وازيده ههنا شرحا فاقول لا يجوز ان تتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع امرين
احدهما ان يتصل بتلك الكلمات بلا فصل والثاني ان يحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من المعاني وذلك

كان وظن واخواتها وما النفي لا تقول ما من تضرب اضرب وما لن يقعد اقعد واما لا فليس تتبه كما انها
تلغى في اللفظ نحو كنت بلا مال ومررت برجل لا كريم ولا شجاع فلذا تقول لا من يعطك نعطه ولا من تكرمه
نكرمه وكذا تقول لا ان اتيناك اعطيناك ولا ان عقدنا عقدك سالت عنا و الظروف المضافة الى الجمل
لا شك في انها تحدث فيها معنى وهو تصييرها بمعنى المصدر فلا يبقى كلم الشرط في الحقيقة في صدر الكلام لان
المصدر مفرد وليس الصلة وخبر المبتدء كذا فان قيل خبر المبتدء ايضا اذا كان جملة يصير بسبب المبتدء في تقدير
المفرد قلت لا م وما الدليل على ذلك فان هذا دعوى من بعض النحاة اطلقوها بلا برهان قطعي سوى انهم
قالوا الاصل هو الافراد بل لو ادعى ان الاصل فيه الجملة ليس ببعيد لان الاخبار بالجملة اكثر وكونها في محل الرفع
لا يدل على تقديرها بالمفرد بل يكفي في تقدير الاعراب في الجمل وقوعها موقع يصح وقوع المفرد فيه ويقول انا بخيل
ولكن ان تاتني اعطك لان لكن لا يغير معنى الجملة التي بعدها بل هي لاستدراك ما قبلها كما يجيء في باب الحروف
المشبهة بالفعل قال ولست بحلال التلاع مخافة ولكن متى يسترفد القوم ارفد وما قولك ما ذا كان ان كان ابن عمي وفي اخي
ولكن متى ما املك الضر انفع برفع انفع لان القوافي مرفوعة فعلى التقديم والتاخير لضرورة الشعر كما في قوله انك ان يصرع
اخوك تصرع ومتى شرطية بلا شبهة فيجزم املك اذ لا يجيء موصولة كما من واي واما اذا المفاجاة فيصح مجيء ما ومن واي شرطية
بعدها نحو خرجت فاذا من يأته يعطه كما يجوز فاذا من ياتيه يعطيه على من موصولة وذلك لان المفاجاة لا تغير
ما بعدها عن معناه على الصحيح اذ ليست بمضافة اليه ولم يعلم وقوع نحو متى واين من الظروف بعدها فلاختصاصها
بالاسمية ومن مذهب اذا المفاجاة مضافة الى الجمل بعدها يجب ان لا يجوز وقوع كلم الشرط بعدها الا على اضمار المبتداء
اي فاذا هو من ياته يعطه لما ذكرنا في امتناع اتذكر اذ من ياتنا نكرمه والاضمار يحسن بعد اذا المفاجاة لانها تنتزع
الى حذف خبر المبتدء في مثل خرجت فاذا السبع واما فان كان بعدها من او ما او اي ويعدها كما يجيء في حروف الشرط
ويمتنع جزم الشرط مع انه لا جواب لظاهرها كما قلنا في انك ان ما في فالاولى جعلها موصولة نحو اما من ياتيني فاني اكرمه
وان كان بعدها ماضي جاز جعلها شرطية وموصولة نحو اما من اتاني فاني اكرمه قال تعالى فاما ان كان من المقربين فروح
ولا يكون بعد ان واخواتها وكان واخواتها وظن واخواتها ومثل الا موصولة لتاثيرها معاني فيما بعدها وكان قياس
همزة الاستفهام ان لا تدخل على كلمات الشرط لكن لها في الاستعمال سعة الا ترى الى دخولها على الواو والفاء وثم فجاز
امن تضربك تضربه وان لقيته شتمته فان قدرت فيكان ضمير الشان جاز دخولها على كلمات الشرط وكذا لو حذفت
ضمير الشان بعد ان على قبح فيه كما يأتي في الحروف المشبهة بالفعل نحو قوله ان من لام في بني بنت حسان الموه واعصه
في الخطوب وذلك لان كلم الشرط لم تل اذن تلك النواسخ في الحقيقة وكذا جاز كون المعمول الثاني لهذه النواسخ جملة مصدرة
بكلم الشرط نحو كان زيد من يضربه اضربه ولو قدمت ههنا الجزء الثاني على الاول فقلت كان من يضربه اضربه لم يجز لانه

يرى اذا الترنة الدرة في الجملة ولما قولك علمت ايهم زيد وعلمت ازيد عندك ام عمرو فقد ذكرنا الاعتذار عنه في باب المبتدء
ويعلم ان الجزاء يحذف عند قيام القرينة يقال ان اتيتني اكرمك فتقول وان اتيتني انا وكذا في امره قال الله تعالى ولو ان قرانا
سيرت به الجبال الاية واذا حذف اداة الشرط الجازمة فالواجب في الاختيار ان لا يجزم الشرط بل يكون ماضيا لفظا او معنى
نحو ان لم افعل لئلا يعمل الاداة في الشرط كما لا يعمل في الجزاء فان كانا مضارعين او الاول فالجزم معنى او كان الاول
مضارعا والثاني غير مضارع نحو ان تزورني ذرتك او فانت مكرم فان كانا مضارعين فهما مجزومان لا غير كما قولك انك
ان تصرع اخوك تصرع فقد تقدم الجواب عنه وان كانا ماضيين فهما مبنيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت وان كان الاول
مضارعا والثاني ماضيا فالاولى الجزم وهو قليل لم يات في الكتاب العزيز وقال بعضهم لا يجيء الا في ضرورة الشعر قال من يكيدني
بشيء كنت منه كالشجي بين حلقه والوريد والاجود كونهما مضارعين تطبيقا اللفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين لفظا نحو ان
ضربتني ضربتك او ماضيين معنى نحو ان لم تضربني لم اضربك او احدهما ماضيا لفظا والاخر معنى نحو ان ضربتني لم اضربك وان لم تضربني
ضربتك وان تخالفا ماضيا ومضارعا فالاولى كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا نحو قوله تعالى من كان يريد الحيوة الدنيا و
زينتها وعكسه اضعف الوجوه نحو ان تزرني زرتك لان ادات الشرط اذن يؤثر في الفعل الابعد بنقله الى معنى المستقبل
من غير ان يؤثر في الاقرب شيئا بغير المعنى ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه مضيا واستقبالا نحو ان زرتني وتكرمني وان
تزرني واكرمتني والاولى توافقهما كالشرط والجزاء وكذا في الجزاء نحو ان زرتني اكرمتك واعطك وان زرتني اكرمك واعطيتك
واذا ذكرت بعد الشرط فعل ليس من ذيوله اي لا يكون مفعولا ثانيا للشرط نحو ان تحسبني اعصيك او صلة نحو ان تضرب الذي
اضربه اضربك او وصفه نحو ان تضرب رجلا اضربه اضربك فاما ان يتفقا معنى لا لفظا نحو من يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف
فهو بدل من الاول واما ان يتفقا لفظا لا معنى نحو ان تضرب تضرب اي تسير وحكمه حكم المخالف للاول لفظا ومعنى وكذلك
الحكم ان جاء الفعل بعد الجواب فالمتفقان لفظا ومعنى نحو ان تاتني احسن اليك والمختلفان لفظا ومعنى نحو ان زرتني
اكرمك اسرع والمختلفان لفظا لا معنى نحو ان سعت الى اتكاجر والمختلفان معنى لا لفظا نحو ان تاتني اضرب اي اسير وان
جاء مع المتوسط فاء او واو او فاء او ثم فالوجه الجزم وذلك النصب مع الواو والفاء على الصرف كما ذكرنا في فاء السببية وواو
الجمعية وكذا في الفعل المتاخر وينضاف الى ذلك في المتاخر جواز استيناف الرفع نحو ان تقم انك فاحسن او واحسن فيكون
النصب على السببية والجمعية والجزم على العطف والرفع على الاستيناف اي فانا احسن اليك قال ابن السراج اذا قلت
من يامر بالمعروف فعطفت فعلا عليهما فان كان من شكل الاول دون الثاني نحو من يامر بالمعروف ويجر عليه وان كان
من شكل الثاني نحو من يامر بالمعروف وينه عن المنكر فذلك عناء اي في المعطوف ثلثة اوجه الجزم على العطف والنصب
على الصرف والرفع على الاستيناف وان عطفت ما يصلح للاول وللثاني نحو من يامر بالمعروف ويشكر ففيه اربعة
اوجه الرفع على جهتين على العطف على الاستيناف وعلى الاستيناف والنصب على الصرف والجزم عطفا على الثاني

وان كان الثاني فالوجهان اى ان كان الثاني اى الجزاء مضارعا والشرط ماضيا مع ذلك فللجزاء وجهان الرفع والجزم والثاني
اكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب للجوار فاذا لم ينجزم الشرط لم ينجزم الجواب لاحد وجهين اما لكونه في بيت
السقيم واما لتقدير الفاء قبل الفعل وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة والاولى ان يقال
على ان وضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء
فتكون الاداة جازمة لشيء واحد هو الشرط تقديرا كما تجزم سائر الجوازم عملا واحدا كلم ولما ولام الامر ولا النهي وهكذا نقول المبرد
فيما تقدم عليه ماهو الجزاء معنى نحو اقول هو جزاء غير معمول له وذكر لضعف ان عن العمل في المتقدم عليها واما الكوفيون وانما
لم يجزم الجواب المتقدم لانه انما يجزم عندهم للجوار واذا كان الجزاء مضارعا بغير قد اعلم ان اداة الشرط سواء
كانت ان او ما تضمن معناه ولا يكون شرطها ان لا يكون الا فعلا غير مصدر بشيء من الحروف لشدة طلبها للافعال
بل يجيء مضارعا مصدرا بلن جلتها بلا ولم اما لا فلانها لكثرة استعمالها تتخطاها العامل نحو جئت بلا مال واما لم فلانها
لتغييرها معنى المضارع الى الماضي صارت كجزء منه مع قلة حروفها اما لما اختها فلكثرة الحروف ولا يصدر الماضي شرطا بلا
فلا يجوز ان لا ضربت ولا شتمت لقلة دخولها في الماضي فعلى هذا لا تقول ان سيفعل وان لن تفعل وان ما تفعل وان قد فعلت
وان قد تفعل ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان وضع اداة الشرط على ان يجعل الجزء الذي يليها مفروض الصدق
اما في الماضي نحو لو جئتني اكرمتك او في المستقبل نحو ان زرتني اكرمتك واما الجزاء فليس شيئا مفروضا بل هو مترتب على امر
مفروض فجاز وقوعه طلبية وانشائية نحو ان لقيت زيدا فاكرمه وان دخلت الدار فانت حر وابعده عن كلمة
الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية مصدرا باي حرف كان فنقول ان كان الجزاء مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابطة
بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحيته وقوعه موقعه وان لم يصلح له فلا بد من رابطهما واولى الاشياء
به الفاء لمناسبته للجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط لكنك هذا في حقهما لفظا واما
اذا فاستعمالها قبل الاسمية اقل من الفاء لثقل لفظها وكون معناها من الجزاء ابعد من معنى الفاء وذلك لتاويلها بان
وجوه الشرط مفاجئ لوجود الجزاء ومنهم عليه فثبت بهذا ان الجزاء ان كان جملة طلبية كالامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء يجب مقارنتها العلامة للجزاء وكذا اذا كانت انشائية كنعم وبئس
وكل ما تضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعلا التعجب والقسم وكذا اذا كانت جملة اسمية سواء تصدرت بحرف
نحو من يضلل الله فلا هادي له وان تعذبهم فانهم عبادك او نحو ان جئتني فانت مكرم واما قوله تعالى وان اطعتموهم
انكم لمشركون فلتقدير القسم كما يجيء في بابه ويجوز ان يكون قوله تعالى واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم مثله اي تقدير
القسم ويجوز ان يكون اذا لمجرد الوقت من غير ملاحظة الشرط كما لم يلاحظ في قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون
وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون وقد يحذف علامة الجزاء ضرورة في موضع اللزوم كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها

ويهديك من يفعل الخير فالرحمن يشكره فلا ضرورة اذن واجاز الكوفيون حذف العلامة اختيارا استدلالا بقوله تعالى
اينما تكونوا يدرككم الموت على قراءة الرفع وهي شاذة ويجب الفاء ايضا في كل فعلية مصدرا بحرف سوى لا ولم في المضارع
ويجب في الماضي مصدرا بقد ظاهرا او مقدرا نحو قوله تعالى انت كنت الرقيب ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من
قبل او مصدرا بما او لا نحو ان زرتني فما اهنتك وان زرتني فلا ضربتك ولا شتمتك وفي المضارع مصدرا بلن وسوف
والسين وما وهذا كله لان هذه الاشياء لم يقع شرطا فلا يقع الجزاء الا مع علامة الجزاء ويبقى الماضي غير المصدر بحرف
والمضارع غير المصدر او المصدر بلا او لم اما الماضي غير المصدر والمضارع المصدر بلم فلم يدخلهما الفاء اصلا نحو ان جئتني
ضربتك او لم اضربك لان لهما مع مناسبتهما لفظا للشرط على ما بينا تعلقا بكلم معنويا وذلك بانقلابهما الى المستقبل بحرف
الشرط فلم يحتاجا اذن الى الرابطة بقي المضارع المجرد والمصدر بلا فنقول يجوز فيهما الفاء وتركها اما الفاء فلانهما
كانا قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال فلم يؤثر الاداة فيهما تاثيرا ظاهرا كما اثرت في فعلت ولم افعل واما
تركها فلصدور تاثير فيهما لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال على ما تقدم في المضارع انه صالح لهما على الصحيح فالاداة
خلصتها للاستقبال وهو نوع تاثير قال تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقال ومن يؤمن بربه فلا يخاف
بخسا وقال يجوز دخول الفاء وتركه في لم ولم يثبت وقال تعالى في المثبت ان يكن منكم الف يغلبوا وقال ومن
عاد فينتقم الله منه مذهب سيبويه تقدير المبتدا في الاخير ليكون جملة اسمية في التقدير وقال المبرد لا حاجة قال
ابن جعفر مذهب سيبويه اقيس اذ المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدا لم يدخل عليه الفاء وعلى ما
ذكرنا من تعليل دخول الفاء في المثبت المضارع يسقط هذا التوجيه المذكور للاقيسة وان ثبت نحو قولك ان غبت
فيموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه وجه اذ لا يمكن في مثل تقدير مبتدا الا ضمير الشان ولا يجوز الا بعد ان المخففة
قياسا وبعد ان واخواتها للضرورة وان كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية
او اسمية لم يدخل الفاء لان الهمزة من بين جميع ما يتضمن معنى الكلام كونه دخولها على اداة الشرط فيقدر تقديم الهمزة
على اداة الشرط نحو قولك ان اكرمتك اتكرمني كانك قلت ائن اكرمتك تكرمني قال الله تعالى ارايت ان كذب ويجوز
حمل كلمات الاستفهام على الهمزة لانها اصلها قال الله تعالى قل ارايتم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل
يهلك وقال تعالى قل ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله ويجوز دخول الفاء فيها لعدم عراقتها
قال تعالى ارايتم ان كنت على بينة من ربي ورزقني منه رزقا حسنا فمن ينصرني وتقول ان اكرمتك فهل تكرمني
قال المص وقد احسن في على بعض ما ذكره كلاما انها تدخل الفاء اذا لم يؤثر الاداة من حيث المعنى في
الجزاء معنى ونفى بالتاثير تخليصه للاستقبال ان كان مضارعا وقلبه اليه ان كان ماضيا فلم يدخل على المضارع
المصدر بالسين وسوف وان ولن لتمحضه للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا الانشائية لتجردها عن الزمان

وفي الطلبية لتمحضها للاستقبال ولم يدخل على الماضي لبقائه على معناه وذلك اذا كان مصدرا بان ظاهرة او مقدرة
لانه اذن متمحض للماضي وذلك لان قد لتحقق مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا وتاكده وسين
لم ينقلب ولم ينقلع على انه قد جاء قوله تعالى ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى وهو بمعنى الاستقبال قال واما
دخل على المضارع المجرد لكونه في تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه اما المصدر بلا كنفي فقال ان لا ولن
للاستقبال فقد تجرد النفي نحو جئت بلا مال فيكون الاداة مرت في الفعل المصدر بلا تخصيصا بالاستقبال
وان لم يتجرد للنفي افادت الشرط الاستقبال من دون اداة الشرط فيجب الفاء وكان على قياس ما قال جواز عدم دخولها
في الاسمية نحو ان جئتني فانت مكرم لان الاداة خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال ثم اعلم ان يكون شرطها في الاغلب
مستقبل المعنى فان اردت معنى للماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كنت قلته وان كان قميصه
وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة التي يستفاد في الكلام الذي هو زمان الماضي فقط وذلك لانه يدل على الزمان
الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصيصه يعلم من خبره نحو كان قائما فمطلق الحدوث يستفاد من خبره لانه يدل
من خبره لانه يدل على تعيين الحدوث ويستحيل تعيين الحادث من وزن الحدوث فمعنى كان قائما قائم في الزمان الماضي
زيد فكان مدلوله هو زمان الماضي فقط ومع نص على مضي لا يمكن استفاده الاستقبال وهذا من خصائص كان دون
سائر الافعال الناقصة لان صار يدل على الانتقال الذي لم يدل خبره عليه وكذا باتها ثم ان كان اذا كان شرطا
قد يكون بمعنى فرض الوقوع نحو ان كنت قلته وان كان قميصه وقد يكون متحقق الوقوع فيه نحو زيد وان كان غنيا
الا انه بخيل وقد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع بغير لفظ كان لكنه قليل كقول الغضبان ان اذنبنا اذ بنبه
حربا ونحو قولك انت وان اعطيت مالا بخل وانت وان ضربت امير الاهابه وقال المصنف ان ثبت خرا ذن اذ بنبه ليكون
الشرط مستقبلا هو ليس بشيء لان الغرض ان ذلك ثابت فلم يعرض ثبوت الثابت وقد يستعمل كان في الاستقبال
ايضا نحو ان كنت غدا جالسا فانني نظرا الى ذلك الحدوث المطلق دون الزمان العارض في جميع الافعال بسبب الصيغة
الطارية على جوهر الكلمة وكون كان للشرط في الماضي مذهب المبرد والحق بدليل قوله تعالى لئن كنت قلته قال ابن
السراج انا لا اقول هذا ولكن اقول ان المعنى ان اكن قلته وهو ظاهر الفساد لان هذه الحكاية انما تجري يوم القيمة
وكون عيسى مع قائلا ذلك او غير قائل انما هو في الدنيا والمجوز التصريح بقولك ان كنت اعطيتني امس فسوف
اكافيك اليوم وقوله تعالى ان كان قميصه قد ظاهر في المضي . وتجي اذا مع الجملة الاسمية مع الفاء الشرطان
لا كون الاسمية طلبية فقد ذكرنا قبل لم قامت مقام الفاء ولم مناسبة بين معنيهما . وان تقدره بعد
الامر والنهي وان لا يكفوا اعلم ان كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفي
لان غير النفي منها طلب والنفي خبر محض والطلب الذي في تضمن معنى الشرط اذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر وذلك

لان كل كلام لابد من حامل للمتكلم به عليه وحامله على الكلام الخبري افادة المخاطب بمضمونه تقول ضرب زيدا وما ضرب
زيد اذا قصدت افهام المخاطب ضرب زيد وعدم ضربه واما الحامل على الكلام الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته
او لغيره او معنى كون مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط اعني توقف غيره عليه فاذا
ذكرت الطالب ولم تذكر بعده ما يصح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت
بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر
ذلك الشيء ظاهرا بخلاف الخبر فانه اذا ورد حمله المخاطب على انه انما تكلم به المتكلم لافادة المخاطب مضمونه لا على ان مضمونه
مقصود لنفسه او لغيره اذ قد يخبر بشيء مع ان ذلك الشيء غير مقصود للمخبر كقولك يضرب زيد مع كراهتك لضربه فلو جئت
بعد الخبر بما يصلح ان يكون جزاء نحو [illegible] لم يتبادر فهم المخاطب الى انه جزاؤه اذ ذلك في الطلب انما كان يتبادر
الى ان المطلوب اما لذاته او لغيره ومع ذكر الغير فالاولى لغيره فلما قويت في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاء بعده
معنى الشرط جاز لك ان تحذف فاء السببية وتجزم به الجزاء كما تقدم بان والجزم للجزاء بهذه الاشياء لا بان مقدرة
ظاهر مذهب الخليل لانه قال ان هذه الاوائل كلها فيها معنى ان فلذلك الجزم للجواب ومذهب غيره ان ما الشرط
مقدرة بعدها وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك استنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه
ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فما المانع في جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا
ثم اعلم انه يجوز جزم الجواب بعد الامر المدلول عليه بالخبر نحو حسبك او كفيك او شرعك ينم الناس واتقى الله امرؤ
فعل خيرا يثب عليه وكذلك اسماء الافعال نحو صه ونزال والامر المقدر نحو الاسد الاسد تنج واغالم ينتصب
الفعل في جواب هذه الاشياء التي معنى الامر بعد الفاء بل وجب للنصب صريح الامر والنهي عند غير الكسائي
بخلاف جواب المجزوم فانه لم يشترط التصريح قبله بالامر والنهي اتفاقا لان فاء السببية قد يرتفع ما بعدها
مع بقائها على معنى السببية كما في قوله ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله تدنو فيجزع عليك فيجزع ومع الرفع يضعف
دلالة الفاء على السببية لان الرفع محتمل والنصب نص فيها وقد تقدم ان الامر والنهي وسائر الاشياء الثمانية
مشابهة للشرط في عدم ثبوت مدلولها فهي اذن معه بمعنى السببية في الفاء فاريد ان يكون قبل الفاء صريح الامر
العريق في الامر حتى ان ضعف دلالة السببية في الفاء بانه يرتفع الفعل بعدها كان صريح الامر قبلها اشد تقوية
لسببيتها مما هو محمول على الامر من اسم الفعل وغيره واما الجزم فهو نص في السببية ولا يضعف معناها معه فلم يحتج
الى صريح الامر بل يكون معناه قيل في قوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم الى قوله يغفر لكم جواب لقوله تؤمنون لانه
بمعنى امنوا وليس بجواب هل ادلكم لان المغفرة لا تحصل بالدلالة ولا منع من ان يقول في جوابه كما قيل في لام الامر
في قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا وقال المبرد في مثل ان يقيموا جواب اقيموا مقدرا اي قل اقيموا وليس بشيء

لانه شرك من فيكون على قراءة ابي عمرو وقد من الكلام ما فيه قوله اذا قصدت السببية اما اذا قصد الاخبار نحو قم يدعوك الامير وقال تعالى ذرهم ياكلوا ويتمتعوا ليسوا انزلوها وكل حنف ادرع عقدا ازاوا الوصف نحو وليا يرثني على قراءة
الرفع او الحال نحو ذرهم في خوضهم يلعبون ولا تمنن تستكثر وجب الرفع وفي فمرة يجوزها يجوز الجزم على الجزاء
والرفع على الاستيناف اي انهن يجوزها ويجوز فيهذره نقول ذكر الرفع على الاستيناف او الحال او الجزم
وقوله تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف اما حال او قطع وكذا قوله انزلوها وما جاء حالا بعد الشرط
الصريح قوله ابي طيبه متى تاته تعشوا الى ضوء ناره تجد خطبا جزلا ونارا تاججا ويجوز مثال البدل لان
الثاني من جنس الاول بخلاف قولك ان تاتني تمر اعطك فانه لا يجوز فيه الا الرفع ويجيء بعد الجزاء ظاهرا كان الشرط
او مقدرا ابا الفعل المصدر بالفاء او الواو او ثم نحو ان تاتني اتك فاخذيك ان تاتني احدثك فيجزم ما بعد الفاء
على العطف وترفع على القطع وتنصبه على ان الفاء للسببية مع ضعف هذا الاخير كما تقدم في المنصوبات وكذا
ما جاء بعد جواب الشرط المصدر بالفاء نحو من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم قرئ رفعا وجزما ولا منع في العربية
من النصب واذا جئت بثم جاز الجزم والرفع دون النصب قال وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا وقال
وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون ولما كان فاء السببية بعد الطلب واقعا موقع الجزوم جزم المعطوف
عليه قال تعالى فاصدق واكن قال رعني فاذهب جانبا يوما واكفف جانبا وهو الذي يقال انه عطف على التوهم كما في قوله
بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا جر والثاني لان الاول قد تدخل التاء وجزموا الثاني
لان الاول قد يكون مجزوما قوله وامتنع لا تكفر تدخل النار يعني ان الكسائي يجوز عند قيام القرينة ان يقدر المثبت
بعد النفي وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز اسلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم
تدخل النار وقال غيره بل يجب ان يكون المقدر مثل الظاهر نفيا واثباتا واما قولهم في العرض الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل
تصب فلان كلمة العرض همزة الانكار دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات وليس ما ذهب اليه الكسائي ببعيد لو ساعده
نقل قوله مثال الامر صيغة الى قوله منطوعة لو قال صيغة يصح ان يطلب بها الفعل لكان اوضح فيعم لكل ما سمته بحث الامر
النحاة امرا وذلك انهم يسمون بكلما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة سواء طلب
به الفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمى امرا عند الاصوليين نحو قوله اضرب على وجه الاستعلاء او طلب به الفعل على وجه
الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو اللهم ارحم او من غيره وهو الشفاعة او لم يطلب بها الفعل بل كان على الاباحة نحو
كلوا واشربوا او للتهديد نحو اعملوا ما شئتم او غير ذلك من محامل هذه الصيغة وانما سمي النحاة جميع ذلك امرا لان استعمال
هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء وهو الامر حقيقة اغلب وذلك كما سموا اللابث والضارب اسم الفاعل
لان استعمال هذه الصيغة فيما هو حقيقة كالضارب والقاتل اكثر وكذا الكلام في النهي فان قولك لا تواخذني في نحو

اللهم لا تواخذني بما فعلت نهي في اصطلاح النحاة وان كان دعاء في الحقيقة قوله من الفاعل المخاطب ليخرج نحو ليفعل زيد
فانه لا يدخل في مطلق الامر بل يقال له امر الغايب وكذا يخرج نحو لافعل انا ولنفعل نحن خطايانا فان قيل الامر اعم من قولنا
امر الغايب وكلما يصدق عليه الاخص يصدق عليه الاعم قلنا الامر ان لفظ الامر في اصطلاحهم اعم من امر الغايب
ان يا لا امر الامر المطلق وقولنا المطلق فيه خصصه من الامر المضاف الى شيء اخر قوله بحذف حرف المضارعة ليخرج
نحو قوله لتقم انت يا ابن خير قريش قوله وحكم اخره حكم المجزوم قال الكوفيون هو مجزوم بلام مقدر كما في قوله
محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا قالوا حذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطرد لكثرة استعماله
بخلاف امر الغايب فانه اقل استعمالا منه وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة وقال البصريون هو مبني على السكون ... نه
جعل اخره كاخر المجزوم في حذف الحركة وحروف العلة والنون لان قياسه كما في باب المجزوم ان يكون مجزوما باللام كما
القايه لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال فزالت علة الاعراب اي المشابهة فرجع الى اصله من البناء
وبقي اخره محذوفا للوقف كما كان في الاصل مجزوما للجزم قوله فان كان بعده ساكن اي بعد حرف المضارعة اذا حذف
اللام مع حرف المضارعة عند الفريقين فلا يخلو ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحرك او ساكن فان كان هناك متحرك
فان حركته اصلية الى اجتلاب همزة الوصل بل يبدء في الامر بذلك المتحرك نحو تعلم من يتعلم ولقاتل من يتقابل ودحرج من
يدحرج وقاتل من يقاتل وان كانت منقولة اليه من متحرك بعده فان كان حذف بعد حرف المضارعة رد ذلك المتحرك لا
لزوال علة حذفه وهي حرف المضارعة وذلك كما تقول في نقم ونعد اقم واعد فان همزة افعل بعد حرف المضارعة اما
في اقيم فلاجتماع الهمزتين واما في نحو يقيم وتقيم ونقيم فطردا للباب وحملا لسائر حروف المضارعة على الهمزة وان لم يكن
حذف بعد حرف المضارعة متحرك ابتدئ بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو قل وعد وخف وبع وهب فان قيل كان حذف المتحركة
للتحركة في تقم لاجل حرف المضارعة حذفت الواو الساكنة في تعد بسبب الاف فكذلك الحمل على يعد ويهب بالياء كما يجيء في
التصريف فلم يرد الساكن بعد حذف حرف المضارعة في الامر كما رددت المتحرك قلنا لانه لو رد لاجتلب له همزة
الوصل فكنت تقول اوعد واوهب ثم كنت بصدد اعلال المضارع الذي هو اصله بحذف الواو واذهب اقرب اليه من
المصدر نحو عده ومقه فكان يكون السعي في رد الساكن ضايعا وان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا فان
كان حذف قبله متحرك لاجل حرف المضارعة رده لزوال العلة كاكرم من تكرم وان لم يحذف هناك شيء اجتلبت
همزة الوصل نحو اضرب اقتل انطلق استخرج وانما قلنا ان اصل يفعل مضارع افعل يافعل لان قياس بناء المضارع
في جميع الافعال ان يزاد حرف المضارعة على الماضي نحو كرم يكرم وضرب يضرب واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق
وانما يحذف همزة الوصل الثابتة في الماضي في المضارع استغناء بحركة حرف المضارعة فكان قياس يكرم يأكرم لان
الهمزة وان كانت زائدة الا انها همزة قطع فحذفت همزة الماضي في اكرم لاجتماع همزتين كما يأتي في التصريف وحمل سائر

فصل ما لم يسم

حروف المضارعة عليها قوله وليس برباعي يعني به باب افعل وحده فانه هو الرباعي الذي ما بعد حرف
مضارعته ساكن فقط ويعني بالرباعي ما ماضيه على اربعة احرف وله مضموم ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه اعلم
ان اصل حركة همزة الوصل الكسرة في الاسماء كانت او في الافعال او في الحروف ولا يعدل الى حركة اخرى الا العلة كما يجي
في التعريف وانما انضمت فيما انضم ثالثه في الامر كان كاقتل او في غيره كانطلق واقتدر اتباعا واستثقالا للخروج
من الكسرة الى الضمة لان الحاجز غير حصين بسكونه واذا ابقي الامر على حرف واحد كقه فان وصلته بكلام بعده نحو قه الكلام
وان وقفت عليه فلا بد من هاء السكت كما يجي في آخر الكتاب فعل ما لم يسم فاعله الى قوله تقلب فيه
الفاء قوله فعل ما لم يسم فاعله فعل المفعول الذي لم يسم فاعله وانما اضيف الى المفعول لانه بني له ويجوز ان يريد بها
لفظ الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كقوله فعل الماضي وفعل المضارع قوله هو ما حذف فاعله
هذا مطرد عند سيبويه واما على مذهب الكسائي في نحو ضربني وضربت زيدا وهو ان الفاعل يحذف في الاول على ما مر في
باب التنازع ومذهب الاخفش وهو ما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر فان جوز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا
لسيبويه مستشهدا بقوله تعالى اسمع بهم وابصر فليس ما ذكره بجيد تام الا ان يقال هو ما غير عن صيغته لاجل حذف
فاعله قوله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره هذا عام في كل ماض سواء كان ثلاثيا مجردا كضرب او مزيدا فيه
كاكرم واستخرج او رباعيا مجردا كدحرج او مزيدا فيه كتدحرج وانما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يغير
لالتبس بالمفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني
للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي الى وزن فعل دون سائر الاوزان لكون معناه غريبا في الافعال اذ
الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك حيف ان يلحق في اوله وهل النظر بقسم الافعال فجعل على وزن
لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني يحصل هذا الغرض الا ان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل من العكس لان الاول
طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الآخر قوله ويضم الثالث مع همزة
الوصل يعني كل ما فيه همزة الوصل ولو اقتصر فيه على ضمها وكسر ما قبل الآخر لالتبس الماضي المفعول بالامر في ذكر الباب
اذا وقفت عليه واتصل بما قبله نحو الاستخراج ولو لم يضم ما بعد الفاء ايضا فيما اوله تاء زائدة وهو نحو تكلم وتقاتل
لالتبس في الوقف بصيغة مضارع ماض مطاوع له نحو تكلم وتجاهل وتدحرج قوله ومعتل العين يعني ما اعتل عينه
من الماضي الثلاثي نحو قال وباع فيما بني للمفعول منه ثلاث لغات قيل بيع باشباع كسرة الفاء وهي افصحها
واصلها على ما قيل بيع استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت عند المص ولم تنقل الى ما قبلها بعد الضمة فبعضهم
الياء واو الضمة ما قبلها فتقول قول بوع وهي اقل اللغات والاولى قلب الضم كسرة في الثاني فبقي بيع لان تغيير
الحركة اقل من تغيير الحرف وايضا لانه اخف من بوع ثم حمل قول عليه لانه معتل عين مثله فكسرت فاؤه فانقلبت الواو ياء

الفاء عند الجزولي استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت الى ما قبلها لان الكسرة اخف من مجرد ما قبلها وقصدهم
التخفيف ما امكن فيجوز على هذا نقل الحركة الى متحرك بعد حذف حركته اذا كانت حركة المنقول اخف من حركة المنقول اليها
فبقي بيع وقول فقلبت الواو الساكنة ياء كما في ميزان وقال بعضهم بسكون العين ولا ينقل الكسرة الى ما قبلها فيبقى
الواو على حالها وتقلب الياء واوا لضمة ما قبلها وهو اقلها لثقل الضمة والواو والاولى اولى لخفة الكسرة والياء و
قول الجزولي اقرب لان اعلال الكلمة بالنظر الى نفسها اولى من حملها في العلة على غيرها والمص انما اختار حذف الكسرة
ولاستبعاد نقل الحركة الى متحرك ولا نحو عليه هنا واما الاشمام فهو فصيح وان كان قليلا وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو
بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد القراء والنحاة
بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا
وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم
قال المص الغرض بالاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وانما بنوا على الضم الاصلي ههنا بخلاف نحو
بيض في جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء ليحصل الغرض المذكور قيل
فاذا اسقط العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع فان قام قرينة جاز كما اخلاص الضم في الواوي واخلاص الكسر
في اليائي نحو عدت يا مريض وبعت يا عبد وان لم تقم نحو بعت وعدت فالاولى انه لا بد لك في الواوي من اخلاص الكسر او
الاشمام وفي اليائي من اخلاص الكسر او الاشمام لئلا يلتبس بالمعنى للفاعل وظاهر كلام السيرافي انه لا يجب الفرق بل
يغتفر الالتباس لقلة وقوع مثله قوله وشرط باب اختير وانقيد يعني ان بابي افتعل وانفعل معتل العين كباب الثلاثي
المعتل العين في مجي الوجوه الثلاثة فيهما لمشاركتهما له في علتها وهي استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها الا ان
ما قبل حرف العلة في افتعل تاء وهذا الفرق لا يؤثر في العلة واما في انفعل فما قبل حرف العلة فاء كما كان في الثلاثي المجرد
قوله دون استخير واقيم يعني ان بابي استفعل وافعل معتلي العين لا يجي فيهما اخلاص الكسر دون الضم والاشمام لان
سببهما في الثلاثي المجرد والبابين المذكورين ضم ما قبل حرف العلة كما ذكرنا وما قبلهما في بابي استفعل وافعل ساكن فلا بد
من نقل حركة عين الكلمة اليه كما في غير هذا الموضع نحو يقول ويبيع ويخاف على ما يجي في التصريف واعلم ان شرط نقل حركة العين
الى ما قبلها في المواضع المذكورة ان لا يكون اللام حرف علة فلا ينقل في نحو طوى ولا قوى ولا اسقوى ولا انطوى على هذا
ولا احتوى وانما لم يفعل ذلك لما يجي في التصريف في باب الاعلال عند بيان امتناع قلب العين نحو طوى وهوى
الفاء وكسر فاء فعل للادغام نحو رد لغة والضم اكثر لان نقل الكسرة في المعتل العين اليائي والواوي انما كان لانه ان
حذفها اجتمع الثقيلان الضم مع كبوع وقول وبنقلها يحصل الكسرة والياء وهما اخف ولا يجتمع من حذف الكسرة في
رد الثقيلان لكن ذلك يجوز النقل على قلة لكون الكسرة اخف من الضم وربما اشم فاء نحو رد ضما وكسرا فلو المبني

للمفعول في الصحيح للتخفيف تقول في المصدر كما تقول في المبني للفاعل في شهد شهد وفي الاسم فخذ من فخذ وجميع ذلك
في الحلق العين كما يجيء في التصريف وقد حكى قطرب ضرب زيد في ضرب على نقل كسرة الراء الى الضاد وهو شاذ فقوله
وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره انما ضم اول المضارع حملا على الماضي وانما فتح قبل آخره دون الضم والكسر
فلمعتدل الضم بالفتح في المضارع الذي هو اثقل من الماضي قوله ومعتل العين تنقلب فيه الفا اي عين المضارع
في المعتل العين ينقلب في المبني للمفعول الفا نحو تقال ويباع وذلك للحمل على الماضي في اسكان العين كما يجيء في التصريف
وقد جاء في كلامهم بعض الافعال على ما لم يسم فاعله ولم يستعمل منه المبني للفاعل والاغلب في ذلك انه لم يستعمل
فاعلها لانه من المعلوم في غالب العادة انه هو الله تعالى فحذف للعلم به كما في قوله تعالى قيل يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء
اقلعي وغيض الماء وقضي الامر ونحو تلك الافعال نحو جن وسل وزكم وورد وحم وفيد ودعك قال سيبويه لو اردت
نسبتها اليه تعالى لكان على ما فعل نحو احبه الله اسله وزكره واورده ولعل ذلك انه لما لم يات من فعل المذكور كجن وسل
فلما صار كالم ووجع ونحو ذلك من الالام التي بابها فعل مكسور العين صار يعدى الى المنصوب كما يعدى فعل ثم
ذلك بالنقل الى افعل

المتعدي وغير المتعدي الى قوله مفعولي علمت قوله متعلق مفتوح اللام وقد

ذكرنا شرح ذلك في المفعول به وعلى ما حد ينبغي ان يكون نحو ذهب وبعد وخرج ودخل متعديا اذ لا يفهم معانيها الا
بمتعلق بل يقال لمثل هذه الافعال انها متعدية بالحرف الفلاني لكن لا يقع عليها اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال
هي لازمة وهذا كما ذكرنا في الامر والغالب وثلاث عندهم ان باب فعل كله لازم مع انه قرب وبعد منه يتعدى الى المفعول
بحرف الجر ولا يبعد ان يحد المتعدي بانه الذي يصلح ان يسبق منه اسم فعل غير معتمد على ما ذكرنا في حد المفعول به ويرسم
اللازم بانه الذي لا يصلح ان يسبق منه ذلك واعلم انه قيل في بعض الافعال انه متعد بنفسه مرة ومرة انه لازم
متعد بحرف الجر وذلك اذا تساوى الاستعمالان وكان كل واحد منهما غالبا نحو نصحتك ونصحت لك وشكرتك و
شكرت لك والذي ارى الحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطلقا اذ معناه مع اللام وهو معناه من دون اللام و
التعدي واللزوم بحسب المعنى وهو بلا لام متعد اجماعا فكذا مع اللام فهي اذن زائدة كما في ردف لكم الا انها مطردة
الزيادة جوازا في نصحت وشكرت دون ردف فان كان تعديه بنفسه قليلا نحو اهمت الله او مختصا بنوع من
المفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدي الى الامكنة واما الى غيرها فبفي نحو دخلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف
الجر وان كان تعديه بحرف الجر قليلا فهو متعد والحروف زائدة كما في نقران بالسورة ولا يلقوا بايديكم وردف لكم واذا
تعدى بحرف الجر فالجار والمجرور في محل النصب على المفعول به ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب قال تعالى فامسحوا
برءوسكم وارجلكم بالنصب وقال لبيد فان لم يجد من دون عدنان والدا ... عدلنا بك العواذل و
التحقيق ان المجرور وحده منصوب المحل لا مع الجار لان الجار هو الموصل للفعل اليه كالهمزة والتضعيف في اذهبت

زيدا كما ذهبت عمرا لكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا منه كالجزء من المفعول توهما
في اللفظ وقالوا هما في محل النصب ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام الا مع ان وان وذكر فيهما ايضا بشرط تعيين
الجار فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيبويه وبالجر عند الخليل والكسائي والاولى القول بضعف حرف الجر عن ان يعمل
مضمرا ولهذا احكم بشذوذ الله لافعلن وخير في قول رؤبة لمن قال له كيف اصبحت وقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع
وانما صار حذف الجار مع ان وان كثيرا قياسا لاستطالتهما بصلتهما والاخفش الاصغر جوز حذف الجار مع غيرهما ايضا
قياسا اذا تعين الجار واما يثبت بلى فقد جاء في غيرهما ما شذ وذلك قوله تمرون الديار ولم تعوجوا وقوله تعالى لهم صراطك
ولا تعزموا عقدة النكاح وان تسترضعوا اولادكم والاولى في مثله ان يقال ضمن اللازم معنى المتعدي اي تجوزون الديار
والالزمن صراطك وتنووا عقدة وترضعوا اولادكم حتى لا يحتاج الى الشذوذ كما يضمن الفعل معنى غيره فيعدى تعديه ما ضمن
معناه قال الله تعالى يخالفون عن امره اي يعدلون واما الكثير الاستعمال كما ذكرنا في ما بعد دخلت من الظروف المختصة
فكقوله تعالى يبغونكم الفتنة اي يبغون لكم وكبتك الخير اي كسبت لك ووزنتك المال اي وزنت لك وكلتك المال
اي كلت لك ولا يالونكم خبالا اي لا يالون لكم وزدتك دينارا اي زدت لك ونقصتك درهما اي نقصت لك ويجوز ان يضمن
زدت معنى اعطيت ونقصت بمعنى حرمت وكذا الحذف من المفعول الثاني نحو امرتك الخير واستغفرت الله ذنبا وس...
الذي اختار الرجل سماحة كل ذلك مع تعين الجار ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذكر انه في بعض المواضع
نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به والذي يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به اوليا الباء
المعدية عنده بمعنى مع قال سيبويه الباء في مثله كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت به اذهبته يجوز فيه المصاحبة وعدمها
فقوله تعالى لذهب بسمعهم الباء فيه عند المبرد للتاكيد كان الله سبحانه ذهب معه واما الهمزة والتضعيف فالحد بان
فيهما من معنى التصيير ليس بمعروف حذف الباء المغيرة معنى الفعل الا في قوله تعالى ايتوني زبر الحديد اي بزبر على قراءة
ائتوني بهمزة الوصل واذا دخل الهمزة او التضعيف على الفعل فان كان لازما صار متعديا الى مفعول واحد وان كان
الى واحد تعدى الى اثنين نحو احفرته النهر فلا ينقل من الثلاثي المتعدي الى اثنين الى ثلاثة الا علم ورأى نحو اعلم واري
والمفعول الذي يزيد بسبب الهمزة او التضعيف هو الذي كان فاعلا للفعل قبل دخولهما وذلك لان معناهما يصير الفاعل
مباشرا للفعل فلذا كان مرتبة ما زاد بهما من المفاعيل مقدما على ما كان الاصل للفعل فلذا تقول احفرت عمرا
زيدا وتضعيف العين تعدى الى واحد كفرحته والى اثنين كعلمه ولا تعدي الى ثلاثة كالهمزة وقيل تعديته للحلق العين
الا في الحروف نحو نايته ومحرزا بجمع على فعل واحد عدة من حروف الجر اذا كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة الى البصرة لاكرام
واما اذا اتفقت فقد ذكرنا انه لا يجوز الا في افعل التفضيل قوله والى اثنين كاعطى وعلم المتعدي الى اثنين على ضربين
اما ان لا يكونا في الاصل مبتدا وخبرا كاعطيت زيدا درهما ولا حصر لهذا النوع من الافعال واما ان يكونا في الاصل مبتدا

المتعدي واللازم

ومنه كعلمت زيدا قائما وعند الكوفيين ثاني مفعولي باب علمت حال وكذا قالوا في خبر كان وليس بشيء اذ الحال

يجوز حذفه وايضا لا يكون الحال علما ولا ضميرا واسم اشارة وغير ذلك من سائر المعارف ويجوز ذلك في هذين المنصوبين

قوله والى ثلثة كاعلم واري تدخل الهمزة على فعلين من جملة الافعال المتعدية الى اثنين وهما من افعال القلوب

اعني اعلم واري وعند الاخفش ينقل بالهمزة الى الثلثة باقي افعال القلوب ايضا قياسا لا سماعا فتقول احسبتك زيدا

قائما وكذا اظننتك واخلتك وازعمتك واوجدتك ولو جاء القياس في هذا لجاز في غير افعال القلوب نحو

اكسوتك عمرا جبة واجعلتك زيدا قائما ولجاز بالتضعيف ايضا في افعال القلوب وغيرها ولم يجز اتفاقا ولجاز نقل

جميع الافعال الثلثية متعديها ولازمها بالهمزة والتضعيف نحو اضرب زيد عمرا واذهبت خالدا فثبت ان هذا

موكول الى السماع اعني النقل من الثلاثي الى بعض ابواب المتشعبة واما اخبر وخبر وانبا ونبا وحدث فلم يستعمل احدث

بمعناه فليس مما صار بالهمزة او التضعيف متعديا الى ثلثة بعد التعدي الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل

مناسب لهذا المعنى الا خبر بكسر الباء اي علم واما حدث ونبا ثلاثيين فلم يستعمل مشتقين في البنا الحديث لكن

هذه الافعال الخمسة لحقت في بعض استعمالها باعلم المتعدي الى ثلثة لان الانباء والتنبيه والاخبار والتخبير والتحديث

بمعنى الاعلام ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الا انبا ولحق البواقي غيره ولحق بعضهم ارى الحلمية باعلم سماعا نحو

اراني الله في النوم عمرا واسا لما ويستعمل الخمسة متعدية الى الواحد بانفسها والى مضمون الثاني والثالث او مضمون

الثالث وحده بالباء نحو حدثتك بخروج زيد بالخروج وهذا كله كما ينصب علمت المفعولين وينصب مضمونها الذي

هو المفعول حقيقة او مضمون الثاني نحو علمت زيدا قائما وعلمت قيام زيد وعلمت بالقيام لكن علمت يتعدى الى

المضمون المذكور بنفسه كما رايت وانبات وحدثت لا يتعديان اليه الا بحرف الجر فلا تقول اخبرتك خروج عمرو بل

تقول بخروج عمرو واما قولهم انبا ته نباء واخبرته خبرا وحدثته حديثا فهذه المنصوبات اسماء صريحة قائمة مقام المصادر

اي انباء واخبارا وتحديثا ولو كانت مفعولا بها لجاز استعمال المفعول به مخصصا انفاهما نحو حدثته خروج زيد

ونباته دخول خالد ولا يجوز في السعة اتفاقا فاذا تقرر هذا علمت ان قولك حدثتك او نباتك او اخبرتك زيدا قائما

ليس بمعنى حدثتك الحديث المخصوص ونباتك هذه التنبية وخبرتك التخبير الخاص فانتصاب زيدا قائما لكونهما

متضمنين للمفعول به كما ذكرنا لكونه مصدرا مبينا نوعه كما في ضربت الامير لان زيدا قائما بيان الخبر به وتعيينه وليس

بيان كيفية نفس الاخبار الذي هو الحديث الواقع منك اي التلفظ والتكلم المخصوص وانه كان سريعا او بطيئا او غير

ذلك من صفات التلفظ فقولك اخبرت زيدا قائما اي اخبرتك بهذا الخبر به والخبر به مفعول به لا انك واسم المفعول

به لا يقع على المصدر فلا تقل في ضربت ضربا ان الضرب مضروب كما مضى في باب المفعول به فظهر هذا ان ما قال المص

وهو ان زيدا قائما في اخبرتك زيدا قائما اخبار حاصل وان خبرا في قولك اخبرتك خبرا خبر مطلق وكلاهما منصوبان على انه

مفعول مطلق ليس بشيء بل الاول خبر خاص بلا ريب لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به اي مخبر به خاص والثاني خبر

مطلق ولفظ الخبر ههنا بمعنى الاخبار لا المخبر به فجعل احدهما كالآخر اما غلط او مغالطة والدليل على كونه مفعولا به

كمفعولي علمت او اعلمتك ان زيدا قائم فتصدر الجملة بان وانك تقول اخبرتك بهذا الخبر واسم الفاعل لا يضاف الى

المفعول المطلق فلا تقول انت ضارب ضرب الامير وكذا ما اعترض به المص على نفسه من قولك قلت زيد منطلق بمعنى المصدر

الخاص كما ذكره بل هو بمعنى المفعول به او المقول الخاص بخلاف قلت قولا سريعا على انه مفعول مطلق ومنشأ الغلط

ان الخبر يستعمل بمعنيين بمعنى الاخبار وبمعنى المخبر به كما ان القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المقول خاصة قوله

فهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت اعلم ان مفعولها الاول كاول مفعولي اعطيت والثاني والثالث معا

كثاني مفعولي اعطيت لانا بينا في باب المفعول به ان هذه الافعال في الحقيقة متعدية الى مفعولين اولهما غير الثاني

فمعنى اعلمتك زيدا قائما اعلمتك قيام زيد فهو كاعطيت زيدا درهما سواء فيجوز لك ان لا تذكرها مفعولا اصلا كما في

اعطيت وان تذكر جميعها وان تذكر الاول دون الثاني والثالث وان تذكر الثاني والثالث دون الاول وما ذكروا

من حذف الثاني والثالث وترك الآخر فعلى ما يجيء في افعال القلوب فظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز ذكر اولها

وترك الثاني والثالث لانه قال لا يجوز ان يقتصر على واحد من الثلثة فبعض النحاة اجرى كلامه على ظاهره ولم يجوز

الاقتصار على الاول واجازه ابن السراج مطلقا وقال السيرافي اراد سيبويه انه لا يحسن الاقتصار على الاول

لانه لا يجوز مطلقا ومذهب ابن السراج اولى اذ لا مانع ويتبعه المتاخرون فاذا قطعت النظر عن الاول فحال

المفعول الثاني مع الثالث كحال اول مفعولي علمت مع الثاني لانهما هما والاولى هو الذي زاد بسبب الهمزة

باب افعال القلوب

افعال القلوب التي قوله تنصب الجزئين اعلم ان الجمل التي تدخل عليها الافعال لا يخ من ان

يكون المقصود منها حكاية لفظها اولا فالاولى هي الواقعة بعد القول نحو قلت ضرب زيد او زيد ضارب فلا

يعمل فيها القول اذ القصد حكاية اللفظ فيجب ابقاء حال المحكي والثانية اي التي المقصود منها معناها دون

لفظها لا يبدان يعمل الفعل الداخل عليها في جزئيها لتعلق معناه بمضمونها فلا يدخل الا على الاسمية لان ذلك

الفعل ان خلا من المسند اليه تعذر عمله في الفعلية لان الضروري من عمل الفعل رفع الاسم المسند اليه فلا

يرتفع به الفعل الذي في الجملة الفعلية ولا يرتفع ما اسند اليه ذلك الفعل اذ لا يرتفع اسم بفعلين اذ لا اثر

واحد عن موثرين مستقلين وان نصبهما مع المسند اليه نقل الى النصب فيجب ان ينصب كلا جزئي الفعلية لتعلق معنا

بمضمونهما ولا ينصب الفعل الا بالحرف والمسند اليه يستحيل انتصابه فلا يتبين فيهما اثر الفعل الداخل بل اذا

كان الفعل معلقا عنها التي يجاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذن في اللفظ كقولك علمت بمن مررت وعلمت

اي يوم سرت وايهم رأيت بنصب اي على انه معمول للفعل المؤخر ثم نقول الذي يطلبه الفعل من الاسمية

المدخول عليها اما فاعل او مفعول ثان اقتضى فاعلا وذكر من باب كان رفعنا المبتدأ تشبيها له بالفاعل ونصبنا
الخبر تشبيها له بالمفعول ولم يجز رفعها لان الفعل لا يرفع فاعلين بل يرفع شبيهين بالفاعل ولا نصبهما اذ يبقى
الفعل بلا مرفوع فلا يجوز ولا نصب الاول ورفع الثاني لان طلب الفعل المرفوع قبل طلبه للمنصوب والفاعل
في الحقيقة في مثل هذا مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ ففي كان زيد قائما فاعل كان قيام زيد لان هو الحادث الكائن في
الحقيقة وكذا في صار زيد قائما الصائر قيام زيد وكذا في جميع اخوات كان لان كلها بمعنى كان مع قيد آخر فمعنى صار
كان بعد ان لم يكن ومعنى ما زال واخواتها كان دائما ومعنى اصبح واخواتها كان في المساء والصبح والضحى ونحو ذلك ومعنى
ليس ما كان واما افعال المقاربة فليست من هذا اي من الافعال الداخلة في الاصل على الجملة المرفوع فاعلها في الحقيقة
واخبارها مفعولة كما يجيء في بابه وان اقتضى مفعولا نصبا جزاين لان ثانيهما متضمن المفعول الحقيقي واولهما ما يضاف
اليه ذلك المفعول الحقيقي اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد فاعراب الجزاين اعراب الاسم الواحد اي ذلك المفعول
الحقيقي فلذلك يدخل على هذين الجزئين لفظا ان الجاعل للجزء في تقدير جزء واحد ولم يدخل جزءين الذين بعد كان واخواتها
وان كانا ايضا بتقدير المفرد كهذين الجزاين المنصوبين ثم هذا المقتضي للمفعول اما افعال القلوب او غيرها فافعال القلوب
على اضرب اما للظن فقط وهي حجا يحجو بمعنى ظن وخال يخال وحسب يحسب وكذا غير متصرف فاذا كانت الافعال
بالمعنى المذكور ووليها الاسمية مجردة من ان نصبت جزئيها فان كان حجا بمعنى غلب او قصد او غير ذلك وخال بمعنى
اختال وحسب امر من الحسب وكانت الاسمية مصدرة بان لم ينصب المفعولين وكذا جميع افعال القلوب المذكورة
في المتن المفعولين اذا وليها الاسمية غير مصدرة بان ويستعمل ارى الذي هو ما لم يسم فاعله من اري عاملا عمل
ظن الذي هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم وان كانت اريت بمعنى اعلمت واما لليقين فقط وهو علم اذا كان بمعنى
عرف ولا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قام وعرفت ان زيدا
قائم واحد الا ان عرف لا ينصب جزئي الاسمية كما ينصبهما علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب
فانهم قد يخصون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر واجاز هشام الحاق عرف وابصر بعلم في نصب
المفعولين ويستعمل درى بمعنى علم وتعلم امرا بمعنى اعلم لكن لا ينصبان المفعولين بل يرد الاسمية بعدهما
مصدرة بان نحو دريت انك قائم وتعلم ان بعد الغي رشدا ولا يتصرف في تعلم بمعنى اعلم فاذا قيل لك تعلم ان الامر كذا
فلا تقول تعلمت بل علمت فان كان درى بمعنى ختل وتعلم من تعلمت الشيء تحصلت علمه فليسا من هذا الباب فتعلم تنصب
الجزاين اذا لم يصدر بان واما للظن في الغالب واحتماله في بعض المواضع لليقين وهو ظن لا بمعنى اتهم قال الله تعالى
الظن بمعنى اليقين اني ظننت اني ملاق حسابيه وقد يجيء بمعنى اتهم فينصب مفعولا واحدا ومعنى الاتهام
ان يجعل شخصا موضع الظن الشيء تقول ظننت زيدا اي ظننت به انه فعل شيئا وكذا اتهمت واما للاعتقاد

الجازم بشيء على انه على صفة معينة سواء كان مطابقا اولا وهو راى فاذا كان با المذكور ووليته المجردة عن
ان نصبت جزئيها نحو رايت زيدا غنيا كان في نفس الامر غنيا اولا قال الله تعالى يرونه بعيدا وهو غير مطابق ونريه
قريبا وهو مطابق وقوله تعالى الم تر الى الذين خرجوا مضمن معنى الانتهاء اي الم ينته علمك الى حالهم وقد يلحق راى
الحلمية براى العلمية في نصب المفعولين قال الله تعالى رايتهم لي ساجدين واما لاعتقاد كون الشيء على صفة
اعتقادا غير مطابق نحو عد وجعل فاذا كانا بالمعنى المذكور ووليتهما الاسمية المجردة نصبا جزئيها نحو كنت اعده
غنيا اي اثبت غنيا وقوله اجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوا فيهم الانوثة واما للقول بان
الشيء على صفة قولا غير مستند الى وثوق نحو زعمتك كريما وقد يستعمل في التحقيق قال اية الله للناس ما زعموا
اما الاصابة الشيء على صفة وهو وجد والفى وهما من افعال القلوب لانك اذا وجدت الشيء على صفة لزوم ان تعلم
عليها بعد ان لم يكن معلوما وقوله تعالى ووجدك عائلا لا يخرج عن هذا لانه تعالى قد يستعمل من الافعال ما يستحيل
مضمونه بالنسبة اليه على سبيل التشبيه كقوله نبتليه ونملي ونحو ذلك وكانه تعالى قد صادفه عائلا او علمه بعد ان
يعلم فاصلح حاله ولا يستعمل اصاب وصادف استعمال وجد في نصب المفعولين خلافا لابن درستويه
فهذه هي الافعال الداخلة على الاسمية التي مفعولها الحقيقي مصدر الجزء الثاني مضافا الى الاول وكذا ان كان الثاني
جامدا يحصل منه مصدر المعنى علمت اخاك زيدا علمت زيديه اخيك وان وقعت بعدها الفعلية في الندرة فضمير الشان
مقدر قبلها المتضمن اسمية نحو حسبت يقول زيد اي حسبته يقول وبعض هذه الافعال يكثر نصبه بمفعول واحد مع كونه بالمعنى
المذكور نحو علمت زيدا وعلمت خروج زيد اي عرفته وبعضها نقل فمن ذلك نحو ظننت وحسبت قال ولقد نزلت فلا تظني
غيره مني بمنزلة المحب المكرم اي لا تظني شيئا غير نزولك كذا قال الفراء وقد يقوم الضمير واسم الاشارة مقام مفعوليها
تقول لمن قال اظن زيدا قائما انا اظنه واظن هذا وكذا باقي افعال القلوب قال الاندلسي لو جاز قيام لفظ ذاك
او هذا مقام الجملة لجاز وقوعه صلة وليس بما قال بشيء لان مفعولي باب علمت بتقدير المفرد على ما قدمنا والصلة لا تفيد بالمفرد
على حال قال الاندلسي وغيره ان الضمير واسم الاشارة بمعنى المصدر اي ظننت الظن قلت لا منع مما قال الفراء على ما
ذكرنا وتقول ظننت اذا جعلته موضع ظنك قال تعالى تظنون بالله غير الحق فهو مفعول مطلق ولا منع من كونه مفعولا
به اي شيئا غير الحق كما في قوله فلا تظني غيره قوله تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه اي لتعيين الاعتقاد الذي
هي عنه اي تلك الجمل الاسمية صادرة عن الاعتقاد قوله هي عنه على حذف المضاف اي حكمها عنه اي حكم المتكلم على المبتدأ بمضمون
الخبر صادر عنه ففي قولك علمت زيدا قائما حكمك بالقيام الذي هو مضمون الخبر على المبتدأ الذي هو زيد صادر عن علم وفي
ظننت زيدا قائما عن ظن قوله ومن خصائصها انها اذا ذكر احدهما ذكر الآخر بخلاف باب اعطيت اعلم ان حذف المفعولين معا
في باب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعينهما فتحذفهما نسيا منسيا تقول فلان يعطي ويكسو انما استفاد من مثله

فائدة من دون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت وظننت فانك لا تحذفهما معا نسيا فلا تقول علمت ولا ظننت
لعدم الفائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في الاغلب من علم او ظن فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين
واما مع القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا قال باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا
علي وتحسب هذا ايضا من خواص هذه الافعال واما حذف احدهما دون الآخر فلا شك في قلته مع كونهما في الاصل
مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر غير قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين معا كاسم واحد اذ مضمونهما هو المفعول
على الحقيقة كما تكرر ذكره فلو حذفت احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك
مع القرينة اما حذف المفعول الاول ففي قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا واما حذف
الثاني فكما في قوله لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلة على اغرائك الملك بنا
ومنها تجويز الالغاء الفرق بين التعليق والالغاء بمعنى ابطال العمل لفظا لا معنى فالجملة مع التعليق في تأويل المصدر
مفعولا به للفعل المعلق كما كان لذلك قبل التعليق فلا منع من عطف جملة اخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلق
عنها الفعل نحو علمت لزيد قائم وبكرا فاضلا على ما قال ابن الخشاب واما الالغاء فالجملة معه ليست بتاويل المفرد
فمعنى زيد علمت قائم زيد في ظني قائم فالجملة الملغى عنها لا محل لها لانه لا يقع مفرد موقعها والجملة المعلق عنها منصوبة
المحل والفرق الآخر ان الالغاء امر اختياري لا ضروري والتعليق ضروري وقيل الجملة الملغى عنها في نحو زيد قائم
ظننت مبنية على اليقين والشك عارض بخلاف المعلق عنها وليس بشيء لان الفعل الملغى لبيان ما صدر عنه
مضمون الجملة من الشك واليقين ولا شك انه معنى الفعل الملغى معنى الظرف فنحو زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم في ظني
ويمنع الظرف كون الكلام الاول مبنيا على اليقين ويقبح الالغاء مع تاخر الجملة عن فعل القلب لان عامل الرفع
معنوي عند النحاة وعامل النصب لفظي فمع تقدمهما يغلب اللفظي المعنوي وعلى ما اخترنا في عامل المبتدء والخبر كما شرحنا
في حط الاعراب ترافعهما ضعيف فمع تقدم عامل غيرهما عليهما تغلبهما ومع ذلك قد جاء قوله كذلك ادبت حتى صار من
خلقي اني وجدت ملاك الشيمة الادب وقوله ارجو وآمل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل وانما جاز ذلك
مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تاثيرها ظاهرا كالعلاج ولان معمولها في الحقيقة مضمون الجملة وسيبويه
لا يحمل ذلك على الالغاء بل على التعليق ويقول اللام مقدرة حذفت ضرورة وقال بعضهم ضمير الشان مقدر بعد الفعل
وهذا اقرب لثبوت ذلك ضرورة في غير ذلك من نواسخ الابتداء نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا
وظباء فعلى هذا الفعل عامل لا ملغى ولا معلق ونقل القيمري في نحو متى تظن زيد ذاهبا انه اذا تقدم معمول الجزاء
هو كتقدم الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتدء والخبر وهو مع ذلك ضعيف وانما توسط ا... بين المبتدء والخبر
جاز الالغاء بلا قبح ولا ضعف وكذا جاز الاعمال وهما متساويان وذلك لان الرافع القوي اي فعل القلب تقدم على

احدهما وتاخر عن الآخر وقد يقع الملغى بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله وقال
ولستم فاعلين اخال حتى ينال اقاصي الحطب الوقود وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسبت تقوم زيد وبين المعطوف
والمعطوف عليه كجائني زيد واحسب عمرو وتوكيد الملغى بمصدر منصوب قبيح اذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل
والالغاء ظاهر في ترك الاعتناء فبينهما شبه التنافي واما توكيده بالضمير واسم الاشارة المراد بهما المصدر فاسهل
اذ ليسا بصريحين في المصدرية نحو زيد احسبه واحسب ذاك قائم ومصدر فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم
مقام فعله في الاعمال والالغاء يليق نحو اعجبني ظنك زيدا قائما وعلمك لزيد قائم واما الالغاء فواجب مع التوسط او التاخر
نحو زيد قائم ظني غالب اي ظني زيدا قائما غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما بينه وتقدم ذلك في باب المصدر واما
ان كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل كما مر في باب المصدر وكذا ان حذف الفعل
جوازا نحو ظنا زيدا قائما ففي الصورتين يجوز الغاء الفعل واعماله متوسطا ومتاخرا لكن الالغاء قبيح لما مر من قبح
تاكيد الفعل الملغى واما ان حذف الفعل وجوبا كما اذا اضيف الى الفاعل نحو ظنك زيدا قائما او ظن ظنا فهذه نحال العامل
الفعل دون المصدر كما تقدم في باب المصدر وهو كما لو حذف جوازا يجوز الالغاء متوسطا ومتاخرا نحو متى زيد ظنك
قائم ومتى زيد قائم ظنك ويجوز الاعمال ايضا لانك تعمل الفعل لا المصدر وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيامه مقام
الفعل لا لكونه مقدرا بان والفعل يجوز الالغاء والاعمال توسط او تاخر ولا يجوز ان يكون ظنك منصوبا لكونه مصدرا
مؤكدا لغيره كزيد قائم حقا على ما قيل لما ذكرنا في المفعول المطلق

ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والتعليق
ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده
فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عاملا معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد
كما كان كذا عند انتصاب الجزئين فمن ثم جاز عطف الجزئين المنصوبين على الجملة الملغى عنها لزيد قائم وبكرا قاعدا وحرف الاستفهام
قد يكون حرف الاستفهام وهو الهمزة اتفاقا وكذا هل على خلاف بينهما كما ياتي وقد يكون اسما متضمنا معنى الاستفهام كقوله
تعالى اي الحزبين احصى وعلمت اين جلست ومتى تخرج وفي معناه الاسم المضاف الى كلمة الاستفهام نحو علمت غلام من عندك
وقد يكون لام الابتداء نحو علمت لزيد عندك وقد تكون حرف النفي وهو ما وان ولا نحو علمت ما زيد قائم وان زيد قائم
ولا زيد في الدار ولا عمرو ولا رجل في الدار اما الاستفهام ولام الابتداء وما وان النافيتان فللزوم وقوعها في صدر
الجمل وضعا فابقيت الجمل التي دخلتها على الصورة رعاية لاصل هذه الحروف وان كان في تقدير المفرد واما دخول لام
الابتداء في المفرد نحو ان زيدا لقائم فلضرورة ملجئة اليه وهي اجتماع ان واللام كما يجيء واما لا الداخلة على الجملة الاسمية فانما
كانت معلقة لانها التبرئة المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل ومن المعلقات ان المكسورة اذا لم يكن فتحها او
ذلك اذا جاء في خبرها لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فان اللام لا تدخل الا مع ان المكسورة كما يجيء واما اذا تجردت عن

اللام فانها لا تعلق لامكان فتحها وجعلها معمولة لفعل القلب وذلك لان المنصوبين بعد فعل القلب في تاويل المصدر

فاذا امكنك جعل ان حرفا مصدريا معمولا لفعل القلب بان تفتح همزتها فهو اولى من عزل العامل بكسران عن عمله واما قوله

ولقد علمت لناس منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها فانما اجري لقد علمت مجرى القسم لتاكيده الكلام لان فيه

اللام المفيدة للتاكيد مع قد المؤكدة وفي علمت معنى التحقيق فصار كقوله واني قسم البكم الصدو ولا ميل وقد يجري

نحو علم الله مجرى القسم فيجاب بجواب فيجي بعدها ان المكسورة نحو علم الله انك قايم اي والله والفعل الملغى قد يدخل على الفعل

نحو علمت بمن تمر وعلمت ايهم ضربت بنصب ايهم على انه مفعول ضربت وعلمت اي يوم سرت وعلمت اقمت ام قعدت

واعراب الجملة المعلق عنها كاعرابها اذا لم يتقدم عليها فعل القلب فنحو في اي يوم الجمعة رفع اي على انه خبر مقدم على المبتدأ

اي اي يوم الجمعة ونصبه على ان الجمعة بمعنى الاجتماع فيكون كعلمت اي يوم الخروج قال لقد علمت اي يوم عقبتني والمنصوب انظر

خبر مقدم نحو كيف زيد واذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا تعلق فعل القلب عن المفعول الاول نحو

علمت زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو وجوز بعضهم تعلقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام عم الجملة التي بعده

علمت كانه قيل علمت ابو من زيد وليس بقوي لاتفاقهم على النصب في نحو علمت زيدا ما هو قايم مع ان المعنى علمت ما

زيد قايم واما قولهم ارايت زيدا ما صنع بمعنى اخبرني فليس من هذا الباب حتى يجوز الرفع في زيد بل النصب واجب فيه

ومعنى ارايت اخبر وهو منقول عن رايت بمعنى ابصرت او عرفت كانه قيل ابصرته وشاهدت حاله العجيبة او عرفتها

اخبرني عنها فلا يستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به لرايت

ان اتيكم
نحو ارايت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم عذاب الله الاية وكم ليس بمفعول كما يجيء بل حرف خطاب ولا بد سواء

اتيت بذلك المنصوب او لم تات به من استفهام ظاهر او مقدر يبين الحال المستخبر عنها فالظاهر نحو ارايت زيدا ما صنع

وارايتكم ان اتيكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وارايتم ما تدعون من دون الله اروني والمقدر كقوله تعالى ارايتك

هذا الذي كرمت علي لئن اخرتني اي ارايتك هذا المكرم لم كرمته وقوله لئن اخرتني كلام مستأنف وقد تكون الجملة المتضمنة

للاستفهام جوابا للشرط كقوله تعالى ارايتكم ان اتيكم الاية وقوله ارايت الذي ينهى عبدا اذا صلى الى قوله الم يعلم وقوله

ارايت ان كان كرر ارايت للتاكيد ولا محل للجملة المتضمنة للاستفهام لانها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها كانه

قال المخاطب لما قلت ارايت زيدا عن اي شيء من حاله تسال فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرني عنه ما صنع وليس

الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لارايت كما ظن بعضهم ويلحق الكاف الحرفية بارايت الذي بمعنى اخبر لانه لما صار بمعنى اخبر

كان كاسم الفعل المنقول الى المفعلية عن شيء نحو النجاءك فاستغني بتصريف الكاف تثنية وجمعا وتانيثا عن تصريف

الخطاب فبقي التاء في الاحوال مفردة مفتوحة سواء كان المخاطب مذكرا او مؤنثا او مجموعا وفاعل ارايتك التاء

لا انت المقدر في نحو رويدك لان مفعوله بقي منصوبا على حاله مع صيرورته بمعنى اخبرني نحو ارايتك زيدا ما صنع

فلا منع من بقائه فاعله ايضا وقال الفراء زيل الاسناد عن التاء الى الكاف وهو فاعل كما في رويدك والنجاءك

كما حتى في اسماء الافعال اعني ان الكاف مرفوع المحل فاذا اردت برايت فعل القلب فالكاف للحقه بلا ثم

يتصرف المفعول الثاني وكذا التاء يتصرف بتصرفهما نحو ارايتك زيدا وارايتماكما الزيدين وارايتماكما الزيدين

وارايتموكم الزيدين هرا وارايتماكما الهندين وارايتكن الهندات واعلم انك اذا قلت علمت من قام وجعلت

من اما موصولة او موصوفة فالمعنى عرفت ذات القايم بعينه عرفتها وان جعلتها استفهامية فليس

في الكلام دلالة على هذا المعنى بل المعنى علمت اي شخص حصل منه القيام واما كنت تعرف قبل ذلك ذات القايم

وانه زيد مثلا وذلك لان كلمة الاستفهام يستحيل كونها مفعولا لما تقدم لفظا عليها لاقتضائها صدر الكلام فيكون

مفعول علمت اذن مضمون الجملة وهو قيام الشخص المستفهم عنه اعني زيدا واما ان كانت موصولة او موصوفة فالعلم

واقع عليها فكانك قلت علمت زيدا الذي قام وبين الاستفهام من غيره في اي لكونه معربا تقول في الاستفهام

علمت ايهم قام برفع اي واذا كان موصولا قلت علمت ايهم قام بنصبه وليس اداة الاستفهام التي على باب علم

في نحو علم زيد ايهم قام مفيدة لاستفهام المتكلم بها للزوم التناقض في نحو علمت ايهم قام وذلك لان علمت المقدم

على ايهم يفيد ان قائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام الى هذا القايم المعين لما ذكرنا ان العلم واقع على مضمون

الجملة فلو كان اي لاستفهام المتكلم لكان دالا على انه لا يعرف انتساب القيام اليه لان ايهم قام استفهام عن

مشكوك فيه هو انتساب القيام الى معين ربما يعرفه الشاك بانه زيد او غيره فيكون المشكوك فيه اذن النسبة

وقد كان المعلوم هو تلك النسبة وقد كان المعلوم هو تلك النسبة وهو تناقض فنقول اداة الاستفهام

اذن لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم والمعنى عرفت المشكوك فيه الذي يستفهم عنه وهو ان نسبة القيام الى اي

شخص هي وذلك في فرضنا فيه فالمعنى عرفت قيام زيد وانما لم يصرح باسم القايم ولم يقل علمت زيدا قائما او علمت قيام

زيد لان المتكلم قد تكون له داع الى ابهام الشيء على المخاطب مع معرفته به كما يكون له داع الى التصريح به كقوله تعالى وانا

او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام الذي جوابه لا او نعم بعد فعل القلب نحو

علمت ازيد قايم او هل زيد قايم والمشكوك فيه الذي يستفهم عنه انتساب القيام الى زيد او عدم انتسابه كما كان

المشكوك فيه مع الهمزة وام ومع همزة الاستفهام ان انتساب الفعل الى هذا المعين او الى ذاك من الاشخاص الواقعة

عليها كلمة الاستفهام وكذا يجوز علمت ازيد قام او عمرو وعلمت هل زيد قام او عمرو وجوابهما لا او نعم والمشكوك فيه

المستفهم ههنا نسبة القيام الى واحد من المذكورين او عدم النسبة اليه فالمعنى في جميع ذلك علمت هذا الذي

ثم فيستفهم عنه ومع قوم من منع وقوع استفهام جوابه لا او نعم بعد فعل القلوب استدلالا بان مضمون الجملة

الاستفهامية لا يصح ان يكون متعلقا للعلم الا بتاويل وهو ان يقال متعلقه ما يقال في جواب هذا الاستفهام

والذى يقال فى جواب الاستفهام بام وباسماء الاستفهام شئ معين منسوب اليه الحكم المذكور فى الاستفهام
بمعنى علمت ازيد قايم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام لانه هو الذى يقال فى جوابه وذكر لان جوابه
اما زيد اى زيد قام وما عمرو وما انا قال علمت هل زيد قام فليس جوابه نسبة القيام الى زيد او نفيها حتى نقول
ان العلم تعلق بتلك النسبة او نفيها وانما جوابه نعم او لا وليس فيه نسبة والعلم لا يتعلق الا بالنسبة والجواب
عما قالوا انا لا نم اولا ان مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون متعلقا للعلم بل مضمون استفهام المتكلم لا يصح ان
يكون متعلقا للعلم لا يناقض المذكور فى نحو علمت ايهم قام ولو سلمنا ذلك قلنا نعم او لا فى الجواب متضمن انه بمعنى
النسبة ونفيها لان المعنى بلى زيد قايم وما زيد بقايم فحصل المقصود اى المحكوم عليه والمحكوم به فى الجواب وهو المصحح
لتعلق العلم ثم اعلم ان جميع ادوات الاستفهام تردد على وجه المذكور اى مجردة الاستفهام الاستفهام المتكلم
بعد كل فعل شك لا ترجيح فيه لاحد الجانبين على الآخر لتبين المشكوك فيه نحو شككت ازيد فى الدار ام عمرو ونسيت
او ترددت اقوم ام اقعد كما ترد بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وثبت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم
كفكرت وامتحنت وبلوت وسالت واستفهمت وجميع افعال الحواس الخمسة كلمست وابصرت ونظرت و
اسمعت وشممت وذقت وتقول تفكرت ازيد باتينى ام عمرو وقد يضمن الدال على التفكر كقوله تعالى يتوارى من القوم
من سوء ما بشر به ايمسكه على هون ام يدسه فى التراب اى متفكرا ايمسكه ام يدسه وفى نهج البلاغة يتجاسان
انفسهما ايهما يسقى صاحبه كاس المنون اى متفكرين ايهما يسقى ولم يسمع ذلك فى الظن الذى هو لترجيح احد المجوزين
على الآخر وجوز يونس تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم فى الدار وقتلت ايهم فى البيت وقد مضى ذلك فى باب الموصولات
ويجوز فى نحو سالتك هل زيد قايم واستفهمت اقام زيد ان ينوى بعده القول والجملة مفعول لذلك المنوى على ما
هو مذهب البصريين او يضمن السوال بمعنى القول فيلحق به فى الحكاية بعده على ما هو مذهب الكوفيين كما يجئ بعد
من مذهب الفريقين فمفعول الجملة بعد الفعل المعلق فى موضع النصب وهى اما فى موضع مفعول منصوب بنزع الخافض
وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك نحو شككت ازيد فى الدار ام عمرو اى شككت فى هذا الامر او فى موضع مفعول تعدى
اليه الفعل بنفسه اما لاقتضاء الفعل اياه وضعا واما لتضمنه ما يقتضيه فالاول صريح العلم والمعرفة وهذا الفعل
اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد فى الدار فالجملة المعلق عنها فى موضع مفعول اى عرفت هذا الامر واما
ان يطلب اكثر فيكون تلك الجملة اما فى مقام الاول والثانى نحو علمت هل زيد فى الدار وفى مقام الثانى والثالث نحو
اعلمتك هل زيد فى الدار او فى مقام الثانى وحده نحو علمت زيدا ابو من هو وكذا قوله وما ادريك ما يوم الدين لان
ادرى يتعدى الى مفعولين كادريتك الحق وان كان بمعنى اعلم او فى مقام الثالث نحو اعلمت زيدا ابو من هو
واما الثانى اى المتضمن بمعنى العلم فهو كل فعل ذكرنا انه يطلب به الفعل نحو فكرت هل زيد فى الدار فانه فكر لازم
وضعا لكنه يتعدى الى المفعول لتضمنه معنى تعرف او تعرفت هذا بالتفكر وكذا نحو انظر اليه اقايم هو ام قاعد اى تعرف
هذا الحكم بالنظر اليه ورفع زيد فى مثل انظر وسل زيدا ابو من هو لكونه بمعنى انظر وسل ابو من زيد هو من مفعولى نحو اعلم زيد
ابو من هو لان انظر الذى بمعنى تفكر وسل الذى بمعنى سل الناس لا ينصبان زيدا لو سلطتهما عليه كما ينصبه اعلم اذا
سلطته عليه وكذا ان كان الفعل المطلوب به العلم متعديا بالوضع تعطيه من المفاعيل ما اقتضاه وضعه ثم تجئ بالجملة المعلق
عنها فى موضع المفعول الزايد لم بسبب تضمنه معنى التعرف نحو امتحنت زيدا هو هل كريم اى تعرفت كرمه بامتحانه وابصرت
زيدا هل هو فى الدار اى تعرفت كونه فى الدار بابصاره وكذا قوله تعالى يسالونك عن الساعة ايان مرسيها اى يتعرفون
وقت ارسالها بسوالك عنها وهذا كما قلنا فى المفعول المطلق فى نحو كالله ان الكاف مفعول اصل الفعل واسم مفعول المعنى
وقد تكون الجملة المعلق عنها بدلا عما قبلها نحو سكت فى زيد هل هو فى بم او لا اى سكت فى قيامه وهى فى محل الجر ونحو عرفت
الحال ازيد فى الدار ام عمرو فهى فى محل النصب بدل عن الحال وكذا عرفت زيدا ابو من هو الجملة فيه بدل من زيد هذا وقد اوجب
الاخفش ان زيدا لظننت لاخوه قايم قال وعلام بجز ظننت اخاه قائما لان اللام للابتداء فلا يدخل الماضى كما يجى فى باب
ان فهى التقدير داخلة على اخوه كانك قلت ظننت لاخوه قايم واما الالغاء والتعليق بالنسبة اليهما كما جاز ذلك فى علم
راى فتقول اعلمك ازيد منطلق وازيد قايم ام عمرو وما زيد قائما وزيدا اعلمك قايم وزيد قايم اعلمك وكذا الحكم اذا
بنيت باب اعلم لما لم يسم فاعله نحو اعلمت ما زيد قائما وزيد علمت قايم وقال الاندلسى الذى اعول عليه امتناع التعليق
والالغاء بالنسبة اليهما وفى بعض نسخ الجزولية ما يدل على انك اذا بنيت الفعل للفاعل امتنع الغاءه وتعليقه
واذا بنيت للمفعول جاز والذى ارى انه لا منع من الالغاء والتعليق سواء بنى الفعل للفاعل او للمفعول وقال ابن جعفر
لو الغيت فقلت زيدا علمتك قايم او علقتك فقلت اعلمتك لزيد قايم فحصل الالغاء والاعمال فى حالة واحدة لانه لا بد
من اعماله فى المفعول الاول وكذا يحصل التعليق والاعمال فى حالة وليس ما قال بشئ لان اعماله بالنسبة الى شئ والغاءه
وتعليقه بالنسبة الى شئ آخر فهو مثل زيد علمت قام اعملته فى الفاعل والغيته عن المفعول وكذا فى علمت لزيد قايم
اعملت فى الفاعل وعلقته عن المفعول وايضا المعمل بمعنى الجزء اى المتغير والملغى والمعلق اصطلاحا فالملغى غير
العمل واعلم انه لا خلاف فى انه لا يلغى ولا يعلق عن المفعول الاول اذ هو كاول مفعولى اعطيت ومنها انه
يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشئ واحد هذه الافعال المذكورة فى متن الكافية ولفظ هب بمعنى احسب
وراى الحلمية تعلم يجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدى المعنى نحو علمتنى قائما وقال تعالى انى اعصر
خمرا وكذا ان كان احدهما بعض الآخر نحو قوله لم يجز انيتنا رسول الله ورايتناك تقول كذا وتجرى مجراها راى البصرية
حملا على راى القلبية وكذا عدم وفقد حملا على وجد لانهما ضداه فى اصل الوضع وانما لم يجز ذلك فى غير الافعال المذكورة لان
اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول متاثرا منه واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فلذا

لا تقول ضرب زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه فلم تقولوا ضربتني ولا ضربتك ولا ضربتنا وان تخالفا لفظا لاتحادهما
معنى واتفاقهما من حيث المعنى كون كل واحد منهما ضميرا متصلا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بحسب الامكان
فمن ثمه قالوا ضرب زيد نفسه صار النفس باضافته الى ضمير زيد كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار
الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في الظاهرين واما افعال القلوب فان المفعول به فيها اي المنصوب
الاول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى فجاز ا
لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به والقياس جواز ظن زيد زيدا قائما واما ان كان احدهما منفصلا والآخر
متصلا فيجوز في غير افعال القلوب ايضا سواء وقع المنفصل بعد الا او بمعناها او لم يقع نحو ما ضربت الا اياك وانما تقتل
ايانا واياك فاضرب وما ضربك الا انت واما ان كان الفاعل والمفعول به متحدين معنى واحدهما ضمير متصل والآخر
ظاهر نحو زيد يظن قائما وظنه زيد قائما لم يجز المثال الاول مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة وان كان المعنى
منفصلا جاز مطلقا وقد تقدم جميع ذلك بعلته والمنصوب على شريطة التفسير هذا ما ذكره المص من خواص افعال القلوب
ومن خواصها انه دخل ان المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزئين نحو علمت ان زيدا قائم ولا تقول اعطيت ان زيدا درهم وذلك
لان مفعولها في الحقيقة على ما تقدم هو مصدر الخبر مضافا الى المبتدء وان المفتوحة موضوعة لهذا المعنى فتقول اذا دخلت
افعال القلوب على ان المفتوحة فهي ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها الحقيقي ويكفر ذكره فان كان ذلك الفعل مما نقل
نصبه لمفعول واحد فنصبا صريحا كحسبت وظننت وخلت لانها لا تطلب في الاستعمال الا مسندا ومسندا
اليه سواء نصبهما كما في حسبت زيدا قائما او لم ينصبهما نحو حسبت ان زيدا قائم اذ مقتضى الجزئين المنصوبين هو المصرح
به في الجزئين المصدرين بان هذا مذهب سيبويه اعني ان ان مع اسمها وخبرها مفعول ظن ولا مفعول له آخر مقدرا
والاخفش يجعل ان مع جزئيها في مقام المفعول الاول ويقدر الثاني اي علمت ان زيدا قائم حاصل اي قيام زيد
حاصلا ولا حاجة الى ذلك كما بينا ولو كان مقدرا لجاز اظهاره اذا لم يسد مسده حتى يكون واجب الاضمار ولا تقول ان
ان مع جزئيها ساد مسد اسمين هما مفعولا فعل القلب كما تقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزئيها في تقدير مفرد في جميع
المواضع كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل بل الاولى ان يقال ان الاسمين المنصوبين في نحو علمت زيدا قائما سادا ان
مسد ان مع اسمها وخبرها ومفيدان فائدتها اذ هما بتقدير المصدر بلا آلة مصدرية كما كان الكلام مع ان بتقدير المصدر
هذا آخر الكلام في افعال القلوب واما غير افعال مما ينصب جزئي الجملة بتقدير المصدر فهو صير وما يرادفها من جعل وهب
غير متصرف ورد وترك وتخذ واتخذ كما للحاصل الباب صير ومفعولان في الحقيقة اسم وخبر صار في الاصل اذ معنى
صيرت زيدا قائما جعلته حصرت زيدا القائم من حصر زيدا انه فحال المفعولين في عدم جواز حذفهما معا بلا قرينة وجواز حذف
معها كحال مفعولي علمت فلا يقال جعلت زيدا كريما فتقول بل انما جعلت واما الا قرينة فلا يجوز ذلك كما ذكر انما ان

منها الضمير شيء شيئا في الاغلب فلا فائدة في ذكر الفعل وحده كما قلنا في علمت وظننت وكذا لا يجوز حذف احد
المفعولين الا قليلا لان معنى ما هو المفعول لصير كما كان مضمونها فاعل صار وكان القياس بناء على ان المفعولين
وتقدير المصدر جاز تصديرهما بان كما في مفعول علمت الا انه روعي اصلهما حين كانا اسما وخبر الصار فانهما لا يصدران
اذن بها كما ذكرنا في اول هذا الباب واما الغاء صير ومرادفاتها وتعليقها فلم ياتيا كما اتيا في افعال القلوب لان ذلك
فيها لضعفها من حيث لم يظهر تاثيرها المعنوي اذ هي افعال باطنة بخلاف التصيير فانه يظهر اثره في الاغلب كجعلته غنيا
فهو امر ظاهر للعيون اذ هو احداث الشيء بعد ان لم يكن ومرادفات صير قد يخرج من هذا الباب وذلك اذا لم يكن بمعناه
كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور اي خلق ووهب اي اعطى ورده اي جعله راجعا وتركا اي خلى وتخذ واتخذ اي
اخذ واما كان فهو قليل الاستعمال لكن لا يجيء الا بمعنى صير وذلك لما ذكرنا ان معنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى كان
جعله كائنا فحصل من الجزء معنى نقل غير الكائن اي الكون وهو معنى التصيير ولم يستعمل كون متعديا الى مفعولين وقد
جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صير كقوله تعالى وضرب الله مثلا عبدا ونحو ذلك واليه ذهب الاندلسي فيكون مثلا مفعولا ثانيا
وعبدا هو الاول اي جعله مثلا وصاغ من ضرب الخاتم واللبن ويجوز ان يكون بمعنى ضرب مثلا اي بين فهو متعد الى واحد
المنصوب بعده عطف بيان وقال ابن درستويه يلحق غادر بصير كما الحق به ترك الذي بمعناه نحو غادرته صريعا واذا
كان الثاني نكرة جاز جعله حالا ويكون غادر بمعنى خلف وخلى واما اذا كان معرفة كما في قوله غادرته جزر السباع
فالحاق غادر بصير هو الظ ومما ينصب المبتداء والخبر من غير افعال القلوب وغير مرادفات صير سمع المعلق بعين
نحو سمعتك تقول كذا ومفعوله مضمون الجملة اي سمعت قولك ويجوز تصدير الجملة بان نحو سمعت انك تقول قالوا واذا علق
في المبتداء والخبر لم يكن الخبر الا فعلا دالا على النطق نحو سمعتك تنطق بكذا او يتكلم وانا لا ارى منعا من نحو سمعتك تمشي
لجواز سمعت انك تمشي اتفاقا قال سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا فانتصب الناس وقد
روي رفعه على حكاية الجملة ومما يدخل على المبتدء والخبر القول وما يتصرف منه والاصل في استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكي
اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم والذي هو واقع في الحال كما قول الآن زيد قائم فينبغي ان يكون الجملة الواقعة
جدا قول في هذا الكلام متلفظا به بلفظ آخر في غير هذا الكلام والا لم يكن حكاية او الذي يقع بعد القول نحو قول غدا زيد قائم اذ قل
زيد قائم واللفظ الواقع بعده اما مفرد او جملة والجملة اكثر وقوعا والمقصود من الجملة الواقعة بعده ايراد اللفظ المتلفظ به في غير
هذا الكلام لا مجردا بل مع المعنى من حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون الا مفردا نحو قيل زيد قائم
اي قيل هذا اللفظ ومن حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط وفاء اللفظ المقول بعينه من بعض
القائلين فيجوز تغيير اللفظ في كلام من لا يتغير عليه ذلك لانه كالباري تعالى وكذا غيره ممن يسهل عليه ذلك كمن مع تغيير
اللفظ يجب انه لا يعمل القول في شيء في اجزاء الكلام اجزاء المثل هذه الجملة مجرى اصلها اي الحكم باعيان الفاظها فعلى

هذا كما تقول حكاية من قال زيد قائم قال فلان قام زيد ولهذا ترى الكتاب العزيز يقتضي عن الامم المختلفة الالسن
باللسان العربي وتقول قال زيد قائم وقلت نعم وانت تحيل رعاية للفظ المحكي وتجوز قال زيد قائم هو قائم وقلت لعمرو
هو تحيل بالمعنى الاول اعتبارا بحال الحكاية فان زيدا وعمروا فيهما بيان ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا
لو كان خيرا ما سبقونا اليه والاول اكثر استعمالا وكذا تجوز الوجهان فيما يؤدي معنى القول قال تعالى تقاسموا بالله
لتبيتنه بالتاء والنون وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع بكونه مفعولا بها لا مفعولا مطلقا على ما وهم المص كما تقدم في باب
اعلم واري والدليل عليه اضافة اسم الفاعل اليه في قولك انا قائل واطلاقك على تلك الجملة انها مقولة وكلاهما علامة المفعول
به على ما ذكرنا في الموضع المشار اليه فاذا كانت منصوبة الموضع مفعولا بها جاز عطف المفرد عليه منصوبا كقولك قلت اما
زيد قائم او لفظا آخر ويقع المفرد بعد القول على اربعة اوجه احدها ان يكون مؤديا معنى الجملة ويعتبر ذلك بان يحصل مكان
ذلك المفرد جملة ثم يخبر المفرد عليها كما تقول مثلا قلت كلاما حقا او باطلا او كلاما حسنا اذا قلت زيد قائم ثم تقول زيد قائم
كلام حق او باطل او كلام حسن وثانيها ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة او قلت لفظة عبارة عن زيد ويعتبر ذلك
بان يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظة او كلمة وثالثها ان يكون لفظا يصلح ان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك
تقول زيد لفظ وزيد قائم لفظ فينتصب هذه الثلثة لانها ليست اعيان الالفاظ المحكية حتى يراعى اصلها وليست ايضا جملة مغيرا
لفظها اعتمادا على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعى اصلها ورابعها مفرد غير معرب لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك
اللفظ فيجب حكايته ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيد اذا تكلم بزيد مرفوعا واما بناؤه فهل يراعى او لا ذكرناه في باب العلم
وجاء مفرد غير معرب عن مفرد ولا جملة ولا منصوب به نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام
قوم منكرون اي عليكم سلام قال اذا اقبلت قلت وباءة اي هي وباءة وقوله تعالى سلاما قال سلام يجوز ان يكون سلاما
المنصوب معبرا به عن الجملة كما تقول قال فلان تركتك السلام اي سلام عليك فيكون المنصوب في قالوا سلاما بمعنى المرفوع في قوله
قال سلام ويجوز ان يكون من القسم الاخير من الخمسة الاوجه فيكون مفعولا مطلقا بفعل محذوف اي سلمنا سلاما فيكون الجواب
المرفوع اعني قوله قال سلام احسن منه على ما قال تعالى فحيوا باحسن منها وذلك لدلالة الجواب على الثبوت المستفاد
من الرفع على ما مضى في باب المبتدا ويلحق عند الكوفيين بالقول في الحكاية ما معناه كقولك ناديته عجل واخبرته زيد قائم
قال تناده ابا الرجل غدا وفي ترحالهم نفسي وعند البصريين القول مقدر بعد مثل هذا الفعل وليس ملحقا به واضمار القول
ليس بعزيز في الكتاب العزيز فالتقدير اخبرته وقلت زيد قائم وتنادوا بقولهم الرحيل غدا وكلا القولين قريب وتقول
ناديته سلام كما تقول قلت سلام والتذييل ذلك التاويل وقد يحذف المحكي بعد القول لقيام القرينة كما يقال من قال
زيد قائم فتقول انما قلت كما يحذف القول ويحكى المحكي كما في قوله جاءوا بمذق هل رايت الذئب قط وانه قد يجيء بمعنى
الاعتقاد دون اللفظ هنا كان سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا كما تقول كيف تقول في هذه المسئلة اي كيف تعتقد فلحق

بالظن في نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعضهم قال المص والاندلسي لو كان
بمعنى الظن لم يستعمل في العلم وقد يقال لك كيف يقول زيدا قائما فيجيب اعلمه قائما فهو اذن بمعنى الاعتقاد
علما كان او ظنا وجواز الحاقه في العمل بالظن مطلقا لغة سليم واكثر العرب لا يجوز هذا الالحاق الا بشرط كون القول
مضارعا مخاطبا قال الاندلسي ومنهم من يشترط المخاطب دون المضارع وبعضهم يشترط المضارع دون الخطاب
فيجوز نحو اتقول زيدا عمروا وقائما على ما قال ابن جعفر ولا بد عند الاكثر في الالحاق من شرط تقدم استفهام متصل نحو
اتقول زيدا قائما او منفصل بظرف نحو اقدامك تقول زيدا قائما او بالمفعول نحو تقول زيدا ضاربا او باحد المفعولين
كقوله اجهالا تقول بني لؤي لعمر ابيك ام متجاهلينا فان نقص بعض الشرائط فعند الاكثر يرجع الى الحكاية ويجوز
عندهم الحكاية ايضا مع استيفاء الشرط ولبعضها معنى آخر بل لكلها فان حسبت بمعنى صرت
احسب وهو الذي في شعره شقرة وخلت اي صرت ذا خال اي خيلاء وزعمت به اي كفلت وهذه الثلثة
هذه المعاني يكون لازمة قوله وعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت قد ذكرنا انه اذا تعدى وجدت
وعلمت الى مفعولين فهما بمعنى اصبت وعرفت الا ان المصاب والمعروف مضمون الجملة ونصب المفعولين
وعدم نصبهما يتعلق بالاستعمال فعرفت واصبت مع كونهما بمعنى علمت ووجدت لا ينصبان المفعولين قوله

الافعال الناقصة

الافعال الناقصة الى قوله مثل كان زيد قائما انما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب
وما قال بعضهم انما سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء لان كان في نحو كان زيد قائما يدل
على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجيء اولا بلفظ دال على
حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول
اولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان على ما مر في بابه مع فائدة اخرى ههنا وهي دلالته على تعيين
زمان ذلك الحصول ولو قلت قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده
في جزء وجزء يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان فكان يدل دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون
وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال
على الكون في الصبح او الانتقال ومثله اخواته وما دام الدال على معنى الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وكذا اخواته
وليس الدال على الانتفاء [illegible] الدالة على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة
بالمعنى الذي قالوه قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة كان ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدره
فان زيد في ضرب زيد ايضا متصف بصفة الضرب وكذا جميع الافعال التامة واما الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة
هي متصفة بمصادر الناقصة فمعنى كان زيد قائما ان زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون اي الحصول

والوجود ومعنى صار زيد غنياً انّ زيداً متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة اى الحصول بعد ان لم يحصل
قوله المقرر الفاعل على صفة اى جعله وتثبيته عليها قوله كان وصار الى لم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار
ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير
من التامة معنى الناقصة كقولك تم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة امته وكمل زيد عالماً اى صار عالماً كاملاً قال
تعالى فتمثل لها بشراً اى صار مثل بشر ونحو ذلك وقد زيدت على عدد الافعال التى ذكرها المص ونقص منها الذى زيد
من مرادفات صار آل ورجع وحال وحار وارتد كانت كلها فى الاصل بمعنى رجع تاماً وكذا حال وتحول فانهما كانا
فى الاصل بمعنى انتقل وكذا كان اصل صار فكان حق جميعها ان يستعمل تامة فيتعدى الى ما هو عند طرحها بالى
ان عديت نحو صار الى الغنى ثم ضمن كلها معنى كان بعد ان لم يكن لان الشخص اذا رجع الى الفعل وانتقل اليه فكذلك
الفعل يصير كائناً بعد ان لم يكن ففاعلها فى الحقيقة مصدر خبرها ناقصة مصدر خبرها مضافاً الى اسمها اذ معنى جميعها كان بعد ان
لم يكن وذلك المصدر هو الكائن بعد ان لم يكن وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها كانه الراجع والمنتقل ويجوز استعمال صار
ومرادفاتها تامة على الاصل قال تعالى فضربنا الى الحسنى ورق كلامنا ورضيت فذلت صعبة اى اذلال وقال التقت الى الاحال
حيث صار الهموم صائراً اى بمكان انتقال القوم ينتقل وقال تعالى ظن ان لن يحور بلى لا يرعى الناقة ان مليها انقطع عن
والحظ اهرين او معتدين لان الرجوع والانتقال من الامور النسبية لا يفهم من دون المنتقل عنه والمنتقل اليه وليس
الحاق مثل هذه الافعال بصار قياساً بل سماعاً الا ترى ان انتقل لا يلحق به مع انه بمعنى تحول وكذا زيد على ما زال من مرادفاتها
ما فتئ افتأ وما انفك وما ولى ومادام من دام يدام اى يدوم واصل ما زال وما برح وما فتئ وما افتأ وما فتأ وما انفك ان يكون
تامة بمعنى انفصل فيتعدى بمعنى الى ما هو الان مصدر خبرها فيقال فى موضع ما زال زيد عالماً ما زال زيد من العلم اى ما انفصل
منه لكنها جعلت بمعنى كان دائماً فنصبت الخبر نصب كان وانما جعلت بمعناه لانه اذا لم ينفصل شخص عن فعل كان فاعلاً
دائماً وكذا اصل برح ودام ان يكونا تامين بمعنى زال عن مكانه فيتعديان بانفسهما ومن نحو برحت بابك ومن بابك ورمت
بابك ومن بابك عاصل وفى فتئ فكان الاصل ان يعدى بفى نحوها وفى زيد فى القيام فجعلت الثلثة بمعنى كان دائماً لانه
اذا كان لا ينفصل عن الفعل ولا يقصر عنه يكون فاعلاً له دائماً وانما افاد دخول النفى على النفى دوام الثبوت لان نفى النفى
اثبات واذا قيدت نفى النفى بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك الزمان اذا قلت ما ضرب يكفى فى صدق هذا القول
وقوع الضرب فى جزء من اجزاء الماضى واما قولك ما ضرب فانه يفيد استغراق نفى الضرب بجميع اجزاء الزمن الماضى
وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفى والاثبات المقيدان بزمن واحد فى طرفى نقيض فلو جعل النفى كالاثبات مقيدا
بوقوع اى وقوع النفى فى جزء غير معين من اجزاء ذلك الزمان المخصوص لم يكن تناقض ذلك الاثبات اذ يمكن كون الجزء
الذى يعتد به الاثبات غير الجزء الذى يعتد به النفى فلا يتناقضان فالنفى بالاثبات بوقوع مطلقا ولو مرة وقصدوا

فى النفى الاستغراق اذ استمرار الفعل صعب واقل من استمرار الترك فصار نحو ضرب وما ضرب كالموجبة الجزئية
والسالبة الكلية اللتين تناقض احدهما الاخرى فتبين بهذا ان النهى يفيد التكرار على مذهب اكثر الاصوليين
فحصل من هذا كله ان نفى النفى يكون ايضا دائماً كما ان نفى الاثبات يكون دائماً ونفى النفى يكون منه الاثبات فيلزم
من نفى النفى اثبات دائم وهو المقصود ولا يجعل كل فعل مفيد للنفى داخل عليه حرف نفى بمعنى كان دائماً بل ذلك موقوف
على السماع فلا يقال ما انفصل او فارق ضاربا ولا يقال ما زلت ابيراً بضم الزاء ولا ما ازول الحاجة اوملاقى الناقض واوى
مضارعه ما يزال كخاف يخاف فاما زال يزول كقال يقول وقوله زال يزيله اى فرقه من الياء فتامتان وقد حكى سيبويه
وابو الخطاب عن بعض العرب ما زيل يفعل كذا كسد يفعل واصلها زول ويود فنقل كسرة الواو منهما الى ما قبلها وقلبت
ياء كما بيفعل فى المبنى للمفعول فى نحو قيل وهو خلاف القياس والاكثر ما زال وما كاد وقد يستعمل بعض هذه الافعال المصدرة
بما للنفى تامة نحو ما برح من موضعه قال تعالى لن ابرح الارض وما دنى فى عزة وما انفك من هذا الامر واما ما زال يزال وما
فتئ او فتأ فلا يستعملان الا ناقصين قال سيبويه انه فى قولك ما زلت به حتى فعل مفعول به والاولى ان تقول
هو الخبر اى ما زلت مصر ونقص ابن مالك من اخوات اصبح غدا وراح فقال هما لا يكونان الا تامين وان جاء بعد مرفوعهما
منصوب فهو حال كقوله غدا طاويا يعارض الريح ها فيا اقول اذا كان بمعنى مشى فى الغداة كقوله تعالى ان اغدوا على
حرثكم وراح بمعنى رجع فى الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل نحو راح الى بيته فلا ريب فى تمامهما واما نحو قوله يروح
ويغدو حاهما تتكحل فان كانا بمعنى يدخل فى الرواح فهما ايضا تامان والمنصوب وان كانا بمعنى يكون فى الغداة و
الرواح فهما ناقصان فلا منع اذن من كونهما ناقصين ومن الملحقات جاء فى ما جاءت حاجتك اى ما كانت حاجتك
وما استفهامية وانت الضمير الراجع اليه لكون الخبر عن ذلك الضمير مؤنثا كما فى من كانت امك ويروى برفع حاجتك
على انها كانت وما خبرها واول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس حين جاء اليهم رسولا من على ع ومنها قعد فى
قول الاعرابى ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اى صارت قال الاندلسى لا يتجاوز بهذين اعنى جاء وقعد
الموضع الذى استعملتهما فيه العرب قال ويطرد بعضهم وقال المص واجاز الاولى طرد جاء فى مثل جاء البر قفيزين وقيل هو
حال وليس بشئ الا انه لا يراد ان البر جاء فى حال كونه قفيزين ولا معنى له قال واما قعد فلا يطرد وان قلنا باطرادها فانما
يطرد فى مثل الموضع الذى استعمل فيه اولا بمعنى قول الاعرابى فقعد كانها بمعنى صار بل يقال كانه سلطان لكونه مثل قعدت
كانها حربة قوله تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها وذكرنا قدمنا ان مضمون الافعال الناقصة صفة لمضمون جزئها
قوله فيرفع الاول وينصب الثانى تسمية مرفوعها اسماً لها ادنى من تسميته فاعلا لها اذ الفاعل كما ذكرنا فى الحقيقة
مضافا الى الاسم ولهذا لا يحذف اخبارها غالباً الا حذف خبر المبتدء لكون الفاعل مضمونها مضافا الى الاسم فكما لا يسمى
منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا لكنهم سموه فاعلا على الاطلاق

ولم يسموا المنصوب مفعولاً لانه قد بهدوا من ان كل فعل لابد له من فاعل وقد يستغني عن المفعول
فكان الى قوله وقيل مطلقا شرع بذكر معاني هذه الافعال الناقصة وبذكر انه قد يجيء بعضها تاما او زائدا قال فكان
يكون ناقصة بمعنيين احدهما ثبوت خبرها مقترنا بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل الناقص اما ماضيا او
حالا او استقبالا فكان للماضي ويكون للحال او الاستقبال وكن للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان يدل
على الاستمرار مضمون الخبر في جميع الزمن الماضي وشبهه قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا الا من لفظ كان الا ترى
انه لا يجوز كان زيد نائما ذهب ساعة فاستيقظ واذا قلت كان زيد ضاربا لم يستفد الاستمرار وكان قياس
ما قال ان يكون كن ويكون انص للاستمرار وقول المصنف دائما او منقطعا رد على هذا القائل يعني ان كان لا يدل على احد
الامرين بل ذلك الى القرينة والمعنى الثاني ان يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قال بتيهاء قفر
والمطي كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيضها قوله ويكون فيها ضمير الشان اي يكون في كان الناقصة على اي معنى
كانت من معنيها ضمير الشان مقدرا فيه تقع المبتدأ والخبر بعدها منصوب المحل خبرا لكان وقال بعضهم كان المعني
فيها ضمير الشان تامة فاعلها ذلك الضمير اي وقعت القصة ثم فسرت بالجملة والاول اولى لانه لم يثبت في كلام العرب
ضمير شان الا مبتدأ في الحال نحو قل هو الله احد او في الاصل كاسم ان واول مفعولي ظننت نحو انه زيد قائم فظننته
زيد قائم ويكون تامة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يرشدك الى ان الناقصة ايضا تامة في المعنى وفاعلها مصدر الخبر مضافا
الى الاسم فرزانها وزان علم الناصب لمفعول وعلم الناصب لمفعولين فهما بمعنى واحد ونقل ان كان يجيء بمعنى
تقل وعزل قوله وزائدة اعلم ان كان تزاد غير مفيدة لشيء الا محض التاكيد وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام
العرب كقوله سراة بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب وكذا قيل في قوله تعالى من كان في المهد صبيا انها
زائدة غير مفيدة للماضي والا فاين المعجز وصبيا على هذا حال وكذا قولهم ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من عبس
لم يوجد كان مثلهم وكذا قول الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام
على الزمن الماضي ولم يعمل نحو ما كان احسن زيدا وكذا قولهم ان من افضلهم كان زيدا عند سيبويه وقال المبرد ان زيدا
اسم ان كان خبرها ومن افضلهم خبر كان ورد بان خبر ان لا يتقدم على اسمها الا اذا كان ظرفا ففي تسميتها زيادة
نظر لما ذكرنا ان الزايد من الكلم عندهم لا يفيد الا محض التاكيد فالاولى ان تسمى زائدة مجازا لعدم عملها
وانما جاز ان لا يعمل مع انها غير زائدة لانها كانت تعمل لدلالتها على الحدوث المطلق اذ كان الحدث
المقيد في الخبر يغني عن الدلالة على الزمان الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه
من الحدث لا للزمان فاذا لم تجردها في بعض المواضع عن ذلك الحدوث المطلق لاستغناء الخبر عنه فاذا جردتها
لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا فبقي كالظرف دالا على الزمان فقط فلذا جاز وقوعه موقعا

زيادتها

لا يقع غيره فيه حتى الظرف تبيينا لالحاقه بالظروف التي يتسع فيها فيقع بين ما التعجب وفعله وبين الجار
والمجرور نحو على كان المسومة فثبت ان كان المفيدة للماضي التي لا تعمل مجردة عن الدلالة على الحدوث المطلق
وقد ذكر السيرافي ان فاعلها مصدرها اي كان الكون وهو وهم اذ لا معنى لقولك ثبت الثبوت وقوله
بذلك من تلك القلوص بدء ومعناه راي بادي المصدر بمعنى اسم الفاعل ومذهب ابي علي انه لا فاعل لها على
ما اخترنا فعلى هذا قول الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام فيه ليست بزائدة كما ذهب
اليه المبرد وانما قال ذلك لثبوت فاعلها بل التاخير ها اي جيران كرام كانوا لنا وقال سيبويه هي زائدة مع الفاعل
لانه كالجزء منها والاول اولى لافادتها معنى وعملها لفظا ثم اعلم ان الزائدة والمجردة للزمان اعني غير العاملة
لا يقعان اولا لان البدءة تكون باللوازم والاصول والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق بهما الصدر ويقعان
في الحشو كثيرا وفي الاخر على راي نحو قولك هو الخطيب كان ولا ابراد ولا يجدي الا ماضية لخفتها وقد جاز ابو البقاء
زيادة مضارع كان في قول حسان كأن سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء على رواية رفع مزاجها
وعسل وصار للانتقال هذا معناها اذا كانت كما تقدم ومعناها اذا كانت ناقصة كان بعد ان
لم يكن فيفيد ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يثبت ومعنى تصير يكون بعد ان لم يكن
واصبح وامسى
واضحى لاقتران مضمون الجملة بازمانها هذه الثلثة تكون ناقصة وتامة والناقصة بمعنيين اما بمعنى صار مطلقا
من غير اعتبار الازمنة التي تدل عليها تركيب الفعل اعني الصبح والمساء والضحى بل باعتبار الزمن الذي يدل عليه
صيغة الفعل اعني الماضي والحال والاستقبال واما بمعنى كان في الصبح وكان في المساء وكان في الضحى فيقترن فهذا
المعنى الاخير مضمون الجملة اعني مصدر الخبر مضافا الى الاسم بزمان الفعل اعني الذي يدل عليه تركيبه والذي يدل
عليه صيغته فمعنى اصبح زيد امينا ان امانة زيد مقترنة بالصبح في الزمن الماضي ومعنى يصبح قائما ان قيامه يقترن
بالصبح في الحال او الاستقبال وتكون تامة كقولك اصبحنا والحمد لله وامسينا والملك لله اي وصلنا الى الصبح والمساء
ودخلنا فيهما كذا اضحينا فيدل ايضا كل منها على الزمانين وحكى الاخفش زيادة اصبح وامسى بعد ما التعجب كان
في لفظين عنهما ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها ورده ابو علي وقال السيرافي انه ليس من كتاب سيبويه
وانما كانت حاشية في كتابه اقول لما حكى الاخفش لكان كل منهما مجردا عن الحدث للزمانين اي الصبح والمساء
والزمن الماضي كما كان لفظ كان مجردا للماضي وظل وبات اي يعني ان معنى ظل زيد متفكرا
كان في جميع النهار كذلك فاقترن مضمون الجملة وهو تفكر زيد بجميع النهار مستغرقا به ويقترن ايضا بزمانه
الاخر المدلول عليه بالصيغة اي الماضي او الحال او الاستقبال وتعريف ظل يظل ظلولا قالوا لم يستعمل ظل
الا ناقصة وقال ابن مالك بات تامة بمعنى ظل او دام والعهدة عليه وقولك بات زيد مهموما اي كان في جميع الليل

كذلك فاقترن هم زيد نزا ان بات وهما جميع الليل والزمن الماضي ومصدر البيتوتة ومضارعه يبيت ويبات
كباع يبيع وهاب يهاب وتجي تامة بمعنى اقام ليلا او نزل سواء نام او لم ينم وفي كلامهم سعيت وقد جاء ظل
ناقصة بمعنى صار مجردا من كون الزمان المدلول عليه بتركيبه قال تعالى ظل وجهه مسودا واما مجي بات بمعنى صار ففيه نظر
قال الاندلسي جاء في الحديث بات بمعنى صار وهو ابن بات بيده قوله **وما زال** قوله وقد ذكرنا ان معنى ما زال
واخواته كان دائما فقولك ما زال زيد اميرا اي استمرت الامارة ودامت لزيد مذ قبلها واستاهل له او هو وقت
البلوغ الذي يمكن قيامه بها فيه لا قبل ذلك قوله ويلزمها النفي لانها كانت ماضية في ما ولم ويلا في الدعاء وان كانت
مضارعة في ما ولن ولا والاولى ان يفصل بين لا وما بينها بظرف وشبهه وان جاز ذلك في غير هذه الافعال نحو لا اليوم
جئتني ولا امس وذلك لتركيب حرف النفي معها لافادة الاثبات وقوله فلا وابي دهماء زالت عزيزة شاذ وليس
مما حذف فيه حرف النفي كما في قوله تعالى تفتؤ تذكر يوسف بتاويل لا وابي دهماء لا زالت لان حذفها لم يسمع الا من
مضارعاتها وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا يكون ناقصة الا معها قال فقلت ما حسبت بها كرحتى
لكونه ويحذف منها كثيرا في جواب القسم كقوله تعالى تالله تفتؤ وقوله تزال حبال مبرمات اعدها لها ما مشى يوما على خفه
حمل لان حذف حرف النفي في جواب القسم ثابت في غير هذه الافعال ايضا نحو والله اقوم اي لا اقوم فكيف بها ويكون
ما زال واخواتها بمعنى الايجاب من حيث لا يتصل اداة الاستثناء بخبرها لان الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا
في الفضلات كما مر في بابه وخبر المبتدء ليس بفضلة ولا يجوز ما زال زيد الا عالما لاستحالة استمراره على جميع الصفات الا
العلم واما خبر ليس واخبار كان وصار واخواتهما اذا كانت منفية فيجوز اقترانها بالا اذا قصدت الاثبات وقد يمتنع فيها
ذلك ايضا وذلك اذا تقدمت اخبارها عليها فلا يجوز الا قائما لم يكن زيد والا غنيا لم يصر خالد لامتناع تصدر الاسماء
في بابه وقد خطى ذو الرمة في قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا واعتذر بان تنفك تامة اي
ما تفارق وطنها ومناخة حال وعلى الخسف متعلق بمناخة جعل الخسف كالارض التي يناخ عليها كقوله تحية بينهم ضرب
وجيع ونرمي عطف على مناخة نحو قوله صافات ويقبضن وقيل هي ناقصة خبرها على الخسف اي معه ومناخة حال وفيه ضعف
من وجهين ان كان العامل في الحال ما تنفك احدهما ان المفرغ قلما ياتي في المثبت وان كان للمستثنى فضلة ايضا كالحال
في مثالنا والثاني ان العامل قبل الا لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى الا في تابعه او في المستثنى منه كما مر في بابه
وان كان العامل في الحال على الخسف ففيه ضعف من ثلثة اوجه احدها ان المفرغ قلما ياتي في المثبت كما ذكرنا والثاني
ان عامل الحال يكون الظرف المتاخر عنه لم يجزه سيبويه خلافا للاخفش والثالث ان المستثنى لا يكون متقدما
في الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين كما تقدم في باب الاستثناء قوله **وما دام للتوقيت** قوله
اي لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل ذلك المصدر فانت تقول اجلس ما دام زيد قائما موقفا جلوس

المخاطب بمدة ثبوت قيام ابي زيد وكذا ان كان فاعل الخبر ضمير اسم ما دام نحو اجلس ما دام عمرو قائما قوله ومن ثم ١٠
احتاج اي ومن اجل كونه توقيتا للشيء يكون ظرفا لذلك والظرف فضلة فلا بد من تقدم جملة اسمية كانت او فعلية لفظا
او تقديرا كجيره من الفضلات وما التي في اول ما دام مصدرية والمضاف الذي هو الزمان محذوف اي مدة دوام قيام
زيد قوله **وليس لنفي مضمون الجملة** قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقا يقول ليس خلق الله
مثله في الماضي وقال تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل وجمهور النحاة على انها لنفي الحال قال الاندلسي
واحسن ليس من القولين تناقض لان خبر ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس اذا لم يقيد بزمان يحمل على
الحال كما يحمل الايجاب عليه نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به هذا قوله وحكمها حكم ليس في كونها
الا عند الاطلاق لنفي الحال وعند التقييد على ما قيد به وقد ذكرنا حكم لا في باب المضارع واصل ليس كهيب كما يقال
علم في علم والنادم تخفيفها بالاسكان وتركهم قلب يائها الفا كما هو القياس في هاب لمخالفتها اخواتها في عدم التصرف
ولا يجوز ان يكون مفتوح الياء اذا فتح لا تحذف في العين تخفيفا وسيبويه والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال
ابو علي في احد قوليه انه حرف اذ لو كان مخفف فعل كصيد في صيد لعادت حركة عين الياء عند اتصال الضمير كهيبت
والجواب ان ذلك لمفارقتها اخواتها في عدم التصرف قال واما الحاق الضمير به في لست ولستما فللتشبيه بالفعل
لكونه على ثلثة وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا كما الحق الضمير في هاء ها انا ها ؤما هاتي هاتنا هاتين مع كونه اسم
فعل تشبيها بالفعل قوله **ويجوز الى قوله وهو ليس** ذكر ابن معطي ان خبر ما دام لا يتوسط بينه وبين الاسم وهو
غلط لم يذكره غيره وقد ذكرنا ذلك في الموصولات قوله من كان الى راح كلها ليس في اولها ما ذكره للمصنف وما لم يذكره من
الافعال يجوز تقديم اخبارها عليها وفي ليس خلاف على ما يجيء واما ما دام فلا خلاف في امتناع تقدم خبرها عليها كما
ذكرنا في الموصولات وكذا لا يفصل ما عن الفعل بالخبر كما مر هناك واما غير ما دام مما في اوله ما من هذه الافعال فاجاز الكوفيون
غير الفراء ووافقهم ابن كيسان في تقديم خبرها عليها قالوا لان ما الزمت هذه الناقصة وصارت معها بمعنى الاثبات
فهي كجزئها بخلاف نحو ما فارق وما انفصل فانها لم يلزمها بل جاز حذفها لفظا ومعنى والفصل بينها وبين الفعل
ولم يجز ذلك في هذه الافعال لم يجوز ذلك غيرهم نظرا الى لفظها ولو لم يكن فيها معنى النفي لم يبر الكلام مثبتا بمعنى الدوام واما
توسط الخبر بين ما النافية والفعل في هذه الافعال فلم يجوزه واحد منهم لانها لازمت هذه الافعال حتى صارت كبعض
حروفها فلا يجوز ما قائما كان زيد بل جاز ما قائما كان زيد كل هم ذكرنا في ما النفي فهو ثابت في ان النافية واما غيرهما
من حروف النفي نحو لم ولن ولا فاذا انتفى بها الافعال المذكورة لم يجز توسيط الخبر بينها وبين الافعال اتفاقا لما ذكرنا
فيها ويجوز تقديمها عليها اتفاقا لانها ليست كما في ظلبه والتقدير كما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما ليس
فالاكثرون على جواز تقديم خبرها عليها ومنع الكوفيون من ذلك لان مذهبهم انها حرف كما فالحقوها بها كان عدوا ومنهم

قوله عبارة ابن معطي في الفية
ولا يجوز ان تقدم الخبر على اسم ما دام
وجاز في الاخر انتهى [illegible]

المبرد وان كان مذهبه انها افعال نظرا الى عدم تصرفها ومشابهتها لما ولمنتصبان فعليتها بان تترك نون الوقاية معها كما في قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي ولذلك ايضا جاز بعضهم ابطال عملها بالا كما في قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع واستدل المجوز بقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم قالوا المعمول لا يجوز وقوعه الا حيث يجوز وقوع العامل لا يطرد لهم ذلك فانك تقول زيدا ان اضرب ولا اضرب ولا امنع ان يقع ان يوم ياتيهم ظرف لليس فان الافعال الناقصة تنصب الظروف لدلالتها على الحدث مطلقا واعلم انه لا يدخل الافعال الناقصة على مبتدء واجب الحذف لما ذكرنا في باب المبتدء ولا على مبتدء لازم التصدر كاسماء الاستفهام والشرط ولا على مبتدء عادم التصرف كما التعجبية ولا على مبتدء يلزم الابتدائية لكونه في المثل كقولهم الطعن بيطأ راوا ويلزمها لكونه في جملة كالمثل كالجمل الاعتراضية كقوله فانت طلاق والطلاق البتة او يلزم الابتدائية لكونه بعد اما واذا المفاجاة او لتضمنه معنى الدعاء كسلام عليك فانه يلزم الابتدائية ليفيد معنى الثبوت كما ذكرنا في باب المبتدء ولا يقع اخبار هذه الافعال جملا طلبية وذلك لان هذه الافعال كما تقدم صفات لمصادر اخبارها في الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي ومعنى صار زيد قائما لزيد قيام له حصول في الماضي بعد ما لم يكن ومعنى اصبح زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي ومعنى صار زيد قائما لزيد قيام له حصول في الماضي بعد ما لم يكن ومعنى اصبح زيد قائما لزيد قيام له حصول في الماضي وقت الصبح وكذا سائرها اي في كلها معنى الكون مع قيد آخر كما ذكرنا غير مرة فلو كانت اخبارها طلبية لم يحصل هي من ان يكون خبرية او طلبية فلو كانت خبرية تناقض الكلام لان هذه الافعال بكونها صفة لمصدر خبرها تدل على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احد الازمنة الثلثة والطلب في الخبر يدل على انه غير محكوم بالحصول في احدها فيتناقض وبعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل الناقص كما مر تقريره فلو قلت كان زيد هل يضرب غلامه كان نحو زيد بغلام مخبرا عنه لكان ثابتا عند المتكلم مسئولا عنه غير ثابت عنده وهو تناقض واما قولهم علمت ازيد عندك ام لا فقد ذكرنا ان زيد ليس لاستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا صفة للاخبار اكتفي بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في اخبارها ان كان الطلبان متساويين اذ الطلب فيها طلب في اخبارها تقول كن قائما اي قم وهل يكون قائما اي هل يقوم وقد جاء الطلب فيهما في الشعر الكوفي بالمكارم ذكرني بدان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا والآخر استفهاما نحو كوني هل اضربت اجتمع الطلبان مختلفان على مصدر الخبر في حال واحد وهو محال واما كان ضربها مفردا متضمنا بمعنى الاستفهام جاز لان ذلك المفرد يجب تقديمه عليها نحو اين كان زيد ونحوه كان زيد وكل كلمة استفهام تقدمت على كلمة

احدثت فيها معنى الاستفهام فلا يبقى اذن في الفعل اخبار حتى يتناقض الكلام فان قيل فيجب ان يجوز تقدم الجمل الطلبية عليها على ما ذكرت نحو ايهم ضرب كان زيد قلنا ان كلمة الاستفهام يحدث في الجملة التي يليها بلا فصل معنى الاستفهام لا في جملة اخرى بعدها فعلى هذا يجوز وقوع اسماء الاستفهام اخبارا لهذه الافعال اذا لم تكن مصدرة بما النفي فلا تقول اين ماكان زيد ولا متى مازال زيد لوجوب تصدر ما النفي ويجوز متى هذا واي وقت لم يكن سماحك ومنع الجزولي والسلوبي ذلك في ليس نحو اين ليس زيد فان منعا ذلك بناء على منع تقدم خبر ليس فقد مر الكلام عليه وان منعا لاداء الى المحال من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة فالجواب ان ذلك على سبيل المبالغة ونوقض ذلك في غير المستحيل نحو متى ليس وجود الله تعالى او علما او قدرة ثم نقول اذا كان الخبر مفردا مشتملا على ماله صدر الكلام وجب تقديمه على كان واخواتها ان لم تصدر بما وكذلك اسماء الشرط نحو اين تكن اكن او كلمة الاستفهام نحو اين كنت وايهم كنت واذا كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تاخير الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل وفي الدار كان رجل وكذا ان دخل الا على الاسم نحو لم يكن قائما الا زيد لما ذكرنا في باب الفاعل ويجب ايضا تاخيره عن الخبر اذا كان يجر الخبر ضمير في الاسم نحو كان في الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان عندي انك قائم وعندي كان انك قائم اذ لو تاخر الخبر لاشتبه المفتوحة بالمكسورة على تقدير اضمار الشان في الفعل ويجب تاخير الخبر عن كان واسمها ان دخله الا نحو ما كان زيد الا قائما ويجب توسيطه او تاخيره اذا كان الفعل مصدرا بما يقتضي الصدر وكان مما لا يفصل بينه وبين الفعل كهل واسماء الاستفهام والشرط نحو هل كان زيد قائما ومتى كان قائما زيد اذ لا يفصل هذه الكلم عن الفعل كما مضى في المنصوب على شريطة التفسير والهمزة الاستفهام وما النفي اذا لم يكن مع زال واخواتها فيجوز توسيط الخبر بينهما وبين الفعل الناقص نحو اقائما كان زيد وما قائما كان زيد لا يجوز تقديمه عليها ويجب تاخير الخبر عن الاسم اذا تاخر مرفوعه عنه نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت كان حسنا زيد وجهه او حسنا زيد كان وجهه لفصلت بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه بالاجنبي واما اذا تاخر منصوبه فيجوز على قبح اذا لم يكن المنصوب ظرفا نحو ضاربا كان زيد اليوم او في الدار اذ الظرف يتسع فيها والزم بعضهم تاخير الخبر اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسطها او تقدمها والاصل الجواز ولا تفصل عند البصرية بين كان واخواتها وبين المرفوع بها من معمولات الخبر الا بالظرف او الجار نحو كان امامك زيد جالسا وذلك لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا فلا يفصل بينه وبين معموله من الاجنبيات الا بالظرف فان كان العامل قويا جاز الفصل بينه وبين معموله بشرط ان لا يكون فصله بغير الظرف انفه نحو عمروا كان زيد ضاربا واجاز الكوفيون الفصل بين كان ومرفوعه بغير الظرف ايضا نحو كان عمروا زيد ضاربا وفرق بعض البصريين بين الخبر العامل المتصل بذلك المعمول الفاصل وبينه اذا لم يتصل فجوز في المتصل نحو كان زيدا ضاربا عمرو ولم يجوز في المنفصل نحو كان زيدا عمرو ضاربا وما الاهم خلاف ذلك فقد جوزه البصريون

ضمير الشان اسما لكان واخواته نحو كان زيد الحي باخذا وكان زيد اخذ الحي قال فقبا فذهنا جونه حول سوقهم بما
كان ايام عطيته عودا ويجوز في البيت زيادة كان واعلم انه يخبر في هذا الباب عن النكرة المحضة اذا حصلت
الفائدة ولا يطلب التخصيص مع حصول الفائدة على ما ذكرنا في باب المبتدأ كما مر قال ما دام فيهم فيصل
حيا ويقول ما نال رجل ما اقتفا وكذا في باب ان قال اذا ان شفا عبره مهراقة كذا انشد سيبويه وقد يخبر في هذا
وفي باب ان المعرفة عن نكرة ولم يجز ذلك في المبتدأ او الخبر للالتباس لاتفاق اعرابي الجزئين هناك واختلافهم
ههنا وقد ذكرنا ان سيبويه قال في من زيد ان زيد هو الخبر وقال الزمخشري لا يخبر ههنا عن نكرة بمعرفة الا ضرورة
نحو قوله يكون مزاجها عسل وماء فيمن نصب مزاجها وقال ولا يك موقف منك الوداعا وقال ابن مالك بل
يجوز ذلك اختيارا الا ان الشاعر امكنه ان يقول ولا يك موقفي منك الوداعا وان يرفع مزاجها على اضمار الشان
في كان كما في الرواية الاخرى ولا خلاف عند مجوزه اختيارا ايضا ان الاولى جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا الا ترى انهم
قالوا ان اولى بالاسمية بما تقدم في نحو قوله تعالى ما كان حجتهم الا ان قالوا مع كونهما معرفتين لمشابهته المضمر
من حيث لا يوصف كالمضمر وانما جرأهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر عدم اللبس في بابي كان وان واورد سيبويه للتمثيل
بالاخبار عن النكرة بالمعرفة اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما بجوف الشام ام متساكر وقوله فانك لا تبالي بعد
حول الظبي كان امك ام حمار وقوله الا من مبلغ حسان عني اطب كان سحرك ام جنون ورد عليه المبرد بان اسم كان
هو الضمير وهو معرفة واجيب المبرد عن سيبويه بان همزة الاستفهام في اظبي واطب واسكران دخلت على اسم مرفوع
بعده الفعل المسند الى ضميره فارتفاع ذلك المرفوع بضمير يفسره ذلك الفعل او لا فاسم كان اذن نكرة ورد الجواب
بان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة ولو بعد قدرت بعد الهمزة فعلا لم يليها المستويان واجيب
عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفا وجوبا لاجل المفسر كان كانه معدوم وايضا فان استواء ما وليتهما قد لا يكون
في ضرورة الشعر كما يجيء في باب العطف هذا ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان المرفوع انما يفسر رافعه
فقط اذا كان المرفوع بعد كلا لازمة للفعل نحو ان امرؤ هلك وفي قوله خاصة اظبي كان امك ام حمار الاولى ان يرتفع ظبي بكان
مقدرة لما يجيء في باب العطف ان بعد سواء ولا ابالي لا يدخل همزة التسوية الا على الفعل واجاب بعضهم المبرد عن سيبويه
بان الضمير راجع الى منكر ورد جوابهم بان الضمير الراجع الى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدأ نحو ضربت رجلا وهو راكب
ولو كان نكرة يصح وصفه والجواب عن ذلك ان الضمير اذا عاد الى نكرة مختصة بوجه فهو معرفة نحو جاءني رجل فضربته والا
فهو نكرة نحو رب رجل ضربته ام اربعة كما مر في حد المعرفة والنكرة ابيات المفرقة في ابيات الثلثة غير مختصة بالضمائر اذن فكرات
واعلم ان ليس من بين اخواتها تختص بكثرة مجيء اسمها نكرة لما فيها من النفي ويجوز حذف خبرها كثيرا كقوله انما يجزي الفتى
ليس الجمل اي ليس الجمل جازيا وقيل بل حملت على الافتعال زيدت حرف عطف مثلها وجميع هذه الافعال تتصرف الا ليس

وما دام ولنهيا ديعها ما لها ولا يستعمل منها الا زال واخواتها مصدر واسم فاعل الا تانيين لانها يلزمها حرف النفي وهي
لا تدخل على المفرد وقد تحذف لام يكن تشبيها لكونها غنية بالواو وقد منع ابن انه قد حذف قبل حركتها للجزم وذلك
لكثرة استعمالها قال تعالى لم يك مغيرا نعمة كما حذفت لكثرة لم ابال فقيل لم ابل بعدما حذف منه الياء لكثرة الاستعمال
ايضا قال سيبويه اذا لاقى نون يكون المجزوم ساكنا بعدها لم يحذف فيها نحو لم يكن الذين كفروا لتقويها بالحركة و
خروجها بها عن شبه حرف المد واجازه يونس انشد ابو زيد في حرف نوادره لم يكن الحق على ان هاج اسم دار
قد يعفي بالمر قال الشيرازي في هذا شاذ قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن فنسمي ذلك الظرف مستقرا
بفتح القاف وكذا كل عامل مقدر لان ناصبه وهو استقر مقدر وقبله فقولك كان في الدار زيد اي كان مستقرا في الدار
زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما في المخصوص للحصول عليه ولم يستحسن تقديم الظرف اللغو وهو ما ناصبه
ظاهر لانه اذن فضلة فلا يهتم به نحو كان زيد جالسا عندك واما قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد فانما قدم اللغو فيه لانه
معقد الفائدة اذ ليس الغرض نفي الكفو مطلقا بل الكفو له تعالى فقدم اهتماما بما هو المقصود معنى ورعاية للفواصل
لفظا قوله افعال المقاربة الى قوله واخذ فيها الذي ارى ان عسى ليس من افعال المقاربة اذ هو طمع في حق

افعال المقاربة

غيره تعالى وانما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله ولا يجوز
ان يقال معناه رجاء دنو الخبر كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمصنف اي ان الطامع يطمع في دنو مضمون خبره فمعنى عسى الله
ان يشفي مريضي اي ارجو قرب شفائه وذلك لان عسى ليس معناها الوضعي الطمع في دنو مضمون خبره بل يطمع
حصول مضمونه مطلقا سواء يرجى حصوله عن قريب او بعيد مديده تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي
ان يشفع لي فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا وكذا في عدم طفق وجعل واخذ وكذا في
من افعال المقاربة لمعنى كونها للدنو الخبر نظر لان معنى طفق زيد يخرج انه شرع في الخروج وتلبس باول اجزائه ولا يقال
ان الخروج قرب ودنى منه الا قبل شروعه فيه لان معنى التقريب تلك المسافة بل يصح ان تقول فمن شرع في الشيء قرب
تمام ذلك الشيء على يده فعلى هذا ليس من افعال المقاربة التي هي موضوعة لدنو الخبر الا كاد ومرادفاته وقول المصنف
لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه خبط لان نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر تمييز عن نسبة فيكون فاعلا
للدنو في المعنى كما في قولك طاب زيد علما اي طاب علمه فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو حصوله او لدنو
الاخذ فيه وليس لدنو رجاء حزمه بل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب اليه وكذا طفق واخواته عسى ليست لدنو الخبر في الجزء
بل هي للاخذ فيه فلفظ الجزولي اي ان عسى بمقاربة الفعل في الرجاء اوضح فيما قصد من المعنى ولو جعلنا المنصوب
حالا من الخبر اي لدنو الخبر مرجوا او حاصلا او ماخوذا فيه على تكلف فيه اذ الحال لا يستعمل في مثل هذه الحالات البعيدة
لم يصح قوله حصولا لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل هو قريب الحصول وبين قرب الخبر وحصوله تناف

لان القرب ما لم يحصل بعد قوله فالاولى الحمل في الاستعمال قولنا الاول عسى اي الذي لرجاء مضمون الخبر
قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق
الخوف وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه معنى الحرف لى انشاء الطمع والرجاء كلعل ولا انشاءات في الاغلب معانى
الحروف والحرف لا يتصرف فيها واما الفعل نحو بعت والاسمية نحو انت حر فمعنى الانشاء عارض فيهما قال الجوهري
عسى من الله تعالى واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعالى اذ لا يكون الا في المجهول وقوله عسى زيد ان يطلقكن
للتخويف لا للخوف والاشفاق كان في كلامه تعالى للابهام والتشكيك لا للشك قال ابو عبيدة عسى من الله ايجاب
فجاء على احدى لغتي العرب لان عسى للرجاء والتعيين وانشد لابن مقبل ظني بهم كعسى وهم بتنوفة متنازعون
جوائز الامثال اي ظني بهم تعيين هذا كلامه وانا لا اعرف عسى في غير كلامه تعالى لليقين وفيه نظر لجواز ان يكون معنى
ظني بهم كعسى اي مع طمع وقد يكسر سين عسى اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو عسيت عسينا او ضمير المخاطب مطلقا نحو
عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتما عسيتن او نون جمع المؤنث نحو عسين وزعم الزجاج ان عسى حرف لما
راى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل واتصال ضمير المرفوع به يرفع ذلك الا ان يعتذر بما اعتذر به ابو علي في ليس كما تقدم
قوله عسى زيد ان يخرج المتاخرون على ان عسى يرفع الاسم وينصب الخبر ككان والمقترن بان بعد اسمه منصوب
المحل بانه جزء استدلالا بالمثل النادر عسى الغوير ابؤسا وقال الاثلجي اني عسيت صائما ونقل عن سيبويه منع كون
وان يفعل خبره قيل انما قال ذلك لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة وقال ابؤسا وصائما لتضمن عسى معنى
كان فاجرى في الاستعمال مجراه وعد من جعل خبرا ان يقدر مضافا اما في نحو عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر نحو
عسى زيد صاحب ان يخرج قال ابو علي في التقريرات عسى زيد ان يقوم اي عسى زيد ذا قيام وفي هذا العذر تكلف
اذ لم يظهر المضاف الى اللفظ لا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم ان زائدة وفيه ايضا نظر لان الزائد لا يلزم الا مع
بعض الكلم كزيادة ما في قولهم افعل هذا اما لا ولزومه مطردا في موضع معين مع اي كلمة كانت بعيدة وقيل
المقترن بان تشبه بالفعل وليس بخبر كخبر كان حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة وذلك لان المعنى الاصل قارب
زيد ان يخرج اي الخروج ثم تعين معنى الكلام عن ذلك الاصل بافادة عسى لانشاء الطمع كما كان اصل معنى احسن
زيدا اي شيء جعله حسنا ثم تغير عنه بافادة انشاء التعجب وكذا قالوا اصل معنى عسى ان يخرج زيد قرب ان يخرج
زيد اي خروج زيد فهو في الاستعمال الاول كالفعل المتعدي وفي الثاني كاللازم وفيه ايضا نظر اذ لم يثبت في
عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا كما مر وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال
كقوله لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم الى قوله ان تبروهم اي لا ينهاكم الله ان تبروهم والذي ارى ان هذا
وجه قريب فيكون في نحو يا زيدون عسى ان يقوموا قد جاء بما كان بدلا من الفاعل مكان الفاعل والمعنى انه

يباعد ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع فمعنى عسى زيد ان يقوم يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه
بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا كما مر في باب البدل وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء
في النفس كما مر في ضمير الشان واما عسيت صائما وعسى الغوير ابؤسا فشاذان على تضمينهما معنى كان وقال
بعضهم التقدير عسى الغوير ان يكون ابؤسا وعسيت ان اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع كونها حرفا
مصدريا لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد مرفوع عسى فهو كحذف المصدر وابقاء معموله كما ذكرنا
من مذهب سيبويه في المفعول معه ومثله ما قدر الكسائي في البيت الا ان يكون الغرفتان الا ان القرينة
ههنا اول كما ذكرنا فعلى مذهب الكوفيين اذا حذفت ان في الجزء قلة ذلك قلنا انها مقدرة حذفت
لقوة الدلالة عليها فيكون كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله وعسى ان يخرج زيد اعلم
ان من ذهب الى ان ان مع الفعل في عسى زيد ان يخرج خبر عسى جاز ان يقول في عسى زيد ان يخرج انه خبر
ايضا وهو من باب التنازع فنقول في التثنية على اختيار البصريين عسيا ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين
عسى ان يخرجا الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث وجاز ان يقال ان ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل يخرج فتقول
في التثنية عسى ان يخرج الزيدان لا غير وقوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا يجعلنا الفعلين
متنازعين في ربك لم يجز اعمال الاول اعني عسى ليكون ربك وهو اجنبي اذن فاصلا بين بعض الصلة
ببعض وقوله تعالى عسى ان تكرهوا شيئا يجوز ان يكون الفعلان متنازعين في شيئا وقد اعمل الثاني
وان يكون ان تكرهوا فاعل عسى كما في قوله عسى ان يكونوا خيرا منهم عسى ان يكن خيرا منهن واما نحو الزيدان
عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا فان فاعل عسى قولا واحدا ولا يضمر في عسى ضمير الشان لانه
ليس من نواسخ المبتدا كما كان كاد منها وقوله تعالى كاد يزيغ قلوب فريق منهم في كاد ضمير الشان ويجوز ان
يكون من باب التنازع وقد اضمر الاول ولو اعمل الثاني لقيل كادت الا عند الكسائي فانه يحذف الفاعل
في مثله كما مر واما على قراءة كاد يزيغ بالياء فليس من باب التنازع والا لوجب تانيث احد الفعلين لاسناده
الى ضمير المؤنث بل هو على اضمار الشان في كاد وقولك كاد يقوم زيد يحتمل التنازع فتعمل ايهما شئت و
يحتمل اضمار الشان في كاد ويحتمل البيس خلق الله مثله وليس بمشهور اضمار الشان في افعال المقاربة الا في كاد
ومن الافعال الناقصة الا في كان وليس فلا يتقدم ان مع فعله على عسى اما عند من قال انه خبر فلضعف عسى بكونه
غير متصرف واما عند من قال هو بدل فلامتناع تقدم البدل على المبدل منه وقد يحذف الخبر في هذا الباب ان علم
قال صمت ولم افعل وكدت وليتني تركت على عثمان تبكي حلائله اي كدت افعل وكذا تقول كم عسى زيد
اذا قيل عسى زيد ان يقوم اي كم عسى زيد ان يقوم ولا يجيء المرفوع في هذا الباب غالبا من اختصاص فلا يقول

كاد رجل يقوم ولا عسى شخص ان يقوم قوله وقد يحذف ان كقوله عسى الكرب الذى امسيت
فيه يكون وراءه فرج قريب وهو قليل وذلك لتشبيه عسى بكاد عند من قال هو خبر وقدر ان ذكر عند
الكوفيين بتقدير ان وتبيين فى اخبار جميع افعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها ضميرا عائدا الى اسمها
فلا تقول كاد زيد يخرج غلامه الا ان يكون المسند الى سببه يعنى الفعل المسند الى ضمير الاسم نحو كاد زيد يخرج
نفسه وهو بمعنى كاد زيد يموت وقد يستعمل حرى زيد ان يفعل كذا بكسر الراء واخلولق عمرو ان يقوم
استعمال عسى بلفظ الماضى فقط معناهما صار حريا وحرى اى جديرا اى صاحبهما ؛؛ واصلهما حرى
بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس مع ان وتقول انت حرى ان تفعل بفتح الراء
والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث نحو هن حرى ان يفعلن واذا قلت هو حرى
على فعيل او حر بكسر الراء كم ثنيت وجمعت وانثت وتقول انت بالحرى ان يكون كذا وقد يقع بعد اخلولق اما الفعل
نحو اخلولق ان يفعل زيد وقول الشاعر عسى طى من طى بعد هذه ستطفى غلات الكلى والجوانح السين فيه غير المتنا حرين
قائمة مقام ان لكونها للاستقبال والوجه عند الكوفيين ان يكون فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية التى بعده كما فى قوله
ثم بدا لهم من بعد ما راوا الآيات لنسجننه اى ستقع الطفات الى غلات الكلى قوله والثانى كاد اى ما وضع لدنو
حصول الخبر وهو من كدت يكاد كيدا او مكاده كهبت تهاب وحكى الاصمعى كودا ابا لواو فتكون كخفت تخاف خوفا
والاول الشهر واوشك بمعناه ومعنى كاد فى اصل الوضع قرب ولا يستعمل على الاصل الوضع فلا يقال كاد زيد من الفعل
ومعنى اوشك فى الاصل اسرع ويستعمل على الاصل فيقال اوشك فلان فى السير ومن مرادفات كاد اوشك وادنى
وكرب وهلهل وكرب فى الاصل بمعنى دنى يقال كربت الشمس اى دنت للغروب واما اولى فمعناه الاصلى قارب
قال فاولى بين هاوتبين منها واولى ان يزيد على ثلث اى قارب وكاد ولا يستعمل الا مع ان وظاهر كونها مفعولا لاولى
ويجب تجرد هلهل من ان واما كاد وكرب واوشك فيستعمل اخبارها مع ان ومجردة والتجريد مع كاد وكرب اكثر واذا
كانت مع ان فهو بتقدير حرف الجر اى كاد وكرب من ان يقوم واوشك فى ان يقوم ثم حذف حرف الجر على القياس وا وجرا
لكثرة الاستعمال وان اما منصوبة او مجروره كما مر وقد يقع بعد اوشك ان مع الفعل نحو اوشك ان يخرج زيد اى اسرع خروجه
ويجوز ان يكون على التنازع فاوشك لمقاربة الفعل نحو كاد لكن لا يستعمل كاد اى مجرد الخبر عن ان ويستعمل استعمال
عسى على الوجهين المعلومين واذا حذفت ان من اخبار هذه الافعال الثلثة فاما ان يقدر مع الخبر كما فى نحو
فى العبدى واما ان يحذف لا سالا لتقريبها لاستعمال كاد وكرب واوشك لشدة دلالتها على مقاربة الفعل
استعمال كاد ولا يستعمل كاد مثل كاد بحاى فى الضرورة وما كدت آيبا وهذا الضمير ضمير الشان فيه نحو كاد تزيغ
قلوب واستعمل الافعال التى للشروع فى الفعل لا استعمال كاد وهى طفق واخذ وانشا واقبل وقرب وجعل

وعلق وجعل وكانت بنكد اولى من كاد باخواتها لان اخبارها حاصله المضمون كاخبار كان بخلاف خبر كاد فى
كان اصل استعمالها ان يقع طفق زيد فى الفعل وجعل الفعل من قوله تعالى وجعل الظلمات والنور اى اوجد
وكذا انشاء الفعل واقبل على الفعل وقرب الفعل وهب فى الفعل فى قولهم هب البعير فى سيره اى نشط فيه
فاستعملت استعمال كاد لتضمنها معناه واما هلهل فانما الزم تجريد خبره من ان مع انه بمعنى كاد لانه بمعنى طفق لان
المبالغة فى القرب فيه اكثر ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة كزلزل وصرصر فكانه للمبالغة فى القرب لاحق بالافعال
الدالة على الشروع فاستعمل حرة لغير ان نحو هلهلت اقوم ولكون افعال المقاربة اى كاد ومرادفاته وافعال الشروع
اى طفق ومرادفاته فروعا لكاد ومحمولة عليها لم تتقدم اخبارها عليها كما كان يتقدم اخبار كان عليها وانما الزم كون
اخبار افعال الشروع فعلا مضارعا مجردا من ان دون الاسم والماضى والمضارع المقترن بان لان المضارع
المجرد عن علامات المضارع ظ فى الحال كما مضى فى بابه فهو من حيث الفعلية يدل على الحدوث دون الاسم بدليل
انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قائما لم يدل على حدوث القيام فى ذلك الوقت ومن حيث ظهوره فى الحال يدل
على كونه مشتغلا به دون الماضى بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قائما دل على انه كان فرغ من القيام فى
ذلك الوقت واذا قلت كان زيد وقت الزوال يقوم دل على اشتغاله بالقيام فى ذلك الوقت مع حدوث القيام
فلما حذفت هذه الافعال على كان وقصد المعنيان اى حدوث مصدر خبرها وكون فاعلها مشتغلا به وجب
بان لا يكون اسما ولا ماضيا ولا مضارعا وانما غلب فى افعال المقاربة اعنى كاد ومرادفاته ان يكون افعالها كذلك
وجوز اقترانها بان لكونها من شدة القرب الذى منها كانها للاشتغال والشروع فهى ليست متضمنة المعنى
كان مثل افعال الشروع بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط فجاز فى بعضها اقتران الخبر بان كقوله قد كان
من طول البلى ان يمصحا ولم يجز ذلك فى جنس فعل الاشتغال واما الزامهم فى خبر عسى كونه مضارعا بان ومنعهم من
ان يكون مصدرا نحو عسى زيد القيام وكذا منعوا من عسى قام زيد فلان المضارع المقترن بان للاستقبال خاصة
والطمع والاشفاق مختصان به فهو اليق بعسى من المصدر ومن ثم قد يحمل لعل وان كانت من الحروف ان
عليها نحو لعلك ان تقوم قوله واذا دخل النفى على كاد قال بعضهم ان نفى كاد اثبات واثباته نفى اما
كون اثباته نفيا ان ارادوا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم واثبت الكود اى القرب فهذا الاثبات نفى فهو غلط
فاحش ولم يكون اثبات الشىء نفسه بل فى كاد زيد اثبات القرب من القيام بلا ريب وان ارادوا ان اثبات
كاد دال على نفى مضمون خبره فهو صحيح وحق لان قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل
منك الفعل لكنت آخذا فى الفعل لا قريبا منه واما كون نفيه اثباتا فتقول ان ارادوا ان قصدوا انفى الكود اى القرب
فى ما كدت اقوم اثبات له فهو من الفحش غلط وكيف يكون نفى الشىء اثباته وكذا ان ارادوا ان نفى القرب من

مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو اخش لان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه فان ما قربت من الضرب ابلغ في نفي الضرب من ما ضربت بل قد يجيء مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينه تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرينه داله على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت دون وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت و ثبوته في وقت آخر وانما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاد بعد الثبوت مضمون خبره بل لا يفيده لثبوته تلك القرينه فان حصلت قرينه هكذا قلنا بثبوت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون اي كادوا ينجون بعد ذبحهم وما قربوا منه اشاره الى ان ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم اتتخذنا هزوا وادع لنا ربك يبين لنا ما هي ادع لنا ربك يبين لنا ما هي او فيها ادع لنا ربك يبين لنا ما هي وهذا التعجب راب من لا يفعل ولا يقارب الفعل انهم وانما ثبت قرينه هكذا نحو مات زيد وما كاد يسافر قلنا نفي مضمون خبر كاد وعلى انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى لم يكد يراها وقوله اذا غير النأي البيت اذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه و مثل هذه القرينه هي الشبهه لمن قال ان نفي كاد اثبات فقال بعضهم انه للاثبات في الماضي كاد كقوله تعالى وما كادوا يفعلون او في المستقبل واستدل بكونه في المستقبل ايضا للاثبات بتخطيه الشعراء ذا الرمه لما لم اكاد لم اجد ولم اكد مستقبل لانه جواب اذا فلولا انهم فهموا الاثبات لم يخطئوه والجواب على الاستدلال بقوله وما كادوا يفعلون ان اثبات الفعل مفهوم من القرينه اي قوله فذبحوها لا من كادوا كما تقدم ولهذا لم يفد الاثبات في قولنا مات زيد وما كاد يحيا فيما لم يكن قرينه واما الجواب عن تخطيه ذي الرمه فبان تخطيهم وتصويب ذا الرمه في بداهته بناء على الدليل المذكور اي ان نفي القرب من الفعل لا يكون اثباتا له وقد خطا المخطئين وذا الرمه في رويته من قال حين سمع هي بالحكايه اصابت بداهته واخطات رويته وقال بعضهم ان نفي الماضي اثبات بشبهه قوله تعالى فذبحوها الايه ونفي المضارع نفي لقوله تعالى لم يكد يراها وقول ذي الرمه لم يبرح وعند الاخفش يجوز زياده كاد والثالث اي الثالث بعيد شروع فاعلم في مضمون الخبر وقد ذكرنا مرادفات طفق كجعل واخذ وكرب وعلق وانشا وقام وهب و يستعمل مضارع كاد واوشك من بين جميع الافعال المذكوره في هذا الباب وندر اسم فاعل اوشك وهي مثل كاد اي في الاستعمال وقد يجيء خبر جعل جمله اسميه وقد جعلت قلوص ابي سهيل من الاكوار مرتعها قريب وقد يجيء شرطيه مصدره باذا قال وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل قوله

فعل التعجب الى قوله

تفسير مصنوع قوله ما وضع لانشاء التعجب لانه في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بنحو يا هيك به ولله دره فارسا ويا لك رجلا وكاليوم رجلا وويله رجلا بل ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل لانشاء التعجب

وليس بمحض الدعاء وكذا قولهم ابرحت ربا الا ان يكون ان هذه الافعال ليست موضوعه للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع واما نحو عجبت فهو وان كان فعلا فليس للانشاء اذ التعجب انفعال لعرض النفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يجوز التعجب منه تعالى حقيقه اذ لا يخفى عليه شيء وفعل التعجب في اصطلاح النحاة هو ما يكون على صيغتي ما افعل وافعل به دالا على التعجب وليس كل فعل افاد هذا المعنى يسمى عندهم فعل التعجب قوله وله صيغتان ما افعل وافعل به لا غير ولم يتصرف في صيغتيهما لمشابهتها بالانشاء الحروف ولان كل لفظ منها صار علما لمعنى من المعاني وان كان جمله فالقياس ان لا يتصرف فيه احتياطا للتحصيل الفهم كاسماء الاعلام فلهذا لم يتصرف في نعم وبئس وفي الافعال قوله ولا يبنيان الا وقد مضى ذلك في باب افعل التفضيل ويزيد عليه فعل التعجب بشرط وهو انه لا يبنى الا مما وقع واستمر الا في التشبيه فانه تقول انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا مما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الدخول والماضي الذي لم يتم فلا يستحق التعجب منها فلهذا كان اشهر صيغتي التعجب اعني ما افعل قيل ما يبنى فعل التعجب الا من فعل مضموم العين في اصل الوضع او من المنقول الى فعل اذا كان من غيره نحو ما اضرب وما اقتل ليدل بذلك على ان التعجب منه كالغريزه لان باب فعل موضوع لهذا المعنى وكذا قيل في فعل التعجب نحو انت اضرب لزيد وضرب لزيد وقيل لو انما لم يستعمل هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعل لبناء التعجب والتفضيل لا لذاته فلهذا لا يتعديان الى المفعول الذي كان الفعل الثلاثي يتعدى اليه بنفسه الا باللام كما ابيت ولا يبنى فعل التعجب من المبني للمفعول كما مر في افعل التفضيل ويجوز تعليل امتناع مجيئهما للمفعول بكونهما ماخوذين من فعل المضموم العين كما ذكرنا وهو لازم وربما بني من المبني للمفعول اذا امن اللبس بالفاعل نحو ما احسنه وما اشهره وما امقته الي وما احبه الي وما اشهاه الي فيتعدى كما ذكرنا في افعل التفضيل الى ما هو الفاعل في المعنى بالى او بعند نحو احظى عندي وذلك اذا تضمن معنى الحب والبغض قال سيبويه جميع ذلك مبني على فعل وان لم يستعمل وكان ابغضه واحبه وامقته من بغض وحب ومقت وان لم يستعمل واشباه من شغف كما يقال وموت البيد عده وقياس التعجب من المبني للمفعول ان يكون الفعل المبني لصلة المصدر القائم مقام التعجب منه بعد ما اشد واشد به ونحوهما نحو ما اشد ما ضرب واشدد بما ضرب ويبنى ايضا من باب افعل انفعالا قياسا عند سيبويه سماعا عند غيره نحو ما اعطاه للمعروف وما اتقاه للفحم الاخفش والمبرد جوزا بناءه من جميع الثلاثي المزيد فيه كما مر في افعل التفضيل وربما بني من غير فعل نحو احسنك هذه الشاه كما قيل هو احنك الشاتين اي اكلهما وكذا يقال ما آبله وما افرسه وان لم يستعمل منهما الفعل كما مر ويستعمل منهما الفاعل نحو ابل وفارس وقد يبنى من غير متصرف نحو ما اعسى وما ابئس ويجوز ان يبنى من العيوب الباطنه كافعل التفضيل نحو ما احمقه وما انوكه وينقد ما ضر بوشره بحذف اللام بخلاف عدم تصرفه في التفضيل ويتعدى الى غير المتعجب منه كما كان يتعدى اليه افعل التفضيل سواء وللثاني فعل التعجب

لافعل التفضيل في الوزن والاصل المبني منه وشرائطه بناء ثم تصحيح العين في نحو ما اقول وما ابيعه وتعديه بالى
افعل التفضيل توهم غير الكسائي من الكوفيين ان افعل التعجب اسم كافعل التفضيل وقوى وهمهم تصغيرهم اياه في ما
اميلح غزلانا شدن لنا واما الكسائي فوافق البصريين في فعليته ولولا انفتاح افعل التعجب وانتصاب المتعجب
منه بعده انتصاب المفعول به لكان مذهبهم جديرا بان ينصر وقد اعتذر وا بفتح اخره بكونه متضمنا معنى التعجب
الذي كان حقيقا بان يوضع له حرف كما قيل في بناء اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى الحرف وبني على الفتح لكونه اخف
فما مبتدأ واحسن خبره اي شيء من الاشياء يتعجب من حسنه وما نكرة غير موصوفة واعتذروا النصب المتعجب منه
بعد افعل بكونه مشابها للمفعول المجيء بعد افعل الشابه للفعل مضمر فاعله موقعه موقع المفعول به فانتصب انتصابه
فهو نحو قولهم ولدت ثعده بدمان عشرا حب الظرف ليس له شيء ثم ليتسب الظهر فهو ضعيف لان النصب في مثل احب
الظهر وحسن الوجه توطئة لصحة الاضافة الى ذلك المنصوب كما مر في باب الصفة المشبهة ولا يضاف فعل التعجب
منه والجواب عن تصحيح العين في نحو ما اقوله وابيعه واقول به وابيع به ان الاعلال نوع تصرف وفعل التعجب غير متصرف
ومن ثم لم يجز الادغام في اشدد به في التعجب كما جاز في غيره اما التصغير فكونه شاذا مقصورا على السماع الا عند
ابن كيسان فانه يدعي اطراده ويقيس عليه افعل به في جواز التصغير وانما جاز ذلك لانه لعدم التصرف فيه يشابه
افعل الاسمي كابيض فاقول منكسا قوله ويتوصل في الممتنع يعني بالممتنع ما لا يكون ثلاثيا نحو ما احسن استخراجه
او درجته او كان من الالوان والعيوب الظاهرة نحو ما اشد بياضه او عوره او لم يكن تاما نحو ما اشد كونه قائما
واما الذم النفي كما انشد لم يصغ منها للمفعول او عادما مصدر مشهورا فلا يمكن التوصل بمصادرها الى التعجب منها
لا الى بيان التفضيل منها اذ لا مصدر منفيا لنحو نعم وبئس او مصوغا للمفعول كنحو جن وكذا لا مصدر لنعم وبئس
ويذر ويدع حتى توقع شيئا منها بعد ما اشد واشدد منك وربما استغنوا عن بعض ابنية التعجب منه بمثل التوصل
المذكور كما في لم نقل ما اقيله بما اكثر قائلته ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير كل واحد منهما يستلزم الاخر لانك اذا قدمت
زيدا
الشيء على الشيء فقد اخرت المقدم عليه عن المتقدم عليه عن المقدم بزيد انك لا تقول زيدا ما احسن ولا ما
احسن ولا بزيد احسن لما ذكرنا من الوجهين في عدم تصرفهما في انفسهما واما الفصل بين الفعلين والمتعجب منه فان
لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا للفصل بين المعمول وعامله الضعيف فلا يجوز ما احسن امس
زيدا على ان يتعلق احسن بلفيت وكذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن قائما زيدا وذلك لانه
نوع تصرف في عمل التعجب وان كان بينهما معمول وفصل اما بالظرف فمنعه الاخفش والمبرد واجازه الفراء و
الجرمي وابو علي والمازني نحو ما احسن بالرجل ان يصدق واحسن اليوم بزيد واجاز ابن كيسان توسيط
الاعتراض بلولا الامتناعية نحو ما احسن لولا كلفه زيدا وتفصل لكان موضعها بين ما وافعل وهي زيدة

على ما ذكرنا في باب كان وقال السيرافي كان بزنها وفيها ضمير واحسن زيدا خبر كان وفيه بعد لان كان ليس
على صيغة التعجب وفعل التعجب لا بد ان يكون على افعل وفائدة الفصل بكان في نحو ما كان احسن زيدا انه كان
في الماضي حسن وقد دام الى الان ام لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وشذ الفصل باصبح وامسى في قولهم
ما اصبح ابردها وانفع القراءة وما امسى ادفاها والضمير للعشية ولا يتجاوز المسموع فيهما ولا يقاس يكون
على كان في الفصل خلافا لابن كيسان قوله وما ابتدا اي مبتدأ مع كونه نكرة عند سيبويه
والاخفش في احد قوليه وذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه فالتنكير يناسب معنى
التعجب معنى ما احسن زيدا في الاصل شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى الانشاء التعجب
والمخبر عنه لجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك انه اقتصر من اللفظ على صورته وهي التعجب من الشيء سواء
كان يجهل او له سبب او لا فهو افعل التغيير ما كان لازما بالاصالة نحو ما احسنه او للتعدية ما صار
لازما للنقل الى فعل الى مفعول غير مفعوله الاول وهو فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمرا وما اضرب زيدا
لعمرو فما مبتدأ فعل خبره وفيه ضمير راجع الى ما هو فاعله والمنصوب بعده مفعوله وقال الاخفش في القول الاخر ما موصولة
والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا موجود وفيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده
وايضا في هذا التقدير معنى الابهام اللائق بالتعجب كما كان في تقدير سيبويه ومذهب سيبويه ضعيف من وجوه
وهو ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو فنعما هي على قول وما بيعيم ومع ذلك مبتدأ وقال الفراء وابن درستويه
ما استفهامية ما بعدها خبرها وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من
الاستفهام معنى التعجب نحو ما ادريك ما يوم الدين ولا ادري من هو ولله دره اي رجل كان قال ولله عينا من
انما بني قيل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب فالنقل من انشاء الى انشاء مما لم يثبت
اما احسن بزيد فعند سيبويه افعل امر صورة ومعناه الماضي من افعل اي صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم والبا بعده
زائدة في الفاعل لازمة وقد يحذف ان كان المتعجب منه ان وصلتها نحو احسن ان يقول اي بان يقول على ما هو
القياس وضعف قوله بان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتقى امرؤ ربه وبان صار ذا كذا
قليل ولو كان منه لجاز الحم بزيد او اشحم به وبان زيادة الباء في الفاعل قليل والمطرد زيادتها في المفعول فقال الفراء
وتبعه الزمخشري وابن خروف ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه
قيل صفه حيث شئت فان فيه كل ما يمكن ان يكون في شخص كما قال وقد وجدت مكان القول ذا سعة فان وجدت
لسانا قائلا فقل وهذا معنى مناسب التعجب بخلاف تقدير سيبويه وايضا همزة الجعل اكثر من همزة صار ذا كذا وان
لم يكن شيء منهما قياسا مطردا وانما لم يصرف هذا القول افعل وان خوطب به مثنى او مجموع او مؤنث فلم يقل احسنا

او احسنوا او احسني او احسن لما ذكرنا من عدم كون فعل التعجب غير متصرف وسهل ذلك مجيء بمعنى الامر وكما انجى

في ما افعل معنى الجعل او صار بمعنى افعل به كمعنى ما افعله وهو محض لانشاء التعجب ولم يبق فيه معنى الخطاب

فهمزة افعل به على هذا للجعل كهمزة ما احسن والباء زائدة في المفعول وهو كثير كما يجيء في حرف الجر واجاز الزجاج

ان يكون الهمزة للصيرورة فيكون الباء للتعدية اي اجعله ذا حسن والاولى اولى لقلة همزة الصيرورة ثم ان الزجاج

اعتذر لبقاء احسن في الاحوال على صورة واحدة بكون الخطاب بمصدر الفعل اي يا حسن احسن بزيد وفيه

تكلف وسماجة وانضم نحن نقول الحسن بزيد يا عمرو والمخاطب شيئان في حال الا ان يقول معنى خطاب الحسن

قد انمحى ويجب كون المتعجب منه مختصا فلا يقال ما احسن رجلا لعدم الفائدة وان خصصته بوصف نحو رجلا حالم

كذا جاز واذا علم المتعجب منه جاز حذفه نحو لقيت زيدا وما احسن قال تعالى اسمع بهم وابصر فلفظ بهم انما جاز

حذفه عند الفراء لكونه مفعولا واما عند سيبويه فلانه وان كان فاعلا والفاعل لا يجوز حذفه الا انه بلازمه الجر

ويكون الفعل الذي قبله في صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعول لها سته النفضله فجاز حذفه اكتفاء

بما تقدم فان لم يلزمه الجر كما في جاءني من رجل وكفى بزيد لم يجز حذفه ولا يؤكد بفعلي التعجب ولا لافعل التفضيل

بمفعول مطلق خلافا لمن اجاز ذلك لانها لجمودها صارت كنعم وبئس مما لا مصدر له ولا يجوز العطف

على المستتر في ما الفاعلية كما قدمنا بل معناه الآن اي حسن زيد فلو جيء بتوابعه او اجزعنه لاعتبر بعد

افعال المدح والذم

انجابه واجاز ذلك قوم بعد المنصوب واما قبله فلا لما تقدم انه لا تفصل الا بالظرف قوله افعال المدح

والذم اي قوله ما وضع لانشاء مدح او ذم هذا كما تقدم في باب الكنايات في بيان ان كم الخبرية متضمن للانشاء و

ذلك لانك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس للمدح موجودا في الخارج في احد

الازمنة مقصودا مطابقة بهذا الكلام اياه حتى يكون حرا بل بقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا

فقول الاعرابي لمن بشره بمولودة وقال نعم المولودة والله ماهي بنعم المولودة ليس تكذيبا له في المدح اذ لا يمكن

تكذيبه فيه فهو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء جزء الجزء واما الانشاء التعجبي

والانشاء الذي في كم الخبرية وفي رب فهذا غاية ما يمكن ذكره في تمشية ما ذكروا من كون هذه الاشياء للانشاء

ومع هذا فلي فيه نظر اذ نطرد ذلك في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو ولا ريب في كونه خبرا لم يمكن ان يكذب

في التفضيل وفق لك انك لم يفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم فهو خبر لا شك

لا يدخل التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال انك اخبرت او لم تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ بل يدخله

من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل فكذا قوله ليس بنعم المولودة بيان ان النعمية اي الجودة

المحكوم بثبوتها خارجا ليست ثابتة وكذا في فعل التعجب وفي كم ورب قوله ومنها نعم وبئس اعلم ان نعم وبئس

في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وهو مطرد في لغة تميم كما يجيء في التصريف في فعل الحلقي العين اربع لغات

الا ان الاكثر في هذين الفعلين خاصة كسر الفاء واسكان العين اذا قصد بهما المدح والذم عند بني تميم وغيرهم قال

سيبويه كان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وقد استعمل طرفة نعم على الاصل في قوله نعم الساعون في الامر المبر ومنه

قوله تعالى فنعما هي بفتح الفاء وكسرها على القرائتين ولم تحرك اسكان كسر العين مع ما بقصد الادغام وقرء يحيى بن ثابت

وثاب في الشاذ نعم عقبى الدار بفتح الفاء وسكون العين ولم يأت في القرآن الا مكسور الفاء ساكن العين وانما لم تتصرف

فيهما لكونهما علمين في المدح والذم كما ذكرنا في باب التعجب قوله شرطه ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا

الى المعرف بها نحو صاحب القوم او مضافا الى المضاف الى ذي اللام وهلم جرا نحو نعم وجه فرس غلام الرجل واعلم ان

اللام في نعم الرجل زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي وابنه جني لما ذكرنا في باب المعرفة ان علامة

المعرف باللام الاستغراقي صحة اضافة كل اليه كما في قوله ان الانسان لفي خسر ولا يصح ان يقال نعم كل الرجل وكيف يكون

زيد كل الرجل فان قلت بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة كما تقول انت الرجل كل الرجل قلت امتناع التصريح في مثل

هذا بنحو كل الرجل يدل على انه لم يقصد به ذلك المعنى وايضا فانه لا يقصد معنى المبالغة المذكورة الا مع التصريح بلفظ كل

فلا يقال انت الرجل بل بمعنى انت الرجل اذا قصدت المدح ان من سواك كانت بالنسبة اليك ليس برجل وليست

في نعم الرجل للاشارة الى ما هو في الذهن كما قال المص لما بينا في باب المعرفة ودليل فعليتها لحاق التاء التي لا تنقلب

هاء في الوقف بهما وهي انما يلحق الفعل واربعة احرف لات وثمت وربت ولعلت كما مضى في باب المذكر والمؤنث

ويدل على فعليتهما ايضا ما حكاه الكسائي نعما رجلين ونعموا رجالا والضمائر المرفوعة المتصلة البارزة من خواص الفعل وايضا جواز

استعمال جميع باب فعل استعمال نعم وبئس تقوى فعليتهما ايضا ثم نقول انهما بعد ذلك الاصل وهو كونهما فعلين مستقلين

بفاعلهما كلاهما صارا مع فاعليهما بتقدير المفرد كصفة متقدمة على موصوفها كما في قوله والمؤمن العائذات الطير

تطليقه فصار معنى نعم الرجل رجل في غاية الجودة فكانه كان رجل نعم اي رجل جيد فصارا معا جزء جملة بعدما كانا جملة

مستأنفة ولهذا نظائر نحو قوله سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم وظننت زيدا قائما على ما مر في باب ظننت ونحو

يوم يجمع الله فان الجمل في هذه الصورة منسلخة عن معنى الجملة بدليل كون مضمون الاولى مبتدأ على ما قيل ومضمون

الثانية مفعولا ومضمون الثالث فاعلا ومضمون الرابع مضافا اليه ومعنى كلامهم ان الجمل اذا صارت بمعنى المفرد

فان كانت فعلية فهي محكية مطلقا وان لم يكن فان كانت فعلية تركت على حالها كما مر في باب علمت قال تعالى ثم بدا لهم

من بعدما راوا الآيات ليسجننه اي بدا لهم سجنهم اياه وان كانت اسمية اعرب الجزآن ءاسحقه مضمونها ان كان مفعولا

نحو علمت زيدا قائما واعرب الجزء الاول باعراب الفاعل والجزء الثاني باعراب المفعول ان كان المضمون فاعلا كما

في باب كان ويحكى الجزآن ان كان المضمون مضافا اليه اذ لم يكن جزءا باسم واحد الا اسما واحدا من دون ابتاع ولو

اقتصر على جزء اولهما لم يكن لثانيهما اعراب مناسب كما كان في باب كان نصب الثاني مناسبا للرفع تشبيها
بالمرفوع واما الجمل التي هي خبر المبتدء او ما اصله الخبر كخبر كان وثاني مفعولي ظننت والحال والصفة فليست بتقدير
المفرد ولا دليل في كونها ذات محل من الاعراب على كونها بتقدير المفرد كما مر وان رجع الى المقسم فنقول لما صار نعم الرجل
بمعنى المفرد وجب حكايتها لكونها فعلية كما في سواء عليهم اانذرتهم لكن ليس كونها بمعنى المفرد كما في سائر الجمل المذكورة
اعني بتقدير مضمونها بل بتقدير مفردها هو الفاعل موصوفا بالفعل المتقدم كما ذكرنا وكان الاصل تنكير فاعل نعم وبئس
لانه من حيث المعنى خبر المبتدء الذي هو المخصوص كما يجيء اذ معنى نعم الرجل زيد زيد رجل جيد لكنهم التزموا
ان يكون الفاعل معرفا باللام تعريفا لفظيا كما في اشتريت اللحم او ضميرا مفسرا بما بعده وايضا منكر في المعنى كما مر في
باب المعرفة لو الحكم الى ذكر نم جعلوا تاخيرها المبتداء عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الابهام اذ له في النفوس
وقع فاوردوا الفاعل في صورة المعرفة وان كان نكرة في الحقيقة ليكون الكلام المقيد للمدح او الذم في اللفظ مصنوعا على
وجه لا ينكر لان مدح شخص منكور من الاشخاص او ذمه لا فائدة فيه فنوا امر المدح والذم من اول الامر على وضع في اللفظ
والجملة الفعلية كما ذكرنا في تقديره مفردها هو الفاعل الموصوف بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل معنى الزمان والحدث
فصار نعم الرجل كرجل ظريف ولايق ان ما ذكرت قريب من دعوى علم الغيب فان الفحول تدعوا اليه وذلك لانه يعرف
بالدليل على ان المخصوص مرتفع بالابتداء ما قبله خبره لا خبر مبتدء مقدر اذ لو كان كذا لم يدخل نواسخ المبتداء عليه مقدما
على متاح المدح والذم وهو خبر عنه نحو كنت نعم الرجل ونعم السيدان وجدتما واذا ظهر كونه مبتداء ما قبله خبره فلو كان
الخبر باقيا على جملة لوجب ان يكون فيها عائد اليه والاعتذار بكون ذي اللام جنسا مستغرقا وكون الاستغراق
له ولغيره بمنزلة العائد قد ذكرنا ما عليه ولو كان كذا لم يبق مع الضمير المبهم المفسر بالنكره استغراق لان استغراق
المعرف الجنس غير معهود والنكرة المفسرة ايضا بعيدة من الاستغراق لكونها في حيز الايجاب والاعتذار بكون
ذي اللام قائما مقام الضمير على ما قال المص لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجعا
الى المبتداء غير محتاج الى التمييز في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قام
زيد وليس اذن اعتذارا الاندلسي بكون اللام الذهني المطابق لكل فرد فيكون كالضمير الراجع بشيء اذ لا
يجوز زيد ضرب رجل مع ان مع رجل مطابق لكل فرد وان لم يكن فرد يشار بها الى ما في الذهن على زعمهم وقد مر
في باب المعرفة ان التعريف الذهني لا معنى له فلم يبق اذن بعد بطلان الوجوه الا ان يكون الجملة بتقدير
المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير ويؤيد كونها بتقدير المفرد دخول حرف الجر على نعم وبئس مطردا
كقول الاعرابي كما بشر بمولوده وقيل نعم المولوده والله ما هي بنعم المولودة نصرها بكاء وبرها سرقة وقولهم
نعم السير على بئس العير وليس زيد بنعم الصاحب وغير ذلك وليس ذلك على الحكاية وحذف القول كما يقال

بعضهم كقوله والله ما ليلي بنام صاحبه اي بمقول فيه ذلك لان ذلك في نعم وبئس مطرد كثير بخلاف نحو بنام صاحبه
وحكى قطرب نعم الرجل على وزن شديد وكريم فهذه الحكاية ان صحت يؤيد كون نعم كالصفة المشبهة فيجعل ما
جاء مطردا من نحو يا نعم المولى ويا نعم النصير ويا بئس الرجل على انه منادى وايضا يجوز دخول لام الابتداء و
لام القسم عليهما نحو ان زيدا لبئس الرجل والله لنعم الرجل اشتهر انهما لا يدخلان الماضي من دون قد وهذه
الاشياء هي التي غرت الفراء حتى ظن انهما في الاصل اسمان ولو كانا كذا لم يكن لرفع ما بعدهما وجه الا بتكلف و
كون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط بين جزئيها الاظرف والاجنبي فلا يقل نعم اليوم الرجل فاذا تقرر ذلك قلنا
في نعم الرجل زيد ان زيدا مبتدء ونعم الرجل خبره اوزيد رجل جيد ولم يحتج الى الضمير العائد الى المبتدء لان
الخبر في تقدير المفرد والاكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل لترتيب التفسير بعد الابهام كما مر فيدخل
عوامل المبتدء مؤخرا نحو نعم الرجل كنت وقوله عينا لنعم السيدان وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم وقد
يتقدم المخصوص على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وهو قليل ومع ذلك يستعمل الفاعل بلام زائدة كما رايت
او مضمرا مفسرا بما بعده كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا وانما التزم كون الفاعل
مبهما مع تقدم المبتدء لان تقدمه كالنادر بالنسبة الى تاخره وبدخل مقدما نواسخ المبتداء نحو كنت نعم الرجل
وظننتك نعم الرجل والضمير في قوله نعم رجلا لا يرجع الى المبتدء والا لم يحتج الى التفسير بل هو ضمير قبل الذكر مفسرها
بعده فالذي روى وان كان كالشاذ لقلته في نحو قولهم مررت بقوم نعم بهم قوما ونعموا قوما ليس الضمير ان
اي مع الواو براجعين الى الموصوف والا لم يفسرا قوله **مضمرا مميز بنكرة منصوبة** اعلم ان الضمير
المبهم في نعم وبئس على الاظهر الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين اهل البصريين لعلتين احديهما
عدم تصرف نعم وبئس فلم يقولوا نعما رجلين ونعموا رجالا ونعمت امرءة لان ذلك النوع تصرف ولهذا جاز نعم
المرءة هند كما اجاز ونعمت المرءة لكن الحاق تاء التانيث اهون من الحاق علامتي التثنية والجمع لانها
تلحق بعض الحروف ايضا كلات وثمت وربت ولعلت فلذلك لم يطرد نعما رجلين ونعموا
رجالا والعلة الثانية ان الضمير المفرد المذكر اشهر واجها ما من غيره لانك لا يستفيد منه اذا لم يتقدم
ما يعود عليه الا معنى شيء وشيء يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وتثنيته وجمعه وتانيثه لتخصيص
بسبب افادة معنى التثنية والجمع والتانيث والقصد بهذا الضمير الابهام فما كان اوغل فيه كان اولى
واما الغير هذا الضمير فينصرف فيما افرادا وتثنية وجمعا وتانيثا نحو نعم رجلا او رجلين او رجالا او امرءة او
امرءتين او نسوة اتفاقا منهم ايضا واما الضمير في ربه رجلا فالبصريون يلتزمون افراده للعلة الثانية
المذكورة والكوفيون يجعلون مطابقا لما يقصد فيثنونه ويجمعونه ويؤنثونه وليس ما ذهبوا اليه ببعيد

لان مثل قوله بلبها روحه وبالها فضمه وبا لكم من ليل وقد تقرر في الضمير كما رايت واما تمييز هذا الضمير فقد جعله
الجزولي ومتبعه من شرح كلامه الى لزوم افراده والظاهر وهمهم بل يجب مطابقته لما قصد عند اهل المصريين واما
عند اهل الكوفة فظ لانهم يطابقون بالضمير تمييزه في التثنية والجمع والتذكير والتانيث واما عند اهل البصرة
فلانهم لو التزموا افراده كما التزموا افراد الضمير لجاء اللبس اذا قصد المثنى والمجموع وقد صرح ابن مالك في المصم
بمطابقته لما قصد وهو الحق ولا يجوز الفصل بين مثل الضمير المبهم وتمييزه لشدة احتياجه اليه الا بالظرف قال تعالى
بئس للظالمين بدلا واذا لم يفصل في نحو عشرون رجلا بين المبهم وتمييزه الا في الضرورة فما ظنك بمثل هذا الضمير وقد
جاء شاذا بغير الظرف نحو نعم زيد رجلا واما الفصل بين ذا في حبذا وتمييزه فلجواز استغنائه عنه فلذا قيل حبذا رجلا
زيد وحبذا زيد رجلا ولا يجوز ان يجيء لهذا المضمر بالتوابع كالبدل او التاكيد والعطف لانه من شدة الابهام كالمعدوم
والاعتبار بتمييزه وهو المفيد للمقصود ويلزم هذا الضمير غالبا ان يميز وقيل في قوله تعالى بئس مثل القوم الذين
ان التمييز محذوف اي مثلا مثل القوم والاولى حذف المضاف من الذين على انه المخصوص اي بئس مثل القوم
الذين او حذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم كما يجيء وقد يجيء عند المبرد وابي علي بعد الفاعل
الظاهر تمييز للتاكيد وقال تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا وقال تعالى ذرعها وهذا كما يجيء
للحال في نحو قائما وثق حاشا للتاكيد ومنع سيبويه ذلك لان وضع التمييز لرفع الابهام وتاول البيت تزود
مثل زاد ابيك زادا على ان مثل حال من مفعول تزود وهو زادا وقوله تعالى ذرعها اي مذروعها
اي طولها مصدر بمعنى المفعول قوله او بما مثل فنعما هي اختلف في هذه فقيل كانه كافة مهياة مهيات
نعم وبئس للدخول على الجملة كما قيل في قلما وطالما قال الاندلسي هذا بعيد لان الفعل لا يكف لقوته وانما ذلك
في الحروف فالاولى في طالما وقلما كون ما مصدرية ويمكن ان يقال انما جاز ان يكف نعم وبئس مع فعليتهما لعدم
تصرفهما ومشابهتهما الحرف الا انه يحتاج الى تكلف في اضمار المبتدا والخبر في نحو فنعما هي وقال الفراء وابو علي
هي موصولة بمعنى الذي فاعل نعم وبئس والجملة بعدها صلتها في قوله بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا اما فاعل
وان يكفروا مخصوص وفي قوله نعما يعظكم به المخصوص محذوف ويضعفه قلة وقوع الذي مصرحا به فاعلا لنعم
وبئس ولزوم حذف الصلة باجمعها في فنعما هي لان هي مخصوص اي نعم الذي جعل الصدقات وكذلك قولهم
دققته دقا نعما وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل
لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوص ويضعفه عدم مجيء ما بمعنى المعرفة التامة اي بمعنى الشيء في غير هذا الموضع الا
ما حكى سيبويه ان يقال اني مما ان افعل ذلك اي من الامر ومن الشان ان افعل ذلك قال فان شئت ان مما
افعل بمعنى ربما افعل كما يجيء في الحروف بل يجيء ما بمعنى شيء اما موصوفة او غير موصوفة كما مر في الموصولات

وايضا يلزم حذف الموصوف اي المخصوص واقامة جملة مقامه في نحو نعما يعظكم به ولبئس ما شروا به انفسهم وهو قليل
كما ذكرنا في باب النعت في قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا فيكون التقدير نعم الشيء شيء يعظكم به وبئس الشيء
شيء شروا به انفسهم مع انه قد جاء صريحا في قوله نعم الفتى فجعت به اخوانه يوم البقيع حوادث الايام اي فتى فجعت
به ويجوز ان يكون نحو في قوله كبرت كلمة تخرج صفة مخصوص محذوف اي قولهم وفي قوله بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا
يجوز ان يقول على هذا القول اي كون ما بمعنى الشيء قوله اشتروا به انفسهم جملة متوسطة بين الفاعل والمذموم بيانا
لاستحقاقه الذم وان يكون صفة مذموم محذوف فقوله ان يكفروا بدل من ذلك المذموم او خبر مبتدا محذوف والجملة
بيان للمذموم وقال الزمخشري والفارسي في احد قوليهما نكرة مميزة منصوبة المحل اما موصوفة بالجملة المخصوص اما
مذكور كما في نحو نعما يعظكم به او مذكور كما في قوله بئسما اشتروا انفسهم ان يكفروا بالضمير موصوفة في نحو فنعما هي وقولهم
دققته دقا نعما ولا يجوز كونها على نعم الظ تاكيدا معنويا لانه لا يكون الا للمعارف كما هو مذهب البصريين وهذا المعرف
باللام في معنى النكرة كما بينا ويجوز تاكيده لفظا نحو نعم الرجل الرجل زيد وقد يوصف كقوله تعالى بئس الرفد المرفود
وقال ونعم الفتى المري وانت خلافا لابن السراج قال لان الصفة مخصصة والمقصود العموم والابهام وقال ان
المرفود مذموم والمري بدل من الفتى وليس بشيء لان الابهام مثل هذا التخصيص باق اذ المخصوص لا يتعين فهو كقوله تعالى
ولعبد مؤمن ولا يمتنع عند ابي علي والمبرد وهو الحق خلافا لغيرهما اسناد نعم وبئس الى الذي الجنسية وكذا من
وما اعني بالجنسية ما تكون صلتهما عامة وفي نهج البلاغة ولنعم دار من لم يرض دارا قال فنعم مزار من ضاقت مذهبه
ونعم من هو في سر واعلان ويقول نعم الذي هو عند زيد واما ان كانت صلتها مخصصة نحو نعم الذي كان اليوم
في الدار والاشارة الى شخص معين فلا يجوز اذ يلزم فاعلهما الابهام وقد يرد فاعلهما منكرا مفردا نحو نعم رجل زيد او مضافا
اليه كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وهو قليل وقد روي من يقوم نعم بهم قوما والباء في الفاعل التشبيه نعم بفعل
التعجب وهو افعل به وتضمينه معناه وكانه قيل انعم به قوما وقد تدخل هذه الباء في المخصوص كقوله نعما بالمال الصالح
للرجل الصالح ايهاما بشبه المال الصالح لان المخصوص هو في المعنى متعجب منه هنا وقد روي مررت بقوم نعموا قوما
بالحاق الضمير البارز وهو قليل كما ذكرنا وقال ابو علي يجيء نعم عبد الله زيد وبئس عبد الله انا ان كان كذا وهو شاذ
لان الفاعل ليس بمضاف الى المعرف الجنسي وينبغي ان هذا على ما اجاز ابن كيسان من تنكير المضاف الذي لا مانع
فيه من التعريف ليته الانفصال كما مر في باب الاضافة وقد روي شهدت صفين وبئست الصفون والاولى ان يكون
هذا وان كان ايضا خلاف الاصل مما ترك تمييزه اي بئست الصفون فالصفون مخصوص لا فاعل ومثل
قولهم فبها ونعمت اي فبها ونعمت القضية ونعمت فالتمييز والمخصوص محذوفان وقد يؤنث نعم وبئس وان كان
فاعلهما مذكرا لكون المخصوص مؤنثا نحو نعمت الانسان هند قال ذو الرمة او حرة عيطل ثبجاء مجفرة دعائم الزور

نعمت زورق البلد وكذا يونث الفعل وان كان المميز للضمير مذكرا اذا انيث المخصوص كقوله ساءت مستقرا وحسنت
مستقرا قوله هو مبتدء ما قبله خبره او خبر مبتدء محذوف قال ابن عروف لا يجوز الا ان يكون مبتدا اتقدم
الخبر لجواز دخول نواسخ المبتدا عليه وحكى الاندلسي مثله عن سيبويه وهذا الذى نصرناه قبل قوله وشرطه اى شرط المخصوص
مطابقة الفاعل اى ينبغى ان يصح اطلاق عليه وبئس مثلا القوم متاول باحد وجهين اما على حذف المضاف
اى بئس مثل القوم الذين او على حذف المخصوص والذين صفة القوم اى بئس مثل المكذبين مثلهم اى مثل المذكورين
وشرط المخصوص ايضا ان يختص لانه للتخصيص بعد الابهام فلا يجوز نعم الانسان رجل لا يصفه بما يرفع الجهالة ولا يمتنع
اعتراض نعم بذيوله بين العامل ومعموله كانها كالجملة الاعتراضية نحو قولك ابصرت ونعم الرجل جوزيدا او يجوز بالفاء
نحو فنعم الرجل هو فقد اوسكت عنه ثابت يحسن آمثل القوم اعلم انه يلحق بنعم وبئس كل ما هو على فعل بضم العين بالاصالة
نحو ظرف الرجل زيدا وبالتحويل الى الضم من فعل او فعل نحو اموت اليد يده وقضو الرجل زيد بشرط تضمنه معنى
التعجب ويهذا كثر انجرار فاعل هذا الملحق بالباء وذلك لكونه بمعنى افعل به نحو ظرف بزيد اى ظرف به وكثر ايضا
استغناءه عن اللام كقوله وحسن اولئك رفيقا تمييز لابهام اوله وقيل حال نحو قوله بعد مقاما اى ما ابعده وكذا
في قوله شدما انك ذاهب وان فاعل شدو يجوز ان يكون ما فيها كما في نعما وعما على ان مخصوصان ويغير فاعل فعل
المذكور كثيرا على وفق ما قبله نحو جاءني الزيدان وكرما اى اكرمهما ولم يجز ذلك في نعم وبئس وذلك لعدم عراقته في المدح
والذم وكونه كفعل التعجب معنى قوله ومنها حبذا وفاعله ذا اصل حب حبب بطرو اى صار حبيبا فادغم كغيره والذم
منع التصرف لما ذكرنا في نعم وبئس قوله ولا يتغير يعنى لا يثنى ذا ولا يجمع ولا يونث بل يقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون
وحبذا هند ولا يقال حبذان ولا حب اولاء ولا حب تا لانه مبهم كالضمير في نعم وبئس فالتزم الافراد مثله وخلع عنه
الاشارة لغرض الابهام فحبذا بمعنى حب الشيء وعند المبرد وابن السراج ان تركيب حب مع ذا ازال فعليه حب
لان الاسم اقوى فحبذا مبتدأ والمخصوص خبره اى المحبوب زيد وقال بعضهم بل التركيب ازال اسمية ذا لان الفعل هو
المتقدم فالغلبة له وصار الفاعل كبعض حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص فاعل واذا دخل لا على حبذا وافق بئس
معنى والاولى الذى يحق في اعراب مخصوص حبذا انه كاعراب مخصوص نعم اما مبتدأ او خبر مبتدا لا يظهر كما قاله وقدم
هناك لكنه لا يدخل النواسخ في هذا المخصوص ولا يقدم على حبذا وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيان لذا وكان
ينبغي ان يجوز ادعاء مثل ذلك في مخصوص نعم وبئس الا ان دخول النواسخ يمنع من ذلك وقال الربعي ذا زائدة كما في
ماذا صنعت والمخصوص فاعل حب وقد اشتق منه فعل نحو لا حده كوتون ويسمل ونحوها قوله ويقع قبل
المخصوص او بعده تمييز نحو حبذا زيد رجلا وحبذا رجلا زيد وان كان مشتقا جاز ان يقع حالا الا انه والعامل حب
نحو حبذا محمد رسولا وحبذا رسولا محمد ولم يجز في نعم تأخير التمييز عن المخصوص اختيارا وجاز هنا لان التمييز هنا

عن الظاى ذا وهناك عن الضمير المستكن فاستغنى التمييز لانه عن الضمير جاز عن ذا وانما جاز ترك التمييز هنا لمساواته
للظاهر على الضمير وقيل انما لم يجز ترك التمييز في نعم اذ قد يلتبس المخصوص بالفاعل لولا التمييز في بعض المواضع نحو نعم
السلطان بخلاف حبذا فان ذا فيه ظاهر فاعليته وربما حذف المخصوص هنا للقرينة كما يحذف للقرينة كما يحذف
في نعم وقد يفرد حب عن ذا فيجوز اذن نقل ضم عينها الى فائها كما يجوز حذفها قال وحب بها مقتولة حين تقتل
بفتح الفاء وضمها وكذا كل ما هو على فعل اذا كان المراد به المدح او التعجب كقوله بعد متاقلي وانشد الجوهري
لا يمنع الناس مني ما اردت ولا اعطيهم ما ارادوا حسن ذا ادبا ويروى عظم البطن بطنك والتغيير في اللفظ
دلالة على التغير في المعنى الى المدح او التعجب وقد يجئ فاعل حب بالباء مجرورا عن ذا تشبيها بفاعل افعل تعجبا
كما قال وحب بها مقتولة ثم قسم الافعال والحمد لله رب العالمين قوله

الحرف

ما دل على معنى في غيره قد مضى شرحه في صدر الاسم قوله ومن ثم احتاج اى ومن اجل ان معناه احتاج في كونه جزء كلام
الى اسم كالتنوين في زيد قائم او فعل نحو قد في قد قام زيد فكل واحد من الكلامين المذكورين مركب من اربع كلمات
وقد ذكرنا في اول الكتاب ان الكلام اعم من الجملة فالاسم يصح ان يكون جزء الكلام من دون شيء آخر وكذا الفعل في
نحو قام زيد اما الحرف فلا بد في كونه جزء كلام من حرف او اسم وقد يحتاج الى المفرد كما ذكرنا وقد يحتاج الى الجملة كحروف
النفي والاستفهام وحرف الشرط وقد يحذف المحتاج اليه في نعم ولا وكان قد وضربت ولما قوله حروف
الجر ما وضع الى قوله وشبهه هو متاول الافضاء الوصول والباء بعده للتعدية اى لايصال فعل والمراد بايصال الفعل
الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فلهذا جاز العطف عليه بالنصب
في قوله وارجلكم وتسمية بعضهم حروف الاضافة بهذا المعنى اى يضيف الافعال الى الاسماء اى توصلها اليها قال
بعضهم ومن هنا سميت حروف الجر لانها تجر معناها اليها والاظهر ان قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر
كما سميت بعض الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب واراد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة والمصدر كما ذكرنا في الحال نحو مررت بزيد وانا مار بزيد وزيد ممرور به ومروري بزيد حسن وزيد
بعيد عن الاذى ويعني بمعناه الظرف والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك او في الدار لاكرامك فاللام في لاكرامك
يتعلق بالظرف الى الكرامة وهو في الحقيقة معمول الفعل المقدر او شبهه وذلك لان التقدير زيد استقر او مستقر لكن
لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار معمول الظرف وكذا في يا لزيد فان قائم مقام انا ادعو
واورد المصنف لتمثيل تعديته معنى الفعل هذا في الدار ابوه وما انا ولان في الدار رجال والعامل فيه معنى الاشارة
كما في هذا بعلي شيخا ولو صرحت بما هو معناه لقلت اشير اليه في الدار اى كائنا في الدار فلفظ اشير يعمل النصب
في لفظ في الدار لكونه حالا القيامه مقام الحال المحذوف ومع الشيء في الحال غير عامل في المفعول به وكذا الا مافي ...

معنى الفعل الى المفعول بواسطة الحرف وعمل الفعل او شبهه او معناه في الحال لا يحتاج الحرف جر ومن امثلة
تعديه الحرف بمعنى الفعل قولهم ان انت مني لان معنى ان انت بعدت وقد مضى الكلام على ما اختلف فيه
هل حروف جر اولا من لولا وكى ولات وقد اختلف في لعل وسيجئ الكلام عليه قال المص فالعشرة الاول لا يكون
لا يكون الا حروفا والخمسة التي يليها تكون حروفا واسماء والثلثة البواقي تكون حروفا وافعالا قال لم اعد على اسما وفعلا
وحرفا لاني اراعي في العدد ان يكون بين الكلمتين المتخالفتين في النوع المتماثلتين في اللفظ توافق وتناسب من حيث
المعنى كتشاركك على الحرفية والاسمية في معنى العلو فلهذا لم اعد من فعل المضي وان يكون امرا من ما يمين وكذا مع كونه
امر المؤنث من وفى يفي ولا امرا من ولى يلي وكذا لم اعد الى اسما مع انه يجئ بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين
قال واراعي ايضا في ذلك مع تشاركهما في المعنى التساوي في اصل الوضع وعدا اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله
الواو بخلاف اذا كان اسما او حرفا وكذا من وفى لما فعلا لا اصلهما سين واو وفي واول وفيما قال النظر لان
على الاسمية يكتب الفا واصله واوا اتفاقا لكنها اذا اضيفت الى الضمير ينقلب الالف ياء تشبيها بعلى الحرفية
قال بانت بنوش والحوض نوسا من عدا عدا فيه مبني على الضم كقولهم من عن بحذف المضاف اليه ثم اعترض على نفسه فقال
في حاشى وخلا وعدا الحرفية لا اصل لالفاتها بخلافها فعلية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحرف
في عدم التصرف فصارت كانه الاصل لالفاتها وهذا عندي بارد قوله فمن للابتداء كثيرا ما يجئ في كلامهم ان من لابتداء
الغاية والى لانتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى كما ان الامد والاجل ايضا يستعملان
بالمعنيين والغاية يستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية
في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة ومعنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية فمن للابتداء في غير
الزمان عند البصرية سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجاز
الكوفيون استعمالها في الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى من اول يوم وقوله نودي للصلوة من يوم الجمعة
قوله لمن الديار بقنة الحجر اقوين من حجج ومن شهر وانا لا ارى في الآيتين معنى الابتداء اذ المقصود من معنى الابتداء
في من ان يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشيء الذي
منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدي بها اصلا للشيء الممتد نحو تبرأت من فلان
الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو
باقل من خطوة وليس التاسيس والنداء حدثين ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان
واقعان فيما بعد من وهل معنى في من في الابتداء بمعنى في ومن في الظروف كثيرا ما يقع بمعنى في نحو جئت من
قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب وكذا من قدامك وقد ذكرنا ذلك في الظروف المبنية واما بعض

حروف الجر مقام بعض فغير عزيز وكذا الا قوام تسدى من الحبل المعنى من اجل حرج وشهر والظاهر مذهب الكوفيين
اذ لا منع من مثل قولك صمت من اول الليل الى آخره وهو كثير الاستعمال ويعرف من الابتدائية بان يحسن في مقابلتها
الى او ما يفيد فائدتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه وابترئ اليه فالباء ههنا افادت
معنى الابتداء واذا قصدت بمن مجرد كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشيء وخرج منه لا كونه مبتدأ الشيء ممتد
جاز ان يقع موقعه عن لانها لمجرد التجاوز كما يجيء يقول انفصلت منه وعنه ونهيت من كذا وعنه وسقاه من العيمة وعن
العيمة اي بعده عنها واما من التفضيلية فهي وان كانت لمجرد المجاوزة كما مر لكنه لا يستعمل عن مكانها لانها
صارت علما في التفضيل وكبعض حروف افعل التفضيل فلا يغير واجاز ابن السراج كون من لابتداء غايتي الفاعل
والمفعول لكون الفعل مشتركا بينهما نحو رايت الهلال من مكاني من خلل السحاب فمن الاولى لمكانك ومبدء كون
الهلال مرئيا خلل السحاب وكذا قولهم شممت المسك من داري من الطريق ومثال التبعيض اخذت من الدراهم
والمفعول الصريح محذوف اي اخذت من الدراهم شيئا واذا لم تذكر المفعول الصريح او ذكرته معرفا نحو اخذت من
الدراهم هذا فمن متعلق باخذت لا غير لانه يقال مقام الفاعل نحو اخذ من الدراهم والدراهم ماخوذ منها ولو ذكرته
بعد المفعول المنكر نحو اخذت شيئا من الدراهم جاز ان يكون الجار متعلقا بالفعل المذكور وان يكون صفة لشيئا
فتعلق بمقدر اي شيئا كائنا من الدراهم فيجوز اذا تقدم على النكرة ان يكون حالا عن النكرة المؤخرة قال تعالى
خذ من اموالهم صدقة ويعرف من التبعيضية بان يكون ههنا شيء ظاهر هو بعض المجرور بمن كما في قوله خذ من اموالهم
صدقة او مقدر نحو اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيئا قال المبرد والزمخشري ان اصل من التبعيضية ابتداء
الغاية لان الدراهم في قولك اخذت من الدراهم مبدء الاخذ وللتبيين كما في قوله واجتنبوا الرجس
من الاوثان ويعرفها بان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بمن تفسيرا له ويوقع اسم ذلك المجرور على
ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان وللعشرين انها الدراهم والضمير في قولك عشرين قائل انه القائل بخلاف
التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبلها او بعده لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يقع على
البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن مبعضة لان
العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهي مبينة لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين ولا يلزم
ان يكون الماخوذ في نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يمتنع ان يصح ويقول اخذت من
الالفين الثلثان عشرين ومن عشرة تسعة وقال الزمخشري كونها للتبيين راجع الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدراهم
هي العشرون في قولك عشرون من الدراهم ومحال ان يكون الشيء مبدأ نفسه وكذلك الاوثان نفس الرجس فلا يكون مبدأ
وانما جاز تقديم من التبيينية على المبهم في نحو قولك اما من حظ نحي روضته ومن رعايته فنعم وعندي انه لما يكفي

ومن الخيل عشرون لان المبهم الذي فسر من التبيينيه متقدم تقديرا كانك قلت انا في شيء من خط فقد وضح وعندي
شيء من المال ما يكفي وكذا قولك يعجبني من زيد كرمه اي من خصال زيد كانك يعجبني شيء من خصال زيد كرمه ومثله كرمت
من زيد يده اي شيء من اعضاء زيد يده ففي جميع هنا ما هو المعطوف عليه محذوف والذي بعد من عطف بيان له كما ذكرنا
في باب عطف البيان كل ذلك ليحصل البيان بعد الابهام لان معنى يعجبني زيد اي شيء من اشيائه بلا ريب فاذا قلت
وجهه او كرمه فقد بينت ذلك الشيء اما ما يسمى من التجريدية نحو لقيت من زيد اسدا فليس من هذا الباب وهو مثل في ضرب
المضاف اي لقيت من لقاء زيد اسدا اي حصل لي من لقائه لقاء اسد والمراد تشبيهه بالاسد وكذا باء التجريدية
في نحو قوله تعالى فاسئل به خبيرا وقولك لقيت بزيد اسدا اي سل بسؤاله خبيرا ولقيت بلقاء زيد اسدا وقد يكون
من البدل كما في قوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة قال فليت لنا من ماء زمزم شربة مبردة باتت
على الطرمات وتعرف بصحة لفظ بدل مقامها قوله وزائدة في غير الموجب هو ما نفي نحو ما رايت من احد
او نهي نحو لا تضرب من احد او استفهام نحو هل ضربت من احد وغير الاخفش والكوفيين شرطوا فيها شرطين كونها
في غير الموجب ودخولها على النكرات والكوفيون والاخفش لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من
ذنوبكم فمن حرف الايجاب وهي داخلة على المعرفة وهي عند سيبويه مبعضة اي يغفر من ذنوبكم شيئا قالوا وقوله ان الله
يغفر الذنوب جميعا يناقضه واجيب بان قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله ان الله يغفر الذنوب جميعا
خطاب لامة محمد صلى الله عليه وآله ولو كان ايضا خطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا ينافي غفران
كلها بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها واستدلوا ايضا بحكاية البغداديين من قول العرب قد كان من مطر
واجيب بانه على سبيل الحكاية كانه قد سئل هل كان من مطر فاجيب قد كان من مطر فزيدت في الموجب لاجل
حكاية المزيدة في غير الموجب كما قال دعني من تمرتان كما مر في الموصولات وقول المص شيء من مطر ومن التبعيض لو
التبيين فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه بلا شرط ذكرناه في باب الموصوف
قليل وخاصة اذا كان للموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبني للفاعل الا اذا كان
الجار زائدا نحو كفى بزيد لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الى ما كان يقصر عنه لولاه والفعل لا يقصر عن فاعله
ولو صح تاويل الجار ان يكون الكاف في قوله اتنتهون ولن تنهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل
حرف جر وقد حذف الفاعل واقيم الجار مقامه فلا يصح الاستدلال بالبيت على ان الكاف اسم وقوله تعالى
ولقد جاءك من نبا المرسلين يجوز ان يستدل به على ما ذهب اليه المص ويجوز ان يقال فيه جاءك القران وقوله
من نبا حال والدليل على زيادة من الاستغراقية دخولها على ما لا يوصل الفعل اليه اعني الفاعل في نحو ما جاءني
من احد فعند سيبويه لا تزاد من الا استغراقية وعند الكوفيين والاخفش تزاد ايضا غير استغراقية كما في الموجب

وفائدة من الاستغراقية ما ذكرنا في باب لا التبرئة اعني التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها
احتمل احتمالا مرجوحا ان يكون معنى ما جاءني رجل ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان او اكثر فهي اذن لتاكيد
ما استفيد من النكرة في غير الموجب من الاستغراق وذلك ان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق لكنها كانت
يحتمل غير ذلك وليس كذا زيادة الباء في نحو القى بيده فانها ليست للتنصيص على احد المحتملين وقيل ان الاستغراقية
في الاصل ابتدائية اي ما جاءني من احد الى ما لا يتناهى وقد يجيء للتعليل نحو لم اكن من سوء او بعد وكانها ابتدائية
لان ترك الاتيان حصل من سوء الادب ويكون من مضموم الميم ومكسورها بمعنى القسم ولا يدخل الا على لفظ
الرب كاختصاص التاء بالله وشذ دخول كل واحدة منهما على معمول الآخر نحو تربي ومن الله وهي حرف جر
بحاله ... في القسم خاصة وقيل المكسورة الميم مقصورة من يمين ومضمومها مقصورة من ايمن و
يكون ... بمعنى في كما تقدم ويختص من نحو قبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع يقال جئت من معه
اي من عنده وكذا بله نحو من بله ان ياتي بالصخرة واخذت اخرى عن وعلى اليمين قوله والى للانتهاء وبمعنى مع الى
اعلم ان الى في انتهاء غاية الزمان والمكان بلا خلاف نحو فاتموا الصيام الى الليل والاكثر عدم دخول حدي
الابتداء والانتهاء في المحدود فاذا قلت اشتريت من هذا الموضع الى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهرا
في الشراء ويجوز دخولهما مع القرينة وقال بعضهم ما بعد الى ظاهر الدخول فيما قبلها فلا يستعمل في غيره الا مجازا
وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة حتى راسها فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدم الدخول نحو اتموا
الصيام الى الليل والمذهب هو الاول قوله وبمعنى مع قليلا كما في قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم والتحقيق
انها بمعنى الانتهاء اي مضيفين لها الى اموالكم وكذا قوله تعالى الى المرافق اي مضافة الى المرافق والذود الى الذود ابل اي مضافا
الى الذود وقوله وانت التي حببت شغبا الى بدا الي واوطاني بلاد سواهما اي مضافا الى بدا وقيل يجيء بمعنى في كما في
قوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيامة اي فيه ... كانني الى الناس مطلي به القار اجرب اي مكروه مبغض والتكريه يعدى بالى وقال تعالى وكره اليكم
الكفر حملا على التحبيب للضمن معنى قال وحبب اليكم الايمان كما قيل تغب منه حملا على اشتريت منه ورضيت عليه
حملا على سخطت وقيل ان الى في نحو انت الحبيب او بغيض وجلست اليه بمعنى عند والاولى ابقاؤها على اصلها كما
ذكرنا وكذا هي في قوله وان يلتق الحي الجميع تلاقني الى ذروة البيت الكريم المصمد بمعنى منتسب الى ذروة لا بمعنى
كما قيل قوله وحتى كذلك اي لانتهاء الغاية مثل الى ان بينهما فرقا كما يجيء وعني بالعين لغة هذيل وهي على
ثلثة اضرب حرف جر وحرف عطف وحرف استيناف فاذا كانت حرف جر فلها معنيان الى وكي والاكثر معنى
كي الا مصدر با ما او لا فيه الفعل المنتصب بعدها بان المضمرة نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ولا تقول حتى دخول الجنة والتي
بمعنى الى تجر ذلك نحو سرت حتى تغيب الشمس وتجر الاسم الصريح ايضا نحو حتى مطلع الفجر واما العاطفة فهي مثل الجارة

بمعنى الانتهاء ولا يكون بمعنى كي ويجب توقيت ما بعدها كما في حتى الجارة فلا تقول جاءني القوم حتى رجل لانه
فلا فائدة في ابهامه ويشترك الجارة والعاطفة في انه لا بد قبلهما من ذي اجزاء الا ان ذلك يجب ظاهرا في العاطفة حتى
يكون معطوفا عليه نحو قد قدم الحاج حتى المشاة واما في الجارة فيجوز ظاهره نحو ضربت القوم حتى زيد ويجوز تقديره نحو
نمت حتى الصباح اي نمت الليلة حتى الصباح ويتفارقان ايضا بان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا مما قبلها نحو ضربت
القوم حتى زيدا او كجزء منه لا اختلاط نحو خرج بنو السادات حتى عبيدهم اجراء لما دل عليه ما قبلها كما في قوله القى الصحيفة
كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها عند من قال ان نعله عطف على الصحيفة اي القى جميع ما معه لانه اذا القى
الصحيفة لا يخشى الا لها فقد القى كل شيء ويجب ايضا دخول ما بعدها في حكم ما قبلها والضرب في ضربت القوم حتى
زيدا لا محالة واقع على زيد ايضا واما الجارة فالاكثرون على تجويز كون ما بعدها متصلا بآخر اجزاء ما قبلها كنمت البارحة
حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر كما يكون جزءا منه ايضا نحو اكلت السمكة حتى راسها جزءا والسبيل او مع جماعة
اوجب كون ما بعدها الا جزءا مما قبلها كما في العاطفة فلم يجز نمت البارحة حتى الصباح كما لم يجز وانسباغ
ردودون بقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر ولما دخول المجرور بحتى في حكم ما قبلها ففيه اقوال الجزم جار الله بالدخول
مطلقا سواء كان جزءا مما قبلها او ملاقي آخر جزء وفصل عبد القاهر والرماني والاندلسي وغيرهم فقالوا الجزء داخل
كما في العاطفة والملاقي غير داخل قال الاندلسي وانما ذكرت زيدا مع دخوله في القوم في قولك ضربت القوم حتى زيد
بالجر لغرض التعظيم او التحقير واستدل بان حتى كالتفصيل لما قبلها فاذا دخل في الاجمال دخل في التفصيل واذا
لم يدخل ومذهب ابن مالك قريب لكن الدخول مطلقا اكثر واغلب وانه لا يلزم ان يكون ما بعد حتى العاطفة
آخر اجزاء ما قبلها حسا ولا آخرها دخولا في الفعل بل قد يكون كذلك وقد لا يكون لكنه يجب فيها ان يكون اجزاؤه اذا
رتبت الاجزاء الاقوى فالاقوى فاذا ابتدئت تقصد من الجانب الاضعف صعدا كان آخر الاجزاء
اقواها نحو مات الناس حتى محمد ص بالعطف وليس آخرهم حسا ولا دخولا في الموت بل هو آخرهم قوة
وشرفا واذا ابتدات بعنايتك من الجانب الاقوى منحدرا كان آخر الاجزاء اضعفها نحو قدم الحاج حتى المشاة
عطفا ويجوز ان يكونوا قادمين قبل الركبان او معهم واما الجارة فيجوز ان يكون ما بعدها كذلك وان لا يكون فان
لم يكن وجب كونه آخر الاجزاء حسا او ملاقيا له نحو قولك قرءت حتى سورة الناس ولهذا جاز بعدها ما هو
ملاق ايضا والتزم صاحب المغني التحقير والتعظيم فيما بعد حتى الجارة ايضا وليس بمشهور وكان الجاره محموله
على الى في جواز عدم كون ما بعدها جزءا او في عدم جواز دخوله في حكم ما قبلها كما قال ابن مالك وفي جواز قصد كونه
آخر الاجزاء حسا لا قوة او ضعفا الا انها اذا لم يقصد كونه آخرها ضعفا او قوة وجب في حتى كونه آخرها حسا
كما ذكرنا فلا يجوز اكلت السمكة الى نصفها او الى ثلثها والعاطفة كواو العطف في دخول ما بعدها في حكم قبلها وليست

بمعنى الواو خلافا لمن توهم ذلك لان حتى لا بد فيها من معنى الانتهاء بخلاف الواو وهذا كما توهم المص لدخول
ما بعد حتى الجارة فيما قبلها كثيرا كما بعد مع ان حتى يكون بمعنى مع فقال وبمعنى مع كثيرا واذا عطفت بحتى على مجرور
فالاختيار اعادة الجار دفعا لتوهم كونها جارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد وقد يكون ذو الاجزاء الذي قبل حتى
جارة كانت او عاطفة من تمام جملة بعد حتى نحو جاء القوم حتى زيد عطفا وجرا وكل ما ذكرناه من الاحكام لحتى
العاطفة للاسم واما العاطفة للجملة فنحو نظرت اليه حتى ابصرته ويجوز ان تقع حتى في مثله ابتدائية وانها لا تعطف الجمل
ابدا قوله وتختص بالظاهر خلافا للمبرد اذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاءني القوم حتى انت و
رايت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك واما الجارة فلا يدخل على المضمر اجراء بالى لكون الى اشد تمكنا وموقع
تصرفا فلهذا يدخل آخر الاجزاء واوسطها وتقوم مقام الفاصل نحو قمت الى زيد ولا يقال قمت حتى عمرو وشبهه المبرد
قوله والكنى ما يحسب وبحطيه سولا والحقه بالقوم حتاه لاحق وليس ما في البيت بحتى الجارة والا لكن لدغم لاحق
وجه بل هي ابتدائية اي حتى هو كما في قوله فبيناه يشري رحله البيت وتمسك بقوله ايضا فلا والله لا يلقاه ناس
فتى حتاك يا ابن ابي يزيد وهو شاذ ومن الفرق بين حتى والى ان حتى يلزمه تقدم ذي الاجزاء لفظا او تقديرا كما
ذكرنا بخلاف الى وان الظاهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف الى فان الاظهر عدم الدخول الا مع القرينة
وان كان الا جزءا وقال الاندلسي لا فرق بينهما من هذا الوجه فاذا كان ما بعدهما جزءا مما قبلهما فالظاهر الدخول فيهما
وان لم يكن جزءا فالظاهر فيهما عدم الدخول وما اخترنا الاظهر عند النحاة ومن الفرق بينهما ان الفعل المعدى بحتى يجب
ان يستوفي اجزاء المتجزي الذي قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهي الى ما بعد حتى من الجزء الملاقي واما الى فان كان
قبلها ذو الاجزاء وبعدها الجزء الملاقي فحكمها ايضا كذلك والا فلا نحو قلبي اليك ولا خلاف في صحة وقوع الملاقي بعد
الى واما بعد حتى ففيه الخلاف كما مر واعلم ان حتى لا يكون مستقرا الا في نحو كان سيري حتى ادخلها بنصب ادخل
واعني بالمستقر ما يتعلق بمقدر واما حتى الابتدائية فقد ذكرناها في نواصب المضارع ويقع بعدها الفعلية والاسمية
كما ذكرناه هناك وفائدة الابتدائية ايضا اما التحقير في قوله فوا عجبا حتى كليب تسبني كان اباه نهشل او مجاشع او
التعظيم كقوله فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل ويلزم في الاسمية ان يكون خبر المبتدأ من جنس الفعل
المقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم يجز ويجوز حذف الخبر مع القرينة نحو اكلت السمكة
حتى راسها اي راسها ماكول قوله وفي للظرفية اما تحقيقا نحو زيد في الدار او تقديرا نحو نظرت في الكتاب
وتفكرت في العلم وانا في حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للنظر والتفكر والحاجة مشتملة عليها اشتمال الظرف
على المظروف فكانها محيطة بها من جوانبها وكذا قوله في النفس المؤمنة مائة من الابل اي في قتلها فالسبب الذي
هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف وهذه هي التي تقال انها للسببية وقوله لاصلبنكم في جذوع قيل

ان نجيف وفي قوله بطل كان ثيابه في سرحه بمعنى على والاولى انه بمعنيها اذ لكن المطلوب في الجذع تمكن
المظروف في الظرف وقيل انها بمعنى الباء في قوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الكلى والاباهر
والاولى ان يكون بمعناها اي لهم بصارة وحذق في هذا الشان وقيل هي بمعنى الى في قوله تعالى فردوا ايديهم في افواههم
والاولى ان يقول هي بمعناها والمراد التمكن وقيل هي بمعنى مع في قوله ادخلي في عبادي وبمعنى الباء في قوله يجابي
لها اكفاء نادو نهنها ويشرب في اثمانها ونقام والاولى انها بمعناها في الموضعين اي ادخلي في زمرة عبادي او بمعنى
ادخلي ايها الروح في اجسام عبادي والشاعر جعل اثمانها ظرفا للشرب والمقام بازاء وقولهم في الله من
كل فائت خلف اي في الطاف وقولهم اشتاعني في الله اي في رضا الله اي هو مشتمل على مواخاتنا لا يخرج عنه
الى الاغراض الدنيوية وكذا قوله الحب في الله والبغض في الله قوله والباء للالصاق نحو
به داء وقولك مررت به اي الصقت المرور بمكان يقرب منه ومنه اقسمت بك وتجوز بكما [illegible] نحو الذي
به صعب ويكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة ووقع لمحت وهذا المعنى مجاز الالصاق وتكون
بمعنى مع وهي التي يقال لها باء المصاحبة نحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به واشترى الدار بآلاتها قيل ويكون بمعنى مع الا مستقرا
والظرف الالتبس تكون فيها لغوا ويكون للمقابلة نحو اشتريت به وبدلته به ويكون مستقرا ايضا نحو هذا بذاك قوله
ويكون للتعدية بجميع حروف الجر لتعدية الفعل القاصر عن المفعول اليه لكن معنى التعدية المطلقة ان تنقل معنى الفعل كالهمزة
والتضعيف والتغيير وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر نحو ذهبت به وقمت به اي اذهبته واقمته ولا تكون
مستقرا قوله والظرفية اي بمعنى في نحو ما بكاء الكبير بالاطلال اي فيها وتكون للسببية نحو قوله تعالى
فبظلم من الذين هادوا واغلب تشذر بالدخول وهي فرع الاستعانة وقيل جاءت للتبعيض نحو قوله تعالى وامسحوا
برءوسكم قال ابن جني ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يورده الفقهاء ومذهبه انها زائدة لان الفعل
يتعدى الى مجرورها بنفسه ويجيء بمعنى من نحو عينا يشرب بها وبمعنى عن نحو سال سائل بعذاب ويجيء للتجريد
نحو رايت بزيد اسدا اي برؤية زيد كما مر في من قوله وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا في مطلق الاستفهام فلا يقال
ازيد بقائم كما يقال هل زيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب وقيل بلا التبرئة نحو لا خير
بخير بعدها النار والاولى انها بمعنى في وان علمتم بان فما كان للمان مطلق النفي والاستفهام ويزاد قياسا
في مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسست وقولهم سمعت بزيد وعلمت به اي بحال
زيد على حذف المضاف وتزاد قياسا ايضا في المرفوع في كل ما هو فاعل اكفى وشبهه فانه زيد في فاعل الفعل في التعجب
على مذهب سيبويه في المبتدا في حسبك ويزاد شاذا في خبر المبتدا الموجب نحو جزاء سيئة بمثلها عند الاخفش
وتزاد سماعا بكثرة في المفعول به نحو القى بيده ونحو بطانت بالسيف ونحوا بالفرج وقليلا في خبر لكن قال ولكن

اجرا او فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والاجر ومع ان مرفوعه قال الاهل اتاها والحوادث جمة بان
امرء القيس بن ملك بيقراء وقد ذكرت مواضع زيادتها في باء الجارة ومن غريب زيادتها ان يزاد في المجرد
نحو قوله فاصبحن لا يسالنه عن بما به اصعد في علم الهوى ام تصوبا وبعض كثرا مع اسم الله في القسم نحو بالله لافعلن و
شاذا قليلا في غيره كقول رومر جيولين قال له كيف اصبحت قوله واللام للاختصاص لام الجر مكسورة
مع غير المضمر مفتوحة معه وكسرها معه لغة خزاعية وربما فتحت قبل المضمر نحو ليعلم بفتح الميم ونقل فتحها
مع جميع المظهر انه اعلم ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء ولام الابتداء حقها الفتح لثقل الضم والكسر على
الكلمة التي هي في غاية الخفة بكونها على حرف وانما كسرت باء الجر ولامه لموافقة معمولهما ولم يكسر كاف التشبيه لانها
...ها اذن ليس بالاصالة بل للقيام مقام الحرف عند من قال ان المضاف هو الجار وانما
فتح لام الجر الداخل على المضمر على فتحها الحاقا لها بسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو ونحو ذلك وانما
خص لام المضمر بذلك لانها لا يلتبس اذن بغيرها من اللامات اذا الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت غير الضمير
لا لتبست بلام الابتداء والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيا او موقوفا عليه وقد أتت اللام الا اختصاص
اما بالملكية نحو المال لزيد او نحو قوله تعالى ذرنا لجهنم وقوله لدوا للموت وفرع لام الاختصاص كان خلقهم لجهنم ولا
للموت وكذا التي للتعليل نحو جئتك للسمن والضرب اذ المجيء مختص بذلك واللام المقوية للعامل الضعيف بتأخيره
عن معموله نحو لزيد ضربت وبكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدرا نحو ضربي لزيد حسن وبكونه مقدرا نحو
يا لزيد ويا للماء لام الاختصاص وقد يجيء بمعنى الى نحو سمع الله لمن حمده اي اسمع الله الى من حمده وبمعنى على نحو تله
للجبين اي عليه ويخرون للاذقان اي عليها قوله وزائدة في ردف لكم لان ردف تتعدى بنفسه وكذا
في نحو شكرت له على ما مر في باب المتعدي واما في وزنت المال ووزنت له فاللام ليست بزائدة بل هي متعدية تعدية بحرف
تخفيفا وهي في لا ابا لك زائدة عند سيبويه وكذا اللام المقدر بعدها ان بعد فعل الامر والارادة على ما مر في نواصب
الافعال ونافية ايضا في قوله تعالى واذ بوأنا لابراهيم وكذا اللام في قوله فلا والله لا يلقى لما بي ولما بهم ابدا دواء
ويجوز ان يبقى الثانية تؤكد لفظي قوله وبمعنى عن مع القول يعني في قوله وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا
ما سبقونا ولو كانت كاللام في قلت لزيد لا يتم لقال ما سبقتمونا ولو كانت كاللام في قلت لزيد لا يتم لقال ما سبقتمونا
وقد ذكرنا في افعال القلوب الكلام على هذا قوله وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل قوله في التعجب المنون
في الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه فلا يقال لله قد قام زيد بل يستعمل في الامور العظام نحو لله لتبعثن وقيل
ان اللام في لايلاف قريش وللفقراء الذين احصروا للتعجب والاولى ان يكون للاختصاص اذ لم يثبت لام التعجب
الا في القسم وقد يجيء بمعنى في وبمعنى قبل وقد ذكرنا ذلك في باب العدد قوله ورب للتقليل الا في رب

ثماني لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالث ضم الراء وضم
الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة والسادسة
فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة بعدها تاء مفتوحة ووضع
رب للتقليل تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيت اي لا ينكر لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت
منهم شيئا وان كان قليلا قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على ان رب جواب لكلام اما ظاهر او مقدر فهي
في الاصل موضوعة لجواب فعل ماض منفي فلهذا لا يجوزون رب رجل كريم اضرب هذا الذي ذكرنا من التقليل
اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وذلك
نحو قوله رب هيضل لجب لففت بهيضل وقوله ماوي يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم وقوله فان تمس
مهجور الفناء فربما اقام به بعد الوفود وفود ووجه ذلك ان المادح يستقل الشيء الكثير من المدائح التي الكثير منها فعله
كانه قليل بالنسبة الى الممدوح بها وذلك ابلغ في المدح ومن هذا القبيل قوله تعالى قد يعلم الله لان قد لتقليل المضارع
في المضارع وذلك كما تقول للممدوح بكثرة العلم لا تشك ان عرفت شيئا من العلم وهي حرف جر عند البصريين خلافا
للكوفيين والاخفش وانما حملهم على ارتكاب جعلها حرفا مع انها في التقليل مثل كم في التكثير ولا خلاف في اسميتها
بل هي مفيدة للتكثير في الاغلب كافادة كم انهم لم يروها تجر بحرف جر ولا باضافة كما تجر كم فلا يقال برب رجل ولا غلام
رب رجل ويشكل عليهم حرفيتها نحو رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر هي ما يفضي الفعل الى المفعول الذي لولاه لم
اليه واكرمت يتعدى بنفسه قال صاحب المغني انما ذلك لانه يضعف الفعل المتأخر عن المفعول عن العمل فيعمل بحرف
الجر كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون ولا سيما اذا وجب تأخر الفعل كما في رب والجواب ان العادة ان يعمل مثل ذلك
الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص حتى يخص مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول
بذلك المفعول فلا يستنكر عمله فيه نحو لزيد ضربت وانا ضارب لزيد وضربي لزيد حسن ويشكل ايضا مثل قولك رب رجل كريم
اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته واعتذروا بان اكرمته صفة وان
العامل محذوف وهو عذر بارد لان معنى رب رجل كريم اكرمت واكرمته شيء واحد والاول جواب بلا خلاف ولا شك انك
اذا قلت في جواب من قال ما اكرمت رجلا رب رجل كريم اكرمته لم يحتج معنى الكلام الى شيء آخر مقدر مثل تحققت او ثبت
على ما ادعوا ولو اعتذروا بان الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمت الاكرام كما قيل في قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه
كان ابرد لان عمل المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته
مفسر للقيت المقدر كما في زيدا ضربته جاء الاشكال انه لم يثبت في كلامهم تعيين الناصب للجار والمجرور بفعل
آخر نحو بزيد جاوزته ويشكل ايضا نحو رب رجل كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل ويشكل ان جاءني في جواب

رب اذا لا يتوقف معنى الكلام على شيء آخر بل تم بقولك جاءني فيكون كقولك بزيد مررت والضمير في مر كزيد ولقولك زيدا
اضرب والضمير المنصوب وقدم في المنصوب على شرط امتناع ذلك فان ارتكب متمحلا ان جاءني صفة والعامل
تحققت ونحوه فهو محال لعدم توقف معنى عليه مع ان المصرح في شرح قوله محذوف غالبا بانه قد تظهر نحو رب
رجل كريم حصل ويقوى عندي مذهب الاخفش والكوفيين اعني كونها اسما فرب مضاف الى النكرة فمعنى رب
رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفعا على انه مبتدأ لا خبر له كما
اخترنا في باب الاستثناء في قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيد فانهما يتناسبان بما في رب من معنى القلة وكان نواسخ
المبتدأ لا تدخل في نحو خبرها سوف على الزمن وقولهم خطيبه يوم لا اصيل حينئذ لتضمنه معنى النفي الذي له صدر الكلام
هكذا لا تدخل على رب لان القلة عندهم تجري مجرى النفي ومن ثمة كان [illegible] ابو عمرو رب لا عامل
لها الا انها ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل ولتضمنها معنى النفي كان قياس وصف مجرورها ان لا يكون الا فعلية
كما في اقل رجل المتضمن معنى النفي ولان النفي يطلب الفعل الا انه لما خرجها الى معنى الكثرة في اكثر مواقعها جاز وقوع
نعت مجرورها اسمية كما في قوله يا رب هيجا هي خير من دعة ويكثر وقوعه ايضا صفة معطية معنى الفعل هنا بخلاف باب
اقل رجل كما مر في باب الاستثناء قال صلى الله عليه وسلم الا رب نفس طاعمة ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيامة و
يتم الكلام بقوله جائعة عارية بلا تقدير شيء آخر خلافا لما ذهب اليه البصريون من تقدير العامل والاكثر مراعاة
الاصل في وقوعه فعلية اما ظاهرة او مقدرة فالظاهرة كقوله رب رفده هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال ولم يأت الجواب
محذوفا كما قال ابو علي لانه تم الكلام بقوله رب رفده هرقته ولا يتوقف على شيء آخر والرفد القدح الضخم يقال هرقت
رفده اذا مات وهو كناية كقتلهم صعروطابه والمقدرة كما في قوله واسرى من معشر اقيال اي اسرى من معشر حصلت
لي واما نعت مجرورها اذا فعلية او ظرف كما اخترنا في باب الاستثناء واستشهد الاخفش على اسمية رب بقوله
ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار قال رب مبتدأ وعار خبره والاولى ان يكون عار خبر مبتدأ
محذوف والجملة نعت مجرور رب كقوله هيجا هي خير من دعة قوله مختصة بنكرة لانها ككم مختصة بالنكرات وانما وجب
دخولها على النكرة لان النكرة محتملة للقلة والكثرة نحو جاءني رجل فلو لم يحتملهما لم يستعمل فيهما والمعرفة اما مسلمة
للقلة فقط كالمفرد والمثنى المعرفتين واما دالة على الكثرة دون القلة كالجمع المعروف ورب وكم علامتان للقلة و
الكثرة وانما يحتاج الى العلامة في المحتمل حتى يصير بها نصا قوله موصوفة على الاصح هذا مذهب ابي علي وابن السراج ومن
تبعهما وقيل لا يجب ذلك والاولى الوجوب لان رب حينئذ على ما اخترنا لافادة صفة مجرورها معنى الجملة كما في اقل
رجل يقول ذلك على ما اخترنا وقولهم خطيبه يوم لا اصيد فيه ولا يوصف رب فلا يقال رب رجل كريم بالرفع كما لا يوصف
اقل لكون رب كجنس النفي فان التقليل عندهم كالنفي فلذا لم يتقدم عليه ناسخ ولزم الصدر قوله محذوف غالبا اذا كان

الكلام الذي ربّ جوابه عند مصرّحا به نحو لقيت رجلا لم يمنع حذف نعت مجرور ربّ للدلالة القرينة عليه وكذا اذا كانت القرينة في غير ذلك كما في قوله واسري من معشر افضال اي اسرهم وان لم يكن هناك قرينة وجب وصف مجرور ربّ بما يفيد معنى الكلام التام كما ذكرنا في اهل رجل ووصف اما فعلية نحو ربّ رجل في الدار او اما امكا واسمية نحو يا ربّ هيجا هي خير من دعة او صفة مستقة نحو قوله ربّ نفس طاعمة الجزء تمام وليس شيء من هذه الاشياء عاملا في ربّ بل هي جزء من دعاء او صفة مستقر نحو قوله ربّ نفس طاعمة الجزء تمام وليس شيء من هذه الاشياء عاملا في ربّ بل هي وصف لمجرورها كما ذكرنا وتسميته بجواب ربّ بعيد ويجوز ان يعطف قياسا على المجرور بربّ وكم وعلى النكرة المجرورة بكل واي اسم مضاف الى ضميرها لكون ذلك الضمير نكرة كما مرّ في باب المعارف نحو ربّ شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها وكل رجل واخيه واي رجل وغلامه قال الجزولي هذا المعطوف معرفة لكنه جاز ذلك لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ولو كان كما قال الجاحد [illegible] وقد تدخل على مضمر هذا الضمير نكرة كما مرّ في باب المعارف مميز بنكرة الى قوله مطابقة التمييز وشرحه في باب نعم وبئس قوله ويلحقها ما اذا دخلها ما فالاكثر كونها كافة وربّ المكفوفة لا محل لها من الاعراب وان كان اسما على ما اخترنا لكونها كحرف النفي الداخل على الجملة وقد جاءت ما بعد ربّ زائدة قال ربّما ضربة بسيف صيقل بين بصرى وطعنة نجلاء وقال ماوي يا ربّتما غارة ومثلها ما التي تلي كاف التشبيه والاولى ان يكون كافة نحو كن كما انت اي كما انت كائن وشذ نصبها بتي كما عمرو اخي وشذ اعمال الكاف مع ما وما لا يكفّ عن نحو عما قريب واما اذا وليت الباء ومن فالاولى زيادتها واعمال الجارين نحو فبما رحمة ومما خطيئاتهم وقد تكفهما كما يجيء وربّ المكفوفة لا تدخل الا على الفعل كما قال سيبويه وقوله ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار شاذ عنده ومثله قياس عند الجزولي فيجوز ربما زيد قائم والتزم ابن السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا لان وضع ربّ للتقليل في الماضي كما ذكرنا والعذر عندهما في نحو قوله ربما يود الذين كفروا ان مثل هذا المستقبل اي الامور الآخروية غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي نحو وسيق الذين ونادى اصحاب الجنة وقال الربعي اصله ربما كان يود فحذف كان لكثرة استعمالها بعد ربما وقال قتلنا ونال القتل منا وربما يكون على القوم الكرام لنا الظفر اي ربما كان مثل قوله ولقد يكون اخا دم ودفاع والمشهور جواز دخول ربما على المضارع بلا تاويل كما ذكره ابو علي في غير الايضاح وقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كفرجة العقال وما فيه نكرة موصوفة عند النحاة لا كافة كما مرّ في الموصولات وقد يحذف الفعل بعد ربما عند القرينة قال وفي كل ان يلق الكرى بلقها عبيدا وان يستغن يوما فربما اي ربما يتوقع ذلك قوله ويجيء هاء اي بعد ربّ مثل قوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس اعلم ان حرف الجر لا يحذف مع بقاء عمله قياسا الا في الله فيما عند البصريين واجاز الكوفيون قياس سائر الفاظ المقسم به على الله نحو المصحف لافعلن ويقيس حرف الجر قياسا مع بقاء عملها اذا كان الجار ربّ بشرطين احدها ان يكون ذلك في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد الواو والفاء وبل واما حذفها من دون هذه الحروف نحو رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحياة في جلله فشاذ في الشعر ايضا قوله الواو كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق والفاء كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

اهلك فتنى جنس لظاه على كل قلتهب الزنها باو بل كقوله بل بلد ذي صعد واضاب واما الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بهما بل بربّ المقدرة بعدها لان بل حرف عطف بها على ما قبلها والفاء جواب الشرط واما الواو فللعطف ايضا عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن في اول القصيدة والرجز كقوله وليلة نصيطفي القوس بها واقطع اللاتي بها يتنبل فكونها للعطف لظ وان كانت في اولها كقوله وقاتم الاعماق فانه يقدر معطوفا عليه كانه قال ربّ هول اقدمت عليه وقاتم الاعماق وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف ثم صارت قائم مقام ربّ جارة بنفسها لمصير معناها بمعنى ربّ فلا يقدرون في نحو وقاتم معطوفا عليه لان ذلك تعسف وكذا اذا كان في وسط الكلام نحو وليلة نحسن لا يقدرونه عاطفا على الكلام السابق بل هو عندهم بمعنى ربّ وجارة ولو كان العطف لجاز اظهار ربّ بعدها لما جاز بعد الفاء وبل فهذه الواو [illegible] عطف قياسا على الفاء وبل ولكنها صارت بمعنى ربّ فجرت كما تجر ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام نحو وليلة نحس ودنا وليلة نحس ولا فوليلة اعتبار الاصلها بخلاف واو القسم فانه لم يكن في الاصل واو العطف فلذا جاز دخول واو العطف والفاء وثم عليها هذا كله على مذهب البصريين في ربّ اما على ما اخترنا فربّ مضاف متقدر مدلول عليه بالحروف الثلثة قوله وواو القسم انما يكون الخ اعلم ان واو القسم لها ثلثة شروط احدها حذف فعل القسم معها فلا تقول اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اي الباء والثاني ان لا يستعمل في قسم السؤال فلا تقول والله اخبرني كما تقول بالله اخبرني والثالث انها لا تدخل على المضمر فلا تقول وك كما تقول بك واختصاصها بالحكمين الاخيرين لكونها فرع الباء وبدلا منها وانما حكم باصالتها لان اصلها الالصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين ومعنويا الا ترى في انها للعطف وفي الصرف معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق والتاء بدل من الواو كما في تراث وتكلة وتجاه فلذا افضرت عن الواو فلم يدخل الا على لفظ الله وفيها التعجب في الكلمة التي كانت في الواو وحكي الاخفش ترّبي وتربّ الكعبة وهو شاذ ولام الجر يجيء بمعنى الواو كما ذكرنا مختصة ايضا بلفظ الله في الامور العظام وكذا من مكسورة الميم وقد يضم والكسر اكثر مختصة بلفظ ربي ومذهب سيبويه كما ذكرنا انها حرف جر قامت مقام الباء وضم الميم لدلالة تغير معناها وخروجها عن بابها كما في العلم شمس بن مالك بفتح الشين ومذهب بعض الكوفيين ان المضمومة الميم مقصورة من ايمن والمكسورة منها من يمين وفيه نظر لان اوبن مختص كما يجيء بالله او بالكعبة ومن مختص بلفظ ربي ولا منع ان تقع تغير بحكم عند اختصاره ويمكن ان يستدل لهذا على انه ليس محذوفا من ايمن لان الاختصار للعرب ورده الى حرفين لا يوجب البناء بدليل بد وهد والاولى ان تقول من في قولهم من ابيه مضموم الميم والنون ومكسورها مع لفظ الله وحدها هي من الجارة المستعملة في البعث

الوربّما تقدّم عند الخلاف وتليه غيره ونوزعه بعضهم فيه خلافا لبعضهم كالدين

مد لجاز الكلام ما لظهار الفعل معها واقسم واسد لافعلن واللد ربا ولود [illegible] القسم وه فعل [illegible]

باب الحاق ما بربّ

النون الميم ضما وكسرا للساكنين واما من الله بفتح الميم والنون فيقولون اصله من الله بكسر الميم وفتح النون اتبع
الميم النون وان كانت فتحتها عارضة للساكنين طلبا للتخفيف فعلى هذا من الجارة في القسم تختص بربي او بالله
وقيل بل الثلث اعني مضموم الميم والنون ومكسورهما ومفتوحهما مع لفظ الله مقصورة من المن اما اختصار من ايمن الله
بضمتين من ايمن فظ واما المكسورتهما والمفتوحتهما فلا ادري لكونهما مقصورتين من ايمن وجها لان ايمن عندهم
واجب الرفع سماعا كما يجيء والقصر لا يوجب البناء في اين جاء كسر النون وفتحها بلى لو جاء ايمن الله على ثلثة اوجه
بالرفع والنصب والجر كما جاء يمين الله رفعا ونصبا عند الجميع وجرا عند الكوفيين جاز ان يقال اتبع الميم النون فتحا
وكسرا ويجوز ان يكون من الله بفتحتين مقصورا من يمين الله باتباع الميم النون بعد القصر ولا يجوز ان يكون من الله
بكسرتين مقصورا من يمين الله لاستلزام اتباع النون الميم لان حركة الاعراب لا تزال لاجل الاتباع واما ايم الله بفتح
الهمزة وكسرها مع ضم الميم فمقصور من ايمن الله بفتح الهمزة وكسرها وقد يقال هيم الله بقلب الهمزة المفتوحة هاء وقد
يحذف الياء مع النون فيقال ام بفتح الهمزة وكسرها وكل ما قصر من ايمن لا يستعمل الا مع لفظ الله ولا يستعمل مع
الكعبة كما استعمل ايمن معها وقد يقال م الله وم الله بضم الميم وكسرها مقصورتين من من ومن على ما قال سيبويه
وقيل هما مقصورتان من ايمن ففي كسر الميم اذن اشكال وقيل المكسورة مقصورة من من وقيل هما بدلان من الواو
كالتاء لكون الميم شفهية كالواو فاختصا بلفظ الله كالتاء وفيه نظر لان الكلمة التي على حرف لم يجيء في كلامهم مضمومة
واذا حذف حرف القسم الاصلي اي الباء فان لم يبدل منها فالمختار النصب بفعل القسم ويختص لفظ الله بجواز الجر بحذف
الجار بلا عوض والكوفيون يجوزون الجر في جميع ما يحذف منه الجار عن المقسم به وان كان بلا عوض نحو الكعبة لافعلن
المصحف لابين ويختص لفظ الله بتعويض ها او همزة الاستفهام من الجار وكذا يعوض من الجار فيها قطع همزة
الله في الدرج فكانها حذفت للدرج ثم ردت عوضا من الحرف وها الله فقيل هذه الاحرف عوضا من الواو وقيل
ذلك لاختصاصها بلفظ الله كالتاء واذا جئت بها التنبيه بدلا فلا بد ان يجيء بلفظ ذا بعد المقسم به نحو لاها الله ذا او
اي ها الله ذا وقول تعالى بالعرب الله ذا قسما والظاهر ان حرف التنبيه من تمام الاشارة كما يأتي في حروف التنبيه قدم
على لفظ المقسم به عند حذف الجر ليكون عوضا منها واذا دخلت ها على الله ففيه اربعة اوجه اكثرها اثبات الالف
ها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقي ساكنان الف ها واللام الاولى من الله وكان القياس حذف الالف لان
مثل ذلك انما يغتفر في كلمة واحدة كالضالين اما في كلمتين فالواجب الحذف نحو واسد وما الله الا انه لم يحذف في الاغلب
ههنا ليكون كالتنبيه على كون ها من تمام ذا فان ها الله كذف ها توهم ان الهاء عوض عن همزة الله كهرقت في ارقت
وهياك في اياك والثانية وهي المتوسطة في القلة والكثرة ها الله ذا بحذف الفها للساكنين كما في ذا الله والله
والثالثة وهي دون الثانية في الكثرة اثبات الفها وقطع همزة الله مع كونها في الدرج تنبيها على ان حقها

ان يكون مع ذا بعد الله فكان الهمزة لم يقع في الدرج والرابعة حكاها ابو علي وهي اقل الجميع ها الله بحذف همزة الوصل
وفتح الفها للساكنين كما في الضالين ودابة قال الخليل ذا من جملة جواب القسم وهو خبر مبتدأ محذوف اي الامر
ذا او فاعل اي ليكونن ذا او لا يكون ذا والجواب الذي بعده نفيا او اثباتا نحو ها الله ذا لافعلن او لا افعل بدل
من الاول ولا يقاس عليه فلا يقال ها الله اخوك ولا انا اخوك ونحوه قال الاخفش ذا من تمام القسم اما صفة لله اي
الله الحاضر الناظر او مبتدأ خبره محذوف اي ذا قسمي فبعد هذا اما ان يجيء الجواب او يحذف مع القرينة واما همزة
الاستفهام فاما ان يكون للانكار كقول الحجاج في الحسن البصري آلله ليقومن عبيد من عبيدي فيقولن كذا
وكذا او للاستفهام كما قال صلى الله عليه وآله لعبد الله بن مسعود لما قال هذا رأس ابي جهل آلله الذي لا اله غيره
فاذا دخلت همزة الاستفهام على الله فاما ان يبدل همزة الله الثانية الفا صريحة وهو الاكثر او يسهل كما هو القياس
في آلرجل ونحوه ولا يحذف للبس ولا يبقى للاستثقال واما قطع همزة الله فهو في مكان مخصوص وذلك اذا
كان قبله فاء قبلها همزة الاستفهام بقول الشخص هل بعثت دارك فتقول افالله لقد كان كذا ويجوز دخول الفاء من غير
استفهام نحو فالله لقد كان كذا وهمزة الاستفهام ليست عوضا من حرف القسم ههنا للفصل بينهما وبين الله بفاء العطف
وعند الاخفش الفاء في فالله زائدة ودليل كون هذه الثلث معاقبة لحرف القسم ولزوم الجر معها دون
النصب ان النصب بلا عوض اكثر كما تقدم واعلم ان الجملتين اي القسم والجواب كالشرط والجزاء صارتا بتعيين القسم
كجملة واحدة فان كانت القسمية اسمية فاما ان يتعين الاسم الذي جعلته مبتدأ للقسم كايمن الله ولعمرك او لا فان
تعين وجب حذف الخبر كما مر في باب المبتدأ لدلالة ذكر اللفظ على تعيين الخبر وهو المقسم به وسد الجواب مسد
الخبر وان لم يتعين للقسم كامانة الله وعهد الله ويمين الله جاز كحذف الخبر واثباته نحو امانة الله وعهد الله ويمين
الله لافعلن والمراد بامانة الله ما فرض على الخلق من طاعته كانه امانة له تعالى عندهم يجب عليهم ان يردوها اليه
تعالى سالما قال تعالى انا عرضنا الامانة الآية ومعنى يمين الله ما حلف تعالى به من قوله والشمس والليل والضحى
ونحوها او اليمين التي تكون باسمائه تعالى نحو والله ورب الكعبة والخالق ونحو ذلك والمعنى يمين الله يميني ويجوز
اثبات الجر على امانة الله وعلى عهد الله وعلى يمين الله يميني ويجوز اثبات الجر نحو على امانة الله وعلى عهد الله و
على يمين الله يميني ويجوز اثبات الجر نحو على امانة الله وعلى عهد الله وعلى يمين الله وكذا تقول الكعبة او المصحف يميني
لافعلن او الكعبة يميني لافعلن وقال الفراء ان كان المبتدأ اسم معنى نحو لعمرك وايمن الله فجواب القسم خبره ولا يحتاج
الى تقدير خبر آخر لان لعمرك يمين ولافعلن يمين اذ هو هو وليس بشيء لان العمر بمعنى البقاء فهو مقسم به ولافعلن
مقسم عليه فكيف يكون هذا ذاك وكذا الكلام في امانة الله ويمين الله ونحوه والمبتدأ المحذوف خبره ان اقترن بلام
الابتداء نحو لعمرك ولاشتق الله رحبت ونحو قال الجزولي وكذا ايمن الله وان لم يتصل باللام سماعا منهم وما سوى المقترن

باللام وابن يجوز نصبه بفعل القسم المضمر نحو عهد الله والكعبة والمصحف وكذا تقول ايا ك لافعلن والنصب
اكثر من الرفع في مثله ويروى قوله فقلت يمين الله رفعا ونصبا وقال الجزولي لم يأت سماعا في لفظ الله الا النصب
او الجر دون الرفع وجوز الاندلسي الرفع ايضا قياسا وايمن الله عند الكوفيين جمع يمين فهو مثل يمين الله همزته في الاصل
عندهم همزة قطع جعلت وصلا لكثرة الاستعمال تخفيفا وعند سيبويه هو مفرد مشتق من اليمن وهو البركة
اي بركة الله يميني وهمزته للوصل في الاصل والدليل عليه تجويز كسر همزته وان كان الاغلب فتح الهمزة لكثرة استعمالهم
وافعل قد جاء في المفرد منه شيء صالح كانك وآجر وازر في كان واصبع وهي لغة في اصبع والاولى ان يقال اصل اين
كسر الهمزة فتحت للتخفيف واذا تكرر الواو بعد واو القسم نحو قوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى
فمذهب سيبويه والخليل ان المتكررة واو العطف وقال بعضهم هي واو القسم والاول اقوى وذلك لانها لو كانت
واو القسم لكانت بدلا من الباء ولم تفد العطف وربط المقسم به الثاني وما بعده بالاول بل يكون التقدير اقسم
بالليل اقسم بالنهار اقسم بما خلق فهذه ثلثة اقسام كل واحد منها مستقل وكل قسم لا بد له من جواب فيطلب ثلثة
اجوبة فان قلنا حذف جوابان استغناء بما بقي فالحذف خلاف الاصل وان جعلنا هذا الواحد جوابا للمجموع مع ان كل
واحد منها الاستقلال يطلب جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف الاصل فلم يبق الا ان يقول المقسم شيء واحد والقسم
به ثلثة والقسم هو الطالب للجواب لان المقسم به فكفينه جواب واحد كانه قال اقسم بالليل والنهار وما خلق
ان سعيكم لشتى وايضا فانك تقول مصرحا بالعطف بالله فالله لافعلن وبحبوبكم ثم حيوتكم لافعلن ولا تقول اقسم
بالله اقسم بالنبي لافعلن والحمل على ما ثبت في كلامهم اولى واعترض على كونه واو العطف بلزوم العطف على عاملين
لان النهار اذن يكون معطوفا على الليل واذا تجلى معطوفا على اذا يغشى والعاطف واحد اجاب جار الله بان
قال الواو كانها عوض عن حرف القسم وفعله معا وذلك لانه لكثرة ما استعمل في القسم لم يستعمل الفعل معه فصار
لما لم يجامع الفعل كانه عوض من الفعل ايضا كما انه عوض من الحرف فقوله والنهار كانه عطف على عامل واحد هو
الواو قال المص فيلزم على هذا ان لا يجيز اقسم بالليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وقد جاء قوله تعالى فلا اقسم بالخنس
الجوار الكنس والليل اذا عسعس فقوله تعالى والليل واذا لم يكن معمولا ان فيه الا ان يكون الواو فيه قائما مقام
اقسم والباء حتى كانه نحو ينصب وهو المحذور وقال المص انما جاز هنا لانه مثل ان في الدار زيدا والحجرة عمرا كما مر
في باب العطف وعلى ما قررنا في باب الظروف المبنية ان التقدير وعظم الليل اذا يغشى فالعامل في الليل في الحقيقة
هو العظم المقدرة وكذا في اذا يغشى فيكون الواو قائما مقام العظم فهو عامل واحد فيكون التقدير وعظمة
الليل وقت عسعسته فالعامل في المجرور والمنصوب شيء واعلم ان القسم على ضربين اما قسم السؤال ايضا فجواب
قسم السؤال امر او نهي او استفهام كقوله بدينك هل ضممت اليك ليلى وبالله لما اكرمته نحو نشدتك الله الا فعلت

ولما فعلت وقد مضى في الاستثناء وقوله فحسبك الا انتم يعني علامتان فيه نائدة وربما قيل في قسم الطلب
لتفعلن فيكون خبرا بمعنى الامر قوله ويتلقى القسم اي يستقبل والمعنى يجاب القسم يقال تلقاه بكذا
واستقبله اي اجابه واعلم ان جواب القسم اما اسمية او فعلية والاسمية اما مثبتة او منفية فالمثبتة تصدر بان مشددة
او مخففة او باللام وهذه اللام لام الابتداء المفيدة للتاكيد لا فرق بينها وبين ان الا من حيث العمل وانما اجيب
القسم بهما لانهما مفيدان للتاكيد الذي لاجله جاء القسم واللام الداخلة بعد ان المكسورة في الاصل لام الابتداء
ايضا كما يجيء في باب ان فلا يدخل هذه اللام اعني لام جواب القسم الا على ما يدخل عليه اللام الواقعة بعد ان ومذهب
الكوفيين ان اللام في مثل لزيد منطلق جواب القسم ايضا والقسم قبله مقدر فعلى هذا ليس في الوجود عندهم لام
الابتداء وقالوا لانك تقول لطعامك زيد آكل فقد دخلت على غير المبتدأ واجيب بان معنى التقدير داخل على
المبتدأ ورد عليهم نحو ظننت لزيد قائم ولام القسم لا مدخل له بعد ظننت المفيد للشك ويجوز ان يعتذروا بان الظن
الغالب قائم مقام العلم فهو مثل قوله يعلم الله ان زيدا قائم بكسر ان ولهذا قال بعضهم ان قوله تعالى وظنوا ما لهم
من محيص ظنوا بمنزلة القسم وما لهم جوابه وليس بنص اذ يحتمل التعليق بلى لو جاء مثل ظننت لقد فعل لكان
نصا في اجراء ظننت مجرى القسم ثم نقول الاولى كون اللام في لزيد قائم لام الابتداء مفيدة للتاكيد ولا يقدر
القسم كما فعله الكوفيون لان الاصل عدم التقدير والتاكيد المطلوب من القسم حاصل من اللام ثم انها لا يجامع حرف
النفي وان جاز ان يوكد الجملة التي في حيزها حرف النفي نحو لزيد ما هو منطلق ولا يقال لما زيد منطلق وذلك لان اللام
للتوكيد والاثبات وحرف النفي للرفع والاولى ان بينهما في ظاهر الامر تنافر ولما قولك لزيد ما هو منطلق وان زيدا لحج
فان واللام اثبتا نفي مضمون الجملة بلا مجامعة بين الحرفين ثم ان لام الابتداء يدخل على المضارع لمشابهته المبتدأ في كونه
اول جزئي الجملة مثله مع مضارعته لمطلق الاسم قال المتلمس لا ورث بعدي سنة يقتدى بها واجلو عمى ذي شبهة ان
توهما ويدخل على مضارع مصدر بحرف التنفيس نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى خلافا للكوفيين كما مر ولا يدخل على
الماضي وان كان اول جزئي الجملة لبعده عن مشابهة الاسم فاذا دخله فذكر دخول لام الابتداء عليه نحو لقد تسم الله ولقد
اتينا وذلك لانها تقرب الماضي من الحال فيصير الماضي كالمضارع مع تناسب معنى اللام وقد في ان في قد ايضا
معنى التحقيق ويدخل ايضا لام الابتداء على خبر المبتدأ اذا وقع موقع المبتدأ اي تقدم عليه نحو لقائم زيد ولفي الدار زيد قائم
شرط ان يكون الخبر العامل اسما كما ذكرنا او فعلا مضارعا نحو لطعامك زيد يأكل او ماضيا مع قد نحو لطعامك زيد قد اكل ولا تقول
لطعامك زيد اكل ولا يدخل على غير ما ذكرنا من حرف الشرط وغيره وانما يدخل على نعم وبئس وان كانا في الاصل ماضيين
بلا قد لما ذكرنا في بابهما من انهما صارا بمعنى الاسم فتقول لنعم الرجل زيد بمنزلة يحسن زيد واذا وقع لام الابتداء
بعد ان جاز وقوعها في غير موقعها الواقع نحو خبر المبتدأ الموخر كان زيدا لقائم كما يجيء في باب ان واللام في جميع ما ذكرنا

ليست جوابا للقسم المقدر خلافا للكوفيين بل هي لام الابتداء والاسمية المنفية مصدرة بما العاملة عند اهل الحجاز مهملة عند غيرهم او بلا التبرئة على الاختلاف اعمالها نحو والله لا زيد فيها ولا عمرو والله لا رجل في الدار وفا لله لا فيها رجل ولا امرأة واما مصدرة بان نحو والله ان زيدا قائم وان كانت الجملة فعلية فان كان مضارعا مثبتا فالاكثر تصديره باللام وكسعه بالنون نحو لاضربن الا ان يدخل اللام على متعلق المضارع مقدم عليه كقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فان فيها اللام فقط وكذا ان دخل على حرف التنفيس نحو والله لسوف اخرج فلا يأتي بالنون اكتفاء باحدى علامتي الاستقبال عن الاخرى وقل خلو المضارع عن اللام استغناء بالنون وقد جاء وقتيل مرة آثارن فانزفوع وان اخاهم بينهد ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام عن النون الا في ضرورة الشعر نحو قول اجازوه بلا ضرورة ويحكى عن ابي علي موافقة الكوفيين في تجويز التعاقب بين اللام والنون قال تالى ابن اوس حلفة ليردني الى نسوة كانهن مفائد بفتح اللام وضم الدال ويروى لِيَرُدَّنْ بكسر اللام ونصب الدال وبعض العرب يكسر لام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو والله ليفعلن هذا كله ان كان المضارع استقبالا فان كان حالا فالجمهور يجوزون وقوعه جوابا للقسم خلافا للمبرد وذلك لانه متحقق الوجود فلا يحتاج الى تاكيده بالقسم كما في المضارع والاولى الجواز اذ رب موجود غير مشاهد يصح انكاره انشد الفراء لئن بكر قد ضاقت على بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع ويقول والله ليصلي زيد فيجب الاكتفاء باللام ولا يأتي بالنون لانها علامة الاستقبال كما مر في المضارع وان كان المضارع منفيا فنفيه بما وان ولا على ما مضى لكن ما وان اخا المتقيد بالزمان المستقبل فظاهرهما نفي الحال على ما تقدم في الافعال الناقصة فالمبرد لا يجوز والله ما اقوم وان اقوم لكونه في الحال على ما تقدم ومذهبه ان المقسم عليه لا يكون حالا ولا يجوز نفي المضارع بلم ولن في جواب القسم لانهم يبقونه بما يجوز حذفه للاختصار كما يجيء والعامل الحرفي للحذف مع بقاء اثره وان ابطلوا العمل لم تعين النافي المحذوف وان كان الفعل ماضيا مثبتا فالاولى الجمع بين اللام وقد نحو والله لقد خرج واما في نعم وبئس فاللام وحدها لان قد لا يدخلهما لعدم تصرفهما قال يمينا لنعم السيدان وجدتما وان طال اتمنم او كان في ضرورة الشعر جاز الاقتصار على احدهما قال تعالى ثم الاستثنا له والشمس وضحاها الى قوله قد افلح فلم يأت باللام للتطول وقال الشاعر حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان للحديث ولا صال ويجب تقدير قد بعد اللام لان اللام التي الابتداء لا يدخل على الماضي المجرد كما مر والاقتصار على اللام اكثر من العكس واما نحو قوله واقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم فمذهب سيبويه ان موطئة كاللام في لئن جئتني لا كرمتك فاللام اذن في لكان جواب القسم لا جواب لو فيكون جواب القسم في قوله اقسم لو شراتا رسوله سواك ولكن لم يجد لك مدفعا محذوفا وسيجيء الكلام عليه في حروف الشرط واما اذا كان الماضي منفيا فبما نحو والله ما قام وان نحو بلا وان انقلب الى معنى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي قال جيء بالبين

في الدنيا عذابهم والله لا عذبتهم بعدها اي لا نفعتهم فلا يلزم تكريرها كما لا يلزم تكريرها اذا كانت في الماضي الذي للدعاء نحو لا رحمه الله وذلك لان الماضي في الموضعين انتقل الى معنى الاستقبال وفي غيرهما يجب تكريرها نحو لا صدق ولا صلى وربما جاءت غير مكررة في الشعر كقوله فاي امري سيئ لا فعله واما قوله تعالى فلا اقتحم العقبة فانما جاز عدم تكريره لتكرير تفسير العقبة وهو قوله فك رقبة الى آخره فكانه قال لا فك رقبة ولا اطعم مسكينا وان كان المقسم عليه جواب شرط مستقبل وقبل ذلك الشرط قسم قرنت اداة الشرط باللام مفتوحة يسمى موطئة اي ممهدة ومعينة لكون الجواب للقسم لا للشرط وقد تقدم فالاكثر المجيء باللام الموطئة تنبيها على القسم المتقدم من اول الامر وقد يجيء بلا لام كقوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون وان تقدم القسم على الشرط الماضي وهو ما يكون به هو وسيجيء حكمه في حروف الشرط ويجوز حذف النافي من المضارع الذي هو جواب القسم ولا يجوز من الماضي والاسمية سواء كان المضارع لا يزال واخواتها او غيرها قال فقلت يمين الله ابرح قاعدا وقال تالله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس وانما لم يحذف من الاسمية لانها اقل استعمالا في جواب القسم من الفعلية والحذف للتخفيف وحذف من المضارع دون الماضي لكونه في القسم اكثر استعمالا منه مع ان لفظ المضارع اثقل ولهذا جاز حذف حرف النفي في غير القسم من لا يزال واخواتها نحو قوله تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه وانما جاز فيها خاصة للزوم النفي اياها فلا يلتبس بالايجاب واما قوله فلا وابي دهماء زالت عزيزة فلم يحذف النافي للفصل بينه وبين الفعل كما مر في الافعال الناقصة وانما جاز حذف علامة النفي في المضارع دون علامة الاثبات لانها تكون في الاغلب علامتين اللام والنون كما ذكرنا فحذف احدهما يستلزم حذف الاخرى فيكثر الحذف وانما حكم بان المحذوف من المضارع لا دون لا لان اكثر استعمالا من ما في نفي المضارع قوله ويحذف جوابه اذا اعترض اي اذا اعترض القسم اي توسط الكلام نحو زيد والله قائم وقام والله زيد وفي النهج قد والله لقوا الله قولا او تقدمه ما يدل عليه نحو زيد قائم والله وقام زيد والله ومثل الكلام الذي توسطه القسم او تاخر عنه هو من حيث المعنى جواب القسم وهو كالعوض عن ذلك الجواب مثل جواب الشرط في الكلام الذي كما مر في بابه وقد يجيء بعد الجملة الفعلية قرينة دالة على الجواب فيحذف وليست من حيث المعنى بجواب كالمذكورين وذلك نحو قوله تعالى والفجر وليال عشر اي ليعذبن والمعاقبن لدلالة قوله الم تر كيف فعل ربك بعاد الآية وقد يحذف الجملة القسمية لكن بعد عوض من معمولات الفعل الواقع جوابا دالا عليها نحو لا افعله عوض وعوض العارضين وانما كان كذلك لكثرة استعمال عوض مع القسم مع ان معناه ابدا والبتة ففيه من التاكيد ما يفيد فائدة القسم ولاجل افادته فائدة القسم قد تقدم على عامله قائما مقام الجملة القسمية وان عامله مقترنا بحرف يمنع عمله فيما تقدم كنون التاكيد وما نحو قال عوض لا تيك وعوض ما انت لغرض سده مسد القسم كما يجيء في جاز نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم وقد يستعمل في غير القسم كقوله هذا ثنائي بما اوليت من حسن لا زلت عوض قرير العين محسودا ويقوم مقام الجملة القسمية ايضا بعض حروف التصديق وهو جير بمعنى نعم والجامع ان التصديق تاكيد وتوثيق

كالقسم نقول جير لافعلن كانك قلت نعم والله لافعلن وهي مبنية على الكسر وقد يفتح ككيف وليس اسما بمعنى حقا
خلافا لقوم وبناؤها عندهم لموافقة جير الحرف لفظا ومعنى ولا يكون في البناء الموافقة اللفظية الا ترى الى العواب الذي بمعنى
النعم وقد يوتى دون قسم قال وقلن على الفردوس اول مشرب اجل جير ان كانت ابيحت وعاثر وعاتر نشر دة
قال وقائلة اشبت فقلت خيرا اسي انه من خاك انه وبه استدل على اسميته قال عبد القاهر هو اسم فعل بمعنى اعرف
كما ان هيهات كذلك ويلزمه ان يقول جميع حروف التصديق كذلك وقد يستغنى بذكر القسم عن ذكر المقسم به كقوله
فاقسم لو شيء اتانا رسوله اى اقسم بما يقسم به وقد يستغنى كثيرا عن القسم بجوابه ان اكد بالنون نحو لاضربنك لان
النون لها مواضع كما يجيء ولا يجيء في الخبر الصرف نحو نضربن زيدا واما نحو لقد سمع الله ولزيد قائم فلم يقم دليل على
كونهما جوابي القسم خلافا للكوفيين كما تقدم وقد يقوم مقام القسم حقا ويقينا وقطعا وما اشبهها نحو حقا
لافعلن وكذا كلا اذا لم يكن ردعا نحو كلا لينبذن وكذا القسام فقد نحو لله على الله لافعلن او عهد نحو عاهدت الله
لافعلن وعلى عهد الله لاقومن قوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء اى قوله وعن للمجاوزة يعني لبعد شيء
عن المجرور بسبب احداث مصدر المعدى بها نحو رميت السهم عن القوس اى بعد السهم عن القوس بسبب الرمي وكذا اطعمه
عن الجوع اى بعده عن الجوع بسبب الاطعام وكذا اديت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما واحدث عنه بحار كانك نقلته
عنه وقولك جلست عن يمينه اى تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله تعالى يخالفون عن امره مضمن معنى يتجاوز وطبقا
عن طبق اى طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق آخر دونه في الشدة فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله وقوله عن طبق
صفة طبقا وليس المراد طبقين فقط بل المراد الطباق كل واحد منها اعظم من الآخر فهو مثل التثنية في لبيك وقوله تعالى كرتين
في ان المراد التكثير والتكرير فاقتصر على اقل مراتب التكرير وهو الاثنان تخفيفا وكذا قولهم ورث السيادة كابرا عن كابر اى
كابرا متجاوزا في الفضل عن كابر آخر وقال بعضهم اى كابر ابعد كابر والاولى ابقاء الحروف على معناها ما امكن وقوله لاه
ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني ضمن فيه افضلت معنى تجاوزت في الفضل قال ابو عبيدة وما
ينطق عن الهوى اى ما يهوى والاولى ابقاؤها بمعناها والجار والمجرور صفة للمصدر اى نطقا صادرا عن الهوى فعن في مثله
تفيد السببية كما في قولك قلت هذا عن علم وقوله وتبدي عن اسيل ضمن فيه تفيد السببية كما في قولك سدى بمعنى لكشف
اى يكشف الغطاء واسعده من وجه اسيل قوله وعلى للاستعلاء اما حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا نحو عليه دين
كانه يقال ركبه دين كما يقال ركبه دين كانه يحمل ثقل الدين على عنقه او على ظهره ومنه على قضاء الصلوة وعليه القصاص لان
الحقوق كانها تركب من يلزمه وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما مقضيا تعالى عن استعلاء شيء عليه ولكنه اذا صار الشيء
مشهورا في الاستعمال في شيء لا يراعى اصل معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت على فلان كانك تحمل ثقلك عليه ثم صار بمعنى
وقفت به ومنه توكلت على الله اذا رضيت على بنو قشير فلعمل رضيت في تعدى على ضده اعني سخطت كما في البيت منه

على اشتريت منه وقولهم رعتة شهرا وخلا عليها اى على ناقتنا كانه ملك مذاقها وتسلط عليه فهي يتبعه وقولهم فلان
على جلالته تقول كذا اى معها وكان المعنى انه يلزمها الزوم الراكب لمركوبه من قولهم ركبته الديون اى لزمته ومنه
سيروا على اسم الله اى ملتزمين به كانه مركب يحملكم الى مقاصدكم ومنه قولك مررت على زيد لانه يفيد ان مرورك به
كان من جهة الفوق بخلاف مررت به وقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل ليس عليه فيه زايدة بل
الكلام على التقديم والتاخير واصله ان لم يجد يوما من يتكل عليه فامتنع حذف الضمير المجرور والراجع الى الموصول كما عرفت في باب
الموصولات فقدم على من يتكل فجاز حذف الضمير لانتصابه بيتكل صريحا قوله ويكونان اسمين اى عن وعلى اسمين فلا
يستعملان الا مجرورين بمن وانما يتعين اذن لان المجرور اسم لا محالة قال يصف قطاة غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها
تصل وعن قيض بسداء مجهل قال ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي فيتيان اذن لكونهما على لفظ
الحرفين ومناسبين لهما معنى فيلزم عن الاضافة ومعناها جانب بخلاف على قال مابت تنوش الحوض نوشا من
علا نوشا به تقطع اجواز الفلاة اى من فوق قوله والكاف للتشبيه ودليل حرفيته وقوعه صلة نحو جاءني
الذي كزيد فهو مثل الذي في الدار فان قيل لم لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتدا محذوف والتقدير الذي هو كزيد اى مثل
زيد قلت قد تقدم في باب الموصولات ان حذف المبتدا في صلة غير اى اذا لم تطل في غاية القلة واستعمال نحو الذي
كزيد شائع كثير ويتعين اسميتها اذا انجرت كما في قوله يضحكن عن كالبرد المنهم واذا ارتفعت كما في قوله اتنتهون
ولن ينهى ذوى شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة واما قربت
الاخفش فيجوز اسميتها بلا ضرورة وتبعه الجزولي ويكون ايضا زائدة اذا لم يلتبس بالاصلية كما في قوله لواحق الاقراب
فيها كالمقق اى فيها المقق وهو الطول ويحكم بزيادتها عند دخولها على مثل في نحو قوله تعالى ليس كمثله شيء او دخول
مثل عليه نحو قوله فاصبحوا مثل كعصف ماكول اذ الغرض ان لا يشبه بالمشبه فلا بد من زيادة احدى اداتي التشبيه
وزيادة ما هو على حرف اولى ولا اذا كان من قسم الحروف في الاغلب والحكم بزيادة الحروف اولى واما اذا اجتمع الكافان
نحو قوله وصاليات ككما يوثفين فان ما لا يكون من باب التاكيد اللفظي فهما اما اسمان او حرفان كقوله ويا للماء ثم امداد
واما ان يكون احدهما زائدة فيكون تلك الزائدة حرفا لان زيادة الحرف اولى فيكون اما الاولى فهو مثل قوله ليس
كمثله واما الثانية فهو كقوله مثل كعصف ولا يجوز ان يكونا اسمين او حرفين واحدهما زائدة فان قلت لفظ مثل لا بد
من اسم مجرور فكيف حكمت بزيادة الكاف في كعصف قلت لا يمتنع منع الاسم عن الجر للضرورة وان كان لا زما للاضافة
لان علة الجر ليس بالاضافة ويجوز ان يكون مثل مضافا الى مقدر مدلول عليه بعصف الظاهر كما قلنا يا تيم تيم عدي في لا ابا لك ويكون
الكاف زائدة فكانه قال مثل عصف كعصف ويجوز في قوله تعالى ليس كمثله شيء ان لا يحكم بزيادة الكاف بل يكون
على طريقة قوله ولا ترى الضب بها ينجحر وقولك ليس لاخي زيد اخ اعني نفي الشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم

قال النوم متوجه الى العقد
ولا مقيد لا ابر لا مضنب ولا مجار
بذاته

ثم للملزوم فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو فنفيت هذا اللازم والمراد نفي الملزوم
اي ليس لزيد اخ اذ لو كان لزيد اخ لكان كذلك الاخ اخ هو زيد فكذا ههنا نفيت ان يكون لمثله مثل والمراد نفي مثله تعالى
اذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل مثله والكاف لا يدخل على المضمر خلافا للمبرد اذ لو دخل لادى الى اجتماع الكافين
اذا شبهت بالمخاطب فطرد المنع في الكل وقد دخل في الشعر على المنصوب المنفصل قال فاجمل واحسن في اسيرك
انه ضعيف ولم يأسر كاياك آسر وهو من باب اقامة بعض الضماير مقام بعض وعلى المجرور ايضا قال فلا ارى بعدا
ولا جاء ملاكه ولا كهن الا حاملا وقال دام او عالكها او اقربا وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو انا كانت وكجي
ما الكافة بعد الكاف فيكون لكما ثلثة معان احدها تشبيه مضمون جملة بمضمون اخرى كما كانت قبل الكف
لتشبيه المفرد بالمفرد قال تعالى اجعل لنا الها كما لهم آلهة فلا يقتضي الكاف ما يتعلق به لان الجار انما كان
يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا وذلك لان حروف الجر موضوعة للافضاء بالفعل القاصر عن المفعول به اليه
والمفعول به لا بد له من فعل او معناه فاذا لم يجر فلا مفعول هناك حتى يطلب فعلا او معنى كن كما انت لكم في المستقبل
كما انت كائن الآن فانت مبتدء محذوف الخبر حال تشبيه للكون المطلوب منه بالكون الحاصل الآن ومنه
قوله صلى الله عليه وسلم كما يكونون تولى عليكم شبه تولية الملك وهم اي بحال الملك وهم وثانيها ان يكون كما بمعنى لعل حكى سيبويه
عن العرب انتظرني كما آتيك اي لعلي آتيك قال رؤبة لا تشتم الناس كما لا تشتم ولا منع من تغيير معنى الكلم التركيب
الا ترى ان مما يجيء بمعنى ربما قال العاني مما اضرب الكبش ضربة على رأسه يلقي اللسان من الفم اي ربما ونقول
اني مما افعل اي لربما قال بعضهم ان مما يجيء بمعنى ربما نحو اني مما افعل اي ربما وثالثها ان يكون بمعنى قران
الفعلين في الوجود نحو قولك ادخل كما تسلم الامام وكما قام زيد قعد عمرو وجوز الكوفيون نصب المضارع بعد كما بمعنى كيما على ان
يكون اصله كيما فحذف الياء تخفيفا ولم يرفعوا الرفع والبصريون لم يثبتوا الا افادة كما التعليل والنصب الفعل بعده و
استحسن المبرد القولين وانشد الكوفيون لا تظلم الناس كما لا تظلموا والبصريون على الافراد كما لا تظلم اي لعلك وقد
يكون ما بعد الكاف مصدرية انف نحو كما تدين تدان وافعل كما يفعل ويجوز ان يكون القسم الاول اعني كن كما انت وكما يكونون
تولى عليكم من هذا النوع كما يجوز ان يكون هذا النوع اعني كما تدين تدان من القسم الاول اي كونها كافة واما ما التي بعد رب
فمن قال ان رب حرف جر فهي تكفها عن العمل فلا يطلب متعلقا كما ذكرنا في كما وبقي رب لتقليل النسبة التي في الجملة الفعلية
بعدها ومن قال انها اسم فهي كافة له ايضا عن طلب المضاف اليه واما التي بعد قل وكثر وطال نحو قلما وكثر ما وطالما
فانها كافة للافعال عن طلب الفاعل ولا مصدرية والمصدر فاعل الفعل وقال بعضهم هي في قوله صددت فاطولت
الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم زائدة ووصال فاعل قلما وهي عند سيبويه كافة ووصال مبتدء
قوله الحروف المشبهة بالفعل اي سميت الحروف الاربع المذكورة الحروف المشبهة بالفعل بخلاف ما لانها تشبه

بليس الذي هو فعل ناقص غير متصرف وهذه تشبه الفعل التام المتصرف المتعدي وايضا ما الحجازية تشبه ليس
معنى لا لفظا وهذه تشبه الافعال كما يجيء لفظا من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا وايضا فتح اواخرها فانه تقول
انها لمشابهتها للافعال بل قلنا هي لاستثقالها بسبب تشديد الاواخر والياء في ليت فهي جهة اخرى بها تشابه
الماضي فيعمل عمل الافعال وان قلنا انها لمشابهة الافعال فلا يشابه بسببها الافعال لانها يكون اذن بسبب
المشابهة وكذلك نون الوقاية ان قلنا انها لحفظ فتحها كما يحفظ سكون من وعن فهي من جهات المشابهة وان قلنا هي
لاجل المشابهة فلا فلما شابهت الافعال المتعدية معنى لطلبها الجزئين مثلها وشابهت مطلق الافعال لفظا
بما ذكرنا كان مشابهتها للافعال اقوى من مشابهة ما الحجازية فجعل عملها اقوى بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك
لان عمل الفعل الطبيعي ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعي فهو تصرف في العمل وقيل قدم المنصوب على المرفوع قصدا
الى الفرق بينها وبين الافعال التي هي اصلها من اول الامر او سهوا جعل عملها فرعيا على كونها فروعا للفعل وهاتان العلتان
ثابتتان في ما الحجازية ولم يقدم منصوبها فالعلة هي الاولى ومشابهتها للفعل معنى من حيث ان في ان ان معنى حققت
واكدت وفي كان معنى شبهت قال الزجاج هي للتشبيه اذا كان خبرها جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا
نحو كانك قائم لان الخبر في المعنى هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه والاولى ان يقال هو للتشبيه ايضا والمعنى كانك شخص
قائم حتى لا يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالآخر الا انه لما حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه وجعل الاسم
بسبب التشبيه كانه هو الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلهذا يقول كاني مت وكانك
تموت والاصل كاني رجل مت وكانك رجل تموت وقيل هي للتحقيق في نحو كانك بالدنيا لم تكن وكانك بالآخرة لم تزل وكانك
بالليل قد اقبل وابو علي يعتقد في مثله زيادة الاسم وحرف الجر حتى يبقى كان للتشبيه اي كان الدنيا لم تكن والاولى
ان يقول ان كان باقية على معنى التشبيه وان لا يحكم بزيادة شيء فنقول التقدير كانك تبصر بالدنيا وتشاهدها كاينة
الا ترى الى قولهم كاني بالليل وقد اقبل وكاني بزيد وهو ملك والواو لا تدخل الجملة اذا كانت اخبارا لهذه الحروف وفي
لكن معنى استدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثمه قدر الاستثناء
المنقطع بلكن فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاء لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا
لم يجيء وفي ليت معنى تمنيت وفي لعل معنى ترجيت وماهية التمني غير ماهية الترجي لان الفرق بينهما من جهة واحدة
فقط وهو ان التمني يستعمل في الممكن والمحال والترجي لا يستعمل الا في الممكن وذلك لان ماهية التمني محبة حصول الشيء
سواء كنت تنتظره وترتقب حصوله او لا والترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثمه لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل
في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شيء محبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك
تموت الساعة وقد اضطرب كلامهم في لعل الواقع في كلام الله تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله له تعالى

ثم الملزوم فاخو زيد ملزوم والاخ لازم لانه لابد لاخي زيد من اخ هو فنفيت هذا اللازم والمراد نفي الملزوم
اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان ذلك الاخ اخ هو زيد فكذا هاهنا نفيت ان يكون لمثله مثل والمراد نفي مثله تعالى
اذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل مثله والكاف لا يدخل على المضمر خلافا للمبرد اذ لو دخل لادى الى اجتماع الكافين
اذا شبهت بالمخاطب فطرد المنع في الكل وقد دخل في الشعر على المنصوب المنفصل قال فاجمل واحسن في اسرت
انه ضعيف ولم يا سركا بالكسر وهو من باب اقامة بعض الضماير مقام بعض وعلى المجرور ايض قال فلا ارى ابدا
ولا اجاء ملاكه ولا كهن الا حائلا وقال دام او عالكها او اقربا وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو انا كانت ومجيء
ما الكافة بعد الكاف فيكون لكما ثلثة معان احدها تشبيه مضمون جملة بمضمون اخرى كما كانت قبل الكف
لتشبيه المفرد بالمفرد قال تعالى اجعل لنا الها كما لهم آلهة فلا تقتضي الكاف ما تتعلق به لان الجار انما كان
يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا وذلك لان حروف الجر موضوعة للافضاء بالفعل القاصر عن المفعول به اليه
والمفعول به لا بد له من فعل او معناه فاذا لم يجر فلا مفعول هناك حتى يطلب فعلا او معنى كما انت كم في ا
كما انت كائن الآن فانت مبتدء محذوف الخبر جاءت تشبيه الكون المطلوب منه بالكون الحاصل الان ومنه
قوله صلى الله عليه وسلم كما تكونون تولى عليكم شبه توليه المكروه اي كما انتم المكروه وثانيها ان يكون كما بمعنى لعل حكى سيبويه
عن العرب انتظرني كما اتيك اي لعلي اتيك قال رؤبة لا يشتم الناس كما لا تشتم ولا منع من تغيير معنى الكلم التركيب
الا ترى ان ما يجيء بمعنى ربما قال العجاني مما اضرب الكبش ضربة على راسه يلقي اللسان من الفم اي ربما ويقول
اني لمما افعل اي لربما قال بعضهم ان مما يجيء بمعنى ربما نحو اني مما افعل اي ربما وثالثها ان يكون بمعنى قران
الفعلين في الوجود نحو قولك ادخل كما تسلم الامام وكما قام زيد قعد عمرو وجوز الكوفية نصب المضارع بعد كما بمعنى كيما على ان
يكون اصله كيما فحذف الياء تخفيفا ولم يدفعوا الرفع والبصريون لم يثبتوا الا افادة كما للتعليل ولا النصب بالفعل بعده و
استحسن المبرد القولين وانشد الكوفيون لا تظلم الناس كما لا تظلموا والبصريون على الافراد كما لا تظلم اي لعلها وقد
يكون ما بعد الكاف مصدرية ايضا نحو كما تدين تدان وافعل كما يفعل وجوز ان يكون القسم الاول اعني كن كما انت وكما يكون
تولى عليكم من هذا النوع كما جوز ان يكون هذا النوع اعني كما تدين تدان من القسم الاول اي يكون ما كافة واما ما التي بعد رب
فمن قال ان رب حرف جر فهي تكفها عن العمل فلا يطلب متعلقا كما ذكرنا في كما وبقي رب لتقليل النسبة التي في الجملة التي وقعت
بعدها ومن قال انها اسم فهي كافة لها ايضا عن طلب المضاف اليه واما التي بعد قل وكثر وطال نحو قلما وكثر ما وطالما
فكافة للافعال عن طلب الفاعل ولما هيئه والمصدر فاعل الفعل وقال بعضهم هي في قوله صددت فاطولت
الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم زائدة ووصال فاعل قلما وهي عند سيبويه كافة ووصال مبتدء
قوله الحروف المشبهة بالفعل سميت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل بخلاف ما لانها تشبه

بليس الذي هو فعل ناقص غير متصرف وهذه تشبه الفعل التام المتصرف المتعدي وايضا ما الحجازية تشبه ليس
معنى لا لفظا وهذه تشبه الافعال كما يجي لفظا من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا او اما فتحا واخرها فان لم تقل
انها المشابهة للافعال بل قلنا هي لاستثقالها بسبب تشديد اللام والياء في ليت فهي جهة اخرى بها تشابه
الماضي فيحمل على الافعال وان قلنا انها المشابهة الافعال فلا يشابه بسببها الافعال لانها يكون اذن بسبب
المشابهة وكذلك نون الوقاية ان قلنا انها لحفظ فتحها كما يحفظ سكون من وعن فهي من جهات المشابهة وان قلنا هي
لاجل المشابهة فلا فلما شابهت الافعال المتعدية معنى لطلبها الجزئين مثلها وشابهت مطلق الافعال لفظا
بما ذكرنا كان مشابهتها للافعال اقوى من مشابهة ما الحجازية فجعل عملها اقوى بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك
لان عمل الفعل الطبيعي ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعي فهو تصرف في العمل وقيل قدم المنصوب على المرفوع قصدا
الى الفرق بينها وبين الافعال التي هي اصلها من اول الامر او سببها جعل عملها فرعيا على كونها فروعا للفعل وهاتان العلتان
ثابتان في ما الحجازية ولم تقدم منصوبها فالعلة هي الاولى ومشابهتها للفعل معنى من حيث ان في ان ان معنى حققت
واكدت وفي كان معنى شبهت قال الزجاج هي للتشبيه اذا كان خبرها جامدا نحو كان زيدا اسد والشك اذا كان مشتقا
نحو كانك قائم لان الخبر في المعنى هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه والاولى ان يقال هو للتشبيه ايضا والمعنى كانك شخص
قائم حتى لا يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالآخر الا انه لما حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه وجعل الاسم
بسبب التشبيه كانه هو الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلهذا يقول كاني مت وكانك
تموت والاصل كاني رجل يموت وكانك رجل تموت وقيل هي للتحقيق في نحو كانك بالدنيا لم تكن وكانك بالآخرة لم تزل وكانك
بالليل قد اقبل وابو علي يعتقد في مثله زيادة الاسم وحرف الجر حتى يبقى كان للتشبيه اي كان الدنيا لم تكن والاولى
ان يقول ان كان باقية على معنى التشبيه وان لا يحكم بزيادة شيء فنقول التقدير كانك تبصر بالدنيا وتشاهدها كما يشبه
الا ترى الى قولهم كاني بالليل وقد اقبل وكاني بزيد وهو ملك والواو لا تدخل الجملة اذا كانت اخبارا لهذه الحروف وفي
لكن معنى استدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قدر الاستثناء
المنقطع بلكن فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا
لم يجئ وفي ليت معنى تمنيت وفي لعل معنى ترجيت وماهية التمني غير ماهية الترجي لان الفرق بينهما من جهة واحدة
فقط وهو ان التمني يستعمل في الممكن والمحال والترجي لا يستعمل الا في الممكن وذلك لان ماهية التمني محبة حصول الشيء
سواء كنت تنتظره وترتقب حصوله او لا والترجي ارتقاب شيء لا يوثق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل
في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شيء محبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك
تموت الساعة وقد اضطرب كلامهم في لعل الواقع في كلام الله تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله في حقه تعالى

فقال قطرب وابو علي معناها التعليل فمعنى افعلوا الخير لعلكم ترحمون اي لترحموا والاية فيم ذكرها في قوله تعالى وما يدريك
لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه للتعليل وقال بعضهم هي لتحقيق مضمون الجملة بعدها ولا يطرد ذلك في قوله تعالى لعله
يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون التذكير واما قوله آمنت بالذي آمنت به بنو اسرائيل فتوبة ياس لا معنى تحتها ولو كان تذكرا
حقيقيا لقبل منه والحق ما قال سيبويه وهو ان الرجاء والاشفاق يتعلق بالمخاطبين وانما لم نضر نا منهب في الكلام ان
لا يخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى حمل لنا على ان نرجو ونشفق كما ان او المفيدة للشك اذا وقعت في كلامه تعالى
للتشكيك والابهام لا للشك تعالى الله عنه وقيل ان لعل يجيء للاستفهام تقول لعل زيدا منطلق اي هل هو كذلك واخبار
هذه الحروف عند الكوفيين مرتفع بما ارتفعت به قبل الابتداء وكذا خبر لا التبرئة ومذهب البصريين عمل الحروف في المبتدأ
والخبر معا لطلبها لهما معا ويجوز عند الفراء نصب الجزئين بليت لانه بمعنى تمنيت ومفعوله مضمون الجزء مضافا الى الاسم
اي تمنيت قيام زيد فينصب الجزئين كما ذكرنا في علة نصب افعال القلوب لهما سواء ولهذا جاز نحو ليت ان زيدا قائم
كما جاز علمت ان زيدا قائم فهو عنده كافعال القلوب في العمل سواء واستشهد الفراء بقوله يا ليت ايام الصبي رواجعا
والبصريون يحملون رواجعا على الحالية والمرجو خبر ليت المحذوف اي يا ليت ايام الصبي كانت رواجع وهو ضعيف
لان كان ويكون لا يضمران الا فيما اشتهر استعمالها فيه فيكون الشهرة دليلا عليهما كما في قولهم ان خيرا فخير ويجوز عند
اصحاب الفراء نصب الجزئين بالحروف الباقية ايضا لما روي واعتذار ان قعر جهنم لسبعين خريفا وانشدوا كان اذنيه
اذا تشوف قادمة او قلما محرفا وذلك ان اسم كان مشبه وخبرها مشبه به فهما مفعولان لشبهت الاول مفعول بلا جار
والثاني مفعول بحرف جر وليس ما قالوا بمشهور وقد رد على هذا الشاعر وقت انشاده هذا البيت فقال الممدوح
الصواب تحسب اذنيه اذا تشوفا قادمة فنقول ان ليت متضمنة معنى الفعل بخلاف افعال القلوب فانها افعال
صريحة فلا تصل بهذا التضمن الضعيف مرتبة نصب الجزئين بدلالة كون مضموميهما مفعول فعل تضمنته ليت واما
نحو قوله فيا ليت اني وسبيعا في غنم والخرج منها فوق كراز اجم فان مع اسمها وخبرها مغنية عن المفعولين لانها مفعول تمنيت
وينبغي على ما ذهب اليه الاخفش في نحو علمت ان زيدا قائم من تقدير المفعول الثاني ان يقدر ها هنا خبر ليت والاعتراض
كالاعتراض واجاز الاخفش قياس لعل في مجيء ان المفتوحة بعدها على ليت نحو لعل ان زيدا قائم ولم يثبت واما نصب
باقي اخوات الجزئين فممنوع والمروي ان قعر جهنم لسبعون واما البيت اعني قوله كان اذنيه فقد ذكرنا انه رد على
الشاعر وقولها صدر الكلام كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفي واما الادم
ولن تقدم في المنصوب على شريطة التفسير على جواز تسلطها كحروف التنبيه والاستفهام والتشبيه والتحضيض
والعرض وغير ذلك واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة فانها وان اثرت في مضمون الجملة فلم يلزم
التقدم لانها تجري مجرى سائر الافعال وانما لزمت الحروف المذكورة الصدر لما ذكرنا وكل واحد من هذه الاحرف يدل

على قسم من اقسام الكلام بخلاف ان المكسورة فانها تؤكد معنى الجملة فقط والتاكيد تقوية الثابت لا يغير المعنى
الا انها مع ذلك حرف ابتداء كاللام فلذلك وجب تصدرها كاللام واما ان المفتوحة فلكونها مع جزئيها في
تأويل المفرد لكونها مصدرية وجب وقوعها موقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتداء والمضاف اليه
ولا يتصدر وان كانت في مقام المبتداء الذي حقه التصدر كما ذكرنا في باب المبتدأ فليت ولعل وكان وان المفتوحة
لا تدخل على مبتدء في خبره معنى الطلب سواء كان الخبر مفردا او جملة اما ليت ولعل فلانهما لطلب مضمون الخبر فلا
يدخلان على المضمون طلب آخر اذ لا يجتمع عندهم طلبان واما كان فلان خبرها ابدا مفرد لانه مشبه به كما ذكرنا وهو
اما ذات مذكورة شبه الاسم بها نحو كان زيدا اسد او مقدرة قامت الصفة مقامها نحو كانك قمت او يقوم
او عندك او في الدار كما ذكرنا والمفرد المتضمن معنى الطلب في كلامهم اسم الاستفهام فقط فلو كان خبرها اسم
استفهام لوجب تقدمه عليه فيسقط اذن عن مرتبة التصدر الواجب لها والصفة القائمة مقام ذكر الخبر المفرد لا يكون
الا خبرية لان النعت كما مر في بابه لا يكون طلبيا ومن ثم اول نحو قوله جاءوا بمذق هل رايت الذئب قط واما ان
المفتوحة فلانها موضوعة لتكون مع جزئيها في تأويل المصدر والمصدر للطلب فيه فتبين بهذا ان في نحو قولك
امرته ان قم لا يجوز ان تكون مصدرية على ما اجازه سيبويه وابو علي كما تقدم في نواصب المضارع واما ان ولكن فلا يمكن
كون اخبارهما مفردا متضمنا لمعنى الطلب لما مر في كان واما الجملة الطلبية كالامر والنهي والدعاء والجملة المصدرة
بحرف الاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك فلا ارى منعا من وقوعها خبرا لهما كما في خبر المبتدأ وان كان قليلا
نحو ان زيدا لا تضربه وانكم لا مرحبا بكم وان زيدا هل ضربته واضرب زيدا ولكن عمرا لا تضربه قال ولو اردت لقلت
وهي صادقة ان الرياضة لا تنصبك للشيب قوله ولكن ليتها ما فتلغى على الافصح اذا دخلت ما على ليت
جاز ان يعمل ويلغى وروي قوله قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد رفعا ونصبا والالغاء اكثر
لانها يخرج بما عن الاختصاص بالجملة الاسمية فالاولى ان لا تعمل كما تقدم في ما الحجازية فاذا لقيتها ما كافة
ومذهب الجمهور ان ما الكافة حرف وقال ابن درستويه انها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشان فتكون اسما والجملة بعدها
واذا اعملت فما زائدة حرفية كما في قوله تعالى فبما رحمة من وروى ابو الحسن وحده في انما واخواتها الاعمال والالغاء
لكن الاعمال نقل فيها لضعف معنى الفعل فيها لان التاكيد الذي هو معناها تقوية الثابت لا احداث معنى اخر وعدم
سماع الاعمال في كانما ولعلما ولكنما وقياسها في الاعمال على ليتما شائع عند الكسائي واكثر النحاة اذ لا فرق بينها
وبين ليتما فاذا اسمع في انما ضعف معنى الفعل فيها فما ظنك بمثله الحروف لكن الالغاء اولى بالاتفاق لعدم
السماع وفوات الاختصاص وبسبب ما ذكر سيبويه منع الاعمال في غير ليتما للسماع المشهور فيه دون غيره قوله
فان لا تغير معنى الجملة كانت مع جملتها في حكم المفرد الى قوله او حرف النفي قوله فانه لا تغير معنى الجملة اخذ في تفصيل معاني الحروف

المشبهة فان موضوعها للتاكيد معنى الجملة فقط غير مغيرة لها وان المفتوحة موضوعة لتكون بتاويل مصدر خبرها مضافا
الى اسمها فمعنى بلغنى ان زيدا قائم بلغنى قيام زيد وكذا اذا كان الخبر جامدا نحو بلغنى انك زيد اى زيديتك فان ياء
النسبة اذا تحققت اخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو الفرعية والمضروبية والضاربية وكذا بلغنى
ان زيدا فى الدار اى حصول زيد فى الدار لان الخبر فى الحقيقة حاصل المقدر قوله ومن ثمّ وجب الكسر اى من جهة
عدم تغير المكسورة لمعنى الجملة وتغير المفتوحة بمعناها الى المفرد فكسرت ابتداء اى مبتداها سواء كان فى اول
كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم او كان فى وسط كلام لكنه اذا كان ابتداء كلام اخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فهو كلام
مستأنف وقع علة لما تقدم وسيسد قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وكذا يكسر بعد القول اذا قصدت
به الحكاية لا الاعتقاد الشامل للظن والعلم فانها تفتح اذن كما يفتح بعد العلم والظن وانما كسرتها بعد القول
يعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكى وكسرت بعد الموصول لان الصلة لا تكون الا جملة قال تعالى ما ان مفاتحه
لتنوء بالعصبة وكذا كسرت فى جواب القسم لانه جملة لا محالة نحو بالله انك قائم وقد يفتح ان فى جواب القسم عند
المبرد والكوفيين اذا لم يكن فى خبرها لام ولعل ذلك لتاويلهم لها بالمفرد اى اقسمت بالله على قيامك وفيه بعد اذ
لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم ويكسر ايضا اذا وقعت حالا نحو لقيتك وانك راكب قال تعالى الا ارسلنا قبلك
من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام لان الجملة تقع حالا ولا دليل على كونها فى تاويل المفرد فان قلت افتحها
ليكون بتاويل المصدر فان المصدر ايضا يقع حالا قلت ذلك اذا كان صريح المصدر لا المأول به ويكسر ايضا اذا كان
فى موضع خبر عن اسم عين نحو زيد انه قائم وكان عمرو انه قائم لانه لا دليل على كون الجملة اذا كانت خبر المبتدأ فى تاويل
المفرد واما اذا كان المبتدأ حدثا جاز فتح ان فى الخبر نحو ما صلى انك قائم ويكسر ايضا اذا دخلت فى المبتدأ فى خبره
لام الابتداء فانها لا يجامع الا المكسورة لان وضع لام الابتداء لتاكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء
فى المعنى قوله وفتحت فاعلة نحو بلغنى انك قائم لان الفاعل لا يكون الا مفردا وكذا المفعول به نحو علمت انك قائم اى علمت
قيامك وكذا المبتدأ نحو عندى انك قائم وكذا المضاف نحو فعلت هذا كراهة انك قائم وكذا المجرور بحرف الجر نحو عجبت من
انك قائم قوله وقالوا لولا انك هو جواب سؤال مقدر وهو ان لولا يدخل على الجملة الاسمية فوجب كسر ان فاجاب بان
الجملة بعدها لا يجوز اظهار جزئيها كما تقدم فى باب المبتدأ بل يجب حذف الخبر فلو كسرنا ان لكان جزء الاسمية ظاهرا غير مقدر
ولا يجوز فتحها الا ليكون ان مع جزئيها فى موضع المبتدأ والخبر محذوف واما على مذهب الفراء ومذهب الكسائى فى رفع
الاسم الواقع بعد لولا كما ذكرنا فى باب المبتدأ فتح ان ظاهر وله ولو انك لانه فاعل يعنى ان لو حرف شرط لا بد من دخولها
على الفعل فلو كسرنا ان لكانت داخلة على الاسمية ولا يجوز فتحها الا ليكون مع ما فى خبرها فاعلا فعل مقدر وهو ثبت كما مر
فى باب الفاعل وسيجئ فى حروف الشرط وكذا يلزم فتحها بعد ما التوقيتية نحو اجلس ما ان زيدا قائم لانها لا تدخل على

الفعل وكذا المصدرية وشذ دخولها على الاسمية كما يجئ فالمقدر ما ثبت ان زيدا قائم كما فى لو انك قمت سواء قوله
فان جاز التقديران اى تقدير الجملة والمفرد جاز الامران اى فتح ان وكسرها وذلك فى مواضع بعد فاء الجزاء نحو من يكرمنى
فانى اكرمه الكسر بتاويل فانا اكرمه والفتح على ان ان مع ما فى حيزها خبر مبتدأ محذوف الخبر اى فاكرامى له ثابت وكذا
بعد اذا المفاجاة نحو وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم اى عبد قفاه اى لئيم القفا يعنى
صفعان واللهزمتان عظمان ناتئان فى اللحى تحت الاذنين جمعهما الشاعر بما حولهما كقولهم جبت هذا كبين فالكسر
على تاويل الخصوصية والفتح على تاويل فاذا عبودية قفاه ثابتة وكذا اذا وليت ان الواو بعد قوله هذا او
ذلك تقريرا للكلام السابق قال تعالى ذلكم وان الله موهن فذلكم خبر مبتدأ محذوف وان عطف على هذا الخبر اى الامر ذلكم
والامر ايضا ان الله موهن وان كسرت فعلى عطف ان مع جزئيها على الجملة المتقدمة المحذوف احد جزئيها قال الا انى اذا اصبت
نار المرملة الفى ما دفع تر راقها نادى هذا وانى على جارى لذو حدب احنوا عليه بما يحنى على الجار وهو مثل قوله تعالى ذلك
ومن عاقب الاية فالجملة القسمية فى الاية عطف على الجملة المتقدمة وكذا اذا وليت نحو اول قولى وليعل كلامى فالفتح على ان قولى
مصدر مضاف الى فاعله وليس بمعنى المقول والتقدير اول قولى اى اقوالى حمد الله فلم يجز لان المصدر لا يجوز الى قصد الاختلاف
فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر والكسر على ان قولى بمعنى مقولى اى اول مقولاتى فلم يجمع انه بمعنى المفعول مراعاة لاصل
المصدر فالمعنى اول مقولاتى هذا المقول وهذا الكلام وهو انى احمد الله فيكون قد قال كلاما اوله انى احمد الله ثم اخبر
عن ذلك كما تقول اول السورة بسم الله الرحمن الرحيم وقال صلى الله عليه وآله افضل ما قلته انا والنبيون من قبلى لا اله الا الله فى
لا يكون قوله انى احمد الله معمولا للفظ قولى كيف وليس هو بمعنى المصدر بل بمعنى المفعول فهو كقولك مضروبى زيد فزيد مضروب
من حيث المعنى وليس معمولا للمضروب وقال ابو على قولى مصدر مضاف الى الفاعل وانى احمد الله بالكسر مفعوله وخبر المبتدأ
محذوف اى اول قولى ونطقى بهذا الكلام ثابت ورده المصنف احسن رد وذلك ان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيكون
لنطقه بهذا الكلام اول ووسط واخر والجزء الاول باعتبار كلماته الثلث بلفظه بلفظ انى وباعتبار الحروف بلفظه بهمزة انى
فيكون المعنى اذا صرحنا باللفظ بانى او بهمزة انى ثابت وهو خارج من الكلام وغير منتهم بالمتكلم ويجوز الوجهان بعد اما فان
فتحت فاما بمعنى حقا تقول اما انك قائم فان فاعل اى احق بحقا او تقول حقا فى معنى الظرف اى فى حق فيكون ان
اما فاعلا او مبتدأ كما مر فى باب المبتدأ قال الحفا ان اعظمكم هجانى ودليل كونه فى مذهب الظرف قولهم فى حق وانا انى
اخاكم بما الى ثم يظلمنى الشريس فهو كقوله احقا بنى ابناء سلمى بن جندل تهددكم اياى وسط المجالس وان كسرت فاما حرف
استفتاح كما لا تقول اما انك قائم قال تعالى الا ان غاثا كفروا ربهم ويقول ايضا اما والله انه ذاهب بالفتح اى ما حقا والله
والله انه ذاهب اى ذهابه واما والله انه ذاهب كانك قلت ابتدا انه والله ذاهب وحتى ان كانت ابتدائية يجب كسر ان
بعدها وان كانت جارة او عاطفة للمفرد فالفتح نحو عرفت امورك حتى انك صالح وعجبت من امرك حتى انك متاخر ولا يجوز

كسر بعد مذ ومنذ وان جاز وقوع الجملة والمفرد بعدهما نحو ما لقيتك مذ يوم قايم ومذ قيام زيد رفعا وجرا لان الجملة بعدهما مضاف
اليها كما في الظروف المبنية حتى في تقدير المفرد الا ترى ان ريث وايه مضافان الى الجملة لكن لما كانت في تقدير المفرد
لم يجب ان بعدها الا مفتوحة كما في الظروف المبنية والغالب بعد لا جرم الفتح قال تعالى لا جرم ان لهم النار فلا ايما
ورد للكلام السابق على ما هو مذهب الخليل او زائدة كما في لا اقسم لان في جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه
والخليل وقال سيبويه معنى جرم حق فان فاعله واستشهد بقوله ولقد طعنت ابا عيينة طعنة جرمت فزارة بعدها
ان يغضبوا بدل الاشتمال منها اي حق غضب فزارة بعدها وقال الفراء وبل الرواية جرمت فزارة بنصب فزارة اي
كسبت الطعنة فزارة الغضب اي جرمت لهم الغضب كقوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن قوم اي لا يجرمن لكم وبمثله
فسر بعضهم الاية اي جرم كفرهم ان لهم النار فان بمعنى جرم وقال الفراء هي اي لا جرم كلمة كانت في الاصل بمعنى لا بد
لا محالة لانه يروى عن العرب لا جرم والجُرم والفُعل والفَعل يشتركان في المصادر كالرشد والرشد والبخل والبخل والعدم والعدم
اي لا قطع من هذا كما ان لا بد بمعنى لا قطع مكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتاكيد الذي فيه فلذلك
يجاب بما يجاب به القسم فيقال لا جرم لاسكن ولا جرم لقد احسنت ولا جرم انك قائم فمن فتح فللنظر الى اصل لا جرم
فيكون مثل لا بد ان يفعل كذا اي من ان يفعل ولا محالة انك تفعل كذا اي من انك تفعل كذا ومن كسر فلمعنى العارض في لا جرم
وحكى الكوفيون فيها وجوها من التغيير عن العرب لا جر باسقاط الميم ولا ذا جرم فيكون ذا زائدة كما قيل في ماذا صنعت
ولا ذا جر بحذف الميم ولا ان ذا جرم ولا عن ذا جرم وان زائدة والعين عن بدل من الهمزة كما في قوله اعن ترسمت من خرقاء منزلة
ماء الصبابة من عينيك مسجوم ويقول شذ ما انك ذاهب وعز ما انك قائم بالفتح فشذ وعز وفلان مكفوفان بما
كقلما وطالما وهما بمعنى حقا فمعنى شذ ما انك قائم حقا انك قائم اي في حق الا ان في لا يدخل على شذ وعز لكونهما في
الاصل فعلين ويجوز ان يكون ما اسما بمعنى تامة كما هو مذهب سيبويه في نعما صنيعك وبئسما عملك اي نعم الصنيع صنيعك
وبئس العمل عملك وقد ذكرنا ان جميع باب فعل مضموم العين يجوز استعمال نعم وبئس ويقول زيد فاسق كان عمرا صالح
ليس ما ههنا كافة كما كانت في قولك زيد صديق كما عمرو اخي ولو كانت كافة لوجب كسر ان ولا يجوز الا الفتح فقال الخليل
ما زائدة وان مجرورة بالكاف والدليل على زيادتها قولهم هذا حق مثل ما انك ههنا لكنهم الزموا الكاف مع ان هذه
الزيادة كراهة ان يجيء لفظها مثل لكان ومعنى زيد فاسق كان عمرا صالح اي هذا صحيح كصحة ذاك وتقول اما حقا
انك ذاهب وجهد رائي انك قائم بالفتح لا غير لان المعنى في حق وفي جهد رائي واذا جئت باما فقلت اما حقا فانك
ذاهب واما جهد رائي فانك قائم الكسر لانك لم تضطر معها الى جعل الطرفين حرفين لانك كما كنت مضطرا اليه من دون
وذلك لان معمول ما في خبر ان يتقدم عليها مع اما لما يجي في حروف الشرط نحو اما يوم الجمعة فانك سائر واما زيدا فانك ضارب
ولا يتقدم عليها من دون اما فاضطررت الى فتح ان مبتدأ وجعل الظرف المقدم خبرا قال سيبويه يجوز اما في رائي فانك ذاهب

بالفتح والوجه الكسر لانك غير مضطر الى فتحها وتقول اما في الدار فانك قائم بالكسر اذا قصدت ان قيام المخاطب حاصل
في الدار واما ان اردت ان في الدار هذا الحديث وهذا الخبر فانه يجب الفتح والتعريف المذكور اعني الفتح في مواضع المفردات
والكسر في مواضع الجمل اولى من تعريف ابي علي كل موضع يصلح للاسم والفعل فالكسر وكل موضع تعين لاحدهما فالفتح لان
ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والاسم نحو قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه ولا يتعين الكسر فيه وايضا ما اذا المفاجاة
يتعين للاسم ولم يتعين فيه الفتح قوله ولذلك جاز العطف الخ اي ولاجل ان ان المكسورة لا يغير معنى الجملة كان
اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم اذ فائدتها التاكيد فقط فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع ثم
اعلم انه يختلف عباراتهم في ذلك فقال بعضهم كما قال المص نعطف على محل اسم المكسورة بالرفع وبعضهم يقول على موضع
ان مع اسمها كما قال الجزولي وكان الاول نظر الى ان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها عليه
كلا دخول فبقي على كونه مرفوعا لكن محلا لاشتغال لفظه بالنصب فان كاللام في لزيد ولا يمكن ان المرفوع فيه
هو الاسم وحده لا الاسم مع الحرف الداخل عليه فكذا ينبغي ان يكون الامر في ان ومن قال على موضعها مع اسمها نظر الى ان
اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده مبتدأ والمبتدأ مجرد عن العوامل عندهم واسمها ليس بمجرد والجواب
انه باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتباره وانما يعتد بها اذا اعتبر النصب ويشكل عليه بان ان مع اسمها لو كانت
مرفوع المحل لكانت مع اسمها مبتدأ والمبتدأ هو الاسم المجرد على ما ذكرناه وهي مع اسمها ليست اسما فالاولى ان يقال
العطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكر في باب الابتداء طرفا من هذا قوله لفظا او حكما راجع الى المكسورة اي المكسورة
لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو والمفتوحة التي في حكم المكسورة نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو فان ههنا مع اسمها وخبرها
وان كانت في تقدير المفرد من جهة ان التقدير علمت قيام زيد لكنها في تقدير اسمين اذ ان مع اسمها وخبرها سادة
مسد مفعولي علمت كما ان ان المكسورة مع جزئيها بتقدير اسمين اعني المبتدأ والخبر فحكم المفتوحة بعد افعال
القلوب حكم المكسورة في تمامها مع ما في حيزها بتمام الاسمين وفيما قال المص هذا التحقيق البالغ والتدقيق الكامل
نظر وذلك لانا لا نسلم ان المفتوحة مع ما في حيزها بتقدير اسمين بل نقول ان ذينك الاسمين بتقدير المفرد فعلمت ان
زيدا قائم بتقدير علمت زيدا قائما ثم قولك علمت زيدا قائما بتقدير علمت قيام زيد كما مر في افعال القلوب لكونها بتقدير
اسمين لا يخرجها عن كونها مع جزئيها بتقدير المفرد اذ ذانك الاسمان بتقدير الاسم المفرد هذا مع ان الحق ان ان
مع ما في حيزها ليست بتقدير اسمين بل هي من اول الامر بتقدير اسم مفرد اعني المصدر الذي ذلك الاسمان المنصوبان
ماولان به وانما دعا المص الى هذا التكلف انه راى سيبويه استشهد على العطف على محل المكسورة بقوله تعالى و
اذان من الله ورسوله الاية واذان بمعنى اعلام وكذا استشهد سيبويه بقوله فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في
شقاق على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول والتقدير انا بغاة وانتم بغاة فلولا ان المفتوحة

بعد افعال القلوب في حكم المكسورة فما صح منه استدلال المذكور وبعض النحاة لما راى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة

ان المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة في جواز العطف بالرفع على محل اسمها لانهما حرفان سوءكدان اصلهما واحد

فيجوز العطف بالرفع في نحو بلغني ان زيدا قائم وعمرو والسيرافي ومن تابعهم لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه وقالوا

لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقا اذ لم يبق معها معنى الابتداء بل هي مع ما في حيزها في تاويل اسم مفرد

مرفوع او منصوب او مجرور كما ذكرنا فاسمها كبعض حروف الكلمة ونظر ابي سعيد صحيح فتقول ان قوله تعالى ورسوله

عطف على الضمير في برئ وجاز ذلك بلا تاكيد المنفصل لقيام الفصل بالجار والمجرور مقام اعني قوله من المشركين مقام

التاكيد وتقول رسوله مبتدأ خبره محذوف اي ورسوله كذلك والواو اعتراضية لا عاطفة وتقول في قوله فالا

فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق خبر انا وقوله وانتم اعتراضية لكن لا يتم لنا مثل هذا في قوله ولا انا ممن

يزدهيه وعيدكم ولا انني بالمشي في القيد اخرق بعد قوله فلا تحسبي اني تخشعت بعدكم لشيء ولا اني من الموت

فوق لان قوله ولا انني بالمشي في القيد اخرق عطف على اني تخشعت فلو جعلنا قوله ولا انا ممن يزدهيه وعيدكم

جملة اعتراضية لكان لا داخلة على مفرد بلا تكرير ولا يجوز ذلك الا عند المبرد ولو روي ولا انني بالمشي في القيد

بالكسر لارتفع الاشكال وكان قوله ولا انا ممن يزدهيه مستانفا ولا مكرره قوله وكذا لكن في جواز

العطف على محل اسمها حكم المكسورة خلافا لبعضهم قال سيبويه بعد ذكره جواز العطف على محل اسم ان بالرفع

لكن الثقيلة في جميع الكلام بمنزلة ان يعني في جواز العطف المذكور وتفارقها في ان اللام لا يدخل على ما في حيزها

دون ان كما يجيء وانما كانت لكن مثل ان لان معنى الابتداء بعدها لم يزل لان الاستدراك في الحقيقة معنى راجع

الى ما قبلها لا الى ما بعده اذ هو حفظ الحكم السابق نفيا كان او اثباتا عن ان يدخل فيه الاسم المنتصب بلكن

فقولك ما قام زيد لكن عمرو اقام حفظت فيه عدم القيام عما يوهم من دخول عمرو فيه وكذا في قام زيد لكن عمرو ا

لم يقم واجاز الفراء رفع المعطوف على اسم كان وليت ولعل ايضا لكونه في الاصل مبتدأ ويشعر بعدم خروجه عن

معنى الابتداء بما اورد به هذه الحروف من المعاني وهو اللحق والوصف وعطف البيان والتاكيد كالمنسوق

في جواز الحمل على المحل عند الجرمي والزجاج والفراء ولم يذكر غيرهم في ذلك الامتناع ولا اجازة والاصل الجواز

اذ لا فارق قال الزجاج قوله تعالى علام الغيوب في قوله قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب صفة ربي ويحتمل

بعده وجوها آخر ولم يذكر البدل والتباس كونه كسائر التوابع في جواز الرفع نحو ان الزيدين استحسنتهما

شمائلهما بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرئة والمشبه بليس نحو لا غلام رجل في الدار الا زيد ولا يحمل على المحل

عند البصريين الا بعد مضي الخبر فلا يجوزان زيدا وعمرو قائمان واجازه الكسائي وانما منعوا من ذلك لان العامل

في خبر المبتدأ عند جمهورهم الابتداء والعامل في خبر ان ان فيكون قائمان خبرا عن زيد وعمرو معا فيه العاملان

مختلفان مستقلان في العمل رفعا واحدا فيهم وذلك لا يجوز لان عوامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقي كما ذكرنا في صدر الكتاب

والاثر الواحد الذي لا يتجزى لا يصدر عن مؤثرين مستقلين في التاثير كما ذكر في علم الاصول لانه يستغني بكل واحد

من المؤثرين عن الاخر فيلزم من احتياجه اليهما معا استغناؤه عنهما معا ولو فرق الخبران بالعطف نحو ان زيدا

وهند قائم وخارجة زالت الفساد الذي كما ذكروا فيجب جوازه ويكون الكلام من باب اللف كقوله تعالى جعل لنا

الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله واذا قدمت الخبر على العطف فاما ان يأتي للمعطوف بالخبر نحو

ان زيدا قائم وعمرو كذلك او يحذف ونقدره والاكثر الحذف نحو ان زيدا قائم وعمرو ولا يجوز ان يكون هذا من باب

عطف المفرد لان قائما لا يكون خبرا عن الاسمين وانما اجاز الكسائي نحو ان زيدا وعمرو قائمان لان العامل عنده

في خبر ان ما كان عاملا في خبر المبتدأ لان ان واخواتها لا يعمل عند الكوفيين الا في المبتدأ دون الخبر والعامل

في خبر ان اسمها لان المبتدأ والخبر يترافعان عنده فلا يلزم صدور اثر عن مؤثرين والفراء توسط مذهبي

سيبويه والكسائي فلم يجوز رفع المعطوف مطلقا كما لم يجوزه مطلقا بل فصل وقال ان خفي اعراب الاسم بكونه

مبنيا او معربا بتقدير الاعراب جاز الحمل على المحل قبل مضي الخبر نحو انك وزيد ذاهبان وان الفتى وعمرو قائمان

والا فلا لانه لا يستكره في اللفظ كما استكره مع ظهور الاعراب في المتبوع ولا يلزم ايضا توارد المستقلين على اثر واحد

لان مذهبه في ارتفاع خبر ان مذهب الكسائي واما قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى و

الصابئون من آمن فعلى ان الواو في والصابئون اعتراضية لا للعطف وهو مبتدأ محذوف الخبر اي والصابئون

كذلك لسد خبر ان مسده ودلالته عليه كما في يا تيم تيم عدي على مذهب المبرد ومثله قول من يك امسى بالمدينة

رحله فاني وقيار بها لغريب اي وقيار كذلك بها لغريب وسمع سيبويه قبل الخبر رفع تاكيد اسم ان المبني وكذا

المعطوف عند سيبويه من الجمل نحو انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذاهبان خبرهما بلا شك ومثل

ذلك نادر وجوزه بعض النحويين بناء الاسم واجاز الكسائي رفع المعطوف على المحل في مفعولي ظننت اذا خفي

اعراب الثاني نحو ظننت غلامك ذاهبا وعمرو وليس بشيء لان ظن نسخ معنى الابتداء وصير مضمون الجملة مفعولا به

واذا منعوا ذلك في ليت ولعل لما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل الصريح وانما اشترط خفاء

اعراب الثاني ليكون المفعولان في اللفظ كاسم ان وخبرها فيه تقل الشناعة قوله خلافا للمبرد والكسائي في اللفظ ان

هذا مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو قوله ولكن كذلك اي في احكام

الحمل على محل ان قوله ولذلك دخلت اللام اي ولاجل كون المكسورة مع جزئيها في تقدير الجملة فلو دخلها

اي دون المفتوحة اعلم ان هذه اللام لام الابتداء المذكور في جواب القسم وكان حقها ان يدخل اول الكلام

ولكن لما كان معناها ومعنى ان سواء اعني التاكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما

فاحرزوا اللام وصدروا ان لكونها عاملة والعامل حرى بالتقديم على معموله وخاصة اذا كانت حرفا اذ هو ضعيف
العمل وهذا وجب مع تاخير اللام شيئين احدهما ان يقع بينهما فصل لان المكروه هو الاجتماع والآخر انها لما استحقت
عن قربتها وهي صدر الكلام اعني المبتداء والخبر المقدم او معمول الخبر المقدم كما مضى في جواب القسم نحو لزيد قايم وفي لقايم
زيد ولطعامك زيدا كل ابى بطل مع التاخير الا على احد هذه الثلثة نحو ان من الشعر لحكمة وان زيدا لقايم وان زيدا
لفي الدار قايم ولا يدخل على متعلق الخبر المتاخر عن الخبر فلا يقال ان زيدا قائم لفي الدار لئلا يبخس حقها كل التبخيس
بتاخيرها عن صدر الكلام عن جزئي الكلام الذين هما عمدتان وانما يدخل على الاسم اذا فصل بينه وبينها بظرف
هو الخبر نحو ان علينا للهدى او بظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم ولا تسكر على ما بعد لام الابتداء فيما
قبله لنقصان حقه من التصدر وقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن اللام الاولى فيه لام الابتداء والثانية جواب
قسم محذوف والجملة القسمية صلة من او صفة وانما يدخل على الخبر اذا لم يكن ماضيا مجردا عن قد فلا يجوز ان زيدا
لقام ويجوز ان زيدا لقد قام كما جاز ان زيدا ليقوم لقربه منه كما مضى في شرح جواب القسم واما نعم [illegible] دخولها
فيهما وان لم يدخلها قد نحو ان زيدا لنعم الرجل ولبئس الرجل كما مر هناك واذا كان الخبر مضارعا مصدرا بحرف التنفيس
جاز دخول هذه اللام فيه نحو ان زيدا لسوف يخرج خلافا للكوفيين كما مر في باب المضارع ولا يدخل هذه اللام في
حروف النفي كما مر في جواب القسم ولا في حروف الشرط فلا يجوز ان زيدا لان ضربته يضربك ولا على اسم تضمن الشرط لان
اللام والشرط مرتبة كليهما التصدر فتتنافيا ولا يدخل على جواب الشرط فلا تقول ان زيدا من يضربه لاضربه لان جواب
الشرط وحده ليس خبر ان بل هو والشرط واجازه الانباري ولا يدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا تقول
ان كل رجل لوضيعته وذلك لان اصلها لام الابتداء كما ذكرنا في جواب القسم فلا يدخل الا على ما يدخل عليه لام الابتداء
وقد ذكرنا مواقعها واجازه الكسائي نظرا الى سدها مسد الخبر واذا وقعت الاسمية خبر ان فالوجه دخولها على
الجزء الاول نحو ان زيدا لابوه قائم وقد حكى ان زيدا وجهه لحسن وهو مثل دخولها على جواب الشرط الواقع خبرا على اجازة
ابن الانباري وكلاهما ضعيف لان حقها لما استحقت عن التصدر ان لا يتاخر عن الاسم وعن اول جزاء الخبر واذا
اردت ادخالها في خبر ان الذي في اوله لام القسم وجب الفصل بينهما كراهة اجتماع اللامين قال تعالى وان كلا
لما ليوفينهم فصل بين اللامين بما الزائدة كما قد [illegible] اني فوقك زيد صديقي كما انكروا [illegible] وانما يدخل على معمول الخبر
المتقدم على الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد تقول ان زيدا لطعامك آكل واني لبك واثق ولا تقول ان زيدا لفي الدار
قام كما ذكرنا في جواب القسم واجازه الاخفش وقد تدخل على غير الثلاثة المذكورة وهو الفصل المسمى عمادا كقوله تعالى
انك لانت الحليم الرشيد وذلك لوقوعها موقع الخبر فكانها دخلت على الخبر مع ان كل فصل في هذا المقام يحتمل ان
يكون مبتدا الا ارتفاع ما بعده وقد يتكرر اللام في الخبر وفي متعلقه المقدم عليه نحو ان زيدا لبك [illegible]

قليل منع منه المبرد واجازه الزجاج قياسا وقد شذ دخول اللام على خبر المبتدا المؤخر مجردا من ان نحو قوله
ام الحليس لعجوز شهربة وقدر بعضهم اي عجوز يكون في التقدير داخلة على المبتدا كما شذ في خبر ان المفتوحة على قراءة
سعيد بن جبير الا انهم لياكلون الطعام وكذا قرئ في الشواذ وان الله لسميع عليم بالفتح كما جاء في الخبر معمولا
لامسى نحو امسى زيد لمنطلقا ولامسى قال مروا عجالا وقالوا كيف صاحبكم قال الذي سالوا امسى لمجهودا
او لزال قال وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها لكالهائم المقصى بكل مكان وما نحو ما زيد لقائما وقوله واعلم ان
شليما وتركا فلا بيت لهان ولا سواء وشذ دخولها على حرف النفي وشذ ايضا دخولها على كان نحو لو قال فما وحتى كان
لم يكن فاليوم ابكي ومتى لم يبكني وقال للو لا قاسم زيدا سيل لقد غرت عليل بدغشوم الغشيم واعلم ان اصل شهدت
ان يتعدى بالباء نحو شهدت بكذا وشهدت بان زيدا قائم ويجوز ان يحذف الجار كما هو القياس نحو شهدت
انك قائم واما قوله تعالى نشهد انك لرسول الله فنشهد معمول علم لان اصل الشهادة ان يكون عن علم ونشهد تعلق
كعلمت [illegible] لزيد قائم الا ان شهدت لا ينصب المفعولين نصب علمت فلا تقول شهدت زيدا قائما وعلمت
يجري مجرى القسم على ضعف فتقول علمت ان زيدا قائم بكسر ان وكذلك شهدت نقول في الشعر اشهد ان زيدا ذاهب
بالكسر والمشهور الفتح فيهما وكذا قد يجيء اشهد لقد قام وكذا اشهد لاخرجن قال ولقد علمت لتاتين منيتي وقد
يقال ظننت لتموتن لكونه بمعنى علمت واجراؤها مجرى القسم ضعيف كما ان حذف اللام المعلقة بعدها ضعيف نحو
علمت زيد قائم وشهدت زيد فاضل كقوله اني وجدت ملاك الشيمة الادب والدليل على جواز اجراء الشهادة مجرى
اليمين قوله تعالى فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين ففي قولك شهدت ان زيدا لقائم واشهد قائم
يجوز ان يكون شهدت معلقا كعلمت لزيد قائم ويجوز ان يكون مجرى القسم واللام في جوابه ولا يجوز مع الباء اجراؤه
مجرى علمت نحو اشهدت بان زيدا لقائم لان حرف الجر لا تعلق ولا يجوز اشهد انه ذاهب وانك لقائم لعطفك الجملة
على المفرد واعلم ان بعض العرب يقول لهنك لرجل صدق قال لهنا لمقضي علينا وقال لهني لاشقى الناس ان كنت
غارما وقد يحذف اللام وهو قليل قال الا يا سنا برق على قنن الحمى لهنك من برق علي كريم وفيه ثلث مذاهب احدها
لسيبويه وهو ان الهاء بدل من همزة ان كما يقال هياك في اياك وهرقت في ارقت فلما غيرت صورة ان تغيرها
هاء جاز مجامعة اللام اياها بعد الامتناع والثاني قول الفراء وهو ان اصله والله انك كما روي عن ابي ادهم
الكلابي له ربي لا اقول ذلك بتقصير اللام ثم حذفت حرف الجر كما في الله لافعلن وحذفت لام التعريف ايضا كما في
لاه ابوك بمعنى لله ابوك ثم حذفت الف فعال كما يحذف من الممدود اذا قصر كما في الحصاد والحصد قال الا يا بك
اله في سهيل اذا ما بارك الله في الرجال ثم حذفت همزة انك وفيما قال تكلفات الثالث ما حكى المفضل بن سلمة
عن بعضهم ان اصله لله انك فاللام للقسم فعل به ما علم في مذهب الفراء وقول الفراء اقرب من هذا لانه يقال لهنك

لقائم بلا تعجب واما قولهم ان زيدا ليضربن للتاكيد وان زيدا لقائم بدون قد فاللام فيهما جواب قسم مقدر
اى والله ليضربن والله لقائم وانما جاز حذف قد فى الماضى مع لام جواب القسم دون لام ان وان كان كلاهما
فى الاصل لام الابتداء لان القسم يحتمل الحذف اكثر لان هناك جملتين فى حكم واحدة الا ترى الى تحقيقات اين و
وجوب حذف الخبر فى لعمرك وايمن الله وجواز حذف الجار فى الله لافعلن ولا يجئ لام الابتداء من جملة الحروف الستة
الا بعد ان المكسورة والحق ان الكوفيين جوزا لكن مستدلين بقوله ولكننى من حبها لعميد قالوا وجه الجواز
انها لا تغير معنى الابتداء كان ولهذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع واما البصريون فقالوا كان حق اللام ان لا
يجامع ان المكسورة ايضا لانها يسقط بسببها عن مرتبتها من الصدر لكن جاز مجامعتها لها لشدة مناسبتها
لها لكونهما بمعنى واحد فاغتفر لهذه المناسبة سقوطها عن مرتبتها بمجامعتها بخلاف لكن فانها لا يناسبها
معنى فلم يغتفر معها سقوطها عن مرتبتها وما انشدوه فاما ان يكون شاذا كما فى قوله ام الحليس لعجوز شهربة
واما ان يكون فى الاصل لكن اننى فخفف بحذف الهمزة ونون لكن كما خففت لكنا هو الله ربى فنسيتم حذفت
الهمزة واصله لكن انا واعلم ان ان المكسورة يرادف نعم كما يجئ فى حروف التصديق فلا تعمل ويرادف المفتوحة
لعل فيعمل والمفتوحة لكونها مع جزئيها اسما مفردا يقع اسما لهذه الاحرف الستة لكن يجب فصلها عنها بالخبر
كراهة اجتماعهما نحو ان عندى انك قائم وليت فى قلبك انك تعطينى وكذا فى البواقى ويكون ان مع ماضيها بدل الاشتمال
من احدى فى قوله تعالى واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم ومن كم اهلكنا فى قوله تعالى الم يروا كم اهلكنا قبلهم
من القرون انهم لا يرجعون واما قوله ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فقوله مخرجون خبر لانكم الاولى
وانكم الثانية معادة لتاكيد الاولى لما تراخى ما بينها وبين الخبر كما كرر فلا تحسبنهم لما تراخى ما بين مفعولى
لا تحسبن فى قوله لا تحسبن الذين فى قوله الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة
من العذاب ومثله قوله تعالى وهم بالاخرة هم كافرون وهذا قول الجرمى وهو الحق وقال المبرد انكم مخرجون مبتدء
خبره اذا متم والجملة الاسمية خبر انكم الاولى اى انكم وقت موتكم اخراجكم ويجوز وقوع ان المكسورة خبرا للاحرف الستة
نحو قوله ان الخليفة ان الله سربله وقوله لقد علم الحى اليمانون انني اذا قلت اما بعد انى خطيبها بكسر ان وروى انى بالفتح
على ان يكون مكررا لانى الاولى كما قلنا فى الاية الكريمة قوله ويخفف المكسورة اى اذا خففت بطل اختصاصها
بالاسماء فيغلب الالغاء قال تعالى فى الاعمال وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان ولا يجوز عند الكوفيين اعمال المخففة
والاية رد عليهم قال المص ويلزمها اللام مع التخفيف سواء اعملت او اهملت اما مع الاهمال فللفرق بين المخففة
والنافية واما مع الاعمال فللطرد وهو خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا المعملة لا يلزمها اللام لحصول
الفرق بالعمل وقال ابن مالك وهو حسن يلزم اللام ان خيف التباس بالنافية فعلى قوله يلزم اللام اذا كان

اسمها مبنيا او معربا مقصورا واما ان دخلت على الافعال لزمت اللام وقولهم اما ان جزاك الله خيرا لم يدخل
فيه اللام لان الدعاء لا يدخله النافية فاذا دخلت المخففة على الفعل فلا يكون ذلك الفعل عند البصريين الا
من نواسخ الابتداء حتى لا يخرج ان عن اصلها بالكلية والكوفيون يعممون جواز دخولها على الافعال كلها
قياسا نحو قولك بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وقولهم ان يزينك لنفسك وان يشينك
لهيه وهو عند البصريين شاذ واختلف فى هذه اللام الفارقة فمذهب ابى على واتباعه انها غير لام الابتداء
التى تجامع المشددة بل هى لام اخرى للفرق اذ لو كانت للابتداء لوجب التعليق فى ان علمت لزيدا قائما او
لما دخلت فيما لا يدخله لام الابتداء فى نحو ان قتلت لمسلما وان يزينك لنفسك وذهب جماعة الى انها لام الابتداء
والجواب عن قولهم ان علمت لزيدا قائما ان التعليق واجب لو دخلت على اول مفعولى افعال القلوب الا انها
لا يدخل بعد الافعال الناسخة الا على الجزء الاخير وهو الخبر ويدخل على المتقدم اما على المبتدء المؤخر او الخبر او القائم مقامه
وفى الامثلة الواردة فى التنزيل لم يدخل الا على ما كان خبرا فى الاصل نحو وان كانت لكبيرة وان كنت من قبله لمن الغافلين
وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وان نظنك لمن الكاذبين وبالمذهب الاول لخلوه عن مانع ومعلق فلا بد من نصب
الثانى وانه يخلد لام الابتداء قال تعالى وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وان كادوا ليفتنونك واما قوله
ان قتلت لمسلما وان يزينك لنفسك فشاذ وفرق الكسائى بين ان مع اللام فى الاسماء وبينها معها فى الافعال
فجعلها فى الاسماء المخففة ولما فى الافعال فقال ان نافية واللام بمعنى الا لان المخففة بالاسم اولى نظرا الى اصلها
والنافية بالفعل لان معنى النفى راجع الى الفعل وغيره من الكوفيين يقولون انها نافية مطلقا دخلت على الفعل او على
الاسم واللام بمعنى الا ومنع البصريون كون اللام بمعنى الا لانه خلاف الظاهر قالوا ولو جاز ذلك لجاز جاءنى القوم
لزيدا اى الا زيدا ولا يلزم ما قالوا اذ ربما اختص بعض الاشياء ببعض المواقع كاختصاص لما بالاستثناء بعد
النفى ومنع ابو على فى المكسورة المخففة المهملة من تقدير ضمير شان بعدها وجوزه بعضهم قياسا على المفتوحة وقد مر ذلك
فى باب الضمائر قوله ويخفف المفتوحة فتعمل فى ضمير شان مقدر وقد مر ذلك فى ضمير الشان مع الخلاف فى ذلك وحكى
بعض اهل اللغة اعمالها فى المظهر فى السعة نحو قولهم انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة عن حمزة واما فى
الضرورة فجاء فى المظهر فقط قال فلو انك فى يوم الرخاء سألتنى فراقك لم ابخل وانت صديق وقال بانك الربيع
وغيث مريع وقدما يكون هناك يكون الثمالا قوله ويليها الفعل الى قد مضى شرحه فى نواصب الفعل المضارع واذا
دخلت على الجملة الاسمية فقد يكون الجملة مجردة نحو قوله ان هالك كل من يحفى وينتعل وقد يكون مصدرة بلا نحو
علمت ان لا شئ كذا او باداة شرط نحو علمت ان من يزرنى اكرمه او برب نحو علمت ان رب خصم لى مذهب الكوفيين انكم نحوكم
علام يحبه قوله وكان للتشبيه وتخفف فتلغى الى قوله كان قال بعضهم انها غير مركبة لعدم الدليل عليه

ومذهب الخليل ان اصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت اداة التشبيه لتؤذن من اول الامر بقصد التشبيه
فوجب فتح المكسورة رعاية للفظ الكاف لانها لا تدخل الا على لفظ المفردات ففتحت لفظا وهي في المعنى باقية
على حالها لم تصر بالفتح حرفا مصدريا وصار الكاف مع ان كلمة واحدة فلا محل للكاف كما كان لها حين كانت في خبر ان
لضمير ودتها بجزء الحرف كما ذكرنا انه ليس بكاف كذا وكاى بمحل الضمير ودتها بجزء الاسم ولا يطلب ما يتعلق كما
كانت يطلبه حين كانت في محل الخبر لانها خرجت بالتركيب عن كونها جارة فاذا خففت كان فالافصح الغاؤها
وقد جاء كان وريديه رشاء الخلب وقال وصدر مشرق اللون كان ثدييه حقان واذا لم يعملها لفظا ففيها
ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال بغير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان
المخففة لكن لما لزم الفعلية التي يليها ما لزم ان المخففة من حروف العوض قوى اضمار الشان بعدها اجراء لها
مجرى ان ولزوم حرف العوض في الفعلية يقوي كونها مركبة من الكاف وان ويجيء بعد المهملة اسمية كقوله عبأت له
رمحا ومخاطر بلاد وآلة كان قبس يعلى بها حين يشرع والفعلية كقوله تعالى كان لم تغن بالامس وقوله في الفتح كان قد
الا ظعان وقوله افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت بها وان جاء بعدها
مفرد كقوله يعشي بها الدرماء تسحب قصبها كان بطن حبلى ذات اونين متئم فالمحذوف غير ضمير الشان
اي كان بطنها بطن حبلى وقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية يجوز ان يكون ظبية تعطو مبتدأ والخبر محذوف وان
تكون تعطو صفة ظبية واسم كان محذوف اي كانها ظبية ويروى كانها ظبية بالنصب على اعمال كان ويروى
بجرها على ان ان زائدة اي كظبية قوله ولكن هي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من ان المكسورة
المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فلا تفيد ان ما بعدها
كما قبلها بل مخالف له نفيا واثباتا وان تحقق مضمون ما بعدها ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوا وفيه نقل الحركة
الى المتحرك والاصل عدم التركيب قوله بين كلامين متغايرين معنى اي في النفي والاثبات والمقتضى التغاير
المعنوي واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وقد لا يكون كقوله تعالى ولو اريكهم كثيرا لفشلتم الى قوله
ولكن الله سلم اي فلكن الله لم يريكم كثيرا وتقول زيد حاضر لكن عمرو مسافر ولا يلزم التضاد بينهما تضادا حقيقيا
بل يكفي تنافيهما بوجه ما قال تعالى ان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فان عدم الشكر غير
مناسب للافضال بل اللائق به ان يشكر المتفضل ومثله كثير فاذا خففت الغيت ويونس والاخفش اجازا اعمالها
مخففة ولم يثبت به شاهد ويجوز دخول الواو عليها مخففة ومشددة ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها
اعتراضية اظهر من حيث المعنى وجاء في الشعر حذف نون المخففة للساكنين قال فلست بآتيه ولا استطيعه
ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل قوله وليت للتمني قد مضى شرحه في اول هذا الباب ونقول ادخل الزجاجي

وشذ الجر بها فيها احدى عشر لغة اشهرها لعل وعل وجاء لعن بعين غير معجمة ولغن بغين معجمة وآخرها نون وجاء
رعن ورغن بجعل الراء مقام اللام ولان وان ولعاء بالمد قال لعاء الله فضله عليكم بشيء ان امك شريم وقد يلحق
لعل تاء التأنيث كما في رب فيقال لعلت وعقيل يجرون بلعل مفتوح اللام الاخير او مكسورها وكذا بعل مكسورة
اللام او مفتوحتها قال فقلت ادع اخرى وارفع الصوت رفعة لعل ابي المغوار منك قريب وهو مشكل لان جرها
على مختص بالحروف ورفعها مشابه الافعال فيكون حرف عاملا عمل الحروف والافعال في حالة واحدة مما لا يثبت
وايضا الجار لا بد له من متعلق ولا متعلق ههنا لا ظاهرا ولا مقدرا فهي مثل لولا الداخلة على المجرورة عند سيبويه
جارة لا متعلق لها وفي البيت الذي انشدناه ان روي بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يكون اسم لعل وهو ضمير الشان
مقدرا وابي المغوار مجرور بلام مقدرة حذفت لتوالي اللامات اي لعله لابي المغوار منك جواب قريب ويجوز ان
يكون ثاني لامي لعل محذوفا واللام المفتوحة جارة للمظهر كما نقل عن الاخفش انه سمع عن العرب فتح اللام الجارة
الداخلة على المظهر ونقل ايضا ذلك عن يونس وابي عبيدة والاحمر وان روي بكسر اللام فضمير الشان ايضا مقدر مع حذف
ثاني لامي لعل لاجتماع الامثال ثم ادغم الاولى في لام الجر ويجوز في هذه الرواية ان يقال الاصل لعا اي انعش دعاء له
فادغم تنوينه في لام الجر فهذه الوجوه متعددة فيما انشد ابو عبيدة لعل الله يمكنني عليها جهارا من زهير او اسيد
واللام الاولى في لعل زائدة عند البصريين اصلية عند الكوفيين لان الاصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة
لان مبناها على الخفة والبصريون نظروا الى كثرة التصرف فيها والتلعب بها وجواز زيادة التاء فيها فان سمي بها
لم ينصرف عند البصريين للتركيب والعلمية وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة والعلمية لانها ليست من اوزان كلامهم
واعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الحروف عليهما كحالهما قبل دخولها لكنه يجب تأخير الخبر ههنا الا ان يكون ظرفا
او جارا ومجرورا فيجوز توسيطه بين هذه الحروف واسمائها نحو ان في الدار زيدا وان كان الاسم مع ذلك نكرة وجب
تأخيره نحو ان لدينا انكالا الا كما في المبتدأ والخبر ولا يجوز حذف اسمائها التي ليست بضمير الشان الا في الشعر على ضعف
وذلك كقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر برفع زنجي اي ولكنك زنجي ومن روى بنصبه
فالخبر محذوف اي ولكن زنجيا هكذا لا يعرف قرابتي واما ضمير الشان فيجوز حذفه في الشعر كثيرا كقوله ان من لام
في بني بنت حسان الُمْهُ واعصه في الخطوب وقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء وذلك
لان ادوات الشرط لا يعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة واما في غير الشعر ففيه خلاف والاصح انه قليل لا كثير وشرط
ان لا يلي الاحرف فعل صريح لكراهة دخول الاحرف المختصة بالاسم على الفعل الصريح فلا تقول ان قام زيد في
انه قام زيد وحكى الخليل عن بعض العرب ان بك زيد مأخوذ اي انه ويقولون ان في الدار يجلس اخوك وقال كان على عرنينه
وجبينه كنام شعاع الشمس او طلع البدر وانما جاز حذف ضمير الشان من غير ضعف لبقاء مفسره وهو الجملة

ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزائد وجاء في الخبر ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون
وعند الكسائي من هذه زائدة وعند ابن كيسان الحرف في مثل غير عامل لفظا كالمكفوفة واذا علم الخبر جاز حذفه
مطلقا سواء كان الاسم معرفة او نكرة والكوفيون يحذفون الخبر بتكرير الاسم ما جاء كذلك نحو قوله ان محلا وان مرتحلا
وان في السفر اذ مضوا مهلا اى ان لنا محلا في الدنيا ومرتحلا الى الآخرة وان في رحيل السفر اذ مضوا الى الاخرة
مهلا اى لا يرجع الراحلون الى الآخرة ويقولون ان مالا وان ولدا وان غيرها ابلا وغنما اى ان لنا ذلك والفراء
يشترط في جواز حذف خبرها تكرير ان كما قيل ان اعرابيا قيل له ان الزبانة الغادرة فقال ان الزبانة ان
الفائدة اى هما مختلفان والرد على المذهبين ما روى ان المهاجرين قالوا يا رسول الله ان الانصار قد فضلونا
واووونا وفعلوا بنا فقال عم الستم تعرفون ذلك قالوا بلى فقال عم ان ذلك اى ان ذلك كذلك وما روى من قول محمد
عبد العزيز لمن مت اليه بقرابته ان ذلك اى مصدق ثم ذكر الحاجته فقال عمر لعل ذلك اى لعل مطلوبك حاصل
وقال تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله اى هلكوا وقيل الخبر ويصدون قالوا والواو زائدة وقال الشاعر
خلا ان حيا من قريش تفضلوا على الناس او ان المكارم نهشلا قال ابن يعيش لم يات خبر ان المحذوف الا ظرفا
او جارا قال والجيد ان يقدر في ان ذلك ولعل ذلك بالظرف ايضا اى ان لكم ذلك ولعل لك ذلك واقول يجيء الجعل
جميع الاخبار المحذوفة ظرفا فالاولى ان يقدر ما يستقيم به معنى الكلام ظرفا كان او غيره وقد يسد مسد الخبر واو المصاحبة
نحو ان كل رجل وضيعته والحال نحو ان ضربي زيدا قائما واما قولهم ليت شعري فالشعر بمعنى الفطنة مصدر من شعرت
اشعر كنصرت انصر اى فطنت له قال سيبويه اصله ليت شعرة حذفت الهاء في الاضافة كما في قولهم هو ابو عذرها فعلى هذا
لم يثبت عنده مصدرا الا بالهاء كالنشدة والا فلا موجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة
والتزم حذف الخبر في ليت شعري مردفا بالاستفهام نحو ليت شعري اما سلم ام لا وهذا الاستفهام مفعول شعري
كما ذكرنا في افعال القلوب في نحو علمت ازيد عندك ام عمرو اى ليت علمي بما يسأل عنه بهذا الاستفهام حاصل
وقال المص هذا الاستفهام قائم مقام الخبر كالجار والمجرور في ليتك في الدار وفيه نظر لان شعري مصدر ومعناه متعلق
بمضمون الجملة الاستفهامية فهي من حيث المعنى مفعول شعري ومفعول المصدر لا يكون خبرا للمصدر حتى يخبر عنه
لان علمك بالشيء غيره لكنه قال ابن يعيش الاستفهام سادّ مسد الخبر كسد جواب لولا مسد خبر المبتدا الذى
بعده ... لان محل خبر شعر الذى هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعله ومفعوله فمحله بعد الاستفهام فكيف
يكون الاستفهام في محل الخبر ومقام سدّه بل هو خبر يجب حذفه بلا اسناد مسده لكثرة الاستعمال وقد يحذف
الاستفهام مع العلم نحو قوله ليت شعري مسافر بن ابى عمرو وليت يقولها المحزون اى ليت شعري ابحيّ ام لا اى
منادى او فتخبر هنا بشرط الافادة عن نكرة بنكرة لانا ذكرنا في باب المبتدا ان التخصيص غير شرط في المبتداء

مع حصول الفائدة وانما لم يخبر عن المبتداء المنكر بخبر مؤخر لئلا يلتبس المبتدا بالخبر وهذا لتوافق اعرابيهما واما ههنا
فالاعرابان مختلفان فلا باس به قال ولن شفاء عبرة مهراقة على ما انشد سيبويه وتجوز ايضا الاخبار عن النكرة بالمعرفة
نحو ان كريما ابوك قال عرفان حسبك الله كما قلت في باب كان الجلي كان امك ام حمار ويجوز ان يكون كفافا في قوله فليت
كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوا اسم ليت والجملة خبره على ان يروى خيرك بالنصب فيكون
اسم كان ايضا نكرة لكونه ضميرا راجعا الى كفافا وان روى برفعه فاسم ليت ضمير شان محذوف وقوله خيرك وشرك
اسم كان وكفافا خبره ولم يثن لكونه مصدرا في الاصل وعني متعلق بكفافا اى مكفوفين عني والماء على هذا الوجه
منصوب اى ما ارتوى مرتو من الماء وقيل شرك مرتوا اى بتقدير مرتو باسم وخبر معطوف على اسم كان وخبره اى
خيرك كفافا اى كان خيرك كفافا وشرك مرتوا عني اى كافا فحذف المنصب وحده كما في قوله فلوان واش باليمامة
داره فيكون الماء على هذا الوجه مرفوعا فاعل ارتوى اى ما دام الماء ريان قوله

الحروف العاطفة

الواو والفاء الخ اعلم ان بعضهم عد اى العشرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما قال
بعضهم ان بل التى بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط
مما قبلها وبدل الغلط بدون بل غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا
الغلط قوله الجمهور النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كان لنا او واما وليس المراد اجتماع
المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او في مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اى حصل الفعل من
كليهما لا من احدهما دون الآخر قوله فالواو للجمع مطلقا معنى الطلاق انه يحتمل ان يكون حصل كلاهما في زمان واحد
وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو اولا فهذه ثلث احتمالات عقلية لا دليل في الواو على شيء منها
هذا مذهب البصريين والكوفيين ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثعلب والربعي وابن درستويه قال بعض الفقهاء
انها للترتيب دليل الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو وتقابل زيد وعمرو وفيما
الثاني فيه قبل الاول كقوله او عجوزة متحت وقضى مختامها وقوله تعالى واسجدى واركعي وقوله تعالى نموت
ونحيى والاصل في الاستعمال الحقيقة ولو كانت للترتيب لتناقض قوله تعالى وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة
قوله في موضع آخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا اذ القصة واحدة ثم اعلم ان الواو مرة يجمع وتشرك الاسمين
فصاعدا في فعل واحد نحو قام زيد وعمرو اى حصل منهما القيام ومرة يجمع الفعلين فصاعدا نحو قام وقعد
اى حصل كلا الفعلين من زيد ومرة يجمع بين مضمون الجملتين فصاعدا في الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو
قائم وعمرو قاعد فلولا الواو لجاز توهم ان الاسم الاول في الصورة الاولى والفعل الاول في الثانية والكلام الاول
في الثالث وقع عن سهو وغلط والثاني تدارك له او لجاز توهم ان المتكلم في المواضع الثلث قصد احدهما الى كثيرا

ما يورد الكلام بلا مع القصد الى معناه كقول الشاكي كنت آكل تمرا وزبيبا اي احدهما وكذا قولك جاءني زيد بل
عمرو فانه لا يحتمل القطع بوقوع الامرين وهو الظاهر يحتمل وقوع احدهما فبالواو يصير الجمعية نصا كما باو يصير
معنى احدهما نصا ثم اذا نفيت نحو جاءني زيد وعمرو مثلا قلت ما جاءني زيد وعمرو فهو نفي المركب اعني المجيئين
والمركب كما ينتفي بانتفاء جزئيه ينتفي ايضا بانتفاء احد جزئيه دون الآخر فيحتمل ان يكون معناه انتفى
المجيء المجيئان كلاهما وان يكون المعنى انتفاء احد المجيئين فاذا قصدت التنصيص على المعنى الاول جئت
بلا الزائدة بعد واو العطف فقلت ما جاءني زيد ولا عمرو وقد يطرد حيث لا يمكن نفي احد الفعلين
كما في قوله تعالى ولا تستوي الحسنة ولا السيئة وما يستوي الاحياء ولا الاموات لان الاستواء بمعنى
التساوي واذا انتفى المساواة من احد الطرفين فلابد من انتفائه من الآخر ايضا وما قيل من ان زيادة
لا لدفع وهم ان المنفي هو المجيئان المقيدان بقيد الاجتماع في وقت فليس بشيء لان نفي الشيء مطلقا
اراده نفيه مقيدا خلاف الظاهر كما تقول ما جاءني رجل وتريد رجلا نضرا ونحوه فان كررت العامل قلت
ما جاءني زيد وما جاءني عمرو فهو عند سيبويه نفي المجيئين المنقطع احدهما عن الآخر كان المخاطب توهم انه
حصل مجيء كل واحد منهما لكن منقطعا عن مجيء الآخر فرفعت بهذا الكلام وهمه وعند المازني هو نفي مطلق
المجيئين كما كان من دون تكرير العامل وهذا القول اقرب ويكون فائدة تكرير الفعل المنفي كفائدة زيادة لا
بعد الواو واكثر قوله والفاء للترتيب اعلم ان الفاء تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف او لا فان
عطفت مفردا على مفرد ففائدتها ان ملابسة المعطوف لمعنى الفعل المنسوب اليه والى المعطوف عليه بعد
ملابسة المعطوف عليه بلا مهلة ففي قولك قام زيد فعمرو اي حصل قيام عمرو عقيب قيام زيد بلا فصل وفي
ضربت زيدا فعمرا اي وقع الضرب على عمرو عقيب وقوعه على زيد واذا ادخلت على الصفات المتتالية
والموصوف واحد فالترتيب ليس في ملابستها المدلول عليها كما كان في نحو جاءني زيد فعمرو بل في مصادر
تلك الصفات نحو قولك جاء زيد الآكل فالنائم اي الذي يأكل فينام كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح
فالغانم فالآيب اي الذي صبح فغنم فآب وان لم يكن الموصوف واحدا فالترتيب في تعلق مدلول العامل
بموصوفاتها كما في الجوامد نحو قولهم في صلوة الجماعة يتقدم الاقرأ فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن فالاصبح
وان عطفت الجملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون التي قبلها بلا فصل
نحو قام زيد فقعد عمرو وقد يفيد فاء العطف في الجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها
لا ان مضمونه عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس
مثوى المتكبرين وقوله واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر ذم الشيء

او مدحه يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل على المجمل كقوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب ان
ابني من اهلي ويقول الجيبه فقلت لبيك وذلك ان موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال ومنه قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها
فجاءها باسنا بياتا لان تبييت الناس تفصيل للاهلاك المجمل وقد يجيء الفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى على ما حكى الزجاجي
تقول العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية اي الى الثعلبية وتقول بعضهم مطرنا ما زبالة فالثعلبية بحذف بين كونه
رادا ويقيم المضاف اليه مقام المضاف وتعربه باعرابه وهذا كما تقول هي احسن الناس ما بين قرن الى قدم وما بين قرنه
فقدم وما قرنا فقدما ولا يجوز حذف ما لانه موصول فلا تقول مطرنا زبالة فالثعلبية وهي احسن الناس قرنا فقدما
وحكى اجازته عن هشام ومثل قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل البنيان الفاء فيه بمعنى الى اي منازل بين الدخول
الى حومل الى توضح الى المقراة فان قلت كيف هذا وانت لا تقول خرجت الى زيد الى عمرو وهذا الفعل لا يتعلق بحرفي جر بمعنى
واحد بلا عطف قلت يستعمل في تحديد الاماكن نحو قولك اشتريت ما بين الموضع الفلاني الى دار زيد الى دار عمرو
الى دار خالد بحذف الواو تخفيفا لدلالة الكلام عليه قال النابغة الجعدي ايا دار سلمى بالحرورية اسلمي الى جانب الصمان فالمتثلم
اقامت به البردين ثم تذكرت منازلها بين الدخول فجرثم ومسكنها بين الغروب الى اللوى الى شعب ترعى
بهن فيعنم فاذا كثر ذلك معرفي لجر اعني الى فجئت بفاء العطف التي هي بمعناه اولى بل هو واجب لامتناع اجتماع
حرفي عطف ويجوز ان يكون المعنى قفا نبك بين منازل الدخول فمنازل حومل فمنازل توضح فمنازل المقراة وكذا في غير
هذا الموضع واما قوله باداوفية بالعلياء فالسند فالفاء فيه لافادة الترتيب في الذكر لانه يذكر في تعريف الامكنة
الاخص بعد الاعم مكان العلياء موضع وسيع يشتمل على مواضع منها السند وهذا كما تقول داري ببغداد فالكرخ فاذا
نفيت قولك جاءني زيد فعمرو فانت ناف لتعقيب مجيء عمرو لمجيء زيد فيمكن ان يحصل المجيئان في حال وان يحصل مجيء عمرو
قبل مجيء زيد هذا الذي ذكرنا حكم فاء العطف والتي لغير العطف لا تخلو عن معنى الترتيب وهي التي تسمى فاء
السببية وتختص بالجمل وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه ومن جاءك فاعطه وبدونها
نحو زيد فاضل فاكرمه وتعرفه بان يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى فيما مثلنا
اذا كان كذا فاكرمه وهو كثير في القرآن المجيد وغيره قال تعالى ام لهم ملك السموات والارض وما بينهما فليرتقوا في الاسباب
وقال تعالى انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال فاخرج اي اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال رب
فانظرني اي اذا كنت لعنتني فانظرني وقال فانك من المنظرين اي اذا اخترت الدنيا على الآخرة [illegible] من المنظرين
وقال فبعزتك اي اذا اعطيتني هذا المهل فبعزتك لاغوينهم وكثيرا ما يكون فاء السببية بمعنى لام العلة
اذا كان ما بعده سببا لما قبله كقوله تعالى اخرج منها فانك رجيم وتقول اكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل على الجزاء
فاذا عكست الكلام فقلت اكرمه فانه فاضل فقد دخل على ما هو شرط ثم اعلم انه لا ينافي بين السببية والعاطفة

فقد يكون سببية ومع ذلك عاطفة جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن لا يلازمها العطف نحو ان لقيته
فاكرمه ثم انفد يوعتى ذا الكلام بناء موقعها موقع الفاء السببية وليست بها بل هى زائدة وليست بها بل هى
وفائدة زيادتها التنبيه على ان ما بعدها لازم لما قبلها لزوم الجزاء للشرط ونحو ذلك كما تقدم فى الظروف المبنية
وقد يجئ زائدة فى غير هذا الموضع المذكور نحو زيد فوجد عند الاخفش وقوله واذا هلكت فعند ذلك فاجزعى ثم اعلم
ان افادة الفاء للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثانى المترتب يحصل بتمامه فى زمان طويل اذا كان اول
اجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض
يبتدى بعد نزول المطر لكن يتم فى مدة ومهلة فجئ بالفاء نظرا الى انه لا فصل بين نزول المطر وابتداء الاخضرار
ولو قيل ثم تصبح الارض مخضرة نظرا الى تمام الاخضرار جاز وكذا قوله جعلناه نطفة فى قرار مكين ثم جعلنا
النطفة علقة نظرا الى تمام صيرورتها علقة قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام
لحما نظرا الى ابتداء كل طور ثم قال ثم انشأناه خلقا آخر اما نظرا الى تمام الطور الاخير واما استبعاد المرتبة
هذا الطور الذى فيه كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة قوله ثم مثلها بمهلة اى مثل الفاء فى الترتيب الا
انها تختص بالمهلة والتراخى ومن ثمة قال سيبويه فى مررت بزيد ثم عمرو ان المرور مروران ولا يكون الا عاطفة
ولا يكون للسببية اذ لا يتراخى المسبب عن السبب التام ولا يعطف المفصل على المجمل كالفاء وقد تجئ ثم لمجرد
خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبته له كما ذكرنا فى قوله تعالى ثم انشأناه خلقا
آخر وكقوله تعالى خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فالاشراك بخالق
السموات والارض مستبعد غير مناسب وهذا المعنى فرع التراخى ومجازه وكذا قوله تعالى فلا اقتحم العقبة
ثم كان من الذين آمنوا فان الايمان بعيد المنزلة من فك الرقبة والاطعام بل لا نسبة بينه وبينهما وكذا قوله استغفروا
ربكم ثم توبوا اليه فان التوبة وهى الانقطاع بالكلية الى الله تعالى بين طلب المغفرة بونا بعيدا وقد تجئ ثم لمجرد الترتيب
فى الذكر والتدرج فى درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى ثم من دون اعتبار التراخى والبعد بين تلك الدرج ولا
ان الثانى بعد الاول فى الزمان بل ربما يكون قبله كما فى قوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده
فالمقصود ترتيب درجات معالى الممدوح فابتدأ بسيادته ثم بسيادة ابيه ثم بسيادة جده لان سيادة
نفسه بالنسبة اليه ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد وان كان سيادة الجد مقدمة فى الزمان على سيادة نفسه
الغرض ما ذكرت من ترتيب معاليه الاخص فالاخص ومثل الفاء فى قوله تعالى فبئس مثوى المتكبرين كما
ذكرنا وقد تكون ثم والفاء لمجرد التدرج فى الارتقاء وان لم يكن الثانى مترتبا فى الذكر على الاول وذلك
اذا تكرر الاول بلفظه نحو بالله فالله ووالله ثم والله ونحو قوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين

وقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون واما قوله تعالى فالينا مرجعهم ثم الله شهيد اى ثم مجازيهم بما عملوا
لانه كان شهيدا على ما يعملون فاقام العلة مقام المعلول وقوله تعالى وانى لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى
اى ثم بقى على ذلك الهدى بمعنى التمام والاكمال نظرا الى العمل الصالح كما قيل فى اهدنا الصراط المستقيم اى ابقنا عليه فاستعمال
ثم اما نظرا الى تمام البقاء او استبعادا لمرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها لان البقاء عليها افضل فيكون كما قلنا
فى قوله ثم انشأناه خلقا آخر فى الوجهين وقد تدخل همزة الاستفهام المفيدة للانكار على واو العطف كقوله تعالى
ولقد انزلنا اليك آيات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون او كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم فقوله وكلما
عطف على لقد انزلنا والهمزة لانكار النبذ وقد يكون الاستفهام للتوبيخ او التقرير اذا دخلت همزته على جملة منفية
نحو قوله تعالى قالوا لولا اوتى مثل ما اوتى موسى اولم يكفروا بما اوتى موسى فقوله اولم يكفروا عطف على قوله قالوا لولا اوتى وكذا يدخل
على فاء العطف للانكار كقوله ومنهم من يستمعون اليك افانت تسمع الصم فقوله افانت تسمع الصم عطف على ومنهم من يستمعون
اليك اى بعضهم يستمع اليك غير سامع فى الحقيقة افانت تسمع هؤلاء الصم وكذا قوله ومنهم من ينظر اليك افانت تهدى
العمى اى ينظر اليك غير مبصر فى الحقيقة وتكون الهمزة للتوبيخ او التقرير اذا دخلت على النفى وقد يدخل على فاء السببية
كما فى قوله تعالى من اله غير الله يأتيكم بضياء افلا تسمعون اى اذا كان كذا فلم لا تسمعون فالفاء للسببية والهمزة للتوبيخ
او التقرير ولا يدخل همزة الانكار على ثم المفيدة للاستبعاد كقوله تعالى ماذا يستعجل منه المجرمون اثم اذا ما وقع آمنتم
به لان الايمان بالشئ مستبعد من استعجال الاستهزاء به وهذه الحروف ليست بعاطفة على معطوف عليه مقدر
عليه مقدر كما تنبه جار الله ولو كانت كما قال لجاز وقوعها فى اول الكلام قبل ان يتقدمها ما يكون معطوفا عليه ولم يجئ
الا مبنيا على كلام متقدم وهذه الحروف الثلاثة يجئ عند الاخفش زائدة والبصريون يأولون فما يمكن التأويل فيها
للحرف من الزيادة اما الواو فمثل قوله تعالى فلما اسلما وتله للجبين وناديناه قال البصريون هو جواب محذوف اى
وتله للجبين وناديناه كان هناك انقياد اما لا يوصف من الطاعة وكذا قوله فلما اجزنا ساحة الحى وانتحى بنا
بطن خبت ذى حقاف عقنقل ولما قوله حتى اذا رأى الرحمن انا ليس فيهم رشيد ولا ناه اخاه عن الغدر صب عليهم
تغلب بنت وائل فكانوا عليهم مثل اشية البكر فالمعنى غضب عليهم وصب بحذف المعطوف عليه وكذا قوله فاذا
وذلك بالكيسة لم يكن الا كلمة حالم بخيال اى بقائها المسالك وكذا الالام واما الفاء ففى قوله اراني اذا ما بت بت
على هوى فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا قيل الفاء زائدة وقيل بل الداء ثم طرق المقصد واجاز الاخفش زيد
فوجد وزيد فقام قياسا على زيادة الفاء فى مثل قول الشاعر وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا
والفاء فى قوله اباخراشة اما انت ذا نفر فان قومى لم تاكلهم الضبع زائدة عند البصريين دون الكوفيين كما فى
بابه واما ثم فقال الاخفش هى زائدة فى قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم

وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم ولا منع من ارتكاب حذف المعطوف عليه اي الهمهم الانابة ثم تاب
عليهم وما جاء من مثله فان امكن الاعتذار فهو اولى والا فليحكم بزيادة الحروف وانشد ابو زيد لزيادة ثم قول
الاخر فالعرام ماكان مني وقصارى قد يكون مشيتي تو قصد اقول كيف وحتى مثلها تعني مثل ثم في الترتيب
والمهلة قال الجزولي المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة
للمهلة والذي ارى ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق اما في القوة او في
الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه والمعطوف بما بعد حتى
اسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر نحو مات الناس حتى الانبياء في المقدار ان الترتيب الخارجي لا يعتبر فيها ايضا كما
لا يعتبر فيها المهلة بل المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبياء
او من الاقوى الى الاضعف كما في قدم الحاج حتى المشاة قوله واو واما وام لاحد الامرين مبهما اي اعلم ان الا
الثلث لاحد الامرين او الامور لكنها انما العاطفة في المعنى سواء الاتي شيء واحد مع هو ان او يجيء بمعنى الى
وبل الا ويجيء ام ايضا للاضراب بمعنى بل فلا يكون بعدها الا الجمل فلا يكون حرف عطف بل حرف ابتداء
فاذا كانت حروف عطف فقد يعطف المفرد على المفرد نحو جاءني زيد او عمرو وقد يعطف الجملة على الجملة نحو ما ابالي
اقمت ام قعدت ونحو قولك في الاستيناف انا اخرج اليوم ثم يبدو لك الاقامة فتقول او اقيم اي بل اقيم على قوله
فهي في هذه الصورة تحتمل العطف فيكون على تقدير او مترددا بين الخروج والاقامة واما في قوله بدت مثل
قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها او انت في العين املح فلا يحتمل العطف اذ لا يصح قيام الجملة بعدها مقام
قوله مثل قرن الشمس كما هو حق المعطوف وكذا في قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون وانما
جاز الاضراب ... على الاخبار عنهم بانهم مائة الف بناء على ما يحزر الناس من غير تحقق مع كونه تعالى عالما
بعددهم وبانهم يزيدون ثم اخبر تعالى بالتحقيق فاضرب عما يغلط فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحزر اي ارسلناه
الى جماعة يحزرهم الناس مائة الف وهم كانوا زائدين على ذلك وكذا قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب وقالوا بناء
على تحزير الناس في التخمين ثم اضرب عما يغلطون فيه فهذه القضية قالوا ذلك وحقق وقال او هو اقرب اي بل
هو اقرب وقالوا ان لاو اذا كان في الخبر ثلث معان الشك والابهام والتفصيل واذا كان في الامر فله معنيان
التخيير والاباحة فالشك اذا اخبرت عن احد الشيئين ولا تعرفه بعينه والابهام اذا عرفته بعينه وتقصد ان
تبهم الامر على المخاطب فاذا قلت جاءني زيد او عمرو ولم تعرف الجائي منهما فاو للشك واذا عرفته وقصدت الابهام
على السامع فهو للابهام كقول لبيد وهل انا الا من ربيعة او مضر وقال الظاهر انه كان يعرف انه من ايهما قال تعالى
اتيها امرنا ليلا او نهارا والتفصيل اذا لم يشك ولم يقصد الابهام على السامع كقولك هذا اما ان يكون جوهرا

او عرضا اذا قصدت الاستدلال على انه جوهر لا عرض او على انه عرض لا جوهر او على انه لا هذا ولا ذاك واما في الامر
فان حصل للمامور بالجمع بين الامرين فضيلة وشرف في الغالب فهي للاباحة نحو تعلم الفقه او النحو وجالس الحسن
او ابن سيرين والا فهي للتخيير نحو اضرب زيدا او عمرا والفرق بينهما ان الاباحة يجوز فيها الاختصار على احد الفعلين
ويجوز الجمع بينهما وفي التخيير يتحتم احد الامرين ولا يجوز الجمع بينهما هذا ما قيل وينبغي ان تعرف ان جواز الجمع بين الامرين
في نحو تعلم اما الفقه او النحو لم يفهم من اما واو بل ليسا الا لاحد الشيئين في كل موضع وانما استفيدت الاباحة مما قبل
العاطفة وما بعدها معا لان تعلم العلم خير وزيادة الخير خير فلا او واما في الاباحة والتخيير والشك والابهام
والتفصيل على معنى احد الشيئين او الاشياء على السواء وهذه المعاني تعرض في الكلام لا من قبل او واما بل من قبل اشياء
اخر فالشك من جهة جهل المتكلم وعدم قصده الى التفصيل والابهام والتفصيل من حيث قصده الى ذلك والاباحة
من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك واما في سائر اقسام الطلب فالاستفهام
نحو ازيد عندك او عمرو ولا تعرض فيه لشيء من المعاني المذكورة واما التمني نحو ليت لي فرسا او حمارا فالظاهر الجمع اذ في الغالب
من العادات ان من يتمنى احدهما لا ينكر حصولهما معا واما التحضيض نحو هلا تتعلم الفقه او النحو وهلا تضرب زيدا
او عمرا والعرض نحو الا تتعلم النحو او الفقه والا تضرب زيدا او عمرا فكالامر في احتمال الاباحة والتخيير بحسب القرينة
ولما كثر استعمال او في الاباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو قال وكان سيان ان لا يسرحوا
نعما او يسرحوه بها واغبرت السوح فان سيان بمعنى مستويان وهو يستدعي اثنين قال سيان كسر رغيفه او كسر عظم
او كسر عظم من عظامه واذا نفيت الخبر نحو رايت زيدا او عمرا فان اردت نفي رؤيتهما معا قلت ما رايت واحدا
منهما او ما رايت احدهما او ما رايت زيدا ولا عمرا وان اردت نفي رؤية احدهما لا رؤيتهما فان تعين عندك ذلك
الواحد وقصدت تعيينه للمخاطب نحو ما رايت زيدا او ما رايت عمرا وان لم يتعين عندك او ... لكن قصدت
الابهام قلت ما رايت زيدا او عمرا فيكون المعنى ما رايت احدهما ورايت الاخر وكذا اذا نفيت الامر وهو
النهي كما اذا قلت مثلا في اضرب زيدا او عمرا لا تضرب زيدا او عمرا فالقياس ان يكون المعنى لا تضرب احدهما
واضرب الاخر كما كان في الامر معناه اضرب احدهما ولا تضرب الاخر فان قلت فلا يبقى اذن فرق بين الامر
والنهي ولا بين الخبر المثبت والمنفي في رايت زيدا او عمرا وما رايت زيدا او عمرا قلت لا يبقى فرق في اصل
الوضع الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين فكانك اذا قلت اضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى اضرب احدهم
ولا تضرب الباقين واذا قلت لا تضرب زيدا او خالدا فالمعنى لا تضرب احدهم واضرب الباقين وكذا في الخبر
نحو رايت زيدا او عمرا او خالدا وهذا القياس هو مقتضى اصل الوضع ثم بعد ذلك جرى عادتهم انه اذا استعمل لفظ
احد وما يؤدي معناه في الاثبات فمعناه الواحد واذا استعمل في غير الموجب فمقتضاه العموم في الغالب ويجوز ان

يراد الواحد فقط تفسير ذلك انك اذا قلت في الموجب مصرحا بالواحد رايت واحدا من زيد وعمرو مثلا وكذا

فيما يؤدي معنى الواحد رايت رجلا منهما او رايت زيدا او عمروا فان كل واحد من الالفاظ الثلث افاد انك

رايت واحدا منهما فقط واذا قلت في غير الموجب ما رايت واحدا او ما رايت رجلا منهما او ما رايت زيدا او

عمروا فان كل واحد من الالفاظ الثلث وان احتمل ان يريد به الواحد فقط فيكون المعنى ما لقيت واحدا منهما

ولقيت الاخر لكن الظاهر والاغلب في الاستعمال ان يكون المراد ما لقيت واحدا منهما فكيف بما فوق الواحد،

اي المراد نفي روية كلاهما انما كان كذلك لان الاصل عدم الرؤية فاذا نفيت واحدا منهما كان اصلا اي عدم الروية

فيبقى الاخر على اصله اي غير مرئي واما اذا قلت ما لقيت واحدا منهما او ما يؤدي معناه وهو ما لقيت زيدا

او عمروا والاصل عدم الرؤية ولم يصرح بها الا بعدم رؤية واحد منهما فبقاء الاخر على اصله من عدم الروية اولى فيكون

نفيا لمطلق الرؤية فان فاذا كان الاصل عدم الرؤية كان عليك ان لا تاتي بمفعول لرايت لا واحد ولا اكثر،

حين تخشى توهم المخاطب ان هذا الاصل لم يبق على حاله بل كان يكفيك ان تقول ما لقيت من جنس الرجال

فما دعاك الى تقييد نفي الروية بالواحد قلت قصدا للمبالغة وبيان ان ذلك الاصل لم يخرج عما كان عليه

بتعلق باقل ما يكون وهو الواحد فكيف بما زاد واذا تقرر هذا ظهر لك علة قولهم ان النكرة في غير الموجب يفيد

العموم في الاغلب كما مضى فان قصدت التنصيص على العموم في ما لقيت رجلا او ما لقيت واحدا قلت ما لقيت

من رجل ومن واحد واذا قلت ما لقيت من رجلين او رجال فالمعنى ما لقيت مثنى واحدا من هذا الجنس وما

رايت جماعة واحدة فمنع عدم من يحتملان الاستغراق وغيره ومع من يصير الاول نصا في استغراق جميع

مثنيات هذا الجنس والثاني في استغراق جميع جماعاته فظهر ان معنى ما رايت زيدا او عمروا ما رايت زيدا ولا عمروا

في الظاهر وكذا معنى لا تضرب زيدا او عمروا ويحتمل احتمالا مرجوحا لا تضرب احدهما واضرب الاخر ويندفع هذا الاحتمال

بمثل القرينة التي في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا اذ لا يجوز ان يراد لا تطع واحدا منهما واطع الاخر لقرينة

الاثم والكفر فلفظ او في جميع الامثلة موجبة كانت او غير موجبة لاحد الشيئين او الاشياء ثم معنى الوحدة

في غير الموجب يفيد العموم فلم يخرج او مع القطع بالجمع في الانتهاء في نحو لا تطع منهم آثما او كفورا عن معنى الوحدة

التي هي موضوعة لها واما اما فهي بمعنى او في جميع الاحكام المذكورة الا ان المعطوف عليه باما لا بد ان يكون مصدرا

باما اخرى نحو جاءني اما زيد واما عمرو فيبني الكلام مع اما على احد الشيئين او الاشياء واما مع او فان تقدم

اما على المعطوف نحو جاءني اما زيد او عمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم يتقدم جاز ان تعرض للمتكلم معنى احد

الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه فتقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم لعرض الشك ويقصد الابهام فتقول او عمرو،

ويجوز ان يكون شاكا او مبهما من اول الامر وان لم يات بما يدل عليه كما تقول جاءني القوم وانت عازم مبني اول

الامر على الاستثناء تقول الا زيدا فاما الثانية في كل كلام لا بد لها من تقدم اما اخرى داخلة على المعطوف

عليه بخلاف او فانه تجوز فيه تقدم اما عليه وعدم تقدمه نحو جاءني اما زيد او عمرو وجاءني زيد او عمرو وقد جاء

اما غير مسبوقة باما اخرى في الشعر لكنها يقدر دخولها على الكثير الشائع من استعمالها انشد الفراء تلم بدار قد تقادم اهلها واما

باموات الم خيالها اي اما باحياء واما باموات وقد تخلف الثانية الا قال فاما ان يكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني

والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني ويلزم الثانية الواو وربما تردد بلا واو نحو دا ماهذا المذاك

قال يا ليتما امنا سالت نعامتها اما الى جنة اما الى نار ويروى ايما الى جنة وهي لغة في اما وقالوا ان اما لا تستعمل

في النهي وحكى قطرب بفتح همزة اما العاطفة وهي عند سيبويه من ان وما بدليل حذف ما للضرورة قال سقته الرواعد

من صيف وان من خريف فلن يعدما فارتكب الشاعر حذف ما الاولى وحذف ما من الثانية وقال الفنك نبتك نفسك

دنا كفيتها وان جزعا وان اجمال صبر قال المقدر اما تجزع جزعا واما من غير تغيير معنى الكلام وحالها بالتركيب كما مضى من

ما بمعنى ربما وقال غيره هو حرف غير مركب اذ الاقرار والاصل في الحروف وتاول البيتين بان الشرطية وشرطها كان

المحذوف اي فان كان جزعا ومنع ابو علي وعبد القاهر من كونها عاطفة لان الاولى داخلة على ما ليس بمعطوف والثانية مقترنة

بالواو العاطفة فلا يصلحان للعطف وشبهه من جعلها حرف عطف كونها بمعنى او العاطفة ولا يلزم ذلك فان معنى ان

المصدرية هو معنى المصدرية والاولى ينصب المضارع بخلاف الثانية وقال الاندلسي لها الاولى مع الثانية حرف

عطف قدمت بينها على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة بينهما عاطفة لاما الثانية على الاولى حتى يصير الحرف

واحدا ثم يعطفان ما بعد الثانية على ما بعد الاولى وهذا عذر بارد من وجوه لان تقدم بعض العاطفة على المعطوف عليه

وعطف بعض العاطفة على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجودة في كلامهم فالحق ان الواو هي العاطفة واما مفيدة

لاحد الشيئين غير عاطفة والواو في نحو قوله اما الى جنة اما الى نار مقدرة قوله وام المتصلة اي اعلم ان ام على ضربين،

متصل ومنقطع فالمتصل يختص بثلثة اشياء احدها تقدم الهمزة اما للاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو او للتسوية

نحو وسواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وقد يجيء شرح همزة التسوية وهذه الهمزة قد تكون مقدرة قبل ام

المتصلة في الشعر قال العمري ما ادرى وان كنت داريا بسبع رمين الجمار ام بثمان وقال العمري ما ادرى وان كنت داريا

شعيب ابن سهم ام شعيب بن منقر وقال لكذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا وربما

يكثر وربما يجيء هل قبل المتصلة وهو قليل شاذ نحو هل زيد عندك ام عمرو وانما لزمت الهمزة في الاغلب دون هل لان

ام المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعا وهي مع اداة الاستفهام التي قبلها بمعنى اي فشاركت همزة الاستفهام التي

هي ام الباب في باب الاستفهام وعادلتها حتى كانتا معا بمعنى اي واما هل فانها دخيلة في الاستفهام اذ اصلها قد نحو

قوله هل اتى على الانسان واما المنقطعة فقد لا يتقدمها الاستفهام بالهمزة او بهل ولا يقع بعد غيرهما من اسماء الاستفهام اذا

ولا يتقدمها الاسـ

كان الاستفهام بام عن اسم داخل في عموم اسم الاستفهام المتقدم وفي الحكم المنسوب اليه لان اسماء الاستفهام اذا استفهم
بها عميت في الجميع فيغني عن كل استفهام بعدها فلا تقول من عندكم ام عندك عمرو لان معنى قولك ام عندك عمرو مستفاد
من قولك من عندك فان لم يدخل المستفهم بام في عموم تلك الاستفهام نحو من عندك ام عندك حمار واين زيد ام عندك عمرو
او في حكم المنسوب اليها نحو من عندك ام ضربت عمرو او من تضرب ام من تشتم جاز وقوعها بعدها ثانيها انه يجب
ان يستفهم بها عن شيئين او الاشياء ثابت احدها او احدهما عند المتكلم لطلب التعيين لانضمام الهمزة بمعنى اى
وأي يستفهم بها عن التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف بتقدير الاستفهام واحدا لان المجموع بمعنى اى فجوابه بالتعيين
واما في المنقطعة فلا يثبت احد الامرين عند المتكلم بل ما قبل ام وما بعدها على كلامين لانه اضراب عن الكلام الاول و
شروع في استفهام مستانف فهي اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام شاء
او بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى كلام آخر لا للتدارك الغلط كما في قوله تعالى ام يقولون افتريه وقوله ام اتخذ
مما يخلق بنات وفيها مع معنى بل معنى الهمزة الاستفهامية في نحو انها لابل ام شاء او الهمزة الانكارية في نحو
ام يقولون افتريه وقد يجئ بمعنى بل وحده كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذى هو مهين اذ لا معنى للاستفهام
هنا وكذا اذا جاءت بعدها اداة الاستفهام كقوله تعالى ام هل تستوى الظلمات والنور وقوله ام من هذا الذى
هو جند لكم وقوله ام كيف ينفع ما يعطى العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن حتى في شرح بمعنى بل وحده والمقصود
ان الكلام معها على كلامين دون المتصل ولهذا سميت منقطعة وسميت الاولى متصلة لكون انضمام الهمزة التي قبلها كاى
وجواب المنقطعة لا او نعم لانه استفهام مستانف وثالثها انه يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا يليها الا
الجملة بهمزة الجزئين نحو ازيد عندك ام عندك عمرو او مقدرا احدهما نحو انها لابل ام شاء اى ام هى شاء وقال جار الله لا يجوز
حذف احد جزئي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة ويجوز اذا لا يلتبس اقول اذا كان الاستفهام
المقدم بغير الهمزة لم يلتبس بالمتصلة ثم اعلم انه اذا ولى المتصلة مفرد فالاولى ان يلى الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء كانا
اسمين مع الهمزة بتأويل اى والغرض انهما بتأويل المضاف اليه اى فنحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك وافي السوق
زيد ام في الدار اى في اى الموضعين هو ويجوز المخالفة بين ما وليهما نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار والقيت
زيدا ام عمرا جاز احسانا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن وان وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين
فان كانا فعليتين مشتركتين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت وانام زيد ام انتبه فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب
بين معنى الفعلين ان يكون منقطعة نحو اقام زيد ام تيكلم وان كانتا فعليتين متساوى النظم مشتركتين في الفعل
نحو اقام زيد ام قام عمرو او اسميتين كذلك مشتركتين في جزء نحو ازيد قائم ام هو قاعد وزيد اخى ام عمرو وهو فالاولى
ان ام في الصور الثلث منقطعة لانك كنت قادرا فيها على الاكتفاء بجزء منها لو قصدت الاتصال ظاهرا اوعلى

كونها متصلة وعلى كون ما قبلها وما بعدها في تقدير كلام واحد فلو اردت الاتصال قلت في الاولى ازيد قائم
ام عمرو وفي الاخرتين اقائم زيد ام قاعد وازيد اخى ام عمرو وفيجوز وكذا الى الجملتين مع القدرة على المفردين وكيف الانفصال
واما في الفعليتين المشتركتين في الفاعل فلا تقدر على الاكتفاء بمفردين منهما لان كل فعل لا بد من فاعل واما ان
جئت بعدها بجملتين غير مشتركتين في جزء نحو ازيد قائم ام عمرو قاعد واقائم زيد ام قاعد عمرو واقام زيد ام قعد
عمرو وكذا اضرب زيد عمرا ام قتل خالد لان المشترك فيه فضلة لا جزء جملة فالمتاخرون على انها منفصلة لا غير والمص
والاندلسى جوزا الامرين فان كانت متصلة فالمعنى اى هذين الامرين كان وليس ما ذهبا اليه ببعيد بل ان وقع
الاختلاف بين الجملتين اما بكون احدهما اسمية والاخرى فعلية نحو اقام زيد ام عمرو قاعد وكذا في المشتركين في جزء
اذا لم يتناسبا ونظمها نحو ازيد عندك ام عندك عمرو وابكر قائم ام قام بكر فالظاهر الانفصال اما في قوله تعالى سواء
عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فجاز اختلاف الجملتين مع انها متصلة لامنهم من الالتباس بالمنقطعة لان
المستوية لا معنى فيها للمنفصلة فعلى هذا ان كان بعدها مفرد لفظا او تقديرا فهي متصلة لا واحدا وقبلها الهمزة
في الاغلب لفظا او تقديرا وان كان بعدها جملة فان لم يكن قبلها همزة فهي منقطعة وان كان قبلها الهمزة ميزت المتصلة
عن المنفصلة بما ذكرت لك الآن وقال سيبويه ام في قولك ازيد عندك ام لا منقطعة كان عند السائل ان زيدا عنده فاستفهم
ثم ادركه قبل ذلك الظن فانه ليس عنده فقال ام لا وانما عدها منقطعة لانها لو شكت على قوله ازيد عندك لعلم المخاطب
انه يطلب هو عندك ام ليس عندك فلا بد ان يكون لقولك ام لا فائدة مجددة وهي تغير ظن كونه عنده الى ظن انه ليس
عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب واما همزة التسوية وام التسوية فهما اللتان تليان قولهم سواء وقولهم لا
ابالى وتصرفاته نحو قولك سواء على اقمت ام قعدت ولا ابالى اقام ام قعد فعند النحاة قولك اقمت ام قعدت جملتان
فهي بتقدير مفردين معطوف احدهما على الآخر بواو العطف اى سواء على قيامك وقعودك فقيامك مبتدء وقعودك
عطف عليه وسواء خبر مقدم وقد اجاز ابو على ايضا ان يكون سواء مبتدء واقمت ام قعدت خبره لكونهما في لفظ
فعلين قال ابو على انما جعل الفعلان مع الحرفين في تاويل اسمين بينهما واو العطف لان ما بعد همزة الاستفهام
وما بعد عديلتها مستويان في علم المستفهم لا لكلمة انما تقول اقمت ام قعدت اذا استوى عندك قيام المخاطب
وقعوده فيطلب بهذا السؤال التعيين فلما كان الكلام استفهاما عن المستويين اقيم همزة الاستفهام مع ام
مع ما بعدها مقام المستويين وهما قيامك وقعودك وهذا كما اقيم لفظ النداء مقام الاختصاص في انا افعل
كذا ايها الرجل بجامع الاختصاص فكل منادى مختص ولا ينعكس وكل استفهام بام المتصلة تسوية ولا ينعكس
والذى نظر الى ان سواء في مثله خبر مبتدء محذوف تقديره الامران سواء ثم بين الامرين بقوله اقمت ام قعدت
كما في قوله تعالى فاصبروا او لا تصبروا سواء عليكم اى الامران سواء وسواء لا يثنى ولا يجمع لكونه في الاصل مصدر

اجيب الاسمية المفيد صدرا اي الامران
وادالة على جزاء الشرط ايان
...

وحكى ابو حاتم بتثنيته وجمعه ورده ابو علي ونحو قولك قمت ام قعدت بمعنى ان قمت او قعدت فالامران سواء علي ف
لا شك في تضمن الفعل بعد سواء وما ابالي معنى الشرط ولذلك استقبح الاخفش على ما حكى ابو علي عنه في الحجة ان يقع
بعدهما الابتدائية نحو سواء علي او ما ابالي ادرهم مالك ام دينار الا ترى الى افادة الماضي في مثل هذا معنى المستقبل
وما ذلك الا لتضمن معنى الشرط واما قوله تعالى سواء عليهم ادعوتموهم ام انتم صامتون فلتقدم الفعليه والله يجز
ومن وقوع الاسمية موقع الفعلية قوله تعالى هل لكم مما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم فانتم فيه سواء
اي فتستووا لتقدم الاستفهام الدال عليه ومن ثم ذلك قوله بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري
ولذلك استقبح الاخفش وقوع المضارع بعدهما نحو سواء على القوم ام يقعدوا ما ابالي القوم ام يقعد لكون افادة
الماضي معنى المستقبل ادل على ارادة معنى الشرطية قال ابو علي ومما يدل على ما قال الاخفش ان ما جاء في التنزيل
من هذا النحو جاء على مثال الماضي قال تعالى سواء علينا ام جزعنا ام صبرنا وسواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر
لهم وسواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم وقال سواء عليك اليوم انضاعت الموي خرقاء ام انحى لكل الذ تبعث
ذابح وقال ما ابالي انب بالحزن تيس ام جال في بطن عيب لئيم واما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام
حمار فقد مر في باب كان ان تقديره اكان ظبي كان امك نحو ان احد من المشركين استجارك وانما افادت الهمزة
فائدة ان الشرطية لان ان تستعمل في الامر المفروض وقوعه المجهول في الاغلب فلا يقال ان غربت الشمس وكذا
في الاستفهام يستعمل فيما لم يتيقن حصوله فجاز قيامها مقامها فجردت عن معنى الاستفهام وكذا ام جردت
عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى او لانها مثلها في افادة احد الشيئين او الاشياء فمعنى سواء علي اقمت ام قعدت
ان وبرشدك الى ان سواء ساد مسد جواب الشرط الاخر ما تقدم ان معنى سواء علي اقمت ام قعدت ولا ابالي اقمت
ام قعدت في الحقيقة واحد ولا ابالي ليس خبر المبتدء بل المعنى ان قمت او قعدت فلا ابالي بهما وقول ابن سينا سيان
عندي ان بروا او ان فجروا فليس يجري على انناهم فلم يقوي ذلك وان لم يكن الاستشهاد بمثله رضيا واما مجيء الهمزة
وام والهمزة واو بعد باب دريت وعلمت نحو ما ادري ازيد عندك ام عمرو ولا اعلم ازيد عندك ام عمرو فليس من هذا
الباب اذ ليس فيه معنى الشرط كما في الذي نحن فيه فان قصدت معنى التسوية في الشرط في غير لفظي سواء ولا ابالي
فالغالب التصريح باو في موضع الهمزة استفهام قبلها نحو لا اضربنه قام او قعد والمعنى ذلك المعنى ولا تقدير
ذلك التقدير اذ المقصود ان قام او قعد فلا اضربنه اي قيامه وقعوده مستويان عندي لا يمنعني احدهما من ضربه
ويجب تكرير الشرط سواء كان مع او ومع ام لان المراد التسوية في الشرط شيئين او اكثر فلا يجوز ما ابالي اقام ولا
لا اضربنه قام وانما غلب في سواء وما ابالي الهمزة وام مع انه لا معنى للاستفهام هنا بل المراد الشرط لان لفظي
سواء ولا ابالي وبينهما معنى الهمزة وام المتصلة جامعا ومناسبة وهي التسوية فهي التي جوزت الاتيان بهما بعد

٢٣٧

اللفظين تجريد الهمزة وام عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى ان واو كما تقدم ويجوز مع هذا بعد سواء ولا
ابالي ان يأتي باو مجردا عن الهمزة نحو سواء علي قمت او قعدت ولا ابالي قمت او قعدت بتقدير حرف الشرط قال
ولست ابالي بعد آل مطرف حتوف المنايا اكثرت او اقلت وقال ابو علي ولا يجوز او بعد سواء فلا تقول
سواء علي قمت او قعدت قال لانه يكون المعنى سواء علي احدهما ولا يجوز ذلك ويرد عليه ان معنى ام احد الشيئين
او الاشياء فيكون معنى سواء علي اقمت ام قعدت سواء علي ايهما فعلت اي الذي فعلت من الامرين المجرد عن
معنى الاستفهام وهذا ان ظاهر الفساد وانما لزم ذلك في او وام لانه جعل سواء خبرا مقدما ما بعده مبتدء
والوجه كما ذكرنا ان يكون سواء خبر مبتدء محذوف ساد مسد جواب الشرط وجوز الخليل في غير سواء ولا ابالي
ان يجري مجراهما فذكر بعده ام والهمزة نحو لا اضربنه اقام او قعد مستدلا بصحة قولك لا اضربنه اي ذلك كان
وهو بمعنى اقام ام قعد وليس ما قال بجيد لان معنى التسوية مع غيرهما اظهر اي قيامه وقعوده مستويان
عندي لا يمنعني احدهما من ضربه كما تقدم ذكره قال الخامل انتهى على تناهيت بعده اطال فاطل ام تناهى فاقصر اروي
او تناهى فالهمزة ليست استفهامية بل اطال ماض من الاطالة وروي ام تناهى فالهمزة استفهامية وطال
ماض من الطول ولا يجيء بالهمزة قبل او فلا تقول لا ابالي اقمت او قعدت ولا لا اضربنه اقام او قعد لانك انما
جئت بالهمزة مع ام وان لم يكن فيها معنى الاستفهام لما فيهما من معنى التسوية المطلوبة ههنا وليس في الهمزة مع او
معنى التسوية وقولك لاقتلنه كائنا من كان ولا فعلنه كائنا ما كان كائنا فيهما حال من المفعول ومن وما في محل
النصب على انهما خبران لكائنا وهو موصوفان والضمير الراجع اليهما في الصفة محذوف اي كانه وفي كائنا وكان
ضمير راجع الى ذي الحال اي كائنا اي شيء كانه قال المص كل موضع قدر الجملتان اي المعطوف احديهما على الاخرى بالحال
فاو نحو لا اضربنه قام او قعد اذ المعنى قائما كان او قاعدا وان قدر الكلام بالتسوية من استفهام قام فهو نحو ما ابالي
اقمت ام قعدت هذا كلامه ولقائل ان يطالبه باختصاص معنى الحالية باو وقد ذكرنا ان كل موضع يجوز فيه او
يجوز فيه ام وبالعكس واعلم ان الفرق بين او وام المتصلة في الاستفهام ان معنى قولك ارايت زيدا او عمروا احدهما
رايت وجوابه لا او نعم ومعنى قولك ازيدا رايت ام عمروا ايهما رايت وجوابه بالتعيين كما تقول زيدا او تقول
عمروا فالسؤال باو ولا يمكن ان يكون بعد السؤال بام لانك في ام عالم بوجود احدهما عنده فكيف تسأل عما تعلم
وتقول ازيد افضل ام عمرو اي ايهما افضل من الآخر فتم ذكر المفضول معنى ولو قلت ازيد افضل او عمرو لم يجز
الا اذا كان المفضول معلوما للمخاطب اذ المعنى آاحدهما افضل وذلك انما يكون اذا قال لك مثلا شخص
عندي رجل افضل من بكر ثم احضر زيدا وعمروا فتقول ازيد افضل ام عمرو اي احدهما افضل من بكر
وحيث اشكل عليك الامر في او وام المتصلة في الاستفهام فقدر او باحدهما وام بايهما تقول الحسن افضل

او الحسن افضل ام ابن الحنيفة والمراد احدهما افضل من ابن الحنفية ام ابن الحنفية افضل من احدهما والمعنى
ايهما افضل من احدهما وابن الحنفية والجواب احدهما قوله ومن ثمه لم يجز ارأيت زيدا ام عمرا اى لانه ايلهما
المستويان اذا احدهما فعل والآخر اسم وقد تقدم ان سيبويه قال ان مثل هذا جائز حسن الا ان نحو ازيدا رأيت
ام عمرا احسن واولى قوله ومن ثمه كان جوابها اى لكونها لطلب التعيين ... ولا وبل ولكن
لا رفعة للنفي اى اعلم ان لا لنفي الحكم عن مفرد بعد ايجابه للمتبوع فلا يجيء الا بعد خبر موجب او امر ولا يجيء بعد
الاستفهام والتمني والعرض والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد التمني بقول ضربت زيدا لا عمرا واضرب زيدا
لا عمرا ولا يعطف بها الاسمية ولا الماضي على الماضي فلا يقال قام زيد لا قعد لانه جملة ولفظ لا موضوع لعطف
المفردات وقد يعطف مضارعا على مضارع وهو قليل نحو اقوم لا اقعد والمجوز مضارعته للاسم فكانك قلت انا
قائم لا قاعد ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف لا تقول قام زيد لا عمرو لا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر
ولو قصدت ذلك ادخلت الواو في المكرر فقلت لا بكر ولا خالد فتخرج لا عن العطف ويتمحض لتاكيد النفي المدلول
العاطف عليه ومنع الزجاج من مجيء لا العاطفة بعد الفعل الماضي ورد بقول امرئ القيس كان دثارا حلقت
بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل يتوفى تثنيت والقواعل صغار الجبال وقال بعضهم ليس ان يكون
عاطفة كلا قال انما يجري الفتى ليس الجمل والظاهر انها على اصلها والخبر محذوف اى ليس الجمل جازيا اما بل ان
بعدها مفرد او جملة وفي الاولى هي لتدارك الغلط ولا يخ ان تكون بعد نفي او نهي او بعد ايجاب او امر فان جاءت
بعد ايجاب او امر نحو قام زيد بل عمرو فهي لجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الى التابع فيكون الاخبار
عن قيام زيد غلطا يجوز ان يكون قد قام وان لم تقم افدت بل ان تلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطا
عن عمد او سهو لسان ونقل صاحب المغني عن الكوفيين انهم لا يجيزون العطف ببل بعد الايجاب والظاهر انه وهم من
الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الموجب حملا على بل كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي فكيف
يمنعون هذا ولذا اعطفت بل مفردا بعد النفي او النهي فالظاهر انها للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول
موجبا كان او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه ففي قولك ما جاءني زيد بل عمرو افادت
بل ان الحكم على زيد بعدم المجيء كالمسكوت عنه يحتمل انه يصح فيكون غير جاء وان لا يصح فيكون قد جاءك كما كان الحكم
على زيد بالمجيء في جاءني زيد بل عمرو واحتمل ان يكون صحيحا او ان لا يكون وهذا الذي ذكرناه كلام الاندلسي وقال
ابن مالك بل بعد النفي والنهي كلكن بعدهما وهذا الاطلاق منه يعطي ان عدم مجيء زيد في قولك ما جاءني زيد بل
عمرو متحقق بعد مجيء بل الضرب كما كان كذلك في ما جاءني زيد لكن عمرو بالاتفاق وبه قال المص لانه قال ما جاءني زيد بل
عمرو يحتمل اثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد والثاني ما ذكرناه اولا وهذا كله حكم بالنظر الى ما قبلها واما حكم ما بعد

بل الآتية بعد النفي اى النفي او النهي فعند الجمهور انه مثبت فعمرو جاءك في قولك ما جاءني زيد بل عمرو وكانك قلت بل
جاءني عمرو وقيل ابطل النفي والاسم المنسوب اليه المجيء قالوا والدليل على الثاني مثبت الحكم بانه لا يجوز النصب في ما زيد
قائما بل قاعد بل يجب الرفع كما مر في بابه وعند المبرد ان الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط فيبقى الفعل المنفي مسندا
الى الثاني فكانك قلت بل ما جاءني عمرو كما كان في الاثبات الفعل الموجب مسندا الى الثاني واذا ضممت لا الى بل
بعد الايجاب او الامر نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا
الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد واثبته بل لعمرو ولو لم يجئ بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا
في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في الامر نحو اضرب زيدا لا بل عمرا اى لا تضرب زيدا بل
اضرب عمرا ولولا المذكورة لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو وكذا لا الداخلة
على بل بعد النهي والنفي راجعة الى معنى ذلك النهي والنفي مؤكدة لمعناهما وما بعد لا بل اذن على الخلاف المذكور
بين المبرد والجمهور ولا يجيء بل العاطفة للمفرد بعد الاستفهام لانها لتدارك اللفظ الحاصل عن الجزم بحصول مضمون
الكلام او طلب تحصيله والجزم في الاستفهام لا لحصول شيء ولا لتحصيله حتى يقع غلط يحتاج الى تدارك وكذا قيل انها
لا يجيء بعد التحضيض والتمني والترجي والعرض والاولى ان يجوز استعمالها بعد ما يستفاد منه الامر والتحضيض
كالتحضيض والعرض واما التي يليها الجمل فغائدتها الانتقال من جملة الى اخرى اهم من الاولى وقد يجيء للغلط
والاول يجيء بعد الاستفهام ايضا كقوله تعالى اتأتون الذكران من العالمين الى قوله بل انتم قوم عادون والتي لتدارك
الغلط نحو ضربت زيدا بل اكرمته وجاء زيد بل دخل خالد وقد تشترك الجملتان في جزء وقد لا يشتركان واما لكن فشرطها
مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا او اثباتا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ كما مر في المستقلة فاذا عطف بها
المفرد ولا يكون في ذلك المفرد معنى النفي لان حروف النفي انما يدخل الجمل وجب ان يكون لكن بعد النفي لتغاير ما بعدها ما
قبلها نحو ما جاءني زيد لكن عمرو وقد مر معنى الاستدراك في المشددة فعدم مجيء زيد باق بحاله لم يقع الحكم به منك غلطا
وانما جئت بلكن دفعا لوهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد فهي في عطف المفرد نقيضة لا لانها للاثبات الثاني
بعد النفي عن الاول ولا للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول واجاز الكوفيون مجيء لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب
ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرو وحملا على بل فليس لهم به شاهد ولكن وضع لمغايرة ما قبلها لما بعدها يمنع ذلك الا
ان لا يبالوا هذا الوضع واذا وليها جملة وجب ايضا المغايرة المذكورة كما ذكرنا في المشددة وتقع بعد جميع انواع الكلام
الا بعد الاستفهام والترجي والتمني والعرض والتحضيض على ما قيل وذهب يونس الى انها في جميع مواقعها مخففة
من الثقيلة وليست بحرف عطف وليها مفرد او جملة وذلك لجواز دخول الواو عليها ففي المفرد يقدر العامل بعدها او يشكل
ذلك عليه اذا وليها مجرور بلا اعادة الجار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو فالاولى كما قال الجزولي انها في المفرد عاطفة ان تجردت عن

الواو واما مع الواو فالعاطفة هي الواو ولكن لمجرد معنى الاستدراك والاختار في ما بعده الجمل ان يكون مخففة لا عاطفة
صحبتها الواو او لا والواقعة بعدها الثقيلة في مجي الجمل بعدها فهي مع الواو وليست بعاطفة اتفاقا واما المجردة عنها
فان وليها المفرد فعاطفة خلافا ليونس وان وليها جملة فقيل عاطفة وهو ظاهر مذهب الزمخشري فلا يحسن الوقف على
ما قبلها وقيل مخففة كما هو مذهب الجزولي فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتداء قوله حروف التنبيه
الا واما وها اعلم ان الا واما حرفا استفتاح يبتدء بها الكلام وفائدتها المعنوية توكيد مضمون الجملة وكانهما مركبتان
من همزة الانكار وحرف النفي والانكار نفي ونفي النفي اثبات ركب الحرفان لافادة الاثبات والتحقيق فصارا بمعنى
ان الا انهما غير عاملين بدخلان على الجملة خبرية كانت او طلبية وكانت الطلبية امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او غير
ذلك ويختصان بالجملة بخلافها وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدها مبتدءا به ولذا نسب التنبيه اليهما كما هو مذهب
المص في هذا الكتاب ويدخل الا كثيرا على النداء واما كثيرا على القسم وقد يبدل لهمزة اما هاء وعينا نحو هما وعما وقد يحذف
الفها في الاحوال الثلث نحو ام وهم وعم وقد يجي الا عند الخليل حرف تحضيض كما ذكرنا عنه في قوله الا رجلا جزاه الله
خيرا وقد جاء اما بمعنى حقا فيفتح ان بعدها كما مر في باب ان وان واما اما والا للعرض فهما حرفان مختصان بالفعل ولا شك
في انهما مركبين من همزة الانكار وحرف النفي وليستا كالتي في الاستفتاح لانهما تغيرا بالتركيب يدخلان على الجملة الاسمية
والفعلية بلا خلاف واللتان للعرض مختصان بالفعلية على الصحيح كما قال الاندلسي واجاز المص دخولهما على الاسمية كما
مر في باب المبتدء واما ها فيدخل من جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيرا لما ذكرنا في بابها ويفصل كثيرا بين اسماء
الاشارة وبينها اما بالقسم نحو ها الله ذا او يعلمن ها لعمر الله ذا قسما فاقدر بذرعك وانظر اين تنسلك واما بالضمير المرفوع
المنفصل نحو ها انتم اولاء وبغيرهما قليلا نحو قوله فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا اي وهذا ليا ومذهب الخليل ان ها المقدمة
في جميع ذلك كانت متصلة باسم الاشارة اي كان القياس لا ها الله هذا ولعمر الله هذا قسما وانتم هؤلاء وان ها تاخرت والدليل
على انه فصل حرف التنبيه عن اسم الاشارة ما حكى ابو الخطاب عمن يوثق به ها انا افعل وانا هذا افعل في موضع
ها انا ذا افعل وحدث يونس هذا انت تقول كذا واعلم انه ليس المراد بقولك ها انا ذا افعل ان تعرفه وليس معناه
ان تعرف المخاطب نفسك وان تعلمه انك لست غيرك لان هذا محال بل المعنى وضوح في ها انت وتقول وها هو ذا يفعل
استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة من المتكلم والمخاطب او الغائب كان معنى ها انت ذا تقول
او تفعل ها انت هذا الذي لا من كنا نتوقع منه ان لا يقع منه او عليه مثل هذا الغريب ثم بينت بقولك تقول وتفعل
الامر الذي استغربته ولم تتوقعه قال تعالى ها انتم اولاء تحبونهم فالجملة بعد اسم الاشارة لازمة لبيان الحال
المستغرب ولا محل لها اذ هي مستانفة وقال البصريون هي في محل النصب على الحال اي ها انت واما لا قالوا والحال
هنا لا يفيد لان الفائدة مفقودة بدون العامل فيه من حرف التنبيه او اسم الاشارة ولا ارى الحال فيه معنى اذ ليس المراد ان

٣٠٢٣١

المشار اليه في حال فعل كذا ويجوز بعضهم ان يكون ها المقدمة في نحو ها انت ذا تفعل غير منوي دخولها على ذا استدلالا بقوله
تعالى ها انتم هؤلاء ولو كانت هي التي كانت مع اسم الاشارة لم تعد بعد انتم ويجوز ان يعتذر للخليل بان تلك الاعادة
للبعد بينهما كما اعيد فلا تحسبنهم بعد قوله فلا تحسبن الذين يفرحون وايضا قوله ثم انتم هؤلاء تقتلون دليل على
كون ها للصدر منوي الدخول على اسم الاشارة المقدم في ها انتم اولاء هو الذي كان مع اسم الاشارة ولو كان في
صدر الجملة من الاصل لجاز من غير اسم الاشارة ها انت زيد وما حكى الزمخشري من قولهم ها ان زيدا منطلق وها
افعل كذا مما لم اعثر على شاهد فالاولى ان يقول ان هاء التنبيه تختص باسم الاشارة وقد ينفصل عنه كما مر وقلم ثبت
دخوله في غيره من الجمل والمفردات وقد عد ابن مالك يا من حروف التنبيه واكثر ما يليها منادى او امر نحو الا يا اسجدوا
او تمني نحو يا ليتني كنت معهم او تقليل نحو يا رب تما غاره وقد يليها افعال المدح والذم والتعجب ومن جعلها
حرف النداء فقط قدر في جميع هذه المواضع منادى بخلاف من جعلها حرف التنبيه ولجميع حروف التنبيه صدر
الكلام كما للاستفهام كما مر الا ها الداخل على اسم الاشارة غير مفصول فانها تكون اما في الاول والوسط بحسب
ما يقع اسم الاشارة قوله حروف النداء يا واخواتها اقول قد نوب وانقام يا في النداء والمشهور استعمالها
في الندبة وقد جاء الهمزة بعدها الف واي بهمزة بعدها الف بعدها ياء ساكنة ويا اعمها يعني ينادي بها القريب
والبعيد قال الزمخشري للبعيد قال واما يا الله ويا رب مع كونه تعالى اقرب الى كل شخص من حبل وريده فللا
الداعي لنفسه واستبعاده لها عن مرتبة المدعو تعالى وما ذكره المص اولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء
ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل وايا وهيا واما وآ وآي ووا في البعيد واي والهمزة في القريب قوله
حروف الايجاب نعم وبلى واي واجل وجير وان فنعم مقررة لما سبقها اي مثبتة لما سبقها من كلام خبري سواء كان
موجبا نحو نعم في جواب من قال قام زيد اي نعم قام او منفيا نحو نعم في جواب من قال ما قام زيد اي نعم ما قام وكذا تقرر
ما بعد حرف الاستفهام مثبتا كان نحو نعم في جواب من قال اقام زيد اي نعم ما قام زيد او منفيا نحو نعم في جواب من قال
الم يقم زيد اي نعم لم يقم فنعم بعد الاستفهام ليست للتصديق لان التصديق انما يكون للخبر فالاولى ان يقال هي بعد
الاستفهام لاثبات ما بعد اداة الاستفهام نفيا كان او اثباتا ومن قال ابن عباس رضي الله عنه لو قالوا في
جواب الست بربكم نعم لكان كفرا فيصح بهذا الاعتبار ان يقال لها حرف الايجاب اي اثبات ما بعد حرف
الاستفهام لكن الظاهر في الاستعمال ان يقال الايجاب في الكلام للمثبت لا المنفي وللمستفهم عنه وقد جوز
بعضهم ايقاع نعم موقع بلى اذا جاء بعد همزة داخلة على نفي لفائدة التقرير اي الحمل على الاقرار والطلب له
فيجوز ان يقول في جواب الست بربكم والم نشرح لك صدرك نعم لان الهمزة للانكار دخلت على النفي فافادت
الايجاب ولهذا عطف على الم نشرح قوله ووضعنا فكانه قال شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك وزرك فيكون نعم

في الحقيقة تصديقا للخبر المثبت المأول به الاستفهام مع النفي لا تقريرا لما بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام
لان جواب الاستفهام يكون بما بعد اداته فالذي قال ابن عباس مبني على كون نعم تقريرا لما بعد الهمزة والذي جوز
هذا القائل مبني على كونه تقريرا المدلول الهمزة مع حرف النفي فلا يتناقض القولان والدليل على جواز استعمال ما قال
هذا القائل قول الشاعر اليس الليل يجمع ام عمرو وايانا فذاك بنا تدان نعم وترى الهلال كما اراه ويعلوها النهار
كما علاني اي ان الليل يجمع ام عمرو وايانا نعم وقد اشتهر في العرف ما قال هذا القائل فلو قيل لك اليس لي عليك
دينار فقلت نعم لزمت بالدينار على العرف الطاري على الوضع وفي نعم اربع لغات فتح النون والعين والثانية
كسر العين وهي كنانية والثالثة كسر النون والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كما قلبت الحاء
عينا في حتى ويقع نعم في جواب الامر نحو نعم لمن قال زرني اي نعم ازورك ويقول نعم لمن قال لا تضربني اي لا اضربك ولو قلت
نعم في جواب التحضيض نحو هلا تزورنا كان للمعنى الايجاب اي نعم ازورك وكذا في جواب العرض نحو الا تزورنا
وبلى مختص بايجاب النفي يعني ان بلى ينقض النفي المتقدم سواء كان ذلك النفي مجردا نحو بلى في جواب من قال ما قام
زيد اي قد قام او كان مقرونا باستفهام فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم
قالوا بلى اي بلى انت ربنا وزعم بعضهم ان بلى يستعمل بعد الايجاب مستدلا بقوله وقد بعدت بالوصل بيني
وبينها بلى ان من زار القبور ليبعدا اي ليبعدن بالنون الخفيفة واستعمال بلا في البيت لتصديق الايجاب
شاذ وزعم الفراء ان اصلها بل زيدت عليها الالف للوقف فلهذا كانت للرجوع عن النفي عما كان بل للرجوع
عن الجحد في ما قام زيد بل عمرو والاولى كونها حرفا براسها والايجاب بنعم وبلى ولا بغيرهما من حروف الايجاب
استفهاما الا ما كان الحرف وهي الهمزة وهل واما الاسماء الاستفهامية فان جواب من ما هو اخص منه فلو قلت في جواب
من جاءك شخص او انسان لم يجز لان الاول اعم والثاني مساو فلم تعرف السائل ما لم يعرفه بل تقول الرجل او زيد
كذا من الداخلة على الاسم كما يقال من الرجل فيقول زيد او احد من بني تميم واما جواب ما فان كان سؤالا عن الماهية
فنحو انسان او فرس او بقر او غير ذلك من الانواع وان كان سؤالا عن صفة الماهية نحو يا زيد فنحو عالم او ظريف او
فارسي وقد تقدم ذلك في الموصولات وجواب المضاف الى المعارف نحو زيد عمرو وانا او ذاك في جواب اي الرجال
فعل ذلك او نكرة مخصصة بالوصف نحو رجل رايته في موضع كذا وجواب اي المضاف الى النكرة ما يصلح وصفا لتلك النكرة
نحو عالم لو كانت في جواب اي رجل او نكرة مخصصة بالنعت وجواب كيف لا يكون الا نكرة وجواب كم تعيين العدد
معرفة كان او نكرة ومنع ابن السراج كونه معرفة وجواب متى وايان تعيين الزمان دون المبهم منه وجواب اين وانى المكان
الخاص وجواب الهمزة مع ام الا نعم وجواب الهمزة وحدها او هل او وجواب هل نعم او بلى ولا قوله واي لاثبات
بعد الاستفهام ويلزمها القسم لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجي لتصديق الخبر ايضا

وذكر ابن مالك ان اي لمعنى نعم فان اراد انه تقع موقع نعم فينبغي ان تقع بعد الخبر موجبا كان او منفيا فيكون لتقرير الكلام
السابق سواء فيقال لا يضربني فتقول اي والله لا اضربك وكذا يقال ما ضرب زيد فتقول اي والله ما ضرب وهذا مخالف
للشرطين اللذين ذكرهما المصنف اعني لزوم سبق الاستفهام وكونها للاثبات وان اراد انه للتصديق مثل نعم وان لم تقع موقعها
فكذا جميع حروف التصديق ولا يستعمل بعد اي فعل القسم فلا يقال اي اقسمت بربي ولا يكون المقسم به بعدها الا الرب والله
ولعمري تقول اي والله واي والله بحذف حرف القسم ونصب الله اي ها الله ذا واي وربي واي لعمري واذا جاء بعدها
لفظ الله فان كانت معها نحو اي ها الله ذا فقد مر الوجوه الجائزة فيه في باب القسم ويجب جر الله اذن لنيابة حرف
التنبيه عن الجار وان تجردت عنها فالله منصوب بفعل القسم المقدر وفي يا ثلثة اوجه حذفها للساكنين وفتحها
تبيينا لحرف الايجاب وابقاؤها ساكنة والجمع بين الساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب بصون آخرها
من التحريك والحذف وان كان يلزم ساكنان على غير حده لانهما في كلمتين اجري لهما مجرى كلمة واحدة نحو الضالين وتمود
الثوب كما في ها الله وهذا ايضا من خصائص لفظ الله قوله واجل وجير وان تصديق للخبر سواء كان الخبر
موجبا او منفيا ولا يجي بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما وحكى الجوهري عن الاخفش ان نعم احسن من اجل
في الاستفهام واجل احسن من نعم في الخبر نحو ويجيئها على ما ترى في الاستفهام الصور واما جير فقد مضى شرحها في القسم في حروف
الجر واما ان فقال سيبويه هو في قول ابن قيس الرقيات ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه بالسكت
وقيل انه بمعنى التحقيق والهاء اسمه والخبر محذوف اي انه كذلك وقول ابن الزبير لقائل ابن شريح حتى قال لعن الله
ناقة حملتني اليك ان وراكبها الا يحتمل التاويل الا انه يدل على انه يجي لتقرير مضمون الدعاء وهو خلاف ما قال المصنف
ان ثلثتها لتصديق الخبر قوله حروف الزيادة ان وان وما ولا ومن والباء اي قيل فائدة الحرف الزائد في كلام
العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما تقدم في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس فان قيل
فيجب ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانها لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد
بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم يفد شيئا لما لم تفد فائدتها العارضة الزائدة الحاصلة قبلها
ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت اولا نعلم لم تقولوا به وبعض الزوايد يعمل
كالباء ومن الزائدتين وبعضها لا يعمل نحو فبما رحمة واما الفائدة اللفظية تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون
الكلمة او الكلام بسببها مهيا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او لغير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من
اللفظية والمعنوية معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام البارى تعالى والانبياء ثم
والائمة وقد يجتمع الفائدتان في حرف وقد ينفرد احدهما وانما سميت هذه الحروف زوايد لانها قد تقع زائدة
لا لانها لا تقع الا زائدة وسميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او الى اقامة وزن او سجع

او غير ذلك اما ان فتزاد مع النافية لتاكيد النفي ويدخل على الاسم والفعل نحو وما ان طبنا جبن ولكن ونحو قوله
ما ان جزعت ولا هلعت ولا يرد بكائي زيدا وقلت زيادتها مع ما المصدرية نحو انتظرني ما ان جلس القاضي ومع
الاسمية نحو قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وكذا بعد الا الاستفهامية نحو الا ان قام زيد وكذا مع لما بل زيادة
ان للمنصوص بعدها هي المشهورة تقول لما ان جلست جلست فتحا وكسرا والفتح اشهر واما ان فيكثر زيادتها بعد
نحو ولما ان جاء البشير وبين لو والقسم وقد مر في القسم ان مذهب سيبويه انها موطئة للقسم قيل لو كما ان اللام موطئة
قبل ان وسائر كلمات الشرط كقوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم الاية ويجيء الكلام فيه وقد يراد
في الانكار نحو انا ايه وقلت بعد كاف التشبيه نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم بالجر وليست في قوله وان
عسى ان تكونوا ان لو استقاموا وان اتم زائدة كما توهم بعضهم بل الاوليان مخففتان والثالثة مفسرة كما تقدم
في نواصب الفعل واما ما فتزاد مع خمس الكلمات المذكورة اذا افادت معنى الشرط نحو اذا ما تكرمني اكرمك بغير الجزم
وحيثما تكرمني اكرمك بمعنى متى تكرمني ولا يفيدها معنى الشرط ولو افادتها لم تكن زائدة فمن قال ان متى للتكرير
فحيثما مثله ومن قال ليس للتكرير فكذا حيثما وايا ما تفعل افعل واينما تكن اكن واما تنتهين وقد تدخل بعد ايان
اضطرارا قليلا ويجيء حكم ما مع ان في نون التاكيد يفيد لجميع ما ذكر من اذا ومتى واي واين وان لانها كما يستعمل
شرطا وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحالة الشرطية ولم يعدوا ما الكافة وان لم يكن لها معنى من الزوائد لان
لها تاثيرا قويا وهو منع العامل من العمل وتهيئته لدخول ما لم يكن له ان يدخل وعلى مذهب من اعمل ليتما وانما
ولعلما تكون ما زائدة وليست في حيثما واذ ما زائدة وليست في حيثما واذ ما زائدة لانها هي المصححة لكونهما جازمتين
هي الكافة ايضا لهما عن الاضافة وينبغي ان لا تعد في نحو بعين ما اريتك ومن عصيته ما نبين بتنكيرها زائدة لانها
هي المصححة لدخول النون في الفعل على ما يجيء في بابها وقد مضى الخلاف في ما في مثل مثلا ما في الموصولات وقد تزاد
بعد بعض حروف الجر نحو فبما رحمة وعما قريب ومما خطيئاتهم وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقيل انها بعد حرف
الجر نكرة مجرورة بالجر وبعدها بدل منها وكذا قيل في لاسيما زيد بالجر كما مر في باب الاستثناء وما في مثل ه
اللفظ لازمة وقلت زيادتها بعد المضاف نحو من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت ومثل ما انكم تنطقون
وقيل فيها انها نكرة والمجرور بدل منها واما لا فتزاد بعد الواو العاطفة بعد نفي وقد مر ذكرها في حروف العطف
العجب انهم يثبتون تاثير الحروف تاثيرا معنويا كالتاكيد في الباء ورفع الاحتمال في هذه في من الاستغراقية
ما تعلمن كون الحرف زائدا ويردون تاثيرها لفظيا ككونها كافة ما تعلمن غير زيادتها وتزاد بعد ان المصدرية
نحو ما منعك الا تسجدوا لئلا يعلم اهل الكتاب وجاء قبل القسم بكثرة للانذار بان جواب القسم منفي نحو لا وابيه
لا افعل قال لا وابيك ابنة العامري لا يدعي القوم اني افر وجاءت قبل القسم قليلا وعليه حمل قوله تعالى لا اقسم بيوم القيمة

وشذت بعد المضاف نحو في بئر لا حور سرى وما شعر والحروف المذكورة من والباء واللام والكاف فقد ذكرها
في حروف الجر

حرفا التفسير اي وان فان تختص بهما في معنى القول اعلم ان الفرق بين اي وان وان
اي تفسر كل مبهم من المفرد نحو جاءني رجل اي ابو عبد الله والجملة كما تقول هو يقول رفده اي مات قال وترمينني بالطرف
اي انت مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقلي وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول ومعناه نحو
قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم
وكذا قولك كتبت اليه ان ايت اي كتبت اليه شيئا هو ايت فان حرف دال على ان ايت تفسير للمفعول به الظاهر
كقوله تعالى اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وقوله ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله
تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول وليس مفسرا لما في قوله ما امرتني لانه مفعول صريح القول وقد جوز بعضهم ذلك
مستدلا بهذه الاية ولا استدلال بالمحل واجيب بان ان مصدرية وذلك على مذهب من جوز دخول الحرف المصدرية
على الجملة الطلبية وعند صاحب هذا المذهب يجوز ان يكون جميع ان المحكوم بكونها مفسرة مصدرية اذا دخلت على الامر
والنهي متصرف لان له اذن مصدرا واستدل سيبويه على جواز كونها مصدرية بدخول حرف الجر عليها نحو اوعز اليه بان
قم ويجوز ان يقال هي زائدة زيدت لكراهة دخول الجار على ظاهر الفعل والمعنى اوعز اليه بهذا اللفظ وقيل ان في ان
اعبدوا الله زائدة والاصل عدم الحكم بالزيادة ما كان للحكم بالاصالة محتمل وتمسك المجوز لتفسيرها لمفعول صريح
القول بقوله تعالى وانطلق الملأ منهم ان امشوا قال التقدير قائلا بعضهم لبعض ان امشوا واجيب اما بانه ذكر انطلق
بانه صريح القول المقدر كالفعل المأول بالقول في عدم الظهور او بان انطلق تضمن معنى القول لان المنطلقين
من مجلس يتفاوضون فيما جرى فيه او بان انطلق الملأ بمعنى انطلقوا في القول وشرعوا فيه وينبغي ان يلزم بيان
ما بعدها ان المفسر ليس من جملة ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم المقدر فقوله تعالى
واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لان قوله تعالى الحمد لله خبر المبتدا المقدم فمعنى الاية
ثم اي قال له ثم تبا وبل الرفقاء او تقدير قال بعده على الخلاف المذكور في افعال وان زائدة وهذا يطرد في جميع الامثلة

حروف المصدر ما وان وان اي اما ما فتؤول بالفعل المتصرف اذ الذي لا يتصرف لا مصدر له حتى
يأول الحرف مع الفعل به ولا يوصل بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر المأول به ان مع الفعل ما افاده من ذلك
الفعل والا فليسا بما ولين به الا ترى ان معنى بما رحبت وبرحبها شيء واحد وكذا معنى علمت انك قائم وعلمت قيامك
شيء واحد والمصدر لا يفيد ان مع الامر لا يفيد معنى الامر بقولك كتبت اليه بان قم ليس بمعنى القيام لان قولك
بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك ان قم ويتبين بهذا ان اصل ان لا يوصل بامر ولا نهي خلافا لما ذهب
اليه سيبويه وابو علي ولو جاز كونه مصدرا لطرف لجاز ذلك في صلة ان المقدر وما وكي ولو ولا يجوز اتفاقا ويختص بالمصدر

بيّباتها عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر المأوّل هى وصلتها به نحو افعله ما ذر شارق اى مدة ذرورة وصلتها
اذن فى الغالب فعل ماض اللفظ مثبت كما ذكرنا او منفى بلم نحو تهدد فيما لم تلقنى ومضاهما الاستقبال كما فى
باب الماضى ويقل كونها مضارعا وصلة ما المصدرية لا يكون عند سيبويه الا فعلية وجوز غيره ان يكون اسمية
ايضا وهو الحق وان كان قليلا كما فى نهج البلاغة بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية وقال الشاعر اعلاقة ام الوليد بعد
ما افنان راسك كالثغام المخلس واجاز ابن جنى كون صلتها جارا او مجرورا فجوز على مذهبه ما خلا زيد وما عدا
زيد بالجر وما مصدرية واما ان المصدرية فلا يدخل الا على الفعل المتصرف وهو اما ماض كقوله تعالى لولا ان من الله
علينا او مضارع ولزمته خاصة تأثيران آخران نصبه وتخصيصه بالاستقبال او امر او نهى على مذهب سيبويه كما
مر وتجىء واما ان تقلبون جمرها علينا وتنشدون امن ترسمت من خرقاء منزلة ما الصبابة من عينيك مسجوم واما
ان المشددة فموصل بمعمولها اذا كانت عاملة واذا كفت فالجملة الاسمية او الفعلية ومن الحروف المصدرية كى
اذا دخلت لام التعليل نحو لكى تجيء وهى بمعنى ان وتختص بالمضارع وقد ذكرنا الخلاف فيها فى نواصب المضارع نحن
ثم كونها حرف جر لم يثبتها فى مثالنا مصدرية بل قدر ان بعدها ومنها لو اذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمنى
نحو قوله ودوا لو تدهن فيدهنون وقال على حراصا لو يشرون مقتلى وصلتها كصلة ما الا انها لا تنوب عن ظرف
الزمان وقد يستغنى بلو عن فعل التمنى فينصب الفعل بعدها مقرونا بالفاء نحو لو كان لى مال فاحج اى اتمنى وداده
لو كان لى مال قال تعالى لو ان لى كرة فاكون من المحسنين

حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما

اعلم ان معناها اذا دخلت على الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها فى المضارع الحض على الفعل والطلب
له فهى فى المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض فى الماضى الذى قد مات الا انها يستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على
انه ترك فى الماضى شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات وقلما
يستعمل فى المضارع ايضا الا فى موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان
خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض فيكون هذه الحروف للعرض ويستعمل فى ذلك المعنى الا المخففة ايضا ولو التى
فيها معنى التمنى نحو لو نزلت فاكلت واما نحو اما فعطف على قوله ويلزم الفعل لفظا نحو لولا ارسلت ولولا تاتينا
او تقديرا نحو قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بنى ضوطرى لولا الكمى المقنعا ونحو هلا زيدا ضربت وجاء
الاسمية بعدها فى ضرورة الشعر نحو قوله يقولون ليلى ارسلت بشفاعة الى فهلا نفس ليلى شفيعها واذا وليها
الظرف فهو منتصب بالفعل الذى لا بعد وقد كما فى قوله ولولا اذ دخلت جنتك قلت لان الظرف يتسع
فيه واما اذا كان الفاصل منطوبا غير الظرف نحو هلا زيدا ضربت فهو على الخلاف الذى مضى ولزومها صدر
الكلام لما مر قيل وقد يجىء الفعلية بعد لو لا غير التحضيضية قال الا زعمت اسماء ان لا احبها فقلت بلى لولا ينازعنى
زعمى شغلى

شغلى فيا دل بلولم فهى اذن لو التى لامتناع الثانى لامتناع الاولى وقيل هى لولا المختصة بالاسمية والفعلية
صلة ان المقدرة كما فى قولهم تسمع بالمعيدى لا ان تراه

حرف التوقع قد وفى المضارع للتقليل

هذه الحرف اذا دخلت على الماضى او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه ينضاف فى بعض المواضع الى هذا
المعنى فى الماضى التقريب من الحال مع التوقع اى يكون مصدره متوقعا لمن يخاطبه واقعا عن قريب كما يتوقع
ركوب الامير قد ركب اى حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيه اذن
ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق والتقريب فقط فيجوز ان يقول قد ركب
زيد لمن لم يتوقع ركوبه ولا يدخل على الماضى غير المتصرف كنعم وبئس وعسى وليس لانها ليست بمعنى الماضى حتى تقرب
معناها من الحال ويدخل ايضا على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس فيه فيضاف الى التحقيق فى
الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق اى بالحقيقة يصدر منه الصدق وان كان قليلا وقد يستعمل للتحقيق
مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويستعمل ايضا للتكثير فى موضع التمدح كما ذكرنا فى ربما قال تعالى
قد يعلم الله المعوقين وقال قد انزلت القرآن مصغرا انا مله ولا يفصل عن الفعل الا بالقسم نحو قد والله لقد والله
وقد لعمرى بت كذا وقد يغنى عن الفعل وقيل فيحذف بعدها قال لما تزل برحالنا وكان قد

حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام اى قوله لهما صدر الكلام لما مر قوله ازيد قائم واقام زيد وكذلك هل يعنى
يدخل على الجملة الاسمية والفعلية الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الجزء فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل
على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد فى قبيل اهل نحو اهل عرفت
الدار بالغريين وكثر استعمالها كذلك ثم قد حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها واقامة مقامها
وقد جاءت على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهى من لوازم الافعال
ثم تطفلت على الهمزة فان رات فعلا فى خبرها تذكرت عهودا وحنت الى الالف المالوف وعانقته وان لم تره
فى خبرها تسلت عنه ذاهلة ومع وجود الفعل لا يقنع به مفسرا للفعل المقدر بعدها فلا يجوز اختيارا هل زيدا
ضربت كما مر فى المنصوب على شريطة التفسير قوله والهمزة اعم تصرفا يعنى انها يستعمل فيما لم يستعمل فيه هل منها انه
لا يقال هل زيد خرج الا على كون زيد مبتدء ولا على كونه فاعلا للفعل مقدر ولا يقال هل زيدا ضربت على ان زيدا
منصوب بما بعده والمقدر ولا يقال هل زيدا ضربت على ان زيد منصوب بمقدر كل ذلك لما تقدم ومنها ان
الهمزة يستعمل فى الاثبات للاستفهام والانكار نحو قوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون قال الطرب او انت
قنسرى ومنها ان يدخله فى الانكار ولا يستعمل هل للانكار واذا دخلت الهمزة على النفى كان فى محض التقرير اعنى حمل المخاطب
على ان يعترف بامر يعرفه نحو الم نشرح لك صدرك والم يجدك والبس ذلك بقادر وهى فى الحقيقة للانكار وانكار النفى اثبات

واما هل فلا يدخل على الثانى اصلا ومنها ان الهمزة يستعمل طرداء ام للتسوية ولا يستعمل هل معها الا شاذا كما مر
وتختص هل بحكمين دون الهمزة وهما كونها للتقرير فى الاثبات كقوله تعالى هل ثوب اى الم يثوبوا وقوله هذه تبتك
فهل جزيتك يا عمرو وافادتها فائدة النافى حتى جاز ان يجئ بعدها الا قصدا للايجاب كقوله تعالى هل جزاء الاحسان
الا الاحسان اى ما جزاء الاحسان قال وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان يرشد غزية ارشد ومن خصائص
الهمزة ان يدخل على الواو والفاء وثم كما تقدم فى حروف العطف ولا يدخل هل عليها لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها
وهذه الحروف تدخل على هل ولا تدخل على الهمزة لكونها اصلا فى الاستفهام الطالب للتصدر قال تعالى فهل انتم مسلمون
وقال الشاعر وهل انا الا من غزية ويقول انا اكرمتك فهل تكرمنى ولا تقول فاتكرمنى كما مر فى الجوازم ويقول اسلم عليه
ثم هل يلتفت الى ولا يجئ الهمزة بعد ام ويجوز ذلك فى هل وسائر كلم الاستفهام لعروض معنى الاستفهام فيها كما يبين
من مذهب سيبويه اعنى حذف همزة الاستفهام قبل هذه الاسماء وعراقة الهمزة فى الاستفهام فلا يجمع بين حرفى استفهام
قال ام هل كبير بكى لم تقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وقال تعالى امن يجيب المضطر وقال الشاعر ام كيف ينفع
ما يعطى العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن وغير ذلك واذا جاءت ام بعد اسم استفهام فلا بد من اعادة ذلك
الاسم بعد ام نحو من يطعمنى ام من يسقينى واين اكلام اين اشرب اذا قصد اشتراك ما بعد ام فيه فلا يجوز من يطعمنى ام يسقينى
ونيجاز وانما وجب اعادته مع قصد الاشتراك فيه لان ام منقطعة اذ المتصلة لا بد لها من تقدم الهمزة وام المنقطعة حرف
استيناف وهى بمعنى بل وسائر الاستفهام الذى هو معنى الاستفهام الذى هو معنى الهمزة فلا يعيد معنى الاسماء
الاستفهامية المتقدمة لان معناها اشياء مقرونة بمعنى الاستفهام فاذا قصدت معناها ولم يستفد من ام الا بالعطف
لان المنقطعة حرف استيناف كما ذكرنا ولا بالتضمن كما تضمنت معنى الهمزة لم يكن لك بد من التصريح بها بعد ام واما هل فنحو
ترك اعادتها لانها لسائر الاستفهام كالهمزة ويجوز الاعادة تشبيها باخواتها الاسمية فى عدم العراقة وقد جمعهما الشاعر
فى قوله هل ما علمت وما استودعت مكتوم ام حبلها اذ نأتك اليوم مصروم ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم
البين مشكوم وربما ابدلت هاء هل همزة ومن خواص الهمزة جواز حذف المعرف بعده اعتمادا على ما سبق من ذكره فى كلام
فى كلام متكلم آخر نحو قولك منكرا او مستفهما ازيدا او ازيد او ابزيد لمن قال جاءنى زيد او رأيت زيدا او مررت بزيد
ولا تقول هل زيد وهل زيدا وهل بزيد حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام اى قوله فان للاستقبال
يعنى سواء دخلت على المضارع او الماضى وكذا لو للمضى على ايهما دخلت قال تعالى لو يطيعكم فى كثير من الامر هذا وضعهما
كما مر فى الظروف المبنية وذهب الفراء ان لو يستعمل فى المستقبل كان وذلك مع قلته ثابت لا منكر نحو اطلبوا العلم
ولو بالصين ثم ان النحاة قالوا ان لو لامتناع الثانى لامتناع الاول وقال المص بل هى لامتناع الاول لامتناع الثانى
قال وذلك لان الاول سبب والثانى مسبب وقد يكون اعم من السبب كالاشراق الحاصل من النار والشمس

وان لم يقصد الاشتراك فيجوز
من يطعمنى ام من يسقينى

قال فالاولى ان يقال لانتفاء الاول لانتفاء الثانى لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب وفيما قال نظر لان
الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه سواء كان الشرط سببا كما فى قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا
كما فى قولك لو كان لى مال لحججت او لا شرطا ولا سببا كقولك لو كان زيد ابى لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت
الشمس طالعة والصحيح ان يقال كما قال المص هى موضوعة لامتناع الاول لامتناع الثانى اى امتناع الثانى يدل على امتناع
الاول لكن لا بالفعل الى ذكرها بل لان لو موضوعة ليكون جزاؤها مقدر الوجود فى الماضى والمقدر وجوده فى الماضى يكون
ممتنعا فيمتنع الشرط الذى هو ملزوم لامتناع لازمه اى الجزاء لان الملزوم ينتفى بانتفاء لازمه وقد يجئ جواب لو قليلا
لازم الوجود فى جميع الازمنة فى قصد المتكلم وذلك اذا كان يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء بل يكون نقيض ذلك الشرط
انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على كل تقدير لانك يحكم فى الظ لانه فى لازم للشرط
الذى يقتضيه اولى باستلزام ذلك الجزء فيكون ذلك الجزاء لازما لذلك الشرط ولنقيضه فيلزم وجوده ابدا اذ النقيضان
لا يرتفعان مثاله لو اهنتنى لاكرمتك اذا استلزام الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ومنه قوله تعالى
ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت كلمات الله اى لبقيت ومنه قول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف
الله لم يعصه اى لو امن للطاع وقوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا وكون لو بمعنى الماضى وضع لم يجزم بها الا اضطرارا لان
الجزم من خواص المعرب والماضى مبنى لكن لو نشاء طار بذى ذو ميعة لاحق الاطال نهد ذو خصل وزعم بعضهم اجزها
مطرد على بعض اللغات قوله ويلزمها ان الفعل لفظا او تقديرا اما فى نحو لو ذات سوار لطمتنى ولو زيدا ضربته
فلا كلام فى تقدير الفعل واما فى نحو لو زيد ضرب فينبغى ان يكون على الخلاف الذى ذكرنا فى ان زيد ضربت وجاء بالفرقة
شرطها اسمية قال لو بغير الماء حلقى شرق وهذا من باب وضع الاسمية مقام الفعلية كما فى قوله فهلا نفس ليلى شفيعها وقد
ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل هذا مذهب المبرد اعنى تقدير الفعل بعد لولا التى يليها ان وقال السيرافى
انه لا يحتاج الى تقدير الفعل ولكن ان يقع ما سد عن الفعل الذى يجب وقوعه بعد لو لان خبر ان اذن فعل ينوب لفظه
عن الفعل بعد لو فاذا قلت لو ان زيدا جاءنى فكانك قلت لو جاءنى زيد وانطلقت موضع منطلق يعنى ان ان اذا
وقعت بعد لو المحذوف شرطها فخبرها ان كان مشتقا وجب ان يكون فعلا لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر ولان
لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت يدل على معنى ثبت فالزم ان يكون خبر ان فعلا ماضيا الا انه فاعل ليكون
كالعوض من لفظ الفعل المفسر ولما المعنى فقد ذكرنا ان ان دلت عليه وان لم يكن مشتقا جاز التعذر كقوله تعالى
ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام واما قوله تعالى يودوا لو انهم بادون فلان لو بمعنى ان المصدرية وليت بشرطية
لمجيئها بعد فعل دال على معنى التمنى ومنهم من لم يشترط مجئ الفعل فى خبر ان الواقعة بعد لو وان كان مشتقا انتهى
كما ذهب اليه ابن مالك قال الاسود بن يعفر هما جنانى كل يوم غنيمة واهلكتم لو ان ذلك نافع وقال كعب اكرم بها

خلة لو انها صدقت موعودها ولو ان النصح مقبول ومع هذا فلا شك ان استعمال الفعل في جزاء لو الواقعة بعدها أكثر وان لم يكن لازما واذا حصل الفعل فالاكثر كونه ماضيا لكونها كالعوض من شرط لو الذي هو الماضي وقد جاء مضارعا قال يَبْدي بالاعتاق ادبليها وتشتكي لو اننا نشتكيها وجواب لو اما فعل مجزوم بلم نحو لو ضربتني لم اضربك او ماض في اوله لام مفتوحة ويحذف هذه اللام قليلا وان وقعت مع ما حيزها صلة فحذف اللام كثير نحو جاءني الذي لو ضربته شكرني وذلك للطول وكذا اذا طال الشرط بذيوله كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة الى قوله ما نفدت ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب ان لان الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستمراره ومضمون جواب لو منتف ممتنع كما ذكرنا واما قوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فالتقدير القسم قبل لو وكون الآية جواب القسم لا جواب لو كما في قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون وقوله تعالى كلا لو تعلمون علم اليقين لترون الجحيم وجواب القسم ساد مسد جواب لو وذهب جار الله الى ان الاسمية في الآية جواب لو قال انما جعل جوابها اسمية للدلالة على استقرار مضمون الجزاء

واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزمه المضي الخ اعلم ان القسم اذا تقدم على الشرط فاما ان يتقدم على القسم ما يطلب بالخبر نحو زيد والله ان اتيته يأتيك وان زيدا والله ان اكرمته يجازيك او لا يتقدم والاول فيجيء الكلام عليه في قوله وان توسط بتقديم الشرط وكلامه الآن فيما لم يتقدم عليه طالب خبر بل تقدم اول الكلام فيقول اذا تقدم القسم اول الكلام ظاهرا او مقدرا وبعده كلمة الشرط سواء كانت ان او لو او لولا او اسماء شرط فالاكثر والاولى اعتبار القسم الاول دون الشرط فيجعل الجواب للقسم ويستغني عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه اما في ان فكقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم الآية واما في لو فنحو قوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير ويقول والله ان لو جئتني لجئتك فاللام جواب القسم لا جواب لو ولو كانت جواب لو لجاز حذفها ولا يجوز في شيء وكذا تقول والله لو جئتني ما جئتك ولا تقول لما جئتك لو كان الجواب للو لجاز ذلك وان التي بين لو والقسم عند سيبويه موطئة كاللام قبل ان وقبل اسماء الشرط وعند غيره زائدة واما في لولا فتقول والله لولا زيد لضربتك قال والله لولا شيء تخشى عواقبه لزحزح من هذا السرير جوانبه ويقول والله لولا انتم لعبدكم فينا اليوم او لكادوا او اللام جواب القسم لا جواب لولا وكذا لم يجز حذفها واما في اسماء الشرط فنحو قوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة الى قوله لتؤمنن به ولتنصرنه وقوله لمن تبعك منهم لاملان جهنم ويجوز قليلا في الشعر اعتبار الشرط والغاء القسم مع تصدره كقول الاعشى لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل وقال لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا وقال حلفت له ان تدلج الليل لا يزل امامك بيت من بيوتي سائرا واما لو انعكس الامر يعني تقدم الشرط على القسم فالواجب اعتبار الشرط ولكن بعد ذلك الغاء القسم نحو ان جئتني والله اكرمتك واعتباره مع اعتبار الشرط نحو ان جئتني فوالله لاكرمنك وتعليل هذه الاحكام مبني على تقدمه وهي ان اداتي القسم والشرط اصلهما التصدر كالاستفهام لتأثيرهما في الكلام معنى

ثم ان كلا منها لكثرة استعمالهم له وبعده عن جوابه قد يسقط عن درجة تصدره على جوابه فيلغى باعتباره اي لا يكون في الجانبين جوابا لهما اما الشرط فنحو آتيك ان اتيتني واما القسم فنحو زيد والله قائم وزيد قائم والله فضعف احدهما وتصير انه بحيث لا جواب لها لفظا واما من حيث المعنى فالذي يتقدم على الشرط جوابه وكذا ما يتقدم على القسم او يتخلله القسم لكن القسم اكثر الغاء من الشرط لانه اكثر دورا في الكلام حتى فرع الله مع المؤاخذة به بلا نية لتزن المتكلم عليه وسماه لغوا فقال لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم ولان تاثيره في الاصل في معنى الجواب اقل من تاثير الشرط في جوابه لان القسم مؤكد المعنى الثابت فهو كالزائد الذي يتم معنى الكلام دونه والشرط مورد في جوابه معنى لم يكن فيه وهو التوقف فكان اداة القسم اليق بالالغاء عن جوابه من اداة الشرط فلهذا قد يلغى القسم عن الجواب مع امكان ان لا يلغى بخلاف الشرط تقول انا والله اكرمك بالالغاء وقد امكنك ان يعتبره فتقول لاكرمنك ولا تقول انا ان اتيتني اكرمك بالرفع على ان اكرمك خبر المبتدأ واداة الشرط ملغاة بل تقول اكرمك باعتبار الشرط والجملة الشرطية خبر المبتدأ وهذا حمل قوله ان تصرع اخوك تصرع على التقديم والتاخير لضرورة الشعر فاذا تقرر هذه المقدمة قلت اذا تقدم القسم على كلمات الشرط فاعتبار القسم اولى لقوة القسم بالتصدر الذي هو اصله وضعف الشرط بالتوسط ولاستدلال الكوفيين على ان اعمال الاول في باب التنازع اولى لان الاول وان كان ابعد من الثاني الا ان هذا البعد يقوى بالتصدر الذي هو حقه واصله والقرب ضعيف بالتوسط الذي هو خلاف وضعه واصله وجاز قليلا بالنظر الى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا انه مع الشرط فيعتبر لاجل كونه اقرب الى الجواب ويلغى القسم كما في قوله لئن منيت بنا عن غب معركة البيت واذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره لتقويه بالتصدر مع كونه في الاصل اقوى من القسم ويجوز ذلك بعد هذا اعتبار القسم ايضا لامكانه نحو ان اتيتني فوالله لآتينك فالقسم وجوابه جواب الشرط وجوز الغاء القسم لتوسطه كما ذكرنا انه قد يلغى لضعفه مع امكان اعتباره فتقول ان اتيتني والله آتك جواب الشرط والجواب ساد مسد جواب القسم واما اذا تقدم الواو ولولا على القسم فالواجب الغاء القسم لان جوابهما لا يكون الا جملة خبرية ولا يصح ان يكون جملة قسمية نحو لو جئتني والله لاكرمتك ولولا زيد والله لاكرمتك قوله وان توسط اي القسم قوله بتقدم الشرط قد ذكرناه قوله او غيره يعني طالب خبر كالمبتدأ بلا ناسخ او مع الناسخ جاز ان يعتبر القسم وان يلغى سواء تقدم على الشرط او تاخر عنه فان تقدم مع الالغاء فنحو انا والله ان اتيتني اتك الغيت القسم مع تقدمه على الشرط وجاز اعتباره لتقدم المبتدأ عليه فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدأ والقسم لغو كما في زيد والله قائم وتقول مع الاعتبار انا والله ان اتيتني لا آتينك اعتبرته نظرا الى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابها خبر المبتدأ فهو كقولك زيد والله ليقومن وهذا كله بناء على تقدم من انه لضعفه قد يلغى مع امكان الاعتبار اذا كان هناك جواب طالب آخر وان تاخر عن الشرط مع الالغاء فنحو انا ان اتيتني والله آتك الغيته لتقدم طالبين للجواب عليه اعني

المبتدأ والشرط ونقول مع الاعتبار أما إن أتيتني فوالله لا آتيك جعلت القسمية مع جوابها جواب الشرط والجملة
مع جوابها خبر المبتدأ وإن توسط القسم فتقدم عليه غير الشرط أعني طالب الخبر عليه ولم يكن هناك لا شرط متقدم على القسم
ولا متأخر عنه فإن كان الخبر جملة جاز أن يعتبر القسم وأن يلغى نحو أنا والله لأقومن وأنا والله أقوم وإن كان الخبر
مفردا وجب إلغاء القسم لاستحالة اعتباره لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة وذلك نحو أنا والله قائم وعلى هذا أفلا يحسن
الطلاق قول المص إن توسط بتقدم غير الشرط جاز اعتباره وإلغاؤه وطريق الحصر أن نقول القسم إما أن يتقدم أول
الكلام أو يتوسط أو يتأخر عنه فإن تقدم وجب اعتباره سواء وليه الشرطية نحو والله إن أتيتني لا آتيك أو لا نحو
والله إني آتيك وإن توسط الكلام فإما أن يتقدم عليه الشرط أو لا فإن تقدم عليه وجب اعتبار الشرط وجاز إلغاء القسم
واعتباره سواء تقدم على ذلك الشرط طالب خبر نحو أنا إن أتيتني فوالله لا آتيك وأنا إن أتيتني والله آتك وإن
لم يتقدم الشرط على هذا القسم المتوسط فإما أن يتأخر عنه الشرط أو لا فإن تأخر فإن اعتبرت القسم ألغيت الشرط
نحو أنا والله إن أتيتني لا آتيك وإن ألغيته اعتبرت الشرط نحو أنا والله إن تأتني آتك وإن لم يتأخر عنه الشرط فإن
جاء بعد القسم جملة جاز اعتباره وإلغاؤه نحو أنا والله لآتينك وأنا والله آتيك وإن جاء بعده مفرد وجب إلغاؤه
نحو أنا والله قائم وإن تأخر القسم عن الكلام وجب إلغاؤه نحو أنا قائم والله وإن أتيتني آتك والله وكذا كل موضع
قلنا إن إن وما يتضمن معناها من الأسماء فيه ملغاة أي لا جواب بها ظاهرا فالأولى أن لا يعمل في الشرط أيضا
كما ذكرنا في الجوازم فيقال إن أجئتك إن تحسني ووالله إن تجبني لأكرمنك وقد جاء ذلك في الشعر كقوله فإن يك من
جن لأبرح طارقا وإن يك إنسانا ما كها الإنس تفعل وقوله فإن لم تبلني بالشعري أم فسطلها اعتنطت بالشعري
قبل المولى وقوله لئن بك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي أن بيتي أوسع وقوله أما ترينا ضاقة لا فقالنا أنا كذلك
ما يخفى ويسر فقول المص لزم الماضي لفظا أو معنى ليس على الإطلاق والأولى أن يقول الأكثر كونه ماضيا لفظا
أو معنى ونعني بالمعنى نحو إن لم تزرني لأزورك وقد تبين أيضا أن قوله وكان الجواب للقسم ليس بحتم بل قد يجيء الجواب
للشرط مع تقدمه كقوله لئن ... البيت ثم اعلم أنه لو وقع جواب القسم المتقدم على إن الشرطية وما يتضمن معناها
فعلا ماضيا نحو يفعل وما فعل وإن فعل فالمراد الاستقبال لكونه سادا مسد جواب الشرط قال تعالى ولئن
أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك ولئن زالتا إن أمسكهما ولئن أرسلنا ريحا إلى قوله لظلوا
وتقدير القسم كاللفظ أي القسم المقدر كالملفوظ به سواء كان هناك لام موطئة كما في قوله لئن
أخرجوا أو لم يكن كما في قوله وإن أطعتموهم إنكم لمشركون وقال بعضهم إنكم لمشركون جواب الشرط والفاء مقدر ولم يقدر
قسما وهو ضعيف لأن ذلك إنما يكون لضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وأما إذا تقدم الهمزة الاستفهام
على كلم الشرط سواء كانت تلك الكلم اسما جازما كمن وما ومتى ونحوها أو حرفا كإن ولو فالجزاء لذلك الكلم والاستفهام

داخل على الجملتين الشرط والجزاء لكونهما كجملة واحدة نحو أمن يضربك تضربه بجزم تضربه وكذا أإن ضربك تضربه وكذا
أإن تأتني آتك بالجزم ويونس يرفع الجزاء لاعتماده على الهمزة ولا يفعل ذلك في غير الهمزة من كلم الاستفهام بل يقول مع
من إن أضربه يضربني بالجزم لا غير وفاقا لأن الهمزة هي الأصل في باب الاستفهام ويقول في الهمزة أإن أتني
آتيك بتقدير آتيك إن تأتني وكذا أمن تزره يكرمك بالرفع والحق هو الأول أعني مذهب سيبويه لأن
كلمات الشرط إنما تلغى إذا تقدم عليها ما يستحق الجواب على ما مضى وههنا ليس كذلك فالأولى أن يجعل الجواب
للشرط ويجعل الاستفهام داخلا على الشرط والجزاء معا كدخول الموصول عليهما في نحو جاءني الذي إن تأته تشكرك
بجزم تشكر والدليل عليه قوله تعالى أفإن مت فهم الخالدون والفاء في فهم لجواب الشرط وفي فإن للسببية ولو كان
التقدير أفهم الخالدون إن مت لم يسل الفاء إن مت بل كان يقول أإن مت فهم الخالدون أي فهم الخالدون إن مت والأصل عدم الحكم
بزيادة الفاء وأما الهمزة الداخلة على إذا فهي في الحقيقة داخلة على ما هو في موضع الجزاء لأنه ليس بجزاء كما مر في الظروف المبنية
بل موضع الجزاء الغرض ذكرناه هناك فليست إذا إذن مع جملتها كأنه مع جملتها بل مرتبة جزائها التقدم من حيث المعنى
على إذا لأنه عاملها كما تبين في الموضع المذكور والاستفهام داخل في الحقيقة عليه فمن ثم لم يأت الفاء في قوله أئنا
كنا عظاما ورفاتا أئنا لفي خلق جديد لأن التقدير أئنا لفي خلق جديد إذا متنا ولهذا كثيرا ما يكرر الاستفهام في أئنا
نحو أئذا متنا وكنا ترابا وعظاما أئنا لمدينون لطول الكلام وبعد العهد بالاستفهام خشي أن يظن أن الاستفهام
أن يدخل على ما هو في موضع كما كرر قوله فلا تحسبنهم بعد قوله لا تحسبن الذين لطال الكلام والفاء في قوله فلا
زائدة والعامل في إذا قوله لمدينون مع أن في أوله همزة الاستفهام وإن ولا يعمل في غير هذا الموضع ما بعدهما فيما قبلهما وذلك
لا فرض الذي ذكرنا في الظروف المبنية فهو مثل قولك أما يوم الجمعة فإن زيدا قائم انتصاب يوم بقائم على ما ... كونه
جزاء لأن الغرض أذكره هناك ثم اعلم أن الشرط إذا دخل على شرط فإن قصدت أن يكون الشرط الثاني مع جزائه جزاء الأول
فلا بد من الفاء في الأداة الثانية المذكورة لما ذكرنا في الجوازم عند ذكر مواقع دخول الفاء في الجزاء تقول إن دخلت
فإن سلمت فلك كذا وإن سألت فإن أعطيتك فعلي كذا إلا أن الإعطاء بعد السؤال وإن قصدت إلغاء أداة الشرط
الثاني لتخللها بين أجزاء الكلام الذي هو جزاؤها معنى أعني الشرط الأول مع الجزاء الأخير فلا يكون في أداة الشرط الثاني
فاء كقوله فإن عثرت بعدها إن وألت نفسي من هاتا فقولا لا لعا فهو بمنزلة والله إن أتيتني لا آتيك فما في الشرطين
لفظا أولهما معنى ومثله إن تبت إن تذنب ترحم أي إن تذنب فإن تبت ترحم وكذا إن كان أكثر من شرطين نحو إن
سألتك إن لقيتني إن دخلت الدار أعطك أي إن دخلت الدار فإن لقيتني فإن سألتني أعطك فقوله فإن سألتني
مع الجزاء جواب فإن لقيتني وقولك فإن لقيتني مع جزائه جواب إن دخلت وعلى هذا فقس إن كان أكثر ...
وأما المتصل بالترخيم ضعف فعلها إلا علم أن الموضع ... فضلاء أما ... وأما ...

نمتكلم ولما بشر فكنا الى آخر ما يقصد ولاستلزام شيء لشيء اى ان ما بعدها شيء يلزم حكما من الاحكام ومن ثم قيل ان
فيه معنى الشرط الا ان معنى الشرط ايض هو استلزام شيء لشيء اى استلزام الشرط للجزاء كما ذكرنا في الظروف المبنية والمعنى
الثاني اى الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها بخلاف معنى التفصيل فانها قد تتجرد عنه وقد التزم بعضهم
هذا المعنى ايض فيها في جميع مواقعها فالتزم ذكر المتعدد بعدها وحمل قوله تعالى والراسخون في العلم بعد قوله اما الذين
في قلوبهم زيغ على معنى واما الراسخون وهذا وان كان محتملا في هذا المقام الا ان جواز السكوت على قولك اما زيد فقائم
يدفع دعوى لزوم التفصيل فيها واما بيان معنى الشرط فيها فان نقول هو حرف لمعنى ان وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها
ولكونها في الاصل موضوعة للتفصيل وهي تقتضي تكررها كما ذكرنا من قولنا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم فتؤدى
الى الاستثقال لهذا الغرض وانه حذف ذلك وجوبا لغرض معنوي وذلك انهم ارادوا ان يقيم ما هو الملزوم حقيقة في قصد
المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام تفسير ذلك ان اصل اما زيد فقائم اما يكن من شيء فزيد قائم اى ان
يكن اى ان يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل وقوع قيامه وحصوله لازما لوقوع
شيء في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شيء فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه اللازمة المذكورة بين
الشرط والجزاء ولزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط اى يكن من شيء واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام
ذلك الملزوم وبقي الفاء بين المبتدأ والخبر لان فاء السببية ما بعدها لازم لما قبلها فحصل غرضك الكلي وهو لزوم القيام
لزيد فهذا الغرض جاز وقوع الفاء في غير موقعها ففي تبيين انه حصل لهم من حذف الشرط واقامة جزء الجزاء موقعه شيئان
مقصودان مهمان احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد
المتكلم مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل الغرض من قيام جزء الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز
واجب الحذف بشيء آخر الا ترى ان خبر المبتدأ بعد لولا وبعد القسم لم يحذف وجوبا الا مع شد جواب لولا وجواب
القسم مسده وحصل الغرض منه بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها ولو لم يتقدم جزء الجزاء لوقعت فاء السببية في اول
الكلام وكذا تقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول به او الظرف نحو اما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذا
قصدت انهما ملزومان لحكم والمعنى ان عدم القهر ينبغي ان يكون لازما لليتيم وذهابي لازما ليوم الجمعة وكذا غير ذلك
من معمولات الجزاء كالحال نحو اما ماجدا فانا ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فاني ضارب والمفعول له نحو اما تاديبا
فانك تؤدب فلا تستنكر عمل ما بعد فاء السببية فيما قبلها وان كان ذلك في غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة لاجل
الاغراض المهمة مضت ولا تقول مثلا ان جئتني زيدا فانا ضارب على ان زيدا مفعول ضارب اذ لم يحصل بالتقديم شيء
من الاغراض ثم انه يجوز التقديم للاغراض المذكورة ولان كان هناك مانع آخر من التقديم غير الفاء نحو قولك اما يوم الجمعة فان زيدا
سائر وكذا نحو اما زيدا فانما اضرب ولا يتقدم منه اجزاء الجزاء شيئين فصاعدا الا انك لا تتجاوز قدر الضرورة فلا تقول اما زيدا

طعامك فلا تاكل وقد يقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزاء الجزاء اما مقام شرطها كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين
فروح وريحان اى ما يكن شيء فان كان من المقربين فروح وريحان فقوله فروح جواب اما استغنى به عن ان والدليل
على انها ليست جواب ان عدم جواز اما ان جئتني اكرمك بالجزم ووجوب اما ان جئتني فاكرمك مع ان ضربتني اكرمك بالجزم
اكثر من نحو ان ضربتني فاكرمك قال تعالى اما اذا ما ابتليه فقدر عليه رزقه فيقول اى اما يكن من شيء فاذا ما ابتليه
يقول وانما وجب الفاء في جواب اما ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا فلم يجز اما زيد يقم لانه لما وجب حذف
شرطها فلم يعمل فيه قبح ان يعمل في الجزاء الذي هو ابعد منها من الشرط الا ترى انه اذا حذف الجزاء في نحو ائتيك ان تأتني فالاصل
ان لا يعمل الاداة في الشرط فالجزاء بعدم الجزم عند حذف الشرط اولى واما قولهم افعل هذا اما لا فانما الجزم لعدم لزوم
حذف الشرط ههنا واما معنى ان كما ذكرنا واما تفسير سيبويه كقوله اما زيد فمنطلق بمهما يكن من شيء فزيد منطلق فليس لان
اما بمعنى مهما وكيف وهذه حرف ومهما اسم بل قصده الى المعنى البحت لان معنى ما يكن من شيء فزيد منطلق ان كان شيء
فزيد منطلق اى هو منطلق البتة ويجوز ان يكون اما عند الكوفيين ان الشرطية ضمت اليها ما عند حذف شرطها على ما ثبت
من مذهبهم في اما انت منطلقا انطلقت ولا يحذف الفاء في جواب اما الا للضرورة نحو قوله فاما الصدود لا صدود
لديكم او مع قول محذوف تدل عليه محكيه كقوله تعالى فاما الذين كفروا فلم يكن آياتي اى فيقال لهم الم يكن ولا يقع بين اما والفاء
جملة تامة نحو اما زيد فقائم فعمرو وكذا لان الواقع بينهما كما تقدم جزء الجزاء المقدم كونه ملزوما لحكم الذي تضمنه ما بعد الفاء فلا
يكون جملة تامة واعلم انه قد ياتي بعد اما ما ينكر ذكره بعد فائها وذلك اما مصدر مكرر صريحا بان يذكر بعد الفاء ما اشتق
من ذلك المصدر نحو اما سمنا فسمين واما علما فعالم ونحو ذلك واما غير ذلك نحو اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا اباك
واما العبيد فذو عبيد واما زيد فقد قام زيد ما المنكر من المصدر والوصف فيجب عند الحجازيين نصبهما ويختار ذلك
بنو تميم لا الى حد الوجوب والمعرف من المصدر يجب رفعه عند بني تميم على ما يعطي ظاهر لفظ سيبويه والى ذلك يذهبون
الرفع والنصب فيما حكي واما الحجازيون فانهم يجيزون فيه الرفع والنصب والمعرف من الوصف ورفع عند الجميع بلا خلاف
واما غير المصدر والوصف فرفع عند الجميع معرفا كان او منكرا الا ما سيجيء فالرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك على
الابتداء عند الفريقين واما النصب فان سيبويه ذكر ان ذلك في المصدر معرفا كان او منكرا على انه مفعول له عند الحجازيين
فقال شراح كلامه ذلك لانه راهم ينصبون المعرفة والنكرة فلا يصلح للحال فبقي مفعولا له بمعنى لما ذكرنا فسمين مهما ذكر
زيد لاجل العلم فهو عالم قال سيبويه ونصب المصدر المنكر عند بني تميم على الحال قال لانهم لا يجيزونه في معرف المصدر الا الرفع
علما انه نصب المنكر على الحال ان العامل فيه اما محذوف قبله كما تقول في نحو اما علما فعالم ان التقدير مهما تذكر عالما فهو عالم
او المذكور بعده اى عالم في حال علم فيكون حالا مؤكدة قال سيبويه اما الرفع في المصدر فعلى انه مبتدأ والخبر محذوف
فمعنى اما العلم فعالم مهما علم به كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اى فيه والجر فيه اقول فالدليل على انه يجوز

عندبني تميم نصب معرف المصدر انهم جوزوا على ما حكى عنهم سيبويه اما العلم فعالم بزيد بنصب العلم اى فهو عالم بزيد العلم
فكذا ينبغي ان يجوز عندهم اما الضرب فضارب اى انا ضارب الناس فيكون نصب المصدر المعرف على انه مفعول
مطلق لما بعد الفاء واما نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع والعامل الحدث المستفاد من الشيئين المذكورين في المصدر
الواقع حالا عند بني تميم واقول كون المصدر المنصوب مفعولا له عند الحجازيين لا دليل عليه ولو كان كذا لجاز اما السمين
فسمين واما العلم فعالم والاولى ان يقال المنصوب عند بني تميم والحجازيين في الصفة على انه حال مما بعد الفاء
وفي المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء وفي المصدر المنكر على انه حال او مفعول مطلق لما بعد الفاء
واما المرفوع فعلى انه مبتدء ما بعد الفاء خبره بلا تقدير ضمير كل ذلك عند كل الفريقين وكشف القناع عنه ان نقول
ان مثل هذا الكلام انما يقال اذا ادعى شخص ثبوت الاشياء او يدعي له ذلك فيسلم السامع بعض تلك الدعاوي او
يدفع كما تقول مثلا انا سمين وانا عالم فيقول السامع اما سمينا فلست بسمين واما عالما فعالم فهذا حال لان
المعنى اما اذا كنت سمينا وادعيت ذلك فلست بسمين واما اذا كنت عالما اى انتدبت من نفسك العلم و بنت
به وادعيت ذلك فانت في الحقيقة كذلك كما يقال اذا كنت مؤمنا فكن مؤمنا واذا كنت عالما فانا عالم لا شك
واذا كنت في امر فكن فيه ومنه قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا على احسن التأويلات اى يا ايها المدعون للايمان
آمنوا لم يقدر الحال على هذا اما بعد الفاء والتقدير ان يكن شيء فانت عالم عالما اى انت عالم حقيقة حين كنت عالما
صورة وفي ذي العلماء والمصدر بمعنى الوصف حال لا غير على هذا الوجه او يجعله مفعولا مطلقا على انه معنى اما سمينا
فسمين ان يكن شيء فهو سمين سمينا وكذا في نحو اما سمنا فلا سمن اى ان يكن شيء فلا سمن فيه سمنا واما المصدر
المعرف فمفعول مطلق لا غير مما بعد الفاء فمعنى اما العلم فعالم اما يكن شيء فزيد عالم العلم واما الكلام على انه كيف
يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها في نحو اما سمنا فما انت بسمين او فانك سمين فقد مر انه للغرض المذكور واما الرفع في نحو
اما السمن فسمين واما العلم فعالم فانما جاز ذلك لتضمين المبتدء معنى الخبر لان التقدير اما السمن فانت صاحبه
وسمين وعالم وذو سمن وذو علم فهو كالظ النائم مقام المضمر نحو لا ارى الموت يسبق الموت شيء وكذا حال
الرفع في غير المصدر نحو اما العبيد فذو عبيد اى فانت صاحبهم ولم تقل فذوهم لان ذو لا يضاف الى المضمر وكذا الو
المرفوع نحو اما العلم فلا عالم فالاستغراق لا علم ولا عالم كالضمير الراجع الى المبتدا وقولك اما العلم فلك علم اى لك شيء
منه واما العالم فلست بعالم اى لست به وانما اكتفوا مطردا في مثل هذا الخبر بالظ الساد مسد المضمر وان لم يطرد
في غيره على الاصح كما مضى في باب المبتدء نحو زيد ضرب زيد لانهم لما غيروا المبتدأ والخبر ههنا عن حالهما بتوسط
الفاء بينهما فكانهما ليسا بمبتداء وخبر واما غير المصدر والصفة نحو اما العبيد فذو عبيد فالوجه فيها الرفع في جميع
اللغات معرفا كان او لا وروي يونس نصبه نكرة نحو اما عبدا فذو عبيد بنصبه قال سيبويه هي خبيثة قليلة قال ومع ذلك لا يجوز هذا
النصب الضعيف في المعرفة الا اذا كان عبيد معين فيكون في موضع الحال كما في الجماء الغفير واما اذا اردت بالعبيد
عبيدا معينة فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا ابا لك اقول اما الحمل على الحال في مثله
ضعيف ولا معنى له بل هو على انه مفعول به لما بعد الفاء لان معنى ذو عبيد اى مالكهم وذلك كما روى الكسائي اما قريشا فانا
افضلهم اى فانا اغلبهم بالفضل وقولهم اما ان يكون عالما فهو عالم ان جعله مبتدا اى اما كونه عالما فحاصل والخبر مدلول ما بعد
الفاء وكذا قولهم اما ان لا يكون عالما فهو عالم اى عدم كونه عالما فليس بحاصل وقال سيبويه لا في ان لا يكون زائدة كما في قوله
تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وفي الصورة التي ذكرتها منبسط كثير النحاة فهذا الذي ذكرته اقرب عندي وقد يجب
اما لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وهذا فليذوقوه وفيذلك فليفرحوا وانما يطرد
ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسره فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما
واما قولك زيد فوجد فالفاء فيه زائدة وقوله وقائله خولان فانكح فتاتهم قد ذكرنا في باب المبتدا ان مثله على كلا مين
عند سيبويه وعلى زيادة الفاء عند الاخفش وانما جاز تقدير اما بالقيد المذكور لان الامر لالزام الفعل للفاعل والنهي
لالزام ترك الفعل للفاعل فناسبهما الزام الفعل او تركه بمفعوله وذلك بان يقدر اما قبل المنصوب ويدخل فاءها على الامر
والنهي فان ما قبل فاء اما ملزوم لما بعدها كما مر واما قوله فاذا لم يجدوا بهم فسيقولون واذا اعتزلتموهم وما يعبدون
الا الله فأووا وقوله فاذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم واقيموا الصلوة فلاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكر سيبويه
في نحو قولهم زيد حين لقيته فانا اكرمه على ما مر في الجوازم ولذا في اذ مطرد على ما مر في الظروف المبنية ويجوز ان
يكون قوله واذ اعتزلتموهم وما يعبدون وقوله واذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم من باب والرجز فاهجر اى مهما اضمر
فيه اما وانما جاز استعمال المستقبل الذي هو سيقولون وفاووا وفاقيموا في الظروف الماضية التي هي اذ لم يهتدوا
واذ اعتزلتموهم واذ لم تفعلوا وان كان وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي محالا لما ذكرنا في نحو انا زيد مطلق
من الغرض المعنوي اى قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت في ازمنة الماضية وصارت لازمة لها
كما ذكر لقصد المبالغة قوله وهو معمولها في حيزها اى ما بين اما والفاء معمولها لما في حيز الفاء اى لما بعدها وليس
ذلك بمطلق عند المص لان المبتدا في نحو اما زيد فقائم خرج منه اذ العامل فيه الابتداء عنده وكذا اداة الشرط مع الشرط
نحو فاما ان كان من المقربين خارج عنه قوله مطلقا اى سواء كان ما بعد الفاء شيء يجب له صدر الكلام كان وما النافية
نحو اما يوم الجمعة فانك مسافر ولم يكن وذلك للغرض المذكور وهذا عند المبرد اختاره المص وقال بعضهم هو معمول المحذوف
مطلقا اى كان بعد الفاء شيء يمنع من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها او لا فمعنى اما زيد فقائم عنده تقديره اما ذكر زيد فهو
قائم واما يوم الجمعة فزيد منطلق اى اما ذكرت يوم الجمعة وليس ذلك بشيء اذ لو كان كذلك لجاز النصب في نحو اما زيد فقائم
على تقدير اما ذكرت اى لا يجوز اتفاقا وفي جانب الرفع اختيارا في نحو اما يوم الجمعة فزيد قائم ولا يجوز الابتداء بل بعيدا اى قائم

حلفا ارتكب هو لاء هذا المذهب نظرا الى ان مابعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدا والخبر بالفاء في نحو

اما زيد فقائم ولم ينتهوا ان التقديم في مثل هذا المقام الخاص للاغراض المذكورة وذهب المازني الى انه ان لم يكن بعد

الفاء مستحق التصدر كان وما اداة مانع آخر عن عمل العامل فيما قبله ككون العامل صفة ومعموله قبل موصوفه نحو اما

زيدا فانا رجل ضارب او كون المعمول تمييزا وعامله اسم تام نحو اما درهما فعندي عشرون او كون العامل مع نون

التاكيد نحو اما زيدا فلا يضربن او صلة نحو اما القميص فان تلبس خير لك فان لم يكن احدها فالعمل لما بعد الفاء

وان كان بعد الفاء احد هذه الموانع فالعامل هو المقدر وهو معنى قوله والا فمن الثاني وليس ايضا بشيء لانه اذا جاز

التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء فلا باس بجوازه مع مانعين او اكثر لان الغرض مهم فيجوز لتحصيله

الفاء مانعين فصاعدا والدليل على ذلك امتناع النصب في نحو اما زيد فانه قائم ولو كان معمول مقدم يمتنع بعده

ناصب نحو ذكرت وغيره قال ابن عصفور وقد يبدل الميم الاولى من اما ياء قال رات رجلا ايما اذ الشمس عارضت

فنضحى وايما بالعشي فيخصر قوله حرف الردع كلا وقد جاء بمعنى حقا الردع بمعنى الزجر يقول لشخص ان يخصمك

فتقول كلا ردعا له اي ليس الامر كما تقول ويكون ايضا ردعا للخطاب كقوله تعالى رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما

تركت كلا وقد يكون كلا من كلام المتكلم عما قبلها وذلك اذا اخبر عن غيره بشيء منكر فيذكر عقيبه كلا مبينا لكونه منكرا

كقوله تعالى واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا وقد يكون كلا بمعنى حقا كقوله تعالى كلا والقمر

كلا ان الانسان ليطغى ان راه استغنى فيجوز ان تجاب بجواب القسم كما في الآية وان لا تجاب به كقوله تعالى كلا بل

تحبون العاجلة وكلا اذا بلغت التراقي وليست للردع اذ لا معنى له الا بالنظر الى ما قبلها وقد يحتمل المعنيين كما في قوله

تعالى ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لآياتنا عنيدا واذا كانت بمعنى حقا لا يجوز الوقف عليها لانها من تمام ما بعدها

ويجوز ذلك اذا كانت للردع لانها ليست من تمام ما بعدها وكان الفعل الذي هي من تمامه محذوف لان الحرف لا يستقل اي

كلا لا تقل او ليس الامر كذلك واذا كانت بمعنى حقا جاز ان يقال انها اسم مبني لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبته

معناها لمعناها لانكسر الخا ليب عما تقول تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيتها اذا كانت بمعنى حقا ايضا فيها

من ان المقسم تحقيق الجملة كالمفعول بان تعلم بحرفيتها ذكره عز الدين قوله تاء التانيث الساكنة تلحق الماضي اعلم انه

انما جاز الحاق علامة التانيث بالمسند مع ان المؤنث هو المسند اليه دون المسند للاتصال الذي بين الفعل وهو

الاصل في كونه مسندا وبين الفاعل وذلك الاتصال من احتياجه الى الفاعل وكون الفاعل كجزء من اجزاء الفعل حتى

سكن اللام في نحو ضربت لئلا يتوالى اربع فيما كالكلمة الواحدة الاترى الى وقوع الفاعل بين الفعل واعرابه في نحو يضربان

ويضربون وتضربين فتانيث الفعل لاجل تانيث فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه لاجل تكرير الفعل مرتين او اكثر كقوله

الحجاج ياموسى اضربا عنقه اي اضرب اضرب وقوله ارجعون اي ارجعني ارجعني ارجعني وهذه التاء ساكنة تحذف

تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فبنيت اول الامر بسكون هذه على بناء ما الحقت لانها

كالطرف الاخير مما يلحقه وبحركة تكرر على الاعراب باولويته ودليل كونها كلام الكلمة دون ان الاعراب عليها

في نحو قائمة وتقلب في الوقف نحو قائمه بخلاف الفعلية اذ القلب يصرف وهو بالمعرب اولى ولكون اصل التاء الفعلية

هو السكون لم يرد اللام المحذوفة للساكنين في رمتا وغزتا لان التاء وان تحركت لاجل الالف التي بعدها

وهي كجزء الكلمة فالحركة باعتبارها كاللازم الا ان اصل التاء السكون فالحركة عليها كالعارضة بخلاف حركة اللام

في نحو خافا ولم يخافا وخافوا وخافي وخافن ويبعن وقولن فان عين الفعل في هذه لم يحذف لان سكون

لام المضارع ليس باصل حتى اذا تحرك بعارض قلنا الحركة كالعدم كما قلنا في التاء الفعلية بل اصله تحرك اللام وكذا

الامر اصله المضارع والاصل في اضرب لتضرب كما بينا ان اصلهما لم يخافا وخافا ولم يقولا وقولا هو الحركة هي الآن

متحركة بحركة كاللازمة لان هذه الحركة لاجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو كجزء الكلمة بخلاف نحو لم يخف الله وخف الله

ولم يبع الثوب وبع الثوب ولم يقل الحق وقل الحق لان اللام وان كان اصلها الحركة الا ان حركتها الآن عارضة

ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية منفصلة وكذا لم يرد اللام في اخشون واخشين ولم تحركت الواو والياء لان

اصلها بين الحرفين السكون كالتاء الفعلية وجاءت لغة ضعيفة باعتداد حركة التاء لكون الالف كجزء الكلمة فقالوا

رماتا وغزاتا ولا تقول رمات المرأة لان الحركة لاجل كلمة منفصلة ليست كجزء ما قبلها اذ الظاهر ليس في الاتصال

كالضمير قوله واما الحاق علامة التثنية والجمع فضعيف يعني نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن اخواتك يكون

الالف والواو والنون مثل التاء حروفا مبنية من اول الامر ان الفاعل مثنى او مجموع ولا يكون اسماء الضمائر

لئلا يلزم تقدم الضمير على ما يعود اليه من غير فائدة كما حصلت في نعم رجلا وربه عبدا رجلا وفي باب التنازع

ولكونها حروفا لا ضمائر جاز استعمال الواو في غير العقلاء نحو اكلوني البراغيث وقيل انما فعل ذلك لان الا

في الاصل موضوع للعقل وجاز استعمال النون في الرجال لقوله يعصرن السليط اقاربه ويجوز ان يريد بالاقارب

ما النسوة هذا اطلاق النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها اذ لا تنافي الفائدة في مثل هذا الابدال

مما في بدل الكل من الكل ولا يكون الجملة خبر المبتدا المؤخر للعوض لجزمهما قوله التنوين نون ساكنة يتبع حركة

الآخر اي التنوين في الاصل مصدر نونت اي ادخلته نونا قوله نون ساكنة يدخل فيه نون من ولعل ولم يكن قوله

يتبع حركة الآخر يخرج امثالها لان آخر هذه الكلمات نون ساكنة الا ان نونها لا يتبع حركة آخرها وقد استفيد منه

ان التنوين بعد الحركة وانما اطلق قوله حركة الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل نحو قوله وقولي ان

اصبت فقد اصابن قوله لا للتاكيد الفعل لجمع نحو نون التاكيد الخفيفة وانما لم يجعل للتنوين في الكتابة نون الرفع

والجر صورة لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط في الوقف رفعا وجرا وانما سميت التنوين وهو تفعيل

لانها عارضة والمصدر هو الحادث ولذا سماه سيبويه الحدث والحدثان فسميت آلة تنوين الكلمة بالتنوين و
قد ذكرنا ولذا كتب في حالة النصب بالالف لانها تقلب الفا فيها وقد ذكرنا اقسام التنوين في اول الكتاب قوله
ويحذف من العلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين
وصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك في قولك هذا فلان بن فلان
لانه كناية عن العلم وكذا طاهر بن طاهر وبني بن بني وضل بن ضل لانه يعبر به عمن لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان كان
يدخل فيه كل من كان بهذه الصفة فان لم يكن بين علمين نحو جاءني كريم بن كريم وزيد بن اخينا لم يحذف التنوين
لفظا ولا الالف خطا لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد بن عمرو على انه مبتدأ وخبر لقلة استعماله كذلك
مع التنوين انما حذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة
في المبتدأ مع خبره وحكم ابنة حكم ابن وفي الوقف وجهان كما مر في باب النداء وحذفها في نحو قوله وحاتم الطائي وهاب
المائي وقوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا لضرورة وقرئ في الشذوذ قل هو الله احد قوله
نون التاكيد خفيفة ساكنة وثقيلة مفتوحة الا انما حركت المشددة بالفتح لثقلها وخفة الفتحة وكسرت بعد الف الاثنين
والف الفصل نحو اضربان واضربنان تشبيها بنون الاعراب التي في المضارع فانها تكسر بعد الالف وكذا تنوين في الاسم
المثنى نحو الزيدان قوله يختص بالمستقبل لم يدخل في الحال والماضي لما مر في باب المضارع فيدخلها في الاغلب المشهور في مستقبل
فيه معنى طلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض وانما في المستقبل الذي هو خبر محض فلا يدخل الا بعد ان يدخل
على اول الفعل ما يدل على التاكيد كلام القسم نحو والله لاضربن وما المزيدة نحو اما تفعلن لكون ذلك الاول توطئة
لما يجيء لنون التاكيد وايذانا به ثم الطلب على ضربين طلب وجود الفعل او عدمه كما في الامر والنهي والتحضيض والعرض
والتمني كالسؤال عن حصول الفعل كما في الاستفهام نحو افعلن ولا تفعلن وهلا تفعلن والا تفعلن وليتك تفعلن
وهل تفعلن وكذا جميع ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية قال الاعبد كقوله عندهن قبيلا وتقول لم يكفي وانظر
متى تفعلن قال والجبل على دعطي وهطك تنجت مساعينا حتى ترى كيف تفعلا والطرد مجيئها الى كيدة
والله ليضربن وكذا كل اداة شرط جاء بعدها ما الزائدة سواء حذفها كما في ما تفعلن ومتى ما تفعلن وايهم
ما تفعلن وايا ما تفعلن واينما تكونن اكن او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذ ما وحيثما وقد تدخل نون التاكيد اختيارا
في جواب الشرط ايضا اذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه نحو قوله فيما تشاء قرأوه لعظكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا
قوله يثم بنات الخيندلى في الثرى صيتا ميتها يا اكثر الجبين ينفعا لكنها اقل من دخولها في الشرط وربما دخلت في الشرط
بلا تقديم ما نحو ان تفعلن افعل قال من يثقفن منكم فليس بآيب ابدا وقيل ابن قتيبة تمناني ويجيء النون بعد
الافعال المستقبلة التي يلحق اولها ما المزيدة في غير الشرط اختيارا لكن قليلا نحو بعين ما ارينك وبعين ما

ارأيتك اي اتحقق الذي اراه فيك وبالم ما تجتننه يضرب لمن يطلب امرا لا يناله الا بمشقة ومن غصة ما ينبتن
شكيرها يضرب لمن كانه لا اصل ولا مادة تدل على كون شيء امر وقلما تقولن وكثر ما تقولن وانما كان دخولها مع ما التي
في الشرط اكثر منها مع غيرها لان الشرط يشبه النهي في الجزم وعدم الثبوت واما قوله ربما اوفيت في علم يرفعن ثوبي شمالات
فضرورة وانما حسن لان ما زيدت في رب وترغمن في جزها ويجيء النون بعد النفي بلا اذا كانت لا متصلة بالمنفي
قياسا عند ابن جني لانها اذن يشبه النهي واستشهد بقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن وقيل ان لا في الآية للنهي
وقد يجيء مع لا النافية منفصلة نحو لا في الدار يضربن زيد وعند ابي علي لا يجيء بعد النفي اختيار العرب عن معنى الطلب وتجرده
منها المؤكدة في الاول قال سيبويه يدخل لعلم تشبيهها بلا النهي من جهة الجزم قال يحسبه الجاهل ما لم يعلما
شيخا على كرسيه معمما وربما تخففت المضارع خابيا من جميع ما ذكرنا قال سيبويه يجوز في الضرورة انت تفعلن
قبل ويدخل اسم الفاعل المضطر ايضا تشبيها له بالمضارع قال ارايت ان جئت به املودا مرجلا ويلبس البرود ا
اقائلن احضر الشهود اوقال العزيا ليت شعري عنكم حنيفا اشاهرن بعدنا السيوفا وهذا كما شبه به في دخول
نون الوقاية في قوله وليس حاملي الا ابن حمال ثم ان النون يلزم من هذه المواضع المذكورة للقسم عليه مثبتا نحو والله
لا قومن بشرط ان لا يتعلق به حار سابق نحو قوله ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون وقوله ليعلم ربي بني اوسع شاذ
عند البصريين كما ذكرت واكثر دخولها في الامر والنهي والاستفهام ومع اما وعند الزجاج هي لازمة مع اما خلافا
لغيره قال فاما تريني ولي لمه فان الحوادث اودى بها وترك النون معها جيد عند غيره وان كان الاكثر اثباتها
قوله وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم لان ضمير المذكرين وهو الواو اما ان ينضم ما قبلها يحذف اذا اتصلت بها
نون التاكيد للساكنين في كلمتين وادلهما مدة وان كانت الثانية لشدة الاتصال وعدم الاستقلال كالجزء من الاولى
الا انها على كل حال كلمتان والثقل حاصل بوجود الواو والمضموم ما قبلها وعليها دليل اذا حذفت بقي ضم ما قبلها قال
سيبويه لو قال اضربون واضربين كما قيل اضربان لم يكن خارجا عن القياس كمود الثوب وتيق والمفتوح ما قبلها
تحرك للساكنين بالضم وانما لم يحذف لانها ليست بمدة كما يجيء في التصريف في باب التقاء الساكنين وانما ضمت
ولم يكسر ولم يفتح اجراؤها لما قبل نون التاكيد في جمع المذكر في جميع الانواع مجرى واحدا بالتزام الضم فيه قوله ومع المخاطبة
مكسور لان ضمير المخاطبة ياء فان كان ما قبلها مكسورا كاضربي واغزي وارمي حذفت الياء للساكنين كما قلنا في
الواو والنون ولذا كان ما قبلها مفتوحا حركت بالكسر كاخشين وارضين اجراء لما قبل النون في المخاطبة في جميع
الانواع مجرى واحدا واصح ان الكسر للساكنين هو الاصل وقال ابن مالك حذف ياء الضمير بعد الفتح لغة طائية نحو ارضين
في ارضي قوله وفيما عداه مفتوح اي فيما عدا المذكور وما عداه الواحد المذكر نحو اضربن واغزون وارمين واخشين
والمثنى نحو اضربان وجمع المؤنث نحو اضربنان وليس ما قبلها في المثنى وجمع المؤنث مفتوحا بل هو الف مبني على الالف

فتح ولعل هذا اراده اما فتح ما قبلها في الواحد المذكر فلتركيب الفعل مع النون وبنائه على الفتح عند الجمهور لكن النون
جزء الكلمة وانما رددت اللامات المحذوفة للجزم او للوقف في نحو ليغزون واغزون وليرمين وليخشين
واخشين لان حذفها كان للجزم او للوقف الجاري مجراه ومع قصد البناء على الفتح للتركيب لا جزم ولا وقف
وهذا الذي ذكرناه من كونه مبنيا على الفتح ومذهب سيبويه والمبرد وابي علي وقال الزجاج والسيرافي على
الحركة للساكنين معربا كان الفعل او مبنيا لانه بلحاق النون بعد الفعل عن شبه الاسماء فعاد الى اصله من
البناء والاصل في البناء السكون فلزم تحريكه للساكنين فحرك بالفتح صيانة للفعل عن الكسر اخي الجر بلا ضرورة
كما انت في اضربن الا انه حركها الساكن بحركة كالحركة اللازمة لكون اللام تتحرك في المضارع وكون النون كجزء الكلمة
لاتصاله بنفس الفعل الا بالضمير كما في اخشون واخشين بخلاف الرجل في اضرب الرجل فلكونها كاللازم رد
العين المحذوفة للساكنين في قومن ولم يرد في قم الليل هذا كله على مذهب الجمهور الذاهبين الى بناء ما اتصل به
النون واما على مذهب من قال الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول النون من الاعراب او البناء فانه يقول انما رد
اللام وفتح في الناقص نحو اغزون وارمين اذ لو لم يرد لم يلتبس اغزن بالضم وارمن بالكسر وكان يلتبس بالاول جمع
المذكر والثاني الواحد المؤنث ففتحوا ما قبل النون في كل واحد منه كصحيحه ونقتله واما رد اللام في ارضين واخشين
فلطرد الباب فقط اذ لم يكن يلتبس بشيء آخر هنا والغرض على ما حكى منهم الفراء بحذف الياء الذي هو لام في نحو
المنكر بعد الكسر والفتح في المعرب والمبني نحو الله ليرمين زيد وارمن وليخشن زيد واخشن يا زيد وعليه قوله اذا
قال قطني قلت بالله حلفة لتغنن عني ذا انائك اجمعا وانما لم يحذف الالف في اضربان وان التقى ساكنان
كما حذفوا الواو والياء في اضربن خوف اللبس بالواحد لان النون انما كسرت لاجل الالف كما ذكرنا فلو حذفت
الالف لانفتحت النون مع ان الالف اخف من الواو والياء واضر المد فيها اكثر منه في الواو والياء والمد قائم
مقام الحركة والنون لبعض الكلمة فصار اضربان كالضالين واما الالف في اضربنان فلم تحذف لانها مجتلبة للفصل
بين النونات فلو حذفت لحصل الوقوع فيما فر منه واما حذف النون التي هي علامة الرفع في الامثلة الخمسة فلان
الفعل صار مبنيا عند الجمهور وعند غيرهم لاجتماع النونات قوله ولا يدخلها الخفيفة اي لا يدخل الخفيفة
المثنى وجمع المؤنث لانه يلزم التقاء الساكنين على غير حده واما مع المثقلة فلان النون المدغم وان كانت ساكنة
فهي كالمتحركة لانه يرتفع اللسان بهما وبالمتحرك ارتفاعة واحدة فهما كحرف واحد متحرك ولا يجوز عند سيبويه ايضا
الحاقها في اضربانني بنون الوقاية واضربان نعمان وان كان يزول التقاء الساكنين الممنوع بالادغام
في نون الوقاية ونون نعمان ليستا بلازمتين واما يونس والكوفيون فجوزوا الحاق الخفيفة بالمثنى وجمع
المؤنث فيعضد بما ان يبقى النون عندهم ساكنة وهو المروي عن يونس لان الالف قبلها كالحركة فيها

من المد كقراءة نافع محياي وقراءة ابي عمرو اللاي وقولهم التقت البطان ولا شك ان كل ما اوردوا
في مقام الشذوذ فلا يجوز القياس عليه واما ان يحرك بالكسر للساكنين وعليه حمل قوله ولا تتبعان بتخفيف النون
واعلم ان كلا من الخفيفة والثقيلة عند سيبويه اصل براسها وعند اكثر الكوفيين المثقلة اصل المخففة قوله
وهما في غيرهما اي النونان في غير المثنى وجمع المؤنث مع الضمير البارز وهو الواو والياء قوله كالمنفصل اي كالمنفصل
يعني يجب ان يعامل اخر الفعل مع التنوين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا
وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند لحاق النون بها وقد بينا نحن حكم جميعها في ضمن الكلام
السابق ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو
شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر
وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض
وكذا اغزن وارمن بالامرة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض وبضم الواو المفتوح ما قبلها
نحو اخشون كما ضمت مع المنفصل اخشوا الرجل وبكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرت مع المنفصل تقول اخشين
كاخشي الرجل وان لم يكن بارز وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون كالمتصل اي كالكلمة المتصل ويعني
بها الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا قال الماكان
النون بعد الضمير البارز صار كالكلمة المنفصلة لان الضمير فاصل وما لم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير المتصل
هذا زبدة كلامه ويرد عليه ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو والياء في ارضوا وارضي متصلان ايضا والثم لا تثبت
اللام معها كما يثبت مع الالف فليس قوله اذن فكالمتصل على الاطلاق بصحيح وايضا يحتاج الى التعليل فيما قال النون
من المتصل والمنفصل اذا شكل مثلا لم يحذف اللام في اخشيا وارميا واغزوا كما حذفت في اخش وارم واغز ولم ضمت
الواو في ارضوا الرجل وكسرت الياء في ارضي الرجل ولم تحذفا كما في ارموا الرجل وارمي الغرض وكل علته نذكرها المحمول
عليه فهي مطردة في المحمول فما فائدة وانما يحمل الشيء على الشيء اذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه بل يشابهه
من وجه فيلحق به لاجل تلك المشابهة وان لم تثبت العلة في المحمول كحمل ان على الفعل المتعدي ولانه لم يكن في العلة المقتضية
للرفع والنصب كما كانت في المتعدي قوله والمخففة تحذف للساكنين وذكلما اذا لاقى المخففة ساكن بعدها
كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه حطها عن التنوين لان التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل
اذا تجرد عن المانع وهو الاضافة واللام بخلاف النون الخفيفة فانها قد يستغنى عنها اماما ولهذا ينبغي ان يكون التنوين الا لاجمع
الاسم فحمل على اللاحقة للفعل فالتنوين يحذف في ابن وابنة بالشرط المذكور قياسا وفي غيره للضرورة كقوله وحاتم الطائي
وهاب المائي وتحذف الخفيفة للساكنين مطلقا وقال سيبويه عن يونس اذا جاء بعد النون المخففة في اضربان واضربنان

ساكن بعدها همزة مفتوحة نحو اضربا الرجل واضربنا الرجل قال سيبويه لو جوزنا الحاق الخفيفة بالمثنى فالقياس
حذفها للساكنين كما يحذف اتفاقا في المفرد من المفرد المذكر والمؤنث وجمع المؤنث فيسقط الالف في اللفظ للساكنين
واذا وقفت على فعل في آخره نون خفيفة فحكمها حكم التنوين اعني انه تقلب المفتوح ما قبلها الفا نحو اضربا في اضربن قال
سيبويه وقياس مذهب يونس في اضربان واضربنان ان تقلب النون الخفيفة الفا فيمد فيهما المده الطول بقدر الفين
وقال الزجاج لو مدت الالف وطال المدها ما زادت على الالف لانها حرف لا يكرر ولا يوتى بعدها بمثلها قال
السيرافي ليس هذا الذي انكره الزجاج بمنكر وذكر انه قد ثبت ان المد الذي تزاد بعد النون بالالف الاولى يرام به
الف آخر وانه لم ينفصل عن الاول ولم يتبين ويحذف في الوقف المضموم ما قبلها والمكسور ما قبلها نحو اضربن واضربن
وكان يونس يقول ما قبلها واوا بعد الضم في نحو اخشون وياء في اخشين فاقول اخشوا واخشي قال الخليل لا ارى ذلك
الا على مذهب من قال من اهل اليمن هذا زيد ومررت بزيدي وهي غير فصيحة واما في نحو اضربن واضربن فنقول
يونس اضربوا واضربي وفاقا للغير في اللفظ الا ان الواو والياء عنده عوضان من النون وعند غيره الضميران
المردودان بعد حذف النون كما يجيء ويقول في هل يضربن وهل يضربن هل يضربوا وهل تضربي بلا نون والواو والياء
بدلان من الخفيفة وعند غيره هل يضربون وهل يضربين والواو والياء ضميران زدا بعد حذف نون التاكيد مع رد
النون التي سقطت لاجل نون التاكيد كما يجيء وانما لم يرد ما حذف يعني لحذف معنى اذا حذف النون اعيد الى الفعل
الموقوف عليه ما زيل في الوصف تشبيها من الواو والياء وحدهما كما تقول في اضربن واضربن واخشون واخشين
اضربوا واضربي واخشوا واخشي او من الواو والياء مع النون التي بعدهما كما تقول في هل تضربن وهل تضربن وهل
[illegible]ون وهل تخشين هل يضربون وهل تضربين وهل تخشون وهل تخشين وهذا الفرد بناء على انهم قد ردوا النون
للخفيفة المحذوفة للوقف معدومة من اصلها لعدم لزومها الفعل بخلاف التنوين فانك اذا وقفت على جاءني قاضي جاز
قاض على الافصح بعد رد الياء لكن التنوين لازمة اذا لم يكن مانع فكانها ثابتة فمع عروض الحذف هذا آخر
شرح المقدمة والحمد لله على نعمائه وافضاله بتوفيق اتمامه وصلوته على محمد وكرام آله فتم تمامه وختم اختتامه
في الحضرة المقدسة الغروية على مشرفها صلوات رب العزة وسلامه في شوال سنة ست وثمانين وستمائة
ولنذكر احكام هاء السكت وان كان المص ذكر بعضها في التصريف وحرف التذكر والانكار وشين الكشكشة
وسين الكسكسة اما هاء السكت فهي هاء تزاد في آخر الكلم الموقوف عليها في موضعين احدهما اذا كان آخرها
الفا والكلم حرف او اسم عريق في البناء نحو لا وذا وهنا وذلك لان الالف حرف خفي فاريد بيانها فاذا جئت
بعدها بهاء ساكنة فلا بد من مد الالف فتبين واما في الاسماء المتمكنة نحو افعى وحبلى او العارض البناء نحو يا فتى فلا
يزيد هاء السكت اما لمخوف التباس هاء السكت بهاء الضمير المضاف اليه فانه [illegible] ذلك لا يضاف منه الكلم

ولدن ولدى واما لكون الاعراب مقدرا في الفها نحو وشبه الحركة الاعرابية في لا فتى وسنذكر انها لا تلحق المتحرك بحركة
اعرابية او بشبه الاعراب واما الف نحو هذا وهؤلاء فليس للحركة الاعرابية مقدرة بل لو كان مكان الالف حرف
صحيح ايضا لكان متحركا بحركة بنائية نحو هو وهي وهؤلاء ويلحق هذه الهاء ساكنا آخر غير الالف المذكورة سواء كان واوا
او ياء كهو وهذي او غيرهما ومن وذلك لان الالف اخفى من الياء البيان احوج الى الالف والواو والياء في الندبة
نحو وا غلاماه وا غلامكموه وا غلاميكيه في الانكار نحو الاميراه الاميروه الاميريه لتقصدك الى زيادة مد الصوت
فيهما وثاني الموضعين اذا وقفت على الكلم محركة الآخر بحركة غير اعرابية ولا شبيهة بالاعرابية لبيان تلك الحركة
اللازمة اذ لو لم يزد الهاء لسقطت الحركة للوقف وانما لم يبين الاعرابية لعروضها وسرعة زوالها وذلك قولك هما رجلا
وضاربانه ومسلمانه ومسلمونه وهنه وضربتنه وهلم وضربتكه وجسمكمه ونحو ولضربنه وانطلقنه وضربتيه و
عصايه وقاضيه وغلاميه وهوه وهيه واينه وكيفه وغير ذلك ودخولها فيما قبل آخره ساكن اقوى من دخولها
فيما قبل آخره متحرك حتى لا يجمع ساكنان لو اسكن الآخر ولم يلحقوها النونات في الامثلة الخمسة نحو يضربانه ويضربونه
ويضربينه لان النون علامة الرفع فهي كالحركة الاعرابية وقد منع بعض البصريين ان يقال انطلقته وضربتيه للالتباس
بضمير المصدر وفي ضربته بالمفعول به انظر وليس بشيء لان الخليل حكى انطلقته عن العرب ولو كان اللبس مانعا لم تقولوا
اعطيتكه وانه وليته ولعله واعلمه وقد استعملوا في بعض ذلك الالف مكان الهاء لمشابهتها الهاء وذلك في انا وحيهلا
ثم لم يلحقوها آخر نحو الرجل ويا زيد وخمسة عشر لعروض حركة البناء فيشبه بذلك حركة الاعراب وكذا لم يلحقوها آخر
الماضي لانه انما حرك كما ذكرنا في بابه لمشابهته للمعرب فكانت حركته اعرابية فلم يقولوا اضربه واذا كان الكلمة مما ذهب بعضها
جزما او وقفا فان بقيت على حرف واحد فهاء السكت واجبة نحو ده وقه لاستحالة الوقف على المتحرك والابتداء
وان كانت على اكثر من حرف نحو لم اغزه وارمه واخشه ولم يغزه ولم يرمه ولم يخشه فالهاء في مثلها ليست بواجبة لكنها
الزم من لحوقها في نحو ثمه ومسلمونه لانك لما اتيت بالهاء سكنت آخر الكلمة بعد حذف حرف منها وهو اجحاف وهي
في نحو اعه وافه في نحو قولك ان تع اعه وان تف افه الزم منها في اغزه ولم يرمه لان الاجحاف هنا اكثر لو سكنا العين
وذلك بحذف الفاء واللام واسكان العين وبعض العرب لا يلحقون هاء السكت من المتحرك الآخر الا بالاسكان وفي
يونس وعيسى بن عمر ان بعض العرب يقف على المحذوف الآخر نحو اغز وارم بالاسكان من غير ها قال سيبويه هذه
اقل اللغتين والحاق الهاء في ما الاستفهامية المحذوف الفها بعد حرف الجر كلام وعلام اكثر من حذفها واما في المجرورة
بالاضافة نحو مجيء مه ومثل مه فالهاء عند الوقف لازمة كما في ده وقه وقد يجيء تعليل ذلك في باب الوقف ان شاء الله تعالى
ويحذف هاء السكت في الدرج لجريه الوصل الا ان يجري الوصل مجرى الوقف كقوله تعالى هلك عني سلطانيه
حذفه وصلا [illegible] السكت [illegible] وقعت بعد الالف لان اجتماع الساكنين يحتمل في الوقف ويحركها من يثبتها وصلا

بعينه تشبيها للوصل بمجرى الوقف اما بالضمة تشبيها لها بهاء الضمير او بالكسرة للساكنين وروى على الوجهين يا
ورجاه بمجار غفرا و واما سين الكسكسه وهي في لغة بكر بن وائل فهي السين التي يلحقها بكاف المؤنث في الوقف
اذ لو لم يلحقها السكت بالكاف فيلتبس بكاف المذكر وجعلوا ترك السين في الوقف علامة للمذكر فيقولون اكرمتكس
فاذا وصلوا لم ياتوا بها لان حركة الكاف اذن كافية في الفصل بين الكافين وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث
الشين في الوقف فاذا وصلوا حذفوا وغرضهم ما مر في الحاق السين وناس كثير من تميم ومن اسد يجعلون مكان كاف
المؤنث في الوقف شينا قال تضحك مني ان راتني احترش ولو حرشت لكشفت عن حرش وعند النفض المذكور
وانما ابدلوها شينا لانهما مهموستان ولم يجعلوا كافا مهموستين من الحلق لانها ليست حلقية فقد يجري
الوصل مجرى الوقف فيقول انش ذاهبة قال فعيناش عيناها وجيدش جيدها سوى ان عظم الساق منش دقيق واما
حرف الانكار فهي زيادة يلحق آخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصدت انكار لاعتقاد كون المذكور على ما
ذكرا وانكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول مثلا جاءني زيد فتقول منكرا ان يقصد تكذيبك وان زيدا لا ياتيك ازيدنيه اي كيف
يجيئك فهذا العلامة بيان انه لا يعتقد انه اياكا وتقول خلك من لا شك ان زيدا جاءك وبكرا ان لا يجيئك فكانه يقول هو يشك في
هذا وكيف لا يجيئك قال الاخفش ان هذه الزيادة موضوعة لانكار كون المذكور على ما ذكر فقط قال فان ارب انكار
ما ذكر فهو على وجه التهزء والسخرية فكانه كيف لا يجيئك زيد وانت الجليل العظيم كقوله تعالى ذق انك انت العزيز الكريم هذا قول
والاولى ان يقال انه لانكار كونه على خلاف ما ذكر لا على وجه السخرية وانما يلحق هذه الزيادة بشرط الوقف والانكار هو الآ
من غير فصل بينهما وبين الاسم المذكور فان فصل الاسم بما بعده او كان استفهاما على الحقيقة لا على وجه الانكار لم يلحق
وكذا لا يلحق اذا فصل بين الحرف والمذكور بقول او ما هو بمعناه نحو اتقول زيدا و اتكلم زيدا والاغلب في حصول الانكار
وقصد الحاق زيادة الانكار حكاية ذلك المذكور بلفظه وحركته اعرابية كانت او بنائية نحو اذهبتوه لمن قال ذهبت
معا انا اينه لمن قال انا فاعل وربما زيدت مدة الانكار من دون حكاية اللفظ المذكور بل يلحق الهمزة بما يصلح الا
يلحاقها به من جملة كلامك فتقول لمن قال ذهبت اذهبتاه ومنه حكاية سيبويه سمعنا من قيل له الخرج ان اخصبت
البادية فقال انا اينه منكر الراي يتعذر ان يكون على خلاف ما ذكر السائل ولو حكى لقال الخرجوه ثم تقول الحرف
اما ان يكون ساكنا او متحركا والساكن اما حرف علة او حرف صحيح فالاول نحو جاءني القاضي ورايت الحلي وزيد
وهكذا يلحق على آخره شين الهمزة فيجتمع ساكنان فيحذف اولهما فتقول آ القاضيه والمعلاه وانعوه وما
الصحيح تنوينا كان او غيره فلا بد من تحريكه بالكسر للساكنين فلا يكون زيادة الانكار اذن الا الياء نحو ازيد
نيه وان كان متحركا فمدة الانكار على وفق تلك الحركة بنائية كانت او اعرابية فيكون بعد الضم واو وبعد
الفتح الف وبعد الكسرة ياء نحو ازيدوناه ويا ازيدانيه وآ لا ميروه فليس مدة الانكار في كلام ثمة لان

كونها الفا الا عند اللبس ويجوز ان يكون الحق مدة الانكار بان تزيد بعد المذكور مدخلا في اوله همزة الاستفهام فلا
يكون المدة اذن الا الياء لانك يكرهون ان للساكنين وزيادة ان لزيادة البيان والايضاح لان حرف المد والهاء خفيان
فهو زائدة كما في ما ان فعل قال اللص الظالم لم يزيد فان الا فيما آخره ساكن محافظة لذلك الساكن لانه ان لم يزد ان حرك
الساكن ان كان صحيحا سقط ان كان مدة ورد مجيئها بعد المتحرك في آ انا ابنه لان نون انا متحركة واجاب بان الزيادة
انما تكون في حال الوقف والوقف على انا بالالف اختصارا وان لم يكن فيه العمل ان نفيه في حكم الموقوف عليه بالالف
فلو لم يزد ان يقل انا انيه ضعف اجتماع الالفين وقياس ما قال ان نون المصلي انه والقاضي انيه وانيه وانيه ان اريد
هذا الذي قال من تخصيص ان بالساكن آخره لم يجئ في كلام النحاة وانما هو قياس منه ثم اعلم ان حرف الانكار والحكاية
مع تنوين الانكار وان كان الكلام وقفا واما اذا اردت الوصل فانه يجب ترك الزيادة نحو ازيدا يا فتى كما تترك
العلامات في من حين تقول منا يا فتى ولهذا الاسم نحاة اثبات التنوين هاهنا في حال الوقف لقصد الحكاية ومع زيادة الانكار
تتوسط التنوين ويبقى الهاء موقوفا عليه فلا يستنكر بقاء التنوين في الوقف ومدة الانكار تقع في منتهى الكلام
مع الصفة والمعطوف وتقع في كيف نحو ازيدا عمرو وفيمن قال لقيت زيدا وعمرا وازيد الطويلاه واذا قال ضربت عمروا
قلت عمروا ينقطع همزة الانكار على الجملة والمفرد على اي قسم شئت من اقسام الكلام بخلاف الف الندبة كما مر
المنادى ولابد في حال الوقف من هاء السكت هاهنا واما حرف التذكر فليس في كلام فصيح وانما يكون ذلك اذا انطق
بكلمة ولا يريد ان يقف ويقطع كلامه فيصل آخر تلك الكلمة بمدة تجانس حركتها ان كان متحركا كما تقول في قال
قول ومن العام قال انتهى فتحة اللام الى ان يتذكر ما نسي ويصل به ويقولون ومن العامي وتصل بياء ساكنة ان
كان الآخر ساكنا صحيحا تنوينا كان او غيره نحو هذا سيفني اذا اردت سيف من صفته كيت وكيت وتقول
افعل في الالف واللام في نحو الحارث مثلا الى وان كان آخره ساكنا حرف مد نحو القاضي
ويعز ومدت ذلك الحرف الى ان يتذكر ولا يجتلب مدة اخرى ويجوز ان يجتلبها ويحذف الاولى كما
في الانكار ولا تلحق هذه الزيادة هاء السكت بخلاف زيادة الانكار لان هذه انما تزاد اذا لم يقصد
الوقف والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب والحمد لله على جزيل نواله والصلوة على محمد وآله

تم الكتاب المرضي بعون الملك الوفي على يد العبد
الضعيف المذنب الراجي الى الله عفو الذنوب
ابن علي دوست يعقوب ...
تحريرها في شهر رجب المرجب
... الف

ماليسا

وانه المجلد



الاعراب

الحمد لله رب العالمين

الطاهرين